











كتاب حاشية العالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ  
أحمد الطحطاوى على مراقى الفلاح

شرح نور الابضاح في مذهب

الامام الاعظم أبي حنيفة

النعمان رضى

الله عنه

آمين

## بسم الله الرحمن الرحيم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

الحمد لله الذي أيد الشريعة بآياتها ورفع بهم منارها وبسط مطوى آياتها والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله وصحبه القائلين بالحقوق (أما بعد) فهذه تقييدات طيبة على شرح نور الإيضاح المسمى بمرآة الفلاح أسأل الله تعالى أن يمن بتمامها وحسن اختتامها بجمعها لمن هو قاصر مثلي واجيا قبالها من الله تعالى الولي العلي مأخوذة مما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات ومن شرح المؤلف الكبير وشرح السيد محمد أبي السعود رحم الله تعالى الجميع وشكرهم السعي والصنيع مع فوائد أخر من غيرها وفراشد فتح الله تعالى بها فما كان فيها من صواب فن المنقولات ومن خطا فن كنس الزلات وعلى الله أعتمد في كل حال وأسأله الرضا والسعدي الحال والمآل قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) لما كان الواجب صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن اجاز أربعة مدح الفن وذكر ألباعث له وتسمية الكتاب وبيان كيفية من التبويب والتفصيل افتتح المصنف كتابه بها وقدمها على غيرها القوة حديثها وله افقة اسلوب القرآن قال المحققون ينبغي لكل شارح في فن أن يتهكم على البسملة بحسب ذلك الفن الذي ذكر فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضوعه فعل المكاتب من حيث ما تعرض له من الاحكام الخمسة وهي الوجوب والنسب والإباحة والحرم والكراهة والائتمان بالبسملة عمل يصدر من المكلف فلا بد أن يتهكم بحكم فتارة يكون فرضا كما عند الذبح وان كان لا يشترط هذا اللفظ بتمامه بل لا يسر وانما المنقول بسم الله أكبر ويكفي كل ذكر خاص لله تعالى ولا يرد حل ذبيحة نامي التسمية لأن الله عز أقام كونه مسما مقام الذكر للعجز وتارة يكون واجبا على القول بأنها آية من الفاتحة وان كان خلاف المذهب لأن الاخبار الواردة فيها مع المواظبة بفعل الوجوب وتارة يكون سنة كما في الوضوء وأقول كل أمر ذي بال ومنه الاكل

والجماع ونحوهما وتارة يكون مضاعفا كما هي بين الفاسحة والسورة على الرابع وفي ابتداء المشي  
والقعود مثلا لانها انما تطلب لما فيه شرف صونا عن اقتران اسمه تعالى بالحقرات وتيسير على  
العبد فان أتى به في محقرات الامور كلبس النعال على وجه التعظيم والتبرك فهو حسن وتارة  
يكون الايمان به احراما كما عند الزنا ووطء الحائض وشرب الخمر وأكل مغبوب أو مسروق  
قبل الاستحلال أو أداء الضمان والصحيح انه ان استحل ذلك عند فعل المعصية كفر والا لا يلزمه  
التوبة الا اذا كان على وجه الاستخفاف فيكفر ايضا ويمتنع على القول الضعيف ما في آخر  
كتاب الصيد من الدرا مختار أن السارق لو ذبح الشاة المسروقة ووجد لها صاحبا لا تؤكل  
اكفر السارق بتسميته على المحرم القطعي بالاعتكاف ولا اذن شرعى واعلم أن المستحل لا يكفر الا  
اذا كان المحرم حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي والا فلا صرح به في الدرر عن الفتاوى  
في آخر كتاب الحظر فينبغي أن تؤكل هذه الشاة ويؤيده قولهم تصح التضحية بشاة الغصب  
لكنه لا يحل له التناول والاتقاع على المفتي به وان ملكها قبل أداء الضمان أو رضا مالكيها  
بأدائه أو ابراءه أه تذهبن القاضي لان الحل قضية أخرى غير الملك وتارة يكون الايمان بها  
مكروها كما في اول سورة براءة دون أثنائها فيستحب وعند تعاطي الشبهات ومنه عند شرب  
الدخان وفي محل انجاسات فان قيل الابتداء بالياء والفظ اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لانهم ما  
ليس من أسمائه تعالى أجيب عن الثاني بأن التصدير باسم الله تعالى اما أن يكون بذكر اسم  
خاص كلفظ الله مثلا أو بذكر اسم عام كلفظ اسم مضاف اليه تعالى فانه يراد به جميع أسمائه  
تعالى اعموم الاضافة ويستفاد منه التبرك بالجميع وهو أولى وعن الاول بأن الباء من تمة  
ذكره على الوجه المطلوب قال القبط عبد القادر الجليلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط  
أن تقول الله ونيس في قلبك سواء كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان  
ببيتا للمبالغة أى يفيد انهما بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع لان صيغ  
المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها فاعيل بشرط أن يكون عاملا للنصب ورحيم هنا ليس  
عاملا له وبشرط أن يكون محولا عن فاعل ولذا قالوا ان كريما وطيورا ليسا منها لعدم  
تحويلهما واختلاف في الرحمن والرحيم هل هما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكر أحدهما بعد  
الآخر تأكيذا قيل نعم وقيل بينهما فرق فالرحمن أبلغ من الرحيم اما بحسب شمول الرحمن  
للداءين واختصاص الرحيم بالآخر فانه المعاني والعفو يختص بالمؤمنين في الآخر ترويضه  
حديث الرحمة السلسل بالاولية واما باعتبار جلال النعم ودقائدها فالابلية على الاول من  
حيث السكت وعلى الثاني من حيث السكيف وقيل فعلا للمبالغة الفعل فيفيد جلالة الفعل  
وفعيل للمبالغة الفاعل فيفيد التكرار مرة بعد أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الآخر  
\* (تمة) \* ورد في الحديث إن الله خلق يوم خلق السموات والارض مائة درجة كل درجة طباق  
ما بين السماء والارض فجعل في الارض منها واحدة فيها تعطف الوالدة على ولدها والوحوش  
والطيور بعضها على بعض وأخرت معاوتة حين فاذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة رواه  
احمد وروى البخارى في كتاب التوحيد من صحيحه عن أبي هريرة فيما يرويه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم عن ربه عز وجل ان اجتنى سبقت غضبي وفي رواية تغلب غضبي والمراد بيان سعة

الحمد لله الذي شرف خلاصة  
عباده بورائه صفوته خير  
عباده وأمدتهم بالعناية  
فأحسنوا لذاته العبادة

الرحمة وشمولها للخلق حتى كأنها السابق والغالب كما في شرح المشكاة والمراد السابق والغلبة  
باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة غالب على تعلق الغضب لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة  
والغضب متوقف على صدور ذنب من العبد (قوله الحمد لله) قال بعضهم إن الأحكام المذكورة  
في السهلة يقال في الحمد لله فتارة يكون الاتيان بها واجبا أي فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة  
يكون مندوبا كما في خطبة النكاح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامر ذي البال وبعد ذلك  
وشرب ونحو ذلك وتارة يكون مكروها كما في الاماكن المستقرة وتارة يكون حراما كما في حال  
الفرح بالمعصية وبعد ذلك حرام إلا أن يقصد الحمد على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم  
لقوة البدن اهـ وذكر في الهندية من الخطر والاباحة أن الحمد لله بعد كل الحرام لا يحرم  
فينزل على هذا وقوله كما في خطبة الجمعة يعني إذا اقتصر عليهم فأنهم تجزئ وتقع فرضا لأن  
أقظها من عينه لأنه لو اقتصروا على تسبيحه أو تهليله تجزئ وتقع فرضا وتارة يكون سنة مؤكدة  
كما في الحمد لله بعد العطاس (قوله شرف خلاصة عباده) أي المختارين من عباده الذين  
استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الأنبياء (قوله بورائه صفوته) المراد بالسببية والمراد  
بالصفوة الأنبياء والاضافة فيه وفي عباده وعباده لتشريف المضاف وقوله خير عباده بدل من  
صفوته وعباد جمع عابد من العبادة والاول جمع عبد والمراد بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم  
أتباع أبي الحسن بن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه  
وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم  
على ذلك وهؤلاء هم أهل العلوم الشرعية والالهية من أهل السنة والجماعة لأن الناس مع  
وجودهم آمنون من كل محنة وضلالة دنيوية وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الأنبياء  
إن الأنبياء لا يورثون درهما ولا ديناراً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر رحمه جماعة  
وفي رواية ينجيهم أهل السماء ويستغفر لهم الحيثان في البحر وإنما العالم من عمل بعلمه وفي رواية  
أخرى أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهد وفي رواية أخرى كاد حمله القرآن  
أن يكونوا أنبياء إلا أنهم لا يوحى إليهم وفي رواية أخرى من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة  
بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه وفي رواية أخرى علماء امتي كأنبياء بني إسرائيل قال بعضهم  
هذا الحديث لأصل لهم فلو كان معهم صحيح لما تقرر أن العلماء ورثة الأنبياء قاله ابن حجر في شرح  
الهمزية (قوله وأمدتهم بالعناية) أي قواهم بالعناية أي بعناية بهم يعني أنه اعتنى بهم أمهل  
لهم أفعال الخير والبر فنبهت لهم (قوله فأحسنوا لذاته العبادة) اعلم أن العبادة أعلاها  
أن تكون لذاته لا لطمع في جنه ولا خوف من نار حتى لو لم يكونا كان مستحقا للعبادة وهي رتبة  
الكاملين من العباد وهم وإن أرادوا الجنة فأنما يريدونها ليكبروا بها على المشاهدة والزيارة  
لأن الدنيا المستلزمات فان ذلك عادة من ألقها في الدنيا وأوسطها أن يعبدوا لطمع في الجنة والخوف  
من النار وأدناها أن يعبدوا ليسير أمور معاشه من لا في دنياه فالمراد حينئذ من خلاصة العباد  
ليس مطلق العلماء لأن هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله فأحسنوا عطف  
على أمتهم مع إفادة التقرير والعبادة هي مطلق الطاعات وقرئ شيخ الإسلام بين العبادة  
والطاعة والقربة فالاولى ما يتوقف على معرفة المعبود ومع النية والثانية امتثال الامر والنهي

عرف الامر والناهي أم لم يعرف والثامنة ما توقف على معرفة المتقرب اليه وان لم توقف  
على نية كاعتق فأخصها العبادة وأعمها الطاعة لا تفرادها في النظر الموصل الى معرفة الله تعالى  
(قوله وحفظوا شريعته) أي من كلام المبطلين والزائعين فهي مسوقة بهم لا يقدر أحد على  
خرق منيع حجابهم وحفظوها أيضا بتقريرها والعمل بها والشريعة فاعيلة بمعنى مفعولة وهي  
الاحكام المشروعة وهي النسب التابعة المتعلقة بكيفية الاعمال قلبية وجوارحية كتبوت  
الوجوب للنسبة في نحو الصلاة وتبوت السنة للمعضضة وتبوت الحرمة لبيع الغرر ونحو ذلك  
(قوله وبلغوها عباده) عطف مغاير فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ أو من عتات الخاص ان  
اريد بالحفظ ما يعم الحفظ بالتقرير كما مر وخصه لمزيد نفعه لقيام الامر به وقالوا ان العالم لا يجب  
عليه السعي الى الجاهل لازالة جهله وانما يجب على الجاهل أن يسعى ويسأل العالم فإذا سأل  
وجبت اجابته ووجب ارشاده (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) أي أصداق بقاى وأقر بلساني مع  
الاذعان والانتفاء أنه لا اله الا الله والاثباتان هما في الخطب مطلوب للبرأي - اود والترمذي  
والبيهقي وصححه رفعوا كل خطبة لبس فيها تشهد فهي كاليد الخدما أي قلبه البركة كذا في  
شرح المواهب والقول الجامع المنقطع عنه الموانع في معناها انه لا معبود مستحق للعبادة الا  
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد في الواقع كما قاله العصام في الاصول قال السنوسي  
وان شئت قلت لا مستغنى على العموم ولا مفتقر اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا  
المعنى أظهر من الاقول وأقرب منه وهو أصل له اذ لا يستحق أن يعبد أي يذل له كل شيء الا من كان  
مستغنيا عن كل شيء ومفتقرا اليه كل شيء فظهر أن العبادة الثانية أحسن من الاولى لانها  
تستلزم ندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي أن لا يطيل مدألف  
لا جذا وأن يقطع الهمزة من الهمز من الاو وأن يشتد اللام وأن يفخم اللفظ المعظم اه وينبغي أن  
يظهر الهاء من لفظ الجلالة وفي شرح الجوهره مؤلفها اختلف هل الافضل للمكلف عند التلفظ  
بلا اله الا الله مدألف لا النافية يعني مدازا ندا على المذا الطبيعي اذ هو لا بد منه أو القصر يعني  
الاقتصار على المذا الطبيعي فمنهم من اختار المذا يستشعر المتلفظ بها في الألوهية عن كل ما سواه  
تعالى ومنهم من اختار القصر لئلا تحتقره المنية قبل اللفظ بذكره تعالى وفرق الفخر بين أن  
يكون أوّل كلام يعني عند دخوله في الاسلام فمقتصر والانتدوين الواجب أن يستحضر  
الذاكرته ذهنه عند التقى وجود الفرد المعبود الواجب الوجود والا فان في مطلقا كثر والعباد  
بالله تعالى وروى مالك وغيره أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ويتفرع عليه  
أنه لو لم يلد كثر الله تعالى بأفضل الذكربيرهم (قوله الملك) أخص من الملك لانه من ملك  
الإشياء وتصرف بالامر والنهي ولا يلزم في الملك أن يكون متصرفا بما (قوله البر) المحسن  
والبار التقي والطائع (قوله وأشهد أن سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة من باب كتب  
والاسم السواد بالضم وهو المجد والشرف والسيد الرئيس والكريم والمالك واختلف في أصله  
فقيل سيمود بوزن فيعل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الواو والياء  
وسميت احداها ما بالاسكون فقلت الواو ياء رأدت في الياء الاجتماع المثلين والقاعدة  
أن المدغم هو الذي يتقلب ويرد من جنس المدغم فيه لكن لما كانت الياء اخف من الواو قلبت

وحفظوا شريعته وبلغوها  
عباده وأشهد أن لا اله  
الا الله الملك البر الرحيم  
وأشهد أن سيدنا

الواو ياء مطلقا وقيل يفتح العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعل بكسر العين في الصحيح  
فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه ثم أبدت الفخمة كسرة لتناسب الياء وقيل أصله سويدا كأمير  
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمع سا كان الواو والياء فقلبت الواو ياء وادغمت في  
الياء كما في الصحاح والمصباح وغيره. ما قال الفاسي في شرح الدلائل والاول أشهر اه (قوله  
محمد) قيل هو في التسمية سابق على أحمد فإله ابن القيم وذهب القاضي عياض الى أن أحمد كان  
قبل محمد لان تسميته بأحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت في القرآن قال  
ابن العربي وأماؤه صلى الله عليه وسلم ألف كاسمائه تعالى وهي توقيفية كاسمائه تعالى على  
الختار ومحمد أشهر وأفضل من أحمد على الأصح كذا في حاشية الجوى على الاشباه وأحمد فعل  
تفضيل يحول عن الفاعل كاعلم أو من المفعول كاشهر لكن الاول لان فعل التفضيل أكثر  
أفاده للمعنى في شرح الشمايل ومن عجائب خصائصه صلى الله عليه وسلم أن حصى الله هذين  
الاسمين أن يسمى بأحدهما أحد قبل زمانه صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة  
والامم السابقة ومع أنهم ممن الاعلام المنقولة فلم يقع ذلك لاحد قبله أصلا أما أحمد فبال اتفاق  
وأما أحمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقيل لما قرب زمانه ونشر أهل الكتاب  
نعمته سمى بعض العرب أبناءهم بمحمد رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يجعل رسالته  
وكنيته صلى الله عليه وسلم أبو القاسم لانه كبر أولاده وأولهم وقيل لانه يقسم الجنة بين أهلها  
ويشترط صحة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه اذ لانتم المعرفة الابية وكونه بشرا من  
العرب وكونه خاتم النبيين اتفقا فالورد ذلك بالقواطع المتواترة ولا يشترط معرفة اسم أبيه  
عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب السير من الاشباه وتبعه الجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين  
كما في تحواف الموالى شرح بدء الامالى (تنبيه) لا يشترط عندنا في اسلام الكافر ان يلفظ  
الشهادتين ولا تقيم ما لانهم نصوا على أن من أنكر الصانع جل وعلا اسلامه بلا اله الا الله ومن  
اقر بالوحدانية وأنكر الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا  
ان من سلى في الوقت مقتديا وعم صلاته يحكم عليه بالاسلام وفي القهستانى من بحث المرتد  
اذا زال الكافر لاله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات  
اذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الاباس أن يكنى أبا القاسم وما رواه البخارى وغيره من  
قوله صلى الله عليه وسلم هو اباسمى ولا تكنوا بكنيتى منسوخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابيه محمد  
ابن الحنفية أبا القاسم ولولا علمه بالنسخ لما كناه بها أو يقال كان النهى مخصوصا برمانه صلى الله  
عليه وسلم لدفع الالتباس كما ذكره الفقهاء في كتاب الاستحسان (قوله عبده) من الصفات  
التي غلبت عليها الاسمية مشتق من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي  
غايتها قاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادة فهي أفضل من العبادة على  
الصحيح وهو اشرف أوصافه وأحبها اليه صلى الله عليه وسلم لانه أحبها الى الله تعالى ومن ثم  
وصفه به في أشرف المقامات (قوله ورسوله) فعول بمعنى منقول وهو انسان حرز كراوى الى  
بشرع وأمر بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو المشهور وعندهم وقيل مترادفان  
(قوله النبي) فعول بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول لانه



مخبر فهو من المهموز عند المحققين منهم سيديوه وهو الحق كما قاله الرمحسري والرضي وغيرهما  
 قال في الصحاح نقلا عن سيديوه غير أنهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوه في الذرية والبرية  
 وانحائية الا اهل مكة فانهم هم مزون هذه الاحرف يعني هذه الكلمات ولا هم مزون في غيرها  
 ويخالفون العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والادغام لغة فاشية وقيل من النبوة بمعنى  
 الرفعة لانه رفيع الرتبة فأبدلت الواو ياء السبقها وسكونها وروى أبو داود ومروان الانبياء  
 مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثمانمائة وثلاثة عشر وفي بعض الاخبار ان الانبياء  
 ألف ألف أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا قال النسفي في بحر الكلام والسلامة في هذا  
 المقام أن تقول آمن بالله وبجميع ما جاء من عند الله: لي ما أراد الله تعالى به وبجميع الانبياء  
 والرسول حتى لا يعتقد نبياً من ليس نبياً أو عكسه (قوله الكريم) فعبث يعني مفعول لانه أكرمه  
 الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء الاربعة من الملائكة خلافاً لرسول من المعتزلة وخرق  
 الاجماع ويحتمل أن يكون كريم بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم ظاهراً بل انتهى  
 كماله اليه صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله القائل تعلموا العلم) فيه براعة استهلال  
 كتوله أنفاً حسنوا الذاته العبادة وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد وانما  
 لا يطلق عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من  
 العمل ملاك الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله عليه وسلم أن العمل التليل مع  
 العلم ينزع وإن العمل الكثير مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم نفعه متعدد بخلاف  
 العمل ومن أعظم الأدلة على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله  
 تعالى شهدائهم انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم الآية وقال ابن عباس درجات العلماء فوق  
 المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم  
 على العايد كفضلي على أدناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم متارناً لدرجة النبوة  
 ورحمة صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علماً أتم الله له أجره ومن  
 تعلم فعمل به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام يا ابراهيم أنا علياً أحب  
 كل علم وورد يشنع الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم  
 الشهداء فيخرج مداد العلماء على دم الشهداء وورد من تقى في دين الله عز وجل كفاه الله  
 همه وورثته من حيث لا يحتسب وورد ان طالب العلم اذا مات وهو في طلبه مات شهيداً وانه اذا  
 خرج من بينة لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالطين  
 وهو دلالة تغدو فتعلم باباً من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم خزان ومفاتيحها  
 السؤال ألقاها لو افانته يؤجر فيه أربعة السائل والعالم المستمع والمحبة لهم وورد لا ينبغي  
 للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به الى فرض  
 عين فتحصيله فرض عين كالعالم المتعلق بعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج ومعرفة  
 الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل به الى فرض الكفاية فتخصيصه فرض كفاية وقامه في  
 خطبة الدرا المختار وتعليم المتعلم (قوله وتعلموا له السكينة والحلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه

الكريم القائل تعلموا العلم  
 وتعلموا له السكينة والحلم

السكينة وهي سكون الاعضاء والوقار والحلم صفته راحة لا يستقر صاحبها الغضب قال صلى  
الله عليه وسلم انما العلم بالتعلم والحلم بالتحلم ومن يتخير الخير يعطه ومن يتوق الشر يوقه وقال صلى  
الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم اينوا لمن تعلمون ولمن تعلمون منه ولا  
تكونوا جبابرة العلماء فغلب جهلكم عليكم (قوله وعلى آله واصحابه) كذا في النسخ والظاهر  
أن المصنف سقط من قلبه صلى الله عليه وسلم فتوهم ذكره فعطف عليه أو من الناسخ الاول  
والصلاة هنا هي المأمورية في خبرنا أن نصلى عليك فكيف نصلى فقال قولوا اللهم صل على  
محمد الخ لا مطلق الصلاة والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة المأمورية أمعناها  
طلب الرحمة لانهم من مخلوق فيلاحظ كونهم مأمورين بالتحصيل في المقتبال الامر فتكون أتم  
من غيرها وقيل معناها العطف وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة  
في مكتوبة أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلما ذكر على أحد قولين وتسب في كل تشهد أخير من  
القرض وفي كل تشهد نقل الا في سنة الظهر القبالية والجمعة القبالية والبعديّة وتندب في أوقات  
الامكان وتحرم على الحرام وتكره عند فتح التابجرتاؤه ولا يكره افرادها عن السلام على  
الاصح عندنا وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أما في حق غيره من الانبياء فلا  
خلاف في عدم كراهة الافراد لاحد من العلماء ذكره الجوزي محشي الاشياء وظاهر ما في انهيته  
من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسأولوا  
قالمراد منه سلوا القضاء كذا في مبسوط شيخ الاسلام والظاهر أن ذكر الآل والاصحاب مندوب  
أما الاصحاب فظاهر لانهم سلفنا وقد أمرنا بالترضي عنهم ونهينا عن لعنهم وأما الآل فلقوله  
صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله قال تقولون  
اللهم صل على محمد وتسلمون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره النفاي وغيره والمراد  
بالآل هنا سائر أمة الاجابة مطلقة وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد بكل تقى جلال على التقوى  
من الشرك لان المقام للدعاء ونقل اللقائي في شرح جوهرته انه يطلق على مؤمن بنى هاشم  
أشراف والواحد شريف كما هو مصطلح السلف وانما حدث تخصيص الشريفة بولد الحسين  
والحسين في مصر خاصة في عهد القاطمين قال ويجب اكرام الاشراف ولو تحقق فسدتهم لان  
فروع الشجرة منها ولومال وقوله واصحابه جمع صاحب يعني صحابي لان فاعلايج مع على أفعال  
صريح به سيمويه ومنسله بصاحب واصحاب وارتضاء الرنخشي والرنخي وأبو حيان وهو عند  
جمهور الاصوليين من طالت صحبة معبها مدة ثبت معها الاطلاق صاحب فلان عرفا بلا تحديد في  
الاصح ولذا صرح نفيه عن الوافدا نقاها اذ يقال ليس صحابيا بل وفدا ونحوه من ساعته وقيل  
لا يشترط قال في التحرير ويبنى عليه ثبوت عدم الغيرة الم لازم فلا يحتاج الى التزكية أو يحتاج  
وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولو لا اختصاص الصحابي بحكم لا يمكن جعل الخلاف في مجرد  
الاصطلاح ولا مشاحة فيه اه وحاصله أن غير الم لازم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند  
من لا يقبل المرسل ومن هنا يعلم اشتراط طول الصحبة في حق التابعي بالاولى وأما من مات على  
الاسلام من الصحابة وقد خالت منه ردة كالعثم بن قيس فان أحد لم يخلف عن ذكره في  
الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وكان ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به

وعلى آله واصحابه

أسيرا إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه عاد إلى الإسلام فقبل أبو بكر منه ذلك وزوجه أخته  
 لكن يعود له اسم الصحبة فقط مجتزأ عن ثوابها وذكر الأصحاب بعد ذلك تخصيص بعد تعميم  
 أن أزيد بالأكبر جميع الأمة لعلو مقامهم بشرف الصحبة أو بالعكس أن أريد بهم أقرباؤه صلى الله  
 عليه وسلم (قوله القائمين بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب ويحتمل حذف نظيره  
 من الآل وهو يرشد إلى أن المراد بالآل المتقون والذين تقدم المراد به (قوله في الحرب  
 والسلم) يقال رجل حرب أي عدو ومحارب للذكر والآن والجمع والواحد فأداه في القاموس  
 ويطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا والصلح ~~بسر السنين~~ المسامح والصلح ويفتح ويؤنث  
 والصلح بفتح السين أيضا هو الدلو بعروة واحدة كدلو السقاين قاموس والمعنى أنهم نصرروا  
 الدين في حالة القتال والصلح والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصررون للحق في رضاهم  
 وغضبهم ومخاصمتهم ومصالحتهم سواء كان ذلك مع القريب أم الغريب ولا يسخطون الله تعالى  
 برضاء الخلق ورد في صحيح ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط الله عليه الناس وفيه أيضا عنها  
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد سخط الله ورضا الناس عاد  
 حامده من الناس دائما وأخرجه الطبراني بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه واسخط الله عليه من  
 أرضاه في سخطه ومن أرضى الله في سخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه من أسخطه في رضاه  
 حتى ينزل قوله وعمل في عينه اه (قوله وبعد) الكلام فيها شهير والذي يفيد منه  
 صلى الله عليه وسلم في خطبه ومراسلاته سنية الاتيان بها لكن بصيغة أم بعد والظاهر أن قواهم  
 وبعد لتأديته معنى أما بعد يقوم مقامها في تحصيل المندوب وقد فشا التعبير بها (قوله العبد)  
 هو أشرف أوصاف الشخص وهو أحب أوصافه إليه صلى الله عليه وسلم لكونه أحبا إليه تعالى  
 وقد مر (قوله عفوريه) العفو الصريح وترك العقوبة المستحق والمحو والامحاء وأطبب المال  
 وخيار الشيء فعلة يعتدي بنفسه وباللام ويعن كذا في القاموس والرجاء هو الطمع في المطلوب مع  
 الأخذ في الأسباب وإما مع تركه واتمادي على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن  
 معاذ أعمال كالسراب وقلوب من القهري خراب وذنوب بعدد التراب وطمع مع هذا في  
 السكر أعاب الاتراب هيئات هيئات افت سكران من غير شراب اه (قوله الجليل) هو العظيم  
 كما في القاموس وبين الذليل والجليل الطبائ (قوله الشربلالي) قال المؤلف في آخر رسالته  
 در الكون وهذا هو الشائع والاصل الشربلالي نسبة لقري بن نجاة من أهل إقليم المنوفية  
 يسود مصر المحروسة يقال لها شربل بلول واشتهرت النسبة إليها بالنظر الشربلالي اه وفي  
 القاموس شربل كسرى ثلاثة وخمسون موضعا كلها من مائة من عشرة بالشرقية وخمسة  
 بالمرجانية وستة بجيزة وقوسفيا وأحدى عشرة بالغربية وسبعة بالسمنودية وثلاثة بالمنوفية وثلاثة  
 بجيزة بنى نصر وأربعة بالبصرة واثنان برميس واثنان بالجزيرة (قوله غفر الله له ذنوبه) أصل  
 الغفر الستر ومنه سمي المغفر لأنه يستتر الرأس عند الحرب وغفر الذنوب سترها بعدم المواقفة لها  
 وقبل محوها من الصحيفة بالكتابة لقوله عز وجل يعفو الله ما يشاء ويثبت (قوله ذنوبه) أي

القائم بين بنصرة الدين في  
 الحرب والسلم (وبعد)  
 في قول العبد الذليل الراعي  
 عفوريه الجليل حسن بن  
 عمار بن علي الشربلالي  
 الحنفى غفر الله له ذنوبه

وستعربوه واطف به في  
جميع أموره مظهر منها  
وما خفي واحسن لوالديه  
ولشايخه وذريته ومحبيه  
والله وأدام النعم مسبعة  
في الباطن والظاهر عليهم  
وعليه ان هذا كتاب صغير  
بحجمه غزير علمه

معاصيه صغيرها وكبيرها (قوله وستعربوه) أي ما يعربه ويشينه وان لم يكن معصية فان العور  
مثلا عيب وليس بذنب فالعطف للمغايرة ومن عطف العام (قوله واطف به) أي اوصل اليه به  
واحسانه (قوله في جميع أموره) أي بليلها وحقيرها (قوله مظهر منها وما خفي) يحتمل ان  
المراد ما يعم الاحوال الباطنية والظاهرية أي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالجوارح أو المراد  
بالباطنية ما لا يطلع عليه الا خاصته كالامور المتعلقة بالحليلة والاولاد وبالظاهرة ما تصدر مع  
غير هؤلاء كاخوان الدرس والمعاملة ويحتملها معا (قوله واحسن لوالديه) أي انعم عليهم  
بأنواع النعم فان الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحتمل ان يقرأ والديه بالثنائية والجمع والدعاء لهم  
مطلوب قال تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وهو مفتاح الرزق ولبعضهم اقل الدعاء  
للو الدين في اليوم والليلة خمس مرات كأنه يريد عقب كل مكتوبة لان الله قرن الاحسان اليهما  
بعبادته واعظم العبادات الصلوات بعد الايمان وهي خمس في اليوم والليلة (قوله لمشايخه)  
بالياء من غيرهم من جمع شيخ والدعاء لهم مطلوب لانهم آباء الارواح كان الوالدين آباء الاشباح  
(قوله وذريته) أي نسله من الذرية أي الجماعة المخلوقين منه (قونه ومحبيه) المراد  
بهم المحبون له حبا ايمانيا كأن يحبوه لعلمه وطاعته وان لم يكن للنفس ميل لذلك (قوله واليه)  
ان قلت ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال الخليل عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي  
ولله مؤمن يوم يقوم الحساب وقال نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي ولان دخل بقي مؤمنا  
فكيف قدم من ذكر عليه اجيب بأنه لما قدم نفسه أولا بقوله غفر الله له ذنوبه سهل عليه تقديم  
غيره عليه ثانيا ولمراعاة السجع (قوله وادام النعم مسبعة) أي عامة تامة فالسبعة العامة  
كالربع السابعة والثوب والمراد انه يحيط من ذكر بالنعم واعلم انه يجب الايمان بأن الله تعالى  
يستجيب الدعاء ويعطي به الرضا ويرد به القضاء ويتعبد به الاحياء والاموات دل على ذلك  
الآيات الفاطمية والاحاديث المتواترة أخرج الطبراني والخطيب من حديث ابن مسعود  
رفعه حصنوا اموالكم بالزكاة وادوا وارضواكم بالصدقة واعذوا للبلايا الدعاء فان قيل نرى  
الداعي يبالغ في الدعاء والتضرع ولا يستجاب لقلنا ان الدعاء آداب وشروط فغنى التي بها كان من  
اهل الاجابة ومن اخطأها اعتدى فلا يستحق الاجابة وايضا قد تأخر الى وقتها فان لكل نبي  
وقتا على ان الاجابة ليست منحصرة في الاسعاف بالمطلوب بل هي حصول واحد من الثبوت  
المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا قطيعة رحمه  
الا اعطاه الله بها احدى ثلاث اما ان يجعل له دعوته واما ان يدخرها له في الآخرة واما ان  
يصرف عنه من سوء مثلها رواه الامام احمد وصححه الحاكم وقد ينفع العبد الاجابة لرفعة مقامه  
وقد يجاب كراهة سؤاله ومن شروط الاجابة اخلاص النية ومنها ان لا يستعجل الاجابة لحديث  
يستجاب لاحدكم ما لم يتل دعوت فلم يستجب لي وحضور القلب وان لا يدعو بمحرم ومنها طيب  
المطعم والمشرب والملبس وان يوقن بالاجابة وان لا يعلق بالمشيئة وفي شرح الاربعين النووية  
لشبر خبتي ان من التعليق قوله اللهم هاهنا بما أنت أهله كأنه والله تعالى أعلم يقول ان عاملتنا  
فعاملتنا بما أنت أهله ومنها أن لا يدعو بمستحيل (قوله ان هذا كتاب) مقول القول (قوله صغير  
حجمه) أي جسمه أي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه (قوله غزير علمه) بالغين والزاي المجتمعتين

أى كثير قال في القاموس العزيز الكبير من كل شئ وعزركم غزارة وغزرا وبالضم  
 (قوله صحيح حكمه) مفرد مضاف فيعم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لادنى ملازمة  
 لتحققه ما فيه واعلم ان الاحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهر الرواية المسماة بالاصول وهي  
 الجامع الكبير والجامع الصغير والتيسير الكبير والتيسير الصغير والمبسوط والزوائد  
 والتيسير الكبير والصغير آخر مصنفات محمد بعد انصرافه من العراق ولذا لم يروها عنه ابو  
 حنيس وكها محمد ويعبر عن المبسوط بالاصل وبعضهم لم يعد السير بتسميته من الاصول وما عدا  
 ذلك فهو رواية النوادر كالامالي لابي يوسف والرقيات مسائل جمعها محمد حين كان قاضيا بالرقعة  
 بفتح الراء المهملة وتشديد القاف مدينة على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعة  
 والكيسانيات مسائل أملاها محمد على أبي عمرو سليمان بن شعيب الكيسانى نسبة الى كيسان  
 بفتح الكاف فثبت اليه والهارونيات مسائل جمعها محمد في زمن هرون الرشيد والجرايات  
 مسائل جمعها محمد بجرجان كل ما كان كبير افهوم من رواية محمد عن الامام والصغير رواية عن  
 الامام بواسطة أبي يوسف (روى) أن الشافعى استحسن مبسوط الامام محمد فحفظه وأسلم حكمه  
 من كفار أهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد كم الاصغر فكيف كتاب محمد كم  
 الاكبر وفي النهاية وابن أمير حاج أن محمد قرأ اكثر الكتب على أبي يوسف الا ما كان فيه اسم  
 الكبير كالمضاربة الكبير والمزارة الكبير والمآذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير  
 ولم يذكر اسم أبي يوسف في شئ من السير الكبير لانه صنفه بعدما استحكمت الفقرة بينه وما وكل  
 المحتاج الى رواية عنه قال أخبرني الثقة اهـ (قوله احتوى) أى اشتمل هذا الكتاب (قوله على  
 ما به) أى على مسائل والمراد الهاء وهو الفقوس وهو من احتواء الشئ على جزئه لان الكتاب اسم  
 للاقفاط الدالة على المعاني وقوله به أى بعرفة تلك المسائل تصحيح العبادات الخمس أراد الطهارة  
 والصلاة والصوم والزكاة والحج وعدا الطهارة عبادة لانه يشاب علم بالنية وان كانت لا تشترط  
 فيها (قوله بعبارة) حال من ما يعنى أن الذى احتوى عليه هذا الكتاب كان بعبارة منيرة أى  
 واضحة ظاهرة أو موضحة للمقصود للواقف عليها أو أخبر عن الكتاب بعد الاخبار بما تقدم عنه  
 ويحتمل انه ظرف لغو متعلق باحتوى ونسبة الانارة الى العبارة مجاز عقلى (قوله كالبدر) على  
 حذف مضاف أى كأنارة البدر سمي بدر التمام كتمام البدر التى هي عشرة آلاف درهم أولانه  
 ياد طلوعه غروب الشمس وثلاثة أيام من أول الشهر هلال وبعده قرأ الى ستة وعشرين وهذا  
 احدى طريقتي ذكره بعض مشايخي فيما كتب على مواد المداغى وذكر الشمس بعد القمر من باب  
 الترفى (قوله دليله الخ) لم يذكر القياس لانه لم يخرج عنها (قوله تسربه قلوب المؤمنين) أى لما  
 فيه من تصحيح عباداتهم (قوله وتلذبه الاعين والاسماع) أى اصحاب الاعين والاسماع فما كاه  
 يرجع الى ما قبله (قوله شرحى للمقدمة) يعنى شرحه الكبير والكلام فى المقدمة شهير (قوله  
 بالتماس افاضل اعيان) عبر به اشار الى مساواة الطالب له بأن يكون من أقرانه ويحتمل انه  
 نزل منه وعبر به نواضا وهو متعلق بجمعت وقوله افاضل اعيان المراد بالاعيان العلماء  
 افاضل أعلمهم (قوله للخيرات مقدمة) الجور ومنتعلق بما بعده يعنى أن هؤلاء الجماعة  
 لا يقدمون الا الخير والخير اسم عام لانواع البر (قوله تقريرا) على جمعت الخ المقيد للاختصار

صحيح حكمه احتوى  
 على ما به تصحيح العبادات  
 الخمس بعبارة منيرة كالبدر  
 والشمس دليله من الكتاب  
 العزيز والسنة الشريفة  
 والاجماع تسربه قلوب  
 المؤمنين وتلذبه الاعين  
 والاسماع جمعت فيه  
 ما احتوى عليه شرحى  
 للمقدمة بالتماس افاضل  
 اعيان للخيرات مقدمة  
 تقريرا للطالب

(قوله وتسهيلا) أي على الطلاب (قوله لمابه الفوز) أي الظفر ومابه الفوز هو تعحيح  
العبادات الذي احتوى عليه هذا الكتاب (قوله في المآب) أي المرجع وهو يوم القيامة (قوله  
مراقى الفلاح) المراقى جمع مراقبة وهو السلم والفلاح الظفر بالمقصود شبه الفلاح بمنزل له مراق  
نسيمها مضمرا في النفس والمراقى تخيل وفي القاموس والمراقبة وتكسر الدوجة (قوله بامداد  
الفتاح) متعلق بمحذوف تقديره يرقاه بامداد ولا يصح تعليقه بمراقى لأن الذي بامداد الفتاح  
هنا هو الرقى والمراد بالامداد الاستعداد والتحصيل أي أن الرقى يتحصيل الفتاح وذكر في  
القاموس معاني كثيرة للمادة (قوله نور الايضاح) قال في القاموس وضع الامر بوضع وضوحا  
وضحة وضحة وهو واضح ووضح ووضح بان ووضحه وأوضحه فأفاد أن الايضاح  
الابانة ومعنى المصنف على هذا نور الابانة أي الابانة التي كانت في الظهور والافتداء (قوله  
ونجاة الارواح) أي من العذاب فإن العذاب يقع على الروح كما يقع على الجسم وانما كان  
بهذا المتن نجاة الارواح لأن فيه تصحيح العبادة والغالب أن من سمعت عبادته لاسيما الصلاة  
اتتهى عن الفحشاء والمنكر فينجو من العذاب (قوله والله الكريم أسأل) أي لأطلب النفع  
والقبول وحفظ هذا الكتاب الامن الله تعالى (قوله وبجيبه المصطفى الخ) أي لا أتوسل اليه  
في اتمام هذه المراتب الا بجيبه محمد صلى الله عليه وسلم وردت سواها بجاهي فان جاهي عند الله  
عظيم (قوله أن ينفع به جميع الامة) المراد بالجميع المجموع فانه لا يعبد كله - م على مذهب أبي  
حنيفة رضي الله تعالى عنه والنفع ايصال الخير الى الغير (قوله وان يتقبله بنضله) بأن يجعله  
خالصا لا لرياء ولا سمعة فان العلم اذا صاحبه نحو الرياء كان سببا للعذاب فقد روى مسلم عن أبي  
هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أول الناس يقضى  
يوم القيامة علمه رجل استشهد فأتى به فعزفه نعمته فعرفها قال فما فعلت فيها قال فأنزلت فيها  
حتى استشهدت قال كذبت واكفرك فأتى به فقال لا يرى فقد قيل ثم أمر به فسحب على  
وجهه حتى أتى في النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعزفه نعمته فعرفها قال فما  
فعلت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم  
وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار الحديث  
وقوله هو الرضاية والاثابة عليه وقوله بفضلته أشار به الى الرد على فرقة من المستزلة أوجب عليه  
تعالى الصلاح والاصح (قوله من ليس من أهله) كالحسد الذي يعمل بعض تراكيبه على غير  
المراد منها أو يدخل فيه ما ليس منه أو يتعلمه ليمهاى به العلماء أو يمارى به السفهاء أو يصر فبه  
وجوه الناس اليه (قوله اذهو من أجل النعمة) عليه للجمل الثلاثة أي من أجل النعمة على  
الامة أن نفعهم الله به لأن فيه تصحيح عباداتهم ومن أجل النعمة على المؤلف أن يقبله منه ومن  
أجل النعمة التي يتنافس في مثلها ويحسد عليها فادع بحفظه من شر من ذكر (قوله وأعظم المنة)  
هي النعمة قال في القاموس من عليه منا أنعم واصطنع عنده صنعة فالعطف عطف مرادف  
(قوله والله أسأل أن ينفع به عباده) أعاده ثانيا لشدته رغبته في ذلك وحرصه عليه (قوله انه على  
ما يشاء قدير) ومن جلته نفع العباد بهذا الكتاب وادامة الافادة به (قوله وبالأجابة جدير) قال  
في القاموس الجدير مكان بني حوالبه والخليق والجمع جديرون وجدراء اه والمراد هنا المعنى

وتسهيلا لمابه الفوز في  
المآب وسعيته مراقى  
الفلاح بامداد الفتاح  
شرح نور الايضاح ونجاة  
الارواح والله الكريم  
أسأل وبجيبه المصطفى  
اليه أتوسل أن ينفع به  
جميع الامة وأن يتقبله  
بفضله ويحفظه من سر  
من ليس من أهله اذهو من  
أجل النعمة وأعظم المنة  
والله أسأل أن ينفع به  
عباده ويديم به الافادة انه  
على ما يشاء قدير وبالأجابة  
جدير أمين



الثاني (قوله كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قتل كتبها وكتبة بالكسر وكتابا  
والاسم الكتابة لانها صناعة كالتجارة والعطارة قال وتطلق الكتابة والكتاب على المكتوب  
(قوله الجمع) ومنه يقال كتب البغلة أو الناقة اذا جمع بين شقيرها بفتح الشين جاني فرجها  
بجملته أو سير لمنع النوب وسعت الجماعة من الجيش كتبة لاجتماعهم وأطلق الكتاب على  
هذه النقوش لما فيه من جمع حروفها بعضها الى بعض (قوله الفقهية) مثله في العناية والتقيد  
به بخصوص المقام (قوله اعتبرت مستقلة) أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور  
ما فيه على شيء قبله أو بعده وانما زاد اعتبرت ليدخل نحو الطهارة فانها من نواحي الصلاة الا انها  
اعتبرت مستقلة بالمعنى السابق فأفردت بكتاب على حدة (قوله شملت أنواعا) كهذا الكتاب  
فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الغسل والطهارة بالماء والطهارة بالتراب الى غير ذلك (قوله  
لم تشمل) بأن لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب الاقطة والقيط والابق والمفقود (قوله طهر  
الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله وبكسرهما الآلة) كالسقاء والتراب (قوله فضل ما يطهر  
ب) أي اسم لما فضل بعد التطهير (قوله حكم يطهر بالحمل) الذي في كبره أثر يطهر بالحمل  
سما وهي أظهر (قوله بالحمل الذي تعلق به الصلاة) قال في كبره ما معناه انما عبرت بالحمل أي  
بالبدن ليشمل الثوب والمكان وعرفها في البحر بأنها زوال حدث أو خبث قال السيد  
شرح هذا الكتاب وهو المراد بالسيد حيث أطلق كما ان المراد بالشرح عند الاطلاق كبر  
لأنه عرف صاحب البحر الطهارة شرعا بأنها زوال حدث أو خبث وهو تعريف صحيح لصدقه  
بوضوء وغيره كالغسل من الجنابة أو الحيض أو النكاح بل وبالتيميم ايضا لكن لو عبر في البحر بدل  
توال بالازالة لان القن باحث عن فعل المكف وهو الازالة لكان أولى وفيه ان التعريف  
الطهارة وهي الزوال واما الازالة فلا تناسب تعريفها الا للتطهير (قوله لاستعمال الماء الطاهر)  
وحدفه كما في الشرح لكان أولى لعدم شموله التيميم اللهم الا أن يقال المراد لاستعمال الماء  
معه فليس المراد التقييد وهو له لقوله يطهر بالحمل وفي نسخة لاستعمال الطاهر وهي أولى  
وله والاضافة بمعنى اللام) وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة  
كما في الشرح ويعد كونها بمعنى من لان ضابطها صحة الاخبار عن الأول والثاني كخاتم فضة  
ومفقود هذا اذ لا يصح أن يقال الكتاب طهارة (قوله وقدمت الطهارة) جواب سؤال  
هل ان الصلاة هي المقصود الا هم فلم تقدمت الطهارة عليها (قوله وهو مقدم) أي شرعا فان  
صلاة يتوقف عليها شرعا فقدمتها ووضعا أي ذكر المراد ان شرط لصحة الدخول فيها فلا ترد  
فعلها الاخيرية بناء على ما هو التحقيق انها شرط لانها شرط الخروج لكن يرد عليه المستر  
سنة اليه لبقوله أجيب بأنه سؤال دوري أو أن الطهارة ألزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم  
ياه على سائر أحكام الطهارة وبينها بعض الحدائق فقال وبدأ منها ببيان المياه لانها آلة وآلة  
في مقدمة عليه اذ لا وجود له بدونها (قوله والمزيل للحدث الخ) أخرج المصنف مثله عن  
بابه ولكن حيث كان الكلام له قبل التصريف فيه (قوله اتفاقا) وأما غير المياه من الماءات  
فمن المذهب أنها مزيله للاختصاص وقال محمد والسافعي رضي الله تعالى عنهم ما يشترط  
فيها الماء المطلق ايضا (قوله المياه) أصله مواد فعل به ما فعل عيزان (قوله جمع كثره وجمع

### • (كتاب الطهارة) •

الكتاب والكتابة لغة الجمع  
وامصطلاحا طائفة من  
المسائل الفقهية اعتبرت  
مستقلة شملت أنواعا أول  
تشمل والطهارة بفتح الطاء  
مصدر طهر الشيء بمعنى  
النظافة وبكسرهما الآلة  
وبعضها فضل ما يطهر به  
وشرعا حكم يطهر بالحمل  
الذي تعلق به الصلاة  
لاستعمال الماء الطاهر  
والاضافة بمعنى اللام  
وقدمت الطهارة على  
الصلاة لكونها شرطاً وهو  
مقدم (والمزيل للحدث  
والخبث) اتفاقا (المياه)  
جمع كثره وجمع

القلة أمواه) والفرق بينهما ما ان جمع القلة يدل حقيقة بالوضع على ثلاثة فأكثر الى عشرة فقط  
 وجمع السكينة يدل كذلك على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر  
 مجازا فان قيل كان الاولى التعبير بجمع القلة لطابق المبتدأ الخبر ونحوه عن ارتكاب المجاز  
 بغير ضرورة فالجواب أن جمعي القلة والسكينة انما يعبران في تكررات الجموع أما في المعارف  
 كما هنا فلا فرق بينهما (قوله شفاف) قال في القاموس شف التوب يشف بشقوفا وشقفا فارق  
 بخل لا ماحتته اه فعناء الرقيق الذي لا يحجب ما تحته أى حيث خلا عن العوارض زاد في  
 الشرح الذي يتلون بلون الاناء (قوله والعذب منه الخ) خرج به الملمح فانه لا يحيا الناس به  
 وهذا يشهد أن قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي خاص بالعذب (قوله وهو محدود) وأصله  
 موه قلبت الواو والقلا لا نقض ما قبلها والهاء همزة تناسب الالف وحمل الشارح ابدال الهاء  
 همزة ابدال الاشياء (قوله وقد يقصر) أفاد ان القصر قيل (قوله أى يصح) فسر الجواز بالصحة  
 ولم يفسره بالحل لان الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يحل بكاء الغير المحرز في نحو  
 جب وصهر يج (قوله أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذه العبارة تفيد ان السبعة غيره لانهم  
 فروعه مع انه معدود منها وأجيب بأن المراد الذي هو أحد ما لا تقدير أصلها ماء السماء الذي  
 هو أحد ما قال السيد فان قيل الكل ماء السماء لقوله تعالى الم تر أن الله أنزل من السماء ماء  
 الآية وهذه العبارة أى عبارة المصنف التي فيها العطف تفيد المغايرة فالجواب كما ذكره العيني  
 ان القسمة بحسب ما تشبه به العادة انتهت (قوله اقوله تعالى) على الاصل القيل كن ماء من  
 السماء ينزل الى حفرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى (قوله من السماء ماء) ان قيل ليس في  
 الآية ما يدل على أن جميع المياه من السماء لان ماء منكرة وهى في الاثبات تخص فلا تفيد  
 العموم فالجواب أن ذلك عند عدم قرينة تدل عليه والقرينة ذكره في مقام الامتنان فلم تدل  
 على العموم لفات المطلوب كما في السراج وفي البناية والمنكرة في الاثبات تفيد العموم بقرينة  
 تدل عليه كما في قوله تعالى علت نفس ما أحضرت (قوله فساكنه ينابيع في الارض) أى أدخل  
 أما كن منها ينبوع فيها (قوله ليظهركم به) صدر الآية وينزل عليكم من السماء ماء ليظهركم  
 (قوله وهو ماء المطر) لو قال وهو ماء السحاب لكان أولى ليتجه الكلام الآتي واعلم ان الماء  
 نارة يكمن من السحاب والسحاب يلبق منه من الجرف فتسقه الرياح فيحلو وهذا المطر لا ينزل  
 ونارة ينزل من خزائنه تحت العرش قطعا بكارا الوزرات يحملتها لا فسدت فتنزل على السحاب  
 وهو كالغربال فينزل منه القطر الخفيف وهو الذي به الاثبات كذا ذكره بعضهم وظاهر  
 كلام المصنف انه لا ينزل الا من السحاب (قوله لان السماء كل ما علاك) فاطلاق اسم  
 على السحاب حقيقة لغوية (قوله فأظلك) ظاهر تقييده أنه لا يقال لنحو الماء المار  
 لانه لا يظل (قوله وسقف البيت) من عطف الخاص وعبارة الشرح ومنه قيل لسقف البيت  
 سماء وهى أولى مما هنا (قوله في الصحيح) وقيل هو نفس دابة فلا يجوز التطهير به والصحيح  
 انه مطر خفيف (قوله وكذا ماء البحر) تكلف الشارح فجعله مبتدأ وخبرا ولا يفهم العلم  
 منه وانما دعاه الى ذلك تقدير أصلها في قوله سابقا أصلها ماء السماء قال الجوهرى هو ماء  
 البر قيل سمي به لعمقه واتساعه وكل نهر عظيم بحر اه قال في البناية ومنه قيل انهر مصر بم

القلة أمواه والماء جوهر  
 شفاف لطيف سبال والعذب  
 منه به حياة كل نام وهو  
 محدود وقد يقصر وأقسام  
 المياه (التي يجوز) أى يصح  
 (التطهير به سبعة مياه)  
 أصلها (ماء السماء) لقوله  
 تعالى الم تر أن الله أنزل من  
 السماء ماء فسلكه ينابيع  
 في الارض وهو الطهور  
 لقوله تعالى ليظهركم به وهو  
 وهو ماء المطر لان السماء كل  
 ماء لا فاطلك وسقف  
 البيت سماء وماء الطل وهو  
 الندى مطهر في الصحيح  
 (و) كذا (ماء البحر) الملمح



النبيل ١٥ قال ابن سبويه في المحكم البحر الماء الكثير ملحا كان أو عذبا وقد غلب على الملح  
فيكون التخصيص عليه دفعا لمظنة توهم عدم جواز التطهير به لانه من منتن كما توهم ذلك بعض  
الصحابه وفي الخبر من لم يطهر ماء البحر فلا طهره الله ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح  
لحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال لا يركب البحر الا حاج أو معمر أو غازي سبيل الله  
فان تحت البحر نار او تحت النار بحرا تنفذه أبوداود وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به ولا  
اتصل عن جنابه وكذا روى عن أبي هريرة وكذا ماء الحمام عنده وعن أبي العالمة انه كان يتوضأ  
بالنيمذ ويكره الوضوء بماء البحر لانه طيب جهنم وما كان طيبا يخط لا يكون طريقا للطهارة  
ورحمه والجهور على عام الكراهة (قوله هو الطهور وماؤه الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لمن  
جاء وقال يا رسول الله اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفنتوضأ  
به (قوله الـلـ ميقته) فاصر عندنا على السمك غير الطافي وغير الجريت والمارماهي وهو ثعبان  
البحر والجريت سمك أسود يشبه الترس (قوله وكذا ماء النهر) قال في القاموس النهر ويجزئ  
مجرى الماء (قوله كسيحون) نهر خند وجيحون نهر ترمذ والفرات نهر الكوفة (قوله ويل  
مصر) هو أفضل المياه بعد الكور ويليه بقاء النهر وورد أن الفرات ينزل فيه كل يوم بعض  
من ماء الجنة قال بعض المذاقي فائدة كون بعض المياه أفضل من بعض انما تظهر في كثرة ثواب  
الافضل كما أن الماء المكروه أقل ثوابا من غيره (قوله وكذا ماء البئر) بهمز عينها وقد تحذف  
معروفة (قوله وكذا ماذاب من الثلج والبرد) أي بحيث يتقاطرون عن الشئ يجوز مطلقا  
والاقل أصح وانما جاز التطهير بهما لان ماءهما ماء حقيقة لكنه جدم من شدة البرد ويذوب بالحر  
والبرد شئ ينزل من السماء يشبه الحصى ويسمى حب الغمام وحب المزن كما في المصباح (قوله  
واحتز به) أي بما ذاب من الثلج والبرد (قوله لانه لا يطهر) أي الاحداث فقط (قوله يذوب  
في الشتاء) جملة قصدها التعليل لقوله لانه لا يطهر (قوله عكس الماء) أي فليس حينئذ بماء  
(قوله وقبل ان عقاده لمطاهور) لانه على طبيعته الاصلية (قوله اذلا يصح أن يقال الماء الورد)  
أي لغة وعرفا (قوله بخلاف ماء البئر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم للترتيب الذي كره (قوله  
من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن كونهما ماء سما ونبوه (قوله على خمسة  
أقسام) من حيث الاوصاف كما أشار اليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقسيم للحقيقة  
(قوله طاهر) أي في نفسه مطهر لغيره حدثا وخبثا (قوله غير مكروه) أي استعماله (قوله الذي  
لم يخالطه الخ) فهو الباقي على أوصاف خلقته الاصلية \* (فائدة) \* يجوز الوضوء والغسل بماء  
زهر من عندنا من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل صاحب ابواب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز  
الاعتسال والتوضوء بماء زهر من كان على طهارة للتبرك فلا يفتي أن يغتسل به جنب ولا  
محدث ولا في مكان نجس ولا يستنحي به ولا يزال به نجاسة حقيقية وعن بعض العلماء في ذلك  
وقيل ان بعض الناس استنحي به لفصله بأسور انتهى (قوله تنزيها على الاصح) هو مذهب  
الامة الكرخي مع الابعد تمامها النجاسة وعلل الطحاوي الكراهة بجرمة لجها وهذا يقتضي  
التحريم ثم الكراهة انما هي عند وجود المطلق غيره والافلا كراهة أصل لا كما في غاية البيان  
والتمييز (قوله حيوان مثل الهرة) الاولى ابتداء المصنف على حاله كما فعل في كبره لان لفظ

لقوله صلى الله عليه وسلم  
هو الطهور وماؤه الحل ميتته  
(و) كذا (ماء النهر)  
كسيحون وجيحون والفرات  
ويل مصر وهي من الجنة  
(و) كذا (ماء البئر) كذا  
(ما ذاب من الثلج والبرد)  
بفتح الباء الموحدة والراء  
المهملة واحتز به عن الذي  
يذوب من الملح لانه لا يطهر  
يذوب في الشتاء ويجمد في  
الصيف عكس الماء وقبل  
ان عقاده لمطاهور (و) كذا  
(ماء العين) الجباري  
على الارض من ينبوع  
والاضافة في هذه المياه  
للتعريف لا للتمييز والفرق  
بين الاضاقين صحة اطلاق  
الماء على الاول دون الثاني  
اذ لا يصح أن يقال ماء  
الورد هذا ماء من غير قيد  
بالورد بخلاف ماء البئر  
لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه)  
من حيث هي (على خمسة  
أقسام) لكل منها وصف  
يختص به أولها (طاهر)  
مطهر غير مكروه وهو الماء  
المطلق الذي لم يخالطه  
ما يصير به مقيدا (و) الثاني  
(طاهر مطهر مكروه)  
استعماله تنزيها على الاصح  
(وهو ما شرب منه) حيوان  
مثل (الهررة) الالهية

أذالوحشية سورها نجس الطير والحية والفأرة لأنها لا تنجس عن النجاسة واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأنا للهرة كان حاله بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكرها بشرها منه ما (كان قليلا) وسأني تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبيث (وهو ما يستعمل) في الجسد أولا فاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (أقربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء) فبنيته أي الوضوء تقربا بصير عبادة فان كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركة وبعبارة ينفي الامم أي الجنون وقبله ينفي الفقه فلو غسلها الوضوء وهو متوضي ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة مأكولة (ويصير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد) وان لم يستقر على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة

التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله

مثل يغني عنه لنظ ونحوها الآتي في المتن (قوله نجس) أي اتفاقا لما ورد السور سبع فان المراد به البري (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة فغير اعراب منه (قوله الدجاجة) وكل ما له دم سائل وامام ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما ماتت فيه فضلا عن سورها واعلم أن الكراهة في سور الهرة قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الاصغاء (قوله واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأنا) أي أماته قال في القاموس وأصغى استمع واليه مال بسمعه والأنا أماله (قوله كان حاله الخ) أي نوحى أو كشف فلوزال التوهم في حقها فلا كراهة في سورها لان الكراهة ما ثبتت الا من ذلك التوهم فتسقط بسقوطه قال في الفتح فعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة أكل أو شرب فضائها والاصلة اذ الجست عضو قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بنبوت ذلك التوهم فأما لو كان زائلا كما قلنا فلا كراهة اه (قوله اذ ذلك) أي وقت الاصغاء (قوله وسأني تقديره) ظاهر المذهب انه ما بعده الناظر قليلا (قوله وهو ما يستعمل في الجسد الخ) ظاهره انه اذا غسل عضو من جسده لغير جنابة ونجاسة يكون مستعملا والاصح انه لا يكون مستعملا لعدم اسقاط الفرض بكافي البحر (قوله رفع حدث) وان لم يتو بذلك قربة كوضوء المحدث بلانية اجماعا على الصحيح ولم يذكر المصنف ما يستعمل لاسقاط فرض بأن غسل بعض أعضاء وضوئه فانه يصير مستعملا لسقوط الفرض اتفاقا وان لم يزل به حدث عضو لماعرف انه لا يجزأز والا وشوتاولا تلازم بين سقوط الفرض وزوال الحدث لان مفاد السقوط عدم وجوب الاعادة ورفع الحدث موقوف على التمام (قوله لقربة) هي فعل ما يثاب عليه ولا ثواب الابلية فان قيل المتوضي ليس على أعضاءه نجاسة لاحقيقة ولا حكما فكيف يصير الماء مستعملا بنية القربة قلت لماعرف في تحصيل النور كالمرأة الاولى أوجب ذلك تفسير وصفه والا كان وجوده كعدمه (قوله تقربا بصير عبادة) أما اذا توضأ في مجلس آخر ولم ينو القربة كان اسرافا فلا يعتبه الماء مستعملا (قوله فان كان في مجلس واحد) أي ولم يؤت بالاول عبادة شرع التطهير لها والا فلا يكره (قوله كره) أي ولو نوى القربى يكون اسرافا والاسراف حرام ولو على شط نهر قاله السيد ومفاد أن الكراهة تحريرية (قوله غسل اليد للطعام أو منه) أي بقصد السفة والا لا يستعمل (قوله لا يصير مستعملا) لعدم اسقاط فرض أو اقامة قربة وكذا الوضوء بنية التعليم لان التعليم وان كان قربة الا انه لم ينعين بالاعمال بل يصح بالقول أيضا والاصح ان غسالة الميت اذ لم يكن عليه نجاسة مستعملة كوضوء الحائض بقصد اقامة المستحب فان الماء بصير به مستعملا (قوله كغسل ثوب ودابة مأكولة) أي طاهرين وقد قالوا ان عرق الجمار طاهر ولا يكتب انما تنقض من الماء فأصاب انسانا لا ينجسه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلها ما تكون غسالتها طاهرة وهي مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على الصحيح) هو ما عليه اللجنة وصحيح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب بكافي البحر وجهه ما ذكره المصنف بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوى وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا انفصل ولم يستقر فتسقط على عضو آخر وجرى عليه من غير أن يأخذ يده فبلى الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح واعلم ان صفة الماء المستعمل حكمي بعضهم فيها خلافا

(ولا يجوز) أى لا يصح  
الوضوء (بماء شجر وغيره)  
لكمال امتزاجه فلم يكن  
مطلقا (ولو خرج بنفسه  
من غير عصر) كالماء  
من الكرم (في الاظهر)  
انزبه مما قبل بأنه يجوز  
بما يقطر بنفسه لأنه ليس  
لخروجه بلا عصر تأثير في  
بقي القيد وصحة في الاسم  
عنه وانما صح الحاق  
المائعات المزيلة بالماء  
المطلق لتطهير النجاسة  
الحقيقية لوجود شرط الحاق  
وهي تنهى أجزاء النجاسة  
بمخروجها مع الغسلات  
وهو منعدم في الحكمية لعدم  
نجاسة محدودة بأعضاء  
الحدث والحدث أمر شرعي  
له حكم النجاسة لمنع الصلاة  
معه وعن الشارع لازمه  
آلة مخصوصة فلا يمكن  
الحاق غيرها بها (ولا) يجوز  
الوضوء (بماء زال طبعه)  
وهو الرقة والسيلان  
والارواء والانبث (بالطبخ)  
بمخروج حص وعذس لأنه اذا  
برد تخنن كما اذا طبخ بما يتصد  
به النظافة كالسدر وصار  
به تخينا وان بقي على الرقة  
جازبه الوضوء ولما كان  
تقييد الماء بمحصل بأحد  
الامرين كمال الامتزاج

على ثلاث روايات وقال مشايخ العراق لم يثبت في ذلك اختلاف أصلا بل هو طاهر غير طهور  
عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور  
في عامة كتب محمد بن أحمد بن أبيه واختاره المحققون من مشايخ ما وراء النهر وقال في المجتبى  
وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور والا الحسن وروايته شاذة غير مأخوذة بها كفاي  
بجمع الانهر لكن يكره شربه والعجن به تنزيه الاسم تقييد النفس له (قوله أى لا يصح) انما  
فسره بذلك لأنه لو ابقاه على حقيقة لا يفيد عدم الصحة وانما يفيد عدم الحل وقد يجمع الصحة  
والمقصود الاول (قوله بماء شجر) المراد به مطلق النبات كالكرم وورق الهندباء (قوله وغيره)  
بالمائعات ما يثمر النبات فيشمل جميع الفواكه والازهار كفاي القهستاني (قوله لكمال امتزاجه)  
فيه رد على الزيلعي حيث علم جواز رفع الحدث به بأنه لم يكمل امتزاجه ونظر فيه صاحب  
البحر (قوله فلم يكن مطلقا) اذ لا يعلق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احتزبه عما قيل بأنه  
الخ) قاله صاحب الهداية ومشى عليه الزيلعي وتبعهما صاحب التنوير (قوله لأنه ليس  
لخروجه) على لقوله ولا يجوز الخ وقد علمه سابقا بقوله لكمال امتزاجه وهو في المال يرجع الى  
ما هنا (قوله وصحة في الاسم) أى اسم الماء المطلق حيث لا يقال له ما بدون قيد وهو لازم لما  
قبله لأنه اذا كان لا يفتي بقيد لا يصح اطلاق اسم الماء عليه (قوله وانما صح الخ) جواب  
سؤال حاصله أن الامام رضى الله تعالى عنه ألحق المائعات بالمطلق في ازالة النجاسة الحقيقية  
فتمتضاها أن يلحق المقييد بالمطلق في ازالة الحكمية اذ لا فرق وحاصل الجواب بالمنع واشتات  
الفرق (قوله لتطهير النجاسة) متعلق بالحاق والاولى التمهيد يربى (قوله لوجود شرط  
الحاق) متعلق بصح وهو عاتمه (قوله وهي تنهى) الاولى تذكرة الضمير كما عوفي نسخ  
(قوله بمخروجها) الباء التأسيسية وهو متعلق بتنهى (قوله وهو منعدم في الحكمية) أى  
شرط الحاق الذى هو التنهى (قوله لعدم نجاسة محسوسة) أى حتى يحكم عليه بالتنهى  
(قوله والحدث أمر شرعي) يصلح جوابا ثانيا (قوله له حكم النجاسة) أى الحقيقية بل  
هو اعظم لأنه لا يعنى عن قلبه (قوله آلة مخصوصة) وهي اما الماء المطلق أو خذنه وهو  
التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) الغسل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلما لم يصرح به  
(قوله وهو الرقة والسيلان) اقتصر عليهم ما في الشرح وهو الظاهر لان الاخيرين لا يكونان  
في ماء البحر الملح ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فانه متى طبخ بما لا يتصد به النظافة لا يرفع  
الحدث وان بقي رقيقا ساء لا يكمل الامتزاج بخلاف ما يتصد به النظافة فانه لا يمنع به رفعه الا  
اذا خرج من رفته رقة ساء لا يكمل الامتزاج بخلاف ما يتصد به النظافة فانه لا يمنع به رفعه الا  
وغيره (قوله بالطبخ) قهده لأنه لو تغير وصف الماء بنحو الحصى أو البيا فلا بد من طبخ بأن ألقى فيه  
ليبتل ولم تذهب رقة الماء فانه يجوز التوضؤ به كالأوقى فيه زاج وهو رقيق كفاي الخمانية (قوله  
لأنه اذا برد تخنن) قد علمت انه لا يرفع ولو بقي رقيقا (قوله وان بقي على الرقة جازبه الوضوء) وان  
غيراً وصفه الثلاثة لأنه مقصود للمبالغة في الغرض المطلوب وهو النظافة واسم الماء بق  
وازداد معناه وهو التطهير ولذا جرت السنة في غسل الميت بالماء المغلى بالسدر والحرض  
(قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التمهيد بأن يقول ولما كان تقييد الماء بمحصل بأحد

بشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه بن الثاني وهو غلبة الممتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف الخصال بغير طبخ **ذكر** رخص ما جعله المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء لشي من (الجامدات) الطاهرة (بإخراج الماء عن رقتة) فلا ينحصر عن الثوب (و) إخراجها عن (سبيلانه) فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء (و) أما إذا بقي على رقتة وسيلانه فإنه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أو صافه كما يجب) خالطه بدون طبخ (كزعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم أن النبي

١٨

بماء وسدر وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغتسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر العجين وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجتزئ بذلك (والغلبة) تحصل (في) مخالطة (الماءات) بظهور وصف واحد) كلون فقط أو طعم (من مائع له وصفان فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كالبن له اللون والطعم) فإن لم يوجد جازبه الوضوء وإن وجد أحدهما لم يجز كما لو كان الخاطلة وصف واحد فظهر وصفه كـ بعض البطيخ ليس له الوصف واحد (و) قوله (لأرائحة) زيادة إيضاح لعله من بيان الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له) أو صاف (ثلاثة) وذلك (كالخل) له

الامر من الأول كمال الامتزاج بشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه والثاني غلبة الممتزج فلما بين الأول شرع في بيان الثاني وهو غلبة الممتزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف وقوله بشرب النبات متعلق بكمال وقوله أو الطبخ عطف عليه وقوله بما ذكرناه مراد به نحو الخالص والعدس مطلقا وما يقصده به التنظيف إذا صار الماء به نجسا (قوله باختلاف الخصال) فإنه تارة يكون جامدا وتارة يكون مائعا موافقا للماء في أوصافه أو مخالفا كما يأتي توضيحه (قوله بغير طبخ) الأولى حذفه لأنه الأول المفروق منه (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله الطاهرة) أما النجسة فتجس القليل منه مطلقا والكثيران ظهر أحدا أو صافها (قوله وأما إذا بقي الخ) عبارة المتن في ذاتها أعذب وأخصر (قوله لا يضر) تغير أو صافه (قوله مائع) يصيب به كما الزعفران إذا كان يصيب به ومائع يحدث له اسم آخر قال في القنية ولو وقع الزعفران في الماء وأمكن الصبغ به منع والا لا وقال في الدر المختار فلو جامدا فبختائه مالم يزل الاسم كنيذمرا (قوله بدون طبخ) الأولى حذفه لأنه الموضوع (قوله بماء وسدر) قد يقال غير نحو السدر لا يقاس عليه لأن المقصود به التنظيف فاعترض فيه تغير الأوصاف ولا كذلك غيره ويقال في الحديث الذي بعده كذلك (قوله بماء فيه أثر العجين) قد يقال أنه لا ينتج الدعوى لعدم الدلالة على تغير جميع الأوصاف وكذا يقال فيما بعده والخ حكم مسلم (قوله كـ بعض البطيخ) مثله القرع فإن ماءهما لا يخالف إلا في الطعم وكما الورد فإنه لا يخالف إلا في الرائحة (قوله لأرائحة) فيه أنه يشم من بعضه رائحة الدسومة (قوله تكون الغلبة بالوزن) وهذا الاعتبار يجري فيما لو ألقى الماء المستعمل في المطلق أو انغمس الرجل فيه على ما هو الحق وأما ما في كثير من الكتب من أن الجانب إذا أدخل يده أمر جله في الماء فسد الماء فبني على رواية فحجاسة الماء المستعمل وهي رواية شاذة وأما على المختار للفتوى فلا قال في البحر فإذا عرفت هذا فلا تتأخر عن الحكم بصحة الوضوء أي والغسل من القساق الصغار الكائنة في المدارس والبيوت إذ لا فرق بين استعمال الماء خارجا ثم صبغه في الماء المطلق وبين ما إذا انغمس فيه فإنه لا يستعمل منه إلا ما تقاطع عن الأعضاء أولا في الجسد فقط وهو بالنسبة لما بقي الماء قليل ويتعين عليك حل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح فالجاصل أنه يجوز الوضوء والغسل من القساق الصغار مالم يغلب على ظنه أن الماء المستعمل

أكثر

لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظاهر أو منعا صحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقائه

(والغلبة في) مخالطة (المائع الذي لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل) فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح وهو طاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف فنقدمه (فإن اختمط رطلان) مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي تقطعت رائحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز به الوضوء) لغلبة المقيد

(وبعكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا لم يذ كر حكمه ٩ في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم

المغلوب احتياطاً (و) القسم  
(الرابع) من المياه (ماء  
نجس وهو الذي حلت) أى  
وقعت (فيه نجاسة) وعلم  
وقوعها يقيناً وبغلبة الظن  
وهذا فى غير قليل الارواث  
لانه معفو عنه كما سنذكره  
(وكان) الماء (راكداً)  
أى ليس جارياً وكان (قليلاً  
والقليل) هو (ما) مساحة  
محله (دون عشر فى عشر)  
بذراع العاتقة والذراع يذكر  
ويؤث وان كان قليلاً  
وأصابته نجاسة (فنجس)  
وان لم يظهر أثرها أى  
النجاسة (فيه) وأما اذا  
كان عشر فى عشر بحوض  
مربع أو ستة وثلاثين فى  
مدور وعقه أن يكون  
بحال لا تنكشف أرضه  
بالغرف منه على الصحيح وقيل  
يقدر عقه بذراع أو شبر فلا  
ينجس الا بظهور وصف  
للنجاسة فيه حتى موضع  
الوقوع وبه أخذ مشايخ  
بلخ توسعة على الناس  
والتقدير بعشر فى عشر هو  
المقتضى به ولا بأس بالوضوء  
والشرب من حب يوضع  
كونه فى نواحى الدار ما لم يعلم  
تنجسه ومن حوض يخاف أن  
يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا  
يجب أن يسأل عنه ومن البئر  
التي تدلى فيها الدلاء والجرار  
الذنسة ونحوها الصغار

أكثر أو مساو ولم يغلب على ظنه وقوع نجاسة فيه وغلبه فيه (قوله جاز به الوضوء) ظاهره انه  
يجوز بالكل ويجعل المستعمل مستعملاً للقلته (قوله حلت فيه نجاسة) قيد به لانه لو تغيرت  
أرضه بطول المكث وكان باقياً على طبعه فهو مطهر لانه باق على خلقته الأصلية ولو صار  
نخبناً لا (قوله وعلم وقوعها يقيناً الخ) ولو شك يجوز ولو وجد منقلاً لانه قد يكون بسبب طاهر  
خالطه أو بطول المكث والاصل الظهارة ولا يلزمه السؤال لقول عمر ما سأل ابن العاص عن  
حوض أنواع عليه فقال يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال أمير المؤمنين عمر رضى  
الله تعالى عنه يا صاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا الضيف اذا قدم اليه طعم أم ليس له أن يسأل  
من أين لك هذا (قوله وهذا فى غير قليل الارواث) أى نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله فى غير  
قليل الارواث اذا وقع فى الآبار (قوله كما سنذكره) أى فى فصل البئر (قوله بذراع العاتقة)  
صحح قاضى خان ذراع المساحة لان المكان من المسوحات وقال فى المهمات اية الفتوى على  
اعتبار ذراع الكرياس توسعة للامر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة  
اصبع قائمة وأما ذراع الكرياس فى الكافى ومن لا مسلمة كين انه سبع قبضات فقط ونقل  
صاحب الدرر أن المفتى به ذراع المساحة وانه أكبر من ذراعنا اليوم فالعشر فى العشر بذراعنا  
اليوم ثمان فى ثمان بالمساحة (قوله والذراع يذكر ويؤث) اقتصر فى المغرب على التأنيث  
(قوله وان كان قليلاً الخ) لاجابة الى هذه الزيادة (قوله أوسنة وثلاثين فى مدور) هذا التقدير  
اذا ربع يكون عشر فى عشر وفى المثلث كل جانب منه يكون ذراع خمسة عشر ذراعاً ورعا  
ونحسا قال الزيلعى وغيره والعبرة بوقت الوقوع فان نقص بعده لا ينجس وعلى العكس لا يظهر  
وفى البحر عن السراج الهندى الاشبه أنه يظهر (قوله بالغرف منه) أى بالـ كـ فى كـ  
القسمتان وفى الجوهره وعليه الفتوى (قوله وبه أخذ مشايخ بلخ) ولو كان للنجاسة جرم فلا  
فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة وينبغى تخصيصه كفى الفتح وهو المختار كما قاله  
العلامة قاسم وعليه الفتوى كفى النصاب (قوله هو المفتى به) وهو قول عامة المشايخ خاتمة  
وهو قول الاكثر وبه نأخذ نوازل وعليه الفتوى كفى شرح الطحاوى وحقق فى البحران هذا  
التقدير لا يرجع الى أصل يعتمد عليه وأن ظاهر الرواية عن الامام بل عن الثلاثة كما قاله الامام  
الراوى التفريض الى رأى المستعمل فان غلب على ظنه انه كثير لا تؤثر فيه النجاسة فهو كثير  
والافه وقليل كما ظن له خاصة فيقيم ان لم يجد غيره فيعتبر فى كل مكاف ظنه اذا العقول مختلفة  
وكل مستعمل مأثور بالتحرى وليس هذا من الامور التى يجب فيها على العامى تقليد المهتم كفى  
الفتح فان توافق آراؤهم فيها ويؤمهم أحدهم والا فلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا مما فرغ  
على أن الماء لا ينجس الا بالعلم بوقوع النجاسة أو غلبة الظن (قوله من حب) بالحاء المهملة  
الحماية والكرامة عطاؤها فيقال لك عندى حب وكرامة بهذا المعنى (قوله ومن حوض  
يخاف أن يكون فيه قدر) ولو كان متغيراً امتننا لان ذلك قد يكون بطاهر وقد يكون بالمكث  
(قوله ونحوها الصغار والاماء) خصهم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم عن يعلم أولى (قوله  
الرسماقيون) أى أهل القرى وفى القاموس الرستاق الرزداق كالرذاق اه ولم يذكر  
غير ذلك \* (تنبيه) \* لا عبرة بالعق وحده على الاوجه لان الاستعمال يقع من السطح لامن المعنى

والاماء وبهم الرسماقيون بأي دنسة مالم تنمى من النجاسة (أو) كان (جارياً) عطف على را كداً (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها)



فيكون نجسا (والأثر طعم) النجاسة (أولون أوريج) اما لوجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع (الخام) من ماء مشكوك فيه طهوريته (لا في طهارته) وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت أمه انا لا رمكة لان العبرة للام كما سئل في الاسار ان شاء الله تعالى ٢٠ \* (فصل) في بيان أحكام السور \* (والماء القليل) الذي ينبت

قد ربه دون عشر في عشر ولم يكن جاريا) اذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام و) ما أبقاه بعد شربه (يسمى سورا) بهم مزعونه ويستعار الاسم لبقية الطعام والجمع أسار والفعل أسار أي أبقى شيئا مما شربه والنعت منه سار على غير قياس لان قياسه مستر وتظيره أجبره فهو جبار (الاول) من الاقسام سوار (طاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي) ايص بقمه نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم فوضع فاه على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والمخاض والجنب واذا تجسس فيه فشرب الماء من فوره تجسس وان كان بعد ما تردد البزاق في فمه مرات وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سوره نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكنه مكروه لقول محمد

وقيل لو كان بحال لوبط يباع عشر في عشر فهو كثير وفي القهس تاني انه الاصح والعمل على خلافه لكن قالوا ان الانسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الثابت صحته وان لم يقل به امامه كما ذكره البيرى في شرح الاشباه (قوله فيكون نجسا) أي الخياط للنجاسة فقط لاجمعه أفاده السيد (قوله لان العبرة للام) في أحكام منها السور وحل الاكل وحرمة والرق والحزبة أما في النسب فالعبرة لاب لكن ولد الشريفة له شرف في الجملة والله أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في بيان أحكام السور) \* (قوله والماء القليل الخ) قالوا ولا يسمى سورا الا اذا كان قليلا فلا يقال انحو النهر المشروب منه سوار (قوله بهم مزعونه) أما السور بدون همزة البناء المحيط بالبلد والجمع أسوار كنور وأنوار مصباح (قوله لبقية الطعام) الذي في المستضي والقهس تاني عن المغرب انه استعمل لطلق البقية من كل شئ (قوله والنعل أسار) يقال أسار كاسم كرم وسار كنوع اذا أبقى وعقب كما في القاموس ويقال اذا شربت فأسرك كاسم كرم (قوله أي أبقى شيئا مما شربه) لا حاجة اليه (قوله والنعت منه سار) بوزن خطاب (قوله لان قياسه سار) الا انه لم يسمع كما صرح به أهل اللغة خلافا للعبد في القاموس فجوز القياس (قوله واذا تجسس فيه) كان شرب خمر أو أكل أو شرب نجسا وقام له النهم (قوله فلا يكون سوره نجسا) ما لم يكن شارب طويلا لا يستوعبه اللسان فسوره نجس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير \* (تنبيه) \* يكره أن يشرب سوار غيره ان وجد منه لذة الزوجين والسيد مع أمته وكذا يكره حلاقة الامردان وجد المخلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان الخلاق ملتحمين او الاولى كراهة تكيس الامر في الحسام بالشرط المذكور (قوله لكنه مكروه) أي تنزيها من اعادة الخلاف (قوله أو شرب منه فرس) انظره يقع على الذكر والانثى وربما قالوا الانثى فرسة (قوله ثان سوار الفرس طاهر بالاتفاق) أما عندهما فظاهر لانه ما كول عندهما وأما عند الامام فلان لعابه متولد من لحمه وهو طاهر وحرمة لتكريم الله له لانه آله الجهاد فصارت حرمة كحرمة لحم الادمي ألا ترى أن ابنه حلال بالاجماع كما في التبيين بل صرح رجوعه عن القول بحرمة قبل موته بثلاثة أيام وعلمه الفتوى وذكر شيخ الاسلام وغيره ان اكل لحمه مكروه تنزيها في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في جميع الانهر (قوله على الصحيح) وقيل نجس كراه صاحب منية المصلي وقيل مشكوك كسور الحمار (قوله من غير كراهة) وروى الحسن عن الامام أنه مكروه كلعنه (قوله كالابل والبقر) أدخلت الكاف الطيور ما كولة اللحم (قوله ولا كراهة في سورها) لانه يتولد من لحم طاهر فاخذ حكمه (قوله ان لم تكن جلالة تأكل الجملة) أي فقط فان كانت تخاطوا كثر علمه طاهر فلا كراهة في سورها كما في الجوهر (قوله وقد يكتفى بها عن العذرة) بكسر الذا لا وتسكن غائط بنى آدم والعذرة اسم اقناء الدار وكانوا يلقونهم فيها

فسميت بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سوار الفرس طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) يعني حيوان (أو) كل لحمه) كالابل والبقر والغنم ولا كراهة في سورها ان لم تكن جلالة بل كل الجملة بالفتح وهي في الاصل البقرة وقد يكتفى بها عن العذرة فان كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكروه

(و) القسم (الثاني) سورة (نجم) نجاسة غليظة وقيل حقيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطراً كالميتة (وهو) أي السور النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الاناء انه يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً (أو) شرب منه (الخنزير) لنجاسة عينه لقوله تعالى فانه رجس (أو) شرب منه (شيء) وهو حيوان (من سباع البهائم) احتزبه ٢١ عن سباع الطير وسباعها والسبع حيوان مختطف

منتهب عادي عادة) كالفهد والذئب والضبوع والتمور والسبع والقرود والاعراب من لهما وهو نجس كلبها (و) القسم (الثالث) سورة (مكروه استعماله) في الطهارة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا كراهة فيه ولا يكره عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده (وهو سورة الهرة) الاحلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقاً بعلة الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انه ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سورها تنزيهاً تنزيهاً على الاصح لانها لا تتكسب عن النجاسة كما غمس صغيره فيه وجل اصفاء النبي صلى الله عليه وسلم لها الاناء على زوال ذلك الوهم بعلمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس تناولته والهرّة البرية سورة نجمس انفسه قد علته

فسميت باسم ظرفها (قوله وقيل حقيفة) محل الخلاف في غير الكلب والخنزير أما ما عدا ذلك اتفاقاً ثم التغليظ والتخفيف انما يظهران في غير الماءعات (قوله أي لا يصح التطهير به) دفع به توهم ارادة عدم الحل وهو يجامع الصحة كما مر (قوله ولا يشربه الا مضطراً كالميتة) لكن لا يشرب منه ولا يأكل منها الا قدر ما يقيم به البنية كما أفاده العلامة نوح (قوله انه يغسل ثلاثاً الخ) وما ذاك الا لنجاسته ويندب عندنا التسبيح وكونه حاداً بالتراب (قوله لنجاسة عينه) لم يقل نظيره في الكلب لما ان المعتمد فيه انه طاهر العين (قوله من سباع البهائم) سميت بهائم لانها لم تأكل من طعامها ولا شرباً من ماءها (قوله وسباعها) أي في القسم الثالث (قوله مختطف) لفظه يقبض. الدرعة بخلاف المستهب (قوله في الطهارة) تقييده بما يفيد أنه لا يكره في شرب وطبخ وليس كذلك (قوله كراهة تنزيه) ما ذكره هو الصحيح وذهب أبو يوسف الى أن سورة الهرة يجوز شربه والوضوء به من غير كراهة (قوله ولا يكره عند عدم الماء) الانسب الضمير (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الكراهة فان ابا يوسف لا يقول بها كما مر (قوله بعلة الطواف) الاضافة للبيان (قوله المنصوص عليه) ذكر باعتبار المضاف اليه (قوله انها من الطوافين) بيان للضرورة المسقطه حكم النجاسة والتأنيث باعتبار لفظ الهرة وهو اسم جنس يعم الذكر والانثى والطوافين جمع الذكور والطوافات جمع الاناث وجمعه جمع من يعقل لجماعه ان يعقل قال في القاموس الطواف الخدام يحضرون برفق وعناية اه فانسلاهم على التشبيه فانما يحفظها بنى آدم من الهوام كان أنهم اخادعة لهم (قوله حسن صحيح) على حذف العاطف أي انه من احدى الريتين (قوله ولكن يكره سورها تنزيهاً) عند عدم العلم بحالها أما اذا علم حالها من نجاسة وغيرها فثبت حكمه (قوله كما غمس صغير الخ) فانه مكروه والظاهر انه اذا علم طهارته بقيناً تنفي الكراهة (قوله ويكره أن تلمس الهرة كف انسان الخ) مقيد بحال التوهم فأما لو كان زائلاً فلا كراهة وكذا يقال في كل سورة شربه كما يحتمل الكمال (قوله للضرورة) أفاد به انه لم يجد غيره والا كرهه كالغنى فاذن لا فرق ذكره بعض الحذاق (قوله والدجاج مشترك) ويشترك بينه وبين واحد بالهاء كقر وقر وبيض وبيضة (قوله والدجاجة الانثى خاصة) هذا اصطلاح الفقهاء بدليل ما بعده وهذا من المصنف خطأ اصطلاح بلغة فأوقع في الوهم (قوله ويكره سورة الخلة) لاجابة الى هذه الزيادة والخلة بالحاء المجعولة وتشديد اللام المرسله قول شيخ الاسلام في مبسوطه هي التي لا تعاف في البيوت فلا تتكسب النجاسات بواسطة النقاط الحب فتقارها لا يخلو عن قدر فثبت الكراهة للاحتمال حتى لو ثبت ذلك عند شربها كان سورها نجساً اتفاقاً وانما محل الكراهة عند جهالة الحال برهان وكذا الحكم في ابل وبقرو غنم جلاله فالاولى

الطواف فيه او يكره أن تلمس الهرة كف انسان ثم يصلى قبل غسله أو يأكل بقية ما كانت منه ان كان غنياً يجد غيره ولا يكره اكله للفقير للضرورة (و) سورة (الدجاجة) بتلث الدال وتاؤها للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة الانثى خاصة ولهذا لو حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحتمل بلحم الديك ويكره سورة (الخلة)

ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسته فذكره سورها الاشك فان لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بأن حبست فلا يصل منقارها القذر (و) سور (سباع الطير كالصقر والشاهين والحدأة) والرخم والغراب مكروه لانها يخالط الميتات والنجاسات فأشبهت الدجاجة المخلاة حتى لو ثبت ان لا نجاسة على منقارها لا يكره سورها وكان القياس نجاسته لحرمته لجهها كسباع البهائم لكن طهارته استحسان لانها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر وسباع البهائم تشرب بلسانها وهو مبتل بلعابها النجس (و) سور (سواكن البؤت) مما له دم سائل (كالقارة) والحية والورقة مكروه للزوم طوافها وحرمته لجهها النجس و (لا) كذلك سور (العقرب) والخنفس والصرصر لعدم نجاستها فلا كراهة فيه (و) القسم (الرابع) سور (مشكوك) أي متوقف (في) حكم (طهوريته) فلم يحكم بكونه مطهرا جزما ولم يفت عنه الطهورية (وهو سور البغل) الذي أمه اتان (والجار) وهو يصدق على الذكر والأنثى لان أمه طاهر على الصحيح والشك لتعارض الخبرين في إباحة لجه وحرمته والبغل متولد من الجار فأخذ حكمه

حذف دجاجة وعرق الجلالة طاهر على الظاهر خاتمة وكره لبن الجلالة ولجهها إذا اتقن ونجس لتزول الكراهة حتى يذهب تنفه وقد بثلاثة أيام للدجاجة وللشاة بأربعة وللابل والبقرة بعشرة در في الاستحسان قال الحموي والدجاج لأبأس به لان لجه لا يتغير اه (قوله التي تجول) أي تطوف أو تدور أفاده في القاموس في جملة معان (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما إذا علمت أو ضدها فالحكم ظاهر (قوله بأن حبست الخ) الحبس كما قال شيخ الاسلام أن نجس في بيت وتعاف هناك فلا تجدد عذرات غيرها حتى تنقش فيها الحب وهي لا تنقش في عذرات نفسها إعادة فأمن تنقش النجاسة اه (قوله للزوم طوافها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب لسقوط النجاسة في حقها الزم (قوله دجاجة النجس) الواو بمعنى مع (قوله فلا كراهة فيه) ولو ماتت في الماء (قوله سور مشكوك) قال ابن أمير حاج هذه التسمية لم ترو عن سابقنا أصلا وانما وقعت لكثير من المتأخرين فمما بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكلا ومما ادعاهم بذلك التوقف في كونه يزيل الحدث فقالوا يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطا ليخرج عن العهدة بيقين وليس معناه الجهل بحكم الشرع كما فهمه أبو طاهر الدياس فأسكر هذا التعبير لان الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرنا والقول بالتوقف في مثل هذا التعارض الأدلة دليل العلم وغاية الورع قال الحلبي وأما النجاسة الحقيقية فانه يزيلها عند الامام وأبي يوسف قلعه اياها حقيقة فصار كمثل بخلاف الحكمية (قوله أي متوقف في حكم طهوريته) قال شيخ الاسلام خوارزاده الاصح أن دليل الاشكال هو التردد في الضرورة والبلوى المسقطين للنجاسة فان الجار يربط في الدور ويشرب من الاواني المستعملة ويخالط الناس في ركوبه فأشبهه الهرة في عدم امكان مجانبته فسدت نجاسة لعابه للعرج لكن ثبت فيه كالضرورة في الهرة لانها أشد مخالطة منه لدخولها في المضائق دون الجار فلم يكن فيه ضرورة أصلا كان كالكلب في الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الهرة كان منتهيا في سقوط النجاسة لذلك وحيث ثبتت الضرورة من وجه دون وجه قيل بالشك في طهورية سورمه للاحتياط وعدم الجرح في ذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان واعمال الدليلين أولى من اهما لما عند عدم المرجح قال في البحر والمعتمد أن كلام عرق الجار ولعابه طاهر وإذا أصاب الذوب أو البدن لا ينجسه وإذا وقع في الماء القليل صار مشكوكا وان الشك في جانب اللعاب والعرق أي في ذاتهما متعلق بالمهارة وفي جانب السور متعلق بالطهورية فقط ولا شك في الطهارة لان الماء طاهر بيقين وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب أو العرق فلا ينجس بالشك ولكن أورث شكنا في طهوريته للاحتياط حتى لو اختلط هذا السور بعاء قليل جاز الوضوء به من غير شك ما لم يساوه كما في مخالطة الماء المستعمل اه (قوله فلم يحكم الخ) أي فاحتجنا به الى التيمم لتحقيق الرفع عطهر بيقينا (قوله الذي أمه اتان) ولا يكره سور ما أمه ما كولة كبقرة وأتان وحش وفرس ولا اكاه الا لثالث على قول الامام (قوله لان لعابه طاهر) اهله لقوله مشكوك في طهوريته (قوله والشك) أي في طهوريته (قوله في إباحة لجه) روى أن أبا جرح قال يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي الا سمان جروا نك حرمت الجمر الاهلية فقال أطعم أهلك من سمين حرك (قوله وحرمته) أخرج البخاري في غزوة خيبر



(فان لم يجد) المحدث (غيره) أى غير سور البقل والجمار (توضأ به وتيمم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه والاحوط أن ينوى للاختلاف في لزوم النية في الوضوء وسور الجمار (ثم صلى) فتكون ٢٣ صلاته صحيحة يتيقن لان الوضوء به لو صح لم يضره التيمم وكذا عكسه

ومن قال من مشايخنا ان سور الفعل نجس لانه يشتم البول فتنجس شفتاه فهو غير سديد لانه امر موهوم لا يغلب وجوده ولا يؤثر في ازالة الثابت ويستحب غسل الاعضاء بعد ذلك بالماء لازالة أثر المشكوك والمكروه

• (فصل) في التحري •

(لواخطأ) (اختلاط مجاورة لاسماجة) (أو ان) (جمع اناه) (اكثرها طاهر) (وأقلام نجس) (تحري للوضوء) (والاغتسال) قيد بالاكثر لانه يتيمم عند تساوى الاواني والافضل أن يمزجها أو يريقه فائتمم لفقد المطهر قطعا وان وجد ثلاثة رجال ثلاث أو ان أحدها نجس وتحري كل اناه جازت صلاتهم وحدا (و) كذا يحري مع كثرة الطاهر لارادة (الشرب) لان المغلوب كالمعدوم وان اختلط انا أن ولم يتحرر وتوضأ بكل وصلى صحت ان مسح في موضعين من رأسه لاني موضع لان تقديم الطاهر مزيل للمحدث وقد تنجس بالشئى وفقد المطهر يصلى مع نجاسة وطهر بالغسل الثاني ان قدم النجس ومسح محلا آخر من رأسه وان مسح محلا باليمن دار الامر بين

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه فقال يا رسول الله كات الحرف سككت ثم اناه الثانية فقال كات الحرف سككت ثم اناه الثالثة فقال أفنيت الحرف فأمر مناديا ينادى في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن طوم الجمر الاهلية وفي رواية فانها رجس فأ كفت القدور وانما القدور بالعم والجهور على ان التحريم اعينها وقيل لكونها كانت جلالة وقيل لانها كانت حولة القوم وقيل لانها أفنيت قبل قسمه المنعنع واعترض شيخ الاسلام هذا التعارض بأنه يقتضى التحريم لا الشك لان العمل بالمحرم حينئذ وصح توجيهه التعارض بما قدمناه عنه (قوله فان لم يجد غيره) ولولا غير مكرهها فانه طهر يريقنا (قوله توضأ به وتيمم) عطف بالواو المفيدة لمطلق الاجتماع ليفيد التحريم في التيمم (قوله بلزوم تقديمه) لانه لما وجب الوضوء به أشبه الماء المطلق وهو لا يصح التيمم عند وجوده فكذا ما أشبهه فيجب تقديم الوضوء ليكون عادما للماء وقت التيمم (قوله والاحوط أن ينوى) اضعف التطهير به عن المطلق فيقتوى بالنية (قوله ثم صلى) أتى بشئ ليفيد أن الصلاة بعد فعلهما وهو الافضل فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكفر لانه لم يصل بتغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون وجه فهو كصلاة حنفي بعد انتصاده فانه لا يكفر فان الطهارة باقية بالنظر الى قول الامام مالك والشافعي رضى الله تعالى عنهما (قوله ولا يؤثر في ازالة الثابت) أى يتيقن وهو طهارة الماء (قوله فصلى في التحري) هو تفريغ الوسع والجهد لتمييز الطاهر عن غيره وفي أوائل شرح مسلم للنووى توخى وتأخى وتحري بمعنى ثم لما كان الاختلاط نوعين اختلاط بمزجة واختلاط مجاورة وكان الاول أبغى قدمه واخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتغير حكمه بالنسبة للاول (قوله أو ان) مرفوع بالفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الماء المذمومة لالقاء الساكنين وأصله أو انى يفعل به تجوار (قوله والافضل الخ) يقال مثله فيما اذا كان الطاهر أقل (قوله أن يمزجها) أى عند الطحاوى أو يريقها أى عند عامة العلماء فأولى كناية الخلاف (قوله وان وجد ثلاثة رجال) التقييد بالثلاثة والرجال اتفاقى (قوله جازت صلاتهم وحدا) ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان كلا لا يجوز الوضوء بتجسده الاخر لكونه نجسا في حقه بحسب تحريمه فكان الامام غير متطهر في حق المأموم (قوله ولم يتحرر) أى لفقد شرطه وهو كثرة الطاهر فلا مفهوم له (قوله ان مسح في موضعين من رأسه) كل موضع قدر الربع وانما كان هذا التفصيل في الرأس لان باقى الاعضاء يغسل فاذا قدم النجس فبالغسل ثانيا بالاطاهر تطهر ويرتفع به الحدث وان قدم الطاهر ارتفع الحدث من أول الامر فتصح صلاته ولا يضره تنجس الاعضاء بالغسل ثانيا بالنجس لانه حينئذ فاقد لما يزيل به النجاسة وفاقد يصلى بالنجاسة ولا بعيد (قوله لان تقديم الطاهر) أى على سبيل الفرض (قوله وقد تنجس بالثاني) أى وهو فاقد المطهر (قوله ان قدم النجس) أى فرضا (قوله لو قدم الطاهر) لانه تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الاعضاء وهو فاقد للمطهر ومن فقهه صلى بنجاسته ولا اعادة عليه (قوله لتنجس البلال) علة لقوله وعدم الجواز وقوله بأول ملافاة متعلق بقوله لتنجس أى فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء (قوله فلا يجوز للشك احتياطا) فينتقل الى

الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتنجس البلال بأول ملافاة لو أخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطا

(وان كان اكثرها) أى المختلطة بالماء (محبس لا يتحرى الا للشرب) نجاسة كاهلها كالمغالب فيريقها عند غائمة المشايخ  
 ويخرجها السقي الدواب عند الطعوى ٢٤ ثم يتيمم (وفى) وجود (التياب المختلطة يتحرى) مطلقا أى (سواء كان اكثرها طاهرا

أو نجسا) لانه لا خلف للثوب  
 فى ستر العورة والماء يخلفه  
 التراب وان صلى فى أحد  
 ثوبين متحرى بالنجاسة أحدهما  
 ثم أراد صلاة أخرى فوقع  
 بحويه على غير الذى صلى فيه  
 لم يصح لان امضاء الاجتهاد  
 لا يقضى مثله الا فى القبلة  
 لانها احتمل الانتقال الى  
 جهة أخرى بالتحرى لانه  
 أمر شرعى والنجاسة أمر  
 حسى لا يصيرها طاهرة  
 بالتحرى للزوم الاعادة بظهور  
 النجاسة بعد التحرى فى الثياب  
 والا ولى فتحى جعلنا الثوب  
 طاهرا بالاجتهاد للضرورة  
 لا يجوز جعله نجسا بالاجتهاد  
 مثله فسد كل صلاة يصلها  
 بالذى يحرى نجاسته أولا  
 وتصح بالذى تحرى طهارته  
 ولو تعارض عدلان فى الحل  
 والحرمه بأن أخبر عدل بأن  
 هذا اللحم ذبحه مجوسى  
 وعدل آخر أنه ذكاه مسلم  
 لا يحل لبقائه على الحرمة بتمتر  
 الخبرين ولو أخبر عن ماء  
 وتم اترابى على أصل الطهارة

\* (فصل فى مسائل الأبارى)

والواقع فيها روث أو حيوان  
 أو قطرة من دم ونحوه  
 وحكمها أن تنزح البئر

أى ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البئر واردة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهى ما دون عشر فى عشر واردة

(بوقوع نجاسة فيها) (وان قلت) النجاسة التى (من غير الارواث) وقد راقى القليل (كقطرة دم أو قطرة خمر) لان قليل النجاسة  
 ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيا و) الحلال أنه (لم يصب فيه الماء) نجاسة عينه

التيمم انقذه المطهر (قوله لا يتحرى الا للشرب) ولو اختلطت أو انبه بأوانى أصحابه فى السفر  
 وهم غيب أو اختلط رغبه بأرغفه قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم ينتظر حتى ينجى أصحابه  
 وهذا فى حال الاختيار أما فى حال الاضطرار فإنه يتحرى مطلقا ويقوينا قال مالك وقال  
 الشافعى رضى الله تعالى عنه يتحرى لانه واجد الماء (قوله وان صلى فى أحد ثوبين الخ) وكذا  
 لو تحرى اناء ثم تبدل اجتهاده الى طهارة غيره فالعبرة لاجتهاده الاول ولا يعتبر الثانى (قوله  
 لان امضاء الاجتهاد لا يقضى) أى بالاجتهاد مثله والا لادى الى عدم استمارة حكم وفيه حرج  
 عظيم كفى الاشياء (قوله لانها احتمل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى) لان المكلف به عند  
 الاشتباه جهة التحرى لتعذر اصابته بالجهة حقيقة فتبطل الاجتهاد بتبذل الجهة لاحتمال  
 (قوله لانه أمر شرعى) أى التحرى الذى تنتقل به القبلة (قوله للزوم الاعادة الخ) بخلاف  
 القبلة فإنه لو ظهر خطأ بعد تحريه لا يعيد (قوله لبقائه) أى اللحم على الحرمة أى التى هى  
 الاصل اذ حل الاكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وبمعارض الخبرين لم يتحقق الحل  
 فبقيت الذبيحة على الحرمة (قوله بتمتر الخبرين) أى تساقطهما لاستوائهما فى الصدق قال فى  
 الهداية ولو كان الخبر بنجاسة الماء ذميا لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه ولا يجب التحرى ولكن  
 يستحب بخلاف الفاسق لان خبره يستوى فيه الصدق والكذب فيجب التحرى طلبا للترجيح  
 قال فى القاموس الهترمق العرض هتره بهتره وبالكسر الكذب والهداية والا امر العجيب  
 والسقط من الكلام والخطأ فيه والنصف الاول من البطلان (تنبيه) \* مثل تعارض الخبرين  
 الشك وقالوا ان الشك على ثلاثة أضرب شك طرأ على أصل حرام وشك طرأ على أصل مباح  
 وشك لا يعرف أصله فالاول مثل أن يجد شاة مذبوحة فى بلد فيه مسلمون ومجوس فلا تحل حتى  
 يعلم أنها ذكاة مسلم لان الاصل فيها الحرمة اذ حل الاكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية وصغار  
 حل الاكل مشكوكا فلو كان الغالب فيها المسلمين جاز الاكل غالبا بالغالب المقيد للعلل والثانى  
 أن يجد ماء متغيرا واحتمل أن يكون تغيره بنجاسة أو طول مكث يجوز التطهير به غالبا بأصل  
 الطهارة والثالث مثل معاملة من أكثر ما له حرام لا تحرم مبايعته حيث لم يتحقق حرمة ما أخذ  
 منه ولكن يكره خوفا من الوقوع فى الحرام كذا فى فروع القدير قاله أبو السعود فى حاشية الاشياء  
 \* (فصل فى مسائل الأبارى) \* هى كأصحاب فهوهم مزة بعداء ساكنة ومن  
 العرب من يقدمهم على الباء فتجتمع همزتان فتقلب الثانية ألفا ووزنه أفعال وعلى الاول  
 أفعال من بأرياء بأرا من باب قطع اذا حفر البؤرة بالضم الحفرة ومناسبة هذا الفصل  
 لما قبله ظاهرة لانه من جملة المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح فرائده بالجزء عطفًا على مسائل  
 وقوله روث بدل منه وبالرفع مبتدأ وروث الخ خبره وعلى الاول فاعطف نفسه على مسائل  
 الأبارى أحكام ما فيها اذ وقع فيها شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو خففنا  
 لان الغليظ والخفيف فى المياه سواء (قوله لانه من اسناد الفعل الى البئر) قصد للمبالغة  
 فى اخراج جميع الماء وقوله واردة الماء الحال بالبئر أشار به الى انه من اطلاق اسم المحل

أى ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البئر واردة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهى ما دون عشر فى عشر واردة

(بوقوع نجاسة فيها) (وان قلت) النجاسة التى (من غير الارواث) وقد راقى القليل (كقطرة دم أو قطرة خمر) لان قليل النجاسة  
 ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيا و) الحلال أنه (لم يصب فيه الماء) نجاسة عينه

(و) تنزح (موت كلب) قبل مجيئه فيه لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يت وخرج حيا ولم يصل فيه الماء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (آدمي فيها) تنزح ماء زمزم بموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به بمحض من الصحابة من غير تكبير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا تشار النجاسة ٢٥ (و) تنزح وجوبا (ما تادلو)

وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر ويستحب زيادة مائة ولو نزح الواجب في أيام أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وطهر البئر بانفصال الدلو الاخير عن فها عندهما وعند محمد بانفصاله عن الماء ولو قطر في البئر للضرورة وقالا يشترط الانفصال ابقاء الاتصال بالقاطر بها وقد روي محمد رحمه الله الواجب بماء حتى دلو (لوم) يمكن نزحها) وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه مجاورة دجلة والاشبه أن يقدّر ما فيها بشهادة رجلين لهما خبرة بأمر الماء وهو الأصح (وان مات فيها) أي البئر (دجاجة أو هرة أو نحوهما) في الحثمة ولم تنتفخ (لزم نزح أربعين دلو) بعد اخراج الواقع منها روى التقدير بالاربعة عن أبي سعيد الخدري في الدجاجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب الزيادة الى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعبي (وان مات فيها فأرة) بالهمز (أو

وارادة الحال فيه) (قوله لانه غير نجس العين على الصحيح) هو قول الامام رضي الله عنه وعندهما نجس العين كالخنزير والفتوى على قول الامام وأن رجح قوله ما كما في الدر عن ابن الشحنة (قوله أو موت شاة) هي اسم جنس يطلق على الضأن والماعز كما في المصباح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولد الشاة صغيرا جدا كان حكمه حكم الهرة (قوله أو موت آدمي فيها) مبني على غالب حال الميت من عدم خلوه عن نجاسة والافتقار أن غسل الميت المظنifest مستعمل فقط على الأصح فاذا كان نظيفا لا ينزح به شيء ولو قبل الغسل روى ذلك عن أبي القاسم الصنار كما في التهستانى عن المحيط فاستثناء صاحب الدر الشاهد النظيف فقط فيه قصور وما ذكره من التفصيل في المسلم اذا وقع قبل الغسل نجس وبعده لا مبني على الغالب أيضا ذكره بعض الافاضل قلت أو ذلك مبني على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبيث وصحيح أيضا وقد فرغ أهل المذهب فروعا على كل منهما (قوله وتنزح بانتفاخ حيوان) أي دموى غير ماقى وكذا لو تنسخ أو تعط شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) تحلة وقال بعضهم ينزح عشرة دلاء وليس بقوى (قوله وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر) هو ظاهر الرواية ويكفي ملء أكثر الدلو ونزح ما وجد وان قل (قوله ولو نزح الواجب الخ) وكذا لو نزح القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقالا يشترط الخ) أعادله ذكر دليله وثمرة الخلاف تظهر فيمن استبقى منها قبل انفصاله عن فها يكون نجسا عندهما طاهرا عنده (قوله وقد روي محمد رحمه الله الواجب بماء حتى دلو) هو الأيسر وجزءه في المكنوز والمتقى وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهو المختار كما في الاختيار وورجحه في النهروبية الحموى ويستحب زيادة مائة لزيادة النزاهة (قوله لوم يمكن نزحها) لغلبة نبع الماء حتى لو أمكن سده منابيع الماء من غير عسر لزم ثم ينزح كما فعل في زمزم كذا في غاية البيان (قوله وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه) يعني وكانت مع كثرتها لا تزيد على هذا القدر قال الحلبي فعلى هذا لا ينبغي أن يفتى بالمائتين مطاقا بل ينظر الى غالب آبار البلد ليكن في النهر أن التقدير بالمائتين مخزج على الغالب فليكن هو المعتبر لانضا بطة تطميناً وقطعا للوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر في العشر (قوله والاشبه) أي بقواعد النقة لكونهما نصاب الشهادة الملزمة ذكره البيهقي مزيدا (قوله الى خمسين) هو المذكور في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر اه لان الجامع الصغير آخر التصنيفين فالمدكور فيه هو المرجوع اليه (قوله أرستين) هي رواية الاصل قال في شرح الجمع وهو الاحوط (قوله بعد اخراجه) راجع الى الواقع من حيث هو لان النزح قبله لا يفيد لانه سبب النجاسة الا اذا تعذر اخراجه كخشبة أو خرقة نجسة تعذر اخراجها أو تغيب فينزح القدر الواجب وتظهر الخشبة والخرقاة تبعاً لظاهرة البئر كما في السراج (قوله لاحتمال زيادة الخ) روى الاكمل الحديث المذكور بلفظ في الفأرة اذا وقعت في البئر ينزح عشرون دلو أو ثلاثون

ط نحوها) كعه نور ولم ينتفخ (لزم نزح عشرين دلو) بعد اخراجه لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر واخرجت من ساعتها ينزح عشرون دلو ويستحب الزيادة الى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما قدره من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والمبكرة (وبد المستقى) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة

== هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارة نفسيا للعرج كطهارة دن الخمر بتخلها وطهارة عسرة  
 الابريق بطهارة اليد اذا أخذها كلما غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفئتن كثارة واحدة والخمس  
 كالدجاجة الى التسع والعشر كاشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان  
 بين الفأرة والهرة فحكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة  
 ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تنجس البئر بالبعر) وهو اللابل والغنم وبعر يبر من حدة منزع (والروث) للفرس  
 والبغل والحمار من حد نصير ٢٦ (والخني) بكسر الخاء واحدا لا خناء للبعر من باب ضرب ولا فرق بين آبار

الامصار والقنوات في  
 الصحيح ولا فرق بين الرطب  
 واليابس والصحيح والمنكسر  
 في ظاهر الرواية لشمول  
 الضرورة فلا تنجس (الا  
 أن يكون كذيرا وهو ما  
 يستكثره الناظر)  
 والقليل ما يستقله وعليه  
 الاعتماد (أو أن لا يخلو دلو  
 عن بعره) ونحوها كما صححه  
 في المبسوط (ولا يفسد) أي  
 لا ينجس (الماء بخره حمام)  
 الخمر بالفتح واحد الخمر  
 بالضم مثل قمر وقمر وعن  
 الجوهري بالضم ينجس  
 وجنود والواو بعد الراء  
 غلط (و) لا ينجس بخره  
 (عصفور) ونحوها مما  
 يؤكل من الطيور غير  
 الدجاج والاوز والحكم  
 بطهارته استحسان لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 شكر الحمامة وقال انها  
 اوكرت علي باب الغار حتى

رواه السمرقندي بالشك وأول أحد الشيئين فكان الاقل وهو العشر وثبت  
 الشك في الاكثر فكان مستحب التلايتك اللفظ المروي اه \* فروع \* في الخالية جلد آدمي  
 أو لجمه اذا وقع في الماء ان كان مقدارا الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط الظفر  
 نفسه في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والفأرة وخرقه ما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء  
 والنوب وبول الخفاش وخرؤه لا يفسداته عذرا الاحتراز عنه اه وفي الشر بلالية عن الفيض  
 الاصح أن البئر لا تنجس ببول الفأرة (قوله في ظاهر الرواية) الاولى أن يقول في الصحيح فانه  
 ظاهر الرواية كما ذكره السرخسي أن الروث والمتنق من البعر مفسد مطلقا (قوله ونحوها)  
 الاولى التذكير الا أن يعود على المذكور كما (قوله غير الدجاج والاوز) مثلها البط (قوله)  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينجس (ولان المصدر الاول ومن بعدهم اجمعوا على اقتناء الحمامات  
 في المساجد حتى في المسجد الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهره على عدم نجاسته (قوله)  
 ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر الا انه مضمم بمحاصة (قوله واختلف التصحيح الخ)  
 قال في الخالية وزرق ما لا يؤكل لجمه من الطيور ولا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد بن  
 الاحتراز عنه ثم قال بعد ذلك وزرق سباع الطيور يفسد الثرب اذا خفس ويفسد ماء الاواني  
 ولا يفسد ماء البئر اه (تنبيه) قال في النهاية الاستحالة الى فساد لا تجب نجاسة فان  
 سائر الاطعمة تفسد بطول المكث ولا تنجس اه لكن يحرم الاكل في هذه الحالة لا لايذاء  
 للنجاسة كاللحم اذا انتن يحرم أكله ولا يصير نجسا بخلاف السمن واللبن والدهن والزيت اذا  
 انتن لا يحرم وكذا الاثربة لا تحرم بالتغير كذا في البحر ويتقرر على حرمة أكل اللحم اذا انتن  
 للايذاء للنجاسة حرمة أكل الفسيخ المعروف في الديار المصرية لما ذكره ولم أنصرحوا في تذكرة  
 الحكيم داود عند ذكر السمك قال والمقدد الشهير بالفسيخ ردى يولد السدد والبول والحصى  
 والبلغم الحصى وربما وقع في الحيات الربمية والسلي وبه زل اه (قوله على الاصح)  
 الخلاف في غير السمك أما هو فلا يفسد المانع اجماعا (قوله لادمه) أي سائنا فالمتبر عدم  
 السيلان لا عدم أصل الدم حتى لومات في الماء حيوان له دم بغير سائنا لا ينجسه فاستأنى  
 (قوله فيه) قيد اتفاق حتى لومات خارجيه وأبقى فيه يكون الحكم كذلك (قوله والبري

سملت بخارها الله تعالى المسجد ما واهما فهو دليل على طهارتها ما يكون منها ومسح ابن مسعود رضي الله عنه خمره يفسده  
 الحمامة عنه باصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلف التصحيح في طهارة خمره لا يؤكل من الطيور  
 ونجاسته مخففا (ولا) ينجس الماء ولا المائعات على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادمه) سواء البري والبحري (فيه)  
 أي الماء أو المائع وهو (كسبك وضفدع) بكسر الدال اقصم والفتح لغة ضعيفه والاثني ضفدعة والبري قوله الخمر  
 بالفتح الخ في انما موص والخمر بالضم العذرة ج خمره خمران وكذا في الصحاح كما ذكره وقوله والواو بعد الراء الخ أي كآبها  
 بعد الراء في المقرد

يُفسده ان كان له دم سائل (وحیوان الماء) كالسرطان وکلب الماء وخنزيره لا يفسده (وبقي) هو كبد البعوض واحده بقعة وقد يسمى به التسفس في بعض الجهات وهو حیوان کانتراشدید المنق (وذباب) يسمى به لانه كلما ٢٧ ذب آب أى كلما طرد رجع

(وزنبور) بالضم (وعقرب)  
وختمه وسراد وبرغوث  
وقل لقوله صلى الله عليه  
وسلم اذا وقع الذباب في  
شراب احدكم فليغمسه ثم  
ليمنعه فان في احد جناحه  
داء وفي الاخر شفاء رواه  
البخاري زاد أبو داود وانه  
يتقى بجماعه الذي فيه  
الداء وقوله صلى الله عليه  
وسلم يا سلمان كل طعام  
وشراب وقعت فيه دابة  
ليس لها دم فئات فيه فهو  
حلال اكله وشربه ووضع  
(ولا) ينجس الماء (بوقوع  
آدمي) ولا بوقوع (ما يؤكل  
لحمه) كالابل والبقرة والغنم  
(اذا خرج حيا ولم يكن على  
بدنه نجاسة) مقيته ولا ينظر  
الى ظاهره استعمال أبو الهيثم  
على أخذها (ولا) يفسد  
الماء (بوقوع بغسل وجمار  
وسباع طير) كصقر  
وشاهين وحداة (و)  
لا يفسد بوقوع (وحش)  
كسبع وفرد (في الصحيح)  
لطهارة بدنها وقيل يجب  
نزع كل الماء الحاقا  
لرطوبتها بالماء وان  
وصل لعاب الواقع الى الماء  
أخذ الماء (حكمه) طهارة  
ونجاسة وكرهه وقد علمته في

ينفسده) هو الاستر له بين أصابعه (قوله وحيوان الماء) الحد الفاصل بين الماء والبري  
أن الماء لا يعيش في غير الماء والبري لا يعيش في غير البر واختلاف فيما يعيش فيهما فقال  
قاضي خان في شرح الجامع الصغير انه يفسد في المجتبى طير الماء كالبعط والاوز اذ مات فيه  
لا ينجسه والاوجه الاول (قوله لا يفسده) لكن يحرم شربه لان النفوس تعافه (قوله وقد  
يسمى به انفسفس) هو البق بلغته مصر (قوله في بعض الجهات) أي الاقاليم وهو الشام  
(قوله لانه كذاب آب) وعبايتوهم أن الاسم مركب من الفعلين والذي ذكره بعض المحققين  
انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه يطرد (قوله وزبور) بضم الزاي والباء أنواع شتى  
يجمعها حكم واحد (قوله وعقرب) يقال للذكر والانتى والذكر عقربان وانثاه عقربة عيناها  
في وسط ظهرها ولا تضرم ميتا ولا نائم حتى يتحرك روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من قال حين يصبح اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث مرات لم تضربه عقرب  
حتى يمسي ومن قالها حين يمسي لم تضربه حتى يصبح (قوله اذا وقع الذباب الخ) وجه الدلالة  
منه انه لو كان موته ينجس ما وقع فيه لم يأمر صلى الله عليه وسلم بغمسه لانه يقضى الى موته فيه  
لا محالة لاسيما اذا كان الشرب حارا فيموت من ساعته وفي نجسه اذ ذف والشارع لا يأمر  
به بل صح النهي عنه (قوله وانه يتنجس بما فيه الداء) قال بعض الفضلاء تأملت  
ذلك الجناح فوجدته الايسر \* فرع لا ينجس المائع وقوع بيضة طرية من بطن دجاجة  
ولا وقوع مخلة من بطن أمها ولو كانت رطبة ما لم يعلم أن عليها ما قدر الان رطوبة المخرج ليست  
بنجسة وقيل تنجسه الرطوبة لخروجها من مخرج نجس والاقل قياس قول الامام والثاني  
قياس قولهما ومنى على الاول قاضي خان وعلى الثاني صاحب الخلاصة (قوله بوقوع  
دمي) ولوجنب أو حائضا ونفساء انقطع دمها أو كافرا (قوله ولا ينظر الخ) لاحتمال طهارتها  
بورودها ماء كثيرا قبل ذلك فهذا مع الاصل وهو الطهارة تطافرا على عدم النزح كذا في الفتح  
(قوله ولا يفسد الماء بوقوع بغل وجار) ولا يصير مشكوكا لان بدن هذه الحيوانات طاهر  
لانها مخلوقة لنا استعملوا وانما يصير نجاسة بالموت كذا في الدرر وهذا كله عدم وصول  
لعاب ما ذكر الى الماء وأما اذا وصل اليه فقد ذكر حكمه بعد (قوله وان وصل لعاب الواقع  
الخ) وعرق كل شيء كعابه فيأخذ الماء حكمه أيضا على المذهب كذا في الدرر المنتقى (قوله  
والمشكوك) صرح به الحقوقيون من أهل المذهب وعلاه الحلبي باشتراك المشكوك والنجس في  
عدم الطهورية وان افترقا من حيث الطهارة فاذا لم تنزح بعات طهر به والصلاة به وحده  
لا تجزى فينزح كله (قوله ويستحب في المكروه عدد) أي من غير تقدير في الاصل أي نزح عدد  
وكذا يقال فيما بعد (قوله وقيل عشرين) عن محمد كل موضع فيه نزح لا ينزح اقل من العشرين  
لانه اقل ما جاء به الشرع من المقادير اه وهذا النزح اتسكين القلب لا لتطهيره حتى لو توضأ  
منه من غير نزح جاز (قوله ووجود حيوان الخ) قيد بالحيوان لان غيره من من التجاسات  
لا يتأتى فيه التفصيل والاختلاف بل ينجس من وقت الوجدان فقط واما اذ الحيوان الدموي

الاسار فينزج بالنجس والمشمكول وجوبا ويستحب في المكروه عدد من الدلاء لوطا هرا وقيل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها) أي البقرة (تنجسها من يوم وليلة) عند الامام احتياطا



(ومستفح) ينجسها (من) إعادة صلوات تلك المدة اذا توضأ ومنها وهم محدثون او اغتسلوا من جنبابة وان كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب لاعتن نجاسة فلا إعادة اجماعا وان غسلوا الثياب من نجاسة ولم يتوضأ منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحيح لانه من قبيل وجود النجاسة في الثوب ولم يدروا وقت اصابتها ولا بعيد صلاته انفاقا هو الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزمهم إعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمان الماضي حتى يتحققوا متى وقعت فان عجن الآن بمائها قبل باقي للكلاب أو يعلف به الموانئ وقال بعضهم يباع لشافعي وان وجد بشوبه منيا أعاد من آخر نومة وفي الدم لا يعيد شيئا لانه يصيبه من الخارج (فصل في الاستنجاء) هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع التقليل بنحو الحجر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر باللازم لانه أقوى من الواجب لقوات العصاة بقوته لا بقوت الواجب والمراد طلب برائة المخرج عن أثر الرشح

غير المائي كما مر (قوله ومستفح) وبالأولى اذا كان متعظا ومتفسخا (قوله ان لم يعلم وقت وقوعه) عبارة غير موبة بدل وقوعه وهي الاولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم أو ظن فلا اشكال ويعتبر الحكم من وقته بالاخلاف (قوله لان الانتفاخ دليل تقادم العهد) وادنى حد التقادم في الانتفاخ ونحوه ثلاثة أيام لحصول ذلك في مثلها غالبا ألا ترى ان من دفن بغير صلاة يصلى على قبره الى ثلاثة لا بعددها وعدم الانتفاخ دليل على قرب عهده فقد روى يوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا تنضبط وأمر العبادة يحتمل فيه (قوله فيلزم إعادة صلوات تلك المدة) لان المانع قد ثبت بيقين وهو الحدث ومثله نجاسة الثياب ووقع الشك في المنزل واليقين لا يزول بالشك (قوله فلا إعادة اجماعا) لوجود المقتضي للصحة وهو الطهارة من الحدث والخبث ووقع الشك في المانع وهو أصابة ذلك الماء والصلاة لا تبطل بالشك (قوله ولا يعيد صلاته اتفاقا) لا يتجه على قول الامام لان قياسه أن يوجب مع الغسل الإعادة ولا على قولهما لانهما لا يوجبان غسل الثياب أصلا (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم) لجواز أنه سقط فيها فمات في الحال أو ألقته الريح أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطيور حكى عن أبي يوسف أنه قال كان قولي كقول الامام الى أن كنت جالسا في بستان فראيت حدة في منقارها جيفة فطرحتها في البئر فرجعت الى قول محمد (قوله فان عجن الآن بمائها) أي بعد العلم بالنجاسة (قوله يباع لشافعي) لان الماء اذا بلغ قلعتين لا ينجس عنده بدون ظهور أثر (قوله لانه يصيبه من الخارج) بخلاف المني حتى ان الثوب ان كان مماسا ليه هو وغيره يستوى فيه حكم الدم والمني قال البرهان الحلبي الحكم بالاقتصار فيما لو رأى على ثوبه نجاسة انما يتأني في الرطبة أما اليابسة فيمنعني أن يتحرى وقت اصابتها عنده وكذلك عند ما اذ لا يتأني أن يقال انها أصابته تلك الساعة بعد يسرها الآن يكون الزمان محتملا ليسمى بعد الاصابة وهو تنصيص حسن (قوله فصل في الاستنجاء) لا ينبغي حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى سننه كافي العناية وهو في اللغة مسح موضع النجوة أو غسله بمعنى مطلقا والنحو ما يخرج من البطن يقال نجأوا نجى اذا أحدث أه مغرب وقال الازهرى مشتق من النجوة بمعنى القطع يقال نجوت الشجرة وأنجيتها واستنجيتها اذا قطعتم لانها يقطع عنه الاذى بالماء أو الحجر اهو قيل من النجوة وهي الارض المرتفعة ليستأرهم بها أو لارتفاعهم وتجاوهم عن ذلك الموضع والفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزوية من أن الاستنجاء استعمال الحجر أو الماء والاستبراء نقل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال اثر البول والاستنقاء هو القوة وهو أن يدل بالاجار حال الاستجمار أو بلا ما يباع حال الاستنجاء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة وهذا هو الاصح في الفرق بينها (قوله بنحو الماء) ظاهره انه يمكن فيه المائعات وهو الذي يفده كلامه الاتي والظاهر خلافه ويجوز (قوله التقليل بنحو الحجر) أقاد بذكر التقليل أن حكم النجاسة بعد الحجر باق حتى لو دخل الماء القليل نجسه (قوله الاستبراء) بالهـ مزودونه (قوله عبر باللازم) أي المتأد من يلزم وفي الشرح بالزوم وهو أولى وان كان الماء واحدا كما قاله السيد (قوله لانه أقوى من الواجب) حتى كان تركه من الكثرة (قوله والمراد طلب الخ) أفاد أن السين والتاء فيه للطلب ويصح جعلهما للعبارة وهو لا يبلغ

(حتى يزول أثر البول) بزوال البلب الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ (يطمئن قلبه) أي الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستحب واستبراء الرجل (على حسب عادته إما بالمشي أو المتخف أو الاضطجاع) على شقه الأيسر (أو غيره) ينقل اقدامه ويركض وعصر ذكوه برفق لا ختلاف عادات الناس فلا يقيم بدشيئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لأن ظهور الرشح براس السبيل مثل تقاطره

يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستبراء) ليس الاقسام واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استحجم فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع واتفاقه لنا (من نجس) لأن الرشح طاهر على الصحيح والاستبراء منه بدعة وقولنا (يخرج من السبيلين) جرى على الغالب إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستبراء كالخارج ولو كان قيحا أو دما في حق العرق وجوز الصلاة معه لاجتماع المتأخرين على أنه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبذنه أكثر من درهم لا يمنع جواز الصلاة وإذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز) (قدر الدرهم)

(قوله حتى يزول أثر البول) خصه لأن الغالب أن يتأخر أثر البول والافالقائط كذلك إذا لفرق (قوله ولا يحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل لا تناسع مجملها وقصره (قوله وعصر ذكوه برفق) وما قيل انه يجذب الذكر بعنف مرة بعد أخرى فيه نظر لانه يورث الوسواس ويضر بالذكور كما في شرح المشكاة (قوله فلا يقيم بدشيئ) قال في المضمرات ومتى وقع في قلبه انه صار طاهرا جازله ان يستحب لان كل أحد أعلم بحاله اه ولو عرض له الشيطان كثيرا لا يافت اليه بل ينضغ فرجه وسراويله بالماء حتى اذا شغل البول على ذلك النضغ مالم يتيقن خلافه كذا في الفتح (قوله وهو انه سنة مؤكدة) وقيل يستحب في القبل (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) أي في غالب الاوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعل هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أن اسم الإشارة في الحديث يعود إلى أصل الاستبراء لانه لا يتم الاستدلال بالبنك وبعارضه انهم ذكروه دليلا على استحباب الايتار فاسم الإشارة يعود إلى الايتار (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب السراج فانه جعله أقساما خمسة أربعة فريضة من الحيض والنفاس والجنابة والرابع اذا تجاوزت النجاسة مخرجها وكان المتجاوزا أكثر من قدر الدرهم والخامس مسنون اذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السبيلين) خرج به حدث من غيرهما كالنوم والفسد فالاستبراء منه بدعة كما في القهستاني (قوله إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستبراء كالخارج) قال في المضمرات نقلا عن الكبرى موضع الاستبراء اذا أصابه نجاسة قدر الدرهم فاستحجم بالاجار ولم يغسله يجزيه هو المختار لانه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يطهر من غير غسل اه (قوله ولو كان قيحا أو دما) أشار به إلى انه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السبيلين دم أو قيح يطهر بالاجار كما ذكره الزيلعي وهذا الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستبراء بالحجر والكلام هنا في الاعم فيخص بأحد القسمين (قوله وإذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والمختار وقيل انه مانع فلا نجس (قوله مالم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرح ذكره ابن أمير حاج عن الزاهد والشرح بفصلين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب مجمع حلقه الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز وحدة عندهما وعند محمد يعتبر مع ما في المخرج وكذا فيما إذا تم فرض والحاصل ان المخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلا ولا يضم وعنده محمد له حكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم ما فيه إلى ما في جسده لا اتحادهما في الحكم ويقولهما يؤخذ كما في التبيين وصححه في المضمرات وذكر ابن أمير حاج عن الاختيار أن الاخوط قول محمد (قوله فلا يكفي الحجر

يتجاوز المخرج) قيد لتسمية استبراء ولا يكونه مسنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) لا يهيئ استبراء (وجب ازالتة بالماء) او المانع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر

بسمه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر الدرهم) المتقالي وهو عشرون قيراطا في المتجدة أو على قدره مساحة في المائنة  
(افترض غسله) بالماء أو المائع (ويفترض غسل ما في الخروج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق  
(وان كان ما في الخروج قليلا) يسقط ٣٠ فرضية غسله للحدث (و) يسن (ان يستنجي بمجر منق) بأن لا يكون خشنا كالآجر ولا

ألمس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالماء في (ونحوه) من كل ظاهر من يل بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء المطلق) (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (فيمسح) الخارج (ثم يغسل) الخارج لان الله اثنى على أهل قبايات تابعهم الاجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو على الجمع بين الماء والحجر في الفضل (او الحجر) وهو دون ما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المحل) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استجمر فليوتر

بسمه (الاظهر فلا يكفي مسحه بالحجر) (قوله ويفترض غسل ما في الخروج) أى ازالة ما في الخروج بغسله (قوله يسقط فرضية غسله) على لقوله يفترض وهذا يفيد افتراض غسله في هذه الاغتسالات وان لم يكن عليه شيء وهو كذلك ولا ينافيه ذكرهم له في سنن الغسل لان المسنون تقديمه لانفسه (قوله ونحوه من كل ظاهر الخ) كالماء وهو الطين اليابس والتراب والخلاقة البالية والجلد الممتن قال في المفيد وكل شيء طاهر غير متقوم بعمل عمل الحجر اياه ومنه العود ولو اثنى به حائطا فتمسح به أو مسه الارض اجزأه كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والمراد طأطؤه المملوك له أو المستأجرة ولو وقفا كما أناده السيد (قوله أحب) أى أفضل من الحجر وحده روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت للرسول من ازواجك أن يستطيبوا بالماء فاني استحيهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله) والمائع غير الماء مختلف في تطهيره) طاهره أن من يقول بتطهيره وهو الشيطان يقولان يجوز الاستنجاء به وهو الذي ينسبه كلامه أقول الفصل (قوله في كل زمان) وقيل الجمع انما هو سنة في زمانا أما في الزمان الاقول فأدب لانهم كانوا يعمرون (قوله لان الله اثنى الخ) هكذا ذكره الاصحاب وهو مروى عن ابن عباس وسنده ضعيف والذي رواه ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فطاهروا ثم قالوا توضحا للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء فقال هوذا اتم فعلكموه وسنده حسن قال في الفتح وأخرج به الحاكم وصححه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كما لا يخفى (قوله فكان الجمع سنة) تقرير على ما فهم مما قبله انه ممدوح شرعا والافضلية ترجع الى كثرة النواب (تبينه) \* محل كون الماء أحب أو اسقنان الجمع بينهما وبين الحجر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا يلزم شيوع نجاسة فيكون فرضا من باب ازالة النجاسة كما اذا اصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فاذا باثر الغسل صار فرضا لانها اتسع بأقل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله والسنة انقاء المحل) فلم يحصل انقاء بثلاث يزاد عليها اجماعا لكونه هو المقصود ولو حصل الانقاء بواحد واقتصر عليه جاز لما ذكر (قوله في جعل الاجار ثلاثة متعلق بمحذوف صفة العدد اى العدد الكائن وأشار به الى ان ال في العدد له عهد وهو الثلاثة والافضل يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تقريره على ما قبله الا بعونة من المقام ويكون تقدير الكلام لانه يحتمل الاباحة والوجوب فيتركب حالة وسطى وهو الاستحباب ولو قال لانه يحتمل الندب لكان اظهر (قوله فانه محكم في التخيير) أى لا يحتمل التأويل فيدل على نفي وجوب الاستحباب وعلى نفي وجوب العدد فيه (قوله يعنى باكمل عددها ثلاثة) لا حاجة الى هذه العنابة (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند قول

لانه يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (لا سنة وكدة) لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر قول فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا خرج فانه محكم في التخيير (فيستنجي) مراد الفضل (بثلاثة اجار) يعنى باكمل عددها ثلاثة (ندبان حصل التطهير) اى الانقاء (يدونها) والماء كان المقصود هو الانقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال



(وكيفية الاستنجاء) بالاحجار (أن يجمع بالحجر الأول) بادئا (من جهة المقدم) أي القبل (إلى خلفه وبالثاني من خلفه إلى قدام) ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدام إلى خلف) وهذا الترتيب (إذا كانت الخصى مدلاة) ٣١ سواء كان صيفا أو شتاء

خشية تلويثها (وإن كانت

غير مدلاة يتدنى من خلف

إلى قدام) لكونه أبلغ في

التنظيف (والمرأة تتدنى

من قدام إلى خلف خشية

تلويث فرجها ثم بعد المسح

(يغسل يده أولا) أي ابتداء

(بالماء) انتقاء عن تشرب

جسده الماء النجس بأول

الاستنجاء (ثم يدلك المحل

بالماء يماطن اصبع أو

اصبعين) في الابتداء (أو

ثلاث إن احتاج) إليها فيه

(أو يصعد الرجل اصبعه

الوسطى على غيرها) تصعبا

قليل (في ابتداء الاستنجاء)

ليتقدر الماء النجس من غير

شروع على جسده (ثم) إذا

غسل قليلا (يصعد بنصره)

ثم خفصره ثم السبابة إن

احتاج ليتكن من التنظيف

(ولا يقتصر على اصبع

واحدة) لأنه يورث مرضا

ولا يحصل به كمال النظافة

(والمرأة تصعد بنصرها

وأوسط اصابعها معا

ابتداء خشية حصول

الذلة) لو ابتدأت باصبع

واحدة فربما وجب عليها

الغسل ولم تشعر والعذراء

لا تستنجي بأصابعها بل

براحة كفها خوفا من

قول الهداية لأن المقصود هو الانتقاء فيقيد أنه لا حاجة إلى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو أقباله بالحجر الأول في الشتاء وادباره في الصيف وفي الجنب المقصود الانتقاء فيختار ما هو الأبلغ والأسلم عن زيادة التلويث كما في الحلبي وقال السرخسي لا كيفية له والقصد الانتقاء كما في السراج قال ابن أميرحاج وهو الوجه في الكل (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) أي في الرجل قال ابن أميرحاج ينبغي أن يستنجي من الرجل المجهوب والخصي قبل طهارة المرأة وينبغي أن يكون الخنثى في حكم الرجل اهـ (قوله وبالثالث من قدام إلى خلف) ذكر ابن أميرحاج عن المقدمة الغزوفية أنه يمسح بالثالث الجوانب يتدنى بالجانب الأيمن ثم الأيسر وهذه الكيفية في محل الغائط وأما كيفية في القبل فهو أن يأخذ ذكره بشماله مارا به على نحو الحجر ولا يأخذ واحدا منهم ما يمينه فان اضطر جعل الحجر بين عقبيه وأما الذكر بشماله فان تعذر تحريك الحجر يمينه ولا يحرك لانه آهون من العكس نهر وتعقبه الزاهدي بعد نقله بأن في أمساك الحجر بين عقبيه مثلا حرجا وكافا بل يستنجي بجدار أو فتوح والافياخذ الحجر يمينه ويستنجي يساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أميرحاج هذا الغاية في حق من لها فرج نافر اهـ (قوله يغسل يده أولا) هكذا وقع هنا والذي فيها شرح عليه السيد يدنيه بالتنبيه وحرقى على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة بها والمراد أنه يغسلهما إلى الرسغين (قوله ثم يدلك المحل بالماء) الذي في المضمرة أنه يمسح موضع الاستنجاء يطن اصبع مرارا ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عنها عن المحل ولا يدلك بالاصابع من أول الأقدام لتلوث المحل ثم يصب الماء فليحفظ ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المضمرة ولا يشترط عدد الماء بات على ما هو الصحيح من تفويض ذلك إليه ويصب الماء قليلا ثم يزيد ليكون أظهر كما في الخلاصة (قوله إن احتاج إليها) وإن لم يحج فلا تجزأ عن زيادة التلويث ولا يزيد على الثلاث لأن الضرورة تدفع بها وتنجيس الظاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحيط والاختيار وفي المقدمة الغزوفية ويغسل بالكف والاصابع إن كانت النجاسة قاحشة أو بالاصابع إن كانت قدرا المقعدة أو قل ذكره ابن أميرحاج وحاصله أنه يفعل ما يحتاج إليه ولا يزيد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه في دبره تجزأ عن تكاح اليد ولأنه يورث الباسور وما قبل أنه يدخلها فإدخاله بشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ) هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عامتهم أنه لا يصعد بل يرفعها جملة كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة إن احتاج) إليها علم هذا الشرط مما قدمه قريبا (قوله ولا يقتصر على اصبع واحدة) ولا يستنجي بظهور الاصابع أو برؤسها لأنه يورث الباسور كما في القهستاني ولثلاثا تمكن النجاسة في شقوق الاظفار كما في الايضاح (قوله والمرأة تصعد بنصرها الخ) ذكر القرماني في شرح المقدمة الأينية عن المرغينة أنه يكفي أن تغسل براحتها والصحيح في الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وقيل تستنجي برؤس اصابعها لأنها تحتاج إلى تطهير فرجها الخارج ولا يحصل ذلك البرؤس بالاصابع

ازالة العذرة (ويبالغ المستنجي في التنظيف (٣) يوجد هنا زيادة في بعض النسخ ونصها قال ابن أميرحاج ولم أولهم

في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاحجار في الدبر اهـ

حتى يقطع الرائحة الكريهة) ولم يقدر بعدد لان الصحيح تقويضه الى الرأي حتى يطمئن القلب بالطهارة يتيقن أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسبع ٣٢ أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بتسع وقيل بعشر (و) يبالغ

(في ارتخاء المقعدة) ليزيل ما في الشرج يقدر الامكان (ان لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ حفظا للصوم عن الفساد ويحترز أيضا من ادخال الاصبع مبتلة لانه يفسد الصوم (فاذا فرغ) من الاستنجاء بالماء (غسل يده ثانيا) ونشف مقعده قبل القيام لئلا يجذب المقعدة شيئا من الماء (اذا كان صائما) ويستحب لغير الصائم حفظا للثوب عن الماء المستعمل

\*(فصل) \* فيما يجوز به الاستنجاء وما يكره وما يكره قوله لا يجوز كشف العورة للاستنجاء لحرمته والفسق به فلا يرتكبه لاقامة السنة ويسمح بالخروج من تحت الشباب بخروج روات تركه صحت الصلاة بدونه (وان تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز) بانقراده (على قدر الدرهم) وزان في المتسدة ومساحة في المائعة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعفو عنه (اذا وجد مايزيله) من مائع أو ماء (ويحتمل لازالته من غير كشف العورة عند من يراه) تحرزا عن ارتكاب المحرم

ورجحه ابن أمير حاج قال والاستمتاع موهوم لانه فيما يظهر انما يكون بالادخال في الفرج الداخل \* (تق) \* اختلف في القبل والدبر بأيهما يبدأ فقال الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه يبدأ بالدبر لانه اهم ولانه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول كما هو مشاهد فلا فائدة في تقديم القبل وعنده ما بالقبل لانه اسبق والقوى على الاول (قوله حتى يقطع الرائحة الكريهة) أى عن المحل وعن أصبعه التي استنجي بها لان الرائحة اثر النجاسة فلا طهارة مع بقائها الا أن يشق والناس عنه غافلون قالوا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف لصلابة المحل في الشتاء الا أن يستنجي بما حار لانه يرخي المحل ويسرع بالازالة فلا يحتاج الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب المستنجي بما بارد لانه افضل وأنفع كافي القنواى وغيره وأفضليته لمشتقته وانفعيته لقطع الباسور (قوله وقيل يقدر في حق الموسوس) بفتح الواو جعله المصنف مقبلا للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح محله في غير الموسوس فهو استثناء من القائل به لا مقابلة افاده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله حفظا للصوم عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم اغمايقه اذا وصل الماء الى موضع الحقنة وقال يكون ذلك اه وفي القهسب ثاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه وما قيل انه لا يتنفس شيئا احفظا للصوم فخرج ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفس شي الى الداخل اصلا افاده العلامة توح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى ينشفه قبل رده فان رجع قبل التشفيف مبتلا افطر اه (قوله ونشف مقعده) بخرقه او يده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خرقه \* (فروع) \* في الخاية مريض يحجز عن الاستنجاء ولم يكن له من يحل له جماعة سقط عنه الاستنجاء لانه لا يحل مس فرجه الا ذلك والله اعلم اه \* (قص) \* فيما يجوز به الاستنجاء \* (قوله وما يكره فعله) اي حال قضاء الحاجة (قوله فلا يرتكبه لاقامة السنة لان درهما فاسدا مقدم على جلب الصالح غالبا واعتماده الشرع بالمتنيات اشد من اعتناؤه بالأمور) ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما من يتكلم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى لترك ذرة مما نهى الله عنه افضل من عبادة الثقلين رواه صاحب الكشف قال العلامة توح المستنجي لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان كشفها صافا ساقا لان كشف العورة حرام وهو تركب الحرام فاسق سواء كان الجنس مجاوزا للمخرج او لا وسواء زاد على الدرهم او لا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقدسها اه (قوله وزاد المتجاوز بانقراده) هو المعتمد (قوله اذا وجد مايزيله) والاصل على سها ولا إعادة كما في الهداية (قوله ويحتمل الخ) اي ان امكنه والا فلا لان كشف العورة حرام يعذوبه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف قاله البرهان الحلبي (قوله عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جماعه ولو اتمته الجوسية والتي زوجها لا غير لانه لما حرم عليه وطؤه ما حرم عليه نظره الى عورته ما وكذا انظرهما اليه اذ متى حرم الوطء حرم الدواعي الا ما استثنى كما مر أنه الحائض والنفساء ونحوهما في حاشية الدر (قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أى على

بالقدر الممكن واما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه لان ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) المعتمد وروى لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهما اذا داخرا نكمتكم من الجن فاذا وجدوهما

صار العظم كأن لم يؤكل فبأكله وصار الزوث شعباً وتبنا الذواجم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم (وطعام لا دعى أو بهيمة) للآهانة والاسراف وقد نهى عنه عليه ٣٣ الصلاة والسلام (وآخر) عند الهمة

وضم الجيم وتشديد الراء  
المهملة فارسي معرب وهو  
الطوب بلغة أهل مصر  
ويقال آجور على وزن  
فاعول اللين المحرق فلا ينقي  
الحل ويؤذيه فيكره (وخرف)  
صغار الحصار فلا ينقي ويلوث  
اليد (وخم) التلويشه (وزجاج  
وجص) لأنه يضر المحل  
(وشئ محترم) لتقومه  
(كخرقة ديباج وقطن)  
لأتلاف المسالية والاستنجاء  
بهما يورث الفقر (و) يكره  
الاستنجاء (باليد اليمنى)  
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا  
بال أحدكم فلا يمسح كره  
بيمينه وإذا أتى الخلاء فلا  
يتمسح بيمينه وإذا شرب فلا  
يشرب نفساً واحداً  
(الامن عذر) باليسرى  
فيستنجي بصب خادماً أو من  
ما جاز (ويدخل الخلاء)  
مدود المتوضأ والمراديت  
الغوط (برجله اليسرى)  
ابتداء مستور الرأس  
استحباً بذكره للغي لأنه  
مستقذر يحضره الشيطان  
(و) لهذا (يستعين) أي  
يعتصم بالله من الشيطان  
الرحيم قبل دخوله) وقبل  
كشف عورته وبقية تسمية  
الله تعالى على الاستعاذة  
لقوله عليه السلام ستر ما بين  
أعين الجن وهورات بني آدم

المعقد خلافاً لمن حكى عليه الاتفاق (قوله صار العظم كأن لم يؤكل) أي العظم الذي ذكر اسم  
الله عليه لما في الحديث كل عظم يذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لحاؤه هذا  
متحقق ولو تقدم عهدته وتكرراً وقاصراً على قريب العهد الذي لم يطعمه أحد من الجن  
والظاهر الثاني وإن كانت الكراهة في الجميع لأن العلة تعتبر في الجنس وأفاد الحديث  
الشريف أن الجن يأكلون وقيل رزقهم السم ولا خلاف أنهم مكلفون وأما الخلاف في  
الثابت فمروى عن الإمام التوقف وروى عنه أن الثابت أجرتهم من العذاب لقوله تعالى  
ويجزيكم من عذاب اليم وهو لا يستلزم الآية وقالوا لا مال وابن أبي ليلى لهم ثواب كما عليهم عقاب  
(قوله ولحم التلويشه) وما روى أنه لما قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول  
الله إنه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً فنسئ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والجمعة كطربة القمح وما احترق من الخشب أو العظام  
ونحوهما وقوله رزقاً أي اتقاعا لهم بالطبخ والدفا والاضاءة فيكره الاستنجاء بذلك لافساده  
ولا ينافي هذا الحديث ما تقرر أن ذلك كان يجعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضي ثبوته  
لهم قبله فإن المعنى جعل لنا فيها رزقاً بسبب جعلك إياها لنا فإنه عن الله عز وجل (قوله فلا  
يتمسح بيمينه) قال العيني في شرح البخاري والنهي للتنزيه عند الجمهور لأنه لمعينين أحدهما  
رفع قدر اليمين والاخر أنه لو باشر به النجاسة ربما يذكر عند من أولة الطعام ما باشرت بيمينه  
فمنع طبعه عن ذلك خلافاً للظاهرية والكراهة في الاستنجاء بقسيمه (قوله فيستنجي بصب خادماً)  
هذا خلاف ما يعطيه الاستثناء فإنه يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فإن حصل  
عذر باليمين سقط الاستنجاء كما في الجوى عن المحيط \* (تنبيه) \* لو استنجى بهذه المكروهات فقال  
في غاية البيان عن الاقطع فإن ارتكب النهي واستنجى بذلك هل يجوز به فعندنا نعم وعند الشافعي  
لا لأن المقصود التنقية وقد حصلت وإنما ورد النهي لمعنى في غيره اه فصار كالوصل في السنة  
في أرض مغصوبة كان آتيهم سامع ارتكاب النهي ثم روهو مخالف لما يحشمه أخوه (قوله  
ويدخل الخلاء) معنى به الاختلاف فيه وأصله المكان الخالي الذي لا شيء فيه ثم كثر استعماله  
حتى تجاوز به عن ذلك وأما بالقصر فهو الخيش الرطب الواحد مدة ثلاثة مثل حصا وحصة وفي  
الحديث لا يحتل خلاءه أو يكسر الخلاء والمذعيب في الأبل كالحران في الخيل (قوله المتوضأ)  
أي محل الوضوء والغوى وهو النظافة ولو اقتصر على قوله والمراد الخ كغيره لكان أولى (قوله  
برجله اليسرى) أي ويخرج باليمين عكس المسجدين فيها (قوله يحضره الشيطان) الأولى جعله  
تعليلاً آخر كما فعله السيد (قوله ولهذا يستعين) أي لأجل حضور الشيطان قال في المصباح  
استعذت بالله وعذت به معاذاً ومعيناً اعتصمت وتحصنت واستصبرت به والتجأت إليه اه (قوله  
قبل دخوله) الأولى التفصيل وهو أن كان المكان معذراً لذلك يقول قبل الدخول وإن كان غير  
معذره كالمصراة في أو أن الشروع كتشجير الشباب مثلاً قبل كشف العورة وإن نسي ذلك أتى  
به في نفسه لا بلسانه (قوله وبقية تسمية الله تعالى الخ) ما ذكره لا يقبـد التقديم فالأولى  
ما قاله ابن حجر السنة هنا تقديم التسمية على التعوذ كمن المعهود في التلاوة للحديث

٥ ط إذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام إن الحشوش محضرة فإذا أتى فليقل أعوذ بالله

كل مقدر من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقيل من شاطئ شيط اذا هلك فالمقدرات هالك بتقدمه ويجوز أن يكون مسمى بـفعلان لمبالغته في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم يستأن الخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها وصديقي آدم بالاذى والقضاء بصرياً واهم بخروج الخارج (ويجلس معتد على يساره) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا يتكلم الا بضرورة) لانه يفت به (ويكره تحريم استقبال القبلة) بالفتح حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير واختار القرطبي عدم الكراهة (و) يكره (استدبارها) لقوله عليه السلام اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها وليكن شرقاً أو غرباً وهو باطلاقة منهي (ولوفي البنين) واذا جلس مستقبلاً ناسياً فما ذكر وانحرف اجلاً لا الهالم يقم من مجامع حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني مرفوعاً ويكره امساك العصى نحو القبلة للبول (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر)

اليعمرى اذ ادخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث واسناده على شرط مسلم اه قال بعض الفضلاء بالاكفاء بأحدهما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبث) جمع خبيث وهو المؤذى من الجن والشياطين يروى بضم الباء وسكونه الخبيث فما ولا وجه له لانكار الخطابي التسكين وان اشتبه لفظه حينئذ بلفظ المصدر (قوله والخبائث) عن أناسهم (قوله لبعده غوره في الشر) المراد لشدة قبحه في الشر (قوله بالفتح) هو الاكثر (قوله يستأن الخيل في الاصل) وكانوا يتغطون بين الخيل قبل اتخاذ الكنف في البيوت ثم كنى به عن موضع قضاء الحاجة مطلقاً (قوله وصديقي آدم بالاذى) أى انتظارهم وترقيهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا قرئ بالسكون أو بالفتح وأريد المصدر قال في القاموس مصدر صدادا وصدا ترقيبه ويحتمل على الفتح انه جمع راصد قال في القاموس والراصدة حركة الراصدون وانما كان ذلك لانه موضع تكشف فيه العورة ولا يذ كرفيه اسم الله تعالى (قوله ويكره تحريم استقبال القبلة) تعددت الرواية عن الامام في هذا المبحث فروى عنه المنع مطلقاً وهو ظاهر الرواية كما في الفتح والثانية الاباحة مطلقاً والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار أيضاً الا اذا كان ذيله مرخياً ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية ما لو كانت الریح تهب عن يمين القبلة أو شمالها فانهم لا يكرهان للضرورة واذا اضطر الى أحدهما ما ينبغي أن يختار الاستدبار لان الاستقبال اقبح فتركه ادل على التعظيم أفاده القسطلاني والمثالا على في شرح المشكاة (قوله حال قضاء الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرح مسلم يجوز الجماع مستقبلاً القبلة في العصراء والبنيان هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود واختلف فيه أصحاب مالك بخوضه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم انما ثبت بالنسبة الى من يرد فيه نهى والاولى أن يقال انه خلاف الاولى لما سبأني (قوله واختار القرطبي عدم الكراهة) أى التحريمية والافهوتر كادب كذا الرجل اليها كما في الحلبي (قوله وهو باطلاقة منهي) أى الحديث مطلق فيفيد الكراهة في البنيان فالاولى للوقوف أن يقول وهو باطلاقة يقتضى النهى ولوفي البنيان قال في غاية البيان لان النهى له عظيم الجهة وهو موجود فيهما فالجواز في البنيان ان كان لوجود الحائل فالحائل موجود أيضاً في العصراء كالحبال والادوية ولان المصلى في البيت يعتبر مستقبلاً القبلة ولا تجعل الحائط حائلاً فكذا اذا كشف العورة في البيت لا تجعل الحائط حائلاً اه (قوله وانحرف اجلاً لا الهالم) قيد الاجلال لابتدائه في المغفرة وبحث في النهى وجوبه وقال في النهاية فان لم يفعل لم يكن به بأس اه قال الحلبي وكأنه لم يجب لانه وقع معفو عنه لسهو وهو فعل واحد اه ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى كان فيها عدم استقبال ثم رأيت في الزيلعي ما يفيد أنه يكفي في ذلك الانحراف اليسير (قوله ويكره امساك العصى الخ) كل ما كره له الخ فله كرهه أن يفعله بصغير فيكره امساكه حال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ولحم وذلك ويحرم اطعامه والباسه محترماً والاثم على البالغ الفاعل به ذلك (قوله ويكره استقبال عين الشمس والقمر) اطلاق الكراهة يقتضى التحريم وقيد بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما

بمرأى منه لا يكره بخلاف القبلة وعليه نص العلامة جبريل في شرح مقدمة أبي الليث وذكره  
 الاستقبال بقيده أنه لا يكره استدبارهما (قوله لانهما آيتان عظيمتان) وقيل لأجل الملائكة  
 الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله ومهت الریح) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار  
 ان كان سلطه ما تعاجد الوجود على البول فيه بخلاف ما اذا كان جامدا (قوله ولو جاريا)  
 ينبغي أن يكون في الرا كدمكروها فتحريما لانه غاية ما يفيد حديث لا يبولن أحدكم في الماء  
 الدائم وفي الجارى مكروها تنزيها لفرقا بينهما بجر من بحث المياه قال بعض الحذاق والظاهر  
 التفصيل في الرا كد في القليل منه يحرم لانه نجسه وتنجيس الطاهر حرام وفي الكثير يكره  
 تحريما والتعوط فيه كالبول بل أقبح وعن ابن حجر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا  
 خشية أن يؤذيه الجن لما قيل ان الماء بالليل مأواهم (قوله وبقر بئر ونهر وحوض) ومصلى  
 عبيد وفاطمة وخيمة وبين الدواب كما في الدر وغيره لانه يكون سببا للعن وينبغي أن يلحق بذلك  
 على الجنازة كذا بحثه بعضهم وهو ظاهر (قوله والظل) قال الاجرى موضع الشمس  
 في السماء كالظل في الصيف وهذا اذا كان مباحا وما اذا كان مملوكا فيحرم فيه قضاء الحاجة  
 بغير إذن مالكه كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه يقيد أنه لا كراهة فيما لا حاجة  
 اليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الملقوق في الارض والحد ارقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يبولن أحدكم في جحر رواه أبو داود والقساى (قوله لازية ما فيه) يصح اعتباره مصدر  
 مضافا الى فعوله والى فاعله وقيل انه مساكين الجن فتدفع أن سجد من عبادة الخنزرجى بال  
 في جحر بأرض حوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولو في ناحية منها (قوله اتقوا اللاعنين)  
 أى الذين هم سبب اللعن والسم غالبا فكانهم حلالا عنان من باب تسمية الحال فاعلا مجازا  
 وقيل اللاعن بمعنى الملعون (قوله لاتلاف الثمر) ولانه ظل منتفع به اذا كان يستظل بها  
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قبل النهى للتنزيه وقيل للتحريم وفي البناية  
 قال الطحاوى لا بأس بالبول قائما اه (قوله لتجنبه غالبا) أى لتجنب الشخص به ولانه من  
 الجلاء كما ورد (قوله الامن عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام بال قائما بالرح في باطن  
 ركبت لم يتمكن معه من القعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهرا للقعود لا متلا الموضع بالتجاسات  
 وقبل لوجع كان يصليه الشريف فان العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائما كما قاله الشافعي  
 وقال الغزالي في الاحياء قال زين العرب أجمع أربعون طبيبا على أن البول في الحمام قائما دواء  
 من سبعين داء (قوله ويكره في محل التوضؤ) اقول صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم  
 في مستحمه ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فان عامة الوسواس منه قال ابن ملك لان ذلك الموضع يصير  
 نجسا فيقع في قلبه وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا حتى لو كان بحيث لا يعود منه  
 رشاش أو كان فيه منفذ بحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول فيه اذ لا يجزئه الى الوسوسة  
 حينئذ لا منه من عود الرشاش اليه في الاول ولطهر أرضه في الثاني بأدنى ماء طهور غير علمها  
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلا بنبوب الخ) هذا ما في السراج لكن قد  
 ذكر في باب الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لانه ادعاء ثوب لدخول الخلا وروى أن  
 محمد بن علي زين العابدين تكلف لبث الخلا ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني

لانهما آيتان عظيمتان (ومهت  
 الریح) لعوده به فينجسه  
 (ويكره ان يبول أو يتعوط  
 في الماء) ولو جاريا وبقر  
 بئر ونهر وحوض (والظل)  
 الذي يجلس فيه (والجحر) لازية  
 ما فيه (والطريق) والمقبرة  
 لقوله عليه السلام اتقوا  
 اللاعنين قالوا وما اللاعنان  
 يا رسول الله قال الذي يتخلى  
 في طريق الناس أو ظلهم  
 (وتحت شجرة مثمرة) لاتلاف  
 الثمر (و) يكره البول قائما  
 لتجنبه غالبا (الامن عذر)  
 كوجع بصلبه ويكره في محل  
 التوضؤ لانه يورث الوسوسة  
 ويستحب دخول الخلا  
 بنبوب غير الذي يصلي فيه  
 والا يحترز ويحفظ من  
 النجاسة



ويكره الدخول للخلاء  
ومعه شيء مكتوب فيه  
اسم الله أو قرآن ونهى  
عن كشف عورته قائما أو ذكرا  
الله فلا يحمد إذا عطس ولا  
يشمت عاطسا ولا يرذلا  
ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر  
لعورته ولا إلى الخارج منها  
ولا يصق ولا يخط ولا  
يتنخخ ولا يكثر الالتفات ولا  
يعتب يديه ولا يرفع بصره  
إلى السماء ولا يطيل الجلوس  
لأنه يورث الباسور ووجع  
الكبد (ويخرج من الخلاء  
برجله اليمنى) لأنها أحق  
بالتقدم لنعمة الانصراف  
عن الأذى ومحل الشياطين  
(ثم يقول) بعد الخروج  
(الحمد لله الذي أذهب عني  
الأذى) بخروج الفضلات  
المرضة بحبسها (وعافاني)  
بإبقاء خاصة الغذاء الذي  
لأؤمسه كله أو أخرج لكان  
مظنة الهلاك وقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عند  
خروجه غفرانك وهو كناية  
عن الاعتراف بالقصور عن  
بلوغ حق شكر نعمته  
الاطعام وتصريف خاصة  
الغذاء

يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضوا الله تعالى عنهم اهـ ومثله في غاية البيان (قوله  
ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب الخ) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمته أي لأن نقشه محمد رسول الله قال الطيبي  
فيه دليل على وجوب تحمية المستحي اسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن اهـ وقال الأبهري  
وكذا سائر الرسل اهـ وقال ابن حجر استعمله منه أنه يشد لمريد التبرز أن ينحى كل ما عليه  
معظم من اسم الله تعالى أو نبى أو ملك فان خالف كره لترك التعظيم اهـ وهو الموافق لمذهبنا  
كما في شرح المشكاة قال بعض الخذاق ومنه يعلم كراهة استعمال نحو ابريق في خلأ مكتوب  
عليه شيء من ذلك اهـ وطشت تغسل فيه الأيدي ثم محل الكراهة أن لم يكن مستورا فان كان  
في جيبه فانه حينئذ لا بأس به وفي القهستاني عن المنية الأفضل أن لا يدخل الخلاء وفي كنه  
مصحف الأذا اضطرب وزجوا أن لا يأثم بلا اضطراب اهـ وأقره المحوى وفي الحلبي الخاتم  
المكتوب فيه شيء من ذلك إذا جعل فسه إلى باطن كفه قبل لا يكره والتحرز أوى اهـ (قوله ونهى  
عن كشف عورته قائما) أي قضاء الحاجة حتى يدن من الأرض تحزرا عن كشف العورة بغير  
ضرورة لقول أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة  
لم يرفع ثوبه حتى يدن من الأرض رواه الترمذي بسند حسن قال الأبياري في شرح الجامع  
الصغير محله ما لم يحف التحجب والارتفاع بقدر الحاجة اهـ وقال الطيبي يستوى فيه العصراء  
والبنيان لأن كشف العورة لا يجوز إلا عند الحاجة يعنى الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من  
الأرض وعدم الجواز أحد قولين في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ  
فبكره أما تحريها أو تنزيها على الخلاف في كشف العورة في الخلوة ويستحب غسل يديه بعد  
الفراغ وإن طهرت بطهارة المبل بالغة في التطهير (قوله وذكر الله الخ) بل يكره مطلق  
الكلام حال قضاء الحاجة والمجامعة الحاجة نفوت بالتأخير كتحذير نحو أحمي من سقوط  
(قوله فلا يحمد إذا عطس الخ) وله أن يفعل ذلك في نفسه من غير تلفظ بلسانه (قوله ولا ينظر  
لعورته) فانه خلاف الأدب وكذا الأولى عدم نظر أحد الزوجين إلى عورة الآخر كما ينظر له  
الستريندب تغطية رأسه وخفض صوته قال علي رضي الله عنه من أكل كثير النظر إلى سوانه  
عوقب بالنسيان اهـ وقيل من أكثر مسحها بتلي الزنا (قوله ولا إلى الخارج) فانه يورث  
النسيان وهو مستقذر شرعا ولا داعية له (قوله ولا يصق) لانه يصفر الأسنان (قوله  
ولا يخط ولا يتنخخ) لامتلاء أنفه بالرائحة الكريهة (قوله ولا يكثر الالتفات الخ) لانه محل حضور  
الشياطين فلا يفعل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع بصره إلى السماء) لانه محل التفكير  
في آياته وأيسر هذا محله (قوله لانه يورث الباسور ووجع الكبد) روى ذلك عن لقمان الحكيم  
ولانه محل الشياطين فيسهب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الأذى) أي عن محل إخراج  
(قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بحبسها متعلق بالمرضة (قوله غفرانك)  
منصوب بمحذوف أي أطلب منك غفرانك أي ستر ذنبي أو محو وهو من باب حسنات الأبرار  
سيئات المقربين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) فيكأنه يقول يارب اغفر لي ما قصرت فيه من  
الوفاء بشكر هذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اضافته للبيان (قوله وتصريف خاصة



الغذاء) أى فى البدن (قوله وتسهيل خروج الأذى) عطف على الإطعام (قوله لسلامة البدن) لانه لخروج (قوله أمد عن عدم الخ) عطف على عن بلوغ أى أو الاعتراف بالقصور الناشئ عن عدم الذكراً وعن معنى الباء أى القصور الثابت بسبب عدم الذكراً فى تلك الحالة

\*(فصل فى أحكام الوضوء)\* الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما الذى اختصت به هو الغزرة والتجيبيل ذكره العلامة نوح وفى شرح المشكاة ينبغى أن يقتصر الغزرة والتجيبيل بالإنبياء وهذه الأمة من بين سائر الأمم اه وفرض بمكة ونزات آيته بالمدينة تأكيداً بالوحى المستقر على توالى الأزمان وليتأتى خلاف العلماء الذى هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء واسم مصدر لوضوء كمانع عليه ابن هشام فى التوضيح (قوله وبفتحها فقط ما يتوضأ به) فالفتوح مشترك بين المصدر والالة (قوله والحسن والنظافة) الأولى أن يقول وهى الحسن والنظافة كما فعل السيد (قوله نظافة مخصوصة) الحسن ما قاله العيني أنه فى الشرع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس اه لأن النظافة لا تظهر فى مسح الرأس (قوله وفى الآخرة بالتجيبيل) فى الأيدي والأرجل والأولى زيادة الغزرة (قوله للقيام بخدمة المولى) لانه للظرفين (قوله لأن الله قدّمه عليه) ولانه جزم منه وكثرة الاحتياج اليه قاله السيد (قوله وله سبب) بينه بقوله وسببه استحبابه ما لا يجهل الابه الخ والحل حكمه وأما شرطه فسيأتى تقسيمه إلى شرط وجوب وشرط صحة (قوله وصفة) عقدها فصل على حدة وقسمه ثلاثة أقسام فرضا وواجبا ومندوبا (قوله وهى فرائضه) الفرض قسمان قطعى وهو ما ثبت بدليل قطعى موجب للعالم بالدينسى ويكفر جاحده وظنى وهو ما ثبت بدليل قطعى لكن فيه شبهة ويسمى عمليا وهو ما يقوت الجواز بفواته وحكمه كالأول غير أنه لا يكفر جاحده فان نظره إلى أصل الغسل والمسح كان من الأول وان نظر إلى التقدير كان من الثانى واعلم أن الأدلة أربعة أنواع

\* الأول قطعى الثبوت والدلالة كالآيات القرآنية والأحاديث المتواترة الصريحة التى لا تحتمل التأويل من وجهه \* الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كالآيات والأحاديث المؤولة

\* الثالث ظنى الثبوت قطعى الدلالة كالأخبار الآحاد الصريحة \* الرابع ظنى الثبوت والدلالة معا كالأخبار الآحاد المحققة معانى فالأول يقيد القطع والثانى يقيد الظن والثالث يقيد الواجب والمذكور مخروجا والرابع يقيد السنية والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به ما يشمل القطعى والعلمى ويطلق الواجب ويراد به الفرض العلمى أيضا ولهذا قال بعض المحققين انه أقوى نوعى الواجب وأنه نوعى الفرض ثم الفرض من حيث هو قسمان أيضا فرض عين وفرض كفاية فالأول ما يلزم كل فرد ولا يسقط بفعل البعض كالوضوء مثلا والثانى ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كل فرد بخصوصه فيسقط عن الجميع بفعل البعض كاستماع القرآن وحفظه وورد السلام وتشميت العطاس وغسل الميت والصلاة عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ان لم يكن النفر عاما والانه وفرض عين ثم جميع فروض الكفاية ثوابا للمباشرة وحده وأثم تركها على الجميع ومقتضى ترك الفرض عدم الصحة مطلقا والاثم ان كان عمدا ومقتضى ترك الواجب كراهة التصريح مع العمد والافسح جود السهو ان كان فى الصلاة ومقتضى ترك السنة والمستحب كراهة التنزيه مع العمد والافلا (قوله

وتسهيل خروج الأذى  
لسلامة البدن من الآلام  
أو عن عدم الذكراً باللسان  
حال التخلي

(فصل فى أحكام الوضوء)  
وهو يضم الواو وفتحها مصدر  
وبفتحها فقط ما يتوضأ به  
وهو لغة مأخوذ من الوضوء  
والحسن والنظافة يقال  
وضوء الرجل أى صار وضوياً  
وشرعاً نظافة مخصوصة ففقه  
المعنى اللغوى لأنه يحسن  
أعضاء الوضوء فى الدنيا  
بالتنظيف وفى الآخرة  
بالتجيبيل للقيام بخدمة المولى  
وقدّم على الغسل لأن الله  
قدّمه عليه وله سبب وشرط  
وحكم وركن وصفة (أركان  
الوضوء أربعة وهى فرائضه  
الأول منها) غسل الوجه  
لقوله تعالى فاغسلوا  
وجوهكم والغسل بفتح  
الغين مصدر غسّله

وبالضم الاسم) أى اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على الحدث مباشرة  
واسمه ما دل عليه بواسطته ويطلق على غسل تمام الجسد واسم الماء الذى يغتسل به أيضا  
(قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح فهو الاصابة كفى الهداية (قوله بحيث يتقاطر)  
المراد أنه يقطر بالفعل أو كان بحيث يقطر لولا بحقيقته وهذا قوله ما وعند أبي يوسف يكنى مجتزأ  
الاجراء على العضو وان لم يقطر (قوله فى الاصح) وظاهر الفتح انه يكنى القطرة الواحدة  
(قوله ما يواجه به الانسان) أى ما يقع عليه النظر عند المواجهة وهى تقابل الوجهين  
(قوله وحده) أى الوجه لغة وشراعه ستانى وحده الشئ منتهاه صحاح (قوله من  
مبدأ سطح الجبهة) أى من أول أعلى الجبهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به الى أن  
الاغم والاصابع والاقروع والازرع فرض غسل الوجه منهم ما ذكر (قوله والجبهة)  
فى القاموس هى ما يضيف الارض حال السجود ومستوى ما بين الحاجبين اه (قوله الذقن)  
بالتحريك كعقل (قوله واللعى) بفتح اللام (قوله منبت اللحية) بكسر الباء واللعى بكسر  
اللام شعر الخدين والذق قاموس (قوله فوق عظم الاسنان) أى المنبت هو بعض الخلد أى  
الذى هو فوق عظم الاسنان وفى الخطيب والعيان بفتح اللام على المشهور والعظامان اللذان  
تنبت عليهما الاسنان السفلى (قوله لمن ليست له لحية) هذا مراد بقوله الى أسفل الذقن أى انما  
يفترض ذلك لمن ليست له لحية كثيفة بأن لا يكون له لحية أصلاً وله وهى خفيفة ترى بشعرها  
(قوله الى مالا فى البشرة) أى الذى لا ترى منه فلا يجب عليه ابصال الماء الى المنابت السفلى  
(قوله بفتح العين مقابل الطول) وما ليس بنقدو بفتحين حطام الدنيا وما قابل الجوهر وبضهما  
ناحية الشئ وبكسرهما محل المدح والذم من الانسان وأصله الجسد وقد يطلق على عرقه يقال  
رائحة عرقه ذكية أو متعنة اه (قوله بضعتين) الاولى حذفه ليصح له قوله بعد ويخفف فاق  
المراد به تسكين الذال كما أن المراد بالتثنية تحريكه بالضمعتين (قوله ويدخل فى الغائتين جزء  
منهما) انما ذكره لان الاستدعاء غالباً لا يحصل بدون ذلك وليس المراد أن ذلك فرض لانه  
لو وضع نحو شمع على حدود الفرائض لكفاه قطعاً وادعاء بعضهم انه لا يتم الفرض الا بدخول  
جزء من الغاية غير مسلم لما ذكرنا أفاده السيد ولم يذكرنا فيما رأيت حكم الشعر الذى بين الاذن  
والترعة الذى يؤخذ بالمقظ وله كره الشافعية صريحاً قال الخطيب فى شرح أبي شجاع أما  
موضع التحذيف فن الرأس لاتصال شعره بشعر الرأس وهو ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين  
ابتداء العذار والترعة معنى بذلك لان الاشراف والنساء يحذفون الشعر عنه ليتسع الوجه  
وضابطه كما قاله الامام أن يضع طرف خيط على رأس الاذن والطرف الثانى على أعلى الجبهة  
ويفرض هذا الخيط مستقيماً نزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التحذيف اه بالحرف  
قال محشيه المدائني عن الاجهوى المراد برأس الاذن الجزء الهادى لاعلى العذار فرياس  
الوترد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار اه وظاهر أن  
المذهب كذلك لان التحديد التام بما ذكرنا غسل ما من أعلى الجبهة على استقامة ووصل  
الى رأس الاذن الاعلى منه الغسل (قوله وعن أبي يوسف الخ) قال المصنف فى حاشية المعبر  
ظاهر النقول أن ذلك خلاف مذهبه (قوله بعبارة النص) هى ما سبق من الكلام لاثبات

وبالضم الاسم وبالكسر  
ما يغسل به من صابون ونحوه  
والغسل اسالة الماء على المحل  
بحيث يتقاطر وأقله قطرتان  
فى الاصح ولا تكنى الاسالة  
بدون التقاطر والوجه ما  
يواجه به الانسان (وحده)  
أى جملة الوجه (طولاً من  
مبدأ سطح الجبهة) سواء كان  
به شعراً لا والجبهة ما  
اكتنفه الجبينان (الى  
أسفل الذقن) وهى مجمع لحية  
واللعى منبت اللحية فوق  
عظم الاسنان لمن ليست له  
لحية كثيفة وفى حقه الى  
مالا فى البشرة من الوجه  
(وحده) أى الوجه (عرضاً)  
بفتح العين مقابل الطول  
(ما بين شعمتى الاذنين)  
الشعمة معلق القرط والاذن  
بضعتين وتخفف وتنقل  
ويدخل فى الغائتين جزء  
لاتصاله بالفرض والبياض  
الذى بين العذار والاذن  
فيقتض غسله فى المصح  
وعن أبي يوسف سقوطه  
بنبات اللحية (و) الركن  
(الثانى) غسل يديه مع  
مرفقيه) أحد المرفقين  
غسله فرض بعبارة النص

الحكم فثبت الحكم بهائى ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجمع بالجمع الخ)  
 قاعدة أغلبية تتبع القرائن والالاتقض بنصولهم القوم ثبائهم (قوله والمرفق الثاني)  
 لوجعل الكلام في اليد كلها المكان أولى وهو الذى في كلام غيره (قوله بدلالته) الثابت  
 بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص اذ المراد أنه يثبت بالمعنى الذى يعرفه كل سامع يعرف اللغته من  
 غير استنباط بحكمة الضرب المعلومة من حكمة التأليف للوالدين فانه حكم استقيد من المعنى  
 الذى نهي بسببه عن التأليف الذى هو الايداء (قوله وللإجماع) قال في البحر لا طائل في هذا  
 الكلام بعد انعقاد الإجماع (قوله وقلبه) وبه ما قرئ في قوله تعالى ويهيئ لكم من أمركم  
 مرفقا قراءتان سبعينتان وبقيت لغة ثالثة فتح الميم والقاء كقعد سمي به لان الانسان يرتفق به  
 عند الاتكاء ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هي الأصلية وما حاذى من الزائدة محل  
 الفرض غسل وكذا كل ما كان مربكا على اعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة  
 والساعة وما لا فلا بل ينسب (قوله وقراءة الجرة للجائزة) قال ابن مالك في شرحه لكتابه  
 المسمى بالعمدة تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار خاصة اهـ فالارجل مغسولة على كلتا  
 القراءتين ولا يجوز المسح عليهما الا في حالة الضعف وفي الكشف انما عطف الارجل على  
 الرأس لانها تمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاص في صب الماء عليها لانهم اغسل بصب الماء  
 عليها دون غيرها فكانت مظنة الاسراف وحي بالكعبين اماطة لظن ظان انهما مسحوا لان  
 المسح لم تضرب له غاية في الشرع اهـ (قوله لدخول الغاية الخ) تعليل لم حذف تقديره انما  
 قال مع لدخول الغاية في الغيبة الآية المعبر فيها بالي وحاصله انهما في الماء كل واحد وانما  
 ثنياهما ولم يجمعهما كالمرافق لانه لو جمع للزم القسمة على الاتحاد كالمرافق فثنياهما لا فائدة أن  
 لكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من الارتقاع) الاولى أن يقول من التكعب وهو  
 الارتقاع ومنه سميت الكعبة (قوله مسح ربع رأسه) الربع بضمين وقد تسكن الباء  
 والراس أعلى كل شئ وانما كان الفرض الربع لان الباء للاصاق والبدن تقارب الربع في  
 المقدار فاذا أمرت ادنى امر ارجعت يسمى مسح اصل الربع فكان مسح الربع ادنى  
 ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وايضا قد تقر في الاصول ان الباء اذا دخلت على المثل  
 تعدى الفعل الى الالة والتقدير امسحوا ايديكم برؤسكم فيمقتضى استيعاب اليد بالمسح دون  
 الراس واستيعاب اليد ملصقة بالراس على ما ذكرنا لا بد من غرق غالباً سوى الربع فتعين مراد  
 من الآية المكررة وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقذال كصحاب المؤخر  
 والقودان مثنى قوم كعود الجائبات (قوله وتقدير الفرض بثلاثة اصابع الخ) اى من اصغر  
 اصابع اليد لان الاصابع اصل اليد حتى يجب قطعها دية كل اليد والثلاث اكثرها  
 وللاكثر حكم الكل اهـ وبقيت رواية اخرى للكرخي والطحاوى واختارها القدرى وهو  
 مقدار الناصية (قوله مردود) لانها غير المنصورة رواية ودراية اما الاقل فلنقل المتقدمين  
 رواية الربع وأما الثاني فلان المسح من المقدرات الشرعية وفيها عدة من عين ما قدر به كعدد  
 ركعات الظهر مثلاً (قوله ومحل المسح مانوق الاذنين) قال في الخاتمة فلو مسح على شعره ان  
 وقع على شعر تحت رأسه جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته لا يجوز لان ما على الرأس يكون

لان مقابلة الجمع بالجمع  
 تقتضى مقابلة الفرد بالفرد  
 والمرفق الثاني بدلالته  
 لتساويهما وللإجماع وهو  
 بكسر الميم وفتح القاء وقلبه  
 لغة ملتقى عظم العضد  
 والزراع (و) الركن الثالث  
 غسل رجله (قوله تعالى  
 وارجلكم) ولقوله عليه  
 السلام به ما غسل رجله  
 هذا وضوء لا يقبل الله  
 الصلاة الا به وقراءة الجرة  
 للجائزة (مع كعبية)  
 لدخول الغاية في الغيبة  
 والكعبان هما العظامان  
 المرتفعان في جانبي القدم  
 واشتقاقه من الارتقاع  
 كالكعبة والكعب التي  
 بدائيتها (و) الركن  
 (الرابع مسح ربع رأسه)  
 لمسه صلى الله عليه وسلم  
 ناصيته وتقدير الفرض  
 بثلاثة اصابع مردود وان  
 مسح ومحل المسح مانوق  
 الاذنين فيصم مسح ربه  
 لا ما نزل عنها فلا يصح مسح  
 أعلى الذوائب

المشدودة على الرأس وهو لغة امر اراد على الشيء وشرباً أصابة اليد المبتلة بالعضو ولو به غسل عضو ولا مسح ولا يبل أخذ من عضو وان أصابه ماء أو مطر قد راقه وض ابراء (وسببه) السبب ما أفضى الى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) اى ارادة فعل (ما) يكون من صلاة ومسح مصف وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الابه) اى الوضوء (وهو) اى حل الاقدام على الفعل

متوضئاً (حكمه الدينى) المختص به المقام (وحكمه) الاخرى الثواب فى الآخرة اذا كان نيته وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) اى التكليف به واقتضاه ثمانية (العقل) اذا لخطاب بدونه (والبلوغ) لعدم تكليف القاصر وتوقف صحة صلاته عليه لخطاب الوضع (والاسلام) اذا لخطاب كافر بفروع الشريعة (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور لان عدم الماء والحاجة اليه تنفيه حكماً فلا قدرة الا بالماء (الكافى) لجميع الاعضاء مرة مرة وغيره كالدوم (ووجود الحدث) فلا يلزم الوضوء على الوضوء (وعدم الحيض) وعدم (النفاس) بانقطاعهما شرعاً (وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقاً حينئذ وموسعاً فى استدانته وقد اختصرت هذه الشروط واحد هو قدرة المكلف بالطهارت تحلياً بالماء (وشرط خفته) اى الوضوء (ثلاثة) الاول (هموم البشرة بالماء الطهور) حتى لو بقى مقدار مفرزاة لم يصبه الماء من

من الرأس ولهذا الوجه لا يضع يده على رأسه فلان فوضع يده على شعر رقبته رأسه حث (قوله المشدودة على الرأس) اى التى اديرت ملفوفة على الرأس بحيث لو أراها كانت مسترسلة أما لو كان تحت رأس فلا شك فى الجواز (قوله امر اراد على الشيء) اى بلفظ (قوله أصابة اليد الخ) الاولى حاذره غيره بقوله وشرباً أصابة بل لم يستعمل فى غيره سواء كان المصاب عضواً أو غيره كشر وخف وسيف ونحو ذلك وسواء كانت الاصابة باليد وبغيرها حتى لو أصاب رأسه أو خفه خرقة مبتلة أو مطر أو ثلج قدر المقروض اجزأه سواء مسحه باليد أم لا (قوله ولو به غسل) هو ما عليه العامة وقال الحاکم الشهيد لا يجوز المسح به أيضاً وصححه فى الايضاح لانه قد نص الكرخى فى جامع الكبير على الرواية عن الشيخين مفسراً مطلقاً فقال انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز الابعاء جديد لانه قد ظهر به مرة واحدة فى النهر وفى نوح أفندي عن المجتبى المخطئون أى لما كم مخطئون (قوله لا مسح) يستثنى منه الاذنان فيمسحان بما بقى من بلل الرأس (قوله ولا يبل أخذ من عضو) لانه يشترط فى صحة المسح أن لا يكون البلال مستعملاً ولما أخذت البلة من العضو صارت مستعملة بالانفصال (قوله ما أفضى الى الشيء) اى وصل اليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعلة قد فاته علة مؤثرة فى حل النكاح (قوله اى ارادة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفاً وأصل المعنى طلب اباحة ما لا يحل الابه وأخذ المصنف الارادة من الطلب (قوله وشرط وجوبه) اى لزومه على المكلف شرعاً والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لخطاب الوضع) هو جعل الشارع الشيء شرطاً أو سبباً أو مانعاً أو مهيماً أو فاسداً ولا يلزمه التكليف (قوله اذا لخطاب كافر بفروع الشريعة) هذا أحد اقوال ثلاثة وصحح الثانى أنهم مخطئون بها اداء واعتقاداً ونقلت أصحبه الثالث أنهم مخطئون بها اعتقاداً لا اداء واعتقاداً وحديثه لا خلاف بين المتريدى والاشعرى والثرثرة تظهر فى زيادة العقوبة للكافر على تركها اداء واعتقاداً أو اعتقاداً فقط وعدم العقوبة اصلاً (قوله لان عدم الماء) اى ولو حكماً بأن لا يقدر على استعماله لعذر والاولى ان يزيد تجسسه ليقابل الطهور (قوله بانقطاعهما) تصوير لعدم وقوله شرعاً يشهل ما اذا انقطع الماء دون العادة فانه اغتسل وتصوم وتصلى ولا يشربهما ازوجهما احتياطاً فقول السيد لانقطاعهما بتمام المعادة ليس على ما ينبغي افاده بعض الافاضل (قوله وضيق الوقت) هذا شرط للوجوب المضيئ (قوله هو قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وانقطاع الحيض والنفاس وضيق الوقت فانه لا تكليف الا بذلك (قوله وشرط صحته) فى حاشية الاشباه للصوى شرط الصحة فى العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل وفيه تأمل واعله تفسيره بالمقصود منه (قوله والثانى انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع فى هذا شرط الوجوب وشرط الصحة (قوله لتمام العادة) قد علمت مانه (قوله لا يصح الوضوء) اى الا اذا ثبت العذر

المقروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثانى (انقطاع ما ينافيه من مسح ونفاس) اتمام العادة (و) انقطاع (حدث) (قوله حال التوضوء) لانه يظهر وبول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسد) بطروقه الحائلي

(كشع وشعم) فيسببه لان بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد وهو عموم المظهر شرعا للبشرة  
 \* (فصل) في تمام أحكام الوضوء \* ولما لم يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة)  
 وهي التي لا ترى بشرتها (في أصح ما يفتى به) من التصحيح في حكمها أقسامها مقام البشرة لتحول القرض اليها ورجعوا عما قيل  
 من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (إيصال الماء إلى البشرة اللحية الخفيفة) في المختار لبقاء  
 المواجهة به وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لعدم كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن  
 دائرة الوجه) لانه ليس منه أصل ولا بد لانه (ولا) يجب إيصال الماء (إلى ما انكسرت ٤١ من الشفتين عند الانضمام)

المعتاد لان المنضم تبع للقم  
 في الأصح وما يظهر تبع  
 للوجه ولا باطن العينين  
 ولو في الغسل للضرر ولا  
 داخل قرحة برئت ولم يتصل  
 من قشرها سوى مخرج  
 القبح للضرورة (ولو انضمت  
 الأصابع) بحيث لا يصل  
 الماء بنفسه إلى ما بينها (أو  
 طال الظفر فغطى الأنملة)  
 ومنع وصول الماء إلى ما تحته  
 (أو كان فيه) يعني الحمل  
 المفروض غسله (ما) أي شيء  
 (يمنع الماء) أن يصل إلى  
 الجسد (كحجيج) وشعم  
 ورمص بخارج العين  
 بتغميضها (وجب) أي  
 افترض (غسل ما تحته)  
 بعد إزالة المانع (ولا يمنع  
 الدرن) أي وسخ الاظفار  
 سواء للقروى والمصرى  
 في الأصح فيصع الغسل مع  
 وجوده (و) لا يمنع (نحو  
 البراغيت ونحوها) كونهم

(قوله كشع وشعم) ويجوز طين وما ذكره بعضهم من عدم منع الطين والحجيج محمول على  
 القليل الرطب ويمنع جلد السمك والخبز الممضوغ الجاف والدرن اليابس في الأنف بخلاف  
 الرطب قهستاني ويمنع الرص وهو ما جدد في الموق وهو مؤخر العين أو الماق وهو مقدمها  
 إذا كان يبق خارج العين بعد تغميضها (قوله عموم المظهر شرعا) لا يكون مطهر إلا عند عدم  
 حيض ونفاس وحدث \* (فصل في تمام أحكام الوضوء) \* (قوله على اللحية) المشهور كسر  
 اللام وجعل صاحب الكشف الفتح قراءة في لاناخذ بطيقي (قوله غسل ظاهر اللحية الكثة)  
 وهي الكثيفة وانما زاد المصنف لفظ ظاهر إشارة إلى انه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة  
 العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها) غسلا أو مسحا برهان (قوله  
 ونحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح أصلا وقال أبو عبد الله الشبلي حكمها كالتخفيف  
 (قوله ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا نهرهم  
 من مسحه كما في منية المصلي قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله  
 للضرر) هذه العلة تنتج الحرمة وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان  
 أعى لانه مضر مطلقا ولان العين نجس وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب إيصال الماء إلى  
 أهداب العينين وموقعها اهـ (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر  
 (قوله أي وسخ الاظفار) وكذا درن سائر الاعضاء بالاجماع كما في الخاية والدرن لانه متولد  
 من البدن كما في الفتح والبرهان (قوله في الأصح) وعليه الفتوى وقيل درن المدنى يمنع لانه  
 من الودك أي الدهن فلا يتعدى الماء منه بخلاف القروى لان درنه من التراب والطين فلا يمنع  
 نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي زرقه (قوله لنفوذ فيه لقلته) بل ولو منع دفعا للخرج  
 كما في ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن  
 الامام انه لا يجب خاتية (قوله وكذا يجب تحريك القرط في الاذن) أي في الغسل (قوله  
 شقوق رجله) أي مثلا (قوله جازا امرار الماء على الدواء) وان ضربه امرار الماء على الدواء  
 مسح عليه وان ضربه أبضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان  
 يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لانه استعمال الحار ثم محل جواز امرار الماء

٦ ط  
 الذباب وصول الماء إلى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ما على ظفر السباع من صمغ  
 للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أي يلزم (تحريك الخاتم الضيق) في المختار من الروايتين لانه يمنع الوصول ظاهرا وكان  
 صلى الله عليه وسلم إذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط في الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا إيصال الماء ثقبه  
 فلا يتكلف لإدخال عود في ثقب للخرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يتعلق في شحمة الاذن (ولو ضربه غسل شقوق  
 رجله جاز) أي صح (امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو من جنابة  
 (ولا المسح) في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه)



على الدواء اذ لم يزد على رأس الشقاق فان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كما في ابن أمير حاج  
ومنه في الدر عن الجعبي لكن ينبغي أن يقيد بعدم الضرر كما لا يخفى فأقاده بعض الأفاضل  
(قوله اعدم طر وحدث) ولأن القرض سقط والساقط لا يعود (فصل في سنن الوضوء) \*  
(قوله ولو سبته) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة سنة سنة فله أجرها ما عمل بها  
في حياته وبعد مماته حتى تترك ومن سن سنة سنة سنة فعله انما سقى تترك ومن مات حرابطا  
في سبيل الله جرى له أجر المرائطين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا الطريقة المسلوكة  
في الدين) أوضح منه قول بعضهم طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار  
على تاركها وليست خصوصية فنقولنا طريقة الخ كالجنس يشمل السنة وغيرها وقولنا من غير  
لزوم فصل خرج به الفرض وبلا انكار أخرج الواجب وقولنا وليست خصوصية خرج به  
ما هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كصوم الوصال اه (قوله على سبيل المواظبة) متعلق  
بقوله المسلوكة والمراد المواظبة في غالب الأحيان كما يفهم مما بعده (قوله وهي المؤكدة  
ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحيانا) كالأذان والأقامة والجماعة والسنن الرواتب  
والمضغضة والاستسقاء ويلقبون بالسنة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة أي أخذها  
من تكميل الهدى أي الدين ويتعلق بتركها كراحة وإسالة قال القهستاني حكمها  
كالواجب في المطالبة في الدنيا إلا أن تاركة يعاقب وتاركها يعاقب اه وفي الجوهرة عن  
القنية تاركها فاسق وجاحدها مبتدع وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام  
يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك سنتي لم يزل شقاقي وفي شرح المنار  
للشيخ زين الأصح انه يأثم بترك المؤكدة لأنه في حكم الواجب والاثم مقول بالتشكيك فهو  
في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل الاثم منوط باعتياد الترك وصحح وقيل لا اثم  
أصلا (قوله وأما التي لم يواظب عليها) كأذان المنقرد وتاويل القراءة في الصلاة فوق  
الواجب ومسح الرقبة في الوضوء والتيامن وصلاة وصوم وصدقة تطوع ويلقبونها بالسنة  
الزائدة وهي المستحب والمندوب والادب من غير فرق بينها عند الأصوليين وأما عند الفقهاء  
فالمستحب ما استوى فعله مع تركه والمندوب ما تركه أكثر من فعله وبكس صاحب المحيط  
والاولى ما عليه الأصوليون فأقاده الشيخ زين في شرح المنار والسنة عند الحنفية ما فعله  
صلى الله عليه وسلم على ما تقدم أو حجه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو  
واحد من أصحابه اه فان سنة أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله عليه السلام عليكم  
بسنن سنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله عليه الصلاة والسلام أصحابي كالنجوم بأيهم  
اقتربت منهم (قوله وان اقترنت بوعيد الخ) منيعه يقتضي أن الواجب من أقسام السنة  
(قوله غسل اليدين) على الكيفية لا التسمية وأما جمعها في غسلة واحدة كل مرة فظن  
صاحب المحيط أنه غير مسنون ورد ابن أمير حاج بأنه مسنون واستدل عليه بعدة أحاديث تفيد  
قال والذي تقتضيه الأحاديث انه اذا أراد غسل اليمنى منقردة يبدأ أولاً بصب الماء باليسرى  
عليها ثم يغسل اليسرى منقردة أيضاً ويجمعها مع اليمنى ثانياً وانه اذا قصد الجمع بينهما في الغسل  
من غير تفريق يصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معاً ولا شك في جواز الكل وأقره في البحر

أعدم طر وحدث به (و) كذا  
(لا) يعاد (الغسل) بقص  
ظفره وشاربه) أعدم طر  
حدث وان استحب الغسل  
(فصل) في سنن الوضوء \*  
(سنن في) حال (الوضوء)  
غمانية شرباً) ذكر العدد  
تسهيلاً للطالب للبحر  
والسنة لغة الطريقة ولو  
سبته واصطلاحاً الطريقة  
المسلوكة في الدين من غير  
لزوم على سبيل المواظبة  
وهي المؤكدة ان كان النبي  
صلى الله عليه وسلم تركها  
أحيانا وأما التي لم يواظب  
عليها فهي المندوبة وان  
اقترنت بوعيد لم يقعها  
فهو للوجوب في سنن  
(غسل اليدين الى الرسغين)



وفي العيني على البخاري هل الأفضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اه (قوله في ابتداء  
الوضوء) تقديمه شرط في صحته ميل السنة لانهما آلة التطهير فيبدأ بتنظيفهما كما في الايضاح  
وغیره والمراد الطاهران أما المتنجستان ولولقت النجاسة فغسلهما على وجه لا ينجس الماء  
فرض فان أفضى الى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتتراف بشئ ولو بمندبل أو بقمه تيمم وصلى ولم  
يعد كما في القهستاني وغيره قال في الكافي وهذا الغسل سنة تنوب عن الفرض وقال في الفتح  
بل هو فرض وتقديمه سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ انه المذهب وأبعد السرخسي  
فقال والاصح عندي انه سنة لا تنوب وبه قال الشافعي (قوله وسكون السبب المهمة) وتضم  
ويقال بالصاد قاله العلامة قاسم في شرح النقاية واقد أحسن من قال

فعظم على الاجسام كوع وما يلي \* لنخصره الكورسوع والرسغ ما وسط

وعظم على اجسام رجل ملقب \* ييوع نخذ بالعلم واحذر من الغلط

(قوله وسواء استيقظ من نوم أو لا) فانه صح عنه عليه الصلاة والسلام انه غسل يديه حال  
المقظة قبل ادخالهما الاناء والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمفهومه (قوله  
فانه لا يدري أين باتت يده) أي أين أوت يده فلا يختص بنوم الليل وجهه الامام أحمد قاصر على  
نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذا لم يمكن امالة الاناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب  
المذهب انه اذا كان الاناء صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه  
اليمنى فيغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثا وان كان  
الاناء كبيرا بحيث لا يمكن امالته فان كان معه اناء صغير رفع من الماء بذلك الاناء وغسل يديه  
كما ينشأ وان لم يكن معه اناء صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضومة دون الكف ورفع الماء  
ويصب على كفه اليمنى وبذلك الاصابع بعضها ببعض يرفع ذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى  
في الاناء بالغاما مبلغ ان شاء الله ويفعل باليسرى كذلك اه (قوله صار الماء مستعملا) مخالف  
لما في الخاتمة ونفسها المحدث أو الجنب اذا أدخل يده في الماء للاغتتراف وليس عليه نجاسة  
لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده الى المرفق لا يصير الماء مستعملا اه  
وتقييده في الخاتمة بالاغتتراف أي بنيت به فبدأه اذا نوى الغسل يصير الماء مستعملا وبه صرح  
في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف ان أراد الغسل صار الماء مستعملا وان أراد الاغتتراف لا  
اه واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند اعادة الغسل هو الملاقاة ليدلا كل الماء ذكره  
السيد ومعنى الاغتتراف نقل الماء من نحو الاناء ثم اذا صار في يده نوى به التطهير (قوله  
والتسمية ابتداء) عداه من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والخصلة  
وغیرها واختاره القهستاني والطحاوي وصاحب الكافي وصححه المرجعاني لقوله صلى الله  
عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود والترمذي  
والحاكم وهو محمول على نفي الكمال وقال في الهداية الاصح انها مستحبة وكان وجهه ضعف  
الحديث والظاهر أنه لا ينزل عن درجة الحسن لا اعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان حجة  
حتى ان الكمال أثبت به الوجوب كما أن وجوب القاشحة ثبت بمشله وأما تعين كونها في الابتداء  
فدليلها ما روي عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مسح طهوره سمى الله تعالى ثم

في ابتداء الوضوء الرسغ  
بضم الراء وسكون السين  
المهملة وبالفين المجهمة  
المفصل الذي بين الساعد  
والكف وبين الساق  
والقدم وسواء استيقظ من  
نوم أو لا ولكنه أكد في  
الذي استيقظ لقوله صلى  
الله عليه وسلم اذا استيقظ  
أسدتم من منامه فلا  
يفرحس يده في الاناء حتى  
يغسلها ولفظ مسلم حتى  
يغسلها ثلاثا فانه لا يدري  
أين باتت يده واذا لم يمكن  
امالة الاناء يدخل أصابع  
يسراه الخالية عن نجاسة  
متحققة ويصب على كفه  
اليمنى حتى يقيها ثم يدخل  
اليمنى ويغسل يسراه وان  
زاد على قدر الضرورة  
فأدخل الكف صار الماء  
مستعملا (والسمية ابتداء)

حتى لو نسيها قد ذكرها في خلالة وسمى لا تحصل له السنة بخلاف الاكل لان الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف لقوله صلى الله عليه وسلم ٤٤ من توضأ ذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر

الاموضع الوضوء والمنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظها بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم اعموم كل امر ذي بال الحديث ويسمى كذلك قبل الاستنجاء وكشف العورة في الاصح (والسؤال) بكسر السين اسم للاستقبال وللعود أيضا والمراد الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لو لان أشق على أمتي لا مرتهم بالسؤال عند كل صلاة أو مع كل صلاة ولما ورد أن كل صلاة به تفضل سبعين صلاة بدونه ويغني أن يكون لنا في غلط الأصبع طول شبر مستويا قليل العقد من الاراك وهو من سنن الوضوء ووقته المسنون (في ابتدائه) لان الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة على قول الأكثر وقال غيرهم قبل الوضوء وهو من سنن الوضوء عندنا لا من سنن الصلاة فتحصل فضيلته اسكل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه ويستحب لتغير القسم والقيام من الصوم والى الصلاة ودخول البيت

يفرغ الماء على يده (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي به الماء لا يجلو وضوءه عنها ومثله في الجوهره اى ليكون آتيا بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انها عند غسل كل عضو مندوبة ذكره السيد (قوله بخلاف الاكل) فانه اذا أتى بها أثناء تحصل السنة في الماضي والباقي كما ذكره الحلبي متعقبا للكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفا (قوله فانه يطهر جسده كله الخ) لهل الثمرة تظهر في كثرة الثواب وقلته ولفظ هذا الحديث لا يعين البسملة ولذا قال في المحيط لو قال نحو لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة قال ابن امير حاج ويؤيده حديث كل امر لا يبدأ فيه بذكر الله اه فلو كبر أو هلى أو حمد كان مقبولا للسنة أى لأصلها وكما اجاب عما سبق ذكره السيد (قوله بسم الله العظيم الخ) أى بعد اتيانها بالتعوذ قاله الوبرى (قوله والحمد لله على دين الاسلام) الذى في الخبازية والحمد لله على الاسلام (قوله وقيل الافضل الخ) في البناية عن المجتبى لو قال بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام فحسن لو رد الآثار اه أى بعد التعوذ (قوله ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أى بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذى سبق انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث اه وانما يسمى قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على الاستنجاء بالماء وبه قيد الزيلعي والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله والمراد الاول) أى فلا حاجة الى تقدير مضاف (قوله لا مرتهم بالسؤال عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبنا بل لمذهب الشافعى وانما الذى يدل لمذهبنا رواية النسائى عند كل وضوء وصحها الحاكم وذكرها البخارى تعليقا في كتاب الصوم فلوز ذكرها المؤلف مقتصر اعلمها ان كان أولى (قوله ولما ورد أن كل صلاة به الخ) وتفصل هذه الفضيلة في كل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه وان لم يستك عند قيامه لها لانه من سنن الدين لا من سنن الصلاة على الاصح كما سنذكر ان شاء الله تعالى (قوله ويغني أن يكون أيضا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بل ان كان بابسا وغسله بعد الاستيكال لا يستاك به الشيطان وأن يكون من شجر مزليكون أقطع للبلغم وأنى للصدر وأهنا للطعام وأفضله الاراك ثم الزيتون ويصح بكل عود الارقان والقصب لمضرتهم ما وأن يكون طول شبر مستعملة لان الزاثير كب عليه الشيطان اه (قوله لان الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة) تكتمل الانقاء وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله والى الصلاة) محل الاستحباب في ذلك اذا أمن خروج الدم والافلا (قوله لقول الامام انه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث اقوى وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح البخارى وقوله في الهداية الاصح انه مستحب يعنى في الوضوء لا مطلقا وعلمه الكمال بأنه لم يرد ما يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال فالحق انه من سنن الدين اه ولا يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه بل يفعلها أحيانا كما يحتمل ابن امير حاج (قوله وفضله يحصل الخ)

اجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام اى السوال مطهرة للغم مرضاة للرب فيستوى فيه جميع الاحوال وفضله يحصل

أى فيترتب عليه الثواب الموعود (قوله عند فقده) لا عند وجوده كما فى الكافى (قوله يجزئ  
من السؤال الاصاب) من البدل (قوله التشويص بالمسحاة والابهام سوال) التشويص لذلك  
باليد ذكره فى القاموس فى جملة معان وكيفية كفى ابن أمير حاج أن يبدأ بالابهام من الجانب  
اليمين يستاك فوقاً وتحتاً ثم بالسبابة من اليسر كذلك اهـ (قوله ويقوم العلك مقامه للنساء) من  
المعلوم انه لا يحصل الثواب لهن الا بالنية ثم الظاهر أنهن لا يؤمرن بالعلق فى ابتداء الوضوء  
كالسؤال للرجال ويجزئ (قوله والسنة فى اخذها أن تجعل خنصر يمينك الخ) ناقص ذلك  
السلامة نوح وقال ان المفاد من الاحاديث الابتداء من جهة اليمين وأما كون المسك باليمين  
فلا فينبغى أن يكون باليسار لانه من باب ازالة الاقدار وفيه انه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا  
كلام ويستحب أن يدلك الاسنان ظاهرها وباطنها وأطرافها والحنك وهو باطن وأعلى الفم من  
داخل والاسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخارى عن أبى موسى الاشعرى أنبت النبي  
صلى الله عليه وسلم فوجدته يستن بقول أع أع والسؤال فى فيه كأنه يتنوع (قوله ولا يقبضه  
الخ) ولا يقبضه لانه يورث العسمى ويكره يؤذ ويحرم بذي سم ويتلج الريق الصافى من الدم فانه  
نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع العارف بالله تعالى  
الخ) من فضائله ما روى الأئمة عن على وابن عباس وعطاء رضى الله تعالى عنهم أجمعين عليكم  
بالسؤال فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فان فيه رضا الرحمن وتضاعف صلاته الى تسعة وتسعين ضعفا  
أو الى اربع مائة ضعف وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويطيب القم ويشد اللثة  
ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب  
وجع الرأس والبلغم ويقوى الاسنان ويجلو البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد  
الرجل فماحة وحفظا وعقلا يطهر القلب ويزيد فى الحسنات ويفرح الملائكة وتضاعف  
لنور وجهه وتسبحة اذا خرج الى الصلاة وتسعة غفر له العرش لقاءه اذا خرج من المسجد  
وتستغفر له الانبياء والرسل والسؤال مسخطة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن مهضمة  
للطعام مكثرة للولد ويجيز على الصراط كالبرق الخاطف ويطنى الشيب ويعطى الكتاب باليمين  
ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من الجسد ويذهب الوجع ويقوى  
الظهر ويذكر الشهادة ويسرع النزح ويبيض الاسنان ويطيب الشككة ويصنى الخلق ويجلو  
اللسان ويذكر القنطرة ويقطع الرطوبة ويحذ البصر ويضاعف الاجر وينمى المال والاولاد  
ويهب على قضاء الحوائج ويوسع عليه فى قبره ويؤنسه فى لحدّه ويكتب له اجر من لم يستك  
فى يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا مقبل بالانبياء يقفوا آثارهم ويلتص بهم  
فى كل يوم ويغلق عنه ابواب جهنم ولا يخرج من الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا يأتيه ملك الموت  
عند قبض روحه الا فى الصورة التى يأتى فيها الاولياء وفى بعض العبارات الانبياء ولا يخرج  
من الدنيا حتى يسقى شربة من حوض نينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرحيق المختوم وأعلى  
هذه أنه مطهرة للفم مرضاة للرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها مروية بعضها مرفوع  
وبعضها موقوف وان كان فى اسنادها مقال فينبغى العمل بها لما روى من بلغه عن الله ثواب  
فطلبه أعطاه الله مثل ذلك وان لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكورات يرجع الى بعض

(ولو) كان الاستبالك  
(بالاصبع) أو خرفة  
خنسة (عند فقده) أى  
السؤال أو فقد أسنانه  
أو ضرر بقفه لقوله عليه  
السلام يجزئ من السؤال  
الاصابع وقال على رضى  
الله عنه التشويص بالمسحاة  
والابهام سوال ويقوم  
العلق مقامه للنساء لرقته  
بشرتهن والسنة فى اخذه  
أن تجعل خنصر يمينك أسفله  
والبنصر والسبابة فوقه  
والابهام أسفله رأسه كما  
رواه ابن مسعود رضى الله  
عنه ولا يقبضه لانه يورث  
الباسور ويكره مضطجعا  
لانه يورث كبر الطحال وجمع  
العارف بالله تعالى الشيخ  
احمد الزاهد فضائله  
بمؤلف سماه تحفة السالك  
فى فضائل السؤال

(والمضمضة) وهي اصطلاحاً استيعاب الماء بجمع القم وفي اللغة التكرير ويسن أن تكون (ثلاثاً) لانه صلى الله عليه وسلم  
نوضاً فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً (ولو) تمضمض ثلاثاً (بغرفة) واحدة أقام سنة  
المضمضة لاسنة التكرير (والاستنشاق) وهو لغة من النشق جذب الماء ونحوه بريح الانف

اليه واصطلاحاً اتصال  
الماء الى المارن وهو  
مالان من الانف ويكون  
(بثلاث غرفات) للحدث  
ولا يصح التثليث بواحدة  
لعدم انطباق الانف على  
باقي الماء بخلاف المضمضة  
(و) يسن (المباغة في  
المضمضة) وهي اتصال الماء  
لرأس الحلق (و) المباغة في  
(الاستنشاق) وهي اتصاله  
الى ما فوق المارن (لغير  
الصائم) والصائم لا يبالغ  
فيهما خشية افساد  
الصوم لقوله عليه الصلاة  
والسلام بالغ في المضمضة  
والاستنشاق الا أن تكون  
صائماً (و) يسن في الاصح  
(تحليل اللعبة الكثة)  
وهو قول أبي يوسف  
لرواية أبي داود عن أنس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يخلل لحيته واتخاذ  
تقريب الشعر من جهة  
الاسفل الى فوق ويكون  
بعد غسل الوجه ثلاثاً  
(بكف من ماء من أسفلها)  
لان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان اذا توضأ أخذ

(قوله وهي اصطلاحاً الخ) والادارة والمج أيضاً بشرط فلو شرب الماء عباً أجزاء ولو مصلاً كما  
في الفتح لكن الافضل أن يجبه لانه ماء مستعمل كما في السراج (قوله وهو لغة من النشق)  
محرك من باب ثقب الشم (قوله ولصطلاحاً الخ) أفاد أن الجذب بريح الانف ليس شرطاً فيه  
شراً بخلافه لغة نهر (قوله ولا يصح التثليث بواحدة) أي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن  
يتمضمض ثم يستنشق من كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكن يفوته  
أكمال السنة وأحسن ما يقال في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه ليبيان الجواز كما في العيني  
على الضاري ولو عكس لا يجزئه عن السنة ولا عن القرض في الجنابة بالنظر الى المضمضة  
والفرق أن القم ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملاً بخلاف الانف كما في  
الجوهرة والشرى ليلية وغيرهما (قوله والمباغة) فيهما هي سنة في الطهاوتين على المعتمد وقيل  
سنة في الوضوء واجبة في الغسل الا أن يكون صائماً نقله القهستاني عن المنية وشارح الشريعة  
عن صلاة البقالى واعلم أن المضمضة والاستنشاق سنتان مستعملتان على سبع سنن الترتيب  
والتثليث والتجديد وفعلهما بالعين والمباغة فيهما والمج والاستنثار والحكمة في تقديمهما  
على القروض اختباراً وأصاف الماء لان لو نهى ذلك بالبصر وطعمه بالقم وريحه بالانف فقدما  
لاختبار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل القرض به وقدمت المضمضة لشرف منافع القم كما في ابن  
أمير حاج (قوله وهي اتصال الماء لرأس الحلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده  
هي في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الحلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه الى  
ما شتد من أنفه ١٨ قال في البحر وهو الاولى والاستنثار مطلوب والاجماع على عدم وجوبه  
والمستحب أن يستنثر يده اليسرى ويكره بغيره لانه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر  
العينى والاولى أن يدخل اصبعه في فمه وأنه قهستاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي مطلقاً ولو  
صوم نقل (قوله خشية افساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء ومضغه (قوله ويسن في الاصح)  
مقابله قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد  
(قوله كان يخلل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله  
من جهة الاسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهستاني وابن أمير حاج وغيرهما  
أي حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه الى عنقه حال التحليل كما في المجوى وإذا علمت ما ذكر فلا  
وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الاسفل (قوله بكف ماء) متعلق بكون الذي  
قدرة الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغل عن نقل صريح المواظبة  
لان أمره تعالى حامل عليها ولم يكن واجباً لعدم تعليمه الاعرابي (قوله ولانه لا كمال القرض)  
أي السنة وذكر باعتبار أن ما موربه وعبارته في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة  
لا كمال القرض في محله ودخلها ليس بعمل لا قامته فلا يكون التحليل كما لا فلا يكون سنة ١٨

(قوله لرواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) بينه الزاهدي في القضية بأن يخلل بخصر يده اليسرى يتدنى من خصر رجله اليمنى من أسفل ويختم بخصر رجله اليسرى كذا ورد ورجح النووي هذه القضية في الروض ولا يكال هنا مناقشة وكذا لابن أمير حاج فليرجع اليهما من رام ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه اه اي وهو الماء الكثير والظاهر أنه في الماء الكثير لا كذا لا يقوم مقام التخليل الا بالتحريك وحينئذ فلا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجارية لانه بقوة يدخل الاشياء (قوله ويسن تثليث الغسل) أي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات والمرة الاولى فرض والثنتان بعدهما سنتان مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختاره في المبسوط وأيده في النهر بأنه لما توضع على الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضع أعطاء الله كفلين من الاجر فجعل للثانية جزاء مستقلة فهذا يؤذن باستقلالة الا انها جرت سنة حتى لا يشاب عليها واحد ها ولو اقتصر على مرة ففيه اقرار بالثبوت ان اعتاده أم والأولوا اختاره صاحب الخلاصة وجعل في النهر تبعاً للفتح القولين المطلقين عليه والمراد انهم يسير فرقا بين ترك السنة وترك الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد نهى) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى النقصان فالنشر مرتب (قوله الاضرورة) بأن زاد لطمأينة قلبه عند الشك فلا بأس به لما ورد دع ما يريك الى ما لا يريك وما قبل انه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضاً لانه نور على نور منعه في البحر بأن تكرر الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدى بالاول عبادة مقصودة من شرعه كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف كما ذكره الحلبي مكرره لانه اشرف محض وقوله في النهر يحصل عدم الكراهة على الاعادة مرة والكراهة على التكرار مراراً بعد جذا ولم يقل به أحد أفاده بعض الأفاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجرد ما يكفي التثليث وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الخاتمة وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدباً قال في البحر وهو أولى مما في المحيط والبدائع انه يكره وما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البرهان رواية الافراد على التثليث وله كفييات متعددة وردت بها الاحاديث ذكرينة منها في البنابة واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي في رواية محمد في موطنه عن مالك مسموع من مقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم متهما الى المكان الذي منه بدا ومن ثم قال الزيلعي والظاهر انه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمتد بها الى قفاه على وجه مستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه بأصبعيه اه واختاره قاضيان وقال الزاهدي هكذا روى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخاتمة ولا يكون الماء بهذا مستعمل لضرورة إقامة السنة اه وما في الخلاصة وغيرها من انه يضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة اصابع ويمسك ابهاميه وسبابته ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جانبي رأسه ففيه تكلف ومشقة كما في الخاتمة بل قال الكمال لاصل له في السنة (قوله كسح الجبيرة والتميم) أي وانلف فانه لا يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف الغسل

ورجح في المبسوط قول أبي يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) يسن (تخليل الاصابع) كلها للأصابع وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وكيفية في اليدين ادخال بعض يده في بعض وفي الرجلين باصبع من يده ويكفي عنه ادخالها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد نهى وظلم كما ورد في السنة الاضرورة (و) يسن (استيعاب الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الجبيرة والتميم لان وضعه للتخفيف



(و) يسكن (مسح الاذنين)  
 ولو ببناء الرأس لأنه صلى  
 الله عليه وسلم (غرف)  
 غرفه فمسح بهارأسه وأذنيه  
 وإن أخذ لهما ماء جديدا  
 مع بقاء البلبة كان حسنا  
 (و) يسكن (الدلك) أفعله  
 صلى الله عليه وسلم بعد  
 الغسل بأمر أريده على  
 الأعضاء (و) يسكن (الولاء)  
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
 وهو بكسر الواو والمتابعة  
 بغسل الأعضاء قبل جفاف  
 السابق مع الاعتدال جسدا  
 وزمانا ومكانا (و) يسكن  
 (النية) وهي لغة هزم القاب  
 على الفعل واصطلاحا توجه  
 القلب لايجاد الفعل جرما  
 ووقته قبل الاستحباب ليكون  
 جميع فعله قربة وكيفية  
 أن ينوي رفع الحدث  
 أو إقامة الصلاة أو ينوي  
 الوضوء أو امتثال الأمر  
 ومحلهما القلب فإن نطق  
 به يجمع بين فعل القلب  
 واللسان استحبة المشايخ  
 والنية سنة لتحصيل الثواب  
 لأن المأمور به ليس الاغسلا  
 ومسحاً في الآية ولم يعلم النبي  
 صلى الله عليه وسلم للأمر أي  
 مع جهله وفرضت في التيمم  
 لأنه بالتراب وليس من يلا  
 للحدث بالاصالة (و) يسكن  
 (الترتيب) سنة مؤكدة في  
 الصحيح وهو (كانص الله  
 تعالى في كتابه) ولم يكن فرضاً لأن الواو في الأمر ملق بالجمع والفاء التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب

فانه يثلث للتطيف (قوله ويسكن مسح الاذنين) بان مسح ظاهرهما بالابهامين وداخلهما  
 بالسبابتين وهو المختار كما في المعراج ويدخل الخنصرين في حجرهما ويحصرهما كما في البحر عن  
 الحلواني وشيخ الاسلام (قوله مع بقاء البلبة) أتمام مع فناءها بان رفع العمامة به ما فلا يكون مقبلاً  
 للسنة الا بالتجديد (قوله ويسكن الدلك) هو أمر أريد على العضوم مع اسالة المذكرة المحوى  
 في بحث الغسل وفي النهر عن منية المصلي هو أمر أريد على الاعضاء المغسولة في المرة الاولى  
 اه قال ابن أمير حاج لعل التقييد بالمرة الاولى اتفاقاً مع انها سابقة في الوجود على ما بعدها  
 فهي به أولى لان السبق من أسباب الترجيح اه وليس الدلك فرضاً الا عند مالك والاوزاعي  
 فانهم اشترطوا في صحة الوضوء والغسل (قوله لغسله صلى الله عليه وسلم) أي اياه فالمفعول  
 محذوف وقوله بأمر أريده تصوير للفعل (قوله قبل جفاف السابق) بأن يغسل الاخير قبل  
 جفاف الاول وفي السيد تبعاً للشارح هو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول اه فاعتبر  
 الثاني مع الاول لا الآخر مع السابق وهما طريقتان وفي المعراج عن الحلواني تحقيف الأعضاء  
 قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه ترك الولاء قال في البحر أي بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به  
 ويتحقق الولاء في الفرائض والسنة كما أفاده السيد معقباً للحموى في افادته قصره على  
 الفرائض (قوله مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا) فلو كان بدنه يتشرب الماء أو كان الهواء  
 شديداً أو كان المكان حاراً يجفف الماء سريعاً فلا يعتد بترك الولاء ولو كان طرياً لا يجففه الا في مدة  
 مستطيلة وتأتي في الوضوء لا يكون آتياً بسنة الولاء (قوله وهي لغة عزم القلب على الفعل)  
 كذا قاله الجوهرى وهو خلط اصطلاحاً بآخر كما هو دأبه لانه معناها الشرعى وأما معناها لغة  
 فليس في كلام أهل اللغة الا انها من نوى الشيء قصده وتوجه اليه والشارح عكس المعنيين  
 (قوله لايجاد الفعل جرماً) الفعل أعم من فعل المأمورات وترك المنهيات ومدار الامر من عليها  
 لان المكلف به في النهى هو كف النفس على الرأى لكن اعتبار النية للمتروك انما هو لحصول  
 الثواب لا للخروج عن عهدة النهى فان مجرد الترك فيه مكاف فلا يستحق الوعيد (قوله  
 أو ينوي الوضوء) ولو نوى الطهارة يكفيه عند البعض اعتبار اياه بالتيمم قاله الزيلعي (قوله  
 استحبه المشايخ) فالمراد أنهم استحسنوه بجمعه مع القلب ولم يرد التلغظ بها عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين والائمة رضوان الله عليهم أجمعين (قوله والنية سنة) وقال  
 القدورى انها مستحبة (قوله لان المأمور به ليس الاغسلا ومسحاً) ربما تفيد هذه العبارة أن  
 الوضوء المأمور به لا يشترط له النية قال المحوى والتحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بغير نية  
 لان المأمور به حصوله لا تحصيله كسائر الشروط وفي الاشياء عن بعض الكتب الوضوء الذي  
 ليس بنوى ليس بمأمور به ولكنه مفتاح للصلاة اه فان أريد بالمأمور به ما يشاب عليه ارتفع  
 التنافي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيته لرجوعه الى النية  
 (قوله لانه بالتراب) أي وهو لم يعتبر مطهر انما هو الا للصلاة وتوابعها الا في نفسه فكان التطهير  
 به تعبداً محضاً وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح اولاً لفظه يني عن القصد والاصل أن يعتبر  
 في الامعاء الشرعية ما تنبى عنه من المعاني (قوله وهو كما نص الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية  
 خالية عن الدلالة على ذلك وانما جاء التنصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقيب



لجله الأعضاء (و) يسن (البداة بالميا من) جمع مجنة خلاف المسيرة في الدين والرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم اذ توضأ ثم قابذوا بمناكم وصرف الامر عن الوضوء بالاجماع على استحبابه ٤٩ لشرف النبي (و) يسن البداة بالفسل من

(رؤس الاصابع) في الدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم

جله الأعضاء من غير افادة طلب تقديم بعضها على بعض في الوضوء وهو كونه لا يدخل السوق فاشترطنا خيرا ولما حيث كان المقاد اعقاب الدخول بشرا ما ذكر والدليل انما ما رواه البخاري وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم فبدأ بأذنيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيمم ثبت في الوضوء لان الخلاف فيه ما واحد وبهذا تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويسن البداة بالميا من) البداة بتثنية الباء والمذ والهمز وتبدل ياء هو لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الاله وبه ديننا \* ولوعبدنا غيره مشقينا

(و) يسن البداة في المسح من (مقدم الرأس و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأوما يديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاه (و) لا يسن مسح (الخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البداة بالميا من (منسوبة) وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما

وتدل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الحرث بن أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان (قوله في الدين والرجلين) وهما عضوان مفصولان فخرج العضو الواحد كالوجه فلا يطلب فيه التيامن والعضوان الممسوحان كالأذنين والخطفين فالسنة مسحهما معا لكونه أهل قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمين منها يعني من الخدين والأذنين والخطفين (قوله فتسكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لا بد منه من مبدئي العضو وقد فرض غسل جميعه فالبدأ قوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي البداة المذكورة والكاف للعله وعبارته في الشرح ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى (قوله البداة في المسح) وأما البداة في الفسل بصب الماء من أعلى سطح الجبهة فقال ابن أمير حاج انه أدب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح والسيد وغيرهما وهو يقتضي ان مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب اليدين الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتداول بين الناس وما في القبح من أنه يستحب مسح الرقبة بظهر اليدين اعدم استعمال بلغم ما خوهم لان مفهومه ان بلغم باطنهما مستعمله وليس كذلك أفاده الجوى وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من توضأ مسح عنقه لم يغفل بالا غلال يوم القيامة (قوله وليس مسلما) أي بل المواظبة ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله اولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحدي تركه وانما الخلاف في نأ كده واستحبابه فكان الاولى حذفها

(فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا) \* وزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأنه وضع الاشياء موضعا وقيل الخصلة الجيدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اليوم على تركه وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه

(فصل من آداب الوضوء الخ) \* (قوله وزيد عليها) أوصلها في الخرائن الى نصف وستير قاله السيد (قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما يدح به المكلف ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه اه من الشرح وكلها متقاربة (قوله هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زائد على الفرض وبالمستحب لان الشارع يحبه وبالمندوب لان الشارع بين نوابه وبالتطوع لان فاعله متبرع به قاله السيد (قوله وأما السنة) أي المؤكدة (قوله لا العقاب) لكن اذا اعتاد الترتيب عليه اثم يسير دون اثم ترك الواجب وقدم (قوله الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الشباب عن الماء المستعمل كما ذكره الكمال لا بقيد الجلوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حالة أربي

ط ٧ وسلم مع الترتيب لا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العقاب لانه قاطب قاذب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) فحذرنا من الغفالة (واسم مقبال القبلة) في غير حالة الاستحباب لانها حالة أربي

القبول الدعاء فيها وجعل الأناة الصغير ٥٠ على يساره والكبير الذي يشترط منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره) الباق

أله بآية بنفسه من غير  
اعانة غيره عليها بلا عذر  
(وعدم التكلم بكلام  
الناس) لانه يشغله من  
الدعاء المأثور بالضرورة  
(والجمع بينية القلب  
وفصل اللسان) لتحصيل  
المزجية (والدعاء بالمأثور)  
اي المنقول عن النبي صلى  
الله عليه وسلم والعصاية  
والتابعين (والقسمة)  
والنية (عند غسل) كل  
عضو) او معهما فيقول  
فاوياخذ المضمضة بسم الله  
اللهم اعني على الآخرة  
القرآن وذكرك وشكرك  
وحسن عبادتك وعند  
الاستنشاق بسم الله اللهم  
أرحني رائحة الجنة ولا  
ترحمي رائحة النار وهكذا  
في سائرهما ويصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم أيضا كما  
في التوضيع (و) من آدابه  
(ادخال خنصره في صماخ  
أذنيه) مبالغة في المسح  
(وتحريك خاتمه الواسع)  
للمبالغة في الغسل (و) كون  
(المضمضة والاستنشاق  
باليد اليمنى) لشرفها  
(والامضاط باليسرى)  
لامتيازها (و) تقديم التوضؤ  
قبل دخول الوقت) مبادرة  
للمطاعة (لغير المأثور)  
لان وضوءه ينتقض بخروج  
الوقت عندنا وبدخوله عند زفر

القبول الدعاء فيها) أي وهو مشق على الادعية ولما روى مرفوعاً كرم المجالس ما استقبل به  
القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره) قال الكرمانى لا كراهة في الصب ولا يقال انه خلاف  
الارنى وساق عدة أحاديث دالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على  
الكراهة ومن كان يستعين على وضوئه بغيره عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كافي العميق  
على البخارى (قوله لتحصيل المزجية) مراده بها الشئ الاقوى وليس مراده بها الحكم الذي  
لم يبين على اذار العباد فان التلطف بهم لم يرد عن الشارع (قوله أي المنقول عن النبي صلى الله  
عليه وسلم والعصاية والتابعين) قال ابن امير حاج شبل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر  
العسقلانى عن الاحاديث التي ذكرت في مقدمة أبي الليث في أدعية الاعضاء فأجاب بأنما  
ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل ولم يثبت منها شئ  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لامن قوله ولا من فعله اه وطرقها كلها لا تخلو عن متهم  
بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح أولى من نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حذر امن الوقوع في مصداق من كذب على منته مدافلة بقوا مقدمات من النار وعن هذا قالوا كما  
في التقريب وشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم بل قل روى عنه كذا أو بلغنا أو وروى أو جاء أو  
نقل وما أشبهه من صيغ التقرير وكذا فيما أشك في صحته وضعفه أما الصحيح فاذكره بصيغة  
الجزم ويقع فيه صيغة التقرير كما يقع في الضعيف صيغة الجزم قال الهندي وغيره ولم يثبت  
منه الا الشهادتان بعد الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله والنية) أي استصحابها كما في  
الفقه وأشار بقوله استصحابها الى ان المنوى واحد وهو امتثال الامر مثلاً (قوله وهكذا في  
سائرهما) فيقول عند غسل الوجه بسم الله اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتودع وجوه  
وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم اعطني كافي يميني وحاسبي حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى  
بسم الله اللهم لاتعطني كافي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه بسم الله اللهم أعطني  
تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك لا ظل عرشك وعند مسح أذنيه بسم الله اللهم ابعاني من الذين  
يسقون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم أمتق رقبتى من النار وعند  
غسل رجله اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى  
بسم الله اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجاري ان تبور اه من الشرح (قوله  
أي بعد كل دعاء) قوله وادخل خنصره أي اغتله خنصره وهو بكسر الخاء والصاد وقال  
الفارسى الفصيح فتح الصاد قال في المحيط ويدخل خنصره في صماخ أذنيه ويحركها وهو مروي  
عن أبي يوسف والعمامان من صماخ بكسر الصاد ويقال بالسين المهملة (قوله وتحريك  
خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريكه والا فترض قاله السيد  
(قوله والامضاط) مثله الاستنثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ) أي وهو اذا توضأ في زمن  
قبل الوقت فلا يجزئ ما لم يكن بين الوقتين وقت مهمل أو لا فان كان بينهما وقت مهمل وتوضأ  
فبالبوقت الثاني جاز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز تفسد بده إعادة الوضوء  
في الوقت خروجاً من الخلاف وان لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني

وبهم عند أبي يوسف (والإيمان بالشهادتين بعده) فأعلمه سنة قبل لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يشوذا

فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وفي رواية أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فقصت له أبواب الجنة الثمانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال إذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك طبع بطابع ثم جعل تحت العرش حتى يؤتى بصاحبها يوم القيامة (وإن يشرب من فضل الوضوء قائما) مستقبل القبلة أو قاعدا لأنه صلى الله عليه وسلم شرب قائما من فضل وضوء وما زعم من قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب من أحدكم قائما فنسى فليستقي وأجمع العلماء على كراهة تنزيها لأمير طي لاديني (وإن يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي الراجعين عن كل ذنب والتوابين بالغة وقيل هو الذي كذب بآدم بالتوبة والتواؤا من صفات الله تعالى أيضا لأنه يرجع بالانعام على كل مذنب بقبول توبته

لا يجوز أجماعا فوجب إعادة الوضوء وجبت فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه إحدى المسائل الثلاث التي انفصل فيها أفضل من القرض الثانية إبراء المعسر أفضل من إظهار الثالثة البدء بالسلام أفضل من رده (قوله وبهم عند أبي يوسف) أي بأيها وجد (قوله والإيمان بالشهادتين بعده) ذكر الغزنوي أنه يشير بسببنا به حين النظر إلى السماء وسبب سبابة لأنه يسبب بها الأولى تسميته اسمجة كائن عليه في شرح الشريعة وخصت بذلك لما ذكره من أراح المولد أن الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه فكانت الملائكة تنف خلفه تعظم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يحوله أمامه حتى تستقبله الملائكة فجعله في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيبا فجعله الله تعالى في مسجته فصار ينظر إليه وكان كذلك إلى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر المعاش فجعل في ظهره كما كان أولا فاعطيت المسجحة الشرف من وقتئذ وهذا أولى بحاق السيد (قوله فيسبغ الوضوء) أي يعم الأعضاء بالماء من قولهم درع سابغة أي شاملة للبدن والمراد هنا الأحسان (قوله وفي رواية) هي لمسلم (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك لتعظيمه وتكريمه (قوله طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والقصود بحتمه تعظيمه ويترتب عليه كثرة الثواب (قوله من فضل الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائغا (قوله أو قاعدا) أو للتخفيف قالوا ويقول عند شربه اللهم اشفي بشفائك وداوني بدوائك واحصني من الوهن والأمراض والأوجاع وفي الهندية يشرب بقطرة من فضل وضوئه (قوله لا يشرب من أحدكم قائما) محمول على غير الحالتين السابقتين والمراد بالمبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة لرواية أنس فلا كل قال ذلك أشد وأخف وفي العناية ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا وخص للمسافر ذكره الخليلي (قوله وأجمع العلماء على كراهة تنزيها الخ) لأنهم حكاه الإجماع قائما لما تعارضت الأحاديث الدالة على النهي والأحاديث الدالة على الفعل اختلف العلماء في الخاص من التعارض فمن قائل أن النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن قائل أن النهي ليس للتعريم بل للتنزيه لأنه لا مرطي لاديني وفعله ليان الجواز ذكر ابن أمير حليج (قوله أي الراجعين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الأعراض عن كل ذنب (قوله وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبالغة (قوله بقبول توبته) متعلق بالانعام والاباء للتصوير والسلبية ولوزادوا وأعطاه على الانعام لكان أولى وأقرب بعضهم أن التواب في حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتزهي من الفواحش) وقيل الذين لم يذنبوا وخبر صاحب الغيبة بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو في خلاله وكلا الأمرين حسن كما قاله ابن أمير حليج قال خير أن الوارد أن يقوله بعد الفراغ متصلا بالشهادتين (قوله لدفع القنوط) أي من المذنب (قوله والهجب) أي من المتطهر فان قلت أن جعله من أحدهما ينافي الآخر أجيب عنه بأن الواو بمعنى أو ولقائل أن يقول أن القنوط لا يتوهم مع طلبه أن يكون منه فهو مندفع بالدعاء بالتقديم والهجب لا يتأق من المتطهر لأنه من الكبار وهو لم يذنب أصلا ومن الفواحش وهو متزهد عنها على أن مقام الدعاء لا يقال فيه ذلك فتدبر ويحتمل أن الضمير في فتم يرجع إلى الله تعالى أي في قوله تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

(واجب على من المتطهرين أي المتزهي من الفواحش وقدم المذنب على المتطهر لدفع القنوط والهجب)

(قوله انه لا يتوضأ بماء شمس) لقوله عليه السلام لعائشة حين مضت الماء لا تقعي يا حيرة  
فانه يورث البرص اهـ من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه انا الخ) اي لا يجعله لنفسه  
خالصا من الشركة فقد سئل محمد بن واسع اي الوضوء احب اليك امن ماء عذرا ومن متوضأ  
العامه قال من متوضأ العامة قال عليه السلام ان احب الاديان الى الله تعالى السمعة  
الخفيفة اهـ من الشرح (قوله خفيفة) اي مائلة عن الاديان الباطلة (قوله سمعة) يرجع  
الى معنى سهلة او معناه مقبولة مرغوب فيها اي ومن سهلتم اعدم الاستخلاص (قوله وترك  
التجفيف) في انار محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه  
بالثوب قال لا بأس به قال محمد بن وهب ناخذ ولا ترى بذلك بأسا وهو قول ابى حنيفة اهـ وفي الخاتمة  
لا بأس للمتوضئ والمغتسل ان يمسح بالثوب روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان  
يفعل ذلك وهو الصحيح الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اهـ  
ملخصا او وردت عدة احاديث تدل على انه فعله عليه الصلاة والسلام وهذا كله اذ لم يكن حاجة  
الى التنشيف فان كانت فالظاهر انه لا يختلف في جواز من غير كراهة بل في استحبابه او وجوبه  
بحسب تلك الحاجة العارضة المتدفعة به قاله ابن امير حاج ثم قال وهذا في الحى اما الميت  
فمقتضى كلامنا ان لا يمسح بالثوب بل كفاية فيصير مثله اهـ (قوله وان تكون آتية  
من خريف) فانه روى ان الملائكة تزوريت من آتية من خريف من المسكين (قوله وغسل عروتهما  
ثلاثا) ليتقن الطهارة (قوله ووضعه على يساره) ليصب منه على يمينه وتقدم له ما يفيد ذلك  
(قوله لا رأسه) فحماها من تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى حالة ارادة الصب  
لغسل ولا يظهر حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بنسب الاعضاء (قوله وما تحت  
الخطام) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للفرجة) المراد بها ما يعجز التحجيل واطالة الفرجة تكون بالزيادة  
على الحد المحدود كما في البحر واما التحجيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين ونصف  
العضدين والرجلين ونصف الساقين اهـ (قوله استعداد الوقت آخر) لوقال لوضوء آخر لكان  
أولى ايم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه الديلمي  
في مسند الفردوس (قوله كتب في ديوان الشهادة) الديوان بالكسر ويفتح جمع الصف  
والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العلية واول من وضعه عمر رضى الله عنه قاموس  
فالمراد انه يكتب اسمه مع اسمائهم في محل كتابتهم والمراد منه وبما قبله ان يعطى نوابهم وان  
تفاوتت الكيفيات (قوله حشر الله محشر الانبياء) بكسر الشين وتفتح محل الاجتماع اي  
واذا اجتمع معهم في محهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه أبو  
الليث في مقدمته) ذكره المصنف في كبره قال في المقاصد الحسنة حديث قراة ما نزل لثناء عقب  
الوضوء لا أصل له انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولغظه يدل على وضعه

ومن الادب انه لا يتوضأ بماء  
شمس لانه يورث البرص  
ولا يستخلص لنفسه انا  
دون غيره لان الشريعة  
خفيفة سهلة سمعة ومنه  
صب الماء يرفق على وجهه  
وترك التجفيف وان مسح  
لا يبالغ فيه وان تكون آتية  
من خريف وغسل عروتهما  
ثلاثا ووضعه على يساره  
ووضع اليد على الغسل على  
عروته لا رأسه وتعاهد  
موقبه وما تحت الخطام  
ومجاورة حدود القروض  
اطالة للفرجة ومسل آتية  
استعداد الوقت آخر وقراة  
سورة القدر ثلاثا لقوله  
صلى الله عليه وسلم من قرأ  
في أثر وضوئه انا انزلناه في  
ليلة القدر مرة واحدة كل  
من الصديقين ومن قرأها  
مرتين كتب في ديوان  
الشهادة ومن قرأها ثلاثا  
حشره الله محشر الانبياء  
أخرجه الديلمي ولما ذكره  
الفقيه ابو الليث في مقدمته  
(فصل) في المكروهات

(فصل في المكروهات) • يقال كره الشيء يكرهه من باب مع كرها ويضم وكراهية بالتخفيف  
والثبديد اذا لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تحريرا وهو المحمل عند  
اطلاقهم الكراهة وهو مترك واجب ويثبت بما يثبت به الواجب كما في الفتح ومكروه تنزيها  
وهو مترك أولى من فعله وكثيرا ما يطلقونه فلا بد من النظر في الدليل فان كان نهيا غنيا يحكم

بكرهه التحريم مالم يوجد صارف عنه الى التنزيه وان لم يكن الدليل غيبا بل كان مقيدا للترك  
 الغير الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيها الى الحبل أقرب اتفاقا كما  
 في استحسان البرهان وأما المكروه وتحريمه عند محمد هو حرام ولم يطلقه عليه لعدم النص  
 الصريح فيه والمشهور عنهما انه الى الحرام أقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بغيرها  
 كحرمان الشفاعة وفي التلويح من بحث الفقه المكروه تحريما يستحق فاعله محذور بدون  
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة والواجب في رتبة المكروه تحريما اه وقال الزيلعي من  
 بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل  
 العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يعلق به عقوبة النار ولا يكتفى بتعلق به الحرمان من شفاعة  
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يميم المحبوب الواجب لتدخل  
 كراهة التحريم (قوله والادب) فيه منافاة لما قدمه أول الآداب من أن الآداب لا يلام على  
 تركه ومن جملته عدم التكلم والاستعانة وجعل الكراهة هنا تقابله وفيها اللوم وجعل الاستعانة  
 والتكلم بكلام الناس مكروها فليتنامل (قوله فلا حصر لها) تفريع على قوله فيكره  
 للمنوضى وقوله ستة أشياء ما نصب بالنظر للشرح لانه معمول لقوله بهتها (قوله لانه  
 للتقريب) أي عدها ستة للتقريب للمبتدئ (قوله الاسراف في صب الماء) الاسراف العمل  
 فوق الحاجة الشرعية في فتاوى الجهة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسنون  
 والقدر المأمور ولما ورد في الخبر شرار أمتي الذين يسرفون في صب الماء اه وفي الدرر ويكره  
 الاسراف فيه تحريم الماء النهر والماء المولود له أما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس  
 فحرام اه (قوله فقال في الوضوء سرف) الذي في رواية أحمد وأبو يعلى والبيهقي في شعبه  
 وابن ماجه في سننه فقال أوفى الوضوء بزيادة الواو العاطفة على مقدار تقديره أنقور هذا وفي  
 الوضوء سرف (قوله والتقدير) هو عدم بلوغ الحدة المسنون فلو اقتصر على ما دون الثلاث  
 قيل بأنهم قيل لا وقيل بأنهم بالاعتقاد واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء  
 الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لاختلاف طباع الناس وعن عائشة جرت السنة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية أرطال وفي الوضوء رطلان اه  
 وهم امتد فالمتربع الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن  
 لكن لا بد من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غسلا ولا يصبغ الوضوء أه لا (قوله ويكره  
 ضرب الوجه) أي تنزيها ومثله غيره من بقية الاعضاء كأي الدرر (قوله لمسا فانه شرف  
 الوجه) ولان فيه انتصاح غسالة الماء المستعمل فاتحز عنها أولى ولا يغمس عينيه ولا يقبض  
 فمه شيئا بحيث تنكس حمرة الشفتين ومحاجر العينين أي أطراف الاجفان ومنايات الهلب  
 لوجوب ايصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء لا يصبغ الوضوء وكافي  
 الحلبي (قوله فيطبقه برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من أعلى الجهة برفق ثم يدلك به  
 (قوله ويكره التسكلم بكلام الناس) مالم يكن حاجة تفوته بتركه قاله ابن امير حاج (قوله لانه  
 يشغله عن الادعية) ولاجل تخليص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكربعض  
 العارفين ان الاستحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وعدمه في عدمه (قوله ويكره

(و) مما (يكره) المكروه  
 ضد المحبوب والآداب  
 فيكره (للمنوضى) ضد  
 ما استحب من الآداب  
 فلا حصر لها بعدها (سنة  
 أشياء) لانه للتقريب فنها  
 (الاسراف في) صب (الماء)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لسعد لما صربه وهو يتوضأ  
 ما هذا السرف يا سعد فقال  
 في الوضوء سرف قال نعم  
 وان كنت على نهر جار  
 ومنه ثبات المسح بماء  
 جسد يد (وللتقدير) يجعل  
 الغسل مثل المسح فيه لان  
 فيه تقوية السنة وقال  
 عليه السلام خير الامور  
 اوساطها (و) يكره (ضرب  
 الوجه به) لمسا فانه شرف  
 الوجه فيطبقه برفق عليه  
 (و) يكره (التسكلم بكلام  
 الناس) لانه يشغله عن  
 الادعية (و) يكره



(الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت ان اسقي له فقال له يا عمر فاني لا اريد ان يعينني على صلاتي احد من غير عذر (لان الضرورات تنبيح المحظورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الامام الويري انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان سببه وشروطه وحكمه وركبته فقال (الوضوء على ثلاثة أقسام الاول) منها انه (فرض) كما قد مناه بديلته والمراد بالقرض هذا الثابت بالقطعي وأما المحدث والمقتدر فله وما يفوت الجواز بفوته ليشمل القرض الاجتهادي كربع الرأس وزات آية بالمدينة وقد فرض ٥٤ بحكمة (على المحدث) اذا اراد القيام (للصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة

(نقلا) لان الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم وهو بفتح الطاء وقال بعضهم الاجود ضمه (و) كذا (الصلاة الجنازة) لانها صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثلها سجدة التلاوة (و) كذا الوضوء فرض (لمس القرآن ولو آية) مكتوبة على درهم او حائط لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وسواء المكتوبة والبياض وقال بعض مشايخنا انما يكره للمحدث من الموضع المكتوب دون الحواشي لانه لم يمس القرآن حقيقة والعصم ان مسها كس المكتوب ولو بالقارسية يحرم مسه اتفاقا على الصحيح (و) القسم (الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلاة الا انكم تسلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن الا بغيره ولم يكن صلاة

الاستعانة الخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس بها واما حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره مما قيل على ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم أفاده بعض المحققين (فصل) في أوصاف الوضوء (قوله الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يفيد المحصر فلا ينافي انه قد يكون مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبدل المجلس الاول او ادائه عبادة لا تصح يدونه به وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمدامس (قوله والمراد بالقرض هنا الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء من حيث هو بفتح التظعن اجرائه (قوله والمقدار) عطف تفسير (قوله فهو ما يفوت الجواز بفوته) اي فالمراد بالقرض بالنظر اليه القرض الاعم وهو ما يفوت صحة الشيء اذا عدم قيم القطعي بالنظر الى اصل الفسل والمسمع والعمل بالنظر الى المقدار ولذا قال المصنف ليشمل الخ (قوله اذا اراد القيام) اي الشروع فليس المراد به ضد القعود فان المراد بالصلاة ما يمس الباقلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفتح الطاء) الطهور المصدر وامم ما يتطهر به او الطاهر المطهر فامم (قوله ومثلها سجدة التلاوة) لقدرهم يشترط لها ما يشترط للصلاة (قوله ولمالم يكن صلاته حقيقة) يعني انه لما أشبه الصلاة من وجهه دون وجه قلنا بوجوب الطهارة وعدم توقف صحته عليها (قوله فيجب بتركه في الواجب) اعلم انه اذا طاف القرض محذورا وجب دم وان كان جنبا فبدنه واذا طاف الواجب كالوداع او النفل محذورا فصدقة وجنبا فدم فقوله فيجب بتركه اي الوضوء في الواجب دم لا يتم فليتأمل (قوله كس الكتب الشرعية) نحو الفقه والحديث والعقائد فيطهرها تعظيما لخال الحوائ الى اعانتنا هذا العلم بالتعظيم فاني ما أخذت الكاغذ الا بطهارة والسرخصي حصل له في ليلة داء البطن وهو يكرر درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة اه من الشرح (قوله الا للتفسير) اي فلا يرخس ولو كان التفسير اكثر وهو صادق بان يكون فرضا او واجبا لان عدم الرخصة يجامعها فنقول المصنف وهو بفتح الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهرية والسراج ان كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله ان يمس غيرها بخلاف المصحف لان جميع ذلك تنبع له اه (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك المتدوب الا اذا أخذ النوم وهو منطهر ولو تطهر ثم اضطجع واخذت فنام لا يكون آتيا به (قوله واذا استيقظ منه) مبادرة للطهارة (قوله لحديث بلال) حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى منامه انه دخل الجنة وبلال امامه يسبح خشعة فعلاه فساله عن ذلك فقال اني كلما حدثت أتوضأ واصلى ركعتين

حقيقة لم تتوقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في القرض للنجاسة وصدقة في النفل وسئل

يترك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (منسوبة) في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخس مسها للمحدث الا للتفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونسب الوضوء (لنوم على طهارة) ايضا (اذا استيقظ منه) اي النوم (و) يجديده (للمداومة عليه) لحديث بلال رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء)



وسئل بعض الافاضل هل يلبس في الجنة نعال فأجاب نعم مستدلاً بهذا الحديث (قوله اذا  
تبدل مجلسه) او أدى بالاول عبادة مقصودة من مشروعية الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة)  
لا حاجة الى تقدير مضاف لان الغيبة حقيقة في ذلك كالمخبر بالضرورة لا سيما في قوله  
في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها واما اذا  
كانت كذبا فهتان قال الخافض وهو استدل من الغيبة وكما تكون بالقول تكون بغيره من كل  
ما يفهم منه المقصود وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها وتباجع عند  
الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي  
الى الصواب وعند الاستقناء بان يقول للمعتق ظلمي فلان بكذا أو زوجي يفعل كذا وكذا وعند  
تحذير المسلمين من الشر كبيان جرح المجرورين من الرواة والشيوخ وكالاخبار عن العيب  
عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملته أو المسافرة معه وكالاخبار بعيب ما يشتريه وهو  
لا يعلم به بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيره وعند التعريف بما اشتبه به من اللقب  
كالامش والاعرج وعند الشفقة على المختاب وعند عدم التعيين فهي غمائية (قوله وكذب  
المخ) وأما التعريض بالكذب لغير ضرورة فيل يحرم لان اللفظ ظاهر الكذب وان احتمل  
الصدق وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمل اللفظ واعلم ان الاستعارة تفارق الكذب  
من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر فهو  
وأيت أسد في الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح شريعة الاسلام (قوله اختلاق ما لم يكن)  
أي افتراؤه يقال خلق الافك واختلقه وتخلقوا افتراء وتخلقوا الكلام صنعه أفاده في القاموس  
(قوله واصلاح ذات البين) وأما منع الظالم من المظالم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله  
رابعا (قوله التمام المضرب) لم يذكر هذا المعنى الجهد في القاموس وإنما قال التمام رفع الحديث  
اشاعته وافساد اوده كره معاني أخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشبهة والنفاق  
والتحايل والشفقة هي السب في الوجهه كما في فتح الباري والنفاق ترك المحافظة على أمور الدين  
سرا ومراعاتها علنا وأما التحايل فهو الود واللفظ وان يعطى باللسان ما ليس في القلب قاموس  
وفي شرح التحفة للعيني هو اللطف الشديد الخارج عن العادة وقال المناوي هو الزيادة  
في التودد وما ينبغي ليستخرج ما عند الانسان وفي مجمع الانهر التلق مذكوم بخلاف التواضع  
فانه مدح ومن الخطايا المداهنة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا وأما المداهنة فهي بذل الدنيا  
ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين أو الدنيا أوهما معا وهي مباحة وربما استجبت اه  
(قوله اقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا الخ) فيه نظر فانه يدل على ان الميت دواب لا يغسل  
الغسل لا الوضوء وبه ترح الخليلي في الشرح الكبير على المنية قاله السيد (قوله ومن حمله  
فليتوضأ) أخذه الامام أحمد فأوجبه فينبذ الوضوء خروجاً من الخلاف وعمل بالحديث (قوله  
وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الحبيض والنقاس كالجنابة كذا يجنبه بعض الافاضل (قوله  
وليجنب عند ارادة كل الخ) اما الوضوء بين الجماعين وعند النوم فالمراد به الشرعي في قول  
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور كما في شرح البخاري للبدر العيني والمخالف ابن  
سبحان واه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب

اذا تبدل مجلسه لانه نور  
على نور واذا لم يتبدل فهو  
اسراف وقيد بالوضوء لان  
الغسل على الغسل والتيمم  
على التيمم يكون عبثا  
(وبعد) كلام (غيبة)  
بذكر كذا أخاك بما يكره في  
غيبة (وكذب) اختلاق  
ما لم يكن ولا يجوز الا في  
نحو الحرب واصلاح ذات  
البين وارضاء الاهل (ونجاسة)  
التمام المضرب والتيمم  
والنجاسة السعاية بنقل  
الحديث من قوم الى قوم  
على جهة الافساد (و) بعد  
(كل خطيئة وان شاع شعر)  
فيسج لان الوضوء يكفر  
الذنوب الصغائر (وقهقهة  
خارج الصلاة) لانها حدث  
صورة (وغسل ميت وحمله)  
اقوله صلى الله عليه وسلم  
من غسل ميتا فليغتسل ومن  
حمله فليتوضأ (ولو قتل  
كل صلاة) لانه أكمل  
لشأنها (وقبل غسل  
الجنابة) لورود السنة به

(والجنب عند) ارادة (كل وشرب ونوم و) معاودة (وطه والغضب) لانه يطفئه (و) لقراءة (قرآن و) قراءة (حديث وروايته) تعظيما لشرعهما (ودراسة علم) شرعي ٥٦ (واذان واقامة رخطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما

لحضرنه ودخول مسجده (وروقوف بعرفة) اشرف المكان ومباهاة الله تعالى الملائكة بالواقفين بها (والسعي بين الصفا والمروة) لاداء للعبادة وشرف المكانين (و) بعد (أكل لحم جزور) للقول بالوضوء منه خروجا من الخلاف ولذا عممه فقال (وللتخروج من خلاف) سائر العلماء كما اذا صام امرأة أو فريجه يطن كنه لتكون عبادته محببة بالاتفاق عليها استبراء لدينه هكذا جعت وان ذكر بعضها بصفة السنة في محله للفائدة التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه (فصل) هو طائفة من المسائل تغيرت احكامها بالنسبة لما قبلها (ينقض الوضوء) النقص اذا اضيف الى الاجسام كنقض الحائط يراد به ابطال تأليفها واذا اضيف الى المعاني كالوضوء يراد به اخرجها عن اقامة المطلوب بها وانواقض جمع ناقضة (اشاء شرسيا) منها (ما خرج من السيلين) وان قل هي القبل والدبر سيلان لكونه طريقا للخارج وسواء المعتاد وغيره كالدودة والحصاة (الاربع القبل) الذي

غسل فريجه ونوا للسلامة ولا جدومسلم والاربعة وابرجان والحائض واليه في السنن الكبرى اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليغتوضا بينهما وضوءا اذا بن حبان ومن بعده فانه أنشط للعود وقال أبو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذلك دلائل حلت على بيان الجواز جمع بين الروايات ومشي الطحاوي على ان الامر بالوضوء في كل من معاودة الادل والنوم منسوخ واما الوضوء عند ارادة كل من شرب فالمراد به اللغوي لما روى الطحاوي وأبو داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنب اذا أراد أن يأكل أو يشرب المستحب له أن يغسل يديه وفاه وان تركه لا بأس به ولفظ خزائن الاكمل وان تركه لا يضره وفي منية المصلي اذا أراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفاه ثم يأكل أو يشرب لانه يورث الفقر اه اى لان الاكل والشرب بدون ما ذكر سبب للفقر قاله ابن امير حاج (قوله والغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما طنأ النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليغتوضأ رواه الامام احمد وابوداود في الادب اى ولو كان متوضئا فان اشتد الغضب ندب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراءة حديث) هي المتعارفة الآن من التسليم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل واختلاف ولغة واعراب (قوله وروايته) هي مجرد ذكر الاسناد والمتن (قوله وشرف المكانين) الصفا والمروة (قوله للقول بالوضوء منه) هو قول الامام احمد (قوله وللتخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو غير الاربعة (قوله كما اذا صام امرأة) اى مشتة غير محرمة فانه مس المهرم وغير المشتهة لا ينقض اتفاقا (قوله استبراء لدينه) اى طلبا لبراءة دينه من القول بالافساد \* (فصل) \* معنى فاصل او مفصول او ذو فصل مبتدأ او خبر (قوله هو طائفة من المسائل) اى مطلقا وتقييده في الشرح بالفقهية لمخصوص المقام وزاد غير مترجمة بكتاب ولا باب (قوله النقض الخ) فهو حقيقة في الاول مجاز في الثاني بجامع الابطال وقيل مشترك قاله السيد واصله للاتفاق (قوله عن اقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة ونحوها (قوله منها ما خرج من السيلين) افاد ان الناقض الخارج لاخر وجه لان الضد هو المؤثر في رفع ضده وانما الخروج عليه لتحقيق الوصف الذي هو النجاسة لذات الخارج وشروط في حمل الضد في ضده لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معنى من المعاني وازافة النقض اليه اضافة الى علة العلة والاولى اضافة الحكم الى نفس العلة (قوله وان كان ريحا لا نجاسة فيه) الاولى ان يقول وان كان ريحا فليس منه نجاسة لانها لا نجاسة فيه اى في القبل يمر عليها ريح حتى يكون ناقضا وهو الذي يفيد كلامه بعد (قوله فلا ينجس بمثل الثياب) والاستبراء منه بدعة (قوله فينقض ريح المفضة احتياطا) الاولى الواو والمراد بهما من اختلط مملك بولها وغائطها بخلاف من اختلط مملك بولها او وطنها فلا نقض بالريح الخارج من امامها على الصحيح وتختص الاولى

والفريج (في الاصح) لانه اختلاج لاربع وان كان ريحا لا نجاسة فيه وريح الدبر ناقضة بمرورها على النجاسة لان يحكمين عنها طاهرة فلا ينجس بمثل الثياب عند العلاء فينقض ريح المفضة احتياطا لخروج يتحقق بظهور البلة على رأس الفريج

بحكمين آخرين أحدهما انه لا يتحل ان طاقها مثلا بان يوطء الثاني ما لم تحبل لاحتمال الوطء في  
 الدبر والثاني حرمة جماعها الا ان يمكنه الوطء في القبل بلا تعدي في الهزيمة عن المحيط عتد من  
 النواقض سقوطه من أعلى اه قال بعض الفضلاء واهله اعدم خلوه عن خروج خارج غالبا  
 وهو لا يشعر والخفي غير المشكل فوجه الآخر كالجرح وهو المعول عليه والمشكل ينتقض  
 وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولوالى القلفة) بقضات وبوزن غرته وهى ما يقطع في الختان  
 (قوله اعدم خلوه) اى المولود المعلوم من المقام او حال الولادة (قوله ظاهرا) اى فى الظاهر اى  
 ان الغالب ان لا يحلوا النفاس عنه فنزل الغالب منزلة المتحقق (تنبيه) \* ما سال من السبيلين  
 انما بعد ناقضا للطهارة الحى أما الخارج من الميت بعد تغسيله في غسل ولا يعاد الغسل (قوله وفى  
 غير السبيلين) تجاوزا للنجاسة الى محل الخ والمراد ان تجاوزه ولو بالعصر وما شأنه أن يتجاوز لولا  
 المانع كما لو صحت علاقة فامتلأت بحيث لو شقت اسال منها الدم كذا فى الحلبي (قوله الى محل)  
 اعم من العضو والنوب والمكان (قوله يطلب تطهيره) بالغسل او المسح فينظم الموضع الذى  
 سقط عنه حكم التطهير به بذكره ابن الكمال (قوله ولونديا) فاذا نزل الدم الى قصبة  
 الانف نقض صرح به فى المخرج وغيره لان المبالغة بايضال الماء الى ما فى الاستنشاق لغير  
 الصائم مسنونة وفى البدائع اذا نزل الدم الى صماخ الاذن يكون حدثا اه وليس ذلك  
 الا لكونه يندب مسحه فى الوضوء ويجب غسله فى الغسل (قوله فلا ينقض دم سال فى  
 داخل العين الخ) وكذا ما سال فى باطن الجرح الى الجانب الآخر وحقيقة التطهير  
 فيها ممكنة وانما سقط حكمه للخرج (قوله كما الشدى والسرة الخ) قال فى البحر  
 الجرح والنقطة وماء السرة والشدى والاذن والعين اذا كان له سواها فى الاصح اى فى النقض  
 والظاهر ان القيد راجع الى الاربعة الاخيرة وعن الحسن أن ماء النقطة لا ينقض قال الحلواني  
 وفيه توسعة لمن به جرب أو جدرى أو مجمل بالجلم وهو ما يكون بين الجلمد والاعم وفى الجوهر  
 عن البيهقيع الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفى المغرب هى بفتح النون وكسر  
 الفاء وزن كلمة الجدرى وبكسر النون وسكون الفاء القرحة التى امتلأت وحان قشرها  
 والتحريك لغة فيه اذ كره العلامة نوح وفى التبيين ولو كان بينهما رمد أو عيش يسيل منها  
 الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديدا أو قبيحا قال العلامة  
 الشافى فى حاشيته عليه قال الشيخ كمال الدين فى فصل المستحاضة وأقول هذا التعليل يقتضى  
 أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال فى كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين  
 لا يزول بالشك والله تعالى اعلم نعم اذا علم انه صديد أو قبيح من طريق غلبة الظن بأخبار الأطباء  
 او علامة تغلب على ظن المبتلى يجب وفى المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان فى عينه  
 رمد وتسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني أخاف أن يكون ما يسيل منها  
 صديدا فيكون صاحب هذرا ه ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشافى ثم قال شارحها  
 وما يشهد لهذا اى لكونه امر استحباب ما فى شرح الزايدى عقيب هذه المسئلة وعن هشام  
 فى جماعه ان كان قبيحا فيك المستحاضة والا فلا كالعصية وأما قوله هم ماء الجرح والنقطة وماء  
 السرة والشدى والعين والاذن ان كان له سواها فيبقى أن يحمل على ما اذا كان الخارج من

ولوالى القافة على الصحيح  
 (ويستقضه) أى الوضوء (ولادة  
 من غير رؤية دم) ولا تكون  
 نقسا فى قول أبى يوسف  
 ومحمد آخره وهو الصحيح  
 لتعلق النفاس بالدم ولم يوجد  
 عليها الوضوء للطهارة  
 وقال أبو حنيفة عليها الغسل  
 احتياطاً لعدم خلوه عن قبل  
 دم ظاهراً وصححه فى الفتاوى  
 وبه أفتى الصدر الشهيد رحمه  
 الله (و) ينقض الوضوء  
 (نجاسة سائلة من غيرهما) اى  
 السبيلين لقوله عليه الصلاة  
 والسلام الوضوء من كل دم  
 سائل وهو مذهب العشرة  
 المبشرين بالجنة وابن مسعود  
 وابن عباس وزيد بن ثابت  
 وأبى موسى الأشعري وغيرهم  
 من كبار الصحابة وصددور  
 التابعين كالحسن البصرى  
 وابن سيرين رضى الله عنهم  
 والسيلان فى السبيلين بالظهور  
 على رأسهما وفى غير السبيلين  
 تجاوزا للنجاسة الى محل يملأ  
 تطهيره ولونديا فلا ينقض دم  
 سال فى داخل العين الى جانب  
 آخر منها بخلاف ما صلب من  
 الانف وقوله (كدم وقبيح)  
 إشارة الى ان ماء الصديد ناقض  
 كما الشدى والسرة والاذن  
 اذا كان لمرض على الصحيح

(و) ينقضه (في طعام أو ماء)  
 و ان لم يتغير (أو علق)  
 هو سوداء محترقة (أو مزة) أى  
 صفراء والنقض باحدهما  
 الاشياء (إذا ملأ القم)  
 لتجسه بما في قعر المعدة وهو  
 مذهب العشرة المبشرين  
 بالجنة ولان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال فتوضأ قال  
 الترمذي وهو أصح شيء في  
 الباب واقوله صلى الله عليه  
 وسلم بعد الوضوء من سبع  
 من اقطار البول والدم  
 السائل والقيء ومن دسعة  
 عملاً القم ونوم مضطجع  
 وقهقهة الرجل في الصلاة  
 وخروج الدم (وهو) أى  
 من عمل القم (ما لا يطبق  
 عليه القم لا يشكف على  
 الأصح) من التفاسير فيه  
 وقيل ما يمنع الكلام  
 (ويجمع) تقديراً (متفرق  
 التي

العين متغيراً بسبب ذلك اه وفي الفتح عن التجنيس الغرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه  
 كالجرح وايمن يذم وهو بالتصريك ورم في الماقي اه وضبطه في الدر بفتح فسكون قال وهو عرق  
 في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النقطة من  
 الخلاف والظاهر نعم لعدم الفرق قال العارف بالله سيدي عبد الغني النابلسي وينبغي أن يحكم  
 برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النقطة في كى الحصاة وأن ما يخرج منها لا ينقض  
 وإن تجاوز إلى محل يلحقه حكم التطهير إذا كان ماء صافياً ما غير الصافي بأن كان مخدولاً طابدم  
 أوقج أو صديد فإنه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوزا العصابة والالم ينقض مادامت الورقة  
 في موضع الكى معضبة بالعصابة وان امتلأت دماً أوقجها ما لم يسيل من حول العصابة أو ينفذ  
 منها دم أوقج سائل وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض  
 ولو حل العصابة فخرج الورقة والخزقة فوجد دماً أوقجها ولو لا الرباط لسل في غالب ظنهم  
 اتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة انقضت عن موضعها أما قبل حلها  
 فالنجاسة في موضعها لم تنفصل ولولم يكن قطع السيلان حقيقة أو حكماً كقطعه بالربط فهو  
 معذور والا لاحق لو كان لا يمنع العذر بالربط أو الحشو وجب ذلك نقله السيد (قوله وان لم  
 يتغير) أشار به الى أنه لا فرق بين انواع التي سواء قام من ساعتها ام لا وقال الحسن اذا تناول  
 طعاماً أو ماء ثم قام من ساعتها لا ينقض وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل  
 في فلا يكون حلاً ما فلا يكون نجساً وكذا الصبي اذا الرضع وقام من ساعتها لا يكون نجساً  
 والصحيح انه حدث ونجس في السك كافي الطلبي قبل وقول الحسن هو المختار كافي الفتح قال  
 الزاهد في محل الاختلاف اذا وصل الى معدته ولم يستقر أم لا وقام قبل الوصول وهو في المراء  
 فانه لا ينقض اتفاقاً (قوله هو سوداء محترقة) قال في الشرح تفسير للعلق هو ما اشتدت حرته  
 وجدوه سوداء محترقة اه قال السيد وان كان مائعا نقض وان لم يملأ القم عند الامام خلافاً  
 لمحمد هذا اذا كان صاعداً من الجوف وأما اذا كان نازلاً من الرأس نقض قل أو كثيراً اتفاقاً  
 اصحابنا اه عني (قوله اذا ملأ القم) انما اشترط ملء القم في التي واعتبر السيلان في غيره  
 لان القم تجاوز فيه دليلان أحدهما بما يقتضي كونه ظاهراً والآخر يقتضي كونه باطناً حقيقة  
 وحكماً أما الحقيقة فلانه اذا فتح فاه يظهر واذا ضم يهيطن وأما الحكم فلانه يفترض غسله في  
 الغسل فجرى عليه حكم الظاهر واذا ابتلع الصائم ريقه لا يفسد وضوءه بجرى عليه حكم الباطن  
 فوفرنا على الدليلين حكمهما ما قلنا اذا كثر نقض فاعتبر خارجاً وان قل لا ينقض فاعتبر باطناً  
 فيه برتبة الريق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قاله في الشرح (قوله ومن  
 دسعة عملاً القم) قال في القاموس الدسع كأمع الدفع والتي والمال ثم قال والدسعة ايضاً  
 الطبيعة والجنونة والمائدة الكريمة والقوة اه مختصر الخيتن يكون معنى الدسعة التي هو وصفه  
 بكونه عملاً القم احترازاً عن القليل أو بعض الدفع وانما ذكره بعد التي لدفع توهم انه لا ينقض  
 الا ما كان كثيراً فاحشاً (قوله وقهقهة الرجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقاً لان المرأة كذلك  
 بخلاف الصبي (قوله وخروج الدم) اهل المراء منه خروجه من السيلين في غير قوله في صدر  
 الحديث والدم السائل فان المراد به أن يكون من غيرهما ويكون دليلاً على ان الخارج غير

(اذا التمسني) عند محمد وهو الاصح فيمنع ان كان قد رمل القم وقال أبو يوسف ان التمس المكان وما فهم الناس ان نزل من الرأس فهو ظاهر اتفاقا وكذا الصاعد من الجوف على المقي به وقيل ان كان أصفر أو متقافه ونجس (و) ينقضه (دم) من جرح بقمه (غلب على البراق) أي الريق (اوساوه) احتياطا ويعلم باللون فالأصفر مغلوب وقيل الحمرة مساو وشديد ها غالب والنازل من الرأس ناقض

يسلانه وان قل بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف رقيقا وبه أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه (نوم) وهو فترة طبيعية تحدث فتنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا اذا (لم) تمكن فيه المقعدة (يعني المخرج من الارض) باضطجاع وتورل واستلقاء على القفا ولو كان مريضاً يصلي بالاجماع على الصحيح وانقلاب على الوجه لزوال المسكة والناقض الحدث للإشارة اليه بقوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء السه فاذا نامت العينان انطلق الو كاء وبه التنبيه على أن الناقض ليس النوم لانه ليس حدثاً وانما الحدث ما لا يخلو عنه الناسم فاقم السبب الظاهر مقامه والنحاس الخفيف الذي يسمع به ما يقال عنده لا ينقض والا فهو الثقيل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الارض (قبل ابتهاجه وان لم يسقط) على الارض (في

المعتاد ينقض وليراجع (قوله اذا التمسني) وهو الغثيان مصدر غثت نفسه بالثلثة اذا جاشت وهاجت (قوله وهو الاصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف اتحاد الجاس لان المجلس أثر في جميع المتفرقات ولم يذكركم القرع في ظاهر الرواية واتقوا انهما لو اتحد انقض أو اختلفا لم ينقض (قوله وما فهم الناس الخ) احتز به عن ما فهم الميت فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المقي به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع للملا القم (قوله العيان وكاء السه) قال في النهاية اصل سه ستة بوزن فرس وجمعه استاء كافر اس خذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة فقل است فاذا ردت الهاء وهي لامها وحذفت العين التي هي التاء فحذفت الهمزة التي هي مع عوضا عن الهاء فقبل سه بفتح السين ويرى في الحديث وكاء السه ا وفي قوله العيان وكاء السه تشبيهه بليخ بقم الرق على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الو كاهه تخيل واستعمال العينين في البقطة مجازا هرسل علاقته التلازم لانه يلزم من انقضاءهما البقطة وحل الو كاه على العينين من التشبيهه بالليخ سواء كانا معاً في البقطة أو باقيا على معناه ما أو من باب الكناية أي البقطة أو العيان كرباط الدبر ا مدابغي في حاشيته على الخطيب واعرابه بالحركات على الهاء لانم الام الكلمة (قوله وانما الحدث ما لا يخلو عنه الناسم) معناه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وحكي في التوشيح الاتفاق عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية الزيلعي ونصه سئل عن شيخ به انقلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بناقض وأن الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض وضوءه من به انقلات ربح بالنوم والله تعالى أعلم ا (قوله الذي يسمع به) الباب به في مع وقوله ما يقال أي أكثر ما يقال قال في الخاتمة النحاس لا ينقض وضوءه وهو قيل نوم لا يشبهه عليه أكثر ما يقال ويجرى عنده ا وظاهر المصنف كالحائنه انه لا يشترط الفهم والذي في الفتح عن الدقاق والرائت ان كان لا يفهم عاقمة ما قيل عنده كان حدثاً وان كان لا يفهم حرفاً وحرفين يعني كلمة أو كلمتين لا ا و يظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لغة والظاهر اعتبار السماع فقط (تنبيه) لا ينقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يحتاج أن يقال نومهم غير ناقض كما في القهستاني فانه يقتضي تخصيصه بغير عدم النقص به فوضوهم تشريع للام لكن ينبغي أن يستثنى اغماؤهم وغشيهم فانما منهم ناقضان على ما في المبسوط أفاده السيد وغيره وبجبت فيه بعض الخذاق بأنه اذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض فالحكمي المتوهم أولى على أن ما في المبسوط ليس بصريح ولو سلم فيعمل على أنه رواية (قوله وينقضه ارتفاع مقعدة الخ) فقيل ان اتبه كما سقط فلا ينقض وان استقر نائماً اتبه انقض لوجود النوم مضطجعا هذا قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه الفتوى وفي المضمرة عن الزاد وهو الصحيح في رواية الحسن وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل القوى) بسبب امتلاء

الظاهر من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (اغماؤهم) وهو مرض يزيل القوى ويستريح العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض يزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر)



بطون الدماغ من الباطن البارد وتعمل القوى المدركة والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا والغشى بفتح فسكون أو بكسر الشين المجمة مع تشديد الياء نوع منه وكلاهما ناقض وأما العتمة فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالصحة معه وإن لم يكن مكافئها بالاسقاط بالصبي لا لأن عقله قد زال أفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضهم هو سرور يغلب على العقل مباشرة بعض الأسباب الموجبة له فيمنع الإنسان عن العمل بوجوب عقله من غير أن ينزله ولذا بقي أهلا للخطاب وقيل ينزله وتكليفه زجره والتحقيق الأول كما في البحر ولا فرق فيه بين السكر من محرم أو مباح فهو كالانغماء إلا أنه لا يسقط عنه القضاء وإن كان أكثر من يوم وإليه لأنه يصنع به بخلاف الانغماء (قوله يظهر أثرها بالتأويل) هذا التمر يف باتفاق هنا كما في الحلبي كما أنه باتفاق في الإيمان أن يمدى ويخطأ في أكثر كلامه كما صرح به الزبيدي في كتاب الحدود واختلاف في حقه في باب الحد فقال الامام هو أن لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجال من النساء لأن الحد عقوبة يحتمل لدرجتها فيعتبر بنهاية السكر وقالوا هو أن يمدى في كلامه لأنه هو السكر في العرف قال في النهر وينبغي النقض بأكل الحشيشة إذا دخل في مشيئة اختلال (قوله زوال القوة الماسكة) عليه للغة الموصوفة بما بعده ها وقوله وعدم ارتفاع عطف على زوال (قوله بالهقل) هو في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب أو بالقلب فالقلب يمدى بنوره التدبير الأمور وتميز الحسن من القبيح قاله في الشرح (قوله وينقضه قهقهة) هي ليست حدثا حقيقة والالاستوى فيما جميع الأحوال مع أنها مخصوصة ببعضها وهو الموافق بتقياس لأنها ليست بخارج فخرج من دل هي صوت كالبكاء والكلام وانما وجب الوضوء منها جزا وعقوبة وعليه جماعة منهم الديوبسي وقيل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جواز من المصحف بعدها من جعلها حدثا منع كسائر الأحداث ومن أوجب الوضوء عقوبة جوز قال في البحر وينبغي ترجيح موافقة القياس اظاهر الاخبار التي هي الأصل في هذا الباب إذ ليس فيها إلا الأمر بإعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الأحداث اهـ (قوله أو سها) هو فيه إحدى روايتين وهي الجزم الزباني لأن حالة الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون مسهوعا لجيرانه) ولو قل والمراد جيرانه في الصلاة ونحوهم (قوله وقيل تبطل) دون الصلاة وهو مروى عن سالم بن شاذان وعن أبي قاسم أنها تبطلها ما ذهلي الثاني له أن يبنى على صلاته وفيه أن القهقهة ليست حدثا سهاويا (قوله لانائم على الصحيح) لأن قوله لا يوصف بالخنافة كالصبي لكن تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب بصر (قوله في صلاة كاملة) ولو حكما كما إذا قهقهة في السهو أو من سبقه الحدث بعد الوضوء قبل أن يبنى (قوله أو مغسلا في الصحيح) وعليه الجمهور كما في ذخائر الأشراف وقال عامة المشايخ لا تنقضه لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يطل المتضمن بالكسر لا يبطل المتضمن بالفتح (قوله لكونه عقوبة) أي لا لكونه أحد ثمانية مما لا يلزم القول الخ أفاده في الشرح (قوله لورد النص) وهو ما روى مرسل ومسندا أنه صلى الله عليه وسلم قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قال الكمال أهل الحديث اعترفوا بصحته مرسل وأما روايته مسندة فمن عدة من الصحابة كابن عمرو وعبد بن أبي معبد والخزاعي وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين

وتعظم الكلام لزوال القوة الماسكة بظلمة الصدر وعدم ارتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه (قهقهة) مصل (بالغ) عدا أو سها وهي ما يكون مسهوعا لجيرانه والضحك ما يسمعه هودون جيرانه يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل شيئا وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به الاستئمان وقهقهة الصبي لا تبطل وضوءه لأنه ليس من أهل الزجر وقيل تبطله (يقظان) لانائم على الأصح (في صلاة) كاملة ذات ركوع وسجود بالأصالة ولو وجدت بالإيماء سواء كان متوضئا أو متيمما ومغسلا في الصحيح لكونها عقوبة فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة واحترازنا بالكاملة عن صلاة الجنائز وسجدة التلاوة ما ورد النص فلا ينقض فيها وان بطلنا (و) تنقض القهقهة في الكاملة و (لو) تعدد فاعلمها (الخروج بها من الصلاة) بعد الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام لوجودها في حرمة الصلاة كما في جهود السهو والصلاة صحيحة لغنا فروضها وتزواج السلام لا ينقضه (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (من فرج) أو دبر (بذكر من نصب



بلا حائل يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الزجائن والمراثن ناقضة \* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور دم لم يسئل عن محله) لانه لا ينجس جامدا ولا مانعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرق المذني الذي يقال له رسته) ٦١ بالفارسية كافي الفتاوى البرازية (و) منها

(خروج دودة من جرح

واذن وانف) لعدم نجاستها

ولقلة الرطوبة التي معها

بجلاف الخارجية من الدبر

(و) منها (مس ذكر) ودبر

وفرج مطلقا وهو مذهب

بكار الصحابة كعمر وعلي

وابن مسعود وابن عباس

وفيز بن ثابت ومردور التابعين

كالحسن وسعيد والثوري

رضي الله تعالى عنهم لان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم جاءه رجل كأنه بدوي

فقال يا رسول الله ما تقول

في رجل مس ذكره في الصلاة

فقال هل هو الابضة منك

او مضغة منك قال الترمذي

وهذا الحديث أحسن شيء

في هذا الباب وأصح

(و) منها (مس امرأة) غير

محرم لها في السنن الاربعة

عن عائشة رضي الله عنها

كان النبي صلى الله عليه

وسلم يقبل بعض أزواجه ثم

يصلي ولا يتوضأ واللمس في

الآية المراد به الجماع كقوا

تعالى وان طلقوهن من

قبل أن تمسوهن (و) منها

(في لا يعلو القم) لانه من

أعلى المعدة (و) منها (في

بلغم ولو) كان (كثيرا)

لعدم تخلل النجاسة فيه وهو

والمرسل الصحيح جهة عندنا فلا يتم العمل به كافي البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما ينقض وضوءه فيتنقض وضوءها كافي القنية وقال محمد لا ينقض الوضوء الا بخروج مذي وهو القياس وجه الاستحسان أن المباشرة القاحشة لا تنقض عن خروج مذي غالباً والغالب كالتحقق وفي مجمع الانهر قوله أقيس وقولهما أحوط

\* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) \* (قوله لانه لا ينجس جامدا ولا مانعا) ينجس بتشديد الجيم من التنجيس أي لا ينجس ما أصابه جامدا كان أو مانعا عند أبي يوسف وهو الصحيح فلو أخذ بقطن وألقى في الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس قال الحنفية ادى والفتوى على قول الثاني فيما اذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما اذا أصاب المائعات أفاده السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا يحسن ترتيبه على ما قبله بل يترب ما قبله عليه لانه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله اطهارته) أي اللجم أي في حق نفسه أما في حق غيره فنجس لان المنفصل من الحي ميتة (قوله كالعرق المذني) نسبة الى المدينة الشريفة لكثرة بها وهي بثرة تظهر في سطح الجلد تنفجر عن عرق يخرج كالدودة شيئا فشيئا وسببه فضول غليظة قاله السيد (قوله واقلا الرطوبة التي معها) لكنها تنجس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقا) ولو لم يغير الماس ولو كان المسوس مشتمى وسواء كان الماس ياطن الكف أو بغيره بشهوة او لا وفي السيد ويستحب غسل يده ان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بسيرة ضعفه جماعة وهو من مس ذكره فاستوضأ قال في الفتح والحق أن كلام من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجح حديث طاق وهو الذي ذكره المصنف بأن أحاديث الرجال أقوى لانهم احفظوا للعالم واضبطوا ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بسيرة على غسل اليدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فان العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها (قوله واللمس في الآية المراد به الجماع) فسر به ترجان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت اللمس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب لمست المرأة أي جاءتها ذكره السيد (قوله وهو طاهر) أي عندهما مطلقا لانه براق حقيقة والبراق طاهر لان الرطوبة ترقى على الخلق فتصير براقا وفي أسفه تغلظ فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة واتنخرج منها فهو لزج صقيلا لا تخلله النجاسة وما يصل به منها قليل وهو في التي عفو ولا يرد ما اذا وقع البلغم في نجاسة حيث يتنجس لان كلامنا فيما اذا كان في الباطن وأما اذا انفصل ذات نخاعه وازدادت رقبته فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينقض الا اذا كان الطعام غالباً بحيث لو انفرد ملا القم أما اذا كان مغلوباً أو مساوياً فلا وفي صلاة الحسن العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة (قوله حتى تحقق رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس

طاهر (و) منها (ثم يبلون ولا يتوضئون) (و) منها (نوم ممكن) من الارض (ولو) كان (مستند الى شيء) كحائط وسارية ووسادة بحيث (لو انزل) المستند اليه (سقط) الشخص فلا ينقض وضوءه (على الطاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المستثنين

هذه والتي قبلها الاستمرار بالارض قيام من خروج ناقض منه رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه اختلفت المشايخ وقال القدوري يفتق وهو مروي عن الطحاوي (و) منها (نوم مصل ولو) نام (راكعا أو ساجدا) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أيدي ضيعته وجاني يطنه عن نخذه أقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه ٦٢ فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح

وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله سبحانه (الموفق) بمحض فضله وكرمه \* (فصل ما يوجب) أي يلزم (الاعتسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاعتسال وهو تمام غسل الجسد

واسم للماء الذي يغتسل به أيضا والضم هو الذي اصطلح عليه الفقهاء أو أكثرهم وان كان الفتح اوضح وأشهر في اللغة وخصوصه يغسل البدن من جنباته وحوض ونقاس والجنباة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة واعلم انه يحتاج لنفسير الغسل اربعة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلت نفسه وسببه بأنه ارادة ما لا يحل مع الجنباة أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه عموم ما أمكن منه الجسد من غير حرج بالماء الطهور وروحه كونه حل ما كان متمتعاً قبله والثواب يفعله تقريرا والصفة والسنة

حقق النجم يحقق خفوقا غاب وفلان ترك رأسه إذا نسي ١٥ وبعض الصحابة حينئذ كان يضع جانبه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار باسناد صحيح وجل على النعاس (قوله ولو نام راكعا أو ساجدا الخ) لبقاء بعض الاستسكال اذ لو زال كله لسقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق بين أن يتعمد النوم فيها أو خارجها على المختار وقامه في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض) الاولى حذف الركوع فان بيان صفة السنة كما قدمه قاصر على السجود ولان مجرد اتصاف نصفه الاسفل والجنب الأعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة

\* (فصل ما يوجب الاعتسال) \* (قوله اسم من الاعتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر وغسل من باب ضرب وبالكسر ما يغسل به من نحو صابون والغسالة بالضم ما غسلت به الشيء كافي الصباح وذكر ابن مالك انه إذا أريد بالغسل الاعتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضموم الغين اسم مصدر لا غسل ومفتوحهما مصدر الثلاثي المجرد (قوله وهو تمام غسل الجسد) أي غسل الجسد التام والذي عبر به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للماء الذي يغتسل به أيضا) ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسلا قاله السيد وغيره (قوله وخصوصه يغسل البدن الخ) هو المعنى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل اصطلاحا وفيه بعدد (قوله والجنباة صفة الخ) أي لغة كذا في الشرح الا انه عبر فيه بحالته والذي في القاموس والجنباة المني وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستمرى فيه الواحد والجمع أو يقال جنبان وأجنب ١٥ (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وإذا بانزال المني فيوافق ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطف على نفسه وقد علم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان متمتعاً قبله) هو الحكم الديني وقوله والثواب يفعله تقريرا وهو الحكم الاخرى وقوله تقريرا مر تب بقره بفعله أي انما يشأب اذا فعله متقربا (قوله خروج المني) بكسر النون مشددا للباء وقد نسكن مخففا قهستاني (قوله يشبه رائحة الطلح) أي عند خروجه ورائحة البيض عند يبسه (قوله ومني المرأة رقيق أصفر) فلما اغتسلت لجنباته ثم خرج منها مني بدون شهوة ان كان أصفر أعادت الغسل والا فلا (قوله وهو الصاب) أي والترائب (قوله وكان خروجه من غير جماع) قبله ليتصور كون وجوب الغسل مضافا إلى خروج المني اذ في الجماع يضاف الوجوب إلى توارى الحشفة وان لم يخرج المني قاله السيد (قوله ولو بأقل مرة بلوغ في الاصح) وقيل لا يجب لانه صار مكلفا بعده وقيل بقره بلوغ لانه لو تحقق البلوغ أولا من غير انزال ثم انزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت أقل مرة (قوله وفكر ونظر وعبت) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العبت بكزه (قوله ان كان أعزب) يقال فيه عزب

والآداب يأتي يانها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ماء أبيض نخين وظاهر ينكسر الذكر بخروجه يشبه رائحة الطلح ومني المرأة رقيق أصفر (الظاهر الجسد) لانه ما لم يظهر لاحكامه (إذا انفصل عن مقرة) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو بأقل مرة بلوغ في الاصح وفكر ونظر وعبت بكروه ذلك ان كان أعزب

الدق للملازمة لها فاذا لم  
توجد الشهوة لا غسل كما اذا لم  
حل ثقبلا او ضرب على صلبه  
فتزل منه بلا شهوة والشرط  
وجودها عند انفصاله من  
الصلب لا دوامها حتى يخرج  
الى الظاهر خلافا لابي يوسف  
سواء المرأة والرجل لقوله  
صلى الله عليه وسلم وقد سئل  
هل على المرأة من غسل اذا  
هي احتلمت فقال نعم اذ ارات  
الماء وغرة الخلاف تظهر  
بما لو مسك ذكره حتى سكنت  
شهوته فارسل الماء يلزمه  
الغسل عند أبي حنيفة ومحمد  
لا عند أبي يوسف ويقضي بقول  
أبي يوسف لا يضيف خشى  
التهمة واذا لم يتدارك مسكه  
يتستر بايمام صفة المصلي من  
غير تحريم وقراءة وتظهر  
الثمرة بما اذا اغتسل في مكانه  
وصلى ثم خرج ببقية المني  
عليه الغسل عندهما لا عند  
وصلاته بصفة اتفاقا ولو  
خرج بعد ما بال وارثنى  
ذكره أو نام أو مشى  
خطوات كثيرة لا يجب الغسل  
اتفاقا وجعل المني وما  
عطف عليه سببا للغسل مجاز  
للسهولة في التعليم لانها  
شروط (و) منها (و) اري  
حشفة) هي رأس ذكر آدمي  
مشتمى حتى

يوجد في بعد النسخ ههنا مغارة  
ونصها قوله مشتمى بقرأ

وظاهر التقييده عدم حملته تزوج ولو في مدة منعه عن حملته ببيض أو سفر (قوله وبه ينجو  
رأس السكين) عبارة البحر عن المحيط ولو أن رجلا عز بابه فرط شهوته أن يسقي بعلاج لتسكينها  
ولا يكون مأجورا البتة بنجور رأس السكين هكـ ذاروى عن أبي حنيفة ١٥ والمراد بقوله رأس  
برأس انه لا أجوله ولا وزر عليه (قوله يخشى منها) أى الوقوع فى لواط أو زنا فيكون هذا  
من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا جلبها) أى فيصرم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم ناكح  
اليدملعون وقال ابن جريج سألت عنه عطاء فقال منكره سمعت قوما يمشرون وأيديهم  
حبالى فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يعشون بهذا كبرهم وورد سبعة  
لا ينظر الله اليهم منهم الناكح يده (قوله للملازمة لها) الذى فى الدر لم يذكر الدق ايشهـ هل متى  
المرأة لان الدق فيه غير ظاهر وأما اسناده اليه أيضا فى قوله تعالى خلق من ماء دافق فيحتمل  
التغليب اهـ وبهذا تمتع الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم فى قول المصنف خروج المني  
الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية الماء اذا وجدت اللذة (قوله ويقضى بقول أبي  
يوسف) عبارته فى الشرح أولى وهى القموى على قول أبي يوسف فى الضيعة اذا استحيى من  
أهل المحل أو خاف أن يقع فى قلبهم ريبة بان طاف حول بيتهم وعلى قوله ما فى غير الضيف اهـ  
ونقل بعضهم انه يقضى بقوله بالنظر الى الصلوات الماضية والمراد بها ما فعلت حال الاستحياء  
أو خوف الريبة وبقوله بالنظر الى المستقبل والمراد بها التى اتقى عند أدائها ما ذكر رجوعا  
الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذا لم يتدارك مسكه) أى حتى خرج المني  
من رأس الذكر بشهوة أى وقد استحيى أو خشى الريبة وفى جعل الحياء المجزء عن خوف  
الريبة عذرا تأمل لانه فى غير محله (قوله بايمام صفة المصلي) أى بايمام راتبه أنه يصلى (قوله  
وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الا كبر ولا يظهر فى التكبير لانه ذكر يجوز للجذب اللهم  
الآن يقال فى عدم الايمان به زيادة ايماد عن فعل المأهبة واقتصار على الضرورة ما أمكن  
والظاهر أن التسييح والتشهـد والسلام وباقي التكبير فى حكم التحريمه ويجوز (قوله فى  
مكانه) أو تجاوزه بخطوة أو خطوتين (قوله وارثنى ذكره) أفاد تقييده انه اذا بال ولم يرتخ  
الذكر حتى خرج المني يجرى الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال فى البحر وقيد  
المنشئ فى الجنب بالكثير وأطلقه كثير والتقييد أوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ما  
ذلك اهـ أى انقطاع مادة الاول (قوله لانها شروط) أى للوجوب فاضافة الوجوب الى  
الشروط مجاز كقولهم صدقة الفطر لان السبب يعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف  
ماليه الوجود فشارك الشرط السبب فى الوجود اهـ من الشرح فالجواز مجاز استعارة علاقته  
المشابهة فى أن كلا يضاف اليه الوجود (قوله ومنها توارى حشفة) أى تعيب تمام حشفة فلو  
غاب اقل منها أو أقل من قدرها من المقطوع لم يجب الغسل كما فى التهستنى (قوله هى  
رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه المقام والا فلا حشفة كما فى القاموس ونحوه  
فى الدر ما فوق الختان وفى التهستنى هى رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل فى مفهومها  
اهـ (قوله مشتمى) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله فى المختار وذكره لا يشتمى ولم يعبر  
المصنف بالتقاء الختان ليمتثل الابلح فى الدبر ولان الثابت فى الفرج محاذاتهـ ما

بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد الوجوب عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظر الى وجوبه عليه والرسم بسا عدا الثاني ولم يعبر  
المصنف الخ اهـ

احتريه عن ذكر البهائم والميت ٦٤ والمقطوع والمصنوع من جلد والاصبع وذكر صبي لا يشتمى وبالبالغة يوجب عليها توارى

حشفة المراهق الغسل  
(و) توارى (قدرها) أى الحشفة  
(من مقطوعها) اذا كان  
التوارى (فى أحد سبيلى آدمى  
بى) فيلزمهما الغسل لو مكثت  
وبوهر به المراهق تخلفا ويلزم  
بوطه صغيرة لا تشتمى ولم يفرضها  
لانها صادت عن بجماع فى  
الصحيح ولو افترق بغيره  
وأولجه ولم ينزل فالاصح انه  
ان وجد حرارة الفرج  
واللذة وجب الغسل والا فلا  
والاحوط وجوب الغسل  
فى الوجهين لقوله صلى الله  
عليه وسلم اذا اتى الختانان  
وغابت الحشفة وجب الغسل  
انزل أوله ينزل (و) منها (انزال  
المنى بوطه مبنية أو بهيمة شرط  
الانزال لان مجرد وطئها  
لا يوجب الغسل لقصور  
الشهوة (و) منها (وجود  
ماء رقيق بعد) الانتباه من  
(النوم) ولم يترك احتلاما  
عندهما خلافا لابي يوسف  
وبقوله أخذ خلف بن أبوب  
وأبو الليث لانه مذى وهو  
الاقبس وله ما روى أنه  
صلى الله عليه وسلم سئل عن  
الرجل يجد البل ولم يذكر  
احتلاما قال يغتسل ولان  
النوم راحة تهيج الشهوة وقد  
يرق المنى لعارض والاحتلام  
لازم فى باب العبادات وهذا  
(اذا لم يكن ذكره متشبرا

لا التقاؤهما (قوله احتريه عن ذكر البهائم) محترز لا دى وقوله والميت خرج به ذكر الحى  
وقوله والمقطوع خرج بالمشتمى كما خرج به قوله وذو صبي وقوله والمصنوع من جلد  
والاصبع خرج بقوله رأس ذكره ومن الشعر المختلط (قوله يوجب عليه الخ) أى لا عليه  
لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة محدثا حتى يتوضأ كما فى الغلظة عن  
الاصل وفى الثانية يؤمر به ابن عشر اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة (قوله فى أحد  
سبيلى آدمى بى) بجماع مثله خرج غير الآدمى والميت والصغيرة التى لا تجامع فلا يجب الغسل  
بالجماع فى هذه الاشياء ولا يفتقض الوضوء وانما يلزمه غسل ذكره كما فى القهستاني من النواض  
وفى الدررطوبة الفرج طاهرة عند أبي حنيفة اه أى فلا يلزمه غسل الذكرا ايضا (قوله ويلزم  
بوطه صغيرة لا تشتمى ولم يفرضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطاقا ومنهم من قال  
لا يجب مطلقا فاده السيد (قوله فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل)  
واللذة بالنصب عطف على حرارة اقترع فى السراج على وجود الحرارة وفى التنوير وشرحه  
على وجود اللذة وجمع بينهما المصنف لان الظاهر تلازمهما غالبا (قوله اذا اتى الختانان  
الخ) ذكره ما بناء على عادة العرب من ختن نسائهم وهومن الرجال دون حرة الحشفة ومن  
المرأة موضع قطع جملة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمنى والحيض  
وتحت مخرج البول ويقال له ايضا خفاض قال فى السراج وهو سنة عند نال رجال والنساء  
وقال الشافعى واجب عليهما وفى الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركته هى  
لا اه وذكر الاتفاقى عن الخصاص باسناده الى شدد ابن اوس مرفوعا الختانان لرجال سنة  
وللنساء مكرومة قال فى المعراج يعنى مكرومة لرجال لان جماع المختونة الذى وقته من جملة  
المساكن التى توقف فيها الامام ورعا عنه لعدم النص ولم يرد عنها فيه شئ واختلف فيه المشايخ  
والاشبه اعتبار الطائفة كما فى الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام ابو عبد الله الحسين بن  
محمد بن خنيس وفى مسنده عن أبي حنيفة باسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب  
الغسل) أى ولا يفتقض الوضوء (قوله ومنها وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسئلة النوم  
اثنا عشر وجهها كما فى البحر لانه اما ان يتيقن انه منى أو مذى أو ودى أو يشك فى الاول مع  
الثانى أو فى الاول مع الثالث أو فى الثانى مع الثالث فهذه ستة وفى كل منها اما ان يتيقن  
احتلاما أولا فقت الاثنا عشر فوجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه منى يترك احتلاما أولا  
وكذا فيما اذا يتيقن انه مذى يترك الاحتلام أو يشك انه منى أو مذى أو ودى أو يشك انه منى أو ودى  
أو يشك انه مذى أو ودى يترك الاحتلام فى الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه  
ودى مطلقا يترك الاحتلام أولا أو يشك انه مذى أو ودى ولم يترك أو يتيقن انه مذى ولم يترك  
ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما اذا شك انه منى أو مذى أو ودى أو يشك انه منى أو ودى ولم  
يتذكر احتلاما فيهما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين متعذرة مع النوم (قوله  
وقد يرق المنى لعارض) كالهواء والغذاء قال فى الخلاصة واسنا فوجب الغسل بالمذى  
ولكن المنى قد يرق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذى اه (قوله اذا لم يكن ذكره متشبرا



قبل النوم) لان الانتشار سبب للمذي في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر وعجز بفلق ورتقة ويأض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بلل ظنه منياً ٦٥ بعد افاقته من سكر (و) بعد افاقته

من (انغما) احتياطاً  
(و) يفترض (ببيض) للنس  
(ونفاس) بعد الطهر من  
نحاستهما بالانقطاع اجماعاً  
(و) يفترض الغسل بالموجبات  
(لو حصلت الاشياء المذكرة  
قبل الاسلام في الأصح) لبقه  
صفة الجنابة ونحوها بعد  
الاسلام ولا يمكن أداء  
المشروط من الصلاة ونحوها  
بزوال الجنابة وما في معناها  
الاية يفترض عليه لكونه  
مسلماً مكلفاً بالطهارة عند  
إعادة الصلاة ونحوها بآية  
الوضوء (ويفترض تفصيل  
الميث) المسلم الذي لا جنابة  
منه مسقطه الغسل (كفاية)  
وسند كرقاعه في محله ان  
شاء الله تعالى  
(فصل عشرة اشياء لا يغتسل  
منها مذي) بفتح الميم وسكون  
الذال المجهمة وكسرهما  
وهو ما أبيض رقيق يخرج  
عند شهوة لا بشهوة ولا دفق  
ولا يعقبه فتور وربما لا  
يخص بخروجه وهو أغلب  
في النساء من الرجال ويسمى  
في جانب النساء قذى يفتح  
القاف والذال المجهمة  
(و) منها (ودي) باسكان  
الذال المهملة ومخففة  
الياء وهو ما أبيض كدر

قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجها وغيره غير وقال ابن أمير حاج التفرقة المذكرة  
لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائماً او قاعداً أما اذا نام مضطجاً فيجب  
الغسل سواء كان ذكره منتشر قبل النوم أو لا تفرقة غير ظاهرة الوجه فالكل على الإطلاق  
اذا لظهور بينهما افتراق اهـ (قوله دون تذكر وعجز) أما اذا تذكر أحدهما محمداً دون الآخر  
ففي المذكرة فقط او وجدت علامة كونه منه أو نهياً على صاحبها فقط ومحملاً لم يكن القرش  
نام عليه غيره ما قبله ما اذا كان ذلك والمضى جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل منهما  
كذا في البحر (قوله بفلق) متعلق بميز والاول والثالث والخامس صفة في الذكر والثاني  
والرابع والسادس صفة في الاتي (قوله ظنه منياً) يحترز به عما لو كان مذبذبة لا غسل عليه  
قوله السيد عن شرح من لا يسكن (قوله ويفترض ببيض) اي بانقطاعه لان الماء ودونها  
كما تقدم شروط لأسباب وانما أضيف الوجوب اليها تسهلاً والشرط هو الانقطاع لا الخروج  
(قوله ونحوها) كتواري الحشفة والحيض والنفاس والمراد بقاء الاحكام المترتبة (قوله  
ونحوها) كسجدة التسلاوة وصلاة الجنائز ومسى المصنف (قوله بزوال الجنابة) متعلق  
بالمشروط وقوله وما في معناها أي الجنابة كالحيض والنفاس وقدمت (قوله الذي لا جنابة  
منه) كالبغى ولو قال الذي لا وصف له يسقط غسله ليشمل الشهيد لكان أولى ويستغنى عن الميت  
أيضا الخنثى المشكل فقيل يميم وقيل يغسل في ثيابه والاول أولى وهل يشترط لهذا الغسل النية  
الظاهر أنهم اشترطوا لاسقاط الوجوب عن المكلف لا التحصيل طهارته كما في فتح القدير

• (فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها) • (قوله وكسرها) اي الذال مع تخفيف الياء وهو  
أصح كالاول وثبتت يديها والقول ثلاثي مخفف ومضروب ورباعي (قوله وهو ماء أبيض  
كدر نحين) يشبه المني في الخانة ويحاط به في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين عقب البول  
اذا كانت الطبيعة مفسكة وعند حمل شيء ثقيل وبعد الاعتسالة من الجماع وينقص الوضوء  
فان قيل ما فائدة وجوب الوضوء من الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون  
البول كما ذكرنا فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به ساس بول فان وضوءه ينقص  
بالودي دون البول (قوله ومنها احتلام الخ) لفظه غلب على ما يراه النائم من الجماع المقترب  
بالانزال غالباً وهو محال على الاقياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم بعد ومون منه  
وان كان يورس لهم كذا ذكره بعضهم وفي انصافهم ان منها اسلام قرينه صلى الله عليه وسلم  
(قوله في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليه الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في  
الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال  
نعم اذا رأت الماء اهـ قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اتصلت به رؤية البصر ام لا فان من  
تبعقت الانزال بعد الاستيقاظ ثم لم تر شيئاً بعينها الا يدع أحد القول بعدم الغسل مع انها

٩ ط  
فخرج لا رائحة له يعقب البول وقد سبقه أجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي  
(و) منها (احتلام بلا بلل والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية) لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها  
في الصحيح) وهو قوله ما لعدم النفاس وقال الامام عليها الغسل احتياطاً لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر كما تقدم

(و) منها (ايلاج بخرقه مائة من وجود اللذة) على الاصح وقد مر الزوم الغسل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لانتها الاخراج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال اصبع ونحوه) كشبه ذلك من صنع من نحو جلد (في أحد السيلين) على المختار قصور الشهوة (و) منها (وطء بهيمة او) امرأة (ميتة من غير انزال) متى لعمد كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيام مقامه (و) منها (اصابة بكر لم تزل) الاصابة (يكارتها من غير انزال) لان البكارة تنسخ النقاء المختارين ولودخل منه فريحها بلا ايلاج فيه لا غسل عليها ما لم يقبل منه ٦٦ \* (فصل) \* لبيان فرائض الغسل (بفترض في الاغتسال)

من حيض او جنابة او نقاس (احد عشر شيئاً) وكما ترجع لواحد هو محوم الماء ما مكن من الجسد بالاجزاج ولكن عدت للتعليم منها (غسل القدم والانف) وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بجنابهم ما في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والقدم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه القرح الخارج لانه كفهما لا الداخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشعر وجهين لا صبغ بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولو ابدى في الاصح كخره برغوث وونيم ذباب كما تقدم والقرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضي التكرار

لم تر شيئاً يصرفها (قوله مائة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ولعلها ما امتلا زمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه عمله الافتراض بدليل التعبير بالزوم وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعبير بعلمها المفيدة للوجوب (قوله على المختار) أى في الدبر وقابله ضعيف وأما في القبل فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكى العلامة فوج أن المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيهن غالبية في مقام السبب مقام المسبب فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة افاده السيد رحمه الله تعالى (قوله ما لم يقبل) لانها لا تتقبل الا اذا أنزلت وتعيدها ما صلت قبل الغسل وهذا أحد قولين وقبل لا غسل عليها ولو ظهر الحمل الا اذا خرج منها الى ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه تأخذ انظر الزيلعي

\* (فصل لبيان فرائض الغسل) \* (قوله من حيض او جنابة ونقاس) قال في البحر ظاهره أن المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل المسنون حتى يصح بدونهما ولكنهما شرطان في تحصيل السنة كما في الدبر ويكفي وجودهما في الوضوء عن تحصيلهما في أول الغسل وقوله في تحصيل السنة أى سنة الغسل المسنون وليس المراد أنهم شرطان في سنتيه (قوله غسل القدم والانف) أى بدون مبالغة فيهما فان سنة فيه على المعقد وشرب الماء بمعايقوم مقام غسل القدم لاصحاً ولو كان سنة مجتوبة فابق فيه طعام أو بين اسنانه أو كان في انفه درن رطب، اجزأ لان الماء لطيف يصل الى كل موضع غالباً بخلاف اليابس فانه كالخبر الممضوغ والمجبن فيمنع كفاي الفتح (قوله لقوله تعالى فاطهروا) ولانهم يغسلون عادة وعبادة نقلاً في الوضوء وفرضاً في النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهم امن الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افرد هذه الوقوع الخلاف فيها لانهم استثنوا عند الامامين مالك والشافعي رضي الله عنهم ما ولائم ما لا يكفر جاحدهما (قوله ومنه القرح الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله كخره برغوث وونيم ذباب) ولو لم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلقة) هي الجادة الساترة للشفة والختان قطعها من الشرح (قوله سواء سري الماء في اصوله اولاً) فيه انه اذا سري في اصوله وحده الماء كله لا يلزم حله وفسره بعض الاطلاق بقوله سواء كان علوياً او تركياً قال السيد وما في العيب من قوله الا اذا كان علوياً او تركياً للخارج

(و) يفترض غسل (داخل قلقة لا سري في فسخها) على الصحيح وان نعتير لا يكاف به كغيب انضم للخرج متعقب (و) يفترض غسل داخل (سرة) مجوفة لانه من خارج الجسد ولا سري في غده (و) يفترض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المضمور من شعر الرجل) ويلزمه - له (طابقاً) على الصحيح سواء سري الماء في اصوله اولاً لكونه ليس زينة لا خارج فيه (و) لا يفترض نقض (المضمور من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله) اتفاقاً لحدوث ام سلة رضي الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشده فترأى أفأقضي لغسل الجنابة قال انما يكفيلك أن تحصى على رأسك ثلاث حببات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء تطهرين



وامان كان شعرها ملبدا او غزيرا فلا بد من نقضه ولا يفترض اصال الماء الى الشاة واثباتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذواته كلها والضعفة بالاضاد المجهمة الذواية وهي الخصلة من اشعر والضعفة قتل الشعر وادخال بعضه في بعض وغن الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولو انقطع حيزها العشرة ٦٧ (و) يفترض غسل (بشرة اللحية) وشعرها ولو كانت كثيفة كثة لقوله تعالى فاطهروا

(و) يفترض غسل (بشرة الشارب) (و) يشترط غسل (بشرة الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كاقم لا يدخل لانه كالحلق كما تقدم

• (فصل) • في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئا) (الاول) (الابتداء بالتسمية) لعموم الحديث كل امرئ ذى بال (و) ١ بتداء (بالتسمية) ليكون فعلة تقربا يناب عليه كالموضوء

والابتداء بالتسمية يصاحب التنية لتعلق التسمية باللسان والتنية بالقلب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفاه صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة الوكبات) على يده (بأنقرادهما) في الابتداء ليطمئن برؤاها قبل ان تشبع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام ويتفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة فتمثلت الغسل ويصيح

متعقب بأن دعوى المخرج ممنوعة ١٥ (قوله وأمان كان شعرها ملبدا او غزيرا) بحيث يمنع اصال الماء الى الاصول (قوله ولا يفترض اصال الماء الى الشاة واثباتها على الصحيح) احترازه عن قول بعضهم يجب بالها وجماع في صلاة البقاء الصحيح انه يجب غسل الذوايب وان جاوزت القدمين وغنامه في الشرح (قوله والضعفة بالاضاد المجهمة الذواية) قال في القاموس الذواية الناصية أو منبتهما من الرأس وشعر في اصل ناصية القوس ١٥ والمراد الخصلة وهي كافي القاموس بالضم الشعر المجتمع أو القليل منه ١٥ (قوله والضعفة قتل الشعر الخ) وأما القص لجمعه على الرأس (قوله وغن الماء) أي لشرب ووضوء وغسل على الزوج لانه مما لا بد منه ١٥ شرح (قوله ولو انقطع حيزها العشرة) وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحيز لاقل من عشرة فعلى الزوج لا احتياجه الى وطئها بعد الغسل وان كان لعشرة فعليها لانها هي الحاجة للصلاة ويعلم منه أن اجرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الخاتمة دخول الحمام مشروع للرجال والنساء قال السكال وحيث اجتمعا لها الخروج للعمام انما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعيا الى نظر الرجال والاستمالة ١٥ أي وبشرط عدم نظرهن الى عورة بعضهن والاحرم كما لا يخفى ولو ضرها غسل رأسها تركته ولا تمنع نفسها عن زوجها

• (فصل في سنن الغسل) • (قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله لعموم الحديث كل امرئ ذى بال) لفظ كل الخ يدل من الحديث (قوله والابتداء بالتسمية) هي كما تقدم في الوضوء (قوله لتعلق التسمية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من الذا كراستحضار معنى الذ كر فلهما تعلق بالقلب أيضا فاما أن يقال ان الابتداء اضاف في أو ان القلب يلاحظ أشياء متعددة دفعة (قوله مع غسل اليدين) أي قبل ادخالهما الاناء على ما مر (قوله ويسن غسل نجاسة الخ) أي ان ازال التما قبل الوضوء والاعتسال هو السنة ثلاثا زادا بضافة الماء فلا ينافي أن مطلق ازالة الاقدار المانع منها غير مبدى كرفرض ١٥ كلام السيد ملخصا (قوله وكذا غسل فرجه) هو اسم للقبليين وقد يطلق على الذكر أيضا كما في المغرب (قوله ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة) فيتم سائر أعمال الوضوء من المستحبات والسنن والقرائن (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) روى الجماعة واللفظ لمسلم عن معوية رضي الله عنه الى عنها قالت ادنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل مرتين وثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فذلكها دل كاشد بدين ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث حفنات كل حفنة ملء كفه ثم غسل سائر جسده ثم انتهى عن مقامه ذلك فغسل رجله الحديث (قوله ولكنه يؤخر غسل الرجلين) فيه اختلاف المشايخ فقال لا يؤخر لان عائشة رضي الله عنها اطلقت في روايتها بضافة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان واكثرهم على انه يؤخر الحديث معوية فان فيه تنصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التفصيل وبه يحصل التوفيق (قوله يستوعب الجسد بكل

الرأس) في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لانه يصيب عليها الماء والاول اصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاعتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يفت) حال الاغتسال (في محل يجمع فيه الماء) لا احتياجه لنفسه ما تاني من القسالة (ثم يقبض الماء على يده ثلاثا) يستوعب الجسد بكل

واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو انغمس) المغسل (في الماء الجارى او) انغمس في (ماء) هو (في حكمه) أى الجارى كالعشر  
 في العشر (ومكث) منغمسا قدر الوضوء والغسل أى المطر كذلك ولو للوضوء فقط (فقد اكمل السنة) لحصول المبالغة بذلك  
 كالتثنية (ويبتدئ في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أى الرأس (منكمبه الايمن  
 ثم الايسر) لاستصحاب التيامن ٦٨ وهو قول شمس الاثمة الحلواني (وبسن أن (يدلك) كل أعضاء

(جسده) في المرة الاولى  
 لعدم الماء بدنه في المرتين  
 الاخيرتين وليس ذلك  
 بواجب في الغسل الا  
 في رواية عن أبي يوسف  
 لخصوص صبغة اطهر وافية  
 بخلاف الوضوء لانه بالفظ  
 اغسلوا واقه الموفق  
 (فصل وآداب الاغتسال  
 هي) مثل (آداب الوضوء)  
 وقد ينالها (الا انه لا يستقبل  
 القبلة) حال اغتساله (لانه  
 يكون غالبا مع كشف  
 العورة) فان كان مستورا  
 فلا بأس به ويستحب أن  
 لا يكلم بكلام معه ولودعاء  
 لانه في صب الاقدار ويكره  
 مع كشف العورة ويستحب  
 أن يغتسل بمكان لا يراه فيه  
 أحد لا يجله النظر لعورته  
 لاحتمال ظهورها في حال  
 الغسل أو لبس الثياب  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله حي يستبرح  
 الحي واستبرح اذا اغتسل  
 أحدكم فليستتر رواه أبو  
 داود واذا لم يجد سترة عند  
 الرجال يغتسل ويختار

واحدة منها) والام تحصل سنة التثنية والاولى فرض والثنتان بعدها ستان حتى لو لم يحصل  
 بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والام يخرج من الجنابة كافي  
 بجمع الانهر (قوله ولو انغمس المغتسل الخ) أى بعد ما تنهض واستنشق (قوله كالعشر  
 في العشر) قدر به محمد الكثير ثم رجع عنه الى ما قاله الامام ان الكثير ما استكثره المتبلى  
 (قوله أو في المطر) معطوف على منغمسا أى او مكث في المطر كذلك أى قدر الوضوء  
 والغسل (قوله ولو للوضوء) أى ولو مكث منغمسا أو في المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط  
 فانه يكون آتيا بكل السنة فيه (قوله ويغسل بعدها) الاولى التذكير (قوله منكمبه الايمن  
 ثم الايسر) يغسلها مائلا ثلاثا كما في الزايدى وقبل يبدأ باليسار الايمن ثم بالراس (قوله  
 وبسن ان يدلك الخ) الدلك امر اراد اليسر على الاعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي  
 يوسف) المذكور في البصر عن الفتح وفي من لا مسكين انه شرط عنده في رواية النوادر  
 (فصل وآداب الاغتسال الخ) \* (قوله ويستحب أن لا يكلم بكلام معه ولودعاء) أى هذا  
 اذا كان غير دعاء بل ولودعاء أما الكلام غير الدعاء فليكرهه حال الكشف كما في الشرح  
 وأما الدعاء فلما ذكره المؤلف (قوله ويكره مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد  
 (قوله ويستحب أن يغتسل) أى والحال انه مستور العورة بدليل قوله لاحتمال ظهورها الخ  
 وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أى منزعه عن النقائص (قوله يغتسل ويختار ما هو أستر)  
 هذا ما في لوجانية والقبية والذي في ابن أمير حاج انه يؤخره كي يتمكن من الاغتسال بدون  
 اطلاع عليه وسواء في ذلك الرجل والمرأة ولا فرق بين كونهما بين رجال أو نساء فان خاف  
 خروج الوقت تيمم وصلى والظاهر وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر  
 في التيمم ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان ابيع التيمم اه (قوله وبين الرجال تؤخر  
 غسلها) وكذا بين الرجال والنساء ويغنيها أن تتيمم وقصلى لهجزها شرعا عن الماء كما في الدر  
 (قوله والائتم على الناطر) أى اذا كان عامدا في صورة جواز كشف العورة (قوله وقبل  
 يجوز ان يتجرد للغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلافا في جواز الكشف في الناحية فقال  
 تجرد في بيت الحمام الصغير اقصر ازاره واحلق عاتقه بأنم وقبل يجوز في المدة اليسيرة وقبل  
 لا بأس به وقبل يجوز أن يتجرد الى آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وهو الشرح  
 خمسة أذرع وانظر ما وجه هذا التصديد واعل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيرا كما قدروا  
 به في الماء فيكون الحمل اذا كان هذا القدر متسعا والله تعالى اعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل  
 اولى لانه وضوء وزيادة والى ذلك أشار بقوله لانه يشمله

(فصل)  
 ما واستروا المرأة بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها والائتم على الناطر لانه من كشف ازاره  
 تطهيره وقبل يجوز أن يتجرد للغسل وحده ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة  
 ركعتين متبعتين بعد الوضوء لانه يشمله (وكره فيه ما كره في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدير للماء  
 في الغسل لاختلاف أحوال الناس وراعى حاله ومكانه من غير اسراف ولا تقتير

• (فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) • منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لانها افضل من الوقت وقبل ان يكون يوم وغرته انه لو احدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على الصحيح وله الفضل على المرجوح ٦٩ وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس

أوليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة (و) منها (صلاة العبدین) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم القطار والاضحى وعرفة وقال صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وهو ناسخ اظاهر قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف

كما في الجمعة (و) يسن (للاحرام) للنجس أو العمرة افعله صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير فتغتسل المرأة ولو كان بها حيض او نفاس ولهذا لا يتيم مكانه بفقد الماء (و) يسن الاغتسال (للحاج) لاغيرهم ويفعله الحاج (في عرفة) لاجراءها ويكون فعله (بعد الزوال) لفضل زمان الوقوف ولما فرغ من الغسل المسنون شرع في المندوب فقال (ويتدب الاغتسال في ستة عشر شيا) تقريرا لانه يزيد عليها (لن أسلم طاهرا) عن جنابة وحيض ونفاس للتنظيف عن أثر ما كان منه (ولن يبلع بالسن) وهو خمس عشرة سنة

• (فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) • (قوله على الصحيح) هو قول أبي يوسف ويشهد لهما في الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية لابن حبان من اتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتهم ان ليس عليه غسل اه (قوله وقيل انه لليوم) قاله محمد اظهار الفضيلة على سائر الايام لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة ونسبه كثير الى الحسن وذكر في المحيط محمد امع الحسن وفي غاية البيان عن شرح الطحاوي انه اه ما جيعا عند أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر في لاجعة عليه أيضا واما الغسل بعد الصلاة فليس بمعتبرا جاعا كما في جمعة المحيط والخامسة (قوله استن بالسنة لحصول المقصود) وقال في المنهر كالحجر ينمى عدم حصول السنة بهذا اتفاقا ما على قول أبي يوسف فلا شترط الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان واما على قول الحسن فلانه يشترط أن يكون متطهرا بظاهرة الاغتسال في اليوم لا قبله والغالب وجود الحدث أيضا اه ملخصا (قوله فيها ونعمت) أي في السنة أخذ ونعمت هذه المصلحة فالصغير راجع الى غير مذكور وهو جائز في المشهور كما في قوله تعالى حتى تواتر بالجناب (قوله وهو ناسخ اظاهر قوله الخ) وقبل معنى الواجب التأكيد كما يقال سئل على واجب (قوله سنة للصلاة في قول أبي يوسف) ولليوم عند الحسن نقله القهسة الى عن التحفة (قوله للنجس أو العمرة) او مانعة خلو تجوز الجمع (قوله ولهذا لا يتيم مكانه بفقد الماء) أي مثلا والمراد به ذروا الماء السببية ومثله سائر الاغتسالات المسنونة والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البدائع يجوز أن يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف أيضا يعني أن يكون للوقوف واليوم أي يوم عرفة ان حضر (قوله افضل زمان الوقوف) وإمكان أن يكون أقرب اليه فيكون ابغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة افضل أن يكون بقرب ذهابه اليها الا أن هذا يقتضي الافضية ففما لا كونه شرطاً في تحصيل السنة قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الأصح وقبل انها مستحبة بدليل أن محمد أسى غسل الجمعة في الأصل - سنا قال في الفتح وهو النظر (قوله لن أسلم طاهرا) بذلك أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترزه عن أسلم غير طاهر فانه يفترض عليه الغسل على المعقد كما تقدم (قوله ولن يبلع بالسن) احترزه عن بلوغ الصبي بالاستلام والاحبال والانزال وعن بلوغ الصبية بالاستلام والحبل فانه لا يمتن الغسل فيها (قوله وهو خمس عشرة سنة على المفقوبه) وهو قوله ما ورواية عن الامام اذا العلامة تطهر في هذه المدة غالباً فعملوا المدة علامة في حق من لم تطهر له العلامة وادنى مدة يعتبر فيها ظهور العلامة اثنا عشر سنة في حقه وتسع سنين في حقه فاذا بلغها هذا السن واقرأ بالبلوغ كانا بالغين حكى لان ذلك مما يعرف من جهتهما (قوله ولن أفاق الخ) لعلة لا شكر على نعممة الافاقة (قوله وعند الفراغ من جهامة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع منها الجمامة رواه أبو داود (قوله خروج الخلاف) الاولى ما قاله السيد بخروج من خلاف القائل بلزوم الغسل منهما (قوله ونذب في لبلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب اسكل مؤمن

على المفتي يفي الغلام والجارية (ولن أفاق من جنون) وسكر وانغمه (وعند الفراغ من) جمامة وغسل ميت (خروج الخلاف من لزوم الغسل بهما) (و) نذب (في لبلة براءة) وهي لبلة النصف من شعبان لاجباتها وعظم شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال

(و) في (الله) القدر اذا راها) يقيناً واعلم بان باع ما ورد في وقتها لاحتياها (و) نذب الغسل (للدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تغظم الحرمته او قدومه ٧٠ على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) نذب (للقوف بمزدلفة) لانه

ثاني الجمعين ومحل اجابة دعاء سيد التكوين بغفران الدماء والمظالم لامته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لان به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (لطواف ما ولطواف الزيارة) فيؤدي الطواف باكمل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمته البيت الشريف (و) ينذب (اصلاة كسوف الشمس وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما) واستسقاء لطلب استئزال الغيث رحمة لخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة باكمل الطهارتين (و) اصلاة من (نزع) من مخوف التجاء الى الله تعالى وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (ظلمة) صلات نهارا (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهار لان الله تعالى أهلك به من طغي كقوم عاد فيلجئ المتطهر اليه وينذب للتائب من ذنب وللقادم من سفر وللمستحاضة اذا انقطع دمها لمن يرا دقله ولرمي الجمار ولمن اصابته نجاسة وخفي مكانها فيغسل جميع بدنه وكذا جميع ثوبه احتياطاً (نبيه

براءة من النار اتوفية ما عليه من الحقوق ولما فيه من البراءة من الذنوب بغفرانها قاله العمري (قوله يقيناً) بأن يكون بطريق الكشف مثلاً (قوله او علمنا) كذا هو في ما شرح عليه السيد أيضاً والمناسب لمقابله اليقين أن يقول او ظننا بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي كونها اليه بلجة لاسارة ولا باردة الى غير ذلك مما ذكره والذي فيما رأيت من الشرح او عملاً باتباع ما ورد والمعنى ان الرؤية اما باليقين او بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لاحتياها) يحتمل ارتباطه بالغسل اي انما نذب لاحتياها وفيه ان الاحتيا مطلوب آخر ايسر له تعلق بالغسل الا ان يقال انه يعين عليه فيطلب له او يكون الاحتيا مؤدي باكمل الطهارتين ويحتمل انه مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات الواردة بطلب الاحتيا هي العلامات التي يطلب عند وجودها الغسل (قوله ومحل اجابة دعاء سيد التكوين) أي بعد ان دعاه في جميع عرفته فانحوت عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول مكة) هي أفضل الارض عندنا مطلقاً وفضل مالك المدينة والخلاف في غير البقعة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فأنتم أفضل حتى من العرش والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء ولا يخفى من مكة والمدينة أسماء كثيرة فحوماته قال النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء منها وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله ولطواف الزيارة) سيأتي انه يقتضى لرى الجمار وتقدم انه يغتسل لجمع مزدلفة وقد يجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسلاً واحداً يكفي لجميعها بالنية (قوله ويقوم بتعظيم حرمته البيت) أي التعظيم الزائد والافاضلة يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي باكمل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الاولى حذف اللام من طلب لانه تفسير لاستسقاء كما ان الاولى حذف السين والتاء من استئزال والاضافة في استئزال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول (قوله بالاستغفار الخ) تصوير لطلب او الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو اشارة الى أن نزع مصدر بمعنى مفرع (قوله التجاء الى الله تعالى) أي وهو متلبس باكمل الطهارتين فانه ادعى لازالته (قوله فيلجئ المتطهر اليه) أي المتطهر باكمل الطهارتين (قوله وينذب للتائب من ذنب) ازالة لاثماً كان فيه وشكر التوفيق الى التوبة (قوله وللقادم من سفر) للتنظاف (قوله وللمستحاضة الخ) لاحتمال تخلل حيض أثناء المدة (قوله ولن يرا دقله) اجوت على اكل الطهارتين (قوله ولمن اصابته نجاسة الخ) عده في الجعر من الغسل المفروض وهو الذي تفيد به عبارة السيد قال وهو الصحيح خلافاً لما قال انه يطهر بغسل طرف منه اه (قوله لا تنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انها لا تنفع نعماتاً ما اذا لشكران وجودها ليس كعدمها (قوله بالاخلاص الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله والتزاهة) أي التباعد (قوله عن الغل) قال في القاموس الغل الحقد كالغل بالكسر والضعف اه وقال في مادة ح قد حقد عليه كضرب وفرح حقد او حقد او حقد امسك عداوته في قلبه وتر بص لفرصتها كتحقد والحقد الكثير

الحقد

الطهارة الباطنة بالاخلاص والتزاهة عن الغل والغش والحقد والحسد

٦ (قوله وهو اشارة الخ) كأنه فهم ان قول الشارح من مخوف تفسير لقول المتن ونزع والطاهر ان قوله من مخوف صلة لنزع أي مخوف من امر مخوف تأمل اه معجمه

الحقدا ومنه يعلم ان القل والحقد شي واحد وقال في مادة غ ش ش غشه لم يحضه النص  
واظهر خلاف ما يضرر والغش بالكسر الاسم منه والغل والحقد والغش بالضم الرجل الغاش  
ا فالتغش في بعض تفاسيره يرجع الى ما قبله واما الحسد اعاذنا الله تعالى منه فعلم (قوله  
وطهيرا القلب) عطف على اخلاص أي يطهره بقطع العلائق عن بجله الخلاق وما تطلع اليه  
النفس فلا يقصد الا الله تعالى بعده لاستحقاقه العبادته تعالى وامتثال الامر به ملاحظا  
جلالته وكبرياه لا رغبة في جنة ولا رهبة من نار ا من الشرح (قوله مقترا) أي مظهرا  
فقوله اليه بأن بسأله حاجته الا بنية والديورية اظهارا للفاقة والاضطرار الى المولى الغني عن  
كل شيء بعد تطهير اسانه من الغوغلل عن الكذب والغيبة والنميمة واليهتان وتزيينه  
بالتقديس والتهليل والتسبيح وتلاوة القرآن له ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوفاء  
بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بالمان)  
أي الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطربا) أي بسببها (قوله عطفها عليه) بفتح العين  
أي رحمة وحنو او بالكسر الجواب (قوله فتكون عبدا فردا الخ) أي غير مشتركة من كلام  
الحلاج نفعنا الله تعالى به من علامات العارف كونه فارغا من امور الدارين مشغولا بالله وحده  
وقال امير لمن يرى أحدا اويذا كرا أحدا ان يقول عرفت الاحد الذي ظهرت منه الاتحاد وقال  
من خاف من شيء سوى الله اورجاسوا اغلق عليه ابواب كل شيء وسلط عليه الخافة ومحب  
بسبعين سجدا يسرها الشكاه (قوله ولا يستملك) السين والتا زائدتان أو أن النهي عن طاب  
الميل ابلغ من النهي عن الميل (قوله قال الحسن) في مقام التعليل لقوله ولا يستملك (قوله رب  
مستور) أي كثيرا ما يقع ذلك وهو من الرمل (قوله سبقته نهوته) أي جعلته مسببا لها وأسيرا  
والمقصود انه صار لا يتخالفها (قوله قد عرى) بكسر الراء بمعنى نزع ثيابه والباسا كنه للضرورة  
(قوله وانتهى) انه لا مطلق وهو عطف لازم على عرى (قوله صاحب الشهوة عبد) أي  
ملازمها والمتصف بها كالعبد في الانقياد الى غيره والذلة (قوله فاذا ملك الشهوة) بأن  
خالف النفس والشيطان فيما ياهران به (قوله اضحى ملكا) أي في الدارين وهو بكسر  
اللام لذكر العبد اولا ويحتمل ان يكون بفتحها وهو على التشبيه بمعنى انه في الدرجة كاللائكة  
وقد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقساما ثلاثة فخيرهم من جعل فيه العقل دون الشهوة  
وهو الملائكة ومنهم من عكسه وهم البهائم ومنهم من جعلهما فيه وهم بنو آدم فان غلب عقله  
شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالثاني بل قد يكون اذل  
انهم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وبما كلفه به) متعلق بقام (قوله وارتضاء) عطف  
على كلفه (قوله حفته العناية) أي احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى  
يحفظه ويسهل له اموره فيعاهلهم معاملة من اهتم بشأنه تعظيما له (قوله حيثما توجه  
ونعيم) أي قصد أي في أي زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أملا وضع حيث لا مكان  
ولا يخفى حسن ذكره مادة التيمم بلصقه (قوله وعلمه مالم يكن يعلم) دايلا قوله تعالى واتقوا الله  
ويعلمكم الله والله تعالى اعلم

وطهيرا القلب عما سوى الله  
من الكونين فيعبد  
لذاته لا لعله مقترا اليه  
وهو يفضل بالمان بقضاء  
حوائجه المضطرب اعطفا  
عليه فتكون عبدا فردا  
للملك الاحد الفرد  
لا يسترق شي من الاشياء  
سواه ولا يستملك هو الشئ  
خدمته اياه قال الحسن  
البصري رحمه الله تعالى  
رب مستور سبقته نهوته  
قد عرى من ستره وانتهى  
صاحب الشهوة عبد فاذا  
ملك الشهوة اضحى ملكا  
فاذا اخلص لله وبما كلفه  
به وارتضاء قام فاداه حفته  
العناية حيثما توجه وتيمم  
وعلمه مالم يكن يعلم



هو من خصائص هذه الامة وهو لغة التمسك مطلقا والجمع لغة القصد الى معظم وشرعا مسح الوجه  
واليد من صعيد مطهر والقصد بشرط لانه النية وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة و~~حقيقة~~ كيفية وستاتين فسيبه كاصله  
اراد ما لا يخل الابه وشرطه قدمها بقوله ٧٢ (يصح) التيمم (بشرط غائبة الاول) منها (النية) لان

## (باب التيمم)

التراب ملوث فلا يصح مطهرا

الابالنية والماء خلق

مطهرا (و) النية (حقيقتم)

شرعا (عقد القلب على)

ايجاد (الفعل) جرما

(و) وقتها عند ضرب يده على

ما يتيمم به) أو عند مسح

أعضائه بتراب أصابها

(و) للنية في حدوداتها

شروط لصحتها أيها بقوله

(شروط صحة النية ثلاثة

الاسلام) ليصير الفعل سببا

للثواب والكافر محروم منه

(و) الثاني (التعيين) أفهم

ما يتكلم به (و) الثالث (العلم

بما ينويه) ليعرف حقيقة

المنوى والنية معنى وراه

العلم الذي يسببها (و) نية

التيمم لها شرط خاص بها ينه

بقوله (يشترط لصحة نية

التيمم) ليكون مقصدا

(الصلاة) فتصح (به) احد

ثلاثة اشياء امانية الطهارة

من الحدث القائم به ولا

يشترط تعيين الجنابة من

الحدث فتصح في نية

الطهارة لانها شرعت للصلاة

وشرط لصحتها واباحتها

فكانت نيتها نية اباحة

الصلاة فلذا قال (او) نية

(استباحة الصلاة) لان

اباحتها برفع الحدث فتصح

بإطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافع له كالوضوء

بشيء فلا بد أن يكون خاصا

ذكره بعد طهارة الماء لانه خاف وقدمه على مسح الخف وان كان طهارة مائية لثبوت هذا

بالكتاب وذا بالنسبة وثلب به تأسيسا بالكتاب (قوله هو من خصائص هذه الامة) وخصه لهم

من حيث الالة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث المل للالاقتصار فيه على

شطر الأعضاء (قوله ونوع الخ) قال السكال هذا هو الحق فهذا التعريف اولى من قول بعضهم

في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد ركنا (قوله عن

صعيد) أي الناشئ هذا المسح عن صعيد أي من صعيد (قوله مطهر) احتز به عن الارض

اذا تمسكت وحقت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشرط) هو كشرط اصله الا فيما سئل (قوله وحكم)

هو حل ما كان متمعا قبله في الدنيا والثواب في الآخرة كاصله ايضا (قوله وركن) هو المسح

المستوعب للعقل (قوله وصفة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما

سئل (قوله ويجب فيما يجب فيه الوضوء) (قوله وكيفية) هي مسح اليمنى باليسرى وقلبه مستوعبا

(قوله على ايجاد الفعل جرما) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكلف به

في النهي وهو فعل ولا يصح ان يكاف بالترك يعني العدم لانه ليس داخل تحت قدرة العبد

افاده السيد (قوله او عند مسح اعضائه) الجمع لما فوق الواحد وجعل كل بدعوا (قوله

افهم ما يتكلم به) الاولى أن يقول لا منوى ولا يلزم من التعيين العلم بحقيقة المنوى (قوله ليعرف

حقيقة المنوى) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله

ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث) بل روى ابن جماعة عن محمدان الجنب اذا تيمم يريد به

الوضوء أجزأه عن الجنابة في الصحيح (قوله واباحتها) أي اباحة فعلها (قوله فلذا قال)

مرتب على كلام محذوف تقديره وهي تصح بنية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعديل

المذكور كما فعله السيد لكان اولى (قوله أو نية استباحة الصلاة) أي نوى بالتيمم ان تكون

الصلاة مباحة او ضرورة الصلاة مباحة فالسين والتا زمانان اول ضرورة ولا يصح الطلب

(قوله لان اباحتها برفع الحدث) تعليل صحة النية في التيمم بنية الاستباحة يعني انه لما نوى

استباحة الصلاة وهي لا تكون الا برفع الحدث فكانه نوى رفعه أي وهي تصح بنية رفعه واذا

حققنا النظر وجدنا كما التيقن السابقين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى

نية الاباحة وهي ترجع الى نية الرفع فليأمل (قوله فتصح بإطلاق النية) تقرير على قوله اما

نية الطهارة وليس المراد بإطلاق النية نية التيمم فان المصنف نص بعد على انها لا تصح بنية (قوله

وبنية رفع الحدث) تقرير على قوله لان اباحتها برفع الحدث ولا بد من صحة قوله اذ هو

يصح بنية (قوله واما اذا قيد النية بشيء) عطف على محذوف تقديره هذا اذا أطلق في النية

وبقظم ضرورة نية الطهارة او ضرورة نية استباحة الصلاة وضرورة نية رفع الحدث (قوله

ينيه

بإطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافع له كالوضوء واما اذا قيد النية



بينه في الشرط الثالث بقوله (اوبنة عباد مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء  
تقربا الى الله تعالى وتكون ايضا (لا تصح بدون طهارة) فيكون المنوي اما صلاة أو جزأ ٧٢ للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم

للمسألة او صلاة الجنائزة  
او سجدة التلاوة او لقراءة  
القرآن وهو جنب أو نوته  
اقراءة القرآن بعد انقطاع  
حيضها او نفاسها لان كلا  
منها لا بد له من الطهارة  
وهو عبادة (فلا يصلي به)  
أي التيمم (اذ انوى التيمم  
فقط) أي مجردا من غير  
ملاحظة شيء مما تقدم  
(او نواه) أي التيمم (لقراءة  
القرآن) وهو محدث حدثا  
اصغرو (لم يكن جنباً) وكذا  
المرأة اذا نوته للقراءة ولم تكن  
مخاطبة بالظهر من حيض  
ونفاس لجواز قراءة المحدث  
لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس  
المصنف أو دخول المسجد  
أو تعليم الغير لا تجوز به  
صلاته في الاصح وكذا الزيارة  
القبور والاذان والاقامة  
والسلام وركعة والاسلام  
عند عامة المشايخ وقال أبو  
يوسف تصح صلاته به لدخوله  
في الاسلام لانه رأس القرب  
وقال أبو حنيفة ومحمد لا  
تصح وهو الاصح ولو تيمم  
لسجدة الشكر فهو على  
الخلافا كما سنده كره  
وفي رواية النوادر والحسن  
جواز مجردة (الثاني)  
من شروط صحة التيمم

بينه في الشرط الثالث) الاولى بينه في الامر الثالث لان الشرط هو احد الثلاثة المد كورة تأمل  
(قوله وهي التي لا تجب الخ) كالمسألة بخلاف المسرفانه وجب له بطريق التسبع للتلاوة وهو في  
حد ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي ولا تحل ليشمل قراءة  
القرآن لصواب الجنب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزء في الجملة وان كان  
يتحقق غير جزء اسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نويت التيمم للصلاة) لا يظهر بل المناسب  
لقوله فيكون المنوي اما صلاة ان يكون المنوي عند التيمم الصلاة ونحوها ويكون المعنى على  
استباحة هذه العبادة فيرجع الى ما قبله (قوله او صلاة الجنائزة) لو ادخلها في عموم الصلاة  
فيقول فيكون المنوي اما صلاة ولو صلاة جنازة اكان اولى لانها صلاة من وجه (قوله او سجدة  
التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون  
طهارة (قوله فلا يصلي به) تفريع على اشتراط احد هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنباً)  
تصريح باللازم (قوله ولم تكن مخاطبة بالظهر) أي بان تكون محدثة حدثاً أصغر فقط (قوله  
لجواز قراءة المحدث) أي فهي عبادة مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث  
(قوله لا الجنب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجنب لمس المصنف) فقد الشرط الاول  
فيه وهو كونه عبادة (قوله او دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بغير طهارة من  
الاكبر (قوله أو تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح ولا يحل بدون طهارة وان كان  
عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذا الزيارة القبور) فقد فيها الثالث ايضا (قوله والاذان)  
اتقى فيه الثاني والثالث وكذا الاقامة (قوله والسلام ورده) اتقى فيه الثالث فقط وكذا  
الاسلام (قوله وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح) لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل التراب طهورا  
للمسلم فقط بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهورا للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قولهما  
لا تصح به الصلاة لانها ليست قريبة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قريبة عنده قاله في البحر  
عن الترخيم (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير ظاهر الرواية كما تقدم المتبني  
عليه في الخطبة لانها اسم كتاب (قوله بمجرد نيته) أي التيمم هو مقابل لما في المصنف ولا اعتماد  
على هذه الرواية كما كتبه على ذلك السكال (قوله كبعبده أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم الميل  
والفرسخ والعريدي قوله

ان البريد من القراصم اربع \* والفرسخ ثلث اميال وضعوا  
والميل ألف أي من الباعث قل \* والباغ اربع أذرع فتبعوا  
ثم الذراع من الاصابع اربع \* من بعدها العشرون ثم الاصبع  
ست شعيرات فظهر شعيرة \* منها الى بطن لاخرى فوضع  
ثم الشعيرة ست شعيرة فقط \* من ذيل بغل ليس عن ذا مرجع

قاله في القمح والميل في الفضة منتهى مدا البصر (قوله بغلبة الظن) فان لها احكم اليقين في  
الفتحيات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المشهور عند الجمهور (قوله

ط (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كعبده) أي الشخص (مبلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج  
بالذهاب هذه المسافة وما نيرع التيمم الا دفع الحرج وثلث القرمخ أربعة آلاف خطوة

وهي ذراع ونصف) فجمله ذرعان ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سيرا القدم بنصف ساعة (قوله  
 بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله عن ماء طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه  
 في المصير) أي ولو كان مقيما فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي أنه لا يجوز التيمم  
 في المصير الخوف فوت صلاة جنازة أو عيود للجنب الخائف من البرد والحق الأول والمنع بناء  
 على عادة الأمصار فليس خلافا حقيقة ١٥ (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاده أن  
 الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار جواز  
 ونقل المصنف في حاشية الدرر الزيلعي من عوارض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى أن  
 يمرض بالصوم فهو كالمرضى ١٥ قال فكذلك هنا ١٥ وأعلم أن المريض أربعة أنواع  
 من بستره الماء أو التحرك لاستعماله والثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على  
 الفعل بنفسه فخاله لا يخلو إما أن يجد من يوضئه أو لا فإن لم يجد جازله التيمم إجماعا ولو في المصير  
 على ظاهر المذهب وإن وجد فإما أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأجيريه أو لا فإن كان  
 من أهل طاعته اختلف فيه المشايخ على قول الإمام بناء على اختلاف الرواية عنه وإن لم يكن  
 من أهل طاعته ولم يعنه بغير بدل جازله التيمم عنده مطلقا ولا يجوز في الفصول كلها إلا إذا  
 كان الأجر كثيرا وهو ما زاد على ربع درهم أفاده في البناء والسراج وغيرهما والرابع من لا  
 يقدر على الوضوء ولا على التيمم بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول الإمام حتى  
 يقدر على أحدهما وقال أبو يوسف يصلي تشبها بغيره وقول محمد مضطرب وفي البحر ولا يجب  
 على أحد الزوجين أن يوضئ صاحبه ولأن يتعاهده فيما يتعاق بالصلاة فلا يعتد أحدهما قادرا  
 بقدره الآخر بخلاف السيد والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد  
 المرض) يتيقنا أو بغلبة الظن بتجربة أو أخبار طبيب حاذق مسلم عدل وقيل يكفي المستور  
 (قوله كالبحوم) مثال للأولين وقوله والمبطون مثال للثالث وهو التحرك أفاده في الشرح  
 (قوله ولو أقرى) أي ولو كان العمران القرى الموصوفة بما ذكر أما القرى الخالية عنه فهي  
 كالبرية (قوله سواء كان جنبا أو محدثا) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الأثر وأما  
 الحلواني لارخصة للمحدث بذلك السبب إجماعا قال في الخاتمة والحقائق وهو الصحيح أي لعدم  
 اعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجزئوهم إذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة كما في الفتح والابحاح  
 وإنما الخلاف في الجنب الصحيح في المصير إذا خاف بغلبة ظن على نفسه مرضا لو اغتسل  
 بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ما به يسخن فقال الإمام يجوز له التيمم مطلقا وخصاه بالمسافر  
 لأن صحة هذه الحالة في المصير نادر والفتوى على قول الإمام فيها بل في كل العبادات وإنما  
 أطلق المصنف لأن الكلام عند غلبة الظن وهي غير مجزئة الوهم (قوله ومنه خوف عدو) أي  
 من العذر لكن إن نشأ من عيود العباد وجبت الاعادة وإن نشأ عن شيء فلا كذا ونفى صاحب  
 البحر وابن أمير حاج بين قول وجوب الاعادة وعدمه أفاده السيد (قوله وسواء خافه على نفسه)  
 لأن صيانة النفس واجب من صيانة الطهارة بالماء فإن لها بدلا ولا بدل للنفس أولانه في معنى  
 المريض من حيث خوف لحوق الضرر فألحق به كما في النهاية وكذا المال لا خلفه وهو  
 الامانة عندهم (قوله أو خاف المديون المقلس الحبس) أما المومر فلا يجوز له التيمم

وهي ذراع ونصف  
 بذراع العامة فيتيمم بعده  
 ميلا (عن ماء طهور) ولو  
 كان بعده عنه (في المصير)  
 على الصحيح للخرج (و) من  
 العذر (حصول مرض)  
 يخاف منه اشتداد  
 المرض أو بطل السيرة أو  
 تحركه كالبحوم والمبطون  
 (و) من الاعتذار (برد)  
 يخاف منه (بغلبة الظن  
 الثالث) بعض الأعضاء  
 (أو المرض) إذا كان خارج  
 المصير يعني العمران ولو  
 القرى التي يوجد بها الماء  
 المسخن أو ما يسخن به سواء  
 كان جنبا أو محدثا وإذا  
 عدم الماء المسخن أو  
 ما يسخن به في المصير فهي  
 كالبرية وما جعل عليكم في  
 الدين من حرج (و) منه  
 (خوف عدو) آدمي أو  
 غيره سواء خافه على نفسه  
 أو ماله أو أمانته أو خاف  
 فاسقا عند الماء أو خاف  
 المديون المقلس الحبس  
 ولا إعادة عليهم

انظره بطله (قوله ولا على من حبس في السفر) اي اذا تيمم وصلى لان الغالب في السفر عدم  
 الماء وقد انضم اليه عند الحبس قالة في الشرح وأما المحبوس في المنصر في مكان طاهر اذا لم  
 يجد الماء فانه يتيمم ويصلي ثم يعيد في ظاهر الرواية كما في البدائع (قوله ومنه عطش)  
 اعلم أن الانسان اذا عطش وكان عنده ماء آخر ماء فان كان صاحب الماء محتاجا اليه  
 اعطشه فهو اولى به والاوجب دفعه للمضطرب ان لم يدفعه اخذه منه قهرا وله أن يقاتله فان قتل  
 صاحب الماء فدمه مدروان قتل الاخر كان مضمونا ويذبح أن يضمن المضطرب قيمة الماء وان  
 احتاج الاجنبي للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بدله ولا يجوز للاجنبي أخذه  
 منه قهرا بحر عن السراج مزيدا (قوله أو رقيقه في القافلة) فضلا عن رقيق الصحة كذا  
 في الشرح (قوله أو دابته) محل اعتبار خوف عطش دابته وكتبه اذا تعذر حفظ الغنم لانه ادم  
 الاناء كما في الايضاح (قوله ومنه احتياج العجن) وكذا اذا احتاجه لازالة نجاسة مانعة اما اذا  
 احتاجه للقهوة فان كان يلحقه بتركها ضرر تيمم والا كذا بجنبه السيد ولم يفصلوا في المرق  
 هذا التفصيل الا أن قول الشرح لا ضرورة اليه يشير اليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي  
 طاهرة قاله السيد ولو نوبا كما في الشرح ولو نقص الثوب بإدائه ان كان النقص قدر قيمة  
 الماء لزمه ادلاؤه لان كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل الى الماء البعثة كذا في كتب  
 الشافعية قال في الترشيع وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالصهاريج (قوله لا يمنع التيمم)  
 أي على المعتمد (قوله ولا يشبه فاقدر الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله بحبس) متعلق  
 بفقد ومثل الحبس المحرز عنها معرض كما في السيد أو بوضع خشب في يديه (قوله وقال أبو  
 يوسف يشبه بالانبياء) اقامة لخلق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لانه لو وجد لصار مستعملا  
 للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجد ان وجد مكانا يابساً فأداه في الشرح والذي  
 في السيد نقلا عن التنوير وشرحه وقال يشبه بالمصلين وجوباً في ركع ويسجد ان وجد مكانا  
 يابساً والابوي قائماً ثم يعيده ينقي واليه صح رجوع الامام ثم قال ومعنى التشبيه بالمصلين  
 أن لا يقصد باقيا الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حتى ظهر له لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح  
 اه وتحصل منه أن التشبه متفق عليه وانه بالركوع والسجود لا بالاياء على ما عليه الفتوى  
 (قوله ولو وجد من بعينه) اعلم أن المعين اما أن يكون كعبده وولده وأجيريه فلا يجوز له التيمم  
 اتفاقا كما في المحيط ببناء على اختيار بعضهم وان وجد غيرهم ذكره ولو استعان به أعانه فظاهر  
 المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف لقدرة على الوضوء وعن الامام انه يتيمم وعلى هذا اذا عجز عن  
 التوجه الى القبلة أو عن التحول عن فراش نجس (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على أن  
 القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده لان الانسان بعد قادر اذا اختص بالآلة يهبأه الفعل به امتي  
 ارادوه هذا لا يتأتى بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة بالغير لان آله صارت كآله واختار  
 حسام الدين قوله ما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها  
 التفصيل كما علمت وقد ضمنا ما يقيد بعض ذلك قريبا (قوله ولو جنباً) لان صلاة الجنابة دعاء  
 في الحقيقة وانما أرجبنا لها التيمم لكونها مسموعة باسم الصلاة قاله السيد (قوله لانها تفوت  
 بلا خلف) هذا هو الاصل في هذا الباب وهو أن ما يفوت الى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته

ولا على من حبس في  
 السفر بخلاف المكره  
 على ترك الوضوء فقيم  
 فانه يعيد صلاته (و) منه  
 (عطش) سواء خافه حالا  
 أو ما لا على نفسه أو رقيقته  
 في القافلة أو دابته ولو  
 كالان المعتمد للمحاجة  
 كانه دوم (و) منه احتياج  
 العجن للضرورة (لا لطبخ  
 مرق) لا ضرورة اليه  
 (و) يتيمم (لفقد آلة)  
 كبل ودلوانه يصير البئر  
 كعدمها والماء الموضوع  
 للشرب في الفلوان ونحوها  
 لا يمنع التيمم الا ان يكون  
 كثيرا يستدل بكثرته على  
 اطلاق استعماله ولا يشبهه  
 فاقد الماء والتراب الطهور  
 بحبس عنده ما وقال أبو  
 يوسف يشبه بالانبياء  
 والعاجز الذي لا يجرد من  
 يوضيه يتيمم اتفاقا ولو وجد  
 من بعينه فلا قدرة له عند  
 الامام بقدرة الغير خلافا  
 له ما (و) من العذر  
 (خوف فوات صلاة جنابة)  
 ولو جنباً لانها تفوت بلا  
 خلف فان كان يدرك  
 تكبيرة منها فوضأ

والولي لا يخاف القوت هو الصحيح فلا يتيم وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بتيمة للاولى عندهما

وقال محمد عليه الاعادة كما لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عيد) لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا فاجأك صلاة جنازة فخشيت فوتها فصل عليها بالتيميم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنهما في صلاة العبدین كذلك والوجه فواتهما لا إلى بدل (ولو) كان (بناء) فيه ما بأن سبقه حدث في صلاة الجنازة أو العبد يتيم ويم صلته لم يجزه عنه بالماء برفع الجنازة وطرو المفسد للزحام في العبد (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لأن الظاهر يصلي بفوت الجمعة وتقضى الفائتة فلهما خلف (الثالث) من الشرط (أن يكون التيمم بطاهر) طيب وهو الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الارض) وهو (كالتراب) المنبت وغيره (والجحر) الاملس (والرمل) عندهما خلا فالابن يوسف فيجوز عندهما بالزنج والنورة والمقرة والكمل والكبريت والقيروزيج والعقيق وسائر أحجار المعادن وبالمخ الجبلي في الصحيح وبالارض المحترقة

ولا خلاف له بتيمة (قوله والولي لا يخاف القوت) المراد بالولي من لم يحق التقدم كالسلطان ونحوه لأن الولي إذا كان لا يجوز له التيميم وهو مؤخر فمن هو مقدم عليه أولى فيجوز التيميم للولي عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقا لأنه يخاف القوت إذ ليس له حق الاعادة حينئذ (قوله هو الصحيح) صححه في الهداية وظاهر الرواية جواز التيميم للسكك لأن تأخير الجنازة مكروه وصححه السرخسي فتأيد التصحيح الثاني بكونه ظاهر الرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد القدرة بعده اتفاقا (قوله أو خوف فوت صلاة عيد) أي بتمامها فإن كان بحيث لو توطأ يدرك بعضها مع الامام لا يتيمم قال السيد نافعا عن النهر وخوف فوتهم بمرور الشمس إن كان اماما وبعدم ادراك شيء منها مع الامام إن كان مقتديا به (قوله يتيمم وبين صلته الخ) المقام فيه تفهيم وهو أنه في صلاة الجنازة إن خاف وفوتها قبل أن يحصل شيئا من التكبيرات إن اشتغل بالوضوء يتيمم وأما في العبدان خاف الاستواء يتيمم اتفاقا اماما كان أو مقتديا بالامام أمكنه ادراك شيء منها مع الامام لو توطأ لا يتيمم اتفاقا ولا فعند الامام يتيمم مطلقا وعنهما إن شرع بالوضوء لا يتيمم لأنه من القوت إذا لاحق يصلي بعد فراغ الامام وإن شرع بالتيمم جاز له البناء لأنه لو توطأ يكون واجدا للماء في صلته فتفسد وللإمام أن خوف القوت باق لأنه يوم زحمة فيعتبر به ما يفسد صلته فتفوت كافي التيميم وغيره ومعناه إذا شئت في عروض المقدما إذا غلب على ظنه عدمه لا يتيمم إجماعا كما في الفتح ومنشأ الخلاف أن صلاة العبد إذا فدت لا تقضى عند الامام فكانت تفوت إلى خلف وعندهما تقضى فيمكنه أداؤها مفردا فكانت تفوت إلى خلف كما في السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل يتيمم لخوف فوت الوقت قال الحلبي والاحوط أنه يتيمم ويصلي به ويعيد ذكره السيد (قوله لأن الظاهر يصلي بفوت الجمعة) هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالبديلة لأن الظاهر ليس بدل الجمعة بل الأمر بالعكس وإن أجيب عنه بأنه لما نصرت بصورة البديل بحيث يفعل عند فواتها أطلق عليه ذلك (قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيمم للكوف أي والخوف لأنهما يفوتان لا إلى بدل وكذا يتيمم لكل ما لا يشترطه الطهارة كالنوم والسلام وردة ودخول مسجد لمحدث ولومع وجود الماء قاله في البحر وأقره صاحب التنوير (قوله طيب) الاولى أن يقدمه على طاهر بأن يقول بطيب طاهر ليكون شارة إلى أن قوله تعالى يتيمموا صعيدا طيبا معناه طاهرا وأن معنى طيب طهور وهو الاولى (قوله وهو الذي لم تمسه نجاسة الخ) تفسير مراد حينئذ يكون الطاهر بمعنى الطهور والطاهر في الأصل يعم بالارض النجسة التي ذهب أثر النجاسة منها (قوله ولو زالت) عطف على محذوف تقديره وهو الذي لم تمسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها بل ولو الخ (قوله من جنس الارض) ويعتبر كونها من جنسها وقت التيمم فلا يجوز على الزجاج وإن كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيمم بتراب المقبرة إن غلب على ظنه نجاسته لا يجوز كن غلب على ظنه نجاسة الماء أو لا يجوز كما في السراج (قوله والجحر الاملس) وقال محمد لا يجوز به (قوله والمقرة) بفتح الميم وسكون الغين ويحرك طين أحر كما في القاموس (قوله وسائر أحجار المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذي في عامة الكتب وفي الفتح لا يجوز وأبده صاحب المنع بأنه متوسط بين عالمي الجمادات النبات فاشبهه الاحجار من حيث شجره وأشبهه الثبات

والطين المحرق الذي ليس به مرقين قبله والارض المحترقة ان لم يقلب عليها الرماد وبالتراب الغالب على مخالطين غيره  
جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بخو (الحطاب والفضة والذهب) والتماس والحديد ٧٧ وضابطه ان كل شيء يصير

رمادا او ينطبع بالاحراق  
لا يجوز به التيمم والاجاز  
لقوله تعالى فقيموا صعيدا  
طينا والصعيد اسم لوجه  
الارض ترابا كان او غيره  
وتفسيره بالتراب لمكونه  
اغاب لقوله تعالى صعيدا  
زنا أي جرا أملتس (الرابع)  
من الشروط (استيعاب)  
المحل وهو الوجه واليدين  
الى المرفقين (بالمسح) في  
ظاهر الرواية وهو الصحيح  
المتفق به فيمنع الخاتم  
ويخلل الاصابع ويمسح  
بجميع بشرة الوجه والشعر  
على الصحيح وما بين العذار  
والاذن الحاقا له بأصله  
وقيل يكفي مسح أكثر  
الوجه واليدين ومسح وروى  
الحسن عن أبي حنيفة  
انه الى الرسفين وجه ظاهر  
الرواية قوله صلى الله عليه  
وسلم التيمم ضربتان ضربة  
للاوجه وضربة للذراعين  
الى المرفقين وكذا قاله بأصله  
السلام لانه مثل كيف  
امسح فضرب به كفيه  
الارض ثم رفعهما لوجهه ثم  
ضرب ضربة فمسح ذراعيه  
باطنهما وظهرهما حتى  
يمس يديه المرفقين  
(الخامس) من الشروط  
أن يمسح بجميع البدأ  
بأكثرها أو

من حيث كونه شجرا ينبت في تعرا الجرد افروع وأغصان خضر متشعبة قائمة نظهرانه ليس من  
جنس الارض لانه نبات جدد ومارجرا في الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه الزبدي الا  
أن تكون مطلية بالدهان (قوله ليس به مرقين قبله) أي قبل حرقه فرجع الضمير معلوم من قوله  
المحرق (قوله والارض المحترقة) الاولى الاكتفاء بهذه عن قوله سابقا وبالارض المحترقة  
الا أن يحمل ما سبق على ان الارض أحرق ترابها من غير مخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ)  
فلا يجوز بالغلوب ولا بالمساوي أفاده السيد (قوله لانه لا يصح الخ) علة لمحذوف تقديره وانما  
قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكروا في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه (قوله والفضة  
والذهب) أراد به ما خصوص المسبوك منه ما اما قبل السبك فيصح التيمم مادام في المعدن  
وكذا الحديد والتماس لانهم ما من جنس الارض كما في شرح الكون لا يعني ذكره السيد  
واما لاق كلام المصنف كغيره يقيده المنع مطلقا لوجود الضابط (قوله يصير رمادا) قال في خزنة  
الفتاوى مانعه قال العبد الضعيف ان كان الرماد من الحطاب لا يجوز وان كان من الحجر  
يجوز وقد رأيت في بعض البلاد طينهم الحجر اه نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم  
لوجه الارض) فعيل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب) هو تفسير ابن عباس (قوله أن يكونه  
اغلب) فلا ينافي التعميم على أن في التخصيص به تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر  
الواحد فكيف بقول الصحابي (قوله لقوله تعالى) علة لمحذوف تقديره وان لم نقل ان هذا  
تفسير بالاغلب لا يصح لقوله الخ يعني أن هذه الآية دالة على أن الصعيد يطلق على الحجر الاملس  
فلا يصح قصره على التراب (قوله فيمنع الخاتم) ويمسح الوتر التي بين الخنجرين وما بين  
الحاجبين والعينين وتنزع المرأة السوار والمراد بتنزع الخاتم والسوار نزعهما عن محلها ما حتى  
يمسحه (قوله وبمحال الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر أن التخليل هنا كالتخليل في الوضوء  
انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضربة ثالثة للتخليل فيه نظر لان  
العبرة للمسح لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه وعن أبي يوسف يمسح وجهه من غير  
تخليل للعبية كذا في البداية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء  
وهو الهاذي للبشرة لا المسترسل وعليه يحمل قول صاحب السراج لا يجب عليه مسح للعبية  
في التيمم كذا في البحر في الكلام في اللحية الخفيفة هل يبالغ في المسح فيها حتى يصل الى  
البشرة كأصله أو يكفي مسح ظاهره لا في كالسكة يراجع (قوله الحاقا له بأصله) علة  
لاشترط الاستيعاب فيه (قوله ولا يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا لو ترك الثلث  
من غير مسح يجزئه وفي الذخيرة انه لو ترك أقل من الربع يجزئه واحد روايتان في المذهب  
والوجه فيه رفع المرح أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح الخف والراس (قوله  
وصح) حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من  
الربع يجزئه اه وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الاصابع ولا تنزع الخاتم والسوار لان  
ما تحت ذلك أقل من الربع (قوله التيمم ضربتان الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين  
حتى لو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يده أجزأه وبعد الضرب للبدن الاخرى اه (قوله أو



بما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما في الخلاصة (ولو كثر زحى استوجب بخلاف مسح الراس) كذا  
 في السراج الوهاج عن الإيضاح (السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم (بضربتين ياطن الكفين) لما روينا فان نوى  
 التيمم وأمر به غيره فمعه صح (ولو) كان ٧٨ الضربتان (في مكان واحد) على الأصح لعدم صبر ورثته مستعملا لان

التيمم بما في اليد (ويقوم  
 مقام الضربتين إصابة  
 التراب بجسده إذا مسه  
 بنية التيمم) حتى لو أحدث  
 بعد الضرب أو إصابة  
 التراب فمعه يجوز على  
 ما قاله الأسيجاني كمن  
 أحدث وفي كفيه ما يجوز  
 به الطهارة وعلى ما اختاره  
 شمس الأئمة لا يجوز بلعه  
 الضرب ركنا لو أحدث  
 بعد غسل عضو وقال الحق  
 ابن الهمام الذي يقتضيه  
 النظر عدم اعتبار الضرب  
 من معنى التيمم شرعا لان  
 المأمور به في الكتاب ليس الا  
 المسح وقوله صلى الله عليه وسلم  
 التيمم ضربتان خرج مخرج  
 الغالب والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (السابع) من الشروط  
 (انقطاع ما في يديه) حالة  
 فعله (من حمض أو نفاس  
 أو حدث) كما هو شرط أصله  
 (الثامن) منها (زوال ما يمنع  
 المسح) على البشرة (كشمع  
 وشحم) لانه يضرب به المسح  
 عليه لا على الجسد (وسببه)  
 ارادة ما لا يحل الا بالطهارة  
 (وشروط وجوبه) ثمانية

بما يقوم مقامه) كيد غيره أو أكرها أو كثر يرك وجهه ويديه في الغبار (قوله ياطن الكفين)  
 موافق لما ذكره الحلبي عن الذخيرة والأصح كما في الشئني انه يضرب بظاهرهما وباطنهما  
 والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم ضربا بالأذى كره السيد (قوله لان التيمم بما في اليد) قال  
 في الفتح هذا يفيد تهوؤا استعماله وهو مقصور على صورة واحدة وهو أن يمسح الذراعين  
 بالضربة التي مسح بها وجهه لا غيراه (قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهم اليسار كن  
 ويتفرع عليه ما في الخلاصة من أنه لو أدخل رأسه بنية التيمم ووضع الغبار يجوز ولو انهدم  
 الحائط فظهر الغبار فرك رأسه ونوى التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه اهـ (قوله حتى  
 لو أحدث الخ) تقرير على قوله ويقوم الخ المفيد عدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على  
 ما قاله الأسيجاني) في الفقه ستأتي عن المضمرات هو الأصح وعليه مشي في الخاتمة (قوله وعلى  
 ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني وهو قول السيد أبي شجاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله  
 لان المأمور به الخ) لان الله تعالى قال فتييموا بعد طيبا فامسحوا الخ فبين التيمم بالمسح (قوله  
 خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو أنه أراد بالضربتين ماهر  
 الأعم فيهم المسحطين (قوله أو حدث) كرشح بول (قوله وشروط وجوبه ثمانية) هي العقل  
 والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت والقدرة على ما يجوز  
 منه التيمم قاله السيد (قوله وكيفية قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم  
 وهذه الكيفية وردت أيضا عن الامام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من أنه  
 يمسح ياطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع الى المرفق ثم يمسح  
 بكفه اليسرى باطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ويمر يداها على ظهرها على ظاهر  
 ايهامه اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك لم يرد في الأحاديث ما يدل عليه كما قاله في البناءة وان  
 ادعى صاحب العناية أنه ورد وأيضاً لم ينقل عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن  
 مشايخه ان الأحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهر يده  
 اليمنى الى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح باطنها بالابهام والمسحبة يعنى ما بينهما الى رؤس الأصابع  
 ثم يفعل باليسرى كذلك قال في البدائع عن بعض علماء المذهب انه تكلف والأحسن هو  
 الموافق للمنقول ولم يذكروا وقت تحليل الأصابع والذي يظهر من حديث الأسلع انه بالضربة  
 الثانية قبل النفق قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الأفاضل (تنبيه) لو كان الغبار  
 على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتييم به جاز بالغبار لا بتلك الاشياء وقيد الأسيجاني  
 بأن يظهر أثر الغبار بمسحه عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في النهر وهو حسن فليحفظ وفي  
 السراج لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلتصق يده غبارا وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم اهـ  
 ولو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جف كما في الفتح (قوله

(كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فأغنى عن أعادتها (وركنا مسح اليدين والوجه)  
 لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفية قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم

(وسنن التيمم سبعة التسمية في أوله) كأمه (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والموالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثله ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجففه الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لماسأله أبو يوسف عن كيفية ٧٩ بان مال على الصعيد فاقبل

بيديه وأدبر ثم رفعهما  
ونفضهما ثم مسح وجهه  
ثم أعاد كفيه جميعا فاقبل  
بهم - ما وأدبر ثم رفعهما  
ونفضهما ثم مسح بكل كف  
ذراع الأخرى وباطنها  
الى المرفقين (وتقرئ  
الاصابع) حالة الضرب  
مبالغة في التطهير (ونذب  
تأخير التيمم) وعن أبي  
حنيفة أنه حتم (لمن يرجو)  
ادراك (الماء) بغلبة الظن  
(قبل خروج الوقت) المستحب  
اذا فائدة في التأخير سوى  
الاداء باكل الطهارتين  
كما فعله الامام الاعظم في  
مسألة المغرب مخالفا  
لاستاذه حاد وصوبه فيه  
وهي أول حادثة خالفه فيها  
وكان خروجهما تشييع  
الاعشى رجهم الله تعالى  
(ويجب) أي يلزم (التأخير  
بالوعد بالماء ولو خاف  
القضاء) انفاقا اذا كان  
الماء موجودا أو قريبا  
لاشك في جواز التيمم ومنع  
التأخير لخروج الوقت  
مع بعده مبالا (ويجب  
التأخير) عند أبي حنيفة  
(بالوعد بالثوب) على

كأمه) أي بالانظر المتقدم فيه (قوله ونفضهما) بقدر ما يتناثر التراب عن يده ولا يقدر برة  
كما عن محمد ولا يترتين كما عن أبي يوسف كما في العناية (قوله اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعا  
للسنة كما في البناء (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا رد ما ذكره بعضهم من الكيفية  
السابقة وهل يسمح الكف اختلافه وافيه والاصح انه لا يمسحه وضرب الكف يكفي كما في ابن  
أمر حجاج (قوله ونذب تأخير التيمم) أي لفاد الماء من رعا في ظاهر الرواية اما اذا كان يظن أن  
بعد الماء أقل من ميل لا يساح له التيمم لانه ليس بقاقله شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن  
أبي يوسف في غير رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحق ووجه ظاهر الرواية أن العجز  
ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله (قوله لمن يرجو ادراك الماء) وأما اذا لم يكن على  
طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويقيم ويصلي في الوقت المستحب كما في  
الخاتمة وغيرها (قوله قبل خروج الوقت المستحب) وهو أول النصف الاخير من الوقت في  
مسألة ينذب تأخيرها كما في النهر بحيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقبل الى آخر وقت  
الجواز والاول هو الصحيح كما في الجوهره وعلى الاول فلا يؤخر العصر الى تغير الشمس وهذا  
لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقيل لا بأس به الى قبيل مغيب الشفق وجعله القهس - ثانيا قول  
الاكثر (قوله اذا فائدة الخ) الاظهر في التعديل ما ذكره غيره بقوله ابو ذريح ابا كل الطهارتين  
في أكل الوقتين اه وهو في كلامه تعديل للنذب أيضا - في انما كان ذلك مندوبا ولم يكن  
واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء باكل الطهارتين فالاداء قبل يكون بطهارة كاملة  
فلتأمل (قوله كما فعله الامام الخ) الضمير للتأخير (قوله مخالفا لاستاذه حاد) فانه صلى  
بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر الوقت (قوله لتشيع الاعشى)  
أي تؤدبعه (قوله أي يلزم) فالجواب بمعنى الافتراض كما في الذي بعده (قوله اذا كان  
الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد عنده أو كان بعيدا  
منه مبالا فالتأخير لا يجب لان الشارع أباح له التيمم - لمجي وهذه العبارة لم نرها لغيره  
(قوله ويجب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي في عامة المعبرات  
كالخاتمة والفتح ومنه المصلي وشرحيهما والسراج والبحر وعزام في الخلاصة الى الاصل أن  
التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم ينتظر فصرح لي كذلك أول الوقت جاز قلت وهو الذي يقتضيه  
التأصيل الاتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ماسوى الماء هل  
ثبت بالبذل والاباحة قال الامام لا وانما ثبت بالملك أو بملك بدله اذا كان يباع وقالان ثبت  
بها كما ثبت بهما قياسا على الماء واجمعوا انه لو قيل له أجهت لك مالي لتعجب به لا يجب عليه الحج  
لان المعنى يرفيه الملك وهذا القدرة وكذا الوعرض عليه عن الماء لا يجب عليه قبوله لان المال  
ليس بمندوب في عادة فيلحقه الذل بقبوله كذا في حاشية الشافعي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب  
طلب الماء) أي تعرض صريح به قاضي خان وان وجد أحد واجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم

العارى (أو السقام) كميل أو دلو (مالم يحتمل القضاء) فان خافه تيمم لعجزه ولا منه بهما ولا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعظ  
بالماء ظهور القدرة بوفاء الوعد ظاهرا (ويجب طلب الماء) غلو بنفسه

أورسوله وهي ثلثائة خطوة  
 (الى مقدار اربع مائة خطوة)  
 من جانب ظنه (ان ظن  
 قربه) برؤية طير أو خضرة  
 أو خبر (مع الأمن والا)  
 بأن لم يظن أو خاف عدوا  
 (فلا) يطلبه (ويجب) أى  
 يلزم (طلبه) أى الماء (عن  
 هو معه) لانه مبذول  
 عادة فلا ذل في طلبه (ان  
 كان في محل لا تشعب به  
 النفوس وان لم يعطه الا  
 بمن مثله لزمه شراؤه)  
 وبزيادة يسيرة لا يغيب  
 فاحش وهو ما لا يدخل تحت  
 تقويم المقومين وقيل شطر  
 القيمة (ان كان) الثمن  
 (معه) وكان (فاضلا عن  
 نفقته) واجرة حمله فهذه  
 شروط ثلاثة للزوم الشراء  
 قول البرجندى فى نسخة  
 البرجندى اه

يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا فلا زيلعى والمراد واحد من أهل المكان أو من له معرفة  
 به والظاهر أن هذا فى غير الظان أما الظان فلا تنص على عدم الجواز بالنظر اليه (قوله أو  
 رسوله) ويكفيه لو أخبره أحد من غير ارسال كفى عناية المصلى (قوله وهي ثلثائة الخ) كذا فى  
 الذخيرة والمغرب والذى فى التبيين هي مقدار رمية سهم اه وهو الموافق لما فى القاموس  
 فانه قال وكل رمية غلوة اه كانه مأخوذ من قولهم غلا السهم ارتفع فى ذهابه وجاوز المدى  
 والمادة تدل على الارتفاع والظاهر أنه لا خلاف فى التقدير بالذرعان بيان لمقدار الرمية  
 والتقدير بالغلوة اختار محافظ الدين فى الكنز والاصح انه يطلبه مقدار ما لا يضرب بنفسه ورفقته  
 بالانتظار كفى البدائع (قوله الى مقدار اربع مائة خطوة) لانها النهاية (قوله من جانب ظنه)  
 كفى البرهان وان ظنه فى الجهات الاربع وجب الطلب منها على الخلاف وفى السيدانه  
 يقسم الغلوة على الاربع جهات (قوله ان ظن قربه) وذلك لان الظن يوجب العمل فى  
 العمليات بخلاف الشك فانه لا يبنى عليه حكم كفى القهستانى وحد القرب أن يظن أن الذى  
 بينه وبين الماء دون مبل ذكره السيد ولوثيم من غير طاب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت الاعادة  
 عند همالان شرط جواز التيمم لم يوجد خلافا لابي يوسف كذا فى السراج ولو أخبره عدل بعدم الماء  
 ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له التيمم بخلاف كذا فى الحلبي وموضع المسئلة فى المقازاة اما  
 اذا كان يقرب العدم ان يجب عليه الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز  
 صلاته لان العمران لا يتخلون عن الماء غالبا والغالب ملحق بالمتيقن فى الاحكام وان لم يغلب على  
 ظنه كفى البدائع والحلبي (قوله طلبه) أى بالسؤال وقوله عن هو معه أى مطلقا والتقصيد  
 برفقة أى فى بعض الكتب جرى مجرى العادة جوى عن الجندى (٢) واعلم أن النقل فى هذه  
 المسئلة اختلف فعن الهداية وكثير من الكتب انه لا يجب الطلب أصلا فى قول الامام لان العجز  
 متحقق والقدرة موهومة اذا الماء من أعز الاشياء فى المسئلة فظاهر عدم البذل وقال يلزمه  
 الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لان الماء مبذول عادة ونقل شمس الاثمة فى مبسوطه أن لزوم الطلب  
 قول الكل على الظاهر قال الحصاص ولا خلاف بينهم فرادى حنفية عدم الوجوب اذا غلب  
 على ظنه منعه ومراده ما اذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة على الماء بالاباحة اتفاقا قال فى  
 البرهان ولهذا لم يحكم فى الكفى خلافا واذا وجب طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء  
 كفى النهر عن المعراج (قوله فلا ذل فى طلبه) وقال الحسن لا يجب الطلب لان السؤال ذل  
 وفيه بعض حرج وما شرع التيمم للدفع الحرج قال فى غاية البيان وقول الحسن حسن وقد سبق  
 عن الامام (قوله ان كان فى محل لا تشعب به النفوس) اما اذا كان فى موضع يعز فيه الماء فالا فضل  
 أن يسأل وان لم يسأل اجزأه قاله السيد عن شرح العلامة من لا مسكين (قوله وان لم يعطه  
 الخ) وان منعه أصلا صريحا بأن قال لا أعطيك أو دلالة بأن استهلكك يتيمم اتفاقا تحقق العجز  
 (قوله لزمه شراؤه) كالمعارى يلزمه شراء الثوب أيضا كفى البرهان (قوله وهو ما لا يدخل  
 تحت تقويم المقومين) قال الحلبي هو الا فرق لدفع الحرج وقبل ضعف القيمة وهو رواية  
 النوادر واقتصر فى البدائع والنهاية عليها قال صاحب البحر فكان هو الاولى (قوله وكان  
 فاضلا عن نفقته) لو قال كما قال البعض فاضلا عما لا بد منه ليدخل ما اذا احتاجه لنفقة كلبه

فلا يلزم الشراء لو طلب الغني القاحش أو طلب عن المثل وليس معه فلا يستدين الماء احتياجه لنفقته (و) يجوز أن (يصلى بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض) كالوضوء للأمر به ولقوله صلى الله عليه وسلم اتربا طهورا مسلما ولو إلى عشر حجج مالم يجد الماء والاولى اعادته لكل فرض خروجا من خلاف الشافعي (و) يصلى بالتيمم الواحد ٨١ ما شاء من (النوافل) اتفاقا (ومع تقديمه

على الوقت) لانه شرط فيسبق المشروط والارادة سبب وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جريها تيمم والكثرة تعقب من حيث عدد الاعضاء في المختار فاذا كان بالرأس والوجه والبدن جراحة ولو قلت وليس بالرجلين جراحة تيمم ومنهم من اعتبره في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جريها تيمم والا فلا (أو) كان (نصفه) أي البدن (جريها تيمم) في الاصح ولو خبنا لان أحدا لم يقل بغسل ما بين كل جدرتين (وان كان أكثره صحيحا غسله) أي الصحيح (ومسح الجرح) بمروءة على الجسد وان لم يستطع فعلى خرقة وان ضره تركه واذا كانت الجراحة قليلة يطنه أو ظهره ويضربه الماء صار كغالب الجراحة حكما للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع بين الغسل والتيمم) اذ لا نظير له في الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجمع بين التيمم وسؤر الجراح لا داء اقترض بأحدهما لا بهما كما

كما في الحلبي لكان أولى (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغني القاحش) لان ما زاد عن نخل المثل اطلاق للمال لانه لا يقابل شيئا من العوض وحرمة مال السلم كحرمة دمه (قوله فلا يستدين الماء) الاولى أن يقول فلا يستدين للماء أي لا يلزمه الاستدانة للشراء أو بالشراء كما يفيد به اطلاق الشرح وظاهره ولوله مال غائب لان العجز متحقق في الحال يؤيده دفع الزكاة لابن السبيل الغني في موطنه وقال ابن أمير حاج يلزمه الشراء نسبيته وواقفه في البحر والنهر (قوله للأمر) أي في قوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا بشرط عدم المانع فقط وجعله في حال العدم كالوضوء قاله في الشرح (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر (قوله خروجا من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فانه لا يصلى به عنده أكثر من فريضة واحدة ويصلى به ما شاء من النوافل تبعا ومبني الخلاف أن التيمم يدل ضروري عنده وبطل مطلق عندنا ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والطهارة فيهما مستوية وقال محمد بن التيمم والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب فجاز اقتداء المتوضي بالتيمم عندهما لان التيمم طهارة مطلقة لا عنده لان تيمم الامام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الاصل في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح اذا اقتدى بالمعذور (قوله والارادة سبب) أي ارادة ما لا يصلح الابه قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الاولى للامتنع حذف البدن ويقول ولو كان أكثر من الاعضاء أو النصف منها جريها تيمم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والكثرة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في الوضوء وأما في الغسل فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة كما في البحر (قوله تيمم في الاصح) وقبل بغسل الصحيح ومسح الجرح ومسحه في المحيط والخائبة قال في البحر ولا يخفى انه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدرر والحاصل أن التعصيم اختلف (قوله لان أحدا الخ) قد يقال ان الغسل سقط هنا للعرج أولانه يضر ما حاذاه من الجدرى (قوله بمروءة) أي الماء يعني بلبسه والاولى ان يقول بامراه (قوله فعلى خرقة) في كلام الحلبي ما يفيد انه بشدها عند ارادة المسح ان لم تكن مشدودة (قوله صار كغالب الجراحة) أي تيمم ولو قيل انه يمسح الاعلى ويغسل الاسفل لكان حسنا قال في الشرح ولم ار من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ) وظاهره انه لا يؤمر بالمسح على الخرقة بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتي انه أحد قواين (قوله ما ان يله) أي قدر وقوله من الداء بيان مقدم على ميبته والضمير في بل يرجع الى ما المفسر بقدر والكلام فيه حذف أي ان بل محل هذا القدر من الداء يضر (قوله وكذا يسقط غسله) أي وينقل الحكم لمسحه فان ضره مسح على الخرقة فان ضره تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتي ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لو قال ناقض الاصل ليم الغسل والوضوء لكان احسن واجاب المحوى بأن المراد بالوضوء الطهارة اعم من ان تكون

١١ ط لا يجتمع قطع وضمان وحدوم ووصية وميراث الى غير ذلك من المددوات هنا (مهمة) تقطعها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس عن رأسه من الداء ما ان يضره وبه أفتى قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحض والغسل لا يساوي في العذر (وبتة) أي التيمم (ناقض الوضوء) لان ناقض الاصل ناقض لخلقه

(و) ينقضه (العذر على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة فلو ثلث الغسل وفق الماء قبل اكمال الوضوء بطلت به في المختار لانتهاء طهورة التراب بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين) اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يمسح وهو الاصح وقال بعضهم سقطت هذه الصلاة ويمسح الاصل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح الاقطع ما بقي من الفروض كغسله ويسقطان بتقطيع الاقطع محل الفرض

• (باب المسح على الخفين) •

ثبت بالسنة قولاً وفعلاً والخف ساتر للقدمين ما خرد من الخفة لان الحكمة به خف من الغسل الى المسح وسببه ايسر الخف وشرطه كونه ساتراً محل الفرض والحال المسح مع بقاء المدة وحكمه حل الصلاة فيه في مذهبه وركنه مسح القدمين والفروض وصفته انه شرع رخصة وكيفيته الابتداء من اصابع القدم خطوطاً باصابع اليد الى الساق (صح) ان جازل المسح على الخفين في الطهارة من (الحديث الاصح) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة

عن حدث او جنابة بطريق استعمال الخالص في العام مجازاً ذكر السيد (قوله) ينقضه زوال العذر المبيح (التيتم العذر زوال المرض مرضاً يبيحه انتقض الاقل فيقيم للشارف لتغير الاسباب واعلم ان الناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث) اي بدلة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم ولو الى عشر حجج مالم يجد الماء اهـ (قوله) ومقطوع اليدين (الخ) لم يتكلم على الراس لان اكثر الاعضاء جرح والوظيفة حينئذ التيمم ولكنه سقط لفقده آتية وهي البدان قاله في حاشية الدرر (قوله) ويمسح الاصل (الخ) اما على رواية الاكتفاء باكثر الاعضاء في التيمم فظاهر واما على الاخرى فالضرورة والاجتياض في العبادة واعلم اهـ هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله) ويمسح الاقطع (الخ) اعتبار الجزم بالكل قاله في الشرح والمراد ان ذلك في التيمم وقوله كغسله في التطهير بالماء

• (باب المسح على الخفين) •

عذاه على اشارة الى موضعه وهو فوق الخف دون داخله واسفله وانما خفي لاق المسح لا يجوز على أحد هما دون الآخر (قوله) ثبت بالسنة (ردان) قال انه ثبت بالكتاب على قراءة الجز قال في البحر وينبغي ان يجب في صورته لو غسل رجله لا يكفيه الماء ولو مسح يكفيه فانه يلزمه المسح ومنها لو غسل يافته الوقت أو الوقوف يعرف فانه مسح لازماً وهو من خصائص هذه الامة اهـ (قوله) حال المسح بان يمكن متابعة المشي فيه فرسخاً وان لا يكون شغراً وقابضاً مانع (قوله) وحكمه حل الصلاة (الخ) اهـ هذا الحكم الديني وأما حكمه الاخرى فهو والثواب ان قصد فعل السنة (قوله) وصفته انه شرع رخصة (اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أى المسقط للعزيمة كقصر الصلاة للمساافر أو من قبيل رخصة الترفيه بمعنى التخفيف دفعا للجرع مع بقاء العزيمة كقطر المسافر جري على الاول بهضم وعلى الثاني أكثر الاصوليين (قوله) صح المسح على الخفين (الخ) الصحة في العبادات كونها توجب تفرغ الذمة وهو المقصود الديني ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى والوجوب كون الفعل لو أتى به يناب ولو تركه يعاقب ويلزمه تفرغ الذمة اهـ من الشرح ملخصاً (قوله) من الحدث الاصح (أما الجنابة ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك ولان الرخصة للجرع فيما يتكرر ولا خرج في الجنابة ونحوها لعدم التكرار وصورة حافظ الدين في الكافي صورة مسح الخف بتقريباً للمدة لم يأن تواتراً وليس جوربين مجادين ثم أجنب ليس له أن يشده ما يغسل ساخر جده مضطجاً به في أو ما ذارجله على شيء مرتفع ويمسح عليه اهـ من الشرح ملخصاً (قوله) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة (حق) فالرجوع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كافي فتح الباري وقال الحسن البصري حدثني سبعون رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم رأوه يمسح على الخفين كافي البدائع وذكر الحفاظ في فتح الباري عن بعضهم انه روى المسح اكثر من الثمانين منهم عشرة المبشرون رضى الله تعالى عنهم اهـ وما روى من العصابة كان مباضاً وأما حرمة وعائشة رضى الله عنهم من انكاره فقد صح رجوعهم الى جواز كافي النهاية وغيرها (قوله) يناب بالعزيمة الاولى ان يقول كان أفضل لان الخلاف في الافضية بدليل التعميل لافي حصول الثواب وما ذكره هو ما عليه الجمهور قالوا الآن يكون بحضرة منكزه فالمسح



والمسافر اذا تميم الجنبه ثم احدث حدثا أصفر وجب الماء كافي لعضاه ٨٣ الوضوء يلزمه قلع الخف وغسل رجله ولا

يصح له مسح الجنبه (للرجال والنساء) سفر او حضر الحاجة وبدونه الاطلاق النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان متخذين (من شئ تخين غير الجلب) كلبه وجوخ وكرام يستمكن على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قواهما واليه رجع الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجلب (سواء كانا هما نعل من جلد) ويقال له جورب من عمل بوضع الجلد أسفله كأنه نعل للقدم واذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولا) جلد بهما أصلا وهو الخفين ويشرط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط (الاول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كجيرة بالرجلين أو باحدهما مسحها وليس الخف يمسح خفه لان مسح الجبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء اذا اتمه) أي الوضوء قبل حصول ناقض للوضوء لوجود الشرط والخف مانع من راية الحدث لا رافع واذا توضأ المعذور وليس مع انقطاع عذره فقد تم مثل غير المعذور والاعتقاد بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط

أفضل ترغيبه وقال أبو الحسن الرستقي من أصحابنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح الروايتين عن أحمد لنفي التهمة عن نفسه قلنا هي تزول بالمسح أحيانا (قوله والمسافر الخ) خص المسافر لان الغالب في السفر عدم الماء والا فالمدار على عدم الماء قوله للجنبه أي لان الجنبه سرت الى القدم وهو عليه لقوله لا يصح (قوله لا لطلاق النصوص الخ) ولان الخطاب الوارد لا أحدهما يكون واردا في حق الآخر ما لم ينص على التخصيص (قوله من شئ تخين) لم أن المسئلة على ثلاثة وجوه ان كافرة تخين غير مؤمنين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا وان كانا تخينين من علمين جاز اتفاقا وان كانا تخينين غير مؤمنين فهو محل الاختلاف كما في الخمانية وفي شرح الزاهدی للكتاب يجوز المسح على الجرموف المشقوق على ظهر القدم وله أضرار وسيور يثد عليه فيستر لانه يثد كغير المشقوق وان ظهر من القدم شئ فهو كخروق الخف اه ملخصا (قوله وكرام) هو الثوب الأبيض من القطن كما في القاموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح المسح عليه الا اذا كان مجلدا فليراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء الى القدم ذكره في الخمانية وهو من شئ يشف من باب ضرب اذا رقى حتى يرى ما تحته كما في اصباح والمصباح (قوله واليه رجع الامام) أي قدر موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك أنه مسح على جوربيه ومرضه ثم قال اقواده فقلت ما كنت أسمع الناس منه فاستدلوا بذلك على رجوعه كما في البدائع والتبيين (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه (قوله ويقال له جورب من عمل) يسكون الذون وفتح العين مخففا كما في المعراج يقال انعل الخف ونعله جعل له نعلان كذا في المستمى ونعل بالتحفيف كما في النهر (قوله لبسهما بعد غسل الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط وبثاؤه سبب كما مر (قوله لان مسح الجبيرة كالغسل) فلو مسح جبيرة إحدى رجله وليس الخف في إحدى رجله لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعا بين الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جاز المسح لانه وضوء زيادة الا اذا كان متبعا لما لا يدمى نزعهما اذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) اظهار في محل الاضمار (قوله لوجود الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخف مانع من راية الحدث) يعني أنه اذا احدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسري الحدث اليه الرجل بل يحل ظاهر الخف وليس يرفع يعني أنه لو غسل رجله وليس خفيه وأحدث قبل تمام وضوءه لا يدمى نزعهما ما ولا يكون لبسهما حائضا لرفع الحدث لانه لا يرفع الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجب له عدم تجزئ الحدث زوالا وثبوتا (قوله واذا توضأ المعذور الخ) عبارته في الشرح وأما أصحاب الاضمار اذا توضأ مع العذراء وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف فانهم يحسمون مادام الوقت باقيا وأما اذا توضأ المعذور وليس قبل طرده فانه يمسح كالصالح الى تمام المقدار اه باختصار (قوله فلا يمسح خفه بعده) لان وضوء المعذور يطل بخروج الوقت لظهور الحدث السابق فلو جاز المسح بعد ذلك لكان الخف رافعا للحدث لا مانعا منه من الشرح (قوله والذي لا يغطي الكعبين) وذلك كالزبول وهو في مرفأهل الشام ما يسمى مركوبا في عرف أهل مصر كما في تحفة الاخبار وقوله سم في سب الرقيق زبولون تحريف (قوله

(الثاني سترهما) أي الخفين (الكعبين) من الخمر اني فلا يضر نظار الكعبين من اهل خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين

إذا خبط به ثخين كجوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشي فيه (سما) أي الخفين قنعهم الرخصة لانهدام شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلق كل منهما (أي الخفين) عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لانه عمل المشي واختلف في اعتبارها مضمة أو مفترجة فإذا انكشف الاصابع اعتبر بذاتها فلا يضرك كشف الأقدام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرها على الأصح والخرق طولا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلابته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل المله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ٨٤ ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) استقامتها على الرجلين من غير شد (لثغاته) إذ

الرقب لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد فلا يشفان الماء (و) الشرط (السابع) أن يبقى بكل رجل (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) أي يوجد المقدار المقروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لا يفترض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العجوة (فلو كان فاقدة مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا) لانه ليس بمحلا لفرض المسح ويفترض غسله (و) يمسح المقيم يوما وليلة (و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ابتداء المدة (للمقيم والمسافر) (من وقت الحدث) الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الأصح لانه ابتداء مسح الخلف سرية الحدث وما قبله طهارة غسل وقبل من السيد وقت اللبس وقبل من وقت المسح (و) أن مسح مقيم ثم مسافر قبل تمام مده أتم مدة المسافر (لأن العبرة لا بأخر الوقت كالصلاة) وأن أقام المسافر بعد مسح يوما وليلة نزع) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والأب) أن مسح دون يوم وليلة (بتر يوما وليلة) لأنهما مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثرها وبدرت السنة

إذا خبط به ثخين القبول بالثخين هو المذهب خلافا لما عليه أهل سمرقند من جواز المسح إذا ستر الكعبين باللقافة (قوله إمكان متابعة المشي) أي المعتاد في بعض أحوالهم ككافي حاشية الهداية أو المراد قطع مسافة السفر كما في المحيط كذا في التمهيد الثاني وبالأول جزم في انقراض (قوله من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر قدرهما من أصابع اليد واختاره الرازي اعتبارا بالمسح ٨٥ وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السمرقندي والكمال ولو تحت القدم أو في العقب وقيل الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقبل أن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع والامنع (قوله لا يمنع) والمانع هو المنفرج الذي يرى ما تحته من الرجل والمنضم الذي يتفرج عند المشي فالعبرة بانفرجه حالة المشي دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتفرقة في خفيه أو ثوبه أو مكانه أو بدنه أو في المجموع وبخلاف انكشاف العورة فانهم ما يجمعون (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وذكر في خزانة الفتاوى والتوسيع عن أبي يوسف انه لا يجمع الخرق سواء كانت في خف أو خفين وارتضاء الكمال وقواه ابن أمير حاج واستظهره في البحر وردة في النهر فليراجعها من رامها (قوله ولا يعتبر مادونه) لما قاله بموضع الخرز (قوله من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يمسح بعد المدة ولو ناسيا على ما يظهر من كلامهم أفاده السيد (قوله على طهر) أي متى تفرج التيمم كما مر (قوله وقيل من وقت اللبس) به قال الأوزاعي (قوله وقبل من وقت المسح) به قال أحمد (قوله لأن العبرة لا بأخر الوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره (قوله وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح وعلى من حيث المقدار (قوله من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصح) وعليه نص محمد والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار أصبعين وعلى الأخرى أربعة لم يجوز ولو جاوزها الأربع فبغى أن يجوز ولو باصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء جديدا وقد مسح ثانيا غير ما مسح أولا يقرأه والألاذ كره السيد وإنما اشترط تجديد الماء في الأخيرة لانه بالرفع الأول صار البليل مستعملا فلا يمسح به ثانيا وأيضا البلة فيه إنما بقيت بعد مسح فلا يجوز بها المسح ~~كالمسح~~ يله بقيت بعد الرأس بخلاف البلة بعد الغسل لأن الاستعمال إنما يوصف به الماء السائل بعد الانفصال لا البلة وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره

(على ظاهر مقدم كل رجل) مرة

واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوانبه وساقه ولا يستكراره (وسنته مذكور أصابع مفرجة) يبدأ (من رؤس أصابع القدم إلى الساق) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكره برجل يتوضأ وهو يغسل خفيه فخسه بيده وقال انما امرنا بالمسح هكذا وأراء من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه فإن بدأ من الساق أو مسح عرضاً صح وخالف السنة (وينقض مسح الخلف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل شيء ينقض الوضوء) لأنه بدل فينقضه ناقض الأصل وقد علمته (و) الثاني (نزاع خف) لسراية الحدث السابق إلى القدم وهو الناقض في الحقيقة وإضافة النقض إلى النزاع مجاز وبزاع خف يلزم قلع الآخر لسراية الحدث ولزوم غسلهما (ولو) كان النزاع (بمخرج) أكثر القدم إلى ساق الخلف في الصحيح لمخارقة محل المسح مكانه ولذا كثر حكم الكل في الصحيح (و) الثالث (إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف على الصحيح) كما لو ابتل جميع القدم فيجب قلع الخلف وغسلهما تحزناً عن الجمع بين الغسل والمسح

السيد في شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في الثقة بنا في ما ذكره قبلها وما ذكره من أن الأذنين يمسحان بهما الرأس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ولا وجه للسؤال الذي أورده فيه ما لأن الحديث محل على صحة مسحهما بهما الرأس لأن المعنى انهما من حقيقة الرأس وقد طعن قلعه في هذا المحل فليتنبه له (قوله) فإن ابتل قدرها الخ (لكن لا يحصل به السنة كالصورتين السابقتين قريباً) (قوله) ولا يصعب يذكر ويؤث (وفيه عشر لغات تثليث هم زمع تثليث الباء واصبوع كه صفور) (قوله) على ظاهر مقدم كل رجل (ولو مسح على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخلف أو على الأصابع وحدها جازان ببلغ قدر القرض ولا يستحب عندنا مسح أسفله كما في غاية البيان والدراية وفي نسخة صحيحة في البدائع والسنة عند مالك والزهرى والشافعي مسح أعلى الخلف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية ونسبه في الغاية للآفة الثلاثة واسحق والاحسن أن يكون يبطن الكف والأصابع كما في البحر عن الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحت قدم حتى لو كان الخلف واسعاً وبعضه خال عن القدم فمسح على الخلف لا يجوز قال الامام علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالراى لكان أسفل الخلف أولى من أعلاه بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاقى الأرض لكونه محل إصابة الاوساخ كما قاله البرهان الحلي وشارح المشكاة لا ما قاله الكمال أن المراد الوجه الذي يلاقى البشرة فعلى العاقل اتباع الشرع تعبدًا وتسليماً المجزئ عن ادراك الحكيم الإلهية وقد قال الامام لوقت بالراى لا وجبت الغسل بالبول لأنه نجس منفق عليه والوضوء بالماء لأنه نجس مختلف فيه ولا عطيت الذكرك في الارث نصف الاتي لكونها أضغف منه اهـ (قوله) ولا يستكراره (وقال عطاء يمسح ثلاثاً مراح) (قوله) إلى الساق) فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما ما فرض الغسل وسنة المسح قاله في الشرح (قوله) فخسه بيده (الذي في) أوسط الطبراني من طريق جرير بن يزيد عن ابن المنكدر عن جابر قال مكره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ يغسل خفيه فخسه برجله وقال ليس هكذا السنة انما أمرنا الخ (قوله) لأنه بدل الخ (فيه) أن البدل لا يجوز مع القدرة على الأصل وهذا يجوز مع القدرة على الأصل بل التحقيق أن التيميدل والمسح خلف بحر (قوله) لسراية الحدث السابق إلى القدم) أي جنب القدم وهو صادق بالقدمين معاً وانما يرى اليهما الزوال المانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فاذا وجب غسل احدهما وجب غسل الاخرى كما في البدائع (قوله) مجاز لغوى أو علقى من الاستناد إلى السبب (قوله) ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على السراية (قوله) بمخرج أكثر القدم) القدم ما يبطأ عليه الانسان من الرسغ إلى مآدونه وعبراً ولا بالنزع ثم بالخروج للأشعار بعدم الفرق بين خروجه بنفسه وبين الاخراج كما في التبيين وعن محمد بن بكي من القدم في الخلف ما يجوز المسح عليه لا ينقض والانتقض قال في الكافي وعليه أكثر المشايخ ونحوه في شرح العلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو الصحيح وفي الكافي وان كان صدر القدم في موضعه والعقب بمخرج ويدخل لم يطل مسحه (قوله في الصحيح) مقابله رواية محمد السابقة وقد علمت تصحيحها (قوله) والثالث إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف (هذا بناء على أن المسح رخصة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة وجري عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب وقواء

ولو تكلف فغسل رجله من غير نزع الخلف اجزأه من الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للمقيم  
والسافر وإضافة النقص مجاز هنا والناقض ٨٦ حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان تمت وهو في الصلاة بطلت ويتمم لفقد

الماء (ان لم يحفظ ذهاب رجله)  
او بعضها او عطبها (من  
البرد) فيجوز له المسح حتى  
يأمن وظاهر المتون بقاء  
صفة المسح وفي معراج الدراية  
يستوعبه بالمسح كالجبائر  
(وبعد الثلاثة الاخيرة)  
وهي نزع الخلف وابتلال  
اكثر القدم ومضى المدة  
(غسل رجله فقط) وليس  
عليه إعادة بقية الوضوء اذا  
كان متوضئا لحلول الحدث  
السابق بقدميه (ولا يجوز)  
اي لا يصح (المسح على حمامة  
وقلنسوة وبرقع وققازين)  
لان المسح ثبت بخلاف  
القباس فلا يلحق به غيره  
والقفاز بالضم والتشديد  
يعمل لليدين محشواً بقطن  
له أزرار يزعل الساعدين  
من البرد تلبسه النساء ويتخذ  
الصيد من جلد اتقاء مخالب  
العقرو والقلسوة بفتح القاف  
وضم السين المهملة مكان  
الجهوزة والبرقع بضم الباء  
الموحدة وصكون الراء المهملة  
وضم القاف وفتحها خرقة  
تنقب للعنين تلبسها الدواب  
ونساء الاعراب على  
وجوههن

(فصل في الجبيرة ونحوها  
اذا اقتصد أو جرح أو كسر

البرهان الحلبي والفاضل فوح أفندي في - واشى الدرر وأما على القول بأنه رخصة اسقاط  
فلا ينقض المسح ولا يبعد - بذلك خلا لان استئثار القدم بالخلف يمنع سرية الحدث الى الرجل  
بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحل الحدث بالخلف ويحول بالمسح فلا يقع - هذا الغسل  
معتبر الكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزع خفيه أو غت المدة وهو غير محدث  
لزمه غسل رجله ثانيا قال في السراج وهو الاظهر واليه جرح السكال والحاصل أن في هذا  
الفرع اختلافا ولذا لم يعده في المتون من النواقض (قوله ولو تكلف الخ) مما يجري على  
الخلاف السابق (قوله بأنه مضاء المدة) أي التي أولها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس  
على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعده هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره  
الآن) لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيداً بمدة فإذا تمت حل كما في التيمم أقاده في النهر (قوله  
بطلت ويتمم) قال الزيلعي هو الاشبه وقبل يعضى على صلاته قال في السراج وهو الاصح  
لانه لو قطعها وهو عاجز عن غسل رجله يتمم ولا حظ للرجلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء  
الصلاة بوضوء غير تام لسرية الحدث الى القدمين حيث قد لان عدم الماء لا يمنع سرية الحدث  
ولا يجوز أداء الصلاة الا يتم عند فقد الماء كالأوني في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتمم  
(قوله ان لم يحفظ ذهاب رجله الخ) ظاهره أنه لا يفتقض المسح وليس - ذلك لازوم مسحه  
كالجبيرة ودفع هذا بأنه مرتبط بمحذوف تقديره فيجب عليه نزع خفيه وغسل رجله ان لم  
يحفظ الخ (قوله حتى يأمن الخ) أشار به الى عدم التوقيت بمدة (قوله وفي معراج الدراية) هو  
المعول عليه (قوله يستوعبه) وقيل يكفي مسح الاكثر على الخلاف في الجبيرة (قوله غسل  
رجله فقط) وفاتته الموالاة وهي ليست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقى من النواقض  
الخرق الكبير وخرج الوقت للمعذور قاله السيد والخرق الكبير الحادث بعد المسح داخل  
في حكم النزاع وخرج الوقت للمعذور داخل في انقضاء المدة فلذا أوقفه أعلم لم يذكرهما المصنف  
(قوله أي لا يصح) دفع به ما يتوهم أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على حمامة) الا اذا نفذت  
البلة منها الى الرأس وأصاب مقدار الفرض وعليه حل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح  
على حمامته كما في السراج (قوله وققازين) ويتصور مسحها بأن يأمر غيـره وهو لا يجوز  
(قوله مكان الجهوزة) وفي شرح السيد هي ما تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيـة ولعل  
مراد الشرح بالجهوزة ما يسمى بالقلعة التي يلبسها أهل الفضل (قوله ونساء الاعراب) الاولى  
ماتت تربة المرأة وجهها فانه لا يخص نساء الاعراب ولعله انما خص نساء الاعراب لكونهن  
اللاتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء للذباب

(فصل في الجبيرة ونحوها) من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعلك ودواء  
وجلد مـرارة بشرطه الا أن الجبيرة فعيلة من الجبر بمعنى الاصلاح كما في المصباح سميت بذلك  
تفادلاً عما في موضع الهلاك مغارة (قوله تلق بورق) أي مثلاً (قوله وقبل لا يجب  
استعمال الحار) جزم به في السراج دفعا للمشقة قال في البحر والظاهر الاول (قوله

ولا

هي عيـدان من جريد تلق بورق وتر بط على العضو المكسر (وكان  
لا يستطيع غسل العضو) بما بارد ولا حار وقبل لا يجب استعمال الحار



ولا يستطيع مسحه) قال في البدائع ان كان المسح على عين الجراحة لا يضر بها لا يجوز المسح الا على عين الجراحة ولا يجوز المسح على الجبيرة لان جوارحه العذر ولا عذر اه (قوله على الصحيح) أي من الامام فقصور الصلاة عنه لان الفرض انما يثبت بدليل قطعي والمروي خبر آحاد وهو انما يقصد العمل دون العلم فحكمنا بوجوب المسح عملا ولم نحكم بفساد الصلاة بتركه لغير عذر لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يفيد واختاره في الفتح وفي الشرح وعليه الاعتقاد (قوله وقيل يكترز الا في الرأس) فانه لا يكترز مسحه اتفاقا والاولى أن يزيد الشرح لفظ مرة ليعادل قوله وقيل يكترز وان بقي من الرأس قدر الربع مسحه والا مسح على العصابة أفاده السيد وقد يقال لماذا لم يتعين مسح الصحيح وان قل ويقيم الفرض بالمسح على العصابة (قوله وقيل فرض) هو قولها ما وفي الايضاح الفتوى على قولها ما احتياطا وفي البحر وحاصله انه اختلاف الصحيح في افتراضه ووجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال ان كان ماتحت الجبيرة لو ظهر أمكن غسله فالمسح واجب لان الفرض متعلق بالاصل فيمتنع ان يما قام مقامه كسح الخلف وان كان ماتحت الوظهر لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لان فرض الاصل قد سقط فلا يتعلق بما قام مقامه كقطع القدم اذ البس الخلف وهذا يفيد ان المراد بقوله فالمسح واجب الفرض لا الواجب المصطلح عليه اه وقال الصيرفي هذا أحسن الاقوال اه واذا علمت ما ذكرته لم أن نسبة الوجوب الى الصالحين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ) دليل لاصل المسح كافي الشرح (قوله كان يمسح على عصابته) حين رماه ابن قيسه يوم أحد وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف بسبب أنسبه وفي الحلبي ولا يضره ضعف الحديث بالنسبة اليه بما أجمع عليه المجتهدون رحمهم الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج اه (قوله هو الصحيح) وفي التمهيد به يفتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى واليه جفج صاحب الهداية واختار في الكنز الاستيعاب (قوله لتلا بؤدى الى فساد الجراحة) لانه يحتاج الى الاستقصاء في اوصول البلل الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيؤدى الى نفوذ البله الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفى المسح الخ) هو الاصح كافي الذخيرة وغيرها وعليه مشى في مختارات النوازل لانه لو كلف غسل ذلك الموضع ربما قبل العصابة وتنفذ البله الى موضع الفصد فيضطرر وقيل يفتقر اتصال الماء الى الموضع الذي لم تستره العصابة لانه باد أى ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة الجراحة والفرجة والكمي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله ان ضربه لها) قال في هداية الناطق ليس عليه أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع الجراحة ان كان حل العصابة يضر بالجراحة وان كان لا يضر حلها ولكن نزاعها عن موضع الجراحة يضر بالجراحة فان عليه أن يحلها ويغسل ماتحتها الى أن يبلغ موضعها يضر بالجراحة ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة اه (قوله وان ضربه المسح تركه) اتفاقا فدفع العرج لان الفسل سقط بالمسح اولى وفي المبني بالغيز ومن كان جميع رأسه مجروحا لا يجب المسح عليه لان المسح بدل عن الفسل ولا بد له وقيل يجب اه قال في البحر والصواب هو الوجوب وقوله المسح بدل عن الفسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل بنفسه لا بدل كما لا يخفى اه وهو مخالف لما في الوهبانية والقبية من سقوطه وقد يقال في التوفيق ان كان الواجب

(ولا يستطيع مسحه)  
وجوب المسح (على الصحيح)  
مرة واحدة في الصحيح وقيل  
يكترز الا في الرأس واستحبابه  
رواية وقيل فرض لان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يمسح  
على عصابته ولما كسر زنده  
على رضى الله تعالى عنه يوم  
أحد أو يوم خيبر أمره  
النبي صلى الله عليه وسلم أن  
يمسح على الجبائر ويمسح  
(على أكثر ما شدة العضو)  
هو الصحيح لتلا بؤدى الى  
فساد الجراحة بالاستيعاب  
(وكفى المسح على ما ظهر من  
الجسد بين عصابة المقصد)  
ونحوه ان ضربه حلها تبعا  
للضرورة لتلا بؤدى الى  
فساد الجراحة وان لم يضر  
الحل حلها وغسل الصحيح  
ومسح الجريح وان ضربه  
المسح تركه (والمسح) على  
الجبيرة ونحوها (كالفصل)  
لما فتحها



وليس بذل بخلاف الخلف لانه بدل محض (فلا يتوقت) مسح الجبيرة (بمدة) لكونه أصلا (ولا يشترط) اعادة المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفعا للعرج ٨٨ (ويجوز مسح جبيرة احدى الرجلين مع غسل الاخرى) لكونه أصلا (ولا

يطل المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والنجابة والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا ولا يطل مسحها بتسلل ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب اعادة المسح عليها) أى الموضوع بدلا (والافضل اعادته) على الثانية لشبهة البدلية (واذا رمد وأمر) أى أمره طبيب مسلم حاذق (ان لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (وان كسر ظفره) أو حصل به داء (وجعل عليه دواء أو ملحا) لمنع ضرر الماء ونحوه (أو) جعل عليه (جلدة حرارة) ونحوها (وضره نزعها بآلة المسح) للضرورة (وان ضره المسح تركه) لان الضرورة تقدر بقدرها (ولا يفتقر الى النية في مسح الخلف) في الاظهر وقيل تشترط فيه كالتييم للبدلية (و) مسح (الجبيرة و) مسح (الرأس) نهى سواء في عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء (باب الحيض والنفاس)

والاستحاضة (يخرج من القرح) أى بالمرور منه ثلاثة

غسل الرأس كافي الغسل وضرة المسح سقط وان كان الواجب المسح كافي الوضوء وضرة لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاقل بدل وفي الثاني أصل ويجزئ رأي في التنوير وضرة من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محمدا ولا غسله جنبيا في القيض عن غريب الرواية يتيم وأفق قارى الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة في مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والا سقط أصلا وجعل عادما لذلك العضو حكما كافي المعلوم حقيقة اه (قوله وليس بدلا) أى محض ابل نزل منزلة الاصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه بدلا بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقت بمدة) أى معلومة بل بالبرء (قوله دفعا للعرج) أى الحاصل بغسلها المضر (قوله لكونه أصلا) أى فلا يصير جامعا بين الاصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البرء) ولو في الصلاة وبرأ من باب تنفع وتعب ويأتى في لغة كقرب واذا وجد البرء ولم تسقط ذكر الكرايسى أن المسح يطل قال في النهر وينبغي ان يقيد بما اذا لم يضره ازالة الجبيرة اما اذا ضره لشدة لصوقها فلا واذا سقطت من برء الصلاة قبل القعود قدرا تشهد افسدت وبه تكون من الاثني عشرية (قوله ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا) أى لا يطالب بمسحها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أى في المسائل الثمانية اربعة في المتن واربعة في الشرح (قوله ولا يجب اعادة المسح عليها) لانه كالغسل لما تحتها وقد سقط بالمسح الاقل كما اذا مسح راسه ثم حلقه (قوله واذا رمد) بكسر العين أى هاجت عينه (قوله او جعل عليه جلدة مرارة) ولو جاوزت موضع القرحة كافي الثانية (قوله بآلة المسح) مثله في البناءة والفتح والبرهان وذكر الحلبي انه يجب عليه امرار الماء ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة قال في المنع وهو المصريح به في عامة الكتب المعتمدة وجرى عليه في الدرر وفي الشرنبلالية عن التتارخانية مع نزول الى الاصل انه اذا ضره نزع الدواء لا يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء من غير ذلك خلاف ثم قال وشرط شمس الأئمة الحلواني امرار الماء على الدواء ولا يكفيه المسح اه قال بعض الافاضل والظاهر أن فيه اختلافا واشترط فيه احتياط (قوله ومسح الجبيرة ومسح الرأس) عدم النية فيه ما متفق عليه (قوله لانه طهارة بالماء) أى فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء

\*(باب الحيض والنفاس والاستحاضة)\*

لما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحدا نايقل وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه أكثر وقوعها بماءه وليس لاحد أن يقول ان الحيض من قسمل الانقباس لانه قول ان ازالة النجاسة تبيح الدخول في الصلاة واعتقال الحائض مادامت مصفوفة به لا يبيح ذلك فعلم به انه ليس بحساسة قبيحا واطهارة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الاحكام المتعلقة به من حرمة القراءة ونحوها هي الاحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتدائى ما قسمل ان أمنا حقا كما كسرت شجرة الخنطة وأدتم قال الله تعالى لادمينك كما أدمنتها وائلاها بالحيض هي وجميع بناتها الى الساعة اه وأصابها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أى بالمرور منه) أشار به الى أن القرح لم يكن مقر هذه الدماء وانما أضيفت اليه باعتبار المرور منه لان الحيض والنفاس

دما (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) ونفسها بقوله (فالحيض) من قوامض الابواب واعظم المهمات مقرها

مقترهما الرحم والاستحاضة دم عرق (قوله لاحكام كثيرة) علله لكونه من أعظم المهمات  
 (قوله كاطلاق) وجه الاحتياج اليه فيه انه ان وقع فيه كان بدعيًا وفي طهر بعده لاوطء  
 فيه سني (قوله والعناق) فان أم الولد اذا اعتقت تعتد بعده بثلاث حيض (قوله والاستبراء)  
 فتستبرئ الحائض بحبضة (قوله والعدة) لذات الحيض فانها العدة ثلاث حيض ولامنة ثنتان  
 (قوله والنسب) فانها اذا اطلقت واعتدت بثلاث حيض ثم أتت بولد بعد هالسة أشهر لا يلحق  
 وان لم ترد ما يلحق الى السنتين (قوله وحل الوطء) اذا طهرت منه وله أن يصدقها في حيضها  
 وطهرها فيعتنع عنها في الاول ويقرها في الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط  
 والاختيار والفتح وصح صاحب المصلاصة عدم ككفره وقال في الفصل الثاني من ألفاظ  
 الكفران من اعتقد الحلال حراما أو على القلب يكفر اذا كان حراما عليه وثبتت حرمة  
 بدليل قطعي أما اذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما عليه بخبر لا حاد لا يكفر اذا اعتقده  
 حلالا اه فعلى هذا لا يفتي بكفر مستحله لان حرمة غيره وهو الاذى (قوله والصلوة والصوم)  
 فلا تغلظ عليه فيه وتغله ما بعده فاذا لم تعلم وبما ترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما وتأتى  
 بهما في وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرر عظيم (قوله ومسه) يشترك مع الحيض  
 الحدث الاصغريه (قوله وطواف الحج) كذلك يشاركه الحدث الاصغريه وان اختلف  
 الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ) هذا بناء على انه من الانجاس والتحقيق انه من  
 الاحداث فيعرف عليه بأنه مانعة شرعية غائمة معلومة أقلها ثلاثة أيام والباقي (قوله من  
 نطفة) لبيان الواقع (قوله بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقبل يتأتى حيضها فيما بين  
 الخمس الى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجماع (قوله يقتضي خروج دم بسببه) أشار به  
 الى انه ليس المراد مطلقا فان مرض السليمة الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأمالغة فأصله  
 السيلان) كان الاول ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو أدب المؤلفين قاله السيد (قوله  
 يقال حاض الوادى اذا سال) ويقال حاض الشجرة اذا خرج منها الصمغ الاحمر وحاض  
 الارثبة اذا خرج من رجمها دم وحاض المرأة فهى حائض بغير تأنى في القصيح لانه وصف لازم  
 للمؤث فلا لبس وبكى الفتر حائضة وفي القاموس قيل ومنه الحوض لانه يسيل اليه الماء  
 وجمع بعضهم من يحيض من الحيوانات وهى عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة \* وهى النياق وضبعها والارنب  
 والوزغ الخفاش حجرة كلبه \* والعرس والحيات منها تحسب  
 والبعض زاد سمكة رعاشة \* فاحفظ في حفظ النظائر برغب

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بمعنى السيلان (قوله وأقل الحيض) اى زمن أقله  
 ليصح الاخبار (قوله بلياها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون البيا الى بيا  
 تلك الايام كما في مجمع الانهر فالمدار على اثنتين وسبعين ساعة كما في القهستانى وهذا ظاهر  
 الرواية واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فرؤية كل يوم  
 ولو شيئا قليلا تكفى كما في السراج بل المعتبر وجوده في اول المدة وآخرها ولو تخلل بينهما طهر  
 ويجعل الكل حضا (قوله وهذه شروطه) أى ما تقدم من كونه من رحم بالغة لاداءها ولا

لاحكام كثيرة كـ الطلاق  
 والعناق والاستبراء والعدة  
 والنسب وحل الوطء والصلوة  
 والصوم وقراءة القرآن ومسه  
 والاعتكاف ودخول  
 المسجد وطواف الحج  
 والبلوغ وحقيقته (دم  
 يتقضه) اى يدفعه بقوة  
 (رحم) هو محل تربية الولد  
 من نطفة (بالغة) تسع سنين  
 (لاداءها) يقتضى خروج  
 دم بسببه (ولا حبل) لان الله  
 تعالى اجرى عادته بانسداد  
 فم الرحم بالحبل فلا يخرج  
 منه شئ حتى يخرج الولد  
 او أكثره (ولم تلغ سنن  
 الاياس) وهو خمس وخمسون  
 سنة على الفتى به وهذا  
 تعريفه شرعا وأمالغة  
 فأصله السيلان يقال  
 حاض الوادى اذا سال  
 (وأقل الحيض ثلاثة ايام)  
 بلياها وهذه شروطه

وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد أقرب لذاع كربة الزائحة (وأوسطه خمسة) أيام (وأكثره عشرة) بليلتها  
للنفس في عده وقبل خمسة عشر ٩٠ يوما وليس الشرط ذوامه فانه طاعة في مدته كنزوله (والنفاس) لغة مصدر

نفس المرأة بضم النون  
وقهها اذا ولدت فهي  
نفساء وشرعا (هو الدم)  
الخارج (عقب الولادة)  
اخر وج = ثم الولد  
ولوسقطا استبان بعض  
خلقه فان نزل مستقيما  
قاله برة بصدرة وان نزل  
منكوسا برجليه فالعبرة  
بسرته فحاله دم نفاس  
وتتقضى بوضعه العبد  
وتصير أم ولد ويخت في  
يمينه بولادته ولكن لا يرث  
ولا يصلي عليه الا اذا خرج  
أكثره حيا واذ لم تزد ما بعده  
لا تكون نفساء في الصحيح  
ولا يلزمها الا الوضوء عندهما  
وقدمنا لزوم غسلها  
احتساطا عند الامام  
(وأكثره) أي النفاس  
(اربعون يوما) لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم لم وقت  
للفساء أربعين يوما الآن  
تري الطهر قبل ذلك (ولاحد  
لاقله) أي النفاس اذا لاحت  
الى أماره زائدة على الولادة  
ولادليل للحيض سوى  
امتداده ثلاثة أيام  
(والاستحاضة دم نقص  
عن ثلاثة أيام أو زاد على  
عشرة في الحيض) للمرويات  
(و) دم زاد (على أربعين في

حبل وبقي منها أن يتقدمه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من إضافة  
ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الألوان الستة وهي  
السواد والحرة والصفرة والكدرية والخضرة والترابية ووقت ثبوته بالبروز وهو انما يعلم  
بمجاوزه موضع البشارة وهي بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء  
والاختشاء يستلزم للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون  
البكر (قوله وصفته دم الى السواد أقرب) هذا باعتبار غلب احواله فلا ينافي عدل الألوان  
السابقة منه (قوله لذاع) بالذال والغين المجعنين يعني أنه لو وضع على اللسان من لا يتأثر به  
لحرقه وقوله كربة الزائحة يخرج الاستحاضة فانه لا رائحة لدمها (قوله والنفاس) سمي به  
لخروج النفس بسكون الفاء بمعنى الولد أو بمعنى الدم فانه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس  
التي هي اسم الجملة الحيوان أو مأخوذ من تنفس الرحم بمعنى تشققه وانصداعه (قوله اذا  
ولدت) واذا حاضت أيضا لكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في المهر  
(قوله فهي نفساء) بضم النون وفتح الفاء ويقع النون وسكون الفاء وبفتحهما وبالمستقيمين  
(قوله هو الدم الخارج) هذا على أنه من الانفاس وأما على أنه من الأحداث فهو مانعة  
شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) أي من الفرج فلو ولدت من سرتها  
مثلا وسال منها دم لا تكون نفساء بل هي صاحبة جرح مالم يدل من فرجها لكن يتعلق بالولد  
سائر أحكام الولادة كما في الفتح (قوله أو خروج أكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل  
الحل (قوله ولو سقطا) بتثنية السين لغة الولد الساقط قبل تمامه قاله في الشرح (قوله فان  
نزل مستقيما) أي على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصير أم ولد) أي ان ادعاء المولى (قوله  
ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعتق ولا يسمى ولا يغسل على وجه السنة (قوله لا تكون  
نفساء) ولا غسل عليها ولا يطل صومها المتعلقة بالنفاس حقيقة ولم يوجد وهو القياس (قوله  
وقدمنا لزوم غسلها احتساطا) وان لم تكن نفساء ويطل صومها و قيل بل هي نفساء عنده لعدم  
خاؤ الولد عن قلبه دم غالبا ولأن نفس خروج النفس نفاسا وأكثر المشايخ على قول الامام  
وصححه أيضا في الفتاوى (قوله اذا لاحت الى أماره زائدة) تدل على أنه من الرحم لان قدم  
الولد دليل على أنه منه (قوله ولادليل للحيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك الدم حيض نازل  
من الرحم سوى امتداده هذه المدة فاعتبر بالثلاثة أيام لكن ترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية  
الدم ولو مبتدأ عندها كثر ما يخرج بخاري بحر وهو قول أصحابنا فاستأنى لأن الاسم للحيضة  
والحيض دم حمرة شفى وكذا لا يقربها زوجها بالاولى (قوله والاستحاضة) هي لغة مصدر  
استحيضت المرأة اذا استقر الدم واستمره بالبناء للعجهول لانه لا اختياراها في ذلك لكن  
واغنى كما في الصحاح (قوله دم نقص الخ) هذا على انه انفاس وأما على انه حدث فهي حدث  
بدم الخ ومن دم الأم الآيسة والحامل والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله أو زاد  
على عادتها ونجاها والخ) وذلك لأن ما برأته على العادة حيض أو نفاس يقيمين وما جاوزا لا أكثر

استحاضة يمين وشكك في ما بينهما فافلحناه بما جاوز الاكثر لانه يجانس من حيث ان كلامهما مخالف للمعهود فكان الحاقه به أولى اذ الاصل الجري على وفق العادة ثم قيل صلى وتصور في الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوز الاكثر فيكون استحاضة وقيل لان الاصل هو الصحة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة دم علة وأشار الشرح الى أن هذا هو الصحيح (قوله بين الحيضتين) أو بين النفاس والحيض كما في الدرر (قوله فيقترن حيضها بعشرة) من أول ما رأيت سواء كان في أول الشهر أو وسطه أو آخره وتترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا قوله ما وقال أبو يوسف يوقت لها في الصلاة والصوم والرجعة بالاقول وفي الوطء والتزويج بالاكثر (قوله فانها تبقى على عاداتها الخ) وتكون هكذا أبدا حتى ينزل عنها العارض أو غوت وهو قول أبي عصمة وأبي حازم وقال محمد بن شعاع يقدري حيضها بعشرة وطهرها بعشرين كما لو بلغت استحاضة وتنقضي عذتها بتسعين يوما وقال الحاكم الشهيد طهرها شهران قيل وعليه الفتوى لانه أيسر على المفتي والنساء وفي المسئلة أقوال آخر تركتها مخافة الاطناب (قوله وأما اذا نسبت عاداتها فهي الحيرة) بصيغة اسم الفاعل لانها تحير المفتي وبصيغة اسم المفعول لانها حيرت بسبب نسيانها وهي التي كان لها زمن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة أوجه اما أن تضل عددا أيامها فقط أو وقته فقط أو هماما فالكلام عليها في ثلاثة فصول الاول وهو ما اذا نسبت عدد أيام عاداتها وتعلم أن حيضها في كل شهر مرة فان تدع الصلاة ثلاثة أيام من اول الاستقرار لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ عشرين يوما لوقت كل صلاة لتيقنها في الطهر ويأتيها زوجها الثاني وهو ما اذا ضلت في المكان فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر تصلي ثلاثة أيام من اول الشهر بالوضوء لتردد بين الحيض والطهر ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل صلاة لتوهمن خروجها من الحيض كل ساعة \* الثالث الاضلال بهما أعني العدد والمكان قال الأصل فيه أنها متى تيقنت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ ومتى تيقنت بالحيض تركت ذلك وان شككت في وقت أنه حيض أو طهر تحرت فان لم يكن لها تحرك صلت فيه بالغسل لكل صلاة لجواز أن يكون وقت الخروج من الحيض وان شككت دائما ولم يكن لها رأى اغتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح وقبل لوقت كل صلاة ولا توطأ بالكسرى على الأرجح ولا يحكم لها بشيء من حيض أو طهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام فتصلي الفرائض والواجبات والمسنن المؤكدة لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المفروض والواجب وتقرأ في الأخيرتين على الأرجح لانها مسنة ولا تدخل مسجدا ولا تقرأ قرآنا خارج الصلاة ولا تنه وتصور رمضان ثم تنقضي عشرين يوما ان علمت أن ابتداء حيضها بالليل وان علمت انه بالنهار قضت اثنين وعشرين يوما لان اكثر ما قد من صومها أحد عشر يوما فنقصي ضعف ذلك احتياطا وان لم تعلم شيئا فعامة المشايخ على العشرين والمائة حتى يفي عذتها التقدير بشهرين للطهر وبعشرة أيام للحيض ومن أراد تمام تفاريع صورها وتوضيح أحكامها فعليه بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما بمن وجوبها وجوزها وصحتها وينعان صحة الصوم وجوزها لا وجوبه (قوله ولا يصحان) لما كان لا يلزم من الحرمة عدم

(وأقل الطهر الفاضل)  
بين الحيضتين خمسة عشر  
يوما (قوله صلى الله عليه  
وسلم أقل الحيض ثلاثة  
واكثره عشرة وأقل  
ما بين الحيضتين خمسة عشر  
يوما) (ولا حد لأكثره) لانه  
قد يمتد الى اكثر من سنة  
(الا لمن بلغت استحاضة)  
فيقدر حيضها بعشرة  
وطهرها بخمسة عشر يوما  
ونفاسها بأربعين وأما اذا  
كان لها عادة ونجاستها  
حتى زادت على اكثر الحيض  
والنفاس فانها تبقى على  
عاداتها والزائد استحاضة  
وأما اذا نسبت عاداتها فهي  
الحيرة (ويحرم بالحيض  
والنفاس ثمانية اشياء  
الصلاة والصوم) ولا يصحان  
اقوات شرط الصحة

(و) يحرم (قراءة آية من القرآن) الا بقصد الذكر اذا استقلت عليه لا على حكم أو خبر وقال الهندواني لا أفق بجوازها على قصد الذكر وان روى عن أبي حنيفة واختلف الصحيح فيعادون الآية واطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئا من القرآن والنساء الحائض (و) يحرم (مسما) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم أو حائط (الانغلاق) متجاف عن القرآن والحائض كالخريطة في الصحيح ويكرهه بالكم تحريما لتبعيةه للابن ويرخص لاهل كتب الشريعة أخذها بالكم وبالبعد للضرورة الا التفسير فانه يجب الوضوء لمسه

الحصة قال ولا يحسمان ولا شأن أن المنع من الشيء يمنع لابعاضه ولهذا منع من وجود القراءة والشكر أفاده السيد (قوله ويحرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر الكتب المنزلة لان الكل كلام الله تعالى وكونها منسوخة لا يخرجهما عن ذلك الحكم كآيات المنسوخة من القرآن كذا في الحلبي لكن قال الزيلعي "الا ما بدل منها" (قوله الا بقصد الذكر) أي أو الشاء والدعاء ان استقلت عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العيون ولوانه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن فلا بأس به اه واختاره الحلواني وذكر غاية البيان انه المختار كما في البحر والنهر وحيث صحت الرواية عن الامام فلا يلتفت الى قول الهندواني لا أفق بجوازها وان روى عن الامام (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئا من القرآن) أي وشيئا من كراهة في سياق النبي فيمنع ويؤيده ما أخرجه الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال اقرأوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنبه فاذا أصابته فلا ولا حرفا واحدا ولا صح انه لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن اذا كان يلقن كلمة كلمة لا على قصد قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أي على قول **الكرخي** لانه وان منع مادون الآية لكن ما به يسمى قارئاً لا مطلقاً ولهذا قالوا بعد عدم كراهة التهجى بالقرآن وفي الخاتمة آخر فصل القراءة فذكره قراءة القرآن في مواضع التماسات كالغسل والمخرج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما في الحمام ان لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا فلا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسليم والتبديل وان رفع صوته بذلك وأما قراءة الماشي والمخترق ان كان متبها لا يشغله العمل والشيء جاز والافلا قال وتكلموا في قراءته مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجهه يكون اقرب الى التعظيم ولا بأس بغير القرآن مضطجعا والقراءة بالنظر اولى من القراءة بالغيب للجمع بين العبادتين (قوله ويحرم مسما) أي الا للضرورة كأن يخاف عليه حرفا أو حرفا كما في المحوى عن البرجمدي ويحرم ولو كتب بالفارسية اجماعا لعلق جواز الصلاة له للعجز وكذا سائر الكتب السماوية كما في الفهستاني عن الذخيرة نعم ينبغي أن يخص ما لم يبدل منها وفيما عدا المصحف انما يحرم من الكتابة لا الحوائش ويحرم الكل في المصحف لان الكل تبسعه كما في الختادي وغيره وقيل بالآية لانه لا يكرهه من مادونها كما في الفهستاني وفي الخاتمة من بحث القراءة الحربي أو الذي اذا طلب تعلم القرآن والفقه والاحكام يعلم رجاء أن يهتدي ليكن يمنع من مس المصحف الا اذا غتسل فلا يمنع بعد ذلك (قوله الانغلاق متجاف) أي متباعد عنه ما (قوله كالخريطة) وكانخرج الذي فيه المصحف اذا نوسده أو ركب فوقه في السفر يعني اذا كان ذلك لاجل الحفظ والا فيكره كما في الخلاصة (قوله ويكره بالكم تحريما) محمده في الهداية وفي المحيط وجامع التمرناو لا يكرهه بالكم عند العاقبة لان الحرم المس وذلك بالباشرة باليد بلا حائل وهما روايتان عن محمد كما في النهاية (قوله لتبعيةه للابن) ولهذا لا يجوز له أن يفترشه على نجاسة ويسجد عليه ولأن يقوم في مصلاه متخففا ومتنهلا على النجاسة (قوله ويرخص لاهل كتب الشريعة) هو الاصح عند الامام لان ما فيها من القرآن بنزلة التاسع ويكرهه عند هاتين عن الخلاصة والتقييد بالاهل يؤذن بمنعه لغير الاهل (قوله للضرورة) يعني الحرج (قوله الا التفسير) في الاشياء وقد



والمستحب أن لا يأخذها  
 الابوضه ويجوز قلب  
 اوراق المصحف بصورة للقرآن  
 وأمر الصبي بحمله ورفعها  
 لضرورة التعلم ولا يجوز قلب  
 شيء في كاذب كتب فيه فقه  
 أو اسم الله تعالى أو النبي  
 صلى الله عليه وسلم ونحوه  
 عن محو اسم الله تعالى  
 بالبراق ومثله النبي تعظيماً  
 ويستتر المصحف لوطاً وزجته  
 استحباباً وتعظيماً ولا يرى  
 برأيه قام ولا حشيش المسجد  
 في محل ممتن (و) يحرم  
 بالفيض والنقاس (دخول  
 مسجد) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا أحل المسجد لحنب  
 ولا حائض وحكم النقاس  
 كالحائض (و) يحرم بهما  
 (الطواف) بالكعبة وإن  
 صح لأن الطهارة فيه شرط  
 كمال وتحل به من الأحرار  
 ويلزمها بدنة في طواف  
 الركن وعلى المحدث شاء إلا  
 أن يعاد على الطهارة أشرف  
 البيت ولأن الطواف به  
 مثل الصلاة كما وردت به  
 السنة (و) يحرم بالحبيض  
 والنقاس (الجماع والاستمتاع  
 بما تحت السرة الى تحت  
 الركبة) لقوله تعالى ولا  
 تقربوهن حتى يطهرن  
 وقوله صلى الله عليه وسلم  
 للما فوق الأزار

جوز به من أصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرأنا ولو  
 قيل به اعتبار الغالب اسكان حسنا وفي الجوهرة كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع  
 القرآن منها أنه أن يحس غيرها بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لأنهم جعلوا  
 المحرم في غير المصحف من عين القرآن (قوله والمستحب أن لا يأخذها الابوضه) لأنهم لا تخلو  
 عن آيات القرآن ولا بأس باسمها بالكتم اتفاقاً للعموم بالسوى كذا في النهاية عن المحمدي وأما  
 كتابة القرآن فلا بأس بها إذا كانت العصفية على الأرض عند أبي يوسف لأنه ليس بحامل  
 للعصفية وكره ذلك محمد وبه أخذ مشايخ بخاري قال السكال وقول أبي يوسف أقيس لأن العصفية  
 إذا كانت على الأرض كان مسماها بالقلم وهو واسطة منفصلة فصاير كتب منفصلة إلا أن يكون  
 به يده (قوله بالبراق) انظر حكم ما إذا كان يلعبه بلسانه (قوله ومثله النبي) أل للجنس  
 فيعم كل نبي ولذا عممه في الشرح (قوله ويستتر المصحف) الظاهر أنه على وجه الذنب (قوله  
 ولا يرى برأيه قلم) أي كتب به كما في الشرح وظاهره المنع بخلاف الجدي وفيه أيضاً وإذا صار  
 المصحف عتيقاً لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجعل في خرقة طاهرة نظيفة ويدفن في محل  
 لا يوطأ (قوله دخول مسجد) مثل الكعبة دون مملعي عبيد وجنازة في الأصح وقيد المنع في الدور  
 بأن لا يكون ثمة ضرورة فإن كانت كأن يكون باب البيت إلى المسجد فلا قال في البصر ويغني  
 أن يقيد بأن لا يمكن تحويل الباب ولا السكفي في غيره والالم تصح الضرورة ولو أجنب فيه تيمم  
 وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله وهو جنب ناسياً ثم ذكر وان  
 خرج مسرعاً من غير تيمم جاز وان لم يقدر على الخروج تيمم وأبى فيه ولا يجوز لبسه بدونه إلا أنه  
 لا يصلي ولا يقرأ كما في السراج وخبر من عموم هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى  
 فيحل لهما ما المكن بالحنابة لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد  
 غبري وغيرك روى الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله ويحرم بهما الطواف)  
 ولو نفلاً (قوله لأن الطهارة) أي من المحدثين شرط كمال المعنى أن العصة لا تتوقف عليها فلا  
 بنا في وجوبها فلا يفوت الجواز بقوتها كما في البرهان وغيره قال السكال المنظور إليه  
 بالذات في منع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم  
 عليها الطواف أيضاً (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والأفصدقة (قوله إلا أن يعاد  
 على الطهارة) أي فلا شيء عليه إذا كانت الاعادة في أيام النحر والأوجب ثم تأخيرها عنها  
 (قوله أشرف البيت) أي لا تكون في المسجد وهو على قوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة  
 مسكين: إنما ذكر الطواف مع أن المنع عن دخول المسجد يفي عنه دفعاً لتوهم أنه لما جاز  
 الوقوف بالطهارة مع أنه أقوى أركان الحج فلا يجوز الطواف أرى أو توهم دخول المسجد  
 لضرورة الطواف وقد علمت ما قاله السكال (قوله والاستمتاع بما تحت السرة) أما السرة وما  
 فوقها فيحل الاستمتاع به بوطء أو غيره ولو بلا حائل وكذا بما بين السرة والركبة بمحائل بغير  
 الوطء ولو تطلع وما المحترم هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة لا بالنظر ولو بشهوة لأنه ليس أعظم  
 من تقييلها في وجهها بشهوة قاله في البصر ويبحث فيه صاحب النهر بما لا يتم وكما يحرم عليه  
 الفعل يحرم عليها التمكن وله أن يقبلها ويضاجعها ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من

فان وطئها غير مستحل يستحب ٩٤ أن يصدق بدينار أو نصفه ويترتب ولا يعود ويجزى في المبسوط وغيره بكفره مستحله

وهصح في الخلاصة عدم كفره  
لانه حرام غيره وحرمه وطئ  
النفساء مخرج به ولم أر  
البيكم في تكفيره وعدمه  
(واذا انقطع الدم لاكثر  
الحيض والنفاس حل الوطئ  
بلا غسل) لقوله تعالى ولا  
تقر بوهن حتى يطهرن  
بتخفيف الطاء فانه جعل  
الطهر غاية للحرمه ويستحب  
أن لا يطأها حتى تغتسل  
لقراءة التشديد خروجا من  
الخلاف والنفاس كالحيض  
(ولا يحل) الوطئ (ان انقطع)  
الحيض والنفاس عن المسئلة  
(لونه) أي دون الأكثر ولو  
(لتمام عاداتها) (الأ) بأحد ثلاثة  
أشياء (أما) (أن تغتسل) (لأن  
زمان الغسل في الأثر)  
محسوب من الحيض والغسل  
خاصة منه وإذا انقطع  
لدون عاداتها لا يقربها حتى  
تتغنى عاداتها لأن عوده  
فيها غالب فلا أثر لغسلها  
قبل تمام عاداتها (أو تيمم)  
اعذر (وتصلي) على الأصح  
ليتا كذا التيمم أصلا ولو فلا  
بخلاف الغسل فانه لا يحتاج  
لمؤكداً الثالث ذكره بقوله  
(أو تصير الصلاة ديناً في  
ذمتها وذلك بأن تجدد بعد  
الانقطاع) (لتمام عاداتها) (من  
الوقت الذي انقطع الدم فيه  
زما نايسع الغسل والتحرية

يجزى أوماء أو غيرهما إلا إذا توطأت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها إلا به يشبهه فهل  
اليهود كافي الجبر والمذكور في المصنف قولهما وعليه الفتوى ونخص محمد الصريح بشعار الدم  
وهو موضع خروجه كافي الجوهرة وفي شرح التاويلات وبقول محمد بن أنس في رجمه صاحب  
الغاية وقد علمت ما به الفتوى ولا يحل للمرأة أن تسكن الحيض عن زوجها إلا بما عها بغير علم منه  
ولا يحل لها أيضاً أن تظهر أنها حائض من غير حيض لتفقه بمجامعتها التي هي عنه وإذا أخبرته  
بالحيض قال بعضهم إن كانت فاسقة لا يقبل قولها وإن كانت عفيفة قبل وقال بعضهم إن كان  
صدقها ممكناً بأن كانت في أو أن الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب إلى الورع  
(قوله يستحب أن يصدق بدينار أو نصفه) قيل إن كان الدم أسود تصدق بدينار وإن كان  
أصفر فبنصفه ويشبهه ما رواه أبو داود وصححه الحاكم إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن  
كان دماً أحمر فليصدق بدينار وإن كان أصفر فبنصف دينار وقيل إن كان في أول الحيض  
فبدينار والآخر بنصفه (قوله وصح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه (قوله وإذا انقطع  
الدم) ذكر الانقطاع ليس بشرط بل يخرج مخرج العادة أو المبالغة مع ما بعده حتى لو لم ينقطع  
فالحيض كذلك كافي المضمرة (قوله لاكثر الحيض) (اللام) بمعنى بعد على منوال قوله صلى  
الله عليه وسلم صوموا لرؤيته (قوله لقوله تعالى الخ) ولأن الحيض لا يزيد على عشرة انقطع  
الدم أو لم ينقطع فما زاد يكون استنصافاً لا يمنع الوطئ أي فاطهر بعدها تحقق (قوله لقراءة  
التشديد) فانه اتفق على التحريم مطلقاً ولو لا كثره والحاصل بالاجتماع على العشرة لا يمنع  
الاحتمال (قوله ولو لتمام عاداتها) الأولى حذف ولولاه إذا انقطع لدون العادة وإن زاد على  
أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما يأتي قريباً (قوله لأن زمان الغسل في الأقل الخ) اعلم أن زمن  
الاجتماع معتبر من الحيض في الانقطاع لا قبله ومن الطاهر في الانقطاع لا كثره لثلاثة المدة  
على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع ربعة وحل تزوج فاذا انقطع لا كثره  
انقطعت الربعة وحل لها التزوج بآخر وإن لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا قبله في شرط لذلك  
الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالفعل خلصت منه) هو مدار العلة فتأخذ حكم الطاهر إن  
من وجوب الصلاة وحل القراءة ومن الأحكام حل الوطئ (قوله وإذا انقطع لدون عاداتها)  
أي وقد تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وإن اغتسلت حتى تغنى عاداتها ولكن تصلي وتصوم احتياطاً  
ويجب عليها تأخير الغسل إلى قبيل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها إليه إذا انقطع لتمام  
العادة قاله في الشرح (قوله اعذر) أي من الأعداء المبيحة للتيمم (قوله وتصلي على الأصح)  
فجرت التيمم لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب إجماعاً على الأصح كذا في البحر لما ذكره المؤلف  
(قوله من الوقت الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الأوقات الخمس فلو انقطع في وقت  
الضحى ولم تغتسل بعده ولم تيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر لتثبت صلاته في ذمتها  
بخروجه لأن ما قبل الزوال وقت مهمل لا عبرة بخروجه وكذا إذا انقطع قبيل طلوع الشمس  
بأقل من تمكنها من الغسل والتحرية لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر فأفاده في الشرح  
(قوله يسع الغسل والتحرية) قال في المجتبى والصحيح أنه يعتبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا  
جواب صومها إذا طهرت قبل الفجر لكن الأصح أن لا تعتبر التحرية في حق الصوم وزمن



وانقلا ربيع و رعا ف دائم و جرح لا يرأ ولا يمكن حبسه بحشون غير مشقة ولا بجلاوس ولا بالاجل في الصلاة فلهذا يتوضون  
(وقت كل فرض) لالكل فرض ولا نقل اقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضا لوقت كل صلاة رواه سبط ابن الجوزي عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فساندوى ٩٦ الاعذار في حكم المستحاضة فالادلة يشملهم (وبصا لون به) أى بوضوئهم في الوقت

(ماشاوا من القرائض)  
اداء للوقية وقضاء لغيرها  
ولولزم المنة زمان العمة  
(و) ماشاوا من (النوافل)  
والواجبات كالوتر والعبد  
وصلاة جنازة وطواف  
ومس معص (ويبطل  
وضوء المعذورين) اذا لم يطرأ  
ناقض غير العذر (بجروح  
الوقت) كطلوع الشمس  
في الفجر عند أبي حنيفة  
ومحمد (فقط) وعند زفر  
يدخله فقط وقال أبو يوسف  
بهما واطافة النقص  
للجروح مجاز وفي الحقيقة  
ظهور الحدث السابق به  
فيصلى الظهر بوضوء  
الصبح والعبد على الصحيح  
سلافا لابي يوسف وزفر  
ولا يصلى العبد بوضوء  
الصبح سلافا لزفر (ولا  
يصير) من ابتلى بنقض  
(معذورا حتى يستوعبه  
العذر وقتا كاملا ليس  
فيه انقطاع) اعذره (بقدر  
الوضوء والصلاة) اذ لو وجد  
لا يكون معذورا (وهذا)  
الاستيعاب الحقيقي بوجود  
العذر في جميع الوقت  
والاستيعاب الحكمي

فيه كسال الوادى (قوله وانقلا ربيع) الانقلا خروج الشئ فلتة أى بغنة (قوله ورعا ف  
دائم) أى مسقرا لا يقطع وهو بعض الرااء الدم الخارج من الانف يقال رعا ف رعا ف من بابي نصر  
ونقع وأما رعا ف كحسن فلغة ضعيفة كفى الصحاح (قوله لا يرأ) أى لا يسكن يقال رقا رقا ف أنس  
باب فتح يفتح وكذا من به رمد أو عمش أو غرب وبسبل منه الدمع وكذا كل ما يخرج بوجع ولو  
من اذن أو ندى أو سرة لانه ناقض للوضوء لخروجه عن جرح كذا في الدرر (قوله ولا يمكن حبسه  
الخ) فيتعين عليه رقه متى قدر عليه بعلاج من غير مشقة وفي المضمرات عن النصاب به ساس بول  
لخل المقطنة في ذكره ومنعه من الخروج وهو يعلم انه لو لم يحش ظهر البول فاخرج المقطنة وعليها  
بله فهو محدث ساعة اخراج المقطنة فقط وعليه الفتوى واذا لم يمنع العذر بذلك هل يفعله تقبلا  
للنجاسة بقدر الامكان قالوا ينبغي قال ابن أمير حاج أى يستحب لمنافى الخلاصة لول يفعله لا بأس به  
وقال الحلبي أى يجب واختلاف في المستحاضة اذا احتشت فقبل هى كصاحبة الجرح وقيل  
كالخائض لان ما يخرج من السيلين اشدهم الخارج من غيرهما كذا في السراج ويبحث بعضهم  
الحاق السلس والاستطلاق بالاستحاضة للعلة المذكورة (قوله ولا بجلاوس) اما اذا كان يمكنه  
رده بجلاوس في الفرض ونحوه وجب رقه به وخروج عن ان يكون ملحق بعذر اه من الشرح  
بزيادة (قوله ولا بالاجل في الصلاة) فان امتنع به عذره نعين فعله لان ترك السجود أهون من  
الصلاة مع الحدث قاله في الشرح (قوله اقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه لو بطل اوقات الرخصة  
ولزم الجرح بخلاف طر وحدث آخر فان الوضوء بقضاء به ولو في الوقت لعدم الضرورة (قوله  
توضا لوقت كل صلاة) وهو محكم بالنسبة للحدث الاخر الوارد بالنظر لكل صلاة لان الصلاة  
تطلق على الافعال وعلى الوقت عرفا وشرعا والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله اذ لم يطرأ ناقض  
غير العذر) فان طرأ ولو كان تطهير عذره نقضه حتى لو كان به دما ميل أو جدرى فتوضا وبعضها  
سائل ثم سأل الذي لم يكن سائلا اتقضى وضوءه لان هذا حدث جديد فصار كالو سأل أحد  
منخريه فتوضا مع سيلانه وصلى ثم سأل المنخر الاخر في الوقت اتقضى وضوءه لان هذا حدث  
جديد كفى الفتح (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله يبطل بعد تعلق قوله بجروجه به  
(فرع) اذا اصاب ثوب المعذور بنجاسة عذره هل يجب غسله قبل لان الوضوء عرف  
بالنص والنجاسة ليست في معناه لان قليلها يعنى فالحق به الكثير للضرورة ولانه غير ناقض  
للوضوء فلم يكن نجسا حكما ولان امر الثوب ليس بأحد من البدن وهو قول ابن سبلة كفى  
القهستاني وغيره وفي البدائع يجب غسل الزائد عن الدرهم ان كان مقيدا بان لا يصيبه مرة بعد  
اخرى حتى لو لم يغسل وصلى لا يجزيه وان لم يكن مقيدا لا يجب مادام العذر قائما وهو اختيار  
مشايخنا اه وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول يجب غسله في كل وقت قياسا على الوضوء  
والصحيح قول مشايخنا لان حكم الحدث عرف بالنص والنجاسة ليست في معناه ألا ترى أن

بالانقطاع القابل الذي لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أى العذر (وشرط دوامه) أى القليل  
العذر (وجوده) أى العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليغفل  
بها بقاؤه

القليل منها عفو فلا تلحق به وفي النوازل ان كان لو غسه له تجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة  
 جاز ان لا يغسه ولا فلا قال وهو المختار اه قال ابن امير حاج ويشكل عليه ما قدمناه عن  
 البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء عن النوازل ايضا المستحاضة اذا توضأت لوقت كل  
 صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذ لم يكن منها غائط لانه سقط اعتبار نجاسة دمه المكان المذر اه  
 فهو - هذا ايضا يشكل على ما اختاره اذ سقط اعتبار نجاسة دمه اعلم في البدن والثوب دفعها  
 للعرج اذ لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله  
 خلو وقت كامل عنه بانقطاعه) فلما انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع  
 فيه ما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعيد شيئا ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام  
 الانقطاع فالصلاة ايضا ولا يعيد شيئا لانه معذور صلى صلاة المذورين ولو توضأ على  
 الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك لا يعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع  
 ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي فيتوضأ في الوقت  
 الثاني فاذا دام الانقطاع - حتى دخل الثالث اعاد الصلاة الاولى لانه اذاها بطهارة المذورين  
 والعذر زائل ولا يعيد الصلاة الثانية لان فساد الاولى انما عرف بعد خروج الثانية فلم  
 يجب الترتيب ولم يفتقر وضوءه بدخول الوقت الثالث لانه صار صحيحا فاداه صاحب الجرح  
 وصاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظاهر يبريه رجل رعى أو سال جرحه  
 ينتظر آخر الوقت فان انقطع الدم فيها وان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل  
 ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة أخرى ثالثة اعاد الصلاة  
 يعنى الاولى التي صلاها مع السيلان لانه بدوام الانقطاع تبين انه صحيح صلى صلاة المذورين  
 وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية - حتى خرج الوقت جازت الصلاة لانه تبين انه معذور كما في  
 الجرح والماصل ان الوقت الثاني هو المعبر في اثبات العذر وعدمه

• (باب الانجاس والطهارة عنها) •

(قوله وكيفية تطهير محمها) فانما تارة تكون بالدلك وتارة بالمسح وغير ذلك (قوله وقد تمت  
 الاولى الخ) اعترض بالاقطع اذا كان مجروح الوجه فانه يصلي بغير طهارة واجيب بانه نادر فلا  
 يفتي عليه - حكمه - اعترض ايضا بان من يشبها - وهو محدث اذا وجد ما يكفي لاداءه ما فقط  
 يصرفه للنجاسة دون الحدث فهو - هذا يدل على أن النجاسة أقوى واجيب بانه انما امر بصرفه  
 للنجاسة لئلا يتيم بعده فيكون محصلا للطهارة تين لالانها اغلظ (قوله بزوالها ببقاء بعض المحل)  
 الحار الا قبل متعلق بالمشروط والثاني ببقاء المنع وقوله من غير اصابة متعلق ببقاء بعض المحل  
 (قوله بل الكثير للضرورة) كما اذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه ازالته الا بكشفها عنه من  
 لا يجوز كشفها عنه فانه يصلي بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس بقتنين) وبأى غيره  
 كرجس وكثف وعضد وفلس والفعل من باب فوح وكرم وعلم ونهر (قوله مستندرة شرعا)  
 لو حذف قوله شرعا لكان أولى لانه بعدد التعريف اللغوي والذي في المباح وغيره انه استعمال  
 لكل مستندرة (قوله وأصله مصدر) ان قبل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ويستوي فيه المذكر  
 والمؤنث كما في الآية وحديث الهرة انها ليست بنجس. ففتح الجيم كما رواه مالك واحمد وأصحاب

(وشرط انقطاعه وخروج  
 صاحبه عن كونه معذورا  
 خلو وقت كامل -  
 عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه  
 الثلاث شروط الثبوت  
 والدوام والانقطاع نسأل  
 الله العفو والرافة بجنه  
 وكرمه

• (باب الانجاس  
 والطهارة عنها) •

لما فرغ من بيان النجاسة  
 الحكمية والطهارة عنها  
 شرع في بيان الحقيقة  
 ومزيلها وتقسيمها ومقدار  
 المقصود منها وكيفية تطهير  
 محمها وقدمت الاولى  
 لبقاء المنع عن المشروط  
 بزوالها ببقاء بعض المحل  
 وان قل من غير اصابة  
 مزيلها بخلاف الثانية فان  
 قللها عفو بل الكثير  
 للضرورة والانجاس جمع  
 نجس بقتنين اسم لعين  
 مستندرة شرعا وأصله مصدر



ثم استعمل اسما في قوله تعالى  
 انما المشركون نجس ويطلق  
 على الحكمى والحقيق  
 ويختص الخبث بالحقيق  
 ويختص الحدث بالحكمى  
 فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه  
 التاء وبالكسر صفة وتلحقه  
 التاء والتطهير اما اثبات  
 الطهارة بالهزل أو ازالة  
 النجاسة عنه ويفترض فيما  
 لا ينفى منها وقد ورد أن أول  
 شئ يستل عنه العبد في قبره  
 الطهارة وأن عامة عذاب  
 القبر من عدم الاعتناء  
 بشأنها والتحرز عن النجاسة  
 خصوصا البول وقد شرع  
 في بيان حقيقتها فقال  
 (تنقسم النجاسة) الحقيقية  
 (الى قسمين) أحدهما نجاسة  
 (غليظة) باعتبار قلة المعفو  
 عنه ملها لاني ككفية  
 تطهيرها لانه لا يختلف بالغليظة  
 والخفة (و) القسم الثانى  
 نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة  
 المعفو عنه منها بما ليس في  
 الغليظة لاني التطهير وصابية  
 الماء والماتعات لانه لا يختلف  
 تنجيسها - ما (فأغليظة  
 كالنجر) وهى التى من ماء  
 الغيب اذا غلى واشتد وقذف  
 بالزبد وكانت غليظة له - عدم  
 معارضة نص بنجاستها كالدم  
 المسفوح عند الامام والخفيفة  
 اثبتت العارض كقوله  
 صلى الله عليه وسلم استنزها  
 من البول

السنن والدارمى فكيف ساغ جمعه للمصنف أوجب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية  
 لان حقيقته واحدة لاتعد فيها أما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسما)  
 أى العين المستقدرة (قوله انما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالاولى تقديمه على  
 قوله ثم استعمل اسما (قوله وبطلق) أى اطلاقا لغويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق  
 الفقهاء بين المقترح والمكسور بأن الاول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجاسته عارضة والثانى  
 ما لا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجس بالكسر فقط (قوله  
 والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال فى الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة  
 أو لا بالهزل سواء كانت حقيقية أو حكمية والالزم اثبات الثابت على الاول أو ازالة المزال  
 على الثانى له بالمعنى (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالها وقوله والتحرز  
 عطف على الاعتناء أى ومن عدم التحرز عن النجاسة أى عن اصابها بأن يسبل ذيله فتصبه  
 النجاسة فالعطف حينئذ من عطف المغاير (قوله خصوصا البول) فانه ورد فيه استنزها  
 من البول فان عامة عذاب القبر منه ووردان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنجاسة  
 وعدم الاستنزاه من البول وقوله خصوصا مفعول مطلق والبول مفعول به أى اخضر البول  
 بأن عامة عذاب القبر منه خصوصا (قوله وقد شرع في بيان حقيقتها) فيه انه لم يذكر هنا  
 الا بعض أفراد كل وسأبقى الكلام على الحقيقة عنده وعندهما (قوله بما ليس في الغليظة)  
 متعلق بكثرة أى كثرة العفو وقد ريس معنى في الغليظة (قوله لاني التطهير) مستدرك بقوله  
 قريبا لاني ككفية التطهير (قوله لانه لا يختلف تنجيسها) اعاد ضمير الجمع للماء والماتعات  
 باعتبار أفراد الماتعات (قوله كالنجر) هى غليظة بانفاق الروايات لان حرمتها قطعية وسماها  
 الله تعالى رجسا وفي باقى الاشربة المحرمة ثلاث روايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا  
 فى البدائع وينبغي ترجيح التغليظ كما فى الجرح ورجح فى النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أى  
 غليما شديدا بأن صار أسفله اعلام وقوله واشتد أى اسكرو قوله وقذف بالزبد أى رمى رغوته  
 وأزالها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد لا يخبر انما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط  
 وعليه الفتوى (قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى مطلق غليظة  
 لا النحر فقط لان مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضى الله عنه قال  
 ما وافقت على نجاسته الادلة تغليظا سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا والافهرو  
 مخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى تغليظا ولا تخفيف ولا نظر لادلة قال  
 فى الكافي وتظهر فائدة الخلاف فى الروث والخنى لوجود الاختلاف فيه - ما مع فقد تعارض  
 النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم فى الروث انه رجس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون  
 عند الامام مغلظا وعندهما مخففا لقول مالك وابن أبي ايمى بطهارته ومن جهة الامام أن النص  
 اذا انفرد عن معارضة نص آخر تأكد حكمه فحديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص  
 جهة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برده  
 الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى فاعتبروا يا اولى  
 الابصار فكأثبت التخفيف بالنص يثبت بالاجتهاد ثم لافرق عنده علماءنا الثلاثة بين روث

ما كول اللحم وغيره فالكمل مقلظ عند الامام مخفف عندهما وعن محمد أن الروث طاهر لا يمنع  
وان فخر رجع الى هذا القول حين قدم الري مع الرشيد ورأى بلوى الناس ومن ثم قال  
مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع جوازا الصلاة وان كرهه ولو كان مخلوطا  
بالعذرات كما في الكافي وغاية البيان (قوله مع خبر العرينيين الخ) فان قيل ان هذا الخبر  
منسوخ عنده فكيف تحقق المعارضة أجيب بأن قوله بالنسخ اجتهد ورأى ولم يقطع به  
فتكون صورة التعارض قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم المسفوح) أي السائل من أي  
حيوان الى محل يطهقه حكم التطهير ههنا والمراد أن يكون من شأنه السيلان فلو وجد  
المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلي وكذا ما بقي في المذبح لانه دم مسفوح كما في  
ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولمسقة الاحتراز عنه (قوله  
ودم الكبد والطحال) أي فانه طاهر للخبر سراج وظاهر التعليل أن الكلام في نفس الكبد  
والطحال فان خبر اهل لنا ميتتان ودمان انما هو في نفس الكبد والطحال وأما الدم الذي  
فيهما فان لم يكن سائلا فقيهه الخلاف الآتي (قوله والقلب الخ) في حاشية الاشياء للغزوي  
دم قلب الشاة وما لم يسلم من بدن الانسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال  
محمد بن نجس اه والخاصل كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلافا والذي مشى عليه  
قاضي خان وكثير أنه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة بل قد تؤخذ الطهارة  
من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وان ما ليس يحدث ليس بنجس وأمر الاحتياط بعد  
ذلك غير خفي اه (قوله ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيع أكله بدمه  
لانه لا يذكي ولو كان نجسا لما أبيع أكله الا بعد سفعه على انه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس  
والدما نسود بها وقال أبو يوسف والشافعي انه نجس كما في السراج (قوله ودم الشهيد في  
حقه) أي مادام عليه فلو حمله انسان وصل الى به جاز لانه طاهر حكاه ضرورة الامر بترك غسله  
بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه نجس على أصل القياس اهدم الضرورة (قوله لا السمك  
والجراد) للخبر الوارد (قوله وما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له كالحصير والعقرب فان له  
طاهروا ان كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا يؤكل له) شمل بول الحية فانه مغاظ كخبرها كما  
في الجوى على الاشياء وقالوا امرارة كل شئ كبوله وبول الخفاش وخرؤه لا يفسده عذر  
الاحتراز عنه كما في الخانية (قوله ولورضيعا) لم يطعم سواء كان ذكرا أو أنثى وفصل الامام  
الشافعي رضي الله عنه فقال يجرى الرش في بول الذكرك ولا بد في بول الانثى من الغسل (قوله  
وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فمنهم من اختار التفصيل الذي ذكره المؤلف وقال  
بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد اذا غش والخلاف يظهر في التخفيف لافي سلب  
النجاسة كما في الخانية فما في الدر عن التارخانية بول الفأرة طاهر لانه عذر الاحتراز عنه وعليه  
الفتوى يحمل على العفو وفيه من مسائل شق آخر الكتاب عن الخانية خرف الفأرة لا يفسد  
الدهن والماء والخنطة للضرورة ما لم يظهر أثره وعزاه في البحر الى الظهيرية واختلف التصحيح  
في بول الهرة وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة تجلب التيسير من الاشياء الفتوى على أن بول  
الهرة عفو في غير أواني الماء وهو قول النقيب أبي جعفر قال في الفتح وهو حسن لعمادة تجميع

مع خبر العرينيين الدال على  
طهارة بول الابل (والدم  
المسفوح) للآية الشريفة  
او دما مسفوحا لا الباقي في  
اللحم المهزول والسمين والباقي  
في عروق المذكي ودم الكبد  
والطحال والقلب وما لا  
ينقض الوضوء في الصحيح  
ودم البق والبراغيث والقمل  
وان كثروا السمك في الصحيح  
ودم الشهيد في حقه (ولحم  
الميتة) ذات الدم لا السمك  
والجراد وما لا نفس له سائلة  
(واها بها) أي جلد الميتة  
قبل دبقه (وبول ما لا يؤكل  
له) كالآدمي ولورضيعا  
والثوب وبول الفأرة بنجس  
الماء لا مكان الاحتراز

لانه يخنم ويغنى عن القليل. منه ومن خرم في الطعام والشباب للضرورة (ونحو الكلب) بالجيم رجميعه (ورجميع السباع)  
من البهائم كالفهد والسبع والخنزير (ولعابها) اى سباع البهائم تولده من لحم نجس (وخر الدجاج) بثلاث الدال (والبط  
والاوز) لنتنه (وما ينقض الوضوء بخروجه ١٠٠ من بدن الانسان) كالدمل السائل والمني والمذي والودي والاستحاضة والحيض

والنفاس والمني ملء القم  
ونجاستها غلبة بالاتفاق  
لعدم معارض دليل نجاستها  
عنده ولعدم مسامح الاجتهاد  
في طهارتها عندهما (وأما)  
القسم الثاني وهى النجاسة  
(الخفيفة فكبول الفرس)  
على المقتضى لانه ما كول  
وان كرمه وعند محمد طاهر  
(وكذا بول) كل (ما يؤكل  
بله) من النعم الاهلية  
والوشية كالغنم والغزال  
قيد يولها لان روث الخيل  
والبغال والخيول وشئ البقر  
وبعر الغنم نجاسته مغلظة  
عند الامام لعدم تعارض  
نصين وعندهما خفيفة  
لاختلاف العلماء وهو  
الاظهر لعدم البلى  
وطهرها محمد آخر وقال  
لا يمنع الروث وان غش لبلى  
الناس بامتلاء الطرق  
والخانات بها وجرة البعير  
بكسرقينه وهى ما يصعد  
من جوفه الى فيه فكذا  
جرة البقر والغنم وأما دم  
العمى ولعاب البغل والمار  
فطاهر في ظاهر الرواية وهو  
الصحيح (و) من الخفيفة (خر)  
طير لا يؤكل (كل) كالصقر  
والحداة في الاصح لعدم  
الضرورة وفي رواية طاهر وصحة السرخسي وما بين القسمين بين القدر المعقونه فقال (وعنى قدر الدرهم) وزنا الشارع  
في المسئلة وهو عشرون قدرا طامسا في المنة

الا وافي فلا ضرورة في ذلك بخلاف الشباب وهو مروى عن محمد فانه قال في السنور يعتاد  
البول على الفراش بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية اه  
(قوله لانه يخنم) أى يظلم ومنه سمى الخمر خرا والخمار خمد لانها ما يغطين العقل والرأس  
(قوله من البهائم) قيد به لان رجميع سباع الطيور محقق كباقي (قوله والبط) في البحر عن  
البرازية البط ان كان يعيش بين الناس ولا يطير في الهواء فكذلك الجاسة وان كان بخلاف ذلك  
فكالحامة وهذا يشهد ان خرا الاوز والعراقى طاهر كالجمام (قوله والاوز) هى رواية الحسن عن  
الامام وفي رواية أبي يوسف عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يرمى في الهواء فبأن يؤكل  
كالجمام والصفور ونحوه طاهر وما لا يؤكل كالحصاة والحداة والرخم ونحوه نجس محقق اه  
(قوله وما ينقض الوضوء بخروجه الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض  
الحقيقى فخرج نحو الدوم والقهقهة فانما لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما من المعاني  
وأما ما لا ينقض كالقمل الذى لا يلا القم وما لم يسلم من نحو الدمل فطاهر على الصحيح وقيل نجس  
للمنافع دون الجسامات ويستثنى في عين الخمر فانه نجس ولو كان قليلا فرع غسالة  
النجاسة في المرات الثلاثة مغلظة في الاصح وان كانت الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية  
بترتين والثالثة بواحدة لان الماء يأخذ كمنه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أى  
الاشياء المذكورة من قوله كالجمام الى هنا كما يعطيه كلامه في الشرح وفيه أن المني فيه خلاف  
الامام الشافعي فانه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو كنفاء النبي صلى الله عليه وسلم بفركه  
(قوله لانه ما كول) خلاصة الجواب فيه كما كرمه في الاسلام في شرح الجامع الصغير أن  
الفرس ما كول اللحم في قوله جميعا يعنى عند أبي - نيفة أيضا وانما كرمه للتنبيه أى الصامى عن  
قطع مادة الجهاد والكراهة لا تمنع الاباحة ككل لحم البقرة الجلالة وقيل لتعارض  
الاثار في نجاسته فانه روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال وروى أنه عليه  
الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل فهذا يؤيد قولنا في تخفيف بوله لانه ما كول من وجهه فلا  
يكون كبول الكلب والخمار كذا في البناءة وأما شرب بوله فبأنه نجس بخلاف الذى في بول الابل كما  
في البرهان وقيل بكراهة كراهة (قوله لان روث الخيل) الروث خر ذى حافر والخيل بكسر  
الطاء المججمة وسكون الشاء المثلثة خر ذى ظلف والبعير خر ابل وغنم ونحوها (قوله وطهرها  
محمد آخر) لاناخذ به كذا في القهس - ثانى عن النظم وقد قبلوا اشياء حكموا عليها بالنجاسة  
وأطلقوا والظاهر أن المراد التغليب عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجرة البعير كسرقينه)  
لانه واداه جوفه كما في الفتح (قوله فكذا جرة البقر) الاولى الاتيان بالواو (قوله وأما دم  
العمى) مستدل به كرمه في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله  
وفي رواية طاهر وصحة السرخسي) في مبسوطه وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء  
لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضي خان (قوله وعنى قدر الدرهم) أى عفا

الضرورة وفي رواية طاهر وصحة السرخسي وما بين القسمين بين القدر المعقونه فقال (وعنى قدر الدرهم) وزنا الشارع  
في المسئلة وهو عشرون قدرا طامسا في المنة

النجاسة (المغلظة) فلا يعفى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عني قدر (مادون ربع الثوب) الكامل (أو البدن كله على الصحيح من الحقيقة اقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع الساتر وعن الامام ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلاة كالمزور وقال الامام البغدادى المشهور بالاقطع هذا هو اصح ما روى فيه لكنه قاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والسكتم قال في التحفة هو الاصح وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك (وعني رشاش بول) ولو مغظا (كروث الابر) ولو حصل ادخال الخيط للضرورة وان امتلأ منه الثوب والبدن ولا يجب غسله لو اصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو اقيمت نجاسة في ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر اثر النجاسة ويعنى عمالا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت ما دام في علاجه اعموم البلوى وبعد اجقاعه تنجس ما اصابته واذا انبسط الدهن النجس فزاد عن القدر المعفو عنه لا يمنع في اختيار المرقين والى جماعة

الشارع عن ذلك والمراد عفا عن القسامة والافكرهة التحريم باقية اجماعا ان بلغت الدرهم وتنزها ان لم تبلغ وقرعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو في الصلاة ففي الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لانما سنة وغسل النجاسة واجب وهو مقدم وفي الثاني يكون ذلك افضل فقط ما لم يحث فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والامضى على صلاته لان الجماعة أقوى كما يحث في المسئتين اذا خاف فوت الوقت لان التقويت حرام ولا مهرب من الكراهة الى الحرام أفاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدر مقرر الكف) أصله أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سئل عن قایل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة - حتى تكون أكرمه وظفره كان مثل المنقال (قوله كما وقفه الهندواني) أى بين قولى من اعتبر الوزن طلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا وهما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعي وغيره وأقره عليه في الفتح واختاره العامة لان اعمال الروايتين اذا أمكن أولى خصوصا مع مناسبة هذا التوزيع كذا في البحر (قوله فذلك عفو الخ) أى فليكون الصحيح ما ذكر عني الدرهم الوزني من النجاسة المغلظة (قوله وعني مادون ربع الثوب) لم أر من بين الكراهة فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون تحريرية أو تنزيهية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما في الدر عن الحلبي وقال في المبسوط وهو الاصح (قوله اقيام الربع مقام الكل) علة له حذف أى ولا يعنى الربع لقيامه مقام الكل في مسائل كسح الخ فهو تمثيل له حذف (قوله - ولقه) يعنى اذا دلى ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويحمل منه بجلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لافادة حكم البدن والثوب ولان ربع المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا واضعفا هذا القول لم يعرج عليه في الفتح كما في النهر وان قال في الحقائق وعليه الفتوى كما في الدر قال السكال والذي يظهر أن الاول أحسن غير أن ذلك الثوب ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان أدنى ما تجوز فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه كثير بالنسبة الى الثوب المصاب ٥١ (قوله وعني رشاش بول) انتضخ على بدن أو ثوب أو مكان كما أفاده مسكين وخارج بذلك الماء القليل فانه يفسده حتى لو سقط ذلك الثوب مثلا فيه نجسه وقيل لانه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب والماء والاول اصح لان سقوط اعتبارها كان للحرج ولا حرج في الماء كما في الحلبي عن الكناية وروى المعلى في نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله كروث الابر) بكسر ففتح جمع ابرة كسرة وسدر وفي التقييد بها اشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله للضرورة) لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسما في مهب الريح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضى الله عنهم - ما عن هذا فقال انما نرجو من الله تعالى أوسع من هذا كما في السراج (قوله لا ينجسه) سواء كان الماء جاريا أو را كذا لان الغالب أن الرشاش المتصاعد من مدم ينشئ للماء انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء ذلك الشيء فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسالة الميت) أى مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كما في الفتح (قوله تنجس ما اصابته) هذا بناء على القول بان نجاسته نجاسة خبيث وأما على القول بانها نجاسة حدث وتيقن طهارة بدنه من خبيث فغسلته طاهرة (قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه

بالنظر لوقت الاصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل ان يسمع صحت وبعده لا وبه أخذ الا

كثرون كما في السراج الوهاج



ولومشي في السوق فابتل قدما من ماء رشح فيه لم يجز صلاته لغلبة نجاسة فيه وقبل تجزئته وردغة الطين والوحل الذي فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلا لهما (من عرق نائم) عليهم ما (أو) كان من (بلل قدم وظهر أثر النجاسة) هو طم أولون أو ريح (في البدن والقدم نجسا) لوجودها بالآثر (والا) أي وان لم يظهر أثرها فيهما (فلا) نجسان (كلا) نجس ثوب ١٠٢ جاف طاهر في ثوب نجس رطب لا يصغر الرطب لو عصر (لعدم انفصال جرم

النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيقالو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الخلو في انه لا نجس في الاصح وفيه نظر لأن كثيرا من النجاسة يتشربه الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو شاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المتصل اليه مجزئ نداوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيمتنع أن يبقى بخلاف ما صحح الخلو في ولا نجس ثوب رطب ينشربه على أرض نجسة) يبول أو يسرقين لكنها (بابسة فتنت) الأرض (منه) أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا) نجس الثوب (بريح هبت على نجاسة قاصابت) الريح (الثوب الا أن يظهر أثرها) أي النجاسة (فيه) أي الثوب وقبل نجس ان كان مبلولا لاتصالها به ولو خرج منه ريح ومقعدته مبلولة ~~كم~~ شمس الأثمة بتجيسه وغيره بعدهه وتقدم أن الصحيح طهارة الريح الخارجة فلا نجس الثياب المبتلة (وبطهر

الاخر اذا كان الثوب واحد الان النجاسة - ينتدوا - مدة في الجانين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما اذا كان ذاطا قين لعددهما فيمنع وعلى هذا فترع المنع فيما لو صلى مع درهم متنجس الوجهين لعدم نفوذ ما في أحد وجهيه الى الآخر فلم تسكن متحدة ثم انما يعتبر المنع اذا كان مضافا اليه فلو جلس صبي عليه نجاسة في حجره وصل وهو يستمسك أو الحمام المتنجس على رأسه جازت صلاته لأن الحامل للنجاسة غيره بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مضافا اليه فلا يجوز كما في الفتح (قوله ولومشي في السوق الخ) قال في المنع عن أبي نصر الدبوسي طين الشوارع ومواطن الكلاب طاهر وكذا الطين المسرقن الا اذا رأى عين النجاسة قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح اه أي من حيث الدراية وقريب من حيث الرواية عن أصحابنا رضي الله عنهم وفي الدراية المختار وغيره وعني طين شارع ومواطن كلاب وبخار نجس وبخار سرقين واتضح غسالة لا تظهر مواقع قطرها في الماء اه وظاهر ذلك أن العنقوص مع صح خلافا لما تنفيه عبارته فانه حكاه بقيل (قوله وردغة الطين) الردغة محتركة وتسكن الماء والطين والوحل الشديد والجمع ككعب وخدم قاموس وفيه الوحل ويجزئ الطين الرقيق اه فالمراد بالردغة في كلامه ما هو بالمعنى الأول وهو الماء والطين فانه أعم من الوحل لانه الطين الرقيق فلا يقال له وحل الا اذا امتزج بخلاف الردغة وليجزئ (قوله من عرق نائم) قيد اتفاق في المستيقظ كذلك كما يفهم من مسئلة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نحو ساط نجس رطب ان ابتل ما أماب ذلك نجس والافلا ولا عبرة بمجرد النداء وعلى المختار كما في السراج عن القناري (قوله عليهما) أي على من نام على القراش أو التراب النجسين (قوله أو كان من بلل قدم الخ) أي كان ابتلال القراش أو التراب الخ (قوله لوجودها بالآثر) أي لوجود النجاسة بوجود أثرها في جنب النائم أو قدمه (قوله فلا نجسان) أي البدن والقدم (قوله) كلاً لا نجس ثوب جاف طاهر اعلم انه اذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئا فلا يحلوا ما أن يكون كل منه ما بحيث لو انعصر قطر وحينئذ نجس الطاهر اتفاقا ولا يكون واحدا منهما كذلك وحينئذ لا نجس الطاهر اتفاقا ولا يكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط وهو أمر عقلي لا واقعي أو النجس فقط والاصح عند الخلو في فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انعصر قطر نجس والا لا ويشترط أن لا يكون الاثر ظاهرا في الطاهر وأن لا يكون النجس متنجسا بعين نجاسة بل يمتنع كما في شرح المنية وارتضى المصنف قول بعض المشايخ تبعه صاحب البرهان ان العبرة بالنجس (قوله مرتبة قدم) المرتبة ما يرى بعد الخفاف وغير المرتبة ما لا يرى بعده كذا في غاية البيان (قوله بزوال عينها) مقيد بما اذا صاب الماء عليها أو غسلها في الماء الجاري فلو غسلها في اجانة بطهر بالثلاث اذا عصر في كل مرة

متنجس) سواء كان بذنا أو ثوبا أو آية (بنجاسة) ولو غلبت (مرتبة) قدم (بزوال عينها ولو) كان (عبرة) أي غسلة كذا واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لأن النجاسة فيه باعتبار عيناها فتزول بزوالها وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين الحاقا لها بغير مرتبة غسلت مرتبة عن غير الاسلام ثلاثا بعده كغير مرتبة لم تغسل ومصحح محل الحطامة ثلاث خرق



وطبات تظاف مجزئ عن الغسل لانه يعمل عليه (ولا يضر بقائه أثر) ١٠٣ كلون أو دريح في محلها (شن زواله) والمشقة

أن يحتاج في إزالته لغیر  
الماء أو غير المانع كحرض  
وصابون لأن الآلة المعدة  
للتطهير الماء فالنوب المصبوغ  
بمتجسس يظهر إذا صار الماء  
صافيا مع بقاء اللون وقيل  
يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثر  
دهن متجسس على الأصح  
لزوال النجاسة الجاورة  
بالغسل بخلاف شحم الميتة  
لانه عين النجاسة والسمن  
والدهن المتجسس يظهر بصب  
الماء عليه ورفعه عنه ثلاثا  
والغسل يصب عليه الماء  
ويقلبه حتى يعود كما كان  
ثلاثا والفخار الجديدي يغسل  
ثلاثا بانقطاع نقاطه في  
كل منها وقيل يحرق  
الجديدي ويغسل القديم  
والاواني الصقيلة تطهر  
بالمسح والخشب الجديدي  
يخت والقديم يغسل والعم  
المطبوخ ينجس حتى ينضج  
لا يطهر وقيل يغلى ثلاثا  
بالماء الطاهر ومرته نصب  
لاخبر فيها وعلى هذا الدجاج  
المغلي قبل اخراج أمعائها  
وأما وضعها بقدر التحلل  
المسام لتنف ريشها تطهر  
بالغسل وتقويه الحديد بعد  
سقيه بالنجس مرات ويقويه  
مر فخرقه وقيل التقويه  
يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا  
والقويه يطهر باطنها عند

كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما يبقى في البدن البلية بعد زوال عين النجاسة طاهر  
تعا لطهارة البدن في الاستنجاء بطهارة المحل وعروة الأبريق بطهارة اليدين ونحو المستعجب  
إذا كان ما استنجى به يجري عليه (قوله رطبات) لعله قيد اتفاقي فان اليابس يجتذب  
الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال ان الرطب يلين بعض ما تجتمع من الدم ويحترق (قوله  
والمشقة الخ) أفاد في النهر أن الأثر إذا توقف زواله على تسخين الماء وغايه لا يلزمه ذلك  
ويكتفي بالبارد وان بقي الأثر (قوله فالنوب المصبوغ الخ) تفريع على المصنف (قوله  
ولا يضر أثره من متجسس على الأصح) من هذا الفرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فانه إذا  
غسل زالت النجاسة الجاورة وبقي طاهرا وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب انه لا يظهر  
أبدا (قوله ورفعه عنه ثلاثا) أو بوضع في اناء منقوب ثم يصب عليه الماء فيعول الدهن ويحركه  
ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء وهذا إذا كان مائعا وأما إذا كان جامدا فيقتور (قوله  
والغسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمع ما إذا كان الماء  
قد رء أولا وبعضهم قيده بالوال (قوله وقيل يحرق الجديدي) ذكره في النوازل وذكر الأول  
صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهما لانهما طريقتان للتطهير (قوله ويغسل  
القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا نجف أولا لأن النجاسة على ظاهره فقط فصار كالبدن قال  
الكمال ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت نجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف  
فهو كالجديدي لانه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديم الاواني ثلاثة أنواع  
خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على أربعة أوجه حرق ونخت ومسح وغسل فاذا كان  
الاناء من خرف أو حجر أو كان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل  
وان كان من خشب وكان جديدا يخت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر  
أو رصاص أو زجاج وكان عتيلا يمسح وان كان خشبيا يغسل اه من السيد (قوله حتى ينضج  
لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلى ثلاثا) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبدا  
وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طبخت الخنطة بخمر (قوله وعلى هذا الدجاج  
الخ) يعني لو أقيت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لتتفأك وكرش قبل أن يغسل  
ان وصل الماء الى حد الغليان ومكث فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول  
في باطن اللحم لا تطهر أبدا الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء الى حد الغليان  
أولم تترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة الى سطح الجلد لفصل مسام السطح عن الریش  
والصوف تطهر بالغسل ثلاثا كما حقه الكمال (قوله مرات) متعلق بتقويه يعني ان السكين  
المهوه بالماء النجس تمويه بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله ويقويه مرة  
لخرقه) أي لوقيل يكفي التقويه مرة لكان وجهها لان النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية  
واتسكاك ریش الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل التقويه بطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ  
قطع بها ولا تصح صلاة حاملها اتفاقا ومعنى تقويه بالماء الطاهر ثلاثا ادخالها النار حتى تصير  
كالحجر ثم تطفأ في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التجفيف (قوله والاستحالة تطهر الاعيان  
النجسة) هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى وقال

أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالبسة إذا صارت ملها والعذرة ترابا أو رمادا كما سنف ذكره

البلة النجسة في التنوير بالاسراق ورائش الشاة اذ ازال عنها الدم وبه وانخر اذا خللت كالوخلت والزيت النجس صابونا (و) يظهر  
هل النجاسة (غير المرتبة بغسلها ثلاثا) وجوبا وبسبب ما مع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب وخرجا من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير  
لغلبة الظن في استخراجهما في ظاهر الرواية ١٠٤ وفي رواية يكتفي بالعصر مرة وهو اوفق ووضعه في الماء الجاري

أبو يوسف لا تكون مطهرة لان الباقي أجزاء النجاسة (قوله والبلة النجسة الخ) جعل الكمال  
الاسراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثله مقيدة بأن تا كل حرارة النار البلة  
قبل الصاق الخبز بالتنوير والاتنجس كما في الخلاصة (قوله به) أي بالاسراق (قوله والزيت  
الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل مرة) ويبلغ في المرة الثالثة  
حتى ينقطع التقاطر والمعتبرة قوة كل عاصرون غيره كما في الفتح فلو كان بحيث لو عصره غيره  
قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير كما في الدر ولولم يصرف قوله لرقعة الثوب قيل لا يظهر  
وهو اختيار قاضي خان وقيل بطهر للضرورة وهو الاظهر كما في البحر والنهر (قوله تقدير  
لغلبة الظن) أي بالغسل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا وانما العبرة لغلبة  
الظن ولو بعد دون الثلاث كما في غاية البيان وبه يفتي كما في البحر عن منية المصلي حتى لو جرى  
الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جازا استعماله وان لم يكن ثم غسل ولا عصر كما في  
التمييز والبنية وفي السراج اعتبار غلبة الظن بمختار اعرافيين والتقدير بالثلاث مختار  
الجاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا الثاني كذا في البحر ثم العبرة  
لغلبة ظن الغاسل لانه هو المبائر الا أن يكون الغاسل غير مميز فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه  
هو المحتاج اليه كما في التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله  
وفي رواية أي عن محمد (قوله ووضعه في الماء الجاري الخ) يعني اشتراط الغسل والعصر ثلاثا  
انما هو اذا غمسه في اجانة اما اذا غمسه في ماء جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا  
بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويخلقه غيره ثلاثا فقد طهر مطلقا بلا اشتراط عصر وتجهيف  
وتكرار غمس هو المختار والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كما في السراج ولا فرق في ذلك بين بساط  
وغيره وقوله ثم بوضع البساط في الماء الجاري لبلة انما هو اقطع الوسوسة (قوله اذا وضعه  
فيه) أي في الماء الجاري ومثله ما ألحق به كالكثير كما لا يخفى (قوله وما تصيبه) أي المياه  
(قوله والثانية) أي والائناء الثانية أي وما يصيبه ماءه وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار)  
وفي الظاهر يفي بغيره كله قال الكمال وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدر وقال في  
النهر وينبغي أن يكون البدن كالثوب (قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز  
في البدن بغير الماء لانها نجاسة يجب ازالتهما عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحديث (قوله  
طاهر على الاصح) فلا يزول بمزيل نجس كالحمل لان الطهارة والنجاسة ضدان والشي لا يثبت  
بضده فليزيد النجس النجس الاحتياط خلافا للثمر الثاني في قوله انه لو غسل المغلظة بمخفة يزول  
حكم التغليب (قوله لعدم خروجه بنفسه) أي فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو مخفيا)  
أي منزوع الدم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه كما في البحر  
(قوله ثلاث مرات) متعلق بوضعه وقوله بريقه أي بسبب ريقه وهو متعلق بيطهر (قوله  
وفم شارب النهر) لشاربه اذا كان طويلا انغمس في المسكر (قوله وباهه) ليس له محترز

يفي عن التثليث والعصر  
كالائناء اذا وضعه فيه فامثله  
ويخرج منه طهروا اذا غمسه  
لأنه فمسي والمياه متفاوتة  
فالاولى تطهر وما تصيبه  
بالغسل ثلاثا والثانية بقتين  
والثالثة واحدة واذا نسي  
محل النجاسة فغسل طرفا  
من الثوب بدون تحرككم  
بطهارته على المختار ولكن  
اذا ظهرت في محل آخر أعاد  
الصلاة (وطهر النجاسة)  
الحقيقية هي رتبة كانت  
أو غير مرتبة (عن الثوب  
والبدن بالماء) المطلق  
اتفاقا وبالمستعمل على  
الصحيح لقوة ازالته به  
(و) كذا تطهر عن الثوب  
والبدن في الصحيح (بكل  
مائع) طاهر على الاصح  
(مزيل) لوجود ازالته به  
فلا تطهر به من اعدام  
خروجه بنفسه ولا باللبس  
ولو مخفيا في الصحيح وروى  
عن أبي يوسف لو غسل الدم  
من الثوب بدهن أو سمن  
أو زيت حتى ذهب أثره جاز  
والمزيل (كأنل وما الورود)  
والمستخرج من القول  
لقوة ازالته لاجراء النجاسة  
المتناهية كالماء بخلاف

الحديث لانه حكمي وخص بالماء بالنس وهو اهلون موجود فلا سرج ويطهر الثدي اذا وضعه الولد وقد تنجس بالقي (قوله  
ثلاث مرات بريقه وفم شارب النهر بريقه وباهه

ولحسن الاصبع ثلاثين نجاسة ونقص التطهير محمد بن مالك وهو واحد الروايتين عن أبي يوسف (ويظهر الخلف ونحوه) كأنه  
بالماء وبالمانع (بالدلك) بالارض أو التراب (من نجاسة لها جرم) ولو مكسب من غيرها ١٠٥ على الصحيح كتاب أو رما ووضع

(قوله ولحسن الاصبع ثلاثين) أي مع تردد ريقه في فيه بعد الاولى ثلاثا وبعد الثانية مرتين  
ويطهره بعد الثالثة بجمرة على قياس ما تقدم فيها اذا غسل الخمر في اجنبة (قوله ويظهر  
الخلف ونحوه) أي بشرط ذهاب الاثر الا أن يشق (قوله وبالذلك) صرح الامام محمد في الجامع  
بأنه لو حكه أو حتم ما يبس طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع لشرطنا المسح بالتراب لأنه أثر في  
الطهارة (قوله من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذى الجرم وغيره أن ما يرى بعد الجفاف  
كالعدرة والدم ذو جرم ومالا فلا كذا في التمييز واحتريه عن غير ذى الجرم فإنه يغسل انشاقا  
لأن البلل دخل في أجزائه ولا يجاذب له في ظاهره فلا يخرج الا بالغسل والمضى من ذى الجرم ذكره  
العيني (قوله على المختار للفتوى) ونسب الامام الجفاف اذا مسح بكثر الرطب ولا يظهر  
(قوله الاذى) أي النجس أطلقه عليه لأنه يؤذى فهو من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل  
(قوله فطهوره ما التراب) بفتح الطاء ليصح الاخبار (قوله أو قدرا) المراد به فيما يظهر  
المستقدر غير النجس كعوض الحماط (قوله وليصل فيها) دليل على استحباب الصلاة في النعال  
الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله احتراز عن الثوب) فلا يطهر بالدلك لأن  
أجزائه متخلطة فتداخله كثير من أجزائها (قوله واحتراز عن البدن) فإن ألبسه ورطوبته  
تنتفع من اخراج النجاسة بالدلك (قوله الا في المني) فإنه يطهر بالترك (قوله ونحوه) من كل  
صقيل لا ماسم له أي لا منافذه يخرج بالاول الحديدا اذا كان عليه صمدا أو منقوشا فإنه لا يطهر  
الا بالغسل وخارج الثاني الثوب الصقيل لوجود الماسم (قوله ويحصل بالمسح - حقيقة التطهير  
الخ) أشار به الى الخلاف في طهارة الصقيل بالمسح فقيل مطهر وقيل مقلل وفائدة الخلاف  
قظه فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني اذا فرك والارض اذا جفت وجلود الميتة  
اذا دبغت دباجة حكمية والبر اذا غارت ثم عاد ماؤها والا بحر المفروش اذا تنجس وجفت  
نجاسته ثم قلع كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيحي) وهو الاول باعتبار لا إطلاق  
المتون ولا يخفى الاحتياط (قوله على المختار للفتوى) وقيل طريقة أن يمسح بثوب بلول  
ذكره السيد أي يمسح النجس اليابس (قوله واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) المراد بالارض  
ما يشمله اسم الارض كالجر والحصى والاسر والابن ونحوها اذا كانت متداخلة في الارض غير  
منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا تطهر بالجفاف لأنها حينئذ لا تسمى  
ارضاعرفا ولذا لا تدخل في بيع الارض - كما عدم اتصالها بها على جهة القرار فلا تلحق بها  
كما في الفهم - ثاني ومنية المصلى وشرحها للعالي وابن أمير حاج الا أنهم أطلقوا في الحصى فلم  
يقبدهم بالاتصال وفي الخاتمة الحجر اذا كان يتشرب النجاسة كحجر الرحي يطهر بالجفاف  
كالارض وان كان لا يتشرب يمسح كالرخام لا يطهر الا بالغسل وحل الحلي هذا التفصيل في  
الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول وعليه مشي صاحب الدر حيث قال فالمنفصل يغسل لا غير  
الا حرا خشنا كرسى فكارض اه (قوله وقد جفت) يقال جف الثوب يجف بالمسح  
جفوا ويجف بالغسل لغة اذا كان مبتلا فيبس وفيه ندى فان يمس كل اليبس يقال قف كما في

١٤ ط والعدرة على المختار للفتوى لأن العصابة رضى الله عنهم كانوا يفتلون ~~الفسخ~~ فاربسوفهم ثم  
يسمونهم وابلون معها (واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) وقد جفت

ولو بغير الشمس على  
الصحيح ظهرت و (جارت  
الصلاة عليها) اقوله صلى  
الله عليه وسلم ايما أرض  
جفت فقد زكت (دون  
التيجم منها) في الاظهر لا اشتراط  
الطيب نصا وروى جواز  
منها (ويطهر ما بها) أى  
الارض (من شجر وكلا)  
أى عشب (فانم) أى نبات  
فيها (بجفافه) من النجاسة  
لا يسه عن رطوبته وذهاب  
أثرها تبعاً للارض على المختار  
وقيل لا بد من غسله (وتطهر  
نجاسة استحالت عينها  
كان صارت ملها) او ترابا  
او أطرنا (أو احترق  
بالنار) فتصير ماداً طاهراً  
على الصحيح تبدل الحقيقة  
كالصير بغير خرا فينجس  
ثم يصير خلا فيطهر ويحار  
الكثيف والاصطبيل والحمام  
اذا قطر لا يكون نجساً استحصانا  
والمستطير من النجاسة نجس  
كالسمي بالعرق حرام ويض  
ملا يؤكل قبل نجس كاحمه  
وقيل طاهر (ويطهر المني  
الجاف) ولو في امرأة على  
الصحيح (بفركه عن الثوب)  
ولو جديداً بطناً (و) عن  
(البدن) بفركه في ظاهر  
الرواية ان لم يتنجس بمطبخ  
خارج المخرج كبول (ويطهر)  
المني (الرطب بفسله)

الصباح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتي عن القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا  
وريج وظل وتقييد الهداية بالشمس اتفاقاً واذا اراد تطهيرها عاجلاً ففيه تفصيل ان كانت  
رخوة تشرب الماء فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه انها طهرت ولا توقيت في ذلك  
وان كانت صلبة ان كانت متحدرة حفرة في اسفلها - فقرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع الماء في تلك  
الحفرة كبسها اعنى تلك الحفرة بالتراب وان كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرات  
وجفت كل مرة بمزقة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا لو  
فلها يجعل الاعلى اسفل وعكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجدرج النجاسة طهرت  
(قوله لا اشتراط الطيب نصاً) وهو الطاهر وأى ولو وجد ذلك لان قبل التجسس كان الثابت  
لها وصفين الظاهرية والظهورية فلما تجست زال عنها لوصفان وبالجفاف ثبت لها الظاهرية  
وبقى الآخر على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يسه عن رطوبته) ظاهره  
أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التعبير بالجفاف  
أى ذهاب الندوة فانه المشروط الآن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل  
جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهاب أثرها) عطف على قوله بجفافه (قوله تبعاً للارض)  
يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والخص بالحاء المجبة وهو حبيزة  
السطح وغير ذلك مادام قائماً عليها فيطهر بالجفاف وذهاب الأثر هو المختار اه قلت وهذا  
يقضي أن نحو الابواب المتصلة كذلك كذا بجسمه بعض الافاضل (قوله وتطهر نجاسة  
استحالت عينها) فيجوز الاتفاق بها وهذا قول محمد وهو المختار لا فتوى لأن زوال الحقيقة  
يستتبع زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالصير) هذا استدلال بنبوت  
النظير المتفق عليه (قوله كالسمي بالعرق) ويحدث شارب اذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغالطة  
على ما ذكره العلامة الاسقاطي في كتاب الحظر من حاشيته على من لا يسكن (قوله ويطهر المني)  
ولو خالطه مذى لان كل خل يذى ثم ينى فلا يمكن التحرز عنه فسقط حكمه وأطلق في المني فم  
منى الآدمي وغيره وهو المذكور في الفحص وشرح النقاية للقهستاني وقبده السمرقندي  
بني الآدمي كما نقله الحوى وهو المتبادر لأن الرخصة انما وردت في منى الآدمي على خلاف  
القياس للضرورة ولا ضرورة في منى غيره فلا يصح الحاقه به مع انه يدخل في منى غيره الآدمي  
منى نحو الكلب (قوله ولو في امرأة) وقال الفضلي منها لا يطهر بالفرك لرقته (قوله بفركه  
عن الثوب) الفرق حكمه باليد حتى يتقنت ولا يضرب به الاثر بعده فقوله السيد عن الثوب  
(قوله ولو جديداً بطناً) رذبه على الاتفاق في اشتراطه أن يكون غسلاً ولا على بعضهم في  
اشتراطه أن لا يكون مبطناً ومثل الثوب المكان في ظاهر الرواية وعن الامام أن البدن لا يطهر  
منه بالفرك لوطوبته (قوله ان لم يتنجس بمطبخ خارج المخرج كبول) فان المني حينئذ لا يطهر  
بالفرك لعدم الضرورة وقبده بقوله بمطبخ الخ لانه لو بال ولم يتنجس البول على رأس الذكربأن لم  
يتجاوز الثقب أو اشتراط كمن خرج المني دفقان غير أن يتشمر على رأس الذكربأنه يطهر  
بالفرك لانه لم يوجد سوى مروره على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التيمم والبحر  
وحكى الشرح والسيد ذلك قبل فتالاً وقبل لو بال ولم يتشمر بوله على رأس الذكربأن (قوله)

اقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال الكمال الله أعلم بصحته ومراعاة هذا اللفظ والا فالمدعى ثابت  
بمعناه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تغسل المني من ثوب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولمسلم من وجه آخر عنها القدر ايتني واني لاحكم من ثوب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يابسا نظري وروى البراء والدارقطني عنها ايضا قالت كنت افرك المني  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا واغسله اذا كان رطبا وبقوانا قال مالك  
وأحمد في احدي الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا يجب غسله ولا يشك كل على  
قولنا بنجاسته أنه أصل خلقة الانسان لأن تكريره يجعل بعد تطوره الاطوار المعسومة من  
المائة والعاقبة والمضغية ولأن تخليقه في الأصل من شيء نجس ثم تشريفه بأنواع الكرامات  
ابلى في المنة واليه الإشارة بقوله تعالى ألم تخلقكم من ماء مهين على أنالوقلنا ان النجس مالم  
يتخلق منه الانسان لم يضرنا وتخلص من قبض اللفظ بأن أصل خلقة الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام نجس كافي الحايي (قوله ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بغير مانع كافي الدرقال  
وقد أنهيت المطهرات الى ثلث وثلاثين ونظمنا فقرات

وغسل ومسح والحناف مطهر \* ونحت وقاب العين والحفر يذكر  
ودبغ وتخليل ذك كان تمل \* وفرك وذلك والدخول والتغور  
تسرفه في البعض يذف ونزحها \* ونار وغلى غسل بعض تقور

(قوله وملافة الطاهر) كلامه وقوله طاهر امثله كالارض اذا جفت ونظائره وقوله طاهر في  
بعض نسخ بالرفع فهو فاعل والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول  
والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله

(فصل يطهر جلد الميتة) \* (قوله ولونملا) هذا قوله ما قال محمد وهو نجس العين كالخنزير  
لكونه حرام الاكل غير منتفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي فهذا يدل على طهارة  
عظمه ولو كان كالخنزير لما امتشط على الله عليه وسلم لم يعظمه قال في الفتح وهذا الحديث يدل  
قول محمد بنجاسة عين القمل (قوله من عاج) قال في المحكم هو أتياب القمل ولا يسمى غير الذاب  
عاجا وقال الجوهرى هو عظم القمل الواحدة عاجة اه وهو ما جرى عليه الموافق ويطلق العاج  
على الذبل وهو ظهر السلطنة البحرية قاله الاصمعي ونقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية  
ما ورد انه كان لفاطمة رضي الله عنها سوار من عاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح)  
وعليه الفتوى كافي البحر عن الوهبانية لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا نجس الا بالموت ونجاسة  
باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى نهر عن الهبط ونسبه بعضهم الى الامام  
واقول بالنجاسة اليه ما أثر الخلاف يظهر فيها لوصلي وفي كبر ووصف جازت على الاقول الثاني  
وشترط الهندواني كونه مسدودا (قوله بالدباغة) بالكسرى والدباغ والدبغ بالكسر  
ما يدبغ به والدباغة ايضا الصنعة (قوله كافرظا) بالغاء المشددة وصحف من نطق به اذا  
الواحدة قرظة حب معروف يخرج في غلاف كالهريس من شجر العضاء (قوله وهو ورق  
السلم) فيه تسامح فان الورق يسمى الخبط عندهم وهو يعطيه ولا يدبغ به (قوله والشب)  
بالبيه الموحدة وهو من الجواهر التي انبت الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الافهرى

لقوله صلى الله عليه وسلم  
اغسله رطبا وافر كيه يابسا  
فان احابه الماء بعد الفرق  
فهو ونظائره كالارض اذا  
جفت وجلد الميتة الشمس  
والبثر اذا غارت

قوله وثلاثين غسل صوابه  
وعشرين كافي النظم ويحذف  
اه معصية

وقد اختلف الصحيح  
والاولى اعتبار الطهارة في  
الكل كمنافس المنة  
وملافة الطاهر طاهر امثله  
لا توجب التنجيس  
(فصل يطهر جلد الميتة) \*  
ولو فيه لانه كسائر السباع  
في الاصح لانه صلى الله عليه  
وسلم كان يتشط بعظم من  
عاج وهو عظم القمل ويظهر  
جلد الكلب لانه ليس نجس  
العين في الصحيح (بالدباغة  
الحقيقية كافرظا) وهو ورق  
السلم او غر السنف والعفص  
وقشور الرمان والشب  
(وبالدباغة) الحكمية  
كالتريب



(والتشميس) والالقاء  
في الهواء فتجوز الصلاة  
فيه وعليه والوضوء منه  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
أيما هاب دبغ فقد طهر  
وأراد صلى الله عليه وسلم  
أن يتوضأ من سقاء فقبل له  
أنه ميتة فقال دبغه مزيل  
نخبه أو نجسه أو رجسه  
وقال صلى الله عليه وسلم  
استمتعوا بجلود الميتة إذا  
هي دبغت زابا كان أو رمادا  
أو ملها أو ما كان يعد أن  
يزيد صلاحه (الاجلد  
الخنزير) للنجاسة عينه  
والدبغة لأخراج الرطوبة  
النجسة من الجلد الطاهر  
بالاصالة وهذا نجس العين  
(و) جلد (الآدمي) لمرضته  
صونته لكرامته وإن حكم  
بطهارته به لا يجوز استعماله  
كسائر أجزاء الآدمي  
(وطهر الذكاة الشرعية)  
خروجها ذبح الجوسى شيئا  
والهرم صيدا وتارك التسمية  
هذا (جلد غير المأكول)  
سوى الخنزير لعمل الذكاة  
عمل الدبغة في إزالة  
الرطوبات النجسة

والثالث بالثاء المثلثة ثبت طيب الرائحة من الطعم يدبغ به قاله الجوهري ومن الدبغ الحقيقي  
الملح وشبهه من كل ما يزيل النتن والرطوبة كما في القهقهة تاني زاد في السراج وينفع عود الفساد  
الى الجلد عند حصول الماء فيه قال في التبيين لو جف ولم يستحل أى لم يزل تنه كما فسره الشافعي  
لم يظهر ولا فرق في الدبغ بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وأمرأة إذا حصل المقصود من الدبغ  
فإن دبغه كافر وغلب على ظنه أنه دبغه بشئ نجس فإنه يغسل والتشرب عفو كما في الخلاصة وفي  
منية المصلى وشرها السجباب إذا خرج من دار الحرب وعلم أنه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به  
الصلاة ما لم يغسل لانه طهر بالدبغ وتنجس بودك الميتة يطهر بالغسل والعصران امكن عصره  
والا فيجفف ثلاثا وإن علم أنه مدبوغ بشئ طاهر جازت معه الصلاة وإن لم يغسل وإن شك  
فالأفضل أن يغسل ولو لم يغسل جازت بناء على أن الأصل الطهارة ١٥ وفي القنية بالجلود التي  
تدبغ في بلادنا ولا يغسل مذبحها ولا تنوى النجاسة في دبغها ويلقونها على الأرض النجسة  
ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب  
والمشط والقرب والدلاء منها رطباً أو يابساً ١٦ (قوله والتشميس) في حاشية الشافعي عن  
الكاكي معزى للعلبة قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول اغمايطهر بالتشميس  
إذا عمت الشمس به عمل الدبغ ١٧ ثم إن الدبغة لا تطهر الا في محل يقبلها والا فلا بجلد الحية  
والقارة والطيور فانها لا تطهر بها كاللحم وكذا لا تطهر بالذكاة لانها انما تقام مقام الدماغ فيما  
يحتمل والمراد بالطيور التي لا يطهر جلد هاب بالذكاة الطيور التي لا يؤكل لحمها أما كونه  
فأمرها ظاهر وقص الحية طاهر كما في السراج والبحر عن التشميس (قوله فتجوز الصلاة  
فيه) فأدبه أنه طهر ظاهر أو باطناً وقال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلى عليه لانه كما في التبيين  
واختلفوا في جواز آكله بعد الدبغ إذا كان جلده مأكول والأصح أنه لا يجوز كما في السراج  
(قوله أيما هاب الخ) الهاب الجلد قبل الدبغ سمي به لانه تهيأ للدبغ يقال فلان تأهب للحرب  
إذا تهيأ وجمعه هاب بصفتين كجباب وحجب وهو بعد الدبغ اديم وجمعه ادم بفتحين كما في المغرب  
وغيره ويسمى ايضا صرما وجوابا وشنا كما في النهاية والفتح وهذا الحديث أخرجه الترمذي  
والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وابن حبان والبخاري واسحق من حديث ابن عباس  
(قوله استمتعوا الخ) قال في الفتح فيه معروف بن حسان مجهول (قوله الاجلد الخنزير) رخص  
محمد الانتفاع بشعره لثبوت الضرورة عنده في ذلك ومنعه ادم تحته قيام غيره مقامه كما في  
البرهان وعن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية أن جلد الخنزير يطهر بالدبغ ويجوز بيعه  
والانتفاع به والصلاة فيه وعليه عموم الحديث والجواب أن المراد غير نجس العين كما في الحلبي  
(قوله وجلد الآدمي) ولو كافر كما في القهقهة تاني فيطهر ولا يستعمل (قوله لكرامته الخ)  
فيه اشعار بأن المراد بنى الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء لازماً وهو عدم جواز  
الانتفاع لاني الطهارة حقيقة لانه بناء في التكريم كما أفاده الزيلعي (قوله وطهر الذكاة) هي  
في اللغة الذبح وفي الشرع نسيب الدم النجس مطلقاً كما في صيد الميسوط وذكاة الضرورة قسم  
من التذكية كما في القهقهة تاني (قوله الشرعية) نقل في البصر من كتاب الطهارة عن الدراية  
والهنبى والقنية أن ذبح الجوسى وتارك التسمية عداً يوجب الطهارة على الأصح وإن لم يؤكل

أول (دون لحمه) فلا يطهر (على أصح ما يفتق به) من النجاسة المتخلفة في طهارة لحم غير المأكول وشحمه بالذكاة الشرعية للاحتياج إلى الجلد (وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجم بالموت) لأن النجاسة باحتماس الدم وهو منه عدم فيما هو ١٠٩ (كالشعر والريش المجزوز) لأن

المسؤول جدره نجس (والقرون والحافر والعظم ما لم يكن به) أي العظم (دسم) أي ودك لأنه نجس من الميتة فإذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني أنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لأن فيه حياة بدليل التأم بقطعه وقيل طاهر لأنه عظم غير صلب (وناخه المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت تفسد باصباغة الماء كما تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أي المسك (حلال) ونص على حله أكله لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كآداب طاهر لا يحمل أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاة متطيب به) لاستحالة الطيبة مطهرة والله تعالى الموفق

وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاظهار وان صحح المقابل (قوله بل أول) لأنها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تزيلها بعد الاتصال لقساد البنية بالموت فاما قبله فكل شيء يجعله جعل الله تعالى بين اللحم والجلد حاجرا كما جعل بين الدم واللبن حاجرا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لحمه) لأن حرمة لحمه لا لكرامته آية نجاسته واللحم نجس حال الحياة فكذا بعد الذكاة (قوله للاحتياج إلى الجلد) أنه طهارة الجلد بالذكاة دون غيره والأولى التعليل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما تقدمناه عنه لأنه قد تقع الحاجة للشحم نحو استصباح (قوله لا يسرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الأشياء وهو الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الأشياء بسبب أنها ليست بميتة لأن الميتة من الحيوانات في عرف الشرع اسم لما زالت حياته لا يصنع من العباد أو يصنع غير مشروع ولا حياة في هذه الأشياء فلا تكون نجسة اهـ (قوله كالشعر الخ) والمذقار والخب ويضة ضعيفة القشرة وابن واقعة وهي ما يكون في معدة الجدي ونحوه الرضيع من أجزاء اللبن قبل أن يأكل كل قال في الفتح لا خلاف بين أصحابنا في ذلك وانما الخلاف من حيث تنجسهما فقالا لم يجاورتهما الغشاء النجس فان كانت الاقعة جامدة تطهر بالغسل والاتعذر تطهيرهما كاللبن وقال أبو حنيفة ليستا تنجسان لان الموت لا يحلها وما شمل كلامه السن لأنها عظم طاهر وهو ظاهر المذهب ورواية نجاستها شاذة كما في الجوى على الاشباه وعدم جواز الاتساع به حيث قالوا لوطن في دقبق لا يؤكل لتعظيمه لالنجاسته (قوله ما لم يكن به أي العظم) لو أعاد الضمير إلى كل المذكور قبله لكان أولى (قوله لأنه نجس) أي الودك وقوله من الميتة أي من أجزائها فإذا وجد على نحو العظم نجسه ويطهر بإزالته عنه (قوله بدليل التأم بقطعه) رده في مجمع الأنهر بأن التأم الحاصل فيه للعجاجة والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة العظم أيضا لأنه يتألم بكسره ولا قائل به (قوله وناخه المسك) بالجيم والقاء المفتوحة كما في أكثر كتب اللغة الجلدة التي يجمع فيها المسك (قوله ولو كانت تفسد باصباغة الماء) الأولى ولا تفسد باصباغة الماء وقوله مطلقا بقصر بأنها سواء كانت من ذكبة أو ميتة أو انفصلت من حية (قوله كما تقدم في الدباغة الحكيمة) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم عن السراج أنه يتطرق عدم عود القساد إلى الجلد عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد علمت حكم الدباغة الحكيمة وعدم العود إلى النجاسة باصباغة الماء على الصحيح اهـ وهو الأولى وأوقعه في هذا الإيهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأكله حلال) ولو من حيوان غير مذكي ولا كلف فأنذركرهما صاحب القاموس فارجع إليهما ان رمتما (قوله والزباد) كصاحب كافي القاموس (قوله معروف) هو وخ يجمع تحت ذنب السنور على المخرج فمسك الدابة

كالمسك منه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس إلا بالاستحالة الطبيعية والاستحالة بغيره وكرمه

وقد وقع الاضطراب ويسلم ذلك الوسخ المجمع هناك بليطة أو بخرقة قاموس

\*( كتاب الصلاة ) \*

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل وعما اختص به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين وبقول اللهم ربنا ولك الحمد وبضريح الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الانوذج ~~كذا~~ في شرح السيد وانخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح وفدى اسحق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث عزير فقبل له كم لبنت قال لبنت يومافراى الشمس فقال أو بعض يوم فقبل له انك لبنت مائة عام مينا ثم بعث فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر لدود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة اى تعب فيها عن الاتيان بالاربع لشدة ما حصل له من الجلاء على ما اقترفه مما هو خلاف الاولى فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم قال في شرح المشكاة ومعناه ان نبينا صلى الله عليه وسلم اول من صلى العشاء مع امته فلا ينافي ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا دون ائمتهم ويؤيده قول جابر بن عبد الله السلام في حديث الامامة هذا وقت الانبياء من قبلك اه (قوله فهو في اللغة عبارة عن الدعاء) اى حقيقة وتستهمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه حزم الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم اى ادع لهم وفي الحديث في اجابة الدعوة وان كان صائغا فليصل اى فليدع لهم بالخيار والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر التصلية وانما عدلوا عن المصدر الى اسمه لانه خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى احرق وأصل صلاة صلوة كقمة نقلت فحقة الواو الى الساكن قبلها فقصرت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بالالف فقلت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو والالف في القرآن كما في الجوى على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) اى حقيقة وفي الدعاء مجازا فهو في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في العبادة الخصوصية وفي الشرع بالمعنى سميت به هذه الافعال الخصوصية لاشتمالها على الدعاء في المعنى الشرعى المعنى اللغوى وزائدة فتسكون من الاسماء المفردة اه قال في الغاية والظاهر انهم امن الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء في الامى والاخرى والفرق بين النقل والتغيير ان النقل لا يـكون فيه المعنى الاصلى منظورا اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التغيير يكون منظورا اليه لكن زيد عليه شئ آخر (قوله وفرضت ليلة المعراج) وهى ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد البعثة على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقبل غير ذلك وقيل في ربيع الاوّل ليلة سبع وعشرين وجرى عليه جمع وقيل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في جميع الامصار وجرى

\*( كتاب الصلاة ) \*

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت اقتراضها وعدم اوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة اقتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركبتها وصفها فهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة عن الاركان والافعال المخصوصة

قوله صلى بالتخفيف فيه نظر فانه يقال بالتشديد ايضا كما في القاموس والتصلية مصدره كما لا يخفى اه مصححه

وفرضت ليلة المعراج وعدد اوقاتها خمس

به النوى في الروضة تعالى رافعي وقيل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة التنبيه على فضلها حيث  
لم تفرض الا في الحضرة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة باطنه وظاهره بما فرضه  
وفرضت اولاً وخمساً ووددت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل الصلاة والسلام (قوله  
للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعرابي وامامة جبريل (قوله والوتر واجب) اى  
لا فرض وبين الفرض والواجب فرق كما بين السجدة والارض والمشهور انه فرض على يقوت  
الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تفاربهم جزم به ولا يرد الوتر  
على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المقروض وأيضاً هو فرض على وصلوات  
الاوقات اعتقادية (قوله شكر المنعم) اى وتكفير الذنوب كما قال صلى الله عليه وسلم ارايت لو أن  
نهر ايباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى من درنه شيء قالوا الا قال فذلك مثل الصلوات  
الخمس يحو الله بهن الخطايا (قوله وسببها الاصل على خطاب الله تعالى الازلي) اى سبب وجوب  
أدائها واعلم أن عندهم وجوباً ووجوب اداء وجود اداء ولكل منها سبب حقيقي وسبب  
مجازي فالوجوب بسببه الحقيقي ايجاب الله تعالى في الازل لان الواجب للاحكام هو الله تعالى  
وحده لكن لما كان ايجابه تعالى غيباً عن الانطالع عليه جعل الناس سبباً له وتعالى اسباباً مجازية  
ظاهرة تبسيرا لغيره اى الاوقات بدليل تجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل وقت جزء  
يتصل به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلاً فالجزء الاخير منه لا سببية ولونا قصاً ووجوب  
الاداء بسببه الحقيقي خطاب الله تعالى اى طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك  
كـ اقط أقيموا الصلاة والفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب هو شغل الذمة  
وجوب الاداء طلب تفرغها كما في غاية البيان وسبب وجود الاداء الحقيقي خلق الله تعالى له  
وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والاوقات أسباب ظاهراً تبسيراً) اعلم  
أن الاوقات لها جهات مختلفة بالحيثيات فمن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وانما تجب بها  
أسباب ومن حيث ان الاداء لا يصح بعدها الاشتراط الوقت له وانما تكون قضاء شرط ومن  
حيث انه يجوز فيها اداء الفرض وغيره كالنفل ظروف بخلاف شهر رمضان فانه معيار للموم  
حق لو نوى نفلاً واجبا آخر يقع عن الفرض (قوله سقوط الواجب) اى في الدنيا (قوله  
ونيل الثواب) اى في الآخرة ان كان مخلصاً أما المرائي فلا ثواب له على ما في مختارات النوازل  
ويخالفه ما نقله البيري عن الذخيرة من أن الرياء انما يتقى تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم  
أن الرياء لا يدخل في الفرائض اى في حق سقوط الواجب \* (تنبيه) المختار أنه صلى الله عليه  
وسلم لم يكن قبل بعثته متعبداً بشرع أحد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمة نبي  
بل كان يعمل بما ينظر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل غير ذلك (قوله اى  
لتكليف الشخص) تفسير مراد (قوله لانه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الاصحاح  
التكليف وفائدة التعذيب على تركها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله وليكن تؤمر  
بها الاولاد) ذكرنا وانما الصوم كالصلاة كما في صوم القهستاني وفي الدر عن حظر الاختيار  
أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر يتألف الخمر ويعرض عن الشر والظاهر منه  
أن هذا واجب على الولي (قوله رفقاً به) على لقوله لا يجنبه وقوله وزجر بحسب طاقته

للحديث والاجتماع والوتر  
واجب ليس منها وفرضت في  
الاصل ركعتين ركعتين الا  
المغرب فأقترت في السفر  
وزيدت في الحضرة الا في الفجر  
وحكمة افتراضها شكر  
المنعم وسببها الاصل خطاب  
الله تعالى الازلي والاوقات  
أسباب ظاهراً تبسيراً  
وشروطها ستعلمها وحكمها  
سقوط الواجب ونيل  
الثواب وأركانها ستعلمها  
وصفتها اما فرض او واجب  
اوسنة ستعلمها مفصلة ان شاء  
الله تعالى (يشترط اقرضيتها)  
اى لتكليف الشخص بها  
(ثلاثة اشياء الاسلام) لانه  
شرط للخطاب بفرض  
الشريعة (والبلوغ) اذ لا  
خطاب على صغير (والعقل)  
لانه دام التكليف دونه  
(و) ليكن (تؤمر بها  
الاولاد) اذ اوصوا في السن  
(السبع سنين) وتضرب  
عليها العشر يداً لا بخشبة  
اى عصاً كجريدة ورقية  
وزجر بحسب طاقته ولا يزيد  
على ثلاث ضربات بيده قال  
صلى الله عليه وسلم مروا  
اولادكم بالصلاة لسبع

لقوله وتضرب عليها العشر يريد (قوله واضربوهم عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من  
المدعى وأجيب بأنه خص الضرب بغير الخشبة لقريته وهو أن الضرب بها إنما ورد في جنابة  
صدرت من مكلف ولا جنابة من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب  
واجب كافي تنوير الابصار (قوله وفرقوا بينهم في المضاجع) قال في الحظائر والاباحة من  
الدرر وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهم ما بين أخيه وأخته وأمه وأبيه  
في المضجع لقوله عليه السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التفريق  
بحيث لا يشعلها سائر واحد مع التجرد أما النوم بالمجاورة مع سائر كل عورته بسائر شخصه ولو  
كان الغطاء واحدا فلا مانع ويحذر (قوله وأسبابها أوقاتها) عاقبة المشايخ على أن السبب هو  
الجزء الذي يتصل به الاداء مطلقا فان اتصل بأول الوقت كان هو السبب والافيق قل إلى ما به  
يتصل وإن لم يتصل الاداء بجزء منه أصلا فالجزء الأخير منه ينسب إليه ولو ناقصا حتى يجب على  
مجنون ومغشى عليه أفاقا وحاض ونفسا طهرا وصبي بلغ وحرثا إذا سلم في آخر الوقت ولو صليا  
في أوله وبعد خروجه تضاف السببية إلى جملة الوقت ليثبت الواجب بصفة الكمال ولأنه الأصل  
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح كافي الدرر (قوله فلا حرج حتى يضيئ) أي لا يأثم  
بالتأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثلا ثم تارك الاداء في الوقت قاله السيد وتارك  
الصلاة غير مبال به سافس حتى يحس حتى يصلي وقال المحبوبي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا ينابة  
فيها أصلا ويحكم بالسلام فاعلم بالجماعة في الوقت إذا اقتدى فيها وعنه ما وكذا بالاذان في الوقت  
وبسبب هذه التسللة وبرز كاة الساعة لا لوصلي منفردا أو اماما وفي غير الوقت أو فسد صلاته  
أو فعل غيرها من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح يباح بخلقه الله تعالى في الوقت  
المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جفس نورها كما في التفسير الكبير فاستأنى  
(قوله من ابتداء طلوع الفجر) في مجمع الروايات ذكر الحلو أن في شرحه للصوم أن العبادة  
لاول الطلوع وبه قال بعضهم فاذابت له لغة أمسك عن المفطرات وقال بعضهم العبادة  
لاستطارته في الاتفاق وهذا القول أبين وأوسع والاول أحوط وروى عن محمد أنه قال اللغة غير  
معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإنما يعتبر الانتشار في الاتفاق قاله في الشرح وقدم وقت  
الصبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به لأسائل بالمدينة كما في البناء عنه عن الغاية ولأنه أول  
الملاوات اقتراضا باتفاق لأنه صبح ليلة الأسراء ولم يرضه عليه الصلاة والسلام لتوقف وجوب  
الاداء على العلم بالكيفية (خاتمة) ذكر بعضهم بين ساعات النهار فأولها الشروق ثم البكور  
ثم الغدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل ثم العشاء ثم  
الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الغسق ثم القدرة ثم العفة ثم السدفة ثم المنخ ثم الروبة  
ثم الزاغة ثم الهير ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح (قوله الصادق) سمي صادقا لأنه صدق عن الصبح  
ومنه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) سمي كاذبا لأنه يفتى في شيء يود ويذهب النور ويعقبه  
الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجعت الأمة الخ) نوزع الاجماع بانقلنا في أوله  
سابقا عن مجمع الروايات وبأنه قبل أن آخره إلى أن يرى الراي موضع نبه فالخلاف ثابت في أوله

واضربوهم عليها العشر  
وفرقتهم في المضاجع  
(أسبابها أوقاتها واجب)  
أي يفترض فعلها (بأول  
الوقت وجوباً بموسعا) فلا  
خرج حتى يضيئ عن الاداء  
ويتوجه الخطاب حقا  
وبأنه بالتأخير عنه  
(والاوقات) للصلاوات  
المقروضة (خاتمة) قولها  
(وقت) صلاة (الصبح)  
الوقت مقدار من الزمن  
مفروض لا مراما (من)  
ابتداء (طلوع الفجر)  
لامامة جبريل حين طلع  
الفجر (الصادق وهو الذي  
يطلع عرضا منتشرا والكاذب  
يظهر طولاً ثم يغيب وقد  
اجعت الأمة على أن أوله  
الصبح الصادق وآخره إلى  
قبيل طلوع الشمس) لقوله  
عليه السلام وقت صلاة الفجر



وأخره وأجيب بأنه لم يعتبر هذا الخلاف فيه (قوله ما يطلع قرن الشمس) أي مدة عدم طلوع  
قرن الشمس وغمام الحديث ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم يحضر وقت  
العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنهما الأول ووقت المغرب إذا غابت  
الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت العشاء إلى نصف الليل رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال  
الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال أن يغمر زخشيبة مستوية في أرض مستوية ويجعل  
عند منتهى ظلها علامة فإدام الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل ومتى وقف فهو وقت  
الاستواء وقيام الظهيرة فحينئذ يجعل على رأس الظل خطا علامة لذلك فما يكون من ذلك الخط  
إلى أصل العود فهو المسمى في الزوال وإذا لم يجد ما يغمره يعتبر بقامته وقامة كل إنسان سبعة  
أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والأول قول العامة وقد نظم الحافظ السيوطي غلامه  
الزوال على الشهور القبطية من أول طوبه إلى آخره في بيت واحد فقال

نظمها بقولي المشروح \* حروفه طزه جبا ابدوحى

١٠٨٦٤٢١ ١٢٣ ٥٧٩

وهذه الحروف إشارة إلى عدد الأقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور القبطية فالطوبه  
والزاي إلى أمشير والهاء إلى برمهات والجيم إلى برمودة والباء إلى بنس والإلفان إلى بونة  
وأيب والباء إلى مسرى والذال إلى توت والواو إلى بابو والحاء إلى هاتور والياء إلى كيوك  
ونظمها الشيخ السحيمي على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذبتنا \* دوح يطز هج باب لمصرنا

وإذا أراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه وهي سبعة أقدام على المأخوذ  
من الشهور فإذا بلغ الظل مجموعها فقد دخل وقته ولا بد أن يكون الواقف الذي يريد معرفة  
الظل واقفا على أرض مستوية مكشوف الرأس غير متعل به شيء مالم يتحصرا ويرى  
عن محمد رحمه الله أن حد الزوال أن يستقبل الرجل القبلة فإدامت الشمس على حاجبه  
الأيمن فالشمس لم تزل وإن صارت على حاجبه الأيسر فقد زالت (قوله في رواية إلى قبيل أن  
يصير الخ) أي إلى اللحظة الطائفة التي قبل العيرة المذكورة وهذه رواية محمد عن الإمام  
(قوله تعارض الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه يردوا بالظهور  
فإن شدة الحر من فيح جهنم يقتضي تأخير الظهور إلى المثل لأن أشد الحر في ذيارهم وقت المثل  
وحديث إمامة جبريل في اليوم الأول يقتضي انتهاء وقت الظهور بجزر وج المثل لأنه صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم العصر في أول المثل الثاني فصل التعارض بينهما فلا يخرج وقت الظهور بالمثل  
وعامة في المطولات (قوله وهو الصحيح) صحه جهه ورأه المذهب وقول الطحاوي وبقوله ما  
ناخذيل على أنه المذهب وفي البرهان قوله ما هو الاظهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله  
والرواية الثانية) هي رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا في  
الزوال (قوله والقي) سمو فينا لانه فاه من جهة المغرب إلى جهة المشرق أي ربع رصنه  
قوله تعالى - سقى تقي - إلى أمر الله أي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلًا أيضا ولا يسمى ما قبل  
الزوال فينا أصلا كذا في السراج (قوله وهو قول صاحبين) أي وزفروا للأمة الثلاثة

ما لم يطلع قرن الشمس الأول  
(و) ثانيها (وقت) صلاة  
(الظهر من زوال الشمس)  
عن بطن السماء بالاتفاق  
وعند إلى وقت العصر وفيه  
روايتان عن الإمام في رواية  
(إلى) قبيل (أن يصير ظل  
كل شيء مثليه) (سوى في  
الزوال تعارض الآثار)  
وهو الصحيح وعليه جيل  
المشايخ والمتون والرواية  
الثانية أشار إليها بقوله (أو  
مثله) مرة واحدة (سوى  
ظل الاستواء) فانه مستثنى  
على الروايتين والتي بالهمز  
بوزن الشيء مانسخ الشمس  
بالهشج والظل مانسخته  
الشمس بالغداة (واختار  
الثاني الطحاوي وهو قول  
الصاحبين) أبي يوسف ومحمد

لامامة جبريل العصريه ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراهة  
الذمة بيقين اذ تقديم الصلاة عن وقتها ١١٤ لا يصح وتصح اذا خرج وقتها كيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسدا اذا

خرج وقت الظهر بصيرة  
الظل مثله لا يدخل وقت  
العصر حتى يصير ظل كل  
شيء مثليه فبينهما وقت  
مهمل فالاحتياط أن يصلي  
الظهر قبل أن يصير الظل  
مثله والعصر بعده مثليه  
ليكون مؤدبا لاتفاق كذا  
في المبسوط (و) أول وقت  
العصر من ابتداء الزيادة  
على المثل أو المثلين لما  
قدمناه من الخلاف (الى غروب  
الشمس) على المشهور اذ قوله  
صلى الله عليه وسلم من أدرك  
ركعة من العصر قبل أن  
تغرب الشمس فقد أدرك  
العصر وقال الحسن بن  
زيد اذا اصفرت الشمس  
خرج وقت العصر وحمل  
على وقت الاختيار (و)  
أول وقت المغرب منه (أي  
غروب الشمس) (الى قبيل  
غروب الشفق الاحمر على  
المسقى به) وهو رواية عن  
الامام وعليها الفتوى وبها  
قال لقول ابن عمر الشفق  
الحمر وهو مروي عن أكبر  
العصابة وعليه اطباق أهل  
اللسان ونقل رجوع الامام  
اليه (و) ابتداء وقت صلاة  
(العشاء والوتر منه) أي من  
غروب الشفق على الاختلاف

(قوله العصريه) الاولى حذف فيه لان الامامة انما هي أول المثل الثاني (قوله لبراهة  
الذمة) اشارة للاحوطية وقوله اذ تقديم الخ اشارة للعلية (قوله اذ تقديم الصلاة عن وقتها) وهي هنا  
العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد)  
أي ابن عمرو ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله فبينهما وقت مهمل) اختاره النكرخي  
وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله وأول وقت العصر الخ) سمي عصر لانه  
أحد طرفي النهار والعرب تسمي كل طرف من النهار عصر فالفداء والعشي عصران (قوله  
الى غروب الشمس) أي جرمها بالكلية عن الافق الحسي أي الظاهري لا الحقيقي لان في  
الاطلاع عليه عصر كما في مجمع الانهر والتكليف بحسب الوسع - في قال في الخلاصة لا يفطر من  
على المنارة بالاسكندرية وقد رأى الشمس ويفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه اه وهذا اذا  
ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في الصفة ولو غربت الشمس ثم عادت هل  
يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدرر لما روى أنه صلى الله عليه وسلم نام في حجر علي رضي الله عنه  
حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة  
رسولك فارددها عليه فردت حتى صلى العصر أخرجه الطبري بسند حسن وصححه الطحاوي  
والناضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) أي قوله  
بمخرج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي الوقت الذي يضيق المكلف في الاداء فيه  
من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول  
المستدين والصديقه وأنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم  
أجمعين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الطاهري وغيرهم واختاره من أهل اللغة  
المبرد ونعلب وصحح كل من القوايز وأفتى به ورجح في البحر قول الامام قال ولا يعدل عنه الى  
قوله ما ولو بموجب من ضعف أو ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل  
بمذهبه حيث كان دليله واضحا ومذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض المشايخ الفتوى على  
قولهما اه وقوى الكمال قول الامام أيضا بما حاصله أن الشفق يطلق على البياض والحرة  
وأقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحرة أو البياض لا يتقضى الوقت بالشك ولا صحة لصلاة قبل  
وقتها فالاحتياط في التأخير وقال العلامة الزيلعي وما روى عن الخليل أنه قال راعت البياض  
بكمه كرمها الله ليلة فاذناب الابد نصف الليل محمول على بياض الجوف وذلك بغير آخر الليل  
وأما بياض الشفق وهو رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض  
في القبر (قوله وهو مروي عن أكبر العصابة) قد علمت أن مذهب الامام مروي عن أكبر  
العصابة اجمعين نساه ورجالا (قوله وعليه اطباق أهل اللسان) قد علمت ما اختاره المبرد ونعلب  
هما من أكبر اهله (قوله ونقل رجوع الامام) هذه الصيغة للضعف فلا جزم بها (قوله وحديث  
امامة جبريل الخ) فانه أمية الليلة الثانية في العشاء ثلث الليل الاول وهذا جواب عما أورد على  
قول المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت

الذي تقدم (الى) أي قبل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا يفتي  
ما رواه وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فله ما بين العشاء الاخرة الى طلوع الفجر

الوتر (قوله لهذا الحديث) فان قوله صلى الله عليه وسلم فصلوا ما بين العشاء الاخرة الى حال وجع  
 القبر صريح في تمييز وقت صلاته (قوله وواجب الوتر) المراد به الفرض العيني فانه فرض  
 على عند الامام كما في الجبر وقال اول وقته بعد العشاء من اعلى انه سنة مؤكدة عندهما فصار  
 ركعتي العشاء والتمرة تظهر فيما لو صلى الوتر ناسيا للعشاء او صلاهما فظهر فساد العشاء دون  
 الوتر ابراه عند الامام لسقوط الترتيب بمثل هذا العذر لانهما لا يتبع لهما فلا يصح قبلهما  
 وفيما لو صلى القبر قبل الوتر عدا وكان صاحب ترتيب اعاده بعد صلاة الوتر عندهما لانهما  
 لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة قاله السيد (قوله كبلغار) قال في انقاموس بغر كقرطق  
 يعني بضم فسكون والعامية قول بلغار مدينة الصفاية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه  
 (قوله في اقصر ايام السنة) وهو اربعون ليلة في اول الصيف عند حلول الشمس رأس  
 السرطان فان الشمس تكثر عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب ساعة  
 واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى مسلم عن النواص بن سمعان  
 قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسه في الارض اربعين يوما يوم كسنة ويوم  
 كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكثر فيه صلاة يوم  
 قال لا قدره الله قدره اه قال الاسودى ويقاس عليه اليومان التاليفان واستظهر الكمال  
 وجوب القضاء استدلالا بحديث الدجال وتبعه ابن التحنة فصحة في الغار وذكروا في المنع انه  
 المذهب ولا ينوي القضاء لتسقط وقت الاداء وقرئ في النهي بان الوقت موجب وحقيقة في يوم  
 الدجال والمفقود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا وجود له أصلا ورتبان الوقت  
 موجود قطعاً والمفقود هو العلامة فقط فاذن لا فرق وتعامه في تحفة الاخيار (قوله للامر  
 فيه بتقدير الاوقات) أى اوقات الصلاة أى على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لان الوتر  
 وكلنا الى الاجتماع لم نصل فيه الصلاة يوم واحد كما قاله القاضي عياض (قوله وكذا الاجال  
 في البيع الخ) ويتقرر ابتداء اليوم في كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون لكل  
 يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) احتراز  
 عن الجمع بينهما فاعلا وكل واحدة منهما في وقتها بان يصح في الاولى في آخر وقتها والثانية في اول  
 وقتها ذلك جائز كما في التيسين (قوله بعد ركعة) ادخلت الكاف المرض وجوزها الامام  
 الشافعي رضي الله عنه تقديمها وتأخيرها والافضل الاول للنازل والثاني للسائر بشرط ان يقدم  
 الاولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعيق فاعلا هذا في جمع  
 التقديم ولم يشترط في جمع التأخير سوى ثبوت الجمع قبل خروج الاولى وكثيرا ما يتلى المسافر  
 بمثله لاسيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في الجبر والنهراكن بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك  
 الامام لان الحكم الملقق باطل بالاجماع كما في ديباجة الدرر فيقرآن كان مؤتمرا ولا يعم ذكره  
 ولا امرأة بعد وضوءه ويحترز عن اصابة قليل النجاسة وحكاية الاجماع على بطلان الملفق منطور  
 فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه جواز المنه عنه تتبع الرخص من  
 المذاهب (قوله وحمل المروى في الجمع الخ) الدليل على صحة هذا الاويل ما روى ابن حبان عن  
 نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس فلما ابعأ قلت الصلاة

(ولاية دم) صلاة (الوتر)  
 على (العشاء) لهذا الحديث  
 و (للترتيب اللازم) بين  
 فرض العشاء وواجب الوتر  
 عند الامام (ومن لم يجد  
 وقتها) أى العشاء والوتر  
 (لم يجبا عليه) بأن كان في  
 بلد كبلغار وباقي المشرق  
 يطلع فيها القبر قبل مغيب  
 الشفق في اقصر ايام السنة  
 لعدم وجود السبب وهو  
 الوقت وليس مثل اليوم  
 الذي كسنة من ايام الدجال  
 للامر فيه بتقدير الاوقات  
 وكذا الاجال في البيع  
 والاجارة والصوم والحج  
 والعدة كما بسطنا في اصل  
 هذا المختصر والله الموفق  
 (ولا يجمع بين فرضين في  
 وقت) اذ لا تصح التي قدمت  
 عن وقتها ولا يجزئ تأخير  
 الوقتية الى دخول وقت آخر  
 (بهذا) كسفر ومطار وحمل  
 المروى في الجمع على تأخير  
 الاولى الى قبيل آخر وقتها

وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (الافى عرفة الحاج) لاغيرهم (بشرط) ان يصلى الحاج مع (الامام الاعظم)  
أى السلطان أو نائبه كلا من الظهر والعصر ولو سبق فيه ما (و) بشرط (الاحرام) بحج لا عمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر  
ولو أحرم بعد الزوال فى الصحيح وصحة ١١٦ الظهر فلو تيز فساده أعاده ويعيد العصر اذا دخل وقته المعتاد فلهذا أربعة شروط

برحمة الله فالتفت الى ومضى حتى اذا كان فى آخر الشفق نزل فصل المغرب ثم أقام العشاء وقد  
توارى الشفق فعلى بنا ثم اقبل علينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير  
صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحدة منهم ما فى وقتها  
وقال عبد الله بن مسعود والذى لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قضا  
اللوقة الاصلتين بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجميع رواه الشيخان  
(قوله لاغيرهم) أعاد الضمير بلفظ الجمع نظرا الى أن المراد بالحاج الجنس المتحقق فى أفراد كثيرة  
(قوله كلا من الظهر والعصر) فان أدرك احدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة  
شروط) أولها عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالحج  
(قوله ولا سنة الظهر) استغنى العلامة مسكين سنة الظهر تبعاً للذخيرة والمحيط والكافي  
وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى سنة الظهر فعلى الأول يعاد الاذان للعصر لا على الثانى وظاهر  
الرواية هو الاول نهر قاله السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام) فلا يشترط  
الجمعة لهذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضا ولا يتطوع بينهما ولو اشتغل  
بشي أو تطوع أعاد الإقامة وعند ذكر بعيد الاذان أيضا من لا مسكين ذكره السيد (قوله  
ولم تجز المغرب فى طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها فى وقتها فى عرفات لم تجز  
من لا مسكين (قوله يعنى الطريق المعتاد) لافتادة فى التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق  
اتفاقا كما عرفت (قوله الصلاة أمامك) بالنصب أى صليها أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر أى  
موضعها أمامك (قوله فان فعل ولم يده) أى لم يعد ما صلى وهو المغرب أى مع العشاء ولو  
قدم العشاء على المغرب يعيدهما على الترتيب فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء  
الى الجواز ذكره السيد (قوله أو خاف طلوعه) أى لو أعادهما بمجموعتين (قوله وهو  
التأخير للاضائة) فى المصباح الاسفار الاضائة يقال أسفر الفجر اذا أضاء وأسفر الرجل  
بالصلاة اذا صلاها فى الاسفار اه (قوله أسفروا بالفجر الخ) رواه أصحاب السنن  
وحسنه الترمذى وروى الطحاوى بإسناده الى ابراهيم التيمي ما جتمع أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على شئ ما جتمعوا على التنوير بالفجر وإسناده صحيح ويستحب البداءة  
بالاسفار وهو ظاهر الرواية وقبل يدخل بفلس ويختم بالاسفار يجوز عن الضاية (قوله ولان  
فى الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على الناس والضعيف فيسدر كان الجماعة  
(قوله فى جماعة) ظاهره ولومع أهل بيته (قوله ثم قعدى كراهة تعالى) أفاد العلامة القارى فى  
شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وانما المدا على الاشتغال بالذكر هذا الوقت

ظهور فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فاه أعظم للاجر وقال عليه (قوله  
السلام نوروا بالفجر بيارك لكم ولان فى الاسفار تكثير الجماعة وفى التغليس تقليلها وما يؤدى الى التكثير أفضل وليس سهل  
تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر فى جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس

لحصة الجمع عند الامام  
وعندهما يجمع الحاج ولو  
منفردا قال فى البرهان وهو  
الانفرد (فيجمع) الحاج  
(بين الظهر والعصر جمع  
تقديم) فى ابتداء وقت  
الظهر بمسجد غمرة كما هو  
العادة فيه باذان واحد  
واقامتين ليتنبه للجمع ولا  
يفصل بينهما بما فله ولا سنة  
الظهر (ويجمع) الحاج  
(بين المغرب والعشاء) جمع  
تأخير فيه صلى ما (بمزدلفة)  
باذان واحد وإقامة واحدة  
لعدم الحاجة للتنبيه بدخول  
الوقت ولا يشترط هنا سوى  
المسكن والاحرام (ولم تجز  
المغرب فى طريق مزدلفة)  
يعنى الطريق المعتاد للجمعة  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
لذى رآه يصلى المغرب فى  
الطريق الصلاة أمامك فان  
فعل ولم يعد حتى طلع الفجر  
أو خاف طلوعه صح (و) لما  
بين أصل الوقت بين  
المستحب منه بقوله (يستحب  
الاسفار) وهو التأخير  
للاضائة (بالفجر) بحيث لو

ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة نامة وعمره نامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو ثمان  
رجليه قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت ١١٧ وهو على كل شيء قدير عشر مرات

كتبه عشر حسنات وعسى  
عنه عشرين سيئات ورفع له  
عشر درجات وكان يومه  
ذلك في حوز من كل مكروه  
وسر من الشيطان ولم  
يتبع بذنب أن يدركه في ذلك  
اليوم الا الشريك بالله تعالى  
قال الترمذي هذا حديث  
حسن وفي بعض النسخ  
حسن صحيح ذكره النووي  
وقال صلى الله عليه وسلم  
من مكث في صلاة بعد  
الفجر الى طلوع الشمس  
كان كمن اعتق أربع رقاب  
من ولد اسمعيل وقال عليه  
السلام من مكث في صلاة  
بعد العصر الى غروب  
الشمس كان كمن اعتق  
ثمان رقاب من ولد اسمعيل  
وزاد الثواب لانتظار فرض  
وفي الاول اسفل والاسفار  
بالفجر مستحب سهرا  
وحضرا (للرجال) الا في  
من دلفه للحاج فان التغلب  
لهم أفضل لواجب الوقوف  
بعده بها كما هو في حق  
النساء دائما لانه أقرب للاستبر  
وفي غير الفجر الانتظار الى  
فراغ الرجال عن الجماعة  
(و) يستحب الابراد بالظهر  
(في الصيف) في كل البلاد  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
أبردوا بالظهر فان شدة

(قوله ثم صلى ركعتين) ويقال لهما ركعتا الاشراف وهما غير سنة الضحى (قوله نامة) أي كل  
منهما أي غير ناقص ثوابهما بارتكاب نحو محظور أو حرام أو فساد والمراد الحج النقل والنا كيد  
بفيد أنه ذلك الاجر حقيقة وليس من قبيل الترغيب (قوله وهو ثمان رجليه) أي قبل أن  
يتربع فلا يضرب اقتراس رجليه تحت أيتيه أو تغيير هيئة الجلوس الى صفة يقول بها امام كهينة  
ابليس التي يقول بها مالك (قوله قبل أن يتكلم) الظاهر في امثاله ان المراد التكلم بكلام  
الدين فلا يضرب الفصل بذلك آخر (قوله لا شريك له) نا كيدا وناسيس ان اريد بالوحدة وحدة  
الذات والصفات والثاني نفى الشريك في الافعال (قوله وعسى عنه عشرين سيئات) المشهور  
ارادة الصغار وبعض أهل العلم يطلقون فيم الجائر في هذا ونظائره ولا حرج على الفاعل  
المختار الذي لا يسأل عما يفعله (قوله ورفع له عشر درجات) أي في الجنة أي على من لم يقاها  
(قوله وسر من) أي حفظ (قوله ولم يتبع بذنب) بأن يقع مغفورا أو يوفق للتوبة منه فقوله ان  
يدركه أي الله (قوله الا الشريك بالله تعالى) أي فانه لو وقع منه يدركه وليس بواقع منه لقوله سابقا  
كان يومه ذلك في حوز من كل مكروه اللهم الا ان يخصه المكروه بمكروه الدنيا (قوله من ولد  
اسمعيل) أي من العرب فان عتق العرب افضل من عتق النجم وظاهر الحديث ان هذا الثواب  
يحصل بمجرد مس نفسه في صلاة وان لم يذ كر فاذا ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقدم وعتق  
العرب يقول به الامام الشافعي واما عندنا فلا يرقون فيحصل نحو هذا الحديث على الفرض  
والقدير (قوله وزاد الثواب) أي في المنتظر بعد العصر لانه كن اعتق ثمانيا من الرقاب  
(قوله لانتظار فرض) عمله للزيادة (قوله سهرا وحضرا) شتاء وصيفا مفردا وموتما واما  
(قوله لواجب الوقوف بعده) أي لا تتفرغ لواجب الوقوف (قوله كما هو في حق النساء دائما)  
وقيل الافضل لهن الانتظار في كل الصلوات مطلقا كما في النهر عن القنينة (قوله ويستحب  
الابراد بالظهر في الصيف) وحده أن يتمكن المشؤون الى الجماعات من المشي في ظل الجدران  
كما في الايضاح عن الحقائق وقال في السراج بحيث يصلي قبل بلوغ الظل مثلا اه وفي الخزانة  
الوقت المكروه في الظهور ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد  
دخل في حد الاختلاف جوى (قوله في كل البلاد) أي سواء كانت حارة ام لا وسواء اشتد  
الحزام لا وسواء فيه المنفرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد ام لا فالحاصل ان  
الابراد افضل مطلقا وجزم في السراج بأن التخصيص بهذه الاشياء مذهب اصحابنا ورد في  
البحر بأنه يخالف للمعذبات والظاهر ان محل الاستصحاب ان لم تكن الجماعة اولى الوقت والا  
قدمه لانها اما سنة ا كيدة او واجبة فلا تترك للمستحب الا ان الامام حينئذ فانه المستحب (قوله  
فان شدة الحر من فيج جهنم) عن ابى هريرة مرفوعا ان النار اشتكت الى ربها فأتى باربها  
بعضي بعضا فاذن لي اتففس فاذن لها انفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فاجدتم من  
بردا ونهر ير في نفس جهنم وما وجدتم من حرا ورر في نفس جهنم متفق عليه والنظر في  
وفي رواية للبخاري فاشد ما تجدون من الحر في سمومها واشد ما تجدون من البرد في زمهريرها  
والفهم بوزن البيع الغليان من فاحت القدر غلات والمراد شدة حر النار (قوله والجمعة كالظهر)

الحر من فيج جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تجيلة) أي الظهور (في الشتاء)



وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الأي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحباباً (فيه) أي  
يوم الغيم إذا كراهة في وقته فلا يصح (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (الأمم) صيفاً وشتاءً لأنه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء نقيعاً وليتمكن من النقل قبله (ما لم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكروه صرح به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثاً يجلس أحدكم حتى لو اصة فتزت الشمس وكانت يبرق في الشيطان يتقر كقرا الديك لا يذكر الله الا قلبه ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تججيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المذكور (و) يستحب (تججيل) صلاة (المغرب) صيفاً وشتاءً ولا يفصل بين الأذان والإقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم يا أول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزاولا بخير ما لم يؤخر والمغرب إلى استقبال النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكروهاً (الأي يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلاً لا يكره وتقدم المغرب ثم

اصلاً واستحباً في الزمان ذكره الاستيعاب (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في الفهستانى وصرح في مجمع الروايات غافى الجرم من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء ويرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالفاً لهذا المنقول وفي الفهستانى عن المستفيضة في الصلاة أول الوقت أفضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فيه لئلا في الخلاصة من آخر الايمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر فملى قياس هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يهبط في بعض الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبارة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقبل اذا بقى مقدار رطل لم يتغير ووجه تغيره وقيل بوضع طست في أرضه منوبة فان ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغيرت وان وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأثور به ولا يستقيم اثبات الكراهة اشئ مع الاصر به كذا في العناية وقيل الاداء مكروه أيضاً ذكره من لا مسكين اه من السيد ولو تغيرت وهو فيها لا طائله اها لم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة مع عذر بفعل عفا كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت يبرق في الشيطان) المراد أنه لازم جرماً اظها في هذا الحديث وحضره بالبدع وعابدهم الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا يراها الشيطان (قوله كذا في الديك) أي عند التقاطة الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايقانها حقة وقها (قوله ولا يفصل بين الأذان والإقامة الخ) ولو عجز عن صلاة ركعتين كره كراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القنينة من استثناء القليل يحتمل على ما هو الاقل من قدره ما توفى بها بين كلامهم كما في التهر عن القنينة (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى استقبال النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذرا الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فقط كما في البناءة والحبلى (قوله والتأخير قليلاً لا يكره) أي قصر بما بل يكره تنزيهاً الى استقبال النجوم يكره قصر بما وفي قول لا يكره ما لم يغيب الشفق والاصح الاقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنائز وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيد في الخاتمة والصفة والحبط الرضوى والبداية بالشاء اما في الصيف فيستحب التججيل نهر ثلاثا قل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثلث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثرة يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخر الى ما قبل الثلث وعليه

الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تججيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر) فابقاها فيه حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاقل في رواية الكتوفي القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأجرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف  
مباح في الشتاء لرضة دليل التدب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه قلما يقوم

الناس إلى نصف الليل  
فتعارضت الإباحة  
والتأخير إلى ما بعد النصف  
مكروه لأسلامة دليل  
الكراهة عن المعارض  
والكراهة تحريمية  
(و) يستحب (تجمله)  
العشاء (في) وقت (الغيم) في  
ظاهر الرواية لما في التأخير  
من تقليل الجماعة لمظنة المطر  
والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي  
عنه وهو ما فيه لغو أو يقوت  
قيام الليل أو يؤدى إلى  
تقويت الصبح وأما إذا  
كان السمر لمهمة أو قراءة  
القرآن وذكر وحكايات  
الصلحين ومذاكرة فقه  
وحديث مع ضيف فلا  
باس به والنهي ليكون ختم  
الصيغة بعبادة كما بدت  
بها بعض ما بيننا من الزلات  
ان الحسنات يذهبن  
السيئات (و) يستحب  
(تأخير) صلاة (الوتر) ضد  
الشفع بسكون التاء وفتح  
الواو وكسرها (إلى) قبل  
(آخر الليل لمن ينق بالانتباه)  
وأن لا يوتر قبل النوم لقوله  
صلى الله عليه وسلم من خاف  
أن لا يقوم آخر الليل فليوتر  
أوله ومن طمع أن يقوم آخر  
الليل فليوتر آخره فان صلاة

فايقاعها أول الثلث اشافى مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم يخ) ورد في التأخير أخبار  
كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من العصاية والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهي  
عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه  
ربما يؤدى إلى - هـ ريقوت به الصبح وربما يوقع في كلام لغو فلا ينبغي - ثم يوقف به أولانه  
يقوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوى إنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها  
وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقفه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة  
الزبلي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل  
مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يقطع به السمر  
المنهي عنه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل التدب والكراهة  
فتساقطان في الإباحة وفيه بحث للسكال اهـ (قوله ويستحب تجمله العشاء في وقت الغيم)  
قال في الكنز كراهة - ذاية وندب تجمل ما فيه عين يوم غيب ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر  
العيني قلت هذا في ديارهم لأن فيها الشتاء أكثر ورعاية الأوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية  
فمكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اهـ وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الاذان  
كاصلاة تجمل وتأخير (قوله لمهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم  
يفعله مع أبي بكر (قوله ومذاكرة فقه) مثلهما طالعته في خاصة نفسه (قوله وحديث مع  
ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه  
يثاب عليه لا ما أخلاقه أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر  
بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي  
صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضى أن الحسنات اغتات كفر إذا  
تأخرت وبعضهم عم أي سواء تأخرتا أم سبقت احدهما (قوله فليوتر أوله) أي قبل النوم ان لم  
يشغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوتوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة)  
أي تشهد باللائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للامر عن  
الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وإنما فاته الأفضل أي حيث كان  
ينق بالانتباه كما دل عليه الحديث والا لا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالانتباه  
آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

### • (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما يعم الفساد ليشمل أداؤه اقراض فيها الكراهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يفتى  
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من القران) أداؤه وقضاء (قوله  
والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما  
أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكروه ومجدة تلاوة تلايت آيتهم في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسند كراخلاف في وتر رمضان • (فصل في الاوقات المكروهة) • (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء  
من القران والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المذكورة أولها (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الأي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فيؤخر) استحباباً (فيه) أي يوم الغيم ادلاً لكرهه في وقته فلا يضر (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفاً وشتاءً لأنه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر مادامت الشمس بضائقية وليتمكن من النفل قوله (ما لم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكره محرر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثا يجلس أحدكم حتى لو أصفرت الشمس وكانت يبرز قرني الشيطان يتقر كقر الديك لا يذكر الله الا قلبه ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تججيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المذكور (و) يستحب (تججيل) صلاة (المغرب) صيفاً وشتاءً ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم لم يأت في الوقت في النبوة وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزاولا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكرهاً (الأي يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلاً لا يكره وتقدم المغرب ثم

اصلاً واستحباباً في الزمانين ذكره الاستيعابي (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني وبما صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء ويرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالفاً لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستفيضة في الصلاة أول الوقت أفضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فبطلان اه وفي الخلاصة من آخر الايمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر فعلى قياس هذا الربيع ما ينسكس فيه البرد على الدوام والخريف ما ينسكس فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أقاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يصفق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبرة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل اذا بقي مقدار روح لم تتغير وانه تغيرت وقيل بوضع طست في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغيرت واز وقعت في جوفه لم تتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأثور به ولا يستقيم اثبات الكراهة لشيء مع الامر به كذا في العناية وقيل الاداء مكره أيضاً ذكره ملام مسكين اه من السبيل ولو تغيرت وهو فيها لاطالته اها لم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة تعذر بفعل عقوا كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت يبرز قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر في هذا الحين وحضرها بدعوا عبد الله الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا يراها الشيطان (قوله كقر الديك) أي عند التقاطع الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايضاها حة وقها (قوله ولا يفصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو عجز عن صلاة ركعتين كره كراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القنينة من استثناء القليل يحتمل على ما هو الاقل من قدره ما توفى بها بين كلامهم كما في النهر عن القنينة (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذرا الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فقط كما في البناية والخلقي (قوله والتأخير قليلاً لا يكره) أي تحريماً بل يكره تنزيهاً والى اشتباك النجوم يكره تحريماً وفي قول لا يكره ما لم يرغب الشفق والاصح الاقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو تقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنائز وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيده في الخاتمة والصفة والحيط الرضوى والبسائط بالشتاء ما في الصيف فيستحب التججيل نحو ثلاث اقل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثرة يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخر الى ما قبل الثالث وعليه

الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تججيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر) فابقاعها فيه) حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاقل في رواية الكتوفي القدوري الى ما قبل الثالث

قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأجرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف  
مباح في الشتاء لرضة دليل النذب وهو قطع السمر المنهى عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل  
فتعارضت الإباحة  
والتأخير إلى ما بعد النصف  
مكروه أسلمة دليل  
الكراهة عن المعارض  
والكراهة تحريمية

(و) يستحب (تجيلة)  
العشاء (في) وقت (القيم) في

ظاهر الرواية لما في التأخير  
من تقليل الجماعة لمظنة المطر

والظلمة وقيدنا السمر بالمنهى  
عنه وهو ما فيه لغو أو يفوت

قيام الليل أو يؤدي إلى  
تفويت الصبح وأما إذا

كان السمر لهمة أو قراءة  
القرآن وذكر وحكايات

الصالحين ومذاكرة نفسه  
وحديث مع ضيف فلا

باس به والنهي ليكون ختم  
الصحة بعبادة كما بدت

بها البعض ما بينهم من الزلات  
ان الحسنات يذهبن

السيئات (و) يستحب  
(تأخير) صلاة (الوتر) ضد

الشفع بسكون التاء وفتح  
الواو وكسرها (إلى) قبل

(آخر الليل لمن يتق بالانتباه)  
وأن لا يوتر قبل النوم لقوله

صلى الله عليه وسلم من خاف  
أن لا يقوم آخر الليل فليوتر

أوله ومن طمع أن يقوم آخر  
الليل فليوتر آخره فان صلاة

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر اختلاف في وتر رمضان (فصل في الاوقات المكروهة) (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من القرائن والواجبات التي لزم في الزمة قبل دخولها) (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

فابقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم الخ) يرد في التأخير أخبار  
كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من العصاة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهى  
عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه  
ربما يؤدي إلى سهو يفوت به الصبح وربما يقع في كلام غفول لا ينبغي ختمه باليقظة به أولانه  
يقوت به قيام الليل لمن به عادة قال الطحاوي إنما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها  
وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة  
الزبلي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل  
مباح لأنه من حيث كونه يقضي إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يوقظه به السمر  
المنهى منه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل النذب والكراهة  
فتساقطت الإباحة وفيه بحث لا يكمل اه (قوله ويستحب تجيلة العشاء في وقت القيم)  
قال في الكنز كراهية وندب تجيل ما فيه عين يوم غيب ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر  
العيني قلت هذا في ديارهم لأن فيها الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية  
فمكسر هذا فينبغي أن يراعى الحكم الاول اه وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الاذان  
كأصله تجيلاً وتأخيراً (قوله لهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم  
يفعله مع أبي بكر (قوله ومذاكرة نفسه) مثلها مطالعته في خاصة نفسه (قوله وحديث مع  
ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه  
يثاب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر  
بعد العشاء كره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي  
صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات انما تكفر اذا  
تأخرت وبعضهم عم أي سواها فارتأى سميت احداها (قوله فليوتر أوله) أي قبل النوم ان لم  
يشغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به التوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة)  
أي تشهد بالملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للامر عن  
الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وإنما فاته الأفضل أي حيث كان  
يثق بالانتباه كما دل عليه الحديث والا لا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالانتباهه  
آخر الليل كما في البحر والنهر والظاهر ما قلناه

### • (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المقسدة ليشمل أداء القرض فيها فالكراهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يفتي  
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من القرائن) أداء وقضاء (قوله  
والواجبات التي لزم في الزمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما  
أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكرره ومجدة تلاوة تلايت آيتي في غيره وفي البحر عن  
الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر اختلاف في وتر رمضان (فصل في الاوقات المكروهة) (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من القرائن والواجبات التي لزم في الزمة قبل دخولها) (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)



المغرب (و) الثالث (عند  
اصفرارها) وضعت في  
تقدير العين على مقابلتها  
(إلى أن تغرب) أقول عقبة  
بن عامر رضي الله عنه ثلاثة  
أوقات هنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن صلى فيها  
وأن يقبر موتانا عند طلوع  
الشمس حتى ترتفع وعند  
زوالها حتى تزول وحين  
تضيق للغروب حتى تغرب  
رواه مسلم والمراد بقوله أن  
تقبر صلاة الجنائز إذا دفن  
غير مكروه فكنى به عنها  
للملازمة بينهما ما قد فسر  
بالسنة هنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن صلى على  
موتانا عند ثلاث عند طلوع  
الشمس الخ وإذا أشرقت  
الشمس وهو في صلاة الفجر  
بطلت فلا ينقض وضوءه  
بالقحة بعد دعوته وعلى أنها  
تقلب فلا يبطل ولا ينهي  
كسالي العوام عن صلاة  
الفجر وقت الطلوع لأنهم  
قد يتركونها بالمرّة والصحة  
على قول مجتهد أولى من  
الترك (وبصح أداما واجب  
فيها) أي الاوقات الثلاثة  
لكن (مع الكراهة) في  
ظاهر الرواية (بجنازة)  
حضرت وسجدة آية تليت  
فيها) ونافله شرع فيها أو  
نذر أن يصلي فيها فيقطع

الحيط وسجدة السهو وكسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو وفاته  
لا يسجد لله وهو وسقط عنه لانه وجب كما لا فلا يؤذى في الناقص وفي القنية سجدة الشكر  
تكروه في وقت يكره النفل فيه لا في غيره وفي المراج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة فمكروه  
اجتماعا لأن العوام يمتدحون أنهم أوجبوا سنة (قوله قد درج) قدر به في الأصل وفي  
الإيضاح حد الأول والثالث أن لا تخار العين في العين هو الصحيح والمراد بالثالث وقت الغروب  
(قوله والثاني عند استوائهما) وعلامته أن يتمتع الظل عن القصر ولا يباخذ في الطول فإذا  
صادف أنه شرع في ذلك الوقت بفرض قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء اللطيف بأمن الصلاة  
قبل القعود قدر التشهد فسدت (قوله وان يقبر موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي  
قرب زوالها وهو وقت الاستواء فالعقبة عند استوائها حتى تزول (قوله وحين تضيق للغروب)  
معنى تضيق غيل وهو بالثبته الفوقية والصادف جهة المقتوحين وبالداء التحية المشددة وأصله  
تضييق حذف إحدى التامين تخففا (قوله والمراد الخ) وحله أبودا ودعى المعنى الحقيقي  
والنهي ليس لانه قصان في الوقت بل هو وقت كسائر الاوقات انما النقص في أداء الأركان  
لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار وليس هذا كترك واجب فيها فإنه لا يؤثر نقصا  
في الأركان ولا كالصلاة في أرض الغيران اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله  
وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ولكن  
يمسح حتى إذا ارتفعت الشمس أتم حوى عر كشف الأصول ذكره السيد وروى عن أبي  
يوسف أيضا جواز الفجر إذا لم يكن تأخيرها إلى الطلوع قصدا (قوله وعلى أنها تنقلب نفلا الخ)  
هو قول الإمام وأبي يوسف رضي الله عنهم ما كفى البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم والدعاء والتسبيح في الاوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن وأما لأنه لان القراءة ركن  
الصلاة وهي مكروهة فالأولى تركها ما كان ركائها بحر (قوله مع الكراهة) أي التحريم لما  
عرف من أن النبي الطفي الثبوت الغير المصروف عن مقتضاه يقي بذكر الكراهة التحريم كافي المنع  
وفي البحر عن الصفه الأفضل أن يصلي على جنازة حضرت في تلك الاوقات ولا يؤخرها بل في  
الإيضاح والتبيين التأخير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لم ثلاث لا يؤخرن جنازة أنت ودين  
وبدت ما يقضيه ويكره وجعلها كف (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم فنفاها قاله  
في الشرح وقد علمت ما في البحر عن الصفه وما في الإيضاح والتبيين (قوله بجنازة الخ) حال في  
البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنائز وسجدة التلاوة أنه لو حضرت الجنائز في غير وقت  
مكروه تأخرها حتى صلى في الوقت المكروه فأنه لا تفرج وتجب أعادتها كسجدة التلاوة وذكر  
الاسيماجي أن صلاة الجنائز تجوز مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة التلاوة (قوله ونافله  
شرع فيها فان أدامها) واجب بسبب الشرع فيها (قوله فيقطع ويقضى في كامل) ظاهره أنه على  
على سبيل الوجوب لانه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله لبقا مسبه وهو الجزء الخ) أي  
والسبب يثبت بحسب ثبوت السبب ان كان كاملا فكامل وان كان ناقصا فاقصر (قوله مع  
الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه مأمورا  
به وتطيره القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وانما يحرم تفويته كما في الدرر وقبل الادام مكروه أيضا



وأيد في الجبر بالنقل والاستدلال فان قلت لم لا يجوز بخبر يومه كما جاز عصر يومه أجاب عنه  
صدر الشريعة بأنه ذكر في الاصول أن الجزء المقارن للاداء هو السبب لوجوب الصلاة وآخر  
وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا آذاه كما وجب فاذا اعترض  
الفساد بالغروب لا تنفسد لانه وقت كمال والفجر كله وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل وقت  
طلوعها فوجب كاملا فاذا اعترض الفساد بالطلوع تنفسد لان وقت الطلوع وقت ناقص  
قلم يؤدّها كما وجبت وقوله الفساد أي ما شأنه الفساد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط  
وقوله لانه وقت كمال أي الغروب بمعنى تمامه ففيه استخدام فان قيل هذا تعديل في مقابلة النص  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح  
ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الشيخان والطحاوي  
أجيب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في الاوقات  
الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجح القياس بحكم حديث الشيخين في صلاة  
العصر ورجح حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر وترجيح المحرم على المبيح انما هو عند عدم  
ورد القياس أما عنده فالترجيح له على أنه اجاب في الاسرار بأن حديث النهي متأخر لانه  
أبدا بطرأ على الاصل الثابت ولان العصاية رضى الله عنهم عملت به فعلم أنه لاحق (قوله لالذات  
الوقت) فانه وقت كسائر الاوقات انما النقص في أداء الاركان المستلزم فعلها فيه التشبه  
بعبادة الكفار فتح (قوله بخلاف عصره مضى الخ) جواب سؤال حاصله ينبغي أن يجوز زهد  
الاصفرار قضاء عصر أس مشلا لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فاذا  
قضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد آذاه كما وجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تحريم)  
فيجب قطعها والاداء في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح التسفل فيها كالفرائض لان الدليل  
يفيد المنع مطلقا دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنن الرواتب) كأن يعلى  
سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيه سنن رواتب  
وان كان الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق السنن ليشمل الكسوف لكان أولى (قوله وقال  
أبو يوسف الخ) قواه الكمال وفي الحواوي القديمة وعليه الفتوى (قوله لانه استثنى في حديث  
عقبة) الوارد في الاوقات المنية وقد تقدم والمراد أنه ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة  
من المنهيات ولها ما أنها زيادة غريبة فلا يعتد بها اهـ (قوله ويكره التسفل بعد طلوع الفجر)  
أي قصد الحق لو شرع في النقل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فالاصح انه لا يقوم عن سنة الفجر  
ولا يقطع لان الشروع فيه كان لاعتقاد قصد اهـ سيد عن الزياهي ومثل النافلة في هذا الحكم  
ما وجب بإيجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالنذور وركعتي الطواف وقضاء تسفل افسده  
أما الواجب لعينه وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه  
كمخافة المكفار وموافقة الابرار في جهود التلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت  
في صلاة الجنائز فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلته أي الفجر وبعد صلاة العصر (قوله  
شاهد كم) أي حاضر كم قاله السيد (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم  
انه كان يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص وروى عن بعض الاكابر كالفزالي أن من واطب

لالذات الوقت بخلاف  
عصره مضى لازومه كاملا  
بمخرج وقته فلا يؤدى في  
ناقص (والاوقات الثلاثة)  
المذكورة (يكره فيها النافلة)  
كرهية تحريم ولو كان لها  
سبب كالنذور وركعتي  
الطواف) وركعتي الوضوء  
وتحفة المسجد والسنن  
الرواتب وفي مكة وقال أبو  
يوسف لا تكرر النافلة حال  
الاستواء يوم الجمعة لانه  
استثنى في حديث عقبة  
(ويكره التسفل بعد طلوع  
الفجر) أكثر من سنته قبل  
اداء الفرض لقوله صلى الله  
عليه وسلم ليبلغ شاهدكم  
عائتكم ألا الصلاة بعد الصبح  
الاربعين وليكون جميع  
الوقت مشغولا بالفرض  
حكما ولذا تخفف قراءة سنة  
الفجر (ويكره التسفل)

(بعد صلاته) أى فرض الصبح  
(و) يكره التنفل (بعد صلاة)  
فرض (العصر) وإن لم يتغير  
الشمس لقوله عليه السلام  
لا صلاة بعد صلاة العصر  
حتى تقرب الشمس ولا صلاة  
بعد صلاة الفجر حتى تطلع  
الشمس رواه الشيخان  
والنهي بمعنى في غير الوقت  
وهو جعل الوقت كالشغل  
فيه بفرض الوقت حكما  
وهو أفضل من التنفل  
الحقيقي فلا يظهري في حق  
فرض يقضيه وهو المقادير  
بمفهوم المتن (و) يكره  
التنفل (قبل صلاة المغرب)  
أقوله صلى الله عليه وسلم بين  
كل أذانين صلاة أن شاء الله  
المغرب قال الخطابي يعنى  
الاذان والاقامة (و) يكره  
التنفل (عند خروج الخطيب)  
من خلوته وظهوره (حتى  
يفرغ من الصلاة) للنهي  
عنه سواء فيه خطبة الجمعة  
والعيد والحج والنكاح  
والنم والكسوف والاستسقاء  
(و) يكره (عند الاقامة)  
لكل فريضة

على قراءة المشرح في الأولى منها وألم تركب في الثانية كفى شر الاعداء وشر الالم (قوله  
بعد صلاته) أى فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعذر أو بدونه (قوله وبعد صلاة فرض  
العصر) ولولا المجموعة بعرفة كانه لكان الكمال عن بعضهم ونقله الزاهد في القنية عن محمد الأئمة  
وظهر الدين المرغيناني (قوله وهو جعل الوقت) الضمير يرجع الى المعنى الذى في غير الوقت  
(قوله كالمشغول فيه) الأولى حذف فيه وقوله ولو حكما مرتبط بقوله يعنى أن الشارع  
جعله في الحكم كالمشغول حقيقة (قوله وهو أفضل) أى الشغل الحكيم بالفرض أولى  
من الشغل الحقيقي بالنفل (قوله فلا يظهري في حق فرض) أى اذا علمت أن الأولوية انما هي  
بالنظر الى النفل فلا يظهري الخ (قوله وهو المقادير بمفهوم المتن) فان المصنف قيد بالتنفل  
ومفهومه أن الفرض لا يكره أدائه في هذه الاوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة  
المغرب) لأن في الاشتغال بذلك تأخير المستحب تجميلا للمكره وتأخير الابسرها وقولهم  
التأخير قبله لا يكره حله الكمال على ما هو الاقل من الركعتين مما لا يعتد تأخيرها وهو خلاف  
ما يحتمل هنا من أن التأخير بعد ركعتين خفيفتين لا يكره ويؤيد الاول قول ابن عمر رضي الله  
عنه اما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بل قال الضعيف انهم جابدة  
(قوله يعنى الاذان والاقامة) فهو من باب التغليب أو المراد بالاذان المعنى اللغوي فان في  
الاقامة اعلاما (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وكذا الفريضة الفاتية  
لصاحب ترتيب كما في الدرر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لابقطعها لعدم قصد ذلك بل يتمها  
ركعتين ان كانت نفلا وأربعان كانت سنة الجمعة على الاصح لكنه يخفف فيها (قوله عند  
خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصعود ان لم تكن له خلوة أفاده في المشرح ويمكن  
الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فان في قيامه ظهورا قال بعض الحذاق ان قلت هذا  
لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يمت تهيئته لذلك اه (قوله  
حتى يفرغ من الصلاة) أى ان كان بعد صلاة والا فبعد فراغها منها وانما يحرم التنفل  
حينئذ لأن الاستماع فرض والامر بالمعروف في وقتها حرام لرؤية الصالحين اذا قلت لصاحبك  
نصت والامام يخاطب فقد لغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله للنهي عنه (قوله  
والكسوف) هو على قول الامام الشافعي والاستسقاء على قول صاحبين رضي الله تعالى  
عنهم فانه في المشرح وما في القنية من انه لا يكره الكلام في خطبة الجمعة ضعیف (قوله  
ويكره عند الاقامة لكل فريضة) لما في كتاب الصلاة من الاصل سئل في المؤذن يأخذ في  
الاقامة أ يكره أن يتطوع قال نعم الا ركعتي الفجر اه وقد ظهر أن المراد بالاقامة هنا اقامة  
المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الاقامة المذكورة في ادراك الفريضة فان المراد بها  
الشروع في الصلاة كما صرحوا به هناك والحاصل أن مصلى السنة أو النافلة ان كان قبل  
اقامة المؤذن فله أن يأتي بهم في أى موضع شاء من المسجد أو غيره الا في الطريق وان كان وقت  
الاقامة يكره له التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتي بهم بعد شروعه اذا علم أنه  
يدرك ولو في تشهد الفرض عند اثنتي عشرة الثلاثة خلافا لمن حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه  
في صلاة الجمعة وهو لا يصح لوجود الفارق لان المدد في الجمعة على ادراك الجمعة وفي الفجر على

(الاسنة الفجر) اذا أمن  
فوت الجماعة (و) يكره  
التسفل (قبل) صلاة  
(العبد ولو) تنفل (في المنزل)  
(و) كذا (بعده) أي العبد  
(في المسجد) أي مصلي  
العبد لا في المنزل في اختيار  
الجهو ولأنه صلى الله عليه  
وسلم كان لا يصلي قبل العبد  
شيأ فاذ ارجع الى منزله صلى  
ركعتين (و) يكره التسفل  
(بين الجمع في) جمع (عرفة)  
ولو بسنة الظهور (و) جمع  
(مزدلفة) ولو بسنة المغرب  
على الصحيح لانه صلى الله  
عليه وسلم لم يتطوع بينهما  
(و) يكره عند ضيق وقت  
المكتوبة لتفويته الفرض  
عن وقته (و) يكره التسفل  
كافرض حال (مدافعة)  
أحد (الاخمين) البول  
والغائط وكذا الریح  
(و) وقت (حضور طعام  
تتوقه نفسه و) عند حضور  
كل (ما يشغل البال) عن  
استحضار عظمة الله تعالى  
والقيام بحق خدمته (ويحذر  
بالخشوع) في الصلاة بلا  
ضرورة لادخال النقص  
في المؤدى والله الموفق بینه

• (باب الاذان) •

لماذا كرا الاوقات التي هي  
أسباب ظاهرة واعلام على  
نعمة الله تعالى

ادرا لفضلها (قوله الاسنة الفجر اذا أمن فوت الجماعة) انما خصت سنة الفجر لانها  
فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى صلوهما وان  
طاردتكم الخيل أو ان فيهم ما الرغائب ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضا يعمل بها بندر  
الامكان عند التعارض فان خشى فوت الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعدوا حرازه ما يحرز  
أفضلها وهو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الفجر لم يرد الوعد بدته كها وقد ورد الوعد  
والوعد في الجماعة فعنه صلى الله عليه وسلم لم يد الله مع الجماعة من شد شذفي النار وسئل ابن  
عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وأيضا الجماعة  
مكمله ذاتية والسنة مكمله خارجية واعلم أن السنة في السنن التي قبل الفرائض أن يأتي بها  
في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد المبني أن كان الاحام في الشبوى وبالعكس  
وان كان المسجد واحدا تخلف اسطوانة أو نحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في  
ناحية منه ويكره ان يصلي مع الجماعة خلف الصف من غير حائل والاول  
أشد كراهة وأما التي بعده فافضل فعلم في المنزل الا اذا خاف الاشتغال عنها لذهب الى  
البيت فيأتي بها في المسجد في أي موضع شاء ولو في مكانه الذي صلى فيه الفرض والاولى أن  
يتقضى عنه ويكره للامام أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كافي البحر والكافي (قوله  
أي مصلي العبد) سواء كان مسجد الجماعة أو الملة صلاة العبد فقط (قوله كان لا يصلي قبل  
العبد شيأ) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحصر على الزوافل ما أمكن فعدم  
فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها الفعل ولو مرة يبالا لالابسة كافي الحلي (قوله في جمع عرفة)  
الاولى حذف احدى الكلمتين لفظ في أوجع (قوله لتفويته الفرض الخ) أي لما ليس  
بفرض فترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العقلاء بل اذا كان الوقت الذي  
بعده وقت فسئل كوقت الطلوع فانه يترك الواجبات ويقصر على أدنى ما يجوز به الصلاة كما  
في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الاخمين) أي الحصر بأحد ما والمقابلة على غير بابها  
أو هي على بابها لانها تندفع للخروج وهو يدفعها لداخل (قوله تتوقه نفسه) أي تشتاق اليه  
فان فيه شغلا والكراهة ان لم يضق الوقت والاقدمه ولا كراهة عند ذات (قوله وعند  
حضور كل الخ) من عطف العام (تمتة) مما يتصل بالمكروهات كراهة الكلام بعد  
الفجر الى أن يصلي الا بخير وفي ابطال السنة اذ فصل به كلام ولا بأس بالمشي لحاجته بعد  
الصلاة وقيل يكره الى طلوع الشمس وقيل الى ارتفاعها واما بعد العشاء فأباحه قوم وحظره  
آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما  
يتحقق الخبر في كلام هو عبادة اذ المباح لا خبر فيه كالأثم فيه فيكره في هذه الاوقات نقله السيد  
عن النهر (قوله لادخال النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات ولو نقلا لانه قابل القضاء  
والله أعلم

• (باب الاذان) •

(قوله واعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة أو بكمبرها أي معلنة  
وأذات اعلام والمراد بالمبالغة ويؤيد الاول التعبير بعلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة

واجابه الغبي ذكر الاذان  
الذي هو اعلام بدخواها  
وقدم السبب على العلامة  
لقربه ولان الاوقات اعلام  
في حق الخواص والاذان  
اعلام في حق العوام والكلام  
فيه من جهة ثبوته وتسميته  
وأفضليته وتفسيره لغة  
وسريته وسبب مشروعيته  
وسببه وشروطه وحكمه  
وركنه وصفته وكيفية  
ومحل شرع فيه ووقته وما  
يطلب من سامعه وما اعتد  
من الثواب لئلا يعله ثبوته  
بالكتاب والسنة وتسميته  
أذانا لانه من باب التفعيل  
واختلف في أفضليته عندنا  
الامامة أفضل منه ومعناه  
لغة الاعلام وشريعة اعلام  
مخصوص وسبب مشروعيته  
مشاورة الصحابة في علامة  
يعرفون بها وقت الصلاة  
مع النبي صلى الله عليه وسلم

أو الايجاب فاعطف للتفسير وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله النى هو  
اعلام) بكسر الهمزة وقوله بدخواها أى الاوقات (قوله لقربه) وذلك لان العلامة  
مجهولة ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه (قوله في حق الخواص) أى العلماء فانهم يعلمون  
الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المثل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم  
حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فان لم ينبه الوقت فينبه الاذان أى تقدم ما يختص بالخواص  
لشرف مرتبتهم (قوله وتسميته) المراد به القطة فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله  
وأفضليته) أى على الامامة (قوله وسببه) أى بقاء (قوله ثبوته بالكتاب) قال تعالى  
واذا ناديتهم الى الصلاة الآية يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانتهاء  
في الاولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين بمعنى الآخر (قوله والسنة) هو  
ماسياى (قوله لانه من باب التفعيل) لوجه لهذا التعليل ولو قال من باب التفعيل لفيقيد  
أنه اسم مصدر لاذن المشتد لكان أولى وهو في الاصل مصدر أذن أى أعلم ثم صار اسما للتأذين  
فان فعلا لا يفتح يانى اسما للتفعيل مثل ودع وعاوس لم سلا ما وكم كلاما وجزها ز و زوح  
ز واجا والخاص أن لفظ الاذان مصدر أذن كالم وضرب كفى الصحاح أى سماعا واسم للتأذين  
قياسا والمثناة بكسر الميم وسكون الهمزة المارة ويجوز تخفيف الهمزة كفى المصباح وهى  
تعمل التأذين ويقال لها مناداة والجمع منابر بالياء التسمية وأقول من أحدثها بالمساجد سلمة بن  
خلف الصحابي رضى الله تعالى عنه وكان أميرا على مصر في زمن معاوية وكان ينادى ببلال يأتى بسهر  
لا طول يث حول المسجد لامرأة من بنى النجار يؤذن عليه (قوله عندنا الامامة أفضل منه)  
وكذا الإقامة أفضل منه كفى التنوير وذلك لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة  
وكذا الخلفاء الراشدون من بعده وقول عمر رضى الله تعالى عنه لولا الخلافة لأذنت لا يستلزم  
تفضيله عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها فيفيد أن الافضل كون الامام هو المؤذن  
وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رضى الله عنه كذا فى فتح القدير انتهى من الشرح (قوله  
الاعلام) أى مطلقا (قوله اعلام مخصوص) أى بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت  
بل قد يؤخر عنه مع صلاة يدب تأخيرها وهذا تعريف للغالب فلا يرد أذان الفاتمة وبين  
يدى الخطيب يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى احدث عثمان رضى الله عنه الاذان الاول على  
دار بسوق المدينة من رفعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة الخ)  
السبب الاصلى حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت الصلاة عليه الصلاة والسلام وذلك  
أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تأخره ويجعلها أخرى وبعض الصحابة  
كان يبادر صاعلى الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيقوته بعض مقاصده وبعضهم  
يشغله ذلك عن المبادرة لظن التأخير فتشاوروا فى أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة  
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فوتم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله  
عليه وسلم هو لنصارى وقال بعضهم الشبورة وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لليهود  
وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو للروم وقال بعضهم نوقد ناراً فقال  
صلى الله عليه وسلم ذلك للمجوس وقال بعضهم تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا

فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تتفق آراؤهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مهتما قال عبد الله بن زيد فبنت مهتما فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا بين الناس  
 والبقطان إذا أنا في آت وعليه ثوبان أخضران فقام على جذوعنا أي قطعة حائط ويده  
 نافوس فقلت أتبيعي هذا فقال ما تصنع به فقلت نصرب به عند صلواتنا فقال أذلادك على  
 ما هو خير منه فقلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة  
 ثم قام فقال مثل مقالته الأولى وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين قال عبد الله بن زيد فضبت  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبرته بذلك فقال رؤيا حق ألقها على بلال فإنه أئدى منك  
 صوتا فالقيت ما عليه فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعه عمر رضي الله عنه وهو في  
 بيته فاقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أزاديهرول فقال يا رسول الله والذي بعثك  
 بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأي إلا أنه سبقني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلله الحمد  
 وأنه لا ثبت وروى أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في تلك الليلة واختلف في هذا الملك  
 فعيل جبريل وقيل غيره وثبت الأذان بأمره صلى الله عليه وسلم وأما الرؤيا فسبب على أنه يحتمل  
 مقارنة الوحي لها ويؤيده ما روى أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبره النبي صلى الله عليه وسلم  
 فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما ثبت بعلم جبريل إلهة الأسرار حين صلى عليه الصلاة  
 والسلام بالأنبياء والملائكة أما ما وانما يعمل به صلى الله عليه وسلم لم الأبعد هذه الرؤيا لظن  
 أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالقائمة من خصائص هذه الأمة وما يروى أن آدم لما نزل  
 الأرض استوحش فنأدى جبريل بالأذان لا ينافي الخصوصية لأن المراد خصوصية الصلاة  
 وفي الدرر المنيفة أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد الأذان على المنارة في زمن جابر بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن  
 قلاوون بأمر الخليفة بنجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة  
 كذا في الأوائل للسيوطي والصواب من الأقوال أنهم أبدعوا سنة وكذا تسبيح المؤذنين في  
 الثالث الأخير من الليل وحكي بعض المالكية فيه خلافا وأن بعضهم منع ذلك أقامه في النهر  
 (قوله وشرع في السنة الأولى) على الراجح وقيل ذلك كانوا يصلون بالمناداة في الطرق الصلاة  
 الصلاة أو الصلاة جامعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان (قوله في المدينة  
 المنورة) بيان لحل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقاء كما سبق (قوله ومنه) أي  
 من شروطه أي شروطه (قوله صيئا) أي حسن الصوت عابسه روى أن عمر بن عبد  
 العزيز رضي الله عنه قال لمؤذن أذن حسنا والافاعتلنا (قوله لزوم اجابته) أي وجوبها  
 وقيل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج والمعتقد بواجب بالقول فقط (قوله والقول)  
 الواجب أي وهي لحكاية الخلاف (قوله أوقات الصلاة) أي أصلا واستصحابا (قوله  
 ولو قضاء) فيه أن القضاء لا وقت له اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ)  
 مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وانما ذكره بيانا لقوله أولا وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل)  
 قد علمت ما فيه (قوله فليس بواجب على الأصح) وقيل أنه واجب لقول محمد لواجتمع أهل  
 بلدة على تركه فأنزلهم ولو تركه واحد ضربته وحبسته قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان

وشرع في السنة الأولى من  
 الهجرة وقيل في الثانية في  
 المدينة المنورة وسببه دخول  
 الوقت وهو شرطه ومنه  
 كونه باللفظ العربي على  
 الصحيح من عاقل وشرط كماله  
 كون المؤذن صالحا عالما  
 بالوقت طاهرا متفقا لأحوال  
 الناس زاجرا من تخلف  
 عن الجماعة صيئا كان  
 مرتفع مستقبلا وحكمه  
 لزوم اجابته بالفعل والقول  
 ولكنه الانفاذ المخصوصة  
 وصفته سنة مؤكدة وكيفيته  
 الترسل ووقته أوقات الصلاة  
 ولو قضاء ويطلب من سامعه  
 الاجابة بالقول كالفعل  
 وسنذكر بيان أنفاظه  
 ومعانيها وثوابه (سن الأذان)  
 فليس بواجب على الأصح



لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا  
 (الاقامة سنة مؤكدة)  
 في قوة الواجب لقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا  
 حضرت الصلاة فليؤذن  
 لكم أحدكم وليؤمكم  
 أكبركم وللمداومة عليهم  
 (للقرائض) ومنها الجمعة  
 فلا يؤذن لعبد واستسقاء  
 وجنازة وتر فلا يقع أذان  
 العشاء للوتر على الصحيح  
 (ولو) صلى الفرائض  
 (منقردا) بفلاة فانه يصلي  
 خلفه جنود من جنود الله  
 (أداء) كان (أو قضاء) سفرا  
 أو حضرا) كما فعله النبي  
 صلى الله عليه وسلم (للرجال  
 وكرها) أي الأذان والاقامة  
 (للنساء) لما روى عن ابن  
 عمر من كراهتهما له  
 (و) أشار إلى ضبط ألفاظه  
 بقوله (يكبر في أوله أربعاً)  
 في ظاهرها رواية وروى الحسن  
 مرتين ويجزم الراء في التكبير  
 ويسكن كلمات الأذان  
 والاقامة في الأذان حقيقة  
 وينوي الوقف في الاقامة  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الأذان جزم والاقامة جزم  
 والتكبير جزم أي لا افتتاح  
 الصلاة

لان السنة المؤكدة لها حكم الواجب في سائر الايام بالترك وان كان الايام مقولا بالتسكين ثم  
 ان محمد لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر السن فلا دليل فيه على الوجوب  
 والسنة نوعان سنة هدى كالأذان والاقامة وتر كهايوجب الاساءة وسنة زائدة وتر كها  
 لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في عودته وقيامه ولبسه واكله وشربه ونحو ذلك كما  
 في السراج ولكن الأولى فعلها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (قوله  
 لعدم تعليمه الاعرابي) الضمير للأذان من اضافة المصدر إلى مفعوله الأول والقاعل هو صلى  
 الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكر له الأذان (قوله سنة مؤكدة)  
 بالنصب مفعول لسن مبين للنوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح ومعطوف على  
 الأذان من عطف المفردات بالنظر إلى المتن (قوله اقول النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث  
 قاصر على الأذان (قوله على الصحيح) وقبل هولهما لان الوقت لهما (قوله ولو صلى  
 الفرائض منفردا) اتيان المنفرد على سبيل الافضلية فلا يسن في حقه مؤكدا والمكروه  
 ترك الأذان والاقامة معاصي لترك الأذان وأنى بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي  
 خلفه الخ) أخرج عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا كان الرجل يارض غنات الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليتبسم فان أقام صلى معه لمكان  
 وان أذن وأقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وكرها للنساء) اعلم أن الأذان  
 والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا يندبان لجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعتهم غير  
 مشروعة كما في البحر وكذا جماعة المعذوبين يوم الجمعة للظهور في المصرفان أداءهم ما مكروه  
 كما في الحلبي (قوله من كراهتهما له) لان مبنى حالهن على الستر ورفع صوتهن حرام  
 والغالب أن الاقامة تكون برفع صوت الا أنه اقل من صوت الأذان (قوله يكبر في أوله  
 أربعاً) بصوتين واكبر اتماعه على اعظم أو اقدم وقبل يعني عظيم فأفعل التفضيل ليس على يابه  
 كقوله تعالى وهو اهلون عليه أي هين وانما عبر بأهلون تفرقة العقول المخاطبين اذا الاعادة  
 عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال  
 مالك (قوله ويجزم الراء في التكبير) كان أبو العباس المبردي يقول سمع الأذان موقوفاً في  
 مقاطعة كقولهم حتى على الصلاة حتى على الفلاح والاصل فيه الله اكبر اتماعاً كبريتسكين الراء  
 فحوات فحة الألف من اسم الله إلى الراء وهذا يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية وكذا  
 الأولى غير أنه تنقل فحة الألف اليها والتحقق أن الراء الأخيرة ساكنة لا محالة وهو مخير فيما  
 قبلها بين الضم والفتح فخلصا من الساكنين إذ لا يتعين الفتح في ذلك كما لا يخفى ولفظ الجملة  
 مرفوع في جميع الحالات أفاده بعض الأفاضل (قوله ويسكن كلمات الأذان) يعني للوقف  
 والأولى ذكره (قوله في الأذان حقيقة) أي الوقف الذي لاجله السكون حقيقة في الأذان  
 لاجل الترسل فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لانهم يفتق حقيقة لان المطلوب فيها  
 الهدر أفاده في الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) علمه اقوله ويسكن الخ وبأنى  
 بالشهادتين كل واحد مرتين يفصل بينهما ما يسكنه وهكذا الخ وبأنى حتى على الصلاة وهو  
 المقصود من الأذان لان المراد منه أنهم إلى الصلاة بل هو الأذان في الحقيقة الا انه سمي المجموع

(و ينفى تكبير آخره) عودا للتعظيم (كافي ألفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأنه لانه لا ينفى تكبير آخره (ولا ترجيع في) كلتي (الشهادتين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن يجتنب صوته بالشهادتين ثم (١٢٧) يرجع برفعه بهما (والاقامة مثله) لافعل الملك

النازل (وزيد) المؤذن

(بعد فلاح القبر) قوله

(الصلاة خير من النوم)

يكبرها (مرتين) لأن النبي

صلى الله عليه وسلم أمر به

بالارضى الله عنه وخص

به القبر لانه وقت نوم

وغفلة (و) يزيد (بعد فلاح

الاقامة قد قامت الصلاة)

ويكررها (مرتين) كما فعله

الملك (وتجمل) يتنزل

(في الاذان) بالفصل بسكتة

بين كل كلمتين (ويسرع)

أي يهدير (في الاقامة)

للأمر بهما في السنة (ولا

يجزى) الاذان (بالفارسية)

المراذع العربية (وان علم

أنه اذان في الاظهر) لو رده

بلسان عربي في اذان الملك

النازل (ويستحب أن يكون

المؤذن صالحا) أي متقيا

لانه أمين في الدين (عالمًا

بالسنة) في الاذان (و) عالمًا

بدخول (اوقات الصلاة)

لتصحح العبادة (و) أن يكون

(على وضوء) لقوله صلى الله

عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي

(مستقبل القبلة) كما فعله

الملك النازل (الأن يكون

را كذا) لضرورة سفر ووحل

ويكره في الحضرة كافي ظاهر

الرواية (و) يستحب أن يجعل

(اصبعيه في أذنيه) لقوله صلى

الله عليه وسلم لا يلال رضى الله

عنه أجهل اصبعيك في أذنيك

الاشهد له يوم القيامة

أذا ناهجنا تسعة للسلك باسم الجزم لحصول المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت ونسبت  
الاقامة به الاجل قد قامت كافي التبيين وهي هنا بمعنى أقبلوا لانه هو الذي يتعدى بهلى ومعنى  
حتى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلا تحكم ونجأتكم وهي الصلاة أو أقبلوا على الصلاة عاجلا  
وعلى الفلاح آجلا قالوا وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من افظ الفلاح ويقرب منه  
التصحية ذكره النووي في شرح مسلم (قوله عودا للتعظيم) هذا بيان حكمه اعادة التكبير  
وحكمة تكرير مذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى  
الطاعة والاجابة (قوله لأن بلا لا لم يرجع) في جميع الحالات وكذا ابن ام مكتوم وقال  
الشافعي انه سنة لترجيع أي محذورة بأمره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه كان تعليما لفظه  
ترجيعا وبأن أبا محذورة كان مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخفى كلتي الشهادة حياة  
من قومه فترك النبي صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلمه أنه لأحياء من  
الحق (قوله والاقامة مثله) حسا ومعنى وصفة الاما استثنى واختصاصا وسببا ولالحق  
ولا ترجيع فيها (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخير  
لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية ولكونه راحة في الدنيا  
والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة افضل فانه في الشرح وهل يأتي به في أذان الفاتحة  
محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلمات كافي البصر عن عقد القران وكل  
ذلك مطلوب في الاذان فطول الكلمات بدون تغن وتطريب كافي العناية (قوله بين كل  
كلمتين) أي كلمتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد تكبيرتين (قوله أي يهدير)  
من باب نصر ولو عكس بان حذر بالاذان وترسل بالاقامة كره قال في الفتح وهو الحق اه والسنة  
أن يعاد الاذان اقوات تمام المقصود منه كافي القهستاني وكذا الاقامة كافي الثانية وهذا  
على سبيل الافضلية كافي النهرو قيل لاتعاد الاقامة لترك الحدرا عدم مشر وعية تكرارها  
وصحح (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الظاهر أن الاقامة مثله للعللة المذكورة (قوله  
ويستحب ان يكون المؤذن صالحا) لانه يكون على المكان المرتفع وبعض التساع في محض الدار  
والسطح وليؤمن على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن لكم خياركم وليؤمكم اقرؤكم  
والصالح من يكون قائما بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولما كان ذلك قليلا وكان المراد خلافة  
بينه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهر العدالة (قوله بالسنة في الاذان) كترجيع التكبير  
والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولو تركه جاز لحصول المقصود وكره تنزيها  
(قوله لضرورة سفر) الظاهر أن المراد به الغوى دون الشرعى مقابلته بالحضر وبدله  
أنهم اباحو التفتل را كذا خارج المصر مطلقا فالاذان اولى أفاده بعض الافاضل (قوله  
ويستحب أن يجعل اصبعيه) أي السبابتين والمراد أنهما وهوليس بسنة أصلية اذ لم يكن في  
أذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاصل الاعلام بل للمبالغة فيه وان جعل يديه على  
أذنيه لحسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كالفق الغاية وهذا شروع في بيان  
فضل فاعله وهو علة لقول المصنف وأن يجعل الخ المقيد برفع الصوت بالاذان وفي التساقي له  
مثل أخرج من صلى معه اه ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول الناس اعنا فاليوم القيامة  
فانه ارفع صوتك وقال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة

وليستغفر له كل وطب  
ويأبى سمعه (و) يستحب  
(ان يحول وجهه يمينا  
بالصلاة ويسارا بالفلاح)  
ولو كان وحده في الصحيح  
لانه سنة الاذان (ويستدير  
في صومعته) ان لم يتم الاعلام  
بغويل وجهه (و) يفصل  
بين الاذان والاقامة  
لكرهه وصلهما (بقدر  
ما يحضر) القوم (الملازمون  
للاصلاة) للامر به (مع  
مراعاة الوقت المستحب  
(و) يفصل بينهما (في المغرب  
بسكتة) هي (قدر قراءة  
ثلاث آيات قصار) أو آية  
طويلة (أو) قدر (ثلاث  
خطوات) أو أربع (ويشوب)  
بعد الاذان في جميع الاوقات  
لظهور التواني في الامور  
الدينية في الاصح وتشوب  
كل بلد بحسب ما تعارفه  
أهلها (كقوله) أي المؤذن  
(بعد الاذان الصلاة الصلاة  
باصلين)

أي أكثر الناس رجاء وقبل أكثر الناس اتباعا لانه يتبعهم كل من يصلي بأذانهم يقال جاني  
عنق من الناس أي جماعة وقيل تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر  
الهمزة والمعنى أنهم اشتد الناس اسراعا في السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب  
من المسك وأنه لا يهوله الفرع الا كبر وفي الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر بنفسه  
وأقام وصلى الظهر (قوله عينا بالصلاة الخ) صححه الزيلعي وقيل يحول بهم ما جميعا في الجهة  
قال الكمال وهو الاوجه قال في النهر لانه خطاب للقوم فيواجههم به واختصاص العيين  
بالصلاة والبسار بالفلاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده في الصحيح) وقال الحلواني ان  
أذن لنفسه لا يحول لانه لا حاجة اليه (قوله لانه سنة الاذان) ولو لم يولد أو لم يولد (قوله)  
ويستدير في صومعته) بأن يخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوة  
اليسرى ويفعل كذلك كما في الدرر من غير استند بار للقبلة لانه مكروه كما في الفتح والصومعة  
المنارة وهي في الاصل متعبد الراهب ذكره العيني ويحول في الاقامة اذا كان المكان متسع  
وهو أعدل الاقوال كما في النهر واختلف في اذان المغرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عال أيضا  
كما في السراج ويكره أن يؤذن في المسجد كما في القهستاني عن النظم فان لم يكن ثمة مكان  
مرتفع فلا اذان يؤذن في فناء المسجد كما في الفتح (قوله ويفصل بين الاذان والاقامة) لقوله  
صلى الله عليه وسلم لبال اجعل بين اذانك واقامتك نفسا حتى يقضى المتوضى حاجته في مهل  
وحتى يفرغ الاكل من اكل طعامه في مهل اه والنفس بفقتين واحد الانفاس وهو  
ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس بدخول الوقت ليتنبهوا  
للاصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد وبالوصل ينتهي هذا المقصود (قوله لكرهه وصلهما) في  
كل صلاة اجماعا (قوله بقدر ما يحضر الملازمون) الا اذا علم بضعيف مستعمل فانه ينتظر  
ولا ينتظر رئيس الحلة كما في الفتح وما في المبتغى أن تأخير الاقامة وتطويل القراءة لادرال  
بعض الناس حرام جدا معناه اذا كان لاجل الدنيا تأخير او تطويل لا يشق على الناس لانه اهانة  
لاحكام الشرع والحاصل أن التأخير اليسير للاعانة على الخير غير مكروه ولا بأس أن ينتظر  
الامام انتظارا وسطا كما في المضمرة (قوله مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير  
عنه الى المكروه مطلقا (قوله أو قدر ثلاث خطوات) هذر وايه عن الامام وهذه الاحوال  
متقاربة وعندهم ما يفصل بينهما بحلقة خفيفة بقدر ما تمكن مقعدته ويستقر كل عضو في  
مفصله كما في الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني في الافضية لافي الجواز (قوله)  
ويشوب الخ) هو اقامة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرطها العود الى الاعلام  
الخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لا بعد الاقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله)  
في جميع الاوقات) استحسنه المتأخرون وقدره في السنن والبخاري وغيرهما باسناد حسن  
موقوف على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا فنفوه وعند الله حسن ولم يكن في زمنه صلى الله  
عليه وسلم ولا في زمن أصحابه الاما أمر به بلال ان يجعله في اذان الفجر (قوله في الاصح)  
ويكره عندهما في غير الفجر لانه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه  
أهلها) ولو بالتخمين لان المقصود الاعلام كما في النهر عن الجنبى (قوله كقوله) أي المؤذن

قيد يكون الموثوب هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد ان يقول ان فوفه في العلم والجاهل وقت  
 الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه (قوله قوموا الى الصلاة) اي اوقموا  
 (قوله وهو التطريب) اي التغني به بحيث يؤدي الى تفسير كلمات الاذان وكيفياتها  
 بالحركات والسمكات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها فلا يحمل فيه ولا في قراءة القرآن  
 ولا يحمل سماعه لان فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم فانهم يترغون اهـ من الشرح  
 ببعض تغيير (قوله والخطا في الاعراب) ويقال للحن ويطلق اللحن على الغطنة والفهم  
 لما لا يتفقان له غيره ومنه الحديث اعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض انتمى من  
 الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) اي بدون ما ذكر من التزم والخطا في الاعراب  
 وأما التغميم للام الجلالة فلا بأس به لانه لغة أهل الجاهل ومن يليهم ولغة أهل البصرة الترقيق  
 وعن أبي مجاهد انه يحتار في لفظ اللام بعد قصة ارضية والترقيق بعد الكسر وتعامه  
 في الكافي (قوله ويكره اقامة المحدث) للزوم الفصل بين الاقامة والملازمة لا تلازم  
 بالوضوء كافي العناية والسنة وصلها بالصلاة من يقيم ويروي انها لا تكره والاول هو المذهب كما  
 في البحر والنهر (قوله وأذانه لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا بموضي  
 (قوله لما لا يجيب) اي لعبادة لا يجيبها بنفسه فعائد الصلاة محذوف (قوله واتبعته هذه  
 الرواية) وهي رواية الحسن عن الامام كافي القصة الثانية عن النقص بالجنابة  
 أخفش كما في السراج (قوله وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كما في الدرر  
 (قوله كقامته) لانها اقوى من الاذان كما في البحر والنهر (قوله بل لا يصح اذان صبي  
 لا يعقل) لانه لا يلتفت الى أذانه كالمجنون ونحوه وربما ينتظر الناس الاذان المعتبر والحال  
 انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤدي الى نفويت الصلاة وفساد  
 الصوم اذا كان في الفجر والشك في صحة المؤدى او ايقاعها في وقت مكروه كما في البحر والنهر  
 (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية صحته بدون كراهة لانه من أهل الجماعة كما في  
 السراج والبحر (قوله لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم خياركم اهـ  
 من الشرح (قوله لنفسه) الاولى حذفه ليعلم ما لو سكر من مباح ذكره السيد (قوله بالحقيقة)  
 الباء زائدة أي اهدم تميزه حقيقة الاذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال في السراج  
 لذل المعية واذان المرأة فكأنهم صلوا بغير اذان وجزم به في البحر والنهر وهذا يفسد عدم  
 الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلقون ذلك كراهة على عدم الصحة كما في اذان المجنون  
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه عورة) ضعيف والمعتد انه فتنه فلا تفسد برفع صوتها اصلاتها  
 ومثل المرأة التي تلبس المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة  
 كذا في المحوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود السكال (قوله  
 وأذان قاعد) اي وراكب الا المسافرين وضرورة السير ويعلم حكم اذان المضطجع بالاولى غير  
 (قوله بالنفسه) لعدم الحاجة الى الاعلام وأما الاقامة فتكره بالاقيام مطلقا (قوله  
 ويكره الكلام في خلال الاذان) لانه ذكر معظم كالمطبة والكلام يحل بالتعظيم وبغير  
 النظم المسنون وفي المضمرات ويكره التحنن عند الاقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان

قوموا الى الصلاة (ويكره  
 التلمين) وهو التطريب  
 والخطا في الاعراب وأما  
 تحسين الصوت بدونه فهو  
 مطلوب (و) يكره (اقامة  
 المحدث وأذانه) لما رويانا  
 فيه من الدعاء لما لا يجيب  
 بنفسه واتبعته هذه  
 الرواية لموافقتها نص  
 الحديث وان صحح عدم  
 كراهة اذان المحدث  
 (و) يكره (أذان الجنب)  
 رواية واحدة كقامته  
 (و) يكره بل لا يصح اذان  
 (صبي لا يعقل) وقيل  
 والذي يعقل أيضا لما  
 رويانا (ومجنون) ومعتوه  
 (وسكران) لنفسه وعدم تميزه  
 بالحقيقة (و) اذان (امرأة)  
 لانها ان خفضت صوتها  
 أخأت بالاعلام وان رفعت  
 ارتكبت معصية لانه عورة  
 (و) اذان (فاسق) لان خبره  
 لا يقبل في الديانات (و) اذان  
 (قاعد) لخالفته صفة  
 الملك النازل الانفسه  
 (و) يكره (الكلام في خلال  
 الاذان)

ولو برد السلام (و) بكرة  
السلام (في الإقامة)  
لتقويت سنة الموالاة  
(ويستحب أعادته) أي  
الاذان بالسلام فيه لأن  
بكره مشرع كافي الجمعة  
(دون الإقامة ويكرهان)  
أي الاذان والإقامة (الظاهر  
يوم الجمعة في المصر) لمن  
قاتهم الجمعة بجماعتهم مثل  
المسجونين (ويؤذن للقاتنة  
ويقيم) كما فعله النبي صلى  
الله عليه وسلم في القبر  
الذي قضا غداة ليلة  
التعريس (وكذا) يؤذن  
ويقيم (لاولى القوائت)  
والاكمل فهاهـ مافى كل  
منها كما فعله النبي صلى الله  
عليه وسلم حين شغله الكفار  
يوم الاحزاب عن أربع  
صلوات الظهر والعصر  
والغروب والعشاء فضاها  
صرت باعلى الولاية وأمر بلالا  
أن يؤذن ويقيم ~~لكل~~  
واحدة منهم (وكره ترك  
الإقامة درن الاذان في  
البواقي) من القوائت فلا  
يكره ترك الاذان في غيره  
الاولى

الخطيب كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن اهذركم انتم بمنعه من الكلام او تحسين  
الصوت ومن المكر وهات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الإقامة لانه بدعة  
ولو وقف في الاذان لتضخ او سعال لايهـ اذا طال الوقت كافي القنية (قوله ولو برد  
السلام) ولا يرده في الحال ولا بعد الفراغ ولا في نفسه على المعتمد وكذا القارئ والمصلي  
والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على متغوط ومكشوف وعورة مطلقا لان السلام  
عليهم محارم وكذا لا يجب على قاصر ومدرس ولا يجب رد سلام السائل كافي الترمذي عن  
القنية (قوله بالسلام فيه) أي مطلقا وقيل لايهـ اذ مطلقا فانها يعاد بالسلام الكثير دون  
اليسير وهو الاشبه كافي البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمتان يسير كافي القهـ ستاني  
(تنبيه) اذا كان المقيم غير الامام أتمها في موضع البداية وان كان اماما فعن أبي يوسف  
بها في موضعه وخبره القنية مطلقا وجزم به في الخلاصة وصحح ما روى عن أبي يوسف (قوله  
في المصر) قد بد لان أهل السواد لا يكرهه لهم ذلك لانه لاجعة على أهله كافي البحر من باب  
الجمعة وقول السيدان القرية كالمصر اذا كان لهما مسجد فيه اذان وإقامة وان لم يكن لهما  
مسجد فكالمسافر وعزم الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ~~كمر~~ ما نقله السيد  
في شرح قول الكثر وكره تركه للمسافر لاصل في بيته في المصر (قوله لمن قاتهم الجمعة) سواء  
كان اهذرا أم لا قبل صلاة الجمعة او بعدها بجماعة أم لا (قوله ويؤذن للقاتنة ويقيم) لان  
الاذان والإقامة من سنتن الصلاة لا من سنتن الرقت والقضاء يحكي الاداء قال في الشرح  
والاطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت ولكن في المجتبى من زيا الى الحلو في ان سنة  
القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشويشا وتعليفا اهـ قال صاحب البحر واذا كانوا  
صرحوا بأن القاتنة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التسكاس في اخراج الصلاة عن  
وقتها فلا خفاء بالاذان لهما وأولى بالمنع اهـ الا اذا كان التقويت لامر عام فلا يكره في المسجد  
لانتهاء العلة (قوله في القبر الذي قضا الخ) من زيد بن أسلم قال قال عرس رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا ان يوقظهم للصلاة فردد بلال ورقدا حتى استيقظوا  
وقد طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى  
يخرجوا من ذلك الوادي وقال ان هذا واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم  
أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزلوا وان يتوضؤوا وأمر بلالا ان ينادي للصلاة ويقيم  
فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقد رأى من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض  
أرواحنا ولوشاء ردها علينا في حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلاة او نسيها ثم فزع اليها  
فليصلها كما كان يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق  
فقال ان الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلي فأضججه ثم لم يزل يهذه كما يهد العبي حتى نام ثم دعا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال أبو بكر رضي الله عنه أشهد أنك رسول الله رواء  
مالك في موطنه مرسلات التعريس النزول آخر الليل (قوله والاكمل فعلمها) لان الاخذ  
برواية الزيادة أولى خصوصاً في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب) هو يوم



المنذوق وكان في السنة الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان اتحد مجلس القضاء)  
 أما ان اختلف فيؤذن للأولى في المجلس الثاني أيضا (قوله لخالفه فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم) علة لقوله وكره ترك الإقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الاختلاف رواية  
 الزيادة أولى (قوله واذا سمع المسنون منه) فلولا يسمع بعد أو لا يسمع لا تشرع له المتابعة ولو علم  
 أنه أذان كما ذكره النووي في شرح المذهب أي وقوا عدنا لاتباه وفي شرح الشفاء للشهاب قيل  
 لا يشترط سماع الكل ولا فهمه ومفهوم التقييد بالمسنون أنه إذا كان على غير وجه السنة  
 لا تندب متابعته ومفاهيم الكتب حجة (قوله وهو ما لا حن فيه) وان يقع في الوقت كما في  
 مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القيام عند سماع الأذان اه وهل يستمر إلى فراغه أم بمجلس  
 قال في النهر لم أره ثم إذا لم يجب حتى فرغ سن تداركه ان قصر الفصل وفي الفتح فان يسمعهم معا  
 أوجب معتبرا كون جوابه لمؤذن مسجده اه (قوله ليجيب المؤذن) اختلف في الإجابة فقبل  
 واجبة وهو ظاهر ما في الخاتمة والخلاصة والتحفة واليه مال الكمال قال في الدرر فلا يرقد سلاما  
 ولا يشغل بشئ سوى الإجابة اه والتفريع يندب الامساك عن التلاوة الخ لا يظهر الأعلى  
 القول بالسنية وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهه والفقهاء واختاره العيني  
 في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا  
 كبير فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من النار وصرح في العميون بأن الامساك  
 عن التلاوة والاستماع انما هو أفضل وصرح جماعة بنى وجوبه باللسان وأنهم مستحبية حتى  
 قالوا ان فعل نال الثواب والافلاخ ولا كراهة وحكي في التبيين الاجماع على عدم كراهة  
 الكلام عند سماع الأذان اه أي تحريرا وفي مجمع الانهر عن الجواهر إجابة المؤذن سنة وفي  
 الدرر المنيفة انهم مستحبية على الاظهر والحاصل انه اختلف التصحيح في وجوب الإجابة  
 باللسان والافلاخ عدمه وحكي المؤلف القولين فيما يأتي وفي النهر وقول الحسواني الإجابة  
 باللسان مندوبة والواجب انما هو الإجابة بالقدم مشكل لأنه يلزم عليه وجوب الأذان  
 في أول الوقت والصلاة في المسجد اذ لا معنى لاجباب الذهاب دون الصلاة وينبغي ان يقال  
 لا يجب يعني بالقول بالاجماع للأذان بين يدي الخطيب وتجب بالقدم بالاتفاق للأذان الأول  
 يوم الجمعة لوجوب السعي بالنهض وما عدا هذين ففيه الخلاف اه قال في الشرح وفي حديث  
 عمر وأبي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه اه  
 (قوله وهو الأفضل) هذا مبني على نيب الإجابة باللسان (قوله يعنى على قراءته ان كان في  
 المسجد) مبني على وجوب الإجابة بالقدم ومن قال به لا يني نيب الإجابة باللسان (قوله  
 ان لم يكن أذان مسجده) أي تندب إجابته (قوله والاصول) أي علم الكلام ويحتل أصول  
 الفقه وهذا مبني على وجوب الإجابة بالقول (قوله واذا سمع وهو يمشي الخ) لعلمهم بجمعوا  
 المشي مسقطا للوجوب كالأكل وقضاء الحاجة ويحتل ان الأولوية واجبة الى الوقوف  
 للأجابه او هو مبني على نيب الإجابة (قوله واذا تعدد الأذان يجيب الاول) مطلقا سواء كان  
 مؤذن مسجده أم لا لأنه حيث سمع الأذان ندبت له الإجابة ثم لا يتكرر عليه في الأصح ذكره  
 الشهاب في شرح الشفاء (قوله ولا يجيب في الصلاة) ولو أجاب فسدت (قوله وخطبة)

(ان اتحد مجلس القضاء)  
 لخالفه فعل النبي صلى الله عليه  
 عليه وسلم لا اتفاق الروايات  
 على أنه أتى بالإقامة في جميع  
 السقي قضاها وفي بعض  
 الروايات اقتصر على ذكر  
 الإقامة فيأبعد الأولى  
 (واذا سمع المسنون منه)  
 أي الأذان وهو ما لا حن  
 فيه ولا تلحين (امسك) حتى  
 عن التلاوة ليجيب المؤذن  
 ولولا في المسجد وهو الأفضل  
 وفي القوائد يعنى على قراءته  
 ان كان في المسجد وان كان  
 في بيته فكذلك ان لم يكن  
 أذان مسجده فاذا كان  
 يتكلم في الفقه والاصول  
 يجب عليه الإجابة وإذا  
 سمعه وهو يمشي فالأولى ان  
 يقف ويجيب واذا تعدد  
 الأذان يجيب الاول ولا  
 يجيب في الصلاة ولو جنازة  
 وخطبة وسماعها

اى خطبة كانت (قوله وتعلم العلم وتعلمه) ينافيه ما قدمه قريبان قوله واذا كان يشككم  
 في الفقه او الاصول تجب عليه الاجابة والظاهر ان نفي الاجابة في هذه الصورة منتهى على  
 القولين فيها (قوله لهجزهما عن الاجابة بالفعل) اى فسقطت بالقول تبعاً بالفعل (قوله كما قال  
 مجيبه) افادانه لا يكون آتياً بالسنة الا اذا قصد الاجابة (قوله ولكن حوقل) السرفى  
 اختصاصه بما يذلل انه لما طلب منهم بالجمله الاولى الاقبال على الصلاة والمجيء اليها وطلب منهم  
 بقوله حتى على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك لا يكون الا بحركة والعبد لا قدرة له على  
 شئ فاسب ان يقول لا حول اى لا حركة ولا استطاعة الى شئ مما يطلب منى الابوة الله تعالى  
 وهذا اول من قول المؤلف لانه لو قال مثله ما صار كالاستهزئ (قوله اى لا حول لنا) هو من  
 التحول والمضي ومنه معنى العام حول المضيه وبعده اى لا تحول ولا بعدى عن معصية الله الا  
 بمعصية الله ولا قوة الى على طاعته الابعوتة فالعطف للمغايرة وهذا هو ما سرف به صلى الله عليه  
 وسلم هاتين الجملتين وقيل ان الحول بالواو وبالياء فى اللغة القدرة على التصرف فعطف القوة  
 عليه عطف مرادف (قوله الجميعتين) تنبيه على حيلة مركبة من حتى على كذا قال المنزاعلى فى  
 شرح الحصن الحصين والعرب اذا كثرت استعمالهم فى كلتين ضموا بعض حروف احدهما الى  
 بعض الاخرى مثل البسطة والجدلة والسجدة والحوقة والهيالة والجملة والاجابة بالحوقة  
 للبعلة قول الثورى وأصحابنا الثلاثة واحمد فى الاصح عنه ومالك فى رواية وقال النخعي  
 والشافعي واحمد فى رواية ومالك فى رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه واختار  
 المحقق فى الفتح الجمع بين الجملة والحوقة عملاً بالاحاديث الواردة وجمعاً بينهما فى مسند أبي يعلى  
 عن ابي امامة عنه على الله عليه وسلم اذ نادى المنادى للصلاة فتحت أبواب السماء واستجيب  
 الدعاء فنزل به كرب او شدة فليحضر المنادى اذا كبر كبير واذا قسده تشهد واذا قال حتى على  
 الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول يعنى بعد  
 ما يقيه متابعاً اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحسنها  
 وأمتناً عليها وأبعثنا عليها واجعل لنا من خيرات أهلها محبة واثراً مما تنال ثم يسأل الله عز وجل حاجته  
 رواه الطبراني فى كتاب الدعاء وقال الحارثى فى صحيح الاسناد فهذا صريح فى أنه يقول مثل  
 ما يقول فى جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه الاستهزاء لاننا نقول لا مانع من صحة اعتبار  
 المجيب بهما آخر انفسه داعياً ايها المحرم كما منها السواكن مخاطبة لها حثاً وحضاً على الاجابة  
 بالفعل ثم يترأى من الحول والقوة وقد رأينا من مشايخ السلف من يجمع بينهما (قوله والدعاء  
 مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال) اى حتى فى الجميعتين ودليله ما فى مسند أبي يعلى المتقدم (قوله  
 وبررت) عطف نفسه على ما قبله من برت كلامه اذا صدق وبرت يعنى اذ حفظه او قيل  
 يقول صدقت وبالحق نطقت كما يجمع الانهرو ولا خفاء فى حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول  
 عند قيام الصلاة أقامها الله وأدامها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي  
 وغيره ومعنى أقامها الله أثبتها وأبقاها قال فى شرح المشكاة واستهزئ بعد قوله وأدامها زيادة  
 وجعلنى من صالحى أهلها وهذا انما يظهر على قول صاحبين ان الشروع بعد الفراغ منها أما  
 على قول الامام ان الشروع الافضل عند قيام الصلاة وان الافضل مقارنة المأموم للامام

وتعلم العلم وتعلمه والا كل  
 والجماع وقضاء الحاجة  
 ويجيب الجنب لا الحائض  
 والنفساء لهجزهما عن  
 الاجابة بالفعل (و) صفة  
 الاجابة أن يقول كما قال  
 مجيبه فيكون قوله (مثله)  
 اى مثل الفاظ المؤذن  
 (و) لكن (حوقل) اى  
 قال لا حول ولا قوة الا بالله  
 اى لا حول لنا عن معصية  
 ولا قوة لنا على طاعة الا  
 بفضل الله (فى) سماعه  
 (الجميعتين) ما حى على  
 الصلاة حتى على الفلاح كما  
 ورد لانه لو قال مثله ما صار  
 كالاستهزئ لان من حكى لفظ  
 الامر بى كان مستهزئاً به  
 بخلاف باقى الكلمات لانه  
 ثناء والدعاء مستجاب بعد  
 اجابته بمثل ما قال (و) لى  
 اذان الفجر (قال) المجيب  
 (صدقت وبررت) بفتح  
 الراء الاولى وكسرها

(أو) يقول (ما شاء الله)  
 كان وما لم يشأ لم يكن (عند  
 قول المؤذن) في أذان الفجر  
 (الصلاة خير من النوم)  
 فهاشما عما يشبه الاستهزاء  
 واختلف أئمتنا في حكم  
 الاجابة بعضهم صرح  
 بوجوبها وصرح بعضهم  
 باستحبابها (تمدها) المحجب  
 والمؤذن (بالوسيلة) بعد  
 صلته على النبي صلى الله  
 عليه وسلم عقب الاجابة  
 (فيقول) كما رواه جابر رضى  
 الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم من قال حين يسمع  
 النداء (اللهم رب هذه  
 الدعوة التامة والصلاة  
 القائمة آت محمد الوسيلة  
 والفضيلة وابعثه مقاما  
 محمودا الذي وعدته) حلت  
 له شفاعتي يوم القيامة وعن  
 ابن همرضى الله عنهم ما عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا  
 سمع المؤذن فقولوا مثل  
 ما يقول ثم صلوا على صلاة  
 فانه من صلى على صلاة صلى  
 الله عليه بها عشر اثم سلوا  
 الله على الوسيلة فانهم امنة  
 في الجنة لا تنفى الا بعد  
 مؤمن من عباد الله وأرجو  
 أن أكون أنا هو فن سألني  
 الوسيلة حلت له الشفاعة

في التحريم لا يظهر (قوله ما شاء الله كان) كان هنا ويكن فيما بعد تامة (قوله والمؤذن)  
 لتصل له الفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتوسطها (قوله حين يسمع النداء)  
 هذا يقتضي ان الدعاء بها حين يسمع النداء وما سألني يقتضي ان يدعو به بعد فراغه من الاجابة  
 فاما ان يجمع بينهما واما أن يحمل الاول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الاسراع  
 والمبادرة أو المراد بكل الاذان (قوله الدعوة) بفتح الدال الدعاء والتامة الكاملة التي  
 لا يدخلها نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنسخها شريعة وفي هذه الدعوة أفضل الاقوال وهو  
 لا اله الا الله قال العيني هي الى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة  
 (قوله آت محمد الوسيلة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا  
 لأمر تنفع به وحقيقة الوسيلة الى الله عز وجل مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتجرى مكارم  
 الشريعة فهي كالقربة قاله الراغب وحاصله انها فعل المأمورات واجتناب المنهيات والمراد  
 هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز من اطلاق السبب على المسبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة  
 الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة قال السخاوي في المقاصد الحسنة  
 وزيادة والدرجة الرفيعة كما يفعله من لا خبرة له بالسنة لأصل لها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب  
 في شرح الشفاء (قوله مقاما محمودا) مفعول ثان لابعضه بتضعيفه معنى أعط أو على  
 المفعول المطلق أي ابعضه يوم القيامة ناقصة مقاما محمودا أو ضمن ابعضه معنى أقم وهو منكر  
 للنسبة لفظ القرآن اول التفسير ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود  
 بالتعريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الاشهر وعليه الاكثر وقيل هو ان يسأل  
 فيعطى ويشفع فيشفع وليس أحدا لا تحت لوائه (قوله الذي وعدته) أي في قوله تعالى  
 عسى ان يبعثن ربك مقاما محمودا وهو صفة له قام ان جهل علم ذلك المقام والافه هو بدل  
 (قوله حلت له شفاعتي) حلت من باب ضرب أي وجبت بمعنى تحققت وثبتت او من باب  
 قعد بمعنى نزل واللام في له بمعنى على والمراد بالشفاعة شفاعة مخصوصة كدخول الجنة  
 مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العطايا ولا يختص هذا الفضل عن قالها مستحضرا  
 لاخلقه صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب الا انه ينبغي ان لا يكون  
 لاهيا لاغيا ذكره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة  
 والسلام الامثال اترتب الثواب الموعود لقائله (قوله صلى الله عليه بها عشر اثم) أي  
 أنعم عليه بانعامات عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو ان أكون  
 أنا هو) هذا من الادب مع الله تعالى والتباعد عن التحكم عليه أو قاله قبل ان يطلعه الله  
 تعالى على انه هو \* فائدة \* ذكر الله مستأنفا عن كثر العباد انه يستحب ان يقول عند  
 سماع الاولى من الشهادتين للنبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليك يا رسول الله وعند  
 سماع الثانية قرت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ايماميه على  
 عينيه فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له في الجنة وذكر الدبلي في الفردوس من حديث ابي  
 بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعا من مسح العينين باطن أعلاه السبايتين بعد تقبيلهما عند قول  
 المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أشهد أن محمدا عبده ورسوله رضى الله عنه وبالله بالاسلام

اعلم ان من هذه المنزلة تنفر ع جميع الجنات وهي جنة عدن دار المقامة ولها شعبة في كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة ١٣٤ وهي في كل جنة أعظم منزلة فيها جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته في دار كرامته

• (باب شروط الصلاة وأركانها) •

بجنايينهما التيقظ لما تصح به الصلاة الشروط جمع شرط يسكون الراء والاشترط جمع شرط بقضائها وهما العلامة وفي الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهيته والاركان جمع ركن وهو في اللغة الجنايب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد اردنا تنبيه العابد فقلنا (لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئاً) ولا حصر لوفيقها ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الاركان الداخلة فيها أراد التقريب والا فالصلي يحتاج الى ما ذكرناه بزيادة فأردنا به بيان ما اليه الحاجة من شرط صحة الشروع والدوام على صحته وكما افروض وعبر بلفظ الشيء الصادق بالشروط والركن من الشروط (الطهارة من الحدث) الاصغر والاكبر والخبض والنقاس لآية الوضوء والحدث لغة الشيء

بقوله كطية ورطب الاولى ان يقول كغرفة وغرف وكطية لفة قليلية كما هو نص المصباح فليراجع اه

دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نباحته شفاعتي اه وكذا روى عن الخضر عليه السلام وبمثله يعمل في الفضائل (قوله تنفر ع جميع الجنات) يحفل ان المعنى انه الاصل لكل جنة فباقي دورها تبع لها (قوله دار المقامة) بيان لجنه عدن قال ابن كثير الوسيطة اقرب منازل الجنة الى العرش واعلاها واشرفها ويدل عليه ما رواه الامام أحمد عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً الوسيطة درجة عند الله ليس فوقها درجة فاسألوا الله ان يوتيقي الوسيطة (قوله بشفاعته) المراد شفاعته مخصوصة برفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل شخص بما يناسبه والله تعالى أعلم

• (باب شروط الصلاة) •

(قوله التيقظ) اي لانتبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلي كالقدوم النجا وشرعي كالطهارة للصلاة وجعل كالدخل المعلق به الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة) مسلم في الثاني ومنه قوله تعالى فعداء أشراطها اي علاماتها ومنه سمي الحاكم صاحب شرطه بالضم والجمع شرط كطية ورطب اي صاحب علامة لان له علامة تميزه والشرط على لفظ الجمع اعوان السلطان لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها وأما الاول فأصله مصدر شرط كنصر وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع وغنم والشرية بضم عناه هذا ما يدل عليه عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشريعة الخ) اعلم ان ماله تعلق بالشيء امان يكون داخلاً فيه أو لا الاول الركن كاركوع في الصلاة والثاني ان كان مؤثراً فيه بحسب الظاهر والعلة كعقد الشكاح الملل للوطء وان لم يكن مؤثراً فيه فان كان مفضياً اليه في الجملة فهو والسبب كالوقت لوجوب الصلاة وان لم يكن مفضياً اليه فان توقف الشيء عليه فهو الشرط كالطهارة للصلاة وان لم يتوقف عليه الشيء سمي علامة كالأذان للصلاة ذكره المحمدي (قوله وهو في اللغة الجنايب الاقوى) قال تعالى أو آوى الى ركن شديد اي عز ومنعة (قوله الجزء الذاتي) ويطلق القرض عليه كما يطلق على الشرط (قوله أراد التقريب) أي تقريب الحفظ على المتعلم (قوله بزيادة) الباء بمعنى مع وسياق في ذكر الزيادة شرحا (قوله من شرط صحة الشروع والدوام على صحته) اعلم ان الشروط من حيث هي اربعة أقسام شرط انعقاد لا غير كالنية والتعزيمة والوقت والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوعان ما يشترط فيه التعمين كترتيب ما يشرع مكرراً والثاني ما لا يشترط فيه التعمين وهو نوعان أيضا وجودي وعدمي فالوجودي كالقراءة فانما وان كانت ركناً الا انها ركن في نفسها شرط لغيرها لوجودها في كل الاركان تقدير اولها الميزان بخلاف الاخرى ولو بعد اداها فريض القراءة كما في الدر والعدمي كعدم تقدم المقتدى على امامه وعدم محاذاة مشتمة في صلاة مشتركة وعدم تذكر صاحب الترتيب فاتت والقسم الرابع شرط خروج وهو القعدة الاخيرة (قوله من الشرط الطهارة) قدمها على سائر الشروط لانها اهم اذ هي مفتاح الصلاة ولانها أول مسؤول عنه في القبر (قوله والخبض والنقاس) لاحاجة الى ذكره حالان المراد بالحدث الاكبر ما أوجب الغسل ويحفل انه اراد به هنا خصوص الجنابة (قوله والحدث لغة الشيء

الحدث

مصححه



لها (و) منها (طهارة الجسد

والثوب والمكان) الذي  
يصل عليه فلو بسط شيئا  
ورقيا يصلح ساترا لمعورة  
وهو ما لا يرى منه الجسد  
جازت صلاته وان كانت  
النجاسة رطبة فالق عليها  
ابدا أو نى ما ليس بخيما  
أو كبها بالثوب فلم يجز  
ريح النجاسة جازت صلاته  
وإذا أمسك جلا مريوطا  
به نجاسة أو بقى من عمامته  
طرف طاهر ولم يتحرك  
الطرف النجس بمركته  
صحت والا فلا كالوأصاب  
رأيه خيفة نجسة وجلس  
مغبر يسكن في حجر المصلي  
وطير متجسس على رأسه  
لا يبطل الصلاة إذا لم تنفصل  
منه نجاسة مائعة لان الشرط  
الطهارة (من نجس غير  
مغفوع عنه) وتقدم بيانه  
(حق) انه يشترط طهارة  
(موضع القدمين) فتبطل  
الصلاة بنجس مائع تحت  
أحدهما أو بجمعه فيهما  
تقدير في الاصح وقيامه على  
قدم صحيح مع المكراهة  
وانتقاله عن مكان طاهر  
لنجس ولم يكت به مقدار  
ركن لا تبطل به وان مكث  
قدره بطلت على المختار  
(و) منها طهارة موضع  
(اليدين والركبتين) على  
الصحيح

(الحادث) قال في القاء وس الحادث محرك الابداء وقال قبله حدث حدثا وحدثا فقبض  
قدم ونضم دله اذا ذكر مع قدم اه وهذا يقيدان اطلاقه على الشيء الحادث من اطلاق  
المصدر على اسم الفاعل (قوله وشرا ما نعب شرعية) المائعة الكون مائعة وهذا الابداء  
من موصوف يصح اسناده اليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا انه مائعة شرعية أى كونه  
مائعة الخ والمصنف ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال وشرا ما نعب شرعية يقوم الخ أى مانع  
عما يباح الا برافعه اسكان أو وضع وفي شرح الخطيب لا يبيح بيعا انه في الشرع يطلق على أمر  
اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الأسباب التي ينتهى بها الطهر وعلى  
الأمر المترتب على ذلك اه والاول هو بمعنى قواما وشرا ما نعب الى آخره (قوله فلو بسط  
شيئا ورقيا يصلح ساترا الخ) أى ولم تشتم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب  
إذا فرش على النجاسة اليابسة ان كان ورقيا يشف ماتحته أو توجد منه رائحة النجاسة على  
تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه  
(قوله فالق عليها البدا) المراد انه الذى عليها إذا جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولبن وخشب  
كفى البدائع والخمانية ومنسية المصلى وقيد النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل  
حال لانها لا تترقب بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح ساترا كذا في الخانية وفي القهستانى ينبغي  
ان تكون الصلاة أى على الملقى على النجاسة الرطبة تذكره كراهة المصلى نحو الاصطبل  
كفى الخزانة (قوله فلم يجز ريح النجاسة) أما إذا وجدها ولو استشمه لا يجوز كفى الخانية  
(قوله مريوطا به نجاسة) كسفينه نجسة أو كلب بناء على انه نجس العين (قوله ولم يتحرك  
الطرف النجس بمركته) أى المتصل بالنجس فيكون راجعا الى المسكتين وذلك لانه بتلك  
الحركة ينسب الى محل النجاسة كفى البحر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض اطراف  
البساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو تحرك الطرف الاخر بمركته لان البساط  
بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلى فقط كفى الخانية (قوله خيفة نجسة) مثلها  
السقف لانه بعد حامل النجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كفى القهستانى يعنى لو مس  
فخو حائط نجس يباس في الصلاة لا يضرك لانه لا يعد حاملا للنجاسة (قوله وجلس صغير) أى  
متجسس يستشك فانه لا يعد حاملا بخلاف ما لا يستشك وعليه نجس مائع فانه لا تصح معه الصلاة  
لانه يعد حاملا للنجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله اذا لم تنفصل منه نجاسة) أى  
مما ذكر من الصبي والطير (قوله لان الشرط الطهارة) على عدم البطلان أى وقد وجدت لانه  
لا يعد حاملا لها (قوله وتقدم بيانه) وهو انه يعنى في غير المغلظة عمادون الربع وفي المغلظة  
الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تفريع على اشتراط طهارة المكان (قوله أو بجمعه)  
معطوف على محذوف معلوم من المقام تقديره بنجس مائع بانفراد تحت أحدهما (قوله  
تقدير) أى بالحز وواظن (قوله لا تبطل به) الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل  
كالمكث الكثير مع النجس القليل معه وعنه وحكم الانكشاف مع الزمن بحكم المكث مع  
النجس افاده الشرح (قوله وان مكث قدره) أى وان لم يؤده (قوله على المختار) هو قول أبى  
يوسف وقال محمد لا تفسد الا اذا ادام بالفعل (قوله على الصحيح) صحه الحلبي وصاحب



قوله ان تكون الخ اصل  
الاول حذف ان تأمل اه  
مصححه

لاقتراض السجود على سبعة  
أعظم واختاره الفقيه ابو  
الليث وأنكر ما قبل من  
عدم اقتراض طهارة  
موضعها ولا زرواية جواز  
الصلاة مع نجاسة موضع  
الكفين والركبتين شاذة  
(و) منها طهارة موضع  
(الجهة على الامح) من  
الرواية عن أبي حنيفة  
وهو قوله ما رجعهم الله  
ليحقق السجود عليها لان  
الفرض وان كان يتأدى  
بمقدار الارنية على القول  
المرجوح بصير الوضع معدوما  
كما بوجوده على النجس  
ولو أعاده على طاهر في ظاهر  
الرواية ولا يمنع نجاسة في  
محل انفه مع طهارة باقي  
المحل بالاتفاق لان الانف  
أقل من الدرهم وبصير كانه  
اقصر على الجهة مع  
الكراهة وطهارة المكان  
الزم من الثوب المشرط  
نصا بالدلالة اذ لا وجود  
للصلاة بدون مكان وقد  
يجب بدون ثوب ولا يصح  
وقوع ثوبه على نجاسة  
لا تعلق به حال سجوده  
(و) منها (ستر العورة)

العيون (قوله لاقتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين او الر كبتين  
أو احدهما أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد أن وضع العضو  
على النجاسة بمنزلة حملها ففسد وان كان الوضع غير فرض قال في الخاتمة اذا كانت النجاسة  
في موضع السجود أو الر كبتين أو اليدين فانها تجمع وتنفع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو  
بخلاف ما لو صلى رافعا إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يصح  
كانه لم يضع اه قال الكمال وهذا بقيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والر كبتين محله اذا  
لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع احدهما اشترطت فيحفظ اه قال الحلبي فعلم انه لا فرق  
بين الر كبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في مواضعها  
مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو  
ليس بفرض اه فهذه النقول تدل على أن وضعها ليس فرضا وليكنها اذا وضعت انشترطت  
طهارة مواضعها فليتأمل بقي الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يفترض  
طهارة موضعهما الظاهر نعم لانه بوضعهما على النجاسة بعد حملهما (قوله واختاره الفقيه  
ابو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وإحدى  
الركبتين وثني من اطراف القدمين فليتأمل (قوله وأنكر ما قبل) لا يلزم من انكاره ذلك قوله  
بافتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب العيون وهذا لا ينافي ان وضعها ما غير واجب  
أي غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر (قوله ليتحقق السجود عليها) علة  
لاشترط طهارة موضعها (قوله لان الفرض الخ) علة لتحذوف ينبغي التصريح به تقديره وهذا  
على كلا القولين أي اشتراط طهارة موضعها لازم على القول الرابع بافتراض وضعها وعلى  
القول المرجوح بعدم افتراضه لانه الخ (قوله على القول المرجوح) وهو أن الجمع بين الجهة  
والانف واجب وانه يكره الاقتصار على احدهما (قوله بصير الوضع معدوما) حذف جلة  
هذا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال وليكن اذا وضع الجهة مع الارنية يقع الكل  
فرضا كما اذا طول القراءة على التقدير المقروض فيصير الخ اه والمعنى ان اشتراط طهارة موضع  
الجهة فرض على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالفعل لان وضعها يوصف بعد حقيقة بانه  
فرض كلقراءة فانما يوصف بالوجوب أو السنية فيما زاد على قدر الفرض ولكن اذا وقعت  
في الصلاة وصفت بافتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف جوازها ان أعاده  
على طاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريمية لان وضع الانف واجب واذا وضعه على نجاسة  
كانه لم يضعه (قوله وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على اشتراط طهارة  
هذا الاشياء (قوله المشرط نصا) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة) متعلق بالزم يعني  
انه ثبت كون طهارته الزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النص  
المذكور لا اشتراكه في العلة ولكونه أولى بالحكم منه (قوله اذ لا وجود الخ) علة لكونه  
الزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تقريبه) انما اشترطت الطهارة في الصلاة  
لانها مناجاة مع الرب عز وجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الاحوال وذاتي طهارته  
وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان أفاده الشرح (قوله ومنها ستر العورة) ولو علم كدر

أورق شجر أو طين وليس استراظلة اعتبار كما في القهستاني كالستر بالزجاج كما في القبلة  
ولا يضرتشكل العورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في اللغة كل ما يستقيم  
ظهوره مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين وكل عوراء أي قبيحة  
وسميت السوأة عورة لقبح ظهورها وغض الأبصار عنها وكل شيء يستره الإنسان انفة أو حياء  
فهو عورة والنساء عورة كما في كتب اللغة (قوله للإجماع على اقتراضه) أي في الصلاة أما  
الستر في الخلوة فصحيح الحلبي وجوب السترة في أو صحح الشارح عدمه فقد اختلف الصحيح  
(قوله ولا يضرت نظرهما من جنبه) لأنه يحمل له مسما والنظر اليها ولكنه خلاف الأدب كما في  
النهر واختار البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد ومقابل الصحيح ما من بعض  
المشايخ من اشتراط ستر عورته عن نفسه وفتح عليه أنها لو كانت لحيته كثيفة وستريم أزيقه  
صحت والأفلا (قوله لأن التكلف لضعفه) أي لمنع نظر الناظر قال في الشرح لأن ستر العورة  
على وجه لا يمكن الغير النظر اليها إذا تكلف مما يؤذي إلى المخرج اهـ (قوله والثوب الحرير  
الخ) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الحظر معزيا  
الصلاة الجواهر مائنه وتجوز الصلاة على السجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما  
الاتقاع بسائر الوجوه فليس بحرام اهـ (قوله والمغصوب) نقل في الفتاوى الهندية عن  
مختارات النوازل الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله  
تعالى يشاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب اهـ (قوله مع الكراهة) أي التحريمية ذكره  
السيد وفي السراج والقهستاني تذكره الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وإن  
صحت والثوب إلى الله تعالى (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب  
أن تكون سالمة من الخروق (قوله مقبص وازار وعمامة) هذا الرجل وفي المرأة قبص وخمار  
وسراويل ويكتفى له الصلاة فيما يشعل عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه  
قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة قد توشح بها عدها بين كتفيه اهـ ويكتفى  
للزوجة درع ضيق ومقنعة (قوله ويكره في أزار مع القدرة عليها) وكذلك يكره أن يصلي  
في السراويل وحده لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على  
عاتقه منه شيء كذا في الشرح وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة تحريمية (قوله استقبال  
القبلة) هي بالكسر لغة مطلق الجهة قال الجوهري يقال من أين قبلتك أي من أين جهتك  
وما الكلام قبلة أي جهة وشرعا كما في القهستاني جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة  
إلى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة أي أوجهتها وطلب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار  
كالعلم لها وصارت معرفة عند الإطلاق وانما سميت بذلك لأن الناس يقابلونها في صلاتهم  
وتسمى أيضا محرابا لأن مقابلها محراب النفس والشيطان وكانت أول الإسلام إلى بيت المقدس  
لكن كان صلى الله عليه وسلم وهو بمكة لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما  
صحه الحاكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه عز شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لأنها  
قبلة آبيه إبراهيم وأدعى لايمان العرب لأنهم أممهم ومن أراهم ومطافهم نحوه إلى البعد  
الهجرة بستة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لثمن رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم

للإجماع على اقتراضه ولو في  
ظلمة والشرط سترها من  
جوانبه على الصحيح (ولا يضرت  
نظرهما من جنبه) في قول  
عامة المشايخ (و) لا يضرت  
لنظرها أحدهم (أسفل  
ذيله) لأن التكلف لضعفه  
فيه حرج والثوب الحرير  
والمغصوب وأرض الغير  
تصح فيها الصلاة مع  
الكراهة وعند كره  
والمنتهى أن يصلي في ثلاثة  
ثياب من أحسن ثيابه قبص  
وازار وعمامة ويكره في  
أزار مع القدرة عليها  
(و) منها (استقبال القبلة)  
الاستقبال

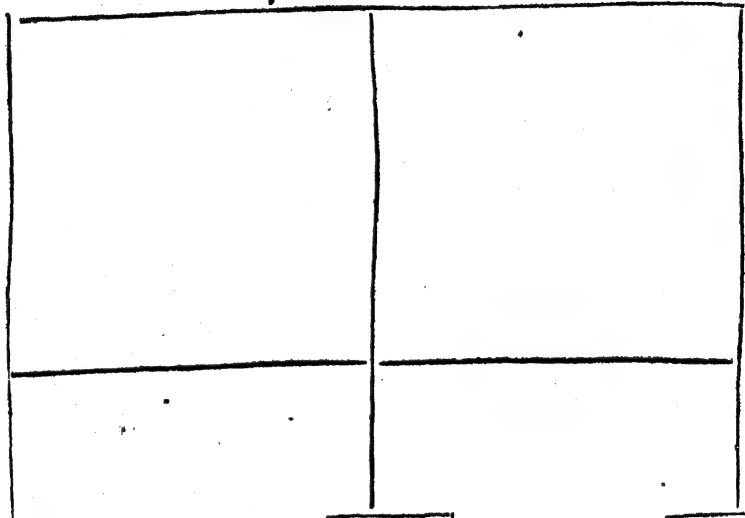
الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر على التحقيق بعد ان صلى ركعتين باصحابه وحول  
الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد مسجد القبلتين (قوله من قبلت)  
بأني من باب علم ونصرو ضرب (قوله وليست السين) أي والثاني (قوله لا طلبها) ووجوب  
الطلب عند الاشتباه لالذاته بل لتحصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالكتاب) قال الله تعالى قول  
وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى  
يضع الطهور ومواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر (قوله والمراد منها بعمها) حتى  
لورقت الكعبة عن مكان الزيادة صحاب المكرامة او غير ذلك ففي تلك الحالة جازت صلاة  
المتوجهين الى ارضها (قوله فلهي المشاهد الخ) يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل  
الصلاة والسلام لثبوت القبلة في حقهم بالوحى كما في السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها)  
ولو لم يزل منها وبقي اعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة جهتها) فالمغرب قبله لاهل المشرق  
وبالعكس والجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالعين توسعة على الناس كما في  
القهستانى حتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين القبلة كما في الحلبي وهو قول  
العمامة وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح) وقال ابو عبد الله عبيد  
الكريم الجرجاني الفرض اصابة عينها للغائب ايضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه  
فيشترط النية لانه لا يمكن اصابة العين للغائب الا من حيث النية فالفرض عنده اصابة عينها نية  
لا توجهها كما قاله العلامة الشاذلي وقال بعضهم ان كان يصلى الى الهرب لا يشترط وان كان يصلى  
في الصخرة يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز اه (قوله ونية القبلة ليست  
بشرط) لانها من الوسائل وهي لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تحصيلها (قوله  
وجهتها الخ) قالوا وجهتها تعرف بالدليل فالدليل في الامصار والقري المحارب التي نصيها  
العصاة والتابعون فعلمنا اتباعهم في استقبال المحارب المتصوية وان لم تكن فالسؤال من  
الاهل اى اهل ذلك الموضع ولو احدا فاسق ان صدقه كما في القهستانى واماني البحار والمفاوز  
فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عمر رضى الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدوا به الى  
القبلة اه وذلك كالقطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعله  
الواف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا القبلة اذا كان باتجاه الكوفة وبغداد وهمذان  
وقزوين وطبرستان وجرجان وما والاها الى نهر الشام ويجهله من مصر على عاتقه الايسر ومن  
بالعراق على عاتقه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل مما يلي جانبه  
الايسر ومن بالشام وراءه ويضيق لمن جهل أدلة القبلة وأراد سفره املا الى بلاد لا تختلف  
القبلة فيه وليس معه عارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلا أن يستقبل قبل سفره مثلا محرابا  
صحيحا من محارب بلاده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحرر الشمس في ذلك الوقت على  
جزء من بدنه كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء ووقت الغروب فاذا أراد القبلة بعد  
سفره أو في بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة المحل المخصوص يكن مستقبلا فان جعله  
خطا في الارض أو كوة في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وغيرها  
في وقت معين كوقت العشاء ويختص باقليم مصر انه اذا وقف ليللا مستقبلا الجدى ضام

من قبلت الماشية الوادى  
بمعنى قابله وليست السين  
للاطلب لان الشرط المقابلة  
لا طلبها او هو شرط بالكتاب  
والسنة والاجماع والمراد  
منها بعمها لا البناء حتى  
لنوى بناء الكعبة  
لا يجوز الا أن يريده جهة  
الكعبة وان نوى المحراب  
لا يجوز (قوله هي المشاهد)  
للكعبة (فرضه اصابة عينها)  
انما فالقدرته عليه يقينا  
(و) الفرض (غير المشاهد)  
اصابة (جهتها) أى الكعبة  
هو الصحيح ونية القبلة ليست  
بشرط والتوجه اليها يغنيه  
عن النية هو الاصح وجهتها  
هى التي اذا توجه اليها  
الانسان

قوله ما تهتدوا هكذا في  
النسخ وفيه حذف نون  
الرفع من غير ناصب ولا جازم  
وهو لغة قبلية كما لا يخفى اه  
متحججه

رجليه وتحرك رجله اليمنى الى جهة يمينه بقدر طاقتة ثم نقل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا  
لوفعل ذلك بعد وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره  
ويستقبل ظله وقت الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلا أيضا (قوله يكون  
مسامتا) أى محاذيا (قوله للكعبة أو لهوائها) هذا اذا وقعت المهاداة على العين وقوله للكعبة  
أى فيما اذا كان فى محل يساوى المحل الذى به القبلة وقوله أو لهوائها هو فيما اذا كان محل  
أعلى من محلها ومثله ما اذا كان أسفل وقوله او تقريرا اذا وقعت المهاداة للجهة فان مستقبل  
الجهة يحتمل ان يقع استقباله بتمامه على العين او لا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شئ  
من سطح الوجه) ولو كان ذلك جزأ يسيرا وهذه صورته

### الكعبة المشرقة



مستقبل

هذا مسامت للكعبة  
أو لهوائها تقريبا  
وبعض الدائرة يصيب  
عين الكعبة

مستقبل

هذا مسامت للكعبة  
أو لهوائها تحقيا

مستقبل

هذا مسامت لها أو  
لهوائها تقريبا  
وبعض دائرة الوجه  
يصيب عين الكعبة

يكون مسامتا للكعبة أو  
لهوائها تحقيا أو تقريبا  
ومعنى التحقيق انه لو فرض  
خط من المقياس وجهه على  
زاوية قائمة الى الافق يكون  
مازأ على الكعبة أو هوائها  
ومعنى التقريب أن يكون  
ذلك منحرفا عن الكعبة  
أو هوائها انحرافا لا يتزل به  
المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ  
من سطح الوجه مسامتا لها أو  
لهوائها وانحرافا لا يصاب به  
جهتها البعيد والقريب  
سواء (ولو بمكة) وحال بينه  
وبين الكعبة بناء أو جبل  
(على الصحيح) كما فى الدراية  
والجنيس

وفى الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب اه (قوله وحال بينه وبين  
الكعبة بناء أو جبل) قال فى معراج الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع  
المشاهدة كائنية فالاصح أن حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل فله أن يجتهد  
والاولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الكعبة يقينا اه قال المحقق الكمال  
وعندى فى جواز التحرى مع امكان معود أى معود المكي الجبل اشكال لان المصير الى  
الدليل الظنى وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين  
خطأه فعليه الاعادة وقد قال فى الهداية الاخبار فوق التحرى فاذا امتنع المصير الى الظنى

لا مكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع إمكانه ويكتفي بالظن (قوله ومن الشروط الوقت للقرايض الخ) الأصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقوتا أي محدودا بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضا (قوله مع بيانهم الاوقات) أي في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسماعيل المتعلم القاصر لان ذلك بيان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب للاداء) من حيث تعلق الوجوب به وافتضاؤه اليه (قوله وظرف للمؤدى) لانه يسعه ويسع غيره (قوله وشرط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل الصلاة على وجوده (قوله لتكون عبادته بنية جازمة) أفاد بذلك أن المراد باعتقاد دخوله بجرمه به لان جزم النية انما يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول وينظر هذا مع قولهم ان غلبة الظن في القروع تقوم مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يعم غلبة الظن ويدل على التعليل بقولهم لان الشك الخ فامضرا أحد شيئين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم مما فترع عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب وعنده أنه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلاته لما ذكره وهذا التعليل انما يظهر فيمن عرف الحكم أما لو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم الا أن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العدم فنزل شرعا في هذا الحكم منزلة العارف فقتضيه صلاته زجره بنية صبره (قوله ويضاف عليه في دينه) أي يخشى عليه الوقوع في الكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فالامر طاهر وان اعتقد جرمه فبجزم ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كالصلاة بالنجاسة والى غير القبلة وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانها فسرت لغة بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل كما في التلويح وهو يعم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجادا أو كفا (قوله لتتميز العبادات عن العادة) أو يتميز بعض العبادات عن بعض مثال الأول الامسالك عن المقطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه أو للحمية فلا يعتاز بالصوم عنه الابالنية ومثال الثاني في الصلاة مثلا فانها تكون فرضا واجبا وتغلا فشرعت فيها النية لتمييز بعضها عن بعض وفي التجنب وغيرها من يجز عن احضار القلب في النية أو يشك في النية بكفسه اللسان كذا في الشرح (قوله ويتحقق الاخلاص فيها) أي في الصلاة والاخلاص سر بينك وبين ربك لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هو فيقبله ذكره الجوى وذلك بأن يريد تعالى بطاعته ولا تريد سواء وفي الاخلاصة لاريا في القرائض اه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم خالطه الرياء فالعبرة للسابق ولاريا في القرائض في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو انه ان خلاص الناس لا يصل وان كان عند الناس يصل فهذا الاثاب له لانه أشرك بعبادة ربه ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الأصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح كالأغسل للنجاسة وحيد وجمعة اجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو ضا لنوم وبعد غيبة أو كل لحم جزو وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كالألوى قصبة مسجد ومسنة وضوء وضى وكسوف

(و) من الشروط (الوقت) للقرايض الخمس بالكتاب والسنة والاجماع وقد نص على اشتراطه في عدة من المعقيدات وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من المعقيدات كالقدوري والختار والهادية والكنز مع بيانهم الاوقات ولا أعلم ستر عدم ذكره له وان كان يتصف بأنه سبب للاداء وظرف للمؤدى وشرط للوجوب كما هو مقتضى محله (و) بشرط (اعتقاد دخوله) لتكون عبادته بنية جازمة لان الشك ليس يجازم حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل قطه رآه كان قد دخل لا يجز به لانه لما حكم بفساد صلاته بنا على دليل شرعي وهو تحريمه لا يتقلب جازما اذا ظهر خلافه ويضاف عليه في دينه (و) بشرط (النية) وهي الارادة الجازمة لتمييز العبادات عن العادة ويتحقق الاخلاص فيها لله سبحانه وتعالى



والمعتمد أن العبادات ذات الافعال يكتفى بالنية في أولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كنفاه  
بانسحابها عليها ويشترط لها الاسلام والتميز والعلم بالنوى وأن لا ياتي بمناقب بين النية والنوى  
(قوله ويشترط التصرية) هو قول الشيخين لقوله تعالى وذكرا اسم ربه فصلي فانه عطف الصلاة  
عليها والعطف يقتضي المخاطبة وليس من عطف الكل على الجزء فانه انما يكون لنسكتة بالنية  
وهي غير ظاهرة هنا (قوله وليست ركنا) أشار به الى خلاف محمد فانه يقول بركنيتها لانها ذكر  
مفروض في القيام فكانت ركنا ~~ك~~ القراءة وتظهر الثمرة فيها اذا كان حاملا لاجاسة مانعة  
فالتقاء عند فراغها منها أو كان مخفرا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل  
يسرا أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعندهما تجوز صلاته لوجود  
الأركان مستجمعة للشروط وتقدم الشرط جائزا بالاجماع وعبارة البرهان وانما اشترط لها  
ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها وقد منع ذلك  
الزيلي وعند محمد والشافعي لا يجوز لانها ركن وقد أذاه مع المنافي أو قبل الوقت وجاز بناء  
النقل على تحريمه الفرض مع الكراهة عندهم لان النقل مطلق صلاة والفرض صلاة  
مخصوصة ففي الفرض معنى النقل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على الفرض  
متضمنا للعقد على النقل ولان الشرط لا يشترط تحصيله لكل صلاة كالطهارة بل يصح شرط  
الفرض للنقل ولا يجوز عند القائل بالركنية وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر أو على  
تحريمه نقل فظاهر المذهب والجمهور ومنعه وأما بناء النقل على تحريمه فنقل آخر فلا شك في صحته  
اتفقا لان الكل صلاة واحدة (قوله وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا  
بدائع وهو المعتمد من المذهب منية المصلي (قوله والهاء لتحقيق الاممية) اي انما اتى بالهاء  
لتدل على ان ما ذنات عليه اسم اي للذكر المعلوم فانه لولا هذه الهاء لتوهم انه المصدر ويحمل  
انها للمبالغة والوحدة لا للتأنيث (قوله وسمى التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح  
لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء المباحة خارج الصلاة) من اكل وشرب وكلام  
واسناد التحريم اليه مجاز لان المحترم حقيقة هو الله تعالى فالتحريم يثبت به الامنها (قوله  
وشرطت بالكتاب) قال الله تعالى وربك فكبر اجمع المفسرون على ان المراد به تكبيرة الافتتاح  
وعليه انعقد الاجماع لان الامر للوجوب وغيره ليس بواجب فتعينت للمراد تحريزا من  
تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير  
وتحليلها التسليم رواه ابوداود وحسنه الترمذي (قوله اثنا عشر شرطا) قد عدنا خمسة عشر  
شرطا (قوله ان توجد مقارنة للنية حقيقة) مثال المقارنة حقيقة ان ينوي مقارنا للشروع  
بالتكبير وهو الافضل بالاجماع اصحابنا وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذكر بعض  
حروف الاسم الكريم أو ذكر كلمة قبل الفراغ من أكبر والظاهر نعم وحرره (قوله او حكا)  
مثال المقارنة الحكيمة أن يقدم النية على الشروع قالوا لوني عند الوضوء أنه يصلي الظهر  
مثلا ولم يشتغل بعد النية بعمل يدل على الاعراض كاكل وشرب وكلام ونحوها ثم اتهمى الى  
محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز تقديمها على الوقت كسائر  
الشروط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة بن هبيرة اشتراط دخول الوقت

(و) يشترط (التصرية) وليست  
ركنا وعليه عامة المشايخ  
المحققين على الصحيح والتحريم  
جعل الشيء محرما والهاء  
لتحقيق الاسمية وسمى التكبير  
للافتتاح أو مقام مقامه  
تحريمه تحريمه الاشياء  
المباحة خارج الصلاة  
وشرطت بالكتاب والسنة  
والاجماع ويشترط لصحة  
التحريم اثنا عشر شرطا  
ذكرت منها سبعة متساوا الباقى  
شرحا فالاول من شروط صحة  
التحريم ان توجد مقارنة  
لنية حقيقة أو حكا (بلا  
فاصل) بينها وبين النية  
بأجنبي

يمنع الاتصال للاجماع عليه كالأكل والشرب والكلام فاما المشي للصلاة والوضوء فليس مانعين (و) الثاني من شروط صحة التصرية (الاتيان بالتصريه قائما) أو متخفيا قليلا (قبل وجود (الغضائنه) بما هو أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدرك الامام را كما في ظهره ثم كبر ان كان الى القيام أقرب مع الشروع ولو اراد به تكبير الركوع وتلفوئته لان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبير مرتين خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع أقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تاخير النية عن التصرية) لان الصلاة عبادة وهي لا تجزأ فقام ينوها لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تاخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجا من الخلاف واجبا دها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) الرابع منها (النطاق بالتصريه بحيث يسمع نفسه) بدون صم ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه على الصبح وغير الاخر من يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الأئمة الحلواني

للنية المتقدمة عن أبي حنيفة رحمه الله وينبغي أن يكون وقت نية الامامة عند الشروع وان لم يقتضيه أحد لانه قد يقتضى به من لا يراهم الملائكة والجن أفاده الجوى خلافا لما في الاشياء من انه ينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأمانية المأموم الاقتداء في التهستلى ولا يجوز تقديم نية اقتدائه عن تحريمه الامام عند بعض أئمة بصارى ومصح وقيل ينوى بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر والذي عليه عامة العلماء انه ينوى حين وقف الامام موقف الامامة وهو اوجود كما في النظم اهو يطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة جواز تقديمها فالحكم فيها واحد ويحمل ما هنا على الاولى (قوله يمنع الاتصال) أخرج به الفاضل الذي لا يمنع كالكروا المشي للصلاة أو الوضوء (قوله للاجماع عليه) أى على اشتراط عدم الناصر اولى على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كالاكل) مثال الاجنبى الذى يمنع الاتصال (قوله والوضوء) بالرفع والجزر (قوله فليس مانعين) لانهم ما معتقروا داخلها في سبق الحدث فخارجها أخرى كما في النور وغيره (قوله بالتصريه قائما) أى فيما يقتضى له القيام والمراد بالقيام ما يعم الحكمى ليشمل القعود في نحو الفرائض لعذر (قوله أو متخفيا قليلا) تصريح بما تضمنه المصنف فان القيام الذى هو قبل الانحناء القريب الى الركوع صادق بالقيام التام وبالاحناء القليل (قوله قبل وجود الانحناء) هذا في مقام البيان للانحناء القليل (قوله بما هو أقرب) اى بحال ذلك الحال اقرب الركوع فليس الشرط عدم الانحناء اصلا بل عدم الانحناء المتصف بكونه اقرب الى الركوع من القيام والجار والمجرور متعلق بوجود (قوله ان كان الى القيام اقرب) بان لا تنال يدا ركبتيه (قوله وتلفوئته) لان الذى كرفى محله لا يتغير بعزيمته كما في النور ومانية الصلاة فلا بد منها (قوله وان كان الى الركوع اقرب) بان تنال يدا ركبتيه (قوله لان الصلاة عبادة) اى بتمامها وقوله وهي لا تجزأ اى ولو جازت تاخير النية لوقع البعض الذى لانية فيه غير عبادة وما فيه النية عبادة فلا يلزم التجزى وقوله فالى ينوها أى من اقل فعلها (قوله ولا حرج في عدم تاخيرها بخلاف الصوم) قال في الجوهره ولا يعتبر بقول الكرخى وقياسه الصلاة على الصوم قياس فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يندفع بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير وجواز التأخير فى الصوم لرفع الحرج والتيسير على الصائم لانه قد لا يشعر بطول العجز بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج فى الصوم يندفع بالتقديم وفيه تيسير ايضا (قوله وهو صادق) الضمير يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف) فان الأئمة الثلاثة لا يجوزونها بغية متقدمة ولا متأخرة كذا في النسخ (قوله واجبا دها بعد دخول الوقت) عطف على المقارنة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية) منها (النطاق بالتصريه بحيث يسمع نفسه) بدون صم ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه على الصبح وغير الاخر من يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الأئمة الحلواني

وأكثر المشايخ على أن  
 الصحيح أن الجوهر حقيقة  
 أن يسمع غيره والخافضة أن  
 يسمع نفسه وقال الهندواني  
 لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن  
 يقربه فالسمع شرط فيها  
 يتعلق بالنطق باللسان التحريجة  
 والقراءة السرية والتشديد  
 والاذكار والتسمية على  
 الذبيحة ووجوب سجدة  
 التلاوة والعقاق والطلاق  
 والاستثناء واليمين والنذر  
 والاسلام والايمان حتى لو  
 أجرى الطلاق على قلبه  
 وحرك لسانه من غير تلفظ  
 يسمع لا يقع وان صحح الحروف  
 وقال الكرخي القراءة تصح  
 الحروف وان لم يكن صوت  
 بحيث يسمع والصحيح خلافه  
 قال المحقق الكمال بن الهمام  
 رحمه الله تعالى اعلم ان  
 القراءة وان كانت فعلا  
 اللسان لكن فعله الذي هو  
 كلام والكلام بالحروف  
 والحرف كيفية تعرض  
 للصوت وهو أخص من  
 النفس فان النفس المعروض  
 بالقرع فالحرف عارض  
 للصوت لا للنفس فجزءه  
 يصحها أي الحروف بلا  
 صوت أي إلى الحروف  
 بعضلات الخارج لالحروف  
 فلا كلام انتهى ومن  
 متعلقات القلب التسمية  
 للاخلاص فلا يشترط لها  
 النطق كالسكر

كالحرية ولم أره لهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا  
 على الحلواني واللام بحسن ذكره على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما هنا أن الهندواني  
 لم يقل بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره أن ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني إلا أنه  
 قال وزاد في المجنب في النقل عن الهندواني أنه لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن يقربه اه ونقل  
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الحلواني أن الأصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاده في المجنب يرجع  
 إلى ما قبله لأن الغالب أنه إذا سمع اذنيه أن يسمع من يقربه من يكون ملاصقا له ولا يكاد  
 ينفك ذلك (قوله فالسمع شرط) تفريع على الأصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ  
 في تفسير الخافضة والمراد أنه شرط التحصيل المنطوق به أن كان فرضا أو واجبا أو سنة (قوله  
 التحريجة) وما عطف عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله ووجوب سجدة التلاوة) الأولى  
 حذف وجوب وسجدة لأن الكلام في المنطوق به (قوله والايمان) بكسر الهمزة أو ورد عليه  
 أنه التصديق القلبي ولا لفظ فيه إلا أن يكون مبنيا على أنه قول وهل (قوله حتى لو أجرى) انما  
 ذكره لأنه محل الوهم فإذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بحالها فعدم الوقوع أولى (قوله يسمع)  
 بالبناء للعجهول والجملة محالها جرسفة لتلفظ (قوله وقال الكرخي) مقابل قول الحلواني  
 وقول الأكرمين في تفسير الخافضة فالخافضة عنده تصحيح الحروف ويجري في كل ما يتعلق  
 بالنطق باللسان (قوله الذي هو كلام) أي لا يجزئ الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ  
 وخبر أي لا يتحقق الكلام إلا بالحروف والحاصل أن المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل  
 أخص من الذي بعده (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لأنه هو الصوت المعتمد على  
 الخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على الخارج وفيه أن الحرف هو الصوت المعتمد لا الاعتماد  
 (قوله وهو أخص من النفس) بفتح الفاء لأن النفس هو الهواء مطلقا اعتمادا ولا (قوله فان  
 النفس المعروض بالقرع) أي هو الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالعضلات  
 يعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعروض قد يتحقق  
 بدون عارضه كتحقق الإنسان بدون صفة الكتابة والمعروض والعارض أخص من المعروض  
 وحده كإنسان وضاحك فان الإنسان فقط أعم من الإنسان الضاحك والقرع يتحقق  
 بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل الرئة إلى  
 خارجها مع النفس مستطिला ممتدا متصلا بقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفقتين  
 (قوله فجزء الخ) هو روح العلة (قوله بالصوت) أي بل بالنفس الذي هو مطلق الهواء (قوله  
 إيماء) أي إشارة إليها والذي يوجب بالذي لا يكون آتيا بحقيقة كالوحي بالصلاة فإنه لم يأت بحقيقة  
 الركون والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكسفة منه كل عصبية معها  
 لحم غليظ كذا في القاموس والخارج جمع مخرج محل خروج الحروف كذا في الأزهرية فالإضافة  
 من إضافة العام إلى الخاص (قوله لالحروف) عطف على إيماء أي لالحروف حقيقة فلا كلام  
 أي إذا اتفقت الحروف اتقى الكلام أي وهو لا بد منه فإنه المطلوب شرعا وإذا اتقى الكلام  
 اتفقت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح تنبيه  
 في اشتراط النطق بالحرية إشارة إلى أنه لا يشترط النطق بالنية لأنهم من متعلقات القلب التي

بالنية قال الحافظ ابن حجر الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول هذا الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم إذا أقام إلى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهت وفي مجمع الروايات التلظ بالنية كرهه البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لمخالفين تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ١٤٤ وعمر رضي الله تعالى عنه أنما جرح من جهر به فاما المخالفة فلا بأس بها فافق قال

من مشايخنا ان التلظ بالنية سنة لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيها بعد زمن التابعين (و) الخاف من منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (المقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لأنه بالاتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز به والاصح انه يجوز لأنه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية انما تحقق اذا صار مصلياً ماصلاً الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار لأنه متردد بين كونه للاقتداء او بحكم العادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره

لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أي يثبت بالنية (قوله ولا عن أحد من الصحابة والتابعين) زاد ابن أمير حاج ولا عن الاثمة الاربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البحر فحذر من هذه الاقوال انه بدعة حسنة عند تصحيح العزيمة اه قال في الفتح بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع عزيمته اه وقديهم اه لا يحسن اغير هذا القصد (قوله لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة توح وكذا القائل بالاستحباب لعله أراد به الامر المحبوب في نظر المشايخ لافي نظر الشارع لأن المستحب قسم من السنة اه وفي القهستاني وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسه لانه الغالب في الانشآت فيقول نويت صلاة كذا اه ملخصاً (قوله أما النية المشتركة) المراد بنية أصل الصلاة لأن الصلاة المطلقة تصلح للقرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في النوى لافي النية والمراد انهما مشتركة بين المقتدى والامام والمفرد وهو على حذف مضاف تقديره اما اشتراط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز العادة عن العيادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما يلحقه) الاوضح أن يقول فلان المتابعة لا توجد الا بنيتها وأما ما ذكره فهو الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وجهتها (قوله لانه بالاتزام) أي الفساد (قوله فيه) أي في فرض الوقت (قوله أو ينوي الشروع في صلاة الامام) أي مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاولان ظاهران ووجه الاخير انه نوى صلاة الامام المعينة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضي خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أي في الصلاة (قوله مطاقاً) أي في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقتدائه بأصلها (قوله ماصلاً للامام) أي اصلاً ووصفاً (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظارية المتابعة وهي شرط والضمير في لانه للمنتظر وفي كونه للانتظار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة لما نوى اه (قوله كما لو لم يحط به) لانه زبد فانه يصح اقتدائه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه مفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤتم أحد افعلى خلفه جماعة لم يحث لان شرط الحث أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعين القرض) ولو قضاؤه فلا يكفيه أن يقول نويت القرض كما في العناية لانه متنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين ايتماماً ما يؤدبه (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعتبرة ما عارضت الجزء الاول (قوله وكذا عكسه) الاولى حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الدار كعات) لان القروض والواجبات محدودة فقصداً التعيين يغني عنه حتى لو نوى القرض بعام مثلاً لفت نية الاربع ويهـ الى ركعتين فقط لان

خلافه ولو نطقه زبداً فهو حر ولا يضرك كما لو لم يحط به لانه زبداً أو عرو وقد نا بالمقتدى لانه لا يشترطية الخطأ  
الاجامة للرجال بل للتسام (و) السادس من شروط صحة التعريرة (تعين القرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأنه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط نية عدد الدار كعات



## ولاختلاف تراجم القروض

شرط تعيين ما يصلح كالمظهر  
مثلا ولو نوى فرض الوقت  
صح الا في الجمعة ولو جمع بين  
نية فرض ونقل مع القرض  
اقونه عند أبي يوسف وقال  
محمد لا يكون داخل في شيء  
منه حاله عارض ولو نوى  
نافله وجنائة فهي نافله ولو  
نوى مكتوبة وجنائة فهي  
مكتوبة (و) السابع منها  
(تعيين الواجب) أطلقه  
فشمّل قضاء من قبله أو فسده  
والنذر والوتر وركعتي  
الطواف والعمدين لاختلاف  
الاسباب وقالوا في العمدين  
والوتر ينوي صلاة العميد  
والوتر من غير تعيين بالواجب  
للاختلاف فيه وفي جود  
السهو لا يجب التعيين في  
السجدة وفي التلاوة بعينها  
لدفْع المزاحمة من سجدة  
الشكر والسهو وتعيينه  
لتعين عدد شروط سجدة  
التصريّة الثامن كونها بلغة  
العربية للقادر عليها في  
الصحيح التاسع ان لا يجهلها  
فيها ولا ياء اكبر واشباع  
حركة الهاء من الجلالة خطأ  
لغة ولا تفسد به الصلاة  
وكذا تنسكها العاشر ان  
يأتى بجملة تامة من مبتدأ  
وخبر الحادي عشر ان يكون  
بذ كر خالص لله الثاني عشر  
ان لا يكون بالسمعة كما سيأتي

الخطأ فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر كافي الاشياء (قوله ولا اختلاف تراجم القروض الخ)  
الاولى حذف إحدى الكلمتين وهو علة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصلح)  
سواء كان اماما او مقديا او منفردا (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لان الوقت  
الظاهر على المذهب (قوله لقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النفل فتلقون نية (قوله فهي  
نافله) لان النافله اقوى من صلاة الجنائة من جهة ان صلاة كاملة ذات ركوع وجود  
يختلف الجنائة فتعاد الصلاة على الجنائة اذا كان اماما ويلزمه قضاء ركعتين نقلا لانه ابطله  
بسلامه من الجنائة على نية القطع بعدما صح شروعه فيه وليس لمبطل النفل الصلاة على الجنائة  
لان زيادة مادون الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا صلاة كاملة  
وانما ذكر ذلك بعد التقي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لكونه ما فرض عين (قوله  
والسابع منها تعيين الواجب) ظاهره ان هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة وليس  
كذلك فان الصلاة لا تنوي فرضا واجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في  
الفرض وكذا الايمان قائما بالحرية والحاصل ان هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله  
والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب عطف على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) علة  
لاشترط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤثما للسبب سبب الابتعينة (قوله ينوي صلاة العميد  
والوتر) اي ويكون ذلك تعيينا ولو من غير تعيين بالواجب واما المراد ان يمنع من نية الواجب  
بل انه لا يلزمه ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجدة) علة للاستغناء عنه باتصاله  
بالصلاة وبوقوعه في حرمها والاولى ان يقول لعدم التعيين فيه كما ان الاولى ان ينفي الضمير في  
قوله للاختلاف فيه ليعود على العميد والوتر (قوله وفي التلاوة بعينها) اي يعين ان التلاوة ولا  
يلزمه تعيين أفراد السجدة لأفراد الآيات وقوله بعينها بالياء التخصيص مضارع عين (قوله  
كونها بلغة العربية) أي كون تكبيرة الاسرار الخ والمراد ما يم التكبير وغيره من كل ما دل على  
التعظيم حتى لو شرع بالتسبيح أو التهلل فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله للقادر عليها)  
أما العاجز عنها فلا اختلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو  
قوله ما اتوا وقال الامام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة عليها ووقع للعيني مثل ما وقع  
للشرح ونقل في الدرر عن التتارخانية ان الشروع بالفارسية كالتبسية يجوز مطلقا اتفاقا قال  
وظاهر رجوعهما اليه لا هو اليه ما في الشروع كرجوعه اليه ما في القراءة حيث لا تجوز بغير  
العربية الا للعاجز افاده السيد (قوله التاسع ان لا يجهلها فيها) فبه لا يكون شارعا في الصلاة  
وتبطل الصلاة بجهوله في أثناء الوضوء اول قوله المواقف في شرح رسالته درالكنوز (قوله  
ان يأتي بجملة تامة من مبتدأ وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريد وبه قال ابو  
يوسف ومحمد فله المواقف في الشرح المذكور ويجب ان تكون البداية بلفظ الله حتى لو قال  
أ كبر الله لانصح عنده بزيادة والاولى حذف قوله من مبتدأ وخبر لان ما لا يشترط ان ذلك لعمدة  
الشروع بلا اله الا الله وبسم الله مع الكراهة (قوله ان يكون بذ كر خالص لله تعالى)  
فلمو شرع بنحو اللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس ببناء خالص بل مشوب بمجاخته قاله السيد (قوله  
ان لا يكون بالسمعة كما سيأتي) من انها للتبرك فكانت قال بارك الله لي وهو الاصح كما في



الثالث عشر أن لا يحدف الهاء  
من الجلالة الرابع عشر أن  
يأتي بالهاوى وهو الالف في  
اللام الثانية فإذا حذف لم يصح  
الخامس عشر أن لا يقرن  
التكبير بما بعده فلا يفسد  
مشروعه لو قال الله أكبر  
العالم بالمعدوم والموجود  
أو العالم بأحوال الخلق  
لأنه يشبه كلام الناس ذكر  
هذا الأخير في البرازية وهذا  
مما من الله سبحانه بالابقاظ  
لجمعه ولم أره قبله مجموعاً فله  
الحمد إذا نعامه وفضله ليس  
محصوراً ولا محظوراً ولا ممنوعاً  
(ولا يشترط التعيين في النفل)  
ولو سنة الفجر في الأصح  
وكذا التراويح عند  
عامة المشايخ وهو الصحيح  
والاحتياط التعيين فينوي  
مرامياً صفتها بالتراويح  
أو سنة الوقت (و) يفترض  
(القيام) وهو ركن متفق  
عليه بالقرائن والواجبات  
وحدة القيام أن يكون بحيث  
إذا مديده لا ينال ركنيه  
وقوله (في غير النفل) متعلق  
بالقيام فلا يلزم في النفل كما  
سنذكره إن شاء الله تعالى  
(و) يفترض (القراءة)  
ولا تكون الإسماعها كما  
تقدم

الشرح والاشتماء كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يحدف الهاء من الجلالة) قال في الشرح المذكور وعن تركها والمراد بالهاوى الالف الدائرية بالمد الذي في اللام الثانية من الجلالة فإذا حذف الحالف أو الذاج أو المكبر الصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد دينه وحل ذبيحته وخصه بغيره فلا يترك ذلك احتياطاً (قوله ذكر هذا الأخير) اسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير (قوله إذا نعامه) عليه لقوله من بالابقاظ لجمعه ولم أره الخ وركته في جواب سؤال حاصله كيف جاءت هذه الشروط ولم تسبق بها (قوله ولا ممنوعاً) تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين في النفل) مراده به ما يعم السن لان وقوعها في أوقاتها يغني عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين ولا لفرق بين أن ينوي الصلاة أو الصلاة لله تعالى لان المصلي لا يصل لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) قاله صاحب المنية وذلك للخروج من خلاف من اشترط في فعل السنة نيتها قال صاحب المفاتيح في التراويح لا يكفيه مطلق المنية ولا نية التقاطع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراويح وخصه في الثانية قاله السيد (قوله أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التمييز بين القلبية والبدنية (قوله ويفترض القيام) على قادر عليه وعلى الركوع والسجود ولا يقوته بقبامه شرط طهارة مثلاً ولا قدرة القراءة فلا تفسر عليه القيام أو قدر عليه ويجز عن السجود لا يلزمه لكنه يخفى في الثانية بين الإجماع قائماً أو قاعداً كما لو كان معه جرح يسبيل إذا سجد قائماً بخير كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله ولو قام يتكشف من العورة ما يمنع الصلاة أو يجز عن القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذا إن كان بحيث لو صلى قاعداً قدر على الإتمام وقائماً لا ومفروض القيام وواجبه ومسئونه ومستحبه بقدر القراءة فيه كما في سكب الانهروية قدر ذلك في نحو الأي فلا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على قوله ما أؤا طويلاً على قول الامام لتصيل الفرض وعند سقوط القراءة يسقط التصديق كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في القهستاني ويكره على إحدى الرجلين الاعتذر (قوله وهو ركن متفق عليه) أصلي والقراءة ركن زائد أذهي زينة القيام ولهذا يتصل الامام القراءة دون القيام قاله في الشرح (قوله والواجبات) ظاهر شعول قضاء النفل الذي افسده وكذا المنذور وإن لم ينص على القيام فيه على أحد قولين (قوله وحدا القيام) أي حد أدناه وتمامه بالاتصاف كالقنأ وهو بهذه الصفة مما يورث الخشوع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في نصيحتته (قوله متعلق بالقيام) أو يفترض الذي قدره الشرح (قوله كما سنذكره) من أن مبنياً على التوسع (قوله ولا تكون الإسماعها) الأمانع كهمهم أو جليلة أصوات أو نحو ذلك من العوارض المانعة لصحة الحاسة عن السماع واكتفى الكرخي بمجرد تصحيح الحروف وإن لم يسمع نفسه لان القراءة فعل اللسان والسماع فعل الصمخ دون اللسان فليس من مورد القراءة قال في البدائع وقول الكرخي أصح وأقبس وبعضهم نسبته إلى أبي يوسف والمحقق الأول وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتصر الاتصاف به الصلاة على الصمخ عموم البلوى كما في المضمرات عن الأخيرة ومعها القيام ولو سكتا كالقعود له نذر أولى

نافلة فلو قرأ في ركوع أو سجود أو فوه ولم يكن بدلا من قيام لا يستقطبها الواجب ويكره تحريمها  
لأنه تغيير المشروع وإن كان ساهيا وجب عليه سجود السهو (قوله لقوله تعالى فأنزلنا ما تبصر  
من القرآن) وجه الدلالة أن الأمر يقتضي الوجوب والقراءة لا يجب خارج الصلاة بالاجتماع  
فتعين الأمر في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لم لا صلاة إلا بقراءة رواه مسلم من حديث  
أبي هريرة وعليه انعقد الاجماع ولا عبرة بمن خرق الاجماع كابن بكرا الأصم بقوله القراءة في  
الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة اه (قوله وهي ركن) كان زائدا على قول الجمهور وقال  
الغزواني صاحب الحاوي القدسي إنها فرض وليست بركن (قوله لسقوطها بلا ضرورة)  
أشار به إلى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الأصلي فإنه انما يسقط في بعض الأحوال  
لضرورة لكن إلى خلف والزائد ما يسقط لا إلى خلف وقال في الشرح الزائد هو الجزء الذي  
إذا انتفى كان الحكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا الوجه لا يصلي فأحرم وقام  
وركع وسجد بلا قراءة حدث قال السيد اعترض بأن في تسمية القراءة ركنا زائدا عند افتقار واجب  
بأنها ركن باعتبار انتفاء المساهية في حالة وزائد لقيامها أي المساهية بدون القراءة في أخرى فمن  
جبت فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانقراض مع القدرة عليها تكون ركنا ومن حيث صحة  
صلاة المقتدي مع ترك القراءة تكون زائدا اه (قوله وبالنص كانت الخ) النص هو الآية  
المتقدمة لأن المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية الصلاة بدليل  
السياق والاول أولى لأن الحل على الحقيقة أولى (قوله ولو قرأ آية) هي لغة العلامة وعرفا  
كل جملة دالة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل كلام منفصل عما قبله وبعده بفصل توقيفي  
لفظي اه (قوله في ظاهر الرواية) عن الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشئ بل  
يكفي أدنى ما يتناول اسم القرآن وبه جزم القدوري وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار  
أو آية طويلة تعدلها وهو قولهما وجعل في الخلاصة وغيرها قوله الاول اه (قوله وأما الآية  
التي هي كلمة) اعلم أن الكوفيين عدوا الم في مواضعها والمص وكه بعض وطه وطس وبس  
وحم آية وحم عسق آيتين قال البيضاوي كالزحشرى وهذا التوقيف لا مجال للرأى فيه وأما  
غير الكوفيين فليس شئ منها عندهم بآية (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف  
التثنية (قوله أو حرف حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف  
الشافعية) أي على قول الامام (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) رجحه في الاسرار والاحتياط  
قولهما وهو مطلوب لاسمي في العبادات (قوله وإذا علمت ذلك) أي اقتراض القراءة  
والخلاف فالقراءة الخ أي فاعلم أن ذلك انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثنائي  
والثلاثي والرابع وحمل الاداء ركعتان غير متعنتين كما قاله الشرح قال القهستاني هو قول  
البعض والصحيح أن الاولين متعنتان على سبيل الفرض حتى لو تركهما في الاولين وأقربهما  
في الآخرتين كان قضاء كافي النصف وقال ابن أمير حاج وهو قول الجمهور وهو الصحيح وعليه  
مشي في الذخيرة ومحيي رضى الدين وقاضي خان في شرح الجامع الصغير (قوله لتساكلهما  
من سكل وجهه) فإن الثانية مثل الاولى وجوباً وسقوطاً وجهراً وانقضاءاً وأما الاخرى فإن  
فيها فرقان ما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا يلحقان بهما وأما الفرق الاولى

لقوله تعالى فأنزلنا ما تبصر  
من القرآن وهي ركن زائد  
على قول الجمهور وسقوطها بلا  
ضرورة عن المقتدي عندنا  
وعن المدرك في الركوع اجماها  
(و) بالنص كانت القراءة فرضا  
(لو) قرأ (آية) قصيرة مركبة  
من كلمتين كقوله تعالى ثم نظر  
في ظاهر الرواية وأما الآية  
التي هي كلمة كدهماتان  
أو حرف ص ن ق أو حرفان  
حم طس أو حرف حم عسق  
كه بعض فقد اختلف  
الشافعية والأصح أنه لا تجوز  
في الصلاة وقال القدوري  
الصحيح الجواز وقال أبو  
يوسف ومحمد الفرض قراءة  
آية طويلة أو ثلاث آيات  
قصار وحفظ ما تجوز به  
الصلاة من القرآن فرض  
عين وحفظ الفاتحة وسورة  
واجب على كل مسلم وحفظ  
جميع القرآن فرض كفاية  
وإذا علمت ذلك فالقراءة  
فرض (في ركعتي الفرض)  
أي ركعتين كاتما ولا تصح  
بقراءته في ركعة واحدة فقط  
خلاف الزفر والحسن البصري  
لأن الأمر لا يقتضي التكرار  
فلناهم لكن لم يمت في الثانية  
لتساكلهما من كل وجهه  
فالأولى بعبارة النص  
والثانية بدلالة

والثانية في حق تكبيرة الاحرام والتعوذ والنساء ليس بقادح لان المشاكلة انما تعتبر فيما يرجع  
الى نقص الصلاة وأركانها أما التكبيرة فشرط وهو ركن من ركعات النفل انما لا يضر  
الاقتراح فيها فأخذه في التمر (قوله في كل ركعات النفل) المراد به ما زاد على الفرائض ولو كان  
مؤكدًا (قوله صلاة على حدة) اتمكنهم من الخروج على رأس الركعتين لان الاصل في  
مشروعية الصلاة متى ولزم الزيادة انما يظهر في الفرائض فيبقى النفل على أصل المشروعية  
(قوله وعلى وجوبه) أي او فرضيته كذا في الشرح (قوله للاحتياط) لان كونه فرضا  
ملا كما هو قول الامام بوجوب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قولها بوجوبها  
في الجميع فعملنا بالاحتياط لان ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولان يؤدى المكلف  
ما ليس عليه اولى من تركه ما عليه ذكره ابن أمير حاج (قوله لا تطلق ما تلونا) وهو الآية  
السابقة فان المأمور به قراءة ما تيسر والتعيين يبقى التيسر (قوله كما نذكره) من قوله صلى  
الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر آحاد وهو يثبت  
الوجوب دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهر الامام الخ) أشار به الى ان في الآية الاتية  
توزيما (قوله لقوله تعالى واذا قرأ القرآن الآية) قال الامام احدا جمع الناس على ان هذه  
الآية في الصلاة وما في شرح الكافي للبرزوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسن  
عند محمد وتكره عندهما وما قاله الشيخ الامام أبو جعفر الحسن الثاني ان كان في صلاة الجهر تركه  
قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تتركه بل تستحب وبه نأخذ لانه أحوط وهو مذهب الصديق  
والفاروق والمرضى اه فقد مر شرح الكمال برده وعبارته وما يروى عن محمد أنه يستحب على  
سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد كقولهما وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة  
خلف الامام بعدما أسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط في الجهر رفيعه وفيما لا يجهر قال أي  
محمد وبه نأخذ لانرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أولا يجهر وقال  
السرخسي تفسد صلاته بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في الكافي ومنع المقتدى  
عن القراءة أثور عن عثمان بن نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضى الله تعالى عنهم  
وقد دون اه الى الحديث ناسيهم اه ثم قال المحقق ابن الهمام ثم لا يعني أن الاحتياط في  
عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواهما  
القراءة بل المنع اه ويلزم منه فساد الصلاة عند من هو أفضل من محمد قال بهما بدرجات  
كبيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عند واحد من الصحابة اه أخذه  
في الشرح (قوله وقلنا الخ) أي قلنا بذلك مما اقرئنا للامام مالك وأحمد للتميم (قوله كرم ذلك)  
تحريرا وفي بعض الروايات انما لا تفعل خلف الامام وانما لا يطأوا اسم الحرمه عليهم السلام عرف  
من أصلهم انه اذا لم يكن الدليل قطعا لا يطلعون لفظ الحرمه وانما يعبرون بالكراهة (قوله  
للنهي) عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحدكم من القرآن اذا جهرت بالقرآن  
ولا تقول بجهوم المخالفة وبقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الامام في شيء وروى من كان له امام  
فقرأة الامام له قراءة وروى عن عمر بن الخطاب في من الذي يقرأ خلف الامام جهرًا وروى عنه صلى الله  
عليه وسلم من قرأ خلف الامام في فيه جرة وقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وفي

(و) القراءة فرض في (كل)  
ركعات (النفل) لان كل شفع  
منه صلاة على حدة (و) القراءة  
فرض في كل ركعات (الوتر)  
أما على كونه سنة فظاهر  
وعلى وجوبه الاحتياط  
(ولم يتعين شيء من القرآن  
لحصة الصلاة) لا تطلق ما تلونا  
وقلنا بتعيين الفاتحة وجوبا  
كما نذكره (ولا يقرأ المأموم  
بل يستمع) حال جهر الامام  
(ويصت) حال أسراره  
لقوله تعالى واذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له  
وأنتصتوا وقال صلى الله  
عليه وسلم يكذبك قراءة  
الامام جهرًا خافت  
واتفق الامام الاعظم  
والصحابه والامام مالك  
والامام احمد بن حنبل  
على حصة صلاة المأموم  
من غير قرأته شيئا وقد  
بسطه بالاصل (و) قلنا  
(ان قرأ) المأموم الفاتحة  
او غيرها (كره) ذلك  
(تحريرا) للنهي

شرح منية المصلي والدرة المنيعة عن الفتنه الاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه  
 لا اقامة حقه بان يصح ومن ملتفتا اليه غير مضيع وذلك يحصل بانصات البعض كافي ردة  
 السلام حيث كان لرعاية حق المسلم يكنى فيه البعض عن الكل فينبغي أن يحل لبعض  
 المتقدمين أن يقرأ أو يترك الاستماع لقيام البعض الاخر به الا ان قلنا حالة الصلاة مخصوصة  
 بما قد تمناه من الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك مطلقا فيجب الاستماع والانصات على  
 الكل كما في غاية البيان وقالوا الواجب على القارئ احدى اقسام القرآن بان لا يقرأ في الاسواق  
 ومواقع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون الاثم عليه دون أهل الاشتغال  
 دفعه المخرج في الزامهم تركه اسبابهم المحتاج اليها وصرح علماءنا بذكر اقامة الدعاء والاستغفار  
 حال قراءة القرآن وكذا كل ما يثقله عن الاستماع فلا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا لما فيه من  
 الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه لما ليس عليه أو لتخصيل فضيلة ولا يهيج  
 بالاستماع والانصات ما هو المقصود للداهي لان الله تعالى وعدهم بالرحمة فقال له **اصبر**  
 ترجون ودعائهم في حال الاستماع وبما لا يستجاب لخالفته لامره تعالى ومنه يعلم حكم ما يقوله  
 بعض الناس من الدعاء عند سماع نحو قوله تعالى ادعوني استجب لكم أجيب دعوة الداع  
 اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعاء اذا كان في صلاة فرض مطلقا او نقل ولو اماما لان الدعاء  
 في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الائمة بعده فكان بدعة محدثة وشرا الامور  
 محدثاتها كما في السراج واما في النفل للامام فلان فيه تطويل على القوم وقد نهي عنه كما في  
 التبيين وهذا يقتضي انه لو أم من يطلب منه ذلك فعليه الحديث حذيفة رضي الله تعالى عنه  
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فهاض بآية فبهاذا كرا الجنة الاوقف  
 وسأل الله الجنة وما ضرب بآية فبهاذا كرا النار الاوقف وبعث من النار وبسبب ذلك للمنفرد  
 في طلب الرحمة ويتعوذ من النار عند ذكرهما واية تنكر في آية المثل كما في النهر وغيره (قوله  
 لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة به ولا اجاع عليه (قوله وهو الاثنان بالظهر والرأس  
 جميعا) هذا معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الاثنان والميل يقال ركعت النخلة اذا مالت  
 وأدناه شرعا اثنان الظهر بحيث لو مديده ينال ركبتيه وفي البدائع روى الحسن عن أبي حنيفة  
 فيمن لم يقم أى يعتدل عليه في الركوع ان كان الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجزه وان كان  
 اقرب الى تمام الركوع من القيام اجزاء اقامة للاكثر مقام الكل اهـ ومثله في السراج عن  
 الكرخي قال الحق ابن أمير حاج وذلك لان الركوع اثنان الظهر كما تقدم واذا وجد بعض  
 الاثنان دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبارة اهـ وانما يكون الى تمام الركوع اقرب  
 اذا كان بحيث تنال يداه ركبتيه وقامه هو أن يسط ظهره ويساوي رأسه بعجزه ولا يكون اقرب  
 الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة  
 عن الاثنان وفي الحاوي فرض الركوع اثنان الظهر وفي التصفية قدر المقروض في الركوع  
 هو اصل الاثنان اهـ وعلى ما في هذه المعنيات يصح الركوع وان لم تنال يداه ركبتيه  
 والاحتياط الاول وفي الحاوي فان ركع جالسا ينبغي أن تحاذي جهته ركبتيه يحصل الركوع  
 اهـ ولعل مراده اثنان الظهر لا الحقيقة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود

(و) يفترض (الركوع) لقوله  
 تعالى اركعوا وهو الاثنان  
 بالظهر والرأس جميعا كماله  
 بقسوة الرأس بالعجز



وأما التعديل فقال  
 أبو يوسف والشافعي  
 بقرضه وقال أبو مطيع  
 البجلي تليد الإمام أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى لو  
 نقص من ثلاث تسيجات  
 الركوع والسجود  
 لم تجز صلاته والاحد إذا  
 بلغت حدوده الركوع يشتر  
 برأسه للركوع لأنه عاجز  
 عما هو أعلى (و) يفترض  
 (السجود) لقوله تعالى  
 واجدوا بالسنة والاجماع  
 والسجدة انما تحقق بوضع  
 الجبهة لالاتف وحده

قوله عن نصير في سبعة  
 من ابن نصير  
 مع وضع إحدى اليدين  
 وأحدى الركبتين وثمن من  
 أطراف أصابع إحدى  
 القدمين على طاهر من  
 الأرض والأفلا وجود لها

(قوله وأما التعديل) أي الظاهر أنه بمقدار تسبيحة واحدة وصح قول أبي يوسف بعض أهل  
 المذهب فلا احتياط في مراعاته كما أن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البجلي في التسبيح  
 (قوله لم تجز صلاته) فاس الركوع على القيام فوجب أن يحل ذلك كمن فوض كما أن القراءة تحل  
 بالقيام أفاده في الشرح (قوله يشتر برأسه للركوع) ولو قبله لا تحقيقا للانتقال فإنه القدر المحكم  
 في حقه ولا يلزمه غير ذلك ولا تجزئه حد وبته عن الركوع لأنه كالفاتحة ذكره الحد أدنى والحد الأعلى  
 (قوله عما هو أعلى) أي من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والاولى في التعليل ما قدمناه  
 (قوله ويفترض السجود) المراد منه الجنس أي السجدة وان وكونه كذلك ثبت بالسنة  
 والاجماع وهو أمر تعبدي لم يطلع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم حكمه عديدة  
 وستأتي ويحتمل أن المراد السجدة الاولى لما يأتي متسام قول ويفترض العود إلى السجود  
 (قوله واجدوا) قيل كان الناس اول ما أسلوا يسجدون بالركوع ويركعون بلا سجود فقل  
 يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الاولى التعبير باللام كافي  
 الشرح (قوله انما تحقق بوضع الجبهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من أطراف الجبهة  
 جاز وفي المعراج عن أبي جعفر وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط اجماعا فإذا اقتصر على  
 بعض الجبهة جاز وان قل كافي الجرم وفي التبيين عن نصير لو سجد على حجر صغير ان كان أكثر  
 الجبهة على الأرض جاز والافلا اهـ ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء منها ثم وضع الاكثر واجب  
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم على تمكين الجبهة والاتف من الأرض ولا بد أن يكون الوضع على  
 وجه التعظيم فخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين لأنه تلاعب وليس بتعظيم وخرج وضع الخد  
 والصدغ ومقدم الرأس والذقن لانهم اغضبوا رادة بالاجماع لان التعظيم لم يشرع بوضعها فلا  
 يتأدى بذلك فرض السجود مطلقا ولو بعد ذلك بل معه يجب الايمان بالرأس لان جعل غير المسجد  
 مسجدا يذون اذن الشرع لا يجوز قال شيخ الاسلام في هجر عن السجود على ما عني محملا  
 للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرضه للايمان (قوله لالاتف وحده) أي بغير عذر وأما  
 به فيجوز هذه رواية عن الامام وبها اخذ صاحبان وأما الاقتصار على الجبهة فيصح مطلقا  
 بالاتفاق وفي رواية عن الامام يصح الاقتصار على أدنى جزء من أحدها مطلقا بغير يدونه  
 وهو الصحيح من مذهب الامام كافي العيني على البخاري له ما في السنن الاربع من العباس عم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سجد العبد سجد  
 معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته وقدماه اهـ قال في الكافي والسجود بكل الوجه متعذر  
 فكان المراد بعضه والاتف وسط الوجه فإذا سجد عليه كان بمنزلة كما لو سجد على الجبهة لأنه انما  
 جاز الاقتصار على الجبهة لان بعض الوجه وهو المأمور به والاتف بعضه أيضا فجاز الاقتصار  
 عليه كافي ابن أبي عمير قال في الفتح وجعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الموافقة  
 لقوله ما لم يوافق دراية ولا أقوى من الرواية كما علمته اهـ ومن ثم قال في الهداية والوجه  
 ظاهر للامام اهـ (قوله وثمن من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق ذلك بأصابع واحدة قال  
 في الخلاصة وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حال السجدة ففرض فلو وضع أحدهما  
 دون الاخرى تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه ويكفي وضع



ومع ذلك البعض نصح على التنازع الكراهة وتام السجود باتيانته بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقديمين  
والجبهة والاتق كما ذكره الكمال وغيره ومن شرط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يسجد) الساجد (جمعه) بحيث لو بالغ لا تستقل  
رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والشج والتبن ٢٥١ والارزواذرة وبذر النكاث (و) الخنطة

والشعر (تستقر عليه  
جبهته) فيصيح السجود لان  
حياتها يستقر بهضمها  
على بعض خشونة ورخاوة  
والجبهة اسم لما يصيب  
الارض مما فوق الحاجبين  
الى قصاص الشعر حالة  
السجود (و) يصح السجود  
(و) لو كان (على كفه) أي  
الساجد في الصحيح (أو)  
مكان السجود على  
(طرف ثوبه) أي الساجد  
ويكره بغير عذر كالسجود  
على كور عمامته (ان طهر  
محل وضعه) أي الكف  
او الطرف على الاصح  
لاتصاله به (وسجد وجوبا بما  
صلب من أثقه) لان ارنفته  
ليسته محل السجود ولما  
كان شرط كمال لا شرط صحة  
قال (و) يسجد بجبهته  
ولا يصح الاقتصار على  
الاتق في الاصح الامن  
عذر بالجبهة) لان الاصح  
ان الامام رجع الى موافقة  
صاحبيه في عدم جواز  
الشروع في الصلاة بالفارسية  
لغير العاجز عن العربية  
وعدم جواز القراءة فيها  
بالفارسية وغيره من أي  
لسان غير عربي لغية العاجز

اصبغ واحدة وفي الفتح عن الوجيز وضع القدمين فرض فان وضع احدهما دون الاخرى جاز  
ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤوس الاصابع لا يصح لعدم الاعتماد على شئ من رجليه  
وما لا يتوصل للفرض الا به فهو فرض وهذا مما يجب التنبه له واكثر الناس عنه غافلون وهذا  
هو الموافق لما في مختصر الكرخي مع لالان الوضع بدون توجه وضع ظاهر القدم وهو غير معتبر  
وفي خزائن المفتين أن ذلك مكروه فقط كافي بجمع الانهر وفي البحر ونص صاحب الهداية  
في التبيين على أنه لو لم توجه الاصابع نحو القبلة يكون مكروها اه (قوله ومع ذلك البعض)  
وهو وضع الجبهة مع وضع احدي اليدين واحدي الركبتين وشئ من أطراف الخ (قوله باتيانته)  
أي المكاف أو السجود فهو من اضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتهدية أو الى  
مفعوله والباء المصاحبة (قوله والقدمين) أي أطراف اصابعهما (قوله والجبهة) أي ما أمكن  
منها (قوله على ما يجدهم) أي يسهل كافي الفتح ولو كان بجمع في الارض كسرير وعجلة على  
الارض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أي الا اذا وجد اليس وكذا كل محسوكه رش  
ووسادة (قوله والارزواذرة) لان هذه الاشياء ملاسة لظاهرها وصلاية اجسامها لا يستقر  
بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة عليها الا اذا كانت في وعاء (قوله  
لخشونة) أي في - باتها ورخاوة أي في اجسامها (قوله والجبهة الخ) وعرفها بعضهم بما كتفه  
الجبينان كافي الشرح وهما تنبيه جبين وهو ما يجاذى النزعة الى الصدغ عن بين الجبهة وشمالها  
فتكون الجبهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أما بعذر فلا يكره لما في الكتب السنة عن  
انس رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف ثوبه في شدة الحر  
مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أي الكائن على جبهته فانه يصح مع الكراهة  
بغير عذر أو ما لو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرا ولم يصب الارض شئ من جبهته فلا يصح  
اعدام السجود على محله والكور بفتح الكاف كتب أحد أدوار العمامة كافي المغرب (قوله  
على الاصح) مقابله قول المرغبة في الصحيح الجواز اذا كان ما تحتها من نجاسة قال الكمال وامن  
بشئ (قوله لاتصاله به) أي فأخذ حكمه فكانه وضع جبهته على الارض فيشترط حينئذ الطهارة  
والظاهراته يشترط طهارة مقدار الجبهة لا موضع طرف الكعب تمامه ويجرد (قوله لان أرنفته  
ليست محل السجود) فان اقتصصر عليها لا يجوز اجاعا كافي السراج عن المستضي (قوله  
في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدر عن التارخانية ان الشروع بالفارسية  
كالتيبسية يجوز اتفاقا أي لغية العاجز فظاهر رجوعهما اليه لاهوا اليه ما هو هذا عكس القراءة  
فانه رجع اليهما (قوله وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتق الخ) قد علمت ما قاله  
الكامل وصاحب الهداية (قوله لحديث أمريت الخ) روى الحديث بروايات عديدة منها رواية  
العباس وفيها ذكر الوجه لا الجبهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وهو ما كان نصف

عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتق بلا عذر في الجبهة لحديث أمريت أن أسجد على سبعة اعظم على الجبهة  
الحديث (و) من شرط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين باكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة  
الساجد والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتد به فان فعل غيره معتبرا أصحت



وذكر القدوى أنه قد وثقنا بطلان عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصح أو ما يسميه الناظر رافعا (و) ينتمى (العود  
الى السجود) الثانى لان السجود الثانى كالاول فرض باجماع الامه ولا يتحقق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد  
التكرار الا بعد مزايلتها مكانها فى السجود الاول قبل زمه ١٥٣ رفعها ثم وضعها ليوجد التكرار

وبه وردت السنة كان صلى  
الله عليه وسلم اذا سجد  
ورفع رأسه من السجدة  
الاولى رفع يديه من الارض  
ووضعهما على فخذه وقال  
صلى الله عليه وسلم لم يزلوا  
كباراً يتولى أصلي وقال صلى  
الله عليه وسلم ان الميدين  
تسجدان كما يسجد الوجه  
فاذا وضع أحدكم وجهه  
فليضعهما واذا رفعه  
فليرفعهما وحكمة تكرار  
السجود قيل تعبدى وقيل  
ترغبى للشيطان حيث  
لم يسجد مرة وقيل لما أمر  
الله بنى آدم بالسجود عند  
أخذ الميثاق ورفع المسالون  
رؤسهم ونظروا الكفار لم  
يسجدوا خروا سجداتنا يا  
شكر النعمة التوفيق  
وامثال الامر (و) يفترض  
(الاعود الاخير) باجماع  
العلماء وان اختلفوا فى قدره  
والمقروض عندنا باللوس  
(قدر) قراءة (التشهد) فى  
الاصح الحديث ابن مسعود  
رضى الله تعالى عنه حين  
علمه التشهد اذا قلت هذا  
أو فعلت هذا فقد قضيت  
صلاتك ان شئت أن تقم  
نقم وان شئت أن تعبد فاعبد

منه ما رواه الحسن أنه إذا رفع رأسه بقدر ما تقرب إليه الريح جاز (قوله وذکر القدوري) فرع بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فأزبل فسجد ثانياً بالرفع أصلا صح عن الثانية وفيه تأمل (قوله وجعله شيخ الإسلام أصح) أي في أداء الفرض وأن تحققت معه الكراهة (قوله أو ما يسهبه الناظر رافعا) هذه رواية رابعة عن الإمام وقد علت الأصح (قوله ويفترض العود إلى السجود) منه يعلم أن مراده بقوله أولا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه (قوله ولا يتحقق كونه كالأول لا يوضح الأعضاء السبعة) أي لا يتحقق كونه فرضا كالأول إلا الخ وفيه نظر فإن الفرضية كما قدمته تحقّق بوضع الجهة واحدة البدين والركبتين وثني من أطراف أصابع القدمين (قوله إلا بعد من أيلتمها مكانها في السجود) فيه نظر فإن الأصح كما قدمته اشتراط الرفع إلى قرب القعود وأما النزالية فلم يصحح الاكتفاء بها أحد وكلامه يفيد أنه لا بد من نزالية الأعضاء السبعة مكانها وهو ليس بشرط إلى الجهة (قوله وبه وردت السنة) أي بالرفع ثم الوضع. سلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاصر على إفادة رفع الرأس والبدين ووضعهما وهو المطلوب ولا يفيد نزالية جميع أعضاء السجود كما ذكر (قوله صلوا كما رأيتموني أصلي) لا شك في حمل الأمر هنا على الندب وهو غير المتعنى (قوله قبل تعبدى) أي تعبدنا به الحق تعالى ولم نطالع على حكمته كعدد الركعات فنفعله كما أمرنا ولا نطالب فيه المعنى (قوله وقيل ترغيبا للشيطان) وقبل لما سجد الملائكة لا دم عليه السلام حين أمروا بالسجود ولم يسجد إبليس فانقلب وجهه إلى ظهره وظهر عليه شعور كشعور الخنازير فسجد الملائكة ثانياً شكر التوفيق الله تعالى إياهم فأمرنا بالسجدة الثانية متتابعة لهم وقيل الأولى لشكر الإيمان والثانية لبقائه وقيل الأولى إشارة إلى أنه خلق من الأرض والثانية إشارة إلى أنه يعاد فيها (قوله ويفترض العود الأخير الخ) أي الذي يقع آخر الصلاة وإن لم يتقدمه أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيل ركن من الأركان الأصلية وإليه مال يوسف بن عاصم وفي البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهومه أنه ركن زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط لقوله لم لو حذف لا يصح فقيدهم بالركعة بالسجدة بحيث وإن لم يوجد قعود فلو كان ركعا لتوقف المأمية عليه لكنهم لم يتوقف عليه شرعا فليس بركن أصلا ولأنه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولأن الصلاة أفعال وضعت لله عظيم وأصله في القيام ويرد بالركوع ويقتضى بالسجود والقعود ليس كذلك لأنه من باب الاستراحة فيمكن الخلل في كونه ركعا كافي للمراج والجر والنزول وغيرها وقوله ولأنه شرع لغيره أي وهو الخروج من الصلاة أي لا قراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد من ذلك الغير (قوله بإجماع العلماء) إلا ما لكافاهه روى عنه أنه سنة (قوله إذا قلت هذا) أي التشهد أي وأنت قاعد فإنه لم يهد تشهد إلا في القعود (قوله أن تقم) أن مصدرية ولعل الرواية بإثبات الواو إذا لا وجه لحذفها (قوله وإن شئت الخ) لعله منسوخ أو التخصيص بالنظر

قوله اذ لا وجـهـهـا اللهـم الا ان يكون ذلك على لغة من يحزم بأن تامل ٥١

على تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به وفروض وزعم بعض مشايخنا ان المفروض في الفعدة ما ياتي فيه بكلمة الشهادتين فكان فرضا عمليا (و) يشترط (تأخير) أى القعود الاخير (عن الاركان) لانه شرع خلفها فيعيد بسجدة صليبة تذكرها (و) يشترط لصحة الاركان وغيرها (أدائها متيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجد تأتمل به تذبه وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة الاخرة خلاف قال في منية المصلى اذا لم يعدها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها تأتملا لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فبلاغها النوم قلت وهو غرر الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية) يعنى صفة (الصلاة) ذلك بمعرفة حقيقة ١٥٤ (ما فيها) أى ما في جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات القرصية يعنى

كونها فرضا فمعتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر وهكذا باقى الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يميزها عن الخصال) أى الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعقاد سنة ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميزا اشتمات عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الثناء والتسبيح (أو اعتقاد) المصلى (أنها) أى ان ذات الصلوات التى يفعلها كلها (فرض) كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض ويصلى كل ركعتين بافترادهما وبأبى ثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقدا فرضية الخمس (حق) لا يتنقل بفروض (لأن النقل يتأذى بنية الفرض أما الفرض

لما سئذ كره (قوله) علق تمام الصلاة به أى بالقعود ولانه لا يتخير فيه وانما التخيير في التلخيص بالتشهد ومعنى التخيير عدم توقف الماهية عليه وان كان واجبا (قوله) فيعيد بسجدة صليبة) مثلها التلاوية لا السهوية فانها ترفع التشهد لا القعود (قوله) تذكرها أى بعد القعود ولو بعد السلام قبل الكلام كفى الدرر (قوله) وغيرها) ظاهره يعلم الواجبات والسنن والآداب فلا يعتد بها الا بالاختيار وبعم الشرائط وفيه أن القعدة الاخرة على القول بشرطيتها لا يشترط لها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله) أو قام) وكذا الوقوف على الأصح (قوله) اما معرفة الخ) هذه العبارة لا توفى بقصوده وهو أن يعتد بأن الصلوات الخمس فرض وغيرها نقل بل صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض في الصلاة وما يستلزم وليس مراد ما قبله قوله بعد أو اعتقاد المصلى أنها فرض يعنى أن الشرط أحد الشبطين (قوله) يعنى كونها فرضا الخ) هذا التفسير لا تدل عليه عبارة المصنف وكان الاولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود (قوله) يميزها عن الخصال أى الصفات المسنونة) فيه أن افراد السنن لا يقال لها عرفا صفات مسنونة كما لا يقال بلزيمات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله) ولا الشرط) عطف على المراد لكنه يكون بعدم معرفته ذلك فاسقا غير مقبول الشهادة (قوله) ويصلى كل ركعتين بافترادهما) فيه أنه اذا وصلها بما بعدهما يلزم بناء النقل في الواقع على الفرض والثابت فيه الكراهة للفساد (قوله) ثم ركعتين) أى لتفريضة الفرض عن غيره ولا يشترط الفصل لانه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النقل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله) حق لا يتنقل بفروض) معنى هذا التفريع أنه انما حكم بعبارة الفرض في هذه الصورة لانه نوى الفرض فيسقط عنه ولا يكون نقلا بل النقل ما زاد وان نواه فرضا لأن النقل يتأذى بنية الفرض ولو حذف هذا التفريع ماضر (قوله) باكثر الخ) الصواب حذف الباء لانه المفعول الثانى لعلم (قوله) وقيل شرط) قدمنا ترجمه قاله السيد (قوله) وقيل التصريفة ركن أيضا) اشار الى ضعفه بقيل (قوله) وغيره شرط لدوام صحتها) كابقاع القراءة في القيام وكون الركوع بعده والسجود بعده والاستيقاظ والله أعلم (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) \* عطف الفروع على ما قبله من عطف الخالص على

فلا يتأذى بنية النقل كفى التخصيص والمزيد والخالصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق العام عليها (من المذكورات) التى علم افعالها بمناها باكثر من سبعة وعشرين (اربعة) وهى القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الاخير مقدار التشهد ركن أيضا وقيل شرط وقد ينأخره اختلاف فيه وقيل التصريفة ركن أيضا (وباقها) أى المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان خارجا عنها) وهو الطهارة من الحدث والنجس وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتصريفة (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بهذه التفریق \* (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) (تجويد الصلاة)



أى تصنع (على لبد) بكسر الهمزة وكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) (وجهه الأسفل نجس) نجاسة مائة لانه  
لخاتمه كثرين وكلاهما نجس فله لوحين وأربعة نجس بخبر الصلاة على ١٥٥ الطاهر منه عندهما خلاف الابن يوسف

العام (قوله أى تصنع) لا وجه له ويلجوا من مدلوله لانه لا حرمة في ذلك (قوله على لبد  
الخ) المراد به كل ما كان له جرم غلط يصلح للشق نصفين كحجر ولينة وبساط كافي البدائع  
والخاتمة ومنية المصلى وغيرها (قوله وكلاهما) عطف على لبد والكاف اسم بمعنى مثل ومثل  
ما ذكر اذا كان المشو نجسا والوجهان طاهران وكذا جلدها على صوفها نجاسة فاشنة  
كافي البدائع والخلصة (قوله عندهما خلافا لابن يوسف) بالاول أفنى الشيخ أبو بكر  
الاسكافي وبالثاني أفنى الشيخ أبو حفص الكبير فهما قولان مرجحان (قوله اذا كان غير  
مضرب) هذا التفصيل مشى عليه صاحب الجمع وذكر أنه الصحيح والمراد بالخطب غير المضرب  
وبالمضرب ما كان جوابه مخيطة ووسطه مخيطة مضربا وفى القهستاني ويفنى أن يصل على  
ظاهرة نحو القباء المتخصص البطانة ويقوم على قضاء ساجدا على ذيله اهـ (قوله لانه ليس  
متناسبه) ولان البساط ونحوه بمنزلة الارض فيستتر فيه طهارة مكان المصلى فقط كذا فى  
الخاتمة (قوله لانه حامل لها حكمها) قال فى البحر لانه يترك الحركة ينسب لجل النجاسة بخلاف  
مجرد المس كفى القهستاني (قوله الا اذا لم يجد غيره للضرورة) أى تصنع الصلاة فيه للضرورة  
وهذا لا يظهر الا فى سائر العورة لافى العمامة والمخفة (قوله وفاقدا ما يزيل به النجاسة الخ)  
بقصر ما يقتناول كل الماتعات ومثل ما ذكر فى المصنف اذا كان لا يمكنه ازالته الا باظهار  
العورة عند غيره من يحمل نظره اليه قال الامام البقالى فان كان على بدن المصلى نجاسة لا يمكن  
غسلها الا باظهار عورته يصل على مع النجاسة لان اظهار العورة منتهى عنه والغسل ما موره  
والامر والنهي اذا اجتمعا كان النهى أولى كذا فى الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه)  
أى اذا وجد المزيل وان بقى الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة فى الثوب  
أو المكان وعدم الوجود يشمل الحقيقى والحكمى بأن وجد المزيل ولم يقدر على استعماله  
لمانع كبس وعدو كفى القهستاني (قوله لانه الصلاة فيه) ولا اثم عليه ولا ياتم فيه وبأنه  
عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة (قوله فى هذه الحالة) وهى حالة الصلاة وظاهره انه  
لا يتعين عليه لبسه خارجها ويحترز ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه حريرا فيكون الكلام  
أهم من كونه فى الصلاة وليس لغير الظلة اعتبار كالستر بالزجاج يصف ما تحته ونوب رقيق  
كذلك واعلم أن الستر حق الخالق والمخلوق فيجب فى الخلوة على الاصح اذا لم يكن الكشف  
لغرض صحيح وقبل لا يجب الستة عن نفسه وصحيح (قوله أو حشيشا) مثله ورق الشجر (قوله  
أو طينا) ولا يضرب شكل العورة به كتشكيله بالتصاق الثوب بها (قوله أو ماء كدرا) قيد  
بالكدرا لأن الصافي لا يصح السترة كفى السراج (قوله يصل داخله بالايما) ولا فرق بين  
صلاة الجنائز وغيرها (قوله ولو بالاباحة) أما اذا لم يبلغ لم تثبت قدرته عليه فصل على عريانا  
اعدم جواز الانتفاع بملك الغير بدون مسوغ شرعى وفى الشلبى عن الغاية اختلف المشايخ  
فى لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اهـ ولا تثبت القدرة بالوعده لكنه يجب التأخير ما لم يصف  
القضاء عندهما وعند محمد يجب الانتظار مطلقا (قوله كالماء الذى أبيع للمتميم) أى فيتعين

لانه كشيئين فوق بعضهما  
(و) تصنع الصلاة (على ثوب  
طاهر وبطائه نجسة اذا  
كان غير مضرب) لانه  
كثوبين فوق بعضهما  
(و) تصنع (على طرف  
طاهر) من بساط أو حصر  
أو ثوب (وان تحرك الطرف  
النجس بحركته) لانه ليس  
متناسبه (على الصحيح ولو  
تجسس أحد طرفى عمامته)  
أو ملحقته (فالقائه) أى  
الطرف النجس (وأنقى  
الطاهر على رأسه ولم يتحرك  
النجس بحركته جازت  
صلاته) لعدم تناسبه به (وان  
تحرك) الطرف النجس  
بحركته (لا يجوز) صلاته  
لانه حامل لها حكمها اذا  
لم يجد غيره للضرورة (واقدا  
ما يزيل به النجاسة) المانعة  
(يصل معها ولا إعادة عليه)  
لأن التكليف بحسب الوضوء  
(ولا) إعادة (على) فاقد  
ما يستعورته ولو حريرا  
فاته ان وجد الحرير لزمه  
الصلاة فيه لأن فرض الستة  
أقوى من منع لبسه فى هذه  
الحالة (أو) كان (حشيشا  
أو طينا) أو ماء كدرا يصل  
داخله بالايما لانه ساتر فى  
الجملة (فان وجدته) أى الساتر (ولو بالاباحة) (و) الحال ان (ربعه طاهر لا تصح صلاته عاريا) على الاصح كالماء الذى  
أبيع للمتميم



اذلا يلحقه المائة وربع الشيء يقوم مقام كله في واصله من هذا ولم تقم ثلاثة ارباعه الخمسة مقام كله لازوم الست وسقوط حكم  
النجاسة بطهارة الربع (وخبر ان طهر أقل من ربه) ١٥٦ والاصله فيه أفضل الست وثبانه بالكوع والسجود وان صلى عريانا

بالايماء فاعداصح وهو دون  
الاول او قائما جاز وهو  
دونهما في الفضل لان من  
ابتلى يلبسين يختار اهلونهما  
وان تساوت يتخير (وصلاة  
في ثوب نجس الكل أحب  
من صلاته عريانا) لما قلنا  
(تبييه) قال في الدراية  
لوستر عورته بجلد ميتة غير  
مدبوغ وصلى معه لا تجوز  
بخلاف الثوب المتنجس  
لان نجاسة الجسد أعظم  
بدليل أنها لا تزول بالغسل  
ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب  
اه قلت فيه نظرا لانه يطهر  
بما هو أهون من غسله  
كتشميسه أو جفائه بالهواء  
(ولو وجد ما يستتر به  
العورة وجب) يعني لزوم  
(استعماله) أي الاستتار به  
(ويستر القبل والدبر)  
اذ لم يستتر الا قد رهما (فان  
لم يستتر الا أحدهما قيل  
يستر الدبر) لانه أخفى في  
حالة الركوع والسجود  
(وقيل) يستر (القبل) لانه  
يستقبل به القبلة ولانه لا يستتر  
بغيره والدبر يستتر باليتين  
وفيه تأمل لانه يستتر بالفخذين  
ووضع اليدين فوقهما (وننب  
صلاة العاري جالساً بالايماء  
فما اذا رجليه نحو القبلة) لم ينافيه  
من الست (فان صلى) العاري

عليه استعماله (قوله اذلا يلحقه المائة) أي كون المبيع عين عليه باباحة الثوب وهو علة لقوله  
ولو بالاباحة (قوله منها هذا) ومنها حلق ربع الرأس أو تقصيره في الاحلال من الاجرام  
والجناية عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن سؤال حاصله لما اذا اعتبرتم الربع الطاهر وقلتم  
بطهارة كله - كما لو لم تعتبروا ثلاثة ارباعه النجاسة وتحكموا بنجاسة جميعه والنظر اعتبار  
الاكثر فأجاب عنه بأن الست لازم وحكم النجاسة ساقط شرعا بطهارة الربع للزوم الست فلذا  
اعتبر الربع (قوله وخبر ان طهر أقل من ربه) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلي فيه وهو الأفضل  
وبين أن يصلي عريانا فاعدا يوجب الكوع والسجود وهو يليه في الفضل لم ينافيه من ست العورة  
المغلظة أو قائما عريانا بالكوع وسجود وهو دونهما في الفضل أو موميا وهذا دونهما وظاهر  
الهداية منه فانه قال في الذي لا يجسد ثوبا فان صلى قائما أجزأه لان في القعود ستر العورة  
المغلظة وفي القيام أداء هذه الأركان فيميل الى أيهما شاء قال الزيلعي ولو كان الايماء جائزا حالة  
القيام لما استقام هذا الكلام اه قاله السيد (قوله لان من ابتلى يلبسين) كالمصلاة في ثوب  
نجس بركوع وسجود وصلاته عريانا فاعدا يوجب (قوله يختار اهلونهما) كما لو كانت المرأة  
اذا صلت قائمة تنكشف ربع عضو منها وان صلت جالسة استترت تصلي جالسة لان ترك القيام  
اهون كذا في الشرح وكذا يصلي في الثوب النجس في الصورة السابقة (قوله وان تساوت يتا  
تخير) كافي مسئلة المتن فانه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى عريانا فاته فرض الست وكل  
منهما من الشر وط فيخير (قوله لما قلنا) من اثبانه بالكوع والسجود وستر العورة (قوله  
قات فيه نظر الخ) في النظر نظر لان الغسل أهون من التشميس ووضع في الهواء لانه ليس  
المراد مناطق تشمس ووضع بل هو ما يقيدها بالزلة والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم  
الكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لانه أخفى) قال في الدرر التعليل فيفسد أنه  
لو صلى بالايماء تعين ستر القبل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء  
كما في سكب الانهر وغيره (قوله وقيل يستر القبل) قال في النهر والظاهر أن الخلاف  
في الاولوية (قوله وفيه تأمل) أي في التعليل الثاني (قوله لانه يستتر بالفخذين الخ) يمكن  
أن يقال معنى كونه لا يستتر بغيره أنه لا يستتر بغيره مشقة أي وستره بالفخذين فيه عسر وستره  
باليدين يفتقر عبادة أخرى وهي وضعهما حال القيام المحكم تحت السرّة فتأمل (قوله  
ما اذا رجليه نحو القبلة) هذا ما في الذخيرة وفي منية المصلي يقعد كما يقعد في الصلاة حال  
التشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البحر والذي يظهر ترجحه وأنه أولى  
لانه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوهما عن فعل ما ليس بأولى وهو  
مقدّر جليته الى القبلة من غير ضرورة اه والخلاف في الاولوية (قوله فان صلى العاري  
الخ) بنى أمر رابع ذكره في البحر والنهر عن ملحق البحار وهو الصلاة فاعدا يركع ويسجد  
(قوله ما بين السرّة) أي ما يحاذي ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداءها من السرّة وقيل  
من المنبت وفي لفظ الرجل اشارة الى أن الصبي ليس كذلك قال في السراج الصغير جذا

(قائما بالايماء أو) قائما آتيا بالكوع والسجود صح) لاثبانه بالاركان فيميل الى أيهما شاء والأفضل الاول ولو صلى لانه يكون  
عاريانا سائرا اختلف في صحتها (وعورة الرجل) حرا كان أو مبرقا (ما بين السرّة) والركبة في ظاهر الرواية سميت عورة

لا تكون له عورة ولا بأمر بالنظر إليها ومساها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى  
الحسن والحسين في صغرهما وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويجزئه والصبي بضحك كذا  
في الفتاوى اه وفي البحر عن الظهيرية وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وغرته  
أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينارعه ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ  
يشكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح وان رآه مكشوف السواة أمره بسترها وأدبه على ذلك ان  
ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة الى العانة ينكر عليه برفق وينارعه ان ألح ولا يوقبه فانه  
محتمل فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة اتعامل العمال بأبدان ذلك وان كان ضعيفا (قوله  
لقبح ظهورها) فهي من العور وهو النقص والقبح والعيب (قوله الى ركبتة) وجه  
الاستدلال منه أن كلمة الى للغاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع  
احتياط لحكمنا بدخولها احتياطاً ولأن للغاية تدخل في الغيبابى كما هو في آية الوضوء  
وهذا قطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثانی والا فهو صريح في دخولها (قوله  
والمستسعاة) يعنى معتقة البهض وأما المراهنة اذا أعتقها الرأى وهو معسر فانه حرة  
اتفقا (قوله عند أبي حنيفة) وقاله حرمه مديونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب  
فانه تبع للبطن كذا في القنية والاوجه أن ما بلى البطن تبع له كما في البحر يعنى وما بلى الظهر  
تبع له كما في تحفة الاخبار والحنفى المشكل الرقيق كالامة والحرة كالحرة (قوله لان لهما  
مزية) أى فى الاشتاء والمراد أن لهما ما دخل فى الشهوة وفيه أن التدين أعظم دخلا من  
هذه الحنية والاوى فى الاستدلال ما فى الشرح أن عمر كان يضرب الاماء ان تقنعن ويقول  
ألق عنك الخمار ياد فار وكانت جواربه تغمد من الضيقان كاشفات الرأس مضطربات التدين  
قال بعض الفضلاء بصحا وظاهر ذلك أنه يكره التقنع لالامة وهو كذلك لكن بالنسبة لمن عمر  
رضى الله تعالى عنه أما فى زماننا فينبغى أن يجب التقنع لاسيما فى الاماء البيض لغلبة الفسق فيه  
(قوله للعرج) من حيث انه تابع وتشرى ويخرج لحاجة مولاها فى ثياب مهنته إعادة فاعتبر  
حاله باذوات المحارم فى حق جميع الرجال (قوله وجبى بدن الحرة) أى جسدها (قوله  
الاوجهها) ومنع المشابة من كشفه لحوف القنية لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان  
خلاف ظاهر الرواية (قوله وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره فى الاختيار للحاجة  
للكشف للخدمة كما فى البحر قال السكال وجميع بعضهم أنه عورة فى الصلاة لا خارجها ولا تلازم  
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع اتقاء  
العورة ولذا حرم النظر الى وجهها ووجه الامه اذا شئت فى الشهوة ولا عورة اه وفى الزايدى  
عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه ككشف القدم  
فهستائى (قوله باطنهما وظاهرهما) أى فى الصلاة وخارجها وقال الاقطع فى شرحه  
الصحيح انهما عورة لظاهر الخبر وفى الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة فى الصلاة وهى  
عورة خارجها قال فى الشرح والتعقيب أن القدم ليست بعورة فى الصلاة كما ذكرنا (قوله  
فى الاصح) استتره عن رواية المنتقى انه ليس بعورة وبه قال عبد الله البطي قال فى النهر

لقبح ظهورها وغض الابصار  
عنها فى اللغة وفى الشريعة  
ما افترض ستره وحده  
الشارع صلى الله عليه وسلم  
بقوله عورة الرجل ما بين  
سرة الى ركبتة وبقوله  
عليه السلام الركبة من  
العورة (وتزيد عليه) أى  
على الرجل (الامة) القنية  
وأما الولد والمذربة والمكاتبه  
والمستسعاة عند أبي حنيفة  
لوجود الرق (البطن  
والظهر) لان لهما مزية  
فصدرها وتديها ليسا من  
العورة للعرج (وجميع  
بدن الحرة عورة لا وجهها  
وكفها) باطنهما وظاهرهما  
فى الاصح وهو المختار وذراع  
الحرة عورة فى ظاهر الرواية  
وهى الاصح وعن أبي حنيفة  
ليس بعورة (و) (القدمين)  
فى الاصح الروايتين باطنهما  
وظاهرهما العموم الضرورة  
ليسا من العورة فشر الحرة  
حتى المسترسل عورة فى  
الاصح وعليه الفتوى  
فكشف ربه يمنع صحة  
الصلاة

ولايجل النظر اليه مقطوعاً من ابي الاصم كشرعاً فاسد وذ كره المقطوع ونقدم في الاذان أن صوته عورة وليس المراد مجزئاً كلامها بل ما يحصل من تلبينه وقطعها لايجل معاًه (وكشف وبيع عضو من اعضاء العورة) الغليظة او الخفيفة من الرجل والمرأة (ينبغي حصة الصلاة) مع وجود السائر ١٥٨ لامادون ربه والركبة مع الفخذ وضواحد في الاصم وكعب المرأة مع ساقها

واذنها بانقراده عن رأسها  
وثديها المنكسرفان كانت  
ناهدا فهو تسع لصدورها  
والذكر بانقراده والاثني  
بلاضهما اليه في العصم  
وما بين السرة والعانة عضو  
كامل بجوانب البدن وكل  
اليه عورة والدبر ثلثهما في  
العصم (ولو تفرق الانكشاف  
على أعضاء من العورة وكان  
جسده ما تفرق يبلغ وربع  
اصغر الاعضاء المنكشفة)  
يعنى التى انكشف بعضها  
(منع) صحة الصلاة ان طال  
زمن الانكشاف بقدر  
أداء ركن (والا) أى وان  
لم يبلغ ربع اصغرها او بلغ  
ولم يطل زمن الانكشاف  
(فلا) يمنع الصحة للضرورة  
سواء الغنى والفقر (ومن  
يجز عن استقبال القبلة)  
بنفسه (المرض) او خشية  
غرق وهو على خشبة (أو جرز  
عن النزول) بنفسه (عن  
دابته) وهى سائرة او كائنا  
بجوها او كان شيئا كبيرا  
لا يمكنه الركوب الا يجلس  
(او خاف عدوا) آدميا  
أو بهما على نفسه او دابته  
أو ماله أو أماته أو شئ  
الخوف لقتال أو هرب من  
عدو راكبا (فقبلته جهة

والحاصل أن له اعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه في حق الفسل ٨١ يعني  
إذا كان مضمورا ( قوله ولا يحل النظر اليه مقطوعا منها في الاصح ) وقبل يحل كما يحل  
النظر الى رقبته او دمه ( قوله أن صوتها عورة ) هو ما في النوازل وجرى عليه في المحبط  
والسكافي حيث لا لا عدم جهرها بالتلبية بأن صوتها عورة قال في الفتح وعلى هذا الوجه قبل إذا  
جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان مخبئها لم يكن قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة  
وأنما يؤذى الى الفسنة واعتقده في التهرأ فاده السيد وظاهر هذا أن الخلاف في الجهر بالصوت  
فقط لا في غطيته وتليينه وهو ينافي ما قاله المصنف ونقله المقدسي عن أبي العباس القرطبي  
في كتابه في السماع ونصه ولا يظن من لا فطنة له أنا إذا قلنا صوت المرأة عورة أنا تريد بذلك  
كلامها لأن ذلك ليس بصحيح فأنما يجيز الكلام من النساء الاجانب ومحاورتهن عند الحاجة  
الى ذلك ولا يجيزهن رفع أصواتهن ولا تخيطها ولا تليينها وتقطيعها ما في ذلك من استمالة  
الرجال اليهن وتخريك الشهوات منهن ومن هذا لم يجز أن تؤذن المرأة ٨١ ( قوله وكشف  
ربيع عضوا الخ ) هذا بالنظر الى الصلاة والآخرمة الكشف والنظر لا تنقيد بربيع العضو  
بل القليل والكثير سواء كما في تحفة الاخيار ( قوله الغليظة والخفيفة ) هذا التقسيم  
بالنظر الى النظر والا فالحكم في الصلاة متحد ( قوله يمنع صحة الصلاة ) أي إذا كان قد  
أداء ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبر أداء الركن حقيقة واختار قول أبي يوسف للاحتياط  
كما في الحلبي زاد في منية المصلي اعتبار أداء الركن مع سنته قال شارحها البرهان الحلبي  
وذلك مقدور ثلاث تسيحات وقال ابن أمير حاج وهذا تنقيد غريب ووجهه قريب وقيد  
بعضهم الكشف بكونه بغير منعه أما لو كشفه بفعله فسدت للعالم بالخلاف فهستأني عن  
المثبة وعزاني البحر الى الفنية وجرى عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا تنقيد غريب  
والمذهب الاطلاق واعلم أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالتقليل في الكثير  
ويمنع الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قولهما واعتبر أبو يوسف انكشاف الاكثر  
وفي النصف عنه روايتان كما في الملتقى ( قوله مع وجود الساتر ) قيد به لان فاقده يصلي عاريا  
( قوله والركبة مع الفخذ عضر ) وليست عضوا على حدة في الحقيقة اذ هي ملتقى عظم الفخذ  
والساق قلت ويغني أن يكون المرفق تبعا للعضد والرسغ تبعا للذراع فانه بعض الفضلاء  
( قوله وكعب المرأة مع ساقها ) أي عضو وكذا يقال فيما بعده ( قوله والاثنيين بلا ضمهما  
اليه ) فانهما مع عضو واحد والصواب والاثنيان بالآلف ( قوله وكل آية عورة ) صوابه  
عضو كما قال السيد ( قوله أو خشيعة غرق ) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال افاده الشرح  
( قوله وهي سائرة ) قيد اتفاقا ولذا لم يذكر السيد ( قوله لا يمكنه الركوب الاجمعي ) راجع  
الى المستلتمين ( قوله أو هرب من عدوا بك ) قيد بقوله واكبالا لانه لو هرب ماشيا لا تجوز  
صلاته ( قوله فضلت جهة قدرته ) فيرمي على الدابة واقفة ان قدره الانسائره ويتوجه  
الى القبلة ان قدره والا فلا وهذا في الفرض ( قوله والقادر الخ ) قال في الشرح وقيد نأيا للجز

قدرة (و) قبله الخائف جهة (أمنه) ولو خاف أن يراه العدو أن قعد على مضطجها بالأيام إلى جهة أمنه عن  
والقادير بقدره الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لما إذا لم يجد أحدا فلا خلاف في الصحة

(ومن استثبت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده محجب) من أهل المكان ولا من له علم أو سألهم عن جهة (ولا محراب) بالهمل (تحرى) أى اجتهد وهو بتدل الجهود لنيل المقصود ولو سجدت ثلاثة ولا يجوز التحرى مع وضع المحارب لأن وضعها فى الأصل محقق ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله وإن أخبره اثنان ممن هو مسافر ١٥٩ مثله لأنهم لا يخبران عن اجتهد ولا يتولوا

اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قس الأواب للسؤال عن القبلة ولا من الجدران خشية الهوام ولا اشتباه بطاق غير المحراب وإذا صلى الأعمى ركعة لغير القبلة فجاهه رجل واقامه إليها واقتدى به فإن لم يكن حال افتتاحه عنده مخبر فصلاة الأعمى صحيحة لأنه لا يلزمه من الجدران والأعمى فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به فى الصورتين لقدرته فى الأولى وعلم خطئه فى الثانية (ولا إعادة عليه) أى التحرى (لو) علم بعد فراغه أنه (أخطأ) الجهة لقول عامر بن عقبة رضى الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليلة مظلمة فلم ندرك أين القبلة فصلى كل رجل منا على حباله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت فأينما تولوا فثم وجه الله وليس التحرى للقبلة مثل التحرى للتوضؤ والساتر فانه إذا ظهر نجاسة الماء والثوب أعاد لانه امر لا يحتمل الانتقال والقبلة تحتمل كما حوت عن المقدس

عن الاستقبال والتزول بنفسه لأن القادر الخ فهو بمنزلة التعليق لقوله ومن عجز الخ المقيد بقوله بنفسه (قوله ومن استثبت عليه القبلة) بأن انطمست أعلامها وأما إذا كانت السماء مصحبة مثلاً وهو لا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل يجوز له التحرى ويعذر بالجهل قال بعضهم لا وأما قال ظهير الدين المرغينانى يجوز قال فى الجوهرية وظاهر كلام القدورى يشير إليه (قوله ولم يكن عنده مخبر) قال فى الجوهرية وحده الحضرة أى المعبر عنها هنا عند أن يكون بحيث لو صاح سمعه ويقبل فيها قول العدل ذكره ابن أمير جاج ولو كان عبداً أو أمة ويحترى فى خبر القاسق والمستور ثم يعمل بغالب ظنه كفى - خطر الدواخلة (قوله أو سألهم عن جهة) الذى هو من أهل المكان أو الذى عنده علم وإن لم يكن من أهله (قوله ولو سجدت ثلاثة) أى ولو كان التحرى فيه سجدة تلاوة ومثلها صلاة الجنازة كفى فى الجوهرية ويجب الأخذ بقول الخبر العدل وإن خالف رأيه لأن الأخبار أعلى من التحرى وفى غاية البيان والعناية أنه يستحب الأخبار (قوله ولا يجوز التحرى مع وضع المحارب) لانها من جهة الأدلة خصوصاً محراب المدينة الشريفة لانه موضوع بالوحي فيجب اتباع المحراب ولا يجوز له التحرى كفى التبيين وذكر فى الثانية جوازها معها (قوله وإن أخبره اثنان الخ) ان وصليته (قوله واقتدى به) الأولى حذفه لأن المقصود إفادة عدم صحة اقتدائه به وقد أفاده بعد (قوله فصل صلاة الأعمى صحيحة) نظيره ما إذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته جىء بالسراج فاذا هو صلى إلى غير القبلة ان صلاها بالتحرى جاز ولا إعادة عليه افاده فى الشرح (قوله لقدرته فى الأولى) فيه أنه أن الأولى مفروضة فيما إذا لم يجد مخبراً عند افتتاحه فكيف يكون قادراً أن لو كان قادر القسدت وقد ذكر أنها صحيحة وكلامه فى الشرح أحسن من هذا فانه قال ناقلاً عن التبيين والمزيد الأعمى إذا صلى ركعة إلى غير القبلة فجاهه رجل وسواء واقامه إلى القبلة واقتدى به فهذا على وجهين إما أن يجده عند الافتتاح انساها يسأله أو لم يجد فى الوجه الأول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لانه قادر على أداء الصلاة إلى جهة الكعبة وفى الوجه الثانى تجوز صلاة الامام أى الأعمى لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لان عنده صلاة امامه على الخطأ اه وهى عبارة لا غبار عليها (قوله ولا إعادة عليه لو أخطأ) ولو بمكة والمدينة على الأصح (قوله عامر بن عقبة) الذى فى الشرح ابن ربيعة (قوله على حباله) أى على حبلته (قوله كما حوت عن المقدس) بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس وهو على تقدير مضاف أى بيت المقدس (قوله أو بتدل اجتهداً) ولو إلى الجهة الأولى على الوجه كفى سكب الانهر (قوله من جهة الميمن) فيبقى أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب لا الوجوب كذا يحتمل بعضهم وعمله ما لم يكن العمل من جهة الميمن أكثر والأمكن أن المستحب التوجه إلى ما هو قبل العمل (قوله كالنسخ) فلا يطل العمل السابق وإنما يمنع العمل به فى المستقبل (قوله وأهل قباء) بالضم والمدنية من قرى المدينة بصرف ولا يصرف كفى

إلى الكعبة (وإن علم بخطئه) أو بتدل اجتهداً (فى صلاته استدار) من جهة الميمن لا اليسار (وبخ) على ما إذا بالتحرى لأن بتدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء استداروا فى الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم



وان نذر كسجدة صليبة بطلت صلاته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بلاشعر) كأن فعله موقوفاً فلو آثمها (فعله بعد فراغه)  
من الصلاة (انه اصاب صحت) لانه يتبين ١٦٠ الصواب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابته

المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكراً ومنهم من يؤشّه فلا يصرفه (قوله)  
وان نذر كسجدة صليبة) أي بعد الاستدارة أي أنه تركها (قوله بطلت) وجهه انه اذا اذاها  
في جهة ركعتي التي تحول عنها فقد اذاها الى غير القبلة الآن وان اذاها الى جهة تحريمه  
الآن اذاها الى غير القبلة التي كانت لركعتي الركعة الواحدة لا تكون لقبلتين (قوله لانه  
يتبين الصواب الخ) ولان ما فرض لغيره راي حصوله لا يتصل به كالسعي الى الجمعة بيانه أن  
جهة التحريم وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحريم لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة  
فاذا حصلت أخذت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أي استصحاب الخلل أي حال  
الذي اشتبه عليه القبلة فان حاله عند عدم التحريم الفساد لان الصلاة بدون التحريم عند  
الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أي من أول الصلاة (قوله قويته) أي بالعلم وبقي  
من الصور ما اذا علم بخطئه فيها أو بعدها والصلاة فاسدة فيهما (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه  
يقول بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله باستصحاب الحال) هو  
القصد لترك التحريم عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع دليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق  
(قوله لم يحصل حقيقة) وهو استقباله يقيناً (قوله ولا حكا) أي بالتحريم والحاصل انه  
اما أن لا يشك ولا يتحريم وجوابه ان صلاته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما أن يشك ولا  
يتحريم وهي على الثلاثة اوجه التي ذكرها المصنف واما أن يشك ويتحريم وهو أصل المسئلة  
(قوله لا تجزئه) وعن أبي حنيفة يخشى عليه الكفر ولا يكفر وفي الظهريه ومن صلى الى غير  
جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة  
لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره الصدر الشهيد وفيه انه يجوز ان يفتقد الطهورين الصلاة  
مع عدمها (فرع) اذا تحريم ولم يقع تحريمه على شيء فقبل يؤخر وقبل يخبر وقبل يصلي الى  
الجهات الاربع وهو الاحوط كما في القبح ومع هذا الوصل الى جهة واحدة جاز وان اخطأ فيه  
كما في الظهريه (قوله خلافاً لابي يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه كما في القهستاني (قوله)  
وعلى هذا) أي على ما تقدم من انه لا عبرة للاصابة اذا صلى الى غير جهة تحريمه أو على هذا  
الخلافاً (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في الشرح وهو أن لا يحكم بفساد فعله ابتداء  
لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اهـ وهو المناسب (قوله والنية) أي نية  
الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط والذى في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه وجد الجزم  
بالنية والطهارة حقيقة صحت (قوله وجهه واحداً امامهم) أمان من علم حال امامه لم تجز  
صلاته لانه اعتقد أن امامه على الخطأ وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف الكعبة فالصلاة  
صحيحة مع علم حال الامام لعدم الخطأ لان الكل قبله (قوله كما في جوف الكعبة) فان تقدم  
فيه مضر (قوله لما قدمناه) من حديث عامر وهو عليه لقوله تجزئهم  
(فصل في بيان واجب الصلاة) (قوله يجزئهم) بمعنى اللزوم) لو قال بمعنى اللزوم والساقط  
والمضطرب أو قال في القول الوجوب يجزئهم بمعنى اللزوم الخ لكان انساب (قوله وفي الشرع

فيها) ولو بالغ الباطن  
(فسدت) لان حاله قويته  
به فلا يبقى قويا على ضعف  
خلافاً لابي يوسف رحمه الله  
(كما) فسدت فيما (لوم يعلم  
اصابته أصلاً) لان الفساد  
ثابت باستصحاب الحال ولم  
يرتفع بدليل فتقر بالفساد  
لان الشرط لم يحصل حقيقة  
ولا حكا واذا وقع تحريمه الى  
جهة فصل الى غيرها لا تجزئه  
لترك الكعبة كما في حقه  
وهي الجهة التي يحرامها ولو  
أصاب خلافاً لابي يوسف  
في ظهور اصابته هو يجعله  
كالتحريم في الاواني اذا عدل  
عن تحريمه وظهر طهارة  
ما وصا به صحت صلاته وعلى  
هذا الوصل في ثوب وهو  
يعتقد انه نجس او أنه محدث  
أو عدم دخول الوقت فظهر  
بخلافه لا تجزئه وان وجد  
الشرط لعدم شرط آخر وهو  
فساد فعله ابتداء لعدم  
الجزم وأما في الماء فقد  
وجدت الطهارة حقيقة  
والنية (ولو تحريم قوم  
جهات) في ظلة (وجهه لو  
حال امامهم) في توجيهه  
(تجزئهم) صلاتهم الامن  
تقدم على امامه كما في  
جوف الكعبة لما قدمناه

(فصل في بيان واجب الصلاة) (الواجب في اللغة يجزئهم) بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم  
قوله لان الكل قبله يوجد منه زيادة ونقصا وهذه المودة ممكنة فان كانت الصلاة قضاء وهي مبرية او موعودا صوته وعلوا انه  
قد امهم لكن لم يجزوا انه الى أي جهة اهـ



اسم لما رزنا) روى عن الامام انه قال ما معناه الفرق بين الواجب والقرض كما بين السماء  
والارض والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالسنية ثم يعبرون فيه بالوجوب  
افاده صاحب الجهر (قوله بدليل فيه شبهة) اعلم ان الادلة السعوية انواع اربعة قطعي  
الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة أى المحكمة وقطعي الثبوت ظني الدلالة كالاتان  
المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة كأخبار الاحاد التي مفهومها قطعي وظني الثبوت  
والدلالة كأخبار الاحاد التي مفهومها ظني فبالاول يثبت القرض أى والحرام وبالثاني  
والثالث يثبت الوجوب أى وكراهة التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أى وكراهة  
التنزيه ليكون ثبوت الحكم به مدردليه كذا في الكشف اه من الشرح مزيدا (قوله  
اسكونه ساقطا عن اعلم) أى لا يجب علينا اعتقاد وجوبه (قوله اولكونه ساقطا عن اعلم) اه  
لو قال اولكونه لازما علينا لان كان أولى ليكون تنبيها على المعنى الاول وهو اللزوم صريحا  
وان كان ماذكره بعبارة بقرينة على (قوله او اولكونه مضطربا) أى مترددا (قوله وشرعت  
الواجبات لا كمال القرائن) فان القرائن فرض وكونها بالقراءة والسورة مثله لا مقام لذلك  
الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكروها قهريا والطحاينة مقسمة للر كوع والسجود وكذا  
التمسك في الثانية مقام اعمدها وضم الانف مقام لوضع الجهة الا ان منها ما يكون مقاما للركن  
خاصة ومنها ما يكون مقاما لها من غير نظر الى ركن كالقعود الاول وتشهده والسلام فليست اقل  
(قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالتمسك ثلاثا فانه مقام للطحاينة والصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم مقامة للتشهد والتمسك والبسلة مقامان لقراءة الفاتحة ولا يظهر هذا التقييم  
في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعني ان السنة تكون كاملة بالادب فنظر  
الرا كع الى القدمين والساجد الى الارضية مقام للتسبيحات لانها ليست تكون مستحضرة  
اعدم استغفاله باطلاق النظر والنظر الى حجره مقام لهيئة الجلوس وفيه مما مر (قوله ليكون  
كل منها حصنا لما شرع لتكميله) أى حافظه فالواجبات كالسور على القرائن والسنن  
كالسور على الواجبات والادب كالسور على السنن فن حفظ السور الاخيرة كان  
للاسوار المدخلة احفظ ومن ضيعه يضر به الحال الى تضییع باقيها والتهاون بها وفي نسخ  
كل بالنصب ولا وجه له (قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك الفرض (قوله  
والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى وأما الحكم الدينى فهو سقوط المطالبة (قوله  
واعادتها بتركه عدا) أى مادام الوقت باقيا وكذا في السهو ان لم يسجد له وان لم يسجد له حتى  
خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم ويكون فاسقا آثما وكذا الحكم في كل  
صلاة أدت مع كراهة التحريم واختار ان المعادة لترك واجب نقل جابر والفرض سقط بالاولى  
لان القرض لا يتكرر كما في الدر وغيره ويندب اعادتها لترك السنة (قوله وهو أى الواجب)  
أى على ما ذكرهنا والافهمي يزيد على ما ذكره والتبع في الحصر (قوله الاول وجوب قراءة  
الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) فالواجب ترك أكثرها يسجد لله سجدة  
لان ترك أقلها ولم أر ما اذا ترك النصف منه لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو أولى  
قال في الدر وعليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة

اسم لما رزنا بدليل فيه  
شبهة قال غير الاسلام  
وانما سمى به اما لكونه  
ساقطا عن اعلم اولكونه  
ساقطا عن اعلم اولكونه  
مضطربا بين القرض  
والسنة أو بين اللزوم  
وعدمه فانه يلزمنا  
علا على اه وشرعت  
الواجبات لا كمال القرائن  
والسنن لا كمال الواجبات  
والادب لا كمال السنة  
ليكون كل منها حصنا  
لما شرع لتكميله وحكم  
الواجب استحقاق العقاب  
بتركه عدا وعدم اكفاد  
باجده والثواب بفعله  
ولزوم سجود السهو لنقص  
الصلاة بتركه سهوا واعادتها  
بتركه عدا وسقوط القرض  
فاقصا ان لم يسجد ولم يعد  
(وهو) أى الواجب (غاية  
عشر شيئا) الاول وجوب  
(قراءة الفاتحة) لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
لن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

الفرض) غير الثنائي وفي جميع الثنائي (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمساوية السنة (و) جميع ركعات (النفل) الحار وبتالان كل شـضع من التبايلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الاولين) من الفروض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيها (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للمهوك كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الالف) اى ما صلب منه (الجبهة في السجود) للمواظبة عليه ولا تقبوض الصلاة بالاقصاار على الالف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الاثبات بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (لئلا يفتقر الانتقال غيرها) أى لغيره (السجدة من باقى افعال الصلاة) للمواظبة فان فات سجدها ولو بعد القعود

والسعود حتى تطمئن فما  
الاخير ثم بعد القعود (و)



## تال کوغ

والسيد حتى تظمن مفاصلة في المحرم لانه لكم من السكن لاسنه كما قاله الخرجاني

حذيفة رضي الله عنه على تخريج الكرخي وعلى تخريج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلسة  
 والأول هو الصحيح وإنما خص الركوع والسجود لأنهما مظنة التضييق بخلاف القيام لأنه  
 يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الآخرين ووقف سائداً كان عليه أن يقف بقدر تسيعة  
 لأجل تعديل الركن كما صرح به في النهاية ولو لم يقف هذا التقدير ثم ولا تقصد صلاته لو حود  
 أصل القيام فإن المفروض من الركن أدنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله  
 أبو يوسف) أورد عليه أنه وافقهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بغير الواحد على الكتاب  
 وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فإنه تعالى أمر بالركوع والسجود فعلق الركبة  
 بالآدمي منهما وخبر الواحد هو حديث أصل فأنك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا بهذا الخبر  
 وبهذا جله ابن الهمام على الفرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلل قال في الصروقي وغيره  
 أن هذا الخلاف لم يذكروا في ظاهر الرواية من السيد مختصراً وفي قوله وهو الواجب نظراً  
 (قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضاً (قوله في القومة)  
 أي من الركوع حتى يستقيم قائماً (قوله والجلسة) أي بين السجدين حتى يستقيم قاعداً وأما  
 أصل الرفع إلى قرب القعود ففرض بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب أيضاً لا يفرق  
 أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن وهو يحصل من الركوع بدون رفع  
 بخلاف السجود كما في السراج والكافي ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس الجلسة فإذا في  
 الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في الشرح  
 ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين  
 السجدين الخ (قوله لا أمر به) أي بالاطمئنان أي الأمر الضمني فإن الأمر منه صلى الله عليه  
 وسلم لمن أساء الصلاة إعادة أعادته كالأطمئنان وذلك يقتضي الأمر به والأمر بالوجوب  
 وليس المراد من الحديث البطلان فلا ينهض دليلين أحدهما يدل لهذا آخر الحديث حيث  
 قال إذا فعلت هذا فقدت صلاتك وإذا التفتت منه شيئاً فقد انتقصت من صلاتك فقد دعاها  
 صلاة والباطل لا ينهي صلاتاً أيضاً فقد لقى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى أتم  
 ولو كان عدم الطمأنينة مفسداً لفسدت بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز المضي في الصلاة  
 وتقريره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب  
 المحقق الخ) واختار الكرخي أن التعديل في القومة والجلسة سنة على قوله ما وفرق بينه  
 وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان التكميل الفرض وفي القومة والجلسة التكميل الواجب  
 ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة أظهاها للتفاوت بينهما وهو المشهور وقال  
 الجرجاني أن التعديل عندهما مطلقاً سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقصد القراءة  
 التمهيد بأسرع ما يكون لا فرق في ذلك بين القرائن والواجبات والنوافل استحسننا أخذها  
 وهو ظاهر الرواية والأصح وقال محمد وزفر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما  
 في القهستاني وسبب الأنهر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والطحاوي استثنائه  
 وأكثر المشايخ يطلقون عليه اسم السنة أمالان وجوبه ثبت بالسنة أولاً لأن المؤكدة في معنى  
 الواجب وهذا لا يقتضي رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق الاطام المسافر المحدث واستختلف

ولا فرض كما قاله أبو يوسف  
 ومقتضى الدليل وجوب  
 الاطمئنان أيضاً في القومة  
 والجلسة والرفع من  
 الركوع للأمر به في حديث  
 المسمى صلاته ولمواظبة  
 على ذلك كله واليه ذهب  
 المحقق الكمال بن الهمام  
 وتليده ابن أمير حاج وقال  
 أنه الصواب (و) يجب  
 (القعود الأول) في الصحيح

قوله وهذا لا يقتضي الخ  
 هكذا في الأصل المطبوع  
 وفي نسخة أخرى وهذا  
 يقتضي بالاثبات ولعلها  
 أصوب إذ مقتضى قوله  
 أمالان وجوبه ثبت بالسنة  
 الخ أن الخلاف أي المضموني  
 ارتفع وإنما الخلاف  
 في اللفظ والعبارة اللهم  
 إلا أن يكون المراد من  
 نسخة التي رفع الخلاف  
 اللفظي فإن ذلك لا يقتضي  
 رفعه تأمل اه معصيا

ولو كان حكايا هو قعود المسبوق فيما مضى ولوجاس الاول تبعه الامام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو عوده  
 له ولم يتركه وقام ساهيا ١٦٤ (و) يجب (قراءة التشميد فيه) اي في الاول وقوله (في الضم) متعلق

بكل من القعود وتشهده  
 وهو احتراز عن القول  
 بسنيتهما اوسفة التشهد  
 وحده للمواظبة (و) يجب  
 (قراءته) اي التشهد (في  
 الجلوس الاخير) ايضا  
 للمواظبة (و) يجب  
 (القيام الى الركعة  
 الثالثة من غير تراخ بعد)  
 قراءة (التشهد) حتى لو زاد  
 عليه بقدر اداء ركن  
 ساهيا بسجد له ولتاخير  
 واجب القيام للثالثة  
 (و) يجب (لفظ السلام)  
 مرتين في العيين واليسار  
 للمواظبة ولم يكن فرضا  
 لحديث ابن مسعود (دون  
 عليكم) لحصول المقصود  
 بلفظ السلام دون متعلقه  
 ويتجه الوجوب بالمواظبة  
 عليه ايضا (و) يجب قراءة  
 (قنوت الوتر) عند أبي  
 حنيفة وكذا تكبيرة  
 القنوت كما في الجوهرية  
 وعندهما هو كالوتر سنة  
 (و) يجب (تكبيرات  
 العيدين) وكل تكبير منهما  
 واجبة يجب بتركها سجود  
 السهو (و) يجب (تعين)  
 لفظ (التكبير) لاقتراح كل  
 صلاة للمواظبة عليه  
 وقال في الاذخيرة ويكره  
 الشروع بغيره في الاصح  
 وقال السرخسي الاصح انه لا يكره كما في التبيين

مقها حيث كانت القعدة الاولى فرضا في حقه لانه امارض الاستخلاف أفاده السيد ثم ان  
 الاولى حذف قوله في الضم لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكايا) فيه اشارة الى انه  
 اراد بالاول ما ليس باخر فالمسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث قعدات والواجب منها  
 ما عدا الاخير قاله السيد وفيه ان الاول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود  
 المسبوق فيما مضى يفيد ان الواجب ما انفرد المسبوق بقضائه فقط فليتامل (قوله ويجب  
 قراءة التشهد) فيسجد للسهو بترك بعضه ككله كما في الدر (قوله اي في الاول) المراد به  
 كما سبق ما عدا الاخير على ما فيه فانه قد يتكرر مرارا (قوله للمواظبة) عليه لقوله ويجب  
 قراءة التشهد (قوله حتى لو زاد عليه) أي على التشهد (قوله بقدر اداء ركن الخ) على الصحيح  
 وينوب عما اذا قال اللهم صل على محمد و آل محمد كره الشرح تباعدا عما يوجبهم المنع من ذكر الصلاة  
 عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهيا احترازه عن العمد فان الصلاة تكون به مكروهة فخرنا  
 (قوله بقدر اداء ركن ساهيا بسجد للسهو) وقيل بسجد بزيادة حرف (قوله مرتين) هو  
 الاصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بما  
 كافي بجمع الاثر فلما قدى به بعد لفظ السلام الاول قبل عليكم لا يصح عند العامة وقيل  
 ان أدركه بعد التسليمة الاولى قبل الثانية فقد أدركه معه الصلاة كما في السراج واعلم ان السلام  
 واجب للصلاة ذات الركوع والسجود فلا يرد صلاة الجنازة ولا سلام سجود السهو والشكر  
 على القول به حوى وفي ذكر الشكر نظر لان سجوده لا سلام له كسجود التلاوة وفي الزاهدي  
 ان سلام الجنازة سنة اه (قوله في العين واليسار) يشعر ان الاتفات فيهما واجب للمواظبة  
 والنصر بخلافه (فرع) لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان بعينه كافي بجمع الاثر  
 (قوله لحديث ابن مسعود) وهو اذا قات هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعلم النبي صلى الله  
 عليه وسلم للاهرابي حين علم الصلاة ولو كان فرضا لعله اياه وما رواه الترمذي وأبو داود من  
 حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم  
 تمت ملأه صريح في عدم الافتراض قلت وهو مما يستأنس به لقول من قال ان الخروج بصلته  
 فرض فخر بجاء على قول الامام في الاثنى عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة  
 (قوله ويتجه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد به واجب صلاة  
 الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنه حتى لو أتى بغيره  
 جاز اجماعا مر والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فالإضافة حينئذ للبيان أي دعاء القنوت  
 ويطاق أيضا على طول القيام فالإضافة حينئذ حقيقة أي دعاء القيام وفي الشرع هو الدعاء  
 الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر (قوله كما في الجوهرية) وهو في القهستاني عن الزاهدي  
 وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزيا الى الزيلعي فلا أصل له (قوله  
 ويجب تكبيرات العيدين) وهي ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة وفي  
 الثانية بعد ها فتدوب فقط (قوله يجب بتركها سجود السهو) فيه ان الاولى عدم سجود السهو  
 في الجمعة والعيدين (قوله ويكره الشروع بغيره) أي بترك الواجب الا اذا كان



لا يصح منه بأن كان الشغ يقاب الزا لا ما وغينا (قوله فلذا لا يختص الخ) أي فليكون الأصح  
 وجوب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لاتصالها بها) هذا لا يظهر إلا إذا أُنزِلَ  
 التكبيرات عملاً بالمدحوب فاما إذا خالف وقدمها أول الركعة فلا يجب لعدم العلة المذكورة  
 فيما يظهر وسيأتي في محله إن شاء الله تعالى (قوله ويجب جهرا للامام) الواجب منه أدناه وهو  
 أن يسمع غيره ولو واحد أو الا كان اسراراً فلو سمع اثنين كان من أعلى الجهر حوى عن الخزانة  
 قالوا والاولى ان لا يجهده نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لان اجماع بعض القوم يكفى بغيره  
 والمنصب ان يجهده بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالجهر المصلى  
 بالاذكار فهستأني عن كشف الاصول وهذا أولى مما في الزاهدى عن ابي جعفر انه كلما اراد  
 الامام او المنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو افضل بعد ان لا يجهده نفسه ولا يؤذى غيره وان  
 زاد على حاجة المقتدى (قوله اولي العشامين) يفتح الياء الاولى وكسر الثانية تخلصا وحذف  
 النون للاضافة واطلق على الثانية اولى باعتبار انها مشفع اول وغلب العشاء لا المغرب لان  
 الاصل تغليب الاكثر (قوله في صلاة الجمعة والعبدان) لكن لو تركه فيما لا يسجد له سهو  
 لسقوطه في الجمعة والعبدان دفعا للفتنة وقيل هما اى الجهر والاسرارستان حتى لا يجب  
 وجود السهو بتركهما لانهم ليسا بمقصودين وانما المقصود القراءة زيلعى ويظهر تخرجه  
 ما في القهستانى عن القاعدى على هذا القيل من ان الامام مخير في الجهر فيما وراء القرائن  
 ولو تزا او عيذ لكن الجهر افضل وصرح في الهداية بأنه مخير في نوافل الليل اعتبارا بالفرض  
 في حق المنفرد اهـ ويحتمل انه قول مفصل (قوله والوتر في رمضان) سواء قدمه على التراويح  
 او اخره بل ولو تركها كما في الدرر جمع الانهر وقيد بكونه في رمضان لان صلواته جماعة في غيره  
 بدعة مكروهة كما في الحلبي اى ولا يطلب الجهر بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضر  
 اجماع بعض الحكماء احيانا الحديث ابي قتادة وهو في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بماتحة الكتاب ويسمعنا الآية احيانا ولان السير من  
 الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما عند مبادئ التنفسات افادة في الفتح وفي اواخر  
 الحلبي عن كفاية الشعبي يخاف الامن عذروه وان يكون هناك من يتحدث او يغلبه النوم  
 فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اهـ وفي القهستانى اذا جهرتين الكلمتين ليس عليه شيء اهـ  
 (قوله ولو في جمعهما بعرفة) اشار به الى خلاف الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعنهم اجمعين  
 فانه يقول بالجهر فيهما ولو قال المؤلف ولو الجهر موعتين بعرفة لكان أظهر والاصل في الجهر  
 والاسرار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكان  
 الشركون يؤذونه ويقولون لاتباعهم اذا سمعوه يقرأ فرفعوا أصواتكم بالاشعار  
 والاراجيز وقابلوه بكلام اللغو حتى تغلبوه فيسكت ويسبون من أنزل القرآن ومن أنزل  
 عليه فانزل الله تعالى ولا تجهروا بالصلاة ولا تخافوا بها اى لا تجهروا بالصلاة كلها ولا تخافوا بها  
 كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلاة الليل وتخاف بصلاة النهار فكان به ذلك  
 يخاف في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم بالابتداء فيه ما ويجهر في المغرب لاستعدادهم  
 بالاكل وفي العشاء والفجر لراحتهم وفي الجمعة والعبدان لانه اقامهما بالمدينة وما كان للكفار

فلذا (لا) يختص وجوب  
 الافتتاح بالتكبير في صلاة  
 (العبدان خاصة) خلافا لما  
 خصه بهما ووجه العموم  
 مواظبة النبي صلى الله عليه  
 وسلم على التكبير عند  
 افتتاح كل صلاة (و) يجب  
 (تكبيره الر كوع في ثانية)  
 أى الركعة الثانية من  
 (العبدان) تبعاً لتكبيرات  
 الزوائد فيها لاتصالها بها  
 بخلاف تكبيره الر كوع  
 في الاولى (و) يجب (جهرا)  
 الامام بقراءة ركعتي  
 (الفجر) قراءة (أولي  
 العشامين) المغرب والعشاء  
 (ولو قضاء) لفعله صلى الله  
 عليه وسلم (و) يجب الجهر  
 بالقراءة في صلاة الجمعة  
 والعبدان والتراويح والوتر  
 في رمضان على الامام  
 للمواظبة والجهر اجماع  
 الغير (و) يجب (الاسرار)  
 هو اجماع النفس في الجميع  
 وتقدم (في) جميع ركعات  
 (الظهر والعصر) ولو في  
 جمعهما بعرفة (و) الاسرار  
 (فيما بعد اولي العشامين)  
 الثالثة من المغرب وهي  
 والرابعة من العشاء  
 (و) الاسرار في (نفل النهار)  
 للمواظبة على ذلك



والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) ١٦٦ الامام فيه وقد ينهوا وفيما يقضيه مما سبق به في الجمعة والعيدين (كتمنل بالليل)

فانه مخير ويكتفى بأدنى الجهر فلا يضربنا كما لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التهجيد بالليل وكان يؤتى اليقظان ولا يوقظ الوسان (ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب أو في جميع (أو أي) العشاء قراها) أي السورة وجوبا على الأصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهرا) - مع ما على الأصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولتذكر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب كالوتر كذا السورة في الركوع يأتي بها ويعيده (ولوترك الفاتحة) في الأوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للمسلم ولان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نقلوا بقراءتها مرة وقع عن الاداء لقوة مكانه وإذا كررها خالف المنبر وع الا في النقل بخلاف السورة فانها مشروعة نقل في الآخرين ولم تذكر

قوة وقوله وفي العشاء أو القبر لقادهم وجهه في الفجر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى نلت الليل وهذا انما يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر (قوله والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امامه لكنه لا يبالغ في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وجهه هكذا أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاها ثم اوجدها في الكافي وغيره واختار في الهداية انه يحتمل عدم الجماعة والوقت ونعقبه في غاية البيان (قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضى وقالوا انه يقضى اول صلاته اقوالا واخرها أفعالا (قوله في الجمعة والعيدين) وكذا فيما سبق به في غيره مما من الجهرية (قوله كتمنل بالليل) والجهر أفضل مالم يؤذنا كما هو كريض ومن يتطرق في العلم فله السيدنا من خط والده (قوله ولا يوقظ الوسان) الوسان الثامن (قوله ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب الخ) أي عدا أو سموا كافي النهر والمتبادر انه اذا تركها في الركعة مع اقضى سورة أحدهما فقط لعدم العمل لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة ويحرم ما في قولهم ويسجد للمسلم وكذا في الخاتمة (قوله وجوبا على الأصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعول عليه في الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قبل تجب الفاتحة أيضا وقيل لا قال في البحر والتمري ويبنى ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهرا به ما على الأصح) اختاره صاحب الهداية لان في الجهر به ما تغيير صفة الفاتحة من المخافة وهي نقل وفي المخافة به ما تغيير صفة السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النقل اخف من تغيير صفة الواجب وروى ابن سماعة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختار نحر الاسلام قال وهو المواب وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وبه جزم في الخاتمة وصححه القرطبي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة لان السورة تلتق بموضعها وهو الشفع الاول حكوا وقال أبو يوسف لا تقضى السورة اصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضى الا بدليل وهو مفقود هنا (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كافي الفتح (قوله وعند بعضهم يقدم السورة) لانها تلتق بمحلها (قوله يأتي بها) لانه اذا أتى بها تكون فرضا ككلا السورة فلا يلزم تأخير القرص لما ليس بفرض (قوله كالوتر كذا السورة في الركوع) والظاهر ان تذكر الفاتحة مثل السورة لوجوب كل ويعيد السورة بعد الايتان به او حرره نقلا (قوله ويعيده) أي افتراضا لان القراءة كما صار فرضا فيلزم تقديم الركوع على القراءة ولو لم يعده وهو مفقود ما اذا اعاده فقد وقع بعد كل القراءة المفروضة فلا فساد (قوله اقونه بمكانه) أي لانها اقوى لتكون في محلها (قوله الا في النقل) قال في الشرح ذكر العتاب في تناواه أن تذكر الفاتحة في التطوع لا يكره لو ردد الخبر في مثله اه (قوله فانها مشروعة نقلا) فهو حقه فله ان يصرفها الى ما عليه (قوله ولم تذكر) لان الشفع الثاني ليس بمحلا لها فجاز ان تقع قضاء والله تعالى اعلم وقرئ السيد بقوله آخر وهو ان قراءة الفاتحة مشروعة على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين ترتب الفاتحة على السورة بعد القراءة

في الاولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة لانه يمكن قضاؤها على الوجه  
المشروع اهـ حريذا (تبيينه) من الواجب متابعة المقتدى امامه في الاركان الفعلية  
فلو دفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي له ان يعود لتزول المخالفة  
بالموافقة ولا يصير ذلك تكرارا وبالعود جزم الحلبي في آخر الكتاب أما لو قام الامام الى  
الثالثة قبل ان يتم المقتدى التمسك فانه يتم ثم يقوم لان التمسك واجب وان لم يتم وقام  
للمتابعة جاز وكذا الواسع في القعدة الأخيرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا وقع رأسه قبل التسليم  
او سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض  
والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب  
بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها  
نفوت الواجب بالكلية فكان الاتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما  
بالمكينة بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اخف من تأخير الواجب ولو ركع في الوتر  
قبل ان يتم المقتدى القنوت تابعه لان القنوت ليس بمعين ولا مقداره اما اذا كان لم يقرأ شيئا  
منه ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه تركه وركع والاقر أم قد اراد لا يفوته الركوع  
مع الامام ثم ركع واختلف الأئمة في المتابعة في الركوع والقنوت وهو القراءتة عندنا لا يتابع  
فيها بل يستمع وينصت مطلقا سريه كانت اوجهرية ووافقنا مالك وأحمد في الجهرية وقال  
الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين تلزمه المتابعة في القاءة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة  
والاصح انه يأتي بالنشاء الا اذا أخذ الامام في القراءة ولو سريه لا لطلاق النص وهو قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله أعلم

(فصل في بيان سفها) ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اسامة لوجامدا غير مستغف

وقالوا الاسامة ادون من الكراهة دراي التهرية وفي السبد عن النهر عن الكشف  
الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها وبلا م على تركها مع حقوق التمسك اهـ (قوله رفع  
الدين للتهرية) مثلها في ذلك تكبيرات الاعداد والقنوت كافي التبيين وغاية البيان ومن  
اعتاد تركها ثم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالتمسك التسليم كما هو حكم كل سنة مؤكدة  
كافي الحلبي ولا شك ان التمسك بقول التشكيك بغير (قوله حذاء الاذنين) فيسكه الرفع فوق  
الرأس فلو لم يقدر على الرفع المسنون او قدر على رفع يده دون الاخرى رفع يده قدر كافي جمع  
الاخر (قوله حتى يحاذي باهامه اذنيه) ومارواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر  
(قوله وكالحرة في الركوع والسجود) أي قضم بعضها الى بعض (قوله لان ذراعيها اليسا  
بعورة) على نظره وحذاء اذني الامة (قوله ويسن نشر الاصابع) ويكون بطن الكف  
والاصابع الى القبلة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الخ  
تمة لا ترفع الايدي الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومنها التكبير للقنوت  
في الوتر وفي العبددين وعند استلام الجرو على الصغار المرفوعة بجميع من دلقة وعرفات وعند  
الاقاميد وعند الجزئين الاولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر من ابن عباس

(فصل في بيان سفها)

اي الصلاة (وهي إحدى)

وخسون) تقريرا فيسن

(رفع الدين للحرية حذاء

الاذنين للرجل) لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان

اذا افتتح الصلاة كبر ثم

رفع يديه حتى يحاذي

باهامه اذنيه ثم يقول

سبحانك اللهم وبحمدك

الخ (و) حذاء اذني (الامة)

لانها كالرجل في الرفع

وكالحرة في الركوع

والسجود لان ذراعيها اليسا

بعورة (و) رفع اليدين

(حذاء المنكبين للحرية)

على الصحيح لان ذراعيها

بعورة ومبناه على السرة

وروى الحسن انها ترفع

حذاء اذنيها (و) يسن

(نشر الاصابع) وكيفيته

ان لا يضم كل الضم

ولا يخرج كل التخرج بل

يتركها على حالها منشورة

لانه صلى الله عليه وسلم كان

اذا كبر رفع يديه ناشرا

أصابعه

بدل الاستلام الجهر وسين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي الافتتاح والقنوت والعينين يرفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والركعة منسكبيه ويجعل باطنهما في الاول نحو الجهر وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالدعاء فيرفع يديه حذاء صدره باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما فريضة وان قلت والاشارة بمسجته لهذر أو يرد يكتفي في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنازة غير الاولى لحديث مسلم ما لي انا كم رايتي أيدىكم كأنها أذناب فيسل شمس اى صعب اسكنوا في الصلاة فلو فقه في الصلاة قبل نفسه والفتنار لا يكفي النهر وهو الصحيح سراج (قوله ويسن مقارنة احرام المقتدى الخ) لكن يشترط ان لا يكون فراغه من الله او من أكبر قبل فراغ الامام منهما فلو فرغ من قوله الله مع الامام أو بعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الامام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات وهو الاصح لانه انما يكون شارها بالجله ولا يدرك فضيلة التعريرة مع الامام عند الامام الا بالمقارنة في الاحرام (قوله لان اذا للوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير الامام والقاء تستعمل للقرآن أيضا كافي قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأوا فاستمعوا له وانصتوا وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندهما بعد احرام الامام) من غير فصل فيصل ألف الله من المقتدى براء أكبر من الامام كذا في القهستاني قال السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الاسلام الى ان المقارنة فيها أفضل بالاجماع قال بعضهم والفتنار للفتوى في التعريرة أفضلية التعقيب واختلف في ادراك فضل التعريرة على قوله ما قيل الى الشناء كافي الحقائق وقيل الى نصف القاطعة كافي النظم وقيل في القاطعة كلها وهو المختار كافي الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى وهو الصحيح كافي المضمرات وقيل بالتأسف على فوت الكبيرة مع الامام ذكره القهستاني والسلام مثل التعريرة من حيث المقارنة على أصح الروايتين عن الامام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين التعريرة عنده ان التكبير شروع في العبادة فيستحب فيه المبادرة والسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كافي التبيين (قوله ولا خلاف في الجواز على الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز للمرة تظهر فيما اذا كان احرام المقتدى مقارنا لاحرام امامه حيث يجوز عند الامام لا عندهما وأما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فتفق عليه (قوله مع التيقن بحال الامام) هذا رد لقول صاحبين ان في القران احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبير الامام قال في الشرح وهذا غير معتبر لان كلاهما فيما اذا تيقن عدم السبق (قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للاحرام بلا ارسال ويضع في كل قيام من الصلاة ولو حكم فدخل القاعد ولا بد في ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مسنون وما لا فلا كافي السراج وغيره وقال محمد لا يوضع حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع وعند سنة القراءة فيرسل عنده حالة الشاء والقنوت وفي صلاة الجنازة وعندهما يعتقد في الكل واجمعوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد من لعدم الذكر والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح والتحميد

قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ هنا زيادة ونص العبارة هكذا (قوله) فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام منه ووقع أكبر بعد قول الامام اياه أو قال الله مع الامام الخ ما هنا) ٨١

(و) يسن (مقارنة احرام المقتدى لاحرام امامه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر فكبروا لان اذا للوقت حقيقة وعندهما بعد احرام الامام جعل القاء التعقيب ولا خلاف في الجواز على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته) لحديث علي رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى)

قوله وما لا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (وما لا) فلا ما لم يطل حينئذ يضع كافي السراج وغيره) ٨١

الشايع تلك الصفة عملاً بالحدِيثين وقيل انه يخالف السنة والمذهب فينبغي ان يفعل بصفة احد الحدِيثين مرة وبالأخرى أخرى فبأنى بالحقيقة فيهما (و) يسن (وضع المرأة يديها على صدرها من غير تحليق) لانه استرها (و) يسن (النساء) لما روينا ولفوه صلى الله عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة فارفعوا ايديكم ولا تخالف اذا كنتم ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وان لم تزيد واعلى التكبير اجراً كم وسند ذكر معانيها ان شاء الله تعالى (و) يسن (التعوذ) فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو ظاهر المذهب وأستعيد الخ واختاره الهندواني (القراءة) فيأتي به المسبوق كالامام والمفرد لا المقتدى لانه تبع للقراءة عندهما وقال ابو يوسف تبع للثناء سنة للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفي الخلاصة والذخيرة قول ابى يوسف الصحيح (و) تسن (القسمه) اقول كل ركعة قبل الفاتحة لانه صلى الله عليه وسلم كان يفتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم

فينبغي ان يضع فيها على قوله ما أجيب بأن المراد قيامه قرار وهذا لا قراره اه وهل يضع فيها في صلاة التسايح ليكون القيامه قرار فيه ذكر سنونيراجع (قوله محققاً بالخبر صريحاً) أي ويستطاع ثلاثة اصابه على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال في المقيد وهو المختار وقال ابن أمير حجاج ودرجمايشم - له مارواه ابو داود وصححه ابن خزيمة وابن - بيان ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفه اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي ان يفعل الخ) قال في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلالا المرويين تمام بل صفة ثالثة فيها جامع لهم الا على وجه التمام لكل منهما اه وقد عات ما نقلناه عن المقيد (قوله وبسن وضع المرأة يديها الخ) المرأة تخالف الرجل في مسائل منها هذه ومنها انهم لا يخرج كفيها من كميها عند التكبير وترفع يديها احداً من كميها ولا تفرج اصابعها في الركوع وتصح في الركوع فليلا بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه استرها وتلزم حرفها بجنبها فيه وتلزم بطنها بفخذها في السجود ويجلس متورك في كل قعود بان تجلس على ألتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن وتضع فخذيها على بعضهما وتجعل الساق الايمن على الساق الايسر كما في مجمع الانهر ولا تؤم الرجال وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ولا يجهر في موضع الجهر ولا يصحب في حقها الاسفار بالفجر والتبع ينفي الحصر (قوله لما روينا) في شرح قوله رفع يديه للتحرية من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بها يديه اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند المتقدمين قول في وجب تناوؤك وفي البحر والنهر عن المراج قاله مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي كتب الانهر عن الحلبي والاولى ترك وجب تناوؤك الا في صلاة الجنائز اه واهل وجه الفرق أن صلاة الجنائز يطلب فيها الدعاء فهو بحالها أليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقاً لا قبل الشروع ولا بعده وهو قواها وهو الصحيح المعتمد كافي البحر وعن ابى يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه بعده قال ابن أمير حجاج والحق الذي يظهر أن قرأته قبل النية أو بعده قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه فجعله مستحباً وأدباً من آداب الصلاة ليس بظاهر بل غاية أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب على النية وحضور القلب في الصلاة والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب المذهب اسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه ابو يوسف مما يدل على طلبه فحمل على التهجيد وكان ونسخ ثم اعلم ان الثناء يأتي به كل مصل فالمقتدى يأتي به مالم يشرع الامام في القراءة مطلقاً سواء كان مسجوداً ومدركاً في حالة الجهر والسمر (قوله و) يسن (التعوذ) ولو اني بغير الفاتحة لانه سنة القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر والى ذلك مال السعيد في شرحه (قوله واختاره الهندواني) لموافقة القرآن واختاره من القراءة حمزة (قوله فيأتي به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في صلاة العبد يأتي به بعد التكبيرات ويتعوذ المسبوق عند الشروع في قول ابى يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ والامر به مطلق بارادة القراءة (قوله لدفع وسوسة الشيطان) والمصلح احوج اليه من القارئ فيلحق به دلالة اه من الشرح (قوله ونسب القسمية) اي باللفظ المخصوص لا مطلق الذكر كافي



الذي به والوضوح وهو آية واحدة من القرآن وقال مالك والاوزاعي وبعض اهل المذهب  
 انهم ليست من القرآن اه وانزل للفصل بين السورة كان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل  
 السور بها وكتبت في الفاتحة لانها ليست اول ما نزل ولم تكتب في سورة براءة لانها نزلت  
 بالتصديق والبيعة آية راحة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجزها الصلاة  
 عنده لان فرض القراءة ثابت يبين فلا يقطع بما فيه شبهة ولم يكفر جاحدة آيتها لانها وان  
 نواز كتابتها في المصاحف لم يتواتر كونها قرآنا والمكفر الثاني لا الاول وفي القهستاني والاصح  
 انها آية في حومة المس لا في جواز الصلاة وفي البحر وتحرم على ذي الحدث الا كبر الا اذا قصد  
 الذكر والتين (قوله والقول بوجوبها ضعيف) جزم الزبلي في سجود السهو بوجوبها وقدم  
 القول بسجود السهو فيها وصححه العلامة المقدسي شارح النظم وفي معراج الدراية عن المعلى  
 عن الامام وجوبها وهو قولهما وفي رواية الحسن انها لا تجب الا عند افتتاح الصلاة والصحيح  
 انها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه ملخصا  
 من الشرح اقول مستعينا بالله تعالى بسجود السهو بتركتها هو الا حوط وخروج من هذا  
 الخلاف (فائدة) يسن ان قرا سورة فاتمة ان يتعوذ ويسمى قبلها واختلاف فيما اذا قرأ آية  
 والاكثر على انه يتعوذ فقط ذكر المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الاتيان  
 بالسملة بين الصلاة الجهرية والسرية وفي حاشية المؤلف على الدرر والنفحة على عدم  
 الكراهة في ذكرها بين الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية  
 وبنا فيه ما في القهستاني انه لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قوله ما وفي رواية عن محمد قال  
 في المضررات والفتوى على قوله ما وعن محمد انها تسن في السرية دون الجهرية لئلا يلزم  
 الاخفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره في العناية والمحيط وقال في شرح الضياء لفظ  
 الفتوى آكد من المختار وما في الحاشية تبع فيه السكال وتلميذه ابن أمير حاج حيث رجح أن  
 الخلاف في السنة فلا خلاف أنه لو سمي لكان حسنا لشبهه الخلاف في كونها آية من كل  
 سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة من أولها أو يشمل ما اذا قرأ من أوسطها آيات مثلا  
 وظاهر تعليلهم كون الاتيان به شبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة يقيد الاول كذا  
 بحشمه بعض الافاضل (قوله والمأموم) ولو سها في سرية أو من مقدمته في صلاة جمعة  
 أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله للامرية في الصلاة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام  
 قامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين  
 في الزمان فلا وجه لما في المتن من قوله لم يرد به الموافقة في اللفظ بها في وقت واحد وانما  
 المراد الموافقة من حيث الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهرى غفر له دعاه وغفره دعا  
 عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضى ان تأمين سرياني كقائل لانه ليس من أوزان كلام  
 العرب وهو اسم فعل كصه للسكون بمعنى على الفتح لفتحه كأمين وكيف لان أسماء الافعال  
 مبنية بالاتفاق وحكمه السكون حالة الوقف والتصريك بحركة البناء حالة الوصل لا لتقاء  
 الساكنين (قوله لقنن جبريل الخ) قال الزبلي المخرج هو بهذا اللفظ غريب (قوله  
 وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في انه من القرآن (قوله وأنصح لغاته

والقول بوجوبها ضعيف  
 وانصح لعدم ثبوت  
 المواظبة عليها (و) بسن  
 (التأمين) للامام والمأموم  
 والمنفرد والقارئ خارج  
 الصلاة للامرية في الصلاة  
 وقال صلى الله عليه وسلم  
 لقنن جبريل عليه السلام  
 عند فراغ من الفاتحة آمين  
 وقال انه كان يتم على المكاتب  
 وليس من القرآن وأنصح  
 لغاته المد والخصيف



(الح) قال نعلب وغيره هو بالمد والقصر مع التخفيف فيهما كلاهما فصيح مشهور وفي المصباح  
 القصر لغة أهل الحجاز والمثناة بين عامر والمد اشباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على وزن  
 فاعيل اه وحكي الواحدى عن حمزة والكسائي الامالة فيها ولو مدمع التشديد كان مخطئاً في  
 المذهب الاربعة وهو من جن العوام ولا تقسده الصلاة عند الثاني لوجوده في القرآن وعليه  
 الفتوى ولو مدمع حذف الباء لا تقسد عند الثاني ايضا لوجوده في القرآن قال تعالى ويك آمن  
 ولو قصر وحذف او شذمه عنهما ينبغي الفساد لانهم لم يوجد في القرآن افاده في التبيين  
 (قوله والمعنى استجب دعاءنا) هذا عند الجمهور وروى النعابي في تفسيره باسناده الى الكلبي  
 عن ابي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال اقول  
 وقيل لا ينجيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة باسناده ضعيف انه من أسماء الله تعالى  
 أى يا آمين استجب لحذف منه حرف النداء واقيم النداء مقفله فلذلك انكر جماعة القصر  
 فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تاويله الا الله تعالى اه (قوله والمنفرد) اى مع التسميع  
 فيأتى بالتسميع حال الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض وقيل حال الاستواء كفى بجمع الانهر  
 وجرم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح كفى القهستاني (قوله وللإمام عندهما ايضا)  
 لحديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما متفق عليه ولانه عرض غيره فلا ينسب  
 نفسه وله ما رواه انس وابو هريرة رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع  
 الله لمن سمعه فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه قسم بينهما والقسم ثنائى الشركة (قوله للامام  
 الواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخى وخير العبادة اخفها وخير الرزق  
 ما يكتفى (قوله ويسن جهر الامام بالتكبير والتسميع) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يميم  
 تكبير العبد والجنابة واعلم ان التكبير عند عدم الحاجة اليه بان يلفهم صوت الامام  
 مكروه وفي السيرة الحلبية اتفق الاثمة الاربعة على ان التبليغ في هذه الحالة بدعة منكورة أى  
 مكروهة وما عند الاحتياج اليه بان كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام اما ضعفه  
 اولكثرهم فاستحب فان لم يسمعهم يعرفهم بالشروع والاتصالات ينبغي لكل صف من  
 المقتدين الجهر بذلك الى حد يعلمه الا همى عن ياليم ولا بدعة شروع الامام في الصلاة من قصد  
 الاحرام بتكبير الافتتاح فلو قصد الاعلام فقط لا يصح وان جمع بين الامرين فهو المطلوب منه  
 شرعا وينال اجرين وكذا الحكم في المبلغ ان قصد التبليغ فقط فلا صلاة ولا لمن اخذ بقوله  
 في هذا الحالة لانه اقتضى من ايسر في صلاة كفى فتاوى الغزى واما التسميع من الامام  
 والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منهم ما فلا يشترط فيها قصد الذكرا لصلة الصلاة بل  
 للثواب ولا تقسد صلاة من اخذ بقوله لانه مقتضى من في الصلاة بخلاف الاولى اه من السند  
 وغيره (قوله ويسن تفرج القدمين في القيام قدرا ربع اصابع) نص عليه في كتاب الاثر  
 عن الامام ولم يحك فيه خلافا وفي الظهيرية وروى عن الامام التراوح في الصلاة أحب الى من  
 أن ينصب قدميه نصبا في منية المصلى من كراهة التمايل يمينار يسار المحول عن الثعالبي على  
 سبيل التعاقب من غير تحلل سكون كما يفعله بعضهم حال الذكر لا الميسل على احدى القدمين  
 بالاعتماد ساعة ثم الميل على الاخرى كذلك بل هو سنة ذكره ابن امير حاج وكذا ما في الهندية عن

والمعنى استجب دعاءنا  
 (و) يسن (التحميد) للمؤتم  
 والمنفرد اتفاقا وللإمام  
 عندهما أيضا (و) يسن  
 (الاسرار بها) بالشاء وما بعده  
 للامام الواردة بذلك (و) يسن  
 (الاعتدال عند) ابتداء  
 (التسمية) وانتهائها بأن  
 يكون آتسابعها (من غير  
 طأطأة الرأس) كما ورد  
 (و) يسن (جهر الامام بالتكبير  
 والتسميع) لحاجة الى  
 الاعلام بالشروع والاتقال  
 ولا حاجة للمنفرد كالأموم  
 (و) يسن (تفرج القدمين  
 في القيام قدرا ربع اصابع)  
 لانه أقرب الى الخشوع  
 والتراوح أفضل من نصب  
 القدمين وتفسير التراوح  
 أن يعدة على قدم مرة وعلى  
 الاخر مرة لانه أيسر

وأمكن لطول القيام (و) يسسن (أن تكون السورة المضغوطة للفاضة من طوال المفصل) الطوال والقصار بكسر أولهما جمع طويلة وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المفصل بالكثرة فصوله وقيل أقله المنسوخ فيه وهذا (في) جلاذ (الفتير والظهور من أوساطه) جمع وسط ١٧٢ بفتح السين ما بين القصار والطوال (في العصر والشاعر من قصار في المغرب) وهذا

التفصيل (لو كان) المصلحة  
(مقياً) والمنفردة والامام  
سواء ولم ينقل على المتقدمين  
بقرائه كذلك والمفصل  
هو السبع السابع قبل  
أوله عند الاكثرين من  
سورة الجبرات وقيل من سورة  
محمد صلى الله عليه وسلم أو  
من الفتح أو من ق فالطول  
من مبدئه الى البروج  
وأوسطه منها الى لم يكن  
وقصاره منها الى آخره وقيل  
طوله من الجبرات الى عبس  
وأوسطه من كورت الى  
الغنى والباقي قصاره لما  
روى عن عمر رضى الله تعالى  
عنه أنه كان يقرأ في المغرب  
بقصار المفصل وفي العشاء  
بوسط المفصل وفي الصبح  
بطول المفصل والظهر  
كالفجر مساواتهما في سعة  
الوقت وورد أنه كالعصر  
لاشتغال الناس بهما ثم  
وروى عن أبي هريرة رضى  
الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقرأ في الفجر يوم  
الجمعة الم تنزيل الكتاب وهل  
أتى على الانسان وقد ترك  
الحنفية الا النادر منهم هذه  
لسنة ولازم عليها الشافعية  
الا القليل فظن جهلة

المذهبين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا يفيى الترك ولا الملازمة دأما (و) الضرورة (بقراءة سورة شامة) لقراءة بان  
التي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في القبر فلما فرغ قالوا أو جرت قال سمعت بكاء مني فخشيت أن تفقد أمه كما (لو كان مسافرا)

لانه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السجود اذا اثنى في سقوط شرط ١٧٣ الصلاة في تخفيف القراءة الاولى

بان الضرورة مقولة بالتشكيك (قوله لانه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر) ويدعى انه قراءتها قبل بابها الكافرون وقتل هو الله أحد اه وسواء في ذلك حال القرار والجملة وما وقع في الهداية وتفسيرها من انه محمول على حالة الجملة والسبب واما في حالة الامن والقرار فانه يقرأ بصورة البروج وان شئت فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية قاله في الشرح (قوله للتوارث الخ) وسكنته أن الفجر وقت نوم وغفلة فيطيلها ليدرك الناس الجماعة (قوله بالثنتين في الاولى الخ) ويعتبر من حيث الآتي إن كان بينهما مقاربة وان تفاوتت طولاً وقصرًا فمن حيث الكلمات والحروف قاله المرغيناني وهذا في حق الامام أما المنفرد فيه قرأ ما شاء وفي النهي عن المجر الا فضل أن يفعل كما الامام (قوله لا بأس به) لودود الاثر (قوله فقط) قال في الدراية الاولى كون الفتوى على قوله ما لا يلهي قوله نعم قال رضى الدين في محبته نقلاً عن الفتاوى الامام اذا طول القراءة في الركعة الاولى لكي يدركه الناس لا بأس به اذا كان تطويلاً لا يشغل على القوم اه والجمعة والعيدان على الخلاف كذا في جامع المحبوبي (قوله وتكره اطالة الثانية على الاولى الخ) أي تنزيهاً وهذا بالنسبة لغير ما وردت به السنة فلا يشكل بما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أولى الجمعة والعيدين بالا على وفي الثانية بالقاشية وهي أطول من الاولى بالكثرة ثلاث ذكره السيد عن خط والده (قوله وفي التوافل الاخر أسهل) قال في الفتاوى هذا كله في القرائن أما السنن والتوافل فلا يكره اه (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان رب العظيم الخ) لا يخفى مناسبة تخصيص كل عباد كرفيه فان ركوع تذلل وخضوع فتناسب أن يجعل مقابله العظمة لله تعالى والسجود غاية التسفل فتناسب أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاقتدار لاعلو المكان تعالى الله عن ذلك (قوله أي أدنى كماله المعنوي) الذي في الزيلعي أي أدنى كمال السنة والقضية له فالضمير راجع الى غير مذكور معلوم من المقام وفي الجهر واختلاف في قوله وذلك أدناه فقليل أدنى كمال السنة وقيل أدنى كمال التسبيح وقيل أدنى القول المسنون قال والاقسام وجه خفف في الاولى للشارح ان يقول أي أدنى كماله يعود الضمير للسنة والقضية والمراد ان الكمال المعنوي له مراتب الثلاث والخمس والسبع مثلاً والثلاث ادناها فهي أدنى العدد المسنون فلأقرب واحدة لا يشاب قواب السنة وان كل يحصل لنواب آخر قال في البحر ما ملخصه ان الزيادة افضل بعد ان يحتم على وتر خمس او سبع او تسع فليبر الصريح ان الله وتر يحب الوتر وفي منية المصلي أدناه ثلاث واوسطه خمس واكمله سبع ومثله في المضمرات عن الزاد (قوله وهو الجمع) أي الكمال الجمع وهو محل مجازي من الاسناد الى السبب لان الجمع هو السبب في الكمال والمراد الجمع الصادق بالثلاث والخمس والسبع (قوله لا القومية) عطف على المعنوي أي ليس المراد أدنى الكمال المعنوي أي أدنى كمال الجمع المعنوي فلان ادناه ثلثان لما فيها من الاجتماع فليس مراد وان كان صحيحاً في نفسه لانه صلى الله عليه وسلم مضى للاحكام لا لالتفات القومية (قوله فلا يصح انه يتلوه) وقال المرغيناني في (قوله ولا يقرأه الامام الخ) فلوزاد الادراك الجاني قبل مكره وقيل مفسد وكثر وقيل جائز ان كان فقيراً وقيل جائز ان كان لا يعرفه وقيل مأجور ان اراد القرية فاستأجر من الزاهد وغيره وفي البحر والنهر ما حاصله انه الختم على وتر

(و) يسن (اطالة الاولى في الفجر) اتفاقاً للتوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بالثنتين في الاولى والثلاث في الثانية استحباباً وان كثرت التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) اشارة الى قول محمد بن ابي الى ان يطول الاولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الاولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي التوافل الاخر أسهل (و) يسن (تكميل الركوع) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه (و) يسن (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثاً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لثلاث ركعات سبحان رب العظيم وذلك أدناه واذا سجد فليقل سبحان رب العلي ثلاث مرات وذلك أدناه أي أدنى كماله المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا القومية والامر للاستحباب فيكره ان ينقص عنها ولو رفع الامام قبل اتمام المقند ثلاثاً لم يصح انه يتابعه ولا يزيد الامام على وجه يعل به القوم وكلما زاد المنقرض فهو افضل بعد الختم على وتر

وقبل تسبيحات الركوع والسجود وتكبيرهما واجبات ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق جمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلنا هو محمول على حالة التهجد (و) بسن (أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) بسن (تفريج أصابعه) ١٧٤ لقوله صلى الله عليه وسلم لانس رضي الله عنه إذا ركعت فضع كفك على

ركبتك وفترج بين أصابعك وارفح يدك عن جنبك ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا ليمكن من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لأن مبق حالها على الستر (و) بسن (نصب ساقيه) لأنه المتوارث وأحناؤها شبه القوس مكروه (و) بسن (بسط ظهروه) حال ركوعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقرت وروى أنه كان إذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) بسن (تسوية راسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤنثة ويذكر ويؤنث والهجيرة للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يخفض راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) بسن (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة

أن قصده غير القربة فلا شك في كراهته وإن قصده القربة فلا شك في عدم كراهته بل استخصنه الفقيه أبو الليث لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (قوله وقيل تسبيحات الركوع الخ) أي فيجب ترك ذلك سجود السهو وشذابو مطيع البطنى تليد الامام بقوله تسبيح الركوع والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الذخيرة أن الركن مرة وظاهر البدائع ثلاث قال ابن امير حاج وكان وجهه ظاهر الامر في الحديث المتقدم (قوله ولك خشعت) انما ذكره بعد الركوع ليشير الى ان المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى اللغوي في الشرعي (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لأن ذلك داخل في قوله وصوره وانما خصهما دون الذوق والشم اعظم النعمة بهما (قوله أحسن الخالقين) أي المصورين فيندفع الاشكال والمقتدرين فان الخلق يأتي بمعنى التقدير ومجرا أحسن محذوف للعلم به أي أحسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التهجد) المراد التنقل أعم من كونه ليلا أو نهارا (قوله ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا) أي التفريج التام كما أنه لا يطلب الغضم التام إلا في السجود وفيما عدا هذين يقيم على خلقتهما (قوله ليمكن من بسط الظهر) الأولى أن يقول ليمكن من الأخذ فان التفريج لا يدخل له في البسط بالتجربة (قوله وأحناؤها شبه القوس مكروه) أي تزيم لأنه في مقابلة ترك السنة (قوله العجز بوزن رجل) وكثف وسكون الجسيم مع تثليث العين والفعل كسمع وضرب افاده في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق الفخذين وما بينهما ما هو الذكروا الخصيتان أو فرج المرأة وليس العجز لأنه المؤنث وهما الاليتان فلو قال هو الآية لكان أولى (قوله لم يخفض راسه) أي لم يرفعه من الاخفض وهو الرفع (قوله ولم يصوبه) أي لم يخفضه كما في الصباح والمصباح فلو خفض رأسه قليلا كان خلاف السنة (قوله أي لم يرفع) التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت وسن ابعاد مر فقيه عن جنبيه والصاق كعبه فيه واستقبال أصابعه القبلة أي أصابع رجله كذا في القهستاني عن الزاهدي (قوله ويسن الرفع من الركوع الخ) في النهي عن الهنبي معزيا بالصداقة اتمام الركوع والكمال كل ركن واجب عندهما وعند أبي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والاتصاف والقيام والطمأنينة فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضونه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا يلزمه سجود السهو وقال ابن امير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدأ بوضع الاتف در (قوله عند نزوله) مرتبطا بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) أي بين يديه والأولى حذفه لتصریح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه وينفض على صدور قدميه ويكره تقديم إحدى رجله عند النهوض (قوله فينهمل ما استطاع) أي في الهبوط والنهوض (قوله

ان الرفع منه فرض وتقدم (و) بسن (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (معامنا) للتوارث ويسحب (و) بسن (وضع ركبتيه) ابتداء على الارض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) بسن (مكة للنهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه اذا لم يكن به عذروا ما اذا كان ضعيفا ولا بس خف فيه عمل ما استطاع



ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) بسن (تكبير السجود) لما روي (و) بسن (تكبير الرفع منه) للمروى (و) بسن (كون السجود) اي جعل السجود (بين كفيه) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال بعض ١٧٥ المحققين بالجمع وهو ان يفعل بهذا مرة

وبالاخر مرة وان كان بين

الكفتين افضل وهو حسن

(و) بسن (تسبيحه) اي

السجود بان يقول سبحان

ربي الاعلى (ثلاثا) لما روي

(و) بسن (مخافة الرجل)

اي مباعده (بطنه عن

نخذه) بمخافة (مرفقيه

عن جنبيه) ومخافة

(ذراعيه عن الارض) في

غير رجة حذرا عن الاذاء

المحرم لانه صلى الله عليه

وسلم كان اذا سجد جاني

حقى لوشامت بهيمة ان تمر بين

يديه لمزت وكان صلى الله

عليه وسلم يجنح حتى يرى

وضع ابطيه اي يياضهما

وقال عليه السلام لا تبسط

بسط السبع وادعم على

راحتيك وأبدضبعيك فانك

اذا فعلت ذلك سجد كل

عضو منك (و) بسن

(الخفض المرأة ولزنها

بطنها بفخذها) لانه عليه

السلام مر على امرأتين

تصليان فقال اذا سجدتما

فضمي بعض اللحم الى بعض

فان المرأة ليست في ذلك

ويستحب الهبوط باليمين) أي بالركبة بأن يقدمها على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب النهوض باليسار أولا (قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) لا ينهض دليل على كل المدعى ويحمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر (قوله لما روي) من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه وقوله للمروى هو هذا بعينه (قوله وبه قال الشافعي رضي الله عنه) ونص التبيين بواقعه وهو على ما نقله المروى وضع اليدين حذاء المنكبين أدب اه (قوله وقال بعض المحققين) هو الكمال رضي الله تعالى عنه وقوله وهو أن يفعل تفسير للجمع وفي نسخة وهو قوله وان كان بين الكفتين أفضل لما فيه من تحصيل المخافة المسنونة ما ليس في شيء غيره ولان آخر الركعة مع تبرأوا بها فمك يجعل رأسه بين كفيه عند الاحرام في أول الركعة فكذا في آخرها برهان (قوله وبسن تسبيحه) وتوجيه أصابع يديه وأصابع رجليه نحو القبلة (قوله في غير رجة) مرتبط بقوله ومخافة مرفقيه عن جنبيه وأما مخافة الذراعين عن الارض فلا تؤذى في الارض حام (قوله حتى لوشامت بهيمة) يضم الموحدة وفتح الهاء تصغير بهيمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولله الشاة بعد السجدة فانه أول ما تضعه امه سجدة ثم يكون بهيمة (قوله حتى يرى وضع ابطيه) اي يراه من خلفه كما جاء النص صريحه في رواية الطحاوي (قوله وادعم على راحتيك) اي اعقد (قوله وأبدضبعيك) بهيمة قطع والضبعان تننية ضبع بفتح الصاد المججمة وسكون الباء الموحدة لاخير والجمع اضباع كقرخ وافرأخ على ما في الصحاح واصطلاح العضد كله او وسطه او بطنه وما ينضم اليه الحيوان المقترن والسنة المجدبة وقيل في الاول بالضم ايضا كما في القهسستان وغيره (قوله فانك اذا فعلت ذلك الخ) بيان لحكمة ما ذكره ذلك لانه حينئذ يظهر كل عضو بنفسه ولا يعقد على غيره في اداء العبادة ولانه اشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجهة من الارض وابعدهن هيات الكسالى (فرع) الصلاة على الارض افضل ثم على ما نبتته ذكره المرغيناني وغيره لان الصلاة سرها التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الارض اظهر واتم الا لضرورة حرا وبرد أو نحوهما ويلحق بها ما نبتته هذا المعنى ذكره ابن امير حاج (قوله لان الرفع) في جمع الانهر عن المطلب الصحيح من مذهب الامام أن الانتقال فرض والرفع سنة (قوله وثبت الجلسة بين السجدين) المراد بها الطمانينة في القومة وتفترض عند أبي يوسف ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسبيحة وليس فيه ذكر مسنون كما في المراج وكذا ليس بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد فيها محمول على التهجد كما في جمع الانهر (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) بحيث تكون أطراف أصابعه على حرقى ركبتيه لا مباعدة

كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعني انماها لان الرفع من السجود فرض الى قرب القعود فاقامه سنة (و) تسن (الجلسة بين السجدين) بسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الأصح (و) بسن (افتراش الرجل) وبجمله اليسرى ونصب اليمين



توجيه أصابعها نحو القبلة كما ورد ١٧٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) بن (نور المراء) بأن تجلس على ألبها وتضع القفخذ

عنه كما كان الفتح (قوله وتوجيه أصابعها) أي بطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر  
الاستطاعة فان توجيه الخنصر لا يجلو عن مسرة مستأني (قوله ونسب الإشارة) أي من غير  
تحريك فانه مكروه عندنا كذا في شرح المشكاة للقاري وتكون إشارة إلى جهة القبلة كما  
يؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لأنه روي في حذو أخبار عنها ما أخرجه ابن  
السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الإشارة بالاصبع أشد على  
الشيطان من الحديد والمذكوري كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة كما في الفتح وغيره فلا  
يحرر أن قال الزاهد في المجتبى لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في كونها ستة  
وكذا عن الكوفيين والمدينيين وكثرة الأخبار والالتزام كان العمل بها أولى كما في الحلبي وابن  
امير حاج (قوله والدرية) لأن الفعل يوافق القول فكأن القول فيه التثني والاثبات يكون  
الفعل كذلك فرفع الاصبع التثني ووضعه الاثبات (قوله وتكون بالمسجة) بكسر الباء  
الموحدة سميت بذلك لأنه يشار به في التوحيد وهو تسبيح أي تنزيه عن الشرك كما وضعت بذلك  
لأن لها اتصالاً بالباطن فكذا القلب فكانت سبب الحضور (قوله أي السبابة) سميت بذلك لأنها يشار  
بها عند السب وقيل يكره تسميتها بذلك ورد ابن امير حاج بأن تسميتها بذلك ثبتت عندهم مسلم وغيره  
من حديث ابن عمر حيث قال وأشار بالسبابة (قوله عند انتهائه إلى الشهادة) الإشارة انما هي  
عندها لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله لكان أولى (قوله لقول أبي هريرة) دليل  
لقوله من اليمن فقط (قوله يدعو بأصبعه) أي بكتف مسجته من يديه (فرع) لا يشترط في  
المسجة حتى لو كانت قفاوة أو عليه لم يشترط غيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى كما في النور  
على مسلم (قوله احداً) بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي وحداً أي اقم أصابعاً واحدة  
وهي اليمنى لأن التيامن يطلب فيها له شرف وكان صلى الله عليه وسلم يحبه في شأنه كله وهذا  
الدليل لا ينتج المدعى لأنه في الدعاء لا في التشهد (قوله برفعه الخ) وعند الشافعية برفعهما  
إذا بلغ الهزيمة من قوله لا الله ويكون قصدهم التوحيد والاختلاف من عند كلمة الاثبات  
والدليل للبايعين في المطولات (قوله وأشارنا إلى أنه لا يعقد شيئاً من أصابعه وقيل الخ)  
صنيعه يقتضي ضعف العقدة وليس كذلك إذ قد صرح في النهر بتوجيهه وأنه قول كثير من  
مشايخنا حال وعليه القمري كما في عامة الفتاوى وكيفيته أن يعقد الخنصر والقي عليها محلقاً  
بالوسطى والابهام ومنه يعلم أنه اختلف الترجيح ٨١ من السيد ولعل الإشارة تفهم من قوله  
سابقاً وبسن وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدين كحالة التشهد فانها مبسوطة بين  
السجدين فيكون التشهد كذلك يفهم ذلك بطريق الإشارة وقال في الشرح عيسى بن  
البيدني على الفخذين وهو أولى لما في تلك الإشارة من التأمل والعقد وقت التشهد فقط فلا  
يعة تدق ولا بعد وعليه الفتوى فالظاهر أنه يجعل المقودة إلى جهة الركبة وفي الدر  
وبقرائنا بالمسجة أقبل يعقد عند الإشارة (قوله ونسب قراءه الفاتحة فيما بعد الأولين)  
يشمل الثلاثة والرابع (قوله في الصحيح) هو ظاهر الرواية كما في الحلبي (قوله وروى عن  
الامام وجوبها) ووجه الكمال لكنه خلاف المذهب كما في سبب التمهيد (قوله وروى عنه  
التخيير) قال البرهان الحلبي الحاصل أن التخيير يرجع إلى ثني القراءتين الأخيرتين وأبى

الفخذ وتخرج رجلها من  
نور كمالها اليمنى لأنه استلها  
(تسن) (الإشارة في الصحيح)  
نه صلى الله عليه وسلم رفع  
بوجه السبابة وقد اجنأها  
بأ ومن قال أنه لا يشترط أصلاً  
وخلاف الرواية والدرية  
فيكون (بالمسجة) أي  
سبابة من اليمنى فقط يشترطها  
منها) انتهائه إلى (الشهادة)  
بالتشهد لقول أبي هريرة  
رضي الله عنه إن رجلاً  
كان يدعو بأصبعه فقال له  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أحداً (برفعهما) ؟  
أي المسجة (عند التثني)  
أي ثني الألوهية عما سوى  
الله تعالى بقوله لا اله (ويضعها  
عند الاثبات) أي اثبات  
الألوهية لله وحده بقوله لا  
الله ليكون الرفع إشارة إلى  
التثني والوضع إلى الاثبات  
وبسن الأسرار بقراءة  
التشهد وأشارنا إلى أنه لا يعقد  
شيئاً من أصابعه وقيل لا  
عند الإشارة بالمسجة فيما  
يروي عنهما (و) (تسن)  
(قراءة الفاتحة فيما بعد  
الأولين) في الصحيح وروى  
عن الامام وجوبها وروى  
عنه التخيير بين قراءة الفاتحة  
والتسبيح  
؟ قوله الإشارة انما هي عندها  
الخ في نسخة أخرى ما منه  
الإشارة انما هي في أمثلها  
لا عند الانتهاء إليها فلما بقي

المزاد به التسوية بين هذه الثلاثة لأن القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح أفضل من السكوت  
 كما لا يخفى ٥١ (قوله والتسبيح) أي بقدر الفاتحة أو ثلاث تسبيحات كما في الفهستان لأن  
 القراءة قيم ما انما شرعت على وجه الذكر والثناء فالتسبيح يقوم مقامها كما في البحر (قوله  
 والسكوت) أي بقدر الفاتحة فهستاني عن القنية أو بقدر ثلاث تسبيحات زبلي أو بقدر  
 تسبيحة واحدة نهاية قال الكمال وهو الباقي بالاصول أي لأن الواجب من القيام عند سقوط  
 القراءة فيه ادنى ما ينطاق عليه الاسم والاعتدال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الاركان  
 ٥٢ ولذا قال الفهستاني ولعل المذكور بان السنة أو الادب أو الاقوال فرض على رواية الاصول  
 مطلق القيام كما مر واختلف في الاقتصار على السكوت فبعضه لا يكون به مسيئاً لو عمدا ولكن  
 لا يلزمه السهو ولو سهوا كما في المحيط وقيل لا يكون مسيئاً وانما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه  
 أثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في البدائع والذخيرة والخاتمة وجرى عليه الشارح وهو المذهب  
 وان كان صاحب المحيط على خلافه كما في البحر والدر (قوله وتسبى الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم) اعلم انما على ستة أقسام فرض وواجب وسنة ومسحوب ومكروه وحرام فالاول في  
 العمر مرة واحدة لاية والثاني كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوي والظاهر  
 أنه على الكفاية لحصول المقصود وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرمانى والثالث في  
 القعود الاخير والرابع في جميع أوقات الامكان والخامس في الصلاة مع اداء القعود الاخير  
 والقنوت والسادس عند عمل محرم وعند فتح التاجر متاعه ان قصد بذلك الاعلام بعبودته ولا  
 خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الاذكار في جميع الاحوال المقتضى استعمال الذكر في غير  
 موضعه صرح بذلك علماءنا وهل يأتي به المسبوق مع الاما قيل نعم وبالدعاء وصححه في المبسوط  
 وقيل يكره كرامة الشهادة واختاره ابن نجيم وقيل يسكت واختاره أبو بكر الرازي وقيل يستمر  
 في التشهد وصححه قاضي خان وينبغي الاقتناء كما في البحر وهو الصحيح خلاصة (قوله اللهم  
 صل على محمد) قال في الدرر بنديب السيادة وفي شرح الشفاء للشهاب عن الحافظ ابن حجر  
 أن اتباع الآثار الواردة أرجح ولم تنقل عن الصحابة والتابعين ولم تروا في حديث ضعيف  
 عن ابن مسعود ولو كان مندوباً لما خفي عليهم قال وهذا يقرب من مسألة أصولية وهي أن  
 الادب أحسن ام الاتباع والامتنال ورجح الثاني بل قيل انه الادب ٥٣ (قوله كما صليت على  
 ابراهيم) لا يقتضى افضلية الخليل على الحبيب عليهم الصلاة والسلام لانه قاله قبل أن يبين  
 الله تعالى له منزلته فلما بين أنبي الدعوة وتشبيهه لاهل الصلاة بأهل الصلاة لا للقدرا والتشبيه  
 وقع في الصلاة على الال لاهلية فكان قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه والمثابه  
 الصلاة على محمد وآله بالصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء آل ابراهيم فاذا تقابلت الجملة  
 بالجملة بقدر أن يكون آل الرسول كآل ابراهيم كذا في الشرح وفي هذا الاخير نظر أو المشبه  
 به قد يكون أدنى كقوله تعالى مثل نوره كنسكة ٥٤ در والحمد للمجود فانه الحمد بأنواع  
 الحمد والحمد بمعنى الماحد وهو من كل في الحمد والشرف وغنامه في الشرح أو الحمد بمعنى  
 فاعل أي أنت فاعل الحمد وأوجه كما أن مجيداً يحتمل أن يكون بمعنى المجيد وقوله في العالمين  
 أي معهم فهو دعاء لهم معهم وادخله هنا على التابع (قوله فرض في العمر مرة ابتداء)

والسكوت (و) تسن (الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الجلوس الاخير) فيقول  
 مثل ما قال محمد رحمه الله  
 تعالى لما سئل عن كيفية  
 فقال يقول اللهم صل على  
 محمد وعلى آل محمد كما صليت  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
 وبارك على محمد وعلى آل  
 محمد كما باركت على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم في العالمين  
 انك جسد مجيد وزيادة في  
 العالمين ثابتة في رواية مسلم  
 وغيره فالنوع منها ضعيف  
 والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فرض في العمر  
 مرة ابتداء

ويفترض كذا ذكر اسمه لوجود  
سببه (و) يسن (الدعاء) بعد  
الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم لقوله عليه السلام  
إذا صلى أحدكم فليبدأ  
بسم الله عز وجل والثناء  
عليه ثم ليصل على النبي ثم  
ليدع بعد ما شاء لكن لما  
ورد عنه صلى الله عليه  
وسلم أن صلاتنا هذه لا يصلح  
فيها شيء من كلام الناس  
قدم هذا المانع على إباحة  
الدعاء بما أحبه في الصلاة  
فلا يدع فيها إلا (بما يشبهه  
الفاظ القرآن) ربنا لا تزغ  
قلوبنا (و) بما يشبه ألفاظ  
(السنة) ومنها ما روى عن  
أبي بكر رضي الله تعالى  
عنه أنه قال لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم عني يا رسول  
الله دعاء أدعوه في صلاتي  
فقال قل اللهم اني ظلمت  
نفسي ظلما كبيرا والله لا  
يغفر الذنوب إلا أنت  
فاغفر لي مغفرة من عندك  
وارحمني أنت انت الغفور  
الرحيم وكان ابن مسعود  
رضي الله عنه يدعو بكلمات  
منها اللهم اني أسألك من الخير  
كله ما علمت منه وما لم أعلم  
وأعوذ بك من الشر كله  
ما علمت منه وما لم أعلم (و) لا  
يجوز أن يدعو في صلاته بما  
يشبه (كلام الناس) لأنه  
يبطلها وإن وجد قبل القعود  
وقد رواه الشيخ

أي من غير تقديم ذكره ولو باغ في الصلاة وصل فيها بعد ثابت عن القرض (قوله وتفترض كلما  
ذكر اسمه) هو قول الطحاوي قال بعضهم يتداخل الوجوب إذا اتحد المجلس وتكفي صلاة  
واحدة كسجود التسلاوة إذا الوجبت كل مرة لا فسخ إلى المخرج حاي وغيره وظاهر تعبيره  
بتهافت أن يفرض على والذي في كلام غيره أن المراد الوجوب المصطلح عليه فإن الأحاديث  
الواردة بطلبها عند ذكره أحاديث آحاد وهي إنما تفيد الوجوب أفاده في البحر قال السرخسي  
في شرح الكافي وقول الطحاوي يخالف للإجماع وعامة العلماء على أن ذلك مستحب فقط كما في  
غاية البيان وهو المختار للفقوى كما في النهر وظاهره ولو سمع من متعه مدلان العبارة بمجلس  
السامع كالتلاوة بخلاف الثناء عند ادعائه تعالى بخو عز وجل فيجب لكل مرة ثناء على حدة  
وان ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يفتى في البناءة عن الجامع الصغير يكفيه  
لكل مجلس ثناء واحد وفي المجلسين يجب لكل مجلس ولو تركه لا يفتى في البناءة وأما تشييت  
العاطس فإن حديجب لكل مرة ٤ وفي التعاريف لا يشمت العاطس أكثر من ثلاث إذا تابع  
وان لم يشمت إلى ثلاث كفته واحدة سوى على الاشياء لكن يحرم في الفتح تبعاً للكافي بأنه  
يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد وفي الزائد ٥ لا يجب على النبي صلى الله عليه  
وسلم أن يصلي على نفسه بناء على أن يأيها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف يأيها الناس  
يا عبادي نهر ويخص من قول الطحاوي التشهد الأول والصلاة في ضمن صلاة فلا يجب  
الصلاة لا تركها المكروه في الأول وللتسلسل في الثاني وفيه أنه يقال في الأول يتأق فعلها  
بالاتيان بها بعد الفراغ من الصلاة (قوله لوجود سببه) وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم  
(قوله ويسن الدعاء) لنفسه ولوالديه المؤمنين وللمؤمنين والمؤمنات لما روى عنه صلى الله  
عليه وسلم لما قبل له أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبة والمدير  
يطلق على ما قبل الفراغ منها أي الوقت الذي يليه وقت الخروج منها وقدير ادبه ما وراءه  
وعقبه أي الوقت الذي يلي وقت الخروج ولا مانع من ارادة الوقتين بجر ويدعو بالعربية  
ويحرم بغيرها لانها تنافي جلال الله تعالى نهر ولا يجوز الدعاء للمشركين بالمغفرة وكفره القرافي  
والحق خلافه لقول البعض يجوز المغفرة الكفر عقلاً ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين  
جميع ذنوبهم فمفطر الشفقة على أخوانه وهو أمر جائز الوقوع وان لم يكن واقعاً من المحرم  
أن يدعو بالمستحيلات العادية كنزول المائدة إلا أن يكون نبياً أو ولياً قبل وكذا الشرعية كما  
في الدرر أن يسأل العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما إلا أن يقصده بالخصوص  
إذا بدأ أن يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) المتبادر منه  
أن ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المنصف فإن مراده أن ذلك قبل السلام لذكر السلام  
بعد (قوله لكن لما ورد الخ) استدرك على التعميم المنهوم من قوله ما شاء فانه يفيد جواز  
الدعاء ولو بما لا يستحيل طلبه من الخلق مع أنه يشبه كلام الناس فتسببه الصلاة لحديث أن  
صلاتنا الخ (قوله بما أحبه في الصلاة) أي بما يشبه كلام الناس (قوله ربنا لا تزغ قلوبنا)  
بدل من ألفاظ القرآن ولا يقصد القرآن بل الدعاء والا كره (قوله ولا يجوز أن يدعو الخ) ولذا  
قالوا ينبغي في الصلاة أن يدعو بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه ربما يجري على لسانه ما يشبه

و يفوت الواجب لوجوده  
 بعده قبل السلام بخروجه  
 به دون السلام وهو مثل  
 قوله اللهم زوجني فلاة  
 أعطني كذا من الذهب  
 والفضة والمناصب لأنه  
 لا يستحيل حصوله من العباد  
 وما يستحيل مثل العقور  
 والعانية (و) يس (الاتفات  
 عينا ثم يسارا بالتسليتين)  
 لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يسلم عن يمينه فيقول السلام  
 عليكم ورحمة الله حتى يرى  
 بياض خده الأيمن وعن يساره  
 السلام عليكم ورحمة الله  
 حتى يرى بياض خده الأيسر  
 فان نقص فقال السلام عليكم  
 و السلام عليكم اسأله بتركه السنة  
 وصح فرضه ولا يزيد وبركاته  
 لأنه بدعة وليس فيه شيء  
 ثابت وان بدأ يساره ناسيا  
 او عامدا يسلم عن يمينه  
 ولا يمس يده على يساره ولا  
 شيء عليه سوى الاسما في  
 العمدة ولو سلم تلقاه وجهه  
 يسلم عن يساره ولو نسي  
 يساره وقام يعود لم يخرج  
 من المسجد أو ينكلم فيجلس  
 ويسلم (و) يس (نية الامام  
 الرجال والنساء والصبيان  
 والخمسة) (و) الملائكة  
 (الحفظة) جمع حافظ هو اية  
 لحفظهم ما يصدرون الانسان  
 من قول وعمل والحفظهم  
 اياه من الجن

كلام الناس فتنفسه صلانه وأما في غير الصلاة بما العكس فلا يستظهره دعاء لان - فظ الدعاء  
 يمنع الرقة بجر والمراد بما يشبهه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترط مع كون  
 الدعاء مستحيلا منهم - أن يكون بلفظ وارد في الاثر المذهب لا فلو قال اغفر لعمى أو خالى  
 أو أقر باني لا تنفد دخلا لما في الظهيرة والخلاصة ثم التفصيل بين كونه يستحيل - وأنه من  
 المخلوق أو لا انما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخاتبة قال في سكب الانهر واختار الحلبي  
 ان ما هو مأثور لا ينفد مطلقا ويعتبر في غيره الاصل المتقدم ٥١ ومثله في الجوى  
 عن الظهيرة (قوله ويفوت الواجب) وهو الخروج بلفظ السلام (قوله بجر وجهه)  
 متعلق بقوله ويفوت الواجب (قوله مثل العقور والعافية) قال صلى الله عليه وسلم ما سئل الله  
 تعالى شيئا أحب اليه من أن يسئل العافية رواء الترمذي وجعل في الهداية لفظ الرزق  
 مما لا يستحيل طلبه من العباد ونظر فيه صاحب غاية البيان بأن اسناد الرزق الى المخلوق مجاز  
 لاحقيقة والرازق هو الله تعالى وحده ولذا جعله خيرا لا سلام في شرحه للجامع الصغرى  
 يستحيل وفصل في الخلاصة فقال لو قال اللهم ارزقني فلاة الاصح الفساد ولو قال اللهم  
 ارزقني الحج الاصح عدمه قال في النهر وهذا التخصيص ينبغي اعتقاده ولو قال اقض ديني فتنفسد  
 مضمرات واستشكل بأنه ورد في السنة اقض عنا الدين وأغننا من الفقر الا أن يقال المراد  
 بالمأثور الذي يدعي به بعد التشهد أن يكون ورد في الصلاة مطلقا وهو بعيد كذا في البحر (قوله  
 بالتسليتين) هو على سبيل التوزيع (قوله حتى يرى بياض خده) هو في الموضعين بالبناء لأنه مقول  
 (قوله فقال السلام عليكم) او عليكم السلام (قوله لأنه بدعة) كذا قاله النووي وهو مردود بما  
 جاء في سنن أبي داود عن علقمة بن وائل عن ابيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان  
 يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وسكت  
 عليه هو ثم المنذرى وفي الحلبي عن مختلف الفتاوى انه يزيد وبركاته في التسليتين (قوله ما لم  
 يخرج من المسجد) والاصح ما لم يستدبر القبلة كما في الدرر (قوله والنساء) هذا أولى مما في النهر  
 انه لا ينويهن ان حضرن اكراهة حضورهن لان الكراهة عليهن وهذا مطلوب منه اذا صابن  
 معه فالحجة منقطة (قوله لحفظهم ما يصدرون الانسان من قول وعمل) فعن يمينه وقب وهو  
 كاتب الحسنات وعن يساره عتيد وهو كاتب السيئات وورد انه اذا مات ابن آدم يامرهما  
 الله تعالى بالاقامة على قبره محمدانه ويسبحانه ويهللانه ويكبرانه ويكتب ذلك صاحبهما  
 حتى يبعث ويفارقانه عند الغائط والجامع والاصح أن الكافر تكتب أعماله وأن الصبي المميز  
 تكتب سننانه وكيفية الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله به على الاصح واختلف في محل  
 الجلوس فقبل القدم والمداد الريق والقلم اللسان لخبر نقوا افواهكم بالخليل فانهم يجلس  
 الملائكة الحافظين وقيل على اليمين والشمال واختلف فيما يكتبانه قبل ما فيه أجر ووزر لما  
 ورد ان كاتب الحسنات امين على كاتب السيئات فاذا عمل حسنة كتبها عسرا وان عمل سيئة  
 قال له دعه سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان  
 كل شيء واختلف في وقت محو المباح والاكثر على انه يوم القيامة (قوله أو لحفظهم اياه من الجن



واسباب المعاطب ولا يعنى عدد الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد  
عن عبيد بن كعب الحسنى ١٨٠ وواحد عن يساره يكتب السبلات وآخر امامه يلقنه الخيرات واخر وراءه يدفع عنه

واسباب المعاطب) اى المهالك وكذا المؤذيات (قوله ستون ماسكا وقيل مائة وستون يذبون  
عنه) اى كما يذب عن ضعفه النساء في اليوم الصائت الذباب ولو يد والكم لرايتهم على كل  
سهل وجبل كلهم يسططه فاغرفاه ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفته الشياطين كذا ويروى في  
بعض الآثار وقال تعالى له مقببات الآتية وفي الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار  
وهؤلاء المتعاقبون غير الكرام الكاتبين في الاظهر ذكره القرطبي في شرح مسلم (قوله  
كالايمان بالانبياء) فان عددهم ليس معلوما قطعاً فينبغى أن يقول آمنت بالله وملائكته  
وجميع الانبياء اولاهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليهم وسلم اجمعين وقيل عددهم مائة وأربعة  
وعشرون الفا كذا في الشرح \* تمة المختار ان خواص بنى آدم وهم الانبياء والمرسلون  
افضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص  
الملائكة افضل من عوام بنى آدم والمراد بالاتقياء الاتقياء من الشرك كما في الروضة فان الظاهر  
كما في البصر ان فئة المؤمنين افضل من عوام الملائكة وفي النهر عن الروضة أجمعت الامة على  
أن الانبياء افضل الخليقة وأن نبينا صلى الله عليه وسلم افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء  
الملائكة الاربعة ووجه العرش والروحانيون وان العصاة والتابعين افضل من سائر الملائكة  
وقال سائر الملائكة افضل ذكره السيد وفي ذكر الاجماع في بعض هذه المسائل نظر (قوله  
المتقدمين به) اى ولا ينوى من ليس معه وقول الحاكم انه ينوى جميع المؤمنين والمؤمنات ولو  
من الجن قال السرخسي هذا عندنا في سلام التشهد لعدم الخطاب فيه أما في سلام التحلل  
فيخطب من معه فيخضعه فينتبه (قوله وقبل تكفيه الاشارة) اى بالالتفات والخطاب (قوله  
بالتزام صلاته) اى صحة صلاته فان الامام ضمن (قوله ونية المنفرد الملائكة فقط) قد تقدم انه  
إذا أذن في صلاة وأقام يقتدى به كثير من خلق الله وتقدم أن المنفرد ينوى الامامة لانه  
قد يقتدى به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال زيادة على ما ذكره من نوى من اقتدى  
ليوافق ما تقدم لكان أنسب (قوله وينبغي التنبه لهذا) اى لما ذكر من السنن (قوله  
ويسن خفض صوته بالتسليم الثانية) خصه الحلبي بالامام وذكره السيد وهو في متن منية  
المحلى لان السنة في حق الجهر بأذكار الانتقال لان الجميع للاعلام به (قوله ويسن  
انتظار المسبوق فراغ الامام) اى من تسليمة المرتين (قوله لوجوب المتابعة) فان قام قبله  
كرتير عاود دياحه القيام لضرورة كما لو خشي ان ينتظر يخرج وقت الفجر أو الجمعة  
أو العبد أو غرض مدة مسحه أو يخرج الوقت وهو مذكور كذا لو خشي من الناس بين يديه  
والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل من آدابها) • اشار عن التبعيضية الى انه لم يستوف افراد الآداب فنها انتظار  
الصلاة والاعتقاد على الركبتين حال التوضؤ على طريقة والتسمية بين النافحة والسورة  
على طريقة ايضا والقراءة من طوال الفصل على ما تقدم وقراءة الفاتحة في الاخيرة بن بناء

المكاره وأخر عند ناصيته  
يكتب ما يصل على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويبلغه  
الى الرسول عليه السلام  
وقيل معه ستون ملكا وقيل  
مائة وستون يذبون عنه  
الشياطين فالإيمان بهم  
كالايمان بالانبياء عليهم  
السلام من غير حصر بعدد  
(و) ينتبه (صالح الجن)  
المتقدمين به فينوى الامام  
الجميع (بالتسليمين في الاصح)  
لانه يجاطبهم وقيل ينوهم  
بالتسليم الاولى وقيل تكفيه  
الاشارة اليهم (و) يسن  
(نية المأموم امامه في  
جهته) المبين ان كان فيها  
او اليسار ان كان فيها (وان  
حاذاه نواه في التسليمين)  
لان له حظا من كل جهة  
وهو أحق من الحاضرين  
لانه احسن الى المأموم  
بالتزام صلاته مع القوم  
والحفظة وصالح الجن  
(و) يسن (نية المنفرد  
الملائكة فقط) اذا يسر معه  
غيرهم وينبغي التنبه لهذا  
فانه قل من يتنبه لمن أهل  
العلم فضلا عن غيرهم  
(و) يسن (خفض صوته  
بالتسليم الثانية عن الاولى  
(و) يسن (مقارنته) اى سلام

المتقدمي (سلام الامام) عند الامام موافقة وبعد تسليمه عند هماله لا يسرع بامور الدين  
(و) يسن (البدل المتتابعين) وقد بيناه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لاهو عليه  
(و) (فصل) • من آدابها



الادب ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود والزيادة على القراءة المستوفى وقد شرع لا كمال السنة فيها (انخراج الرجل كفيه من كبة عند التكبير) للاحرام لقربه من التواضع الاضرورة كبرد المرأة تستر كفيها حذر من كشف ذراعها ومنها الخلق ١٨١ (و) منها (تظلم المصلي) سواء كان رجلاً أو امرأة (و) الى موضع سجوده قائماً) حفظه من النظر الى ما يشغله عن الانشوع (و) نظره الى ظاهر القعدة كما والى أربة أنفه ساجداً والى جهره جالساً) ملاحظ قوله صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراه فلا يشتغل بسواه (و) منها نظره الى المنكبين مسلماً) واذا كان بصيراً وفي ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الادب (دفع السعال بما استطاع) تحزراً عن المفسد فانه اذا كان بصيراً يحذر يقصد وكذا الجشاء (و) من الادب (كظم فمه عند التثاؤب) فان لم يقم غطاء يده او كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا تشاءب احدكم فليكنظم ما استطاع (و) من الادب (القيام) اي قيام القوم والامام ان كان حاضراً يثوب المحراب (حين قيل) اي وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لانه امر به فيجاب وان لم يكن حاضراً يقوم كل

على انما افضل والاشارة في التشهد على ما في المعنى عن النصفه (قوله الادب ما فعله الرسول) وفي اللغة ملكة تعصم من قامت به عما يشبهه أو هو حسن الاخلاق وفعل المسكروم واطلاقه على علوم العربية مولد حدث في الاسلام وادب ككرم فهو ادب كضارب (قوله مرة أو مرتين) ومثله المندوب أما المستحب فهو ما فعله مرة وتركه اخرى وهو ما عليه اهل الفروع والاولى ما عليه الاصحابون من عدم الفرق بين المستحب والمندوب وتركه لا يوجب اساءة ولا اعتباراً لكن فعله افضل كما في الدرر (قوله وقد شرع لا كمال السنة) والسنة لا كمال الواجب والواجب لا كمال الفرض وتقدم ما فيه (قوله للاحرام) فيه اشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الاحرام ولكن الاولى انجازه ما في جميع الاحوال كما في مجمع الانهر (قوله حذر من كشف ذراعها) اي فانه عورة على الصحيح وهذا في الحرمة لا في الامة (قوله قائماً) اي ولو حكماً كالقاعد (قوله الى ظاهر القعدة كما) وهذا لا يتأق في المصلي قاعداً (قوله والى جهره) هو ما بين يديك من الثوب كما في القاموس وهو المراد هنا ويقفل هذا ولو كان مشاهداً للكعبة على المذهب (قوله كأنك تراه) فان العبد اذا رأى سيده احسن طاعته (قوله فان لم تكن تراه) اي الرؤية المعنوية اي فلا تغفل عن عبادته فانه يراه أفاده السعد في شرح الاربعين (قوله واذا كان بصيراً) اي أعنى فهو من اطلاق اسم الضلع على ضده وقوله فيلاحظ عظمة الله الاولى فيكف به ملاحظة العظمة والافال عظمة ملاحظة لكل مصل (قوله دفع السعال بما استطاع) اي مدة استطاعته اما اذا كان يحصل له منه ضرراً ويشغل قلبه بدفعه فالاولى عدم دفعه كما في تخم يحتاج اليه لدفع بالغم منه عن القراءة أو عن الجهر وهو امام ذكره البرهان الحامبي والسعال بالضم كما هو القياس في اسماء الادواء حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئة والاعضاء التي تتصل بها (قوله يفسد) اي اذا حصل به حروف ومثله الجشاء (قوله كظم فمه عند التثاؤب) اي امساكه وسده ولو بأخذ شفتيه بسنه فان امكنه اخذ شفتيه بسنه فلم يفعل وغطاه يده او كفه كذا عين الامام خلاصة والتثاؤب انفتاح الفم برجح يخرج من المعدة مرض من الامراض يحدث فيها فيوجب ذلك وقال ابن دوستويه في شرح الصحيح هو ما يصاب الانسان عند الكسل والنعاس والههم من فتح الفم والفتحة اه والانباء عليهم الصلاة والسلام محفوفون منه بجيهاهم عن شرح الشماثل لابن حجر (قوله فليكنظم ما استطاع) اي عليه قصده وورد ان الشيطان يضحك من ابن آدم اذا تشاءب (قوله حي على الفلاح) وقال الحسن وزفر عند حي على الصلاة كما في سكب الانهر عن ابن الكمال معزى الى الذخيرة (قوله لانه امر به فيجاب) اي لان المقيم امر بالقيام اي ضمن قوله حي على الفلاح فان المراد بفلاحهم المطلوب منهم حينئذ الصلاة فيبادر اليها بالقيام (قوله يقوم كل صف الخ) وفي عبارة بعضهم فكما ما جاوز صفاتهم ذلك الصف اه وان دخل من قدامهم فلموا حين رأوا واذا أخذ المؤذن في الإقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا يثلم قائماً فانه مكره ومكالي

صف عين يلقى اليه الامام في الاظهر (و) من الادب (شروع الامام الى السجدة قبل) اي عند قول المقيم (قد قامت الصلاة) عندها

المضمرات قهستاني ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الاقامة والناس عنه غافلون (قوله اذا فرغ من الاقامة) أي بدون فصل وبه قالت الأئمة الثلاثة وهو اعدل المذهب شرح الجمع وهو الاصح قهستاني عن الخلاصة وهو الحق نهر ولو فصل بينهما هل تعاد قال في القنية لوصلي السنة بعد الاقامة وحضر الامام بعدها ساعة لا يعيدها ومثله في البرازية كما في المنع لما في البخاري عن انس قال اقيمت الصلاة فعرض للنبي صلى الله عليه وسلم رجل فجلسه بعده ما اقيمت الصلاة زاد هشام في روايته حتى نفس بعض القوم قال الشافعي في هذا رد على من قال اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الاحرام وفيه دليل على أن اتصال الاقامة بالشروع في الصلاة ليس من أكيد السنن وانما هو من مستحباتها كما ذكره العيني وغيره من شارحي البخاري (قوله فلواتر الخ) فالخلاف في الاستحباب كما في السراج والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) • المراد بأفعال الصلاة ما يعمر أقوالها والفصل لغة ما بين الشيئين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أسماءها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب (قوله لتقديمها) من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير الى الاوصاف (قوله حتى يحاذي باهم اميه شخصتي اذنيه) ومن الشخصتين لم يذكر في المتداولات الا في قاضي خان والظاهرية كما في القهستاني وعلمه صاحب النقاية بانه لتحقيق المهاداة فظهر منه أن المراد بالاس القرب التام لاحقيقته فلا منافاة كما في سكب الانهر واختلف في حكمة الرفع ف قيل الاشارة الى التوحيد وقيل الاشارة الى طرح أمور الدنيا خلفه والاقبال بكيته على الصلاة وقيل ليستقبل بجمعه يديه وعن ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حسنات بكل اصبع حسنة كذا في العيني على البخاري وفي هذا التعبير الاشارة الى أنه يرفع يديه أولاً ثم يكبر وصححه في الهداية وفي القسودرى يرفع يديه مع التكبير وهو المروي عن أبي يوسف والطحاوي والذي عليه عامة المشايخ الاول وهو الاصح لان في الرفع في التكبير ما عن غير الله تعالى وفي قوله الله أكبر انبائها له تعالى والنبي مقدم على الاثبات وقيل يرفع يديه بعد التكبير والسك مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في البحر (قوله واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان) بالزيادة أو النقص عن محله أو ياحدى اليدين دون الاخرى (قوله لا ياتي به لقوات محله) وينبغي أن ياتي به على القول الثالث ما يطل الفصل اه نهر (قوله بلامد) الحاصل أن المدة في التكبير اما أن يكون في لفظ الله او في لفظ أكبر فان كان في لفظ الله فاما ان يكون في اوله او في وسطه أو في آخره فان كان في اوله كان مفسداً لانه في صورة الاستقها م حتى لو نعهده بكفر للسك في الكبرياء وان كان في وسطه فهو الصواب الا أنه لا يبالغ فيه فان بالغ زيادة على مده الطبيعي وهو قد در مرتين كره ولا تنفسد على المختار كما في ابن امير حاج وفي السراج انه خلاف الاولى اه فالكرهية للتنزيه وان كان في آخره بان أشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ولا تنفسد به الصلاة وكذا نسكينا كذا في الحلبي وان كان في أكبر فان كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة ولا يصير به شارعا على ما هو وان كان في وسطه حتى صار كافر ف قيل نفسد صلاته لانه جمع كبر وهو طيل ذوا وجه واحد واسم من أسماء أولاد

وقال أبو يوسف بشرع اذا فرغ من الاقامة فلواتر حتى يفسرغ من الاقامة لا بأس به في قولهم جميعا • (فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) • من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان اوصافها التقديمها اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة اي صلاة كانت (اخرج كفيه من كمبه) بخلاف المرأة وحال الضرورة كما بيناه (ثم رفعه ما حذاء اذنيه) حتى يحاذي باهم اميه شخصتي اذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج اصابعه ولا يضعها واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان والمرأة الحرة حذو منكبها والامة كالرجل كما تقدم (ثم سكب) هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا ياتي به لقوات محله وان ذكره في اثنتاه رفع (بلامد) فان مدهمزه لا يكون شارعا في الصلاة وتفسده في اثنتاهما

وقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير (ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلاطه بمجاجة الطالب وإن كره تركه  
الواجب وهو لفظ التكبير وفيه إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع

١٨٣

من جهة تامة وهو ظاهر

الرواية (سبحان الله)

أولاً الله الا الله والحمد لله

(و) يصح الشروع ايضا

(بالفارسية وغيرهما من

اللسن) ان يجز عن

العربية وان قدر ولا يصح

شروعه بالفارسية وغيرهما

(ولا قرأته بها في الاصح) في

قولي الامام الاعظم موافقة

لهما لان القرآن اسم للنظم

والمعنى جميعا واما التلبية في

الحج والسلام من الصلاة

والتسمية على الذبيحة

والايمان لجائز بغير العربية

مع القدرة عليها اجاعا (ثم

وضع يمينه على يساره)

وتقدم صفته (تحت ممره

عقب التصريفة بالمله)

لانه سنة القيام في ظاهر

المذهب وعند محمد سنة

القراءة في سبل حال الشاء

وعندهما يعتقد في كل قيام فيه

ذكر مسنون بحالة الشاء

والقنوت وصلاة الجنازة

ويرسل بين تكبيرات

العبد اذ ليس فيه ذكر

مسنون (مستقصا وهو ان

يقول سبحانك اللهم وبحمدك

وتبارك اسمك وتعالى جدك

ولا اله غيرك) وان قال

وجعل شأوك لم ينفع وان

سكت لا يؤمر ولا يأتي بدعاء

التوجه لاقبل الشروع

الشيطان وفي القصة لا تفسد لانه اشباع وهو لغة قوم واستبعده الذي يلي بأنه لا يجوز الا في الشعر  
ولو فعله المؤذن لا تجب اعادة الاذان لان امر الاذان اوسع كذا في السراج وان تعمده بكفر  
أي مع قصد المعنى والا لا ويستغفرو ويتوب مضمرات وان كان في اخره فقبل تفسد لانه وقبسه  
ان لا يصح الشروع به وقيل لا تفسد كما في العناية وابن امير حاج ولو حذف المصلي أو الحائض  
أو الذابح المد الذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلف في صحة الشروع  
وافقه قادات الامين وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطاً أفاده السيد ومضى (قوله ناويا) اعلم  
أنه يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل بهما وضح تقديمها عليه حيث  
لم يقصص بينهما بأجنبي للمقارنة حكما لاتاخيرها ولا يلزم العاجز عن النطق بها كالاخرس  
تحرريك لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح انه مذكور لواجب فلا يلزم غيره الا بدليل در (قوله  
بكل ذكر) بكسر الهمزة ما يكون باللسان وهو المراد وبضمها ما يكون بالحنان (قوله خالص  
لله تعالى عن اختلاطه الخ) فلا يصح باللهم اغفر لي لانه لطالب المغفرة ولا بالحوقلة لانه لطالب  
الحول والقوة ولا بما شاء الله كان لانه لطالب دفع السوء ولا بالسبحة لانه لطالب البركة ولا فرق  
في صحة الشروع بين الاسماء الخاصة والمشاركة كالكريم والجليل على الاظهر الاصح (قوله  
ان كره) أي تحريرا مما يربط بقوله ويصح الشروع الخ (قوله وفيه اشارة) أي فيما ذكره من  
قوله ثم كبر فان التكبير لله أكبر وهو وجه اوفى قوله بكل ذكر فان الذكر التام لا يكون الا بجملة  
(قوله وهو ظاهر الرواية) والخيار در والاشبه كما في ابن امير حاج وروى الحسن عن الامام انه  
يصير شارعا بالقر في الدر ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا لمحمد (قوله وغيرها  
من الالسن) هو الصحيح وخصه أبو سعيد البراذعي بالفارسية واستدل بحديث موضوع كما  
قاله القاري في الموضوعات لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية وعلى قوله ما من  
لم يعرفه ما في حكم العاجز وتقدم (قوله ان يجز) الصحيح انه يصح الشروع عنده بغير العربية  
ولو كان قادرا عليهم مع الكراهة التحريمية للقادر لان الشروع يتعلق بالذكر الخالص وهو  
يحصل بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد ان صاحبه رجع الى قوله هذا كرجوعه الى قوله ما  
في القراءة أفاده صاحب الدر ومضى (قوله في الاصح في قولي الامام) الاولى من قولي الامام  
كما هو في بعض النسخ وبه عبر في الشرح وهذا ظاهر في القراءة لاني الشروع كما علمت وعلى  
هذا القول الفتوى (قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا) أي ومن قرأ بغير العربية  
فانما اتى بالمعنى فقط (قوله والايمان) معنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليه انه  
اذا حلف بالله بالفارسية تعقد عليه وتلزمه الكفارة اذا حثت أفاده السيد فالإيمان في كلام  
المؤلف بفتح الهمزة جمع عين (قوله بالمله) بفتح الميم أي تراخ وبضمها عكارة الزيت (قوله  
في كل قيام) أي له قرار (قوله ويضمه في التهجد للاستفتاح) يفيد على ما هو المتبادر تقديم  
الاستفتاح عليه (قوله ومعنى سبحانك) سبحان في الاصل مصدر ولا فعل له ومعناه البراءة  
والتزاهة من سيج في الارض أي ذهب وبعد ثم معنى التسبيح الذي هو التزبه وقد يستعمل  
علما له فيمنع من الصرف للعلية وزيادة الانف والنون ولا يكاد يستعمل الا مضافا وان تصاب

لا بعده ويضمه في التهجد للاستفتاح ومعنى سبحانك

الاهم وبجملتك نزهتك عن صفات النقص بالتسليم وانبت صفات الكمال لذاتك بالتعبد وتبارك اى دام وثبت وتقره اسمك وتعالى جددك اى ارتفع سلطانك وعظمتك وغنائك بركاتك ولا اله غيرك فى الوجود معبود بحق بدأ بالتعبد الذى يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقى فى الثناء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات الثبوتية الى غاية الكمال فى الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد بالالهية وما يختص به من الاحدية والعمدية (ويستفح كل مصل) سواء المقتدى وغيره مالم يبدأ الامام ١٨٤ بالقرعة (ثم دعوى) بالله من انشيطان الرحيم لانه مطرود عن

حضره الله تعالى ويريد ان يجعلك شريكه فى العقاب وانت لا تراهم فتمنعهم عن ابراهيم فظنك منه بالنعوذ (سر القراءة) مقصد ما عليها (فبأى به المسبوق) فى ابتدا ما يقضيه بعد الثناء فانه يثنى حال اقتدائه ولو فى سككات الامام على ما قيل ولا يأتى به فى الركوع ويأتى فيه بتكبيرات العبدین لوجوبها (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو تتبع للشافعى فى (وبؤخر) النعوذ (عن تكبيرات الرواية فى العبدین) لانه للقراءة وهى بعد التكبيرات فى الركعة الاولى (ثم يثنى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقصر فى صلاته (فى كل ركعة) سواء صلى فرضا او نفلا (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم واما فى الوضوء والذبيحة فلا يتقدم بخصوص السجدة بل

سجدة بفعل محذوف واجب الحذف اما من لفظه واصل التركيب سجدتك سبحانا ومن غير لفظه اى اعتقد سبحانك أى نزهاتك عن كل ما لا يابق بك فيكون على هذا معنوا له لا مطلقا (قوله وبجملتك) متعلق محذوف الواو والاعطف جملة على جملة حذف كالاولى وابق حرف العطف اى اسجدك وابتهى بجملتك أو وأصغرك بجملتك ولا ينبغي أن يقال بنى يادتها لان اليمت بقياس كفى فى القهستانى وروى عن الامام انه لو قال سبحانك اللهم بجملتك يحذف الواو جاز والباء على هذا للملازمة اى اسجدك تسبيحا ملتبسا بجملتك اولاه صاحبة (قوله وتبارك) فعل لا يتصرف ولا يستعمل الله تعالى من البركة وهو الخبير الدائم الكثير أى تكاثرت خبوره اسمائك الحسنى مشتق من برك الماء فى الخوض أى دام أو من برك الابل وهو الثبوت (قوله وتقره) ليس هذا من معنى تبارك (قوله وتعالى جددك) الجدد بفتح الجيم يطلق على اب الاب واب الام وعلى شاطئ النهر وعلى العظمة والجلال وهو المراد هنا بعبارة أن عظمتك تعلو على عظمة غيرك (قوله بدأ بالتعبد) أى التعبد السكامل (قوله من ذكر النعوت الخ) متعلق بقوله ترقى وكذا قوله الى غاية الكمال (قوله فى الجلال والجمال) متعلق بغاية او بكمال (قوله وسائر الافعال) عطف على قوله الجلال أى والى غاية الكمال فى سائر الافعال (قوله وهو الانفراد الخ) الضمير يرجع الى الغاية وذكر باعتبار الخبر (قوله وما يختص به) عطف على الانفراد وهو خاص (قوله مالم يبدأ الامام بالقرعة) ولو سرية على المعتد ان أدركه كما تحجى ان أكثرأيه أنه ان أتى به أدركه فى شئ منه أتى به والا لا نهر (قوله مقصد ما عليها) وقال بعض اصحاب الظواهر والضعى وابن سيرين يأتى به بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء للحال وتتمامه فى الشرح (قوله فانه يثنى حال اقتدائه) لوجه هذا التعليل قال فى الشرح ويثنى أيضا حال اقتدائه وان سبقه به امامه مالم يقرأ وقبل يثنى فى سكاته وهو اولى مما هنا وكلامه يقتضى ان المسبوق يثنى مرتين وهو خلاف المشهور (قوله ولا يأتى به فى الركوع) أى لا يأتى بالنعوذ فى الركوع (قوله ويأتى فيه بتكبيرات العبدین) أى يأتى بها المسبوق فى الركوع (قوله لوجوبها) ظاهر التعليل يفيد انه لا فرق بين الركعة الاولى والثانية (قوله ذكره يكنى) افراد الضمير باعتبار المذكور والافضل فى الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه وفى الذبيحة بسم الله الله اكبر (قوله للسورة) تقييده بالسورة يفيد الكراهة اذا أتى بها لا آيات (قوله من المفصل على ما تقدم) أى من الطوال والواسط والقصار (قوله

كل ذكره يكنى (فقط) فلا تن التسمية بغير الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها ان فعلها اتفاقا للسورة سواء جهرا وخافت بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا فى الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وامن الامام والمؤمن سرا) وحقيقته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفصل على ما تقدم (او) قرأ (ثلاث آيات) قصارا وآية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصل (راكعا) فينبغى بالتكبير مع ابتداء الانشاء ويختص به تحمسه ليشرع فى التسليم فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن ذكر مطمئنا (مسوقا رأسه بجزءه اخذ اركبته يديه)



ويكون الرجل مقرجا أصابعه فاصابعه واهناؤها شبه القوس مكرره والمرأة لا تفرج أصابعها (وسج فيه) أي الر كوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المستنون ويكره قراءة القرآن في الر كوع والسجود والتشهد باجماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم ثبت أن أقرأ كما أو ساجدا (ثم رفع رأسه وأطمان) قائما (فأنا سمع الله لمن حمده) أي قبل الله حمد من حمده لأن السماع يذكر ويراد به القبول بما إذا كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء الساكنة والاستراحة للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماما) هذا قوله سما وهو رواية عن الامام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يميلون الى الجمع وهو قول اهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الأصح عن الامام موافقة لهما وعنه يكتفى بالتحميد وعنه يكتفى بالتسبيح (والمتقدم يكتفى بالتحميد) اتفاقا لا لغيره في الحديث إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد (رواه الشيخان والافضل اللهم ربنا ولك الحمد ويديه اللهم ربنا لك الحمد ويديه ربنا لك الحمد) (ثم كبر) كل مصل (خارجا للسجود) ويحتمل أنه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) ان لم يكن به عذر يمنع من هذه الصفة (ثم وضع وجهه بين كفيه) لما روي (وسجد بأفقه وجهته) وتقدم الحكم (مطعنا مسجعا) بان يقول سبحان ربّي الاعلى مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجاني) أي باعد الرجل (بطنه عن تخذيده وعضديه ١٨٥ عن ابطيه) لأنه أبلغ في السجود

بالأعضاء في غير رجة وينضم فيها حذرا عن اضرار الجمار (موجها أصابع يديه) وبضمها كل الضم لا يندب الا هنالاق الرحمة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحقّض) تحقّض عضدي الجنبين (وتلزم بطنها بخذيها) لأنه أستر لها ثم رفع رأسه (وجلس كل مصل بين السجدين

ويكره قراءة القرآن في الر كوع والسجود والتشهد) وأما الادعية التي في التشهد بألفاظ القرآن ينوي بها الدعاء لا القراءة والا كره نصريما (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الحديث لم يذكر فيه التشهد (قوله للكتابة) وفي المستصفي انها للضمير لا للسكت وفي الولو الجلية لو أبدل النون لما فسدت صلته كما في سكب الانهروان كان لسانه لا يطاوعه يتركه كما في الشرب بلاية ولو سكن الميم من حمده فسدت صلته كما في شرح الكيدانية عن عمدة الفتاوى (قوله والافضل اللهم ربنا ولك الحمد) لزيادة الثناء واختلفوا في هذه الواو فقبل زائدة وقبل عاطفة تقديره ويناحد نال ذلك الحمد كما في التبيين والاول اظهر كما في الرواية كذا في الشرح وترك المرتبة الثالثة وهي ربنا ولك الحمد (قوله وموجها أصابع رجليه نحو القبلة) ولا بد من وضع إحدى القدمين ووضع القدم بوضع أصابعها ويكتفى بوضع اصبع واحدة كذا في السيد (قوله وجلس كل مصل بين السجدين) وقد اختلف في القروض أن يكون الى الجلوس اقرب وهو الذي ينبغي التعويل عليه قاله السيد عازي الى الثور (قوله ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) ظاهره أنه في صلاة التسبيح لا يكبر الا عند النهوض لا عند مودعه الا تيان بالتسبيح والظاهر أنه في رفعه من آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد رفعه قبل التسبيح (قوله لا يثنى)

٢٤ ط واضع يديه على تخذيده مطمنا) وليس فيه ذكر مستنون والوارد فيه محمول على التشهد (ثم كبر للسجود وسجد) بعده (مطمنا وسج فيه) أي السجود (ثلاثا وجاني بطنه عن تخذيده وأبدى عضديه) وهما ضبعاه والضبع بسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) أي القيام للركعة الثانية (بلا اعتقاد على الارض يديه) ان لم يكن به عذر (وبلا تموض) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعملت ما شملته (الا أنه) أي المصلي (لا يثنى) لأنه لا استفتاح فقط ولا يعوذ لعدم تبدل المجلس ولا يرفع يديه (اذ لا يسن رفع اليدين) في حالي الر كوع وقبامه ولا يفقد الصلاة في الصحيح فلا يسن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوقوف وتكبيرات الروايات في العديدين) لاتفاق الاخبار ومدة الرفع فيها (و) يسن رفعهما بسهولة بين نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرفة أي وقت ما ينتها فتكون العين في فقهس للعديدين ومعانية البيت للتمام وهو مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا ما طمنا اطهر (و) يسن رفعهما بسهولة بين نحو السماء (حين يقوم على الصفا والمروة) وكذلك (عند الوقوف بعرفة) وقوف (مزدلفة) في الوقوف (بعدي الجرة الاولى) الجرة (الوسطى) كما ورد بذلك السنة



الشريعة وترفع في دعاء الاستسقاء لمعه ولا رفع اليدين في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه بعد فراغه من التسليم) والتحميد والتكبير الذي سنده (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (وإذا فرغ الرجل من صلاته الركعة الثانية افتقر رجله اليسرى وجلس عليه وأصاب يمينه وجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) وجعلها مستهية إلى رأس ركبته (والمرأة تتورك) وقدمنا صفة (وقرأ) المصلي ولو مقتدياً (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد معانيه مرادته على أنه ينشئ القضية وسلامته (وأشار بالمسبحة) من أصابعه اليمنى في الشهادة على الصحيح (يرفعها عند التثنية ويضعها عند الإثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الأول) لو جوب القيام لثالثته وهو كما قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد اخذ كني بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات) جمع تحية من حيافات فلا نا إذا دأله عند ملاقاته أقولهم حيالك الله أي ابقاك الله وأمراد هنا أعز الالفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المادية لله تعالى وهي الصادقة منه ليلة الاسراء فلما قال ذلك ١٨٦ النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى رداً لله عليه وحياء بقوله (السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته) فقابل التحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معنائها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال الكون والتمتع والكرامة فلما أفاض سبحانه بأنعامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف بأحسانه من ذلك القبط لاختوانه الأنبياء والملائكة وصالح المؤمنين من الأنس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)

بالضم من أثنى لا غير (قوله التي هي بمعناها) فيه نظر فتأمل (قوله بخلاف العبادة) فإنها لا تبقى في العقبي أي على سبيل التكليف أمام مدورها من غير مشقة ~~كما~~ كالتنفس فواقع لا ينكر لانه كلما قرب الانسان من حضرة الحق ازداد طاعة (قوله والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد) ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشرع له به وانما يقول هو صالح فيما ظن خوفاً من الشهادة بما ليس فيه كذا في الشرح (قوله شهد أهل الملكوت الاعلى) مراده به ما فوق السموات السبع بدليل العطف (قوله وجبريل) خصه بالذكور وان دخل في عموم ما قبله لما زيد كرامته فانه أفضل أهل الملوك على الاصح (قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر ألقاها التشهد المتواتر انه صلى الله عليه وسلم كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله وما قبله انه كان يقول فيه وأنني رسول الله لأصل له نعم ورد عنه في غير التشهد (قوله لمقام الجمع) أي لأن المقام للجمع فكما جمع في التحيات الخ وفي السلام عليك الخ بين ثلاث كذلك جمع له هنا بين ثلاث أشرف الاسماء وهو محمد وأشرف صفات الانسان وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للنبوة وهو الرسالة (قوله الموضوع) بالمرصة الالفاظ أي الموضوعه هذه الالفاظ لهذا المعنى (قوله خلافاً لما قاله بعضهم) مر تبط بقوله فيقصد المصلي انشاء الخ (قوله وقرأ التشهد المتقدم) أي تشهد ابن مسعود وتعيينه مستحب كما أفاده الزيلعي (قوله القوم والحفظة) الاولى حذفه ليعلم كل مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

فهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض وأشرف من (باب العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها في العقبي بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم أحساناً منه شهد أهل الملكوت الاعلى والسموات وجبريل بوحى والهام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) أي اعلم وأبين وجمع بين أشرف اسمائه وأشرف وصف المخلوق وأر في وصف مستلزم للنبوة أقام الجمع فيقصد المصلي انشاء هذه الالفاظ مرادته فاصداً منها الموضوعات من عنده كأنه يحيي الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلافاً لما قاله بعضهم انه سكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركنين (الاوليين) من الفرائض فشمع المغرب (ثم جلس) مفتراً رجله اليسرى ناصباً اليمنى وتورن المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) ألقاها (القرآن

## \* (باب الامامة) \*

هي اتباع الامام في جزء من صلاته اى أن يتبع فالاتباع مصداق الفعل المبني للفعل والامام هو المتبوع (قوله قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذنين أطول الناس أعتاقا يوم القيامة (قوله والصلوة بالجماعة سنة) المراد بها فيما عدا الجمعة والعديد فانها فيها شرط الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في التحفة وغيرها وفي جامع الفقه أعدل الاقوال وأقواها الوجوب ومنهم من قال انها فرض كفاية وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من اصحابنا وقيل انها فرض عين وهو قول الامام أحمد كذا في الشرح والقاتل بالفرضية لا يشترطها للهبة فتصح ولو منفردا كما في شرح ابن وهبان والجماعة في اللغة الفرقة المجمع وشرعا الامام مع واحد سواء كان رجلا أو امرأة حرًا أو عبدا أو صيبا به - قل أو مكا أو جنيا في مسجد أو غيره وفي القنية الاصح أن امامتها في البيت كإمامتها في المسجد وان تفاوتت الفضيلة وعلى القول بأنها سنة هي آكد من سنة الفجر وهي سنة عين الا في التراويح فانها فيها سنة كفاية وترد رمضان فانها فيه مستحبة وأما وتر غيره ونطوقه فمكروهة فيها على سبيل التداعي قال شمس الأئمة الحلواني ان اقتدى به ثلاثة لا يكون تداعيا فلا يكره اتفاقا وان اقتدى به أربعة فالاصح الكراهة ونسحب في المكروه كما في الدر من بابيه ونكره في المنسوف بجر وفي النهر والدر اختلاف في لحوق الاثم بالترك مرة بدون عذر فمن قال بالوجوب وهم العراقيون قالوا نعم ومن قال بالسنية وهم الخراسانيون قالوا انما ياثم اذا اعتاد الترك وحكى المواقف في شرح الوهبانية عن جوامع الفقه انما استحبة قالوا قول خمسة وجهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بادرالجزء من صلاة الامام ولو آخر القعدة الاخيرة قبل السلام واختلوا هل الافضل مسجد حيه أم جماعة المسجد الجامع وان استوى المسجدان فأقدمهما افضل فان استويا فأقربهما فان استويا خيرا العاقبة والفقيه يذهب الى اقلهما ما جماعه ليكثر والتلميذ يذهب الى مجلس أستاذة خبر (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة الخ) ووردانه اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد - لا يخرج به الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفعت له بهاد درجة وخط عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تنزل الملائكة تصلي عليه مادام في صلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما لظنار الصلاة وورد أن من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وورد صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومع الرجلين أزكى من رجل واحد وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي المصنفات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وانه بكل رجل في صفوفهم يزداد في صلاتهم صلاة يعنى اذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة ومن حكمته مشروعيها قيام نظام الالفة بين المسلمين والتعلم من العالم فأداه في الشرح (قوله فلا يسع تركها الا بعد) المفعول محذوف تقديره المكلف وما في لاه صنف بيان الاعداء في فصل مستقل (قوله اهل مصر) بالتقوين لان المراد اهل أى مصر كان (قوله ولو صيبا) يفهم منه أن فضله بالجماعة تحصل بالتمثل المقتدى (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته بزوجه أو جاريته أو ولده فقد أتى بفضيلة الجماعة اه كذا في الشرح ولكن فضيلة

والسنة ثم سلم عينا) ابتداء (وبسارا) اتهام (فيقول السلام عليكم ورحمة الله ناويا من معه) من القوم والحفظة (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنته

## \* (باب الامامة) \*

قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان وعندنا (هي) أى الامامة (أفضل من الاذان) لما خاطبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلوة بالجماعة سنة) في الاصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا وفي رواية درجة فلا يسع تركها الا بعد نذر ولو تركها اهل مصر بلا عذر يؤمرون بها فان قبلوا والا قوتلوا عليها لانهم امن شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صيبا بعقل أو امرأة ولو في البيت

مع الإمام وأما الجمعة  
فبشروط ثلاثة أو اثنان كما  
شد كره (الاحرار) لأن  
العبد مشغول بخدمته  
المولى (بلا عذر) لأننا نسقط  
به (وشروط صحة الإمامة  
للرجال الأصحاء ستة أشياء  
الاسلام) وهو شرط عام فلا  
تصح إمامة منكر البعث  
أو خلافة الصديق أو وصيته  
أو يسبب الشيعي أو ينكر  
الشفاة أو فهو ذلك من  
يظهر الاسلام مع ظهور  
صفته المكفرة (والبالوغ)  
لأن صلاة الصبي تنقل ونقله  
لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة  
صلاته بعدمه كالسكران  
(والذكورة) أي الحقيقة (قوله خرج به المرأة)  
للامر بتأخيرهن والنسني  
امرأة فلا يفتدى به غيرها  
(والقراءة) بحفظ آية تصح  
بها الصلاة على الخلاف  
(و) السادس (السلامة من  
الاعذار)

المسجد أتم (قوله مع الإمام) لاحاجة إليه لعلمه من الكلام السابق (قوله فيشترط ثلاثة)  
الاولى زيادة لها (قوله أو اثنان) أي غير الإمام وأولها كناية عن الخلاف والمعتقد الاول (قوله  
للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط بل يخرج منها الذي كونه فان الاثنى تصح امامتها  
لأنها (قوله الأصحاء) يخرج ذوي الاعذار فان امامتهم صحيحة لما نلهم (قوله وهو شرط عام)  
فلا وجه لذكره (قوله أو يسبب الشيعي) الاولى أن يقول أو من يسبب أو سبب (قوله)  
أو فهو ذلك) كمن ينكر الاسراء والرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام السكانيين أو  
من الشرح وفي السيد ما حاصله صحة إمامة من ينكر الرؤية ولكن يقول لا يرى بل لاله وعظمته  
وفي الشرح إذا هم زمانا ثم قال انه كان كافرا أو معي نجاسة مانعة أو بلا طهارة أي متعمدا  
ليس عليهم إعادة لأن خبره غير مقبول في الديانات افسقه باعتراقه بخلاف ما اذا صلى فتبين له  
فساد صلاته بنجاسة أو عدم طهارة فانه قد يغفل عن ذلك فيظن الطهارة فإذا أخبر كان  
مقبولا فلزم إعادة أو ملخصا (قوله مع ظهور صفته) الضمير يرجع الى من (قوله  
والبالوغ) فلا يصح اقتداء بالغ بصبي مطلقا سواء كان في فرض لأن صلاة الصبي ولو نوى القرض  
نقل أو في نقل لأن نقله لا يلزمه أي ونقل المقتضى لازم مضمون عليه فيلزم بناء القوي على  
الضعيف وبهذا التقرير نعلم أن في كلام الشرح توزيعا وقال به من مشايخ بل يصح اقتداء  
البالغ بالصبي في التراخي والسني المطلقة والنقل والمختار عدم الصحة بخلاف بين أصحابنا  
نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله كالسكران) وكلمة من المطبق وأما الذي يجب وبقي  
فتصح امامته حال افاقته ولا تصح إمامة المعتوه وهو الذي ينسب الى الخرف كما في العراج  
(قوله والذكورة) أي الحقيقة (قوله خرج به المرأة) فلا يصح اقتداء الرجل بها وصلاته في  
ذاتها صحيحة (قوله للامر بتأخيرهن) أنه لمدح وتقديره وانما يصح اقتداء الرجل بالنساء  
للامر الخ والامر بتأخيرهن نهي عن الصلاة خلفهن والى جانبهن أفاده في الشرح (قوله  
والنسني امرأة) أي في الحكم (قوله فلا يفتدى به غيرها) أي لا رجل لاحتمال أنوثته ولا نسني  
مثله لاحتمال ذكورة المتأخر وأنونة المتقدم وأما المرأة فيصح اقتداؤها به لصحته سواء كان  
ذكرا أم أنثى فاطلاق المصنف ليس على ما ينبغي واقته أو صلى الله عليه وسلم يجبر بل مع أنه  
لا يوصف بذكورة ولا أنوثة لأن المراد بالذكورة عدم الأنوثة أو هذه خصوصية وذكر في  
الاشباه أن الاقتداء بالنسني صحيح (قوله بحفظ آية) ولو قصيرة والاولى أن يقول بحفظ ما تصح  
به الصلاة ليظهر قوله بعد على الخلاف (قوله على الخلاف) أي بين الامام وصاحبه فقالا  
لا تصح الا بثلاث آيات فلا يصح اقتداء القاري بأي أو بأخرى ولا اقتداء الامي بأخرى  
لقوة حال الامي عنه بكونه بأي بالقرينة دونها وأما اقتداء أي بأي أو بأخرى بأخرى فصحيح  
واعلم انه اذا فسد الاقتداء بأي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة  
وهي غير صلاة الانفراد على الصحيح محيط وادعى في الجرائد المذهب وكلام الخلاصة يقيد انه  
كلام محمد خاصة وفصل الزيلعي أنه ان فسدت لفقد شرط كطاهر جمود لم تنقض الصلاة وان  
كان لا اختلاف الصلاة في صحة نقل غير مضمون وفرة الانتقاض بالحقيقة كذا في التنوير  
ومرجه مختصرا ومقتضاه عدم انعقادها أصلا فيما اذا اقتدى القاري بالامي لأن الاختلاف

فان المعذور صلاته

ضرورية فلا يصح اقتداء  
غيره (كالراف) الدائم  
وانقلات الرجح ولا يصح  
اقتداء من به انقلات رجح  
عن به سلس بول لانه ذو  
عذرين والفاضة) بتكرار  
الفاء (والتمقة) بتكرار  
القاف لا يتكلم الابه  
(والشخ) بالناء الثلاثة  
والتحريك وهو واللغة  
بضم اللام وسكون الناء  
تترك الالسان من السين  
الى الناء ومن الراء الى الغين  
وتحوه لا يكون اماما لغيره  
واذا لم يجد في القرآن شيئا  
خاليا عن لغة وبهرج عن  
اصلاح اسائه آناه الابل  
وأطراف النها فصلاته  
جائزة لنفسه واذا ترك  
التصحيح والجهد فصلاته  
فاسدة (و) السلامة (من  
فقد شرط كطهارة) فان  
عدمها يجعل خيب لا يعنى  
لا تصح امامته لطاهر  
(و) كذا حكم (مترعوة)  
لان العارى لا يكون اماما  
لمستور (وشروط صحة  
الاقتداء أربعة عشر شيا)  
تقريرا (نية المقتدى المتابعة  
مقارنة تعريته) امامتارئة  
حقيقة أو حكمية كما تقدم  
فينوى الصلاة والمتابعة  
ايضا (نية الرجل الامامة  
شرط لصحة اقتداء التساميه)

افقد شرط وقامه في السيد (قوله صلاته ضرورية) اي انما صحت صلاته لضرورة عذره  
(قوله فلا يصح اقتداء غيره) أي اذا اؤتماع العذر وأطرأ عليه بعده أما لو توطأ وصلى خاليا  
عنه كان في حكم الصحيح ويصح اقتداء معذوره بغيره ان اتحد العذر (قوله ولا يصح اقتداء من  
به انقلات رجح الخ) ويصح عكسه وأما المقتصد فان كان جرحه لا يخرج منه دم فتصح امامته  
للاصحاء كذا في الشرح والسيد (قوله بالناء الثلاثة والتحريك) مصدرا نغ كتب (قوله  
بضم اللام وسكون الناء) وأما اللغة بالتحريك فالنم يقال ما أقبح للغة أي فقه كذا في  
المصباح والقاموس (قوله تترك الالسان) عرفه غيره بأنه حسبة في اللسان حتى تغير الحروف  
(قوله وتحوه) كاللام والياء والسين ناء واللام نونا (قوله لا يكون اماما لغيره) الائمة وفي  
المانية ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل انها تصح امامته لغيره لان ما يقوله صار فاسدة  
واختاره ابن أمير حاج وحمل قولهم لا يؤتم على منه على الاولوية نثر وجان الخلاف وقواه  
(قوله جائزة لنفسه) ان لم يمكنه الاقتداء وان أمكنه لا تصح كما يؤخذ من الدرر (قوله واذا  
ترك التصحيح والجهد الخ) قال في الخلاصة اذا كان يجهل داء الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر  
على ذلك فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة الا ان يجعل العسر في تصحيحه ولا يسعه  
أن يترك جهده في باقي عمره اه قال صاحب الذخيرة وهذا الشق الثاني مشكوك لان  
ما كان خلة لا يقدر العبد على تغييره اه وكذا اذا كان اعراض ليس مما يزيل عادة واذا كان  
كذلك فلا يعقل في الفتوى على مقتضى هذا الشرط ومن غصة ذكر في خزنة الاكل عن  
فتاوى أبي الليث لو قال الحمد لله بالهاء بدل الحاء وكل هو الله أحـ بد بالكاف بدل القاف جاز  
اذا لم يقدر على غير ذلك أو بلسانه عليه قال الفقيه وان لم يكن بلسانه عليه ولكن جرى ذلك على  
لسانه لا تصح اه فلم يذكر هذا الشرط وان كان بعدد كره عن ابراهيم بن يوسف وحسين بن  
مطيع اه كلام ابن أمير حاج قلت كلامه يفيد أن هذا الشرط فيه خلاف والا كثر لم يذكره  
لان فيه حرجا عظيما (قوله كطهارة) أي من حدث أو خبث وان كان كلام الشارح قاصرا  
على الثاني (قوله جعل خيب) أي بسبب حله خيبا لا يعنى عنه بأن زاد على قدر درهم أو بلغ  
ربع الثوب (قوله لا تصح امامته لطاهر) ظاهره وان لم يجد المتنجس من يلا أو وجدته ولكن  
حصل مانع ككشف عورة وظاهر التقييد أنه يصح اقتداء حامل نجاسة مانعة به (قوله  
لمستور) وتصح امامته لمثله (قوله وشروط صحة الاقتداء) هو في اللغة الملازمة مطلقا كافي  
القاموس وشعار بط شخص صلاته بصلاة الامام (قوله نية المقتدى المتابعة) كأن ينوى  
معه الشروع في صلاته أو الاقتداء به فيها ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يجوز به وتنصرف  
الى صلاة الامام وان لم يكن المقتدى علم بها لانه جعل نفسه تبعاً للامام خـ لا فان قال لا بد  
للمقتدى من ثلاث نيات أصل الصلاة ونية التعيين ونية الاقتداء فأحاده السيد ونية المتابعة  
شرط في غير جهة وعبد على المختار لا اختصاصها بالجماعة فلا يحتاج فيها الى نية الاقتداء كذا  
في الفهستاني وسكب الانهر وأمانة الامامة فليست بشرط الا في حق النساء ولا يلزم المقتدى  
تعيين الامام بل الأفضل عدمه لانه لو عينه فبان خلافه فسدت صلاته (قوله أو حكمية) بأن  
لا يفصل بينهما بفصل اجنبي كذا في الشرح (قوله فينوى الصلاة والمتابعة ايضا) لا يحسن



تفريعه على سابقه وقد علمت أن نسبة الاقتداء فقط صحيحة وإن لم يكن له علم بعين صلاة الامام  
 (قوله لما يلزم من الفساد بالمحاذاة) أي له أو لمقتداه ولا يلزم الفساد بدون التزامه وهو بينه  
 ولا نصير المراد داخله في صلاة الامام الآن ينوي امامتها والحق كالاتي ولا فرق بين الواحدة  
 والمتعددة (قوله على ما قاله الاكثر) وفي النهر عن الخلاصة ترجيح عدم الاشتراط فيها قال  
 وأجمعوا على عدم اشتراطها في حقهم في الجنائز أفاده السيد وفي الكلام اشعار بأن الامام  
 ذكر أما الامام الاتي فلا يلزم فيه ما ذكر (قوله حتى لو تقدم أصابعه) أي المقتدى مع تأخر عقبه  
 عن عقب الامام لطول قدمه أي المقتدى لا يضرب وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم  
 خلاف المذهب لأنه لو حاذاه صح الاقتداء والعبرة في الموى بالرأس حتى لو كان رأسه خلف  
 رأس الامام ورجلاه قد اقدم رجلاه صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزاهد وفي الدر يقف  
 الواحد محاذيا أي مساويا لليمين امامه على المذهب وأما الواحدة فتتأخر لا محالة ولا عبرة بالرأس  
 بل بالقدم ولو صغيرا في الأصح ما لم يتقدم أكثر قدم المؤتم لانفسد اه (قوله وأن لا يكون  
 الامام أدنى حال من المأموم) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الترتيب يرى سنيته فإن  
 ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا من يصلي سنة عن يصلي سنة أخرى  
 كسنة العشاء خلف من يصلي التراويح أو سنة الظهر البعيدة خلف مصلي القبيلة فإنه يجوز كما  
 في البحر وغيره وفي الظهيرية صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقترى به انسان في  
 الآخر بين يجوز وإن كان هذا قضاء للمقتدى لأن الصلاة واحدة كما في الشلبي عن الزيلعي  
 ونقله القهستاني أيضا (قوله للمشاركة) أي لان المقتدى مشارك للامام فلا يلزم من الاتحاد  
 ان تكون صلاة الامام منضعة لصلاة المقتدى اه من الشرح ملخصا (قوله فلا يصح اقتداء  
 ناذر) تفرع على ما قبله فلا اتحاد في نذريهما (قوله لم يندرعين نذرا للامام) أما لو نذر به أن  
 قال نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيصح للاتحاد أفاده السيد (قوله لعدم  
 ولاية الخ) علة اقوله فلا يصح والضمير للناذريه في أن الوجوب انما يظهر في حق الناذر لا في  
 حق غيره فاذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمنفصل أفاده في الشرح ولو علة  
 بأن اختلاف النذرين كاختلاف الفرضين لكان أظهر (قوله ولا الناذر بالخالف) الخالف  
 أن يقول مثلا والله لأصلي كذا مثلا وعكسه يصح كالحالف بالخالف كذا في الشرح (قوله  
 لان المنذورة أقوى) لوجوبها قصدا أما المحلوف عليها فهي نقل جائز الفعل والتترك أقوى  
 أحد وجهيه بالخالف فوجوب التحقق البر ولا يشكك عدم صحة اقتداء المفترض بالمنفصل  
 باختلاف الامام من جاء بعد الركوع واقتدى به في السجدة فان السجدة تنقل في حق  
 الخليفة فرض في حق من أدرك الركوع مع الامام لان المنسحق اقتداء المفترض بالمنفصل في  
 جميع الافعال لا في بعضها أفاده السيد وفيه نظر لما يأتي في مسئلة اقتداء المسافر بعد  
 الوقت بالمقيم فان الفساد فيه انما جاء من اعتبار التنقل ببعض الصلاة وهو القعدة أو القراءة  
 (قوله بعد الوقت) أي وكان الاقتداء بعد الوقت أما اذا وقع الاقتداء في الوقت ثم خرج وهما  
 في الصلاة فان الاقتداء صحيح ويفترض الاتمام ولو كان الامام المقيم كبر في الوقت واقتدى  
 المسافر به فخرج لا يصح (قوله في رباعية) أما الثانية والثالثة فلا يتغيران سفرا

قوله والتمتدة يوجد هنا  
 في بعض النسخ زيادة نصها  
 الآن في الواحدة رواه  
 اه  
 لما يلزم من الفساد بالمحاذاة  
 ومثلتها مشهورة ولو في  
 الجمعة والعبدان على ما قاله  
 الاكثر (وتقدم  
 الامام بعقبه عن) عقب  
 (المأموم) حتى لو تقدم  
 أصابعه لطول قدمه لا يضرب  
 (وأن لا يكون) الامام ادنى  
 حال من المأموم) كافتراضه  
 وتنقل الامام (وأن لا يكون  
 الامام مصليا فرضا غير  
 فرضه) أي فرض المأموم  
 كظهور وعصر وظهورين من  
 يومين للمشاركة ولا بد فيها  
 من الاتحاد فلا يصح اقتداء  
 ناذر بناذر لم يندرعين نذر  
 الامام لعدم ولايته على  
 غيره فيما التزمه ولا الناذر  
 بالخالف لان المنذورة  
 أقوى (و) أن (لا) يكون  
 الامام (مقيا) المسافر بعد  
 الوقت في رباعية



لما قدمناه فمكون

اقتداء مفترض بمقتضى حق القعدة أو القراءة (ولا مسبوقة) لشبهة اقتدائه وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينهما وبين الامام نهر أو طريق أو صف من النساء فلا صلاة فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف وعليه الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف مانع من صحة الاقتداء لمن خلف صفهن جميعا وان كانتا فتين فسدت صلاة اثنين خلفهما فقط وان كانت واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة من حاذته عن يمينها وبسارها وآخر خلفها (وان لا يفصل) بين الامام والمأموم (نهر يمر فيه الزورق) في الصحيح والزورق نوع من السفن الصغار (ولا طريق تمر فيه الجبل) وليس فيه صفوف متصلة والمنع في الصلاة فاصل يسع فيه صفين على المقتضى به (و) يشترط أن (لا) يفصل بينهما (حائط) كبير (يشبه معه العلم) باتصالات الامام فان لم يشبه العلم باتصالات الامام

ولا حضرا (قوله لما قدمناه) من انه يشترط أن لا يكون أدنى حال من المأموم (قوله في حق القعدة) اذا اقتدى به في الشفع الاول اذهى فرض على المومنان فرضه ركعتان لا على الامام والمراد بقول المؤلف بمقتضى فمفعول الواجب لان القعدة الاولى واجبة عليه (قوله أو القراءة) أى ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام اذا قرأ في الشفع الاول فرض في حق المقتدى ولو لم يقرأ الامام في الاول ففي صحة الاقتداء روايتان وسياق تحقيقه في صلاة المسافرين شاء الله تعالى (قوله لشبهة اقتدائه) أى حال تحريره وانما لزمته القراءة لشبهة الانفراد نعم اذا قضى المسبوقان ملاحظا أحدهما الآخر لم يعد ماعليه من فعله فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الامام لاحقا لانه خلف الامام كما حتى لا يقرأ (قوله وأن لا يفصل بين الامام والمأموم) أى الذكر ومثله الفصل بين المأمومين كما في الحلبي (قوله فسدت صلاة ثلاثة خلفهن) أى وواحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن (قوله وقيل الثلاث صف) كما اذا كان الصف تاما وأطلق الكلام فشمع ما اذا كان بين النساء والمقتدى حائل أو لا كما يأتي في مسألة المحاذاة ان شاء الله تعالى (قوله اثنين خلفهما فقط) أى ولا يتجاوز الفساد الى ما بعد فلا ينافي فساد صلاة المحاذي عن يمينها وبسارها (قوله فسدت صلاة من حاذته الخ) ولا يفسد أكثر من ذلك لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال (قوله في الصحيح) أى هذا القول في الفرق بين النهر الصغير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير ما يخص شركاؤه وقيل ما يشبه القوى ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالطريق كما في الدرر (قوله تمر فيه الجبل) والمراد أن تكون سالحة لذلك لا صرورها بالفضل والمجلة بالتحريك آلة يجرها الثور والمراد بالطريق هو النافذ ذكر السيد (قوله وليس فيه صفوف متصلة) اعلم انه اذا اتصل المصلون وقاموا في الطريق فان قام واحد في عرض الطريق واقتدى بالامام جاز وكره أما الجواز فلانه لم يبق بينه وبين الامام طريق تمر فيه الجبل وأما الكراهة فللصلاة في عمر الناس فان قام رجل خلف هذا المقتدى وراء الطريق واقتدى بالامام لا يصح لان صلاة من قام على الطريق مكروهة مع كونه غير صف فصاري حق من خلفه كالعديم ولا بعد هذا اتصالا ولو كان على الطريق ثلاث جازت صلاة من خلفهم لان الثلاثة صف في بعض الروايات وعند اتصال الصفوف لا يكون الطريق حائلا ولو كان على الطريق اثنان فعلى قياس قول أبي يوسف تجوز صلاة من خلفهما لانه جعل المثنى كالجمع وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله يسع فيه صفين) والفرجة بين الصفين مقدار ذراع أو ذراعين كذا في الخانية والظاهر أن هذا يعتبر من محل السجود ومحل قيام الآخرين من كل صف لان الذراع لا يكفي في التحديد من محل قيام الصف الى محل قيام الآخر (قوله على المقتضى به) وقيل ما يسع صف واحد والقضاء الواسع في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم بقعة واحدة كذا في الاشياء من القرن الثاني فلو اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في المهراب جاز كما في الهندية قال البرازي المسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربهه كان على اربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف أعنى ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والعصراء والبيضاء كما في الحلبي والشرح والظاهر أن ذلك لا يشبه حال الامام على المأموم للاختلاف

(السمع أو روية) ولم يمكن الوصول اليه (صلح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحلي وأني لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجة صحيح إذا لم يشقه حال الامام عليهم السمع أو روية ولم يتخلل الا بلدار كما ذكره شمس الأئمة فبين صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد أو في منزله يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائط مقيد بابا ما في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر ١٩٢ يجوز صلاته كذا في التجنب والمزيد ويصح اقتداء الواقف على السطح من هو

في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام راكبا والمقتدى راجلا) أو بالقلب (أو راكبا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان وإذا كان على دابة امامه صح الاقتداء لاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون) المقتدى (في سفينة والامام في سفينة) أخرى غير مقترنة بها لانها كالابتنين وإذا اقترنا صح للاتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه) المخالف لمذهبه (مفسدا في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قي) بلاء القم وتيقن أنه (لم يهد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهده منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة كالوجهل حاله بالمرء وأما

المكان ومضى على العيد كالمسجد وجعل في النوازل والخلصة والخاصة معلى الجنازة مثل المسجد أيضا وفناء المسجد له حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة (قوله لسمع) أي من الامام أو المقتدى ومنه الروية وفي حاشية الدرر للمواقف الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وقوام في الدرر بالنقل عن المعبرات خلافا لما في الدرر والبحر وغيرهما من انقطاع عدم اختلاف المكان اهـ فلو اقتدى من منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح ان لم يوجد مانع من نحو طريق ولم يشقه حال الامام وأفاد السيد جواز الاقتداء في بيت بامام فيه ولو مع وجود فاصل يسع صفتين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله أورا كدابة غير دابة امامه) واستحسن محمد جواز الصلاة اذا قربت دابته من دابة الامام (قوله غير مقترنة بها) لان تداخل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك مانع وظاهر هذا التعليق أن الفاصل اذا كان قابلا لا يمنع لاسيما عند عدم الاشتباه وهم قد أطقوا المنع (قوله واذا اقترنا صح) وانظر هل المراد بالاتحاد ربطهما بنحو جيب أو المماس بينهما مدة الصلاة ولو لم يربط والظاهر الثاني (قوله وأن لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا الخ) هذا على ما هو المعتقد ان العبر قرأى المقتدى وعلى القول الآخر هو ان العبرة لرأى الامام فالأقتداء صحيح وان عاين منسدا بحسب زعمه أي المقتدى ذكره السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربيع الرأس أو الوضوء من ماء مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح جواز الاقتداء) لانه يحتمل انه توضأ وحسن الظن به أولى (قوله مع الكراهة) ظاهر اطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما اذا علم انه لا يمتنع في الاركان والشروط وأما اذا علم انه يمتنع فيه كما ولا يمتنع في الواجبات كما اذا كان يترك السورة أو يزيد في التهنيد الاقول شيئا فان الاقتداء صحيح مع كراهة التحريم وهل الافضل الاقتداء أو الانفراد الظاهر الثاني وأما اذا كان يراعى في الاركان والشروط والواجبات ولا يراعى في السفين كان ينقص التسيب في الركوع والسجود ويحاسب للاستراحة فالأقتداء صحيح مع كراهة التنزيه والأقتداء أفضل لانه قبل بوجوبه أو اقتراضه على المكافاة فلا يترك ذلك ويعلم الحكم فيما اذا كان يراعى في الجميع الا في المستحبات بالاولى فان الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال الاقتداء بالموافق عند التعارض أفضل وراجع تحفة الاخبار (قوله أولا) بأن علم انه لا يمتنع بالمعادة ولكن في هذه الصلاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كافي المجتبى) قد علمت تفصيله آنفا (قوله على زعم المأموم) دون المأموم (قوله أو جعل نجاسة قدرا لدوهم)

اذا علم منه أنه لا يمتنع في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به فيه أو لا وان علم فانه انه يمتنع في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الاصح ويكره كافي المجتبى وقال الدرر في شرحه لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي وأما اذا علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكر أو جعل نجاسة قدرا لدوهم والامام لا يدري بذلك فانه يجوز اقتداءه به على قول الأكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه

الصلاة قبل الصلاة المقتدى به وجهه الاقل وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدير وانما يقيد بقوله والامام لا يدري بذلك لكونه جازما بالنية وأمكن حمل صحة صلته على معتقد امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه ١٩٣ صار كالملاعب ولا يثمة فلا وجه

لحمل صحة صلته (وصح

اقتداء منوض بتميم)

عندهما وقال محمد لا يصح

والخلاف مبني على أن

الخلافية بين الاكثين التراب

والماء أو الطهارة بين الوضوء

والتيميم فعندهما بين الاكثين

وظاهر النص يدل عليه

فاستوى الطهارة وان وعند

محمد بين الطهارة بين التيميم

والوضوء فيصير بناء القوي

على الضعيف وهو لا يجوز

ولا خلاف في صحة الاقتداء

بالتيميم في صلاة الجنائز

(وصح اقتداء غاسل بما صح)

على خف او جيرة او خرفة

قرحة لا يسيل منها شيء

(وصح اقتداء غاسل بما صح)

فانم بقاعد لان النبي صلى الله

عليه وسلم لم صلى الظهر يوم

النبأ او الاحد في مرض

مونه جالس والناس خلفه

قدما وفي آخر صلاة سلاها

امام وصلى خلف أبي بكر

الركعة الثانية صحيح يوم

الاثنين ما موم ما تم نفسه

ذكره البيهقي في المعرف

(وصح اقتداء بأحد)

لم يبلغ حذبه حد الركوع

اتفاقا على الاصح وذا بلغ

وهو يخفض للركوع قليلا يجوز عندهما وبه اخذ عامة العلماء وهو الاصح بمنزلة

الاقتداء بالقاعد لاستوائه نصفه الاسفل ولا يجوز عند محمد قول الزياي وفي الظاهرية هو الاصح انتهى فقد اختلف الصحاح

فيه (وصح اقتداء بموم بمثل) بأن كانا قاعدين او مصطبعين او بالموم مصطبعين او الاجام قاعد القوة حاله

فانه مفسد عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو صلى على ظن أنه محدث أو عليه نجاسة مانعة ثم تبين خلاف ذلك لا تجزئه تلك الصلاة لان العبرة بما ظنه لا بما في نفس الامر ويخشى عليه الكفر كما في السراج (قوله وهو على اعتقاد مذهبه) أما اذا قلنا مذهب الموم فقد اتحد معتقدهما ولا كلام فيه (قوله ولا يثمة) أي لانه تلاعب (قوله فلا وجه لحمل صحة صلته) الاولى حذف حمل ولو علم بنفسه اد صلاة امامه اما بشهادة عدول انه أحدث ثم صلى مثلا واما باخبار من منه عن نفسه ويقبل قوله ان كان عدلا تلزمه الاعادة وان لم يكن عدلا لا يقبل لكن تسحب الاعادة كما في السراج واذا علم مفسد في صلاة الامام لا يجوز له الاقتداء به اجماعا (قوله والخلاف الخ) اعلم ان طهارة التيميم فيها جهة الاطلاق باعتبار عدم توقفتها بخلاف طهارة المستحاضة مثلا لوجه الضرورة باعتبار ان المصير اليها الضرورة المجز عن الماء وهذه الخلاف فيه وانما الخلاف في التعليل فعلى محمد بنهما جهة الضرورة ان في جواز اقتداء المتوضي بالتيميم احتياط او هما عللا الصحة بجانب الاطلاق لان طهارته كاطهارته بالماء من حيث ذلك وهذا الاختلاف مبني على الخلاف الذي ذكره (قوله وظاهر النص يدل عليه) فان الله تعالى قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فانه ذكر الاكثين وجعل الخلافية بينهما (قوله وعند محمد بين الطهارة بين) أي واحداهما ضرورية والاخرى أصلية ولا شك أن من اشتمل على الطهارة الاصلية أقوى حالا من حال من اشتمل على الطهارة الضرورية فصار كالموم مع المتوضي ماء فاقترى بالتيميم فانه لا يجوز له ما أن التيميم طهارة مطلقة أي غير موقنة بوقت الصلاة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (قوله وصح اقتداء غاسل بما صح) لاستواء حاله ما تم الماء على الجيرة اولى من المساح على الخلف لان مديها كالمغسل لما تممها بخلاف الخلف (قوله او خرفة قرحة) أي جراحة (قوله لا يسيل منها شيء) فان سال فهو معذور ان استوفى شروطه فلا يصح الاقتداء به الا لمثل له او لمن هو ادنى حاله (قوله وصح اقتداء قائم بقاعد) أي ركع وبسجد وهذا عندهما خلافا لمحمد وقوله أحوط كما في البرهان وغيره والدلائل من وفاة في المطولات (قوله وصلى خلف أبي بكر الخ) فائدة زائدة وقوله ثم اتم نفسه أي لانه موم (قوله اتفاقا على الاصح) يعني أن حكاية الاتفاق أصح من حكاية الخلاف ومثله يقال في نظائره (قوله وفي الظاهرية هو الاصح) محمول على انه الاصح من قول محمد لا الاصح مطلقا لان أكثر العلماء اخذ بقوله ما وقد اوضحه السيد (قوله وصح اقتداء موم مثلا) سواء كانا قاعدين او قاعدين او مصطبعين او مصطبعين او محتفين وكلها جائزة في الاصح كما في النهاية بل صحح القرطبي الاجماع عليه (قوله أو الموم مصطبعين) أي أو كان الموم مصطبعين أو الامام قاعدا أو في الشرح لا عكسه قال الزياي وهو المختار لكن في النهر عن القرطبي الاظهر راجحوازي على قولهما وكذا على قول محمد في الاصح وهو المناسب لاطلاق كلام المصنف ولا ينافيه قوله بمثله

شرطا او ركن (اعاد) لزوما  
يعني افترض عليه الاتيان  
بالقرض وليس المراد الاعادة  
الجارية لنقص في المؤدى  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا قسدت صلاة الامام  
فسدت صلاة من خلفه  
واذا طرأ المبطل لا اعادة  
على المأموم **==** ارتداد  
الامام وسعيه للجمعة بعد  
ظهوره دونهم وعوده لسجود  
تلاوة بعد تفرقة هم (ويلزم  
الامام) الذي تبين فساد  
صلاته (اعلام القوم باعادة  
صلاتهم بالقدر الممكن)  
ولو بكتاب او رسول (في  
الختار) لانه صلى الله عليه  
وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه  
يقطر فأعادهم وعلى رضى  
الله عنه صلى بالناس ثم تبين  
له أنه **==** كان محمدا فاعاد  
وامرهم ان يعيدوا وفي  
الدراية لا يلزم الامام الاعلام  
اذا كانوا قوما غير معينين  
وفي خزائن الاكمل لانه  
سكت عن خطا معوقه  
وعن الوبرى يخبرهم وان  
كان مختلفا فيه ونظيره اذا  
رأى غيره يتوضأ من ماء  
فحس او على ثوبه نجاسة  
**==** (فصل يسقط حضور  
الجماعة بواحد من ثمانية  
عشر شيئا) **==** منها (مطر وبرد  
شديد وخوف) ظالم (وظلمة)

لان المراد المثلية بالنظر لما طلق اليعاقبة وقامه في السيد (قوله ومستفعل بفتحة) الا في التراخي  
فان الارجح عدم جواز الاقتداء كما في الخانية وصححه في غاية البيان لانهم اشترعت على هيئة  
مخصوصة فيراعى وصفها الخاص للخروج عن العهدة كما في الدر والمراد أنه لا يحسب من  
التراخي لان الاقتداء يقع باطلا كما لا يخفى لا يقال ان القراء في الاخيرين فرض في حق  
المتنقل نقل في حق المفترض لانا نقول صلاة المفترى أخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء  
ولهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية ولو لم يدركه الا في الشفع الثاني ولهذا أشار المؤلف  
بقوله وصارته الامامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضى  
صحته الاول والقرض انه باطل (قوله بعد ظهره) أى بعد أداء الظهر بجماعة فسعى هو دونهم  
(قوله وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقة هم) أى ولم بعد القعود الاخير فانهم اتفقت صلاة الامام  
في هذه المسائل ولا تنفس صلاة المأموم وفيها يلزم أى صلاة فسدت على الامام ولم تنفس على  
المأموم (قوله صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذى فى سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل  
في صلاة الفجر فأومأ يده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر ماء فصلى بهم فلما قضى الصلاة قال انما  
أنا بشر مثلكم وانى كنت جنبوا وهذا لا يقتضى أن ذلك كان بعد مشروعههم لجواز كون الذكر  
عقيب تكبيره بالامهله قبل تكبيرهم على أن الذى فى مسلم قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم  
حق قام في صلاة قبل أن يكبر قام فأنصرف فالاولى الاقتصار على أثره (قوله وفي الدراية  
الخ) وفي مجمع الفتاوى صحح عدم الاخبار مطلقا لكونه عن خطا معوقه لكنه الشروح  
مرجحة على الفتاوى كما في الدر (قوله وقطير) أى في وجوب الاخبار ومحل ذلك اذا علم منه  
الامتنال والافلا كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

**==** (فصل يسقط حضور الجماعة) \* ظاهره يتم جماعة الجمعة والعديد من في صلاة الجمعة  
ظهره وان سقط صلاة العيد ويحرم (قوله منها مطر) في شرح المشكاة صحح كلام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من الحديثية فأصابنا مطر لم يبل أسفل نعالنا فنادى منادى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صلوا في رحالكم (قوله وبرد شديد) ألحق به المتلا على في شرح موطا الامام محمد  
الحرا الشديد (قوله وخوف ظالم) أى على نفسه او ماله او خوف ضياع ماله او خوف ذهاب  
فأذله لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وحبس معسر) أى لو فاهدين عليه وقيد بالمعسر لان المؤثر  
لا يهذر في الترك (قوله ومظالم) أى وحبس مظلوم في عبارة بعضهم التصریح بأن خوف  
الحبس للمعسر والمظلوم من الاعذار وكلام المصنف يفيد أن الذى يعد عذرا للحبس بالفعل  
والاول أظهر وعليه فلا حاجة ذكر المظلوم لقوله من قوله وخوف ظالم فان الذى يحبس  
المظلوم ظالم (قوله وعي) وان وجد الاعي قائد اعند الامام وقالانجب لمجي قال ابن امير حاج  
المسطور في الكتب المشهورة أن الخلاف بينه وبينهم ما فيها اذا وجد قائدا فالافتاق أى على  
سقوطها اذا لم يجد قائدا اه (قوله وفلج) أى لا يستطیع معه المشى (قوله وقطع يدورجل)  
أى من خلاف وبالاولى اذا كان من جانب واحد وكذا سقط بقطع رجل فقط (قوله وسقام)  
كسحاب المرض قاموس (قوله واقعاد) أى كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لان  
التسكك على المطر قد تقدم فذكر ذلك ليعده عذرا مستقلا وبهذا تعلم ما فى شرح السيد (قوله



إذا ابتلت النعال) أي الأراضي الصلاب في المحكم النعل القطعة الصلبة الغليظة من الأرض شبه الأكمة يبرق صاهها ولا تنبت شيئا ومنه الحديث إذا ابتلت النعال الخ قال ابن الأثير انما خصها بالذكرا لأن أدنى بلل يندم بخلاف الرخوة فانهم اتشف الماء وقال الأزهري في معنى الحديث يقول إذا ابتلت الأرضون الصلاب فزالت عن يمشي فيها فملوا في منازلكم ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة اهـ وهل هذا المحكم مخصوص بما إذا كانوا في أرض صلبة فلا تسقط إذا كانوا في رخوة أو أن المراد بذلك ما دفع الحرج بالحضور فكانه يقول إذا نزل المطر ولو قليلا بحيث يتبل منه النعال فالصلاة في الرجال أي المنازل (قوله وزماتة) أي عاهة وزمن كفرح زمنا وزمنة بالضم وزماتة فهو زمن وزمين والجمع زمنون وزمى قاموس (قوله وشيخوخة) مصدر شاخ يشيخ إذا استبان منه السن قاموس أي إذا صار شيخا كبيرا لا يستطيع المشي سقطت عنه الجماعة (قوله وتكرار فقه) وكذا مطالعة كتبه كذا في الفتاوى (قوله لالمحولة) رعايا قديم هذا أن المراد بالفقه ما يعم علم العقائد والتفسير والحديث للمقابلة والذي في الدرر عن الباقلاني عطاء على المسقطات وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره (قوله بجماعة تفوته) الأولى حذفه لأن الموضوع الأعذار التي تفوت الجماعة والباقي بمعنى مع أي تكراره مع جماعة ويقيد أن المكرر وحده لا يعطى هذا الحكم وليس كذلك ولم يذكره في الدرر والضمير في تفوته للجماعة أي لو حضر الجماعة تفوته إخوانه الذين يطالعهم (قوله ولم يداوم على تركها) أما إذا واظب على الترتب فلا يذروا يعزر ولا تقبل شهادة الإبتاء ويل بدعة الإمام أو عدم مراعاته در (قوله تتوقه نفسه) أي تشتاق إليه سواء كان في العشاء أو غيره (قوله وإرادة سفرهم إليه) أهل المراد التيمم القريب من الفعل وهو منصوب على الظرفية أي وقت التيمم لأنه كان مشغول البال بمصالحه (قوله يستضر) أي المريض بغيبته والافلا (قوله وانما لكل امرئ ما نوى) هو محل الشاهد على أحد ما قيل فيه والمعنى أن له ما نواه وان لم يعمل به وروى العسكري في الأمثال والبيهقي في الشعب وقال أسناده ضعيف عن أنس برفعه نية المؤمن أباح من عمله كافي المقاصد الحسنة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

قال صلى الله عليه وسلم إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرجال (وزماتة وشيخوخة وتكرار فقه) لا تحوّل فقه (بجماعة تفوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تتوقه نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الأخبة بن الربيع (وإرادة سفر) تهيأه (وقيامه بريض) يستضر بغيبته (وشدة ربيع أملا لانما را) للعرج (وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف) وكانت يفتيه حضورها لولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى

\*(فصل في) \* بيان (الاحق بالامامة) في بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيه) ذو وظيفة وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كليهما (والواقض) (فالا علم) بأحكام الصلاة

\*(فصل في) \* بيان (الاحق بالامامة) (قوله ولم يكن بين الحاضرين) المراد بالبينية معنى المعية (قوله صاحب منزل) أي ساكن فيه ولو بالاجارة أو بالعارية على التحقيق أما هو وذو الوظيفة فيقدمان مطلقا سواء اجتمع فيهما هذه الفضائل المذكورة أو لا فصاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق بالامامة من غيره وان كان الغير أفضقه وأقرأ وأورع وأفضل منه ان شاء تقدم وان شاء قدم من يريده وان كان الذي يقدمه منضو ولا بالنسبة إلى باقي الحاضرين لأنه ساطانه فيصرف فيه كيف يشاء ويستحب لصاحب البيت ان يأذن لمن هو أفضل (قوله وهو إمام المحل) لأن صاحب الوظيفة منصوب بالواقف وبتقديم غيره يفوت غرضه وشرط الواقف كص الشارح (قوله ولا ذو سلطان) فهو أولى من الجميع حتى من ساكن المنزل وصاحب الوظيفة لأنه لا يتيه عامة وروى البخاري ان ابن عمر كان يصلي خلف الجاهل وكنى به فاسقا قال في البيهقي هذا في الزمن الماضي لأن الولاة كانوا أعلما وغالبهم كانوا صلحاء واما في زماننا فأكثروا الولاة ظلمة جهلة اهـ (قوله فالا علم بأحكام الصلاة) مهمة وفساد وغيرهما وهذا امراد من



الحافظ ما به سنة القراءة  
ويجتنب القواحش الظاهرة  
وان كان غير متجبر في بقية  
العلوم (أحق بالامامة)  
واذا اجتمعوا يقدم السلطان  
فالامير فالقاضي فصاحب  
المنزل ولوم متأجرا يقدم على  
المالك ويقدم القاضي  
على امام المسجد لما ورد  
في الحديث ولا يؤم الرجل  
في ساطانه ولا يقعد في بيته  
على تكريمه الا باذنه (ثم  
الاقراء) اي الاعلم بأحكام  
القراءة لا مجرد كثرة حفظ  
دونه (ثم الاورع) الورع  
اجتناب الشهوات أرقى من  
التقوى لانها اجتناب  
المحرّمات (ثم الاسن) لقوله  
صلى الله عليه وسلم وايومك  
أكبرك (ثم الاحسن خلقا)  
بضم الخاء واللام اي الفة  
بين الناس (ثم الاحسن  
وجها) اي اصبحهم لان  
حسن الصورة يدل على حسن  
السيرورة لانه مما يزيد الناس  
رغبة في الجماعة (ثم الاشرف  
نسبا) لاحترامه وتعظيمه  
(ثم الاحسن صوتا) للرغبة  
في سماعه للخضوع (ثم  
الاتقاف ثوبا) لبعده عن  
الدنس ترغيبا فيه فالاحسن  
زوجة لشدة عقته فأكبرهم  
رأسا وأصغرهم عضوا

قال أعلمهم بالفقه واحكام الشريعة اذ الزائد على ذلك غير محتاج اليه هنا (قوله الحافظ ما به  
(سنة القراءة) وما حافظ مقدار الفرض فعلوم انه من شروط الصحة وهذه شروط كمال وفي الدر  
بشرط اجتنابه للقواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة وقدم أبو يوسف  
الاقراء الحديث ورد في ذلك وللعقول عليه قواهم لان القراءة انما يحتاج اليها الاقامة ركن  
واحد والفقه يحتاج اليه لجميع الاركان والواجبات والسنة والمسحبات (قوله يقدم  
السلطان) الظاهر ان ذلك على سبيل الوجوب لان في تقدم غيره عليه اهانة له وارتكاب المنهي  
عنه في الحديث وقد علمت ما في البناية (قوله ولا يؤم الرجل في ساطانه) أي في مظهر ساطنته  
ومحل ولايته (قوله على تكريمه) بفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء الفراءش ونحوه مما يبسط  
اصحاب المنزل ويختص به وقيل المائدة (قوله اي الاعلم بأحكام القراءة) من الوقف والوصل  
والابتداء وكيفية أداء الحروف وما يتعلق بها كذا في مسكين والقهستاني والظاهر ان من  
يحكم الاداء وان لم يعلم احكامه في حكم العالم (قوله لا مجرد كثرة حفظ) يعني جودة حفظ  
او لا كثيرا (قوله دونه) أي دون العالم الكامل المأخوذ من قوله اي الاعلم (قوله ثم الاسن)  
المراد من الاسن أقدمهم اسلاما بديال ما سبق في الحديث من قوله فان كانوا في الهجرة سواء  
فأقدمهم اسلاما فلا يقدم شيخ أسلم على شاب نشأ في الاسلام نهر وفيه انه يفوت التنبية  
على مرتبة الاسن ولذا جعل بعضهم رتبة الاقدم اسلاما مقدمة على رتبة الاسن وجعلهما  
مرتبتين وهو حسن (قوله وايومك أكبرك) قال صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث  
واصاحب له وهو ابن عمه حين اراد السفر واخطه اذا حضرت الصلاة فاذا نأتم اقبيا وايومك  
أكبرك متفق عليه (قوله أي ألفة بين الناس) هذا تفسير باللازم فان من حسن خلقه ألقته  
الناس فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن الوجه مواهب  
الرحمن وفتح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة والغرر ومسكين لان الظاهر أول ما يدرك  
من صفات الكمال اولانه كال دليل عليه لان الظاهر عنوان الباطن (قوله يدل على حسن  
السيرورة) أي غالبا وفسره في الكافي بالاكثر صلاة بالليل وحديث من كثرت صلاته بالليل  
حسن وجهه بالتمار لم يشبهه المحدثون كحديث من صلى خاف عالم تقي فساكنما صلى خلف نبي  
(قوله لانه الخ) الاولى زيادة الواو واصلاحه لانه مستقلا (قوله ثم الاشرف نسبا) قدم  
بعضهم عليه الاكثر حسبا والطيب شرف الاء والمال والدين أو الكرم أو الشرف  
في القتل أو القمال الصالحة والحسب والكرم قد يكونان لمن لا آباء له شرفا والشرف والجسد  
لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) فان الخضوع يكون عند سماع الصوت الحسن فهو مما يزيد  
القرآن حسنا (قوله ثم الاتقاف ثوبا) وبخط الجوى الافضل ثوبا وهو يرجع الى كثرة غنمه  
(قوله فالاحسن زوجة) أي عنده فيرجع الى كونه أشد حبا فيها وعبر بالاحسن من مراديه  
كثرة الحب للتلزام بينهما غالبا فقط ما في الشرح من قوله ولو قيل أشدهم حبا والزوجة لكان  
أظهر (قوله فأكبرهم رأسا) أي كبريا غير فاحش والا كان منقرا (قوله واصغرهم عضوا)  
فدبره بعض المشايخ بالاصغر ذكر الان كبر الفاحش بدل غالبا على دناءة الاصل ويحور ومثل  
ذلك لا يعلم غالبا الا بالاطلاع والاخبار وهو نادور ويقال مثله في الاحسن زوجة المتقدم (قوله

فأكثرهم مالا) لأنه لا ينظر إلى مال غيره وتقل اشغاله في الصلاة وذلك لأن اعتبار هذا بعد ما تقدم من الاوصاف كالورع قائل ومنه يعلم أن المراد المال الحلال (قوله فأكثرهم جاها) وقدم بعضهم الاكثر حسبا على الاشرف نسبا وهو يوم الاكثر مالا والاكثر جاها ويقدم الحزب الاصل على العتيق \* (فائدة) \* لا يقدم أحد في التزاحم الا بمرج ومنه السبق إلى الدرس والافتاء والدعوى فان استووا في المجيء أقرب بينهم درج عن الاشياء قال وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ مع لوم جاز أن يقدم من شاءوا أكثر شايخنا على تقديم الاسبق واقل من سواه ابن كثير اهـ (قوله فالعبرة بما اختاره الاكثر) قال في شرح المشكاة لعله محمول على الاكثر من العلماء اذا وجدوا والا فلا عبرة لكثرة الجاهلين قال تعالى ولكن أكثرهم لا يعلمون (قوله او كانوا أحق بالامامة منه يكره) قال الحلبي وينبغي ان تكون الكراهة تحريمية لخبر ابي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وعد منهم من تقدم قوما وهم له كارهون (قوله يكره العالم والصالح) يصح رجوع كل إلى كل (قوله فانهم وفدكم) الوفاء مصدر وفد بمعنى قدم وورد والوفاء السابق من الابل قاموس وفي الشرح الوفاء القوم يقدون إلى الملك بالحاجة والارسال اهـ فالوفاء بمعنى الوفاء السابق والمعنى انهم السابقون إلى الله تعالى ليحصل لهم ما يريدون فيشفعون لكم او بمعنى الوفاء الرسل بينكم وبين ربكم والكلام على التشبيه (قوله وكره امامة العبد) وكذا المعتقد كما في الدر لغلبة الجهل وأفاد الجوى أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه تنزيهية ان وجد غيرهم والافلا اهـ من شريح السيد وسأيت ما يشهد أن امامة الفاسق مكروهة تحريما (قوله ان لم يكن عالما تقيا) اشار به إلى أن الكراهة في العبد لا لذاته بل لانهم لا يشعرون بتعاليمهم بخدمة المولى لا يتفرغون للعلم فيغلب عليهم الجهل ولندرة التقوى في العبد فلواتق ذلك بأن كان عالما تقيا فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ) هذا يقتضي كراهة امامة الاعشى نهر وهو الذي لا يبصر لئلا (قوله وصون ثيابه) عطف على اهتدائه اي واعدم صونه ثيابه الخ (قوله فلا كراهة) لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابن ام مكتوم وعتبان بن مالك على المدينة حين خرج إلى غزوة تبوك وكانا أعجميين (قوله والاعرابي) بفتح الهمزة نسبة إلى الاعراب وهم سكان البادية من العرب وعمم الأزهري والاعرابية هم الخلفاء منهم وهم الذين تكلموا بلغة يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم لأنه أول من تكلم بالعربية والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان اسمعيل عليه السلام وهول لغة أهل الحجاز وما والاها والمراد هنا كل من سكن البادية عربيا كان او عجميا كانه كان والا كراهة الجهل عليهم لبعدهم عن مجالس العلم ومن غلة قبل أهل السكفة وهم أهل القبور وهذا ظاهر في كراهة العمى الذي لا علم عنده كما في البحر والنهر وحكي أن أعرابيا اقتدى بامام فقرأ الامام آية الاعراب أشد كتمرا ونفاقا فاضربه الاعرابي وشج رأسه ثم اقتدى به بعد مدة فراه الامام فقرأ آية ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فقال الاعرابي الآن نفعك العصا كذا في غاية البيان (قوله وولد الزنا) لأنه ليس له أب يعلمه فيغاب عليه الجهل فلو كان عنده علم لا كراهة واختار العتيق التعليل بنفرة الناس عنه لكونه منهم ما واقره في النهر وعليه فينبغي ثبوت

فأكثرهم مالا فأكثرهم جاها واختلاف في المسافر مع المقيم قيل هما سواء وقيل المقيم أولى (فان استنوا يفرع) بينهم فمن خرجت قرعته قدم (او الخيار إلى القوم فان اختلفوا فالعبرة بما اختاره الاكثر وان قدموا غير الاول فقد اسأوا) ولكن لا بأس بغير كذا في التبيين وفيه لو أم قوما وهم له كارهون فهو على ثلاثة اوجه ان كانت الكراهة لفساد فيه او كانوا احق بالامامة منه يكره وان كان هو احق بهم منهم ولا فساد فيه ومع هذا يكرهونه لا يكره له التقدم لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح وقال صلى الله عليه وسلم ان سرركم ان تقبل صلاتكم فليؤركم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية فليؤمكم خياركم (وكره امامة العبد) ان لم يكن عالما تقيا (والاعشى) لعدم اهتدائه إلى القبلة وصون ثيابه عن الدنس وان لم يوجد أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل أو الحضري الجاهل (وولد الزنا) الذي لا علم عنده ولا تقوى

حتى اذا كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشد والاعمى من البصير فالحكم بالصد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاسق) العالم لعدم اهتنامه بالدين فتجب اهاتيه شرعا فلا يعظم بتقديمه للامامة واذا نهذر منه ينقل عنه الى غير مسجد للجمعة وغيرها وان لم يقم الجمعة الا هو نصلي معه (والمبتدع) بارتكابه ما احدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة او استحسان وروى محمد عن ابي حنيفة وجه الله تعالى وابي يوسف ان الصلاة خلف اهل الاهواء لا تجوز والعصم انها تصح مع الكراهة خلف من لا تنكف به عنه لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بروفاجر وصلوا على كل بروفاجر وجاهدوا مع كل بروفاجر رواء الدارقطني كما في البرهان وقال في جميع الروايات واذا صلى خلف فاسق او مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف امام تنق (و) كره الامام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم فليخفف ان

الكراهة مطلقا وان لم يكن جاهلا (قوله فلذا قيد الخ) اي لاجل ما قيد به في العبد من قوله ان لم يكن عالما وفي الاصحى بقوله وان لم يوجد افضل منه فلا كراهة وفي الاعرابي بقوله الجاهل وفي ولد الزنا بقوله الذي لا علم عنده وفيه تأمل بالنظر للاصحى (قوله اذلو كان) اي احدم من ذكر (قوله فالحكم بالصد) قال الكراهة في تقديم الحضري والحر وولد الرشد والبصير لجهلهم لان امامة الجاهل مكروهة كيفما كان اهدم علمه بأحكام الصلاة (قوله ولذا كره امامة الفاسق) اي لما ذكر من قوله حتى اذا كان الاعرابي الخ فكراهته لافضلية غيره عليه والمراد الفاسق بالمحاربة لا بالعقيدة لان داسيد كرايا لمبتدع والفاسق لغة خروج عن الاستقامة وهو معنى قولهم خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد وشرعا خروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة قال الفهستاني أي واوصار على صغيرة وفيه ان يزاد بل تاويل والافيشكل بالبعثة وذلك كتمام ومراء وشارب خمر اه (قوله فتجب اهاتيه شرعا فلا يعظم بتقديمه للامامة) تبس في الزيلعي ومفاده كون الكراهة في الفاسق تحريرية (قوله من علم) كمنكر الرؤية او عمل كمن يؤذن بجي على خيرا لعمل او حال كان يسكت مع مقدا أن مطلق السكرت قرية (قوله بنوع شبهة او استحسان) وجعله دينا قويا ووصراطا مستقيما وهو متعلق بقوله بارتكاب (قوله والعصم) أي عنهما (قوله خلف من لا تنكف به عنه) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم أو الكرام السالكين أو الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مبتدع والمشبه كان قال لله يد ورجل كالعباد كافتروا قال هو جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وان أنكر خلفه الصديق كفر كمن أنكر الاسراء لا المعراج وألحق في الفتح غير الصديق في هذا الحكم وألحق في البرهان عثمان بهما ايضا ولا تجوز الصلاة خلف منكر المصح على الخلقين أو محبة الصديق أو من يذب الشيعين أو يثذف الصديقة ولا خلف من انكر بعض ما علم من الدين ضرورة انكف به ولا يلتفت الى تاويله واجتهاده وتجاوز خلف من يفضل عليا على غيره (قوله يكون محرزا ثواب الجماعة) أي مع الكراهة ان وجد غيرهم والا فلا كراهة كما في البحر بحثا وفي السراج هل الانضال أن يصلي خلف هؤلاء ام الانفراد قبل أم في الفاسق قال الصلاة خلفه أولى وهذا انما يظهر على أن امامته مكروهة تنزيها أعالى القول بكمراهة التحريم فلا وأما الآخرون فيمكن أن يقال الانفراد أولى بلهلم بشرط الصلاة ويمكن اجراؤهم على قياس الصلاة خلف الفاسق ويحزم في الجبر بأن الاقتداء بهم أفضل من الانفراد ونكرو الصلاة خلف أمر دوسفيه ومنه لو ج وأبرص شاع برصه ومراء ومنه لا خلاف من ام باجرة على ما اتفق به المتأخرون أفاده السيد وقال البدر العيني يجوز الاقتداء بالخالف وكل بروفاجر مالم يكن مبتدعا بدعة يكفر بها ومالم ينطق من امامه مفسدا الصلاة في اعتقاده اه واذا لم يجد غير الخالف فلا كراهة في الاقتداء به والاقتداء به أولى من الانفراد على ان الكراهة لا تنافي في الثواب أفاده العلامة فوح (قوله تطويل الصلاة) بقراءة أو تسبيح أو غيره حارضي القوم ام لا لاطلاق الامر بالخفيف (قوله من أم فليخفف) ذكر الشيخ في كبره حديث ما أيها الناس ان منكم منقر من من صلى بالناس فليخفف فان منهم الكبير والضعيف وهذا الحديث رواه الشيخان وهذا يفيد

ان الامام يترك القدر المستون مراعاة لحال القوم اه يؤيده ما في الصحيحين انه صلى الله عليه  
 وسلم لم يقرأ بالمعزتين في الفجر فلما فرغ قالوا له اوجرت قال سمعت بكاء صبي تنفست ان تفن  
 أمه (قوله وجماعة العراة) اي تكبر جماعة العراة فحرم بالزوم احد المخطورين وهو اما ترك  
 واجب التقدّم أو زيادة الكشف والافضل صلاتهم منفردين فعودا بالايماء متباعدين عن  
 بعض ائلاف يقع بصرفهم على عورة بعض كما ان الافضل لهم ان صلوا جماعة ان يصلوا قعودا  
 بالايماء (قوله وكبر جماعة النساء) فحرم بالزوم احد المخطورين قيام الامام في الصف الاول  
 وهو مكروه أو تقدم الامام وهو ايضا مكروه في حقهن سيد عن الدرر ولو امكن رجل فلا  
 كراهة الا ان يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أو محرم من الامام وزوجته فان كان واحد  
 من ذكرهم فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقا (قوله ولا يحضرن الجماعات) لقوله صلى  
 الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في حجرته او صلاتها في مخدعها افضل من  
 صلاتها في بيتها اه فالافضل لها ما كان استلها لافرق بين القرائض وغيرها كالتراويح  
 الا صلاة الجنائز فلا تكبر جماعة من في الانهم تشرع مكررة فلو انشردت فتوت من  
 ولو امت المرأة في صلاة الجنائز رجالا لاتعد اسقوط القرص بصلاتها (قوله والمخالفة) اي  
 مخالفة الامر لان الله تعالى امرهن بالقرا في البيوت فقال تعالى وقرن في بيوتكن وقال صلى  
 الله عليه وسلم بيوتن خير لهن لو كن يعلى (قوله يجب ان يقف الخ) والخائى اذا أم يجب  
 تقدمه ونقل الجوى عن الخزانة أن تقدم الامام منهن جائز (قوله والامام من يؤتم به) هذا  
 جواب عن عدم تأييد الامام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أى فلا يكون الا اذا كان  
 متوسطا (قوله وبالسكون لما بين بعضه عن بعض) ولا يشترط فيه التوسط والمقابلة في كلامه  
 ليست على ما ينبغي لان المناسب ان يقول في الثاني وبالسكون لما كان داخل الشيء او يقول  
 في الاول والوسط بالتعريف اسم لما بين بعضه عن بعض وبالسكون ما بين طرفي الشيء وفي  
 السيد عن الصحاح كل موضع صلح فيه بين فبالسكون بكسرت وسط القوم والاقبال التعريف  
 بكسرت وسط الدار وبعباسك وليس بالوجه اه وقيل كل منهما ما يقع موقع الآخر قال ابن  
 الاثير وكأنه الاشبه نهر اه (قوله ويد كل منهم رجله) كذا في الذخيرة والاولى ما في منية  
 المصلي من قوله يقعد كما في الصلاة فعلى هذا الرجل يفتش وهي تتورك لانه يحصل به من المبالغة  
 في الستر ما يحصل في الهيئة المذكورة مع خلق هذه الهيئة عن مد الرجل الى القبلة من غير  
 ضرورة بجر ونهر اه ذكره السيد (قوله ويقف الواحد) اما الواحدة فتأخر الا اذا اقتدت  
 بمثلها واذا اقتدت مع رجل أقامه عن يمينه وأقامها خلفه (قوله متأخر ابعقه) في كلامه  
 تعارض والذي في شروح الهداية والقدير والكنز والبرهان والقسمتان انه يقف مساوبا  
 له بدون تقدم وبدون تأخر من غير فرجة في ظاهر الرواية وهذا اذا كان قبل الصلاة فان  
 كان فيها أشار اليه بيده ليحاذيه (قوله في الصحيح) راجع الى قوله وكذا خلفه فقط ولذا فصله  
 بقوله وكذا وعن محمد انه يضع أصابعه عند عقب الامام (قوله حديث ابن عباس الخ)  
 في الحديث دلالة على جواز صلاة النافلة بالجماعة وان العمل القليل لا يبطل الصلاة وأنه  
 لا يجوز تقدم الماء يوم على الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم اداره من وراء ظهره وكانت

(وجماعة العراة) لما فيها  
 من الاطلاع على عورات  
 بعضهم (و) كره جماعة  
 (النساء) بواحدة  
 منهن ولا يحضرن الجماعات  
 لما فيه من الفسنة والمخالفة  
 (فان فعلان) يجب ان يقف  
 الامام وسطهن) مع تقدم  
 عقبها فلو تقدمت كالرجال  
 اغت وسمعت الصلاة والامام  
 من يؤتم به ذكر كان او  
 اثنى والوسط بالتعريف ما بين  
 طرفي الشيء كما هنا وبالسكون  
 لما بين بعضه عن بعض  
 بكسرت وسط الدار بالسكون  
 (ك) الامام العارى  
 (بالعراة) يكون وسطهم  
 لكن جالسا ويد كل منهم  
 رجله ليستترهما ما يمكن  
 ويصلون بالايماء وهو الافضل  
 (ويقف الواحد) رجلا  
 كان او صبياهما (عن ابن  
 الامام) مساوبا له متأخرا  
 بعقبه ويكره ان يقف عن  
 يساره وكذا خلفه في الصحيح  
 حديث ابن عباس انه قام  
 عن يسار النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاقامه عن يمينه

ادارته من بين يديه أيسر وأنه يجوز الصلاة خلفه وإن لم ينو الإمامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم شرع في صلواته منفرداً ثم اتهم به ابن عباس وإن صلواته الصبي صحيحة وأن له موقفاً من الإمام كالبالغ وأنه ينبغي للإمام إرشاد المأموم إلى السنة كذا في شروح الحديث (قوله ويقف الاكثرون واحد) صادق بالاثنتين وكيفية أنه يقف واحد بجذائه والآخرون عيونه ولو جاء واحد وقف عن يسار الأول الذي هو بهذا الإمام فيصير الإمام متوسطاً ويقف الرابع عن يمين الواقف الذي هو عن يمين من بهذا الإمام والخامس عن يسار الثالث وهكذا إذا امتوى الجانبان يقوم الخائف من جهة اليمين وإن ترجح اليمين يقوم عن يساره قهراً في وفي العناية لو قام الإمام وسط القوم أو قاموا هم عن يمينه أو عن يساره أساوا اه وفي الفتح عن الدراية ولو قام واحد يجب الإمام وخلفه صف كره إجماعاً وروى عن الإمام أنه قال أكره للإمام أن يقوم بين الساريتين أو في زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه خلاف عمل الأمة والصف الأول أفضل إذا خاف إذا واحد (قوله واليتيم) هو ضميعة بن أبي ضميعة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اليتيم أخوانس لأمه واسمه غير بن أبي طلحة (قوله وما ورد من إقيام بينهما) أي عن ابن مسعود فإنه صلى بعلمة والأسود ووقف بينهما وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فهو دليل الإباحة) استشكل هذا الجمع بأن الإباحة تقتضي استواء الطرفين وهو يناقض أفضلية أحدهما ولذا ارتضى الكمال أن حديثه منسوخ ولذا قال الحازمي حديث ابن مسعود منسوخ لأنه إنما تعلم هذه الصلاة بمكة إذ فيها التطبيق أي تطبيق اليدين وجهلها بين نخذه عند القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها ولما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء الناصح على عبد الله بن مسعود وليس يعيد وفي السبب وأن كثرة القوم كره قيام الإمام وسطهم تحريماً لترك الواجب وتعامه فيه ولا تنس ما مر عن العنابية (قوله ويصف الرجال) ولو عبيد أحوى (قوله ليأني الخ) هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ما قبل النون ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد قاله النووي في شرح مسلم من ولي يلى ولياء هو القرب وأمر الغائب ليل لأن الياء تسقط للأمر وأمر الحاضر ل مثل في بناية والإسلام جمع لم يضم الحاء واللام وهو ما يراه النائم أريد به البالغون مجازاً لأن الحلم سبب البلوغ والنهي جمع نهي به بضم النون فيهما وهو العقل الناهي عن القبائح (قوله فيأمرهم الإمام بذلك) تفريع على الحديث الدال على طلب الموالات واسم الإشارة راجع إليها وبأمرهم أيضاً بأن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسدوا منابهم وصدورهم كافي للدور عن الشفوي وفي الفتح ومن سنن الصف التراص فيه والمقاربة بين الصف والصف والاستواء فيه (قوله استوا) أي في الصف (قوله نستو) بجذف الياء جواب الأمر وهذا سر علم الشارع صلى الله عليه وسلم كما علم أن اختلاف الصف يقتضي اختلاف القلوب (قوله اقيموا الصفوف) أي عدلوا (قوله وحاذوا بين المناكب) ورد كان أحدنا يلزم منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه (قوله وسدوا الخلل) أي الفرج روى البرازي بأسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم من سد فرجة في الصف غفر له (قوله ولينوا بأيديكم اخوانكم) هكذا في الشرح وهو يقتضي قراءة لينوا بالتشديد أمر للداخل في الصف أن يضع

(و) يقف (الاكثر) من واحد (خلفه) لأنه عليه الصلاة والسلام تقدم عن انس واليتيم حين صلى بهما وهو دليل الأفضلية وما ورد من إقيام بينهما فهو دليل الإباحة (ويصف الرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم ليأني منكم أولو الأحلام والنهي فيأمرهم الإمام بذلك وقال صلى الله عليه وسلم استوا واستوا نلتوا بكم وقاسوا تراحموا وقال صلى الله عليه وسلم اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بأيديكم اخوانكم



لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول أحد يجنبه في الصف يظن أنه رياء بل هو اغانة على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم وإذا وجد فرجة في الصف الاول دون الثاني فله خرقة اتركهم سد الاول ولو كان الصف منتظما ينتظر محجي آخر فان صف فوت ٢٠١ الركمة جذب عالما بالحكم لا يتأذى به والا فام وحده

يده يلين صاحبه والذي في رواية الامام أحمد وأبي داود عن ابن عمر ولينو وأبدي اخوانكم وعليه فيقرأ بالتخفيف أمر من في الصف أن يلين لآخيه إذا وضع يده على منكبيه ليدخل في الصف والباة السببية أي بسبب وضع أبدي اخوانكم (قوله لا تذروا فرجات للشيطان) روى ان الشيطان يدخل الفرجة للوسوسة (قوله وصله الله) خبر اودعاه بوصله بالخبر (قوله ومن قطع صفا قطعه الله) المراد من قطع الصف كما في المناوي ان يكون فيه فيخرج لغير حاجة او يأتي الى صف ويترك يمينه وبين من في الصف فرجة قال ولا يبعد ان يراى بقطع الصف ما يشعل ما لوصلي في الثاني من الملاح وجود فرجة في الصف الاول ١٥ (قوله وجهذا يعلم الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم ولينو وأبدي بكم اخوانكم (قوله على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم) أي من ادراك الفضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام لا يكال واقره في البحر قال الحق السكال والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة ١٦ (قوله اتركهم سد الاول) أي فلا حرمة لهم لتقديهم بحر من القنية (قوله ولو كان الصف منتظما الخ) الاصح أنه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاحد جذب اليه رجلا أو دخل في الصف والقيام وحده أو في زمانة الغلبة الجهل فلهذا اذا جره تفسد صلته وقبل ان رأى من لا يتأذى يجذب اصدائة أو دين زاحه أو عالما جذبها قالوا لوجاه واحد والصف ملا أن يجذب واحدا منه ليكون معه صفا آخر وينبغي لذلك الواحد أن لا يجيبه فتنتي الكراهة عن هذا أي الجائي لانه فعل وسعه (قوله وهذه ترة) أي هذه المسئلة وهو قوله جذب عالما الخ لان تأخره للعجوب بقدر ما يتف مع الجاذب أقوى وأكثر فعلا من مجرد تليين منكبه وتفسيحه للداخل يجنبه أو تقديمه خطوة أو خطوتين (قوله القول بفساد الخ) ذكره في جميع الروايات وكأب التجانس مالم لا يانه امتثل أمر غير الله تعالى في الصلاة قال وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتأخر وردبانه تعليل في مقابلة النهر وليس فيه عمل كثير ومجرد الحركة الواحدة كالحر كتين لا تفسد به الصلاة واثله انما هو لا امر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يضرب وقوله وأفضل الصفوف أولها أي في غير جنازة لما روى ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وقال في القنية القيام في الصف الاول أفضل من الصف الثاني والثالث أفضل من الثالث وهذا أيضا في حق الرجال وأما في حق النساء فافضلها آخرها كما ورد في الحديث (قوله ثم الى الميامن ثم الى المياسر) أي من الصف الاول وجمعه باعتبار أن كل واحد من القائمين في ميمنة وميسرة (قوله وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غير خير بدون تأمنا وفي الذي قبله وهو الموافق للقواعد التحوية ثم اظاهر أنه يان لاقول المضاعفة والافقة تقدم أنه بكل واحد من الجماعة تزداد صلاة على هذه المضاعفة (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم لغة (قوله اقول أبي مالك الخ) لم يذكر الخنا في نفسه لانه وجوده (قوله يقوم العبي الخ) ولو كان مع رجل تقدمهم الامام بخلاف المرأة فلا بد من تأخرها (قوله ثم الخنا في) بالفتح

قوله اشوا وانكم يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ونصها (اولا ستةائة فهو فجرت بالقدر) ١٥ وهذه ترة القول بفساد من فسخ لا مرئ داخل يجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الاقرب فالاقرب لما روى ان الله تعالى ينزل الرحمة أولها على الامام ثم تتجاوز عنه الى من يحاذيه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تكتب للذي يصلي خلف الامام بمحاذاته مائة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم يصف الصبيان) لقول أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال يلوونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك

متفرقا اتقاه عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معاملة بالاضرف في احواله (ثم يصف النساء) ان حضرن والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم

• (فصل فيما ينفعه المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لوسلم الامام) أو تكلم (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لانه من الواجبات ثم يسلم البقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالاثنيان بهما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الامام لان ترك السنة دون ترك الواجب وأما ان احدث الامام عمدا ولو بجهلته عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم نظروجه من الصلاة يطلان الجزم الذي لا فاء حدث الامام فلا ينفى على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب اعادة الجهر بنقصها بترك السلام واذا لم يجاس قدر التشهد بطلت بالحدث العمد ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتمه وان لم يتمه جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يته

كبحالي ويجمع على خنثا كاناس قاموس وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا قهسمة في أوقافهما معا (قوله لانه) أي الخنثى في المشكك كل علة اقوله ثم الخنثى المقتضى تأخره عن الصبيان (قوله وهو معاملة بالاضرف في احواله) فيقدم على النساء لاحتمال ذكوره ويؤخر عن الرجال لاحتمال انوثته ولا يجبر على صفة لاحتمال انوثة المتقدم وذكورة المتأخر ولا يهاذون لاحتمال الذكورة والانوثة وتقدم أنه ينويه الامام والا لا تصح صلاته (قوله والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات) معلقا ولو كن بجهاز قال في زاد الفقير وعلى هذا الترتيب وضع جنازتهم يعنى الصلاة عليهم فيكون الافضل مما يلي الامام ومن دونه مما يلي القبلة وفي القبر بالعكس توضع الرجال مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد والاخر حاجز من تراب أو رمل قال شارحه لم يصبر عن ثياب قبرين قال وهذا عند الضرورة والا فالفضل وضع كل في قبر على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل فيما ينفعه المقتدى) اعلم أن المقتدى ثلاثة أقسام مدرك ولاحق ومسبوق فالمدرك من صلى الركعات كلها مع الامام واللاحق هو من دخل معه وفاته كلها أو بعضها بان عرض له نوم أو غفلة أو زوجة أو سبق حدث أو كان مقيما خلف مسافر وحكمه كحكم حقيقة فلا ياتي فيما يقضى بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه أربعين مرة الاقامة ويبدأ بقضاء ما فاته ثم يتبع امامه ان امكنه أن يدركه بعد ذلك فيسلم معه والاتباعه ولا يستغل بالقضاء حتى يشرع الامام من صلاته ولا يسجد مع الامام لسهوا الامام بل يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ولا يبعد عن الثانية اذ لم يقعد الامام ولا يمتد به فان كان مسبوقا أيضا اقام للقضاء فانه يصلي أولا ما قام فيه مثلا بل اقراءة ثم يصلي ما سبق به ولو عكس صح عندنا خلافا لغيره وأتم الترتيب كما في الفتح وغيره والمسبوق هو من سبقه الامام بكلمة أو بعضها وحكمه أنه يقضى اول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة وهو منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به ويأتي تشكيكات التشريق اجماعا ولو كبر ينوي الاستئناف للصلاة يصبر مستأنفا ولو قام للقضاء ما سبق به وسجد امامه لسهوا وتابعه فيه ان لم يقعد الركعة بسجدة فان لم يتابعه سجد في آخر صلاته (قوله وغيره) عطف على قوله ما يفعله أي وما لا يفعله كما لو رفع الامام رأسه قبل تسليح المقتدى ثلاثا فانه لا يتمها ويحتمل غير ذلك (قوله أو تكلم) قال الكلام منه كالسلام بخلاف الحدث العمد ففسد (قوله يته) أي على قوله ما وقال محمد لا يتم نظروجه من الصلاة بسلام امامه أفاده السيد (قوله لانه حرمة الصلاة) أي في حق الأمور (قوله وأما ان احدث الامام عمدا) احتراز بالعمد عملا بوجبه حدث بعد التشهد فانه يذهب بتوضا ويسلم ويستخلف من يسلم بالقوم (قوله فلا ينفى على فاسد) فليس عليه أن يسلم وان سلم لا يصادف محلا (قوله لكن يجب اعادة) أي مادام الوقت باقيا كما في كثير من الكتب ذكره السيد (قوله واذا لم يجاس) أفاد به كراجلوس ان العبرة لا بالقراءة بالتشهد وان لم يتركه كراهة التحريم (قوله ولو قام الامام الى الثالثة) لما ذكر السلام في الاخيرة ذكر القيام في القعدة الاولى وكان الاولى عكس ما ذكره (قوله وان لم يتمه جاز) لتعارض واجبين فيخير بينهما وهذا هو المشهور في المذهب (قوله يته) أي وجوبا (قوله لا يفوته

في الحقيقة لأنه يدرك فكان خلفه الامام ومعارضة واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لا يثبته بعده فكان  
 تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكيفية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير  
 الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثاً ٢٠٣ في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح

ومنهم من قال يتها ثلاثاً  
 لأن من أهل العلم من قال  
 بعدم جواز الصلاة بتقصصها  
 عن الثلاث (ولو زاد الامام  
 سجدة أو قام بعد القعود  
 الاخير ساهباً لا يتبعه المؤتم)  
 فيما ليس من صلاته بل يكث  
 فان عاد الامام قبل تقييده  
 الزائدة بسجدة سلم معه فان  
 جلس عن قبله بسلم معه  
 (وان قبهها) أي الامام أي  
 ركعة الزائدة بسجدة (سلم)  
 المقتدى (وحده) ولا يقطره  
 نحو وجهه الى غير صلاته (وان  
 قام الامام قبل القعود الاخير  
 ساهباً انتظره) المأموم وسبح  
 ليقبته امامه (فان سلم المقتدى  
 قبل أن يقبده امامه الزائدة  
 بسجدة فسد فرضه) لانضاده  
 بركن القعود حال الاقتداء  
 كما نفى سد بتقييد الامام  
 الزائدة بسجدة اتركه القعود  
 الاخير في محله (وكره سلام  
 المقتدى بعد تشهد الامام)  
 لوجود فرض القعود (قبل  
 سلامه) تركه المتابعة  
 وصحت صلاته حتى لا تطل  
 بطولع الشمس في الضجر  
 ووجد ان الماء للمتييم  
 وبطلت صلاة الامام على

في الحقيقة) أي وانما يقوته مقارنة الامام فيه (قوله ومعارضة واجب آخر) وهو المقارنة  
 في المتابعة (قوله لا يثبته) أي بالواجب الآخر (قوله بعده) أي بعد فعل ما هو فيه من  
 الواجب (قوله أشار إليه) أي الى ما أفاده التعليق من أنه يترك السنة ولا يؤخر واجب  
 المتابعة (قوله لأن من أهل العلم الخ) قد مر أنه أبو طابع البطي تليد الامام ومجته الامر  
 به في الحديث (قوله ولو زاد الامام سجدة) في أي ركعة كانت (قوله لا يتبعه المؤتم) المناسب  
 أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح ليقبته امامه وكما لا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات  
 العيد لوزاد على أقاويل العصاية اذا سمعه من الامام ولو سمع من المقتدى تابعه لاحتمال خطأ  
 نفسه فيما زاده من التكبير ولا يتبعه أيضاً لوزاد خامسة في صلاة الجنازة (قوله فيما ليس من  
 صلاته) أشار به الى العلة في عدم الاتباع وهي أن الذي أتى به الامام ليس من الصلاة أي ليس  
 من أصل الصلاة وبه صرح في الشرح (قوله ساهباً) ولو كان عامداً فلا أن يعود أيضاً  
 ما لم يقم بسجدة ولا تفسد الصلاة مع الكراهة لأن زيادة ما دون الركعة لا تفسد الصلاة  
 (قوله قبل أن يقيد) وكذا اذا سلم بعده وانما نفى على المأتم (قوله يركن القعود) الاضافة  
 بيانية (قوله بتقييد الامام الزائدة) فتفسد على الامام والمؤتم (قوله وكره سلام  
 المقتدى الخ) أي يحرمما للنهي عن الاختلاف على الامام إلا أن يكون القيام اضروية (١)  
 صون صلاته عن الفساد لخوف حدث لو انتظر السلام وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور  
 وتنام مدة مسح ورمز ما بين يديه فلا يكره حينئذ أن يقوم بعد القعود قدر التشهد قبل  
 السلام (قوله لوجود فرض القعود) الاولى تأخير بعده قوله وصحت صلاته (قوله لتركه  
 المتابعة) علة لقبوله وكرهه وأفاد به أن الكراهة تحريمية (قوله وبطلت صلاة الامام) أي  
 بوجود ما ذكر (قوله على المرجوح) وهو القول بان الخروج بالصنع فرض (قوله وعلى  
 الصحيح) أي من عدم افتراض الخروج بالصنع (قوله كما سئله) أي في المسائل الاثنى  
 عشرية ان شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم وأستغفر الله العظيم

\* (فصل) في صفة الاذكار (قوله وغيره) أي غير ما ذكر أو غير الفضل كبيان التحول  
 ورفع الايدي عند الدعاء ومسح الوجه بهما (قوله متصل بالفرض) المراد بالوصل أن لا يفصل  
 بغير ما سبق في فلا ينافي قوله غير أنه يستحب الخ ولم يتكلم على الفصل بين السنين كما اذا صلى  
 سنة الظهر مثلاً البعدية أربعة أو فصل بينهما بسلام والمظاهر استحباب عدم الفصل بشئ أصلاً  
 وحزبه نقلاً (قوله كما كان عليه السلام الخ) الكاف للتعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم  
 كان يكث الخ (قوله اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من كل نقص فهو اسم مصدر  
 اخبر به للمبالغة (قوله ومنك السلام) أي والسلامة من كل شر حاصله منك لا من غيرك  
 (قوله واليك يعود السلام) قال في شرح المشكاة عن الجزري وأما ما زاد بعده قوله ومنك

المرجوح وعلى الصحيح صحت كما سئله \* (فصل في) صفة (الاذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره (القيام  
 الى) أداء (السنة) التي نلى الفرض (متصل بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام اذا سلم يكث  
 قدر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام (١) قوله إلا أن يكون القيام الخ مقتضى هذه العبارة أن لفظ  
 المصنف وكره قيام المقتدى الخ لا سلام المقتدى فليسلم ويجزى اهـ معجمه

عليه وسلم من الاذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينا وبين القرض اه قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ان رجلا لا اله الا الله الى آخره عشر او بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعا سبعا اه (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) انه قال (لاباس بقراءة الاوراد بين القرينة والسنة) فالاولى تأخير الاوراد عن السنة فهذا ينبغي الكراهة ويخالفه ما قال في الاختيار كل صلاة بعد هاسته يكره القعود بعدها والدعاء بل يشغل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بعد ما يقول اللهم أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثا وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم

السلام من نحو واليك يرجع السلام فحينئذ بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام فلا أصل له بل محتلق ببعض القصاص اه ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم (قوله تباركت) أي كثر خيرك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة وهو جامع لجميع الفضائل (قوله والاكرام) أي الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع القواضل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ وهي تفيد كالأذى ذكره المؤلف انه ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد فما يابح ذلك المقدار ونحوه من القول تقريرا فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلدة منك الجلدة وهذا لا ينافي ما في مسلم عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاته قال بصلواته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه وله الفضل وله الشناء الحسن لا اله الا الله المحض لله الدين ولو كره الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب دون التهديد قد يسمع كل واحد من هذه الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينهما ويستفاد من الحديث الاخير جواز رفع الصوت بالذكر والتكبير عقب المكتوبات بل من السلف من قال باستحبابه وجزم به ابن حزم من المتأخرين (قوله التي تؤخر عنه السنة) الاولى الاقتصار على الجملة الثانية (قوله قلت ولعل المراد الخ) اقول اهل ذلك لم يبق قوة الحديث المتقدم فلذلك لم ينص عليه أهل المذهب والخير في الاتباع (قوله بعد المغرب) انما خصه لان السنة تقع بها والاف قد ورد في الفجر مثل ذلك (قوله والمعوذات) فيه تغليب المعوذتين على الصمدية ومن ثمرات ذلك الامن من القنق والبلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وتسكف جميع الذنوب كما ذكره الاجهوزي في فضائل رمضان واعلم أن محل الكلام السابق فيما اذا صلى السنة في المسجد مثلا أما اذا أراد الانتقال الى البيت فافعلها فلا يكره الفصل وان زاد على القدر المسنون (قوله ويخالفه الخ) تنفي الخالفة بحمل الكراهة المذكورة في الاختيار على التنزيهية وهي معنى قول الحلواني لاباس لانها تستعمل فيما خلا منه أولى منه أو يحمل ما في الاختيار على كراهة التحريم ويحمل على الادعية الطويلة وحينئذ يكون ما قاله الحلواني محمولا على الفصل بنحو اللهم أنت السلام ولا بأس مستعملة في مطلق الجواز (قوله والدعاء) هذا لا ينافي الاتيان باللهم أنت السلام الخ لانه ليس دعاء بل ثناء الا أن يراد بالدعاء ما يمدح كراؤه وبالنظر الى قوله خيخ الخ دعاء على ما فيه (قوله وعن عائشة الخ) هو من جملة ما في الاختيار كما يفيد كلامه في كبيره وحينئذ فصل الكراهة على الاتيان بما هو أزيد من ذلك أو المراد بالدعاء حقيقة وهو أحد الاحتمالين السابقين (قوله بما ليس من توابيع الصلاة) كما كل وشرب (قوله وقد أشرنا الخ) لا تفهم تلك الاشارة مما سبق لان ما سبق في الفصل بالاوردوهذا في الفصل بالكلام الكثير ولا يفهم

وسلم لقراءة المهاجرين تسجود وتكبرون ويحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضي وصلها بالقرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابيع الصلاة فصح كونها دبرها وقد أشرنا



الى أنه اذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين القرض والسنة لا تبطل وهو الأصح بل نقص ثوابها والأفضل في السن  
أداؤها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع للخلوص سواء البيت أو غيره ٢٠٥ (ويستحب للإمام بعد سلامه أن يقول) الى عين

القبلة وهو الجانب  
المقابل (الى جهة يساره)

أي يسار المستقبل لأن عين

المقابل جهة يسار المستقبل

فينحول اليه (لتطوع بعد

القرض) لأن العين فضلا

ولدفع الاشتباه بظنه في

القرض فيقتدى به وكذلك

للقوم ولتكنير شهوده لما

روى أن مكان المصلي يشهد

له يوم القيامة (و) يستحب

(أن يستقبل بعده) أي بعد

التطوع وعقب القرض

أن لم يكن بعده نافله يستقبل

(النام) أن شاء أن لم يكن

في مقابلة مصل لما في

العصيين كان النبي صلى الله

عليه وسلم اذا صلى أقبل

علينا وجهه وان شاء الاما

انحرف عن يساره وجعل

القبلة عن يمينه وان شاء

انحرف عن يمينه وجعل

القبلة عن يساره وهذا أولى

لما في مسلم كما اذا صلينا

خلف رسول الله صلى الله

عليه وسلم أحبنا أن نكون

عن يمينه حتى يقبل علينا

بوجهه وان شاء ذهب

لحواله فذهب الى حوائجه

فصبت الصلاة فتشروا في

الارض وانتموا من فضل الله

حكم أحدهما من الآخر (قوله الى أنه اذا تكلم الخ) مثل ذلك ما اذا انخر السنة الى آخر  
الوقت على الأصح وقيل لا تكون سنة وظاهر كلامه بعم القبلة والبعدية والأفضل الوصل  
فيهما (قوله أدائها فيما هو أبعد من الرياء) أي ما عدا التراويح فان الأفضل فيها المسجد أفاده  
الشرح وما عدا تحية المسجد (قوله وأجمع للخلوص) أي أكثر إخلاصا وهو أعم مما قبله  
(قوله أو غيره) أو بمعنى الواو لأن التسوية لا تقع إلا بين متعدي أو واحد الشيتين أو الاشياء  
وفي نسخ بالواو (قوله لأن العين فضلا) هذا على حذف أي وانما اختير عين القبلة عن  
يسارها وان كان جائزا لأن الخ (قوله ولدفع الاشتباه الخ) هذه اللفظة لاصل التحول لا لكونه  
لجهة العين فالأولى ذكرها عند قوله أن يقول (قوله وكذلك للقوم) أي وكذلك يستحب  
للقوم وهو عطف على قوله ويستحب للإمام ودليله ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أبجز أحدكم أن يفتدأ أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني في السجدة  
رواه أبو داود وابن ماجه وقال بعض مشايخنا لا يخرج عليهم في ترك الانتقال لأنه دام الاشتباه  
على الداخل عنده ما ينة فراغ مكان الإمام عنه (قوله لما روى أن مكان المصلي الخ) روى  
أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا يومئذ حدث أخبارها قال أتدرون ما أخبارها  
قالوا الله ورسوله أعلم قال فان أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها  
تقول عمل كذا في كذا رواه الترمذي وقال حسن صحيح ونقل القرطبي في تفسيره قوله تعالى  
فابكت عليهم السماء والارض عن علي وابن عباس رضي الله عنهم ما انه يبكي على المؤمن مصلاه  
من الارض ومصدق علمه من السماء وتقدير الآية على هذا فابكت عليهم مصاعدا عما لهم من  
السماء ولا موضح عبادتهم من الارض اه ومن هنا قال عطاء الخراساني ما من عبد يسجد  
لله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الارض الا شهدت له يوم القيامة وبكت عليه يوم يموت اه  
ابن أمير حاج ملخصا (قوله ويستحب أن يستقبل بعده الخ) سواء كان الجماعة عشرة أو اقل  
خلافا من فصل وروى في ذلك حديثا موضوعا وصنيعه كغيره يفيد أن الإمام غير بعيد الفراغ  
من التطوع أو المكتوبة اذ لم يكن بعدها تطوع ان شاء انحرف عن يمينه وان شاء عن يساره  
وان شاء ذهب الى حوائجه وان شاء استقبل الناس بوجهه واعلم أن هذه الاربعة غير التحول  
للتطوع لانه يفعلها بعده فتأمل (قوله ان لم يكن في مقابلة مصل) فان كان يكره لما في  
العصيين ذكره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وسكاه عياض عن  
عامة العلماء ولم يفصل بين ما اذا كان المصلي في الصف الأول أو الأخير وهو ظاهر المذهب  
وان كان بينهما مصروف لأن جلوس الامام مستقبلا له وان كان بعيدا عنه بمنزلة جلوسه بين يديه  
قال ابن أمير حاج والذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي سجدة رجل جالس ظهره الى  
وجه المصلي أنه لا يكره للإمام استقبال القوم لانه في هذه الحالة لا يكره المرور فقام المصلي  
لجلوسه ذلك الرجل بينه وبين المصلي فكذلك ان يكون حائلا لاستقباله من وراءه قال ولعل محمدا  
رحمه الله تعالى انما يهذ كر هذا القيد للعلم به (قوله والامر للإباحة) أصل هذا الكلام للعلمي

الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ وردم جالسا وان شاء قرأ قائما (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثا) لقول ثوبان كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت



== يا ذا الجلال والاكرام وقام مسلم ٢٠٦ وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال

استغفر الله الذي لا اله الا هو المحي القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان فتر من الزحمت (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دياره وله (ويقرؤون) (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويجوز أن الله تعالى ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبغ الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فقلت تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرن خطاياها وان كانت مثل زبد البحر واهم مسلم

وتحمله فيه وكونه في الجمعة لا ينافي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (قوله في دبر كل صلاة الخ) صنيع المصنف يقتضي أن المراد كل صلاة من المفروضات (قوله وان كان فتر من الزحمت) أي من صف القتال المطلوب شرعا كقتل الكفار وأطاق زحمتا على زاحف والمراد به ما تقدم وفي الحديث ما يفيد أن هذا الاستغفار يكفر الكبائر لان الأفراد من الكبائر كما في الحديث وهي طريقة لبعض العلماء (قوله لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت) معناه أنه اذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها أو المراد بالدخول التسميع يعني أنه بمجرد موته وصل الى تنعمه بنعيم الجنة فان القبر امار وضعة من رياض الجنة واما حفرة من حفرة النار (قوله آمنه الله على داره الخ) أي حفظ الله تعالى ما ذكره ورد أن من قرأها مع خواتيم سورة البقرة في مكان ثلاث ايام لم يقربه شيطان أبدا (قوله ويقرؤون المعوذات) تقدم أن فيه تغليباً والمراد الصمدية والمعوذتان روى الطبري الى في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله احد وصنيعه يقيد أن هذه الكيفية المذكورة لم يرد بها حديث واحد وانما جعت من أحاديث متعددة (قوله من سبغ الله في دبر كل صلاة الخ) يشمل الفرض والنفل ~~لكن~~ من جملة أكثر العلماء على الفرض فانه ورد في حديث كعب بن عجرة عنده مسلم التعميد بالمكتوبة فكانهم حملوا المطلق على المقيد وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التعميد خاصة وفي رواية تقديم التعميد على التسبيح فدل ذلك على أنه لا ترتيب فيها ويمكن أن يقال الأولى البداءة بالتسبيح لانه من باب التخليعة ثم التعميد لانه من باب التحلية ثم التكبير لانه تعظيم وورد إحدى عشرة من كل وورد عشر أو وورد ستة أو وورد مرة واحدة وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الأعداد وكل ذلك لا يكون الا عن حكمة وان خفيت علينا فيجب علينا أن نثبت ذلك قال الحافظ الزين العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدور ذلك في أوقات متعددة وأن يكون ذلك على سبيل التخيير أو يفترق بافتراق الأحوال كما ذكره البدر العيني في شرح الجارى والملا على في شرح المشكاة وفي الاتيان بالثلاث والثلاثين اتيان بما هو دون ذلك قال البدر العيني فسقط ما قيل ان هذه الأعداد الواردة عقب الصلوات من الأذكار اذا كان لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في جماع على عدد هاهنا لا يحصل له ذلك الثواب الوارد في الاتيان بالعدد الناقص فاعل تلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجاوزة تلك الأعداد وتعمد قديمها وليس هذا الاتهاما والصواب ما قلنا لان هذه الأعداد ليست من الحدود التي نهى عن تعديها ومجاوزة أعدادها بل هي تنافس فيه المتنافسون ويرغب فيه الراغبون والطاعة لا حصر فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المنصوص عليه بالعدد متتابعاً لا وفي مجلس واحد أم لا قلت كل ذلك ليس بشرط لكن الافضل أن يأتي به متتابعاً في الوقت الذي عين فيه اه ملخصاً وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بينه وورده أنه قال وأعقدوه بالانامل فانتم مسؤولات مستنطقات وجاء بسند ضعيف عن علي مرفوعاً نعم المذكر السبعة قال ابن حجر والروايات بالتسبيح بالنوى والحصا كثيرة عن الصحابة وبعض أمهات المؤمنين بل رآها صلى الله عليه وسلم

وأقرها عليه وعقد التسليم بالانامل أفضل من السجدة وقيل ان أمن من القلظ فهو أولى والا  
فهى أولى كذا فى شرح المشكاة (قوله وفيما قدمناه الخ) قدمه قريبا بلفظ وقوله صلى الله  
عليه وسلم لفقراء المهاجرين تسجئون وتكبرون وتحمدون ~~دبر~~ كل صلاة الخ لا يقتضى  
اه (قوله وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدمه روى البخارى من حديث أبي هريرة رضى  
الله عنه قال جاء الفقراء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور من الاموال  
بالدرجات العلاء والنعيم المقيم يصـون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموال يحجون  
ويعتمررون ويجهادون ويتصدقون فقال ألا أحد نكسكم بما ان أخذتم به أدر كنتم من سبقةكم  
ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم الامن عمل مثله تسجئون وتحمدون  
وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين اه (قوله ثم يدعون لانفسهم) يدعون بها القوله  
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وهو وان ورد فى الاتفاق فالحققة بـسته معاملونه فى  
أموال الآخرة أيضا حتى قالوا يجب على العالم أن يبدأ بعمله فى التعليم يدل عليه قوله تعالى قوا  
أنفسكم وأهلكم ناراذكره الا يارى فى شرح الجامع الصغير (قوله بالادعية المأثورة  
الجامعة) وينبغى أن يلج بالدعاء مرة بعد أخرى وتتابع وقت وأن يكرره ثلاثا ويكره أن  
يرفع بصره الى السماء لما فيه من ترك الادب وتوهم الجهة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
ذلك كما فى شرح الحصن الحصين وأن يخص صلاة أو وقتا بدعاء لانه يقضى القلب وأن يعتدى  
فى الدعاء لقوله عز وجل انه لا يجب المعتدين واختلاف فى نفسه وقيل هو أن يدعو بمسحيل شرعا  
أو علة وقيل هو طلب ما لا يليق به كراتب الانبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف السجعة  
وقيل الاطباب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة وأفاد المصنف بقوله وللمسلمين جواز الدعاء  
لهم هو ما اقوله تعالى - كناية عن ابراهيم رب اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب  
وقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ولا يلزم من سؤال المغفرة أن يغفر لهم فقد  
لا يستجاب له ويكون فى الدعاء بالاستغفار اظهارة لاقفار الى الله تعالى وعلى تقدير الاجابة  
لا يلزم أن يغفر لهم جميع الذنوب فقد يغفر لهم البعض دون البعض كما ذكره ابن العماد وبهذا  
يسقط ما ذكره العراقي من حرمة الدعاء للمؤمنين بغفران جميع الذنوب (قوله والله انى  
لا حب لك الخ) ينبغى العمل بها لانهم اوصية المحب للحبيب ومن الادب فى الدعاء أن يدعو بخشوع  
وتذلل وخفض صوت أى بأن يكون بين المخافتة والجهل كما فى الاذكار عن الاحياء ليكون  
أقرب الى الاجابة (قوله هذا الصدر وبطنها مما يلي الوجه) الذى فى الحصن الحصين وشرحه  
ان رفعة هذا منكبها باسطا كفيه نحو السماء لانها قبله الدعاء اه قال بعض الافاضل ولا  
مناقاة بينهما ما لان المراد أن لا يجعل بطونهم ماجة الارض والتفاوت فى مقدار الرفع قليل كما  
يشير اليه ما فى أبي داود عن ابن عباس قال المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو دونهما  
وأما ما روى انه كان يرفع يديه حتى يرى بياضا بطيه فمحمول على بيان الجواز أو على حالة  
الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء والمبالغة فى الدعاء وفى النهر من فعل كفيته المستحبة أن  
يكون بين الكفين فرجة وان قلت وأن لا يضع إحدى يديه على الارض فان كان لا يقدر على  
رفع يديه لعذر أو برد فاشار بالمسجة اجزا اه لكن فى شرح الحصن الحصين والظاهر أن من

وفيما قدمناه اشارة الى مثله  
وهو حديث المهاجرين (ثم  
يدعون لانفسهم وللمسلمين)  
بالادعية المأثورة الجامعة  
قول الى امامة قيل يا رسول الله  
اى الدعاء اسمع قال جوف  
الليل الا تحروا دبر الصلوات  
المكتوبات ولقوله صلى الله  
عليه وسلم والله انى لا حب لك  
أو صيكت نامعاذ لا تدعن دبر  
كل صلاة أن تقول اللهم  
أعنى على ذكرك وشكرك  
وحسن عبادتك (رافعى  
أيديهم) هذا الصدر  
وبطنها مما يلي الوجه  
بخشوع وسكون ثم يقتسمون  
بقوله تعالى سبحان ربك

رب العزة هما يصفون الآية  
 أقول على رضى الله عنه من  
 أحب أن يتكلم بالميكال  
 لا وفى من الاجر يوم القيامة  
 فليكن آخر كلامه اذا قام  
 من مجلسه سبحانه ربك  
 الآية وقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من قال دبر  
 كل صلاة سبحان ربك الآية  
 ثلاث مرات فقد اكمل  
 بالميكال الا وفى من الاجر  
 (ثم يحسون بها) أى بأيديهم  
 (وجوههم فى آخره) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا دعوت  
 الله فادع ياطن كفيتك  
 ولا تدع بظهورهما فاذا  
 فرغت فامسح بهما وجهك  
 وكان صلى الله عليه وسلم اذا  
 رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما  
 وفى روايه لم يرددهما حتى  
 يمسح بهما وجهه والله  
 تعالى الموفق

الادب ايضا ضم اليدير وتوجيه اصابعهم نحو القبلة وفى شرح المشكاة ورد أنه صلى الله عليه  
 وسلم يوم عرفه جمع بين كفيه فى الدعاء وان أريد بالضم فى كلامه القرب التام لا ينافى وجود  
 القرحة القليلة وأما قوله جمع بين كفيه لا ينافيه أيضا لأن المعنى جمع بينهما فى الرفع ولم يفرد  
 أحدهما به (قوله رب العزة) أى العظمة وقيل هى حبة عظيمة دائرة بالعرش قريب ذنبها  
 من رأسها فاذا اجتمعا قامت القيامة (قوله من أحب أن يتكلم بالميكال الا وفى) المراد به  
 تكثير الاجر (قوله ثم يحسون بها وجوههم) الحكمة فى ذلك عود البركة عليه وسرايتهما  
 الى باطنه وتفاؤلا بدفع البلا وسول العطاء ولا يمسح بيده واحدة لانه فعل المتكبرين ودل  
 الحديث على أنه اذا لم يرفع يديه فى الدعاء لم يمسح بهما وهو قيد حسن لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يدعو كثيرا كما هو فى الصلاة والطواف وغيرهما من الدعوات الماثورة ببر الصلوات وعند  
 النوم وبعد الاكل وأمثال ذلك ولم يرفع يديه ولم يمسح بهما وجهه أفاده فى شرح المشكاة  
 وشرح الحصن الحصين وغيرهما (فروع) اختلف هل الاسرار بالذكر أفضل فقول نعم  
 لاحاديث كثيرة تدل عليه منها خير الذى كرا الخفى وخير الرزق ما يكتفى ولأن الاسرار أبلغ فى  
 الاخلاص وأقرب الى الاجابة وقيل الجهر أفضل لاحاديث كثيرة منها ما رواه ابن الزبير كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يامر من يقرأ القرآن فى المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن  
 عمر يامر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولانه أكثر عـ لا وأبلغ فى التدبر ونفعه  
 متعددا لا يقاط قلوب الغافلين وجمع بين الاحاديث الواردة بان ذلك يختلف بحسب الاشخاص  
 والاحوال ففى خاف الرياء أو تأذى به أحد كان الاسرار أفضل وفى فقد ما ذكر كان الجهر  
 أفضل قال فى الفتاوى لا يمنع من الجهر بالذكر فى المساجد احتراز عن الدخول تحت قوله  
 تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه كذا فى البزارية ونص الشعرانى فى  
 ذكر اذا كرا لمد كور والشاكر لمد شكور وما لفظه وأجمع العلماء سندا وخلفاء على استحباب  
 ذكر الله تعالى جماعة فى المساجد وغيرهما من غير تكبير الا أن يشوش جهرهم بالذكر على نائم  
 أو معطل أو قارئ قرآن كما هو مقرر فى كتب الفقه وفى الحاشى الافضل الجهر بالقراءة ان لم يكن  
 عند قوم مشغولين مالم يخاطبه رياء ٥١ وفى الدرة المنيفة عن القنية يكره للقوم أن يقرأوا  
 القرآن جملة لتضمنها ترك الاسماع والانصات وقيل لا بأس به ٥٢ وفيها أيضا قراءة القرآن  
 فى الحمام ان لم يكن غة أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا يتجوز جهر او خفية وان لم  
 يكن كذلك فان قرأ فى نفسه فلا بأس به ويكره الجهر له وفى الدر من الكراهة ايضا الترجيع  
 بالقراءة والاذان بالصوت الطيب طيب مالم يزدجر فافكره ولم يستمع وقول القائل لمن زاد ذلك  
 حين سكت أحسنت ان لا يكونه فحسن وان تلك القراءة يخشى عليه الكفر ٥٣ وفيه أيضا  
 التغنى بالقرآن اذا لم يخرج بالحناء عن قدر ما هو صحيح فى العربية مستحسن والتغنى حرام اذا  
 كان بذكر امرأة معينة حبة او وصف خرج بهما أو قصد هجو ولولاهما واجاز بعضهم الغناء  
 فى العرس كضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وتبعه  
 الباقيات قلت لكن فى البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه لم

يراجع هذا الحديث ويحور

كبيرة ولولنفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامعه وحاضره اه من سكب الانهر ملخصا  
 وذكر ابن الجزري في الحصن الحصين ان كل ذكر مشروع اي مأمور به في الشرع واجبا كان  
 او مستحبيا لا يعتد بشئ منه حتى يتلفظه ويسمع به نفسه اه والمعنى انه اذا قرأ في قلبه حال  
 القراءة اوسج بقلبه في الركوع والسجود لا يكون آتيا بفرض القراءة وسنة التسليم والافقد  
 اخرج ابو يعلى عن عائشة افضل الذكرا لحنى الذي لا يسمعه الحفظة سبب من ضعف الخ وما  
 الرقص والتصفيق والصريح وضرب الاوتار والصنح والبوق الذي يقوله بعض من يدعى  
 التصوف فانه حرام بالاجماع لانها زى الكفار كما في سكب الانهر وفي مجمع الانهر عن التسهيل  
 الوجود ممرات وبعضه يسلب الاختيار فلا وجه لمطلق الانكار وفي التتارخانية ما يدل على  
 جوازها للمغلوب الذي حر كانه كركت المرتعش اه والمصاحفة سنة في سائر الاوقات لما اخرج  
 ابو داود عن أبي ذر ما قيلت النبي صلى الله عليه وسلم الاوصاف في الحديث وفيه اعتنقه مرة  
 وفي القهستان وغيره هي الصا االكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ايسر  
 بمصاحفة خلا فالروافض والسنة ان تكون بكتايديه وبغير حائل من فحوتوب وعند الاقام بعد  
 السلام وان يأخذ الابهام فان فيه عرفات تشعب منه المحبة وفي الهداية ويكره ان يقبل الرجل  
 فم الرجل أو يده أو شئاً منه أو يعانقه في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس بذلك كله اه وفي  
 غاية البيان عن الوقعات تقبيل يد العالم أو السلطان العادل جائز وورد في أحاديث ذكرها  
 البدر العيني ما يفيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم  
 يقبل الحسن وفاطمة وقبل صلى الله عليه وسلم عفان بن مظعون بعد موته وكذلك قبل الصديق  
 رضى الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ابن عمه جعفر بن عبد الله ثم قال البدر العيني فعمل من مجموع ما ذكرنا باحة تقبيل اليد والرجل  
 والكشح والرأس والجنبه والشفقتين وبين العينين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه المبرة  
 والا كرام وما اذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين اه أى والسيد  
 وأمنه وفي رفع العوائق عن البحر الزاخر لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وفي غيره ما  
 ان أراد شيئا من عرض الدنيا فسكره وان أراد تعظيم المسلم واكرامه فلا بأس به اه وكان  
 عمر يأخذ المصنف كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله ويعصمه على وجهه وتقبيل الخبز قال  
 أصحاب الشافعي رضى الله تعالى عنه انه بدعة مباحة وقالوا يكره دوسه لابوسه وقوا عدنا لا تأباه  
 وفي رسالة المصاحفة للشرنبلالى عن شيخ مشايخه الحانوفى التحية بالركوع واسترخاء الرأس  
 مكروهة لكل أحد مطلقا ومثله السلام باليد كما نصت عليه الحنفية اه قال الشرنبلالى بعد  
 ومحل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها واذ كرحتا يتاقيدها صلى الله عليه وسلم جمع بين  
 اللفظ والاشارة وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي مشكل الآثار القيام اغيره ليس بمكروه  
 لعينه انما المكروه محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب وقام والله لا يكره لهم يعنى جميعا قال  
 وقال القاضي البديع وقيام قارى القرآن لا قادم تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق  
 التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له ما في غيره فلا يجوز وقال ابن وهبان في شرحه  
 والقيام يستحب في زمانه المأثور تركه من الحق والبعضاء والوعيد انما هو في حق من يجب

القيام بين يديه كما يفعله الترك وفي المشكاة عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس معنا في المسجد يحدثنا فإذا قام قمنا قياما حتى نراه قد دخل بعض بيوت أزواجه ومن وائله دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في المسجد فتخرج له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يا رسول الله إن في المكان سعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله لا يفسد ما خلق من شيء وأما المعانقة وهي كما في القهستان في جعل كل منهما يده على عنق الآخر فقالوا بكراهما وأباه أبو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختياره حيث قال مقتصر عليه ويبيع أي أبو يوسف للرجل معانقة مثله وتقبيله للمبرة بلا شهوة كالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل للتبرك اه قالوا الخلاف فيما إذا لم يكن عليهما غير الأزار وما إذا كان عليهما قميص أو جبة أو رداء مع الأزار فلا بأس به بالإجماع كما في رفع العوائق عن الشئقي والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب ما يفسد الصلاة)\*

\*(باب ما يفسد الصلاة)\*  
الفساد ضد الإصلاح والفساد والبطلان في العبادة سببان وفي المعاملات كالبيع مفترقان وحصر المفسد بالعد تقريبا لا تحديدا فقال (وهو ثمانية وستون شيئا) منه (الكلمة) وإن لم تكن مفيدة ~~ك~~ (ولو) نطق بها (سهوا) يظن كونه ليس في الصلاة (أو) نطق بها (خطأ) كما لو أراد أن يقول يأياها الناس فقال يا يزيد ولو جهل كونه مفسدا

يقال فسد كنصر وعقد وكرم ولم يسمع انفسد قاموس ملخصا (قوله مفترقان) فما كان مشروعا بأمره دون وصفه كالبيع بشرط لا يقتضيه العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا بأمره ولا وصفه كبيع الميتة والدم فهو باطل (قوله منه الكلمة) ويشترط فيها تصحيح الحروف وسماعها حتى تكون مفيدة فان فقد أحدها فلا فساد لانه لا يعتبر كلاما اه (قوله وإن لم تكن مفيدة ~~ك~~) ذكر الامام خواهر زاده انه انفسد بالنفخ المسموع بلا حروف وفي السراج والبنية اذا تكلم كلاما يعارف في متفاهم الناس سواء حصل به حروف او لا حتى لو قال ما يساق به الجار مثلا فسدت صلاته اه ومن غلة استشكل الشرنبلالي ما ذكره بعضهم من انه لو ساق حمارا لم تنفسد لانه صوت لاهجاء له وان كره بأنه عمل كشير يظن من رأى فاعله انه ليس في الصلاة وعمله لغير المفيدة يافيه نظرها ثم اعني أدعوه في نائبة عن جله وأما المنادى فهو فضلة لانه مفعول في المعنى وقد تأنق للتنبيه اللهم الآن يقال عدله لها غير منظر الى عدم تعيين المنادى واعلم انه لا فرق في المفسد اذا كان حرفين بين أن يكون من أسرف الزيادة أو لا وفصل أبو يوسف وتفصيل المقام يعلم من المطولات (قوله ولو نطق بها سهوا) الفرق بين السهو والنسيان أن الصورة الحاصلة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء تسمى ذهولا وسهوا ولا أي لا يمكنه الملاحظة الابد كسب جديد تسمى نسيانا فانه وبين الخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه والخطأ ما لم يتنبه له بالتنبيه أو يتنبه بعده انعاب حوى عن الاكل وقال الامام الشافعي رضي الله عنه لا تفسد بالكلام ناسيا الا اذا طال واحتج بحديث ذي اليمين ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ولين على من لانه لم يتكلم حيث غاب جواز البناء بالتكلم فيقتضي انتهاء الجواز بالتكلم وعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا تصلح الخذل على أن عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الطهارة من حقها فكذا لا تجوز مع عدم الطهارة لا تجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا ولو كان النسيان عذرا الاستوى قليلا وكثيره وحديث ذي اليمين كل في ابتداء الاسلام قبل تحريم الكلام فان قيل السلام كالسلام في أن كلامهما قاطع للصلاة فلم فصلتم في السلام بين العمد والنسيان فالجواب أن



السلام له شبه بالاذن من أسماء الله تعالى وقد كثر في التشبه فهو من جنس الصلاة  
وانما يلحق بالكلام اذا قصد به الخطاب فاذا أتى به ناسيا اعتبرناه بالاذن كاروان كان عدا  
اعتبرناه بالكلام عدا بالشبهين اه (قوله في المختار) واختار غير الاسلام وغيره أنه لا تفسد  
كافي المضررات والمنع (قوله لا يصلح فيها شيء الخ) كذا في رواية الامام أحمد ومسلم والنسائي  
وفي رواية أبي داود والطبراني لا يصلح مكان لا يصلح قال في الشرح وما لا يصلح ولا يصلح في  
الصلاة فباشرة تفسدها اه (قوله والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله انكم  
جعلتم الكلام قليلا وكثيره مفسدا وفصلتم في العمل بين قليله فلا يفسد وكثيره فيفسد وحاصل  
الجواب أنه انما اذا عني عن القليل من العمل لان بدن الخ لا يتخلو عن حركة طبعها فلا يمكن  
الاحتراز عن قلبها فمعنى ما لم يكثر ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام  
كذلك فانه يمكن الاحتراز عن قليله لانه ليس من طبعه أن يتكلم فلم ينعف وعن نحو الاكل  
ناسيا في الصوم دون الصلاة لان حالة الصلاة مذكرة دون الصوم اه (قوله أو اقض ديني)  
تقدم أن هذا مما ورد في السنة وذكر في البحر عن المرغيناني ضابطا فقال الحاصل أنه اذا دعا  
في الصلاة بما جافي القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أو المأثور فان  
استحال طلبه من العباد لا يفسد ولا أقصد اه ملخصا من الشرح فجعل التفصيل بين  
ما استحال وما لم يستحال فيما لم يرد في القرآن والسنة وانما خص الدعاء مع دخوله في عموم الكلام  
لوقوع الخلاف فيه فان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم الفساد به فان قيل الدعاء  
ليس بخطاب الا دعي فكيف يكون من كلام الناس قلنا لا يشترط في ذلك المخاطبة الا ترى  
ان من قال قرأت الفاتحة مثلا تبطل صلاته وان لم يكن بحضوره أحد يخاطبه كذا في التبيين  
(قوله أو ارزقي) أشار به الى الفرق بين طلب الرزق المقيد بنحو فلان فيفسد والمطلق كهذا  
فلا يفسد (قوله بنية التحية ولو ساهيا) احتراز به عن سلام التحليل فانه لا يفسدها اذا كان  
ساهيا كما لو سلم على رأس الركعة في الرابعة ساهيا الا اذا سلم على ظن أنه اتروجة أو على ظن  
انها الفجر فانما تفسد كما اذا سلم في حال القيام في غير صلاة الجفازة (قوله لانه خطاب) لا يظهر  
فيها اذ لم يقل عليكم أو أن المراد شأنه أن يخاطب به أو أنه لا يشترط في الكلام خطاب (قوله  
بلسانه) قيد به لانه لو رده بيده لا تفسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى قباء فجاه  
الانصار فسلموا عليه قال عرفات لبلال كيف النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسلمون عليه  
وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جمع من عوف كفه وجعل بطنه أسفل  
وظهره الى فوق فان قلت هذا يقتضي عدم الكراهة وقد صرحوا بكراهة الرد بالاشارة وهو  
في الصلاة أجاب العلامة ابن أمير حاج بانها كراهة تنزيه وفعله صلى الله عليه وسلم انما كان  
تعلما للعباد فلا يوصف بالكراهة (قوله لانه كلام معني) أو رده عليه بأن الرد باليد كلام معني  
وهو لا يفسد قالوا لى أن يعال الفساد فيها بأنه عمل كثير بخلاف الرد باليد أفاده السيد (قوله  
هو الذي لا يشك الناظر الخ) قال ابن أمير حاج والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة  
والافن المسلم أنه لو شاهد شروع انسان في الصلاة ثم رأى منه ما ينافيها كأن تناول مشطا  
ومرر رأسه أو طينه ممرات متواليات فانه يفسد حقا مع انتفاء التيقن بأنه ليس في الصلاة

ولو نأى الى المختار لقوله صلى  
الله عليه وسلم ان هذه  
الصلاة لا يصلح فيها شيء  
من كلام الناس والعمل  
القليل عفو لعدم الاحتراز  
عنه (و) يفسدها (الدعاء  
بما يشبه كلامنا) نحو اللهم  
ألبسني ثوب كذا وأطعمني  
كذا وأقض ديني أو ارزقي  
فلانة على الصحيح لانه يمكن  
تحصيله من العباد بخلاف  
قوله اللهم عافني واعف عني  
وارزقني (و) يفسدها  
(السلام بنية التحية)  
وان لم يقل عليكم (ولو)  
كان (ساهيا) لانه خطاب  
(و) يفسدها (رد السلام  
بلسانه) ولو سلموا لانه من  
كلام الناس (أو) رد السلام  
(بالمصافحة) لانه كلام معني  
(و) يفسدها (العسل  
الكثير) لا القليل  
والفاصل بينهما ان الكثير  
هو الذي لا يشك الناظر  
لضاعفه انه ليس في الصلاة

فتنبه اهـ (فرع) يقع لغز ايقال فيه أى شخص شرب ففسدت صلاة غيره بشره ولم يكن  
مقتديا بغيره ولا متيما وجوابه صبي رضع ثدى امرأة ثلاثا ونزل لبنها فانها تفسد صلاتها على  
الاصح أفاده الشرح (قوله على الاصح) كذا في التبيين وهو قول العامة وهو المختار وهو  
الصواب كما في المضمرات (قوله كالحركات الثلاث المتواليات كثير) حتى لو روجح على نفسه  
بمروحة ثلاث مرات أو حرك موضعاً من جسده كذلك أو روى ثلاثة أحجاراً وتنف ثلاث شعرات  
فان كانت على الولا ففسدت صلاته وان فصل لا تفسد وان كثروا في الخلاصة وان حرك ثلاثاً  
في ركن واحد تفسد صلاته اذ ارفع يده في كل مرة والا فلا تفسد لانه حرك واحد اهـ وقيل  
ما يقيم بالبدن عادة كثير وان فعله بيد واحدة وما يقيم بيد واحدة قليل وان فعله يدين وقيل  
ان الكثير ما يكون بمقصود اللقاع والقليل بخلافه وقيل انه مفروض الى رأى المبتلى فان  
استكثره فكثير وان استقله فقليل وهذا أقرب الاقوال الى رأى الامام كما في التبيين قال  
المصنف وفروعه في هذا الباب قد اختلفت ولم تنتفع كلها على قول واحد والظاهر ان  
أكثرها تفرعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الامام الاعظم (قوله على الصحيح) وذكر  
في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن الامام انه يفسد (قوله ويفسد ما تحويل الصدر  
عن القبلة) الظاهر ان حكم الصدر في الاستقبال الحكم السابق في عدم مستقبل بالاستقبال  
جزء منه ولا تفسد الا بالتحويل الى المغرب أو الى المشرق (قوله السابق حدث) فلا  
تفسد به ولا بالمشي وفي الحلبي اذا مشى في صلاته مشياً غير متدارك بأن مشى قدر نصف  
ووقف قدر ركن ثم مشى قدر نصف آخر هكذا الى أن مشى قدر نصف كثيرة لا تفسد صلاته  
الا اذا خرج من المسجد ان كان يصلي فيه أو تجاوز الصفوف في العصر ان مشى من الاحقا  
بأن مشى قدر نصفين دفعة واحدة وخرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في العصر افسدت  
صلاته اهـ وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حصله ان المشي لا يتجاوز ما أن يكون بلا عذر أو يكون  
بعذر فان كان بلا عذر فان كان كثيراً متواليات تفسد صلاته سواء استدبر القبلة مع ذلك أو لا  
لانه منتهى العمل كثير ليس من أعمال الصلاة ولم تقع الرخصة فيه وان كان كثيراً غير متوال  
بل تفرق في ركعات أو تخلله مهلات فان استدبر معه القبلة ففسدت لوجود المنافي قطعاً من  
غير ضرورة وان لم يستدبر معه القبلة لم تفسد ولكن يكره ما عرف أن ما فسد كثيراً قليله  
عند عدم الضرورة وان كان بعذر كأن كان لاجل الوضوء لحدث سبقه في الصلاة أو لانصرافه  
الى وجه العدو أو رجوعه منه في صلاة الخوف لا يفسد ولا يكره مطلقاً سواء كان كثيراً  
أو قليلاً استدبر القبلة أو لم يستدبر اهـ (قوله وهو قدر المحصة) وقال الامام خواهر زاده  
مادون ملء القم لا يفسده وما في المصنف أولى كما في النهر وفي الخلاصة لو كل شيئاً من الخلاوة  
وابتلع عينها فوجد حلاوته في فيه وابتاعها لاتهـ صلاته ولو أدخل القانيد أو السكر في فيه  
ولم يعضه لم يكن يصلي والخلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته ثم قال ولو مضغ على كافسدت  
صلاته اذا كثر اهـ (قوله وان كان يعمل كثير) كأن مضغه مرات (قوله ويفسد ما شربه)  
لا فرق بين العمد والتسبب كذا في الشرح (قوله بطلت صلاته) لوصول شيء من خارج الى  
جوفه كذا في البرازية (قوله بلا عذر) العذر وصف يطرأ على المكلف يناسب التسهيل عليه

وان اشتبه فهو قليل على  
الاصح وقيل في تفسيره غير  
هذا كالحركات الثلاث  
المتواليات كثير ودونها  
قليل ويكره رفع اليدين  
عند ارادة الركوع والرفع  
عند نال يفسد على الصحيح  
(و) يفسدها (تحويل  
الصدر عن القبلة) تركه  
فرض التوجه الى السبق  
حدث اولاً صطفاف  
تجراستبازاء العدو في صلاة  
الخوف (و) يفسدها  
(أكل شيء من خارج فـهـ  
ولو قل) كمنسمة لا مكان  
الاحتراز عنه (و) يفسدها  
(أكل ما بين اسنانه) ان  
كان كثيراً (وهو) أى  
الكثير (قدر المحصة) ولو  
يعمل قليل لا مكان الاحتراز  
عنه بخلاف القليل يعمل  
قليل لانه تبع لبقه وان  
كان يعمل كثيراً ففسد بالعمل  
(و) يفسدها (شربه) لانه  
ينافي الصلاة ولو رفع رأسه  
الى السماء فوقع في حلقه  
برد أو مطر ووصل الى جوفه  
بطلت صلاته

(قوله لما فيه من الحروف) أفاد بالتعليل تقييد الفساد بالتصحيف بما إذا حصل به حروف كالجشاء  
 أن حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه وكذا السعال يفسد إذا حصل به حروف بلا ضرورة  
 أما الغطاس فلا يفسد وإن حصل به كلمة أفاده السبب (قوله وإن كان لعذر الخ) منه التصحيف  
 لإصلاح الصوت وتحسينه أوله تدي أمامه من خطئه أو لإعلام بأنه في الصلاة على الصحيح  
 كما في الفتح (قوله كمنعه البلغم) بالرفع فاعل المنع قال في الخلاصة وبعد جره الذي أضف له  
 كمن يصب أو يرفع عله (قوله والتأنيف) إذا كان مسموعا والتأنيف أن يقول أف أو تف  
 لتفخ التراب أو التضرع وقيل أف اسم لوضع الأظفار والأذن وتنف اسم لوضع البراجم (قوله  
 والائين) يقال أن الرجل بين بالأكسر أنينا وأنابا بالضم صوت فهو أن كفاعل وهي آنة اه  
 مصباح (قوله بوزن دع) توجع العجم وفي المصباح أه من كذا بالمد وكسر الهاء يقال عند  
 التوجع وشجوه في القهستاني (قوله والتأوه) واسم الفاعل منه متأوه أما التأوه فهو الموقن  
 أو كثير الدعاء أو الرخيم الرقيق أو الفقيه أو المؤمن بالحبشية قاموس (قوله وفيها لغات  
 كثيرة) عذ في البحر تبعه للعلبي فيها ثلاث عشرة لغة (قوله وارتفاع بكائه) البكاء بالمد  
 الصوت وبالقصر خروج الدمع وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

بكت عيني فحق لها بكاءها \* وما يغني البكاء ولا العويل

اه مصباح والمراد بكونه مرتفعاً كونه مسموعا فلولا لم يسمع نفسه بالحروف لانتفست على  
 قياس ما قدمناه قريبا وأشار إليه المؤلف بقوله مسموعة (قوله وهو أن يحصل به حروف)  
 كذا قيده في الفتح والسراج وشروح الكنز ومرادهم بالجمع ما فوق الواحد وفيه إشارة إلى  
 أن مجرد الصوت غير مفسد خلافا لظاهر الجرح وحمل الفساد به عند حصول الحروف إذا أمكنه  
 الامتناع عنه أما إذا لم يمكنه الامتناع عنه فلا تفسد به عند الكل كما في الظهيرية كالمرضى  
 إذا لم يمكنه منع نفسه عن الأتين والتأوه لأنه حينئذ كالغطاس والجشاء إذا حصل بهما حروف  
 بحر (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الإنسان من كل ما يؤذي من موت أو مرض أو نحو ذلك  
 فهو من عطف العام على الخاص لأن شرط ذلك العطف أن يكون بالواو وخاصة أفاده السيد  
 (قوله لأنه كلام معني) كأنه يقول أنه مريض فاعذروه أو مصاب فعذروه والدلالة تعمل عمل  
 الصريح أن لم يكن صريح يخالفها ولو أفصح به تفسد فكذا هنا اه من الشرح أولان فيه  
 اظهار التأسف وهو من جنس كلام الناس كما حققه في الفتح (قوله لدلائم على الخشوع) أي  
 الخوف من الله الواحد القهار فكأنه من الخوف ييس كالارض الخاشعة قال تعالى وترى  
 الارض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الحديث من أطاع الله باسكتها  
 دخل الجنة ضاحكا ومن أذنب ضاحكا دخل النار يابكا أفاده في الشرح فروع \* ولو أعجبه  
 قراءة الامام فبكي وقال نعم أو بلى لا تفسد ولو وسوسه الشيطان فقول ان لامورا لاخرة  
 لا تفسد وان لامورا الدنيا فسدت ولولد غمة عقب فقال بسم الله لا تفسد على ما عليه الفتوى  
 كذا في المضمرات والنهر (قوله أفصح من المهملة) لأنه أعلى في كلامهم وأكثر جمع الأنهر  
 (قوله خطاب عاطس) بدل من قوله الدعاء بالخير وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله أي خطاب  
 المصلي العاطس وإنما قيده بالخطاب من المصلي لأنه لو قاله العاطس لنفسه لا تفسد لأنه بمنزلة

(و) يفسدها (التصحيف بلا  
 عذر) لما فيه من الحروف  
 وإن كان لعذر كتعنه  
 البلغم من القراءة لا يفسد  
 (والتأنيف) كنفخ التراب  
 والتضرع (والائين) وهو أه  
 يسكون الهاء مقصور بوزن  
 دع (والتأوه) وهو أن  
 يقول أه وفيها لغات كثيرة  
 عند لا تمد مع تشديد الواو  
 المفتوحة ويسكون الهاء  
 وكسرها (وارتفاع بكائه)  
 وهو أن يحصل به حروف  
 مسموعة وقوله (من وجع)  
 يجسده (أو مصيبة) بفقد  
 حبيب أو مال فيسد للائين  
 وما بعده لأنه كلام معني  
 (لا) تفسد بحصولها (من  
 ذكر جنة أو نار) اتفاقا  
 لدلائم على الخشوع  
 (و) يفسدها (تشميت)  
 بالسين المجهة أفصح من  
 المهملة الدعاء بالخير خطاب  
 (عاطس) يرسل الله عندهما

خلافا لابي يوسف (وجواب  
(بإلا الله) يفسد  
عندهما خلافا لابي يوسف  
هو يقول انه ثناء لا يتغير  
بمزيته وهما يقولان انه  
صار جوابا فيكون منكما  
بالمناهي (وخبير سوء  
بالاسترجاع) ان الله واناله  
راجعون (وسار بالحمد  
لله) (جواب خير) (عجب  
بالإله الا الله اوبسبحان  
الله) (يفسدها) (كل شيء)  
من القرآن (قصده به  
الجواب كما يحسب خذ  
الكتاب) لمن طلب كتابا ونحوه  
وقوله اتناغدا نالمتهم  
عن الاتيان بشيء وثلاث  
حدود الله فلا تقربوها  
نهي المني استأذن في الاخذ  
وهكذا اذا لم يرد به الجواب  
بل أراد اعلام أنه في  
الصلاة لا تقصد بالاتفاق  
(و) يفسدها (رؤية متيم)  
او مقتدبه ولم يره امامه (ماء)  
قد رعى استعماله قبل  
عوده قدر التشهد كما  
ستقيد به المسائل التي بعد  
هذه أيضا وكذا تبطل  
بزوال كل عذر أباح التيمم  
(و) كذلك (تمام مدة  
ما سمع الخلف) وتقدم بيانها  
(و) كذا (نزعه) أي الخلف  
ولو يعمل يسير لوجوده قبل  
العود قدر التشهد

قوله يرحى الله وبه لا تقصد ظهيرة ولو قال الحمد لله في العاطس نفسه لا تقصد وكذا من غيره  
ان أراد الثواب اتفاقا كما تفقد اتفاقا اذا أراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك ولو أراد به  
الجواب للعاطس لا تقصد لانه دعاء لم يتعارف جوابا وقيل تقصد (قوله وقال ابو يوسف  
لا تقصد) لانه دعاء بالمغفرة والرحمة وجه قول الامام حديث معاوية بن الحكم ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال له حين شمت العاطس ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس  
وهو غير صالح في الصلاة (قوله ويفسدها كل شيء من القرآن قصده الجواب) انما قيد  
بالقرآن ليعلم الحكم في غيره بالاولى فالخز كراشهادتين عند ذكر المؤذن لهما أو سمع ذكر الله  
فقال جل جلاله اود كر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فلي عليه أو قال عند ختم الامام القراءة  
صدق الله العظيم أو صدق رسوله أو سمع الشيطان فلعنه أو ناداه رجل بأن يجهر بالتكبير ففعل  
فسدت فان قيل روى انه صلى الله عليه وسلم قال في جواب ابن مسعود حين استأذن عليه  
في الدخول وهو في الصلاة ادخلوها بسلام آمين ولم تقصد الصلاة اجاب عنه السر حتى تانه  
محمول على أنه انتهى بالقراءة الى هذا الموضع ولم يرد به الخطأ كما في شروح الهداية (قوله  
او مقتدبه ولم يره امامه) قال في البحر المتوضي خاف المتيم اذا رأى الماء فقهقه المؤتم ففعله  
الوضوء عند هذا خلافا لمحمد وزفر بناء على ان الفريضة متى فسدت لا تقطع التحريم  
عندها خلافا لمحمد وزفر وحاصله ان هذه المسئلة متفق فيها على بطلان الصلاة غير ان الامام  
وابا يوسف يبطلانها وصفا فقط ومحمد وزفر وصفا واصلها ولا احكامها عدم النقض بالقهقهة فيها  
لان لم يكن في الصلاة أصلا ولا شك ان هذا الحكم ليس من الاحكام الاثني عشرية فانهم  
(قوله قدر على استعماله) الضمير في قدر الامام في الصورتين (قوله قبل عود قدر التشهد)  
انما قيد به ليكون الفساد فيها متفقا عليه بخلاف ما اذا قدر التشهد حيث لا تقصد عندهما  
وتقدد عنده لهما ان هذه المعاني وان كانت فاسدة كالحديث والكلام الآن حدودها انما  
جاء بعد التمام اذ لم يبق عليه شيء من القرائن والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا  
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك حيث علق التمام بالقعدة في شرط شيئا آخر فقد زاد  
على النص وهي نسخ ولم يجز بالرأي واختلاف في الوجه للامام فذهب أبو سعيد البردعي الى أنه  
انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنده لان البطلان لا يتل الا بترك  
فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه فلولا انه فرض لما فسدت بتركه وتبعه على ذلك العامة  
كما في العناية وذهب أبو الحسن الكرخي الى ان البطلان عنده باعتبار ان هذه المعاني مغيرة  
للفرض كنية الإقامة فاستوى في حدودها أول الصلاة وآخرها ولا خلاف بينهم في أن الخروج  
بصنعه ليس بفرض وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضا  
كما زعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام قال في المجتبى والمحققون من أصحابنا على قول  
الكرخي وفي المعراج معزي بالعمدة والصحح ما قاله الكرخي وقال صاحب التأسيس ما قاله  
أبو الحسن أحسن اه (قوله وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم) كرض وخوف من  
عدو اذا زال قبل القعود قدر التشهد (قوله وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم وليلة والمسافر  
ثلاثة أيام ولياليها (قوله لوجوده قبل القعود قدر التشهد) ولو كان بعد ما قدر التشهد

(وتعلم الامي اية) ولم يكن  
مقتديا بقارى نسبة الى امة  
العرب الخالية عن العلم  
والكتابة كانه كما ولدته امه  
وسواء تعلمها بالتلقين أو  
تذكراها (ووجدان  
العاري سائرا) يلزمه  
الصلاة فيه فخرج نجس  
الكل ومالم يصح مالكة  
(وقدرة الموحى على الركوع  
والسجود) لقوة باقيها فلا  
يبني على ضعيف (وتذكر  
فاتة لذى ترتيب) والفساد  
موقوف فان صلى خسا  
متذكر الفاتة وقضاها قبل  
خروج وقت الخامسة  
بطل وصف ماصلا قبلها  
وصار نقلا وان لم يقضها  
حتى خرج وقت الخامسة  
صح وارتفع فسادها  
(واستخلاف من لا يصلح  
اماما) كأي ومعدور  
(وطلوع الشمس في القبر)  
اطروا ناقص على الكامل  
(وزوالها) اي الشمس (في)  
صلاة العبد) بن (ودخول  
وقت العصر في الجمعة)  
لقوات شرط صحتها وهو  
الوقت (وسقوط الجيرة عن  
بره) اظهر والحديث السابق  
(وزوال عذر المذنب)  
بناقص ويعلم زواله بخلاف  
وقت كامل عنه

فعلى ما سبق من الخلاف في فسادها أيضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كان واجدا للامام  
كافي الزيلعي وان لم يكن واجدا له لا تبطل لان الرجلين لاحظ لهما من التيمم وقبل تبطل لان  
الحديث السابق يسرى الى القدم فيتميمه كما اذا بقي امة من عضوه ولم يجدهما وبهذا القيل  
جزم في النهر قاله السيد (قوله ولم يكن مقتديا بقارى) اختلف فيما لو كان الامي خلف  
قارى اى وقد تعلم آية والامة على البطلان لكن صحح في الظاهر بغيره قال الفقيه ابو الليث  
وبه ناخذ (قوله كانه كما ولدته امه) هذا لا يناسب سابقه وانما يناسب لو كان منسوباً الى امه  
فيقال في بيان وجه النسبة كانه الخ قد بر (قوله وسواء تعلمها بالتلقين او تذكراها) قد علمت  
ان هذا مفروض فيما اذا حصل أحد هذه الاشياء قبل القعود قدر التشهد اأمالو كان بعده فان  
التعلم بالتلقين لا يفسدها اتفاقا لانه عمل كثير (قوله يلزمه الصلاة فيه) بأن كان مالكة  
أو أبيع له وهو طاهر أو نجس وعنده ما يطهره به أولا الا ان ربه طاهر (قوله وقدرة الموحى  
على الركوع والسجود لقوة باقيها) هذا يفيد ان القدرة حصلت بعد ركوع وسجود بالاجزاء  
فأما اذا حصلت قبل فعلها اصلا فلا بناء لضعف على قوى في ذلك فلا تنفسد ويجوز (قوله  
وتذكر فاتة لذى ترتيب) عليه او على امامه ولو تروا في الوقت سعة (قوله متذكر الفاتة)  
انما يقيد به لانه لو كان ناسيا بسقط الترتيب به فيعتبر حينئذ ما تذكريه لاما نسي فيه (قوله  
صح وارتفع فسادها) لصيرورة الفوات ستا بضميمة المتروكة أولا (قوله واستخلاف من  
لا يصلح اماما) امالو كان ذلك بعد القعود قدر التشهد فاختر ابو جعفر ونحو الاسلام أنها  
تامة اجماعا وصححه صاحب الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير  
في نفسه وانما لا يؤثر ضرورة ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح نهر (قوله  
وطلوع الشمس في القبر) ليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذي لو لم يكن  
ثمة جبل بمنع رأى القرص كافي التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقضاء  
(قوله لاطروا ناقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها (قوله على الكامل) وهو  
ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك القص فيه (قوله وزوالها اي الشمس في صلاة العبد بن)  
لقوات شرطها وهو وقت الضحى كذا في الشرح والذي في الشرح العبد بالافراد وفيما رايته  
من نسخ الصغير ان العبد بالمداد الاجر والياء والنون علامة التنمية بالمداد الاسود (قوله  
ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت ان موضوع المسائل فيما قبل التشهد فاذا دخل اول  
المثل الثاني على قوله ما او انقضى المثل على قوله فسدت على قولهما في الاول وفي الثاني على  
قوله لا الاول واما اذا كان بعد القعود قدر التشهد فقيه الخلاف بين المشايخ وبحت فيه بأنه  
كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت العصر واجيب بأنه يمكن ان يطيل  
الجلوس بعد ما قعد قدر التشهد الى ان يصير الظل مثليه وتماه في شرح السيد وانما يقيد بالجمعة  
لان الظاهر لا يبطل بدخول وقت العصر وما في جمع الانهر عن السراجية قبل تخصيص الجمعة  
اتفاق لان الحكم في الظاهر كذلك اه غريب (قوله عن بره) قيد به لانها لو سقطت لاعتز به  
لا تنفسد (قوله بناقض) متعلق بقوله المذنب وصورته نوات مستحاضة مع السيلان وشرعت  
في الظاهر فقبل القعود قدر التشهد انقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس وكذا لو



توضأت على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة وبعد ما لو توضأت وصلت على  
الانقطاع فلا تلزمها الاعادة مطلقا تبين زوال عذرهما لا اه من السيد لمخصا (قوله  
لا يسبقه) أي لا يفسد بسبقه أي الحدث لانه أي المسبوق به يبنى بالشروط المعلومة في البناء  
(قوله أو بصنع غيره) أي أو الحدث بصنع غيره وانما كان مفسدا لانه لا يجوز فيه البناء اذ شرط  
الحدث المجوز للبناء أن يكون سماويا (قوله والاغماء والجنون) وان قلا (قوله نائم متمكن)  
جوابهما يقال لا حاجة لاضافة البطلان الى الاحتلام لسبق بطلان النوم وحاصل الجواب  
ان هذا محمول على ما اذا نام في صلته على وجه لا يبطلها فاحتمل (قوله ومحاذاة المشتهة) أي  
محاذاة الرجل المشتهة وانما قيد بالرجل اشارة الى اشتراط كونه مكلفا والا فلا فساد كما في سكب  
الانهر وقيد بالمشتهة احترازاً عن محاذاة الامرء فانها لا تفسد وشذ من أفسد بها ولا تمسك له  
في الرواية كما صرحوا به ولا في الدراية لتصريحهم بأن الفساد في المرأة غير معلول بعروض  
الشهوة بل بترك فرض المقام كما في الفتح وأطلق فيها فعمت الحرة والامة والاجنبية والزوجة  
والمجوز الشوها والمشتهة هي من تصلح للجماع ولا اعتبار بالسن كما صححه الشرح وغيره  
وعبارة الدرر مشتهة حالا كبت تسع مطلقا وثمان وسبع لوضعية أو ماضيا كيجوز اه (قوله  
بساقها وكعبها في الاصح) كذا في التبيين قال في التمهيد ولادليل عليه والتفسير الصحيح لها  
ما في المجتبي وهو أن تقوم المرأة يجنب الرجل اوقداه من غير حائل وفي الدرر المعبر المحاذاة  
بعضوا واحدا وخصه الزيلعي بالساق والكعب وفي الخانية لوصف المرأة على الصفة والرجل  
أسفل منها يجنبها أو خلفها ان كان يحاذي عضو من الرجل عضوا منها فسدت صلته لوجود  
المحاذاة ببعض بدنهما اه وليس هنا محاذاة بالساق والكعب (قوله في اداء ركن عند محمد)  
اختاره في الفتح وجزم به الحلبي كالمؤلف وفي الخانية ان قليل المحاذاة وكثيرها مفسد ونسب  
الى أبي يوسف (قوله في صلاة) أطلق فيها فاشمل ما لو نوت الظهر خلف من يصلي العصر فانه  
يصح نقلا على المذهب والجار والمجور وفي محل نصب على الحال أي حال كونهما في صلاة  
نخرج محاذاة المجنونة فانها غير مفسدة لعدم انعقاد صلاتها (قوله اذ لا سجود لها) فهي ليست  
بصلاة حقيقة وانما هي دعاء للميت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها شبهها بالصلاة  
المطلقة في أشقالها على التحريم والتحليل اه سيد عن العناية وانما خص السجود لانه اعظم  
أركان الصلاة والا فلا ركوع لها ولا قعود فيها (قوله مشتركة) احتراز به عن محاذاة المصلية  
لمصل ليس هو في صلاتها حيث تذكره ولا تفسد كما في الدرر قال في العناية والاشترالك انما  
يتحقق بالتحاد الصلاتين حقيقة كاقتراد مفترض بثلث ومطوع بمثل أو ضمنا كاقتراد مفترض  
بمفترض اه (قوله تحريمية) أي من حيث التحريمية ومعناه ما ذكره المؤلف وبعضهم زاد  
قيد الاداء ومعناه أن يكون لهما امام فيما يؤتيانه تحقيقا كالمدركين أو تقيديرا كاللاحقين  
وهما شرطان في الشركة أما التحريمية فبإتفاق وأما الاداء فعلى الاصح كما في الايضاح عن شرح  
التلخيص حتى لو سبقهما الحدث فحاذيته وهما ذاهبان للوضوء وعند المجي قبل الاشتغال  
بعمل الصلاة فلا فساد لعدم الاشتراك اداء حال المحاذاة لان هذه الحالة ليست حالة اداء وكذا  
لو كانا مسبوقين فحاذيته بعد سلام الامام فيها يفسده فلا فساد لان المسبوق منفرد فيما يقضي

(والحدث عدا) لا يسبقه  
لانه به يبنى (أو بصنع غيره)  
كوقوع غيرة ادمته  
(والاغماء والجنون  
والجنابة) الحاصلة (ينظر  
أو احتلام) نائم متمكن  
(ومحاذاة المشتهة) بساقها  
وكعبها في الاصح ولو محرمله  
او زوجة اشتهت ولو ماضيا  
كيجوز شوها في اداء ركن  
عند محمد اوقداه عند أبي  
يوسف (في صلاة) ولو بالايام  
(مطلقة) فلا تبطل صلاة  
الجنابة اذ لا سجود لها  
(مشتركة تحريمية)  
باقتدائهما امام أو اقتدائها به

وان وجد الاشتراك تحريمية في الصورتين وليس من شرط الاشتراك في التحريمية ان يحدرك  
 اول صلاة الامام على الصحيح بل لو سبقتها بركعة أو أكثر خاذته فيما أدركت فسدت صلاته  
 كما في البحر عن السراج فان قيل ذكر الاشتراك في الاداء يغني عن ذكر الاشتراك في التحريمية  
 ولذا اكتفى به في تلخيص الجامع أجيب بانهم أفردوا كلامهم بما لا يكرهه بل لعل الخلاف عن  
 محل الوفاق كذا في الانضاح (قوله في مكان مفرد) فلو اختلف المكان بان كانت المرأة على  
 مكان عال بحيث لا يجاذى شيء منه شيئا منها لا تنفسد (قوله ولو حكم بقيامها الخ) هذا منه جرى  
 على الصحيح انه لا يشترط في المحاذاة أن تكون بالساق والقدم وهو مخالف لما اختاره أولا  
 فتأمل (قوله قدر ذراع) أي في غلط أصبع وانما قدر به لانه أدنى أحوال القعود وهو قريب  
 من هذا القدر فقد ربه وانظر هل يكفي وضعها في الفراغ الذي يكون بين القدمين ومحل  
 السجود أي موضع منه أو لا بد من كونها بين قدميها وقدميه وعليه انما يكون اذا اتخذت  
 الاقدام فاما لو تقدم عليها هل يعتبر كونها بجذاه قدميه أو قدميها وهذه حادثة الفتوى فليراجع  
 ولعلمهم أخذوا هذا التقدير من السيرة فان هذا القدر اعتبره الشارع حاجزا بين المصلي والمارة  
 حتى منع الانتم (قوله أو فرجة) عطف على حائل وهذا التقدير لا يلحقه من بعده (قوله  
 ولم يشتر اليها التناحر) وهو ما موربنا خيرا لما روى عن ابن مسعود موقوفا آخره من حيث  
 آخره ان الله وهو وان كان خبر أحاد الا أنه يفيده الافتراض لانه وقع بينا بالمجمل الكتاب وهو  
 قوله نعمالي وللرجال عليهن درجة قال في الفتح وقد بسطت حديث امامته صلى الله عليه وسلم  
 لانس واليقيم حيث قامت المجوز من وراء انس واليقيم فقد قامت منفردة خلف الصف وهو  
 مفسد عند الامام أحمد ومكره عندنا فلو لا أن المحاذاة مفسدة ما أخرها لارتكاب المكروه  
 اه فلو لم يشتر اليها التناحر به ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام فتفسد صلاته دون  
 صلاتها الا اذا كان المجاذي الامام وأطلق في الإشارة فشمع ما اذا كانت من المؤتم وهو  
 المتبادر منه (قوله ولا يكاف الخ) هذا في حق المأموم لان التقدم من الامام عليها مطلوب  
 (قوله وناسع شروط المحاذاة الخ) وأولها المشيئة ثانياها أن يكون بالساق والكعب على  
 ما ذكره ثالثها أن تكون في أداء ركن أو قدره رابعها أن تكون في صلاة مطلقة خامسها  
 أن تكون في صلاة مشتركة تحريمية سادسها اتحاد المكان سابعها عدم الحائل ثامنها عدم  
 الإشارة اليها بالتأخر (قوله أن يكون الامام قد نوى امامتها) هذا التقديم مستغنى عنه لعلمه  
 من قيد الاشتراك اذا اشتراك الابنية الامام امامتها لانه اذا لم ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بغير  
 ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة وهو قول الجمهور وكما في الكافي والتبيين وانما لا يصح  
 اقتداؤها بغير نية امامتها اذا وجدت المحاذاة أما اذا لم تحاذأ أحد ففي رواية صحيح اقتداؤها  
 بلانية الامام لها لانه لا فساد في الحال واحتماله في المآل بان غشي خطوة أو خطوتين قصاذي  
 الرجل أمر موهوم والظاهر أن لا تفعله لكرامته فان فعلت وحاذت بطل اقتداؤها والقوات  
 شرطه وهو نية الامام ولم تبطل صلاته من حاذته لعدم صحة اقتدائها وفي رواية لا يصح اقتداؤها  
 لانه لما احتمل الفساد من جهتها توقف ذلك على اختيارها بلا اعتبار الاحوال كذا في الكافي  
 والتبيين وغاية البيان والحاصل أن محاذاتها لا توجب فساد صلاة أحد بدون نية الامام امامتها

(في مكان مفرد) ولو حكم  
 بقيا مها على مادون قامة  
 (بلا حائل) قدر ذراع أو  
 فرجة تسع رجلا ولم يشتر  
 اليها التناحر عنه فان لم تتناحر  
 بأشارته فسدت صلاتها  
 لأصلانه ولا يكاف بالتقدم  
 عنها الكراهته (و) ناسع  
 شروط المحاذاة المفسدة  
 أن يكون الامام قد نوى  
 امامتها فان لم ينو لا تكون  
 في الصلاة فاتفت المحاذاة  
 (و) يفسدها (ظهوره) وعورة  
 من سبقه الحدث في ظاهر  
 الرواية (ولو اضطر اليه)  
 للطهارة (ككشف المرأة  
 ذراعها للوضوء) أو عورته  
 بعد سبق الحدث على الصحيح  
 (وقرائته) لانسبجه في  
 الاصح أي قراءة

من سبقه الحدث حاله كونه (ذاهبا ٢١٨ أوعائذ الوضوء) واتمام الصلاة وتفوت لانيانه بركن مع الحدث أو المشى ذاهبا

وعائذا (وممكنه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث - بتقطعا) بلا عذر فلو مكث لزحام أو لينقطع رعاؤه أو نوم وصف فيه مكثا فانه يبنى ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث بنية التطهير لا بنية اتمام الركن - ذرا عن الانسداد به ويضع يده على أنفه تسترا (وبجاء وزنه ماء قريبا) باكثر من صفتين (لغيره) عامدا مع وجود آلة وله خرزدلو وفتح باب وتكرار غسل وسنن طهارة على الاصح وتطهير ثوبه من حدثه والقاء النجس عنه (و) يفسدها (خروجه من المسجد يظن الحدث) لوجود المنافي بغير عذرا اذ لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبانة أو مصلى العبد استحضانا لنقصه الاصلاح (و) يفسدها (بجاء وزنه الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو العصراء وان لم يكن أمامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه ستره اغتفر له قدر موضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما انزل

في جميع الصلوات (قوله من سبقه الحدث) سواء كان رجلا أو امرأة (قوله ولو اضطر اليه) وفي الخائصة اذا اضطر الى الكشف بين والا لا وبه جزم في التنوير وشرحه (قوله لا تسيحه) مثله التليل والاس- تغفار فانه لا تقسم له لانه ليس من أجزائها كما في البحر فالمراد بالتسييح الذرغ- ير القرآن (قوله ان وشتر) أي مرتب فقول للوضوء مرتب بقوله ذاهبا وقوله واتمام الصلاة مرتب بقوله أوعائدا (قوله ذاهبا أوعائدا) ان وشتر مرتب كذا أفاده في الشرح وفيه أنه في الذهاب اجتمع الحدث والمشى وهذا انما يظهر اذا سبقه الحدث حال القيام أما اذا كان بعد الركوع أو السجود فلا الا اذا قلنا انه يشبه أداء الركن وعبارة تتم مطلقة (قوله بنية التطهير الخ) وتفسد اذا لم ينو شيئا على احدى الرويتين كما في الدر ولورفع فانه لا سمع الله لمن حده لا يبقى لان الرفع محتاج اليه لا انصراف فجزءه لا يمنع فلما اقترن به التسميع ظهر قصد الاداء كما في الفتح وغيره وفي الشرح ويرفع رأسه فاوليا البناء ويتأخر محمدا وباللسنة ثم ينصرف للطهارة اه وفي السعيد واذا توضأ أعاد الركوع أو السجود الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لو لم يعده تفسد أماعند محمد فلا ن اتمام الركن بالانتقال ولم يوجد وأماعند أبي يوسف فلا ن القومة والجماسة فرض عنده اه (قوله باكثر من صفتين) أما اذا كان قدرهما فلا تفسد أفاده في البحر (قوله عامدا) المراد أنه لا عذره فلو كان له عذر كان المكان ضيقا أو لا يأتى له الوصول اليه أو جاوزته ناسيا ولا احتياجه الى الاستقامة من البئر فلا تفسد والتيمم مثل الوضوء في وضع لأمائه (قوله مع وجود آلة) فلو ذهب للابعد لو جرد الآلة فيه وفقد هاتفي القريب فلا فساد (قوله وله خرزدلو) الذي في البحر أنه لا يبقى مع خرزدلو المخترق وليس له طلب الماء بالاشارة ولا شراؤه بالمعاطاة (قوله وتكرار غسل) ثلاثا كذا في الشرح (قوله وسنن طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح والمضمضة والاستنشاق ثلاثا على الاصح كذا في الشرح والاولى أن يقول وفعل سنن (قوله وتطهير ثوبه من حدثه) قيد به لان لم تكن من حدثه لا يبقى عنده ما خلا فلا يبي يوسف والفرق أن هذا غسل لثوبه أو يذنه ابتداء وفي الاولى تبعا للوضوء ولو أصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يبنى وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين (قوله والقاء النجس عنه) في البحر عن الظهيرين لو ألقى الثوب النجس من غير حدثه وعليه غيره أبرزاه اه (قوله لوجود المنافي بغير عذر) وهو المشى (قوله لقصد الاصلاح) آلة التولية لا اذ لم يخرج أي لا تفسد اذ لم يخرج الخ (قوله كما ذكرناه) وهو الدار والبيت والجبانة ومصلى العبد فان هذه لا يعتبر فيها الصفوف كالمسجد (قوله وهو العصراء) الضمير راجع الى الغير (قوله وان لم يكن أمامه صف) بفتح همزة أمام واعلم أنه اذا صلى في العصراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فعلم أنه لم يحدث فاذا كان يصلي بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو انتهت الى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف يبنى وان جاوزها لا وان تقدم قدأه فالحدث السترة فان جاوزها بطلت صلاته وان لم يكن بين يديه ستره فقد ا ر الصفوف خلفه حتى لو تقدم قدر مائة أو خر لجاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان أقل منه لا وان كان منفردا يعتبر بموضع سجوده من كل جانب اه نقله السعيد عن الملا مسكين (قوله كما اذا لم يعد لامامه) اعلم أنه اذا كان منفردا فالعود أفضل

من انقضى ما غطيته وما فسدت صلاته كما اذا لم يعد لامامه وقد بقي فيها واذا فرغ منها فله الخبر ان شاء الله تعالى

لتقع الصلاة في مكان واحد وقيل الأفضل أن لا يعود لما فيه من تقليل المشي وكذا ان كان مقتديا فرغ امامه فان لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الاقتداء فتحتم عليه العود والامام كالقندي في تحتم العود ان كان غم ما يمنع الاقتداء التحول امامة عنه أفاده السيد فالفساد في عبارة المؤلف مقيد بما اذا كان بين المقتدي والامام ما يمنع الاقتداء (قوله عن مقامه) بفتح الميم (قوله ونحوه) كالاربعة السابقة في كلامه (قوله لانصرافه) علمه لقوله ويفسدها (قوله لا الاصلاح) بخلاف الانصراف اطلق الحديث فانه لا يفسد لانه قصد الاصلاح (قوله لسبق الحدث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصد فلا يصح البناء بعد الحدث العمد والسماوي مالا اختيار للعبد في سببه قاله في الجبر وهو المراد بالسبق وعليه فيكون قوله سماوي صفة موضحة لا محض وفي الجوهر فان سبقه الحدث أو غلب عليه الخ وقال فيها السابق بغير علم وقصد والغلبة بعلمه لكن لم يقدّر على ضبطه اهـ ولوعضه زبور مثلاً أو أصابته شجرة فسال منها دم لا يفي لانه يصنع العباد مع ندوته فلا يلحق بالغالب وعند أبي يوسف يفي لعدم منع نفسه ولو وقت طوبى من سطح أو سقر جله من شجرة أو تعثر بشئ موضوع في المسجد فأدماه قبل يفي اتفاقا لعدم منع العباد وقيل هو على الخلاف أيضا كافي التبيين وغيره ولو عطس أو تنحس فسبقه حدث بقوته قبل يفي وقيل لا وهو الصحيح كافي القهستاني عن الظهيرية واعلم أن البناء عند سبق الحدث مروى عن عائشة وابن عباس وأبي بكر وروى عن ابن عمر وابن مسعود وسلمان الفارسي وهو لا صحابة وعن علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبيرة والشعبي وأبراهيم التيمي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضى الله تعالى عنهم أجمعين وهو لا تابعون وكفى بهم قدوة كافي الفقه وغيره (قوله فأنفى عن افراده ياب) خالف القوم في ذلك ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج الى بيانها (قوله والأفضل الاستئناف) مطلقا تعريزا عن شبهة الخلاف وقيل هـ ذافي المنفرد وأما في غيره فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة وقيد في السراج بما اذا كان لا يجب دجاعة أخرى وهو الصحيح قال في التهر وفيه في وجوبه اذا ضاق الوقت اهـ (قوله خروجاً من الخلاف) أي خلاف الامام الشافعي رضى الله عنه فانه لا يقول بالبناء (قوله وعمل بالاجماع) أي بالجمع عليه وهو صحة الصلاة بعد الاستئناف وأما اذا بنى يكون عاملاً بقول البعض والعمل بالجمع عليه أولى وهذا يرجع الى قوله خروجاً من الخلاف (قوله على غير امامه) سواء كان التبر في الصلاة ام لا هذا اذا قصد تعليمه لانه يقع جواباً من غير ضرورة فكان من كلام الناس وان أراد القراءة دون التعليم لا تنفسد كافي مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد باخذ الامام بمن ليس معه ولو سمع المقتدي ممن ليس معه في الصلاة ففصح على امامه يجب أن تبطل صلاة السكك لانه تلقين من خارج كذا في الجبر (قوله وفتح على امامه جائز) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمنين فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم أي قال بلى قال هـ لا فصح على قال ظننت انهم انصرفت فقال صلى الله عليه وسلم لو انصرفت لاعتسكم وقال على اذا استطعمك الامام فأطعمه اي اذا استفضلك الامام فافتح عليه والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة لان الفتح مخصص فيه وقراءة المقتدي محظورة ويكره للمقتدي أن يجهل بالفتح لان الامام ربما يتذكر فيكون التلقين من

مكانه أوعاد واختلفوا في  
الأفضل (و) يفسدها  
(انصرافه) عن مقامه  
(ظاناً أنه غير متوض أو)  
ظاناً (أن مدة مسحه  
انقضت أو) ظاناً (ان عليه  
قائمة أو) أن عليه (تجاسة  
وان لم يخرج) في هذه  
المسائل (من المسجد)  
ونحوه لانصرافه على سبيل  
الترك لا الاصلاح وهو  
الفرق بينه وبين ظن  
الحدث وعلم بما ذكرناه  
شرط البناء لسبق الحدث  
السماوي فأنفى عن افراده  
ياب والأفضل الاستئناف  
خروجاً من الخلاف وعمل  
بالاجماع (و) يفسدها  
(فصح) أي المصلي (على غير  
امامه) لتعليمه بالضرورة  
وفصح على امامه جائز ولو  
قرأ المفروض أو اتقى  
لاية أخرى على الصحيح

لاصلاح صلاتهم ما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال اصابة أخرى غير صلته) لتحصيل ما نوا، وخروجه عما كان فيه كالمفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض أو نقل وعكسه بنيته وأشير الى انه لو كبر يريد استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ ٢٢٠ بالنية لا يفسد الا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المفرد والمسبوق واذا لم يفسد

ما مضى يلزمه الجلوس على ما هو آخر صلته به فان تركه معقدا على ما ظنه بطلت صلته ولا يفسده الجلوس في آخر ما ظن أنه افتتح به وفيه اشارة الى أن الصائم عن قضاء فرض لو نوى بعده مشروعه فيه المشروع في غيره لا يضره ثم قد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (اذا حصلت) واحدة من (هذه) الصور (المذكورة قبل الجلوس الاخير مقدارا للشهد) فتبطل بالاتفاق وأما اذا عرض للمنافى قبيل السلام بعد القعود قدر التشهد فاختار صحة الصلاة لان الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح وقيل تقسده بناء على ما قيل أنه فرض عند الامام ولا نص عن الامام بل تخريج أبي سعيد البردعي من الاثنى عشرية لان الامام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون الابتداء فرض ولم يبق الا الخروج بالصنيع فحكم بانه فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لانه لو كان كذلك

غير حاجة ويكره للامام أن يلجئهم اليه بان يفسد كتابه الحصر أو يكثر الآية بل ينتقل الى آية أخرى أو يركع ان قرأ القدر المستحب وقيل قدرا لفرض والاول هو الظاهر (قوله لا صلاح صلاتهما) لانه لو لم يفتح رجا يجرى على لسانه ما يكون مفسدا فيكون فيه اصلاح صلاة الامام وبإصلاحها تصلح صلاة اقتدى (قوله ويفسدها التكبير بنية الانتقال) فيد بالتكبير لانه لو نوى بقلبه فقط لا يكون قاطعا للاولى كافي المنع وغاية البيان (قوله اصلاح أخرى) أخرج بالصلاة الصوم وأخرج بانحرى ما اذا كانت عين الاولى والمراد انها أخرى ولومن وجه كما أفاده الشرح (قوله غير صلته) مستغنى عنه بقوله أخرى (قوله لتحصيل ما نوا) علة للفساد (قوله كالمفرد) أشار به الى ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى ولومن وجه لان صلاة الجماعة غير صلاة الواحدة في الجملة وكذا لو كبر ينوي امامة النساء أو الواجب (قوله كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض) فانه يفسد الاول ثم ان كان صاحب ترتيب وفاته صلاة وكبر ينوي غير الفائتة كان مفسدا ولا يصح فيه القريضة الفائتة (قوله وأشيرنا الخ) أى بقوله أخرى (قوله من غير تلفظ بالنية) أما لو تلفظ بها التقصص ماصلى ولا يجتزى به (قوله لاختلاف حكم المفرد والمسبوق) ألا ترى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالمفرد يصح قاله في الشرح وهو داخل في الاختلاف لان المراد به كاتقدم الاختلاف ولومن وجه (قوله واذا لم يفسد ما مضى) يفتح الباب وما مضى فاعله وهو مرتبط بقوله لا يفسد اه (قوله آخر صلته به) الجارة متعلق بما آخر يعنى أنه انما صار آخر ابواسطة كونه مضى وما الى ما مضى (قوله وفيه اشارة الخ) من حيث ان المتن قيد بالصلاة (قوله عن قضاء فرض) انما مثل بالقضاء دون الاداء لان الاداء وقته معياره لا يسع غيره فربما يقال انه انما لا يصح فيه غيره لكونه معيارا لفرض المشال في القضاء ليتعين أن نية الانتقال لا تعتبر أصلا لعدم اعتبار الشارع اياها لا الوجه المذكور في الاداء (قوله فيما ذكره) أى من جميع المسائل المتقدمة أفاده السيد (قوله قبل الجلوس الاخير) المراد به ما يقع آخر الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل يضر بيج أى سعيد البردعي) أى أخذه واستنباطه والبردعي نسبة الى بردعة بفتح الباء والادال والعين المهملتين وسكون الراء بل بدأ به بيجان كذا قاله السيوطي في باب اللباب (قوله لصحة الخروج بالكلام والحديث العهد) أى وهو ما حرمان (قوله فدل على أنه واجب لا فرض) قد يقال ان الواجب لا بد أن يكون عبادة ولا يصح أن يكون محترما (قوله لعدم تعيين ما هو قربة) أى للخروج منها (قوله وانما الوجه فيه) أى في فساد الصلاة (قوله وجود المغير) يعنى أن هذه المعاني مغيرة للفرض كنية الإقامة فاستوى في حدوثها أول الصلاة وآخرها (قوله وفيه بحث) أى في هذا التغليب ووجهه ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يتأق الا بخروجه من الاولى وما لا يتأق الفرض الابه فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه بحث تأييدا لما ذكره

لتعين بما هو قربة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحديث العمد فدل على أنه واجب لا فرض فاذا أبى عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كالمفرد والسلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين ما هو قربة وهو السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث



(ريفسدها ايضا مد الهمة)  
 (في التكبير) وقصدنا  
 الكلام عليه (وقراءة مالا  
 يحفظه من مصحف) وان لم  
 يحمله لتلقى من غيره وأما  
 اذا كان حافظا له ولم يحمله  
 فلا تفسد لاتقاء العمل  
 والتلقي (و) يفسدها (أداء  
 ركن) ركوع (او امكنه)  
 أي مضى زمن يسع أداء  
 ركن (مع كشف العورة  
 أو مع نجاسة مانعة) لوجود  
 المنافي فان دفع النجاسة  
 بمجرد وقوعها ولا أثر لها أو  
 ستر عورته بمجرد كشفها  
 فلا يضره (و) يفسدها  
 (مسابقة المقتدى بركن  
 لم يشاركه فيه امامه) كالأول  
 ركع ورفع رأسه قبل الامام  
 ولم يبعده معه أو بعده وسلم  
 واذا لم يسلم مع الامام وسابقه  
 بالركوع والسجود  
 في كل الركعات قضى  
 ركعة بالاقراءة لانه مدرك  
 أول صلاة الامام لاحق وهو  
 يقضى قبل فراغ الامام  
 وقد فاتته الركعة الاولى  
 بترك متابعة الامام في  
 الركوع والسجود فيكون  
 ركوعه وسجوده في الثانية  
 قضاء عن الاولى وفي الثالثة  
 عن الثانية وفي الرابعة عن  
 الثالثة قضى بعده ركعة  
 بغير قراءة وتتمام تفريعه

أبو سعيد البرقي من أن الخروج يصنعه فرض عند الامام (قوله) يفسدها أيضا مد الهمة  
 (في التكبير) ذكر في التمهيد لومته همة الاسم او الخيرة فسدت ولو في التهيئة لا يصير شارحا  
 وخيف عليه الكفران كان قاصدا الاستفهام قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذا الهمة  
 للانكار وضعا ماما من حيث انه يجوز أن تكون لا تقرير فلا يلزم الكفر وتبعه في العناية ثم قال  
 ولو متباها كبر لا تفسد وقبل تفسد متيق وقال الحلبي وظاهره ترجيح عدم الفساد ومدة الهاء  
 خطأ أمام اللام فحسن ما لم يخرج عن حده وهذه أن لا يسالغ بحيث يحدث من ذلك الاشباع  
 ألف بين اللام والهاء فان فعل كره ولا تفسد في المختار أقاده السيد ولو كرر الرابان ارتعد  
 طرف لسانه فنشأ منه تكرارها فالظاهر أنه ان كررها مرتين افسدها لان النطق بمرتين  
 مفسد وانظر ما لو فتح باء كبر ومدة ها وظاهر عدم الفساد لا غتقار الخطا في الاعراب في  
 القراءة على المتقبة والمدة بانفراد لا يفسد وحده (قوله) وقراءة مالا يحفظه (أي مطلقا سواء  
 كان قليلا أو كثيرا وهو ظاهر الرواية عن الامام وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر السابعة وقيل  
 لا تفسد ما لم يقرأ آية وهو الاظهر كما في الحلبي وتبعه في سكب الانهر وعنده ما صلاية تامة  
 لانها عبادة انصافت الى أخرى وهو النظر في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل  
 من القراءة غائبا الا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبه باهل الكتاب كذا قالوا وفيه نظر  
 لان التشبه باهل الكتاب لا يكره في كل شيء فتشأن كل كبايا كالون ونشرب كما يشربون  
 وانما الحرام التشبه بهم فيما كان مذموما وما يقصده التشبه فانه قاضي خان في شرح الجامع  
 الصغير على هذا ولم يقصد التشبه لم يكره عندهما كما في البحر ولا في حنيقة في فسادها وبها  
 أحدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كثير وعلى هذا لو كان موضوعا بين  
 يديه وهو لا يحمله ولا يقبل الاوراق أو قرأ المکتوب في المهراب لا تفسد والثاني انه تلقن من  
 المصحف فصار كالو تلقن من غيره وهو منافي للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المجول وغيره  
 فتفسد بكل حال وهو الصحيح كذا في السكافي ولولم يكن قادرا الاعلى القراءة من المصحف لا يجوز  
 له ذلك ويصلي بغير قراءة لانه أمي ولا فرق بين الامام والمنفرد وتقييد الهداية بالامام اتفاق  
 (قوله من مصحف) اراد به ما كتب فيه شيء من القرآن كذا في التمهيد فمما لو قرأ من المهراب  
 وهو الصحيح وأشار اليه بقوله وان لم يحمله (قوله) لاتناء العمل والتلقي (أي والقراءة مضافة  
 الى حفظه لا الى تلقينه من المصحف) (قوله) زمن يسع أداء ركن) وان كان في ركن طويل والمراد  
 انه يسعه بسننه وهو قدر ثلاث تسعينات وهذا مذهب الثاني وهو المختار كما في الدرر (قوله) مع  
 كشف العورة) الحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر والقليل في القليل غير  
 مضر كالشك في القليل والقليل في الكثير والمراد بكشف العورة ما يتم كشف ربيع العضو  
 منها (قوله) أو مع نجاسة مانعة) ولو سهوا وتأتى الصور المذكورة في الكشف هنا (قوله) أو ستر  
 عورته الخ) كأن هبت الريح فكشفت فستر عورته من ساعته فلا يضره (قوله) واذا لم يسلم مع  
 الامام الخ) أما لو سلم معه فسدت صلاته لانه سلم عدا بناء على أنه أقمها (قوله) لانه مدرك الخ)  
 روح العلة قوله لاحق الخ (قوله) وهو يقضى قبل فراغ الامام) أي حقان أمكنه ادراكه  
 (قوله) يقضى بعده ركعة) أي بعد سلام الامام والاوى التصريح به (قوله) وتتمام تفريعه

بالاصل (و) يفسد (متابعة الامام في سجود السهو والمسبوق) اذا تأكد انفراده بان قام بعد سلام الامام أو قبله بعد  
 قعوده قدر التشهد وقيد ركعتيه بسجدة فتأكد كرا الامام سجود سهو وقبائه فسدت صلاته لانه اقتضى بعد وجود الافتراء  
 ووجوبه ففسد صلاته وقيد ان قيام ٢٢٢ المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان الامام

بقى عليه فرض لا يفرد به  
 المسبوق ففسد صلاته  
 (و) يفسدها (عدم اعادة  
 الجلوس الاخير بعد أداء  
 سجدة صليبة) أو سجدة تلاوة  
 (تذكرها بعد الجلوس)  
 لانه لا يفترق بالجلوس  
 الاخير الا بعد تمام الاركان  
 لانه خلفتها ولا تعارض  
 ولا ارتفاع الاخير بسجدة  
 التلاوة على المختار  
 (و) يفسدها (عدم اعادة  
 ركن أداءها) لان شرط  
 صحتها أدائها مستيقظا كما  
 تقدم (و) يفسدها (فقهية  
 امام المسبوق) وان لم  
 يتعمدها (وحدثة احمد)  
 الحاصل بغير الفقهية اذا  
 وجد (بعد الجلوس الاخير)  
 قدر التشهد عند الامام  
 بفساد الجزء الذي حصلت  
 فيه وفسد مثله من صلاة  
 المسبوق فلا يمكن بناؤه  
 القائل عليه (و) يفسدها  
 (السلام على رأس ركعتين  
 في غير الثنائية) المغرب  
 ورباعية القسيم (ظانا  
 أنه مسافر) وهو قسيم  
 (أو ظانا أنها الجمعة أو)  
 ظانا أنها التراويح وهي  
 العشاء أو كان قريب عهد  
 بالاسلام) أو نشأ مسلما جاهلا  
 قبل أو انه ففسد الصلاة

بالاصل (اي في الاصل قال فيه وان ركع مع امامه وسجد قبله لزمه قضاء ركعتين لانه يلحق  
 سجدة تامة في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلغور ركوعه في الثانية لوقوعه عقب  
 ركوعه الاول بلا سجود ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبر دون ركوعه في الرابعة لكونه  
 قبل سجوده فيلحق به سجوده في الرابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما وان ركع  
 قبل امامه وسجد معه يقضى أربعاً بالاقراءة لان السجود لا يعتد به اذا لم يتقدمه ركوع صحيح  
 وركوعه في كل الركعات قبل الامام يطل سجوده الحاصل معه وأما ان ركع امامه وسجد  
 ثم ركع وسجد بعده جازت صلاته فهو مذكور أخوذة من فتح القدير والخلاصة والمراد  
 أنها خمسة بحسب المصنف (قوله للمسبوق) أي المتابعة الثابتة للمسبوق والاولى كما قاله  
 السيد ان يقول متابعة المسبوق الامام في سجود السهو (قوله وقيد ركعتيه بسجدة) أما اذا  
 لم يقيد وسجد الامام وجب متابعتها وارتفع ما أداه وان مضى على صلاته صححت لان المتابعة  
 واجبة لكونها في واجب وترك الواجب لا يوجب فسادا ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضاياه  
 استحسانا ولو تابع المسبوق امامه في سجود السهو فتيقن أنه لسهو عليه فصلاة المسبوق  
 جائزة عند المتأخرين وعليه الفتوى ولو سجدا الامام للتلاوة فان لم يتأكد انفراده المسبوق عاد  
 حتما ولا يعتد بما أدى قبله ولو لم يعد فسدت صلاته لا ارتفاع القعود في حق الامام فيرتفع  
 في حقه وان تأكد انفراده بتعيين الركعة بسجدة فان عاد فسدت صلاته رواية واحدة وان  
 لم يعد ومضى فقبضه روايتان وظاهر الرواية الفساد وهو أصح الروايتين لان العود الى سجود  
 التلاوة يفرض القعدة فتبين أن المسبوق انفراد في موضع الاقتداء ففسد صلاته اهـ من  
 الشرح مختصرا (قوله لانه خلفها) ولذلك يسمى أخيرا (قوله على المختار) لانها اثر القراءة  
 فيعطى لها حكمها وهو الاصح وقبل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس  
 الأئمة أفاده السيد (قوله عند الامام) وقال لا تنفسد صلاة المسبوق بفقهية الامام بعد ما تقدم  
 قدر التشهد لعدم فساد صلاة الامام بها وقيد بقوله بعد الجلوس الاخير لان الحدث العمدة  
 لو حصل قبل القعود بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيد وفساد صلاة المسبوق عند الامام بما اذا لم  
 يتأكد انفراده فلو قام قبل سلامه تارك الواجب ففقد ركعة فسجد لها ثم فعل الامام ذلك  
 لانفسد صلاته لانه استحكم انفراده ذكره السيد والظاهر أن تعميم قول صاحبين في الاثنى  
 عشرية ينسحب على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويفسدها السلام) وان لم يقل عليكم بجزء  
 عن الخلاصة ذكره السيد (قوله المغرب ورباعية المقيم) بدل من غير الثنائية (قوله أو ظانا  
 أنها الجمعة) المناسب أن يزيد وهي الظاهر فلا يساوى ما قبله وما بعده (قوله لانه سلام عدم  
 على جهة القطع) أي بخلاف ما اذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على ظن أنهما الرابعة  
 حيث لا تنفسد ذكره السيد وبقي من المفسدات الإرتداد بالقلب وكل ما أوجب الوضوء  
 والغسل وترك الركن بلا قضاء والشرط بلا عذر كذا في النهر \* (تكميل) \* زلة القارئ

من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما توهم أنه ليس لها قاعدة  
تبنى عليها الأصل فيها عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى تغير المعنى تغيرا فاحشا وعدمه  
للفساد وعدمه مطلقا سواء كان اللفظ موجودا في القرآن أو لم يكن وعند أبي يوسف رحمه الله  
أن كان اللفظ نظيره موجودا في القرآن لا نفسه مطلقا تغير المعنى تغيرا فاحشا أو لا وإن لم يكن  
موجودا في القرآن نفسه مطلقا ولا يعتبر الاعراب أصلا ومحمل الاختلاف في الخطأ والنسيان  
أما في العمدة فتفسد به مطلقا بالاتفاق إذا كان مما يفسد الصلاة أما إذا كان ثناء فلا يفسد  
ولو تعم ذلك أفاده ابن أمير حاج وفي هذا الفصل مسائل الأولى الخطأ في الاعراب ويدخل  
فيه تخفيف المشددة وعكسه وقصر الممدود وعكسه وفك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى  
لا نفسه صلاته بالاجماع كما في المضمرات وإذا تغير المعنى لمحو أن يقرأ وإذا تبلى إبراهيم ربه  
برفع إبراهيم ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد وعلى قياس قول أبي يوسف لا نفسه لأنه لا يعتبر  
الاعراب وبه يفتي واجمع المتأخرون كعمد بن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر سعيد البلخي  
والهروي وابن الفضل والحلواني على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقا وإن كان مما  
اعتقده كقرآن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب  
إيقاع الناس في الحرج وهو مرفوع شرعا وعلى هذا مشي في الخلاصة فقال وفي النوازل  
لا نفسه في الكل وبه يفتي وينبغي أن يكون هذا فيما إذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم أو تعمده  
ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيراً كنصب الرحمن في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أمالو  
تعمده مع ما يغير المعنى كثيراً أو يكون اعتقاده كقرا فافساد حينئذ أقل الأحوال والمفتي به  
قول أبي يوسف وأما تخفيف المشددة كما لو قرأ أيا للذهب أو رب العالمين بالتخفيف فقال المتأخرون  
لا نفسه مطلقاً من غير استثناء على المختار لأن ترك المد والتشديد بمنزلة الخطأ في الاعراب كما في  
قاضي خان وهو الأصح كما في المضمرات وكذا نص في الذخيرة على أنه الأصح كما في ابن أمير حاج  
وحكم تشديد المخفف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهار المدغم وعكسه فالكل  
نوع واحد كما في الحلبي \* المسئلة الثانية في الوقف والابتداء في غير موضعهما فان لم يتغير به المعنى  
لا نفسه بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين وإن تغير به المعنى ففيه اختلاف والفتوى على  
عدم الفساد بكل حال وهو قول عامة علماء المتأخرين لأن في مراعاة الوقف والوصل إيقاع  
الناس في الحرج لاسيما العوام والحرج مرفوع كما في الذخيرة والسراجية والاصناف  
وفيه أيضاً لوترن الوقف في جميع القرآن لا نفسه صلاته عندنا وأما الحكم في قطع بعض الكلمة  
كما لو أراد أن يقول الحمد لله فقال ال فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم أو أراد أن يقرأ  
والعاديات فقال والعاف فوقف على العين لا يقطع نفسه أو نسيان الباقي ثم تم أو انتقل إلى آية  
أخرى فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقاً وإن تغير المعنى للضرورة وعموم البلوى كما  
في الذخيرة وهو الأصح كما ذكره أبو الليث \* المسئلة الثالثة وضع حرف موضع حرف آخر فان  
كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا نفسه كما لو قرأ أن الظالمون  
بواو الرفع أو قال والارض وما دحاها مكان طحاها وإن خرجت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به  
المعنى لا نفسه عندهما خلافاً لأبي يوسف كما لو قرأ قيامين بالقط مكان قوامين أو دقاراً مكان

ديارا وان لم يخرج به عن لفظ القرآن وتغييره المعنى فاختلاف بالعكس كما لو قرأ وأنتم خامدون  
مكان سامدون ولما تأخرين قواعد أخر غير ما ذكرنا واقتصرنا على ما سبق لا طرادها في كل  
القروع بخلاف قواعد المتأخرين واعلم انه لا يقيم مسائل زلة القارئ بعضها على بعض  
الامن لدراية باللغة والعربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج اليه التفسير كافي منية المصلي وفي  
النهر وأحسن من تلخيص من كلامهم في زلة القارئ الكمال في زاد الفقير فقال ان كان الخطأ  
في الاعراب ولم يتغير به المعنى فكسر قواما كان فتحها وفتح باء نعيد مكان ضمها لا تنفسد وان  
غير كصب همزة العلماء وضمها الجلالة من قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء تنفسد  
على قول المتن دمير واختلاف المتأخرين فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني  
وابن سلام واسماعيل الزاهدي لا تنفسد وقول هؤلاء أوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف  
ولم يتغير المعنى نحو آيا ب مكان آو ب لا تنفسد وعن أبي سعيد تنفسد وكثيرا ما يقع في قراءة بعض  
القرويين والأتراك والسودان وبالك نعيد بواو مكان الهمزة والصرط الذين بزيادة الالف  
واللام وصرحوا في الصورتين بعدم الفساد وان غير المعنى ونعامة فيه فليراجع والله سبحانه  
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(فصل فيما لا يفسد الصلاة)\* لو أدخله مع المكروهات لكان أولى وأخصر (قوله لو نظر  
المصلي الى مكتوب الخ) وجه عدم الفساد أنه انما يتحقق بالقراءة والنظر والفهم لم يحصل  
وايه أشارا لما وافى بقوله عدم النطق (قوله قصد الاستفهام) بهذا علم أن ترك الخشوع لا يخل  
بالصحة بل بالكمال ولذا قال في الخاتمة والخلاصة اذا تنفسد كرفي الصلاة فتذكر شعرا أو خطبة  
فقرأها بواقبه ولم يتكلم بلسانه لا تنفسد صلاته كافي البحر (قوله أساء الادب) لان فيه  
اشتغال عن الصلاة وظاهره أن الكراهة تنزيهية وهذا انما يكون بالقصد وأما لو وقع تنظره  
عليه من غير قصد وفهمه فلا يكره (قوله أو كل ما بين أسفانه) قيد به لانه لو تناول شيئا من خارج  
ولو سمسة أو قطرة مطر فوصلت الى حلقه فسدت صلاته وصومه اذا كان ذا كرا (قوله  
وكان دون الحصة) أما اذا كان قدر الحصة فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم بخا يفسدها يفسده  
وما لا فلا (قوله بلا عمل كثير) أما اذا كان مضغه كثيرا فلا خلاف في الفساد كافي البحر  
بخلاف ابتلاع القليل بعمل قليل لانه تبع ليقه ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله كره) هو كافتائه  
في المسجد والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى أن يفرغ من صلاته فيلقبه في محل  
مباح ولا يباح كله فقد ورد كلاً الوغم واطرحوا الفهم قال ابن الاثير في نهائيه الوغم ما يتساقط  
من الطعام والفهم ما يخرج من الخلال من بين الاسنان اه أي ارموا ما يخرج من الخلال وكذا  
ما يخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان اكلم مع ذلك كره خارجا أيضا (قوله  
أو مزامن) عبر بهذا التركيب لخصته لوقوعه في أفصح كلام قال تعالى سأل سائل (قوله سواء  
المرأة والكلب) أشار به الى خلاف الظاهرية فقالوا ان مرورها بين يديه وكذا الكلب  
والحمار ففسد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولما أخرج أبو داود عن الفضل بن عباس  
أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فنهى في صحراء ليس بين يديه  
سترة وكنية وحماره بعينان بين يديه فيأبى بذلك (قوله فأنما هو شيطان) سواء كان آدميا أو غيره

\*(فصل)\* فيما لا يفسد  
الصلاة لو نظر المصلي الى  
مكتوب وفهمه (سواء كان  
قرأنا أو غيره قصد  
الاستفهام أو لأساء الادب  
ولم تنفسد صلاته لعدم  
النطق بالكلام (أو كل  
ما بين أسفانه وكان دون  
الحصة بلا عمل كثير) كره  
ولا تنفسد لغير الاحتراز  
عنه واذا ابتلع ما ذاب من  
سكر في فمه فسدت ولو  
اشبعه قبل الصلاة ووجد  
حلاوته فيها لا تنفسد (أو من  
مار في موضع سجوده  
لا تنفسد) سواء المرأة  
والكلب والحمار لقوله صلى  
الله عليه وسلم لا يقطع  
الصلاة نبي وادروا  
ما استطعتم فانما هو شيطان  
(وان اثم المات)

لأن الشيطان يعم قال تعالى شياطين الانس والجن (قوله المكاف بتعمده) أخرج غير المكاف وغير المتعمد فلا ثم عليه ما وعلم أن المسئلة على أربعة أوجه كأنه له الشايع عن البدائع وابن امير حاج عن ابن دقيق العيد أحدها أن يكون للمارة مندوحة عن المرور ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المارة بالاثم الثاني مقابله وهو أن يتعرض المصلي للمرور وليس للمارة مندوحة فيختص المصلي بالاثم دون المارة الثالث أن يتعرض المصلي للمارة مندوحة فيأمنان الرابع أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يثم واحد منهما (قوله بين يدي المصلي) أي بقربه وعبر به ما يكون أكثر الشغل يقع بهم كما قاله البدر العيني في شرح البخاري (قوله ماذا عليه) قال النووي في رواية رويها في الأربعين لعبد القاهر الرازي ماذا عليه من الاثم (قوله ان كان يقف أربعين خيرة) الذي في الجامع الصغير من رواية مالك والشيخين والأربعة من أبي جهم ان كان يقف بأبواب وقال المناوي في قوله خير له ينصب خيرة على أنه خير كان ورفعته على أنه أحسن وأيقف الخبر (قوله أربعين خيرة) أي عامان تسمية الكل باسم جزئه المتوسط في الحسن عن باقي أجزائه (قوله على الأصح) وقال نخر الاسلام هو موضع يقع عليه بصر خاشع قال القرطبي وهو الأصح لا طراد فانه ما اختار شيئا الا وهو بطرد في الصور كلها فهو الامام الذي حازت نصيبات السبق في ميدان التحقيق كما في العناية وصححه أيضا في النهاية قال الحق في الفتح والذي يظهر ترجيح ما اختاره نخر الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان الموثم هو المرور بين يدي المصلي حقيقة وكون المسجد والبيت اعتبر بقعة واحدة في بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحسي وهو المرور من بعيد يجعل البعيد قريبا اه (قوله في المسجد الكبير) هو أن يكون أربعين فاكثر وقبل ستين فاكثر والصغير بعكسه أفاده القهستاني وأفاد أن المختار الاثر والبيت والدار ينبغي أن يكونا على هذا التفصيل كما في غاية البيان والقهستاني (قوله وفي الصغير مطلقا) ما لم يكن هناك حائل كاستوانة صلى اليها (قوله وبما دون قامة يصلي عليها) عطف على قوله بعمل السجود (قوله لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان قدرا للقامة أو أزيد أو كان المرور في غير محل السجود في المسجد الكبير والعصراء (قوله لمافي من التضييق على المارة) على قوله لا فيما وراء ذلك (قوله يعني فرجها الداخل) نص على المتوهم (قوله بشهوة) حذو الشهوة أن تنتشر الالة أو يزداد انتشارها ان كانت منتشرة قبل وفي المرأة والشيخ القاني ميل القلب وقوله في المختار مقابله القول بالفقهاء (قوله وان ثبت به الرجعة) أي في المطلقة رجعيًا وثبت به حرمة المصاهرة في الاجنبية (قوله والجماع على كثير) أي فكذا ما كان به مناه ففسد واعلم أن هذا يقيد بقييد اللبس بالشهوة لانه لا يكون في معنى الجماع الا هو وقوله أو لمسه بالشهوة أي منه لانه في معنى الجماع (قوله لم يفسد صلته) فان قلت ما الفرق بين تقبيلها باليه أو لمسه وهو يصلي بغير شهوة منه وبين تقبيلها بايها أو لمسه وهي تصلي بغير شهوة أيضا حيث تفسد صلاتها لانه في الفرق أن الشهوة فيمن أبلغ تقبيله مستلزم لاشتمائها وأيضا تقبيله مطلقا ومسه بشهوة في معنى الجماع يعني والجماع فعل الزوج فتعلم الدراعي كفه حقيقة الجماع ولو جامعها ولو بين القخذ تفسد صلاتها فكذا هذا بخلاف

المكاف بتعمده لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيرة له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان وفي رواية السيرار أربعين خيرة والمكروه المرور بجمل السجود على الأصح في المسجد الكبير والعصراء وفي الصغير مطلقا وما دون قامة يصلي عليها لا فيها ورا ذلك في شارع لمافي من التضييق على المارة (ولا يطل) صلته (بظنه) الى فرج المطلقة) أو الاجنبية يعني فرجها الداخل (بشهوة في المختار) لانه عمل قليل (وان ثبت به الرجعة) ولو قبلها أو لمسها ففسدت صلته لانه في معنى الجماع والجماع على كثير ولو كانت تصلي فاولج بين تخذيها وان لم ينزل أو قبلها ولو بدون شهوة أو لمسها بشهوة ففسدت صلاتها وان قبلته ولم يشتمها لم تفسد صلاته





وتعداد استحباً بترك غيره قال في التجنب كل صلاة أدت مع الكراهة فأنه عاد لآعلى وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله انتهى عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول ٢٢٧ الاعادة بسبب الكراهة ذكره صدر

الاسلام البزوى في الجامع الصغير (يكراهه صلى سبعة وسبعون شيئاً) تقريباً لا تحبباً (ترك واجب أو سنة عمداً) صدق بهذا لانه لما بعده كالأمر الكلى المنطبق على جزئيات كثيرة ترك الأطمئنان في الأركان وكسابقة الإمام لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار وكجاوزه اليدين الأذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر القدمين في السجود عمداً للرجال (كعبته بنوبه وبدنه) لانه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهاً لقوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه لخشعت جوارحه والعبث عمل

في الدر أول قضاء القرائت (قوله وتعداد استحباً بترك غيره) أي السنة وظاهر إطلاقه فيها ولو بعد الوقت دفعاً للكراهة (قوله أدت مع الكراهة الخ) وجه الاستدلال أنه أطلق الكراهة فمع التحريمية والتنزيهية (قوله تأويله انتهى عن الاعادة الخ) أو انتهى عن المماثلة في القراءة أو عن تكرارها في الجماعة وهذا من تمة كلام صاحب التجنب لا من كلام المؤلف (قوله لا تحبباً) فهي تزيد عن هذا العدد والمراد بالكراهة ما يعم التحريمية والتنزيهية (قوله أما يخشى أحدكم الخ) يدل من الوعيد أو خبر بليند المحذوف (قوله أو يجعل الخ) يحتمل أنه شك من الراوى أو رواية أخرى (قوله وكجاوزه اليدين الأذنين الخ) أي من غير عذرو الإبان كانت لا تطاوعه يدها لا هكذا فلا كراهة (قوله وجعلهما تحت المنكبين) انما حال ذلك ولم يقل حذو المنكبين لانه قد علم أن هذا ورد من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه ينافي الخشوع الخ) الخشوع حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الأركان فهستأني (قوله فكان مكروهاً) أي تحريماً أفاده السيد وغيره (قوله والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد به ذكر الجماع بجمرة النساء لا الجماع لانه مفسد (قوله والضحك عند المقابر) ورد أنه من الموبقات لان الحسل لا لاتعاط (قوله والعبث الخ) قال بدو الدين الكردي العبث ما لا غرض فيه شرعاً والسفه ما لا غرض فيه أصلاً وفي الجوهر العبث ما لا لذة فيه وما فيه لذة فهو اللعب اه وبعبارة الصحاح تصد التراف بين العبث واللعب (قوله فعل ما ليس من أفعال الصلاة) قال في النهاية والعناية وفتح القدير انما يكره العبث في الصلاة اذا لم تدع الحاجة اليه فان دعت فلا بأس به كسلت العرق عن وجهه أو التراب عند الايداء (قوله وقلب الحصى) بالقصر جمع حصاة الحجارة الصغار (قوله الا للسجود) أي ليمكن من السجود التام أما اذا لم يمكنه أصل السجود فيجب كافي النهر (قوله قال جابر الخ) وقال ابو ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع وقال الكردي في ذلك سمعوا وهو سأل ابو ذر خير البشر عن تسوية الحجر فقال يا أبا ذر مرة ولا فذر كما في السراج ونهاية البيان فما يروى يا أبا ذر مرة ولا فذر من الرواية بالمعنى (قوله ولان تسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى وصرح به في البدائع والنهاية قال في البصر لانه كان يمكنه التسوية قبل الشروع فكان مقصراً في تركه اه (قوله سودا الحديق) كناية عن العظم وغلاء القيم (فروع) كره مسح جهته من نحو تراب كشميس أو عرق في خلالها الا الحاجة تدعو الى ذلك فان دعت اليه الحاجة بان ضره أو شغله عن الخشوع فلا كراهة وأما بعد السلام فلا يكره لما روى ابن السني في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته مسح جهته بيده اليمنى ثم قال أشهد أن لا إله الا الله الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن قال الحق في ابن أمير حاج حاصل هذه المسئلة أربعة وجوه أحدها أن مسح جهته من العرق أو التراب بعد السلام فذلك مستحب لانه خرج من الصلاة وفيه ازالة الأذى عن نفسه الثاني أن مسح بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام قال في البدائع لا بأس به بالاجماع لانه لو قطع الصلاة

لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة لانه ينافيها (وقلب الحصى الا للسجود مرة) قال

في هذه الحالة لا يكره فلا ن لا يكره ادخال فعل قليل أولى الثالث أن يسمح بعد ما رفع رأسه من  
السجدة الأخيرة قبل أن يقعد قدر الشهد فقال السرخسي لأبأس به وقال الحلواني فيه  
اختلاف ألفاظ الكتب ففي بعضها أكره ذلك وفي بعضها لا أكره ذلك ولكل دليل من السنة  
الرابع أن يسمح في خلال الصلاة اه وظاهر الرواية كافي التحفة أنه يكره وهو الصحيح (قوله  
لا تفرق الخ) اه هذا يفيد التحريم وألحق في المجتبى منتظر الصلاة والمأثني اليها من فيها وأما  
خارج الصلاة ففي القهستاني وتكره خارج الصلاة عند كثيرين اه وعاله في المجتبى كافي  
الجبر بانها من الشيطان لكن قال للمالم يكن فيها خارجها فهي لم تكن تحريرية اه وعلى في  
البرهان الكراهة بأنه نوع من العبث وقال صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمثقت  
والفرق أصابعه سواء يعني في الإنم كذا في مجمع الروايات وانما كره لأنه عمل قوم لوط فبكره  
التشبيه بهم قال صلى الله عليه وسلم اعلى الى أحب لك ما أحب لنفسى لا تفرق أصابعك وأنت  
تلمي كذا في المستصفي (قوله ونشيكها) ولو حال السبي الى الصلاة لما روى أحمد وأبو داود  
وغیرهما من فروعها إذا تواضأ أحدكم نأحس وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين  
يديه فإنه في صلاة وإذا كان منتظرا لها بالاولى والذي يظهر أنها أيضا تحريرية للنهي المذکور  
كافي الجبر وأما إذا انصرف من الصلاة فلا بأس به وحكمة النهي عن التشبيك أنه من  
الشيطان كافي الحديث وأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث وأن صورة التشبيك تشبه  
صورة الاختلاف كآية عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في  
المنهي عنه (قوله وهو أن يضع يده على خاصرته) وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع  
أفاده في المقاموس وفي المصباح الاختصار والتخصر في الصلاة وضع اليد على الخصر وهو وسط  
الإنسان وهو المستدق فوق الوركين اه وقيل هو أن يتكئ على عصا في الصلاة ونسعى  
المختصرة بكسر الميم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لابن أبيس وقد أعطاه عصا فتخصر به فان  
المختصرين في الجنة كآي التبيين ولا شك في كراهة الاتكاء في القرض لغير ضرورة كما  
صرحوا به لافي النفل مطلقا على الأصح كافي المجتبى وقيل هو أن لا يتم حدود الصلاة فان لزم  
منه ترك واجب كرهت جريا وان أدخل بسنة كرهت نزيها وقبل ان يختصر القراءة فان أدخل بواجب  
كرهت جريا والافلا قال في النرو هذه التأويلات ليس في اللفظ ما يمنع واحد منها إلا أن  
الانصب هو الاول اه (قوله وهو أشهر وأصح تأويلاتها) وبه قال الجمهور ومن أهل اللغة  
والحديث والفقهاء (قوله لما فيه الخ) أي فالكرهات لهما سببان سبب يقتضي كراهة التنزيه  
وسبب يقتضي كراهة التحريم قال في الجبر والذي يظهر أنها تحريرية للنهي المذکور كذا في  
الشرح (قوله والالتفات بعنقه لابعينه) الالتفات ثلاثة أنواع مكروه وهو ما ذكره ومباح  
وهو أن ينظر بيمينه يمنة ويسرة من غير أن يلوى عنقه ومبطل وهو أن يحول صدره عن  
القبلة إذا وقف قد رآه ركن مستديرا كالجحش في البحر وهذا إذا كان من غير عذر أما به فلا  
اتصم بهم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم أنه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا تبطل  
وفي الشرح والاولى ترك النوع الثاني لأنه بنا في الأدب لغير حاجة والظاهر أن فعله صلى الله  
عليه وسلم إياه كان لحاجة فنهض أحوال المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز والافه وصلى الله

(وفرقه - أصابع) ولو  
مرة وهو غزها أو مدها  
- في أصوت لقوله صلى  
الله عليه وسلم لا تفرق  
أصابعك وأنت في الصلاة  
(ونشيكها) أقول ابن عمر  
فيه تلك صلاة المغضوب  
عليهم (والتخصر) لأنه  
نهي عنه في الصلاة وهو  
أن يضع يده على خاصرته  
وهو أشهر وأصح تأويلاتها  
لما فيه من ترك سنة أخذ  
اليدين والتشبه بالجارية  
(والالتفات بعنقه) لابعينه

قوله ورغبة في نسخة ورعنة والصلوة الاوقى الان مقتضى منفع الفاموس والاصلاح ان يقال وعن البخاري لا ورعنة  
فليصرا مصححه القول عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ عن التفات الرجل في الصلاة

عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما في الصحيحين (قوله عن التفات الرجل في الصلاة) ومثله المرأة وانظني في هذا الحكم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة والمراد والله أعلم أن الشيطان يشغله حتى يأخذ بعضاً من صلاته فينهش ثواب ذلك إنما أخذ ولما كان ذلك على سبيل الغفلة والغفلة مع تمكن الاستدور غفلة المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه الاختلاس (قوله مقبلاً على العبد) أي يزيده رجته واحسانه (قوله انصرف عنه) أي منع عنه ذلك الاحسان (قوله ويكره أن يرى بزاقه) البزاق كغراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق فتسميته بزاقاً باعتبار الماء وما لويقال بالصاد والسين المهملة (قوله اذا قام أحدكم الى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام اليها قبل الدخول فيها الحاقاً به (قوله فانما يناجي الله) أي يتحدث معه ويتكلم بكلامه وهذا على سبيل التخييل لأن شأن المناجي أن يواجه من يناجيه فلا يتكلم به بل بالادب لاسيما اذا كان عظيمًا فيمثل المصلي حاله في حال صلاته بحال من يناجي عظيمًا مواجهاً له فلا يأتي بما فيه سوء الادب (قوله فان عن يمينه ملكين) الحديث المتفق عليه ملكا بالافراد واستشكل بأن في اليسار أيضاً ملكاً وأجيب بأنه ورد في حديث أبي امامة فإنه يقوم بين يدي الله تعالى وملك عن يمينه وقرينه عن يساره أي فلهل المصلي اذا قفل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان ولا يصيب الملك منه شيء كما في العبد في علي البخاري وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر واستثنى بعضهم من بالمسجد النبوي مستقبلاً القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لأنه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه قال وهو وجهه وجهه كماله كان علي يساره جماعة ولم تمكن منه تحت قدمه فان الظاهر حينئذ أنه عن اليمين أولى اه قلت لاسيما اذا كان المصلي في الروضة (قوله وفي الصحيحين الخ) أو رد أنه يدل على جواز البزاق في المسجد لأنه لو كان معصية لم يكفر بالدخول وحده بل بالتوبة أجيب بان التوبة عن كل ذنب لما كانت معصية الوجوب سكت عنها فيكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكفارته اذفنها أي مع التوبة بدليل تهمة خطيئة قاله ابن امير حاج (قوله وكره الاقعاء) كراهة تحريم (قوله وينصب ركبته) ويضعهما إلى صدره ويضع يديه على الأرض وقال الكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضعاً يديه على الأرض اه قال الزبلي والاول أصح لأنه أشبه باقعاء الكلب يعني أن تكون الاول هو المراد في الحديث أصح لأن ما قاله الكرخي غير مكروه بل يكره ذلك أيضاً كما في الفتح والمضمرات وأفاد الحلبي أن الاقعاء خارج الصلاة مكروه أيضاً على التفسير الاول (قوله عن فقر كنف الديك) قال في غاية البيان المراد به تخفيف الركوع والسجود كالنقاط الديك الحبة بمنقاره اه (قوله واقتراش ذراعيه) وهو بسطهما على الأرض حال السجود لالامرأة كما في سكب الانهر (قوله عن عقبة الشيطان) العقبة بضم العين وسكون القاف وفتح العين وسكون القاف أفاده الشرح (قوله وتشمركيه عنهما) أي عن ذراعيه سواء كان الى المرفقين أو الى الظاهر كما في البحر اصدق كف الثوب على الكلي ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختلص في الكراهة كذا في النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن يقترب الرجل ذراعيه اقتراش السبع رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقعاء (وتشمركيه عنهما) لأنه يسهى عنه

فقال هو اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري وقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فان التفت انصرف عنه ويكره أن يرى بزاقه الا أن يضطر فيأخذه بشوبه أو يلقيه تحت رجله اليسرى اذا صلى خارج المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا قام أحدكم الى الصلاة فلا يصق أمامه فانما يناجي الله تعالى مادام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكين وليصق عن يساره أو تحت قدمه وفي رواية أو تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها (و) كره (الاقعاء) وهو أن يضع اليديه على الأرض وينصب ركبته لقول أبي هريرة رضي الله عنه نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فقر كنف الديك واقعاء كاقعاء الكلب والتفات كالتفات الثعلب (واقتراش ذراعيه) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان

لما فيه من الجفاء المنافي للشروع ٢٣٠ (وصلاته في السراويل) أوفى أزار (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون

والتسكاسل وقلة الادب  
والمستحب للرجل أن يصلي  
في ثلاثة أثواب أزار و قميص  
وعمامة وللمرأة في قميص  
وخمار ومقنعة (وردا السلام  
بالإشارة) لانه سلام معنى  
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي  
أن يجيب المتكلم برأسه  
وردا الأثر عن عائشة رضي  
الله عنها ولا بأس بان يكلم  
الرجل المصلي فتداته  
الملائكة وهو قائم يصلي  
في المحراب الآية والترجيع  
بلا عذر) ترك سنة القعود  
وليس بمكروه خارجها لان  
جل قعود النبي صلى الله  
عليه وسلم كان التربع وكذا  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
وهو ادخل الساقين في  
الفخذين فصارت أربعة  
(وعص شعره) وهو شذو  
على القفا والرأس لانه صلى  
الله عليه وسلم من رجل يصلي  
وهو مقوص الشعر فقال  
دع شعرك يسجد معك  
(و) يكره الاعتجاء وهو  
شد الرأس باليد (أو  
تكوير عمامته على رأسه  
وترك وسطها مكشوفاً)  
وقيل أن ينتقب به عمامته  
فغطي أنفه لنهي النبي  
صلى الله عليه وسلم عن  
الاعتجاء في الصلاة (وكف  
ثوبه) أي رفعه بين يديه أو

النهر (قوله لما فيه من الجفاء) عبر بعضهم بقوله لما فيه من التكبر المنافي لموضوع الصلاة اه  
(قوله وصلاته في السراويل أوفى أزار) قال في الفتح والصلاة متونها لا تذكر وفي ثوب  
واحد ليس على عاتقه بعضه تذكره الا لضرورة العدم والا زار يذكروا وثوب يقال هو أزار وهي  
أزار وتزد وزن منبر مثله (قوله لما فيه من التهاون) هذا يفيد كراهة التحريم (قوله  
ومقنعة) هي بكسر الميم وسكون القاف وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك  
والقناع أوسع منه لانه يعطف من تحت الحنك ويربط على القفا والجماراً كبيره ما لانه يغطي  
به الرأس وترسل أطرافه على الظهر والصدر (قوله لا بأس للمصلي أن يجيب) قال الحلواني  
لا بأس أن يتكلم مع المصلي وأن يجيب هو برأسه أو يديه ولو سلم على المصلي يرتد في نفسه عنده  
وبعد الصلاة عند محمد ولا يرتد مطلقاً عند أبي يوسف اه وذكر الخطابي والجماعي أن النبي صلى  
الله عليه وسلم ردد على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن  
جمع الروايات وهو يؤيد قول محمد (قوله فتداته الملائكة) أي لقوله تعالى فتداته الخ وفيه أنه  
يمكن أن يقال ان الكلام في الصلاة كان جائزاً في شربهم كما كان جائزاً في صدر الاسلام  
فثبت جازن نفس الكلام فالناداة له من غيره أولى فالأولى الاقتصار على الدليل الأول (قوله  
بلا عذر) أما بالعدول فلا كراهة لان العذر يبيح ترك الواجب فأولى السنة (قوله ترك سنة  
القعود) هذا يفيد أنه مكروه تنزيهاً فأداه الشرح (قوله وهو ادخل الساقين في الفخذين)  
الأولى تحت الفخذين كما ترشد اليه عبارته في الشرح (قوله وهو شذو على القفا والرأس)  
بضمط أو صمغ قال السيد في شرحه وفيه اشعار بان ضمير الشعر مع رأسه لا يمتنع وبه صرح ابن  
المرزاه ثم الكراهة اذا فعله قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعمده للصلاة أم لا  
وأما لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصلاة فتفسد صلاته لانه عمل كثير بالاجماع كما في الحلبي (قوله  
أو تكوير عمامته على رأسه) أي لف العمامة حول الرأس وابداء الهامة كما في الظهيرية  
فتداته وترك وسطها مكشوفاً راجع الى تفسير الشرح أيضاً والمراد انه مكشوف عن العمامة  
لامكشوف أصلاً لانه فعل ما لا يفعل (قوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يفيد كراهة  
التحريم (قوله وقيل أن يجمع ثوبه الخ) لانه منيع أهل الكتاب كذا على العتابي وفي الخلاصة  
انه لا يكره قال الحلبي وهو المختار (قوله لما فيه من التحير) قال في منية المصلي ويكره كل  
ما كان من أخلاق الجبابرة اه وقيل لا بأس برفعه عن التراب والاصح الاطلاق لانه اذا كان  
تتريب الوجه في السجود مندوباً فمأخذك بالثوب (قوله وأن لا كف شعراً) أي أجمعه  
(قوله ويكره سده) أي سد المصلي ثوبه وهو في اللغة الارشاء والارسال وفي الشرع الارسال  
بدون لبس معتاد وهذا اذا كان بغير عذر أما بالعدول كبرد وحشدين فلا يكره (قوله وهو أن  
يجمع ثوبه على رأسه وكيفية) المراد بالثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوفاية (قوله  
أو كيفية الخ) هذا في الثياب ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة  
تعبه البرهان الحلبي بأنه لم يوافق على هذا أحد سوى البزارى والصحيح الذي عليه قاضي خان  
والجمهور أنه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كميه صدق عليه اسم السدل لانه ارشاء للثوب بدون

لبن  
من خلقه اذا اراد السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من التهاون المنافي للشروع لقوله صلى الله  
عليه وسلم أمرت أن أجمع على سبعة أعظم وأن لا كف شعراً ولا ثوباً تنق عليه (و) يكره (سده) تكبيراتهم أو ثوباً بالعدول



لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوابه من غير أن يضمها القول أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلثم وتغطية الأنف والقم في الصلاة لأنه يشبه فعل الجورس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب (بحيث لا) يدع منه هذا (يخرج يديه) منه وهي الاشتمال الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لاجدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن له الا ثوب فليترزبه ولا يشتمل اشتمال اليهود ٢٣١ (و) يكره (جعل الثوب تحت ابطه

اليمين وطرح جانبه على غايقه اليسر) أو عكسه لان ستر المشككين مستحب في الصلاة فيه تركه تنزيها بغير ضرورة (والقراءة في غير حالة القيام) كقيام القراءة حالة الركوع ويكره أن يأتي بالأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال لان فيه خلل تركه في موضعه وتخصيله في غيره (و) يكره (اطالة الركعة الاولى في) كل شفع من (التطوع) الا أن يكون مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مأثورا عن صحابي كقراءة سبع وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في الوتر فانه من حيث القراءة ملحق بالتوافل وقال الامام أبو اليسر لا يكره لان التوافل أمرها أسهل من الفرض (و) يكره (تطويل) الركعة الثانية (على) الركعة (الاولى) بثلاث آيات فأكبر

لبس معتادا (قوله فيكره التلثم) التلثم ما كان على القم من النقاب واللقام ما كان على أرنبة الأنف وفي الزيلعي التلثم تغطية الأنف والقم في الصلاة وفي الجوزي فتح القدير أن السدل يصدق على أن يكون المذيل من مسلام من كتفيه كما يعتاده كثير فينبغي أن على عنقه منه ذيل أن يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب محفو وطاق عن الوقوع أو لا هـ ومثل المذيل فيما يظهر المسمى بالشال الذي يوضع على الأكاف لكنه قد يقال انه ليس معتادا لأن ولا كبر في جعله على الكتف (قوله ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج في السدل هذا كله عند عدم العذر وعدم التكبر فان كان لعذر من غير تكبر فلا كراهة مطلقا وان كان مع العذر متكبرا أو للتكبر فقط كرم مطلقا هـ (قوله بعد تمام الانتقال) كأن يكبر للركوع مثلا بعد الانتهاء الى حذر الركوع أو يقول مع الله لمن حمد بعد تمام القيام والسنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهاء عند انتهائه وان خالف تركه السنة قال في الاشياء كل ذكرات محل لا يوثق به في غيره (قوله ويكره اطالة الركعة الاولى الخ) هذا عنده ما واختار محمد التطويل (قوله في كل شفع من التطوع) أما في الفرض فانه مسنون اجماعا في صلاة الفجر وكذا في غير الفجر عند محمد كذا في مسلامين وفي النهر عن المعراج وعليه الفتوى (قوله فانه من حيث القراءة ملحق بالتوافل) جواب عما يقال ان الوتر فرض على (قوله وقال الامام أبو اليسر) وكذا قال المحبوبي وقد علمت أنه قول محمد (قوله بثلاث آيات) انما قيد بها لانه لا كراهة في ما دونها ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بالمعوذتين والثانية أطول من الاولى بآية وكرهه الاطالة بالثلاث فأكثر في غير ما وردت به السنة تنزيهية كذا في السيد (قوله لانه ابتداء صلاة تنقل) افاد أن اطالة ثالثة الفرض مكروهة (قوله فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة) أما ما ورد فيه نص فلا يكره كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أولى الجمعة والعبد بالاعلى وفي الثانية بالعاشية والثانية زادت على الاولى بسبع آيات وأجاب الزاهاـ دي بان الزيادة تختلف بحسب السور فان كانت السور قصارا فالثلاث آيات زيادة كثيرة مكروهة وان كانت طوالا فالبسبع آيات زيادة يسيرة غير مكروهة هـ قال الحلبي وهو حسن (قوله في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في النهر عن القنية وأما ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أولى المغرب اذا زلزلت وأعادها في الثانية فيصـ حل على بيان الجواز والكره تنزيهية أفاده السيد (قوله وان نسي لا يترك) فرضه الموقوف هنا في الركعة الواحدة وفي الشرح في الركعة الثانية بان أراد سورة غير ما قرأ أو لا فقرأها بعبارة فانه

لا تطويل الثالثة لانه ابتداء صلاة تنقل (في جميع الصلوات) الفرض بالاتفاق والنقل على الاصح الحاقه بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين ان حفظ غيرها ولم يرد منه عدم ورود فان لم يحفظه وجب قراءته الوجوب ضم السورة للقائمة وان نسي لا يترك لقوله صلى الله عليه وسلم ان افتتحت سورة فاقراها

على نحوها وقيد بالفرض لانه لا يكره التكرار في النفل لان شأنه اوسع لانه صلى الله عليه وسلم قام الى الصبح باية واحدة يكررها في سجده وجماعه من السلف كانوا يجيئون ليلتهم باية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة نون التي قرأها) قال ابن مسعود ٢٢٢ رضى الله عنه من قرأ القرآن منكوسا فهو منكوس وما شرع لتعليم الاطفال

الابتيسر الحفظ بتصر  
السور واذا قرأ في الاولى  
قل أعوذ برب الناس لاعت  
قصديكررها في الثانية  
ولا كراهة فيه هذا عن  
كراهة القراءة منكوسا  
ولو ختم القرآن في الاولى  
يقرأ من البقرة في الثانية  
أقوله صلى الله عليه وسلم  
خير الناس الحال المرتحل  
يعني الخاتم المفتوح (و) يكره  
(فصله بسورة بين سورتين  
قرأهما في ركعتين) لما فيه  
من شبهة التفضيل والمهجر  
وقال بعضهم لا يكره اذا  
كانت السورة طويلة كما  
لو كان بينهما ما سورتان  
قصيرتان ويكره الانتقال  
لاية من سورتها ولو فصل  
بآيات والجمع بين سورتين  
بينهما ما سور أو سورة وفي  
المصاحف لا يكره هذا في  
النفل (و) يكره (شم طيب)  
قصدا لانه ليس من فعل  
الصلاة (و) يكره (ترويضه)  
أي جلب الروح بفتح الراء  
نسيم الريح (بشوبه أو  
مروحة) بكسر الميم وفتح  
الواو (مرة أو مرتين) لانه  
يشافي الخشوع وان كان

لا يترك الحديث (قوله على نحوها) أي قصدها أي قصدا لا يها ولا تغيرها (قوله ويكره  
قراءة سورة) وكذا الآية فوق الآية مطلقا سواء كان في ركعتين أو ركعة واستثنى في الاشياء  
النافلة فلا يكره فيها ذلك وأقره عليه الغزالي والجمهور ونقله عن أبي اليسر وجزم به في البحر  
والدرر وغيرهما قال بعض الفضلاء وفيه تأمل لان النكس اذا كره خارج الصلاة كما يشهد به  
قوله وما شرع لتعليم الاطفال الخ لكون الترتيب من واجبات التلاوة في النافلة أولى وكون  
باب النفل واسعا لا يستلزم العموم بل في بعض الاحكام اه (قوله لاعت قصدا) اما اذا قرأها  
عن قصديكره ولكن يقرؤها في الثانية أيضا ولا يقرأ من فوقها قال البرزالي لان التكرار  
أهون من القراءة منكوسا كما في تنوير البصائر (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم) أي نقلنا  
بأنه يتدنى القرآن ويختتم ويتدنى أيضا مرة أخرى ويختتم ليصل تلك القضية (قوله وقال  
بعضهم لا يكره اذا كانت السورة طويلة) لانها بمنزلة سورتين قصيرتين بجم (قوله كما لو كان  
بينهما ما سورتان قصيرتان) هو الاصح كذا في الدرر المنبقة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي  
في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والمهجر (قوله لا يكره هذا في النفل) يعني القراءة  
مشكوسا والفصل والجمع كما هو مفاد عبارة المصاحف حيث قال بعد ما ذكر المسائل الثلاث  
وهذا كله في القرائن أما في النوافل لا يكره اه وفيها لو كبر لار كوع ثم بدله أن يزيد في القراءة  
لا بأس به ما لم يركع اه (قوله ويكره شم طيب) كأن يدلك موضع سجوده بطيب أو بضع ذرايعة  
طيبة عند أذنيه في موضع السجود ليستنشقه أما اذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد لان من  
رأه يجزم انه في غير الصلاة وأما بعض شراح المنية أنهم لا يفتن بذلك أي اذا لم يكن يعمل كثير  
(قوله قصدا) أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله بكسر الميم وفتح  
الواو) وأما بفتح الميم فهو الممازاة والجمع المراءى وجمع الاول مرأوح كذا نقل عن المصنف  
(قوله أو مرتين) هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات والقيل دون ذلك وقد علمت  
المعتمد والذي في الذخيرة أنهم تفسد بالمروحة وان لم يتكرر بخلاف الكرم ونقله رضى الدين في  
المحيط عن المفتي ونهت تروح بطرف كره لا تفسد ولو تروح بالمروحة قالوا تفسد لان الناظر  
اليه يتيقن انه ليس في الصلاة فقد بنى الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي  
الهندية عن التناوخاية يكره أن يذب بيده الذباب أو البعوض الا عند الحاجة بعمل قليل اه  
(قوله عن القبلة) انظر هل المراد عن جهتها فلا يكره الا اذا وجهه الى المشرق أو المغرب  
أو المراد العين فيكره التحويل اليسير نحو جانم الخلاف (قوله ما استطاع) اغما قال صلى الله  
عليه وسلم ذلك لان من الاعضاء ما لا يمكن توجيهه أصلا كالظهر وأعلى الشخص وأسفله (قوله  
لما فيه الخ) يفيد أن الكراهة تنزيهية كما أن قوله به ذلك اتركه السنة يفيد ذلك (قوله حال  
القيام) الحقيقي أو المحكمي كالقعود كذا في مجمع الانهر (قوله وبوضع ظهره عليه) هذا

علاقله لا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود) أقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه اغما  
الى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من اذا اتها عن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين  
في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليدين على اليدين حال القيام لترك السنة  
(و) يكره (التأوب) لانه من التكاسل والامتناع فان عليه فليكظم ما استطاع ولو باخذ شفته بسننه وبوضع ظهره عليه أو كره

في القيام ويساره في غيره  
 اقوله صلى الله عليه وسلم ان  
 الله يحب العطاس ويكره  
 التثاؤب فاذا تثاؤب أحدكم  
 فليدعه ما استطاع ولا يقول  
 هاه هاه فانما ذلك منكم من  
 الشيطان يصحك منه وفي  
 رواية فليمسك يده على فمه  
 فان الشيطان يدخل فيه  
 (و) يكره (تغميض عينيه)  
 المصلحة لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا قام أحدكم في  
 الصلاة فلا يغمض عينيه لانه  
 يفوت النظر للمحل المندوب  
 ولكل عضو طرف حفظ من  
 العبادة وبرؤية ما يفوت  
 الخشوع ويفرق الخاطر  
 وربما يكون التغميض أولى  
 من النظر (و) يكره (رفعهما  
 للسماء) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم ما بال اقوام يرفعون  
 ابصارهم الى السماء لينتهن  
 أولخطف ان ابصارهم (والتمطي)  
 لانه من التسكسل (والعمل  
 القليل) المنافي للصلاة وأفراد  
 كثيرة كتف شعرة ومنه  
 الرمية عن القوس مرتة في  
 صلاة الخوف كالشي في صلاته  
 (و) منه (أخذ قلعه وقتلها)  
 من غيره ذرفان تشغله  
 بالعض كتله وبرغوث لا يكره  
 الاخذ ويحترز عن دمه  
 اقول الامام الشافعي رحمه  
 الله تعالى بخباصة قشرها  
 ودمها

انما يفعل ان لم يمكن منه بأخذ الشفة بالسن حتى لو غطي فم يده متمسكاً من أخذ شفته كرهه  
 عن الخلاصة لان التغطية مكروهة الاضرورة أفاده السبب قال في الجروضع البدن ثابت في  
 مسلم والكم قياس عليه كذا في الشرح (قوله في القيام ويساره في غيره) كذا في البحر  
 وذكر العلامة النخري وقرره ولده عبد الله قال بعض الخذاق وينبغي أن يعقد هذا القيد  
 لان العين عنها الشارح لما شرف واليسار لما خبث والشيطان خبيث في دفع باليسار كما في  
 الجواهر النفيسة الآن في تغطية القدم باليسار حالة القيام تكثير عمل فيجب ان لا يثيب عليه  
 في غيره يغطي باليسار لعدم العلامة المذكورة وفي الدرر عطاء على المكروهات والتثاؤب ولو  
 خارجها ذكره مسكين لانه من الشيطان والانبيا محفوظون منه اه (قوله ان الله يحب  
 العطاس) أي يثيب عليه لما يعقبه من الجد والدعاء (قوله ويكره التثاؤب) أي لا يثيب عليه  
 ويحتمل أن يكون المعنى أنه يعاقب عليه باعتبار رسيه فانه اختياري كالامتلاء (قوله فانما  
 ذلك من الشياطين) هذا يقيد النهي عنه فهو مكروه تحريماً (قوله وفي رواية فليمسك الخ)  
 يؤخذ من مجموع الحديثين التحيير بين ردة ووضع اليد في فمه وورعه المشايخ على الحالتين  
 السابقتين (قوله فان الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة فان الشيطان يجري  
 من الانسان مجرى الدم أو المراد أنه يوسوس اليه (قوله المصلحة) كما اذا غمضه الرؤية  
 ما يمنع خشوعه نهر أو كمال خشوعه درأ وقصد قطع النظر عن الاغيار والتوجه الى جانب الملك  
 الغفار مجمع الانهر وهذا يغني عن قوله فيما يأتي وبرؤية الخ (قوله فلا يغمض عينيه) ظاهره  
 التحريم قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان له ضرورة ولا مصلحة اه  
 (قوله لانه يفوت النظر للمحل المندوب) اختلف فعلى المشايخ الكراهة فعلى بعضهم هذا  
 الحديث وفي سنده ضعف كما في البحر وعلة صاحب البدائع بهذا التعليل وعلة الزياهي بأنه  
 ينافي الخشوع وفيه نوع عبث وعال كما في الحلبي بأنه صنيع أهل الكتاب وربما يقيد هذا  
 التحريم (قوله وطرف الخ) من عطف الخاص (قوله ويفرق الخاطر) أي يشتت القلب فهو  
 من اطلاق الحال على المحل أو أن نفس ما يخطر به محاية ملق بالحق تعالى يتفرق فيكون على  
 حقيقة (قوله ما بال اقوام الخ) قال العلماء في هذا الحديث وعبد شديد لفاعله وقدي بعيد  
 التحريم وقام الاجماع على كراهة ذلك في الصلاة لما فاته الخشوع المطلوب وأما خارج الصلاة  
 فجوز الجمهور لان السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة أفاده العلامة نوح (قوله  
 والتمطي) أي التمدد وهو مديديه وابدله صدره والعامية يخطون بابدال يانه عيناه (قوله من  
 التسكسل) فظاهره أنه مكروه تنزيهاً (قوله المنافي للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك  
 الاصابع اعدا التبسج في صلاته (قوله كتف شعرة) أو شعرتين كما في الشرح (قوله كالشي  
 في صلاته) أي صلاة الخوف ظاهره أنه مكروه وهو مطلوب ويحتمل أن الضمير يرجع الى المصلي  
 لا بقيد صلاة الخوف ولا شك في كراهته وأفاده في الشرح أن الرمي مرة فيها مباح كالشي فيها  
 فقال لانه لما أبج له المشي فكذا الرمية لاحتياجه اليها اه والموجب له هذا الخلل قصد  
 الاختصار (قوله ومنه أخذ قلعه) أي التعرض لها عند عدم الايداء (قوله لا يكره الاخذ)  
 لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن الامام

ولا يجوز عندنا القاء قشرها في المسجد (وتغطية أنفه وقه) لما روينا (و) يكره (وضع شئ) لا يذوب (في فمه) وهو (يمنع القراءة المسنونة) أو يشغل باله كذهب (و) يكره (السجود على كور عمامته) من غير ضرورة حرة أو برد أو خشونة أرض والكور دور من أدوارها بفتح الكاف إذا كان على الجبهة لأنه حائل لا يمنع السجود أما إذا كان على الرأس وسجد عليه ولم تصب جبهته الأرض لانصع صلاته وكثير من العوام يقبله (و) يكره السجود (على صورة) ذي روح لأنه يشبه عبادتها (و) يكره (الاقتصار على الجبهة) في السجود (بالاعذار بالانف) ترك واجب ضم الانف تحريما (و) تكره (الصلاة في الطريق) لشغله حق العامة ومنعهم من المرور (و) في الحمام وفي المخرج أي الكنيف

وأبي يوسف على أخذها قصد من غير عذر كما في الحلبي وإذا أخذها بعد التعرض بالأيذا فما أن يقتلها أو يذفنها والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله ويحترز الخ وهذا في غير المسجد أما فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل ولا يطرحتها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا لحديث إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليصرتها ولا يطرحتها في المسجد إلا إذا غاب على ظنه أنه يطررها بعد الفراغ من الصلاة فيخرجها (قوله ولا يجوز عندنا القاء قشرها في المسجد) للنهي عن تقديره ولو بطاهر قاله السيد (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يغطي الرجل فاه كذا في الشرح (قوله لا يذوب) احترازه عما يذوب كالسكر يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فأنه قد يذوب ولو بدون مضغ ذكره السيد (قوله المسنونة) أما إذا منع أصل القراءة أو لزمن منه تغيير بما يفسد فسدت وإن منع الواجب كره تحريما (قوله ويكره السجود على كور عمامته) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود على كور العمامة تعليم للجواز فلم تكن تحريمية كذا في الشرح ويكره لو فعله لدفع التراب عن وجهه للتكبر وعن عمامته لأنه قد يمسك بالأنف (قوله ويكره السجود على صورة ذي روح) الأولى ذكره هذا عند ذكر الصورة فيما يأتي أو يقدم ما يأتي هنا لجمع الكلام المتناسب وفي النهر أشد كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه بجذائه ثم خلفه اه فان كانت كون العلة امتناع الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضا إذا كان التمثال تحت رجله أو في محل جلوسه وقد نصوا على أنه لا كراهة في ذلك وكذا في ثبوتها حديث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة أجيب عنه بأنه وجد ما يحطضه وهو ما في صحيح ابن حبان أسند أن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستفرجه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها وأقطعها واسأدا واجعلها بساطا انتهى ونوقش بأن هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على بساط فيه تماثيل وإن كانت في موضع سجوده الآن يقال إن فيه صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وفيه تعظيم لها أن سجد عليها واختلفوا فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنانير هل تقع دخول الملائكة فذهب القاضى عياض إلى عدم المنع والاحاديث مخصصة وذهب النووي إلى المنع للعموم ثم المراد الملائكة الرحمة لا الحفظة فأنهم لا يفارقونه الا عند الجماع والخلاوة في شرح المشكاة فملا على أنه لا عن الخطأ بل وابن المال أنه لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور وأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور التي تتنهن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بيتها وهذا الإنشائي تحريم التصوير اه (قوله ويكره الاقتصار الخ) وكذا عكسه عند الامام ومنعه صاحبان الا اذا كان بالجبهة عذرا فأفاده السيد (قوله تحريما) أي كراهة تحريم ويضيده قوله أترك واجب ضم الانف (قوله لشغله حق العامة) ولشغل البال عن الخشوع فيشتغل بالخلق من الحق وعن هذا شرط بعضهم أن يكون في العمامة لافي البرية أفاده شارح المشكاة (قوله وفي الحمام) مأخوذ من الحميم وهو الماء الحار وكذا المغتسل واختلاف في العلة فقبل لأن كلا منهما محل إزالة النجاسات ومصب الغسلات فعلى هذا لو غسل موضعا في الحمام لا يكره ومضى عليه



عليه قاضيان وبه جزم الكمال في زاد الفقير وقيل لعلة كونه ماوى الشياطين فقه دروى أن  
 ايليس الماهبط الى الارض قال يارب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق  
 قال اجعل لي قرنا قال الشعراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويتفرغ على هذا أن الصلاة  
 تتركه داخل الحمام سواء غسل ذلك الموضع أم لا (قوله وفي المقبرة) بتليب الباب لانه تشبه  
 باليهود والنصارى قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور  
 أنبيائهم مساجد وسواء كانت فوقه أو خلقه أو تحت ما هو واقف عليه ويستثنى مقابر الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام فلا تتركه الصلاة فيها مطلقا منبوشة أولا بعد أن لا يكون القبر في جهة  
 القبلة لانهم احياء في قبورهم ألا ترى ان من قد اعطى عليه السلام في الحجر تحت الميزاب وأن  
 بين الحجر الاسود وزمزم قبر سبعين نبيا ثم ان ذلك المسجد أفضل مكان يصح للصلاة بخلاف  
 مقابر غيرهم أفاده في شرح المشكاة وفي زاد الفقير وتكره الصلاة في المقبرة الا أن يكون فيها  
 موضع اعتد للصلاة لانجاسة فيه ولا قدر فيه اه قال الحلبي لان الكراهة معللة بالتشبه وهو  
 منتف حيث مذ في القهستاني عن جنائز المضررات لا تتركه الصلاة الى جهة القبر الا اذا كان بين  
 يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه اه (قوله وأمثالها) هي ما ذكر في الحديث  
 (قوله في المزابلة) بفتح الميم والباء وضما الغتان وهي موضع الزبل أى السرقين قال شارح  
 المشكاة ومثله سائر النجاسات اه (قوله والمجزرة) لانها تحمل الدماء والارواح وقيل لعل  
 الكراهة خوف لحوق الضرر به من نفور الذبائح وهي بفتح الزاي وضما وكسرهما  
 وقال شارح المشكاة الرواية الصحيحة والنسخ المصححة كسر الزاي وهو الذى اقتصر عليه  
 الجوهرى يعنى وان جاز غيره أيضا (قوله وقارعة الطريق) أى الطريق القارعة أى المقروعة  
 بالنعال فاسم النعاعل بمعنى اسم القعول (قوله ومعاطن الابل) المراد هنا مباركها مطلقا  
 والعلة كونها من الشياطين وقال يحيى بن آدم جاء النهى من قبل أن الابل يخاف وتؤثم فاتهط  
 من تلاقيها ومعنى كونها من الشياطين أن خصاها من خصال الشياطين وفي حديث آخر فانها  
 خلقت من الشياطين وأوله ابن حبان بأنها خلقت معها والمعاطن فى اللغة مواضع الابل التى  
 تبرك فيها اذا شربت الشرية الاولى ثم يلاها الخوض ثانيا فتعود من عطشها الى الخوض  
 فتشرب الشرية الثانية ولا يكون الا فى أيام الحر فاذا برد الزمان فلاعطن للابل وسئل صلى الله  
 عليه وسلم عن الصلاة فى مراض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت بركة والنهى عن الصلاة  
 فى معاطن الابل للتنزيه كما أن الامر بها فى مراض الغنم للاباحة ومراض البقر لمحققة  
 بمراض الغنم فلا تتركه الصلاة فيها وتعامه فى العبي على البخارى واذا لم تكن الابل فى  
 معاطنها فقال ابن مالك تتركه الصلاة فيها أيضا لان هذه المواضع محال النجاسة فان صلى بغير  
 السجادة بطلت الا أن يكون المسكن طاهرا أو مع السجادة تتركه للرائحة الكريمة اه وقال  
 شارح المشكاة فى قوله صلى الله عليه وسلم صلوا فى مراض الغنم أى فوق السجادة اذا  
 كانت ضرورة أو أن أصحاب الغنم كانوا ينظرون المراض فأباحت الصلاة فيها لذلك اه قال  
 وتكره الصلاة فى سائر محال الشياطين ومنها الوادى الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم عن  
 صلاة الصبح ومنها كل محل حل به غضب كارض غود وبابل وديار قوم لوط اه قلت وجه هذا يعلم

(و) تتركه الصلاة (في  
 المقبرة) وأمثالها لأن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى أن يصلى فى سبعة  
 مواطن فى المزابلة والمجزرة  
 والمقبرة وقارعة الطريق  
 وفى الحمام ومعاطن الابل  
 وفوق ظهر بيت الله



ولا يصلي في الحمام الا لضرورة خوف فوت الوقت لاطلاق الحديث ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلوس الحمامي  
(و) تنكره في (أرض الغير بلا رضاه) واذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق ان كانت اسلم صلى فيها وان  
كانت لكافراً صلى في الطريق (و) اذاؤها ٢٣٦ (قريباً من نجاسة) لأن ما قريب من الشيء له حكمه وقد أمرنا بنجس النجاسات

ومكانها (ومدافعا لا أحد  
الاخبثين) البول والغائط  
(أو الريح) ولو حدث فيها  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يجلس لأحد يدوم بالله  
واليوم الآخر أن يصلي وهو  
حاقن حتى يتخفف (ومع  
نجاسة غير مائعة) تقدم  
بأنهم اسواؤه كانت يشوبه أو  
بدنه أو مكانه خروجاً من  
الخلاف (الاذا خاف فوت  
الوقت أو) فوت (الجماعة)  
فخفف يصلي بتلك الحال  
لأن إخراج الصلاة عن  
وقتها حرام والجماعة مؤكدة  
أو واجبة (والا) أي وان  
لم يخف الفوت (ندب قطعها)  
وقضية قوله عليه الصلاة  
والسلام لا يجلس وجوب  
القطع للأكمال (و) تنكره  
(الصلاة في ثياب البذلة)  
يكسر الباء وسكون الذال  
المججمة ثوب لا يصان عن  
الدينس ممتن وقيل لا يذهب  
به إلى الكسبراء ورأى عمر  
رضي الله تعالى عنه رجلاً  
فعل ذلك فقال رأيت لو كنت  
أرسلت إلى بعض الناس  
أكنت تترقى ثيابك هذه  
فقال لا فقال عمر رضي الله

كراهة الصلاة في البسج والكأثم لغيرها من التماثيل فتكون مأوى الشياطين كما أفاده العميق  
في شرح البخاري في بحث المساجد من كتاب الصلاة (قوله ولا يصلي في الحمام الا لضرورة الخ)  
عبارة البرهان الحلبي الأولى أن لا يصلي في الحمام الخ (قوله ولا بأس بالصلاة الخ) لانه لا نجاسة  
فيه ~~كذا~~ في فاضلنا ولانه ليس من الحمام ما من الاشتقاق أفاده بعض الخذاق (قوله  
وتنكره في أرض الغير بلا رضاه) بأن كانت لازماً مطلقاً لانه يأتي ذلك أو اسلم وهي مزروعة  
أو مكروبة ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها سيئ الخلق ولو كان في بيت انسان  
الاحسن أن يستأذنه والا فلا بأس بكافي الفتح وفي مختارات الفتاوى الصلاة في أرض مغصوبة  
جائزة ولكن يعاقب بظلمه بما كان بينه وبين العباد يعاقب كافي الفتاوى الهندية (قوله صلى  
فيها) لأن الظاهر أنه يرضى به لانه ينال أجراً من غير اكتساب منه ولا إذن في الطريق لانه حق  
المسلم والكافر كذا في الشرح (قوله صلى في الطريق) لانه لا يرضى بها ~~كذا~~ في البرهان  
والطريق ليست للكافر على المخصوص كذا في الشرح \* (فروع) \* تنكره الصلاة في الثوب  
المغصوب وان لم يجسد غيره لعدم جواز الاتقاع بذلك الغير قبل الاذن أو أداء الضمان وتنكره في  
الثوب الحرير الا إذا لم يجسد غيره إذ كل منهما حق الله تعالى والصلاة في الثوب الحرير أخف  
منها عريانا ولا تنكره على الحرير (قوله ومدافعا لا أحد الاخبثين) علة الكراهة المعقولة  
ما يحصل من تشويش البال وشغل خاطر لاجل قضاء الحاجة المخل بالشعور وقالت الظاهرية  
انهم لا تنصح أخذاً بظاهر الحديث (قوله ولو حدث فيها الخ) وحينئذ يقطع ويتخفف ويستأنف  
(قوله وهو حاقن) من الحقن وهو حبس البول كما ذكره العلامة نوح والمراد ما هو أعم من  
البول والغائط والريح لا اتحاد العلة (قوله تقدم بياؤها) وهو ما دون ربع الثوب في الخنفة  
وقدر الدرهم في المغلظة (قوله خروجاً من الخلاف) هذا انما يظهر علة للقطع لا الكراهة (قوله  
الاذا خاف فوت الوقت) ظاهره أنها تنفي الكراهة عند ذلك والذي يقيد به كلام غيره الكراهة  
وارتكابها حينئذ من ارتكاب أخف الضررين والذي في الزيلعي فيبغى أن يقطعها اذا كان  
في الوقت سنة أما اذا ضاق بحيث تقوته الصلاة اذا تخفف وتوضأ فإنه يصلي به هذه الحالة لأن  
الادامع الكراهة أولى من القضاء اهـ بالعمى وسكى أبو سعيد أنه يتخفف ويتوضأ وان خرج  
الوقت لأن المقصود من الصلاة الخشوع فلا يقوته (قوله أو فوت الجماعة) قال في الخلاصة  
ان كان بحال تقوته الجماعة فان كان بحال يجسد جماعة أخرى فإنه يقطع الصلاة ويغسل وان كان  
لا يجسد وأخاف خروج الوقت يعضى على صلاته اهـ (قوله وتنكره الصلاة في ثياب البذلة)  
الظاهر أن الكراهة للتنزيه كافي البعروفي القهستاني ان الكراهة للفعل في هذه الاشياء أي  
إيقاع الصلاة فيها لا الصلاة وفي الجلابي أنها تنكره بسبب هذه الافعال اهـ (قوله تنكس اسلا) وان  
فعله استخفافاً كفر نعوذ بالله الحفيظ أفاده الشرح (قوله ويستحب له ذلك) به علم رد قول من

تعالى عنه الله أحق أن تنزله (و) تنكره وهو (مكشوف الرأس) تنكس اسلا ترك الوفاة (لالتذلل والتضرع) قال  
وقال في التجميع ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف  
أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى  
بقوله فلا يقوته يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها وقد ظهر ان الاستئناس يرجع إلى المستثنين قبله اهـ

وعن علي رضي الله عنه الخشوع في القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال البغوي الخشوع قريب من الخضوع إلا أن الخشوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت (و) تكبره (بمحضرة طعام يعيل) طبعه (اليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الا خبثان ٢٣٧ رواء مسلم وما في أي داود لا تؤخر الصلاة

لطعام ولا غيره محمول على تأخيرها عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه رواء الشيطان وانما أمر بتقدمه لئلا يذهب الخشوع باشتغال فكرهه (و) تكبره بمحضرة كل (ما يشغل البال) كربة (و) بمحضرة ما (يجعل بالخشوع) كاهو ولعب ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتيان للصلاة سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك مرادًا بالامر بالسعي للجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار (و) كذا يكبره (عد الاي) جمع آية وهي الجملة المقدرة من القرآن وطاق جمع في العلامة (و) (عد) (التسبيح) وقوله (بالعد) قبل الكراهة عد الاي والتسبيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما بأن يكون بقبض الاصابع ولا يكبره الغمز بالانامل في موضعها ولا الاحصاء بالقلب اتفاقا كعد نسيجه في صلاة

قال انه عند قصد ذلك خلاف الاولى (قوله وعن علي الخ) مما يؤيد الاول كما أن قوله وعن جماعة وقول البغوي يؤيد الثاني (قوله وتكبره بمحضرة طعام) أي مباح أما اذا كان لا يعزول يأذن له لا تكبره أقول الظاهر أن عليه أن يتباعد عنه (قوله يعيل طبعه اليه) أما اذا كان لا يعيل اليه فلا كراهة والحكم في قطعه ما عند ذلك كالحكم اذا صلى حاملا نجاسة فإليه (قوله لا صلاة بمحضرة طعام) أي لا صلاة كاملة بمحضرة الطعام الذي يريد المعلى أكله كذا في الشرح (قوله محمول على تأخيرها عن وقتها) كذا حله السكال وحله غيره على ما اذا كان لا يشتهي (قوله اذا وضع عشاء أحدكم) وفي لفظ اذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلا صلاة المغرب ولا تهملوا عن عشاءكم (قوله ولذا) أي لكراهة الصلاة مع ما يشغل البال ويخل بالخشوع (قوله بالهرولة) الباء للتصوير (قوله ولم يكن ذلك) أي السعي بالهرولة (قوله مراد بالامر) أي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (قوله بل الذهاب الخ) أي بل المراد بالسعي الذهاب بالسكينة والوقار (قوله وكذا يكبره عد الاي) أي سواء اضطر اليه أو لا وسواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً على ما نقله الفقيه أبو جعفر (قوله بأن يكون بقبض الاصابع) تصوير للعد المكروه وانما قيد بالأي والتسبيح للإشارة الى أن عد غيره ما ذكر يكبره اتفاقا كما في العناية يعني ولو بالاحصاء بالقلب كما هو المتبادر لانه يشغل عن المقصود (قوله ولا الاحصاء بالقلب) لا يقال القلب أشرف فينزه عن الشغل بالعد لانه يقول شغله عند شغل الاصابع ضروري فهو مشغول على كل حال فشهغله فقط أولى من شغله مع الاصابع ولقائل أن يقول ان شغله عند شغل الاصابع أقل منه وحده فيكون أكثر شغله لفهم المعاني والتفرغ له المناجاة فيكون أولى كما في شرح المجمع ومن ثمة قال نخر الاسلام بعمل بقولهما في المضطر كما في سكب الانهر (قوله وهي معلومة) روى أصحاب السنن عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عماء ألا أمضك عشر خصال اذا أنت فعلت ذلك غفر ذنبك أوله وآخره حديثه وقديسه خطؤه وعمده صغيره وكبيره سره وعلايقه أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم ترك فتقولها وأنت راكع عشر اثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تهوي ساجدا فتقولها عشرا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها عشرا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات ان استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عرك مرة قال المذري وقد أخرج حديث صلاة التسبيح الترمذي وابن ماجه من حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي هذا حديث غريب من حديث أبي رافع وفي شرح المشكاة قال ابن حجر اختلف في تعميم هذا الحديث

التسبيح وهي معلومة وباللسان مفسدة اتفاقا ولا يكبر خارج الصلاة في الصحيح (و) يكبره (قيام الامام) بجملته (في هراب)

الحال على القوم واذا ضاق  
المكان فلا كراهة (أو)  
قيام الامام (على مكان)  
يقدر ذراع على المقد  
وروي عن أبي يوسف قامة  
الرجل الوسط واختاره  
شمس الأئمة الحلواني (أو)  
على (الارض وحده) قيد  
للمستقلين فتتقى الكراهة  
بقيام واحد معه للنهي  
عنهما به وورد الاثر (و) بكرة  
(القيام خلف صف فيه  
فرجة) للامير بسد فرجات  
الشيطان ولقوله صلى الله  
عليه وسلم من سد فرجة من  
الصف كتب له عشر  
حسنات وحكى عنه عشر  
سيئات ورفع له عشر درجات  
(وليس نوب فيه نصا وير)  
ذي روح لانه يشبه حامل  
الصنم (و) بكرم (ان يكون  
فوق رأسه أو خلقه أو بين  
يديه أو بجذانه صورة)  
حيوان لانه يشبه عبادتها  
وأشدها كراهة أمامه ثم  
فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم  
خلفه (الأن تكون صغيرة)  
بحيث لا تبسده وللقائم الأ  
بتأمل كالتى على الدينار  
لانها لا تعبد عادة ولوصلى  
ومعه دراهم عليها تماثيل  
ملك لاباس به لان هذا  
يصغر عن البصر (أو)  
تكون كبيرة

فصححه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة اه وقال هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزى  
بذكره في الموضوعات اه وقال عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغوب فيها يستحب  
أن يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ويدأى الركوع بسبحان ربى العظيم ثلاثا وفي السجود  
بسبحان ربى الا على ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل لانه سها في هذه الصلاة هل  
يسبح في سجدة السجدة عشر أو عشر أو ثلاثا لا انما هي ثلثمائة تسبيحة اه (قوله لأقامه خارجة)  
محمدة قوله بجماته (قوله لاشبهاء الحال على القوم) فان اتقى الاشتباه انتفت الكراهة وهذا  
المعامل للجماعة منهم الفقيه أبو جعفر الهندي واني وذهب الاكثر الى ان العلة التشبه بأهل  
الكتاب لانهم يخصون امامهم بمكان وحده والتشبه بهم مكره وبحث فيه الكمال بأن امتياز  
الامام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق المؤمنين في بعض الاحكام  
على أن أهل الكتاب انما يخصون الامام بمكان مرتفع (قوله بقدر ذراع) اعتبارا بالستر  
وقيل ما يقع به الامتياز كذا في الشرح (قوله به ورد الاثر) أى بالنهي ورد الاثر بالنهي عن  
ارتفاع الامام ورد في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن  
يقوم الامام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه كذا في الشرح ولم يذكر النهي في الثانية  
وظاهره أنه ورد أثره وعمله في الشرح بأن في المسئلة الثانية ازدرأ بالامام فذكره على ظاهر  
الرواية وروى الطحاوى عدمها الانتفاء التشبه قال في الخاتمة وعليه عامة المشايخ فرع  
يكره للانسان ان يخص نفسه بمكان في المسجد يصلى فيه لانه ان فعل ذلك تصير الصلاة في ذلك  
المكان طبعاً والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الأبدن نقله السيد  
عن الجوى (قوله فيه فرجة) أى سعة والافهسى كالمدم وهذا اذا قصد الاقتداء أما اذا قصد  
الانفراد بالحكم بالعكس والاولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة ان صلى  
خلف الصف منفردا مختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره ولو كبر خلف الصف وأراد أن يلحق  
بالصف يكره وفي الفتح عن الدراية لوقام واحد بجانب الامام وخلفه صف يكره اجماعاً والافضل  
أن يقوم في الصف الاخير اذا خاف اذاء أحد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف  
فيه اختلاف اه وفي الشرح اذا تكامل الصف الاول لا ينبغي أن يتزاحم عليه لما فيه من  
الاذاء (قوله فيه نصا وير ذي روح) قيد به لان الصورة تكون لذى الروح وغيره والكراهة  
ثابتة ولو كانت منقوشة أو منسوجة وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو فضة على  
صورة انسان فهو منم وان كان من حجر فهو وث (قوله لانه يشبه حامل الصنم) هذه العلة تنج  
كراهته ولو في غير الصلاة ونقله في النهر عن الخلاصة (قوله أو بجذانه) أى عن يمينه أو يساره  
(قوله كالتى على الدينار) ومثلها الصورة المنقوشة في خاتم غير مستقيمة أفاده في المحيط وقد روى  
أن خاتم أبي هريرة كان عليه ذبا بنان وخاتم دانيال كان عليه أسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه  
وذلك أن مختصر قيل له يولد مولود يكون هلا كان على يديه فجعل يقتل من يولد فلما ولدت  
أم دانيال دانيال ألقته في غضة أى أجقر جاء أن بسلم فقبض الله له أسداً يحفظه ولبوة ترضعه  
فنقشه على خاتمه ليكون يرى منه ليتذكر نعمة الله عليه ووجد ذلك الخاتم في عهد عمر  
رضي الله عنه فدفعه عمر الى أبي هريرة الأشعري كذا في الشرح والتقييد بغير المستبين بقيد

(مقطوعة الرأس) لانها لاتعبد بل الرأس (أو) تكون (غير ذي روح) كالشجر لانها لاتعبد واذا رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تنورا أو كان فيه حجر) لانه يشبه الجحوش في حال عبادتهم لها الا مع وقد بل وسراج في الصحيح لانه لا يشبه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى خروج ما يضجك أو يجعل أو يؤذي أو يقابل وجهها والافلا كراهة لان عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأنما معتضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوترأ يقطنى فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لانه نوع عبث واذا ضربه لأبأسه في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لانها معتينة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقي ٢٣٩ (الابن عمر عليه أو تبركا بقرآن

النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بفجر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الاصل جملة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصواتها فما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصبح بيس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفره صلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس صلى بم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجز لما قضى الصلاة قال له ماذا يارسل الله صليت صلاة ما صليت مثلها قط قال اما سمعت بكاء الصبي

ان المستبين في الخاتم تذكر الصلاة معه كذا في المنع (قوله مقطوعة الرأس) لاتزول الكراهة بوضع نحو خيط بين الرأس والجبهة لانه مثل المطوق من الطيور كذا في الشرح ومثل القطع طامعه بنحو مغرة أو فمته أو غسله ونحو الوجه كحوا الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين فإن الكراهة لاتزول بذلك لان الانسان قد تقطع أطرافه وهو حي كما في الفتح وأقادم هذا التهليل أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تدبش معها مطلقا (قوله أو تكون لغير ذي روح) لما روى أن رجلا جاء الى ابن عباس فقال له اني أصور الصورة فأنتني فيها فقال له ادن مني فدنا منه ثم قال له ادن مني فدنا حتى وضع يده عليه وقيل له أنبتك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة مصورة مصورا نفسا فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لانفسه (قوله يجوز له محوها) قال السيد وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لان عمله معصية ولو هدم ينال فيه تصاوير ضمن قيمته خالياء عنها اه (قوله لا شمع الخ) في فتاوى الحجة الاولى في ذلك قال الحلبي وكأنه لما فيه من الحزنية وفي النهر عن البحر ينبغي أن الشمع لو كان الى جانبه كما يفعل في المساجد لباي رمضان لا كراهة اتفاقا (قوله أو يكون بين يديه قوم نيام) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكر كذلك ويجوز (قوله فأوتر) يضم الهمزة ونحوه الى عائشة (قوله ويكره تعيين سورة) قيد الطحاوي الكراهة بما اذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما اذا لم يعتد ذلك فلا كراهة أقامه في الشرح (قوله وكذا المسنون المعين) كقراءة سور الوتر (قوله أحيانا) يفيد كراهة المداومة (قوله مسندة) أي مذكور فيها السند (قوله وهذه) أي المذكوريات هنا أصواتها أي متونها من غير ذكر مسند (قوله كان يقرأ في الصبح بيس) ظاهره أنه في الركعتين جميعا وكذا يقال في نظائره (قوله بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فالمراد بالأقصر الأقصر مما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الأقصر مطلقا فانه سورة العصر والكوتر (قوله قرأ في الصبح) أي في الركعتين كاتهما ويحتمل أنه أعادها في الثانية (قوله حتى جاء ذكره هرون وموسى) أو ذكر عيسى فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع (قوله لا يقرأ في الصبح)

خافي في صف النساء أردت أن أفرغ له أمه قرأ في الصبح اذا زلات صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنون حتى جاهد ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشر من آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات وما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الصبح بسبع اسم ربك الأعلى وفي الظهر بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماوات البروج والسماء والطارق ونحوها من السور كان يصلي في الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات من الظهر



مسجد فظننا أنه قرأت قبل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم ربك الأعلى وهل أنما حديث الغاشية صلى بهم الهاجرة  
 فرفع صوته وقرأوا الشمس وخفاها والليل اذ يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكني  
 أردت أن أوقت لكم وعلماء في المغرب صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانقال  
 كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدا عن سبيل الله آخر صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ في الركعة  
 الاولى بسج اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب سم الدخان صلى المغرب  
 فقرأ القارعة كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة  
 الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وعلماء في العشاء من هذا القريب وعن جبير بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ  
 في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع ٢٤٠ قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجدت فقلت له فقال

سجدت خلف أبي القاسم  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ  
 في العشاء الآخرة بالسماء  
 ذات البروج والسماء  
 والطارق كان يأمر  
 بالتخفيف ويؤمننا بالصافات  
 عن ابن عمر قال ما من  
 الفصل سورة صغيرة ولا  
 كبيرة الا سمعت النبي صلى  
 الله عليه وسلم يؤم بها  
 الناس في الصلاة المكتوبة  
 انتهى ما نقلناه عن الجلال  
 السيوطي رحمه الله تعالى  
 ليقندي به من يحافظ على  
 ما بلغه من السنة الشريفة  
 وقد علمت التفصيل في  
 القراءة من الفصل في  
 الاوقات عندنا والله تعالى  
 الموفق (و) بكرة (ترك اتخاذ  
 ستره في محل يظن المروءية

النهي للتعزبه لانه في مقابلة ترك السنة (قوله فسجد) أي للتلاوة (قوله الهاجرة) هي صلاة  
 الظهر (قوله والليل اذ يغشى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة بشئ) أي  
 وهو الجهر (قوله أن أوقت لكم) أي أقدر لكم مقدار القراءة فيها (قوله هذا القريب) وهو  
 سورة الجمعة والمنافقون (قوله كان يقرأ في العشاء بالتين) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كررها  
 (قوله العتمة) أي العشاء (قوله فقلت له) أي مستفهما عن السبب (قوله في الصلاة  
 المكتوبة) يوم الصلوات الخمس (قوله عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المسمى بالنبوع  
 (قوله ويكره ترك اتخاذ ستره) أي تعزبه كما أفاده في البدائع (قوله في محل يظن المروءية)  
 قال في التنوير وشرحه ولوعدم المروءية تركها وفعالها أولى اه (قوله ولذا عقبناه) أي لما  
 ذكر من الحديث الأمر بها ومن كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم  
 \* (فصل في اتخاذ السترة) \* بالضم هي في الاصل ما يستقر به مطلقاً غلب على ما ينصب قد دام  
 المصلى قهراً متاني (قوله اذا ظن الخ) الاولى فعلها مطلقاً لا في محل يظن المروءية عما وراءها  
 وجمع خاطره بربط الخيال بها كي لا يتشرب وقتها (قوله يستحب له أن يغرز ستره)  
 واجبه الامام أحمد لظواهر الامر ولما ورد عن عمر لعلم المصلى ما ينقص من صلاته ما صلى الا الى  
 شئ يستتره من الناس وعن ابن مسعود انه ليقطع نصف صلاة المروءية بين يديه وتضع بالستره  
 المغصوبة عندها وعند احمد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغصوب عنده (قوله  
 لما روينا) من الحديث المذكور قبيل الفصل (قوله طول ذراع) في الاعتداد بالاعمال خلاف  
 ولا خلاف في الاكثر وشمل كل ما تنصب كانه انسان قائم اوقاعد اودابة كافي القهستان والحلي  
 وجوز في القنية بظهر الرجل ومنع بوجهه وتردد في جعبه ومنع بالمرأة غير المحرم واختاف  
 في المحارم ولا يستتر بنائم ومجنون ومأبون في دبره وكافر كافي العيني على البخاري (قوله  
 وفسرت بأنم اذراع) روى أصحاب السنن عن عطاء قال اخره الرجل ذراع فما فوقه كذا في غاية

بين يدي المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى ستره ولا يدع أحدا يمر بين يديه وسواء كان  
 في الصحراء أو غيرها احتراز عن وقوع المار في الاثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا \* (فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلى \*  
 اذا ظن) أي مر يد الصلاة (مروره) أي المار (يستحب له) أي مر يد الصلاة (أن يغرز ستره) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يستتر أحدكم ولو لبسهم وأن (تكون طول ذراع فصاعداً) لانه مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ستره المصلى فقال مثل مؤخرة  
 الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المجهدة العود الذي في آخر الرجل يجاذي رأس الراكب على البعير وتشديد الخاء  
 خطاً وفسرت بأنم اذراع فما فوقه



(في غلط الاصبع) وذلك أدناه لأن مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) أقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد اليها صمدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبيه الأيمن أو الأيسر لا يصعد صمدا إلى لا يقبله مستويا مستقيما ٢٤١ بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه)

منع جماعة من المتقدمين الخطأ وأجازة المتأخرون لأن السنة أولى بالاتباع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان لم يكن معك عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا بربط الخيال كي لا يتشرب ويحمله أما طول بعزلة الخشبة المغروزة امامه وأما كما قالوا أيضا يجعله (بالعرض مثل الهلال) وإذا كانت الأرض صلبة يلقى مامعه طولا كأنه غرز ثم سقط هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام حجت مع أبي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الامام سترت لمن خلفه لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالباطح إلى عنزة ركزته ولم يكن للقوم سترة العنزة عصا ذات زج حديد في أسفلها (و) إذا اقتضها أولم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لأن مبني الصلاة على

البيان (قوله في غلط الاصبع) خلاف المذهب فلا حدة له لما روى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا يجزى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة كذا في البحر عن البدائع وفي القهستاني والبئر والنهر والحوض الصغيرة ليست بسترة في الاصح والكبيرات منها كالطريق اهـ أي وهي لا تكون سترة لأنها مظنة المرورو وفي العيني على البخاري وفي غريب الروايات النهر الكبير ليس بسترة كالطريق وكذا الحوض الكبير اهـ (قوله وذلك أدناه) أي أدنى ما يغرز (قوله والسنة أن يقرب منها) قال ابن أمير حاج والسنة في ذلك أن لا يزيد ما بينها وبينه على ثلاثة أذرع اهـ والظاهر اعتبار هذا القدر من قدمه (قوله لا يقطع) مجزوم في جواب شرط مقدرة قدره فان يدن منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القاطع أنه إذا بعد منها يظن المار أنه لاستمرته فغير داخلها في دفعه وربما كان الدفع بعمل كثيرة فسد الصلاة (قوله ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والأيمن أفضل قهستاني (قوله منع جماعة من المتقدمين الخطأ) منهم صاحب الهداية (قوله وأجازة المتأخرون) ورجحه السكالك لورود الأثر والحديث وان جعله في البدائع شاذا وضعفه النووي فقهه تعقب بتصحيح الامام أحمد وابن حبان وغيرهما له ولو سلم أنه غير مقيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل الكثير بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله كما في الشرح (قوله لما روى) الأولى ان يقول وهي ما روى الخ (قوله فيظهر الخ) الأولى ان يقول فيقبض في الجملة (قوله بربط الخيال) أي خيال المصلي أي قوته الخيلة أي فيقل فكره بخلاف ما إذا عذمت فيتبع البصر فيكثر الفسك (قوله بعزلة الخشبة المغروزة) فيصير شبه ظل السترة (قوله مثل الهلال) وقيل مدور شبه المهراب كما في القهستاني وفي شرح المشكاة للملا على وقاس الأئمة على الخط المصلي كسجادة مفروشة وهو قياس أولى لأن المصلي أبلغ في دفع المار من الخط السابق اهـ (قوله يلقى مامعه) ظاهره ولو غير عصا كما يأتي (قوله هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر) واختار في التجنيس أنه لا يعتبر (قوله زج حديد) قال في الشرح والزج الحديدية في أسفل الرمح اهـ فالإضافة للبيان وإذا قرئ بالتنوين فهو من الوصف الكاشف قال السيد وفي نهاية اللقمة العنزة مثل نصف رمح وكبر سنن وفيها أسنان مثل سنن الرمح قال والعكاز قريب منها اهـ (قوله ولذا رخص دفعه) أي ليكون الأمر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة والقول محذوف أي ولذا أقت (قوله أو غيرهما) كالبدقهستاني (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم) لم يولد أم سلمة (وهما عميرة وزينب حيث كان يصلي في بيتهما فقام ولدها عميرة لير بين يديه فأشار إليه ان قف فوق ثم قامت بنتها زينب لير بين يديه فأشار إليها ان قفي فأبى ومرت فلما فرغ صلى الله عليه وسلم

٣١ ط السكون والأمر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالأمر بقتل الأسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) أي المار (بالإشارة) بالرأس أو العين أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يولد أم سلمة (أو) دفعه (بالتسبيح) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا نابت أحدكم نابتة في الصلاة فليسبح (وكره الجمع بينهما) أي بين الإشارة والتسبيح لأن بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (يرفع الصوت بالقراءة)

بالاشارة والتصفيق بظهور  
اصابع) يدها (المنى على  
صفحة كتب اليسرى) لان  
اهن التصفيق (ولا ترفع  
صوتها) بالقراءة والتسبيح  
(لانه فتنة) فلا يطالب منهن  
الدرجه (ولا يقاتل) المصلى  
(المات) بين يديه (وما ورد  
به) من قوله صلى الله عليه  
وسلم اذا كان احدكم يصلى  
فلا يدع احدا يمر بين يديه  
وليدرا اما استطاع فان  
أبى فليقاتله انما هو شيطان  
لانه (مؤول بانه كان)  
جواز فقاتله في ابتداء  
الاسلام (والعمل) الخافى  
للهالة (مباح) فيها اذ ذاك  
(وقد نسخ) بما قد مناه  
\* (فضل فيما لا يكره لله صلى)

من الافعال (لا يكره له شد  
الوسط) لما فيه من صوت  
العورة والتشمير للعبادة  
حتى لو كان يصلى في قباء  
غير مشدود الوسط فهو  
مسيء وفي غير القباء قيل  
بكرهته لانه صبيح اهل  
الكتاب (ولا) يكره (تقلد)  
المصلى (بسيف ولحموه اذالم  
يشغل بمركنه) وان شغل  
كره في غير حال قتال (ولا)  
يكره (عدم ادخال يديه في  
فرجيه وثقه على الخنثار)  
لعدم شغل البال (ولا)  
يكره (التوجه لمصنف  
اوسيف

من مسلاته نظرا الى احوال ناقصات عقل ناقصات دين صواب يوسف صواب كرسف بظلمين  
الكرام ريفلمين اللثام اه ذكر في كتاب المعجم لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف قال  
رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما فكفر بالله العظيم بسبب امرأة عشةها  
فتداركه سلف منه فتأب عليه كافي غاية البيان (قوله ولولويزيادةعلى جهراءاصلى) المتبادر منه  
ان الجهر للدفع انما يكون في الجهرية لا السرية وهو الذى في البحر ووجهه ان الجهر في صلاة  
السرمكروه فخر بما ورد في الماررخصة فلا يرتكب المكروه لاجلها ووقعه المواقف في حاشية  
الدر بان في الجهرية العلم بالحاصل اه أى فلا يحتاج لرفع الصوت والرخصة انما تظهر  
في المنوع لاني المشروع ويعلم بما هنارد صدر التعقب بأنه قد لا يتأنى الدرء الا بزيادة الجهر  
في الجهرية (قوله بظهور اصابع الخ) عبارة الدر والمرأة تصفق ليطعن على بطن فيصمدق  
بالتصفيق يطن اليمنى على ظهر اليسرى وهو الايسر والاقل علا ولعل عبارة المصنف مقبولة  
عن هذا والاصل والتصفيق بصفحة اصابع اليمنى على ظهر كف اليسرى (قوله لان اهن  
التصفيق) وقد يقال التصفيق فهو ما جفى واحد ولو سبعت وصنف لا تفقد وقد ر كالا سنة در  
(قوله والتسبيح) الواو بمعنى أو وهو كذلك في نسخ (قوله لانه فتنة) قد مر ان الفتنة انما  
تكون بما فيه تعطيط وتبيين لامطابق الصوت (قوله ولا يقاتل المصلى الخ) الحاصل انه اذا قصد  
المرور بين يديه ان كان قريبا منه بكنهه مدافعه بدون مشى اشار اليه أو لا يرجع أو يسبح  
فان لم يرجع دفعه مرة بلطف فان لم يرجع تركه ولا يقاتله وان كان بعيد اعنه ان شاء أشار اليه  
وان شاء سجد فقط واذا مر بين يديه مالا تؤثر فيه الاشارة كهرة دفعه برجله أو اصقه الى السترة  
كذافي العيني على البخارى وعزاه لاله الكعبة وقواعد التامام وفيه أيضا ولا يجوز له المشى من  
موضعه ليردّه وانما يدافعه ويرده من موضعه لان مقصد المشى أعظم من ضروره بين يديه وانما  
أبج له قدر ما ياله من موقفة ولا ينتهى بذلك الى ما يفسد صلاته فان دفعه بما يجوز له فمات فلا اثم  
عليه باتفاق العلماء وهل تجب دينته أو يكون هـ دوافيه مذهب ان للعلماء والدية عليه في ماله  
كأله وقيل هي على العاقلة اه وفي الدر عن الباقي انه يجب الضمان على مقتضى كتبنا  
وهو عند الشافعي اه (قوله انما هو شيطان) قال الخطاى معنى ان الشيطان هو الذى حمله  
على ذلك ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المارد الخبيث من الانس ومن  
الجن (قوله مؤول بانه الخ) وأوله الامام محمد بن المدا فقه بعنف وأما جعلها على ظاهرها فغير  
مأعاه العامة (قوله بما قد مناه) من قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة شغلا والله سبحانه  
ونعالى اعلم واستغفر الله العظيم

\* (فضل فيما لا يكره لله صلى)

(قوله من الافعال) أى والاقتوال كشكر اد السورة في الركعتين من التذل (قوله في قباء  
غير مشدود الوسط) القباء كل منفرج من امام كالفقداز وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه  
السلام والمراد انه جمع طرفيه عليه من غير شد ولا تكون العورة مكشوفة اذالم يلبس غيره  
تحتة (قوله وفي غير القباء قيل بكرهته) أشار بقيل الى ضعفه لما فيه من الحرج (قوله  
ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجيه) هو ما في الخلاصة وقد تقدم ما فيه (قوله وشقه)

معلق) لانهم جالوا بعد ان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (واظهر فاعيد بحدوث) في المختار اعدم التشبه  
 بعبادة السور وصلى ابن عمر الى ظهر نافع (أو شمع أو راج على الصحيح) لانه لا يشبهه عبادة الجوس (و) لا يكره  
 (السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (ليس سجدة عليها) ٢٤٣  
 لاهانهم بالوطاء عليها ولا يكره

قتل حية بجميع أنواعها  
 لذات الصلاة وأما بالنظر  
 لخشية الجان فليس من عن  
 الحية البيضاء التي تسمى  
 مسخوية لأنها انقضت عهد  
 النبي الذي عاهد به الجان  
 أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا  
 يظهروا أنفسهم ونافض  
 العهد خائن فيخشى منه  
 أومن هو مثله من أهله  
 الضرر بقتله أو ضربه وقال  
 صلى الله عليه وسلم اقتلوا إذا  
 الطفيتين والابتر وياكم  
 والحية البيضاء فانهم  
 الجن (و) لا يكره (قتل  
 حية وعقرب خاف) المصلي  
 (أذاهما) أي الحية  
 والعقرب (ولو) قتلها  
 بضربتين وانحراف عن  
 القبلة في الاظهر) قيد  
 يخوف الاذى لانه مع الامن  
 يكره العمل بالكثير وفي  
 السبعينات لا يشرح  
 الله تعالى سبعة أذارها  
 المصلي لا بأس بقتلها الحية  
 والعقرب والوزغة والزنبور  
 والقراد والبرغوث والقمل  
 ويراد البق والبعوض  
 والنمل المؤذى بالعض  
 ولكن التعرض عن أصابة

أي شق القرحة كالعباء الجبازي (قوله معلق) قيد اتفاق (قوله وليأخذوا حذرهم) الخ  
 أي وإذا كان السيف بين يديه كان أمكن لأخذ هذه الاحتياج اليه فلا يوجب الكراهة  
 (قوله أو ظهر فاعيد) أي أو فاعيد (قوله يتحدث) أي سر بحيث لا يضاف منه الغلط  
 وقيد بالظهور لانها إلى الوجه مكرهة والكراهة على المتعدي وقيد بالتحدث ليفيد  
 عدم الكراهة حال عدمه بالاولى (قوله أو شمع) قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه اثنان  
 استعمل الناس أضعفها ما الشمع بالسكون والواجب فتح الميم اه من الشرح (قوله لانه  
 لا يشبه عبادة الجوس) لان الجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة قاله السيد (قوله ولا يكره  
 السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع ونابج الشريعة وأطلق  
 الكراهة في الاصل قال في النهر ولو حمل المطلق على المقيد لارتفع الخلاف ولم يلح ما المانع من  
 ذلك اه وتكره الكتابة على البسطة ونحوها ولو بالحروف المفرقة ولو حرفا واحدا أفاده  
 السيد (قوله وأما بالنظر لخشية الجان الخ) قال صدر الاسلام الصحيح من الجواب أن يحتاط  
 في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل إذا رأى حية وشك أنه جنبي يقول  
 خل طريق المسلمين ومرفان مرتر كفان واحد من اخوتي وهو أكبر سنامي قتل حية كبيرة  
 بسيف في دارنا فضر به الجن حتى جعلوه زمنا لا تحرك رجلا من قريبان من الشهر ثم عالجناه  
 ودأبناه بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه وفي القهستاني عن  
 شرح التأويلات أنهم أضعف من الانس حتى لا يقدر من على اتلاف أحد من الانس وعلى  
 سلب أموالهم وفساد طعامهم وشراهم اه وفيه تأمل (قوله أو من هو مثله) أي في  
 الخيانة كبنى آدم الذين انصفوا بذلك وهذا يغني عنه قوله ونافض العهد لانها في مقام الكلية  
 وقوله من أهله يعني من أهل نقض العهد ويغني عنه قوله مثله وقوله الضرر نائب فاعل يخشى  
 ويحتمل ان المراد المماناة في الصورة (قوله بقتله أو ضربه) الباء متعلقة بقوله فيخشى وهي  
 للسببية (قوله اقتلوا إذا الطفيتين والابتر) قال في التماموس الطقية بالضم خوص المقل وحية  
 ٣ خبيثة لها على ظهرها طفتان أي خوصتان والابتر مقطوع الذنب وحية خبيثة اه (قوله  
 لانه مع الامن يكره العمل الكثير) أما إذا كان يعمل قليلا كان وطئه بمنعه وهو في الصلاة  
 فلا كراهة ثم الكراهة عند الامن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الامام وكذا قال  
 السرخسي انه لا تنفس بقتلها ولو يعمل كثيرا ولو بانحراف عن القبلة وجمع الحلبي الفساد  
 وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال البكال الحق الفساد  
 فيما يظهر اكن لانهم عاينته في الصلاة بغير ملخص (قوله والنمل المؤذى بالعض) أما ما لا يؤذى  
 فلا يباح قتله (قوله عن أصابة قدم القمل) أي ونحوه (قوله وقدمنا كراهة أخذ القملة)  
 محمول على عدم تعرضها بالاذى كما مر (قوله ولا بأس بصونه عن التراب) أي بدون رفع لماسه

دم القمل أولى ثلاثا يحمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقدمنا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة  
 عند الامام وقال دفعها أحب من قتلها وقال محمد بخلافه وقال أبو يوسف بكرهاهما (ولا بأس بنقض ثوبه) بعمل قليل (كي لا  
 يلتصق بجسده في الركوع) فتماسع ظهور صورة الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب  
 بعض التمسح زيادة ونصها وهو بالقاء كما يدل عليه صنيع المحدث في القاموس اه  
 ٣ قوله خبيثة يؤخذ منها في

(ولا بأس بجمع جهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة) تنظيها عن صفه الملة والملوث (ولا بأس بمسحة قبل الفراغ) من الصلاة إذا ضره أو شغله عن خشوع الصلاة مثل العرق (ولا بأس بالنظر بعروق عينيه) غنة وبسرقة (من غير تحويل الوجه) والاولى تركه ٢٤٤ لغیر حاجته لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود وقصوه كما تقدم

(ولا بأس بالصلاة على الفرس والبسط واللبود) اذا وجد حجم الارض ولا بوضع خرقة يسجد عليها اتقاء الحرو البرد والخشونة الضارة (والافضل الصلاة على الارض) بلا حائل (او على ما تنبته) كالخشب والحشيش في المساجد وهو اولى من البسط اقربه من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من التفل) لان باب النقل اوسع وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكرر هافي تهجده وفقما لله تعالى لمثله بجمه وكرمه

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) من تأخير الصلاة وتركمها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستغاثته) شخص (ملهوف) لهم اصابه كما لو تعلق به ظالم أو وقع في ماء او سال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) او بغيره وقد رعى الدفع عنه ولا يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أبويه) من غير استغاثته

أن رفع الثوب عنه مكروه (قوله ولا بأس بجمع جهته من التراب) يفيد كراهة التزييه لان الملائكة تستغفر له مادام عليها آفاده السيد وهذا ما يفيد الاثر ولكن قول الشرح تنظيها عن صفه الملة يفيد ان الاولى ازالته (قوله من غير تحويل الوجه) أما اذا حوله بان لوى عنقه حتى أخرج وجهه عن أن يكون الى جهة القبلة فإنه مكره وحكم فاضحان بفساد الصلاة به (قوله ولا يوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله انه فعل ذلك فربه رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فإنه مكره وقال له الامام من أين أنت فقال من خوارزم فقال الله أكبر جاء التكبير من وراءه يعني من الصف الاخرى على العكس يعني يحمل علم الشريعة من هنا الى خوارزم لان خوارزم الى هنا ثم قال له آفي مسجدكم حشيش قال نعم قال يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقه كذا في التجنيس والظاهر أن محل عدم الكراهة اذا لم ينشف بها الاعضاء من الماء المستعمل والا كره نظر الى الرواية بفحاشته وان كانت غير معتمدة (قوله اتقاء الحراخ) ظاهره انه يكره وضعها القبر ذلك (قوله لقربه من التواضع) وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فإنه يقول بكرهه السجود على ما كان من نحو الصوف والقطن والحنان كذا في الشرح (قوله من النقل) أما في الفرض فيكره الامن عذر والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) لما فرغ من المفسدات المحرمة شرعا في المفسدات الجائرة ووسط بينهما المكروهات لان امر نية متوسطة بين الفساد والصحة الكماله (قوله اوصال عليه حيوان) أي وثب عليه (قوله وقد رعى الدفع) والاحرم القطع لعدم القائده قال بعض الفضلاء وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ من مسئلة القابلة (قوله من غير استغاثته) فحكم الابوين حينئذ كغيرهما (قوله لان قطع الصلاة لا يجوز) أفهم هذا ان قول المصنف ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع (قوله لا بأس بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس ان الاولى الاجابة عند العلم (قوله يجيبه) أي وجوبا • (فرع) • يفترض على المصلي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلانها حينئذ كذا ذكره البدر العيني وكذا أبو السعود في نفسه بسورة الانتقال (قوله تخشى على ما يساوى درهما) الاولى حذف تخشى لانه يقتضى ان الحكم غير ذلك عند تحقق السرقة مع أنه كذلك ولذا لم يأت به - هذه الزيادة في الشرح والسيد (قوله لانه يجبس في دائق) ظاهر التقييده لا يباح قطع الصلاة ولا الحبس لمادون الدائق لحقارته أفاده بعض الافاضل وفي المصباح الدائق معرب وهو سدس الدرهم والدرهم الاسلامي ست عشرة حبة خروبي والدائق حبتا خروبي وثلاث حبة وكسر النون أفصح من قبحها اه (قوله وكذا الوفارت قدرها) لو قال القدر ليسم ما اذا كان ما قبله لزوجه الكان أعظم فان الظاهر ان الحكم واحد

لان قطع الصلاة لا يجوز الا لضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافله ان علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه (ويجوز طمعهما) ولو كانت فرضا (بسرقته) تخشى على (ما يساوى درهما) لانه مال وقال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه يجبس في دائق وكذا الوفارت قدرها



أَوْخَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَأَطْلَبَ مِنْهُ كَأَن عَرَضَ الْإِسْلَامُ عَلَيْهِ (وَلَوْ) كَانَ الْمَسْرُوقُ (الْغِيَرَةُ) أَيْ غَيْرَ الْمَصْلِيِّ لَدَفَعَ الظُّلْمَ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ (و) بِجُوزَةِ طَعْمِهَا الْخَشْيَةَ (خَوْفٌ) مِنْ (ذَنْبٍ) وَضَعُوهُ (عَلَى غَنَمٍ) وَضَعُوهَا (أَوْ خَوْفٌ تَرْدِي) أَيْ سَقُوطُ (أَهْمِي) أَوْ غَيْرُهُ بِمَا لَعَلَّ عَنْدَهُ (فِي بَرِّ وَضَعُوهُ) كَفِيرَةٌ وَسَطُوحٌ وَإِذَا غَلَبَ عَلَى الْقَلْبِ سَقُوطُهُ وَجِبَّ قَطْعُ الصَّلَاةِ وَلَوْ فَرْضًا (و) هُوَ كَمَا (إِذَا خَافَتْ الْقَابِلَةَ) وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا دَايَةٌ تَتَلَقَّى الْوَلَدَ حَالِ خُرُوجِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ أَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا (مَوْتَ الْوَلَدِ) وَتَلَفَ عَضْوُ مِنْهُ أَوْ أُمُّهُ يَتَرَكُهَا وَجِبَّ عَلَيْهَا تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَقَطْعُهَا لَوْ كَانَتْ فِيهَا (وَالْأَفْلَابُ بِأَسْ) بِتَأْخِيرِهَا الصَّلَاةَ وَتَقْبُلُ عَلَى الْوَلَدِ (لَا عَذْرَ) كَمَا أَخْرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا يَوْمَ الْخُنْدُقِ (وَكَذَا الْمَسَافِرُ) ٢٤٥ أَيْ السَّائِرُ فِي فُضَاءٍ (إِذَا خَافَ

من الموص أو قطاع الطريق) أو من سبع أو سبيل (جازه تأخير الوقتية) كالمقاتلين إذا لم يقدرُوا على الأيما ركانا العذر وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للعذر كالسبي على العيال وان وجب قضاءها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيهما الخلاف قبل موسم وقيل مضيق (وتارك الصلاة عدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم) بعده (يجب) ولا يترك هبل بل يتفقد حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضا (حتى يصلها) أو يموت بحبسها وهذا جواز الدينوى وأما في الآخرة إقامات على الإسلام عاصيا بتركها فله عذاب طويل بوادي

أو الإضافة لادنى ملابسة ويجوز (قوله أو خافت على ولدها) أي أن يحصل له آلم من نحو صباح (قوله أو طاب منه كافر الخ) انما أبيض له البقاء في الصلاة لتعارض عبادتين ولا يعتد بذلك راضيا بيقائه على الكفر بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام وهو في غير الصلاة (قوله وضوء) كاسد (قوله وضوءها) كبقر (قوله وهو كما إذا خافت الخ) أي الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيما إذا خافت القابلة الخ (قوله تتلقى الولد) وتقبله فن هنا سميت القابلة (قوله والأفلا باس بتأخيرها الصلاة) أي أن لا يغلب على ظنها ما ذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة (قوله وتقبل على الولد) ومثلها الأم فلا وجه لمن أوجب عليها الصلاة ولو يتيم ولو يحضر فغيره تضع فيها رأس المولود النازل لأن الأم أولى بالتأخير من القابلة وتعامه في الشرح (قوله كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة) أي جنسها فان المشركين شغلوه عن أربع صلوات فضاء هن مرتبة الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أي السائر في فضاء أفاد به أن المراد السفر اللغوي ومثله فيما يظهر ليس بقيد بل كذلك المقيم (قوله كالمقاتلين إذا لم يقدرُوا الخ) لأنهم إذا قاتلوا بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم تداركها والصلاة يمكنهم تداركها ما فات منها (قوله قبل موسم) فأنه الطحطاوي (قوله وقيل مضيق) فأنه الخ لوانى والعامرى وهذا الخلاف يجزى في قضاء رمضان كما في الدرر (قوله وتارك الصلاة عدا كسلا) استتره عن الترك سهوا أو لعذر فليس عليه شيء مما ذكر (قوله وآبار الخ) الواو بمعنى أو وهي الحكاية الخلاف فانهم اختلفوا في تفسير التي في قوله تعالى فسوف يلقون غيا فقيل الضلال وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل آبار في جهنم الخ أفاده في الشرح (قوله وحديث جابر) مبتدأ خبره قوله فيه صفته أي صفة تارك الصلاة (قوله ولا يقتل) وفات الشافعية يقتل حدا وقال الإمام أحمد يقتل كفرا كما نقله صاحب المواهب عنه ونقله ابن تيمية عن أكثر السلف في الرسالة المتعلقة بالسياسة (قوله تهاونا) وأما إذا كان اضرورة فلا (قوله أو نطق بما يدل عليه) أي على الاستخفاف كما إذا قال رمضان ثقيل أو ساج (قوله ويجب) حبس المرتد مندوب وكذا كشف شبهته والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب الوتر)\*

جهنم أشدها حر أو أبعدا قعرافيه بئر يقال له الهيب وآبار يسيل إليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم (وكذا تارك صوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويجب حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيهما (الا إذا جحد) افتراض الصلاة والصوم لا تنكاه ما كان معلوما من الدين إجماعا (أو استخف بأحدهما) كالأظهر الإفطار في نهار رمضان بلا عذر تهاونا ونطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المرتد فتكشف شبهته ويجب ثم يقتل إن أصر \*(باب الوتر) وأحكامه



(قوله لما فرغ من بيان الفرض العلى) أى الاعتقاد الذى يكفر بجاهده شرع فى العمل  
أى فيما يفترض عمله لا اعتقاده (قوله صلاة مخصوصة) وهى ثلاث ركعات بتسليمية واحدة  
وقد وثق فى الثالثة وبه فارق المغرب كما فادتها بوجوب قراءة الفاتحة والسورة فى الثالثة  
(قوله وروى عنه أنه سنة) وهى الرواية الثانية (قوله وروى عنه أنه فرض) وهى الرواية  
الأولى عنه وهما قال الشيخ علم الدين السخاوى المقرئ وعمل فيه جراً أو ساق الاحاديث الدالة  
على فرضيته ثم قال ولا يرتاب ذوقهم بعد هذا كذا فى الشرح (قوله ووفق المشايخ الخ) هذا  
التوفيق لبعضهم وأما من لم يوفق به - هذا التوفيق وحمل الوجوب على حقيقته المصطلح عليها  
فقد عليه افساد صلاة الفجر بتذكرة الواجب ليس كذلك ويمكن دفع الاشكال بما ذكره  
صاحب الكشف فى التحفة أن الواجب نوعان واجب فى قوة الفرض كالوتر عنه - والامام  
حتى منع تذكرة صفة الفجر كذا كذا العشاء واجب دون الفرض فى العمل فوق السنة كتعين  
الفاتحة حتى يجب - وجود السهم وبتركه ولكن لا يفسد الصلاة اهـ وذكر الكمال ان الفرض  
العملى أعلى قسمى الواجب وبه يظهر جرح آخر وهو ان المراد بالواجب الفرض العملى  
ويكون هو المراد لمن عجز بالوجوب مقتصر وان دفع الاشكال وأما القول بالسنة فهو مرجوح  
ان لم يحتمل على الحل المذكور واعلم ان وجوبه لا يختص بالبعث دون البعض بل يعم الناس  
كاهم من رقيق وأخى وغیره ما بعد كونهم أهلاً للوجوب وحديث الاعرابى حيث قال هل على  
غيرها أى الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان  
أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده (قوله واجب اعتقاداً) بنا فيه ما فى البحر من قوله واعتقاد  
الوجوب لا يجب على الخفى ويجب بان المراد أنه يحجر عليه حكم الواجب فى الاعتقاد بحيث  
اذا انكر افتراضه لا يكفر (قوله والامر) أى الضمى المأخوذ من الحديث المذکور والامر  
الذى فى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة وهى الوتر فصلاً لهما بين العشاء الى  
صلاة الصبح (قوله وعلى) أى فى قوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم واجمعوا  
على انه لا يصلى بدون نية الوتر وانه لا يصح من قعود ولا على الدابة الا من عذر وعلى وجوب  
القراءة فى جميع ركعاته ولو اجتمع قوم على تركه أذهبهم الامام وجبهم فان لم يصلوا قاتلهم  
كذا فى النهر عن التجنيس والمراد بوجوب القراءة افتراضها ويحمل على خصوص الفاتحة  
والسورة افاده السيد (قوله وكتبه الخ) لا حاجة الى التصريح بها لعله عماد كره المصنف  
(قوله ثلاث ركعات) بالتحريك وقد نسكن (قوله كان يوتر بثلاث) وهذا مذهب الفقهاء  
السبعة وروى ابن أبي شيبة فى مصنفه عن الحسن البصرى قال أجمع السلف على ان الوتر  
ثلاث لا يسلم الا فى آخره وهو مذهب أبى بكر وعمر والعبادلة وأبى هريرة وروى ان عمر رضى  
الله تعالى عنه رأى سعيداً يوتر بركة فقال ما هذه البتيرة تنسبها لاولاد ذنبتك اهـ وروى  
ان سعيد بن ابى وقاص أوتر بركة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البتيرة ما أجزاء  
ركعة قط وروى انه حلف على ذلك اهـ كذا فى الشرح (قوله وقال على شرط الشيخين)  
شرط البخارى انه لا بد من تحقق اللق بين الراوى ومن روى عنه بشرط مسلم امكان اللق  
فكلما تحقق شرط البخارى تحقق شرط مسلم ولا عكس ومسلم تليد البخارى قال الدارقطنى

فى العمل وهو فى اللغة  
الفرد خلاف الشفع بالفتح  
والكسر وفى الشرع صلاة  
مخصوصة وصفه بقوله  
(الوتر واجب) فى الاصح  
وهو آخر أقوال الامام  
وروى عنه أنه سنة وهو  
قوله ما وروى عنه أنه فرض  
ووفق المشايخ بين الروايات  
بأنه فرض علا وهو الذى  
لا يترك واجب اعتقاداً فلا  
يكفر بجاهده سنة دليلاً  
لثبوتيه بما أوجبه الوجوب  
قوله صلى الله عليه وسلم الوتر  
حق فمن لم يوتر فليس منى  
الوتر - حق فمن لم يوتر فليس  
منى الوتر حق فمن لم يوتر فليس  
منى رواء أبوداود والحاكم  
وصححه والامر وكلمة حق  
وعلى للوجوب (و) كنيته  
(هو) أى الوتر (ثلاث  
ركعات) يشترط فعلها  
(بتسليمية) لان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان  
يوتر بثلاث لا يسلم الا فى  
آخر من صفة الحاكم وقال  
على شرط الشيخين (ويقرأ)  
وجوباً (فى كل ركعة منه  
الفاتحة وسورة) لما روى  
انه علمه السلام قرأ فى الأولى  
منه أى بعد الفاتحة بسج  
اسم يك الاعلى فى الثانية  
يقبل بأيتها الكافرون وفى  
الثالثة يقبل هو الله أحد  
وقنت قبل الركوع

وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فيجعل به في بعض الاوقات عملا بالحدِيثين لاعلى وجبة  
الوجوب (ويجلس) وجوبا (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) للمأثور (ويقتصر على التشهد) لشبهة القرضية (ولا يستفتح)  
اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء صلاة اخرى (واذا فرغ من قراءة السورة فيها) اي الركعة  
الثالثة (رفع يديه حذاء اذنيه) كما قدمناه الا اذا قضاه حتى لا يرى تهاونه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر) لانتقاله الى حالة  
الدعاء (وبعد التكبير ٢٤٧) (فنت قائما) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام يضع

يمينه على يساره وعن ابي  
يوسف يرفعه ما كما كان  
ابن مسعود يرفعه الى  
صدوره وبطونه الى السماء  
روى فرج مولاي ابي يوسف  
قال رايت مولاي ابا يوسف  
اذا دخل في القنوت لاوتر  
رفع يديه في الدعاء قال ابن  
ابي عمير ان كان فرج ثقة  
قال الكمال ووجهه عوم  
دليل الرفع للدعاء ويحجب  
بانه مخصوص بما ليس في  
الصلاة للاجماع على انه  
لارفع في دعاء التشهد اه  
قلت وفيه نظر لاثر ابن  
مسعود الذي تقدم قريبا  
وفي المبسوط عن محمد بن  
الحنفية قال الدعاء اربعة  
دعاء رغبة فقيه يجعل يداونه  
كفيه الى السماء ودعاء رهبة  
فقيه يجعل ظهر كفيه الى  
وجهه كالمستغيث من  
الشيء ودعاء تضرع فقيه  
يعقد الخنصر والخنصر  
ويحلق الابهام والوسطى  
ويشير بالسبابة ودعاء خفية

لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء (قوله وفي حديث عائشة) ورواه اصحاب السنن الاربعة  
وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من طريق عبد العزيز بن جريح عنها (قوله فيعمل  
به في بعض الاوقات) اصله للكمال وتمام كلامه كما في الشرح ولكن قال اسحق اصح شيء ورد  
في قراءته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة  
المعوذتين انكرها الامام احمد ويحيى بن معين اه فهذا سراقتصارا تمتنا على الاخلاص  
في الثالثة (قوله الا اذا قضاه) اي عند الناس بدليل ما بعده (قوله يرفعه) متعلق بيري  
(قوله عند من يراه) اي سواء كان في مسجد ام في غيره واذا لم يكن احد عنده يرفع وفيه ان  
صلاته ثلاث ركعات تؤذن بالتهاون وقد يقال ان الرفع اشياء انا في ذلك (قوله ثم كبر)  
التكبير المذكور مروي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود والحكمة في الجمع  
بين رفع اليدين والتكبير اعلام المعذورين من الاصم والاهمي (قوله وبعد التكبير قنت  
قائما) مرة واحدة فذكر الامام في ثالثة لا يقنت في قضاء ما سبق به لانه ازل صلاته ولو ادرك  
المسبوق امامه في ركوع الثالثة كان مدر كالمقنوت فلا يقنت فيما يقضى كذا في الفتح (قوله  
وعند الامام) اي وابي يوسف وهو الاصح وقال محمد بن سيرين لما مر في فصل الكيفية واختاره  
الطحاوي والكرخي كما في النهروغريه (قوله وعن ابي يوسف يرفعهما) في جوامع الفقه  
لو بسط يديه بعد الفراغ منه ومسح بهما وجهه قيل تفسد صلاته اه (قوله ووجهه)  
اي وجهه فعل ابي يوسف (قوله للاجماع الخ) الدليل اخص من الدعوى وكيف لا والشافعي  
رضي الله عنه يقول برفع اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع الابه (قوله وفيه) اي في الجواب  
بالخصيص (قوله دعاء رغبة) اي دال عليها وكذا يقال فيما بعده (قوله ودعاء رهبة) كقوله  
ربنا اكشف عنا العذاب انما مؤمنون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم (قوله كالمستغيث من  
الشيء) كانه يدفعه عن نفسه (قوله ودعاء تضرع) كان يقول اللهم اني عبدك الذليل  
الحقير المذكسر خاطره الخائف الوجيل (قوله ودعاء خفية) هذا انما نحن مقابله لما سبق من  
جهة النطق وعنده والادعاء السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما قنت على الخ) روى  
انه قنت في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربة (قوله انما استنصرنا على عدونا) اي  
انما نطلب بمقتونا في الصبح النصرة على عدونا اي كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت  
الامام في صلاة الجهر) الذي في البحر عن الشافعي في شرح النقاية معز بالغاية اذا نزل بالمسلمين

وهو ما يفعله المرفق نفسه كذا في مخرج الدربة ولما رواه شافعية قنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو  
الصبح اقول انس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من العرب رعل وذ كوان وعصبة  
حين قتلوا الله اوهم سبعون او ثمانون رجلا ثم كذا ما ظهر عليهم فدل على نفسه وروى ابن ابي شيبة لما قنت على رضي الله عنه  
في الصبح أنكسر الناس عليه ذلك فقال انما استنصرنا على عدونا وفي القاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر  
وهو قول الثوري واحد

في القبر بعد ظفّره بأولئك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعدها فتكون مشروعية مستمرة وهو محمل قنوت من قنوت من العصابة رضي الله عنهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وهو مذهبنا وعليه الجمهور وقال الامام ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى انما لا يقنّت عندنا في القبر من غير بلية فان وقعت قننة او بلية فلا بأس به فعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بعد الركوع تكما تقسم (والقنوت) من (معناه الدعاء) في الوزر (وهو) باللفظ الذي روى عن ابن مسعود (ان يقول اللهم) اي يا الله (انا نستعينك) اي نطلب منك (الاعانة على طاعتك) (ونستمد بك) اي نطلب منك الهداية لما يرضيك (ونستغفرك) نطلب منك ستر عيوبنا فلا تقضضها بنا (وتتوب اليك) التوبة الرجوع عن الذنب وشرعا التدم على ما مضى من الذنب والاقلاع عنه في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيما لامر الله تعالى فان تعلق به حتى لا آدمي فلا بد من مسامحته

نازلة قنّت في صلاة القبر وهو قول الثوري واحمد (قوله وقال جمهور اهل الحديث الخ) وهذه هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي واما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به الا الشافعي وليس مذهبنا كما صرح به العلامة نوح قال الحموي وينبغي ان يكون القنوت قبل الركوع في الركعة الاخيرة ويكبره وفي الاشياء بقنّت للطاعون لانه من اشد النوازل بل ذكر انه يصلي لركعتان فرادى وينوي ركعتا رفع الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سببا للشهادة كدلالة العدو ومحاربة الكفار فانه قد ثبت سؤال العافية منها مع انها يفسأ عنها الشهادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقبوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ولا يباح الدعاء على احد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا بشئ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز الدعاء بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم دعا لانس به بل يندب وينبغي ان يقيد بمن في بقائه منفعة للمسلمين وفائدة الدعاء به انه يجوز ان يقدر الله تعالى عمره من ثلاثين سنة الى في اللوح المحفوظ فاذا دعي له بزيادة وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أفاده الحموي في حاشية الاشياء (قوله بعد ظفّره) بفتح الظاء والقاف (قوله فتكون مشروعية مستمرة) هذا رد لقوله سابقا فدل على نفسه (قوله وهو محمل الخ) اي حصول نازلة (قوله وهو مذهبنا وعليه الجمهور) اي القنوت للحادثة وان خصصناه بالقبر لعله صلى الله عليه وسلم وعمه الجمهور في كل الصلوات (قوله أي بعد الركوع) هذا يخالف ما قدمناه عن الحموي (قوله كما تقدم) أي من قول أنس قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من العرب (قوله من معناه الدعاء) فالإضافة فيه للبيان ويطلق على العبادة والطاعة وإقامة الطاعة والاقرار بالعبودية والسكون والصلاة والقيام وطوله أفاده البدر العيني نقل عن الحافظ العراقي (قوله الذي روى عن ابن مسعود) أشار به الى ان فيه روايات أخر وهو كذلك ذكرها الجلال السيوطي في الدر المنثور بالفاظ مختلفة (قوله أن يقول اللهم الخ) ذكر السيوطي ان دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكان سورتين كل سورة بمئة وفواصل احدهما تسمى سورة النالح وهي بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك الى قوله من يكفرك والاخرى تسمى سورة الحقد وهي بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد الى ملحق وقد اختلفت الصحابة في نسخهما وكتبهما أي في مصحفه فعدة سور القرآن عنده مائة وست عشرة سورة (قوله أي نطلب الهداية لما يرضيك) المراد من الهداية الوصول لا الدلالة فقط (قوله ستر عيوبنا) الاولى ستر ذنوبنا لان العيب قد لا يكون ذنبا كالعور والشلل اللهم الان يقال المراد ما يعيب الشارع عليه والستر اما بالمحو من الصيغة أو بعدم المواخذة به وان بقي فيها والاول أرجح (قوله فلا تقضضنا) بفتح التاء والحاء المهملة (قوله وشرعا التدم) وهو اعظم أركانها (قوله والاقلاع عنه في الحال) أي ان كانت آلة الفعل حاضرة كأن تاب عن السكر أو لته بين يديه فيريته ويبعدا لته عنه (قوله والعزم على ترك العود) أفاد العارف ابن عربي ان هذا الشرط لا يلزم لانه غيب فالاولى فيه التسليم وفيه ان المغيب هو العود فلا ينبغي طلب العزم على عدمه في التوبة (قوله فلا بد من مسامحته وارضائه) أي برد الظلامة اليه ان أمكنه وان لم يمكنه تصدق بقدرها

ناطقين بلساننا قلنا آمنا (بك) وبما جاء من عندك وبما كتبتك ورسلك وباليوم الآخر وبالقدر وخيره وشره (وتشرك) اي نعتمد (عليك) بتقويض أمورنا اليك لعجزنا (وتنتفي عليك الخير كله) اي عندك بكل خير مقررين بجميع آلائك افضل الامنك (نشكرك) بصرف جميع ما انعمت به من الجوارح الى ما خلقته لاجله سبحانه ٢٤٩ لك الحمد لا تحصى ثناء عليك ائت

كما اثبت على نفسك

(ولا تكفر) اي لا تنفك

نعمة لك علينا ولا تنصفها

الى غيرك الكفر نقيض

الشكر وأصله الستر يقال

كفر النعمة اذا لم يشكرها

كأنه سترها بمجوده وقوله

كفرت فلانا على حذف

مضاف والاصل كفرت

بعمته ومنه ولا تكفر

(وتخضع) بثبوت حرف

العطف اي نلتقي ونطرح

ونزيل ربة الكفر من

اعتنا او ربة كل

مالا يرضيك يقال خلع

الفرس رسته القاه (وتترك)

اي تفارق (من يفجر)

بجده نعمته وعبادته غيرك

تخاشي عنه وعن صفته بان

نقرضه عما تنز بهما الجناك

اذ كل ذرة في الوجود

شاهدة بانك المنعم المتفضل

الموجود المستحق لجميع

الحامد الفرد المعبود

والخائف لهذا هو الشقي

المطروء (اللهم اياك نعبد)

عود للثناء وتخصيص لذاته

بالعبادة اي لا نعبد الا اياك

اذ تقدم المفعول للحصر

(ولا نصلي) أفردت الصلاة

بالذكر اشرافها بتضمنها جميع

ط العبادات (وتسجد) تخص

بعض بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من الرب المعبود (وايالك نسعي) وهو اشارة

ان كانت من الاموال وقال بعضهم ان التوبة تصح عنها في المستقبل ويكون ما عليه كالديون (قوله ناطقين بلساننا) هذا يجري فيه على ان الايمان قول وعمل ونسب الى الامام وهو بيان لشروطه الديني الذي تجرى عليه الاحكام الظاهرة (قوله قلنا آمنا بك الخ) لما كان الايمان به تعالى لا يتم الا بالايمان بما ذكر بعد قال ذلك (قوله وبما جاء من عندك) فيه انه لا يخرج عن الكتب والقدور وقد ذكرها بعد (قوله ورسلك) المراد به ما يعم الانبياء فان الايمان بهم لازم (قوله وباليوم الآخر) اي بوقوعه (قوله وبالقدر وخيره وشره) القدر ايجاد الله تعالى الاشياء على وفق ما اراده تعالى وكله من الله تعالى وهو من هذه الجهة جميل وانما يقع باكتساب العبد ونسبته اليه (قوله بتقويض) الباء المة تصوير (قوله لعجزنا) اي عن جاب نفعا ودفع ضرنا (قوله وتنتفي عليك الخير كله) قال في المغرب والخير منصوب على المصدر اي ثناء الخير فيفيد نوعا من التأكيد اه اوعلى انه مفعول تنتفي اوعلى نزع الخافض اي بالخير (قوله افضل الامنك) اي حال كونها افضل الا ولا جمل الافضل اي وليست بطريق الايجاب ولا الوجوب (قوله بصرف جميع ما انعمت به الخ) اشارة الى انه ليس تا كيد التثني بل تأسيس فتدبر (قوله أنت كما اثبت على نفسك) أنت مبتدأ والكاف جمعي على أي أنت على الوجه الذي أثبت به على نفسك أو الكاف زائدة أي أنت الذي أثبت على نفسك أو هو تأكيدي للضمير المجرور بعلى أي لا نطيق ثناء عليك كمنائك على نفسك أو المعنى أنت كالذي أثبتته على نفسك اي ثناؤك المعتبر هو كالثناء الذي أثبت به على نفسك (قوله ونزيل ربة الكفر) اي الكفر الشبيه بالربة أي عروة الحبل وظاهره أن مفعول تخلع محذوف والذي يقتضيه اللفظ أن مفعوله قوله من يفجر (قوله وربة كل مالا يرضيك) شبه مالا يرضيه تعالى بشخص له جبل يضعه في العنق واسناد الربة تخييل (قوله تخاشي عنه) عطف على قوله تفارق (قوله بأن نقرضه عدما) الباء المة (قوله المتفضل) اخبر من المنعم لان المنعم قد يتم لمقابلة نعم عليه (قوله الموجود) اي وجودا كاملا وهو الواجب (قوله المستحق) اي الذي كل الحمد حقه (قوله والخائف لهذا الخ) اي فتتركه ولا تقبل اليه من جهة الدين وأما التكاح فن قبيل المعاملات فليس في تزوج الكتابية ميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم ان يخدمه ان خدمه طمعه في فلوسه فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له ان كان ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي شيئا مما ذكرناه كرهه ذلك وكذا اذا دخل ذي على مسلم فقام له ان قام طمعه في ميله الى الاسلام فلا بأس وان فعل ذلك تعظيما من غير ان ينوي شيئا مما ذكرناه او قام تعظيما لغناه كرهه ذلك اه (قوله اذ تقدم المفعول للحصر) كتقديم الظرف فيما بعد (قوله بتضمنها جميع العبادات) من قيام وركوع وسجود وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة وتسبيح وتمليل وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء المؤمنين وخشوع (قوله اذ هو اقرب الخ) اي اقرب مكانة

٢٤ ط العبادات (وتسجد) تخص بعض بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من الرب المعبود (وايالك نسعي) وهو اشارة الى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى



لأن اتاني سبحانه هرولة والمعنى نجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا اليك (ونجهد) نسرع في تحصيل عبادتك نشاطاً لأن الخلد بمعنى السرعة ولذا سميت الخلد حقة لسرعتهم في خدمة ناداتهم وهو يفتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهمة وكسر القاء وبالذال المهمة يقال حقدوا حقد ٢٥٠ لغة فيه ولو ابدل الدال ذالاً لاجبة فسدت صلاته لأنه كلام اجنبي لا معنى له (ترجو)

اي تؤمل (رحمتك) اي دوامها وامدادها وسعة عطاياك بالقيام لخدمتك والعمل في طاعتك وانت كريم فلا تعيب راجيك (وتختص عذابك) مع احتسابنا منه متنا عنه فلا تأمن مكره فحن بين الرجاء والخوف وهو اشارة الى المذهب الحق فان امن المكر كفر كالقنوط من الرحمة وجمع بين الرجاء والخوف لان شأن القادر أن يرجي نواله ويخاف نكاله وفي الحديث لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن الا عطاء الله ما يرجوه وآمنه مما يخاف فلا نعماء علينا بالايان وتوفيقك للعمل بالاركان محتلين لا مكره لا مقتصرين على القلب واللسان اذ هو طمع الكاذبين ذوي البهتان نعمة قد ونقول (ان عذابك الجذ) اي الحق وهو يكسر الجيم اتفاقاً بمعنى الحق وهو ثابت في مراسيل ابي داود فلا يلتفت لمن قال انه لا يقول الجذ (بالكفار ملحق) اي لا حق بهم يكسر الحاء افصح وقيل بقصها

لا مكان وهذا مما يدل على ان الله تعالى ليس في جهة (قوله من اتاني سبحانه انيته هرولة) اي من اجتهد في طاعتي قابلية بأعظم منها (قوله والمعنى نجهد في العمل) اي وليس المراد السعي بسرعة لانه منهي عنه (قوله نسرع في تحصيل عبادتك) فالعطف من عطف المرادف (قوله بنشاط) اخذه من المقام (قوله ولذا سميت الخلد حقة) ويسمى اولاد الاولاد حقة لانهم كالخدم في الصغر كالنقار المصباح (قوله ويجوز ضمها) فيكون من الرابعي (قوله واحقد لغة فيه) وبعضهم يجعله لازماً مختاراً للمصباح (قوله لا معنى له) فيه انه ورد في صفة البراقلة جناناً يحقدون ما أي يستعين بهم على السير ويسرع (قوله ترجو رحمتك) أي انعامك واحسانك (قوله وامدادها) أي ازديادها (قوله وسعة عطاياك) اي عطاياك الواسعة واخذ ذلك من اسناد الرحمة اليه تعالى (قوله بالقيام الخ) اي مع القيام وانما قال ذلك لان الرجاء يتعلق القلب برغوب فيه مع الاخذ في الاسباب والافه والطمع (قوله فحن بين الرجاء والخوف) قال الغزالي والعمل مع الرجاء أعلى منه مع الخوف والجهور على أن الافضل تكثير الخوف مع الصلة وتكثير الرجاء مع الضعف والرجاء بالمدوام بالقصر فهو ناحية البئر وقد عرفت (قوله فان آمن المكر) اي انقلب الحال وأمن المكر اطمان القلب بحيث يجزم بالتجاة (قوله كفر) حله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال معناه أنه يوصل اليه بسبب استرساله في المعاصي قال تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون (قوله كالقنوط من الرحمة) أي اليأس منهم والجزم بأنه من أهل العذاب فانه يؤدي الى تقليد العمل وانكار الرحمة وفيه ما تقدم في الامن قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون (قوله ان يرجي نواله) أي انعامه ونكاله عقابه (قوله لا يجتمعان الخ) قد علمت ان الرجاء لا يتحقق الا مع الاعمال الصالحة والافه وطمع (قوله بالاركان) أي الاعضاء (قوله محتلين لا مكره) حال مؤكدة (قوله لا مقتصرين على القلب واللسان) بأن يرجو بقلبه أو ينطق بلسانه من غير عمل الاركان (قوله ذوي البهتان) هو الكذب وفسره في القاموس بأن يقول على الشخص ما لم يفعل (قوله نعمة قد ونقول) معلول مؤخر عن عطيه وهو قوله فلا نعماء علينا بالايان ولا شك أن هذا الاعتقاد والقول عطيه الانعام بالايان (قوله يكسر الحاء) قال النووي هذا هو المشهور وقال الجزري هكذا رويناه (قوله وقيل بقصها) قاله ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه صواب (قوله وصلى الله على النبي) هذا هو الذي رواه النسائي فقط بدون وعلى آله وسلم كما يفهم من الشرح (قوله صلينا) معلول لقوله ولما روى النسائي (قوله وعلى آله وسلم) في الوقعات بعد ما ذكر اختياره الفقيه أبي الليث أنه صلى قال والمنصب في كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اه فهذا يفيد ان كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت بهم هذه الكيفية ويشهد له ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله

بمعنى ان الله سبحانه وتعالى ملحقهم ولما روى النسائي باسناد حسن ان في حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلى الله عليه وسلم (و) على (آله وسلم) قوله فيه انه ورد في صفة البراق الخ فيه ان الوارد فيها يحفز بالزاي لا بالذال المجبة ولا وجود لما ذكره في القاموس ولا في المصباح ولا في اجماع ولا يرجع اه معناه



٣ قوله والغفر بكسر الغين الخ الذي في القاموس والصاح بضم الغين وفتح الميم كسر دليلاً هو اه معجمه  
كما اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه يصل في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على  
الاصح ويخفى الامام والقوم هو الصحيح لكن استحب للامام الجهر به في بلاد العجم ليعلموه كما جهر هرودي في الله عنه بالثناء  
حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فالأفضل للامام الجهر ليعلموا والا فالأخفاء أفضل (واذا شرع  
الامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سنده (بعد ما تقدم) من قوله اللهم ٢٥١ اننا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله

يتابعونه ويقرؤنه معه)  
أيضاً (وقال محمد لا يتابعونه)  
فيه ولا في القنوت الذي  
هو اللهم اننا نستعينك  
ونستغفرك (وايكن  
يؤمنون) على دعائه  
(والدعاء) قال طائفة من  
المشايخ انه لا توقيت فيه  
والاولى أن يقرأ بعد  
التقدم قنوت الحسن بن  
علي رضي الله عنه ما قال  
عليه وسلم كلمات أقولهن  
في الوتر وفي لفظ في قنوت  
الوتر ورواه الحاكم وقال  
فيه اذا رفعت رأبي ولم يبق  
الا السجود اللهم اهدني  
فيهن هديت وعافني فيهن  
عافيت وتولني فيهن توليت  
وبارك لي فيما أعطيت وفقني  
شرف ما قضيت انك تقضي  
ولا يقضي عليك وانه لا يذل  
من واليت تباركت  
وتعاليت وحسنه الترمذي  
وزاد البيهقي بعد واليت  
ولا يعز من عادي و زاد

صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم صل على  
محمد وآل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يسهل حتى يصل  
على فلا تجعلوا في كسر الراكب صلوا على في أول الدعاء وأوسطه وآخره والغفر بكسر الغين  
الجمجمة القديح الصغير (قوله كما اختار الفقيه أبو الليث) في الحلبي عن ابن الهمام لا ينبغي  
أن يعدل عن هذا القول وهو الحق كما في البحر وابن أمير حاج (قوله هو الصحيح) والاصح  
كما في المحيط واختار كما في الجمع والهداية وفي الذخيرة ان الامام يتوسط في قراءة القنوت  
فلا يجهر جذا ولا يضاف جذا حتى يتمكن المقتدي أن يقرأ خلفه وهو المختار اه (قوله  
قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه الخ) من القواعد أن يقدم قول أبي يوسف على قول محمد  
عند الاطلاق قال المنلا على في شرح الحصن وينبغي تقديم هذا لانه اصح وقال ابن الهمام  
الاولى ان يؤخر لان الصحابة اتفقوا على اللهم اننا نستعينك الخ (قوله والدعاء) مبتدأ خبر  
قوله قال طائفة الخ وأخرج المصنف عن اعرابه (قوله انه لا توقيت فيه) الافضل أن يكون  
الدعاء موقفاً لان الداعي ربما يكون جاهلاً فيقطع الصلاة ولا يعلم كذا في غاية البيان  
وقول محمد ليس في القنوت دعاء موقت يعني غير اللهم اننا نستعينك الخ اللهم اهدنا بانيه ورجعه  
ابن أمير حاج لما تقدم وتبرك بالماثور (قوله اذا رفعت رأبي الخ) هذا لا يؤيد المذهب الا انه  
عارضه ما هو اصح منه عند اهل المذهب فقدموه (قوله فيهن هديت) أي معهم (قوله  
وقني شرف ما قضيت) أي قضاء معلوق في شرف المهم بحيث يقع بلطف (قوله من واليت)  
من كنت موالياً له (قوله لما كان يفعله) أي في دعائه على أحباب من العرب (قوله من حديث  
في حق الامام عام) هو لا يؤتم عبيد قوم فيضن نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه  
أبو داود وحسنه الترمذي (قوله اصل الهداية الرسالة والبيان) الذي في القاموس الهدى  
بضم الهاء وفتح الدال الرشاد والدلالة ترتد ذكر والتهار وهداه هدى وهدايا وهداية وهدية  
بكسرهما أرشده فتهدى واهتدى وهداه الله الطريق واليه وله اه فلم توجد بمعنى الارسال  
والبيان الا ان البيان لازم الرشاد والدلالة (قوله وانك لتهدي) أي لتدل (قوله انك  
لا تهدي) أي لا توصل ولكن الله يهدي أي يوصل (قوله فهى من الله تعالى التوفيق)  
الاولى حذف قوله من الله لانها تفسر بالتوفيق المزموم للايصال في قوله تعالى انك لاتهدي  
كما تفسر به فيما بعد (قوله فطلب المؤمنين) أي اذا علمت انهم امن الله التوفيق والمؤمن موفق

الناس بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت  
الفجر لما كان يفعله قال الكمال بن الهمام لكنهم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخصص القنوت فقالوه بنون  
الجمع اللهم اهدنا وعافنا وتولنا الى آخره اه قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم  
اهدنا) ورواية الحسن اهدني كما تبيننا عليه أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم فأما  
قوله انك لاتهدي من أحببت وايكن الله يهدي من يشاء فهى من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم  
معتدين بمعنى طلب التثبت عليها ومعنى المزيد منها

(بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الخشن اللهم اهدني (فمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية  
السلامة من الاسقام والبلايا والهن والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (فمن عافيت) أي مع من عافيته (وتولنا)  
من توليت الشيء إذا اعتنيت به وتطرت فيه بالصلة كما ينظر الولي في حال اليتيم لأنه سبحانه ينظر في أمور من تولاه بالعناية (فمن توليت)  
أي مع من توليت أمره من عبادك ٢٥٢ المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلبت ترقيا على المقامين

السابقين ثم رجع الى مقام  
الخشية والجلال فقال  
(وقنا) من الوقاية وهي  
الحفظ بالعناية بدفع (شر  
ما قضيت) لالتجاء اليك  
(انك تقضي) بما شئت  
(ولا يقضي عليك) لانك  
المالك الواحد لا شريك لك  
في الملك فطلب موالاتك  
(انه لا يذل من واليت) لعزتك  
وسلطان قهرك (ولا يعز من  
عاديت) ذلك بأن اقمه مولى  
الذين آمنوا وأن الكافرين  
لامولى لهم ومن بين الله  
فخاه من مكرم (تباركت)  
تقدست وتزهت فهي  
صفة خاصة لا تستعمل الا لله  
(ربنا) أي باسدينا وما اسكننا  
ومعبودنا ومصالحنا وقال  
البيضاوي تبارك الله تعالى  
شأنه في قدرته وحكمته  
فهو معنى (وتعالي) وهو  
وجهه تقدس تباركت  
الاختصاص به سبحانه  
(وصلى الله على) النبي  
(سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم) لما روي (ومن لم  
يحسن) دعاء (القنوت)

فطلبه مع صوره يحمل على طلب الدوام عليه أو المزيده ومنه اللهم اهدنا (قوله بفضلك)  
أي باحسانك والبناء للسببية (قوله والبلايا والهن) أي دنيا وأخرى فهي لفظ عام تحته كل  
خير والمنازلة على غير بابها (قوله من الناس) أي من شروهم (قوله ويعافهم منك) هذا  
بيان للمعاقلة التي تكون من الجانبين (قوله وتولنا) ولاية الله تعالى لعبده ارادة توفيقه  
وتأييده وتقريبه واكرامه كذا في الشرح (قوله من توليت الشيء) ويجوز أن يكون من وليت  
الشيء إذا لم يكن بينك وبينه واسطة والمعنى أنه يقطع الوسائط بينه وبين الله سبحانه وتعالى  
حتى يصير في مقام المراقبة والمشاركة وهو مقام الاحسان كذا في الشرح (قوله الزيادة من  
الخير) وقيل حلول الخير الا الهى في الشيء (قوله ترقيا على المقامين السابقين) وهما مقام المعافاة  
ومقام الموالاة يعني أنه يطلب الزيادة فيه - ما أي فاذا عافيتنا وتوليتنا فبارك لنا في ذلك ويدخل  
في المقامين كل نعمة وخير (قوله من الوقاية) فوق أصله اوق - حدثت الواو لوقوعها بين  
كسرتين ثم الهمزة للاستغناء عنها (قوله بالعناية) أي مع العناية (قوله بدفع) لاجابة اليه  
لان المعنى اجعل بيننا وبين ذلك الشر وقاية وحافضا (قوله انك تقضي) أي تحكم وتفعل  
أي تجري افعالا وتبديها على حسب ما سبق في العلم والارادة والمعنى انك قضيت ويكون  
المراد به ارادة الله تعالى المتعلقة بالاشياء ازلا (قوله فطلب موالاتك) افاد به انه تعليل لقوله  
وتولنا كما أن قوله انك تقضي علة لقوله وقنا شر ما قضيت (قوله وسلطان قهرك) أي قوة قهرك  
(قوله وأن الكافرين لامولى لهم) كولاية المؤمنين بالعناية واللفظ (قوله ومن بين الله)  
المفعول محذوف أي من بينه الله (قوله فهو معنى وتعالي) معنى مضاف وجملة تعالي  
مضاف اليه (قوله ومن لم يحسن الخ) التقييد به ليس بشرط بل يجوز لمن يعرف الدعاء  
المعروف ان يقتصر على واحد مما ذكر افاده صاحب البحر (قوله أو يقول ربنا آتنا الخ)  
قال صاحب البحر الظاهر أن الاختلاف في الافضية لافي الجواز وان قوله ربنا الخ أفضل  
لشموله (قوله واذا اقتدى بمن يقت الخ) قال في الهداية ودات المسئلة على جواز الاقتداء  
بالمخالف يعني شافعيًا كان أو غيره وجه الدلالة أن اختلافهم في أنه يتابعه أو لا فرع صفة  
الاقتداء اذا كان يخطا في مواضع الاختلاف كأن يجتهد في الوضوء بخروج نحو دم وان يمسح  
برأسه وان يغسل ثوبه من مقي أو يفركه اذا جف وان لا يقطع وتره بسلام على الصحيح  
وان يرتب بين القنوت والجامع لهذه الامور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته بناء على ان  
المعتبر رأى المقتدى وهو الصحيح الذي عليه الاثرون وقيل رأى الامام وعليه الهندواني  
وجاعة وقال في النهاية انه لا قبس وعليه فيصح الاقتداء وان لم يخطئ غير وغيره وظاهر الفقرة

المقدم قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكرر هذا ثلاث مرات) أو يقول (ربنا آتنا في الدنيا عينا  
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التبصير وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يارب يارب يارب) ثلاثا ذكره الصدير  
الشهيد فهذه ثلاثة أقوال مختارة (واذا اقتدى بمن يقت في الفجر) كشافه (قام معه في) حال (قنوته ساكنا في الاظهر) لوجوب  
متابعته في القيام واسكن عندهما يقوم ساكنا وقال أبو يوسف يقرأه معه لانه يسبح للامام والقنوت مجتمعا فيه فصارت كتب كبريات العبد بن

والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه في جنبيه) لانه ذكر ليس مسنوناً (واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكر في الركوع أو في) (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقنت) على الصحيح لاني الركوع الذي تذكر فيه ولا بعد الرفع منه وبسبب ذلك هو (ولو قنت بعد رفع راسه من الركوع لا يعد الركوع وبسبب ذلك هو لزوال القنوت عن محله الأصلي) وتأخير الواجب (ولو ركع الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت وقبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك يفوت واجب المتابعة فتكون اولى وان لم يخف فوت المشاركة في الركوع يقنت جميعاً بين الواجبين (ولو ترك الامام القنوت باني به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في الركوع) بل جمع بين الواجبين بحسب الامكان ٢٥٣ (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة

(تابعه) لان متابعته اولى (ولو أدرك الامام في ركوع الثالثة من الوتر) كان مدر كاً للقنوت (حكماً) فلا يأتي به فيما سبق به (كالوقت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا) أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع وعن أبي الفضل تسوية بالشك وسياً في سجود السهو (ويوتر بجماعة) استحباباً (في رمضان فقط) عليه اجماع المسلمين لانه نفل من وجهه والجماعة في النفل في غير التواضع مكرهة فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان وعن شمس الائمة أن هذا فيما كان على سبيل التداعي أما لو اقتدى واحد بواحد او اثنان بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقاً (وصلاته) أي الوتر (مع

فيما اذا رأى من امامه ما يفسد الصلاة عند ذلك الامام دون المقتدى وقد شرع في الصلاة غير عالم به تجوز صلاته على قول الاكثر لا على قول الهندواني وفي شرح السيد وكل من القولين مرجح (قوله والقنوت في الوتر بعد الركوع) بالجر عطف على تكبيرات يدي أنه يتابعه فيه ويقرؤه لانه مجتهد فيه فصار كتكبيرات العبدین وله ما أن قنوت الفجر منسوخ على ما تقدم فصار كالمو كبر خسا في الجنائز فانه لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه بمن يراه سنة لكن بشرط أن يؤديه بتسليمة واحدة ولا يجمع على ما عليه الاكثر (قوله على الصحيح) هذا مرتبط بقوله وتذكره في الركوع وأما في الصورة الثانية وهي ما بعد الرفع فانه لا يعدل اتفاقاً ولو أخر قولاً وتذكره في الركوع ليربط به لكان اولى فأفاده السيد (قوله لا يعدل الركوع) ظاهره انه يحرم عليه اعادته لاتباعه بما ليس من الصلاة وفي شرح السيد مراده من عدم اعادة الركوع ان صحة صلاته لا تتوقف على اعادته وليس المراد انه ممنوع من اعادته اه والظاهر ما قلنا (قوله وتأخير الواجب) عطف مرادف (قوله لان اشتغاله الخ) ونعزل المسئلة الاولى بأن القنوت ليس بموقت في ظاهر الرواية فما أتى به منه يكفيه (قوله يفوت واجب المتابعة) أي المتابعة الواجبة قد يقال في المسئلة الثانية ان القنوت واجب أيضاً فقتضاه التخييره بل يدعي ان الاتيان بالقنوت اولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع (قوله لانه غير مشروع) اي الاتيان به مرة ثانية (قوله وعن أبي الفضل الخ) راجع الى المصنف للاجماع على الثانية واللتانية والرواية هذه لا تنعكس برنظرهما الاجماع (قوله فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان) وما في النوازل عن المقتدى الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز لا ينافي الكراهة لان معناه صحيح (قوله ان هذا) اي كراهة الجماعة في النفل او ما في حكمه كالوتر اذا كان على سبيل التداعي أي طريق يدعو الناس لاجتماع عليهم (قوله لا يكره) لان النبي صلى الله عليه وسلم ام ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه وصح انه صلى الله عليه وسلم أم انس واليتيم والجوز فصل فيهم ركعتين وكانت نافله (قوله اختلف فيه) والاصح عدم الكراهة (قوله قال في النهاية) ومثله في الظهيرية والذخيرة قال في النهر وهو يقتضي ان المذهب خلاف ما في الثانية وانه ترجيح منه للاختيار في المذهب اه (قوله وهو خشية ان يكتب علينا) لانه من تجدد الفرائض (قوله اذ ذلك) أي آخر الليل (قوله

الجماعة في رمضان أفضل من أدائه مرة واحدة آخر الليل في اختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضي الله عنه كان يؤتمهم في الوتر (ومصح غيره) أي غير قاضي خان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماؤنا ان يوتر في منزله لا يجمع جماعة لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضي الله تعالى عنه كان يؤتمهم فيه وابي بن كعب كان لا يؤتمهم وفي الفتح والبرهان ما يفيد ان قول قاضي خان ارجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وهذا الخلاف الراشدون ملوه بالجماعة ومن

تأخر عن الجماعة فيه أحب صلواته آخر ٢٥٤ الليل والجماعة اذ ذاك متعذرة فلا يدل على ان الافضل فيه ترك الجماعة اول

الليل اه واذا صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعبد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة

\*(فصل في بيان النوافل)\*

عبر بالنوافل دون السنن لان النفل أعم اذ كل سنة نافله ولا عكس والنفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية او غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب وقال القاضي ابو زيد رحمه الله النوافل شرعت لجبر نقصان تمكن في الفرض لان العبد وان علت رتبته لا يصلح ان تنقصه وير وقال قاضي خان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والسنة منه دوية ومؤكدة وبين المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي اقوى السنن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر

لا وتران في ليلة) لاعامة على ليس او عمل ان وجرى على لغة من يلزم المشي الا في جميع أحواله والمعنى لا وتر لليلة وتران فلا ينافي انه يقضى وترين وأكثر في ليلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(فصل في بيان النوافل)\* (قوله لان النفل أعم) والتطوع بعينه وهو خير يأتي به المرطوعا من غير ايجاب (قوله لغة الزيادة) ومنه سميت الغنية نفلا قال تعالى يستألفونك عن الانفال لانها زيادة على أصل موضوع الجهاد وهو أعلاء كلمة الله تعالى وتطابق على ولد الولد ومنه قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافله أي عطية زائدة على ما طلبه وهو اسحق عليه السلام (قوله ولا مستنون من العبادة) هذا ينافي قوله اذ كل سنة نافله فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويجاب بان النفل الاطلاق الاول ما قابل الفرض والواجب الثاني ما تبرع به الشخص من غير أمر به خاص فأشار أولادنا آخر اليهما (قوله والسنة الخ) الاولى ما فعله في الشرح حيث اخر الكلام على السنة عند قوله سن الخ (قوله او غير مرضية) منه ومن سن سنة سنة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مسدود في الطهارة (قوله شرعت لجبر نقصان) يمكن حمله على البعدية فلا ينافي ما بعد أو أنها تكون لجبر النقصان ولو كانت متقدمة ويدل عليه ما في الحديث الصحيح اقول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان صحت فقد اصح وأنجح وان فسدت فقد خاب وأخج وخسر وان انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكم مل به ما انتقص من الفريضة ثم يكون سائرا فله على ذلك (قوله تمكن في الفرض) أي وقع فيه (قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما قدروا الله حق قدره قال السيد عازي الى ما في المصنف وهذا بالنسبة لغير الانبياء عليهم السلام فان النوافل في جانبهم زيادة الدرجات لهم وفي جانب غيرهم لجبر الخلل اذ لا خلل في صلاة الانبياء عليهم السلام (قوله منها ركعتان) الاولى حذف منها لانه على هذا الحل لا يكون لسن نائب فاعل (قوله وهي اقوى السنن) لكثرة ما ورد فيها من المرغبات (قوله انها اول وجبة) اجعوا على انها لا تصح قاعدا من غير عذر كما في الخلاصة ويحتج على جاحدها الكفر كما في المضمرات وتقضى اذا قامت مع الفرض دون غيرها والاصح انها تصاب بمطلق التنية وفي مسدود عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي مسند الامام احمد عن ابن عباس في الاولى بجماعة البقرة وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى آية فتستحب قراة هاتين السورتين وهذه الآيات على سبيل المناوبة اياما واستحسن الغزالي ان يقرأ في الاولى الم نشرح وفي الثانية الم تر كيف وقال ان ذلك يرد شر اليوم كذا في ابن امير خنج لكنه لم يرد في السنة كما في مقاصد السخاوي والافضل في سنة الفجر اذاؤها في أول الوقت مع التخفيف وقيل يفضل الاسفار وفي البناءة عن المسدود يكره الكلام بعد انشقاق الفجر لانها ساعة نشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار كما في تاويل ان قرآن الفجر كان مشهودا فلا ينبغي أن يشهدهم الا على خير وفي كتابة الاجماع على أنها لا تصلي من قعود نظرا بل الجمع عليه انما هو نكادها والمقعد جوازها من قعود كما ياتي في الشرح (قوله



وان طردتكم الخيل وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلفت في الافضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الخلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها وما قبل التي قبل الظهر كذا قال الحسن وهو الاصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب ان يضم اليهما ركعتين فتصير اربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب ان يطيل القراءات في سنة المغرب لانه ٢٥٥ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى

منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في البويرة وعن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل ان ينطق مع احد يقرأ في الاولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج من ذنوبه كما تخرج الحبة من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء واربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقول صلاة في الوجود (قوله ويندب ان يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى - ذكفه لانه باقى الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصرين في الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشرين أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها الم) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلدتها (قوله واربع قبل الظهر) قال في البحر ويشترى كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المترتبة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي اقول لا يفصل في شئ منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاول - ذكفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة ويستأبدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو آخر السنة لانه يكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل ينافي التحريم لا يسقطها ولا يكتفى بها على الاصح وفي الحلبي لو أراد ان يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النقل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القبلية والبعدية اذاؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرأة في بيته افضل من

وان طردتكم الخيل (المقصود الحث على الفعل والافتراق الفرض عند طرد الخيل رباح لعدم التمكن (قوله أحب الى من الدنيا وما فيها) باعتبار ما يترتب على فعلها من الثواب (قوله ثم اختلف في الافضل) أي من المؤكدات والمستحبات (قوله قال الخلواني ركعتا المغرب) فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعه - مسافراً ولا حضراً كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لان سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل انها لفصل بين الاذان والاقامة كذا في الشرح (قوله وهو الاصح) كذا صححه في الدراية والعناية والنهاية وعلمه في البحر بانه ورد فيها وعيد وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع التي قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقول صلاة في الوجود (قوله ويندب ان يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى - ذكفه لانه باقى الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصرين في الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشرين أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها الم) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلدتها (قوله واربع قبل الظهر) قال في البحر ويشترى كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المترتبة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي اقول لا يفصل في شئ منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاول - ذكفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة ويستأبدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو آخر السنة لانه يكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل ينافي التحريم لا يسقطها ولا يكتفى بها على الاصح وفي الحلبي لو أراد ان يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النقل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القبلية والبعدية اذاؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرأة في بيته افضل من

بسلام قال لا وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبده يصلي في كل يوم ثلث عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة الا ابخى الله له في الجنة رواه لم زاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها اربع (قبل الجمعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شئ منهن (و) منها اربع (بعدها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدناه في الرباعيات فتدانا (بتسليمة) لتعلقه بقوله واربع وقال الزبلي حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد بهما عن السنة اه



والله يدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فمداوا ربعا فان عمل بثلثي فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (ونذ) أي استحب (اربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربع ركعات قبل العصر لم تحسه النار وورد انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد اربعاً فلذا اخبره القدوري بينهما (و) نذ اربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يضطجع (و) نذ اربع (بعده) أي بعد العشاء لما روى بنا واقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كما نجا من جد من ليلته ومن صلاه من بعد العشاء كان كشاهن من ليلة القدر (و) نذ (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله ٢٥٦ عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا قوله

تعالى انه كان للوابين غفور رواد الاواب هو الذي اذا اذنب ذنباً بادر الى التوبة وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب شهرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بين ابسوء عدلن له عبادة ثقي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب شهرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ومن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى اربع ركعات بعد المغرب قبل ان يكلم أحد ارفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد

صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وفي المنية التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن وبه أتق الفقيه ابو جعفر قال الا ان يختص ان يشغل عنها اذا رجع الى منزله فان لم يخف فالا فضل البيت والحكمة فيه ان لا تخلوا البيوت من الصلاة كما تب عليه صلى الله عليه وسلم بقوله نوروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً كذا في الحاشي وغيره (قوله وله الخ) هذا مما تقر به المؤلفين وكلام أهل المذهب أحق ما يليه يذهب (قوله المستحب من السنن) المستحب والمندوب والمرغب فيه والحسن ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما رجع الشرع فعلة على تركه (قوله فلذا اخبره القدوري) أي لا خلاف الا ما روى القدوري وكذا اخبره محمد بن الحسن بيز أن يصلي ركعة بين أو اربعاً كما في الفتح (قوله من صلى قبل الظهر الخ) قال في رفع العوائق عن الفوائد القرشية والمراد في مثله يعني في مثل ما ذكر من الوعد بالثواب في مقابلة الاعمال الموابية لا الاتيان بهامة وظاهره أن الترتيب في بعض الاحيان بعد غير مانع اه (قوله رفعت له في عليين) هو أعلى مكان في الجنة والمراد ادخله ثواب عظيم من أجلها والافغيرها من الاعمال مدخر ثوابه في الجنان وقد يقال ان المدخر في عليين أكثر مما ادخر في غيرها من باقي الجنان (قوله وهو خير له من قيام نصف ليله) قد يقال انه نزل منزلة من أدرك ليلة القدر وهو خير من ألف شهر ولا شك أن قيام نصف ليله أقل من ذلك ويمكن أن يجاب بأنه يكتب له قيام نصف ليله زيادة على ثوابه مدرك ليلة القدر أو ان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله غفر له بها ذنوب خسين سنة) حله أكثر العلماء على الصغائر وأطلق بعضهم فعلمه للكاتب (قوله ولم يقيد فيه بكونه قبل التكلم) فاما أن يحمل المطلق على التقيد لاتحاد الحادثة أو يقال ان التقيد للكمال لا التحصيل أصل الموعود به (قوله وفي التجنيس الخ) الظاهر أن هذا تقرير على قوله ما وما بعده تقرير على قول الامام من اختلافهم فيها هو الافضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة ان الاولى فصل المندوبة عن المؤكدة بالتسليم (قوله وفي الدرر بتسليمية) وهو أدوم واشق ولذا اختاره الكمال در

الاقصى وهو خير له من قيام نصف ليله وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها ذنوب خسين سنة) وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونه قبل التكلم وفي التجنيس الست ثلاث تسليمات وذكر القونى انها بتسليمين وفي الدرر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدة كما في الكثر وغيره من المعبرات وظاهره المغفرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدة وكذا في الاربع بعد الظهر

وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (وبقصر) المتفعل (في الجلوس الأول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (الشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وإذا تشهد في الآخرة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (و) إذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كما في فتح القدير وهو الأصح كما في شرح المنية لأنها التامة كدها اشبهت الفرائض فلا تبطل شفعته ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالآلة قال في الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كما في صلاة الظهر (بخلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلي نافلة أكثر من ركعتين) ٢٥٧ كاربعة فأتمها (ولم يجلس الا في آخرها) فالقياس فسادها وبه قال

زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تقصد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا) لأنها صارت صلاة واحدة لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها القرض الجلوس آخرها) لأنها صارت من ذوات الأربع ويجوز ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب القعود إليه بتذكره بعد القيام مالم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة واذا لم يقعد الا على الثالثة وسلم اختلف في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) فصل

(قوله وقيل بها) اظهر الاحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهره الحلبي (قوله فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة السهو وعلى من زاد على الشهد فيها كما في الدرر والغرر كذا في الشرح (قوله فلا تبطل شفعته) فهو على شفعته اذا طلب الاخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة ذكره السيد (قوله ولا يلزمه كمال المهر) مالم توجد الخلوة الصحيحة الخالية عن الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة قاله السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام الى الشفع الثاني وقسطا شفعته ولا تبقى على خيارها اه سيد قال وبطل القعود على رأس الثانية لا يثنى ولا يعوذ في الثالثة اه (قوله وفي الاستحسان الخ) تطويل من غير فائدة فالاولى الاقتصار على ما في المصنف (قوله لأنها صارت من ذوات الأربع الخ) هذا الكلام صريح في أنها تحسب بتمامه خلافاً لمن قال انها تحسب شفعاً واحداً ولا يتأقبه ما ذكره ابن أمير حاج في بحث التراويح لوصلي الكل بسلام واحد ولم يقعد الا في آخرها اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه يجزيه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين على ما هو الصحيح اه لانه في التراويح خاصة لكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالعنى أنها تتوب عن ركعتين من التراويح وان كانت تحسب له عشرين نافلة فتدبر (قوله وصحح الفساد في الخلاصة) لان القعدة المشروعة قد تركها والتي فعلها لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الاول ثم أفسده بترك القعود ولا يلزمه بالثالثة شيء مطلقاً عما كان أو سهواً لان البناء على الفساد لا يلزمه شيئا وعامه في الشرح (قوله وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نفل النهار) باتفاق الروايات لانه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد تعليماً للجواز كذا قالوا وهذا يقيد بأنها تحريمية اه سيد عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلا) ذهب ثمان اعراب قاض وقد تظهروا فيها الحركات (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

ط (النهار و) الزيادة (على ثمان ليلا) بتسليمه واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والأصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العباداة وكذا صحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فسبق العشر ثقل اي والثلاث وترا كما في البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لانسل عن حسنن وطولهن ثم يصلي اربعاً لانسل عن حسنن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الامام (في الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العميون (وبه) أي بقولهما (يفتح)

اتباع الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى (وصلاة الليل) خصوصاً في الثلث الأخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى ٢٥٨ تتجافى جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً

(أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولأن القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسيب والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والأفضل القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود

• (فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى وأحياناً الليالي وغيرها)

(سن تحية المسجد بركعتين) يصلح ما في غير وقت مكرهه (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزبلي (و) كذا (كل صلاة أداها) أى فعلها (عند الدخول) بلانية التحية لأنها التعظيم وحرمة وقد

لا ينتج المذعى لأنه لا يفيد أنه جمع بين العشر بتسليم واحدة (قوله اتباع الحديث الخ) أجاب المحقق ابن الهمام عن هذا الحديث بأن لفظه يحتمل أن يكون المعنى فيه مثنى في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح أحدهما لا يكون إلا بخرج وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم على كلا الطرفين لكن عقلاً تارة زيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة ورأى بناءه صلى الله عليه وسلم قال إنما أجرك على قدر نصبك وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال أجهدها وأهذها وهذا لو تدرأ أن يصلى أربعاً بتسليم لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج فكيفنا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أى يباح مثنى لواحدة وثلاثاً ووافق الكمال على ذلك تليذه العلامة قاسم وغيره (قوله لأنه أشق على النفس) وأبعد عن الرياء ولكونه وقت التجلي وعرض الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة (قوله وقال تعالى) أى في مدح من قام الليل تتجافى أى تتباعد جنوبهم جمع جنب عن المضاجع أى محل اضطجاعتهم واستراحتهم والمناسبات للموافاق أن يقول الآية ليفيد أن الكلام متوقف على آخر الآية وهو قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (قوله لأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركني القراءة والقيام أفضل لأنهما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركني السجود مع سنة التسيب (قوله ونقل في المجتبى عن محمد خلافة) ونقل الطحاوى في شرح الآثار عن محمد موافقتهم ما وصححه في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوقف الامام أحمد لتعارض الأدلة وسوى بينهما ما لك تساوى الدليلين ووجه ما في المجتبى قوله صلى الله عليه وسلم لا سائل عليك بكثرة السجود ولا آخر أعنى على نفسك بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في تحية المسجد) • (قوله وغيرها) كصلاة الليل والاستخارة (قوله سن تحية المسجد) أى تحية رب المسجد لأن التحية إنما تكون لأصاحب المسكن لا للمكان ويستثنى المسجد الحرام فإن تحيته الطواف وصرح المنه لا على بأن من دخل المسجد الحرام لا يشغل بعبادة لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه طواف أو أراد بخلاف من لم يرد أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى ركعتين تحية المسجد اهـ (قوله بركعتين) وإن شاء بر أربع والثلثان أفضل قهـ تالتى (قوله في غير وقت مكرهه) في القهـ ستانى إذا دخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا بأتى بالتحية بل يسبح ويهمل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه حينئذ يؤذى حق المسجد كما إذا دخل المكتوبة فإنه غير مأور بها كما في القمرا نشى اهـ وفي الدر عن الضياء عن القوت من لم يتمكن منها الحديث أو غيره بقول كلمات التسيب الأربع أربعاً اهـ وهى سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله أكبر (قوله قبل الجلوس) هذا بيان للأولى كما يأتى وهذا قول العامة وهو الصحيح وقبل يجلس أو لا ثم يصلى (قوله وإن كان الأفضل فعلها قبله) هذا يدل على أنهم حملوا النهى في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين على التنزيه (قوله يكفيه ركعتان

صلى ذلك عاملاً ولا تقوت بالجلوس عندنا وإن كان الأفضل فعلها قبله وإذا تكبر ودخله يكفيه ركعتان في

في اليوم ونذبه أن يقول عند

دخوله المسجد اللهم افتح لي

ابواب رحمتك وعند

خروجه اللهم اني اسألك

من فضلك لامر النبي

صلى الله عليه وسلم به (ونذبه

ركعتان بعد الوضوء قبل

جفاته) لقوله صلى الله

عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ

فيحسن وضوءه ثم يقوم

فيه لركعتين يقبل عليهما

بقلبه الا وجبت له الجنة

رواه مسلم (ونذبه صلاة

الضحى على الرابع وهي

(اربع) ركعات لما روي

قريباً عن عائشة رضي الله

عنها انه عليه السلام كان

يصلي الضحى اربع ركعات

ويزيد ما شاء فلذا قلنا نذبه

اربع (فصاعداً) وقت

(الضحى) وابسداؤه من

ارتفاع الشمس الى قبيل

زوالها فيزيد على الاربع

الى ثلث عشرة ركعة لما روي

الطبراني في الكبير عن أبي

الدرداء قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من صلى

الضحى ركعتين لم يكتب من

الفالقين ومن صلى اربعا

كتب من العابدین ومن

صلى سناً كني ذلك اليوم

ومن صلى غمماً كتبه الله

تعالى من القاتلين ومن

صلى اثنتي عشرة ركعة بقي

الله يتيماً في الجنة (ونذبه

صلاة الليل)

في اليوم) عليه بعضهم بالخروج كافي المروي على الاشياء وقيل اسكل دخول تحية لانه معتبر بتحية  
 الانسان فانه يصيبه كلها عليه كافي السراج (قوله ونذبه) أي بعد ذكر الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم كادت عليه الاحاديث (قوله اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي احسانك  
 وانعامك بالاخلاص والقبول وغير ذلك (قوله اللهم اني أسألك من فضلك) مأخوذ من  
 قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله (قوله لقوله صلى  
 الله عليه وسلم الخ) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال  
 يا بلال حدثني بأرجى عمل علمته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت  
 هلاً أأرجى عندي من أني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور  
 ما كتب لي أن أصلي رواء البخاري واللف بفتح الدال المهملة وتشديد القاء صوت النعل حالة  
 المشي كافي الحلي وفي شرح المشكاة من كتاب الطهارة لو صلى عقب الوضوء فريضة حصلت له  
 هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك اهـ (قوله يقبل عليهما بقلبه) بحيث يستحضر  
 فيهما عظمة الله تعالى (قوله الا وجبت له الجنة) أي ثبتت (قوله ونذبه صلاة الضحى)  
 الضحوة ارتفاع النهار والضحى بالضم والقصر فوق ذلك وبالفتح والمد اذا علت الشمس الى  
 ربع السماء (قوله على الرابع) وقيل غير مندوبة (قوله وهي أربع) قال الحاكم حضرت  
 جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الاثبات فوجدتهم يحتارون الاربع لتواتر الاخبار الصحيحة  
 فيها واليها أذهب فقد روي في قوله تعالى وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم أتدرون  
 ما وفي وفي عمل يومه باربع ركعات الضحى واختلف العلماء هل الافضل المواظبة عليها أو لا  
 وانظروا الا قول الحديث أحب العمل الى الله تعالى مادام عليه صاحبه وان قل وروي انه  
 صلى الله عليه وسلم امر أن يقرأ في صلاة الضحى بالشمس وضحاها والضحى وتغناه في شرح  
 البدور العيني على البخاري (قوله وابسداؤه من ارتفاع الشمس) ووقتها المختار اذا مضى  
 ربع النهار الحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض  
 الفصال رواء مسلم وترمض بفتح القاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في اخفافها (قوله الى ثلثي  
 عشرة ركعة) وفي الدرر عن المنية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشرة وأوسطها ثمان وهو  
 أفضلها كافي النصارى الاشرفية لثبوته بفعله وقوله صلى الله عليه وسلم وأما أكثرها فبقوله  
 فقط قال وهذا الوصل الاكثر بسلام واحد أما لو فصل فكما زاد فهو أفضل كما أفاده ابن حجر  
 في شرح البخاري اهـ ولعل هذا على مذهب الشافعي والافضل زيادة على أربع في نفل النهار  
 مكرهه عندنا (قوله لما روي الطبراني الخ) وروي يقول الله ابن آدم اضع لي ركعتين من  
 أول النهار أكتبك آخره وروي يقول الله تعالى يا ابن آدم اضع لي ركعتين من أول النهار باربع ركعات  
 اكتبك بهن آخر يومك وروي أنه تقوم مقام الصدقات التي على كل مفصل من بني آدم وهي  
 ثمانمائة وستون مفصلاً (قوله كني ذلك اليوم) أي مع حصول الفضيلتين السابقتين وكذا  
 يقال فيما بعد (قوله ونذبه صلاة الليل الخ) ذهب طائفة من العلماء وعليه الاصوليون من  
 مشايختنا الى أن قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم تسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلاً  
 وعلى هذا فتسكون صلاة الليل مندوبة لان الأدلة القولية فيه انما تنفي الذنب وقال طائفة



خصوصاً آخره كما ذكرناه  
 واقل ما ينبغي ان يتنقل بالليل  
 ثمان ركعات كذا في الجوهر  
 ونضاه الايجسر قال تعالى  
 فلا تعلم نفس ما اخفى لهم  
 من قرة عين وفي صحيح مسلم  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عليكم بصلاة الليل  
 فانه دأب الصالحين قبلكم  
 وقربة الى ربكم ومكفرة  
 للسيئات ومنهارة عن الاثم  
 (و) ندب (صلاة الاستخارة)  
 وقد اجمعت السنة عن  
 بيانها قال جابر رضى الله  
 عنه كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يعلمنا الاستخارة  
 في الامور كلها كما يعلمنا  
 السورة من القرآن يقول  
 اذ هم احدكم بالامر فليركع  
 ركعتين من غير الفريضة ثم  
 ليقل اللهم اني استخيرك  
 بعلمك واستقدرك بقدرتك  
 واسألك من فضلك العظيم  
 فانك تقدر ولا أقدر وتعلم  
 ولا أعلم

كان تطوعاً منه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقه سنة لقوله تعالى ومن الليل فقم سجدة نافلة  
 لك وأجاب الاولون قالوا الامساكة لان المراد بالنافلة الزائدة أي زائدة على ما فرض على غيرك  
 ورعاية على التقييد بالجر وذلك وفي تفسير ابن عباس قم الليل يعني كله الا قليلاً فاشهد ذلك  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما حد القليل فانزل الله  
 تعالى نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه يعني انقص من النصف الى الثلث أو زد عليه الى  
 الثلثين خيره بين هذه المنازل فاشهد ذلك أيضاً على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه فقاموا  
 الليل كله حتى انتفخت أقدامهم مخافة أن لا يحفظوا القدر الواجب فعلا ذلك سنة فانزل الله  
 تعالى ناهيها فقال علم أن ان تحصوه به في قيام الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان هذا  
 قبل ان تفرض الصلوات الخمس فلما فرضت الصلوات الخمس نسخت هذه كما نسخت الزكاة كل  
 صدقة وصوم ومضان كل صوم اه وفي تفسير الجزري نسخ وجوب التقدير بقوله تعالى علم  
 ان ان محصوه فتابع عليكم فافروا ما تيسر أي صلوا ما تيسر من الصلاة ولو قدر حلب شاة ثم نسخ  
 وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى فكان بين الوجوب والتخفيف سنة وبين  
 الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على البخاري (قوله خصوصاً آخره) وهو السدس  
 انما من من أسداس الليل وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الالهي (قوله وأقل ما ينبغي  
 أن يتنقل بالليل ثمان ركعات) الذي في الحاوي القدسي أن أقله ركعتان وأكثره ثمان لما روى  
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس ركعات منها الوتر ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى  
 إحدى عشرة وثلاث عشرة ~~ركعة~~ وروى من الجميع (قوله فانه دأب الصالحين) أي عادة  
 الصالحين أي معتادهم (قوله وقربة) أي مقربة لكم من ربكم (قوله ومكفرة للسيئات) أي  
 الصغائر (قوله ومنهارة عن الاثم) أي ناهية عنه (قوله وندب صلاة الاستخارة) أي طلب ما فيه  
 الخير وهي تكون لامر في المستقبل ليظهر الله تعالى خير الامرين وأما صلاة الحاجة فتارة  
 تكون لامر نزل أو سينزل وهذا الامر معنى يراد تحصيله أو دفعه وهذا أولى مما في السبعة عن  
 النهر (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة الخ) وقال صلى الله عليه وسلم من  
 سعادة ابن آدم استخارة الله عز وجل زاد الخاكم ومن شقاوة ابن آدم ترك استخارة الله عز وجل  
 وقد روى باسناد حسن أن داود عليه السلام قال أي عبدك أبغض اليك قال عبد استخارني  
 في امر فخرت له فلم يرض (قوله يقول) بدل من قوله يعلمنا (قوله فليركع ركعتين) يقرأ في  
 الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص وقال بعضهم يقرأ في الاولى بقوله تعالى وربك يخلق  
 ما يشاء ويختار الى يعلمون وفي الثانية بقوله تعالى وما كان امون ولا مؤمنة الى قوله مينما  
 وبعضهم يجمع بين ما ذكرنا انعذر عليه الصلاة استخار بالدعاء فقد روى الترمذي باسناد  
 ضعيف عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد الامر  
 قال اللهم خرنى واخترلى اه (قوله اللهم اني استخيرك) أي أطلب منك تحصيل خير الامرين  
 والباء في قوله بعلمك للقسمة أو للتعميل أي لانك عالم بذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله فانك تقدر  
 الخ) لتعمل على الف والنشر المشقوش (قوله وأسألك من فضلك العظيم) يحتمل أن من اسم  
 بمعنى بعض مفعول به لا سأل والفضل بمعنى المتفضل به ويحتمل أن المفعول به محذوف تقديره



وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خيري في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره  
 لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني

أمرى وأجله فاصرفه عني  
 واصرفني عنه واقدر لي  
 الخير حيث كان ثم رضني به  
 قال ويسمى حاجته رواء  
 الجماعة الامسلاوي ينبغي أن  
 يجمع بين الروايتين فيقول  
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله  
 والاستخارة في الحج والجهاد  
 وجميع أبواب الخير فحمل  
 على تعيين الوقت لأنفس  
 الشغل وإذا استخاره في  
 لما يشرح له صدره وينبغي  
 ان يكررها سبع مرات لما  
 روى عن أنس قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يا أنس إذا هممت بأمر فاستقر  
 ربك فيه سبع مرات ثم  
 انظر إلى الذي يسبق إلى  
 قلبك فان الخير فيه (و) (ندب  
 صلاة الحاجة) وهي ركعتان  
 عن عبد الله بن أبي اوفى  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من كانت له حاجة  
 إلى الله تعالى أو إلى احد  
 من بني آدم فليتوضأ وليحسن  
 الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم  
 لين على الله وليصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
 ليقول لا اله الا الله الحليم  
 الكريم سبحان الله رب  
 العرش العظيم الحمد لله رب  
 العالمين اسألك موجبات  
 رحمتك وعزائم مغفرتك  
 والغنية من كل بر والسلامة

بيان الخير (قوله وانت علام الغيوب) أي تعلم الغيبات علما تاما كما تقدمت صيغة المبالغة  
 والغيوب جمع غيب بمعنى مغيب وإذا كان يعلم الغيبات فعلم المشاهد لنا كذلك بل أولى على  
 ما تقتضي به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) الشك بالنسبة إلى الداعي لا إلى علام الغيوب  
 (قوله أن هذا الامر) يذكر حاجته بدل لفظ الامر (قوله فاقدره) بضم الدال وكسرهما  
 من بابي نصر وضرب أي هيئته ولا يجوز فتحها هنا لان الفتح من قدر يقدرون باب فتح بمعنى  
 اليسار والقوة ولا يناسب هنا (قوله ثم بارك لي فيه) أي اجعل لي منه خيرا رائدا على  
 خيرة أصله وشم بمعنى الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أي علمت (قوله  
 فاصرفه عني الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعا  
 بصرف كل منهما عن الآخر (قوله ثم رضني) وفي رواية أَرْضني (قوله قال ويسمى حاجته)  
 أي بدل لفظ الامر كما قدمناه ويستحب افتتاح الدعاء المذكور بالحمد والصلاة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستخارة في الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل ندب الاستخارة إنما  
 هو في الامور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها أما ما هو معروف خيره أو شره كالمبادات  
 وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات فلا حاجة إلى الاستخارة فيها نعم قد يستخار فيها الميان  
 خصوص الوقت كالحج مثلا في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار  
 في النهي عن المنكر في شخص مقدر يخشى نهيه حصول ضرر عظيم عام أو خاص وان جاء  
 في الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر لكن ان خشي ضررا عاما للمسلمين فلا  
 ينكر وان خشي على نفسه فلا الانكار ولكن يسقط الوجوب كذا في العيني على البخاري  
 (قوله مضى لما يشرح له صدره) أي قلبه وهو يفيد انه يحصل بعد الاستخارة أحد الأمرين  
 لا محالة والمراد أنه يشرح له صدره انشراحا خاليا عن هوى النفس (قوله وهي ركعتان)  
 أو أربع وفي الحاوي أنها اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قاله السيد (قوله إلى الله) أي من  
 غير واسطة بنى آدم وقوله أو إلى أحد من بني آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافضل  
 الخواص من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أي الاشياء التي تقتضي الرحمة منك  
 والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أي الاشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب اقتضاء تاما كما  
 تضمن ذلك (قوله والغنية من كل بر) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيتي وعطيتي كل خير (قوله  
 بارحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدره ذلك كذا في ابن امير حاج  
 (قوله ومن دعائه) أي دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة أو من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي علمه  
 لرجل ضرير البصر أتى اليه فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعافيني فقال ان شئت اخرت ذلك  
 فهو أعظم لاجرك وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فأمره ان يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي  
 ركعتين ويدعو بهذا الدعاء وله طرق كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طرقه والحديث صحيح (قوله  
 اني توجهت بك الخ) يشكلك هذا على ما قالوه انه يكره للرجل أن يقول اللهم إلى أسألك بانه ائتلك  
 وأجيب بان السمع خص هذا الحق عدم الخصوصية لما ورد في استسقاءهم بالعباس وما قبل  
 في وجه الكراهة انه لاحق لاحد على الله تعالى فيه نظر لان لعباد الله المؤمنين عليه حقا فضلا

من كل ان لا تدع لي ذنبا الاغفرته ولاهما الا فرجته ولا حاجة لك فيم ارضا الا قضيت يا ارحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني اسألك  
 وأوجه اليك بنبيل محمد بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في

(ونذب احباؤه الى العشر الاخير من رمضان) لما ورد عن عائشة رضي الله عنهن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان احبب الى الليل وأيقظاه وشدا المتروا القصد منه احبا اليه القدر فان العمل فيه اخير من العمل في الف شهر خالية منها وروى أحمد من قام ليلة ٢٦٢ القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وتأنر وقال صلى الله عليه وسلم

يتمز ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضي خان وفي الميسر ان المذهب عند أبي حنيفة انها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتاخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر (ونذب احباؤه ليلتي العيدين) الفطر والاضحى الحديث من احب ليلة العيد احب الله قلبه يوم يموت القلوب ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك علي وابوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا انت والدعاء فيها مستجاب (ونذب احباؤه ليلتي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام احب الى

منه وكر ما جعله على نفسه وليس استحقاقاً ذاتياً لهم وغمامه في ابن أمير حاج (قوله وشدا المتر) أي اجتمع في العبادة (قوله فان العمل فيه الخ) روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلاً من بني اسرائيل ايسر السلاح في سبيل الله تعالى ألف شهر فحبب المسلمون فانزل الله سورة القدر أي ليلة القدر خيراً من الالف شهر التي ليس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله ويروى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر أربعة من بني اسرائيل فقال عبدوا الله غنائم عام لم يعصوه طرفة عين فذكر أيوب وزكريا وسقيل ويوشع بن نون عليهم السلام فحببت الصحابة من ذلك فنزل جبريل وقال يا محمد حببت أمتك من عبادة هؤلاء النفر غنائم سنة لم يعصوا الله طرفة عين فقد أنزل الله عليك خيراً من ذلك وقرأ السورة فهذا أفضل مما حببت أنت وأمتك فسر النبي صلى الله عليه وسلم والناس معه والالف شهر ثلاث وغنائم سنة وأربعة أشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه الامة بها فلم تكن لمن قباهم على الصبح المشهور وقد أجمع من يعتد به على وجودها ودوامها الى آخر الدهر للاحاديث المنهورة وأنها تزي حقيقة لمن شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه الاحاديث ويستحب كثرة ما رآها اتباعه صلى الله عليه وسلم والحكمة في اخفائها أن يجتهد يريدها في احباؤه الى الكثرة طلباً لما وافقها فكثر عبادته تعالى اه (قوله واحتساباً) أي ادخار الثواب عند الله تعالى (قوله في العشر الاواخر) قال معظم الائمة انها مختصة بها الوتر والشفع في ذلك سواء وقال بعضهم ليلتي الوتر كد وذهب الاكثر الى أنها ليلة سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وجماعة من الصحابة ونسبه العيني في شرح البخاري الى الصحابين (قوله لكن تتقدم وتتاخر) والمراد تظهر فيقال لعبده أنت حر ليلة القدر وقد مضى بعض من رمضان فغندهما لا يعق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان اما اجل وعنده حتى يمضي رمضان القابل كله وعليه الفتوى لاحتمال أنها تكون في آخره في العام القابل (قوله ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار) فان الله تعالى مدح المستغفرين فيها فقال وبالاسحار هم يستغفرون (قوله وسيد الاستغفار اللهم الخ) مبتدأ وخبر أي فهو أولى من غيره ويترب على كونه سيده انه يعبره لولحلف يستغفرن الله بسيد الاستغفار (قوله وانا على عهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة (قوله ووعدك) أي وعدى اياك بالامتثال وفي شرح المصايب أي أنا مقيم على الوفاء بما عاهدتني في الازل بربوبيتك وأنا موقن بما وعدتني من البعث والنشور وأحوال القيامة والثواب والعقاب اه (قوله ابوء) على وزن اقول مهموز لا آخر يعني أقر وأعترف (قوله والدعاء فيها مستجاب) الاولى فيها ما يحتمل رجوعه الى ليلة العيد المذكورة في الحديث والمراد الجنس (قوله يعدل) بالبناء للجهول (قوله صوم يوم عرفة الخ) فيندب صومه الا ليجاج لانه ربما يضاعف بصومه من المطلوب منه يومه قالوا والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكفير عن صوم عاشوراه أنه من شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم

الله تعالى ان يتعد فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة عاشوراء القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (ونذب احباؤه ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع

والجمله القدر تكفر ذنوب العبد ولا تنها يقدر فيها الارزاق والاحبال والاعناء والافقار والاعزاز والاذلال والاحياء والاموات وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخبر بها وخمس ليل لاي رديهن المداء ليله الجمعة واول ليله من رجب وليله النصف من شعبان وليلتا العيدين وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس الى السماء فيقول الامس تغفرا غفرا له الامس تزرق ٢٦٣ فأرزقه حتى يطلع القبر وقال صلى الله

عليه وسلم من احب اليالي الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية وليلة عرفة وليلة القدر وليلة القدر وليلة النصف من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان وليلى العيدين لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومضى القيام أن يكون مستغلا معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه بقرأ او يسمع القرآن والحديث او يسمع او يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ورواه مسلم (وبكره الاجتماع على احياء ليله من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في المساجد) وغيرها لانه لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه فأنكره أكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء بن أبي مليك وفعوه أهل المدينة وأصحاب

عاشوراء من شريعة الكليم عليه السلام وشرع محمد أفضل (قوله ولا تنها يقدر فيها الارزاق) قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم (قوله وفيها يسبح الله تعالى الخبر بها) قال في القاموس السبح الصب والسيلان من فوق كالسبح بالضم اه فشيء الخبر به يصيب من محل عال والمراد كثرة الخبر (قوله ينزل فيها) أي ينزل امره أو ملائكته أو النزول مفة له تعالى لا كصفة الحوادث على ما ذكره من الطريقين (قوله الامس تغفرا غفرا) ألا اذا استغفر الخ واعفوه بالرفع لا بالجرم (٢) لانه في جواب العرض مثلا ولا هنا ليست له لانها تدخل على الافعال (قوله ليلة التروية) هي ليلة الثامن من ذي الحجة (قوله لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) أي بحجة الدنيا حتى تصد عنه الآخرة كما جاء لا تجالسوا الموتى يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يمت قلبه أي لا يصير قلبه عند النزع ولا في القبر ولا في القيامة كذا في الشرح (قوله بقرأ او يسمع) او يدعو واحسن ما يدعو به اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا (خاتمة) من المندوب صلاة القتل فاذا ابتلى به مسلم يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعده ما من ذنوبه لتكون الصلاة والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة اذا نزل منزل لا فيسحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا أراد سفرا أو رجعا ومنه صلاة الاستغفار رابعة وقعت منه لما عن علي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب ذنبا فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين يستغفر الله الا غفر له كذا في القهستاني (قوله ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله) بحقل أنه بصلاة الصبح يحصل له ثواب النصف الآخر فالليل كله حصل بمجموع الصلاتين وهو الذي يشير اليه كلام ابن عباس فانه جعل صلاة العشاء بجماعة والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام احياء الليل ويحتمل أنه أشار به الى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لانه يكون بصلاتها كأنه قام نصف الليل وبصلاته كأنه قام الليل كله (قوله ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بنحو الجماعة في الصلوات التي في تلك الليالي أو غيرها من الرغائب عن الكراهة وان كان لا يخرج عنها الا بالجماعة بشرط أن يكون الامام غير ناذرها والا يصح اعدام صحة اقتداء الناذر بالناذر ويدخل في ذلك صلاة التمتع فان قيل يلزم على ما سبق من أن النذور وجد من المتقدمين لامن الامام ببناء القوى على الضعيف قلت بناء القوى على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا لانها عرضت بالنذور ومن هذا قال الحلبي النذر كالنقل واعلم أن الصلاة في نفسها مشروعة بصفة الاتفراد والاقتراف فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي أفاده السيد واقتضاه وجهه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

ملائكة وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه احياء ليلي العيد جماعة واختلف علماء الشافعية في صلاة احياء ليلة النصف من شعبان على قولين احدهما انه اصحب احياء الجماعة في المسجدا طائفة من اعيان التابعين كذا في معادن ولقمة ابن عاصم ووافقه اصحاب بن زاهر وبه القول الثاني انه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الاوزاعي امام اهل الشام وفعيههم وعالمهم ٢ قوله لا بالجرم لعل صوابه لا بالنصب بدليل وجود الفاء تأمل اه مصححه

• (فصل في صلاة النفل جالسا) في (الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي • (يجوز النقل) انما عجزه ليشمل السنن المؤكدة وغيره فانصح اذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه اجماع العلماء وعلى غير المقدمة قال الاسفة الفجر لا قبل بوجوبها وقوتها كدها والالتزام على غير الصحيح لان الاصح جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النقل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا وكان يجلس في عامة صلاته بالدليل تحققة

وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها فلما اراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد الى القعود وقال في مراجع الدراية وهو المستحب في كل تطوع يصلي به قاعدا موافقة للسنة ولولم يقرأ حين استوى قائما وركع وسجد أجزاء ولولم يستوقفا ثم ركع لا تجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا كما في النجيب (ولكن له) أي للمتقل جالسا (نصف أجر القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القائم (نصف أجر القاعد) (الا) أنهم قالوا هذا في حق القادر اما العاجز (من عذر) فصلاته بالايام افضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهد المقل والاجماع منه قد على ان صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه ايضا جهد المقل ونية المرنخ من عمله (ويقعد) المتنفل جالسا (كالتشهد) اذا لم يكن به عذر

• (فصل في صلاة النفل جالسا) • (قوله يجوز النقل قاعدا) مطلقا من غير كراهة كما في مجمع الانهر (قوله لما قبل بوجوبها) قال في الخلاصة واجمعوا على أن ركعتي الفجر من غير عذر قاعدا لا تجوز كذا روى الحسن عن الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع الاعلى ناكدا كما كذا في الشرح وما في قوله لما قبل مصدريه (قوله على الصحيح) يفيد أن القول بنسخة القيام في سنة الفجر وفي التراويح غير صحيح وليس كذلك أفاده السيد (قوله بعد الوتر) أي غير الوتر لان المقصود الاستدلال على جواز كل النقل قاعدا ويحتمل انه اشارة الى ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز لانه لا ينتج المدعى (قوله ولولم يستوقفا) بان قام قياما مثالا يده فيه ركعتيه وركع وأما اذا وضع ركعتيه على الارض ونصب نصفه الاعلى فالظاهر انه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف أجر القائم) يستثنى منه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان أجر صلته قاعدا كاجر صلته قائما فهو من خصوصاته (قوله ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد) صرح في البحر عن المشارق بن جواز قائما فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد ولا يمكن حمله على النقل مع القدرة اذ لا يصح مضطجعا اللهم الا ان يحكم بشذوذ هذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم أن في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولكن قال الكمال ولا أعلم في فقهنا اه (قوله فصلاته بالايام افضل) أي مضطجعا أو مستلقيا وقاعد (قوله لانه جهد المقل) أي اجتهاد المقل يعني انه ليس في وسعه غيره والجهد في الجهد (قوله على أن صلاة القاعد) أي الذي يركع ويسجد فان الموحى تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو أرق الخ) هو ظاهر لان الصلاة بالايام أقل رتبة من صلاة القاعد في العمل واذا كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة القائم فصلاته القاعد بعذر وهي أكثر عملا أفضل منها بالاولى (قوله ونية المرنخ من عمله) هذا انما يظهر اذا خطر بباله أنه لو كان صحيحا لاداهما قائما وانما كانت خيرا لبعدها عن الرياء (قوله ويقعد كالتشهد) فيه اشارة الى أنه لا يوضع يمينه على يسره تحت سرته لكن صرح في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع يمينه بشيخ قولهم ان القعود كالقيام اه من السيد (قوله في المختار) هو احدي روايات ثلاث عن الامام وبها أخذ زفر قال في النهر ولا شك في جواز القعود على أي حال وانما الاختلاف في تعيين ما هو الافضل اه (قوله ولكن ذكر شيخ الاسلام) هذه رواية ثابته عن الامام وبها أخذ أبو يوسف وعن الامام انه يترجع وبها أخذ محمد كافي مجمع الانهر فاذا اراد أن يركع يعسني على الرويتين الاخبرتين افترض رجله اليسرى وجلس عليه ليكون يسره عليه كذا في ابن أمير حاج وهذا الخلاف في غير حال التشهد أمامه فانه يجلس كما يجلس التشهد بالاجماع سواء سقط القيام له فذرام لا اه نهر (قوله لتوجهه

فيقتضيه وجله اليسرى ويجلس عليها ونصب يمينه (في المختار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل له ان السابق يقد في موضع القيام محتديا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتديا أي في النقل ولان المحتدي أكثر توجهها لعضائه القبلة أتوجه



السائقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقعد كيف شاء لأنه لما جازله ترك أصل القيام فترك صفة القعود وأولى وأما المريض فلا  
تتقيد بصفة جلوسه بشئ (وجاز اتانامه) أي اتنام القادر فقله (فاعدا) سواء كان في الأولى والثانية (بعد انتماحه قائما) عند أبي  
حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركناً في النفل فجاء تركه وعندهما لا يجوز لأن الشروع ملزم فأشبهه النذر ولا يبيح حنيفة أن نذره  
ملزم صلا مطلقاً وهي الكمال بالقيام مع جميع الأركان والشروع ٢٦٥ لا يلزم الاضيافة النقل وهي

لا توجب القيام فتمت  
جالسا (بلا كراهة على الأصح)  
لأن البقاء أسهل من الابتداء  
وابتداءه جالسا لا يكره  
قاله تاه أولى وكان صلى الله  
عليه وسلم يفتح التطوع ثم  
يتنقل من القيام إلى القعود  
ومن القعود إلى القيام  
روته عائشة رضي الله عنها  
(ويتنقل) أي جازله التنقل  
بل ندب له (راكبا خارج  
المصر) يعني خارج العمران  
أي شغل خارج القرية  
والأخيرة بمحل إذا دخله  
مسافر قصر القرض وسواء  
كان مسافرا أو خرج لحاجة  
في بعض النواحي على  
الأصح وقيل إذا خرج قدر  
ميل وقيل إذا خرج قدر  
فرسخين جازله والأفلاوعن  
أبي يوسف جوازها في المصر  
أيضا على الدابة (ومما  
إلى أي جهة) ويفتح  
الصلاة حيث توجهت به  
دأبه) لمكان الحاجة ولا  
يشترط عجزه عن إيقافها  
للتحرية في ظاهر الرواية  
لقول جابر وأبي رسول الله

السائقين) أي وكل القدمين وهو لازم لما قبله (قوله) وعندهما لا يجوز (الخلاف في غير الشفع  
الثاني) أما لو ابتداء الشفع الأول قائما ثم قعد في الشفع الثاني فهو جائز اتفاقا لأن كل شفع  
صلاة على حدة (قوله) ولا يبيح حنيفة أن نذره ملزم (الخ) لافرق في لزوم القيام فيه بين أن يلزمه  
نصبا أو لا واختاره الكمال وفي المحيط أنه إن لم يلزم القيام نصبا لا يلزمه قال نضر الإسلام هو  
الصحيح أفاده السيد (قوله بالقيام الخ) متعلق بالكاملة (قوله بلا كراهة على الأصح) واختاره  
صاحب الهداية المكراهة إذا كان من غير عذر كالإعياء والتعب (قوله) ثم ينتقل من القيام  
إلى القعود) أي في الركعة الواحدة فقد ذكر في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح  
التطوع قائما ثم يقعد فإذا بقي من قراءته مقعدا رخص من آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم سجد كذا  
في الشرح (قوله أي جازله التنقل) لأن الصلاة خير موضوع فلا يشترط ما يشق من نحو  
الغزول يلزم الانقطاع عن الخير قال في المبسوط لولم يكن في التنقل على الدابة من المنفعة الاحتفاظ  
اللسان من فضول الكلام. لمكان كافي في جوازه (قوله بل ندب له) لقوله صلى الله عليه وسلم  
كثيرا (قوله إذا دخله) أي وصل إليه (قوله على الأصح) هو قول جمهور العلماء وعند مالك  
يشترط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وأبي مشهور عنه وإنما يمكن عن أبي يوسف  
جوازها في المصر بلا كراهة وعن محمد كذلك وفي رواية أجازته مع المكراهة مخافة الغلط بكثرة  
اللفظ واستدلالا بروي عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يركب الخمار في المدينة يعود سعد بن  
عبادة وكان يصلي وهو راكب وأجيب عن الإمام بشذوذ الحديث وعنايته في الشرح (قوله  
موميا إلى أي جهة الخ) للموجده على سريته أو على شئ وضع عنده يكون عبثا لا فائدة فيه فيكره  
ولا تنفس دلالة إيماء وزيادة اللهم الآن يكون ذلك الشئ عجباً انتفسد الاتصال النجاسة به كما  
حققه البرهان الحلي (قوله ويفتح الصلاة الخ) إنما زاده لوقوع الخلاف فيه فان الإمام  
الشافعي رضي الله عنه يشترط الاستقبال عند الافتتاح وفي شرح عمدة الأحكام وعند أبي  
حنيفة وأبي ثور يفتح أولاً إلى القبلة استقبالا ثم يصلي كيف شاء وبه قال أحمد وهو الأشبه كذا  
في ابن أمير حاج (قوله حيث توجهت به دأبه) أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به  
دأبه لا يجوز له عدم الضرورة إلى ذلك كما في السراج وفي توحيد الضمير في قوله ومما وقوله به  
إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالجماعة فان فعلوا صلاة الإمام صحيحة وصلاة القوم  
فاسدة وقيل يجوز إذا كان على دابة واحدة كما في البحر عن الظهيرية وبه جزم في الدرر (قوله  
في ظاهر الرواية) وقال الكاكي يشترط ذلك وإن تعذر جاز قال في الشرح لئلا ينفى جله على  
صلاة القرض لأن باب النفل أوسع (قوله وإذا حرك الخ) أشار به إلى أن نسيه لا يضر إذا  
كان يعمل قليل وهو المعتمد خلافا لما في الفتية أنه إذا سبى راحلهم لم يجز النرض ولا التطوع

صلى الله عليه وسلم صلى التوافل على راحلته في كل وجه يومي إيماء ولكنه يخفف السجدة  
من الركعتين رواه ابن حبان في صحيحه وإذا حرك رجليه أو ضرب دأبه فلا بأس به إذا لم يصنع شيئا كثيرا (وحي بنزوله)  
على ما مضى إذا لم يحصل منه عمل كثير



كما اذا نفي رجليه فالحمد لله لان احرامه انعمد بحجوز الاركوع والسجود عزيمة بنزوله بعده فكان له الايام يمارا بكارهية وبهذا يفرق بين جواز شائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها فلذا (لا) بحجوزة البناء بعد (ركوبه) على ٢٦٦ ماضى من صلاته نازلا في ظاهرها الرواية عنهم لان افتتاحه على الارض

(قوله لان احرامه انعمد بحجوز الاركوع والسجود) ايضا انه ان يقال ان بناءه بضر الصلاة على بعض عند الاختلاف انما يجوز اذا تناولته ما تحريمه واحدة وأما اذا لم يكونا كذلك فلا يجوز اذا ظهر هذا فصرية الراكب انعمدت بحجوزة للايماء راكبا والركوع والسجود بتقدير النزول فكان ما صلى بالاياء وهو راكب وما صلى بعد النزول بركوع وسجود داخل تحت تحريمه واحدة فجاز بناء احدهما على الآخر واحرام النازل انعمد موجب الركوع والسجود فقط فلم يتناول الايماء راكبا فلا يصح بناؤه عليه كذا في العناية فان قيل ما ذكر فيه بناء القوي على الضعيف وذلك لا يجوز كما في المريض اذا صح اوجب بان احرام المريض لم يتناول الاركان اى الاصلية بدون ايماء لعدم قدرته عليها فلا يجوز بناءه لم يتناوله احرامه على ما تناوله واجيب ايضا بان ايماء الراكب ركوعه وسجوده في القوة وليس خلفا عنهم ولذا جاز ابتداءه بالاياء مع قدرته على النزول اذ الخلف ما لا يصار اليه الا عند تعذر الاصل ولا يصح الجمع بينهما بخلاف المريض فان ايماءه خلف لا يجوز له ابتداءه مع القدرة اى فلا يصح الجمع بينهما وبين الاصل فلا يصح له البناء قال في النهاية وعلى هذا الفرق يجب ان لا يفتى في المكتوبة فيما اذا افتتحها راكبا لعذر ثم نزل لانه ليس له ان يفتتحها على الدابة عند القدرة فكان الايماء فيها خلفا فلا يصح البناء لازوم الجمع بين الاصل والخلف ولهذا قيد المسئلة في الهداية بالتطوع اه (قوله عزيمة) اى احرامه على ما هو معمول مطابق لمذوف اى عزم عليه عزيمة وقوله بنزوله متعلق به (قوله فكان له الايماء) الاولى ان يقول ولا ايماء به ما عطف على قوله للركوع (قوله رخصة) اى جاء على خلاف الحكم الاملى تسهيدا (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل (قوله فلذا) اى للتعليل بعدم تناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا قدر على الركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليه ما فصار كاحرام النازل الذي افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بناءه لم يتناوله احرامه على ما تناوله فلذا التجوز الخ (قوله في ظاهرها الرواية) وقال زفر بحجوزة البناء كما اوضحه في الفتح (قوله حق سنة الفجر) بالجر عطف على النوافل الراتية (قوله يعنى الاولى الخ) اى فيجيب عنه بجوابين (قوله كره في الاظهر) اى تنزيه ابدليل التعليل (قوله بخلاف القعود) فانه لا كراهية فيه على الاصح (قوله للضرورة) ولانه لماسقط اعتبار الاركان الاصلية فلان يسقط شرط طهارة المكان اولى (قوله ولا تصح صلاة المنى) ولا السابح وهو يسبح كافي المضمرات سواء كان بعد ذرام لا فرضا كانت الصلاة لا (قوله لاختلاف المكان) ولان كلام المنى والسباحة مناف للصلاة واداء الاركان مع المنى لا يصح والله سبحانه وعالى علم واستغفر الله العظيم

استلزم جميع الشروط وفي الركوب بقوت شرط الاستقبال واتحاد المكان وطهارته وحقيقة الركوع والسجود (و) جاز الايماء على الدابة (ولو كان بالنوافل الراتية) المؤكدة وغيرهما حتى سنة الفجر (و) روى (عن) أنى حنيفة رحمه الله تعالى انه ينزل الراكب (للسنة الفجر لانها آكد من غيرها) قول ابن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون هذا البيان الاولى يعنى ان الاولى ان ينزل ركه حتى الفجر كذا في العناية وقد مر ان هذا على رواية وجوبها (وجاز لا تطوع الاتسكا على شئ) كصاحبها وخادم (ان تعب) لانه عذر كما جاز ان يقدم (بلا كراهية وان كان الاتسكا) (بغير عذر كره في الافاضة لاسافة الادب) بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كما قدمناه (ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة شجاسة) كثيرة (عليها) اى الدابة (ولو كانت) التي تزيد على الدرهم (في السرج والر كابين في الاصح) وهو

قول أئمة مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة المنى بالاجماع) اى اجماع ائمتنا لاختلاف المكان (قوله) (نصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) والمحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندبر) والمعين



(وانه ذكر دوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز) اي لاتصح الصلاة (فيها بالاياه) ان يقدر على الركوع والسجود (افاقا) انقد المبيح حقيقة وحكما ٢٦٨ (والمربوطة في لغة البحر) بالاراسي والخيال (و) مع ذلك (تحرکہا الریح) تحریرها

(شديدا) هي (كالمسيرة) في الحكم الذي قد اعتمدته والخلاف فيه (والا) اي ان لم تحرکہا شديدا (فكالمواقفة) بالشط (على الاصح) (و) الواقفة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعد) مع قدرته على القيام لا لتفاءل المقضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو ١- تراز عن قول بعضهم انها أيضا على الخلاف (فان صلى) في المربوطة بالشط قائما وكان شئ من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة (بمنزلة) الصلاة على السرير (والا) اي وان لم يستقر منها شئ على الارض (فلاتصح) الصلاة فيها (على المختار) كما في المحيط والبدائع لانها احب من كالدابة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائما مطلقا أي سواء استقرت اولاً الا اذا لم يمكنه الخروج بلا ضرر فيصلي فيها بالخروج (و) اذا كانت سائرة (بتوجهه) صلى فيها للقبلة (لقدرته) على فرض الاستقبال (عند افتتاح) الصلاة وكلما استدارت السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (اليها) أي القبلة (في خلال) الصلاة (وان عجز) عما كان

أي الامر فيه وهو وصل فيها قائما بحمله النذب لتوافق الأدلة (قوله المبيح حقيقة) هو كالمريض وحكما وكالدابة (قوله كما في المحيط والبدائع الخ) اعلم أن ظاهراً الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة قائما في المربوطة بالشط مطلقا سواء استقرت على الارض ام لا يمكنه الخروج ام لا وقيدته في الايضاح بأحد أمرين بالاسـ من قرار وعدم إمكان الخروج عند عدم الاستقرار كما في الفتح والتبيين واختاره في المحيط والبدائع كما في البحر فاقاله الشيخ شاميين في رسالته وما في الايضاح لم أقف على تصحيحه لاحد بل هو ضعيف والمعتمد الاطلاق مردود وقال الحلبي وعلى هذا أي ما ذكر في الايضاح ينبغي ان لا تجوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع إمكان الخروج الى البر والايضاح هو شرح لغيره في ثلاث مجلدات كلاهما لعبد الرحمن أبي الفضل الكرماني (قوله وان عجز) عما كان في الصلاة (نقله في الشرح عن مجمع الروايات) (قوله ولو ترك الاستقبال لا تجز به في قولهم جميعا) هذا ما أورده الشيخ اكمل الدين بقوله وينبغي ان يتوجه الى القبلة كيفما ادوات السفينة سواء كان عند الافتتاح او في خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر اه كذا في الشرح قال بعض الحذاق المتبادران لزوم التوجه منوط بالقدرة عليه كما يشير اليه كلام المصنفات والاسيحياني اذا لاسـ استقبال قد سقط للعذر ولو عند الامكان كما في المناقب من عدمه عند عدم الامكان اولى والعلامة الاكلى لم يطلق لزوم الاستقبال بل قيد بالقدرة وعند عدم القدرة على الشئ كيف يتحقق لزومه والى ما ذكرنا يشير كلام الدرر حيث قال لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة اذ مفهومه انه عند عدم الامكان وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال ومفاهيم الكتب حجة كما لا يخفى وما في مجمع الروايات انه ان عجز عما كان الصلاة يمكن حمله على حالة الرجاء اه أي رجاء زوال العذر قبل الوقت فتأمل اه بتصرف وهو كلام حسن اذ على ما افاده المصنف يلزمه تأخير الصلوات في اسفار البحر الملح عند اشتداد الارياح وتقليلها في سفن مصر عند السفر الى العارف بالله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم في المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في صلاة التراويح) \* (قوله الترويحة الجلسة) فهي المرة الواحدة من الراحة (قوله ثم سميت بها الاربع ركعات الخ) مجاز الاستراحة بعدها غالباً فهو من اطلاق اسم المجاور على ما جاوره وقوله التي آخرها الاولى أن يقول التي بعدها ويمكن ان تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ادعنا بالصلاة يا بلال اي أقفها فيكون فعلها راحة لان انتظارها مشقة على النفس والانهاء يوصل بها الى راحة الجنة وهذه العبارة التي للمصنف نقلها في الشرح عن المستصفي والذي فيه عن الفتح ان التراويح جمع ترويحة للنفس أي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت بها كل أربع لاستمرارها في استراحة بعدها بقدرها اه فالحلاقة للزوم (قوله التراويح سنة) باجاء العصابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي منعتكم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وفي الصحيحين

الصلاة (حتى) يقدر الى ان (تتمها مستقبلا) ولو ترك الاستقبال لا تجز به في قولهم جميعا \* (فصل في صلاة التراويح) \* من الترويحة الجلسة في الاصل ثم سميت بها الاربع ركعات التي آخرها الترويحة روى الحسن عن أبي حنيفة صفته بقوله (التراويح سنة

التراويح وما فعله عمر  
رضي الله عنه فقال التراويح  
سنة مؤكدة ولم يتخرصه  
عمر من تلقاء نفسه ولم يكن  
فيه مبتدع ولم يأمربه إلا  
عن أصل لديه وعهد من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهي سنة عين مؤكدة  
على (الرجال والنساء)  
ثبت سنيتها بفعل النبي  
صلى الله عليه وسلم وقوله  
قال عليكم بسنتي وسنة  
الأنبياء الراشدين من بعدي  
وقد واطب عليها عمر وعثمان  
وعلى رضي الله عنهم وقال  
صلى الله عليه وسلم في حديث  
افترض الله عليكم صيامه  
وسنت لكم قيامه وفيه رد  
اقول بعض الروافض هي  
سنة الرجال دون النساء  
وقول بعضهم سنة عمر لأن  
الحجج أنها سنة النبي صلى  
الله عليه وسلم والجماعة سنة  
فيها أيضا لكن على الكفاية  
ينسب بقوله (وصلاتها  
بالجماعة سنة كناية)  
لما ثبت أنه صلى الله عليه  
وسلم صلى بالجماعة إحدى  
عشرة ركعة بالوتر على سبيل  
التداعي ولم يجزها مجرى  
سائر النوافل ثم بين العذر  
في الترتيب

٢ قوله قال في القاموس  
تخرصه الخ الذي في القاموس  
تخرص عليه اقترى فلينظر

وقوله وذكره معان المناسبات معاني الان يكون على لغة ربيعة اه صححه

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفذ في رمضان ولا غيره على  
احدى عشرة ركعة اه منها الوتر كافي يحيى ابن خزيمة وابن حبان وأما مرواه ابن أبي شيبة  
والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان  
عشر بين سوى الوتر فضعيف وانما ثبت العشر من عواظبة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق  
رضي الله تعالى عنهم في البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والاصر على ذلك في خلافة  
أبي بكر وسنة من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك  
أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كافي في فتح الباري وبالجملة فهي سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سنة الفوائد بنا إليها وكيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة  
الأنبياء الراشدين المهديين من بعدي عضو عليهم بالنواجد وروى ابو نعيم من حديث عروبة  
البيكدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت نبأ شيباء فأحبها إلى أن ألزموا  
ما أحدث عمر وفي البصر عن الخلاصة اختلف المشايخ في كونها سنة يعني أو مستحبة قال  
وانقطع الخلاف برواية الحسن عن الامام انها سنة اه وقد ذكر الأصوليون أن السنة  
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من الصحابة (قوله ولم يتخرصه عمر من تلقاء نفسه)  
قال في القاموس تخرصه اقترى عليه اه وقال قبله انظر ص القول بالظن وذكره معان  
كبيرة (قوله في حديث) بالنسكية وقوله افترض الخ في محل نصب مقول القول (قوله وفيه  
رد) اقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء) أقول هكذا قاله حافظ الدين في المكا  
لكن المشهور عنهم أنه ليست بسنة أصلا قال في البرهان قد اجتمعت الأمة على مشروعية  
التراويح وجوازها ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض ذكر العلامة نوح (قوله  
وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الفتاوى الهندية عن الجواهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول أصح وفي حاشية السيد على العلامة مسكين  
وما قيل بكفر من يقول انها سنة عمر رضي الله عنه كما نقوله الروافض من نوع فتة مصرح في  
كثير من المتداولات بانها سنة عمر يعني بالنظر لكونها عشر بين ركعة والمواطبة عليها وذلك  
لا يمنع كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لما ذكرنا اه (قوله وصلاتها بالجماعة  
سنة كفاية) فلا لوم على من لم يحضر الجماعة إلا أن يتركها جميعا أو يكون فقيها بقتة يد به  
وقال المرغيناني انها سنة عين وكره أن يؤتم في التراويح مرتين في ليلة واحدة وعليه الفتوى  
لأن السنة لا تتكرر في الوقت الواحد فتقع الثانية نفلا مضمورات بخلاف ما لو صلاها مأمورا  
مرتين حيث لا يصح كراهة كالأول أم فيها ثم اقتدى بآخر في تلك الصلاة وكما لو صلى العشاء اماما  
أو مقفيا ثم أقيمت ثانيا فإنه لا يكره له أن يدخل فيها ثانيا بل يستحب له ذلك كما حققه العمدة ابن  
أمير حاج وابنظر الجمع بين هـ ذا وبين ما ورد من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلها والظاهر أن  
الظاهر مثل العشاء بخلاف بقية الفرائض فيكره اعدتها وذا غير مشهور وفان المشهور كراهة  
الاعادة إلا لمن صلى منفردا ثم أقيمت صلاة العشاء والظاهر ويسر متفاد من طاب الجماعة في  
التراويح أن فضيلتها بالجماعة أكثر من فضيلة الانفراد وهل هي كالجماعة في الفرض فتضاعف  
على صلاة الفذ بسبع وعشرين أو خمس وعشرين أو المصنف في زيادة ثواب من غير قيد



وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقتراضها لمنا وقال الصدر الشهيدي الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد  
بجملة وبقى أهل الحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون تارك السنة لأنه يروى عن أفراد الصحابة التخلف وقال في الميسوط  
لوصلي أنسار في بيته لا يأثم فقد فعله ابن عمر وعروة وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة  
على سبيل الكفاية إذا لاقن بابن عمر ٢٧٠ ومن تبعه ترك السنة انتهى وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال

أحادي القضاة في بيت فان  
الاداء في المسجد فضيلة  
ليس للاداء في البيت ذلك  
وكذا الحكم في الفرائض  
(و وقتها) ما بعد صلاة  
العشاء على الصحيح الى  
طلوع الفجر (و) تبعينها  
للعشاء (يصح تقديم الوتر  
على التراويح وتأخيرها عنها)  
وهو أفضل حتى لو تبين  
فساد العشاء دون التراويح  
والوتر أعادوا العشاء ثم  
التراويح دون الوتر عند  
أبي حنيفة بوقوعها  
نافذة مطلقة بوقوعها في  
غير محلها أو الصحيح وقال  
بجماعة من أصحابنا منهم  
إسماعيل الزاهد أن الليل  
كله وقت لها قبل العشاء  
وبعد وقبل الوتر وبعده  
لأنه قيام الليل (ويستحب  
تأخير التراويح الى قبيل  
(ثلث الليل أو) قبيل  
(نصفه) واختلفوا في أدائها  
بعد النصف فقال بعضهم  
يكبر لأنها تتبع للعشاء  
فصارت كسنة العشاء  
(و) قال بعضهم (لا يكبر  
تأخيرها الى ما بعده) أي ما

بالعدد ومثل ذلك يقال في صلاة التطوع جماعة إذا كان على غير وجه التداخي بصدد (قوله  
وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقتراضها علينا) أن قيل كيف خشى النبي صلى الله عليه وسلم  
أن تقترض علينا مع علمه بأنه لا يزداد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الاسراء  
فرض الصلاة لا يبدل القول لدى أجيب بأن المنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد  
الركعات ونقصانها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فاقرت في السفر وزيدت في الحضر كما  
في حاشية الشافعي على الزياحي أو أن الفرضية قد تكون مهلنة على المداومة أو خشيت  
بداوتها على علمها أن تعقدوا فرضيتها اه (قوله وبقى أهل الحلة أقامها منفردا) أفادهم هذا  
التعبير أنها سنة كفاية لكل محل محلة فيها مسجد فأقامتها بمسجد واحد في البلد لا تسقط الجماعة  
عن جوامعهم حيث تعددت مساجد المحلة ويجوز رومة فتضي إطلاقهم أنها سنة كفاية أن المراد  
أنها سنة كفاية في البلد لا في المحلة (قوله فالصحيح) أنه نال إحدى القضاة (ين) هما صلاتها في  
البيت جماعة وصلاتها في المسجد جماعة (قوله فان الاداء الخ) أنه لم يذوق كان الواجب ذكره  
وهو الأفضل فيها المسجد فان الاداء الخ قال البرهان الحلي كل ما شرع بجماعة فالصحيح فيه  
أفضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير الجماعة وإظهار شعار الاسلام اه وفي التمران في المسجد  
أفضل على ما عليه الاعتماد (قوله ووقتها ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة  
العشاء (قوله يصح تقديم الوتر على التراويح الخ) وقيل وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال عامة  
مشايخ بخاري وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاتته تروية واشتغل بها يفوته الوتر بالجماعة يشغل  
بالتروية على قول مشايخ بخاري وبالوتر على قول غيرهم (قوله وقال جماعة من أصحابنا الخ)  
قال في الجرح ولم أر من صححه وإذا فاتت قبل تقضى ما لم يأت وقتها من الليلة المستقلة وقيل ما لم  
يضي الشهر والصحيح أنهم لا تقضي مطلقا فان قضاها كانت نفلا لا تراويح كما في الدر والسراج  
(قوله وقال بعضهم لا يكبر الخ) أي تحريمها والاختلاف الأولي ثابتة بدليل قوله ولكن الأحب  
أن لا يؤخر التراويح (قوله آخره) يصح قراءته بالرفع ويكون على تقدير مضاف أي صلاة آخره  
ويصح قراءته بالنصب على الظرفية أي السكأن آخره (قوله في حد ذاتها) أي لا بالنظر للتراويح  
(قوله وهي عشرون ركعة) الحكمة في تقديرها بهذا العدد مساواة المكمل وهي السنن  
للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعمالية (قوله فالاصح) أنه ان تعمد ذلك كره (مقابل ما في  
منية المصلي من عدم الكراهة لأنه أكمل لزيادة المشقة ورتبان السكالم لا يحصل بمجرد المشقة  
ما لم يكن فيه اتباع السنة اه (قوله وإذا لم يجلس الا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع  
فإذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليتين على ما عليه العامة ذكره السيد واذ لم يقعد  
الا في آخر العشرين فعلى الصحيح تجوز عن تسليتين أي ركعتين بخلاف ما إذا قعد على رأس

بعد نصف الليل (على الصحيح) لأن أفضل صلاة الليل آخر في حد ذاتها ولكن الأحب أن لا يؤخر التراويح اليه ركعتين  
خشية القوات (وهي عشرون ركعة) بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (بعضهم تسليتان) كما هو المتوارث بسلم على رأس كل ركعتين  
فإذا وصلها وجلس على كل شفع فالاصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجزأه عن كلها وإذا لم يجلس الا في آخر أربع



نابت عن تسليمة فتسكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا)  
يستحب الجلوس بقدرها (ابن الترمذي في المعجم) لأنه المتوارث عن السلف وهو ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله  
ولان اسم التراويح ينبئ عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين التسبيح ٢٧١ والقراءة والصلاة فرادى والسكوت

(وسن ختم القرآن فيها)  
أي التراويح (مرة في)  
الشهر على الصحيح) وهو  
قول الاكثر رواه الحسن  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
يقرأ في كل ركعة عشر  
آيات أو نحوها وعن أبي  
حنيفة رحمه الله أنه كان  
يختم في رمضان إحدى  
وستين ختمة في كل يوم ختمة  
وفي كل ليلة ختمة وفي كل  
التراويح ختمة وصلى بالقرآن  
في ركعتين وصلى الفجر  
بوضوء الغشاء أربعين  
سنة (وان مل به) أي يختم  
القرآن في الشهر (القوم)  
قرأ بقدر ما لا يؤدي إلى  
تنزيههم في المختار) لان  
الأفضل في زماننا لا يؤدي  
إلى تنفير الجماعة كذا في  
الاختصار وفي المختار الأفضل  
في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدي  
إلى تنفير القوم عن الجماعة  
لان تكثير القوم أفضل من  
تطويل القراءة وبه يقتضي  
وقال الزاهد يقرأ كما في  
المغرب أي بقصار المفصل  
بعد الفاتحة ويكره الاقتصار  
على ما دون ثلاث آيات  
أو آية طويلة بعد الفاتحة  
ترك الواجب (ولا يترك

ركعتين كافي الخلاصة) قوله نابت عن تسليمة) فيه أنهم قالوا ان القعود الأول في رباعية النقل  
واجب يجزى بالسجود ومقتضاه أن تنوب عن تسليمتين ويجب عليه السجود ان كان ساهيا وقد  
يجاب بأن المذكور هنا في خصوص التراويح السكونية اشترعت على هيئة مخصوصة بالسلام على  
رأس الركعتين فلا ينافي أنها في غيرهما تجعل أربعاً وفيه أنه قد يذكر على ما اذا جتمع السكوت  
بتسليمة واحدة مع أنها انما تنوب عن تسليمة واحدة على المذنب كافي الدرر (قوله والصلاة  
فرادى) أي بعد كل أربع أمابعد كل شفع فهي مكروهة قال البرهان الحلبي يكره صلاة  
ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لانها بدعة مع مخالفة الامام اه وفي الكافي وتكره الاستراحة  
على خمس تسليمات عند الجهور (قوله مرة في الشهر) ومرة في فضيلة وثلاث في كل عشر  
مرة أفضل كافي واذا كان امام مسجد به لا يختم فله أن يتركه الى غيره كافي الفتح وكذا لو كان  
الامام لحانا وفي الفتح والتبيين ثم اذا ختم مرة قبل آخره قيل لا يكره ترك التراويح فيما بقي  
لانها اشترعت لاجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء اه واذا قرأ  
بالختم فغلاط ترك سورة وآية وقرأ ما بعدها فالجواب له أن يقرأ المتروك ثم المقر وليكون على  
الترتيب (قوله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها) لان عدد ركعات التراويح ستمائة  
ركعة أو الاكثر من ان كان النهر ناقصا فينبغي الزيادة على العشرة ولو كان كاملا لان الآيات  
تزيد على قدرها كاملة بستمائة وستين آية لينتهي الختم فيه بجميع آيات القرآن ستمائة ألف  
وستمائة وستة وستون آية ألف وعدو ألف وعيدو ألف امرؤ ألف ثم في ألف قص وألف خبر  
وخمسة مائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون فاصح ومنسوخ كذا في الشعبي عن  
الكشاف (قوله ما لا يؤدي إلى تنفير الجماعة) من طول القراءة وتسبيح وأدعية تنمى  
وقوله في زماننا لا نهوم له لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي أيما عن تطويل القراءة (قوله  
لان تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة) أي اكثر ثوابا لانه يزاد بكل فرد صلاة ويتعلم  
جاهلهم من عالمهم ونعود بركة الكلام منهم على الناقص (قوله ويكره الاقتصار على ما دون  
ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة) أو آيات متوسطة ان كما في الشرح (قوله لترك  
الواجب) افاد به انه مكروه تحريرا وما في فضائل رمضان للزاهد من ان أبا الفضل الكرماني  
والوبري أفتيا انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه  
فهو جاهل انتهى محمول على الآية الطويلة والآيتين المتوسطتين أو هو ضعيف لان فيه افراطا  
يؤدي إلى التفريط بترك الواجب (قوله ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)  
ويكتفى بالله صلى الله عليه وآله لانه افترض عند الشافعي (در) قوله وفرض على قول بعض المتهمدين  
منهم مولانا الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله ويجزى من الهدمة) الموجود في النسخ التي  
بأيدينا بالهدمة والذى في الدرر بالذال المجهمة ونسبها في القاموس بمرعة الكلام  
والترامة (قوله وترك الترتيل) في القاموس مثل الكلام ترتيلا أحسن تأليفه اه والمراد

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لانها سنة وكدة عندنا وفرض على قول بعض المتهمدين فلا يصح  
بدونها ويجزى من الهدمة وترك الترتيل وترك تعدل الاركان

وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولولم القوم) بذلك (على المختار) لانه عن الكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (لا يترك  
الثناء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح ٢٧٢ الركوع والسجود) لا يترك لافتراضه عند البعض وتأكيده سنة عندنا (ولا

يأتى) الامام (بالدعاء) عند  
السلام (ان مل القوم) به  
ولا يتركه بالترديد عو بما  
قصر تحصيل السنة (ولا  
تقضى التراويح) أصلاً  
(بقواتها) عن وقتها (منفرداً  
ولا بجماعة) على الأصح  
لان القضاء من خصائص  
الواجبات وان قضاها كانت  
تفلاً مستحباً لا تراويح وهى  
سنة الوقت لاسنة القوم  
فى الأصح من صغار أهل  
للصلاة فى آخر اليوم يسن  
له التراويح كالحائض اذا  
ظهرت والمسافر والمريض  
المفطر

#### \* (باب الصلاة فى الكعبة) \*

قدمنا من شروط الصلاة  
استقبال القبلة وهى  
الكعبة والشرط  
استقبال جزم من بقعة  
الكعبة أو هوائى الان القبلة  
اسم البقعة الكعبة  
المهدودة وهوائى الى عنان  
السماء عندنا كما فى العناية  
وليس بناؤها قبله ولذا  
حين أنزل البناء صلى  
العناية رضى الله عنهم الى  
البقعة ولم ينقل عنهم انهم  
اتخذوا ستره فلذا (صح  
فرض ونفل فيها) أى فى  
داخلها الى أى جرم منها

أن لا يعطى التلاوة حقها (قوله وغيرها) كترك التعوذ والتسمية وترك الاستراحة فيما بين  
كل ترويعتين والكراهة فى الثلاثة المذكورة فى كلامه تحريمية وفى غيرها تنزيهية لانها فى  
مقابله ترك السنن (قوله وكذا لا يترك الثناء) سواء كان اماماً أو مقلداً أو منفرداً والله فى  
الفتح بان السنن لا يترك للجماعات (قوله لافتراضه عند البعض) هو أبو مطيع البلخى - تلبيذ  
الامام الاعظم رضى الله عنه وقيل بوجوبه (قوله ولا يأتى الامام بالدعاء) أى الدعاء الطويل  
لقوله فيدعو بما قصر (قوله ولا تقضى التراويح) لانها ليست آكد من سنة المغرب والعشاء  
وهما لا يقضيان فهى أولى بعدم القضاء (قوله على الأصح) قد تقدم مقابله (قوله والمسافر  
والمريض) لا يحسن عطفهما على الحائض لانها قبل آخر اليوم وعبارته فى الشرح  
أولى حيث قال والأصح انها سنة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم وسننت لكم قيام ليلة حتى ان  
المريض المفطر والمسافر والحائض والنفساء اذا طهرتا والكافر اذا أسلم فى آخر اليوم تسنن  
لهم التراويح فكيف بعد المقيم الصحيح الصائم فى تركها اه وفى القنينة لوتر كوا الجماعة فى  
الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع له ولولم يصلها امام له أن يصلى الوتر به كما  
أن له أن يصلى التراويح بامام والوتر باخر على الصحيح ويكره له مقتضى أن يقع فى التراويح  
فاذا أراد الامام ان يركع يقوم وظاهر عبارة الشرح يفيد ثبوت الكراهة ولو كان داخلياً فى  
صلاة الامام لانه عليه بقوله لما فى هـ ذان مخالفة الامام ولما فيه من القول بلزوم القيام فى  
التراويح وتكره مع غلبة النوم فيمنصرف حتى يستيقظ لان فى الصلاة مع النوم ثم اونا وغفلة  
وترك التدبر ولا خصوصية لها بهما ذابل كل الصلوات كذلك اه والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

#### \* (باب الصلاة فى الكعبة) \*

وهى البيت الحرام سميت كعبة تربعها أو انتوتها ومنه الكاعب لمن ارتفع عندها واختلف فى  
المضاعفة الحاصلة فى الصلاة فقبل خاصة بالعمل فيها أى فى المسجد العتيق وهو ما حوله المحدث  
بوضع الرخام فيه وقيل تحصل بالعمل فى كل بقاع المسجد وقيل بالعمى فى كل الحرم (قوله  
عندنا) وعند الشافعى اسم للبناء والبقعة حوى عن البرجندى (قوله وليس بناؤها قبله) لانه  
لو صلى على جبل أبى قبيس لا يكون بين يديه شئ من بناء الكعبة وصحت صلاته كذا فى الشرح  
(قوله ولذا حين أنزل البناء) أى فى زمن عبد الله بن الزبير (قوله الآية) أى اقرأ الآية  
وتنامها للظانين والاعا كفى من الركن السجود (قوله ظاهر فى صحتها فيه) اذ لا معنى لتطهير  
المكان لاجل الصلاة وهى لا يجوز فى ذلك المكان كذا فى الشرح والدليل على صحة الصلاة  
فيها ما نقلنا من السنة حديث بلال رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت  
وصلى فيه وصلاته صلى الله عليه وسلم وان كانت تفلاً فالأفضل فى معناه فيما هو من شرائط  
الجواز دون الاركان ولانها صلاة استجمعت شرائطها بوجود استقبال القبلة أفاده فى الشرح  
ومتى صارت قبله فاستدبارها فى الصلاة من غير ضرورة يكون مفسداً ولو صلى ركعة الى جهته  
وركعة الى جهة أخرى لاتصح صلاته لانه صار مستدبراً للجهة التى صارت قبله فى حقه ييقين

توجه له تعالى أن طهر ايتى الآية لان الامر بالتطهير للصلاة فيه ظاهر فى صحتها فيه (وكذا) صح فرض  
ونفل (فوقها وان لم يتخذ) مصلحاً (ستره)

لمّا كرنا (لكنه مكروه) له الصلاة فوقها (الاسماء الادب باستعلائه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره الى غير وجه امامه فيها  
أفوقها) بان كان وجهه الى ظهر امامه أو الى جنب امامه أو ظهره الى جنب امامه ٢٧٣ أو ظهره الى ظهر امامه أو جنبه الى

وجه امامه أو جنبه الى  
جنب امامه متوجها الى  
غير جهته أو وجهه الى  
وجه امامه (صح) اقتداؤه  
في هذه الصور السبع  
الأنه يكره اذا قابل وجهه  
وجه امامه وليس بينهما  
حائل لما تقدم من كراهته  
اشبهه بعبادة الصور وكل  
جانب قبله والتقدم والتأخر  
انما يظهر عند اتحاد الجهة  
وهي مختلفة في جوف  
الكعبة وقوله (وان جعل  
ظهره الى وجه امامه  
لا يصح) اقتداؤه تصريح  
بما علم التزاما من السابق  
لايضاح الحكم وذلك  
لتقدمه على امامه (صح)  
الاقتداء ان كان (خارجها  
بامام فيها) أي في جوفها  
سواء كان معه جماعة فيها  
أو لم يكن (والباب مفتوح)  
لأنه كقيامه في المحراب في  
غيرها من المساجد والقيود  
بفتح الباب اتفاقا فإذا  
سمع التبليغ والباب مغلق  
لا مانع من صحة الاقتداء كما  
تقدم (وان تخلقوا حولها  
والامام يصلي (خارجها) صح)  
اقتداء جميعهم (الا) أنه  
لا يصح (ان كان أقرب الميام)

من غير ضرورة بخلاف المتخري اذا تبدل محرابه أقامه السيد والمراد بالاستدبار ترك الاستقبال  
والافتد ينقل من جهة الى جهة من غير استدبار (قوله لما ذكرنا) أي من أن القبلة اسم  
لبقعة الكعبة المحمدية ودودة وهوائها الى عنان السماء (قوله لاساءة الادب) يفيد أن الكراهة  
للتنزيه (قوله وترك تعظيمها) أي ظاهرها والافهم معظمها باطنها والا كافر (قوله متوجها  
الى غير جهته) بان يجتمعا في أحد الأركان الأربعة ويستقبل كل جهة وانما قد يغير الجهة  
لأنه لو كان في جهته يصح بالاولى (قوله في هذه الصور السبع) واذا اعتبر في الجانب فالصور  
التي ذكرها فيها الامين والشمال وبين الامام وبين المأموم تزيد على هذا العدد (قوله الا أنه  
يكره اذا قابل الخ) ظاهره كراهة التصريح لما يأتي من التعليل (قوله وليس بينهما حائل) أما اذا  
وجد فلا كراهة لعدم التشبه بعبادة الصور (قوله وكل جانب قبله الخ) اعلم أنه لا بد في صلاة  
الجماعة من استقبال الجميع القبلة وأن لا يتقدم المأموم على امامه فاشار الى الاول بقوله  
وكل جانب قبله وأشار الى الثاني بقوله والتقدم والتأخر الخ (قوله وهي مختلفة في جوف  
الكعبة) نعم الصلاة فيها وفوقها فان الجوف موجود فيهما (قوله وذلك اتقدمه على امامه)  
أي في جهته واسم الإشارة راجع الى عدم الصلة (قوله وصح الاقتداء الخ) أي اذا وجدت  
الشروط أما اذا فقد بعضها كما اذا خرج عن استقبال العين فانه لا يصح الاقتداء كما لم يفر  
(قوله أولم يكن) وهو ل يكره ذلك لانفراد الامام في محل عال عن كل المأمومين الظاهر نعم  
لوجود ما ذكره ولا نفراد من الامام (قوله في غيرها) صفة للمعرب (قوله كما تقدم) من أن  
الاصح اعتبار الاشتباه وعدمه (قوله صح اقتداء جميعهم الا أنه لا يصح الخ) هذه هي الصورة  
السابقة بعين الصحة وفسادا الا أنه اذا كرت فيما تقدم فيما اذا كانت الصلاة فيها وفوقها وهذا  
ذكرت فيما اذا تخلقوا حولها (قوله لا يظهر) الاولى لا يظهر ان أو الواو بعني أو وأ أن كلا  
منهما لازم لا آخر لانه يلزم من التقدم التأخر وعكسه فلهما بمنزلة ثني واحد فلذا أفرد الضمير  
(قوله المتوجه) بصيغة اسم الفاعل وكل فاعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئله عفو الله العظيم

#### \*(باب صلاة المسافر)\*

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لانه يكشف عن أخلاق الرجال  
يقال سفر الرجل سفر من باب ضرب فهو مسافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب  
وصاحب وصحب فهو لا مصدر والجمع لكن استعمال الفاعل واسم الفاعل منه هو مجوز  
مضارع والسفر بفتحين اسم منه وجهه اسفار بمعنى لانه يسفر أي يكشف عن أخلاق  
الرجال فالفاعل ليس على بابها لانها لا تكون الا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي  
على بابها باعتبار أنه اسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه (قوله الى شرطه) فيه أن  
الشرط السفر لا المسافر سيد عن الجوى (قوله ويقال الى محله) كل فاعل محل (قوله  
والسفر في اللغة قطع المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو بعني قول السعد في

ط ٣٥ من امامه وهو (في جهة امامه) اتقدمه على امامه وأما من كان أقرب اليها من امامه وليس في جهته فاقداؤه صحيح  
لان التقادم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه بكل منهما (باب صلاة المسافر) من باب إضافة الشيء الى  
شروطه ويقال الى محله أو فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشبرع مسافة مقدرة بنسب مخصوص بينه بقوله

(أقل) مدة (سفر تنغيره) أي السفر ٢٧٤ (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين

ورخصة حقيقية ورخصة مجازية ونسعى رخصة ترفيه مثل القطار واجراء كلمة الكفر بالا كراهه والثانية مثل الكره على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين ارتكيب الرخصة والعمل بالعزيزية فناب والثانية لا تخيير فيه اتعين القول فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخير بينه وبين ما هو ايسر كلاهما اختلف فانه مخير بين ابقائه والمسخ وبين قلعه والغسل وأما الصلاة في السفر فلا يستلزم ركعتين من الرابعة فاذا صلاهما لم يقع عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال اربعا لمخالفة المقرض عليه عينا واسائه بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدتين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالا كراهه بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية ثبت معها ان خيار العبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيزية كاللمح على الخلف كما ذكرناه والقطار في رمضان

التأخير هو في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه (قوله أقل مدة سفر تنغيره الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كالطج والجهاد وسفر مباح كالجارة وسفر معصية كقطع الطريق والاولان سيدان للرخصة اتفاقا وأما الاخير فكذلك عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية خلافا للمالك والشافعي وأحمد فانهم قالوا سفر المعصية لا يفيد الرخصة لانها اثبتت تحقفا وما كان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليب أعني المعصية ذكره العلامة نوح وفي الطباق الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعديد والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلاة اه (قوله وهي لزوم قصر الصلاة) الضمير للاحكام ولا يحسن هذا التفسير والاولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعديد والاضحية وحرمه الخروج على الحرقة بغير محرم وغير ذلك اه (قوله كرخصة الاسقاط) الاولى أن يقول وهو رخصة اسقاط أي مسقطا للعكس أصلا لا الى بدل فان الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالقرض في حقه ركعتان فلم يوجد التغيير من العسر الى اليسر في حقه فظهر به هذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة شيء واحد في الماصدق وان اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزية عندنا أو رخصة فقد غلط لان من قال رخصة عنى رخصة الاسقاط وهي العزيمة تسمى رخصة مجاز كما لا يخفى اه (قوله واعلم ان الرخصة على قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة والعزيمة ما شرع لغیر عذره وهو معنى قولهم ما تقرروا على الامر الاول والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذره وهي الرخصة الحقيقية وينال لها رخصة ترفيه أي تخفيف ويسير مسقطا للوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيما يأتي فيه القضاء في المال كإباحة الفطر في رمضان (قوله ورخصة مجازية الخ) فان قصر الصلاة مثلا بالنظر الصلاة المقيم فيه تخفيف النصف لكنه في الحقيقة عزية لانها مكمل صلاته ولا يتضمن إلا كمال فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد بجميع ما عليه الا في أعداد الركعات والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم (قوله وتسمى رخصة ترفيه) الضمير في تسمى للرخصة الحقيقية فالاولى تقديمه (قوله مثل القطار) أي فطر رمضان في السفر فانه رخصة ويتضمن فعل العزيمة فضل ثواب موافقة المسافر فيها (قوله واجراء كلمة الكفر بالا كراهه) أي اجراءها باللسان والقلب مطمئن بالإيمان ويتضمن فعل العزيمة وهو الصبر على القتل ثواب الشهادة (قوله والثانية مثل الكره على شرب الخمر) الاولى مثل شرب الخمر بالا كراهه (قوله ما عليه ولو بالتخير) وهو الواجب التخير كما حدد الاشياء الثلاثة في كفارة اليمين (قوله بينه) الاولى بين ما هو أشق وبين ما هو ايسر الخ (قوله كلابس الخلف) مثال للواجب التخير (قوله بين ابقائه) أي الخلف (قوله من الرابعة) أي من الصلاة الرابعة في حق المقيم (قوله عينا) أي وليس من المقرض الترفيه ككفارة اليمين (قوله واسائه بتأخير السلام) المراد بالاساءة كراهة التحريم (قوله وظنه فرضية الزائدتين) هذا لا يطرد في كل مكمل فلو قال وخلف المقرض بالنفل لكان مطردا (قوله وتسمية هذه)



وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية ولا تخييره بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة) وقد روي بالايام دون المراحل والقراخي وهو الاصح (يسير وسط) ثم ادا لان الليل ليس محلا لسير بل للاستراحة ولا بد أن يكون السبيل من ارا (مع الاستراحات) فينزل ٢٧٥ المسافر فيه للكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولاكثر

النهار حكمه كما فاذا خرج فاصدا محلا وبكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث وسار الى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشى الاقدام في البر) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا وعرا فيكون مشى الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه يوما فاذا بات ثم أصبح وفعل كذلك الى ما بعد الزوال ثم نزل كان يوما ثانيا ولا يعتبر أجعل السير وهو سير البريد ولا أبطأ السير وهو مشى الجملة التي تجزها الدواب فان خير الامور واسطها وهو سائر الابل والاقدام

اي رخصة الشرب بالاكراه (قوله وسقوط وجوب الجمعة والعيدين) بالجزء عطف على المسح فان المسافر اذا صلى الجمعة والعيدين وضحي صح ذلك منه وأتيب (قوله ولا تخييره الخ) بل يتعين عليه الشرب والقصر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة ويباح فيه الفطر ويصح فيه أكثر من يوم وليلة وتسقط به الاضحية وأما المبيع لترك الجمعة والعيدين والجماعة والمبيع للتعقل على الدابة والتيمم والاستحباب القرعة بين نسائه فلا يقدّر بهذه المدة (قوله دون المراحل والقراخي) روى عن الامام أنها مقدرة بثلاثة مراحل قال في الهداية وهو قريب من الاول لان المعتاد في السير كل يوم مرحلة (قوله وهو الاصح) قال في البحر وأنا اتعجب من فتواهم في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصا الخائف للنص الصريح عنه وعن بعض أصحابنا تقديرها بخمسة عشر فرسخا (قوله بيسير وسط) فلو أسرع بريده فقطع ما يقطع بالسير الوسط في ثلاثة ايام في أقل منها قصر وكما اذا سار فيها سيرا خارا فالعادة وصرح في التبيين انه يكفي في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط البقيان اه (قوله لان الليل ليس محلا للسير) قال القهستاني الاولى ترك ذكر الابل لانها للاستراحة (قوله ولا بد الخ) محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والسين والتاء فيها ازا فاندتان (قوله وسار الى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره القدونية بين الايام الثلاثة في اعتبار الزوال واعلم أن الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر ايام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربيع اه ذكره صاحب تحفة الأخبار (قوله وهو سير الابل) أي ابل القافلة بدليل قوله ومشى الاقدام (قوله في البر) متعلق بقوله اعتبر (قوله ووعرا) أي صعبا شاقا (قوله من ابتداء اليوم) متعلق بقوله قطع (قوله ونزل بعد الزوال) عبارة غيره عند الزوال بدون بعد (قوله يوما) مرتبط بقوله احتسب (قوله وهو سير البريد) أي البغل (قوله وفي البحر يعتبر اعتدال الربيع) فينظر الى السفينة كم تنسب في ثلاثة ايام ولياليها عند استواء الربيع بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة فيجعل ذلك أصلا (قوله فيقصر المسافر الخ) لوقال فيصلي المسافر الفرض الرباعي ركعتين لكان أولى لان الركعتين تمام فرضه (قوله العلي) أخرج الترمذي ولم يذكره نزيح الرباعي (قوله أو خاتفا) أي ولو كان فارا في المحطة (قوله وهو المختار) وقيل الافضل الله هل تقربا وقيل الترك ترخصا وقيل كذلك الاسنة الفجر والمغرب (قوله فزيدت في الحضر) في الظهر يوم الثلاثاء لاثنين عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول بعد مقدمه المدينة صلى الله عليه وسلم بشهر وأقرت صلاة السفر ركعتين كما في العيني على البخاري (قوله فانها وزا النهار) سميت بهذا الاسم مع أنها تصلى بعد مذهب النهار باعتبار أنها تقع عقب النهار ويطلب فعلها سريعا

كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الربيع) على المقي به فاذا سار أكثر اليوم به كان ككله وان كانت المسافة دون ما في السهل (فيقصر) المسافر (الفرض) العلي (الرباعي) فلا قصر للثنائي والثلاثي ولا للزوا فانه فرض على ولا في السن فان كان في حال نزول وقرا ورا من ياتي بالسن وان كان سائرا أو خاتفا فلا ياتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين



ركعتين فزيدت في الحضر وأقزت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطابة والصبح اطول قراءتها  
وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصما بسفره) كما بقى من سبيله وقاطع طريق لا طلاق نص الرجعة (إذا جاوز بيوت  
مقامه) ولو بيوت الاخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد (جاءوا أيضا ما اتصل به) أي بقامه (من فئانه) كما يشترط مجاوزة روضه وهو ماحول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة برض المصر يشترط مجاوزتها في الصحيح (وان انفصل القناء بمزرعة أو قضاء) قدر غلوة) وتقدم أنهم من ثمانية خطوة الى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القناء وكذا لو اتصلت القرية بالقناء لا بالررض لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة القناء كذا في قاضيخان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى والولوالجعية والتجسس والمزيد ونصها بقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق قناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القناء بالمصر لصلاة الجمعة والقصر أن الجمعة من مصانع المصر وقناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوايج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوايج أهل المصر فلا يلحق قناء المصر بالمصري في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقناء المكان المتصل بالبلد كرض الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وإن كانت متصلة بيوتها ولو سكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة وبعضها ولا يعتبر سكن الحفظة والأكررة اتفاقا (ويشترط لصحة صلاة السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

فأطلق عليها وتر النهار لقرينها منه والاضافة تأتي لادنى ملازمة أو لتعيز عن وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلة وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطابة) الاولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح اطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصده قصد اجازما كما في القهستانى ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الرياح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عنده أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاعتماد وما ينعمه فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم بناء على أنية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جاعلا لوقصد السباحة أو ذهب صاحب جيش اطلب عدوا وذهب اطلب أبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصما بسفره) بان سافر اطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق واعلم أنه يكون عاصما بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأقدم السيد (قوله لا طلاق نص الرجعة) قال تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح المجاوز لا يني الأحكام كالبيع وقت النداء والصلاة في الأرض المقصوبة (قوله إذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليعيد اشتراط مجاوزة الكل فيدخل فيه محله منفصلة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخاتمة (قوله ولو بيوت الاخبية) متصلة أو متفرقة فان نزول على ماء أو محتطب يعتبره غارقة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا لا يشترط غيوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الاسدي خرجنا مع علي ونحن نتظر الى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو يتظر الى القرية فقلنا الانصلى أربعين فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة برض المصر) قيد بالررض احترازا عن القرية المتصلة بالقناء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعا للثانية من عز بالحيط وأفاد في النهر من الولوالجعية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثمانية الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الأصح ولعله يان أنها قال القرطبي أن هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من قناء المدينة (قوله ويلحق القناء بالمصر لصلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه لئلا كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما يأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والأكرة اتفاقا) أي الحزائين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

البلد كرض الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وإن كانت متصلة بيوتها ولو سكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة وبعضها ولا يعتبر سكن الحفظة والأكررة اتفاقا (ويشترط لصحة صلاة السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز) العمران ناويا (و) لكن  
(كان صبيّا أو تابعاً لم ينو متبوعه السفر) والمتابع (كأرأة مع زوجها) وقد أوفاهما مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعاً ولو  
دخل بهما لانهما يجوزان آمنعه من الوطء والاخراج للمهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد  
والمدبر (مع مولاة والجندي مع أميرة) إذا كان يرتزق منه والاجير مع المستأجر ٢٧٧ والتلميذ مع أستاذه والاسير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى  
مع المتبرع بقوده وان كان  
أجيراً فالعبرة بنية الاعشى  
(أو) كان (ناوياً دون  
الثلاثة) الأيام لان مادونها  
لا يصير به مسافراً شرعاً  
(وتعتبرنية الإقامة والسفر  
من الاصل) كالزوج والمولى  
والاسير (دون التبوع)  
كالرأة والعبد والجندي  
(ان علم) التبوع (نية المتبوع  
في الاصح) فلا يلزمه الاتمام  
بنية الاصل الإقامة حتى  
يعلم كافي توجهه الخطاب  
الشرعي وعزل الوكيل حتى  
لوصلي محالها قبل علمه صحت  
في الاصح (والقصر عزيمة  
عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم  
الرباعية و) الحال أنه (قعد  
القعود الاول) قد راى التشهد  
(صحت مسألته) لوجود  
القرض في محله وهو الجلوس  
على الركعتين وقصر الاخرين  
نافله (مع الكراهة) لتأخير  
الواجب وهو السلام عن  
محله ان كان عامداً فان كان  
ساهياً بسجدة السهو (والا)  
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعاً لغيره في حكمه (قوله) والثالث عدم نقصان مدة السفر (أي  
السفر الذي تقصر فيه الصلاة) (قوله) فلا يقصر من لم يجاوز (الخ) محترز قوله اذا جاوز (قوله)  
ولكن كان صبيّا) محترز التقيد بالبلوغ (قوله) أو تابعاً) محترز التقيد بالاستقلال فقهه ان  
ونشر محظوظ (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لهما ما ذكر (قوله)  
والعبد غير المكاتب) أمّا هو فقال في البحر فبغى أن لا يكون تبعاً لأن له السفر بغير إذن المولى  
(قوله) إذا كان يرتزق منه) كذا في الزيلعي أو من بيت المال كافي النهر والوجه في الذي  
ترزق أن يكون مقيماً كما اذا تزوجت اتفاقاً (قوله) لا يصير به مسافراً شرعاً) أي سفره ناقص  
به الصلاة أمّا في ترك الجمعة والجماعة والقيام والصلاة على الدابة فيصير مسافراً شرعاً (قوله) حتى  
يعلم (الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أو لا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية  
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفر يقصر والا لا وان لم يعلم بمسأله وان  
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافراً يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعد في حاشية  
الاشباه ان مسافر ان في قوله ان كان العدو مسافراً معناه سائراً ووجه التأييد أن التعبير بالفعل  
حيث قال بمسأله يشعر بالوجوب وأيضاً فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام  
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجهه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار  
الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضي ما مضى ولو كبل  
لا يعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كونه الموكل وفي التنوير  
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم  
على الاصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك اقتتاحت النقل وخلطه بالقرض  
وكل ذلك لا يجوز إيقاده السيد عن الدرر (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصدها بسجدة  
والاصارث الثلاثة تعلق بعضهم اليه أخرى تحترزنا عن التثقل بالبتراء ولو أفسده لاشئ عليه لانه  
لم يشرع فيه ملتزماً ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل التسليم بسجدة أعاد القيام  
والركوع لوقوعها من غير ان ينوي ان يركعها السيد ولا بد أن ينوي الإقامة حقيقة  
حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط لا يكون مقيماً (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام  
الصلاة ستة النية والمدة واستقلال الرأى واتحاد الموضع وملاحيته وترك السير (قوله)  
يقصر) جلة يقصر مئة مسافراً (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض  
فان الالتها كالابتداء والاطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أو لا  
ولحاجة نسيتها وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث فدخل للماء أو لا فإنه يتم في هذه الصور

قد راى التشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لترك فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالفرض قبل كماله  
(الاذا نوى الإقامة لما طام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيماً بالنية فانقلب فرضه أو رده وترك واجب القعود الاول  
لا يفسد وكذا الموقر في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الاخرين بنية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره  
بعضي ثلاثة أيام مسافراً (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامته نصف شهره لمدأ وقرية)

ركعتين فزيدت في الحضرة وأقرت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بقى من سبده وقاطع طريق لا تطلق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الاخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جهتيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد جاوز أيضا ما اتصل به (أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة روضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بربض المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (وان انفصل القضاء بمزربة أو قضاء) قدر غلوة) وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة الى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القضاء وكذا لو اتصلت القرية بالقضاء لا بالربض لا يشترط مجاوزتها بل بمجاوزة القضاء كذا في قاصيضان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى الولوالجية والنجيس والمزيد ونصها يقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق قضاء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القضاء بالمصر لصلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وقضاء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق قضاء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المعتاد بالصالح

فأطلق عليها وتر النهار لقرىها منه والاضافة تأتي لادنى ملازمة أولتين من وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة للملحة وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة من منزل ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصده قصد اجازما كما في القهستانى ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الرجح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاعتماد وما ينفعه فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر قبله قبل بلوغ المقصد بيوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جاعها لو قصد السباحة أو ذهب صاحب جيش اطاب عدوا وذهب اطاب آبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أمان في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بان سافر اطاب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق واعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأداه السيد (قوله لا تطلق نص الرخصة) قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم عسى المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح الجمار لا يفتي الاحكام كالبيع وقت النداء والصلاة في الارض المغصوبة (قوله اذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليعقيد اشتراط مجاوزة الكل فيدخل فيه محله منفصلة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخطاية (قوله ولو بيوت الاخبية) متصلة أو متفرقة فان نزلوا على ماء أو محتطب يعتبر مفارقة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه ولا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الاسدي خرجنا مع علي ونحن نتظر الى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو ينظر الى القرية نقولنا الانصلى اربعين فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة بربض المصر) قيد بالربض احترازا عن القرية المتصلة بالقضاء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعاً للنهاية معز بالمعبط وأقادي النهر عن الولوالجية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الاصح ولعله يان انها يتها قال القرطبي ان هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من فناء المدينة (قوله ويلحق القضاء بالمصر لصلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه اذا كان منقطعاً عن عمران وهو المقول عليه كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والا كذا اتفاقا) أي الحزائين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

المذكور كض الدواب ودفن الموتى (والقضاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها ولوسكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والأكرة اتفاقا) وبشترط لصحة السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبالوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و) لكن  
(كان صبيبا أو نابعا لم ينوم متبوعه السفر) والتابع (كأراءة مع زوجها) وقد أضافها مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعها ولو  
دخل بها لآتم بجوازها امنعه من الوطء والاخراج للمهر عنه بدأبي حنيفة رضى الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد  
والمدبر (مع مولاه والجندي مع أميره) اذا كان يرتزق منه والاجر مع المستأجر ٢٧٧ والعبد مع أستاذه والاسير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى  
مع المتبرع بقوده وان كان  
أجيرا فالعبرة بنسبة الاعشى  
(أو) كان (ناويا دون  
الثلاثة) الايام لان مادونها  
لا يصير به مسافرا شرعا  
(وتعتبرنية الإقامة والسفر  
من الاصل) كالزوج والمولى  
والامير (دون التبعية)  
كالأمة والعبد والجندي  
(ان علم) التبعية (نية المتبوع  
في الاصح) فلا يلزمه الاقام  
بنية الاصل الإقامة حتى  
يعلم كافي توجه الخطاب  
الشرعي وعزل الوكيل حتى  
لوصلي مخافا له قبل عامه صحت  
في الاصح (والقصر مزينة  
عندنا) لما قدمنا. فاذا أتم  
الرابعة (و) الحال أنه (قد  
القهود الاول) قدر التشهد  
(صحت صلاته) لوجود  
القرض في محله وهو الجلوس  
على الركعتين وتصير الاخران  
ناذلة (مع الكراهة) لتأخير  
الواجب وهو السلام عن  
محله ان كان عامدا فان كان  
ساهيا يسجد للسهو (والا)  
أى وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) والثالث عدم نقصان مدة السفر (أى  
السفر الذي تقصر فيه الصلاة) قوله فلا يقصر من لم يجاوز الخ) محترز قوله اذا جاوز (قوله  
ولكن كان صبيبا) محترز التقيد بالبالوغ (قوله أو تابعا) محترز التقيد بالاساتقلال فقهه لف  
ونشر مخاطب (قوله عند أبي حنيفة رضى الله عنه) وعندهما لا يجوز لها مذكر (قوله  
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في البحر فبغى أن لا يكون تبعه لان له السفر بغير إذن المولى  
(قوله اذا كان يرتزق منه) كذا في الزيلعي أو من بيت المال كافي النهر والاوجه في الذي  
تزوج أن يكون مقيما كما اذا تزوجت اتفاقا (قوله لا يصير به مسافرا شرعا) أى سفره ان يقصر  
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتيمم والصلاة على الدابة فيصير مسافرا شرعا (قوله حتى  
يعلم الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أولا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية  
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفره يقصر والاوان لم يعلم يسأله وان  
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية  
الاشباه ان مسافر انى قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأييد أن التعيين بالفعل  
حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضا فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه ومالا يقام  
الواجب الا به فهو واجب (قوله كافي توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار  
الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضى ماضى والوكيل  
لا يعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمى كوت الموكل وفي التنوير  
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم  
على الاصح (قوله لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك افتتاح النقل ومخاطبه بالقرض  
وكل ذلك لا يجوز أفاده السيد عن الدرر (قوله لما قام للثالثة) أى قبل أن يقبضها بسجدة  
والاصارث الثلاثة فلا يضم اليها أخرى محترزا عن النقل بالبتراء ولو أفدته لاشئ عليه لانه  
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعدد كوع الثالثة قبل التقيد بسجدة أعاد القيام  
والركوع لوقوعهما متفلا فلا يفتوبان عن القرض أفاده السيد ولا بد أن ينوى الإقامة حقيقة  
حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط لا يكون مقيما (قوله في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام  
الصلاة نية والمدة واستقلال الرأى واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير (در قوله  
يقصر) بجله يقصر مئة مسافرا (قوله يعنى وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض  
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أولا  
ولحاجة نسيها وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث قد دخله الماء أولا فانه يتم في هذه الصور

قدرا للتشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لترك فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالقرض قبل كماله  
(الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيما بالنية فانه قلب فرضه (در قوله) واجب القهود الاول  
لا يفسد وكذا الوقر في ركعة لانه أمكنه تداركه فرض القراءة في الاخر بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره  
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعنى وطنه الاصل (أو ينوى إقامة نصف شهر يلد أو قرية)



قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذا لم يستحكم سفرهم بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرّد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف السفر لا يوجد بمجرّد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أول يوم) شيئا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غدا وبعد الجمعة لان علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين يقصر ٢٧٨ الصلاة (ولا تصح نية الإقامة يلدتين لم يعين المبيت باحداهما) وكل

الآن يكون لاحقا فانه لا يتم لانه خلف الامام حكما (قوله قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فانهم ما قالوا اذا قدمت بادية وأنت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها والاثري في مثله كالظن لان المقدرات الشرعية لا مجال للرأى فيها كإني العناية والفتح وهو جهة على الشافعي في تقديره بأربعة أيام غير يروي الدخول والخروج كذا في التبيين اهـ (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لانه ترك) أي لان نقض السفر ترك والتروك تحصيل بمجرّد النية (قوله لان علقمة الخ) وكذا روى عن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم (قوله لم يعين المبيت باحداهما) أما اذا عينته بان نوى أن يقيم الليل في احدهما ويخرج بالثاني الى الموضع الآخر فاذا دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالثاني لم يصبر مقيما أي حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصبر مسافرا لان موضع إقامة المرحوم حيث يبيت فيه فلا ترى أنك اذا قلت لشخص أين تسكن يقول في محله كذا وهو بالثاني يكون بالسوق نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله ولا تصح نية الإقامة في مقارضة) مثلها الجزيرة والبحر والسفينة والملاح مسافر وسفينته ليست بوطن الا عند الحسن نقله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الاخبية فتصح نياتهم الإقامة الخ) أي اذا كان عندهم من الماء والكلام ما يقيمهم تلك المدة وأهل الاخبية هم الأعراب والترك والسكود الذين يسكنون المقارضة نهر وقيدهم لان غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصبر مقيما عند الامام وهو الصحيح وعن الثاني روايتان (قوله لعسكرنا دار الحرب) أما من دخلها بأمان ونوى الإقامة في موضعها صحت ويتم درر (قوله لمخالفة حالهم) أي لعزيمتهم بسبب التردد لان احتمال وصول مدد الى العدو ووجود كميدة من القليل يغلبهم بالسكنة قائم وذلك يمنع قطع القصد فلم تسكن دار إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البني) ولو في المصر كما أفاده أصل الدين في العناية وصاحب البحر والتقييد بغير المصر في عبارة البعض اتفاقا والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الامام الحق ظانين أنهم على الحق ولا يحكمهم بقسوقهم بالاتفاق لانهم متمسكون بشبهة وان كانت فاسدة فان لم تسكن لهم شبهة فهم لم يوص أي قطاع طريق قهستاني من بحت البغاة (قوله ولو كانت الشوك ظاهرة لنا عليهم) لانه السابقة وفصل زفر وقصيلة رواية عن الثاني (قوله يصلي رباعية) الجملة صفة مقسيم قال السيد ولا حاجة اليه لانه من قوله وأتمها أربعاً (قوله ولو في التشهد) متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو قد رخص في الاصح قهستاني (قوله ولو خرج الوقت) مبالغة على قوله صح (قوله أوترك الامام القعود الاول) لان القعدة صارت واجبة في حقه أيضا فلا يطل فرضه بتركها وعليه الفتوى نهر (قوله لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم) مقيد بكونه فاقطة في حق الامام

واحدة أصل بنفسها واذا كانت تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيتمها وكذا تصح اذا عين المبيت واحدة من البلدتين لان الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مقارضة لغير أهل الاخبية) لعدم صلاحية المكان في حقه والاخبية جمع خباء بغيرهم مثل كساء وأكسيه بيت من وبر أو صوف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخبية فتصح نياتهم الإقامة في الاصح في مقارضة (ولا) تصح نية الإقامة (لعسكرنا دار الحرب) ولو حاصر وأمسر المخالفة حالهم بالتعدد بين القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا في حال محاصرة أهل البني) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوك ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بقيم) يصلي رباعية ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتداه (وأتمها أربعاً) تبعاً لامامه واتصال

المغيب بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أوترك الامام القعود الاول في الصحيح (وبعد) والمأموم أي بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل خروج الوقت



لان فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن اقتدى بمقيم بمسافر (صح) الاقتداء (فيه) ما (أى) في الوقت وفيما بعد خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال أتوا أصلاتكم فأنقروم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم ويتم المقيمون منفردين بالقراءة ولا سجود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونذب للإمام) ٢٧٩ بعد التسليمين في الأصح وقيل بعد

التسليم الاول (أن يقول  
أتوا أصلاتكم فأنقروم مسافر)  
كما روينا وإنما كان مندوبا  
لانه لم يتعين مصرف الحال  
للإمام لجواز السؤال قبل  
الصلاة أو بعد انتهاءهم  
صلاتهم (و ينبغي أن يقول)  
لهم الإمام ذلك قبل شروعه  
في الصلاة) لدفع الاشتباه  
ابناءه (ولا يقرأ) المؤتم  
(المقيم فيما يجه به بعد فراغ  
إمامه المسافر في الأصح)  
لانه أدرك مع الإمام أول  
صلاته وفرض القراءة قد  
تأدى بخلاف المسبوق  
(وقائمة السفر و) فائقة  
(الحضر تقضى ركعتين  
وأربعاً) فيه لف ونشر  
مرتب لان القضاء بحسب  
الاداء بخلاف فائقة  
الريض والقوى فان  
الريض اذا برئ يقضى  
بالركوع والسجود واذا  
مرض يقضى بالإيماء فائقة  
العمه السقوط الركوع  
والسجود بالعذر ولو زومه  
بالقدرة حال القضاء (والمعتبر  
فيه) أى لزوم الأربع  
بالحضر والركعتين بالسفر  
(آخر الوقت) فان كان في

والمأموم أمالو كانت فائقة في حق الإمام موداة في حق المأموم كان المأموم يرى قول  
الإمام في الظهر والإمام يرى قوله ما وقول الشافعي فانه يجوز دخوله معه في الظهر بعد المثل  
قبل المثلين كما في السراج (قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداء المقترض  
بالمستقل في حق القعدة ان كان الاقتداء في الشفع الاول أو في حق القراءة ان كان الاقتداء في  
الشفع الثاني هداية أو في حق التحريمة كما في السراج عن الحواشي لان تحريمة الإمام اشتملت  
على فرض ونقل وتحريمة المقتدى اشتملت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن  
تحريمة المسافر مشقة على نحو التسبيح والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع الى ما ذكره  
صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان صلاة المسافر في الحائض أقوى وبناء  
الضعيف على القوى جائز (قوله أتوا أصلاتكم) روى أن أبا يوسف لما حج مع هرون الرشيد  
وصلى بالناس ركعتين بمكة قال أتوا أصلاتكم فأنقروم سفر فقرأ له واحد منهم نحن أعلم به هذا  
منك فقال له أبو يوسف لو علمت ماتكم في الصلاة فقال هرون لو كان مثل هذا الجواب بدلا  
عن الملك الذي أعطانيه الله تعالى لكنت أسرب ذلك كذا في الشرح (قوله فأنقروم سفر)  
يستعمل سفر مفردا وجمعاً يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح  
(قوله أقوى من الاول) أى من القعود الاول (قوله بالقراءة) في الأصح لانهم لا يحقون  
حيث أدركوا أول صلاتهم مع الإمام وفرض القراءة قد تأدى فيتركون الاحتياطاً كذا في  
الهداية والكافي (قوله ولا سجود سهو) لوسهوا فيما يتون لانهم كاللاحقين (قوله ولا يصح  
الاقتداء بهم) لانهم بالاقتداء التزموا الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي الا أنهم  
مقتدون بتحريمة لافلا (قوله وقيل بعد التسليم الاول) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليم  
الثانية لانهم لا يفتنرون شيأ بخلافه بعد التسليم الاول (قوله في الأصح) وقال بعض المشايخ  
يقرأ كالسجود (قوله لانه أدرك الخ) بيانه أنه لما كان لاحقا كان خلف الإمام كما كان  
مقتدياً به من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتد به في تركه القراءة تحريماً  
وبالنظر الى أنه منفرد تسحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأدى في الشفع الاول واذا دار  
الامر بين الحرمة والنذب فالاحتياط هو الترك فكان جعاً له مقتدياً أولى من جعله منفرداً  
بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة نافله فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن  
تكون مكروهة تحريماً أو ركناً تفسد الصلاة بتركه فكان الاحتياط في حقه القراءة فصار جعله  
منفرداً أولى من جعله مقتدياً فكانت قرأته فيما يقضى فرضاً (قوله يقضى بالركوع  
والسجود) لان الرخصة للجزل لا تبقى بدونه (قوله واذا مرض) أى الصحيح والاولى ذكره (قوله  
يقضى بالإيماء) لئلا يلزم تكليف ما ليس في الوسع (قوله آخر الوقت) أى بقدر ما يسع ايقاع  
التحريمة فيه (قوله لانه المعتبر في السببية) أى آخر الوقت لانه وان تقرر دينا في ذمته

أنه مسافر أصلي ركعتين وان كان مقيماً صلى أربعاً لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتلزمه  
الصلاة لو صار أهلاً لها في آخر الوقت يلوغ واسلام وفاقه من جنون وانما وطهر من حيض نقاس وتسقط بقصد  
الاهلية فيه يجنون

واغناه عند تنفسه وحبيص  
(و يبطل الوطن الاصلي  
بمنزله فقط) أي لا يبطل  
بوطن الإقامة ولا بالسفر  
لان الشئ لا يبطل بما دون  
بل بما هو مثله أو فوقه ولا  
يشترط تقدم السفر لثبوت  
الوطن الاصلي اجماعا ولا  
لوطن الإقامة في ظاهر  
الرواية واذا لم ينقل أهله  
بل استحدث أهلا أيضا بلدة  
أخرى فلا يبطل وطنه  
الاول وكل منهما وطن  
اصلي له (ويبطل وطن  
الإقامة بمثله) يبطل أيضا  
(ب) انشاء (السفر) بعده  
(وب) العود للوطن (الاصلي)  
لما ذكرنا (والوطن الاصلي  
هو الذي ولد فيه) الانسان  
(أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج)  
ولم يولد فيه (و) لكن (قصد  
التعيش لا الارتحال عنه  
ووطن الإقامة موضع)  
صالح له اعلى ما قدمناه  
وقد (نوى الإقامة فيه  
نصف شهر فما فوقه)  
وقائده هذا أنه يتم الصلاة  
اذا دخله وهو مسافر قبل  
بطلانه (ولم يعتبر المحققون  
وطن السكنى وهو ما) أي  
موضع (ينوى الإقامة فيه  
دون نصف شهر وكان  
مسافرا فلا يبطل به وطن  
الإقامة ولا يبطل السفر

وصفة الدين تعتمد برغال تقررره وأما اعتماد كل وقت اذا خرج في حقه فيثبت الواجب عليه  
بصفة الكمال (قوله وانما يعتمد) أكثر من خمس سنوات (قوله ويبطل الوطن الخ) الوطن  
محزنا ويسكن منزل الإقامة قاموس (قوله بمثله) أي وان لم يكن بينهما مسافة سفر لقوله بعد  
ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصلي اجماعا أي لانه قد يتولد فيه مثلا ولا ينتقل عن  
غيره اليه (قوله ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية) فاذا خرج من مصر فقام بقلوب مدتها  
يسمى وطن إقامة الا أنه حينئذ لا يترتب له أحكام (قوله بل استحدث أهلا الخ) وكذا لو  
استحدث أهلا في ثلاث مواضع فالحكم واحد فيما يظهر (قوله بانشاء السفر بعده) حتى لو  
عاد الى حجة فيه قصر وقوله بعده أي بعد الإقامة فيه سواء انشاء منه أو بعده في موضع آخر  
بعده ولا يشترط كونه منه كما يفهم من كلام صاحب النهر الا في في رده على الزيلعي وبقي ما اذا  
خرج منه على نية السفر الاولى ثم جاوزته مدة سفر منه أو من الاصلي ولم يقيم في غيره ثم مر به هل يتم  
وظاهر كلامهم نعم لانه لم يدخل الاصلي ولم يقيم في غيره ولم ينشئ سفرا بعده وحزونه (قوله لما  
ذكرنا) من أن الشئ لا يبطل بالبعث له أو بما هو فوقه (قوله أو تزوج فيه) ينظر حكم ما اذا تسرى  
فيه وعلى فرض اعتبار التسرى فيه يتحقق كون الوطن الاصلي أكثر من أربعة (قوله على  
ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحدا وأن لا يكون مفازة ولا دار حرب لعسكرنا ولا دار بغى  
(قوله وفائدة هذا) الاولى ذكره بعد قوله لما ذكره فانه فائدة ما قبله (قوله وهو مسافر)  
احترزه عما اذا انقض السفر قبل استحكامه بعد إقامته بمثل خمسة عشر يوما فانه يتم اذا  
دخله لم يورثه مقيما حينئذ ينقض السفر وممثل الموافق في الشرح لوطن الإقامة والاصل  
موضحا فقال مثله مصري انتقل باهله الى الشام فاذا عاد مسافرا ودخل مصره لم يتم بمجرد  
الدخول فلو أبقي أهله وتزوج بالشام أيضا يتم بدخوله في كل من الوطنين واذا خرج يريد الشام  
فنوى الإقامة بالخائفة السرية أو سبة مثلا خمسة عشر يوما لم يبطل وطنه الاصلي فاذا رجع  
اليه لم حاجة يتم الصلاة فيه فاذا خرج ودخل الخائفة يقصر بطلان وطن الإقامة به بالاصلي  
وكذا لو خرج من الخائفة بعد نية الإقامة فيها خمسة عشر يوما ولم يرجع الى وطنه الاصلي ولم ينو  
السفر حتى وصل الى بليس مثلا فنوى الإقامة فيها خمسة عشر يوما يبطل وطن الإقامة  
بالخائفة وكذا اذا خرج منها ونوى السفر حتى لو عاد الى حجة فيها يقصر كالأول داخلها مسافرا  
بعد ذلك اه (قوله وكان مسافرا) ليس بقيد وقال الزيلعي عامتهم على أن وطن السكنى  
يقيم وقت تصوره تلك الفائدة فيخرج الى قرية الحاجة ولم يقصد سفر أو نوى أن يقيم بها أقل من  
نصف شهر يتم فلخرج منها لا سفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم أقل  
من خمسة عشر يوما في موضع آخر قصر فلو لم يترك القرية أتم لانه لم يوجد منه ما يبطله مما هو  
فوقه أو مثله اه بتغيير ما وقوله فلخرج منها لا السفر قيده لانه لو خرج منها لا سفر بطل اتفاقا  
وقوله ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم الخ قيده لانه لو دخل مصره لم يبطل  
بما فوقه وهو الوطن الاصلي ولو أقام بمثل أقل من مدة الإقامة لم يبطل بمثله قال في النهر وما في  
الزيلعي ممنوع بل يقصر لانه مسافر وقد مر أن وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكنى أولى  
(قوله فلا يبطل به وطن الإقامة) والاصلي أولى (قوله ولا يبطل السفر) أي حكم السفر من

• (باب صلاة المريض) • من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي (اذا تعذر على المريض كل القيام) وهو الحقيق ومثله الحكمي ذكره ٢٨١ فقال (او تعسر) كل القيام (وجود

قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا الما قبله أن في كل اسقاط او تحقير (قوله من اضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد وقد يضاف الى محله كترك الغصن (قوله عن المجرى الطبيعي) اي الطريان والاستقرار الطبيعي بأن يكون مخالفا لمقتضى الطبع المستقر وهو مرض الحيوان من باب تعب والمرض بالسكون لغة قبله في الحركة قال في البحر وحد المرض السقط للقيام والجمعة والمبج للافطار والتميم زيادة العلة او امدادها (قوله وهو الحقيق) أي ما ذكره المصنف أولا وهو التعذر الحقيق وقوله ومثله الحكمي أي ومثل التعذر الحقيق التعذر الحكمي وهو التعسر (قوله بوجوده الشديد) كدوران رأس ووجع ضرس أو شقيقة أو رمد كما في القهس متاني وسواء حدث ذلك في الصلاة أو قبلها كما في النفاية وقيد بالشديد لانه ان لحقه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام كما في مسكين ومثل الالم خوف طوق الضر من عدو أو أدى أو غيره على نفسه أو ماله لو صلى قائما وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع أن يصلي من الطين أو المطر فإنه يصلي قاعدا كما في البحر وكذا يصلي قاعدا لو أجهز القيام عن الصوم أو عن فرض القراءة أو كان بحال لو قام سلس بوله أو سأل برحه (قوله حاذق) غير ظاهر النسق وقيل عد التمه شرط كما في الشرب لالية (قوله أظهور الحال) عطف على قوله تجبرية بأن كان يظهر له من حاله انه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ولو قدر على القيام مستكنا أو معقد على عصا أو حائط لا يجزيه الا كذلك خصوصا على قولهما فانهم يجعلان قدرة الغير قدرته (قوله زاد الناسي) فان لم تستطع فاستلقيا أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجزى بين صلاته على جنبه وصلاته مستلقيا والاستلقاء أفضل ولعله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا الحديث فتركوا ظاهره عن الترتيب (قوله أو غيره) كاحتبا أو جلوس على ركبته كالتشهد لان عذر المرض أسقط عنه الأركان فلان يسقط عنه الهيئات أولى كذا في الشرح (قوله قام بقدر ما يمكنه) لان البعض معتبر بالكل (قوله وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداء) الأولى حذف قوله ابتداء والمعنى أنه يقوم الى أن يتعسر عليه القيام فيقعد وهذه الحالة كحالة العجز ابتداء وان لم تحمل على هذا الحد المشبه والمثبه به (قوله والسجود) أي بالجبهة والانف ولو كان يقدر على سجوده بالانف فقط تعين عليه ما في السراج لو كان يجيئه قروح لا يستطيع السجود عليه ايلزمه السجود على الانف ولا يجوز له الايماء لانه ترك السجود مع القدرة عليه وفي التمه ما يفيد أنه عند العجز عن السجودية قرض عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاءه أو ان الركوع والسجود يقدر ويؤمى بهما (قوله صلى قاعدا بالاياء) أو قائما به والاول أفضل لانه اشبه بالسجود لكونه أقرب الى الارض وهو القه ودفع كذا في التبيين وفي البحر ظاهر المذهب جواز الايماء قائما أو قاعدا كما لا يخفى اه قال الحاشي لو قيل ان الايماء قائما هو الأفضل خروج من الخلاف يعني خلاف من يشترط القيام عند القدرة عليه لكان موجها اه

ألم شديد أو خاف) بأن غلب في ظننه بتجربة سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق أو ظهور الحال (زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أي طول المرض (به) أي بالقيام (صلى قاعدا بركوع وسجود) لما روى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد الناسي فان لم تستطع فاستلقيا لا يكف الله نقسا الاوسعها (ويقعد كيف يشاء) أي كيف يسره بغير ضرر من تربيع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى عن الامام للعذر (والا) بأن قدر على بعض القيام (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولو بالضرورة وقراءة آية وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداء كالأجهز وقعد ابتداء هو المذهب الصحيح لان الطاعة بحسب الطاقة

(وان تعذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستندا (صلى قاعدا

بالاياء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزيه مضطجعا

(رجع إلى إيماء) برأسه للجدواً خفض من إيمائه) برأسه (للكوع) وكذا الوجه عن السجود وقد روي على الركوع يروي بهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاد من يضاف رأيه صلى على وسادة فأخذها فري بها فأخذ عوداً يصلي عليه فري به وقال صلى على الأرض إن أسست طعت والافاوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك (فان يخفضه) أي الإيماء للسجود (عنه) أي عن الإيماء للركوع بان جعله أعلى حدسوا (لأنهم) مسلاته لقد السجود حقيقة وحكماء القدرة (ولا يرفع) بالبناء للمجهول (لوجهه مني) كجبر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه ولقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يروي برأسه روى الطبراني وقال في المجتبى كانت كيفية الإيماء بالركوع والسجود مشتبهاً على أنه يكنى به في بعض الاختفاء ثم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فإنه ذكر شيخ الإسلام الموي ٢٨٢ إذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً أجاز انتهى

وفي شرح المقدسي مريض جزع عن الإيماء لحرل رأسه عن أبي حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لأنه لم يوجد منه الفعل انتهى فحقيقة الإيماء ما طاعة الرأس انتهت عبارته وقال أبو بكر إذا كان يجيئته وأنه عذري صلى بالإيماء ولا يلزمه تقرب الجبهة إلى الأرض بأقصى ما يمكن وهذا نص في الباب كما في معراج الدرابة (فان فعل) أي وضع شيئاً يسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن إيمائه للركوع (صح) أي صحت مسلاته لوجود الإيماء لكن مع الاساءة لما روينا وقبل هو وجود كذا في الغاية وبفعل المريض في مسلاته من

(قوله وجهه إلى إيماء للسجود أخفض) غير يزيئهم ما لا يلزمه أن يغلب في الاختفاء أقصى ما يمكنه بل يكنى به أدنى الاختفاء في ما نهر عن المجتبى (قوله وكذا الوجه عن السجود الخ) قال في الفتح رجل بحلقه جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الأفعال يصلي قاعداً بالإيماء ولو قام وقرأ أو ركع ثم قعد أو أومأ للسجود جاز والاقول أولى أم (قوله ولا يرفع بالبناء للمجهول) هذا الضبط وإن تعين هذا الرفع شيء به لا يمكنه ليس يلزم في الواقع فإن رفعه ورفع غيره على حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث الآتي به وهو السابق (قوله لما قدمناه) من حديث أبيه (قوله فظفرت على الرواية) أي بأنه يكنى به في بعض الاختفاء بدليل تكثيره (قوله لحرل رأسه) أي من غير طاعة (قوله وقال ابن الفضل لا يجوز) هو المشهور في المذهب (قوله انتهى) أي كلام ابن الفضل (قوله حقيقة) أي إذا علمت أنه لا يجوز لعدم وجود الفعل الخ موصوفه حقيقة الإيماء الخ (قوله انتهت عبارته) أي عبارة المقدسي (قوله وهذا نص في الباب) أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الاختفاء (قوله يمكن مع الاساءة) المراد بها كراهة التحريم فيما يظهر للنهي عنه في الحديثين السابقين (قوله فلم يقدر الخ) هذا عذر حقيقي ومثله الحكمي بأن كان بحال لو قعد بزغ الماء من عينيه فأمره الطبيب بالاستلقاء أياماً ونهيه عن القعود والسجود فإنه يجزيه أن يستلقي ويصلي بالإيماء لأن حرمة الأعضاء كرمة النفس كذا في البحر (قوله بلا ضرر) متعلق بقوله فلم يقدر أما إذا قدر على الاتكاف بضرر فلا يلزمه (قوله أو أومأ مستلقياً الخ) اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها أنه بانطباع بين الاستلقاء والاضطجاع وهو جواب الكتب المشهورة كاهدية وشروحه ثانياً أن الاستلقاء إنما يجوز إذا هجر عن الاضطجاع كذهب الشافعي ثالثاً أن الاضطجاع إنما يجوز إذا هجر عن الاستلقاء وفي القنينة أنه لا يظهر ورد في البحر وقال في النهر أنه إذا (قوله وسقوط التوجه) عطف على جواز الخ وهو من عطف اللازم (قوله

القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان هجر عن ذلك تركه كما في التتارخانية عن التجريد (والا) فيمتد أي وان لم يخفض رأسه للسجود أنزل عن الركوع بان جعله مساوياً (لا) نصح مسلاته لترك فرض الإيماء للسجود كما فعل ذلك من غير رفع شيء كما تقدم بيانه (وان قعد السجود) فلم يقدر عليه متسكماً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره بلا ضرر (أو أومأ مستلقياً) على قفاه (أو على جنبه) والابن أفضل من الأيسر ورده الأثر (والاقول) وهو الاستلقاء على قفاه (أولى) من البطح الأيمن أن يسير بلا مشقة لحديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولأن التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستنداً أفتركه لم يهجر على المختار وقد مناجوا التوجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه إلى القبلة بهذر المرض ونحوه (و) المستلقى (يجعل تحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء) وليتمكن من الإيماء إذ حقيقة الاستلقاء تمنع الأعضاء



عن الائمة ما كتب بالارضى (وينبغى) للمريض (نصب ركبته ان قدر حتى لا يجدهما) فيمتد برجله (الى القبلة) وهو مكروه  
 للقادر على الامتناع عنه (وان تعذرا لائمة) برأسه (أخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فنادوها اتفاقا وأما اذا  
 زادت على صلاة يوم وليلة فنزحادام يفهم) مضمون (الخطاب) فانه يقتضي ان رواية (قال في الهداية) والمستصحب (هو الصحيح  
 و) قد جزم صاحب الهداية مخالفا لها (في) كتابه (التجسس والمزيد بسقوط القضاء اذا دام هجره عن الائمة) برأسه (أكثر من  
 خمس صلوات وان كان يفهم) مضمون (الخطاب) كلفه على اتهمى (وصحبه) فاضى غنى و (فاضى خان) قال هو الاصح لان  
 مجرد العقل لا يكتفى لتوجه الخطاب اتهمى وقال السبكال (ومثله) أى مثل تصحيح فاضى خان (في الهداية واختاره شيخ الاسلام)  
 خواهرزاده (ونظر الاسلام) السرخصى اتهمى (وقال في الظاهرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج الدراية  
 (وفي النسخة هو المختار وصحبه في النسخ) قال هو الصحيح ٢٨٣ كافي المتارخية (والبدائع وحزم به

الاولا الحى) والفتاوى  
 الصغرى وفي شرح الطحاوى  
 لو جزم عن الائمة ونحوه  
 الرأس سقطت عنه الصلاة  
 والعبرة في اختلاف الترجيح  
 بما عليه الاكثر وهم  
 القائلون بالسقوط هنا  
 (رحمهم الله) اجمعين  
 وأعاد علينا من بركاتهم  
 ومدددهم (و) من هجر عن  
 الائمة برأسه (لم يوم) اى  
 لم يصح ايمائوه (بعينه و) لا  
 (قلبه و) لا (حاجبه) لان  
 السجود تغلق بالرأس دون  
 العين والحاجب والقلب  
 فلا ينتقل اليها خلفه كاليد  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 يصلى الى الميض فاعلم فان لم  
 يستطع فاعلم فان لم  
 يستطع فعلى قضاء يومئ

فيمتد برجله) الاولى - سدقه (قوله أخرت عنه الصلاة القليلة) اعلم أن المسئلة على اربعة  
 أوجه ان دام به الهجر ست صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء اجماعا وان كان أقل وهو يعقل  
 قضى اجماعا وان دام ست صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل ففيه ما اختلاف المشايخ  
 فهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار  
 البرزوى الصغرى وفي البصرى القنية مريض لا يمكنه الصلاة الا بصوات مثل أقوه ونحوه يجب  
 عليه أن يصلى ولو اعتقل لسانه يوما وليلة فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة  
 (قوله لها) أى لاه - داية أى الرواية المذكورة فيها (قوله في كتابه التجسس) المنعبر ما صححه  
 فيه لانه متأخر (قوله وقال السبكال الخ) هو من مال الى عدم وجوب القضاء كما في الشرح (قوله  
 خواهرزاده) بضم الخاء وفتح الهاء ومعناه ابن الاخت (قوله أى لم يصح ايمائوه بعينه الخ)  
 وانما ذكر ذلك دفعا لاهم عدم الحل وهو لا ينافى العصة وقال زفر يوحى بعينه فان هجره قلبه وما  
 قاله زفر رواية عن أبي يوسف لان العينين في الرأس فباخذان حكمه ان قدر روان هجره قلبه لان  
 النسبة التى لاتصح الصلاة بدونها انما تقام به فتقام به الصلاة عند الهجر ولنا أن نصب الابدال  
 بالرأى منقطع والنص ورد بالائمة بالرأس على خلاف القياس فلا يقاس عليه أفاده السيد (قوله  
 فلا ينتقل اليها) أى الى هذه الاشياء الثلاثة خاتمة أى خلاف السجود وهو الائمة بالائمة لان الابدال  
 لاتنصب بالرأى (قوله كاليد) أى كما لا ينتقل خلف السجود الى اليد (قوله صلى الله عليه وسلم) فاعلم بالائمة  
 لو قال أو ما قاعد الكان أولى اذ يفترض عليه أن يقوم فاذا جاء أو ان الركوع والسجود أو ما  
 قاعدا وانما يلزمه القيام عند الائمة للركوع والسجود لا مطلقا على ما ذكره في النهر وان  
 كان ظاهر الزيلعي يقتضى سقوط ركنية القيام أصلا (قوله واذا استسك عذره بالقعود)  
 بجره وسلسه (قوله اختلاف الترجيح) والمفتى به انه يصلى منفردا كما في البصر واللاف

ائمة فان لم يستطع فاعلم أى حتى يقبل العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فاعلم أى حتى يقبل العذر  
 منه فمنهم من فسره يقبل عذرا متأخرا فقال يلزم القضاء ومنهم من فسره يقبل عذرا لا سيما فقال بعدم القضاء وهم  
 الاكثر وقد علمت - م (وان قدر على القيام او هجر عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالائمة) وهو أفضل من ايمائوه فاعلم  
 ويد قطع الركوع عن هجر عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسبيله الى السجود فاذا فاق المقصود بالذات لا يجب  
 مادونه واذا استسك عذره بالقعود وسبيل القيام أو يستسك بالائمة وسبيل السجود ترك القيام والسجود وسبيل  
 قاعدا ومما ولو هجر عن القيام بخروجه للجماعة وقدر عليه في بيته اختلاف الترجيح (وان) افتتح صلاته هجوا (عرض  
 له مرض) فيلزم هجا قدر ولو (أفها) بالائمة



بالإيماء (ولو صلى) المريض  
(فأعدها يركع ويسجد  
فصريح) لأن البناء كالأقدار  
فيصح عندهما خلافا لمحمد  
وفي قوله صلى إشارة إلى أنه  
لو قدر قبل الركوع والسجود  
بني اتفاقا لعدم بناء أقوى  
على ضعف (ولو كان) قد  
أدى بعضها (موميا) فقدر  
على الركوع والسجود  
ولو فاعدا (لا) يبنى لما فيه  
من بناء أقوى على الضعف  
وكذا يستأنف من قدر على  
العود للإيماء وكان يومئ  
مضطجعا على الخمار (ومن  
جن) يعارض سماوى (أو  
أنهى عليه) ولو بفرع من  
سبع أو أدى واستقر به  
(خمس صلوات قضى) تلك  
الصلوات (ولو) كانت  
(أكثر) بأن خرج وقت  
السادسة (لا) يقضى ما فاته  
كذا عن ابن عمر في الأغصاء  
والجنون مثله هو الصحيح

• (فصل في إسقاط الصلاة  
والصوم وغيرهما) •

(إذا مات المريض ولم يقدر  
على) أداء (الصلاة  
بالإيماء) برأسه (لا يلزمه  
الإيماء بها) وإن قلت  
بنقصها عن صلاة يوم وليلة

محول على ما إذا لم تبسره الجماعة في بيته والامحيزه الخروج وترك القيام بالاتفاق قاله السيد  
(قوله في المشهور وهو الصحيح) روى أبو يوسف عن الإمام أنه يستقبل لأن تحريره عنه أنه قد  
موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما (قوله وأدائها) بالترغيف على الإبطال وقوله  
بعده ضميره يعود للإبطال (قوله ومن جن) بأفة معاوية) احتراز بالأفة السماوية عما لو زال  
عقله بالخرقائه يلزمه القضاء وإن طال لانه صل بها هو مصيبة فلا يوجب التخفيف ولهذا يقع  
طلاقه وكذا إذا ذهب عقله بالمجن أو الدواء عند الإمام لأن سقوط القضاء يعرف بالانزاع إذا حصل  
بأفة معاوية فلا يقاس عليه ما حصل به من غيره ولا فرق بين الجنون العارض والأصلي بأن بلغ  
مجنونا وهو قول محمد وقال أبو يوسف الأصلي كالصبا وفي رواية أن الجنون يسقط مطلقا امتد  
أولا كما في البرهان (قوله واستقر به) قيد به لانه إذا كان يقوى في وقت معلوم نحو أن يحض عند  
الصبح فيبقى قليلا ثم يعاوده الأغصاء تستبرأ لافاقته قبل ما قبلها من حكم الأغصاء إذا كان  
أقل من يوم وليلة وإن لم يكن لافاقته وقت معلوم إلا أنه يتكلم بفترة بكلام الأصحاء ثم يغمر عليه  
فلا عبرة بهذه الافاقة كذا في الشرح عن التمارخانية (قوله بأن خرج وقت السادسة) هذا  
قول محمد وهو الصحيح في أكثر المعتبرات بجمع الأنهر وقال ابن أمير حاج قول محمد أشبهه لأن  
المسقط للقضاء وقومه في المخرج وذلك بدخول الفوائت في حد التكرار وقال في الفتح وقول  
محمد أصح فتحرر بجاء على قضاء الفوائت وعند الإمام وأبي يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم  
وليلة ولو بلمحة لانه المأثور عن علي وابن عمر فكان الأخذ به أولى إذا انفادير لا تعرف إلا ما عا  
وتظهر الثمرة فيما إذا أغمر عليه عند الضحوة ثم أفاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا أكثر  
من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند محمد يقضى لعدم مضي ستة  
أوقات (قوله والجنون مثله) اعلم أن الأعذار ثلاثة تمتد بها كالصبا يسقط به جميع العبادات  
وقاصر جدا كالنوم فلا يسقط به شيء ومتردد بينهما وهو الأغصاء فإذا امتد ألحق بالامتد جدا  
والألحق بالقاصر جدا ذكره المتأدي ولا يعتبر الأغصاء في الصوم والزكاة لانه يندرج وجوده  
سنة أو شهر بخلاف الجنون فإنه يمتد فاعتبر في سقوط العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

• (فصل في إسقاط الصلاة والصوم) • لا يخفى حسن ذكر هذا الفصل بعد ذكر أحكام  
المريض اعلم أنه قد ورد النص في الصوم بإسقاطه بالقدية واتفقت كلمة المشايخ على أن الصلاة  
كالصوم استحسانا لكونها أهم منه وانما الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه أو كل فريضة  
كصوم يوم وهو المعقد إذا علمت ذلك تعلم جهل من يقول إن إسقاط الصلاة لأصله أذهب  
إبطال للمتفق عليه بين أهل المذهب وأراد المصنف بقوله والصوم صوم رمضان بدليل قوله  
بعد وغيرهما فإن الراديه صوم كفارة الإيمن وقتل ونظهار وجناية على إسماء وقتل محرم صيدا  
وصوم مندورا فاده في الشرح (قوله بالإيماء برأسه) قيد به لانه لا يعتبر الإيماء بنحو الحاجب  
فلا يلزمه قادران فلا يلزمه الوصية بقياس قول زفرانه إذا تركها مع قدرته على الإيماء بنحو  
الحاجب أو صلى (قوله عن صلاة يوم وليلة) انما ذكره لانه إذا سقط في هذه الحالة القليل الذي

لما روي بأنه قدم قدرته على القضاء بأدراك الزمن له على قول من يفسر قبول المذنبين أو التأخير وقت فسيروا بالسنة فظاهر  
(وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (أن أفطره المسافر والمريض وما تأجيل الإقامة) للمسافر (و) قبل (العدة)  
للمريض لعدم ادراكه - معادته من أيام أخر فلا يلزمه ما الايصاء به ٢٨٥ (و) لزم (عليه) يعني على من أفطر في رمضان

ولو بغير عذر (الوصية بما)  
أي بقية ما (قدر عليه)  
من ادراكه - معادته من أيام  
أخر أن أفطر به - مذوران لم  
يدركه - معادته من أيام أخر أن  
أفطر بدون عذر لزمه  
بجميع ما أفطره لأن  
التقصير منه لكنه يرجع له  
العفو بفضل الله بقية  
ما لزمه (وبقي بذمته) - حتى  
أدرك الموت من صوم فرض  
وكفارة وظهار وجناية على  
احرام ومندور (فيخرج  
عنه وابيه) أي من له  
التصرف في ماله لوراثته أو  
وصاية (من ثلث ما ترك)  
الوصي لأن حقه في ثلث  
ماله حال مرضه وتعلق حق  
الوارث بالثلث فلا يتقدم  
قهره على الوارث الا في  
الثلث ان أوصى به وان  
لم يوص له لا يلزم الوارث  
الاخراج فان تبرع جاز كما  
سند ذكره وعلى هذا دين  
صدقة الفطر والنفقة  
الواجبة والخراج والحزبة  
والكفارات المالية  
والوصية بالخرج والصدقة  
المندورة والاعتكاف  
المندور عن صومه لا عن

لا يخرج فيه فأولى الكثير الذي فيه المخرج (قوله لما روي) من قوله صلى الله عليه وسلم فان  
لم يستطع فآلته حتى يقبل العذر منه (قوله - معادته) الأولى الاثبات بالوالتسكون على  
ثانية عقلة بعد النقل ويحتمل أنه علة للعلة (قوله بأدراك الزمن) متعلق بقوله قدرته والباء  
السيببية (قوله على قول من يفسر الخ) فان القائل به لا يقول بلزوم القضاء بالأدراك الزمن  
يسعه ولم يوجد لزوم الوصية فرض لزوم القضاء به يندفع ما ورد من أن الوجوب قد تعلق  
بذمته فلماذا لم يلزمه الوصية وان لم يقدر تقريرها لذمته (قوله ظاهر) الأولى فظاهر بالقائه  
(قوله فلا يلزمه ما الايصاء به) لانهم معذروا في الاداء فلا يلزمه في القضاء أولى زباني  
واذا لم يلزمه ما القضاء لا يلزمه ما الايصاء به (قوله ولزم عليه) ضمنه معنى فرض فعدها على  
والا فلزم يتعدى بنفسه (قوله وبغير عذر) الأولى حذفه لانه يندفع ولانه يفيد اشتراط  
القدرة نفسه وليس كذلك (قوله من ادراك الخ) من التعليل (قوله لزمه بجميع ما أفطره)  
الضمير في لزمه يرجع الى الايصاء (قوله بفضل الله) الباء فيه للمصاحبة وفيما بعده  
السيببية او الثاني تعلق بالعمل بعد تعلق القول به (قوله من صوم) لم يذكره رقيب له  
والأولى ما في الشرح حيث قال وكذا صوم كفارة يمين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام  
وقتل محرم صيدا وصوم مندور اه وقال في الدر المختار من العوارض والمناصب أن ما  
كان عبادة دينية فان الوصى يطعم عنه بعده وتنه عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة  
يخرج عنه القدر الواجب والمركبة كالخيل يخرج عنه وجلا من مال الميت (قوله وظهار)  
فيه أن الصوم في كفارة الظهار يدل على الاعتناق وقد قال المصنف معترضا على صاحب  
الدرر في ذكره القتل بأن الواجب ابتداء عتق رقبة مؤمنة فلا يصح اعتناق الوارث  
كما ذكره والصوم فيها يدل على الاعتناق فلا تصح فيه القدية وفيه أن كفارة الانطار كذلك  
وكذا البين لان كفارته مرتبة اه وفي التوير من عوارض الصوم ولو تبرع عنه ولبس  
بكفارة يمين أو قتل جاز (قوله وجناية على احرام) كأن لبس عمامته بعد ذرقانه مخير بين  
الصح والطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام (قوله ومندور) أي صوم مندور وكذا  
في الشرح (قوله أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة اذا قضى بها أو رضاعا عليها (قوله  
والجزية) أي بناء على انها لا تسقط بالاسلام اذا أوصى بها أو هو ذمي (قوله والكفارات  
المالية) كالدماء التي تلزمه بجنايته على ابرامه مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله والوصية  
بالخرج) ويخرج عنه من منزله ان كنى والافن حيث يكنى تنوير (قوله والصدقة المندورة  
كان تدرراهم منسلا يخرجهما عنه تعالى (قوله عن صومه) أي يقضى من الثلث عن صومه  
(قوله فلا شيء عليه) لعدم قدرته على ادائه واذا لم يقدر لا يجب عليه الايصاء وهل يقال في نذر  
الصوم كذلك يحرروا ما كفارة الافطار بأن أفطر عدا في رمضان ووجبت عليه الكفارة ولم

اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولا يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه ان يوصي لصوم اعتكاف كل يوم ينصف  
صاع من ثلث ماله وان كان مريضا وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث توقف الزائد على اجازة  
الوارث فيعطى (صوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (اصلاة كل وقت) من فرض اليوم واليلة (حق الوتر) لانه فرض على عند الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام بانحصان المشايخ لكونهم اهلهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح انه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) او دقيقة او سويقه او صاع تمر او زبيب او شعير (او قيمته) وهي افضل لتسوق حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه) او اجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لان مجدا قال في تبرع الوارث بالطعام في الصوم يجوز به ان شاء الله تعالى من غير حزم وفي ايصاله به حزم بالاجزاء واذا تبرع احد بالاعتاق عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاء على الميت بغير رضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يصح من منزله من ثلث ماله والتبرع به من حيث شاء سواء الوارث وغيره ٢٨٦ (ولا يصح ان يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (ان يصلي) احد

يمكن من ادائها بان وجب عليه الصوم فمات في شوال هل يجب الايصاء بها التحقق سيها في الصحة ويجوز (قوله فليطعم) بالبناء للعجول لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكر مع قوله هو الصحيح (قوله هي نصف صاع) الاولى ابقاء المصنف من غير تقدير لانه على ما قدره يضيع مفعول قوله سابقا فيخرج (قوله او زبيب) هو المعقود وقيل الزبيب كالبر (قوله لتسوق حاجات الفقير) فانه قد يكون مستغنيا عن هذه الاعمال ويحتاج الى الدراهم ليصرفها في حاجاته (قوله لان محمد الخ) علة لذكر المشيئة في التبرع لافي الوصية (قوله في الصوم) أي واصلاة مثله (قوله وفي ايصاله به) أي ايصال الميت بالطعام عن صومه (قوله حزم بالاجزاء) لانه بالايصال فرغ ذمته بخلاف ما اذا تبرع عنه متبرعا وفي الحقيقة الكل متعلق بمشيئة الله تعالى (قوله من الزام الولاء على الميت) أي وله أحكام قد ينظر بها السيد كالقتل خطأ فانه على عاقلة وعاقلة مولاة فلا يثبت الولاء من غير رضاه (قوله يجمع من منزله) ان كفى والا فحين يكتفى (قوله والمتبرع به) أي ويجمع المتبرع بالحج عن الميت (قوله وان قلنا الخ) هذا جواب عما ورد عليه في قوله أو يعطيه شيئا من صلته أو صومه اي شيئا من انه يقتضي انه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره (قوله فهو وغيره) هذا الحكم لانه لا يقيد بالدفع المذكور والكلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعاوضة بعد تقديره بشي من صيام أو صلاة بأن يكون المدفوع فدية صلاة يوم أو صوم يوم مثلا (قوله فيسقط عن الميت بقدره) في الدر المنثور انهم اذا ارادوا الانحراج عنه بحسب عمره بغاية الظن ويخرج منه مدة الصبا وهي اثناء عشر في الغلام وتسعة في الاثني ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي ولا تدفع مرارا اه وذلك لاحتمال نقصان صلته بترك ركن أو شرط فان الكثير من الناس لا يحسن أداءها (قوله ويقبضه) لابد من تكرار القبض والدفع لما ذكره المصنف ثم لو أخذها أحدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها فبوزنها على الظاهر (قوله متبرعا به) هو بعد الاولى متبرع مطلقا ولو كانت موصى بها (قوله ونحوها) كالصدقة المنذورة (قوله وكذا

(عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فصرى عن امك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه فتسوخ كذا في البرهان وغيره فما يقوله جهلة الناس الآن من اعطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئا من صلته أو صومه ليس بشي وانما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما بيناه وان قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليقبضه (وان لم يبق ما وصى به) الميت (عما عليه) اولم يكف ثلث

ماله أو لم يوص بشي وأراد احد التبرع بقليل لا يكفي لحملته لابرأ ذمة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك ما نص المقدار) اليسر بعد تقديره لشي من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما ردد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه (بشيء الفقير للولي) أو للاجنبي (ويقبضه) لتتم الهبة وتلك (ثم يدفعه) الموهوبه (للفقير) بجهة الاسقاط متبرعا به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره) ايضا (ثم يهبه الفقير للولي) أو للاجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعا عن الميت وهكذا يفعل مرارا (حتى يسقط ما كان) بطنه (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما ما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المختص في ذلك ان شاء الله تعالى عنه وكرمه (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (واحد) من الفقراء (بجهة بخلاف كفارة اليمين) حيث لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العمد فيها وكذا

مانص على عدده في كفارة) ككفارة الطهارة على ما ذكره فان الله تعالى قال فمن لم يستطع فاطعام  
سنتين مسكينا وهل تكني الاباحة في القدية قولان المشهور نعم واعتقه الكمال ولو فدى عن  
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \*(باب قضاء الفوائت)\*

لم يقل المتركات ظنا بالموثنيين خبر الان ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة وانما تفوته من غير  
قصد اعذر واعلم أن الأمور به ثلاثة أقسام اداء وقضاء واعادة والاداء انواع كماله صلاة  
بجماعة وقاصر كالصلاة منفرد الفوائت الوصف المرغوب فيه واداء شبيهه بالقضاء وهو فعل  
اللاحق به دفراغ الامام امانه اداء فلبقاء الوقت وأمانه شبيهه بالقضاء فلانه قد التزمه مع  
الامام وقد فاته ذلك الملتزم والنازع المصنف من الاداء بأنواعه شرع في القضاء (قوله  
القضاء لغة الاحكام) القضاء بالقصر والمث وقوله الاحكام الاولى أن يقول المحكم (قوله اسقاط  
الواجب بمثل ما عده) اعلم ان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل من الاداء  
والقضاء تسليم عين الواجب الآن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين  
الواجب بعد خروج الوقت وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وان المؤدى مثل  
الواجب وليس لهذا الخلاف ثمة اذ اعلم ان قوله بمثل ما عده جرى على غير الراجح  
والناخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة أو الحج فاقضاء من قبل لائم الترك لا لائم التأخير  
والاعادة فعل مثله في وقته خلال غير الفساد لقولهم كل صلاة اذيت مع كراهة التعريم تعادى  
وجوب في الوقت وأما بعده فمندبا وقوله اسقاط الواجب يفيد أن السنة لا توصف بالقضاء واذا  
أريد ما هو أعم أبدا لما الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلهما  
خلال غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في  
وقتها اداء وما أذن الشارع في فعله منها في غير وقته قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر القبلية  
اذا صليت بعده فاطلاق القضاء على مجاز على كل حال لانها مفعولة في وقتها وان قيل ان وقتها  
مخصوص بما قبل الفرض فتكون قضاء بعده (قوله التسع وقتها) اما التي ضاق وقتها فتقدم على  
الفائتة ويسقط الترتيب (قوله مع تذكر الفائتة) فبديه لان الترتيب يسقط بالنسيان كما يأتي  
ان شاء الله تعالى وأفاد بذكره الترتيب في الفوائت والوقعية لزوم القضاء وهو ما عليه الجمهور  
وقال الامام أحمد اذا تركها بعد اغترافه بغير عذر لا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتدا والمرتبلا يوم  
بقضاء ما تركه اذا تاب وجميع اوقات العمرة وقت للقضاء ما عدا اوقات النسي الثلاثة وفي  
القهي ستاتي قضاء الصلاة يجب على التراخي عند محمد وعلى القور عند ابي يوسف وعن الامام  
روايتان وفي المجتبى يجوز تأخير الفوائت يعني قضاءها وان وجب فور العذر السعي على العيال  
والخوارج على الاصح اهـ (قوله الفوائت القليلة) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله  
مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط يكفي المحط لان الشرط  
حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا يسقط به ولا واجب كافي المعراج لانه لا يفوت الجواز بفوته  
وهذا يفوت به ولما اختلفت عبارة المشايخ أتى المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن أن ينشئ على  
كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رفته سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ورواه مالك عن

مانص على عدده في كفارة  
(والله سبحانه وتعالى أعلم)  
وهو الموفق بمنه وكرمه

### \*(باب قضاء الفوائت)\*

القضاء لغة الاحكام وشريعة

اسقاط الواجب بمثل  
ما عده (الترتيب بين  
الفائتة) القليلة وهي  
مادون ست صلوات (و) بين  
(الوقعية) التسع وقتها مع  
تذكر الفائتة لازم (و) كذا  
الترتيب (بين) نفس  
(الفوائت) القليلة  
(مستحق) أي لازم لانه  
فرض على بقوت الجواز  
نقوته والاصل في لزوم  
الترتيب قوله صلى الله عليه  
وسلم من نام عن صلاة او نسيها  
فلم يذكرها الا وهو يصلي مع  
الامام



فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي تذكركم بعد التي صلى مع الامام وهو خير مشهور تلقته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي ورتب النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفوائت يوم الخندق (وبسقط) الترتيب (بأحد ثلاثة اشياء) الاول (ضيق الوقت) عن قضاء كل الفوائت وأداء الحاضرة لزوم العمل بالتواتر حينئذ لان العمل بالمشهور يستلزم ابطال القطعي وهو لا يعمل به الا مع امكان الجمع بينهما بسعة الوقت وليس من الحكمة اضاعة الموجود في طلب المفقود بضيق الوقت (المستحب) لانه يلزم من مراعاة الترتيب وقوع الحاضرة نافسة فيتغير به حكم الكتاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب ولا يبعد بعده خروجه (في الاصح) مثاله لو اشتغل بقضاء الظهر يقع العصر او بعده في وقت التغيير فيسقط الترتيب في الاصح والعبارة لضيقه عند الشروع فلوشرع في الوقتية امتد كرا للفائتة وأطالها حتى ضاق الوقت لا تجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا

نافع عن ابن عمر موقوفا والرفع من الثقة مقبول مطلقا سواء كان أرجح من وقت أم لا (قوله فليصل التي هو فيها) وتكون له نافلة (قوله وهو خير مشهور) نازع السكال في شهرته (قوله ورتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل على الترتيب بين الفوائت والحاصل انه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم تقديم صلاة على ما قبلها أداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما قال بعض الأئمة لتركه صلى الله عليه وسلم مرة أو أشار الى تركه مرة بينا للجواز ولم ينقل ولا نقل أيضا عن أحد من الصحابة قولاً ولا فعلاً ولا روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يشغله المشركون عن أدب صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بالافاذن ثم أقام فعلى الظهر ثم أقام فعلى العصر ثم أقام فعلى المغرب ثم أقام فعلى العشاء (قوله عن قضاء كل الفوائت) مقهومه يفيد أنه اذا لم يضيق الوقت عن جميعها بل كان يسع الوقتية وبعض الفائتة أنه لا يسقط الترتيب فيما قدر عليه وهو أحد القولين الاليتين في كلامه (قوله لازوم العمل بالتواتر حينئذ) لان آخر الوقت للوقتية بالتواتر من الاخبار والنصوص ووقت التذكركم لفائتة ثبت بالخبر السابق فان في بعض رواياته فان ذلك وقتها وهو يفيد وجوب الترتيب ووصف بأنه خير آحاد وانما يجب العمل به اذا لم يتضمن ترك العمل بالنص اما اذا تضمن فلا لانه يلزم نسخ الكتاب به ولا يجوز كذا في الشرح (قوله حينئذ) أي حين اذ ضاق الوقت (قوله وهو لا يعمل به) أي بالمشهور وهو الحديث السابق فانه يفوت وجوب الترتيب (قوله بسعة الوقت) الباء السببية وفي نسخة باللام (قوله بضيق الوقت) مرتبط بقوله اضاعة والباء السببية ولو قدم الفائتة ولم يكن وقت كراهة صحت وأتم لتقويت الوقتية بغير موجب فصار كما لو اشتغل بالنافلة عند ضيق الوقت بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لانه اذا قبل وقتها الثابت بالخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكر هذا في ظاهر الرواية فوق الاختلاف بين المشايخ فذهب الطحاوي اعتبار اصل الوقت اهـ واعتبار الوقت المستحب لمحمد ورجح في المحيط قول محمد ورجحه أيضا في الظهيرية بما في المتن من أنه اذا افتتح العصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم اجرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على أن العبارة للوقت المستحب وحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير اليها وفترة الخلاف تظهر فيما لو شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل به تقع العصر في الوقت المكروه ويقطع العصر عندهما ويصلي الظهر وعنده يضي في العصر ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس ذكر هذه الفرة السيد عن مسكين (قوله فيتغير به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وتفسير حكم الكتاب بنقصان الوقتية بايقاعها في الوقت المكروه كذا في الشرح فان الآية المذكورة كقوله تعالى أقموا الصلاة تدل على الاتيان بالواجب على صفة السكال لانه المطلوب شرعا وتفسير بضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع الوقتية والفائتة جميعا في نفس الامر لا يجب ظنه فلوطن من عليه العشاء بضيق وقت الفجر فصلى الفجر ثم بين أن في الوقت سعة بطل الفجر ثم نظر فان كان الوقت يسعها جميعا بحيث يتعدى في الفجر قدر التمهيد قبل الطلوع بعد صلاة العشاء يصلي العشاء ثم يبعد الفجر وان لم تكن فيه سعة كذلك يبعد الفجر فقط



والمسئلة بحاله افتد كره عند ضيق الوقت جازت الوقتية ولو تعددت الفاتنة والوقت يسع بعضهم الوقتية سقط الترتيب في الاصح  
كما أشرنا اليه لانه ليس الصرف الى هذا البعض من القوائت اولى منه الاخر كما في الفتح (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على  
الاميان بالفاتنة مع التسمان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولانه لم يصرف وقتها موجودا بعد ثم ذكرها فلم يجمع مع الوقتية (و) الثالث  
(اذا صارت القوائت) الحقيقية او الحكمية (سنا) لانه لو وجب الترتيب فيها ٢٨٩ لوقعوا في حرج عظيم وهو مدفوع

بالنص والمعتبر خروج وقت  
السادسة في الصحيح لان  
الكثرة بالدخول في حشد  
التكرار وروى بدخول  
وقت السادسة لان الزائد  
على الخمس في حكم التكرار  
ومثال الكثرة الحكمية  
سند كراهية الصلاة بخسائ  
متذ كرافاتة لم يقضها حتى  
خرج وقت السادسة من  
المؤديات متذ كرا وكما سقط  
الترتيب فيما بين الكثرة  
والخاضرة سقط فيما بين  
انفسهم اعلى الاصح وقيدناها  
بكونها استنا (غير الوتر فانه  
لا يعتمد سقطا) في كثره  
القوائت بالا لاجاع اما  
عندهما فظاهر اولهما بأنه  
سنة ولانه فرض على عبده  
وهو من تمام وظيفة اليوم  
والليله والكثرة لا تحصل  
الا بالزيادة عليها من حيث  
الاقوات او من حيث  
الساعات ولا مدخل للوزن في  
ذلك بوجه (وان لزم ترتيبه)  
مع العشاء والفجر وغيرهما  
كما بيناه (ولم يعد الترتيب)  
بين القوائت التي كانت كثيرة  
(يعودها الى القليلة) بقضاء

وهكذا يفعل مرة بعد اخرى الى أن تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله التطوع وفي  
المجتبي وان لم يمكنه أداء الوقتية الامع التخفيف من قصر القراءة والافعال برب وبقصر على  
أدنى ما تجوز به الصلاة (قوله والمسئلة بحاله) أي اطالها حتى ضاق الوقت (قوله جازت  
الوقتية) ولا يلزمه القطع لان شروعه فيها أولا جائز ولو قطعها كان له أن يشرع فيها ثانية فلم يكن  
للقطع فائدة فكان البقاء أولى بالجواز لانه أسهل من الابتداء (قوله كما في الفتح) الذي في الفتح  
ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز قال الزاهد وهو  
الاصح وعلمه بحاله المصنف (قوله والثاني النسيان) ولا يعتبر الجهل وبعبارة النفاية فرض  
الترتيب ولو جاهد به اه قال شارحها العلامة القهستاني عند اثنتي عشرة مسألة وعن الحسن  
عنه أنه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الاكثر من كما في القرائن ومافي الزيلعي من أن الظن  
المعتبر يلحق بالنسيان كن صلى الظهر اذا كراتك القرض فسقط ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى  
العصر اذا كراتك الظهر جاز العصر اذا فاتت عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لانه  
محتمل فيه فالمراد به ظن المجتهد اذا لا يلزمه اجتهاد امام أو جاهل ليس له مذهب معين صلى ثم ذكر  
ولم يقله مجتهدا ولم يستفت فقهاء فاصلا لانه صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه وأما المقلد لابي حنيفة  
فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه وان كان مقلدا للشافعي فلا فساد في صلاته ولا توقف  
على شيء أفاده المصنف في حاشيته عن البحر (قوله لانه لو وجب الخ) ولان اشتراط الترتيب  
اذا دلر بما يقضي الى تقويت الوقتية وهو حرام (قوله وهو مدفوع بالنص) قال تعالى وما  
جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (قوله وروى) أي عن  
محمد (قوله أو من حيث الساعات) على قول الشيخين وتقدم ترجيح اعتبار الاوقات (قوله  
لا يعود في أصح الروايتين) وقال بعضهم يعود الترتيب وهو أحوط مجتبي وهو الصحيح ذكره  
السيد الشهد وكذا قال في التبيين والمزيد وفي الهداية وهو الاظهر لان عللة السقوط  
الكثرة وقد زالت (قوله ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجحه وهو زوال الكثرة أفاده السيد  
(قوله بعد نسيان ست) أراد به الترتيب ولو عبر به لكان أولى لانما اذا بلغت ستا سقط الترتيب  
وان لم يكن على وجه النسيان ولان النسيان مسقط في الاقل من هذا العدد أفاده السيد (قوله  
ثم تذ كرها) أي الحديثه قاله السيد (قوله على الاصح فيما) وقيل لا يجوز عند البعض ويجعل  
الماضي كأن لم يكن زجره وصحبه في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى (قوله وعليه)  
الفتوى وجهه أن الاشتغال بهذه الفاتنة ليس بأولى من الاشتغال بتلك القوائت وفي  
الاشتغال بالكل تقويت الفريضة عن وقتها وما قالوه يؤدى الى التهاون لا الى الزجر عنه فان  
من اعتاد تقويت الصلاة وغلب على نفسه التسكاس لو أتى بعدد الجواز يفوت أخرى وعلم

بعضها لان الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح  
(ولا) يعود الترتيب ايضا (بفوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تر كها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذ كرها (على الاصح فيما) أي  
الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم نزع على لزوم الترتيب في اصل الباب بقوله (فلو صلى فريضا اذا كرافاتة

ولو كانت (وتر) فسد فرضه فسادا موقوفاً) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه عنه بقوله (فان) صلى خمس صلوات منذ كراها كلها تلك المترككة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المترككة ذاكرا لها) اي لا مترككة (صحت جميعها) عند ابي حنيفة رحمه الله لان الحكم ٢٩٠ وهو الصحة مع العلة وهي الكثرة بقرنان والكثرة صفة هذا المجموع لان

الفساد في حكم المترككة  
فكانت المترككات ستا  
حكما واستندت الصفة  
الى اولها فجازت كلها  
كتجهيل الزكاة يتوقف  
كونها افرضا على تمام الحلول  
وبقاء بعض النصاب فاذا  
تم على غمائه كان  
التجهيل فرضا والا كان نفلا  
(فلا تبطل) الخمس التي  
صلاها منذ كرا للفائتة  
(بقضاء) الفائتة (المترككة  
بعده) اي بعد خروج وقت  
الخامسة لسقوط الترتيب  
مستندا (وان قضى) الفائتة  
(المترككة قبل خروج وقت  
الخامسة) بمما صلاه منذ كرا  
ها (بطل وصف) لا اصل  
(ما صلاه منذ كرا) لفائتة  
(قبلها) اي قبل قضائها  
(و) لا يبقى متصفا بأنه فرض  
بل (صار) الذي صلاه  
(نفلا) عند ابي حنيفة وابي  
يوسف وهذه هي التي يقال  
فيها واحدة تفسد خمسا  
واحدة تصح خمسا  
فالمترككة تفسد الخمس  
بقضائها في وقت الخامسة  
من المؤقتات بتقرير الفساد  
والسادسة من المؤقتات  
تصح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان من لازم  
الخروج دخول وقتية

جزا حتى يبلغ حد الكثرة أفاده السيد (قوله ولو كانت وتر) أي لانه فرض على عنده فالوتر  
يعتبر في الفساد ولا وقت له يخصه بل وقته وقت العشاء فيه يعتبر عند فواته قضاءه قبل خروج  
وقت العشاء الا تيمية أو بعده (قوله يحتمل تقرر الفساد) أي يحتمل الفساد فالضيمر له أو تقرر  
فاعل يحتمل تنزيه منزلة الا لازم (قوله منذ كرا في كلها تلك المترككة) يعني عنه قول المصنف  
ذا كراها انما قيد بالتدكر لان النسب ان يسقط الترتيب فلونسي في البعض وتدكر في البعض  
فالظاهر اعتبار التي تدكر فيها حتى تبلغ العدد المسقط واعتبار خمس غير المترككة هو الصواب  
خلاف ما يوهمه ظاهر عبارة بعض القوم من اعتبار ست سواها (قوله صحت جميعها) برفع  
جميع تاكيد للضمير المستتر في صحت (قوله عند ابي حنيفة) وقالنا تفسد تلك الصلوات فسادا  
بأن لا يحتمل الصحة بحال ويلزمه قضاء الست كلها المترككة والخمس التي أداها بعدها قبل قضائها  
وهذا كراها وما يصلح به بعد ذلك صحيح وان كان ذاكرا للفائتة لصيرورة الفوائت ستا (قوله  
والكثرة) أي كثرة الفوائت ولما ورد عليه أن الفائت واحدة فقط والخمس مؤداة أجاب عنه  
بقوله لان الفساد الخ (قوله واستندت الصفة) وهي الكثرة (قوله لجازت كلها) لانه سقط  
الترتيب من أول صلاة تركها لوجوب ثبوت الحكم مستندا ليكون مضافا الى الكثرة التي هي  
العلة دون الاخيرة التي ليست بعلة (قوله كتجهيل الزكاة) أشار به الى أن توقف حكمه على أمر  
حتى يتبين حاله ليس يرد على كتوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة في طريق المزدلفة فان  
اعادها قبل الفجر بطلت فرضيتها والا فلا وصحة صلاة المعذور اذا انقطع العذر بعدها على  
معاودته في الوقت الثاني فان عاد صحت والا فلا أفاده في الشرح (قوله وبقاء بعض النصاب)  
أي اثناء الحلول وأما آخره فلا بد من تمامه (قوله كان التجهيل فرضا) أي كان المجهل فرضا  
(قوله عند ابي حنيفة وابي يوسف) لان التصرية عقدت لاصل الصلاة بوصف القرصية فلم يكن  
من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل وعند محمد تبطل أصلا لان التصرية عقدت للفرض  
فاذا بطلت القرصية بطلت التصرية أيضا واعلم أن أبا يوسف قد وافق الامام في عدم بطلان  
اصل الصلاة اذا قضى الفائتة قبل مضى الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المترككة  
الى مضى الخمس فقال لانصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضيتها (قوله بتقرير الفساد) أي بتقرير  
الفساد الموقوف فهو من اضافة المصدر الى مفعوله والجواز والمجرور متعلقان بقوله تفسد  
(قوله والسادسة من المؤقتات الخ) أي بذلك جوازا عما وقع في عامة الكتب من أن انقلاب  
الكل الى الجواز جازم وقوف على أدائها صلوات بعد المترككة فانه ليس المراد منه الا تأكيد  
خروج وقت الخامسة من المؤقتات لاشتراط السادسة بل ولادخول وقتها لانه لا يلزم من خروج  
الوقت دخول غيره كالمكان الخامسة من المؤقتات هو الصبح فطلعت الشمس (قوله ولكن لما  
كان من لازم الخروج دخول وقتية) الملازمة ممنوعة لما علمه قريبا الا أن يقال للزوم

وتأديتها فبها غالباً اقيم ذكراداً لهم مقام ذلك (واذا كثرت القوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها التراحم القروض  
والاوقات كقوله أصلي ظهر الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين والف وهذا فيه كلفة (فاذا أراد تسهيل  
الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدركه وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك ٢٩١ فيما يصليه يصبر أو لا فيصنع بمثل

ذلك وهكذا (أو) ان شاء  
نوى (آخره) فيقول أصلي  
آخر ظهر أدركته ولم يصله  
بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه  
يصبر آخراً بالنظر لما قبله  
فيحصل التعيين ويخالف  
هذا ما قاله في الكثر في  
مسائل شتى انه لا يحتاج  
للتعيين وهو الاصح على ما  
قاله في القنية من يقضى ليس  
عليه ان ينوى اول صلاة  
كذا وآخره في نوى ظهره على  
أرعره او نحوهما على  
الاصح انتهى وان خالفه  
تصحح الزيلعي فقد اتسع  
الامر باختلاف التصحيح  
فليرجع للكفر فانه واسع والله  
رؤف رحيم واسع عليهم  
(وكذا الصوم) الذي عليه  
(من رمضان) اذا أراد  
قضاءه يفعل مثل هذا (على  
احد تصحيحين مختلفين)  
صحح الزيلعي لزوم التعيين  
وصحح في الخلاصة عدم لزوم  
التعيين (وبعد من أسلم  
بدار الحرب) لم يصم ولم يصلي  
ولم يركع وهكذا (بجهله  
الشرائع) أي الاحكام  
المشروعات مدة جهله لان  
الخطاب انما يلزم بالعلم به  
أو بدليله ولم يوجد بخلاف

موجود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالباً) ان ارتبط قوله غالباً  
بالدخول والتأدية نتج الجواب السابق (قوله مقام ذلك) أي خروج وقت الخيامسة (قوله  
واذا كثرت القوائت) المراد مطلق الكثرة وان لم تسقط الترتيب فإداه في الشرح (قوله  
التراحم القروض والاوقات) التي هي اسباب فاختلقت الاسباب كما اختلفت المسببات (قوله  
كقوله أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه نكتة وهي التفيقه على تاريخ تأليف هذا المحل كذاتيه عليه  
المؤلف وقال في الشرح ظهر الخميس عاشر ذي الحجة سنة خمس واربعين والف فيبين التاريخين  
ثمانية اعوام واربعة أشهر وخمسة عشر يوماً (قوله وهو الاصح) ربحه في الخاتمة والخلاصة  
ويجوز عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع للكثرة) أي فليرجع المبني بالحادثه الى الحكم  
المذكور في الكثرة واللام في الكثرة بمعنى الى قال تعالى ارجع اليهم ان لا يرجع اليهم وقوله فانه  
واسع أي فان الحكم الذي فيه متسع وفيه اشارة الى اتساع الكثرة عن هذا التأليف وفي نسخة  
فانه واسع بصيغة الماضي (قوله والله رؤف رحيم) أي شديد الرحمة فلرحمته لم يكلف هذه الامه  
الحرج من الامور بل قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والابق باليسر والافقه ما في  
الكثرة وهو عليهم بما عليه فيسقطه عنه ولذا قال واسع عليهم (قوله من رمضان) وأما اذا كان  
من رمضان واحداً فلا يحتاج الى التعيين اتفاقاً حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد  
فقد نوى يوماً ولم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر فالواجب عليه اكمال العدد  
وفي الاشياء عن الفتح من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الاولي أن ينوى  
أولي يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذلك لو كان من رمضانين على  
المتنار حتى لو نوى القضاء لا غير جاز اهـ (قوله وهكذا) اشارة الى جميع الاعمال الفرعية  
(قوله مدة جهله) مرتبط بقوله يعذر (قوله أو بدليله) وهو السكون في دار الاسلام (قوله  
والزومه زفرها) وكذا الامام الشافعي واحمد رضي الله عنهم (قوله دأبل وجود الصانع الخ)  
اعتقاد الوجود لا يكتفي في الايمان اذ من يعتقده الشركه يعتقد الوجود وهو كافر فلا بد من  
اعتقاد الوحدة والقُدرة والارادة والعلم والحياة فليصرره (خاتمة) من لا يدري كمية القوائت  
يعمل با كبراً به فان لم يكن له رأى يقضى حتى يتيقن انه لم يبق عليه شيء ومن قضى صلاة عمر مع  
انه لم يفته شيء منها احتياطاً قيل يكره وقيل لا لان كثيراً من السلف قد فعل ذلك لكن لا يقضى  
في وقت تكره فيه النافله والافضل أن يقرأ في الاخيرتين السورة مع القاطعة لانها يوافق من  
وجهه فلان يقرأ القاطعة والسورة في اربع القرض على احتمال اولي من ان يدع الواجب في  
النقل ويقنت في الوتر ويقعد بقدر التشهد في ثالثه ثم يصلي ركعة رابعة فان كان وثراً فقد أداه  
وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يصدره القعود وكذا يصلي المغرب اربعاً بشلات فعدت  
والاشتغال بشطاً القوائت اولي واهم من النوافل الا السنة المعروفة وصلاة الضحى وصلاة  
التسبيح والصلاة التي وردت في الاخبار فتلك بنية النقل وغيرها بنية القضاء كذا في المضمرات

المسلم بدار الاسلام والزومه الايمان فله دليل وجود الصانع ظاهره فلا فلا بد من دليله ولا دليل عنده على  
وجود فرض الصلاة ونحوها فمذنبه

عن الظهيرية وقتاوى الطبة ومراده بالسنة المعروفة المؤكدة وقوله وغيرها بنية القضاء  
مراده به ان ينوى القضاء اذا اراد فعل غير ما ذكر فانه الاولى بل المتعين ولو شك انه صلى ام لا  
والوقت باق اعاد لان سبب الوجوب قائم والاداء فيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه  
لان سبب الوجوب قد فات وعدم الاداء فيه شك أى والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها  
وفيه تأمل وان شك في نقصان الصلاة انه ترك ركعة ام لا فان لم يفرغ من الصلاة فعليه اتمامها  
وبعد في كل ركعة وان شك بعد ما فرغ لا شيء عليه كذا في البحر والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

### • (باب ادراك الفريضة) •

اي ادراك الشخص الفريضة مع الامام والاصل فيه أن نقص العبادة قصدا بلا عذر حرام  
وأن النقص لا كمال كمال لانه وان كان نقصا صورة فهو كمال معنى واعتبار المعاني الاولى  
من اعتبار الصور كهدم المسجد لتجديده وكنقص سجود من رفع رأسه لشوك اصاب جبهته  
لم يتمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يعد كذلك سجدتين وما اذا كان النقص لعارض شرعى  
فتارة يجوز تارة يجب وقد تقدم مستوفى (قوله وغيره) عطف على ادراك الحق هذا الباب ان  
يلقب بمسائل شتى كما في الفتح (قوله في اداء فرض او قضائه) اخرج به النقل فانه لا يقطع  
بالاقامة بل يعمد على ان القطع فيه ابطال لا كمال (قوله او قضائه) اي قضاء الفرض الذى  
اقيم لانه كمال لها والتعديل بأن القضاء معصية فلا يظهرها لا يطرد وما لو كان قضاء فرض غير  
المقام فلا يقطع لانه ابطال من كل وجه (قوله او في نقل وحضرت جنازة) فانه يقطع النقل  
لانه معقب للقضاء بخلاف الجنازة لو اختار تفويتها كان لا الى خلف كذا في الفتح (قوله  
او مندور) هذا يخالف ما في البحر عن الملازمة شرع في قضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنقل  
والمندورة كالقائمة اه الا ان يجعل قوله فاقامت الجماعة اي جماعة اداء الفرض وقضائه  
والمندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بعينه فصل احدهما منفردا فاقام  
الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويقتدى لانه كمال وانما صورناه بما ذكر لاق النذر المختلف  
كالفرض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما مر وقول السيد لا يصح التوزيع في كلام المصنف  
بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء اظهر معصية التأخير وينبغي سترها ولانه يلزم استعمال المشترك  
في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منظور فيه لما قدمنا من ان العلة الاولى غير مطردة وليس  
هنا مشترك استعمال في معان بل قوله فاقامت الجماعة تحتها جزئيات ثلاثة لا معان ثلاثة وتلك  
الجزئيات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فليتأمل (قوله في محل ادائه) فلو اقيمت  
في المسجد وهو في البيت او كان في مسجد فاقامت في آخر لا يقطع مطلقا كما في الشرح وغيره  
وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان قامت فيها وفيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد  
بمسجده وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ (قوله بأن أحرم الخ) تصوير لقوله فاقامت  
(قوله لا مجرد الشروع في الاقامة) فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة  
الاولى بالمسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف من لا مسكن وفيه ان مدة الاقامة بسيرة جدا لا يتأني  
فيها التقيد والاطمئنان الاندرا (قوله قطع بتسليمه قائما) في القهستانى ويجمع الانهر اطلق في

• (باب ادراك الفريضة) •  
مع الامام وغيره (اذا شرع)  
المصلى (في اداء فرض)  
او قضائه (منفردا) او في نقل  
وحضرت جنازة يخشى  
فواتها او مندور (فاقامت  
الجماعة) في محل ادائه لا في  
غيره بأن أحرم الامام لان  
حقيقة اقامة الشيء فعله  
لا مجرد الشروع في الاقامة  
فاذا لم يقيد بسجدة (قطع)  
بتسليمه قائما (و) بعده  
(اقتدى) على الصحيح وقيل  
لا يقطع حتى يتم ركعتين



لا يصلي لا يحنث بمادون  
الركعة والجنازة لا خلف لها  
وبالقضاء يجمع بين المصلتين  
(ان لم يسجد للمشرع فيه)  
ولو غير رباعية (او سجد)  
للكعة الاولى (في غير  
رباعية) بأن كان في القبر  
أو المغرب فيقطع بعد السجود  
بتسليمه لانه لو اضاف في  
الثانية ركعة اخرى تم  
القرض وتقوته الجماعة في  
القبر ولا ينتقل بعدها مطلقا  
وفي المغرب لاكثر حكم  
الكل تقوته الجماعة ولا  
ينتقل مع الامام فيها لمنع  
التفعل بالبتراء ومخالفة  
الامام باضافة رابعة (وانه  
سجد) وهو (في رباعية)  
كالظهور (ضم ركعة ثانية)  
صيانة للمؤدى عن البطان  
وتشهد (وسلم لتصير  
الركعتان له نافلة) ثم اقتدى  
مقترضا) لاحراز فضل  
الجماعة (وان صلى ثلاثا)  
من رباعية فأقيمت (أتمها)  
اربعا منفردا حكما لاكثر  
وعن محمد بن جبالا التتقلب  
نفلا فيجمع بين ثواب النقل  
والقرض بالجماعة (ثم) بعد  
الانتماء (اقتدى مستقلا) ان  
شاء وهو افضل لعدم  
الكرهية (الاقى العصر)  
والقبر للهوى عن التتقل  
بعدهما وفي المغرب للمخالفة

القطع فمثل القطع بسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا هو الصحيح وقيل لو كان  
قائما بسلام تسليمة وقيل تسليمة وقيل بقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم بسلام في صورتين ٥١  
والمراد به ما هذه وما ذكر في المصنف بعدها ولم يبين المصنف حكم هذا القطع والاقتداء وبعبارة  
الدر فقيده الجواز لانه شبهه بالجائز فقال يقطعهما العذر احرار الجماعة كما لو نذر دابته او فار  
قدوها الخ ثم قال ويجب القطع نحو انما غريق (قوله من رباعية) اي فريضة رباعية لانه  
يمكن الجمع بين الفضيلتين وقيد بها لانها لو كانت ثنائية او ثلاثية لايتم الركعتين لما يأتى (قوله  
الذي لا يخشى فوت جنازة) الظاهر ان المراد خشية فوت جميعها فلو كان يعلم ادراكه البعض  
لا يقطع ويحرر (قوله وهو يحمل الرض) اي مادون الركعة ولذا يتابع المسبوق الامام في  
سجود السهو قبل التقييد بسجدة ولو قام المصلي للتمام له رضى القيام ويعدو الى القعدة فعلم  
ان الشرع جعل له ولاية الرض قبل التقييد بسجدة افاده في الشرح (قوله لا يحنث بمادون  
الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا امر بقطعه او في نقل وحضرت جنازة  
يخشى فواتها وانما ذكره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو غير رباعية) الا ليق  
بالمباغة ولور رباعية لان الرباعية اذا أتم ركعتين منها لا تكون فرضا بخلاف غير الرباعية (قوله  
مطلقا) سواء كان مع الامام او منفردا (قوله لاكثر حكم الكل) فقيه شبهة الفراغ  
وحقيقته لا تحتمل النقص فكذلك شبهة ذكره السيد عن الدرر (قوله لمنع التفعل بالبتراء)  
يحتمل ان المراد بالمنع عدم العصاة لا الكراهة فقط ويحتمل الكراهة قال صاحب البحر ونصريح  
المشايع هنا بوجوب الاتمام اي اتمام الركعتين فيما اذا سجد في الرباعية صيانة للمؤدى عن  
الابطال صريح في ان الركعة الواحدة باطله لا مكروهة فقط وتبعه اخوه في النهر وقال بعض  
حنفية عصرهما لا تبطل لان من اقتدى بالامام في المغرب مستقلا وسلم مع الامام لا تقصد  
ووجهه ان الركعة الواحدة موجودة في ضمن الثلاث فاذا صح التفعل بالثلاث فكذلك بالواحدة  
وقد يقال هذا قياس مع الفارق لان جواز التفعل بثلاث ركعات لشبهه بالوتر وهو نقل عندهما  
ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالتعدد لما قالوا فيمن صلى ركعة من الرباعي أتم  
شفعا ولما عاين بالبطال بل كان يكفي أن يقال ومن سجد في رباعي قعد للركعة ثم قطع واقتدى  
ولانه يغتفر ضمنها ما لا يغتفر قعدا ويؤيد ما ذكرنا مافي البرهان عن ابن مسعود رضى الله عنه  
ما أجزأت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب البحر مبنيا على القول بفساد الاقتداء  
في المغرب مستقلا اذا سلم معه وكلام معاصريه مبنيا على القول بعدم الفساد وهو مروى عن  
بشر المريسي والبتراء تصغير البتراء سميت به لانقطاعها عن الاخرى (قوله باضافة رابعة)  
مخالفة لمخالفة وفي شرح السيد وان شرع في المغربيات أربعا لان مخالفة الامام اخف من  
مخالفة السنة ٥١ (قوله لتصير الركعتان له نافلة) بالاجماع وأما قول محمد بطلان الوصف  
يستلزم بطلان الاصل فهو فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن عهدة المضى كما اذا قيد  
خامسة الظهور بسجدة ولم يكن قعدا لا خيرة أما اذا كان منكمما من المضى لكن اذن له الشرع  
في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كذا في الفتح (قوله لتتطلب نفلا) بترك  
قيام الرابعة (قوله اقتدى مستقلا ان شاء) قال في البصر عن الحاوى القدسي انه يدرك بهذه

لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اهك ثم ادركت الصلاة فصلها الا القبر والمغرب وقوله فصلها يعني نفلا



لأنه امر به نص الرجلين لم يصليهما معه الظهر واخبر ان صلواتهم ما في رجالهما فقال عليه السلام اذا صلتما في رجالكما ثم اتيتما صلاة قوم فصليا معهما واجعلوا صلواتكما معهم سجدة اى نافلة كما في النهاية (وان قام للثالثة) رباعية منفردا (فأقيمت) الجماعة (قبل سجوده) للثالثة (قطع قاعما) لان القعود للتصلل وهذا قطع (بتسليمية) واحدة او عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الأئمة السرخسي ان لم يعد للقعود فسدت لأنه لا بد من القعود ٢٩٤ ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال خرا الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع

في صلاة الامام فيحصل الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء ورفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب او) شرع (في سنة الظهر فأقيمت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن ابي يوسف والامام (وهو الاوجه) بلجه بين المصلتين (ثم قضى السنة) أربعة أتمكنه منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجه أكل ولا ابطال واليه مال شمس الأئمة السرخسي والبقالي وصحح جماعة من المشايخ أنه يتها أربعة لانها صلاة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى والمؤذن بالتطمين أولى لأنه ليس حالة استماع خطبة واليه يرشد لتعليل شمس الأئمة (ومن حضر وكان الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولو لم

النافلة فضيلة الجماعة وكرامة التنقل بجماعة خارج رمضان انما هو اذا كان الامام والقوم متنفذين على سبيل التعاضد ولم يبين ما المراد بالجماعة التي أدرك فضلها هل هي فضيلة الفرض أو النفل وهو الظاهر لأنه لم ينو الفرض (قوله لأنه امر به) أي بالنفل (قوله نصا) أي نصا معينا انه نفل بقوله واجعلوا صلواتكما معهم سجدة روى أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الظهر رأى رجلين في أخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فأتيا وقرأ نصهما ترعد فقال علي رسلكما فاني ابن امرأة كانت تاكل القديد ثم قال مالكم الكلام تصليان معنفا قالوا كلا صلينا في رحالتنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صلتما الخ (قوله ولان المؤداة لم تقع فرضا) أي القعدة المؤداة لم تقع فرضا وركعتاهما انقلبتا نفلين لا يمكن لهما ما بد من القعدة المفروضة ثم على هذا القول قبل يعبد التشهد ثانيا وقبل يكفيه التشهد الاول ويسلم تسليتين وقيل واحدة (قوله بلجه بين المصلتين) مصلحة الاستماع ومصلحة أداء السنة بعد أداء الفرض ومصلحة أداء الفرض على الوجه الاكمل والاتبان بالسنة بعده (قوله ثم قضى السنة) اطلاق القضاء عليها مجاز (قوله مع ما بعده) أي من السنة جرى على احد قولين في قضاء السنة القبلية هل هي قبل البعدية أو بعده وصحح كل (قوله والاداء على وجه اكمل) فان ادراكه من اوله مع الامام اكمل من ادراكه بعده (قوله لانها كصلاته واحدة) وليس القطع للاكمال بل لا بطلان صورة ومعنى اذ فيه ابطال وصف السنة لا كمالها (قوله قلت والا كمال الخ) استبعد منه ان المراد من قوله نخرج الخطيب خطب الخطيب فأطلق السبب واراد السبب وهذا البحث لم أره لغيره (قوله لانه ليس حالة استماع خطبة) أي لان حال اشتغال المرقى الخ (قوله واليه يرشد) أي المحدث البحث (قوله لتعليل شمس الأئمة) المشار اليه بقول المؤلف فلا يفوت فرض الاستماع الخ (قوله ولا يشتغل عنه بالسنة) أي عن الاقتداء (قوله ولو في المسجد بعيدا عن الصف) أي يشترط في كونه يأتي بسنة الفجر اذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي به عند باب المسجد فان لم يجد مكانا تركه الا في الاتيان به في المسجد حيث يخاف مخالفة الجماعة فتكره وترك المكره مة قدم على فعل السنة غير ان الكراهة متفاوت فان كان الامام في الصبي فصلاته اياها في السجدة أولى أخف من صلاتها في الصبي وأشد كراهة أن يصليها مخالط الصف كذا في الفتح ويليه في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله لما قدمناه في سنة الفجر) من الاخبار الدالة على فضلها (قوله والافضل فعلهما في البيت) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما في البيت وأنكر على من صلاهما في المسجد كذا في الشرح (قوله أي سنته) بالنصب تفسير للركعتين (قوله ويقل المنازع) كذا في الشيخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد الامر

بقضائه وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والاصل السنة ثم اقتدى لا مكان جمعه بين المنازع الفضيلتين (الا في الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن الصف (ان أمن فونه) ولو بادراكه التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر لما قدمناه في سنة الفجر والافضل فعلهما في البيت قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر أي سنته في بيته بوسع له في رزقه ويقل المنازع بيته وبين أهله ويختم له بالايان

والاجب فعلهما اقل طلوع الفجر وقبل بقرب القرية وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكنوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام

افضل من مائة صلاة في مسجدى وفي بيت المقدس بخمسمائة صلاة (وان لم يأمن) فوف الامام باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعة في الفجر لانهم افضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضمة فما لا تبلغ ركعتا الفجر ضمة واحدة منها (ولم تقض سنة الفجر لا بقوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء على منفردا أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المفتي به كذا في شرح الكنز للعلامة المقدسي وفي فتاوى العنابي المختار تقديم التنتين على الاربع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الاصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصلين بعد الركعتين

النازع فيه فهو من الاسناد الى السبب وفي القاموس التنازع التخاصم والتناول (قوله فعلهما اقل طلوع الفجر) لان السبب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقبل بقرب القرية) لانها تبعد عنها ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص روى ذلك أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة ألم تشرح في الركعة الاولى وألم تر كيف في الثانية فانه يكنى الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكون حسنا ولا يكره هذا الجمع لاتساع أمر النفل (قوله صلاة المرء الخ) من علة قال في الهداية الافضل في عامة السنن والتوافل المنزل اه الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤتاهما في المسجد لا ما سواه وما به أفق القبية أبو جعفر (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة وصلاة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسمائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت الامام الخ) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي تحرر عندي أنه يأتي بالسنة اذا كان بدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقدم بادر الكركعة وتفريع الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادر الكركعة بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه لم يحرز فضلها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى يبني عليها الظهر بل قوله هنا كقولهم ما من أنه يحرز ثوابها وان لم يقل في الجمعة كذلك احتياط لان الجماعة شرطها وهذا اتفاقا على انه لو حالف لا يصل الظهر جماعة فأدرك ركعة لا يحث وان أدرك فضلها نص عليه محمد كذا في الهداية ذكره السيد (قوله تركها) أفاد به انه لم يشرع فيها فلو شرع انهم مطلقا لان القامع حيث لا يبطل (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) قبل لاختلاف بينهم في الحقيقة لانهم يقولون ليس عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى ان يقضى وان لم يفعل لا شيء عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) اي على الصحيح وقبل يقضيها تبعا بعده ولا يقضيها مقصودا اجماعا كما في الكافي وغاية البيان (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجازا لما شاكلة ولهذا كان الاولى أن ينوي السنة لا القضاء قه ستماني (قوله في الصحيح) وقبل لا تقضى أصلا لان المواظبة عليها انما ثبتت قبل الفرض (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أي الوقت اذا فاتت معه لانه كم من شيء ثبت تبعا وان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع مقدمة على الركعتين لتقدمها على الفرض المتقدم عليها وقد تعذر التقديم على الفرض ولم تعذر على السنة فتقدم الاربع كذا في شرح الجمع (قوله لحديث عائشة الخ) وللتأبؤتهما أيضا عن موضعهما قصد بالضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السيد في شرحه والتقييد بالتأبؤ قبل الظهر وسكذا الجمعة كما في الدرر للاحتراز من التي قبل العشاء لانها مندوبة فلا تقضى أصلا وكذا التي قبل العصر بل أولى لكرهية التنفل بعده اه ولو قال المصنف ولا مانع من

وحكم الاربع قبل الجمعة كالتى قبل الظهر ولا مانع من التي قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بادر الكركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يترتب في حلقه ليصلينه جماعة

(بل أدرك فضلها) أي فضل الجماعة اتفاقاً ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رباعية أو اثنين من الثلاثية فإذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحث لأن لاكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يحث لأن لم يصلها بل بعضها بجماعة ٢٩٦ وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده سران أدرك الظهر فإ

يحث بأدراك ركعة لأن أدرك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحث بأدراكه في التشهد (ويطوق قبل الفرض) بمؤكدة وغيره مقيماً أو مسافراً (إن أمن فوت الوقت) ولو منفرداً فأنها شرعت قبلها لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط لتكميل نقصها في حقنا أماناً في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي إن لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتفصيل أو أوازله فيحس قليل (فلا) يطوق ولا يغسل لأن الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

قضاء التي قبل العشاء بعدها المكان أوضح وأخصر (قوله بل أدرك فضلها) وهو المضاعفة وفي شرح المقدسي عن الاتقان المسبوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا كثواب مدرك أول الصلاة مع الإمام لقوات التكبير الأولى اهـ (قوله فإذا حلف الخ) فرض المثال هنا نفياً وفيما قبله أثباتاً إشارة إلى أنه لا فرق بين الإثبات والنفي في الحكم (قوله اختار شمس الأئمة الخ) يضعف قوله باتفاقهم في باب الإيمان أنه لو حلف لاياً كل هذا الرغيف لا يحث إلا بالكلية وأن لاكثر لا يقوم مقام الكل (قوله يحث بأدراكه في التشهد) فذكر الركعة في الكافي وغيره ليس احترازياً واعلم أن ذكر هذه المسئلة محلها كتاب الإيمان وانما ذكرت هنا لبيان أنه لا تلازم بين أدراك الفضل وأدراك الجماعة (قوله ويطوق قبل الفرض الخ) هذه العبارة تدل على التحيز في الفعل وهو أنما يظهر في غير المؤكدة أما المؤمن كدفعاً في به من غير تحيز إن أمن فوت الوقت أفاده السيد وفي الجز وإن لم تكن مؤكدة فإن كانت من المستحبات استحب الإتيان بها والافه ومخير وقد يقال إن المراد في كلامه الجواز المطلق لمستوى الطرفين فيلحق المؤكدة والمستحبة (قوله إن أمن فوت الوقت الخ) لو أبدله بقوله إن أمن فوت الجماعة لكان أولى لأنه إذا علم التردد عند خوف فوت الجماعة فلا بد يعلم عند خوف فوت الوقت بالطريق الأولى أفاده السيد (قوله ولو منفرداً) وصل بقوله ويطوق وقيل انما يأتي بالمؤكدة أن صلى بجماعة وإن كان منفرداً يخبر فيها لعدم نقل المواظبة عنه صلى الله عليه وسلم في غير الأداء بجماعة والاول أصح قاله السيد (قوله فأنها شرعت) أي فان السنة كما صرح به في الشرح وهذا لا يظهر في غير المؤكدة (قوله والمنفرد في ذلك أحوج) للنقصان صلاته من وجه واسم الإشارة يرجع إلى قطع طمع الشيطان وفيه أن المنفرد وغيره في ذلك سواء ولا يظهر ذلك إلا في المكمل للنقص (قوله وهو أحوط) أي إتيان المنفرد بالسنة فالضهير يرجع إلى معلوم من المقام (قوله لتكميل نقصها في حقنا) قد يقال إن التكميل انما يكون لشيء قد نقص وحينئذ فلا يكون إلا في البعدية فتكمل ما نقص من الفرض ويمكن أن يقال أنه بعد صلاة الفرض ناقصة يكمل ولو بما فعل قبله والآنريدل عليه فانه ورد أنه إذا وجد في صلاة الشخص خلل يقول الحق تعالى انظروا ما له من النوافل فان وجد كمل به خللاً هو هذا ذم القبليسة (قوله فزيادة الدرجات) الأولى زيادة لام التعليل ويحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام فإله فيه زيادة الدرجات (قوله بأن يفوته الوقت) الأولى حذف الباء لأن المتسبب من فعله بآمن وهو يتعدى بنفسه (قوله أو الجماعة) بركة في غير الفجر كذا في الشرح (قوله لأن الاشتغال بما يفوت الأداء) أي أصل الأداء بالنسبة للوقت أو الأداء الكامل بالنظر لقوات الجماعة والمراد بما يفوت الجماعة ما يفوتهم أول ما يذن الشرع بتفويتها ولا يفوز كما إذا كانت الصلوة مائة وكما فعله صلى الله عليه وسلم في حق الخندق (قوله اتفاقاً) فإن

يحث بأدراك ركعة لأن أدرك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحث بأدراكه في التشهد (ويطوق قبل الفرض) بمؤكدة وغيره مقيماً أو مسافراً (إن أمن فوت الوقت) ولو منفرداً فأنها شرعت قبلها لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط لتكميل نقصها في حقنا أماناً في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي إن لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتفصيل أو أوازله فيحس قليل (فلا) يطوق ولا يغسل لأن الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

صحة اتفاقاً

الإمام

قوله قوله وهو أحوط لعل ذلك نسخته التي كتب عليها والافسحة الشرح هنا هو أصح والأخذ به أحوط كما لا يخفى والخطب سهل اهـ معصية

(ومن أدرك امامه را كعا  
فكبر ووقف حتى  
رفع الامام رأسه) من  
الركوع أو لم يقف بل انحط  
بجرد احرامه فرفع الامام  
رأسه قبل ركوع المؤتم  
(لم يدرك الركعة) كما ورد  
عن ابن عمر رضي الله عنهما  
فكان الشرط لادراك  
الركعة امام مشاركة الامام  
في جزء من القيام أو جزء  
مما له حكم القيام وهو  
الركوع ولا يشترط  
تكبيرتان للاحرام  
والركوع ولو كبر يئوى  
الركوع لا الافتتاح جاز  
وافقت نيته واذا وجد  
الامام ساجدا فجب  
مشاركته فيه فيخبر ساجدا  
وان لم يحسب له من صلاته  
فلوركع وحده ثم شاركه  
في السجدة لئلا يفسد  
صلاته ولا يحسب له ذلك  
وان لم يشاركه الا في  
الثانية بطلت صلاته  
والفرق أنه في الاولى لم  
يزد الاركوع عارزيادته  
لانصر وفي الثانية زاد  
ركعة وهي مفسدة ولو  
أدركه جالسا للعود  
الاخير واستقر قائما وقرأ

الامام الشافعي يحكم بفسادها بقليل النجاسة (قوله فكبر) أي قائما فلو كبر منحنيا ان كان  
الى الركوع أقرب لا يصح شروعه وظاهر ذلك ولو كان في النفل الذي لا يشترط له القيام كما  
تفيمه عبارة الزاهدى لانه ليس بافتتاح قائما ولا قاعدا وقوله را كعا احتريه عما لو أدركه  
في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي به اقبل الفراغ سبدا عن الدور  
(قوله أو لم يقف بل انحط بجرد احرامه فرفع الامام رأسه) بحيث لم يتحقق مشاركته فيه فانه  
يصح اقتداؤه ولكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه  
وقبل اذا شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع فقد أدركه في الركوع أيضا ويعتد بتلك  
الركعة وقيل اذا شارك في الرفع قبل ان يستتم قائما يعتد بها وان قل وقيل لا يصير مدركا لان  
الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله وقيل في مقدار تسبيحة قال ابن امير حاج والاوّل  
اوجه وقال الحلبي هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل والحاصل انه  
اذا وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع فقد أدركه معه الركعة  
والا فلا كما يفهمه اثر ابن هر كذا في الحلبي من صفة الصلاة وانما ذكرناه هذه الاقوال لان  
الناس يقع منهم الاقتداء في الركوع كثير من غير ادراك جزء منه ويعتدون به فهم في ذلك  
موافقون لبعض اقوال العلماء (قوله فرفع الامام رأسه) مراده انه رفع قبل ان يشاركه  
المؤتم في جزء من الركوع والافتح والتعبير بالقاء ان الرفع يتحقق بعد الانحطاط وحينئذ  
تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما) وافظفه  
اذا أدركت الامام را كعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع قبل ان  
تركع فقد فاتت الركعة اه والكاف في كما ورد يعني لام التعليل (قوله ولا يشترط  
تكبيرتان للاحرام والركوع) الذي في الفتخ ومدركا للامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين  
خلاف بعضهم اه وهي اولى من عبارة المصنف وفي ابن امير حاج عن القصة والخائسة والمحيط  
هذا بخلاف مدركا في السجود والعود فانه يكبر للافتتاح وأخرى للانحطاط اه واعل  
وجهه قربه في الاول من الركوع فأغنت تكبيرة الافتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب  
منه ولا كذلك التكبيرة للانحطاط المذكور (قوله وافقت نيته) فتقع للافتتاح لان الركن  
في محله لا يتغير بالفساد كذا في الفتخ وفي البحر لو أدركه في الركوع تحرى ان كان اكبر رايه انه  
لأقرب بالثناء أدركه في شيء من الركوع أي به والا لا والاصح انه لا يأتي به بعد شروع الامام في  
القراءة ولو سرية اه (قوله واذا وجد الامام ساجدا فجب مشاركته فيه) ظاهر عبارته  
الوجوب وان قصد الركوع ففاته ويؤيده حديث ابي داود عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعتدوا شيئا  
ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة اه وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته  
الركوع متابعة الامام في السجود وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم  
تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام بخوض صلاته لانه يصلي  
تلك الركعة الفائتة بسجدة واحدة اه (قوله وان لم يشاركه الا في الثانية) أي السجدة الثانية  
دون الاولى (قوله وزيادة لا تنضم) أي ضمر الفساد وان كان بكره لانه انما راد عن الامام



فما وجد قبل فراغ الامام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركن) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الامام ما يجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أى فى ركوعه (صح) ركوعه وكرهه لوجود المشاركة والمساوية (والا) أى وان لم يدركه الامام أو أدركه لكن لم يكن قرا المقر وض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو أنه فيلزمه أن يركع بعده ثانياً وان لم يفعل وانصرف من صلاته ٢٩٨ بطلت ولو بعد قبل امامه ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام

فى السجود صح وان كان قبل رفع الامام من الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجزئ به لانه قبل أو أنه فى حق الامام وكذا فى حقه لانه تبع له ولو أطال الامام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والامام ساجداً نوى الثانية والمتابعة تكون عن الاولى كما لو نواها أول يكن له نية ترجع للمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها صحت وعلى قياس المروى عن الامام فى السجود قبل رفع الامام يجب أن لا يجوز لكونه قبل أو أنه كما تقدم (وكره) خروجه من مسجد أذن فيه (أو فى غيره) حتى يصلى لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء المنافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كلام ومؤذن لمسجد آخر لانه

بعد الاقتداء به (قوله فواجب) أى من القيام والقراءة من المؤتم (قوله لا يكون معتبرا) لانه فى حال بقاء الامام فى صلاته مقتد به فلا يعتبر ما فعله حال الاقتداء فى حال انفراد لقضاء ما سبق به (قوله وهو آية) أى عند الامام الاعظم (قوله وكره) أى تحريم بالتمسك عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادرونى بالركوع والسجود (قوله لوجود المشاركة والمساوية) لتعليل للصحة والكراهة على سبيل النشر المرتب (قوله فيلزمه ان يركع بعده ثانياً) أى قبل المتابعة لغيرها فوجب فيه لانه لاحق وان أخره الى ما بعد فراغ الامام صح وكره كما هو حكم اللاحق ومثله يقال فى مسئلة السجود المذكورة بعد (قوله روى عن أبي حنيفة الخ) وقباس ما تقدم أى فى مسئلة المصنف أنه يجزئ لان ركوع المقتدى اعتبر والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أو أنه فى حقه ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا حكمنا بطلان صلاته ثم هذا لا يتأتى على المشهور ومن مذهب الامام ان رفع من الركوع سنة فإذا تركه الامام لا تنفس صلاته وان كان قبل أو أنه المسنون فقتضاه ان يقال فى المأموم كذلك (قوله تكون عن الاولى) ترجيحاً لجانب المتابعة فقوله بعد ترجيحاً للمتابعة لتعليل هذه أيضاً (قوله كما لو نواها) أى الاولى ومثله لو نوى السجدة التى فيها الامام (قوله فان أدركه الامام فيها صحت) والاعادها بعد والاولى فسدت كما تقدم فى الركوع (قوله وعلى قياس المروى عن الامام) أى الذى ذكره قريبا بقوله روى عن الامام أبى حنيفة لا يجزئ به (قوله قبل رفع الامام) أى من الركوع (قوله يجب ان لا يجوز) أى السجود الثانى من المؤتم ولو أدركه فيه الامام لكون المؤتم فعلة قبل أو أنه (قوله وكره خروجه) أى تحريم بالتمسك بالحديث المذكور (قوله أذن فيه) المراد به دخول الوقت أذن فيه أو لا يفرق بين ما إذا أذن وهو فيه او دخل بعد الاذان فله السجد عن انهر لانه لا يصدق على الاخيرانه خرج من المسجد بعد التمام من غير صلاة فيه أيضاً (قوله كامم) قيده فى الكبير وشرح السيد وغيرهما بامام تتفرق الناس بغيبته فيفبدانه لو لم يكن به هذه المتابعة لا يخرج والظاهر ان المؤذن اذا كان من يقوم مقامه عند غيبته بكرهه الخروج أيضاً (قوله لانه تكميل معنى) أى كهذه الصلاة بسبب ما يضاف اليه من زيادة الثواب الذى يخرج لتحصيله وان كان تركه كصورة والعبرة للمعاني (قوله لا يكره) أى الخروج وان كره ترك الجماعة لان من صلى وحده ارتكب الكراهة بجر (قوله اذا أقيمت فبكره) لمن صلى وحده الخروج المقيم جماعة أخرى فلا يكرهه الخروج عندهما كما فى صدر الشريعة والجموعى عن البرجندى (قوله يتهم) الذى فى الشرح لانه وان أجاب الداعى لكن يتهم بمخالفة الجماعة عياناً أو ربما يظن انه لا يرى جواز الصلاة خلف أهل السنة كما يزعم الشيعة والخوارج وهو الاولى وفى ندوة لا يتهم والمعنى عليه وقوله كالخوارج مثال للمتنى (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أى ايمانه

تكميل معنى (وان خرج بعد صلاته منفرداً لا يكره) لانه قد أجاب داعى الله مرة فلا يجب عليه ثانية (الا) كاملاً

انه يكره خروجه (اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه فى الظهور) (فى) (العشاء) لانه يجوزنا انخل فيها مع الامام يتهم بمخالفة الجماعة كالخوارج والشيعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر



فلا يقف. واقف النهم (فيقتدى فيهما) أي الظهور والعشاء (مستغفلا) لدفع النهمة عنه ٢٩٩ ويكره بلجسه من غير اقتداء

لخالف الجماعة بخلاف  
الصبح والعصر والمغرب  
لكراهة النقل والمخالفة  
في المغرب لأنه لا ينتقل مع  
الامام فيها في ظاهر الرواية  
واقامها أربعة أولى من  
موافقه ورؤي فسادها  
بالسلام معه فيقتضى أربعة  
كالوندرة ثلاثا يلزمه أربع  
(ولا يصلي بعد صلاة مثلها)  
هذا لفظ الحديث قبل  
معناه لا يصلي ركعتان  
بقراءة ركعتان بغير قراءة  
وقيل نحو ما عن إعادة  
الطلب الاجر وقيل نهى عن  
الاعادة بمجرد نهم الفساد  
لدفع الوسوسة وقيل نهى  
عن تكرار الجماعة في  
المسجد على الهيئة الاولى  
أو عن اعادة القراءة  
مخافة الخلط في المزدى

• (باب سجود السهو) •

من اضافة الحكم الى  
السبب والسهو الغفلة  
(يجب) لأنه ضمان فائت وهو  
لا يكون الا واجبا وهو  
الصحيح وقيل يسن وجه  
الصحيح أنه يرفع الواجب من  
قراءة التشهد والسلام  
ولا يرفع القعدة لأنها ركن  
حق لو سلم من غير عاداتها  
أو لم يسلم صحت صلاته  
مع نقصان وأما السجدة  
الصليبية والتلاوة فيسكن  
يرفع القعود

كامل أي من كان يريد الإيمان الكامل (قوله فلا يقف من الخ) لأنه أبرأ لدينه ورضه وامنع  
لناس من الوقوع في المحرمات (قوله لكراهة النقل) أي بعد الصبح والعصر وفي النهار ينبغي  
أن يجب نحو وجه لأن كراهة مكنته بلا صلاة أشد (قوله والمخالفة في المغرب) أي باتمام الرابعة  
ولم يعرج على التنفل به لأنه باطل على قول الجمهور والذي يظهر أن ما في الدر عن القهستاني من  
أن كراهة النقل بالثلاث تنزيهية وما في المضمرات لواقته فيهما لا مبني على رواية بشر المريسي  
من صحة الاقتداء بالثلاث مستغفلا (قوله فيها) أي المغرب من غير اتمام وقوله في ظاهر الرواية  
مقابل ما روي عن بشر المريسي (قوله واقامها أربعة أولى من موافقه) لأن مخالفته أهون  
من مخالفة السنة لأنها مخالفة بعد الفراغ ويصير كالمقيم إذا اقتدى بمسافر وكالمسبوق كذا في  
الشرح (قوله فيقتضى أربعة) لأنها الزمة باقتدائه في ثلاث ركعات (قوله قيل معناه لا يصلي  
ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة) فيكون بيان الفرض القراءة في ركعات النقل كلها كذا في  
الشرح (قوله وقيل نحو ما عن إعادة الطلب الاجر) قد تقدم ما يفيد الطلب في غير وقت مكروه  
وهو غير المشهور (قوله بمجرد نهم الفساد) إذ كراهة الفساد والخلل أي التقص غير المفيد  
في الاحتقال الأخير يرتفع التكرار (قوله على الهيئة الاولى) أي بأذان واقامة أما مجرد  
تكرارها بغير اذان أو بغير ما في المسجد الجامع أو مسجد الحلي لاهله فلا كراهة وقد تقدم والله  
سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (باب سجود السهو) •

المراد جنس السجود فيم السجدة تنفلا لاجتماعه في سجدة واحدة لا لاجتماعه في سجدة واحدة وهو ما ورد  
من السجدة تنفلا والسهو والنسيان واحد عند الفقهاء أي من حيث الحكم والظن  
الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح در وفي السراج للنسيان عزوب الشيء عن التمسك  
بعد حضوره والسهو وقد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به كذا في الجوز كذا  
بعضهم ان النسيان يكون عما أزيل من الحافظة بحيث لا يتحصل الا بكسب جديد والسهو  
ما يتحصل بالتدكر (قوله من اضافة الحكم الى السبب) الاصل ان الشيء اذا أضيف الى شيء  
يكون المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة القطر وجمعة الاسلام  
فانم اقيما من الاضافة الى الشرط فالاضافة في الاول شرط الوجوب وفي الثاني لشرط الصحة  
وشرطه صحة وجوبه بأن يكون الترتيب واجبا ونأدية السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم  
منه كذا ركان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء منه طرقة الوقت الناقص وليس من شرطه ان يسلم  
قاصدا له اه (قوله وهو لا يكون الا واجبا) لان القائت موصوف بالوجوب (قوله أنه يرفع  
الواجب الخ) أي فيعاد ان بعد دفلة أي ولولا أنه واجب لما رفعه اه (قوله لانها ركن) أي فهي  
أقوى منه والشيء لا يرفع ما هو أقوى منه (قوله صحت صلاته مع النقصان) لان الواجب اعادة  
السلام والتشهد وتذكر كهما اه (قوله في كل رفع القعود) أما السجدة الصليبية فهي أقوى من  
القعدة لكونها ركنا والقعدة تنظم الاركان فلا تقصر الا بعد تمام الاركان ويندون السجدة  
الصليبية لانتم وأما سجدة التلاوة فلانها أثر القراءة فيعطى لها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة  
لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الائمة والاول أصح وهو المختار وهو

أصح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاع القعدة بقراءة التشهد بعد ما كان تركه  
 ساهيا رقة قدر التشهد فعلى القول بالرفض تكون القعدة التي قرأها التشهد هي القرض  
 وعلى القول بعدمه تكون واجبة لاداء التشهد والصحيح ان الصلاة صحيحة ويجب سجود  
 السهو (قوله يفترض اعادته) ويجب اعادة التشهد والسلام (قوله ويجب) لاجابة اليه  
 للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله سجدتان) كسجدة الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر  
 في الوضع والرفع ويبقى فيهما يتسبج السجود وكل ذلك مسنون وعن بعضهم يندب أن يقول  
 سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لائق بالحال فيجمع بينه وبين التسبيح فلوا قصر على سجدة  
 واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا تنفي عليه ان كان ساهيا وان تعمد به يأثم وفي الجرد لوسها  
 في سجود السهو ولا يسجد لهذا السهو وفي المضمرة لوسها في سجود السهو وعمل بالتصريح  
 ولا يجب عليه سجود السهو لئلا يلزم التسلسل ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع  
 وحكى ان محمد بن الحسن قال للكسائي ابن خالته لم لا تشغل بالفقه فقال من أحكم علميه  
 الى سائر العلوم فنار محمدنا التي عليك شيئا من مسائل الفقه فتخرج لي جوابه من النحو قال  
 نعم فقال محمد ما تقول فين سها في سجود السهو فتنكر ساعة ثم قال لاسهو عليه فقال من اي  
 باب من النواخرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصغر لا يصغر فتجب من فطنته اه  
 (قوله وعمل به الاكابر) اي فلم يكن منسوخا والمقصود اقامة الدليل على من قال بغير ذلك  
 (قوله بتشهد وتسليم) هما واجبان بعد سجود السهو لان الاولين ارفعها بالسجود (قوله  
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الباء للتعدي قال فخر الاسلام انه اختاره عامة اهل  
 النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا وكرهنا ضيخان وظهير الدين ان الاحوط الاتيان بذلك  
 في القعدتين واختاره الطحطاوي وقيل عندهما يصلي في الاولى وعند محمد في الثانية وفي المفيد  
 قوله ما أصح (قوله لترك واجب) أي من واجبات الصلاة الاصلية فتخرج واجب ترتيب  
 التلاوة واختلف في تأخير سجود التلاوة عن التلاوة وجزم في التجنيس بعدم وجوب السهو  
 فيه لانه ليس بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب وجزم الزبلي  
 بوجوب السهو لها ويجب بترك آية من الفاتحة عند الامام وبترك أكثر الفاتحة عندهما وبه  
 جزم في الفتح تبعه للمعبط ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وأن لا يؤثر السورة عنها  
 بحداد أراد اركان فلو بدأ بآية من السورة ثم تذكر الفاتحة يقرأها ويعيد السورة ويسجد  
 للسهو لتأخير الواجب عن محله ولو كرر الفاتحة أو بعضها في احدى الاولين قبل السورة سجد  
 للسهو ولو ترك السورة فتذكرها في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ  
 السورة ويعيد الركوع وعليه السهو لانه بقراءة السورة وقعت فرضا في نقص الركوع حتى  
 لو لم يعد فسدت صلاته وكذا اذا قرأ السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكرها فانه يعود ويقرأ الفاتحة  
 ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السهو لما قلنا بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع  
 فانه لا يعود ولا يفت في القنوت محله ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه لان القنوت لا يقع فرضا  
 فلا يرتفع به الفرض ولا يسجد للسهو على كل حال لترك الواجب أو تأخيره ولو قرأ آية في  
 الركوع أو السجود أو القومة فعليه السهو ولو قرأ في القعود ان قرأ قبل التشهد في القعدتين

فيه يفترض اعادته ويجب  
 (سجدتان) لانه صلى الله  
 عليه وسلم سجدة سجدتين  
 للسهو وهو جالس بعد  
 التسليم وعمل به الاكابر  
 من العصاة والتابعين  
 (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا  
 ويبقى فيه بالصلاة على  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم والدعاء على المختار  
 (اترك واجب) بتقديم  
 أو تأخير أو زيادة أو نقص  
 لاسنة لان الصلاة لا توصف  
 بالنقصان على الإطلاق  
 بترك سنة وأما القرض  
 فنقص بقتواته الاصل  
 لا الوصف فلا يجب بغيره  
 (سهوا) بتقديم أو تأخير  
 أو زيادة أو نقص

فعلية السهو وترك واجب الابتداء بالشهادتين والجلوس وان قرأ بعد التشهد فان كان في الاول  
فعلية السهو لنا خير واجب وهو وصل القيام باقراغ من التشهد وان كان في الاخير فلا سهو  
عليه لعدم ترك واجب لانه موسع له في الدعاء والثناء بعده فيه والقراءة تستل عليه ما ولو قرأ  
التشهد مرتين في القعدة الاخيرة أو تشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه منية المصلي  
اكن ان قرأ في قيام الاولى قبل الفاتحة وفي الثانية بعد السورة وفي الاخيرين مطاقاً لا سهو  
عليه وان قرأ في الاولين بعد الفاتحة والسورة وفي الثانية قبل الفاتحة وجب عليه السجود  
لانه اخر واجبا وايضا حقه في ابن امير حاج ولو ترك التشهد في القعدتين او بعضه لزمه السجود  
في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد من منظوم فترك بعضه ترك كله ومنها قنوت الوتر وتكبيره فلو  
تركها وجب السهو على ما رجحه في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر فيه والاسرار في محله  
مطابقاً واختلاف في القدر الموجب للسهو والاصح انه قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين لان  
اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاستراzenie وما روى من انه صلى الله عليه وسلم كان يسمع  
الآية احباً من السرية فهو لبيان ان القراءة مشروعة فيما يسمع فيه ورد في الفتح بان القراءة  
مطلوبة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك  
ولا تخافت بها فتمين ان ذلك لبيان الجواز اي بيان جواز الجهر بهذا القدر لان الاحتراز عن  
الجهر بالكيفية متعسر لا سيما عند مبادئ التنفسات فانه غالباً يظهر الصوت اه قال شرف  
الاعنة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت ثم ذكرته هاهنا ولو خافت بأكثرها فيما  
يجهر قال شمس الاعنة قياس مسائل الجامع انه يؤمر بالاعادة وقد نصوا ان وجوب الاسرار  
مختص بالقراءة ولو جهر بالاذكار والادعية ولو تشهد الاسهو عليه وعلم بما ذكرناه صور  
التقديم والتأخير والزيادة والنقص (قوله للماروي) من انه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين  
للسهو (قوله وان تكرر) سواء كان من جنس او من جنسين فلا يجب عليه أكثر من سجدتين  
بالاجماع ولا يرد ما لو سجد للسهو ثم نذر سجدته تلاوة أو صلوية فانه يسجد للمتركة ثم يعيد  
سجود السهو فقد تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لانه قول هذا ليس  
بتكرار وانما أعيد لرفع ما يعود الى التلاوية أو الصلوية لتبين ان سجوده الاقل لم يكن في محله  
كذا في البحر (قوله وجب عليه اعادة الصلاة) فان لم يعدها حتى خرج الوقت سقطت عنه  
مع كراهة التصريح هذا هو المعقد (قوله لانه أقوى) أي لان العمد أقوى من السهو ولا يجبر  
الاقوى بجابر الاضعف (قوله الا في ثلاث) يزاد ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود  
الاول عددا وما اذا ترك الفاتحة عددا (قوله أو تأخيره سجدته من الركعة الاولى) الاولى تعبير  
بعضهم حيث قال أو اخر احدى سجدتي ركعة الى ما بعده عددا (قوله ذلك سجود العذر) أي  
السجود الذي يفعل للاعتذار عما وقع منه (قوله وقبل يجب فعله بعد السلام) فعلية لا يجوز  
قبله تأديته قبل وقته كذا في الشرح (قوله للماروي) من انه صلى الله عليه وسلم سجد بعد  
التسليم وهو لا يقتضي السنية بل يحتمل الوجوب وعبارة الشرح وجه الظاهر ان فعله حصل  
في محله مجمد فيه فلم يحكم بقساده اذا المعنى المعقول من شرعيته وهو الجبر لا ينتفي بوقوعه  
قبل السلام ولكنه خلاف السنة عندنا للماروي بناء على في الهداية والخلاف في الاولوية

بإعادة صلواته لجبر خلفها  
(وان تكرر) بالاجماع  
ترك الفاتحة والاطمئنان  
في الركوع والسجود  
والجلوس الاول وتأخير  
القيام للثالثة بزيادة قهده  
أدركه ولو ساكن (وان  
كان تركه) الواجب (عددا  
اخر وجب) عليه (اعادة  
الصلاة) تغليظا عليه (لجبر  
نقصها) فتكون مكملته  
وسقط الفرض بالاولى  
وقبل تكون الثانية فرضا  
فهو المسقط (ولا يسجد  
في) الترك (العهود للسهو)  
لانه أقوى (قبيل الا في  
ثلاث) مسائل (ترك  
العهود الاول) عددا  
(أو تأخيره سجدته من  
الركعة الاولى) عددا (الى  
آخر الصلاة) الثالثة  
(تفكره عددا حتى شغله  
عن) مقدار (ركن) سئل  
نحو الاسلام البديعي كيف  
يجب بالعمد قال ذلك  
سجود العذر لا يسجد  
السهو (وبسن الاتيان  
بسجود السهو) بعد  
السلام في ظاهر الرواية  
وقبل يجب فعله بعد السلام  
وجه الظاهر ما رويته  
(ويكتفي بتسليمة واحدة)  
فانه شيخ الاسلام وعامة  
المشايخ

وهو الاصح للاحتياط وانه حسن ويدون (عن عبيد) انه اليهودي يحصل التحليل في حجة اخرى خصوصا وقد كان  
 شيخ الاسلام خواهرزاده لا يأتي ٣٠٢ بسجود السهو بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقاه وجهه

فراقين سلام القطع وسلام  
 السهو قاله غير الاسلام  
 وفي الهداية وبأني تسليمتين  
 هو الصحيح ولكن علمت ان  
 الاصول بعد تسليمية والمنع  
 من فعله بعد تسليمين  
 فكان الاعديل الاصح  
 (كان بعد قبل السلام  
 كره تنزيها) ولا يعيده لانه  
 مجتهد فيه فكان جائزا ولم  
 يقل أحد بتكراره وان  
 كان امامه يراه قبل السلام  
 تابعه كما يتابعه في قنوت  
 رمضان بعد الركوع  
 (ويسقط سجود السهو  
 بطول الشمس بعد السلام  
 في صلاة الفجر) وبخروج  
 وقت الجمعة والعيد لقوات  
 شرط الصحة (و) كذا يسقط  
 لو سلم قبيل (اجراها) أي  
 نصير الشمس (في العصر)  
 تحمرا من المكره  
 (و) بسقط (وجود ما يمنع  
 البناء بعد السلام) كحدث  
 عمد وعمل مناف لقوات  
 الشرط (وبلزم المأموم)  
 السجود مع الامام (سهو  
 امامه) لانه صلى الله عليه  
 وسلم سجد وسجد القوم معه  
 وان اقتدى به بعد سهوه  
 وان لم يدرك الا ثانيهما  
 لا يقضي الاولى كما لو  
 تركهما الامام أو اقتدى

ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده لعمدة الحديث فيها وهو ظاهر الرواية والترجيح  
 لما قلنا من جهة المعنى وهو ان السلام واجب فيقدم على سجود السهو وقياسا على غيره من  
 الواجبات ولانه لو سها عن السلام يمكنه السجود فلو شك انه صلى ثلاثا أو أربعين فاشغله ذلك  
 حتى آخر السلام وجب عليه سجود السهو فلو قدم السهو وترك واجب آخر ثم سجد لما ذكر  
 تكرار السجود وان لم يسجد بقى نقص لازم غير محجور فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا  
 المحذور (قوله وهو الاصح للاحتياط) يعني أن الاحتياط فيه أنه ~~سجد~~ ثم قال في الشرح عن  
 الجواز والفتنة فيه أن التسليمية الاولى تحليل وتقية والثانية تيمية لانه أي التحليل يقع  
 بالاولى ولهذا لا يصح الاقتداء به بعد الاولى ولو فقهه بعد الاولى لا تنقض طهارته فكان  
 الاصول السجود قبل السلام الثاني (قوله والاحسن) معطوف على الاضمن ووجه  
 الاحسن انه المعهود لا السلام تلقاء الوجه (قوله لان ذلك) أي التسليمية الثانية بمنزلة الكلام  
 أي فلا يأتي بالسهو بعده لوجود المتنافي (قوله وبأني تسليمتين هو الصحيح) أبده العلامة  
 خسرو بما لا مزيد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاصول أي منع شيخ الاسلام  
 خواهرزاده (قوله فكان الاعديل الاصح) أي فكان القول بأنه بعد تسليمية واحدة عن عبيد  
 اعديل الاقوال وأصحها أما كونه اعديل فلانه متوسط بين قولي من قال انه قبل التسليم ومن  
 قال انه بعد التسليمتين وأما كونه أصح فللقوله سابقا لانه المعهود (قوله كره تنزيها) الا اذا  
 كان تابعا لامام يراه على المعتقد (قوله لانه مجتهد فيه) أي لان بعض المجتهدين قال به وهو  
 الامام الشافعي والامام مالك في الفتاوى والامام أحمد في خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيه (قوله فكان جائزا) والمكره تنزيها من الجائز أي وحيث قال به بعض المجتهدين  
 وكان جائزا فقد صادف محلا في الجملة (قوله ولم يقل أحد بتكراره) مرتبط بقوله ولا يعيده أي  
 لانها تؤدي الى تكرار سجود السهو ولم يقل أحد بتكراره (قوله لقوات شرط الصحة) لانه  
 بالسجود يعود لحزمة الصلاة وقد فات شرط صحته بخروج الوقت في الجمعة والعيد وطولوع  
 الشمس في الفجر كذا في الشرح وهذا يقتضي أنه يسجد للسهو في الجمعة والعيدين اذا بقي  
 وقتهما وهو أحد قواين والمصنف فيما يأتي قال ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة  
 والعيدين أفاده السيد (قوله تحمرا عن المكره) عليه لما قبله فقط (قوله وعمل مناف)  
 كفة فقهية وأكل وكلام وفي الفقه ستأتي بشرط ان لا يوجد بعد السلام تطاول المدة في المدة  
 ولو نسي السهو أو سجدة صلبية أو تلاوية يلزم ذلك مادام في المسجد اه يعني ولم يأت بتساقط  
 فان وجد منه مناف أو خروج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان ماعليه سجدة  
 صلبية (قوله لقوات الشرط) أي شرط صحة الصلاة وهو علة لقوله ويسقط الذي قدره (قوله  
 ويلزم المأموم السجود الخ) عم كلامه المدرك والمسبق واللاحق فانه يلزمهم له هو امامهم  
 غير أن اللاحق اذا اتبعه لا يتابعه فيه بل يبدأ بما فاته ثم يسجد للسهو ولو تابعه فيه لا يعتد  
 به لانه في غير محله بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه ثم يستغفر  
 بالانعام (قوله واقتدى به بعد ههنا) بان اقتدى به في تشهد السهو وهو عطف على تركهما

(قوله)

به بعدهما لا يقتضيها



(لاسهو) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام بتتابع التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم  
الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا التزام متابعتها (ثم يقوم لقضاء ما سبق به)  
واللاحق به اداعلمه وينبغي أن يكسب المسبوق بقدر ما يعلم انه لاسهو عليه وله أن يقوم ٢٠٣ قبل سلامه بعدد وقته وقدر

التشهد في مواضع خوف  
مضى مدة المسح وخروج  
الوقت لذى عذر وجهه  
وعيد وجرو ومرور الناس  
بين يديه الى قضاء ما سبق به  
ولا ينتظر سلامه (ولوسها  
المسبوق فيما يقضيه سجد  
له) أى اسهو (أيضا)  
ولا يجزبه عنه سجوده مع  
الامام وتكراره وان لم  
يشرع في صلاة واحدة  
باعتبار ان صلاته كصلاتين  
حكم لانه منفرد فيما يقضيه  
ولو لم يكن تابع امامه كفاه  
سجدتان وان سلم مع الامام  
مقارناته أو قبله ساهيا فلا  
سهو عليه لانه في حال  
اقتدائه وان سلم بعده يلزمه  
السهو لانه منفرد (لا)  
اى لا يسجد (اللاحق) وهو  
من ادرك صلاة الامام  
وفاته باقيا به - نذر كنوم  
وغفلة وسبق حدث  
وخوف وهو من الطائفة  
الاولى لانه كالمدرك  
لا يسجد عليه لاسهو ولو  
سجد مع الامام للسهو لم  
يجزه لانه في غير اوانه في  
حقه فعليه اعادته اذا فرغ  
من قضاء ما عليه ولا تنفسد  
صلاته لانه لم يزد الا سجدتين

(قوله لاسهو) في الكلام اشارة الى ان اللاحق اذا سها فمما يقضى لا يسجد ايضا لانه مقتد  
حكما (قوله كان مخالفا لمامه) وهو منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختصوا على ائمتكم  
(قوله يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم) قرن رفع السهو برفع القراءة فيمدها كمالا اثم على  
المؤتم بترك القراءة فكذلك الا اثم عليه بترك السهو بل هو الواجب عليه وقال في الترمذي  
كلامهم انه يعيد هالشبوت الكراهة مع تعذر الجابر وقد عانت مفاد الحديث افاده بعض  
الفاضل (قوله ثم يقوم لقضاء ما سبق به) التي يقيم يد تراخي القيام عن سلام الامام (قوله  
واللاحق) عطف على المسبوق اى ويسجد اللاحق بعد اتمام صلاته نفسه ولو تابعه لاسهو عليه  
لانه في غير محله (قوله بقدر ما يعلم انه لاسهو عليه) وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح  
او بعد ما بشئ قليل بناء على ما صحه في الهداية فليتأمل (قوله وله ان يقوم الخ) قد يقال  
انه اذا لم يقم نفسه لانه في كل الصور الا في ضرورة مرور الناس ومقتضا وجوب القيام  
لاجواز فليجبر (قوله بعد سجوده) اى يعود نفسه قدر التشهد اى قدر قراءة القسم بأسرع  
لفظ وان لم يتم الامام التشهد بالفعل بأن ترسل فيه (قوله خوف مضى الخ) بدل من مواضع  
والمراد به غلبة الظن (قوله وجعة وعيد وجرو) معطوفات على ذى (قوله ومرور) عطف  
على قوله مضى مدة (قوله الى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله ان يقوم وذلك من ارتكاب  
اخف الضررين (قوله وتكراره) مبتدأ وقوله باعتبار ان صلاته الخ خبره وقوله وان لم يشرع  
اعتراض (قوله لانه منفرد فيما يقضيه) اى ومقتد بالامام فيما ادرسه فيه فكانت به ذين  
الاعتبارين كصلاتين (قوله كفاه سجدتان) وينتظم ما كان مع الامام (قوله وان سلم مع  
الامام الخ) سواء في ذلك تسليمة التحليل الاولى وتسليم سجود السهو وظهور العلة في ذلك وقوله  
وان سلم بعده اى بعد سلام الامام من سجود السهو فقط اما سلامه بعد سلام الامام الاول  
من الصلاة فلا يلزم به سهو لانه لما سجد لاسهو معه عاد الى الاقتداء ولا سهو على المقتدى فتأمل  
فيه كله (قوله اى لا يسجد اللاحق) اى اذا سها فمما يقضيه (قوله وهو من الطائفة الاولى)  
مرتبط بقوله وخوف وأما اذا كان من الطائفة الثانية فانه مسبوق يتابع الامام في سهو  
واذا سها في القضاء سجد له (فرع) لو تابعه المسبوق ثم تبين ان لاسهو عليه ان علم ان لاسهو  
على امامه فسدت وان لم يعلم انه لم يكن عليه فلا تقسده وهو المختار كذا في المحيط (قوله الاصح  
لزوم سجود السهو) وهو اصح الروايتين وصححه في البدائع (قوله لانه صار منفردا) اى ولم يكن  
مقتديا الا بقدر صلاته معه (قوله عشر مرات) بل اكثر بتعدد التلاوة على الامام والمأموم  
(قوله وبسطه في الاصل) قال فيه بأن ادرك الامام في تشهد المغرب الاول وتشهد معه  
في الثانية وكان عليه سهو فسجد وتشهد معه في الثالثة وتذكر الامام سجدة تلاوة فسجد معه  
وتشهد الرابعة وسجد لاسهو وتشهد معه الخامسة فاذا سلم قام الى قضاء ما فاته فصلى ركعة  
وتشهد السادسة وبصلى ركعة اخرى وتشهد السابعة وكان قد سها فمما يقضى فيسجد

حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح لزوم سجود السهو به صار من سجود السهو  
ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الاصل



(ولا يأتى الامام بسجود السهو في الجمعة والعبد ين) دفعا للفتنة بكثرة الجماعة وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركها (ومن سها) وكنان ٣٠٤ اماما او منفردا (من القعود الاول من الفرض) ولو

عليه وهو الوتر (عادا اليه) وجوبا (امام يستوقفا ثماني ظاهر الرواية وهو الاصح) كافي التيسين والبرهان والفتح اصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعة ثانيا فان ذكر قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد بسجدة السهو رواه ابو داود وفي الهداية والكنز ان كان الى القيام اقرب لا يعود والاعاد واذا سها (المقتدى) فحكمه (كالمنفل) اذا قام (يعود ولو استتم قائما) لحكم المتابعة وكل نفل صلاة على حدة وقعودها فرض فيعود اليه وقيل لا يعود كالمفترض قال في التارخاية هو الصحيح (فان عاد) من سها عن القعود (وهو الى القيام اقرب) بان استوى النصف الاسفل مع الخشاء الظاهر وهو الاصح في نفسه (سجد السهو) اترك الواجب (وان كان الى القعود اقرب) بان عدم استواء النصف الاسفل (لا بسجود) سهو (عليه في الاصح) وعليه الاكثر (وان عاد) السها عن القعود الاول اليه (بعد ما استتم قوله الوان في نسخة الداني

ويتشهد الثامنة ثم ذكر انه قرأ آية سجدة في قضائه فيسجد لها ويتشهد التاسعة ثم يسجد للسهو ويتشهد العاشرة اه (قوله ولا يأتى الامام بسجود السهو في الجمعة والعبد ين) اي والمأموم كذلك لانه تابع له وظاهر كراهة الايمان به فيها والظاهر انها تنزيهية لا تحريرية وان كانت العلة رجلا شريفا وذلك لان البعض يقول بالايمان به فتأمل (قوله دفعا للفتنة) اي افتتان الناس وكثرة الهرج (قوله بكثرة الجماعة) الباء للسببية وهي متعلنة بقوله للفتنة واخذ العلامة الوان من هذه السببية ان عدم السجود مقيد بما اذا حضر جمع كثيرا ما اذا لم يحضروا فالظاهر السجود لعدم الداعي الى الترك وهو التشويش اه (قوله وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة) عطف على قوله الفتنة والوضح ان يقال وبطلان الصلاة على قول من يرى الخ (قوله وفساد) عطف على قوله لزوم من عطف اللازم على ملزومه والضمير في تركه راجع الى سجود السهو يعني والبعض قد يتركه فتنفسد صلاته على هذا القول (قوله ومن سها عن القعود الاول) لم يبين حكم ما اذا تركه عامدا هل يعود وقد بين حكم العمد في القعدة الاخيرة كما سيأتي (قوله وكان اماما او منفردا) سيأتي حكم المقتدى (قوله من الفرض) سيأتي له حكم النفل (قوله اصريح قوله الخ) وايؤتيها على وجهها مطلقا سواء كان الى القعود اقرب اولم يكن مع كون ظهريه منخبا (قوله لحكم المتابعة) هي واجبة في الواجب فريضة في الفرض كما استظهره صاحب النهر (قوله وكل نفل صلاة) الاولى ان يقول وكل شفع الخ وأطلق في النفل نعم المؤكدة وغيرها (قوله وقعودها فرض) اي قعود الصلاة التي على حدة فرض فيكون فرض الفرض لمكان فرض فيعوز ما لم يسجد للثالثة كذا في الشرح وفيه انه انما يكون فرضا اذا قعد اما اذا تركه وبني عليه شفع كان واجبا حتى لا تكون الصلاة فاسدة والحاصل ان القعود غير الاخير محتمل اكونه فرضا ان فعله وواجبا ان تركه فالحكم من القوانين وجه فتأمل (قوله وهو الى القيام اقرب الخ) ظاهره انه ان لم يستوقفا فليجيب عليه العود ثم يفصل في سجود السهو وان كان الى القيام اقرب يسجد له وان كان الى القعود اقرب لا يحكم السجود متعاقبا بالقرع وعدمه وحكم العود متعلق بالاستواء وعدمه والذي في كلام غيره انه مامة متعلق بالاستواء وعدمه او بالقرب من القيام وعدمه وعلى الاول ان عاد قبل ان يستوى قائما ولو كان الى القيام اقرب لاسهو عليه بقوله صلى الله عليه وسلم اذا استتم أحدكم قائما فليصل ولا يسجد بسجدة السهو وان لم يستتم قائما فليجلس ولاسهو عليه ورواه الطحاوي وعليه فيكون هذا التفصيل الذي ذكره بعد انما هو على ما اختاره صاحب الهداية والكنز انه ان كان الى القيام اقرب لا يعود والاعاد (قوله مع الخشاء الظاهر) فيسجد لانه لو اعتدل فيه كان قائما فمتنع العود بالاولى (قوله بان عدم استواء النصف الاسفل) انما كان الى القعود اقرب لانه لا يعد قائما في هذه الحالة لاحقة لا حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرع وسجد في هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس بقائم كافي الحلي (قوله في الاصح وعليه الاكثر) وفي الولاولية المختار وجوب السجود لانه بقدر ما للشفقة بالقيام صار مؤثرا واجبا

وجب

استتم قائما لا يختلف التصحيح في فساد صلاته (قوله الوان في نسخة الداني

بالعصة لا يحل لأن زيادة  
مادون ركعة لا يفسد وقد  
يقال أنه نقص لا كمال  
فانه كمال لأنه لم يفعله إلا  
لاحكام الصلاة وقال  
صاحب البحر والحق عدم  
الفساد (وان سها عن  
القيود الاخير عاد ما لم  
يسجد) لعدم استحكام  
خروجه من الفرض  
لاصلاح صلاته وبه وردت  
السنة عاد صلى الله عليه  
وسلم بعد قيامه الى الخامسة  
وسجد للسهو ولو وقع يسيرا  
فقام ثم عاد كذلك فقام ثم  
عاد فتم به قدر التشهد صح  
حتى لو أتى بخلاف صحت  
صلاته اذا بشرط القعود  
قدر التشهد بجملة واحدة  
(وسجد) للسهو (لتأخيره  
فرض القعود فان لم يعد  
حتى (سجد) الزائدة على  
الفرض (صار فرضه نفلا)  
برفع رأسه من السجود  
عند سجدة  
قول الشارح صار فرضه  
نفلا برفع رأسه من  
السجود عند سجدة الخ  
هكذا في الشارح الذي  
بالحاشية هنا وهو مخالف  
لعبارة المحشى والذي  
يقتضيه كلام المحشى ان  
تكون عبارة المصنف  
والشارح هكذا صار

وجوب وصله بما قبله من الركعة فصار تاركاً للواجب فيجب سجود السهو وفي فاضل في رواية  
اذا قام على ركعتيه لينهض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الاولى والثانية  
وعليه الاعتماد اهـ من الشرح والنسب قلت الاحوط وجوب السجود لاختلاف  
التصحيح (قوله وأرجحه ما عدم الفساد) قد بالغ في المتق في هذا القول بالفساد وجعله  
غلطاً لأنه تأخير لا رفض ثم لو عاد بعد القيام قيل يشهد لأنه عاد الى ما كان من حقه أن يفعله  
والصحيح انه لا يشهد بل يقوم في الحال ولا ينتقض قيامه بعوده ثم يهربه كافي القهستاني  
فصار كما لو قرأ الفاتحة وسورة ثم ركع ثم رفع رأسه وقرأ سورة أخرى حيث لا ينتقض ركوعه  
كافي ابن أمير حاج وفي القنية لو عاد الامام لا يعود معه القوم حقيقة للمخالفة في غير الأمور  
به وقيل يعودون كافي الحلبي ثم انه يجب عليه سجود السهو وترك القعود وتأخير القيام  
بقدر العود (قوله لأن زيادة مادون ركعة) علمه لقوله لا يحل وأما كونه لا يحل لكونه زاد  
فيها ما ليس منها وقوله وقد يقال أراد به نفي عدم الحل كأنه يقول ان هذا النقص للقيام الذي  
منه زيادة ليس بمحرم لان هذا النقص لا كمال (قوله وان سها عن القعود الاخير) أي كله  
أو بعضه والمراد ما كان آخر صلاته سبق بأول أو لا تدخل الثاني قال في السراج لا يحتص  
هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام الى الخامسة مثلاً عاد الى الأربعة في العمدياً ثم أي وينبغي  
إعادتها جبراً وفي السهو يسجد وسواء في ذلك الفرض والنفل (قوله ما لم يسجد) العبرة للامام  
حتى لو عاد قبل أن يسجد ولم يعلم به القوم حتى يسجد والم فسد صلاتهم لانه لما عاد الامام ارتفع  
ركوعه فيرتفع ركوع القوم أيضاً تبعاً له فيقيهم زيادة سجدة وهي غير مفسدة ما لم يتعمدوا  
السجود وبها يلغز أي مصل ترك القعود الاخير وقد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه كذا  
في الدر وغيره وان سجد الامام بطلت صلاة المؤتم أيضاً سواء قعد قبل تقسيم امامه بالسجود  
أو لم يقعد وسواء كان مدر كاً أو مسجواً والمراد بقوله ما لم يسجد أي بعد الركوع وأما اذا سجد  
بدون ركوع فانه يعود لعدم الاعتماد بهذا السجود لأن مادون الركعة محل الرفض (قوله  
لاصلاح صلاته) علمه للمعلول وهو عادم علمه وهي قوله لا استحكام الخ (قوله وبه وردت  
السنة) أي بالعود (قوله عاد الخ) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي فقعد يسيراً وهو  
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود الاخير (قوله وسجد للسهو)  
سواء كان الى القيام أقرب أو الى القعود أقرب بخلاف السهو عن القعود الأقرب فقبه  
التفصيل على أحد قولين (قوله لتأخيره فرض القعود) أي عن اتصاله بالرفع من السجود  
(قوله زائدة عن الفرض) وهي الخامسة في الرابع والرابعة في الثلاث والثالثة في الثاني  
(قوله صار فرضه نفلاً عندهما) ولم يبطل أصلاً لان عدم الوصف لا يستلزم عدم الموضوع  
وقال محمد تبطل أصلاً ووصفاً لان التبرئة عقدت للفرض قصد أو لا صل الصلاة ضمناً فإذا  
بطل الفرض بطل ما في ضمنه والحاصل انه اذا رفع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلاً  
ووصفاً عند محمد وهو غير المقتضى به واذا لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها فعلى قول أبي  
يوسف فسد وصف صلاته فينبغي على انها نفل وعلى قول محمد علمه أن يتدارك فرضه لرجوعه  
الى القعدة ولا يبطل لعدم الاتيان بركعة عنده اذا لم يركع من السجود ولم يحصل

وهو المختار للفتوى لاستحكام دخوله في النقل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل وجهه المختار  
 أن تمام الركن بالانتقال ٣٠٦ عنه وغرة الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع يني عند محمد لا عند أبي

يوسف (وضم سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النقل قصد اليلزمه اتمامه بل يتدب (ولو في العصر) لان التنقل قبله قصد الايكراه فبالظن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت عن المغرب لانها تصير أربعا فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيهما) أي صلاة الفجر والمغرب لانه تعارض كراهة التنقل بالبتراء وكراهة الضم للوقت فتقوا وما وصار كالمباح (على الصحيح) لعدم القصد حال الشروع كن صلى ركعة يتجعد اطلع الفجر يتم شفعها بلا كراهة (ولا يسجد للسهو) لترك القعود في هذا الضم (في الاصح) لان الثقات بالفساد لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لانه المؤدى به هذه التحريم وسقوطه عن الامام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود به بعد اقدائه حيث يلزمه أربع ركعات لانه لما عاد جعل كأن لم يقم (وان قصد)

وهو المقتضى به هنا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) أي يقتضى به في عدم بطلان الفرض بمجرد الوضع لامكان صحة صلاته بعوده الى القعدة اذا سبقه الحدث في السجدة ولا يقتضى بطلانه أصلا ووصفا بالرفع (قوله لانه سجود كامل) وذلك لان السجود اسم لوضع الجبهة على الارض وقد حصل في شرط الرفع فقد زاد على النص بالرأى أي نص بابها الذين آمنوا ركعوا واجدوا وحكي ان أبا يوسف لما أخبر بجواب محمد قال زه صلاة فسدت يصلها الحدث وزه بكسر الزاي وسكون الهاء بوزن قف كلمة استعجاب لانها هنا لا انكار وانما قال ذلك أبو يوسف ليعطى الحق من محمد بسبب أن محمد أمر بسجدة قد خرب وراثت فيه الدواب وبات فيه الكلاب فقال هذا مسجد أبي يوسف لان مثل هذا يني مسجد اعنده الى يوم القيامة سيكون الوقف تحريرا عنده فالعنى هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجد وعند محمد يعود الى ملك الواقف ان كان حيا والى ورثته كما في السراج (قوله بالانتقال عنه) ولهذا الوسبة الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ويلزمه اعادته اذا بني ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا المسجد المؤتم قبل امامه فأدر ~~ه~~ امامه في السجود اجزاء ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لان كل ركن سبق به المؤتم امامه لا يعتد به (قوله يني) أي يعود الى القعدة ويبنى على الفريضة (قوله لا عند أبي يوسف) أي لا يني على أنه فرض فلا يني أنه يني على أنها نافذة لان أصل الصلاة باق عنده (قوله ان شاء) وان شاء سلم على الخامسة ولا شيء عليه فيصير مستقلا بخمس ركعات وترا وصلاة غير مضمونة عند علماءنا الثلاثة حتى لو أفدها لا شيء عليه نص عليه غير واحد من أهل المذهب ثم الضم انما يظهر على قولهما ما على قول محمد فلا يضم ولا يصح الاقتداء به لبطلان التحريم مطلقا عنده (قوله قبله) أي قبل أدائه واذا كان يقضى عصر أو ظهر اربعة العصر فلا يكره لان المكروه به منه النقل القصدى لا الضم (قوله فبالظن أولى) الاولى أن يقول بغير القصدى أولى لانه لم يشرع ظانا للنقل (قوله ولا كراهة في الضم فيهما) بضمير التثنية كما يدل عليه تفسير المؤلف ولو أفرد له كان أولى لان المغرب لا ضم فيها كما قال وسكت عن المغرب الخ وأنه يعتد ضامما باعتبار ما به السجدة الاولى فانه في الثانية والتشهد قصد الضم وقال العلامة السبكي رحمه الله بوجبه لا يحل لهذه الجملة هنا بل يهين تأخيرها عن قوله وان قصد الاخير أي لانه قال أولا وضم سادسة فدل على انه لا كراهة فيه وكلام المؤلف متنا وشراحيه يد أن هذا متعلق بما قبل القعود ولا شك أن فيه ضمما (قوله كراهة التنقل بالبتراء) تقدم انه أحد قولين (قوله وكراهة الضم للوقت) هذا لانه يكره التنقل بعد طلوع الفجر بغير سنته ويكره التنقل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب (قوله فتقوا ما) أي الكراهتان فساقتا فصار كالمباح (قوله في هذا الضم) في السببية (قوله لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية) وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن يلزمه أربع (قوله بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود) أي قبل التقييد بسجدة (قوله كأن لم يقم) أي الى الخامسة (قوله بحال الرقص) انما زاد الباء ليعيد أنه قد يرفض وقد

الجلوس (الاخير) قدر التشهد (ثم قام) ولو عدا وقرا وركع (عاد) للجلوس لان ما دون الركعة بحال لا يرفض الرقص (وسلم) فلو سلم قائما صح وترك السنة

لان السنة التسليم جالسا (من غير اعادة التشهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الشافعي يبعده واذا مضى على ناقلة الزائدة  
 فالصحيح ان القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة ويقتضونه فعودا فان عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام  
 (فان سجد) سلوا للعال (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير (وضم) استحبابا وقيل وجوبا (اليها) اي الى الزائدة ~~ركعة~~  
 (اخرى) في المختار (لتصير الزائدة نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض ٣٠٧ في الصحيح لان المواظبة عليها بقصرعة

مبتدأة ولو اقتدى به احد  
 يصلي متاعدا لمحمد لانه  
 المؤدى بهذه الصريعة  
 عندهما ركعتين لانه  
 استحکم خروجه عن الفرض  
 ولا قضاء عليه لو افسده عن  
 محمد كاماه وقضى ركعتين  
 عندهما وعليه الفتوى  
 لان السقوط بعارض يخص  
 الامام (وسجد للسهو)  
 لتأخير سلامه (ولو سجد  
 للسهو في شفع التطوع لم يبن  
 شفع آخر عليه استحبابا)  
 لان البناء يبطل بسجوده  
 للسهو بلا ضرورة لوقوعه  
 في وسط الصلاة (فان بنى)  
 صح لبقاء الحرمة (وراعاد  
 سجود السهو في المختار)  
 وهو الاصح لبطلان الاول  
 بما طرأ من البناء وقيدنا  
 بالتطوع لان المسافر اذا  
 نوى الإقامة بعد سجوده  
 للسهو يبنى تعميها لفرضه  
 ويعيد سجود السهو لبطلان  
 ذلك بالبناء (ولو سلم من  
 عليه) سجود (سهو) فاقضى

لا يرفض بخلاف ما لو حذفها فانه يفيد أنها محل الفرض دائما (قوله لان السنة التسليم جالسا)  
 اي في الصلاة المطلقة من غير عذر (قوله وضم) استحبابا (الخ) سواء كان في وقت كراهة أو لا في  
 الاصح وما قيل انه لا يضم في وقت كراهة كوقت العصر والصبح ضعيف ذكره الحموي وفي  
 السديد عن الثوري في أن يكون محل الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يشدب  
 ولم يجب وهل يكره الاصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوبا) الظاهر الاستحباب لانه  
 لو قطعه لم يلزمه القضاء لانه مظنون كذا في الشرح (قوله ولا تنوب عن سنة الفرض) اي  
 البعدية (قوله لانه استحکم خروجه عن الفرض) فصار كحرمة مبتدأة ولو افسدها على نفسه  
 قضى ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) اي في لزوم الركعتين وأما في لزوم الست فالمصحح  
 قول محمد (قوله وسجد للسهو) راجع للمستثنين جميعا أما الاولى وهي ما اذا عاد وسلم قبل  
 أن يسجد فظاهر ما ذكره المؤلف وأما الثانية وهي ما اذا لم يعد حتى يسجد فاقسام أن لا يسجد  
 لانه في صلاة غير التي سها فيها ومن سها في صلاة لا يسجد في الاخرى وفي الاستحسان يسجد  
 وسببه نقصان تمكن في النقل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذا الواجب فيه أن يكون  
 بتكريرة مبتدأة وهذه للفرض وقد انقطعت بالاتقال الى النقل ومراعاة حدود النقل على  
 المباشرة واجبة وان لم يكن النقل واجبا وهذا عند أبي يوسف وعند محمد سببه نقصان تمكن  
 في الفرض بترك واجب السلام ولا نقصان في النقل لانه يبق على التكريرة الاولى وهي لم تنقطع  
 لانها اشتملت على الاصل والوصف بالاتقال الى النقل ينقطع الوصف للمنافاة بين وصف في  
 الفرض والنقل دون الاصل فبقى الاحرام في حق الاصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبي سعيد  
 الى أن سبب هذا السجود نقصان تمكن في الاحرام فحينئذ يكون لكل من الفرض والنقل حفظ  
 من النقص والجبر ونص الشيخ أبو منصور الماتريدي على انه الاصح (قوله لم يبن شفع آخر عليه  
 استحبابا) استظهر صاحب البحر أن البناء مكروه تحريمه لانه لا يحلوا ما أن يبطل سجود السهو  
 لوقوعه في وسط الصلاة أو لا يبطل وكل ذلك غير مشروع أما الاول لانه ابطال عمل وهو حرام  
 بالنص وأما الثاني فللزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشرع الا في آخرها اذا  
 غلبت ماذ كرمع ظهوره يكون عدم البناء واجبا لاستحبابا (قوله بلا ضرورة) أما اذا وجدت  
 الضرورة كمسئلة المسافر الانية فيتعين البناء للصحة صلواته وقيد بالنقل لانه في الفرض  
 مكروه مطلقا بهو وبدون سهو فبطل حكمه بالطريق الاولى (قوله في المختار) وهو الاصح  
 وقيل لا يعيده لانه حين وقوعه وقع جائزا فيعتد به عنه وبه أخذ الفقيه أبو جعفر (قوله يبنى) اي  
 لزوما تعميها لفرضه لانه لو لم يبن ابطلت صلواته كلها التحول فرضه الى الاربع بنية الإقامة  
 فابطال السجود أهون من ابطال الصلاة ومن ابتلى بيامتين وجب أن يختار أقلها ما يحظورا

به غيره صح ان سجد الساهي للسهو لعوده لحزمة الصلاة لان خروجه كان موقوفا ويتابعه المقتدى في السجود ولا يعيده في آخر  
 صلواته وان وقع في خلالها



لأنه آخر صلته حكمًا وحقيقة لا ماله ٢٠٨ كائنه (والا) أي وان لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقْدَامُ به لتبين خروجه من

الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافاً لمحمد وزفر وغيره بعبارة أقدمائه عندهما لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بفقهاءه (ويسجد للسهو) وجوبا (وان سلم عامدا) مريدا (للقطع) لان مجرد نية تغيير المشروع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر في سجدة للسهو ولبقاء حرمة الصلاة (مالم يقوّل عن القبلة أو يتكلم) لا بطلانها التحريمه وقيل التحول لا يضره مالم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض متذكرا مبطل لوجوده في حقيقة الصلاة وتفرعاته مبسطة في الاصل (وهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو ترا (انه أتمها) لم ثم علم قبل تيانه بمناف (انه صلى ركعتين) أو علم انه ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أتمها) بفعل مآثره

٢٠ قوله لانه آخر الصلاة يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (قوله أي وان لم يسجد الساهي) بأن أي

كافي غاية البيان (قوله لانه آخر صلته) الالبق بالآخر الكلام لانه آخر الصلاة ٢٠ (قوله) وغيره بعبارة الأولى أن يقول وغيره صحة الخ بجذف الواو من قوله وفي انتقاض الخ (قوله) عندهما أي محمد وزفر فيصح الاقْدَامُ مطلقا عندهما يسجد أو لم يسجد (قوله وفي انتقاض الطهارة بفقهاءه) فتنقض عند محمد وزفر لا عند الشيخين ويسقط سهو السهو وعند الكل لقوات حرمة الصلاة (قوله لا تبطله) أي لا تبطل المذروع (قوله ولا تعتبر مع سلام الخ) جواب عما ورد على قوله لان مجرد نية تغيير المشروع الخ من أن النية ههنا لم تكن مجردة وانما قارنها عمل وهو السلام وحاصل الجواب أن النية انما تعتبر مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من الشرح وما أجاب به ابن أمير حاج مباين له وهو أولى منه وحاصله أن النية المقرونة بالعمل انما تعتبر اذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقتراحه أو السلام ليس كذلك فانه واجب عليه وقت اقتران النية به ليمكن من سجود السهو ولا يعمل نيته لانه مجردة عن العمل على هذا فكانه لم يوجد عمل أصلا (قوله وهو ذكر) دفع به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بطرق ومنازع الكلام وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير مانع (قوله) أو فرض من عطف العام (قوله متذكرا) حال من الضمير في عليه (قوله لوجوده في حقيقة الصلاة) أي لوجود السلام العمدة في حقيقة الصلاة لانه تحلل فرائضها بخلاف المسئلة السابقة فان السلام وجد بعد تمام حقيقة ما وفي شرح السجد ولو نسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف فان وجد منه مناف أو خرج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان عليه سجدة صليبة اه (قوله وتفرعاته مبسطة في الاصل) منها الوهم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذاك لهما أو ذاك لسهو فقط لا يبعد سلامه قاطعا فيسجد للتلاوة ثم يتشهد لرفعها القعود ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد لرفعها التسهد ويسلم وان سلم وكان ذاكرا لهما أو للتلاوية فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوية والسهو لامتناع البناء بسبب القطع الا اذا تذكر أنه لم يتشهد ويسجد للتلاوة وصلاية تامة اه (قوله الوهم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه مرجوح طرفي المتردد فيه والظن التردد الرابع بين طرفي الاعتقاد الغير الحازم اه والمصنف خالفه من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو جعله المرجوح فعليه يكون رجحان جهة الخطأ ظنا لا وهمًا وأما قوله والظن رجحان جهة الصواب ففيه مخالفة أيضا لان صاحب القاموس جعله التردد الرابع وأراد المتردد فيه بدليل قوله الرابع والمصنف جعله نفع الرجحان واذا تأملت تجد تفسير الظن بالطرف الرابع والوهم بالطرف المرجوح على ما هو مشهور تفسيره في الحقيقة للمظنون والوهم لا تفسير له ما بالعين المصدرى وأصله نفع عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الطرف الرابع حتى لو لم يترجعه عنده ما خطر بباله أنه أتمها وسلم كان بمنزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني (قوله أو علم انه ترك سجدة صليبة) أي وقد سلم ساهيا عنها والافس لانه قد فسد وأما التلاوية اذا سلم فيها عامدا سقطت ولا يعود اليها ولا فساد (قوله أتمها بفعل مآثره) حاصل المسئلة أنه اذا سلم ساهيا على الركعتين مثلا وهو في مكانه ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يأت بمناف عاد الى الصلاة من غير ضرورة وبني

بما يمنع البناء قال في التهورم هذا علم أن مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بمناف اه على



على ما مضى وأتم ما عليه ولو اقتدى به إنسان في هذه الحالة صرح وأما إذا انصرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يأت بمخالف فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لأنه مكان الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد ثم نذر لا يعود وصلة صلته وإن كان في العصر أو كان نذر قبل أن يجاوز الصفوف خلفه أو يمنة أو يسرة عاد إلى الاتمام أيضاً والأفلاوان مشي إمامه فالأصح أنه إن جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الأصح لأن ذلك القدر في حكم خروجه من المسجد وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود ما لم يجاوزها لأن داخل السترة في حكم المسجد ونعمه في شرح العيني على البزارى (قوله وسجد السهو) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي الدين المتفق عليه وسماه به النبي صلى الله عليه وسلم لما أنه كان في يديه طول واسمه الخرباق بن عمرو وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين من صلاة الظهر أو العصر شك من الراوى وما قيل أنها العشاء وهم وما حصل في ذلك من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمل في مثل هذه الحادثة بخلاف عمله صلى الله عليه وسلم فأعاد صلاته فلو لا ثبت عنده انتساح ذلك لما عمل بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بمحض من الأهباب الذين نهى ذلك ولم ينكر عليه أحد فصار اجاباً عنهم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لم أنس ولم تقصراى لم يكن شئ من ذلك في ظنى بل ظنى أنى أكملت الصلاة أربعاً ومن قال ناسياً لم أفعل كذا وكان قد فعل فهو غير كاذب وفي الحديث عن شرح المشارق في الحديث ما يدل على جواز السهو على الأنبياء وقالت طائفة لا يجوز لأنه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن السهو ممتنع عليهم في الأخبار عن الله تعالى بالأحكام وغيره لأنه هو الذى قامت عليه المجزأة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز وسهواً صلى الله عليه وسلم كان إقامته شغله عن الصلاة بالله وفي هذا المعنى قيل يا سائلى عن رسول الله كيف سهاه والسهو من كل قلب غافل لاهى قد غاب عن كل شئ سرفسها \* هما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله أو نحوه) بالرفع عطفاً على مسافرات من صلى الظهر وظن أنه جمعة فهو المسافر وكذا يقال في باقيها ٢ (قوله كان ظن أن الظهر جمعة) أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن الرباعى ثنائى أو كان في صلاة العشاء فظن أنها تراوى فأنها تبطل في هذه الصور لأنه سلم مع علمه بالقدر المؤدى والسلام العمد يقطع الصلاة بخلاف الأولى فإنه سلم على توهم الاتمام وقيل إن السلام العمد لا يفسد حتى يقصد خطاب آدمى به وعليه فلا تفسد في هذه المسائل وهو ضعيف (قوله زائد عن التشهد) أى الأول أو الثانى سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية أو قبلهما (قوله وجب عليه سجود السهو) وكذلك لا شغله التفكير عن أدائه واجب بغير ركن أو شغله عن الوضوء بعد سبق الحدث لشكبه أنه صلى ثلاثاً وأربعاً يجب السهو والأفلا كذا في الشرح ولم يبينوا قدر الركن وعلى قياس ما تقدم أن يعتبر الركن مع سنته وهو مقدرة بثلاث نسيجات ثمان محل وجوب سجود السهو إذا لم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح أما إذا اشتغل بهما فلا سهو عليه وظاهر إطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال بما ذكر ولو كان غير محل لهما ويحترز (قوله لتأخيره واجب القيام) الأولى زيادة أو لتأخيره واجب السلام (قوله لتكونه

(وسجد السهو) لبقائه  
الصلاة بخلاف السلا  
على ظن أنه مسافر أو نحو  
كما تقدم (وان طال تفكره  
لتيقن المروك) (ولم يسلم حق  
استيقن) المروك (ان كان  
زمن التفكير زائدا عن التشم  
قد رآه ركن وجب عليه  
سجود السهو) لتأخيره  
واجب القيام للثالثة (والا  
أى ان لم يكن تفكره قد ر  
أداه ركن (لا) بسجد لكونه  
هفوا

٢ (قوله قوله كان ظن  
ان الظهر جمعة) هكذا فى  
الاصل المطبوع ولا وجود  
لذلك فى الشرح كما ترى  
فالاولى ما فى نسخة أخرى  
ونصه (قوله أو نحوه) كان  
ظن أن الظهر جمعة أو كان  
قريب عهد الخ كامل اه  
مصححه

كتر دونه بين ثلاث وثنتين (إذا كان ذلك الشك قبل إكمالها) (وكان أيضا هو) (الشك) (أول ما عرض له في الصلاة) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا قول أكثر المشايخ وقال غير الإسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الإمام السرخسي إلى أن معناه أن السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم من ابتدأه الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة) فبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته أنه لم يصلي فليستقبل الصلاة وقد جعل على ما إذا كان أول شك عرض له لماسئذ كره من الرواية الأخرى ولقد رنه على إسقاط ما عليه يبين كماله أن صلى أول يصل والوقت باق يلزمه أن يصلي (فلو شك بعد سلامه) أو قعوده قدر التشهد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه حاله على الصلاة (الآن) كان قد (يقن بالترك) فبأنى جازكه ولو أخبره على بعد السلام أنه نقص ركعة وعند المصلي أنه أتم لا يلتفت إلى أخباره وإن أخبره عدلان لا يعتبر شكه وعليه الأخذ بقولهما ولو اختلف الإمام والمؤتمنون أن كان على يقين لا يأخذ بقولهم ولا يأخذ به وإن كان معه بعضهم أخذ بقوله

عقوا) لأن التضرع من مثله فيه حرج والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم • (فصل في الشك) ليس المراد به هنا ما هو العرفي من تساوى النقيضين بل الغوى وهو عدم اليقين فهستأنى لأن الفصل معقود لما هو أعم ولا يتأفقه قوله بعد وهو تساوى الطرفين لأنه في صورة البطلان والمراد بالشك فيه ما حقيقته (قوله في عدد ركعاتها) احتزبه عما لو شك في غير مكن صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر فالأولى تكون في الظهر ولا عبرة بالشك وفي الفتاوى لو شك في تكبيرة الافتتاح فأعاد التكبير والفناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا تسكون الثانية استقيا لا وقطعا إلا الأولى وظاهر التقييد بقوله ثم تذكر أنه إذا لم يذكر أنه كبر أو لا لا سهو عليه (قوله بعد بلوغه) لم يبين حكم شك غير البالغ هل تجرى فيه الصور المذكورة والظاهر نعم ويحترز (قوله في هذه الصلاة) أي بعينها فلو شك في الظهر مثلا استأنف ثم إذا شرع وشك فيها أيضا لا يعيد ويجرى فيها الحكم الآخر (قوله وذهب الإمام السرخسي إلخ) تظهر الثمرة فمن شك في صلاة أول مرة واستقبل ثم بعد سنين فما فعل قول السرخسي يستأنف لأن الشك لم يكن عادته وإنما حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي انما ثبتت بالمعادة مرتين فأكثر لانها مشتقة منها وكذا على قول ابن الفضل لأنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف بمر (قوله فحكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادته (قوله فلذا قال) أي لاختداد الحكم فبأن ذكر (قوله أو كان الشك غير عادة) فيه أنه جمع بين قولين متباينين فلم يدر ما الذي اعتده (قوله فليستقبل الصلاة) الاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر ينافي الصلاة والسلام قاعدا أولى لأنه عهد محلا شرعا ويجوز الدنية يلغوا لأنه لم يخرج به من الصلاة سيد عن الزيلعي (قوله وقد جعل) أي الاستقبال (قوله لماسئذ كره من الرواية الأخرى) وهي إذا شك أحدكم فليحضر الصواب فليتم عليه (قوله ولقد رنه) عطف على لقوله (قوله كماله إلخ) وكلاهما يثبت ترك الصلاة من يوم وليلة وشك في تعيينها قضى صلاة يوم وليلة ليخرج عن العهدة يبين كذا في الفقه (قوله فلو شك بعد سلامه إلخ) محترز قوله إذا كان قبل إكمالها أي قبل إتمام أركانها كما يدل عليه ما هنا (قوله على الصلاح) وهو إتمام الصلاة (قوله لا يلتفت إلى أخباره) لأن يقينه لا يزول بيقين غيره خصوصاً ولم يكن قول هذا الغير ملزماً بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة فعليه أن يعمل بما أخبرا لأن قوله ما ملزم في كثير من الأحكام (قوله وإن كان معه بعضهم أخذ بقوله) هذا مفروض فبأن اختلف القوم والإمام مع أحب القرية يبين فانه يعتبر جانب الإمام ولو كان الذي معه واحد أو في الشرح لو اختلف الإمام والمؤتمنون فقلوا ثلاثا وقال أربعان كان على يقين لا يأخذ بقوله م ولا يأخذون اختلف القوم والإمام مع فريق أخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بالتقام وآخر بالنقص وشك الإمام والقوم لا إعادة على أحد إلا على متيقن النقص لأن يقينه لا يسطل بيقين غيره ولو كان الإمام استيقن أنه صلى ثلاثا كان عليه أن يعيد بالقوم ولا إعادة على متيقن التمام لها قلنا أتموا واستيقنوا أحد بالنقصان ولم يستيقنوا أحد بالتقام بل هم واقفون فان كان ذلك في الوقت أعادوها احتياطاً لعدم المعارضة بخلاف ما قبلها وإن لم يعيدوا لا شيء عليهم إلا إذا

(وان كثر الشك) فتحرى  
 (وعمل) اى أخذ (بغالب  
 ظنه) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا شك احدكم فليحتر  
 الصواب فليتم عليه وحمل  
 على ما اذا كثر الشك للرواية  
 السابقة (فان لم يغلب له ظن  
 أخذ بالقل) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا مشأ احدكم في  
 صلاته فلم يدروا واحدة صلى  
 أو ثنتين فليكن على واحدة  
 فان لم يدري ثنتين صلى أو ثلاثا  
 فليكن على ثنتين فان لم يدري  
 ثلاثا صلى أو أربعاً فليكن على  
 ثلاث ويسجد سجدة ثنتين قبل  
 أن يسلم يعنى للسهم فلما ثبت  
 عندهم كل الروايات الثلاث  
 التي رويناها في المسائل  
 الثلاث سلكوا فيها طريق  
 الجمع بحمل كل منها على  
 محل يتجه حمله عليه كما في فتح  
 القدير (وقعد) وتشهد  
 (بعد كل ركعة ظننا آخر صلاته)  
 لئلا يصير تاركاً فرض القعدة  
 مع تيسر طريق وصوله الى  
 يقين عدم تركها وكذا كل  
 قعود ظننه واجبا يقصده  
 (تمة) شك في الحدث  
 ويتيقن الطهارة فهو متطهر  
 وبالقلب محدث وشك في بعض  
 وضوئه هو أول ما عرض له

استيقن عدلان بالنقص وأخبار بذلك ١١ من الفتح والزاد وقاضي خان (قوله وان كثر الشك  
 فتحرى) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه عند السرخسي ومرة واحدة قبل هذه عند الاكثر  
 أو في تلك الصلاة عند البرزوي والفضل قال في الشرح والتحرى طلب الاخرى وهو ما يكون  
 أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن ١١ (قوله اى أخذ بغالب ظنه) اى  
 الذى حصل له بعد وقوع الشك فلا يرد أن الموضوع في الشك لا يمين غلب ظنه وانما أخذ  
 بغالب الظن للزوم المخرج بالاعادة كل مرة لاسيما ان كان موسوساً فلا يجب عليه دفع المخرج  
 فتعين التحرى عليه فلم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه أنها الرابعة فاعتما وقعد وضم اليها  
 أخرى وقعد احتياطاً فهو موسى (قوله فليحتر الصواب) اى عنده وقوله فليتم عليه محمول على  
 ما اذا وقع تحريه على الأقل ويحتمل أن المراد أنه يتهاول بما بقي منها كالشهادة والسلام (قوله  
 فان لم يغلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شئ بعد الطلب كما في الكافي ولم يكن له رأى كما في الهداية  
 (قوله أخذ بالقل) فلوشك في ذوات الأربع أنها الاولى أم الثانية وبقي على الأقل يجعلها أولى  
 ثم يقعد لجواز أنها ثالثة فتكون القعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا  
 جعلناها في الحكم ثانية ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى  
 أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة والقعدة على الثالثة والرابعة فرض وكذلك لو شك  
 أنها الثانية أو الثالثة ولم يغلب على رأيه شئ يقعد في الحال لجواز أنها ثانية ثم يقوم فيصلى ركعة  
 أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة  
 وعلى هذا الثاني والثلاث كذا في الذخيرة وعامة في المطولات (قوله ويسجد سجدة ثنتين قبل  
 أن يسلم) يجوز يسجد وقد تقدم أن السجود للسهم وقبل السلام وبعدة ثابت من قوله وفعله صلى  
 الله عليه وسلم (قوله فلما ثبت) علامة مقدمة على معلولها وهو قوله سلكوا الخ وأشرط وجوابه  
 وعليه فلما امتددة (قوله سلكوا فيها طريق الجمع الخ) لان التوفيق بين الأدلة مهما أمكن  
 لا يعدل عنه فعملوا كلامها على محل غير محل الآخر جمعاً بينها بأعمال جميعها مع مراعاة مناسبة  
 لكل منها في خصوص محله دون الآخر فعملوا الاول على ما اذا كان الشك غير عادة له لعدم  
 المخرج والثاني على ما اذا كثر الشك وله رأى وترجح للزوم المخرج بالاعادة كل مرة وفيه الامر  
 بالتحري والثالث على ما اذا كان الشك من عادته ولم يقع تحريه على شئ ففيه الامر بطرح الشك  
 والبناء على الأقل (قوله بحمل كل منها) تصوير لطريق الجمع (قوله ظننا آخر صلاته) فيه  
 أن الموضوع فيمن لا ظن له فلو قال كما قال صاحب التنوير وقعد في كل موضع توهمه موضع  
 قعوده لكان أولى وأعم وفي السبل لو قال ظننا موضع قعود لئلا يصير تاركاً فرض القعود  
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظننه واجباً والمنصف كصاحب الكنز والهداية  
 أغفل الكلام على سجود السهم وهو مما لا يفتى في صرح في البحر عن الفتح بوجوبه في صور  
 الشك سواء عمل بالتحري أو بنى على الأقل وفي السراج ان بنى على الأقل يسجد مطلقاً وان تحرى  
 ان شغله ذلك قدر أداه ركن سجود والا لا وكان له الحصول للنقص مطلقاً باحتمال الزيادة في الاول  
 ولم يحصل في الثاني الا بطول التفكر قال في البحر وهذا القيد لا بد منه ١١ (قوله مع تيسر  
 طريق الخ) اى مع تيسر الشارع طريقاً بطريق الخ والطريق هو الاتيان بالقعود (قوله شك في

شك لا يلتفت اليه وكذا لو شك أنه كبر لا افتتاح وهو في الصلاة وأنه أصابته نجاسة أو أحدث أو مسح رأسه أم لا فان كان أول ما عرض استقبل وان كثر يضي وفي العناية لو شك هل كبر قبل ان كان في الركعة الأولى يعيده وان كان في الثانية لا

### • (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه وهو الاصل في الاضافة لانها للاختصاص واقوى وجوه اختصاص السبب بالسبب لانه حادث به وشرطها الطهارة عن الحدث والخبث ولا يجوز لها التيمم بلا عذر واستقبال القبلة وستر العورة وركنها وضع الجبهة على الارض وصفتها الوجوب على الفور في الصلاة وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية وسكها سقوط الواجب في الدنيا ونيل الثواب في العقبى ثم شرع في بيان السبب فقال (سببه التلاوة على التالي) اتفاقا (و) على (السامع في الصحيح) والسمع شرط عمل التلاوة في حقه فالاصح اذا تلاها ولم يسمع وجب عليه السجدة (وهو) اي سجود التلاوة (واجب) لانه اما امر صريح به او تضمن استنكاف الكفار عنه

الحديث (الخ) حاصله ان العبرة بالمتيقن به ولو تيقن ما وشك في السابق فهو مقطوع كذا في الدرر من نواقض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد غنامه فلا يعتبر أفاده صاحب الدرر في المل المذکور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في نجاسة ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر اه (قوله وهو في الصلاة) التقيد به يقتضيه انه اذا كان بعدها لا يعتبر (قوله أو انه أصابته نجاسة) هذا لا يقتضي بحال الصلاة كما يقاد من عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع له كثير اجازته ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وقوله أو انه أصابته نجاسة يصح على ما اذا لم يكن فلا ينافي في الدرر (قوله أو أحدث) فيه انه تقدم ان العبرة باليقين الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا كثر ويقتضيه قوله سابقا شك في بعض وضوئه وهو ظاهر في انه شك في عضو أو شك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل وانظر ما لو شك في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوات يوم وليله أن يعيد كل ما شك في غسله كما يعيد صلاة اليوم والليله اي الامانيقن فعله منها (قوله أو مسح رأسه) اي وكان في خلال الوضوء أو ما لو صدر بعده فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريبا (قوله قبل الخ) أفاده بذكر قبل ضمه فالاعتماد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (باب سجود التلاوة) •

هي مصدر تلاجع في قرأ أو ما تلاع في سبع قصده التلقو كالعلم وتلاوا أيضا بوزن حل ٥١ مصباح وانما لم يذكر السماع لان المختار ان السبب التلاوة فقط ولان التلاوة سبب للسمع أيضا فكان ذكرها مستقلا على السماع من وجه فاكفي به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة ايماء الى انه لو كتبها أو تهمجها لم يجب قاله السبد (قوله وهو الاصل) ذكر الضمير نظر الخبر (قوله وأقوى وجوهه) اي وجوه الاختصاص وجوه الملك والاستحقاق مثلا (قوله لانه حادث) هذه العلة تظهر في العلة مع المعلوم بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب فلو قال ومن أقوى وجوهه الخ لكان أولى (قوله وشرطها الخ) لو قال كما قال السيد وشرطها شروط الصلاة الا التحريم والانية التعيين لكان اخصروا جمع (قوله والخبث) اي المانع (قوله واستقبال القبلة) اي حالة الاختيار ووجه القدرة عند الجز (قوله وركنها وضع الجبهة على الارض) لو قال كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الارض او الركون او ما يقوم مقامهما من الائمة للمريض أو التالي على الدابة لكان أولى وظاهره أن وضع الجبهة يكفي وان لم يكن على هيئة السجود بان وضعها انما هو ارفعا للقدمين عن الارض والظاهر انه لا يكفي عنها الا بالهيئة المعلومة (قوله على الفور) اي فور التلاوة وظاهره انه لو أخرها الى ركعة ثانية أثم قال في الشرح واذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء ويأثم ثم قال وكذا كره تحريما تأخير الصلاة عن وقت القراءة (قوله وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية) لكن يكره تأخيرها تنزيها كما يأتي قريبا (قوله في الصحيح) وقيل ان السماع هو السبب في حق السامع (قوله ويجب عليه السجدة) المناسب زيادة ولا تجب عليه بتلاوة غيره ولو رأى من يسجد (قوله لانه) اي سجود التلاوة وهو على حذف مضاف اي دليل سجود التلاوة (قوله استنكاف الكفار عنه) اي



عن السجود (قوله أو امتثال) عطف على استنكاف (قوله وكل منها) أي من الأمر أي من امتثاله ومن استنكاف الكفار أي مخالفته ومن امتثال الانبياء أي من الاقتداء بهم واجب ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحرازة وما في الشرح أولى حيث قال لأن آيات السجود على ثلاثة أقسام قسم فيه الأمر الصريح وقسم نضع استنكاف الكفرة - حيث أمروا به وقسم فيه حكاية امتثال الانبياء به وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب الآن بدل دليل على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا الفرض اهـ (قوله على التراخي عند محمد الخ) الذي في النهر عكس ما هنا حيث جعل القول بالقورية قول محمد والقول بالتراخي قول أبي يوسف قال وينبغي أن تكون غرضه في الإثم وعدمه حتى لو أداها بعد مدة كان مؤدياً اتفاقاً لا فاضلاً أفاده السيد (قوله ورواية عن الإمام) خبر بلبت المحذوف تقديره وهو (قوله وهو المختار) لأن دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور فيجب في وقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتضيق الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة ولا يجبنية تعيين السجدة ولا يجب على المختصر الإيصاء به ما قبل يجب كذا في الشرح (قوله في الصلاة) أي حالة القيام لأنه لو تلاها في ركوع أو سجود أو تشهد أو في القومة لا يلزمه سجود لأنه محجور عن القراءة في هذه الأماكن ونصرف المحجور لا حكم له (قوله فتجب فوراً فيها) حتى لو أطل التلاوة تصير قضاءً ويأثم فيكره تحريم تأخير الصلاة عنه عن وقت القراءة أفاده في الشرح وهذا ينافي ما أبدأه في حاشية الدرر من قوله ويجوز أن يقال تجب الصلاة في وقتها أو في أول تلاها في أول صلاته وسجدتها في آخرها اهـ وينافي ما ذكره السيد عنه أن تأخير الصلاة مكره وتزيتها وفي الدرر ويقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام اهـ وما ذكره المصنف في حاشية الدرر بحيث لا يعارض النص (قوله في الأصح) وقيل لا يكره أفاده في الشرح (قوله إذا لم يكن مكروهاً) أي إذا لم يكن وقت التلاوة وقتاً مكروهاً بأن كان أحد الأوقات الثلاثة فلا يكره تأخيرها عنه ليؤديه في كامل (قوله وليس مقتدياً) أي ولا نائماً (قوله ولو تلاها بالفارسية) المراد به غير العربية فتجب على السامع إذا أخبر بها (قوله فهم ولم يفهم) قال في الجوهرة ما في حق السامع فإن كانت القراءة بالعربية وجب على السامع فهمه ولم يفهم أجمعاً وإن كانت بالفارسية لم يفهم أيضاً وإن لم يفهم عند الإمام وعندهما لا يلزم إلا إذا فهم وروى رجوعه اليهما وعليه الاعتماد اهـ (قوله لكونها قرآناً من وجه) أي نظراً للمعنى دون وجهه نظر بالنظم فباعبار المعنى توجب السجدة وباعبار النظم لا توجبها فتجب احتياطاً أفاده السيد (قوله وقراءة حرف السجدة) أي الكلمة الدالة على السجدة (قوله أو بعده) الذي في الجوهرة الصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب السجود والا فلا اهـ وقيل يشترط قراءة الآية بتمامها وقبل نصفها مع كلمة السجدة وقيل كلمة السجدة فقط ههنا (قوله وقبل لا يجب إلا أن يقرأ كثيراً السجدة) سواء كان إلا أكثر قبل كلمة السجود أو بعده أو هي متوسطة وهو رواية عن محمد واختاره الزبيدي وجمعه في الدرر (قوله وفي مختصر الجراح) قد علمت أن هذا أحد أقوال ولا تجب بكتابة ولا تظن من غير تلفظ لأنه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجي فلا تجب عليه ولا على من سمعه لأنه تعدد الحروف وليس

أو امتثال الانبياء وكل منها واجب (على التراخي) عندهم ورواية عن الإمام وهو المختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن الإمام يجب على الفور (إن لم تكن) وجبت بتلاوته (في الصلاة) لأنها صارت جزءاً من الصلاة لا يقتضي خارجها فتجب فوراً فيها أو غيرها فتجب موسعاً (و) لكن (كره تأخيرها) السجود عن وقت التلاوة في الأصح إذا لم يكن مكروهاً لأنه بطول الزمان قد يغشاها فيكره تأخيرها (تزيهاً ويجب) السجود (على من تلاه) مكافئاً بالصلاة وليس مقتدياً في غير ركوع أو سجود وتشهد للحج فيها عن القراءة (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقاً فهم أول يفهم لكونها قرآناً من وجه (وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو بعده من آياتها) توجب السجود (كالاية) المقرأة بتمامها في الصحيح وقيل لا يجب إلا أن يقرأ كثيراً السجدة وفي مختصر الجراح لا يقرأ واسجد ومكث ولم يقرأ واقترب يلزمه السجدة (وآياتها)



أربع عشرة آية) فحب السجدة (في الأعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون (وفي الرعد) ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والاحمال (والنحل) ولله يسجد من في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويسعون مايؤمرون (والاسراء) ان الذين أوثوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يحرزون للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان يسكون ويريدهم ٣١٤ خشوعا (ومريم) أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية ادم ومن

جملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن هدينا واجتبتنا اذا تبلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا (والج) ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبيل والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فله من مسكر ان الله يفعل ما يشاء (والفرقان) واذا قد لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم تقورا (والنمل) ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون الله لا اله الا هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي بالتخفيف وفي المجتبى قال القراء انما تجب السجدة في النمل على قراءة الكسائي أي بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد

بقراءة ولذا لا يجزى عن القراءة في الصلاة ولكن لا تفسد به الصلاة لان تلك الحروف موجودة في القرآن كذا في البحر وفي الثانية رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من نال فاه في الدرر فاقاد ان اتحاد التالى بشرط اه قال بعض الفضلاء ويحتمل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة اه ويلزم من عدم التسلاوة عدم التالى فقيه اطلاق اللازم على المزموم (قوله أربع عشرة آية) بفتح الشين على الاصل وعن تميم كسرهما مع المؤنث وتسكين الفصح وهو لغة الجاز (قوله في الاعراف) علم للسورة حكاية سيدييه وحذف الجزء شائع بلا التباس ولا خلاف في أن العلم سورة الاعراف وعلى هذا القياس باقى السور فهاستأني (قوله عند قوله تعالى ان الذين الخ) الاولى أن يقول عقب آخر ما ان الذين الخ لان السجود بعد الفراغ منها وكذا يقال في باقيها (قوله والج) أى اولى الحج لا الثانية وقال الامام الشافعي رضى الله عنه فيها سجدتان ولنا ما عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا لا سجدة التسلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلاة ويعضده قرنهما بالركوع (قوله وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا الخ) حكاية الزبلي بقبيل والمعتمد أن السجود عقب الآية بتمامها كما هو على الاقول (قوله قال القراء الخ) لانه أمر بالسجود فيجب امتثاله (قوله لان معناها زين لهم الشيطان) ولا يصح تعلقه بيهتدون لان المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم السجود وهو لا يظهر لانه انما نفيت هدايتهم للسجود لا لعدمه (قوله لانه كتب) أى السجود من غير تفصيل بلفظ يقتضى الوجوب مطلقا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذي تضمن استنكاف الكفار عن السجود فوجب مخالفتهم (قوله وص) أخرج البخارى عن العوام بن حوشب قال سألت مجاهد عن سجدة من فقال سألت ابن عباس عن أين سجدة في ص فقال أو ما تقرأ ومن ذريته داود وسليمان الى أولئك الذين هدى الله فبهم اقمده فكان داود عن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يقتدى به فسجد داود فسجد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الامام أحمد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي سعيد الخدري قال رايت رؤيا وأنا اكتب سورة ص فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شيء يحضر في انقلب ساجدا فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد بها كذا في البرهان وفي رواية فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بها من الدواة والقلم فأمر أن تكتب في مجلسه ومجدها مع اصحابه كذا في العناية وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه سجدة من است من العزائم أى المؤكدات وانما هي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة وتحرر فيها على الاصح عندهم (قوله وظن داود) أى ايقن (قوله انما فتناه) أى أوقعناه في فتنة بلية بمجبة تلك المرأة (قوله

لان معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب في مصحف عثمان تجب رضى الله عنه كذا في الدراية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا بحمديهم وهم لا يستكبرون (وص) وظن داود انما فتناه فاستغفر ربه وخر كما وأواب فغفرنا له ذلك وان له عندنا رزقي وحسن ما يب

وهذا هو الاول مما قال الزبلي يجب عند قوله تعالى ونحزرا كما واناب وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما تبلى  
تذكره (وسم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل  
والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين  
عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبا وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي  
وجه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن (٣١٥) مسعود وابن عمر ورجحنا الاول اخذنا

بالاحتياط عند اختلاف  
مذاهب الصحابة فان السجدة  
لو وجبت عند قوله تعالى  
تعبدون فالتأخير الى قوله  
تعالى لا يسأمون لا يضر  
ويخرج عن الواجب ولو  
وجبت عند قوله تعالى  
لا يسأمون كانت السجدة  
المرادة قبله حاصلة قبل  
وجوبها ووجود سبب  
وجوبها فيوجب نقصانا  
في الصلاة لو كانت صلاتية  
ولا نقص فيما قلناه أصلا  
وهذا هو اماره التبصري  
الفقه كذا في البحر عن  
البدائع ففما قلته قبله في ص  
كذلك والايضا تناقض  
وهذا هو الوجه الذي وعدنا  
به (و) في (التجيم) عند قوله  
تعالى أفمن هذا الحديث  
تسجدون وتضعكون ولا  
تسجدون وأنتم سامعون  
فأمجدوا لله واعبدوا  
(و) في اذا السماء انشقت  
عند قوله تعالى فما لهم  
لا يؤمنون واذا قرئ عليهم  
القرآن لا يسجدون (و) في

يجب عند قوله) الجملة بدل من ما لعل هذا مبني على أحد الأقوال السابقة وهو القول بان  
الوجوب متعلق بالاية بقامها والافق قد تم تصحيح انه اذا قرأ كلمة السجدة مع حرف قبلها  
وبعدها يكون كقراءة الآية (قوله ونحزرا كما) أي ساجدا كذا في الجلالين (قوله  
لمائدة كره) أي في فصلت أي لتأخير وهو أن السجود لو وجب عند قوله واناب فالتأخير عند  
قوله وحسن ما تب لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن ما تب وقدمها  
عند قوله واناب لكان السجود حاصلا قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانا في  
الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص في التأخير وقد علمت أن هذا مبني على أحد الأقوال السابقة  
(قوله فالذين عند ربك) عندية تشرىف وهذا مبني على أن الجملة مع ما قبلها آية واحدة (قوله  
قبله) أي قبل قوله تعالى لا يسأمون (قوله قبل وجوبها) الاولى الاستغناء عنه بما بعده لانه  
اذا لم يوجد سبب الوجوب لا يجب وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال (قوله ففما قلناه) أي من  
التأخير (قوله وهذا) أي ترجيح الاول للاخذ بالاحتياط (قوله اماره التبصري الفقه)  
أي علامة على اتساع علم فائده وكثرته (قوله في ص) ظرف لغو متعلق بقوله قلته (قوله  
كذلك) أي كسجدة فصلت (قوله والايضا تناقض) أي ان لا تقل في ص كما قلنا في  
فصلت بان قلنا انه يسجد عند قوله تعالى واناب يلزمنا التناقض فانه يلزم منه تقديمه على محلهما  
فيوجب نقصان في الصلاة ولا احتياط فيه (قوله وهذا هو الوجه) اشارة الى قوله فان السجدة  
لو وجبت الخ والمراد أنه نظيره (قوله وعدنا به) بقوله لمائدة كره (قوله ونذكر فائدة هذا  
الجمع) في الفائدة التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر وقوله أيضا ان كانا فائده هنا  
من الخلاف الواقع في محل السجود في بعض الآيات (قوله فهم أولم يفهم) قال ابن أمير حاج  
ينبغي أن يستثنى منه مثل الاعجمي الخالص الحديث العهد بالاسلام فلا يجب عليه السجدة  
بتلاوة النظم القرآني ولا بسماعه الا بعد العلم بكون المقرء وسجدة تلاوة يجب وان لم يفهم لان  
التكليف بما لا علم له به محال حتى لو مات قبل الاداء والعلم بالوجوب لا يتم عليه ولا يجب عليه  
الا وقت العلم به وبه جزم في الفتح ولو لمعه من جنى فالظاهر الوجوب أفاده السيد قال بعض  
ومثله الملك (قوله فلا يجب عليهما بتلاوتهما) لان السجدة ركن الصلاة وليس بها أهل لها  
كذا في التبيين (قوله وسماعهما) أي لانها لا يجب الا على من هو أهل للصلاة اذا وقفا  
وهما ليستا أهلها مطلقا (قوله وتجب بالسماع منهما) اصدور التلاوة الصحيحة منهما  
(قوله كما يجب على الجنب) تلاوة مع للاهلية وكأثر لانه مخاطب بالصلاة فهو أهل لها (قوله

(اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلاً لا تطعه واسجد واقترب ونذكر فائدة هذا الجمع أيضا (ويجب السجود على من سمع للتلاوة  
العربية (وان لم يسمع السماع) فهم أولم يفهم مروى عن ا كابر الصحابة (الا) انه استثنى (الخاص والنفساء) فلا يجب  
عليهما بتلاوتهما وسماعهما شأ وتجب بالسماع منهما ومن الجنب وسماعهما من كافر  
(قوله كما يجب على الجنب الذي في الشرح هنا ومن الجنب فليراجع اه

ليس في الصلاة بسامعه من  
المقتدى به على الأصح (ولو  
سمعوها) أي المقتدون  
والامام (من غيره) أي غير  
المؤتم (سجدوا بعد الصلاة)  
لتحقق السبب وزوال المانع  
من فعلها في الصلاة (ولو  
سجدوا فيها لم تجزهم) لتقصاها  
(ولم تقصد صلاتهم) لأنها  
من جنسها (في ظاهر الرواية)  
وهو الصحيح (وتجب) السجدة  
(بسماع) القراءاة بالقبلة  
(الفارسية ان فهمها على  
المعتمد) وهذا عندهما  
وتجب عليه عند أبي حنيفة  
وان لم يفهم منها اذا أخبر  
بأنها آية سجدة ومبني الخلاف  
على أن الفارسية قرآن من  
كل وجه أو من وجه واحد فهم  
تجب احتياطا (واختلف  
التحقيق في وجوبها) على  
السامع (بالسماع من نائم  
أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام  
انه لا يجب لعدم صحة التلاوة  
بقصد التمييز وفي الترخائية  
سمعا من نائم قبل تجب  
والصحيح انها لا تجب وفي  
الخاتمة الصحيح هو الوجوب  
وفي الخلاصة سمعا من  
طير لا تجب هو المختار ومن  
نائم الصحيح انها لا تجب ومثله  
في فاضل ان اذا أخبرانه  
قرأها في نومه تجب عليه  
وهو الأصح وفي الدراية  
لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والأصم وكاتب السجدة لا تجب

وصي بميز) في الفتح ذكر شيخ الاسلام انها لا تجب بالسماع من مجنون أو نائم لان السبب سماع  
تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز ولم يوجد اه قال وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي ان كان له  
تميز وجب بالسماع منه والافلا فليكن هو المعتبر اه (قوله أو بإمام آخر) هذا خلاف  
الأصح والأصح الوجوب على من ليس مشارك له في تلك الصلاة مطلقا سواء كان السامع في  
جماعة أخرى أو منفردا وأخارجا بالكلية لان الحجر ثبت في حق جماعة معينين فلا يعدوهم كذا  
في الهداية (قوله لصحة السبب) وهو التلاوة الصحيحة كذا في السراج (قوله وزوال  
المانع) أي بفرغ الصلاة فمقتضى خارجها الذي ليست صلاتية (قوله من فعلها) بيان  
للمانع (قوله لتقصاها) أي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النهي فيعيدونها التناذي  
بالكمال كذا في الشرح وانما نهى عنها لانها أجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من  
قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها قال في البحر ويستثنى من هذا ما إذا قرأ المصلي  
غير المقتدى تلك السجدة التي سمعها من ليس معه في الصلاة وسجد لها فيها فإنه لا إعادة عليه  
ونابت تلك السجدة عنها ما جاعلها وعما فيه (قوله ولم تقصد صلاتهم) قيد في التجنيس وغيره  
بما إذا لم يتابع المصلي التالي في سجوده فان تابعه فسدت ولا تجزئ السجدة عما سمع كما في البحر  
والنهر (قوله لانهم من جنسها) وزيادة سجدة واحدة لا تبطل التحريم (قوله وهو الصحيح)  
وقيل لا تفسد ونسب الى محمد وفي غاية البيان الأصح عدم الفساد اتفاقا (قوله وهذا عندهما)  
وروى رجوعه اليهما وعليه الاعتماد كذا في الجوهر (قوله وتجب عليه عند أبي حنيفة)  
أي على القول المرجوح عنه من جواز الصلاة بها سواء كان يحسن العربية أو لا فتكون قرآنا  
من كل وجه فتجب وأما قوله المرجوع اليه فهو كقولها ما فلا تجب السجدة إلا بالفهم لانها  
قرآن من وجه وهو المعنى دون وجه وهو النظم فاذا فهم كان سامعا للقرآن من وجه دون وجه  
فتجب احتياطا (قوله اذا أخبر بانها آية سجدة) أما إذا لم يخبر فلا تجب لانه لا تكليف بدون  
علم أو دليله ويفهم منه انه على قولهما يشترط الفهم والاعتراف (قوله أو مجنون) في  
الذخيرة ذكر في نوادر الصلاة أن الجنون إذا قصر بان كان يوما وليس له أو أقل فليزله السجدة  
بالتلاوة والسماع حال الجنون فيؤذيها بعد الافاقة لانه أهل للقضاء قال المحقق ابن أمير حاج  
وفي نظره الوجه انه لا يجب على المجنون شيء إذا سمع أو تلا في حالة الجنون مطلقا سواء كان  
قصيرا أو مطبعا لانه ليس بأحسن حالا من النائم والمفتي عليه وهما لا تجب عليهما بالامرين  
في الحائض فكذا هذا اه (قوله سمعا من طير لا تجب) الأولى تأخير هذه الجملة عند قول  
المصنف إلا أن لا تجب من سمعاها من الطير ويجعلها دليله عليه (قوله وإذا أخبر الخ)  
هذه مسألة زائدة على المصنف قصد بها التنبيه على الحكم في حق النائم إذا تلا (قوله وقراءة  
السكران موجبة عليه) قال المحقق ابن أمير حاج وفيه أن يقال على ما يظهر من هذا التعليل  
أن الوجوب يختص بسكران من محظور ولا من مباح كالوغص بلقمة ولم يجد ما يستغفاه  
الا نحر وخاف هلاكة نفسه ان لم يستغفها فشرب منه ما أساغ فقط فسكر من ذلك أو أكره على  
الشرب الا كراه الشرع وتلا في حالة السكر أو سمع وليس عنده مسكة يميز بها ما يقول وما يسمع  
حتى انه لا يتذكر ذلك بعد العصف فلا تجب عليه السجدة والله تعالى أعلم (قوله والابكم) هو

برؤية من سجدة الكتابة لعدم التلاوة والسمع (ولا يجب) متقدمة التلاوة (بسماعها) (٣١٧) من الطبع) على الضم وقيل يجب وفي

الطبعة هو الضم لانه سمع كلام الله وكذا الخلاف بسماعها من القرد المعلم ولا يجب بسماعها من الصدى وهو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والعماري وضوحها (وتؤدى ركوع أو سجود) كالتين (في الصلاة غير ركوع الصلاة) غير (سجودها) والسجود أفضل لانه تفصيل قربتين صورة الواجب ومعناه وبالركوع المعنى وهو الخضوع واذا كانت آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ ولو آيتين من سورة أخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير بانيا للركوع على السجود ولوركع بمجرد قيامه منها كره (ويجزي عنها) أي عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة ان نواها) أي نوى أدائها فيه نص عليه محمد لا تفق التعظيم فيها واحد وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم أو حال المخافة حتى لا يؤدي إلى التخليط (ويجزي عنها أيضا) (سجودها) أي سجود الصلاة (وان لم ينوها) أي التلاوة (اذا لم ينقطع فور التلاوة) وانقطاعه (بأن يقرأ) (اكثر من آيتين) بعده آية سجدة التلاوة بالاجماع وقال شمس الأئمة الخوافي لا ينقطع الفور مالم يقرأ

وما عطف عليه مبتدأ وقوله لا يجب خبره والاولى زيادة عليهم (قوله برؤية من سجدة) يرجع إلى الأيكم والأصم وقوله والكتابة بالجر عطف على قوله برؤية وهو يرجع إلى كاتب السجدة (قوله لعدم التلاوة والسمع) علم لعدم الوجوب عليهم (قوله على الضم) وهو المختار لانها كما وليست بقراءة لعدم التمييز وكذا يقال في القرد المعلم كما في الجوهرية والمختبرات (قوله من الصدى) يؤتى حصي (قوله وهو ما يجيبك الخ) الاولى قول بعضهم الصوت الذي يسمعه المصوت عقب صياحه راجعا اليه من جبل أو بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى وانما هو محكاكة (قوله في الصلاة) هذا القيد بالنسبة إلى الركوع فقط فلا يجزي عنها ركوع في خارجها لان الاثر انما ورد فيما اذ ركع فيه اذ ركع فيقتصر على مورد الاثر لكن في البصر واختار فاضان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفي النهر عن السبازية وهو ظاهر المروي اه فيعمل على اختلاف الرواية (قوله صورة الواجب) وهو السجود (قوله ومعناه) هو الخضوع كما أفاده بعده (قوله ينبغي أن يقرأ ولو آيتين الخ) قال في الفتح فينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسورة الاسراء وثلاث آيات كانشق وان كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم ركع اه (قوله على السجود) أي أو على ركوع مثله (قوله كره) أطلق في الكراهة وظاهره التحريم ويجرد (قوله ان نواها) أي عند الركوع وان نوى في الركوع ففيه قولان وان نوى بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع كما في البصر عن الاسيحي وفي القهستاني عن الجلابي عن محمد أنه ينوب بدون نية (قوله نص عليه محمد) أي على اشتراط النية كما يؤخذ من الشرح (قوله فيها واحد) أي في السجود والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع (قوله وينبغي ذلك للامام) أن يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت سرية أو في سجودها ان كانت جهرية أي ولا يجعلها وكوعا أو سجودا مستقلة لا خوف الفساد من غيره ولو أخر ذلك بعد قوله وسجودها وان لم ينوه لكان أولى وفي الدرر ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم مع الامام بعيد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية ويخفى حله على الجهرية اه وانظر هل الانبغاء للوجوب (قوله حتى لا يؤدي إلى التخليط) أي على القوم اذا سجد لها وسجودا مستقلا (قوله وان لم ينوها) لاحترازية الصلاة لها الان من نوى الصلاة نوى قرائتها وهي من اتباع القراءة واعلم أن في اشتراط النية وعدمه في كل من الركوع والسجود اختلافان لم يشترط قال ينوب كل من الركوع والسجود عن سجدة التلاوة مطلقا لان الحاجة إلى تفصيل التعظيم في هذه الحالة وقد وجد نوى أولي نوب كالقروض ينوب عن تحية المسجد وان لم ينو ومن اشترط قال لاختلاف سبب الوجوب فكان يعني سجدة التلاوة وكلام ركوع الصلاة وسجودها جفسين مختلفين فلا بد في إقامة غير الجنس عن الجنس من النية ومن شرطها في الركوع دون السجود قال هو بالسجود مؤذنا واجب بصورته ومعناه فلا يحتاج إلى النية وأما بالركوع فؤذنه بمعناه فقط فيحتاج إلى النية هذا ما يفيد كلام البدائع وغيرها وهناك أقوال أخرى كما في العلامة الشنقي وقد علمت الرابع وهو ما في المصنف (قوله اذا لم ينقطع) مرتبط بالركوع والسجود جميعا (قوله بأن يقرأ اكثر من آيتين) اعلم أن الفور لا ينقطع بآية بعد آيتها

اكثر من ثلاث آيات وقال الكمال ان قوله شمس الأئمة هو الرواية



أو آتين اتفاقاً وينقطع بأربع اتفاقاً واختلف في الثلاث ف قيل ينقطع واختاره خواهر زاده وقيل لا واختاره الحلواني وهو أصح من جهة الرواية كما في الحلبي والأول أصح من جهة الدراية لانه أحوط كما ذكره المؤلف وفي البدائع واكثر ما يحتاج إلى تقدير وفي ذلك تقدير افتكان الظاهر انهم يقضون ذلك إلى رأى الهمم - كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع وهو الأوجه أو يعتبر ما بعد طويلا اهـ (قوله تنبيه مهم الخ) الأولى ما فعله السيد من حذفه لأن المؤلف وضع للمبتدى وهذا لا يليق به بل محل ابضاحه باب القياس من كتب الأصول (قوله اذا انقطع فوراً التلاوة) أي بتلاوة أربع آيات بعد آياتها اتفاقاً وبالثلث على الخلاف أو بما بعد طويلا (قوله فيأتي لها بسجوداً وركوع خاص) لقوات المحل والدين يقضى بماله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يأتى بهما الدين بخلاف ما لم تصدر ديناً كما للركوع أو بسجود فوراً التلاوة لأن الحاجة هو التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمنها فيكفى كداخل المسجد اذا صلى الفرض كفاه عن تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد فأداه في الشرح (قوله فان قلت الخ) اختلف في محل القياس والاستحسان فذكر العامة أنه في إقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة فقط وقال بعضهم في إقامة بعضها مطلقاً وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله هو القياس) وجهه القياس أن المقصود من السجود تعظيم الله تعالى أما قد - داهين عظمه وهم أولياؤه تعالى أو مخالفة لمن استكبر وهم أعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في التعظيم جنس واحد (قوله والاستحسان عدمه) أي عدم تأديتها في ضمنه لأن الواجب هو التعظيم بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه (قوله والقياس هنا) أي في هذه المسئلة مقدم على الاستحسان قال محمد وبالقياض ناخذ وان كان الأصل هو العمل بالاستحسان لأن القياس ترجح بما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما ما خلافة فكان كالأجماع فقدم على الاستحسان لوجود المرجح اهـ (قوله فأسعفى) بعينه مهـ - له ثم قام بهناه قضاء الحاجة أي اقض حاجتي كما أفاده في القاموس فقوله بكشف هذا المقام يحتمل أن الباء للتصوير أي اقض الحاجة التي هي كشف هذا المقام ويحتمل أن الحاجة التفهيم فتكون الباء للمسيبة والمراد بيان أنه لا شيء قدم القياس هنا على الاستحسان وسيأتي في الجواب أنه انما قدم لقوة دليله وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو تحريف (قوله من المعاني) أي العلل (قوله التي ينط) أي يعاقبها الأحكام سواء كان الاستحسان بالنص أو بالضرورة أو بالقياس (قوله متبادرا) جلياً يدرك بأدنى تأمل (قوله من هذا) أي المراد (قوله لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول) اعلم أن القياس في اللغة التقدير يقال قست النعل بالنعل أي قدرتها بها وفي الشرع كما في المنار تقدير الفرع بالأصل في العلة والحكم واختار المحقق في التحرير أنه مساواة محل لا خرفي علة حكم شرعي له لا تدرك من نصه بمجرد فهم اللغة فلا يقاس في اللغة وعرفه أبو منصور الماتريدي أنه بانه مثل حكم أحد المذكورين يمثل علة في الآخر والاستحسان في اللغة عند الشيء - - - - - نا وفي التلويح قد استقرت الآراء على أنه اسم لا يسل متفق عليه نصاً كان لا واجباً أو قياساً أخيراً اذا وقع في مقابلة قياس تسبق اليه الافهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو وجه عند

• تنبيه مهم • اذا انقطع فوراً التلاوة صارت ديناً فلا يقسم فعلها بنية فيأتي لها بسجوداً وركوع خاص قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فأسعفى بكشف هذا المقام فالجواب أن مرادهم من الاستحسان ما خفى من المعاني التي ينط بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهراً متبادراً فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول



الجميع من غيرته ووخلاف ثم انه غالب في اصطلاح الاصول على القياس الخفي خاصة كما غلب  
اسم القياس على القياس الجلي تمييزا بين القياسين وأما في الفروع فاطلاق الاستحسان على  
النص والاجماع عند وقوعه ما في مقابلة القياس الجلي شائع اه من شرح الشيخ زين على  
المنار (قوله بل هو) اي الاستحسان (قوله فقد يكون) في مقام التعليل للائحة  
(قوله بالنص) كما سلم فان القياس يأبي جواز عدم المعقود عليه عند العقد الا انزكاه  
بالنص من أصل فليسلم الخ وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وروى في السلم اه من  
شرح المنار (قوله وقد يكون بالضرورة) كطهير الاواني والآبار والحياض فان القياس  
يأبي تطهير هذه الاشياء بعد تحميمها والتعذر صب الماء على البئر للتطهير وكذا الماء الذي في الخوض  
والذي ينبع من البئر الممتلئ بماء لا فائدة للنجس وتنجس الدلو به أيضا فلا تزال تفور وهي نجسة  
وكذا الماء اذا لم يكن في أسفله ثقب لان الماء النجس مجتمع في أصله فلا يحكم بطهارته اه من  
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كطهارة سورسباع الطير كالصقر والبازي  
فان القياس الجلي أن سورسباع النجس لما أنه من السباع وفي الاستحسان طاهر لان السبع ليس  
بنجس العين بدليل جواز الانتفاع به شرعا وقد ثبتت نجاسته ضرورة تحريم لحمه فثبتنا حكمه بين  
حكمين وهو النجاسة المجاورة فثبتت صفة النجاسة في وطوبته ولعائده وسباع الطير تشرب بالنقار  
على سبيل الاخذ ثم الابتلاع والعظم طاهر بذاته خال عن مجاورة النجس ألا ترى أن عظم الميتة  
طاهر فعظم الحي أولى فصار لهذا باطنا ينفى عدم ذلك الظاهر في مقابلة فسطح حكم الظاهر  
اعدمه لكنه مكره لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة الخلة اه من الشرح المذكور  
وسكت المؤلف عما استحسنا بالاجماع وهو ما فيه تعامل النام المسمى بالاستحسان كخرز الخلف  
والقياس يأباه لانه يبيع معدوم (قوله اذا كان قياس آخر متبادر) كسورسباع البهائم  
فان القياس الجلي فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تامة (قوله وذلك خفي) اي الاستحسان  
الذي بالقياس (قوله وهو القياس الصحيح) اي القياس الخفي المعبر عنه بالاستحسان (قوله  
فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الى ذلك المتبادر) أي القياس الجلي  
الظاهر كالنجاسة في سورسباع الطير مثلا (قوله في بعض الصور) منها سورسباع الطير  
(قوله هو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طهارة سورسباعها (قوله مقابلة) أي  
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله باعتبار الشبه) أي شبيهه للقياس في الظهور والا  
فهو فاسد خارج عن الاقضية الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله  
المقابل) بالخرصة القياس وقوله ما ظهر هو الخبر ولو قال المصنف وبسبب كون القياس  
هو الظاهر والاستحسان ما يقابله ظن الخ لكان أوضح (قوله بالنسبة الى الاستحسان) يعني  
أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر الا اذا  
أريد به الاستحسان وأما القياس بالنسبة الى ما غلب عليه عند الامر لئلا فهو الجلي (قوله  
ظن محمد بن سلة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا  
أقامة السجدة الصليبية مقام التلاوة والاستحسان عدم الصحة لان الصليبية قائمة مقام نفسها  
فلا تقوم مقام غيرها وجعل ناديا بالركوع استحضارنا والقياس يأباه لانه جعل القياس

بل هو أعم منه فقد يكون  
الاستحسان بالنص وقد  
يكون بالضرورة وقد يكون  
بالقياس اذا كان قياس  
آخر متبادر وذلك خفي  
وهو القياس الصحيح فيسمى  
الخفي استحسانا بالنسبة الى  
ذلك المتبادر فثبت به أن  
مسمى الاستحسان في بعض  
الصور هو القياس الصحيح  
ويسمى مقابلة قياسا باعتبار  
الشبه وبسبب كون القياس  
المقابل ما ظهر بالنسبة الى  
الاستحسان ظن محمد بن سلة  
أن الصليبية هي التي تقوم  
مقام سجدة التلاوة  
لا الركوع

فكان القياس على قوله أن تقوم الصلوة في الاستحسان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر مع أن القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فإن القياس يأتي بالجواز لأنه الظاهر وفي الاستحسان ٣٢٠ يجوز وهو الخفي فكان - ينشأ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن

عامة المناجح على أن الركوع هو القائم مقامهما كذا ذكره رحمه الله في الكتاب فإنه قال قلت فإن أراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجزئ ذلك قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك صلاة وأما في الاستحسان فينبغي له أن يسجد بالقياس ما ذكره رحمه الله في التعظيم فيها واحد فكأن في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة إلى تعظيم الله أمانة عظم وأما مخالفة ابن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع على القوم - طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك ما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهم ما كانوا أجازا أن يركع من السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلافا فلذا

هو الظاهر ومقابلته هو الاستحسان ولو نظر لما قاله من قوله قلنا الخ ليعمل تأديته بالركوع قياسا لاستحسانا (قوله فكان القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي الاستحسان) الأولى حذف في (قوله بل الركوع) أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده ويدل على ذلك قوله بعد لكن العامة الخ (قوله لأن سقوط الخ) على لقوله فكان القياس على قوله (قوله وفي الاستحسان لا يجوز) أعاده ليعمل (قوله هنا) أي في تأدية التلاوة بالصلية (قوله فإن القياس يأتي بالجواز) لأنه تأدية الواجب بغير صورته (قوله فكان) أي تأديته بالركوع (قوله حينئذ) أي حين إذا كان الاستحسان يجوز والقياس يمنعه أي وقد ذكرنا أن القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تأديته بالركوع وذلك بسبب ظنه أن القياس هو الظاهر وأن الاستحسان ما قبله ولو نظر إلى ما سيأتي لعله قياسا فيكون مقبلا على الاستحسان (قوله لأن كل ذلك صلاة) أي من أفعالها (قوله فينبغي له أن يسجد) لأن فيه أداء الواجب بصورته ومعناه (قوله أمانة عظم) وهم الأنبياء (قوله وأما مخالفة ابن استكبر) وهم الكفار (قوله حتى طالت القراءة) على ثلاث آيات ولقد عكس الخلاف في الطول (قوله وذلك) أي الدليل القوي (قوله ولم يرو عن غيرهما خلافا) فكان إجماعا (قوله فلذا قدم القياس) أي لقوة دليله وهذا هو روح الجواب فخالصه أنه إنما قدم لقوة دليله (قوله الخفي) أي الذي هو الاستحسان (قوله من المعاني) أي العال (قوله غير أن استقرأهم) أي تتبعهم الجزئيات التي اجتمع فيها الخفي والظاهر (قوله فلذا) أي لإيجاب استقراءهم قلة قوة الظاهر (قوله في بضعة عشر موضعا) تعرف في الأصول منها - ذاهو تأدية سجود التلاوة بالركوع إذا كانت صلاة مناهة إذا قال إن ولدت ولدت فأنك طالق وقالت قد ولدت وكذبها الزوج في القياس أن لا تصدق ولا يقع عليه الطلاق وأخذوا فيها بالقياس ومنها رجلا في أيديهما دار أقام كل منهما عينة أن فلانا آخر رهنها عنده وأقبضها إياه لا تكون رهننا لو أحدهم في القياس وبه نأخذ والاستحسان يكون لكل منهما نصفها رهننا بنصف الدين ومنها لو قال الطالب أسلمت إليك في ثوب هروى طوله ستة أذرع في ثلاثة أذرع وقال المطلب طوله خمسة أذرع في ثلاثة أذرع فخالصا وبه نأخذ وفي الاستحسان القول للمطلب ومنها لو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان بالأخصان وأمر القاضي برجه ثم وجد الإمام شاهدي الأخصان عشرين أو رجعا عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد إلا أنه أصابه جرحات القياس في هذا أن يقيم عليه حد الزنا مائة جلدة وهو قولهما لأن ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الحكم بسبب ظهورهم بعيدا فكان كالعدم وفي الاستحسان يدرك منه الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا فأنقض القاضي بجلده

قدم القياس فإنه لا ترجع للخفي خلفه ولا الظاهر ظهوره بل يرجع في الترجيح إلى ما اقترن به من المعاني فحق قولى مائة الخفي أخذوا به والظاهر أخذوا به غير أن استقرأهم أو جب قلة قوة الظاهر المتبادر بالتسوية إلى الخفي المعارض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الأصول هذا أحدها

ولا حصر لمقابله انتهى (ولو مع) آية السجدة (من امام فلي يأتي به) اصلا (أو انتم) ٣٤١ به (في ركعة أخرى) غير التي نأى

الآية فيها وسجد لها الا يعلم  
(سجد) السامع سجودا  
(خارج الصلاة) لتحقيق السبب  
وهو التلاوة المزممة أو السماع  
من تلاوة صحيحة على اختلاف  
المشايع في السبب وقوله  
(في الاظهر) متعلق بالمسئلة  
الاخيرة صونا لها عن الضياع  
والصلاة عن الزائد وأشار في  
بعض النسخ الى أنها تسقط  
عنه بالاقتداء في غير ركعتها  
بناء على أنها صولية (وان انتم  
السامع قبل سجود امامه  
لها سجدتموه) لوجود السبب  
وعدم المانع (فان اقتدى  
السامع به) أي بالامام (بعد  
سجودها) وكان اقتداه (في  
ركعتها صار) السامع (مدركا  
لها) أي للسجدة (حكما)  
بادراكه ركعتها فيصير مؤديا  
لها (حكما) فلا يسجد لها أصلا  
باتفاق الروايات لانه لا يمكنه  
أن يسجد في الصلاة لما  
فيه من مخالفة الامام ولا  
بعد فراغه منها لانها صولية  
(ولم تقض الصلاة خارجها)  
لانها مزممة فلا تتأدى  
بناقص وعلمه التوبة لاغته  
بتعمد تركها كالجمعة لفوات  
الشرط اذا لم تقصد الصلاة  
لغير حيز ونقاس فاذا  
فسدت به فعلمه السجدة  
خارجها بقائه سجود التلاوة  
فلم تكن صولية ولو اداها  
فيما فسدت لا يعيد السجدة

مائة ثم شهد شاهدان أنه محصن ولم يكمل الجلد فالقياس في هذا الرجم وفي الاستحسان لا يرجع  
وبالقياس أخذ ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر مسمى واعطاها مهرها ثم طلقها قبل  
الدخول لها المتعة ولو هلك الرهن عندها بذهب بالمتعة في قول محمد استحسانا والقياس  
أن لا يذهب بها وهو قول أبي يوسف والمرأة مطابقة الزوج بالمتعة ومنها لو وكل الحربي المستأمن  
مثله بخصومة في دار الاسلام ثم لحق الموكل بدار الحرب وبقي الوكيل في دار الاسلام بطلت  
الوكالة في القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس نأخذ ومنها رجل له ابن من أمة غيره بالنكاح  
فاشتري الأب هذه الأمة لابنه المعتوه القياس أن يقع الشراء للاب ولا يقع للمعتوه وفي  
الاستحسان يقع وبالقياس أخذ ومنها لو وقع رجل في بئر حفرت في طريق فتعلق بأخر وتعلق  
الآخر بأخر فوقعوا جميعا فماتوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فأت حافر البئر بضع من دية  
الاول ويضمن الاول دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث فيكون ذلك على عواقبهم فهذا  
هو القياس وبه نأخذ وفيها قول آخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرهما فإما ذكرنا فخر  
الاسلام هذا قسم عز وجوده اه وقد أنشئت الى اثنين وعشرين مسئلة فأما القسم الذي يرجع  
فيه الاستحسان على القياس فأكثر من أن يحصى اه من شرح المنار للعلامة زين مطلقا (قوله  
ولا حصر لمقابله) وهو تقديم الاستحسان على القياس والاستحسان من الأدلة عندنا ومن  
نظام لم يدرك ما هو كما في التحرير (قوله وهو التلاوة المزممة) خرج غير المزممة كتلاوة النائم على  
أحد قوانين صونا لها عن الضياع لو تركها (قوله وللصلاة عن الزائد) لو سجد فيها وهو  
راجع لقوله سجد خارج الصلاة على سبيل النشر المرتب (قوله وأشار في بعض النسخ الخ)  
ظاهرا أن الضمير للصنف وفيه أن الإشارة تؤخذ من قوله في الثاني في الاظهر والذي في كبريه  
وقال العتابي أشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنها بالاقتداء في غير ركعتها لان السماع بناء  
على التلاوة وقد وجدت في الصلاة فكانت السجدة صولية فلم تؤد خارجها اه ولعل ضمير أشار  
في كلام العتابي الى ما شرح عليه (قوله فيه يصير مؤديا لها حكما) فن أدرك الامام في ركوع  
ثالثة الوتر فانه يكون مدركا لثلاث (قوله فلا يسجد لها أصلا) أي مطلقا في الصلاة  
ولا خارجها وقد علم المؤلف للوجهين (قوله لان لها مزممة) أي مزممة الصلاة فلا تتأدى  
بالسجود خارجها لانه أنقص من السجود فيها (قوله لاغته بتعمد تركها) لانها واجبة  
والواجب يأتي المكلف بتركه (قوله كالجمعة) أي كترك الجمعة فانه يأتي به ان كان تركها  
لاجل تفويته شرطا كأن أخرها حتى خرج وقتها أما اذا تركها ممتا وانا فانه يكفر كما سيأتي  
(قوله فاذا فسدت به) أي بغير الحيض والنقاس (قوله والحائض) محترزة قوله بغير الحيض  
والنقاس \* (تنبيه) انما قال المصنف خارجها لانها انقضت داخلها بأن أخرها حتى طالت  
القراءة فأنقصه قضاء ولكنه يسجد فيها أما اذا لم تطل القراءة فينبوب عنها بجود الصلاة  
ولمن ضمنية وقد منعنا الداية أنه يقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فالقيام  
بغنائف اه قال في الشرح ونعيرنا بالصلاة متتابع للهداية والكتف وهو يستعمل  
عند الفقهاء كثير فهو خير من صواب نادر قال الكمال وصواب النسبية صولية بتردائه  
واو او حذف التاء واذا كانوا حذفوها في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة رجل الى بصره

(ولولا) آية (خارج الصلاة  
فمسجد) لها (ثم) دخل في  
الصلاة (وأعاد) تلاوتها  
(فيها) أي في الصلاة في  
مجلسه (سجدة) سجدة  
(أخرى) لعدم تبعيتها  
للخارجية لقوة الصلوية  
(وان لم يسجد أولا) حين  
تلاو مع خارج الصلاة  
(كفته) سجدة (واحدة)  
وهي الصلاة عن  
التلاوة في آخرتها (في)  
ظاهر الرواية (واذا تبدل  
المجلس بنحو) كل زم  
سجدتان وكذا إذا سجد  
في الصلاة ثم أعادها بعد  
سلامه يسجد أخرى في  
ظاهر الرواية لعدم بقاء  
الصلوية حكما (كن كررها)  
أي الآية الواحدة (في)  
مجلس واحد) حيث  
تكفيه سجدة واحدة  
سواء كانت في ابتداء  
التلاوة أو ثنائها أو بعدها  
للتداخل لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يقرأها  
على أصحابه مرارا ويسجد  
مرة وهذا تدخل في  
السبب لا الحكم فتنب  
عما قبلها وبعدها لأنه ألق  
بالعبادات والتداخل في  
الحكم لا ينوب إلا عن  
السابق لا اللاحق وهو  
ألق بالعقوبات فالجهد  
الشري بأولنا

مثلا فقالوا بصري لا بصري ~~ك~~ كذا يجتمع نا آن في النسبة إلى المؤنث فيقولون بصريته  
فكيف بنسبة المؤنث إلى المؤنث اه (قوله ولولا آية خارج الصلاة) ومثله ما لو جمع كما  
ذكر المصنف ولم يسجد أولا (قوله في مجلسه) بان شرع في الصلاة في مكانه قبل أن يشتغل  
بعمل آخر (قوله لقوتها) فجعل الخارجية تبعها لاحتق لولم يسجد للصلائية لم يأت بالخارجية  
أي لأنها أخذت حكم الصلوية فتنسب تبعها لها ولكنها يأثم كافي الجهر والنهر وسبق الخارجية  
عن الصلوية غير مانع من جعلها تبعها لها لأن معنى سجود التلاوة على التداخل قاله السيد (قوله)  
في ظاهر الرواية (وفي رواية النوادر يسجد للاول إذا فرغ من الصلاة لأن السابق لا يكون تبعا  
للاحق ولأن المكان قد تبدل بالاشتغال بالصلاة فصارت كالوئيل بعمل آخر وجه الظاهر أن  
الدخول في الصلاة عمل قليل وبشله لا يختلف المجلس كذا في الشرح (قوله وإذا تبدل المجلس)  
محترز قوله في مجلس (قوله بنحو) كل كشيء أكثر من خطوتين والمراد كل ما فوق لقمعين  
لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالقل كما سيأتي (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يجب ووفق  
الشرح سي بينه ما يجعل الأول على ما إذا تكلم لان الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على  
ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح أي في التوفيق لاني نفس الحكم لتقدم ظاهر الرواية كذا إذا قدم  
الشرح (قوله لعدم بقاء الصلوية حكما) قال في الشرح لان المتأخرة في الصلاة لا وجود لها  
لاحقة ولا حكما والموجود هو الذي يستتبع دون المعلوم اه أي فلا يقال ان المجلس واحد  
والمتلو متحد ومقتضاه اغناء سجدة واحدة للفرق في المكرر بين أن يكون واحدا ولوقد تمت  
عمان كتر منها (قوله كن كررها في مجلس واحد) لافرق في المكرر بين أن يكون واحدا  
أو متعددا كأن يسمع السجدة من رجل ثم يسمعها في ذلك المجلس من آخر ثم قرأها فيه يكفيه  
سجدة واحدة (قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة الخ) الأولى أن يقول في ابتداء التكرار  
قال في القنية والأولى أن يبادر بسجدة ثم يكرر وتعبه في الجريان الأولى تأخير السجود لما  
قيل ان التدخل فيها في الحكم لافي السبب فالاحتياط على هذا التأخير كما لا يخفى وفي الشرح  
يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا سجود التلاوة (قوله لان النبي صلى  
الله عليه وسلم الخ) ولان تكرار القراءة محتاج إليه للعفظ والتعليم فلون تكرار الوجوب لزوم  
الخرج وهو مرفوع بخلاف ما إذا تعدد المجلس والمتأخر حيث يتكرر الوجوب عملا بالقياس  
لعدم المخرج (قوله وهذا تدخل في السبب) بأن تجعل التلاوات المتعددة حقيقة كتلاوة  
واحدة حكما فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها لانها جنس واحد فيجب حكم واحد  
و يلحق ما تأخر منها عن السجود بما تقدم عليه (قوله لانه ألق بالعبادات) يسل ذلك أن  
التداخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على تعددها فيلزم ترك  
العبادة مع وجود سببها الموجب لها وهو شنيع لان فيه ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط  
فقلنا بتدخل الاسباب فيها ليكون جميعها بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه اذا وجد دليل  
الجمع وهو اتحاد المجلس فأما العقوبات فليست مما يحتاط فيها بل في درجتها فيحصل التدخل  
في الحكم يكون عدم الحكم مع وجود موجب مضافا إلى عقوباته تعالى (قوله والتدخل  
في الحكم الخ) هو جعل الاسباب المتعددة موبة حكما واحدا مع بقاء تعددها فلا يلحق



مرارا كاف لها واذا عا ديعا عليه لانه للزجر ولم ينزجر بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويبتدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصغراء والطريق (ولو كان مستديا) في الاصح ٣٢٣ بأن يذهب ويده السدا ويلقيه على

اعواد مضروبة في الحائط والارض لا الذي يدرد ولا يا

يسمى دارة يلقى عليها السدا وهو جالس او قائم

بمجلس (و) يبتدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (الى غصن) منها في

ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) يبتدل المجلس في (عوم) اى سباحة (في نهر او) سباحة (في حوض كبير) ودياسة ودور حول

الرحى لاختلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع الى المسائل كلها

(ولا يبتدل) مجلس السماع والتلاوة (بزوايا البيت الصغير) (و) لا يبتدل

مجلس التلاوة بزوايا المسجد (ولو) كان (كبيرا) اى اقصا

الاقصداء مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يبتدل مجلس التلاوة والسماع

(بغير سفينة) كمالو كانت واقفة (ولا) يبتدل

(بركة) تذكرت فيها التلاوة انفاقا (و) لا يبتدل (بركتين) عند ابي يوسف

خلافا لمحمد وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض

اذا كرر هافيه وبتكرارها في الشفع الثاني من سنة

الظهر يسجد ثانيا (و) لا يبتدل بشر (شربة) او كل لقمتين ومشي خطوتين في الصغراء بخلاف الاكثر منها (ولا يبتدل بشر)

ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وهو الاصل في التداخل لان التداخل امر حكيم يثبت بخلاف القياس اذا الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام لثبوت الاسباب حسا بخلاف الاحكام واعتبار الثابت حسا غير ثابت ابعده من اعتبار الثابت حكما غير ثابت (قوله مرارا) عائد الى الشرب والى الزنا أى لو شرب مرارا في مجلس بحيث تبقى رائحة الشرب من الجميع وحده كفى عنها جميعها ولا يكتفى حد واحد عن شرب وزنا لاختلاف الاسباب والمسببات (قوله واذا عا ديعا) ولو في المجلس (قوله لعدم ما يقتضي التداخل) لانه انما يصح عند جامع بجميع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل الايجاب مع القبول مع الفصل حقيقة وتحدد الاقارير المتعددة حقيقة كالأقارب الزنا أربع مرات في مجلس واحد يجعل مقارعة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب ٥١ (تنبيه) مما يناسب التداخل ما نقله المذلل على في شرح موطا الامام محمد عنه انه يجب تسبب العاطس مرة واحدة وما زاد فمذوب ولو لم يشقه أولا كفاه واحدة كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل يشمت الى العشر والاصح انه اذا زاد على الثلاث لا يشمت كذا في المبسوط واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تنوير الازهار والضمائر شرح الاشياء والنظائر قال بعض العلماء تجب الصلاة عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقال بعضهم تجب في العمرة مرة واحدة وقال بعضهم تجب في كل مجلس مرة وهو اوسط الاقوال وخير الامور اوسطها ٥١ (قوله في الصغراء والطريق) قيد به لماسد كرهه ان البيت الصغير لا يبتدل المجلس بالانتقال فيه الى زاوية أخرى منه بغير تسدية فعه بالاولى خصوصاً على القول بأنها تمنع اختلاف المكان كذا في الشرح (قوله في الاصح) وقيل لا يختلف المكان بالتسدية (قوله ويده السدا) كالحصان النوب مائة منه فاموس (قوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح) وقيل لا يبتدل لان أصل الشجرة واحدة وفي التمارخانية عن الحجة ان كان لا يمكنه التحول من غصن الى غصن الا بالاقول والصعود بسجد ثمانية والالتكفيه واحدة ثلاثون ٥١ (قوله ارفى حوض كبير) أطلق فيه وذكروا في المساء ان الكبير ما كان عشر ارفى عشر والصغير ما دونه ويمكن جريان ما هنا عليه وراجع وفي الشرح عن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه سجدة واحدة وفي الخاتمة الصحيح انه يكرر (قوله بزوايا البيت الصغير) اما الكبير كدار السلطان اذا تلا في دار منه ثم تلا في دار أخرى تلازمه سجدة أخرى وجزم به فاضيفان (قوله اقصا الاقصداء الخ) أشار به الى ضابط ذكره ابن امير حاج وحاصله ان كل موضع يصح الاقتداء فيه من يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب بالانتقال منه في موضع الى آخر اذا كرر هافيه وما لا فلا ٥١ (قوله ولا يسير سفينة) لان سير السفينة لا يضاف اليه (قوله ولا يبتدل بركتين عند ابي يوسف) هو الاصح لان تحريم الصلاة بجميع الامكنة المتعددة فحصلها مكان واحد (قوله وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) وظاهر ما في النهر ترجم قول الثاني (قوله ولا يبتدل بشر شربة الخ) أشار به الى أن الاختلاف

يبتدل بشر (شربة) او كل لقمتين ومشي خطوتين في الصغراء بخلاف الاكثر منها (ولا يبتدل بشر)



وزول) كأن (في محل تلاوته) كما في الآية (و) لا يتبدل المجلس (بسرديته) إذا كررها (مصليا) لمحل المجلس متحدا ضرورة جواز الصلاة (وبتكرار الوجوب على السامع يتبدل مجلسه و) الحال أنه (قد اتحد مجلس التالي) كأن مع تاليها بمكان فذهب السامع ثم عاد فسمعه بكررها تكرر على السامع السجود اجماعا (ولا) بتكرار الوجوب على السامع (بعكسه) وهو اتحاد مجلس السامع واختلاف مجلس التالي بأن تلاه فذهب ثم عاد مكررا فسمعه الجالس أيضا فكفيه سجدة (على الأصح) لأن السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة) منها لأنه يشبه الاستنكاف عنها (لا) بكره (عكسه) وهو أن يقرأ آية السجدة بالقراءة لأنه مبادرة إليها (و) **الكن** (ندب ضم آية أو) ضم أكثر (من آية إليها) أي إلى آية السجدة لدفع توهم التفضيل (ونذب اخفاؤها) يعني استنحب المشايخ اخفائها (عن غير متأهب

كما يكون حقيقيا يكون حكما **كان** بشرع في عمل آخر يعرف أنه قاطع للمعاس بأن باع أو اشترى أو متخ أو اضطلع أو أرضعت ولدها أو امتشطت أو تكلم بثلاث كلمات أو كل ثلاث أقمة أو شرب ثلاث جرعات من غير أن يقوم من مكانه فان ذلك يقطع حكم المجلس وكذا كل عمل كثير ما إذا كان العمل قليلا كأن كل أقمة أو لقمة من أو شرب جرعة أو جرعتين أو كلم كلمة أو كلمتين أو خطا خطوة أو خطوتين أو اشتغل بالتسبيح أو التهليل أو قراءة القرآن ولو كثيرا أو قرأها وهو قائم فعدا وبالعكس ولو خطا خطوتين لأن المعلم ربما يحتاج إلى قليل مشى في حال تعليم الصبيان أو نام فاعدا أو اتكا أو أطلال المجلس فانه لا يقطع حكم المجلس شيء من ذلك كخيار الخسيرة كذا في الجوهر والنهر والشمى وغيرها (قوله بدون مشى) أو بمعنى قليل (قوله وركوب وزول) سواء تقدم الركوب وأقبله النزول أو بالعكس (قوله إذا كررها مصليا) أما إذا كررها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سبب الداية يضاف إلى ركبها وهذا إذا تلاها أما إذا كان يصلي على الداية فسمعهما من آخر ثم سمعهما ثانية تكرر الوجوب على الأصح ويسجد بعد الصلاة (قوله تكرر على السامع السجود اجماعا) أما على قول البعض أن السبب هو السماع فجلس السامع متقدما على قول الجمهور أن السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس بطل التعدد في حق التالي فلم يظهر ذلك في حق غيره كذا في الشرح (قوله على الأصح) وعليه الفتوى ثم واختاره صاحب الهداية وقاضيان قال الحلي وبه نأخذ قال في المنح وهذا يقيد تصحيح القول بأن السبب في حق السامع هو السماع دون التلاوة ويؤيده ما مر من الأثر السجدة على من سمعها اه وقيل بتكرار على السامع أيضا وهو اختيار السيدي وعليه الفتوى ونقله الأكل بقيل وعليه الفتوى وهو قول نحر الاسلام إذ مجلس التالي إذا تكرر دون السامع يتكرر الوجوب على السامع لأن الحكم يضاف إلى السبب وهو التلاوة لا إلى الشرط وهو السماع وهذا هو ما عليه الجمهور لأن الصحيح أن السبب في حق السامع هو التلاوة كالتالي والسماع بشرط عمل التلاوة في حق السامع اه وإيس في الحديث بيان السبب ببيان الوجوب على السامع اه **كذا** في الشرح قال السيد فقد اختلف الترجيح (قوله وكره أن يقرأ الخ) أي تحرر بما كما في النهر (قوله سورة) مثلها الآيات التي فيها آية السجدة إذا تركها (قوله لأنه يشبه الاستنكاف عنها) وذلك ليس من أخلاق المؤمنين لأنه كفر فيكون ما يشبهه مكررها كما في البناء ولأنه يؤهم القراء من لزوم السجود وهمجرون بعض القرآن وكل ذلك مكرره زبلي (قوله ولكن ندب ضم آية الخ) لأنه ابلغ في اظهار الاجازة أدل على مراد الآية (قوله إليها) سواء كان ذلك قبلها أو بعدها (قوله لدفع توهم التفضيل) أي تفضيل آية السجدة على غيرها إذ الكل من حيث أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وإن كان لبعض زيادة فضيلة لاسمه على ذكر صفات الحق جل جلاله كذا في الفتح (قوله ونذب اخفاؤها الخ) قال في المحيط ان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهر واخلها وان كان معه جماعة قال مشايخنا ان كان القوم متعشقين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم إتمام السجود ينبغي أن يقرأها جهر حتى يسجد القوم معه لأنه في هذا احتمالهم على الطاعة وإن كانوا محبة من أو وقع

لها شفقة على المسلمين ان لم يتجهزوا لها

(ونذب القيام) لمن تلاجاسا (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (ونذب ان لا يرفع السامع) فلا يقرأها (رأسه منها) اي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليها) لانها الاصل في ايجابها فينبغي في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا (لا يؤمر التالى بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطاف فيسجدون) معه ٣٢٥ حيث كانوا (كيف كانوا) فله شيخ

الاسلام (ونشرط لصحتها) ان تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد الطاهر من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وتحريرها عن الاستقباء والنية (الا التحريم) فلا تشترط لان التكبير سنة فيها وفي التتارخانية عن الحجة ويستحب للقلبي او السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سبحنا وأطعنا غفر الله لنا ربنا والملك المصير انتهى يعنى ثم يقضيها (وكيفيتها ان يسجد سجدة واحدة) كائنه (بين تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هـ - ما سئلان) كذا قال في مبسوط فخر الاسلام التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع (بلا رفع يد) اذ لا تحريم لها والتكبير للاخطاط (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا تسليم) لانه يستدعي سبق التحريم وهي منعدمة وتسييحها مثل الصلواتية سبحانه ربي الاعلى ثلاثا وهو الاصح وقال الكمال ينبغي ان يقال ذلك في غير النفل وفيه

في قلبه أنه يشق عليهم ذلك فينبغي أن يقرأها في نفسه ولا يجهر بحرف من ثلثي المسألة وذلك مندوب اليه كذا في العناية واذ لم يعلم بحالهم فينبغي اخفاؤها حموى والراجح الوجوب على متشاغل بعمل ولم يسمعها زجره عن تشاغله عن كلام الله تعالى فزل ساعدها ذكر السعيد عن الدر (قوله ونذب القيام) كاذب النزول لمن تلاها ربا كما يسجد على الارض (قوله روى ذلك عن عائشة) لان الضرور الذي مدح به أوائل فيه اكمل وفي السجود ونذب ان يقوم ويخسر ساجدا ولو كان عليه جهات كثيرة ويستحب اذا فرغ منها أن يقوم اه ملخصا (قوله ونذب ان لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب ان لا يسهقه بالوضع كذا في الشرح (قوله ولا الا يؤمر التالى الخ) هذا بخلاف ما في الشرح عن التوازل انه يتقدم ويصطف الناس خلفه اه الا أن يقال هذا على وجه النذب وفي الامر من نصب على السنة المؤكدة وذكر في الدراية أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها اه لان امامة صورية لا حقيقة (قوله حيث كانوا) ولو متقدمين عليه (قوله وكيف كانوا) اي على أي صفة كانوا (قوله والنية) اي نية ان هذا السجود للتلاوة وأمانة التعمين فلا تشترط وقالوا انهم اتفقدوا جهات الصلاة من نحو حدث عمد وكلام وقهقهة فعلية اعادة ما وفي سبق حدث يتوضأ ويبنى كما لو وجدت هذه الاشياء في سجدة الصلاة ولا يخفى ان هذا كله على قول محمد لان العبرة بتمام الركن وهو انما يحصل عنده بالرفع ولم يوجد بعد وهو الاصح على ما مر ولا يتصور ثبوت ذلك عند أبي يوسف لان السجدة قد تمت عنده بمجرد الوضع فينبغي ان لا تفقد على قوله كذا في الحلبي وابن أمير حاج قال في الشرح وقد يقال الرفع وان لم يكن من تمامه اتماما في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة والقيام وهو في الفرض فاذا قهقهة او عمل المذاني حصل في حقيقة السجود فيبطل الجزء الملاقي له فيبطل الكل ليطالنه انتهى (قوله ويستحب للتالى والسامع الخ) تحصيل الامتنان بالقدر الممكن (قوله وصحبه في البدائع) مقابله رواية الحسن عن الامام الركن في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيد (قوله للاخطاط) اي للسجود كسجدة الصلاة (قوله لعدم وروده) لانه لم يشرع الا في صلاة ذات ركوع وسجود ولذا لم يشرع في صلاة الجنائز (قوله ان يقال ذلك) اي التسييح في غير النفل اي في صلاة غير النفل وهي صلاة الفرض لان سجدة الصلاة أفضل من سجدة التلاوة ويقال فيها ذلك (قوله وفيه) اي في النفل وحكم خارج الصلاة كذلك (قوله يصحله وقوته) زاد الحاکم فتبارك الله احسن الخالقين وصححه هذه الزيادة (قوله أو قوله اللهم اكتب) الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم اجعلها لي عندك ذخرا وأعظم لي بها اجر واضع عن يها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من داود اه وقوله هو بالنصب عطا على ما شاء (قوله وان كان خارج الصلاة الخ) لو قال المؤلف وفيه وخارج الصلاة يقول ماشاء مما رواه وليكن اخضر (قوله من ذلك) المذکور من الدعاء وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستهفوا الله العظيم

يقول ماشاء مما ورد كسجود وجهي الذي خلقه وصوره وشفيعي معه ويصلي بجملة وقوته أو قوله اللهم كنسبلي عندك بها أجرا وضع عن يها وزرا واجعله لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك

(فصل في سجدة الشكر مكرهه عند أبي حنيفة رحمه الله) قال القنطري وقال الكمال وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ما دون الركعة ليس بقربة شرعا إلا في محل النقص وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قربة انتهى وعن محمد بن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة ٣٢٦ أنه قال لا أراه شيئا من قبل أنه لم يرد به في شرعها قربة بل أرادني وجوبها شكر العدم

احصاء ثم الله تعالى فتكون مباحة ولا تراها شكرا تاما وغنام الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السير الكبير وقال الاكثرون انها ليست بقربة عنده بل هي مكروهة لا يثاب عليها وما روى أنه عليه السلام كان يسجد إذا رأى مبتلى فهو منسوخ (وقالا) أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين عنه (هي) أي سجدة الشكر (قربة يثاب عليها) لما روى الستة إلا النسائي عن أبي بكر النسي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمر يسره أو يشربه خر ساجدا (وهيئة) أن يكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله ويشكر ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا (مثل سجدة التلاوة) بشرائطها (فائدة مهمة) لدفع كل نازلة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعلمها وتعليمها (قال) الشيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد بن محمود (النسفي) كتابه

(فصل في سجدة الشكر مكرهه) ما يترجمها (قوله لعدم احصاء ثم الله تعالى) فلو وجبت لوجبت في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عباده متواترة مترادفة وفيه تكليف مالا يطاق (قوله وقال الاكثرون) مقابل قوله ثم قيل انه لم يرد (قوله فهو منسوخ) مردود بفعل اكبر العصابة بعده صلى الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح اليمامة وقتل مسيلة وسجود عمر عند فتح اليرموك وهو وادبناحية الشام وسجود علي عند رؤية ذي العذبة قتيلا بالنهر وروى أنه صلى الله عليه وسلم دعا الله ساعة ثم خر ساجدا فله ثلاث مرات وقال اني سألت ربي وشققت لأمي فأعطاني ثلث أمي فخرت ساجدا شكرا لربي ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمي فأعطاني ثلث أمي فخرت ساجدا شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمي فأعطاني الثلث الأخير فخرت ساجدا لربي رواه أبو داود (قوله قربة يثاب عليها) وعليه الفتوى وفي الدرر يفتي وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء فيها غير ما حديثه في الدرر وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة لان الجهلة يعتقدون أنهم اسنة او واجبة وكل مباح يزدي اليه فهو مكروه اه (قوله كان اذا أتاه أمر يسره) أي وشاهده كراس أبي جهل لعنه الله لما أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأتى بين يديه يسجد لله تعالى خمس سجعات شكرا (قوله أو يشربه) أي من غير رؤيته كسجوده حين بشره جبريل عليه السلام بالصلاة والسلام ان الله تعالى يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه وفي التتارخانية قال صاحب الحجة عندي أن قول الامام محمول على الإيجاب وقول محمد علي الجواز والاستصحاب فيعمل به ما لا يجب بكل نعمة سجدة شكرا كما قال أبو حنيفة ولا يمكن يجوز أن يسجد سجدة الشكر في وقت سر نعمة أو ذكر نعمة فشكرا بها بالسجدة وأنه غير خارج عن حد الاستصحاب وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام لا واجبة وهو معنى ما روى أنها ليست مشروعة وفي القاعدة الأولى من الاشياء والمعتمد أن الخلاف في سنتها إلى الجواز اه وفي الهندية وصورتها أن من تجددت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا أو ولد أو وجد ضالة أو أوفدت عنه نعمة أو شفي له مريض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما اذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه اه (قوله فائدة مهمة) من المهم معنى ما يهتم به أي ينبغي الاهتمام أي الاعتناء بها (قوله كل نازلة) أي حالة من التزلزل بمعنى الحلول والفرقة الزكام قاموس (قوله مهمة) أي موقعة في الهم وهو الحزن قاموس (قوله ينبغي الاهتمام) الأولى ذكره بقوله فائدة مهمة (قوله وهي التي قصدت جمعها) فيما تقدم عند تعداد محلاتها (قوله اهذه الفائدة) وهي دفع الهم (قوله وتقريب الامر) عطف على اسم الإشارة (قوله مع حكم السجود) أي فيما تقدم والظرف متعلق بقوله جمعها (قوله الودود) أي المحبوب والمحب (قوله وسجد بتلاوة لكل آية منها سجدة) قال في الدرر ظاهره انه يقرأها أولا ثم يسجد ويحتمل أن يسجد لكل بعد قراءتها اه قلت والثاني أولى لما تقدم أن تأخيرها مكروه

الكافي يشرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقريب الامر مع تنزيها بحكم السجود رجا فضل الله الكريم الودود (في مجلس واحد وسجد) بتلاوة (لكل) آية (منها) سجدة (كفاء الله تعالى

تنزيها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تغبير نظم القرآن لان السجود يكون فاصلا فتأمل  
(قوله ما أهمه) أي من الامر الذي قصد السجود له ويحتمل التعميم والله سبحانه وتعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب الجمعة)\*

سميت الجمعة لاجتماع الناس فيها وقيل لان كمال الخلق لا يجمع فيه وقيل لان خلق آدم عليه  
السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الاقوال وقيل لان اول اجتماع آدم وحواء  
عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والرحمة ويقال له  
عيد المؤمنين ويوم الزيد تزايد الخيرات فيه وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويأمن الميت  
من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلته أمن منه ولا تسجرك فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة  
رجيم مزوج ل وخص يومها بقراءة سورة الكهف وقال صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه  
الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه اهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما  
من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن  
والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصل بسأل الله شيئا الا أعطاه اياه ٥١ والمصلي  
المنتظر قال عبد الله بن سلام الساعة المعلومه هي آخر ساعة من يوم الجمعة قال أحمد كثر  
الاحاديث على قول ابن سلام وقيل هي من وقت خروج الامام الى المنبر الى فراغ الصلاة وهذا ان  
القولان أصح الاقوال وفيها تنوف على اربعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة  
سيد الايام واعظمها عند الله من يوم الاضحي والفطر وقال صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود  
يوم القيامة والمشهد ويوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال ابن المسيب الجمعة احب الى الله تعالى  
من حج التطوع وعن ابن عباس مرفوعا الجمعة حج المساكين وفي رواية حج الفقراء (قوله هي من  
الاجتماع) وهي اسم مصدر لاجتماع (قوله بسكون الميم) لانه فعول لان فعله بالسكون للمفعول  
كهمزة أي اليوم المجمع فيه وبها قرأ الاعشى (قوله والقراء يضمنونها) أي يضمنون الميم  
اتباعا لضمة الميم (قوله لغة الحجاز) وهي المشهورة القصص (قوله وقصها لغة تميم) يعني فاعل  
أي اليوم الجامع كضمكة وهمزة وازنة للمكثون ذلك وتاؤها للمبالغة كافي علامة للتأنيث  
والاما وصف بها اليوم وبه قرئ كالسكون وهما قراءتان شاذتان وحكي الزجاج الكسر  
كما في شرح البصري وشرح المشكاة والنهر وانكر لان فعله بالسكون ليس من الاوزان  
العربية ومن قاله بالتسكين جمعه على جمع ومن قاله بالضم جمعه على جمعان وهي بغير السكون  
اسم لليوم وبالسكون اسم لايام الاسبوع وارتبها السبت وأول الايام يوم الاحد واختلف  
في هذه التسمية مع الاتفاق انه كان يدعى في الجاهلية عروبة بنفخ العين المهملة وضم الراء  
وبالموحدة فقال الزجاج والقراء أبو عبيدة وأبو عمرو وكانت العرب العاربة تقول ليوم السبت  
شبا وبلا حد أول وللاثنين أهون وللاثلاث جبار وللاربعة دبار وللخميس مؤنس وللجمعة عروبة  
أي ثم نقلوها الى تلك الاسماء المشهورة وجرم ابن حزم انه اسم اسلامي ولم يكن في الجاهلية وورد  
ان اهل المدينة صلوا قبل ان يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان الانصار قالوا اللهم ود  
يوم يجمعون فيه كل سبعة أيام وكذلك للأنصار فيهم فلنجدل يوما نجمع فيه وقد كراهه

(ما أهمه) من امر دنياه  
وآخرته ونقله عنه أيضا  
الحق ابن الهمام وغيره  
من الشراح رحمهم الله

\*(باب الجمعة)\*

هي من الاجتماع بسكون  
الميم والقراء يضمنونها وفي  
المصباح ضم الميم لغة الحجاز  
وقصها لغة تميم واسكانها  
لغة عقيل (صلاة الجمعة  
فرض عين)

قوله وهي تنوف الخ الذي  
يقضيه صنيع القاموس  
وغیره ان ما كان من هذه  
المادة بمعنى زاد كما  
هنا يقال فيه أنا ف ينيف  
وينف ينيف بالتضعيف  
لأناف ينوف فليراجع  
٥١ معجمه



بالكتاب والسنة والاجماع  
ونوع من المعنى بكسر  
جاءها لذلك وقال عليه  
السلام في حديث واعلموا  
أن الله تعالى فرض عليكم  
الجمعة في يوم هذا في  
شهرى هذا في مقامى هذا  
فمن تركها أتت بها ونابها  
واستخفافا بجهنم وله امام  
عادل او جائر فلا جوع الله  
تعالى ولا بارك له في امره  
ألا فلا صلاة له الا فلاكاة  
له الا فلا صوم له الا أن  
يتوب فمن تاب تاب الله  
عليه وقال صلى الله عليه  
وسلم من ترك ثلاث جمع  
من الوصايا عن غير عمد  
طبع الله على قلبه ومن  
طبع الله على قلبه يجهل في  
أسفل درك جهنم والجمعة  
فرض أكدم من الظهور  
(على) كل (من اجتمع  
فيه سبعة شرائط) وهي  
(الذكورة) (الخروج  
النساء) (والحرية)

تعالى ونصلى ونشكره فخلوه يوم العروبة وهي أول جمعة في الاسلام وأما أول جمعة جمعتها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فكانت في مسجد بنى سالم بن عوف فخطب وصلى فيه (قوله بالكتاب) هو  
قوله تعالى اذا تودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع رتب الامر بالسعي  
الى ذكر الله على النداء للصلاة والظاهر ان المراد بالذكر الصلاة ويجوز أن يراد به الخطبة وعلى  
كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فالاول ظاهر والثاني كذلك لان افتراض السعي الى الشرط  
فرع افتراض المشروط ألا ترى ان من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعي الى الخطبة  
بالاجماع والمذكور في التفسير ان المراد بالخطبة والصلوة اجتماعا وهو الاحق اصدقه عليه ما معناه  
ان الله تعالى أكد ذلك بتعريض مباح وهو البيع وهو لا يكون الا لامر واجب كما هو مقتضى  
الحكمة (قوله والاجماع) قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الى يومنا هذا على فرضيتهم من غير انكار أحد وهي فرض عين الاعتدال كيج من أصحاب  
الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلبية (قوله ونوع من المعنى) اى ودليل من  
المعنى المعقول قال في الشرح وأما المعنى فلان امرنا بترك الظهور لا إقامة الجمعة والظاهر فرضه  
ولا يجوز ترك فرض الاقرض هو أكدم وأولى منه فدل على أن الجمعة أكدم من الظهور في  
الفريضة (قوله لذلك) اى لا افتراضها بهذه الأدلة (قوله وقال عليه السلام) بيان للسنة  
(قوله في حديث) قاله في خطبة (قوله في مقامى هذا) الذى فى ابن ماجه وغيره تقديم هذا  
على قوله في شهرى هذا وفيه بعد قوله في شهرى هذا زيادة واقظها فريضة واجبة الى يوم  
القيامة فمن تركها بجهود واستخفافا بحقها في حياتى وبعد موتى وله امام عادل الخ (قوله  
تم وانابها) اى كسلا فالتهاون غير الاستخفاف وعبارة القاموس تفيد الاتحاد (قوله وله  
امام عادل او جائر) انما ذكره ليفيد وجوب إقامتها مع الامام الجائر وأن جوره ليس عذرا  
مستطالها والا فلا استخفاف مكفروا لم يكن امام أحد لا (قوله فلا جوع الله تعالى) العمل  
بالكسر والفتح العذق او القليل الجمل منه فشبهه أمور الانسان بالعذق بجماع صدورها عن  
أصل واحد وأطلق عليها الشمل وجمع الشمل كناية عن عدم تفرق أمورها واختلافها وانعكاسها  
(قوله ولا بارك له في امره) الذى فى ابن ماجه ولا أتته امره (قوله الا فلا صلاة له) اى كاملة  
ومثله يقال فيما بعد ان لم يجده او يستخفه والا فالكلام على حقيقة (قوله طبع الله على  
قلبه) طبع عليه كمنع ختم قاموس اى لا يجده له قابلا للخبر فهو كناية عن صرفه عن التغيرات  
(قوله يجهل في أسفل درك جهنم) محمول على شدّة العذاب وانما ذكر ذلك لانه فعل فعل  
المتأقنين بحيث أقرب بالوعدانية وتوابعها وترك الجمعة والمنافقون في الدرك الأسفل من النار  
او محمول على من تركها بجهود او مات على هذه العقيدة (قوله أكدم من الظهور) قد علمت وجهه  
(قوله سبعة شرائط) اعلم ان لوجوب شرائط فائدة على شرائط سائر الصلوات وهي في المصلى  
واصلها شروطا كذلك وهي في غير المصلى والتفرق بينهما انه بانتفاء الاول يصح الاداء وبانتفاء  
الثاني لا يصح (قوله وهي الذكورة) اى الحقيقة ذكره في الشرح كما استظهره في التبريد فيه أنه  
يعامل بالأصغر مقتضاها الوجوب عليه (قوله يخرج به النساء) فلا يجب على امرأتها ان تدخل  
في عموم الخطاب بطريق التثنية لأنما اخصت منه عموم التثنية من الخروج بقوله نه الى قرن



خرج به الارقام (والاقامة) خرج به المسافر وان تكون الاقامة (بمصر) خرج به المقيم بقربة ٣٢٩ لقوله عليه السلام الجمعة

حق واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي البخاري الأعلى صبي أو مملوك أو مسافر واقوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية الا في مصر جامع او مدينة عظيمة ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع الا في الامصار دون القرى ولو كان لنقل ولو آحادا فلا بد من الاقامة بمصر (او) الاقامة (فيما) اي في محل (هو داخل في حد الاقامة بها) اي بالمصر وهو المكان الذي من فارقه بنية السفر يصير مسافرا ومن وصل اليه يصير مقيما (في الاصح) كربض المصر وفنائه الذي لم يفصل عنه بغلوة كما تقدم ولا يجب على من كان خارجه ولو جمع النداء من المصر سواء كان سواه قريبا من المصر او بعيدا على الاصح فلا يعمل بما قيل بخلافه وان صحح (و) الرابع (الصحة) خرج به المريض لما روينا والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض (و) الخامس (الامن من ظالم) فلا تجب

في بيوت سكن لاسيما في مجامع الرجال وللحديث الا في (قوله خرج به الارقام) فلا تجب عليهم اجماعا قال في الفتاوى والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبدان واختلف فيما لو اذن له المولى في الجمعة والايق بالقواعد انه يقضي ولا يقتصر عليه الاداء ويؤيده انه لا يجب عليه الحج وان اذن له المولى واذا لم يأذن له فيما اجاز له الخروج اليها ان كان يعلم ان مولاه يرضى والا والا اصح انه ان حضر مع مولاه لحفظ دابته ان يصلي بغير اذن المولى ان كان لا يحل بالحفظ كما في الجبر وغيره وأما الاجير فقال أبو علي الدقاق ليس للمسيء أن يجبر منه منها ولكن يسقط عنه من الاجرة بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء قال في البحر وظاهر المآثور تشهد للدقاق (قوله والاقامة) ولو بنية المكث خمسة عشر يوما (قوله الاربعة) الا بمعنى غير هذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة والحرية (قوله وفي البخاري) يدل على اشتراط الاقامة (قوله ولا تشريق) أي لا تكبير تشريق وظاهر ما ذكره ان الحديث مرفوع وهو الذي ذكره أبو يوسف في الاملاء ومحمد في الاصل ورواه ابن أبي شيبة موقوفا عن علي والموقوف في مثله كالرفوع قال الكمال وكفي بقول علي قدوة (قوله الا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصر والمصر بالكسر الحاجر بين الشيتين والحدين الارضين والوعاء والكورة والطين الاحمر ومصر المدينة المعروفة سميت به لتقصيرها اولانه بناها المصير بن نوح والمدينة من مدن أقام فعل عمت ومدن المدائن بمدينة مصرها ام قاموس ملخصا فظاهر قوله ومصر للمدينة وقوله ومدن المدائن بمدينة مصرها أنهم حاشي واحد (قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أمر باقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها (قوله ولو آحادا) خبر الا آحاد هو الذي نقله واحد عن واحد (قوله فلا بد من الاقامة بمصر) ذكره لي عطف عليه قوله والاقامة فيما هو داخل الخ (قوله الذي لم يفصل عنه بغلوة) في الفتح هنا وفي صلاة المسافر التقدير في الحد الفاصل بالغلوة مروي عن محمد وفي النوادر هو المختار وفي النهاية عن التمر تاشي انه الاشبه وفي القهستاني وهو الاصح وهي أربع مائة ذراع في الاصح اه (قوله فلا يعمل بما قيل الخ) قال في الشرح تنبيهه قد علمت بنص الحديث والاثار والرواية عن أئمتنا أي خيفة وصاحبيه واختيار الحقين من أهل الترجيح انه لا عبرة بيلوغ النداء ولا بالغلوة والاميال وانه ليس بشيء فلا عمل من مخالفة غيره وان ذكره تصحيحه فانه في البدائع انه ان أمكن ان يحضر الجمعة ويبيت باهله من غير تكلف يجب عليه اه اي لان من جاوز هذا الحد بنية السفر كان مسافرا ولو وجبت ثمة لوجب على المسافر وهو خلاف النص (قوله خرج به المريض) اي الذي لا يقدر على الذهاب الى الجامع او يقدر ولكن يخاف زيادة مرضه او بطل برئته بسبب جلي وألحق بالمريض المريض ان بني المريض ضائعا بخروجه على الاصح جوهره (قوله لما روينا) اي من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة الخ وعدمهم المريض (قوله فلا تجب على من اختفى من ظالم) افاد التعبير بظالم انه مظلوم فان كان اخفاؤه لجناية منه توجب حذامه لا يسقط عنه الوجوب (قوله المنطس) بالتخفيف الذي لا دين له ولا درهم والمراد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه (قوله كما جازله التميم) اي

على من اختفى من ظالم ويلحق به المنطس الخائف من الخيس كما جازله التميم

(و) السادس (سلامة العيين) فلا تجب على الاعى عند أبي حنيفة خلافا لها اذا وجد قائدا يوصله وهي مسئلة القادر بقدره الغير (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد المجزء عن السبي اتساقا ومن العذر المطر العظيم واما البلوغ والعقل فليس اخصين فلذا لم يذكرهما (ويستتر احتجتها) اى صلاة الجمعة (سنة اشياء) الاول (المصر او فتاؤه) سواء صلى العيد وغيره لانه بمنزلة المصر في حق حوائج أهله ونصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفتاته وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الاصح ومن لازم جواز التعدد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعد ما بنية آخر ظهر عليه وليس الاحتياط في فعلها لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما ما اطلاق جواز تعدد الجمعة وبفعل الأربع مفسدة اعتقاد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها ولا يفتى بالاربع الا للضرورة ويكون فعلهم اياها في منازلهم

فيجوز له ترك الجمعة كما جاز له التيمم (قوله فلا تجب على الاعى عند أبي حنيفة) لا فرق بين ان يجده قائدا ولا سواء كان القائد متبرعا وبأجره ولا ما يستأجره او كان مملوكا ذكره السيد قال في البحر ولم ارحكم الاعى اذا كان مقبلا بالجامع الذي يصلى فيه الجمعة هل تجب عليه اعدم المخرج اه وتجب على الاعور اعدم المخرج (قوله وهي مسئلة القادر بقدره الغير) قد تقدم ان المصحح فيها قولهما (قوله فلا تجب على المقعد) ومثله مقطوع الرجلين وفي الكلام اشارة الى انه تجب على مفلوج احدى الرجلين او مقطوعهما اذا كان يمكنه المشى بلا مشقة والا فلا اشارة اليه القهـ تانى وبهذا يحصل الجمع بين ما في البحر من الوجوب وما في الشئ من عدمه افاده بعض الافاضل (قوله ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج والوحل قال في الشرح وقد مناه في سقطة به الحضور للجماعة اه (قوله فليس اخصين) أى بالجمعة (قوله وغيره) أطلقه فم ما به بناء وغيره وقد سبق قريبا بيان القناء (قوله في الاصح) قال السرخسي وبه نأخذ وعليه الفتوى كافي شرح الجمع للعيني وكما في الفتح ومقابل الاصح ما في البدائع أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين فلا يجوز في أكثر من ذلك وعليه الاعتقاد اه فان المذهب الجواز مطلقا وما قاله الشيخ العلامة المقدسى في نور الشريعة عن الامام لا يجوز الا في موضع واحد في البلد الواحد وما قال الامام الزاهد العنابي والظاهر عنده أنه لا يجوز الا في موضعين ولو فعلوا فالجمعة للاولى وان صليها ما فصلاتهم جميعا فاسـ مدة والاصح اطلاق الجواز في مواضع لا لطلاق الدليل اه أفاده الشرح (قوله وعلى القول الضعيف) هو قول أبي يوسف (قوله المانع من جواز التعدد) فالجمعة عنده للسابق وتفسد بالمعبة والاشتباه ثم يعتبر السابق بالشروع وقيل بالقراغ وقيل بهما (قوله قيل بصلاة أربع) أى بوجوب ذلك (قوله بنية آخر ظهر عليه) هو الاحسن لانه ان لم تجز الجمعة فعليه الظهر وان أجزأت كانت الاربع عن ظهر عليه فيسقط وان لم يكن عليه ظهر فنقل اه وقيل ينوى السنة وقيل ظهر يومه كافي القضية (قوله وليس الاحتياط في فعلها الخ) قال البرهان الحلبي الفعل هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوى لانهم لم تكن تصلى في زمن الساب الا في موضع واحد من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اه (قوله وأقواهما) اطلاق جواز تعدد الجمعة لا لطلاق حديث لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع فالصبر شرط اقامتها وهو موجود في كل فريق اه (قوله وبفعل الأربع) خبر مقدم لقوله مفسدة اعتقاد الخ (قوله عدم فرض الجمعة) منهول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال في الشرح وفي فعل الأربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد أن الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون من صلاة الظهر فيستكسبون عن أداء الجمعة أو اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعدها اه (قوله ولا يفتى بالاربع الا للضرورة) قال العلامة المقدسى بعد نقله ما يفيد النهى عنها تقول انما نهى عنها اذا ادبت بعد الجمعة بوصف الجماعة والاشتمار ورضن لا نقول به ولا نفى بقولها أصلا بل ندل عليه انما هو الذين يخطئون لا مرد بينهم ويتركون ما يريهم الى تحصيل يقينهم اه ثم قيل يقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة فان وقعت فرضا فقرأ السورة لا تضره وان وقعت نفلا فقرأتها واجبة وقيل في الاولين فقط قال الزاهدى وعلى هذا

الخلافا فمن يقضي الصلوات احتساطا واختار عندى أن يحكم فيها رأيه كذا فى الحلبي والشعبي  
 ويقصر فى القعدة الأولى على التشهد ولا تقصد بتركها ولا يستفتح فى الشفع الثانى  
 والاحوط الترتيب بينهما وبين العصر كذا قاله المقدسى ثم يصلى بعدها أربعاً سنة الجمعة فان  
 صحت الجمعة فقد أذى سنتها على وجهها وان لم تكن صحت فقد صلى الظهر مع سنته \* (قائدة) \*  
 قال فى عقد الفرائد قضاة زماننا يحكمون بصحة الجمعة عند تجديدها فى موضع بان يعلق الواقف  
 عتق عبده على صحة الجمعة فى هذا الموضع وبهذا قامته اقبه بالشروط يدعى عتقه عليه بانه علقه  
 بصحة الجمعة وقد صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بصحة الجمعة ويدخل مالم  
 يأت من الجمعات تبعاً اهـ (قوله أن يصلى بهم السلطان) هو من لا والى فوقه قال الحسن  
 أربع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعديد ومثله لا يعرف الاسماء فيحمل عليه وقال  
 ابن المذرم صحت السنة ان الذى يقيم الجمعة السلطان أو من يهرأ امره فان لم يكن كذلك صلوا  
 الظهر كذا فى الحلبي والمتغاب الذى لا عهد له أى لا منشوره اذا كانت سيرته بين الرعية سيرة  
 الامراء ويحكم بينهم يحكم الولاة تجوز اقامته الجمعة اهـ (قوله يعنى من أمره باقامة الجمعة)  
 وهو الامير أو القاضى أو الخلفاء كفى العناية ولو عبد اولى عمل ناحية وان لم تجز قضيته  
 وانكحته واذا لم يكن استئذان السلطان لموته أو فتنه واجتمع الناس على رجل فصرلى بهم جاز  
 للضرورة كما فعل على فى محاصرة عثمان رضى الله عنهم ما وان فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم  
 الضرورة وروى ذلك عن محمد بن العيون وهو الصحيح وفى مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوى  
 غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضى قاضياً  
 بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا واليا مسلماً اهـ ولومات الخليفة وله ولاية على أمور  
 العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لانهم أقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم مالم يعزلوا احبى  
 وفى البحر والنهر يجوز اقاضى القضاة كقاضى العساكر عصر اقامة الجمعة وتولية الخطباء  
 ولا يتوقف ذلك على اذن كهم ان له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس  
 له الاستخلاف الا باذن السلطان لان توأيمه قاضى القضاة اذن له بذلك دلالة كما صرح به الكمال  
 فى باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا اهـ وفى البحر أيضاً وصرح  
 العلامة ابن جرير فى الخفة فى تعداد الجمعة بان اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط عند بناء  
 المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فاذا قرأ الناظر خطيباً فى المسجد قبل اقامتها  
 بنفسه ويناقبه وان الاذن مستصحب لكل خطيب اهـ وفى مجمع الانهر والاستخلاف فى  
 زماننا جازمطافا لانه وقع فى تاريخ خمس وأربعين وتسعمائة اذن الامام وعليه الفتوى اهـ وفى  
 القنية واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار نهر وفى الذخيرة لو خطب مسبى عاقل  
 وصل بالغا جاز لكن الاولى الاتحاد كما فى شرح الآثار وفى المجرد قال أبو حنيفة الاذن فى الخطبة  
 اذن فى الجمعة والاذن فى الجمعة اذن فى الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل بهم أجزأه أن يصلى  
 بهم (قوله للتحرز عن تفويتها) علة لا اشتراط السلطان أو نائبه فيها (قوله يقطع الاطماع)  
 متعلق بتحزرن وانما كانت الاطماع مفقودة لوجود التنازع بين الطامعين فى التقدم فيمكن  
 أن يفوت الوقت وهم فى النزاع وهذا دليل معقول والمنقول ما قدمناه (قوله الاستنابة

(و) الثانى من شروط الصحة  
 أن يصلى بهم (السلطان)  
 اماماً فيها (أو نائبه) يعنى  
 من أمره باقامة الجمعة  
 للتحرز عن تفويتها بقطع  
 الاطماع فى التقدم وله  
 الاستنابة وان لم يصرح له  
 بها السلطان

(الخ) قال في البسائر كل من ملك الجمعة ملك إقامة غيره مقامه قال في البحر فهو صريح  
أو كالمصرح في جواز الاستئابة مطلقا وتقييد الزيلعي الاستخلاف بسبق الحدث لادليل  
عليه وما في الدرر من أن الخطيب ليس له الاستئابة إلا أن يفوض اليه ذلك وقد ابن الكمال  
(قوله دلالة) متعلق بعامل له المقدر على انه تميز أي ثبت له الاستئابة دلالة قال في الشرح  
واذا أذن لاحد بإقامتها ملك الاستخلاف وأن لم يفوض اليه صريحا إلا أن الامام الأعظم لما  
فوضها اليه مع علمه بأن العوارض المانعة من إقامتها كالمريض والحدث في الصلاة مع ضيق  
الوقت تعتبره ولا يمكن انتظار الامام الأعظم لانها لا تحتل من التأخير عن الوقت كان اذنا له  
بالاستخلاف دلالة ولسان الحال أنطق من لسان المقال كذا قاله الشراح (قوله صح  
استخلافه) لأن الخليفة بان لا مقتض والخليفة شرط افتتاح وقد وجد في حق الاصل (قوله  
قد شهدنا خطبة أو بعضها) لأن الخطبة شرط انعقاد في حق من ينشئ تحريم الجمعة وهو الامام  
لا في حق كل مصل فيكون كان النائب خطب بنفسه والا فلا يصح شروع هذا النائب فيها أصلا  
الأن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة فانه يصح (قوله أيضا) أي كما يشترط صلاحيته  
للإمامة أو كما يشترط في الامام ذلك اذ لم يكن خطيبا قال في الشرح واعلم انه يجوز لصاحب  
الوظيفة في الخطبة أن يصلي خلف نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان أن يصلي خلف مأموره بإقامة  
الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه اهـ (قوله والثالث وقت الظهر) وقال مالك  
باعتدائها الى الغروب لأن وقت الظهر والعصر واحد عنده (قوله اقله صلى الله عليه  
وسلم الخ) ولانها شرعت على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فبراعى فيها جميع  
الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط انه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده  
وكذا الخلاف الراشدون ومن بعدهم الى يومنا هذا ولو كان جائزا لقله مرة نعلما للجواز كذا  
في الحلبي وغيره (قوله فلا تصح الجمعة قبله) وقال الامام أحمد تصح كما قال بصحة وقوف عرفة  
قبل الزوال (قوله وتبطل بخروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد لقوات شرطها لان الوقت  
شرط الاداء لا شرط الافتتاح كصلاة الفجر وفي الاطلاق اشارة الى عموم الحكم الملاحق بعذر  
كعدم وزجاجة على المذهب كما في المنع والدرقان قيل ما فائدة هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في  
الاثنى عشرية فالجواب ان فيه افادة أنها لا تصح بعد الوقت فلا تكرار ونزوفيه افادة أنه لا يتها  
ظهورا وهل يتها انقلع عندهما نعم لانه انما يبطل الاصل دون الوصف وقال محمد لا بطلان الاصل  
أيضا عنده فهاستاني (قوله والرابع الخطبة) فاعلم بمعنى مقوله فهاستاني اسم لما يخطب به عنابة  
من الخطب وهو في الاصل كلام بين اثنين فهاستاني عن الازهار وهي بالضم في الموعظة والجمع  
خطب وبالكسر طلب التزجج والفعل فيهما كقتل وهي شرط بالاجماع خلافا للإمامية  
وقد شدوا (قوله قبلها) أي قبل الصلاة لانها شرطها وشرط الشيء سابق عليه وقد كانت الخطبة  
في صدر الاسلام بعد الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ وجعلت قبلها ففي مراسيل أبي داود كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو يخطب  
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال ان دحية قد قدم وكان اذا قدم تلقوه بالداف فخرج الناس  
لم يظنوا الا أنه لاشي في ترك الخطبة فأنزل الله تعالى الآية واذا راءوا تجارة أولها وانقضوا

دلالة بعد رأ وبغيره حضر  
أوغاب عنه واما اذا سبقه  
حدث فان كان بعد شروع  
في الصلاة فشكل من صلح  
امام يصح استخلافه واذا  
كان قبل اتمامه للصلاة  
بعد الخطبة فيشترط أن  
يكون الخليفة قد شهد  
الخطبة أو بعضها أيضا  
(و) الثالث (وقت الظهر)  
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
مات الشمس فصل بالناس  
الجمعة (فلا تصح) الجمعة  
(قبله وتبطل بخروجه)  
لقوات الشرط (و) الرابع  
(الخطبة) ولو بالفارسية  
من قادر على العربية  
ويشترط صحة الخطبة  
فعلها (قبلها) كما فعله النبي  
صلى الله عليه وسلم (بقصدها)  
حق لو عظم الخطيب

فقد اعطاه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) له أتور (وحضور واحد لسماعها) ولو كان أصم أو ناعا أو عبدا (عن تقديمهم  
الجمعة) فيكنى حضوره أو مريض أو مسافر ولو كان جنباً فإذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة نصح الجمعة لا يصح  
أو امرأة فقط ولا يشترط اجتماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان ٣٣ الحاضر (واحد) وروى عن

الامام وصاحبه معها  
وان لم يحضره أحد (في)  
الرواية الثانية عنهم يشترط  
حضور واحد (في الصحيح)  
ويشترط أن لا يفصل بين  
الخطبة والصلاة كل  
وعمل قاطع واختلف في  
صحتها لو ذهب لمزله لفصل  
أو وضوء فلهذه خمس شروط  
أوست لصحة الخطبة  
فليتنبه لها (و) الخامس  
من شروط صحة الجمعة  
(الاذن العام) كذا في  
الكنز لأنها من شعائر  
الاسلام وخصائص الدين  
فلزم اقامتها على سبيل  
الاشتهار والعموم حتى  
لو غلق الامام باب قصره أو  
الحل الذي يصلي فيه بأصحابه  
لم يجوز وان أذن للناس  
بالدخول فيه صحت ولكن  
لم يقض حق المسجد الجامع  
فيكره ولم يذكر في الهداية  
هذا الشرط لأنه غير مذكور  
في ظاهر الرواية وانما هو  
رواية النوادر فقلت اطلعت  
على رسالة السلامة ابن  
الشحنة وقد قال فيها بعدم  
صحة الجمعة في قلعة القاهرة  
لأنها ثقيل وقت صلاة  
الجمعة وليست مصر على

اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة كذا في الشرح (قوله  
فقد اعطاه) وكذا إذا سمع نعيها (قوله لا ينوب عن الخطبة) هو أحد قولين والثاني انه  
لا يشترط فيها القصد وتقدم ما يفيد ذلك صاحب التفسير في الذبايح (قوله في وقتها) فلو  
خطب قبله وصلى فيه لا تصح لأنه من جملة الخصوصيات المقيدة بها حلبي (قوله لا يصح) بالجز  
عطا على قوله عبد الخ أي لا يكتفى بحضوره (قوله لا يشترط سماع جماعة) وقيل تشترط  
الجماعة ونص في الدراية على انه الصحيح وفي المتن على انه الاصح ومشي عليه شارح الكنز  
(قوله وروى عن الامام وصاحبه) قال ابن أمير حاج وأفاد شيخنا أن الاعتماد عليه (قوله  
في الرواية الثانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله يشترط حضور  
واحد (قوله وعمل قاطع) كما إذا جامع ثم اغتسل وأما إذا لم يكن قاطعاً كما إذا نذر كرافنة  
وهو في الجمعة فاشتهل بالقضاء أو أفسد الجمعة فاحتاج الى اعادة ثم أوافق التطوع بعد الخطبة  
لا تبطل الخطبة بذلك لأنه ليس بعمل قاطع ولكن الاولى اعادة كما في البحر عن الخلاصة والمحيط  
والأسراج والفتح وان نهد بذلك يصير مبيهاً (قوله فهذه خمس شروط أوست لصحة الخطبة)  
الاول أن تكون قبل الصلاة الثاني أن تكون بقصد الخطبة الثالث أن تكون في الوقت  
الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون ذلك الواحد ممن تعتد بهم الجمعة السادس عدم  
الفصل بين الخطبة والصلاة بقاطع وذكر البدر العيني في شرح البخاري أن من السنة اتخاذ  
المنبر عن عيين المحراب فان لم يكن منبر فوضع عال والأقال في خشبة اتباعه صلى الله عليه وسلم  
فانه كان يحطب الى جذع قبل اتخاذ المنبر ويكره المنبر الكبير جداً إذا لم يكن المسجد متسعاً  
(قوله لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين) أي وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها  
والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من تلك الخصوصيات ويكتفى لذلك بفتح ابواب الجامع  
للواردين كذا في الكافي (قوله حتى لو غلق الامام الخ) وكذا لو اجتمع الناس في الجامع  
وأغلقوا الابواب وجهوا لم يجز كافي وظاهر عبارته أن غلق ياتي ثلاثاً والواقع في عبارة غيره  
الرابعة وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الابواب للتضعيف وهو يأتي بدل الهمزة وراجع  
(قوله وان أذن للناس بالدخول فيه صحت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله ابن  
الشحنة) هو العلامة عبد البر والشحنة حافظ البلد (قوله في قلعة القاهرة) أي ونحوها  
(قوله وليست مصر على حديثها) فانه وإن كان فيها الحوائيت والسكك وغير ذلك إلا أنها لم  
تستوف جميع ما ذكر في حد المصير من القاضى ونحوه (قوله في المنع) أي منع صحة الجمعة  
(قوله اختصاصه بمهادون العامة) فيه نظر فان الناس لو أغلقوا باب مسجد وصلوها لا تجوز  
لهم فالعلة عدم الاذن ولذا قال في مجمع الانهر ناقلاً عن عيون المذاهب ولا يضر غلق باب القلعة  
لعدم أو عادة قديمة لأن الاذن العام حاصل لاهله وغلق الباب ليس لمنع المصلي ولكن عدم غلقه  
أحسن (قوله لم يخص الحاكم الخ) هو يقول بعدم الصحة وان كان الحاكم يجمع خارجها وما

حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصاصه بمهادون العامة والعلة  
مقتودة في هذه القضية فان القلعة وان قلت لم يخص الحاكم فيها بالجمعة



لان عند باب القاعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القاعة الجمعة بل لو بقيت القاعة مفتوحة لا يرغب في طلوها الجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود إليها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقاعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تقدير الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضر والخطبة وقد جاؤا فانصرف من شهادتها وصلى بهم الامام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر ٣٣٤ الرواية وهم (غير الامام) عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان

سوى الامام لما في المتن من معنى الاجتماع ولهما ان الجمع الصحيح اثنان أو الثلاثة (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى) أو محتاطين لانهم صلوا للإمامة فأولى أن يصلوا للاقتداء (والشرط عند الامام) لان عقاد أداها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الاولى (فان نكسروا) أى أفسدوا أصلاتهم (بعد سجوده) أى الامام (أتمها وحده جمعة) باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال زكريا شرط دوامهم كالوقت الى تمامها (وان نكسروا) أو بعضهم ولم يسبق سوى اثنان من الرجال اذ لا يبرق بالنساء والبيان الباقي (قبل سجوده) أى الامام (بطلت) عند أبي حنيفة لانه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يتنمها وحده لان

ذا لا اعدم الاذن الامام للاختصاص فتدبر (قوله لان عند باب القاعة) أى خارجة (قوله لا يفوت من منع الخ) هى لا منع فيها قبل غلقها وانما تغلق للعادة (قوله فيما هو أسهل من التكلف) الاوضح أن يقول فيما هو أسهل منه لالتكلف بالصعود إليها (قوله وفي كل محلة الخ) أى فلا اختصاص بهما بالمكان بالقاعة (قوله لان الجمعة مشتقة منها) أى مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر أى والاصل مراعاة المعاني اللغوية اذ لم يتحقق نقل (قوله فانصرف من شهادتها) قد تقدم قول انه لا يشترط حضور أحد اسماءها ومصحح (قوله ولهما أن الجمع الصحيح اثنان أو الثلاثة) وأيضا طلب الحضور في قوله عز وجل فاصبروا الى ذكر الله معتهلقين بلفظ الجمع وهو الواو والذاكر المسند اليه السعي يستلزم ذا كرا وهو غير الجمع المطلوب حضوره فلزم أن يكون مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس جمعة متفقة عليه فليس بجمع مطلق والمشرط هنا فلما جمع مطلق وبيان ما ذكره المصنف أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة لخالفه صيغة الدالة عليه صيغة التنفية والواحد والاثنان وان كان جمعاً من وجه نظراً الى الاشتقاق فهو مجاز والعمل بالحقيقة هو الاصل وكون المتن له حكم الجمع في الميراث ونحوه لقيام الدليل ثمة فاعلمنا فيه لا يلزم اطراده (قوله ولو كانوا عبيدا الخ) أو أميين أو خرسا لانهم يصلون للإمامة فيها بمثلهم بعد الخطبة من غيرهم (قوله سوى اثنان) الاولى اثنين أو هو على افة من يلزم المتن حالة واحدة (قوله شرط انعقاد الاداء) وهو بتقييد الركعة بسجدة لان الاداء فعل وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود ولذا لو حلف لا يصلي لا يجتنب حتى يقيد بسجدة فاذا لم يقيد بها لم يوجد الاداء كذا في الشرح (قوله شرط انعقاد التجربة) أى قد وجد وان لم يقيد بسجدة (قوله مع رجلين) هذا على قولهما وأجاز ذلك أبو يوسف (قوله ضرباً أو دلالة) راجعان الى قوله أو نية فالصريح أن ياذن لها بالاستئابة والدلالة عند عدم الاذن (قوله ولما كان حد المصر مختلفاً فيه على أقوال كثيرة) الفصل في ذلك أن مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمانه صلى الله عليه وسلم الى اليوم فكل موضع كان مثل أحدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم هو ما لا ينسج أهلها كبر مساجدها وما يعيش فيه كل محترف بحرقته أو يوجد فيه كل محترف وغير ذلك (قوله عند أبي حنيفة) صرح به في التحفة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة كذا في غلبه البيان وبه أخذ أبو يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية واختاره الكرخي والقنبر وفي العناية هو ظاهر الرواية وعليه أكثر الفقهاء وبما ذكرته لم سقط ما في شرح السيد (قوله مفتي) الذي رأيته في النسخ اثبات الياء

الجماعة شرط انعقاد التصريفة (ولا تصح) أى لا تنه قد بالجمعة (بأمرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والمرءى) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أصالة أو نية ضرباً أو دلالة كما تقدم لاهلهم للإمامة وانما سقط عنهم وجوب التحقق ولما كان حد المصر مختلفاً فيه على أقوال كثيرة ذكر الاصح منها فقال (والمصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أى بلد (له مفتي) يرجع اليه في الخواص (وأمر)

(وقاضى) مقيون بها وانما  
قال (ينفذ الاحكام ويقيم  
الحدود) احتراز عن المحكم  
والمرأة وذ ك الحدود يغنى  
عن القصاص (و) الحال  
انه موضع (بلغت ابنته)  
قدر (ابنته منى) وهذا (في  
ظاهر الرواية) فانه فاضحان  
وعليه الاعتماد (واذا كان  
القاضى أو الامير مقتيا  
أغنى عن التعدد) لان  
المدار على معرفة الاحكام  
لا على كثرة الأشخاص  
(وجازت الجمعة بغنى في الموسم  
للخليفة أو أمير الجاز)  
لا أمير الموسم لانه يلى أمر  
الحاج لا غير عند أى خيفة  
وأبى يوسف وقال محمد  
لا يصح بها لان اقربى وقال  
تتصرف في الموسم (وصح  
الاقتصار في الخطبة على)  
ذكر خالص لله تعالى (لنحو  
تسبيحة أو تحميدة) أو  
تهليل أو تكبيرة (لكن مع  
الكراهة) لترك السنة  
عند الامام وقال لا يقيم  
ذ ك طويل يسمى خطبة  
وأقله قدر التشهد الى قوله  
عبده ورسوله حمد وصلاة  
ودعاء المسلمين والتسبيحة  
ونحوها لا تسمى خطبة وله  
قوله تعالى فاسموا الى ذ ك راقه  
من غير فصل بين كونه ذ ك ر  
طويلا يسمى خطبة أو لا  
واقضية عثمان رضي الله  
عنه لما قال الحمد لله

فيه وفي قاضى والاولى حذفهما فيه مالا نهم ما منقوصان (قوله نصف) يضم الياء من أنصف  
(قوله مقيون بها) قيد بهم لانه اذا لم تعتبر الإقامة لا توجد قربة أصلا إذ كل قربة مشمولة  
بمحكم كذا في الشرح (قوله ينفذ الاحكام ويقيم الحدود) المراد به القدرة على ذلك كما  
صرح به في التحفة عن الامام تزييف صدر الشريعة له بظهور التواني في الاحكام لاسيما في  
إقامة الحدود في الامصار مريض كفى الحلي فامراد الشان لا الحصول بالفعل قال العلامة  
نوح دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصرية بل الشرط في تحققها القدرة على  
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلواها خلف الحاج وهو  
أظلم خلق الله تعالى اه وفي الجوى واعلم أن بعض الموالى زعم عدم صحة الجمعة الآن معللا  
بعدم بعض شرائط الاداء وهو المصرفانم اعبارة عن كل بلدة فيها اوال وقاض ينفذان الاحكام  
ويقيم الحدود وهما منقودان فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير  
من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفذ الاحكام وإقامة الحدود  
موجودان في الجملة والاولى ما في العلامة نوح فتأمل (قوله احتراز عن المحكم والمرأة)  
فانما ينفذان الاحكام ولا يقيم الحدود والاولى النصب (قوله يغنى عن القصاص) لان  
من ملأ اقامتها ملكت كذا في الشرح (قوله واذا كان القاضى أو الامير الخ) في شرح السيد  
وقد مناعن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضى عن الامير وحينئذ وجود القاضى يغنى عن المقتى  
والامير حيث كان له معرفة بالاحكام والا فلا بد من المقتى اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة  
في البلد بالمسجد فتصح بقضاء فيها اه (قوله يغنى) هي بالكسر والتعصر موضع على فرحين  
من مكة والغاب فيه التذكير فيصرف واذا أنت منع للعلمية والتأنيث (قوله في الموسم) فيه  
ايماء الى أنهم الاتقام فيها في غير ايامه لزوال تعصرها بزوال الموسم وقبل تجوز في جميع الايام  
لانها في فناء مكة ورتبان بينهما فرسخين (قوله أو امير الجاز) هو أمير مكة (قوله لا أمير الموسم)  
أى الا اذا أذن له بإقامة الجمعة (قوله وقال لا تتصرف في الموسم) وعدم التعبد فيها للتحقيق على  
الحاج لانهم مشغولون بالمناهاك هداية (قوله وصح الاقتصار في الخطبة الخ) بيان لركتها  
(قوله لكن مع الكراهة) أى التزهيمة لقوله لترك السنة (قوله حمد وصلاة ودعاء) بدل من  
قوله ذ ك طويل في السقنات في الخطبة الاولى فيها أربع فرائض التعميد والصلاة والوصية  
بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا أن الصلاة في الثانية بدل قراءة الآية في الاولى كذا في  
شرح المقدسى وظاهر أن هذا لا يتشكى على قوله وهو ظاهر ولا على قوله مالا نهم لا يشترطان  
الثانية ولا الآية وما ذكره مذهب الشافعى رضى الله عنه (قوله فاسموا الى ذ ك ر الله) وهو  
مطلق فكان الشرط المذكور بالقاطع وكون المأثور الذ ك ر المسمى خطبة انما يفيد الوجوب  
أو السنة لأنه هو الشرط الذى لا يجزئ غيره (قوله واقضية عثمان الخ) ذكر في الخطبة والمبسوط  
وملتقى البحار وشرح البخارى لابن بطال وشرح مسلم لاصدر الدين الخلاطى والمؤرخون  
أن عثمان رضى الله عنه أول جمعة ولي الخلافة بعد المنبر فقال الحمد لله فأخرج عليه فقال ان  
أبا بكر وعمر كانا بهذان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فعال أخرج منكم الى امام فقال  
وستأنيكم الخطب بعد وأسئغفر الله العظيم لي ولكم اه قال في النهاية ولم يعن عثمان بقوله

فأرجح عليه ثم نزل وصلى بهم ولم يشكر عليه أحد منهم فكان إجماعهم (وسنن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة  
(ثمانية عشر شياً) بل يزاد عليهم في السنة ٣٣٦ أن يكون جلوس الخطيب في مخدعة عن يمين المنبر أو جهة لابس السواد

أو البياض ومنها (الطهارة)  
حال الخطبة لأنها ليست  
صلاة ولا كسرها وتأويل  
الأثرانها في حكم الثواب  
كسطر الصلاة هو الصحيح  
وسر العورة للتوارث (و) كذا  
(الجلوس على المنبر قبل  
الشروع في الخطبة والأذان  
بين يديه) جرى به التوارث  
(كالأقامة) بعد الخطبة  
(ثم قيامه) بعد الأذان في  
الخطبتين ولو وقع مدغم ما  
أولى أحدهما ما أجزا أو كره  
من غير عذر وإن خطب  
مضطجعا أجزأ (و) إذا قام  
يكون (السيف يساره)  
متكئاً عليه في كل بلد فتحت  
عنوة ليرجمم أنها فتحت  
بالسيف فإذا رجعتم عن  
الاسلام فذلك باق بإيدي  
المسلمين بقائلون بكم به حتى  
ترجعوا إلى الاسلام  
(و) يحضب (بدونه) أي  
السيف (في) كل بلدة  
فتحت صلها) ومدينة الرسول  
فتحت بالقرآن فيخطب فيها  
بلا سيف ومكة فتحت  
بالسيف (و) يسن (استقبال  
القوم بوجهه) كما استقبل  
الصحابه النبي صلى الله عليه  
وسلم (و) يسن (بداهته بحمد  
الله) بعد التهنؤ في نفسه

وانكم الخ تفضيل نفسه على الشيخين بل على الخلفاء الذين يكونون بعد الراشدين فانهم  
يكونون على كثرة في المقال مع قبح الفعل فكانه يقول أنا وإن لم أكن قواً لأمثلهم فأنأ على  
الخبر دون الشر ٥١ (قوله فأخرج) يضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر المثناة من فوق  
وبالجيم كغلق ميمها للمفعول وزنا ومعنى أي استغلق عليه الكلام فلم يقدر على إتمامها  
(قوله وسنن الخطبة الخ) منها أن تكون خطبتان تشتمل كل منهما على حمد وتشميد وصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والأولى على تلاوة آية وعلى وعظ وال ثانية على دعاء للمؤمنين  
والمؤمنات عوض الوعظ كما ذكره (قوله بل يزاد عليهم الخ) زاد على ما ذكره نحو سنتين والعدد  
لامهوم له (قوله أو جهته) أي المنبر أي أن لم يكن له مخدع كافي الشرح (قوله أو البياض)  
فهو مخبر ولا يلزمه اختصاص السواد كافي الشرح وتكرره صلاته في المحراب قبل الخطبة  
قوسه تاتي وغيره وبكره التفاته يمينا وشمالا ومائة على المؤذنون حال الخطبة من الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن الصحابة والدعاء للسلطان بالانصرم ينبغي أن يكون  
مكروها اتفاقا (قوله الطهارة) فلا وخطب محمدا أو جنبا جازو بكره ويستحب أعادتها إذا  
كان جنباً إلا أذانه زياحي وإن لم يعد أجزأ أن لم يطل الفصل باجني (قوله لأنها ليست صلاة)  
بل ذكر والجنب والمحدث لا ينعان منه (قوله ولا كسرها) بدليل أنها تؤدي إلى غير جهة  
القبلة ولا يفسد بها الكلام (قوله وتأويل الأثرانها الخ) أي بأنهم الخ فهو على حذف الباء  
والأثر ظاهره يدل على أنها كسطر الصلاة (قوله هو الصحيح) مقابلة ما عن أبي يوسف أن الطهارة  
شرط (قوله وسر العورة) هو من سنن الخطبة إجماعاً وإن كان فرضاً في حد ذاته حتى لو خطب  
بدونه أجزأ برهان (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلاف فيه هل هو للأذان أو للاستراحة  
وعلى الأقل لا يسن في العبد لأنه لا أذان له ذكره البدر العيني على الجازي (قوله فتحت عنوة)  
أي قهراً وغلبة (قوله ليرجمم) هذه العلة انما تظهر فيمن كان حديث عهد بالاسلام من أهل  
تلك البلدة ولكن العلة تعتبر في الجنس وقيل الحكمة فيه الإشارة إلى أن هذا الدين قد قام  
بالسيف وفيه إشارة إلى أنه يكره الانتكاه على غيره كعصا وقوس خلاصة لأنه خلاف السنة  
محيط وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قام خطيباً بالمدينة متكئاً على عصا  
أو قوس كما في أبي داود وكذا رواه إبراهيم بن عازب عنه صلى الله عليه وسلم وصححه ابن السكن  
(قوله فتحت بالقرآن) أي بذكره وتلاوته فيها فكان أهلها يتعلمون القرآن قبل قدومه أيها  
صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قولين (قوله واستقبال القوم بوجهه) فإن ولاهم  
ظهره كره قال شمس الأئمة من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ومن كان عن يمين الإمام  
أو يساره انحرف إلى الإمام وقال السرخسي الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك  
استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الخرج يتسوية الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته  
لكثرة الزحام قال وهذا أحسن (قوله كما استقبل الصحابة الخ) فيكون استقبالهم الإمام سنة  
أيضا فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب استقبل أصحابه ومن كان

مما لوجب مقت الله تعالى وغنايه سبحانه (والتذكير) عابه التجاة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واتفقوا يومئذ يرجعون فيه إلى الله والأكثر على أنه يتعوز قبلها ولا يسمى إلا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أيضا (و) سنن (خطبتان) للتوارث إلى وقتنا (و) سنن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سنن (إعادة الحمد) (إعادة) (الأمور) إعادة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) كائنة تلك الإعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء من حسن بذلك جرى التوارث ٢٣٧ (و) سنن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية

(للمؤمنين والمؤمنات)  
مكان الوعظ (بالاستغفار لهم) (الباب) في مع أي يدعون لهم بأجره التمس ودفع النعم والنصر على الأعداء والمعاينة من الأمراض والأدواء مع الاستغفار (و) سنن (أن يسمع القوم الخطبة) ويجهز في الثانية دون الأولى وأن لم يسمع أجراً كافياً للرواية (و) سنن (تحقيق الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل (بقدر سورة من طوال المفصل) كذا في معراج الدراية ولكن يراعى الحال بما هو دون ذلك فإنه إذا جاءه يذكروا قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير قيد بزمن في الشتاء لقصر الزمان وفي الصيف للضرر بالزحام والحرق (وترك شيء من السنن) التي بينها

أمامه استقبله بوجهه ومن كان عن يمينه أو يساره انحرف إليه كذا في النسخ (قوله) مما يوجب مقت الله أي من ارتكاب ذلك (قوله قبلها) أي الآية وهو غير التعوذ الذي قبل الخطبة (قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب الذي توارثه أمم في الأصح لأنها سنة فهمت لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً للخطبة واحدة فلما أسن جعلها خطبتين بينهما جلسة خفيفة وفيه دليل على أنها للاستراحة لا لشرط (قوله) وسن إعادة الحمد الخ) الثلاثة سنة واحدة (قوله) وسن الدعاء فيه للمؤمنين) وجاز الدعاء للسلطان بالعدل والاحسان وكرهه يكره بما وصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام الدنيا إلا أن يشبهه أمراً معروف (قوله) والنصر على الأعداء أي الكفار والبغاة (قوله) قال ابن مسعود الخ) وفي الفتح من الفقه والسنة تصير الخطبة وتطويل الصلاة (قوله) بما هو دون ذلك أي يذكروا ما هو دون سورة من قصار المفصل (قوله) ويكره التطويل أي بزيادة على قدر السورة من الطوال كما في الدر وغيره (قوله) في الشتاء) متعلق بالتطويل وقوله وفي الصيف عطف عليه وقوله بالزحام لا يخصص الصيف (قوله) بما المؤمن أي كماله (قوله) والمشي أفضل لما كان يتوهم من قوله أراد الذهاب ماشياً أن المشي واجب دفعه بذلك (قوله) وفي العود منها) عطف على محذوف معلوم من المقام أي في الذهاب إليها وفي العود والحاصل أنهم اختلفوا في الرجوع فقبل هو كالذهاب إليها فالمشي أفضل وقيل هو كالنروج إلى سائر الحاجات وهو الأصح (قوله) وأنتم تسعون أي تسرعون (قوله) وقال أي الإمام أحمد ومثله عنه ابن حبان عن ابن عيينة (قوله) فيذهب في الساعة الأولى الخ) الحديث أوس الثقي رضي الله عنه من غلب يوم الجمعة واغتسل ثم بكر وأبكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صباه وقيامها رواه أبو داود وغيره يقال غسل الرجل أمراته وغسلها محضاً ومشداً إذا جاءها لأنه أوجب عليها الغسل بجماعه وورد أن من فعله كان بمن بطل بطل العرش كذا ذكره الشبرخيتي في شرح الأربعين والتبكير سرعة التنبيه أو لوقت أو قبله لإداء العبادة بنشاط والابتكار هو المسارعة إلى المصلي لينال فضيلته والصف الأول وروى الإمام مالك في الموطأ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة

(ويجب) يعني يفترض (الشيء) أراد الذهاب ماشياً بالسكينة

والوقار لا الهرولة لأنها تذهب بها المؤمن والمشي أفضل لمن يقدور عليه وفي العود منها وانما ذكره بقوله السعي لمطابقة الأهرابي في الآية وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا أقبلت الصلاة فلا تأوها وأنت تسعون وأنها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فمكثوا وأبخره أحمد وقال وما فاتكم فاقضوا فيذهب في الساعة الأولى وهو الأفضل ثم ما عليها وهكذا الدعاء



الخامسة فكما تقرب بيضة اه قال مالك واكثر اصحابه وامام الحرمين والقاضي حسين انها لحظات لطيفة أو لها زوال الشمس وآخرها قعود الامام على المنبر وقال الجمهور والمراد ساعات اليوم والليلة المنقسمة الى أربعة وعشرين جزءاً فاستصوبوا التكبير اليها واختلف في أول الوقت فقيل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب قال البرهان الحلبي وهو الاظهر وذكرا الساعات للبحث على التكبير اليها والترغيب في فضيلة السبق وتخصيل الصف الاول وانتظارها والاستغال بالنفل والذكر قبلها وفي الكشف قبل أول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ومعنى راح في الحديث خف قال في القاموس راح للمعروف راح راحة أخذته خفة وراحته يده لكذا خفت واستحبوا ان يواقع زوجته ليكون اغض لبصره وأسكن نفسه اذا راح للجمعة كما يشهد له حديث اوس السابق (قوله ويجب ترك البيع) فيكرهه فقهاء من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما وقع في الهداية ويقع العقد صحيحا عندنا وهو قول الجمهور وحتى يجب الثن ويثبت الملك قبل القبض وفي الفتح المكروه دون الفاسد وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والا فهذه المكروهات كلها تحريمية لانعلم خلافا في الاثمة اه وقال مالك وأحمد بالبطان في غير نكاح وهبة وصدة وفي الكلام اشعار بأن من لم يجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كما في القهستاني يعني من لم يجب عليهم ما دام اذا اوجبت على أحدهم ما دون الآخر أنما يجتمعان الاول ارتكاب النهي والثاني اعانه عليه كذا في شرح البخاري للعيني (قوله وكذا ترك كل شيء الخ) منه انشاء السفر عنده (قوله كالبيع ماشيا) وما في النهاية عن أصول الفقه لا يبيسر انهم ما اذا تبادوا وهم يعيشان فلا بأس به مشيكل لانه تخصيص لاطلاق الكتاب وهو نسخ فلا يجوز بالرأى وفي المضمرات والبيع على باب المسجد أو فيه اعظم وزرا اه (قوله في الاصح) وقال الطحاوي المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم والشيعين بعده قال في البحر وهو ضعيف (قوله واذا خرج الامام) اي من مخرجه ان كانت والا فقيامه للصعود قاطع كما في شرح المجمع فيثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقبل اذا صعد وعليه جرى الحال والزبلي والعيني (قوله فلا صلاة) سواء كانت قضاء فائتة او صلاة جنازة أو سجدة تلاوة او مندورة او نفلا الا اذا نذر فائتة ولو تروا وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيها حينئذ بل يجب اضرورة صحة الجمعة وأفادته لا يكره الشروع قبل الخروج فيتم ما شرع فيه ولو خطب الامام من غير كراهة مطلقا الا اذا كان في نفل فانه يتم شفعائهم بقطع ولو كان خروجه بعد القيام للثالثة أتم أيضا لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف في سنة الجمعة فقيل يقطع على رأس الركعتين كالنفل المطلق والصحيح انه فيها لانه كصلاة واحدة واجبة بحر ولكن يخفف القراءة دريعي بقدر الواجب لا درالك الواجب وهل يترك تسبيح الزكوع والسجود والصلاة على البشير المنذري في القعود الاخير لانهم اسنة والاستماع فرض بحرر (قوله ولا كلام) ذنبى اتفاقا كما في المراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام وسبأ في تمامه (قوله لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام) وهو كما في الهداية باللفظ المذكور في المصنف قال في الفتح ورفع غريب والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البصر من

(و) يجب بمعنى يفرض (ترك البيع) وكذا ترك كل شيء يؤدى الى الاشتغال عن السعي اليها أو يخل به كالبيع ماشيا اليها لاطلاق الامر (بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال (في الاصح) لحصول الاعلام به لانه لو اذنت الاذان الثاني الذي عند المنبر تفوته السنة وربما لا يدرك الجمعة لبعده محله وهو اختيار شمس الاثمة (واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام) وهو قول الامام لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام وقال أبو يوسف وعمر لا بأس بالكلام اذا خرج قبل أن يخطب واذا نزل قبل ان يكبر واختلفا في جלוه اذا سكت فعند أبي يوسف يباح وعند محمد لا يباح



لان الكراهة للاخلال بقرض الاستماع ولا استماع هنا وله اطلاق الاخر واذا امر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا اخر ازا للفضيلتين ويحمد في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي التبايع بكرة التسيخ وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعيدا ٣٣٩ من الامام يقرأ القرآن وروى عنه انه كان يحرك شفتيه

ويقرأ القرآن فن فعل مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كأنظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف انه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق احد أفضه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصح بقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاما ولا يشمت عاتسا) لاشتغاله بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة وجه الله بكرة تشمت العاطس ورد السلام اذا خرج الامام (حق يفرغ من صلاته) لما قدمناه ولبس منه الانتار والنداء بخوف على أمي ونحوه التردى في بئر وخوف حية وعقرب لان حق الآدمي مقدم على الانصاف حق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره الحاضر الخطبة الاكل والشرب) وقال الكمال يحرم وان كان امر اجبروف

العناية والتمية اخلاف المشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة فقبل انما يكره ما كان من جنس كلام الناس أما التسيخ ونحوه فلا وقبل ذلك مكروه والاول اصح ومن غصة قال في البرهان ونحوه قاطع للكلام أي كلام الناس عند الامام اه فعلم بهذا انه لا خلاف بينهم في جواز غير الديوى على الاصح ويحمل الكلام الوارد في الاثر على الديوى ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية أجاب المؤذن بين يديه فلما ان قضى التاذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم من مقالتي اه وفي النهر عن البدائع يكره الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغله عن سماعها من قراءة قرآن أو صلاة أو تسيخ أو كتابة ونحوها بل يجب عليه ان يستمع ويستمع وفي شرح الزاهدي يكره المستمع الخطبة ما يكره في الصلاة من أكل وشرب ومجبت والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولو امر اجبروف وفي السيد استماع الخطبة من أولها الى آخرها واجب وان كان فيما ذكر الولاية وهو الاصح نهر وكذا استماع سائر الخطب كخطبة النكاح والخطبة اه واختلف في الدنوم الامام والصحيح من الجواب انه أفضل وقال كثير من العلماء التبايع ادأولى كي لا يسمع مدح الظلة والدعاء لهم ويجلس في الصف الاول مما يلي الامام من غير اذناء (قوله لان الكراهة) على الاصل الخلاف ولقول أبي يوسف يجوز ان يلبس أيضا (قوله يصلي سرا) بحيث يسمع نفسه كذا أفاده القهستاني وفي النهر عن الحسامي يصلي في نفسه وفي الفتح عن أبي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان احراز الفضيلتين وهو الصواب (قوله ويحمد في نفسه) واذا فرغ من الخطبة يحمد بلسانه كما لو سمع النداء في الخلا يوجب بقلبه واذا فرغ يوجب بلسانه كما في الهيظ (قوله وفيه خلاف) والمعتمد المنع وفي الولا الجبة الثاني عن الخطيب اذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) معتمد المذهب المنع قال في الكنز بل يستمع وينصت والثاني كالقريب (قوله وان الحكم) بكسر ان (قوله ولا يرد سلاما) مطلقا لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ ولا بعده لان هذا السلام غير مأذون فيه شرعا بل يرتكب بسلامه انما لانه يشغل به خاطر السامع عن القرض (قوله ولا يشمت عاتسا الخ) وهل يحمد اذا عطس الصحيح نعم في نفسه واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو يده أو بعينه لازالة منسكرا أو جواب سائل لا يكره على الصحيح كما في المضمرات والفتح (قوله لما قدمناه) من قوله اذا خرج الامام الخ (قوله وليس منه) أي من الكلام المكروه (قوله حق الله) بدل من الانصات (قوله والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المفسرة على الصحيح بأنهم من خروج الامام الى فراغه من الصلاة (قوله اذا كان يسمع) بأن كان قريبا (قوله ان كتابه من لا يسمع) أي البعيد (قوله غير معتمدة) المعتمد المنع (قوله لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه) وهو الكلام وهذا انما يظهر ان لو اطلق في الكلام أمالوقيد

او تسيخا والاكل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قدمناه ان كتابه من لا يسمع الخطبة غير معتمدة (و) كره (العبث والالتمات) ليجنب ما يجنبه في الصلاة (ولا يسمع الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه

والمرئى من سلامة عندنا غير مقبول ٣٤٠ (ذكره) ان يجب عليه الجمعة (الخرق) من المص يوم الجمعة (بعد

النداء) اى الاذان الاول  
وقبل الثانى (ما يوصل)  
الجمعة لانه شمله الامر بالسعي  
قبل تحققه بالسعي ورواذا  
خرج قبل الزوال فلا بأس  
به بخلاف عندنا  
وكذا بعد الفراغ منها وان  
ليذكرهما (ومن لاجعة  
عليه) كبري ومساقر  
ورقبة وامرأة وأعى  
ومقعد (ان اداها جازع  
فرض الوقت) لان سقوط  
الجمعة عنه للتخفيف عليه  
فاذا تحمّل ما لم يكف به  
وهو الجمعة جازع عن ظهريه  
كالسافر واذا صام وكلام  
الشراح يدل على ان  
الافضل اهم الجمعة غير انه  
يستثنى منه المرأة لانهما  
عن الجماعات (ومن لا عذر  
له) بمنعه عن حضور الجمعة  
(لو سعى الى الظهر قبلها) اى  
قبل صلاة الجمعة انقضى  
ظهوره لوجود وقت الاصل  
فى حق الكافة وهو  
الظهر وان كان المأمر  
بالجمعة (حرم) عليه الظهور  
وكان انعقاده موقوفا  
(فان سعى) اى مشى (اليها)  
اى الجمعة (و) مكان  
(الامام فيها) وقت انفصاله  
عن داره لم يتمها وأقبلت  
بعد ما سعى اليها (بطل ظهريه)  
اى وصفه وصار نفلا  
وكذا المذخور (وان لم يذكرها) فى الاصح وقبل اذا مشى

بالنيوى فلا يظهر لان هذا آخرى وهو مخالف فى باحته كما مر عن العناية وغيرها وهذا  
المبحث كثير الخلاف جدا (قوله والمرئى من سلامة) اى الامام حين يستقر على أعلى المنبر  
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله غير مقبول) لما قاله البيهقي انه ليس بقوى وقال عيسى بن الحنفى  
فى الاحكام الكبرى هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعى رضى الله عنه اى فكيف يستدل  
به عنده وقوله عندنا متعلق بقوله او متعلق بقوله والمرئى فان الحدادى وجماعة من مشايخنا  
قالوا انه يسلم (قوله وكرمان يجب عليه الجمعة) أطلق الكراهة فتكون تحريرية وأخرج من  
لا يجب عليه فلا كراهة فى خروجه (قوله وقيل الثانى) هذا الخلاف مبنى على الخلاف فى  
وجوب السعى بالاقول أو بالثانى (قوله ما يوصل الجمعة) على الصحيح كما فى شرح المشية والمسافر  
اذا دخل مصرا ولم ينو إقامة نصف شهر لاجعة عليه وان عزم على أن يمكث فيه يومها بخلاف  
القرئى الصائم فانه يلحق بأهل المصر وان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا تلزمه الجمعة  
هكذا قال الفقيه وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصر لزمته الجمعة مطلقا ~~كذا~~  
فى الخلاصة قال البرهان الحلبي ولم يذكر قاضيان الا عدم لزومها اذا نوى الخروج من يومه  
قبل الوقت أو بعده كما اختاره الفقيه أبو الليث فعلم انه المختار عنده لانه اذا نوى إقامة ذلك  
اليوم فى المصر التحق بأهله بخلاف ما اذا لم ينو اه (قوله ان اداها جازع عن فرض الوقت)  
قال التهستاقى الكلام مشير الى أن فرض الوقت هو الظهور فى حق المذخور وغيره لكنه  
مأثور باسقاطه بأداء الجمعة تمام والمذخور رخصة فالجمعة ليست بدلالة عن الظهور لان حقيقة  
البدل هو ما صار اليه عند تعذر الاصل وليس هذا كذلك وليس الظهور بدلالة لانه هو فرض  
الوقت بل هو فرض مستعمل فى ذلك اليوم بسقطه به الظهور قال فى الفتح وهذا الوجه يستلزم  
وجوب الظهور أو لا يتم ايجاب اسقاطه بالجمعة وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند  
العجز عن الجمعة اه (قوله وكلام الشراح يدل الخ) لقوله هم ان الظهور لهم يوم الجمعة رخصة  
فدل على ان العزيمة صلاة الجمعة كذا فى الشرح (قوله غير انه يستثنى منه المرأة) اى فضلائها  
فى بيتها أفضل واصل هذا البحث للامامة زين ربه الله تعالى (قوله فى حق الكافة) متعلق  
بالاصل اى وأما الجمعة فليست على الكافة (قوله حرم عليه الظهور) اى صلاة الظهور وهذا  
بالنسبة لغير المذخور كما هو الموضع اما المذخور اذا سعى الى الظهور قبل الامام لا يكره بالاتفاق  
بحر (قوله فان سعى اليها الخ) قيد بالسعى لانه لو كان جالسا فى المسجد بعد ما صلى الظهور  
لا يبطل حتى يشرع مع الامام بالاتفاق كما فى البحر عن الحقائق لانه اذا لم يشرع معه  
تعيين انه لم يرغب فى الجمعة تعيين وقيد باليها لانه لو سعى الى غيرها لا يبطل ظهريه بالاتفاق كما  
فى غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدرك فيها أو لم يذكر له بعد مسافة أو نحوه  
لان الادراك ممكن بتقدير الله تعالى عناية قال فى الفتح وهذا يخرج أهل الجبل عن الامام وهو  
الاصح وعلى تخريج أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يبرجوا ذرا كما اه (قوله وكذا  
المذخور) فلا فرق بينه وبين غيره فى ان السعى مبطل وانما الفرق من جهة حرمة اداء الظهور قبلها  
وعدمها او قال زفر والشافعى لا يبطل ظهريه المذخور بأداء الجمعة بعده وتقع الجمعة نفلا (قوله  
فى الاصح) تعيين ان المبطل السعى بقيد الانفصال عن الدار على المختار (قوله وقبل اذا مشى

خطوتين) وان لم يفصل عن الدار (قوله كما بعده) أي كالسعي بعد الفراغ (قوله وقال لا يبطل ظهرك الخ) لأن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فركه فيبطل بها وللإمام أن السعي إلى الجمعة من خصائصها فصار الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها فيؤثر في ارتفاع الظهر احتياطا (قوله ويقصر القصد عليه الخ) مثلا لو صلى مسافر الظهر أماما ثم حضر الجمعة فصلاها فهي فرضه وجازت صلاة أو اثنين ولو قدمه الإمام لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخول المصلي فصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغز فيقال أي صلاة فسدت على الإمام ولم تقصد على المأموم (قوله أداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة أو بعدها وانما قيد بالمعذور ليعلم حكم غيره بالاولى ووجه الكراهة انه انقضى إلى تقليل جماعة الجمعة لانه ربما تفرق غير المعذور للاقتداء بالمعذور ولان فيه صورة المعارضة بأقامة غيرها (قوله في المصير) قيد به لخراج أهل السواد فانه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها فلا يلزم ما ذكر (قوله فانه يكره له صلاتها الخ) كذا في البصر وهذا لا ينافي ما قدمناه عنه من ان ذلك لا يكره اتفاقا لحمل الكراهة المنفية فيما سبق على الحرعية وما هنا على التنزيهية لانها في مقابلة المنحبة أفاده السيد (قوله صلاتها) أي الظهر وأثبت باعتبار انما افريضة (قوله أو في سجود السهو) ان قيل ان هذا يشترط بانه يسجد للسهو في الجمعة والعبد وهو خلاف المختار أجيب بان المختار عدم الوجوب فيه ما وان الأولى تركه لا يقع الناس في فتنة لأن المختار عدم جواز أفاده في الإيضاح (قوله وما فاتكم فاقضوا) فان معناه اقضوا ما فاتكم من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة وهو بدل من ما في قوله لما روينا (قوله والا ثم ظهرا) لانه أدرك معه أهلها فلا يعتبر بالكل من وجه وحاصله انه باذنه لا يقل نصير جمعة من وجه باعتبار ما وجد من الشرائط فيما أدرك كالحرعية والجماعة والإمام وظهرا من وجه فتوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والإمام وهي مشروعة على خلاف القياس فبراعى فيها جميع الخصوصيات فبالنظر لكونها ظهرا يصل إلى أربعة بالنظر لكونها جمعة ينحتم ان يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال النسيئة (قوله ويتطهر) لعل الواو بمعنى او ويكون المراد به الوضوء لما ورد ما عنده من نوا يوم الجمعة فيها وضعت ومن اغتسل فالغسل أحب (قوله ويدهن من دهنه) لعل المراد به نحو الزيت فانه ما موريه في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كوا الزيت وادهنوا به (قوله ويمس من طيب بيته) الموجود فيه او المراد ان لم يجد طيب الرجال يمس من طيب أهله مما له رائحة لا يكون تمسك وكافور (قوله فلا يفرق بين اثنين) أفاد بهذا النهي عنه قال صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا إلى جهنم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها بلغوفه وخطه منها ورجل حضرها يدعوفه ورجل دعا الله عز وجل ان شاء أعطاه وان شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم يخط رقبته مسلم ولم يؤذ احداهم فهو كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالجمعة سنة فله عشر أمثاله قال الحلبي وينبغي أن يقيد النهي عن التخطي بما اذا وجد بدا

تقسم الجمعة أصلا وقالا  
يبطل ظهره حتى يدخل  
مع القوم وفي رواية حتى  
يتمها حتى لو أقصد الجمعة قبل  
تمامه لا يبطل ظهره على  
هذه الرواية ويقصر  
القصد عليه لو كان امام  
ولم يحضر الجمعة من  
اقتدى به في الظهر  
(وكره له معذور) كره  
ورقين ومسافر (والسجود  
اداء الظهر بجماعة في  
المصير يومها) أي الجمعة  
يرى ذلك عن علي رضي  
الله عنه ويستحب له تأخير  
الظهر عن الجمعة فانه يكره  
له صلاتها منفردا قبل  
الجمعة في الصبح (ومن  
أدركها) أي الجمعة (في  
الشمس أو) في (سجود  
السهو) أو تنهيه (ثم  
جمعة) لما روينا وما فاتكم  
فاقضوا وهذا عندهما  
وقال محمد ان أدركه قبل رفع  
رأسه من ركوع الثانية  
أتم الجمعة والا أتم ظهره وفي  
العديد منه اتفاقا ويتخير  
في الجهر والاختفاء وقال  
صلى الله عليه وسلم لا يغتسل  
رجل يوم الجمعة ويتطهر  
ما استطاع من طهره  
ويدهن من دهنه ويمس  
من طيب بيته ثم يخرج فلا  
يفرق بين اثنين ثم يصل  
ما كتب له ثم يسبكت اذا تكلم الخطيب

الاغفر له ما بينه وبين الجمعة  
الانحرى زواه البخاري وقال  
صلى الله عليه وسلم ثلاثة  
بعضهم اقل من عذاب القبر  
المؤذن والشهيد والمتوفى  
لبسلة الجمعة

أما إذا لم يجد بدًا بأن لم يكن في الوراثة وضع وفي المقدم موضع فله ان يتخطى اليه للضرورة  
وفي الخلاصة إذا دخل الرجل الجامع وهو لا أن كان خطبه يؤذي الناس لم يتخط وان كان  
لا يؤذي أحدًا بأن لا يأتوا بالاجساد فلا بأس ان يتخطى ويدنو من الامام وروى الفقيه  
أبو جعفر عن أصحابنا انه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الامام او يؤذ أحدًا اه وحاصله ان  
التخطى جائز بشرطين عدم الايذاء وعدم خروج الامام لان الايذاء محرم والتخطية عمل  
وهو بعد خروج الامام حرام فلا يرتكبه لفضيلة الدنو من الامام بل يستقر في موضعه من  
المسجد وما ذكر في البحر وغيره من ان من وجد فرجة في المقدم له ان يخرج الثاني لانه لا حرمة  
لهم لتقصيرهم بحمل على الضرورة وعلى عدم الايذاء وعلى الاستئذان قبل خروج الامام  
بما بين الروايات ومن زحزح رجائين وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل في التمسك عن التفرقة  
بين اثنين وفي البحر وأما التخطى للسؤال فمكروه في جميع الاحوال بالاجماع ويكره اشد كراهة  
أن يقيم الرجل أخاه فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها قال الكرماني وظاهر التمسك الوارد  
فيه التحريم لان من سبق الى مباح فهو احق به بخلاف ما لو قام الجالس باختياره وأجلس  
غيره فلا كراهة في جلوس غيره لكن ان انتقل القائم الى مكان اقرب لسماع الخطبة فلا بأس  
وان انتقل الى دونه كره ولو أثره فمكروه لم يجرأ غيره ان يسبقه اليه لان الحق للجالس آثر به  
غيره فقام مقامه في استحقاقه ولو بحث من يقعد له في مكانه ليقوم عنه اذا جاءه وجاز أيضًا  
من غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فضيه وجهان فقيل يجوز اخبره تيمنها والجلوس في  
موضعها لان السابق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز الجلوس عليها بغير رضاه نعم لا يرفعها  
يدها أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه وقيل لا يجوز تيمنها لانه ربما يقضى الى الخصومة ولانه  
سبق اليه بالجر فصار كجر الموات ويجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور اذا قعد في موضع  
الامام او في طريق يمنع الناس من المرور او بين يدي الصف كما في العيني على البخاري وغيره  
(قوله الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) يعني الماضية والمستقبلية والغفرة تكون  
للمستقبل كما تكون للماضي وزاد ابن حبان من حديث ابي هريرة وزيادة ثلاثة ايام من التي  
بعدها (قوله بعضهم الله) اي يحفظهم الله تعالى (قوله المؤذن) ظاهره ولو غير محسوب  
(قوله والشهيد) ظاهره ولو شهيد آخر فقط (قوله والمتوفى ليلة الجمعة) قال ابو المعين في  
أصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكر ونكير حق لكن ان كان كافرا  
فعذابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمته النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين ان كان مطيعا لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة  
فيجد هول ذلك وخوفه لما انه كان ينعم بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا  
يكون له عذاب وضغطة القبر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب  
الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة او يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم  
ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من جميع الروايات والتفاوتات كذا في الشرح  
وناقش فيه المتأخرين وقال ان ذلك غير ثابت في الاحاديث (تكميل) من كمال النظافة فمن  
ظفر وحلق شعره قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستبصار ان رجل وقت لظفره اظفاره او حلق



راسه يوم الجمعة قالوا ان اخره الى يوم الجمعة تاخيرافا حشابه في قد جا وزال الحد كره لان من كان ظفوه طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاختيار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها فروعا من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وفي استحسان القهستاني عن الزاهدي يستحب ان يقلم اظفاره وبه نص شاربيه ويحلق عاتيه ويتطاف بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشرة يوما والرائد على الاربعين آثم اه وورد من قلم اظفاره يوم الجمعة اخرج الله تعالى منه الداء وادخل عليه الدواء اه وورد ان من استاك يوم الجمعة وقصر شاربه وقلم اظفاره وتقف ابطه واغتسل فقد اوجب ونقل عن الثوري استحباب تقليم الاظفار يوم الخميس وجعله بعض العلماء سببا للغنى واحاديث يوم الجمعة اكثر فلا يعارضه هذا وظاهر الاحاديث يدل على ان القلم قبل الصلاة قافي بعض الكتب انه بعدها يشم له بالاصلاة لا يقول عليه لانه تعاديل في مقابلة النص وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين مراده لم يصح لانه لم يثبت اصلا قال بعضهم وتقص على ترتيب النظم المشهور

قلوا اظفاركم \* بالسنة والادب \* بينم اخوابس \* يسارها وخشب

كذا في شرح السرعة وفي فتح الباري ان الامام احمد قد نص على هذه الكيفية ونقل الشرف الدمي ايطي عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا ليرمد وانه يرب ذلك مدة طويلة اه لكن افكر الهيشة المذكورة ابن دقيق العيد فقال كل ذلك لا اصل له واحداث استحباب لا دليل عليه وهو قبيح عندي بالعالم نعم البداءة بيني اليدين وبين الرجلين لها اصل وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن في طهوره وترجله وفي شأنه كاه متفق عليه وكذا تقديم اليدين على الرجلين قياسا على الوضوء وما يعزى من النظم في قص الاظفار له وغيره باطل كظهور الاكالة في قص يوم السبت وذهاب البركة في الاحد وحصول العز والجاه في الاثنين والهاكة في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء والغنى في الخميس والحلم والعلم في الجمعة ثم قص الاظفار هو ازالة ما يزيد على ما يلبس رأس الاصبع من الظفر بقص او سكين او غيره مما يكره بالاسنان لانه يورث البرص والجذون وفي حالة الجنابة وكذا ازالة الشعر لما روى خالد فروعا من قنور قبل ان يفسل جاءته كل شعرة فتقول يا رب سله لم ضيعني ولم يغسلني كذا في شرح شريعة الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار ان الوسخ يجتمع تحتها فيستقدر وقد ينتهي الى حد يمنع وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة وتستحب المبالغة في ازالة الاظفار الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتح الباري وأما حلق الرأس ففي التاتارخانية عن الطحاوي انه سنة عند أئمتنا الثلاثة اه وفي روضة الرند ويستحب السنة في شعر الرأس اما الفرق واما الحلق اه يعني حلق الكل ان اراد التنظيف وترك الكل ليدهنه ويرجله ويفرقه لما في ابى داود والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى شيئا حلق بعض رأسه وتركه بهضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله او اتركوه كله وفي الغرائب يستحب حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النقاية عن الامام يكره ان يحلق قفاه الا عند الحاجة اه قال الطحاوي يستحب احشاء الشوارب ونزاه افضل من قصها وفي شرح شريعة الاسلام

قوله اظافيره في خمسة اظفار اه

قوله قلوا الخ لا يفتي مافي البيت الاول فله هكذا وقلوا اظفاركم ذائنة وادب

اه معجمه ومن شاتنور افقاوا شوره

لكن ذكر ابن وهبان انه لا بأس به واشار اليه بقوله



قال الامام الاحتشاق قريب من الخلق وأما الخلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء وراه بدعة اه  
وفي الخاتمة وينبغي أن يأخذ من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل  
الحاجب اه وعن الشيخ عبي كان يقص شاربه حتى يظهر طرف الشفة العليا وما قارب من  
اعلاه ويأخذ ما شذ عن فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جاني الفم ولا يزيد على ذلك اه  
قال في فتح الباري وهذا عدل ما وقفت عليه من الاثار ويشعر قص السبالين مع الشارب  
لانهم امنه كما استظهر في فتح الباري واستثنى مشايخنا المجاهد فقالوا لا ينبغي له توفير ظاهره  
لانهم اسلاح وشاربه لانه اهدب في عين العدو وأما اللحية فذكر محمد في الاثار عن الامام ان  
السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من  
عرضها ما طال وخرج عن السمات اقرب من التدوير من جميع الجوانب لان الاعتدال محبوب  
والطول المفرط قد يشوه الخلقة ويطلق السنة المتعاقبين وأخرج الطبراني عن همرانه اخذ من  
لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال لا يترك أحدكم نفسه حتى يكون كانه سبع من السباع وفي  
القنواي الهندية عن الغرائب تنف الفنيكين بدعة وهما جابا العنفة اه قال في الصحاح  
والقاموس الفنيك بالقاء والنون كاميروا المثنى فنيكان وهما جمع اللعين أو طرافهما عند  
العنفة وفي الحديث اذا توضأت فلا تنس الفنيكين يعني جاني العنفة عن يمين وشمال قال  
بعض وبوخذمة قد تم مشروعية تنظيف داخل الانف وأخذ شعره اذا طال لان الاذى  
كالمخاط يعلق به اه وروى الشهاب القليوبي في كتاب البدور المنورة في معرفة رتبة  
الاحاديث المشتهرة لاتنفقوا شعر الانف فانه يورث الجذام ولكن قصوه قصا وقال ضعيف  
وقيل حسن وروى انه يورث الاكلة وهي بقلات الهمة الحكة ونباته امان من الجذام وفي  
التلخيص عن المتقي كان ابو حنيفة لا يكره تنف الشيب الاعلى وجهه التزين اه وينبغي حمله  
على القليل أما الكثير فيكرهه طبراني داود لاتنفقوا الشيب فانه نور اسلام يوم القيامة وفي القنية  
حاق شعر الصدر والظهر خلاف الادب وفي المحيط لا يخلط شعر حلقه ولا بأس بأن يأخذ شعر  
الحاجبين وشعر وجهه ما لم يقسبه بالخنثين ومثله في البناء يسع والمضمرات والمراد ما يكون  
مشوها لخبر عن الله النامصة والمتنصصة والسنة في حلق العانة ان يكون بالموسى لانه يقوى  
وأصل السنة يتأدى بكل مزيل لحصول المقصود وهو النظافة وانما جاء الحديث بالفظ  
الخلق لانه الاغلب وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي الاولى في حقه الخلق وفي حقها  
التنف والابطاوى فيه التنف لورود الخبر ولان الخلق يغلظ الشعر ويزيد الرائحة الكريهة  
بخلاف التنف ثم العانة هي الشعر الذي فوق الذكر وحواليه وحوالي فرجها ويستحب ازالة  
شعر الدبر خوفا من ان يعلق به شيء من النجاسة الخارجة فلا يتمكن من ازالته بالاستجمار وفي  
الخاتمة ينبغي ان يذف قلامة ظفره ومحيط شفره وان رماه فلا بأس وكره الفأوه في كشف  
أومقسل لان ذلك يورث داء وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذف الشعر والظفر وقال  
لاتغلب به سمرة بنى آدم اه ولانهم ما من أجزاء الاذى فحتم وروى الترمذي عن عائشة  
رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمر بذف سبعة أشياء من الانسان الشعر والظفر  
والحيضة والسن والقلقة والمسحة اه والحيضة بكسر الحاء المهملة تحرقه الحيض والجمع

محايض كذا في الصحيح ولعل المسحة المخرقة التي يمسح بها ماخرج من الانسان من نحو دم  
وأستغفر الله العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب أحكام العيدين) •

المقامة بين البابين ظاهرة وهي اشتراكها في الآداب والشرائط الخلطية والجمعة تسمى  
عيداً أيضاً قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد أو خمسة أعياد وقدمت  
الجمعة لقرضيتها وكثرة وجودها واصل عيد عود لأنه من العود بمعنى الرجوع قلبت الواو ياء  
لسكونها بعد كسرة كيزان وميقات وقيل من عيد بفتح عين إذا جمع ويجمع على أعياد والقياس  
على الأول أعواد لأنه من العود لأنه جمع بهذا اللفظ للزوم الياء في المفرد فلم ينظر إلى الأصل  
وقيل للفرق بينه وبين أعواد جمع عود الله وأما عود الخشب فجمعه عيدان قال في البحر وصلاة  
العيد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال قدم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم المدينة وهم يومان يلعبون فيها فقال ما هذاان اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في  
الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الاضحى  
ويوم الفطر اه (قوله لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان) دينية وذنيوية وألانه يعود  
ويتكرر بالفرح والسرور وتناوُل بالعود على من أدركه كما سميت القافلة تنافوا ولا يقفوا لها اي  
رجوعها اول اجتماع الناس فيه ويطلق على كل يوم مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه • وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

ومذهب الامام أحمد ان وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد قال في متن المنتهى  
وشرحه للشيخ منصور الحنبلي واذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم  
سقوط حضوره ولا سقوط وجوبه لانه صلى الله عليه وسلم صلى العيد وقال من شاء ان يجمع  
فليجمع أفاده السيد (قوله وهي الاصح رواية) عن الامام وعليه الجمهور ركافى وهو المختار  
خلاصة ونص عليه محمد في الأصل (قوله ودراية) لانه ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله  
عليه وسلم انه كان يصلي صلاة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفاه الله تعالى من غير ترك  
وكذا الخلقاء الراشدون والائمة المجتهدون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز  
وهو قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هداناكم وقوله تعالى فصل ربك وانظر ان الاولى اشارة  
الى صلاة عيد الفطر والثانية الى صلاة الاضحى (قوله وتسميتهما في الجامع الصغير سنة الخ)  
عبارته عيدان اجتمعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه  
قال في العناية هذه الاينافي الوجوب ألا ترى الى قوله ولا يترك واحد منهما ما فانه يتقى الترتيب  
والاخبار في عبارة المشايخ والائمة بقيم الوجوب كذا في الحنبلي على ان الوجوب قريب من  
السنة لان السنة المؤكدة في قوة الواجب ولهذا كان الاصح انه يأثم بتركها كالواجب بحر  
وقال أبو موسى الضرير في مختصره انها فرض كساية كما في شرح الزايدى ومسكين وهو  
رواية عن الامام وبه قال أحمد بكافى البرهان (قوله وشرائط الصحة) ظاهرة انه لا يترك من الجماعة  
المذكورة في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك فان الواحد هنامع الامام جماعة فكيف يصح  
ان يقال بشرائطها (قوله لم تكن شرطاً لها) لان شرطاً لشيء يسبقه أو يقارنه (قوله لو قدمت

(باب أحكام العيدين)

من الصلاة وغيرها  
عيد لان الله تعالى فيه  
عوائد الاحسان الى عباده  
(صلاة العيدين واجبة)  
وليسست فرضاً ورتنص  
الوجوب عن الامام في  
رواية وهي الاصح رواية  
ودراية وبه قال الاكثرون  
وتسميتهما في الجامع الصغير  
سنة لانه ثبت الوجوب  
بهما لوطبة النبي صلى الله  
عليه وسلم على صلاة  
العيدين من غير ترك فتجب  
(على من تجب عليه الجمعة  
بشرائطها) وقد علمت افلا  
بذن من شرائط الوجوب  
جميعها وشرائط الصحة  
(سوى الخلطية) لانها لما  
أخرت عن الصلاة لم تكن  
شرطاً لها بل سنة (فتصح)  
صلاة العيدين (بدونها)  
أي الخلطية لكن (مع)  
الاساءة) لترك السنة (كما)  
يكون مسبباً (لو قدمت

الخطبة على الصلاة) اعلم أن الخطبة سنة وتأخيرها إلى ما بعد الصلاة سنة أيضا نهر  
عن الظهيرية وكونه مسببا بالتقديم لا يدل على نفي سنية أصلها مطلقا لأن الإساءة لترك سنة  
التأخير وهي غير أصل السنة وفي الدرر المنية لو خطب قبل الصلاة جاز وتركه الفضيلة  
ولا تعاد ومثله في مسكين اه (قوله ثلاثة عشر شيئا) قد ذكر نحو الخمسة عشر (قوله أن  
يا كل بعد الفجر) الحكمة فيه المبادرة إلى امتثال الأمر به وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل  
صلاة العيد فإنه كان محترما قبلها في أول الإسلام والشرب كالا كل فان لم يفعل ذلك قبل  
خروجه ينبغي أن يفعله في الطريق أو في المصلى أن تيسر كما في شروح الحديث فان لم يفعل  
فلا كراهة في الأصح كذا في الحلبي (قوله ويا كلهن وترا) زاد ابن حبان ثلاثا أو خسا  
أوسه أ أو أقل من ذلك أو أكثر بعد أن يكون وترا قال شارحوه الحكمة في تخصيص القرأما  
في الحلو من تقوية البصر الذي أضاعه الصوم وترقيق القلب وهو أيسر من غيره ومن غنة  
استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقا كالعسل وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن  
الخلل مثلهم المسلم فتمرها أفضل الماء كقول وقيل لانها الشجرة الطيبة والحكمة في جعلهن  
وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الابتار في جميع أموره استعمارا للوحدة فإنه لم يتيسر  
الترأكل حلوا غيره كذا كرنا فان لم يتيسر أيضا تناول ما تيسر اه (قوله ربعا يعاقب) قال  
التهستاني وبالترك في اليوم يعاقب اه (قوله وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن  
الجواهر يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله أجره ويستوى في ذلك الذهاب إلى الصلاة والقاعد  
لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة قال السروجي وهذا صحيح وبه قالت المالكية والشافعية  
كما في الحلبي واختار في الدرر أيضا كون الغسل والنظافة فيه لليوم فقط وعلمه في التهربان  
السروجي فيه عام فيندب فيه التنظيف لكل قادر عليه صلى أم لا اه وفي السيد عن التراب  
أنه سنة وسماه مندوبا لاشتمال السنة عليه (قوله وهذا نص الخ) اسم الإشارة راجع إلى قوله في  
الحديث يوم عرفة وربعا يقال اغما فله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا تفيد الاستقرار  
كما نص عليه بعض الأصوليين وتقدم أنه لا يكون آتيا بالسنة إلا إذا اغتسل في عرفة وعبارته  
مع التقى في فصل الاغتسالات المسنونة ويسن الاغتسال للحاج لاغيرهم ويفعله الحاج في عرفة  
لاخارجها أو يكون فعله بعد الزوال لفضل زمان الوقوف (قوله وأعم الحالات) أي جميع  
حالات الامكان (قوله ويلبس أحسن ثيابه) أي أجملها جديدا كان أو غسلا لأنه صلى الله  
عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عيد وهذا يقتضي عدم الاختصاص بالايض والحلة  
الجرأ ثوبان من اليمن فيه ما خطوط حمراء وخضر لانها حمراء بحت نهر والبحت الطاهر لأن  
الاحمر القاني أي شديد الحمرة مكروه كذا في شرح السيد بزيادة (قوله وكان للنبي صلى الله عليه  
وسلم حبة نعل) أخرج البيهقي في سننه من طريق الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس  
بردة حمراء في كل عيد وأخرجه في المعرفة عن الحاج بن أرطاة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله  
قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم برءا حمراء يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرء بالضم  
نوب مخطط وفي المصباح البردة كساء صغير مربع اه وفي النهاية الحبرة بكسر الحاء الملهمة  
رفع الموحدة بوزن غيبة ما كان موشى مخطوطا وهو برديما يقال برء حمرة على الموصف

(ويؤدى صدقة الفطران)  
وجبت عليه (لامر النبي صلى  
الله عليه وسلم بادائها قبل  
خروج الناس الى الصلاة  
(ويظهر الفرح) بطاعة  
الله وشكر نعمته ويتختم  
(و) (يظهر) (البشاشة) في  
وجهه من بقاءه من المؤمنين  
(وكثرة الصدقة) الثالثة  
(حسب طاقته) زيادة عن  
عادته (والتسكرو هو سرعة  
الانتباه) أول الوقت أو  
قبيله لاداء العبادة بنشاط  
(والابتكار) وهو المسارعة  
الى المصلى لينال فضيلته  
واصف الاول (وملاة  
الصبح في مسجد حبه)  
لقضاء حقه ويتخص ذهابه  
لعبادة مخصوصة وفي قوله  
(ثم توجه الى المصلى)  
اشارة الى تقديم ما تقدم  
على الذهاب الى المصلى  
(ماشيا) بسكون ووقار  
وغض بصري أنه عليه  
الصلاة والسلام خرج  
ماشيا وكان يقول عند  
خروجه اللهم اني خرجت  
الىك مخرج العبد الذليل  
(مكبرا سرا) قال عليه  
السلام خير الذكرا الخفي  
وخير الرزق ما يكتفي وعندهما  
جهر او هود واية عن الامام

والاضافة اه قال القرطبي سميت حبرة لانها تحبر أي تزين والتعبير التحسين قيل ومنه قوله  
نعالي فهم في روضة يجبرون والوثنى الخطيط اه وتوابعهم حبرة بفتح الحاء خطأ مشهور وروفي  
الشرح الفلك حيوان يشبه الثعلب اه (قوله ويؤدى صدقة الفطر) المقصود هنا بيان  
أفضل أوقات الدفع فلا ينافي انما واجبة في ذاتها والحاصل أن لها أحوال أربعة أحدها قبل  
يوم الفطر بشرط رمضان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى وهو جائز  
ثانيها يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثها بعد الصلاة في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعها بعد  
خروج يوم الفطر وفيه اثم لكن يرتفع الاثم بالاداء كمن أخر الحج بعد القدرة فانه يأثم ثم يزول  
بالاداء كذا في البحر (قوله وشكر نعمته) عطف على الفرح (قوله ويتختم) لما روي أن من  
كان لا يتختم من الصحابة في سائر الايام يتختم يوم العيد كذا في الشرح والتهنئة بقوله تنبيل الله  
بنا ومنكم لا تسكرو بل مستحبة لورود الاثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن نخعة عبيد الاضهي  
لابي القاسم المستملى بسند حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقوا يوم العيد  
يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنكم قال وأخرجه الطبراني أيضا في الدعاء بسند قوي اه  
قال والمتعامل به في البلاد الشامية والمصرية قول الرجل لصاحبه عيد مبارك عليك وقوه  
ويمكن أن يلحق هذا اللفظ بذلك في الجواز الحسن واستحبابه لما بينه ما من التلازم اه وكذا  
تطلب المصافحة فهي سنة عقب الصلاة كلها وعند كل اتي (قوله أول الوقت) هو بعد الصبح  
فهو الثاني (قوله لينال فضيلته) أي فضيلة الابتكار (قوله ووصف) بالجر عطف على الضمير في  
فضيلته أي ولينال فضيلة اصف الاول (قوله وملاة الصبح) أي في جماعة (قوله لقضاء حقه)  
أي بحق مسجد الحى فان الصلاة فيه أفضل من الجامع على أحد قولين (قوله ويتخص)  
بالتصيب عطف على قضاء واللام مسيطرة عليه اي ويتخلص ذهابه وقوله لعبادة متعاق يتخص  
(قوله ثم توجه الى المصلى) بالتصيب عطف على التمدد وبان فان خصوص التوجه الى المصلى  
مندوب وان وسعها المسجد عامة المشايخ وهو الصحيح وقد كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع معروف بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع  
كما في العمري على البخاري وأما مطلق التوجه فواجب اه (قوله وغض بصر) أي كفه عما  
لا ينبغي أن يبصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا) وروى انه ما ركب في عيد  
ولا جنازة ولا بأس بالركوب في الرجوع لانه غير فاصد الى قرينة كما في السراج وهذا ان قدر  
والا فالركوب أولى فهو الثاني (قوله مخرج العبد الذليل) مفعول به في الحدث لا المكان ولا الزمان  
(قوله مكبرا سرا) قال الطحاوي ذكر ابن أبي عمران عن أصحابنا جده ما ان السنة عندهم يوم  
الفطر أن يكبر في طريق المصلى وهو الصحيح لقوله تعالى ولتكبروا لله على ما هذاكم (قوله  
وعندهما ما جهرا) قال الحلبي الذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لاني  
كراهته وعدمهما فعندهما يستحب وعنده الاخفاء أفضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من  
السلف كابن عمر وعلي وأبي أمامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى  
وأبان بن عثمان والحكم وحامد ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور كما ذكره ابن المنذر في الاشراف اه

وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطعه) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في رواية) جزم به في الرواية (وفي رواية إذا افتتح الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر وبه تأخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثيرا للشهود (ويكره التفضل قبل صلاة العبد في المصلي) اتفاقا (و) في البيت (عند عامتهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فعلى يوم العيد ٣٤٨ لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه) (و) يكره التفضل (بعدها) أي بعد صلاة العبد

(في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة العبد من ارتفاع الشمس قدر ربح أو ربحين حتى تبيض للنسي عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العبد حين ترتفع الشمس قدر ربح أو ربحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عبد بل نفلا محرما (إلى) قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (وكيفية صلاتها) أي العبد (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العبد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العبد لله تعالى المقتدى ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للصلاة ثم يقرأ) الإمام والمؤتم (الثناء) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فقدم

(قوله) وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير) أجيب عنه من طرف الإمام بأنه قول صحابي فلا يعارض به عموم الآية القطعية أعني قوله تعالى وإذا ذكر ربك إلى قوله ودون الجهر (قوله) وتكثيرا للشهود) لأن مكان القرية يشهد صاحبها سراج ولا بأس ببناء منبر في المصلي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم لها منبر وإنما كان يخطب وهو واقف وكذا الخلفاء الراشدون بعده وأول من أحدثه مروان بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية كذا يعلم من البخاري وشروحه (قوله في المصلي اتفاقا) في القهستان عن المضمرات أنهم لا يكره في ناحية المسجد عند ابن مقاتل فكانه لم يعتبر خلافا والكرهية تثبت مطلقا ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وسواء من تجب عليه صلاة العبد وغيره حتى يكره للنساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة الإمام كما في النهرو وغيره عن الخاتمة (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أي مع حرصه على النوافل فلولا التكره لفعّل (قوله على اختيار الجمهور) وأطلق قاضي خان وصاحب التحفة إباحة التطوع بعدها بأربع ركعات في الجبانية وذكر في الزاد والخلاصة يستحب أن يصلي بعد صلاة العبد أربع ركعات حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العبد أربع ركعات كتب الله له بكل نيت نيت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح ويحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر ربح) هو ثلث عشرة شبرا والمراد وقت حل النافلة اه (قوله بل نفلا محرما) لو وقع في وقت الطلوع وللجماعة في النقل ويستحب تعجيل الإمام الصلاة في أول وقتها في الضحى وتأخيرها قبل إلا عن أول وقتها في الفطر بذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم وهو بنجران يحمل الضحى وآخر الفطر قبل لبؤدى الفطر ويحمل إلى التضحية زاهدي وحاجي وابن أمير حاج (قوله ويقول بلسانه أصلي صلاة العبد لله تعالى) ولا يشترطنية الواجب للاختلاف فيه (قوله أيضا) أي كما ينوي صلاة العبد وتقدم أنية النروع مع الإمام في صلاته صحيحة (قوله وهو مذهب ابن مسعود) وعمر وأبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي مسعود الأنصاري وأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابن عباس والحسن وابن سيرين والثوري (قوله ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية) قال في المبسوط هذا التقدير ليس بلازم لأن المقصود منه إزالة الاشتباه من القوم وهو يختلف بكثرة الزحام وقتها اه (قوله ولا بأس بأن يقول الخ) في القهستان عن عيينة الأعمى أن التسييع بينهما أولى اه (قوله يرفع يديه) أي التكبيرة الركوع ولو صلى خلف إمام لا يرى الرفع فيها يرفع ولا يوافق الإمام في الترك بجرح الظهيرية (قوله ثم يعمد) هو قول محمد وهو المختار كما في مجمع الأنهر وقال أبو يوسف يعمد قبل الزوائد لأنه

على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت به لأن يادتها على تكبير تسبح الأحرار والركوع يكررها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية عن أبي حنيفة لئلا يشبهه على البعيد عن الإمام ولا يسد ذكر ولا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (يرفع يديه) الإمام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنة (ثم يعمد) الإمام (ثم يسمي سرا ثم يقرأ) الإمام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة



ونذب أن تكون) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) تماماً (ثم يركع) الإمام ويتبعه القوم (فإذا قام للثانية ابتدأ بالسجدة  
ثم بالثالثة ثم بالسورة لبوالى بين القراءتين وهو الأفضل عندنا (ونذب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (القاسمية)  
رواه الامام أبو حنيفة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى  
وهل أتاك حديث القاسمية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثاً ويرفع  
يديه) الامام والقوم (فيها تكبيرة) الركعة (الاولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين والتكبير ثلاثاً في كل ركعة  
(أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة ٣٤٩ و(من تقديم تكبيرات الزوائد

في الركعة الثانية على القراءة)

لا تراين مسعود رضى الله  
عنه وموافقة جمع من الصحابة  
له قولاً وفعلاً وسلامته من  
الاضطراب وانما اختير قوله  
لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
رضيت لأمتي ما رضيه ابن  
ام عبد (فان قدم التكبيرات)  
في الركعة الثانية (على  
القراءة جاز) لان الخلاف  
في الاولوية لا الجواز وعدمه  
ولذا لو كبر الامام زائدا عما  
عما قلناه يتابعه المقتدى الى  
ست عشرة تكبيرة فان زاد  
لا يلزمه متابعتها لانه بعدها  
محظورين لمجاوزته ما ورد  
به الا كما لو اذا كان مسبوقاً  
يكبر فيها فانه بقول ابى  
حنيفة واذا سبق بركعة  
يتقدم في قضاها بالقراءة ثم  
يكبر لانه لو بدأ بالتكبير  
والى بين التكبيرات ولم  
يقبله احد من الصحابة  
فيوافق رأى الامام على

تسبح للثناء عنده (قوله بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك) وروى ق واقتربت جوهرية (قوله  
وموافقة جمع من الصحابة) قدمنا ذكرهم (قوله وسلامته) أى أترابن مسعود من  
الاضطراب أى التردد في بعض اللفاظ (قوله وانما اختير قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة  
الامام له (قوله لان الخلاف في الاولوية) قال في البحر والخلاف في الاولوية ولا خلاف  
في الجواز لقول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فحسن ولو كان فيها ناخ ومنسوخ  
لكان محمد أولى بعرفته (قوله ولذا لو كبر الامام) أى لكون الخلاف في الاولوية (قوله  
يتابعه المقتدى الخ) لانه التزم صلاته فيلزمه العمل برأيه (قوله لانه بعدها الخ) أى يخرج عن  
عهد الاجتهاد فصار كالعمل بالمنسوخ ثم قالوا هذا اذا سمع من الامام اما اذا سمع من المبلغ  
فقط فانه يتابعه ولو زاد على هذا العدد لجواز الخطأ من المبلغ فيما سبق فلا يترك الواجب احتياطاً  
ولذا قيل يتوى الافتتاح بكل تكبيرة لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة (قوله واذا  
كان مسبوقاً الخ) قال في المبراج المسبوق يكبر فيما يقضى برأى نفسه ويحالف رأى امامه لانه  
منفرد بخلاف اللاحق فانه يكبر برأى امامه ويحالف رأى نفسه لانه خلف الامام حكماً (قوله  
واذا سبق بركعة) أى وكان ممن يرى قول أبى حنيفة (قوله فيوافق رأى الامام على) أى  
بالبدء فى القضا بالقراءة ثم يكبر (قوله فكان أولى) من الخروج عن أقوالهم جميعاً أى اذا ابتدأ  
بالتكبير ثم قرأ (قوله بمشاركته) متعلق بأم (قوله ويكبر للزوائد مضمناً) برأى نفسه لانه  
مسبوق وقال أبو يوسف يشتغل بتسبيح الركوع لانه محله حقيقة ويسقط عنه التكبير (قوله  
لان الفاتت من الذكر الخ) كما اذا أدركه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يبدأ  
بالتشهد الذى فاته وكما اذا أدركه في ثالثة الوتر كما فاته يأتى بالقنوت ان امن فوت الركوع  
وكذا يأتى بالثناء كذلك (قوله ويقوت) من التقويت (قوله سقط عن المقتدى ما بقى) أى  
او كله ان لم يكبر شيئاً ولا يأتى به في الثانية ولو أدرك الامام وقد كبر بعض التكبيرات تابعه  
وقضى ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان أدركه وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح واتى  
بالزوائد برأى نفسه لانه مسبوق ولو أدركه قائماً ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما ارضاه في المحيط  
وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر اتفاقاً ولو ركع الامام قبل ان يكبر كبراً كعاً  
ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد لا نفسه كما فى شرح السعيد (قوله لم ترك

ابن ابى طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى اول صلاته في حق الاذا كان وان أدرك الامام را كعاً حرم  
قائماً وكبر تكبيرات الزوائد قائماً ايضاً ان امن فوت الركعة بمشاركته الامام في الركوع ولا يكبر للاحرام قائماً  
يركع مشاركالل امام في الركوع ويكبر للزوائد مضمناً بالرفع يدلان الفاتت من الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف القول  
والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التى في محله او هى وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن  
المقتدى ما بقى من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لم ترك

المتابعة المفروضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه فائما لا يأتي بالتكبير لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير  
(ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) لان الخطبة  
نشرت لاجله فيذكر من يجب عليه وان تجب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين

جلسة خفيفة ويكبر في  
خطبة العيدين وليس  
لذلك عدد في ظاهر الرواية  
ليكن لا ينبغي أن يجعل  
اكثر الخطبة التكبير ويكبر  
في خطبة عيد الاضحي اكثر  
عما يكبر في خطبة الفطر كذا  
في قاضي خان ويدأ الخطيب  
بالجمعة في الجمعة وغيرها  
ويدأ بالتكبير في خطبة  
العيدين ويستحب أن  
يستفتح الاولى بتسعة تترى  
والثانية بسبع قال عبد  
الله بن مسعود هو السنة ويكبر  
القوم معه ويصلون على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في أنفسهم امتثالاً لامر  
وسنة الانصات (ومن فاتته  
الصلاة) فلم يدركها (مع  
الامام لا يقضيها) لانهم لم  
تعرف قرية الا بشرائط لا تتم  
بدون الامام اي السلطان  
او أموره فان شاء انصرف  
وان شاء صلى نفلاً والافضل  
أربع فيكون له صلاة الضحى  
لما روى عن ابن مسعود  
رضي الله عنه انه قال من فاتته  
صلاة العيد صلى أربع  
ركعات يقرأ في الاولى بسبح  
اسم ربك الاعلى وفي الثانية  
والشمس وضحاها وفي

المتابعة المفروضة) انية ان المتابعة هنا واجبة (قوله بعد الصلاة) هذا بيان الافضية (قوله  
يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) أي في احداها وهي الاولى وهذا في خطبة الفطر وسأني بيان  
الاضحية وكذا كل حكم احتيج اليه (قوله لان الخطبة نشرت لاجله) أي لاجل التعليم قال  
صاحب البحر بحثنا وينبغي للخطيب ان يعلمهم الاحكام في جمعة قبل العيد لان المندوب في صدقة  
الفطر أدوا قبل الخروج الى المصلى وابتداء تكبير التشريع من فجر يوم عرفة فلا يقيد هنا  
التعليم اه قال والعلم امانة في عنق العلماء ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى  
الله عليه وسلم كان يخطب قبل العيدين يومين خطبة يبين فيها احكام صدقة الفطر اه (قوله من  
يجب عليه) وهو الحر المسلم المالك للانصاب ولو غيب نام (قوله وان تجب) هو مصرف الزكاة (قوله  
وم تجب) من البر وسويقه ودقيقه والشعر كذلك والقروا الزيب وما سواها بالقيمة (قوله  
ومقدار الواجب) هو نصف صاع من براوصاع من غرا وشعر او زبيب (قوله ووقت الوجوب)  
هو طلوع الفجر من يوم الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين) لاقبلها مع اننا كذا في الدرر (قوله  
وليس لذلك) اي للتكبير الواقع في اثناء الخطبة عدد فلا ينافي في قوله بعد ويستحب ان يستفتح الخ  
(قوله وغيرها) هذا يعم خطب الحج الثلاث مع انه يبدأ بها بالتكبير الا أن التي بمكة وعرفة يبدأ  
فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا كره في الدرر (قوله تترى) اي متتابعات ويكبر قبل  
النزول اربعة عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد انهم يسرون به كما تقدم والظاهر  
أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجمعهما وقوله سنة الانصات الاولى أن يقول  
وواجب الانصات (قوله ومن فاتته الصلاة مع الامام) او يخرج وقتها سواء كان بعد زوال  
الا انه يأتي في الثاني دون الاول وكذا اذا لم يشرع اصلاً او شرع ثم افسده اتفاقاً على الاصح وفيها  
يلغز أي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه در ولو قدر بعد الفوات مع الامام على  
ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الامام أي السلطان او  
مأموره) أي وقد صلاها الامام او مأموره فان كان مأموراً باقامتها له ان يقمها (قوله وان شاء  
صلى نفلاً) لعله محمول على الصلاة في غير المصلى لما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها (قوله  
فيكون) أي ما صلاة له صلاة الضحى قال في العناية فان قيل هي قائمة مقام صلاة الضحى  
ولهذا تكررة صلاة الضحى قبل صلاة العيد فاذا جهز عنها بصير الى الاصل كالجمعة اذا فاتت فانه  
يصير الى الظاهر اوجب بأننا ان سلمنا ذلك لا يضرنا لكن صلاة الضحى غير واجبة فيعتبر بخلاف  
الظهور في الجمعة فانه فرض فيلزم ادائه ويلزم على ما ذكره انه لا يأتي بالضحى اذا صلى العيد  
لعدم الجمع بين العوض والمعرض وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة الفاعل وتخصيره  
لابن مسعود (قوله وثواب جزيل) في القهس تثنى عن المسعودية يعطى ثواباً بعد كل ما ثبت  
في هذه السنة اه (قوله كأن غم الهلال الخ) وكالمطر ونحوه كما في السراج وكما لو صلى بالناس  
على غير طهارة ولم يعلم الابد الزوال كما في الخالية (قوله وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث

الثالثة والليل اذا غشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جيلاً وثوباً لا  
جزيلاً (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد ركعتي غم الهلال وشهدوا بعد الزوال او صلوا في غم فظهر أنها كانت بعد الزوال

لا يمكن اجتماع الناس برهان قال السيد وفي كونه قضاء او اداء قولان حكاهما القهستاني  
 ونفسه أي يقضى صلاته كما اشار اليه الكرماني والجلابي والهداية وغيرها أو يؤدى كما  
 في الصفة اه (قوله الى الغد) ووقتها من الثاني كالاول فاذا السيد (قوله واحكام  
 الاضحية) أي من الشروط والمندوبات هي احكام الفطر ولا حاجة الى تعداد الموافق وانما  
 يحتاج الى عد المخالف فاذا السيد (قوله يؤخر الاكل عن الصلاة) وكذا كل ما ينافي الصوم  
 من مجبه الى أن يصلى وقد تواردت الاخبار عن العصاة رضى الله عنهم في منع الصبيان عن  
 الاكل والاطفال عن الرضاع فمداه الاضحية كما في الزاهدي وفيه رمز الى أن هذا الامساك  
 ليس بصوم ولذا لم يشترط له النية والى أنه مندوب في حق المصريين فقط كما في تقسيم المأمور به  
 من الكشف قهستاني (قوله فان قدمه لا يكره في المختار) قال الحموي المنفى كراهة التعريم  
 اذ لا بد من الكراهة بترك السنة وادنى مراتبها التنزيه اه (قوله كان لا يطعم) بفتح الباء أي  
 لا يأكل (قوله فيأكل كل من ارضيته) وفي لفظ البيهقي فيأكل كل من كبد ارضيته قال في غاية  
 البيان لان الناس اضياف الله تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون تناولهم من لحوم  
 الاضحية هي التي ضيافة الله تعالى (قوله فلذا قيل الخ) أي لهذا الحديث قيل الخ قال السيد  
 وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق لحكاية التفصيل بقيل اه وقيل في غاية البيان بالمصرى أما  
 القروى فانه يذوق من حين يصبح ولا يسك كما في عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من  
 الصباح بخلاف المصر حيث لا تذبح فيه قبل الصلاة اه وقوله فانه يذوق من حين يصبح أي من  
 اضاحيمه يدل على التعميل بقوله لان الاضحية الخ والاعمال بعدم الصلاة عليهم (قوله ويكبر في  
 الطريق جهرا) أشاوب ذكر الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوى انه يقطعها اذا انتهى  
 الى الجبانة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعل الناس على هذه الرواية ويكبر كلما في جمعها  
 او علا شرفا واهبط وادبا كالتلبية ولا يسن التكبير جهرا في غير هذه الايام الا بازاء عدو  
 او لصوص قيل وكذا الطريق والمخاروف كلها كما في الزاهدي (قوله من تجب عليه) هو المسلم  
 العاقل الحر المالك للثياب ولو غير تام (قوله ومم تجب) تجب من الانواع الثلاثة الابل والبقر  
 والغنم (قوله وسن الواجب) هو الثني من هذه الانواع وهو مائة سنة من الغنم وطعن  
 في الثانية ومن البقر مائة سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل مائة اربعة وطعن في الخامسة  
 ويجزى الجوزع من الضأن وهو مائة نصف جمل او اكر كما بين في محله (قوله ووقت ذبحه)  
 هو يوم العيد ويومان بعده (قوله والذابح) هو صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح  
 والا فأي امر غيره ويشهد الذبح فانه يغفر له باول فطرة من دمها كما قاله رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اسيدة نساء العالمين بنته فاطمة رضى الله عنها (قوله وحكم الاكل والتصدق) هما  
 بالثمن ويهدى ثلثا ويدخر ثلثا ان لم يكن صاحب عيال والا فصرفه الى عياله اولى من صرفه  
 الى الصدقة والهدية (قوله ويعلم تكبير التشريق) هو في اللغة تقديم اللحم بالقائه في المشرفة  
 أي الشمس وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الاضحية في اليوم الحادى عشر والثاني عشر  
 والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق وايام النحر ثلاثة ايضا يوم النحر وهو العاشر من  
 ذي الحجة ويومان بعده فالجمع اربعة الاول منها نحر فقط والرابع تشريق فقط والمتوسطان

فتؤخر (الى الغد فقط)  
 لان الاصل فيه أن لا تقضى  
 الجمعة الا نأثر كراهة بما  
 روينا من انه عليه السلام  
 اخرها الى الغد بعد زولم يرو  
 أنه اخرها الى ما بعده فيق  
 على الاصل وقد العذر  
 للجواز لانني الكراهة فاذا  
 لم يكن عذرا لنصح في الغد  
 (واحكام) عيد (الاضحية  
 كالفطر) وقد علمنا (لكنه  
 في الاضحية يؤخر الاكل عن  
 الصلاة) استحبابا فان قدمه  
 لا يكره في المختار لانه عليه  
 السلام كان لا يطعم في يوم  
 الاضحية حتى يرجع فيأكل من  
 ارضيته فلذا قيل لا يستحب  
 فاحذر الاكل الامن خصي  
 لياكل منها اقولا (ويكبر في  
 الطريق) ذاهبا الى المصل  
 (جهرا) استحبابا كما فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 (ويعلم الاضحية) فيبين  
 من تجب عليه ومم تجب وسن  
 الواجب ووقت ذبحه  
 والذابح وحكم الاكل  
 والتصدق والهدية والادخار  
 (ويعلم) تكبير التشريق  
 من اضافة الخاص الى العام  
 (في الخطبة) لان الخطبة

شرعت له وينبغي للتطبيب  
التنبية عليه في خطبة الجمعة  
التي يليها العبد (وتؤخر)  
صلاة العبد الاضحية (بعذر)  
لنفي الكراهة ولا عذر مع  
الكراهة لخالفه المأثور  
(الى ثلاثة أيام) لانها مؤقنة  
بوقت الاضحية فيما بين  
الارتفاع الى الزوال ولا  
تصح بعدها (والتعريف)  
وهو التشبه بالواقفين  
بعرفات (ليس بشئ) معتبر  
فلا يصح بل يكره في الصحيح  
لانه اختراع في الدين ولا  
يجزى ما يحصل من رعا  
العامه باجتماعهم واختلاطهم  
بالناس والاحداث في هذا  
الزمان ودره المفسدة مقدم  
(ويجب تكبير التشريق)  
في اختيار الاكثر لقوله تعالى  
واذكروا الله في أيام  
معدودات (من بعد) صلاة  
(فجر عرفة)

فخر وتشريق وعلى هذا المعنى اعترضت الاضافة بأن المعنى حينئذ تكبير أيام التشريق ولا يصح  
لانه يؤتى به في غيرها وأجيب بانه لما كان أكثر أيامه أيام التشريق نزل الاكثر منزلة  
الكل وبأن لفظ التشريق كما يطلق على ما تقدم يطلق ايضا على رفع الصوت بالتكبير في هذه  
الأيام المخصوصة كما قاله أئمة اللغة وحينئذ فالاضافة من قبيل اضافة البيان أى التكبير الذى  
هو التشريق وهذا الثانى هو الذى أشار إليه المؤلف بقوله من اضافة الخاص أى الذى هو  
التشريق بالمعنى الثانى الى العام وهو مطلق تكبير وهذا انما يتشبه على أن اول المتضايفين  
مضاف اليه وهو واحد أقوال ثلاثة وقيل بالعكس وهو المشهور وقيل كل يطلق على كل (قوله  
شرعت له) أى لاجل التعليم المأخوذ من يعلم (قوله وينبغي) البحث لصاحب الجرح (قوله  
لانها مؤقنة بوقت الاضحية) وذلك لان التضحية قربية تتوقت بأيام النحر وهى ثلاثة فكذا  
الصلاة لانها صلاة الاضحية ولو أخرت صلاة العبد في اليوم الاول أخرت التضحية الى الزوال  
ولا تجزئهم الا بعده وكذا في اليوم الثانى لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلى  
الامام فحينئذ تجزئهم (قوله فيما بين الخ) كالاستدراك على ما قبله يعنى الصلاة وان وقتت بوقت  
الاضحية نظرا الى الأيام الثلاثة لكنها تدعى بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها  
(قوله وهو التشبه بالواقفين) هذا هو المراد هنا ويطلق على التطيب بذى عرف أى ربح طيبة  
وانشاد الضالة والوقوف بعرفات أى تشبيه الناس أنفسهم بالواقفين بعرفات والاولى التشبيه  
(قوله بل يكره في الصحيح) وظاهر كلامهم انما التحريم لان الوقوف عهد قربية بمكان مخصوص  
فلم يجز فعله في غيره كالطواف ونحوه الا ترى أنه لا يجوز الطواف حول مسجد او بيت سوى  
الكعبة تشبها كما في غاية البيان وفي الكافي من طاف بمسجد سوى الكعبة يحشى عليه الكفر  
اه (قوله لانه اختراع في الدين) اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله  
تعالى عليهم وما نقل عن ابن عباس أنه فعل ذلك بالبصرة يحمل على انه خرج للاستسقاء ونحوه  
لالتشبيه بأهل عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تخلو بنفسك عرفة فافعل اه  
(قوله رعا) قال في القاموس الرعا كصحاب الاحداث والطفان وكصحاب العامة ومن  
لا فؤاده ولا عقل اه وقال في مادة حدث والاحداث امطار اول السنة ورجل حدث السن  
وحديثها بين المداثة والحدوث فحق الحديث الجديد والخبر اه والمناسب هنا هو ارادة من  
لا فؤاده ولا عقل وعليه فالمناسب أن يقول رعاة العامة أى من لا عقل له منهم والمراد  
بالاحداث هنا القتيان أى الشبان (قوله ودره المفسدة مقدم) أى دفع المفسدة مقدم على  
جانب المصلحة قال في الشرح بعد ذكر هذه العبارة وحسم ذلك واجب اه (قوله ويجب  
تكبير التشريق) وكذا يجب الجهر به وقيل ليس انما هذه القهستانى (قوله في اختيار الاكثر)  
وقيل بسنن وبه عبر حافظ الدين في الكنز واول بان السنة تطلق على الواجب نظرا الى معناها  
اللغوى وهو الطريقة (قوله لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات) انما لم يكن فرضا  
بهذه الآية لما قيل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمى الجمار بدليل ان تجل في يومين الآية فلم  
يكن الكتاب قطعي الدلالة فيجب له الوجوب لا الاقتراض وقد واظب عليه النبي صلى الله عليه  
وسلم من غير ترك وكذا الخلقاء الراشدون والعصابة اجمعون (قوله من بعد صلاة فجر عرفة الخ) هو



(الى عقب (عصر العبد) لانعقاد الاجماع على الاقل وبأنى به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) شغل الجمعة  
وخرج النقل والوتر وصلاة الجنائز والعبد اذا كان القرض (أدى) ٢٥٢ أى ولو كان قضا من فروض هذه المدة فيها  
وهي الثمانية (بجماعة)

خرج به المنفرد لما عن ابن  
مسعود رضى الله عنه ليس  
التكبير أيام التشريق على  
الواحد والاثنين التكبير  
على من صلى بجماعة  
(مستحب) خرج به جماعة  
النساء فيجب (على امام  
مقيم عصر) لا مسافر ومقيم  
بقربة (و) يجب التكبير  
على (من اقتدى به) أى  
بالامام المقيم (ولو كان)  
المقتدى (مسافرا أو رقيقا  
أو أبنيا) تبسلا امام والمرأة  
تقتض صوته دون الرجال  
لانه عورة وعلى المسبوق  
التكبير لانه مقتدى بتحريرة  
فيكبر بعد فراغه ولو تابع  
الامام ناسيا لم يفسد صلاته  
وفي التلبية نفسا ويبدأ  
الحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا  
يفتقر التكبير للطهارة  
وتكبير الامام (عند ابى  
حنيفة رحمه الله) لما رويناه  
(وقالا) اى ابو يوسف ومحمد  
رحمه الله (يجب) التكبير  
(فور كل فرض على من  
صلاه ولو) كان (منفردا  
او مسافرا أو قرويا) لانه  
تبع للمكتوبة من غير عرفة  
(الى) عقب (عصر) اليوم  
(السلام من يوم عرفة)  
فهي تكون الى آخر أيام

قول ابن مسعود ابتداء وانتهاء ولذا أخذ به الامام رضى الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام  
اختار لامي ما اختاره ابن ام عبد وقيل ابتداء ومن بعد صلاة الظهر من أول يوم التحريم  
أخذ مالك والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف (قوله الى عقب) انما زاد عقب للتخصيص  
على البعدية ولو حذف توهم ان الغاية غير داخله (قوله وبأنى به مرة) وما زاد فهو مستحب  
قاله البدر العيني في شرح التلخيص واقره في الدرر في الحوى عن القرا حصارى الاتيان به مرتين  
خلاف السنة وفي مجمع الانهر ان زاد فقد خالف السنة ١٥ ولعل محله ما اذا أتى به على انه سنة  
وأما اذا أتى به على انه كرم مطلق فلا يحرر (قوله فور كل صلاة فرض) لانه من خصائص الصلاة  
فيؤدي في حرمتها من غير فاصل يمنع البناء كقهقهة وحدث عمد وكلام مطلقا وخروج من المسجد  
ومجاورة الصفوف في التحريم وان لم يخرج منه ولم يجاوزها يكبر لان حرمة الصلاة باقية كما في  
حاشية المؤلف فان فصل بشئ من هذه الاشياء سقط عنه لانها تقطع حرمة الصلاة لكنه ان فعل  
المنافي عمد اثم ولو سبقه حدث بعد السلام ان شاء كبر في الحال لبقاء حرمة الصلاة ولا يشترط  
له الطهارة كما سيأتى لانه لا يؤدي في تحريم الصلاة واختاره السرخسي وان شاء توضأ وأتى  
به وصححه الزبلي (قوله ولو كان قضا من فروض هذه المدة فيها الخ) خرج به ثلاث صور  
الاولى فائتة غير هانها الثانية فائتة في غير هذه الايام الثالثة فائتة اقضاها في أيامها من العام  
القابل وفي هذه الاخير خلافاً لأبي يوسف والعصم انه لا تكبير لها (قوله وهي الثمانية)  
الضمير الى التراتل (قوله والاثنين) انه محمول على المنفردين والا فالجماعة تحقق بهم ما في غير  
الجمعة الا انه على هذا المعنى يرجع الى المنفرد لان كلامهم من منفرداً وأنه يعد الاثنين غير جماعة  
اعتبار التبادر من لفظها (قوله خرج به جماعة النساء) أى والمرأة (قوله على امام مقيم)  
هو امام توطن المهر او نوى فيها إقامة خمسة عشر يوماً أو ما من نوى إقامة مادون ذلك لا يجب  
عليه على ما يفهم من كلامه (قوله اى بالامام المقيم) هو الاصح وقيل يجب على المقيم المقتدى  
بالمسافر وجرى عليه صاحب الدرر افاده السيد (قوله أو رقيقا) الاول حذفه كما فعل في التنوير  
لانه يوم الخلاف وليس فيه خلاف (قوله والمرأة تقتض صوتهما) بحيث تسمع نفسها والتعليل  
يقيد الوجوب (قوله لانه عورة) هذا غير معتد والعصم انه يؤدي الى الفتنة افاده السيد وقد  
سبق والمراد بالعورة معناها اللغوي وهو العيب (قوله وفي التلبية نفسا) لانها كلام اجنبي  
وفي البصر والسكافى يبدأ بسجود السهم ولو جوبه في تحريمه اثم بالتكبير لوجوبه في حرمة اثم  
بالتلبية لو محرر ما عدهما ولو بدأ به اسقط السجود والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدأ  
بالتكبير جسد لانه لا ينافي الصلاة بخلاف التلبية ١٥ (قوله وتكبير الامام) بالجر عطف على  
طهارة (قوله لما رويناه) أى من أثر ابن مسعود السابق وهو انما يلد على اشتراط الجماعة فقط  
فهو اخص من المذهب والامام دلائل أخر على ما رآه (قوله الى آخر أيام التشريق) الاول  
حذفه والاستغناء بما قبله لما فيه من ايمام أنه يكبر بعد المغرب لانها آخر أيامه فتأمل (قوله)  
و به يعمل (وعليه الفتوى) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبرة بقوة الدليل  
على ما في آخر الحواشي القديمة أو هو مبنى على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه كاذ كره في

التشريع (وبه) أى بقوله ما يعمل وعليه الفتوى اذ هو الاحتياط



لأن الاتيان بما ليس عليه  
أولى من ترك ما قيل انه عليه  
للا مريد كراهته في الايام  
المعلومات والمعدودات  
وعدم وجدان ذكره  
التكبيرات في أيام  
التشريق والايام  
من المعلومات والمعدودات  
لأن المعلومات عشر الحجة  
والمعدودات أيام التشريق  
قبل المعلومات أيام النحر  
والمعدودات سميت  
معدودات لقلتها وهكذا  
روى عن أبي يوسف انه قال  
اليوم الاول من المعلومات  
واليومان الاوسطان من  
المعلومات والمعدودات  
(ولابأس بالتكبير عقب  
صلاة العبدین) كذا في  
ميسوط أبي الليث لتوارث  
المسلمين ذلك وكذا في  
الاسواق وغيرها  
(والتكبير) هو (أن يقول  
الله أكبر الله أكبر)

الحاوى أيضا والافك يفنى بقول غير صاحب المذهب كذا في البحر قال وبهذا يدفع  
ما في الفتح من ترجيح قوله ورد فتوى المشايخ بقوله ما أولئسى الامام التكبير أنى به المؤتمر  
وجوبها كإمام السجدة مع تاليها قال محمد قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فبهوت  
أن **أ** تكبير فبكبر أبو حنيفة ويعقوب هو اسم أبي يوسف القاضي صاحب الامام الاعظم وهو  
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الجبلى استخفى يوم أحد ونزل  
الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم وكبر خدما ووقى أبو يوسف سنة اثنتين وثمانين  
ومائة في خلافة هرون الرشيد وقد تضمنت هذه الحكاية من الفوائد الحكيمة هذه المسئلة  
ومن العرفية جلاله قدر أبي يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلة الامام في قلبه حيث  
نسب ما لا ينسب عادة لعلمه بانه خلفه وذلك أن العادة انما هو نسب ما لا ينسب  
السكان عقب فجر يوم عرفة فأما بعد نواحي ثلاث أوقات يكبر فيها فلا ومنها أن تعظم الاسماء  
في طاعته لا في عاينته طاعة لانه تقدم بأمر الامام كما هو القاعدة المشهورة أن الامتثال  
خير من الادب ومنها أنه ينبغي للاسماء إذا اقترس في بعض أصحابه الخير أن يقدمه ويعظمه عند  
الناس حتى يعظموه ومنها أن التلمذ لا ينبغي له أن ينسب حرمه أسنانا دون قدمه وعظمه ألا ترى  
أن أبا يوسف شغل ذلك عن التكبير حتى سها كذا في البحر (قوله لان الاتيان بما ليس عليه الخ)  
ولان فيه الاخذ بالاكثر في العبادات خصوصاً في الذكر المأمور بها كنهائه وهذا في مقابلة ما ذكر  
في دليل الامام من أن الاجماع انفة على الأقل (قوله للا مريد كراهته في الايام الخ) عله لقوله انه عليه  
وفي الشرح وللأمر به فيكون عطف على قوله لان الاتيان الخ (قوله في الايام المعلومات) وهو  
قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات (قوله والمعدودات) وهو قوله تعالى واذكروا  
الله في أيام معدودات (قوله وعدم) بالجر عطف على مدخول اللام وهو جواب عن سؤال كانه  
قيل له لماذا لم تحمله على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان المأمور به ذكر حادث في هذه  
الايام وليس بمحدث فيها الا هو (قوله والايام الخ) كذا يوجد في بعض النسخ لكن  
التعليل بقوله لان المعلومات الخ لا يناسبه لان الاوسطين العاشر والحادي عشر وأما الثاني  
عشر فليس من المعلومات بل هو من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما  
ليس من المعلومات فالنسخ التي حذف منها هذه العبارة هي العواب (قوله انه قال) بدل من  
ضمير روى لكن لا يلاقيه في المعنى والاولى أن يجعل تعليلا على حذف اللام (قوله اليوم الاول  
من المعلومات) ان أراد به يوم عرفة فهو ليس من المعلومات ولان المعدودات أما الاول فلانه  
لا ينجر فيه وأما الثاني فلانه ليس من أيام التشريق اللهم الا اذا أريد به ما يقع فيه التكبير  
التشريق فيكون من المعدودات (قوله واليومان الاوسطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدودة  
وهي أيام النحر أما الرابع فمعدود فقط وأما اذا أريد بآيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد  
أيام النحر فالمراد بالاول يوم النحر وهو معلوم والاوسطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان  
ومعدودان والاخير معدود لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العبدین  
الخ) في الظاهرية عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الاسواق  
في أيام العشر كافي البحر وفي الدراية عن جميع التفاريق قبل لابي حنيفة ينبغي لأهل الكوفة

فهما مرتان (لا اله الا الله  
والله أكبر الله أكبر  
والله الحمد) لما روى أنه  
صلى الله عليه وسلم صلى  
صلاة الغداة يوم عرفة  
ثم أقبل على أصحابه بوجهه  
فقال خير مقلنا وقالت  
الانبياء قبلنا في يومنا هذا  
الله أكبر الله أكبر لا اله  
الا الله والله أكبر الله أكبر  
والله الحمد ومن جعل  
التكبيرات ثلاثا في الاول  
لا ثبت له وزيد على هذا  
ان شاء يقول الله أكبر  
كبيرا والحمد لله كثيرا  
وسبحان الله بكرة وأصيلا  
لا اله الا الله وحده صدق  
وعده ونصر عبده وأعز  
جنته وهزم الاحزاب  
وحده لا اله الا الله ولا نعبد  
الاياه مخلصين له الدين  
ولو كره الكافرون اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد  
وعلى أصحاب محمد وعلى  
أزواج محمد وسلم تسليما  
كذا في جمع الروايات شرح  
القديري  
• (باب صلاة الكسوف)  
والخسوف

وغيرها ان يكبروا أيام التضرع في المساجد والاسواق قال نعم وذ كرأبوا الميث كان ابراهيم بن  
يوسف يفتي بالتكبير في الاسواق أيام العشر ١٠ (قوله فهما مرتان) وكذا التكبير الا في  
مثلها فالجمل فيه ست (قوله لما روى الخ) الدليل اخص من المدعى اتقييـه بده بقوله في يومنا  
هذا والاولى الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الاسود قال كان عبد الله يعني  
ابن مسعود يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم التضرع يقول الله أكبر الخ  
وكذا روى عن علي بن بل عن الصحابة كلهم لما رواه ابن أبي شيبة حدثنا جري عن منه ورعن  
ابراهيم قال كانوا يكبرون يوم عرفة وأحد هم من قبل القبلة في دبر الصلاة الله أكبر الخ  
(قوله ومن جعل التكبيرات ثلاثا الخ) أشار به الى من قال بذلك كالثاقبي رضى الله عنه  
(قوله ويزيد على هذا الخ) وبما يفيد التعبير به الى أنه لا يزيد في الصيغة المقدمة كأن يجعل  
التكبير ثلاثا وانما يزيد عليها ويدل عليه قوله فيقول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة  
(قوله كثيرا) صفة لمصدر محذوف أي حمدا كثيرا أي اتخى على الله تعالى وأذكره بغير  
ذكر كثيرا (قوله بكرة وأصيلا) البكرة أول النهار والاصيل آخره والمقصود الاعتراف  
بالتزوية لله تعالى في جميع الاوقات وهما منصوبان على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة  
(قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطف تفسير على قوله صدق وعده ويدل عليه  
ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اللهم أنجز لي ما وعدتني أو خاص ان أريد بالاول  
الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى صدق (قوله وأعز جنته) المسلمين الا ان حارب الله هم  
الغالبون أو المراد الصحابة في مغازيهم (قوله وهزم الاحزاب وحده) في وقعة الخندق فانهم  
هزموا من غير محاربة فتححض الهزم لله تعالى من غير مشاهدة سبب أو المراد الهزم مطلقة فان  
الفعل لله وحده والمشاهد من الاسباب أو ورعادية (قوله مخلصين له الدين) أي الطاعة (قوله  
ولو كره الكافرون) الواو للحال (قوله اللهم صل على محمد) المندوب السيادة كما قالوا في الصلاة  
(قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الاصحاب من عطف الخاص للاهتمام  
بسبب الشرف • (تمة) • ذكر في الكشف أن الخليل لما اراد الذبح ونزل جبريل بالفداء  
خاف عليه الجبل فنادى من الهوا الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله  
أكبر فقال الخليل الله أكبر والله الحمد اهـ لكن لم يثبت ذلك عند أهل الحديث والخمارة ان الذبيح  
اسمعيل عليه السلام وفي القاموس انه لا يصح قال ومعناه مطيع الله در والمسئلة خلافة  
سلفا وخلفاءهم من قال به ومنهم من قال بأنه اسحق عليه السلام قال في البحر والخنفية ما تلون  
الى الاول والحاصل كما قال السيوطي أن الخلاف فيه مشهور بين الصالحية فن بعدهم  
ورجح كل من القولين كما في الزرقاني على المواب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة الكسوف) •

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد وقبل الاستسقاء لأن كلامهم ما صلاة نهائية بجماعة مخصوصة  
من غير أذان ولا إقامة الا أن صلاة العيد واجبة وقبل فرض كفاية وصلاة الكسوف سنة  
عند الجمهور وقبل واجبة وصلاة الاستسقاء تختلف في سنتها فاسباب ترتيب الابواب كذا في  
الفتح يقال كسف الله الشمس كسف من باب ضرب فهو منه سد وكسفت الشمس كسوف من

قوله الغالبون التساوة  
المفطون ١١

باب جاس فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف وهما بمعنى واحد وهو ذهاب الضوء  
 من كل منهما قاله ابن فارس والازهرى والجرى وزاد في القاموس المثلث وف ذهاب بعضهم  
 والكسوف ذهاب كلهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي من اضافة الشيء الى  
 سببه لان سببها الكسوف روى السكّال أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اناس يزعمون أن  
 الشمس والقمر لا ينكسنان الا موت أحد ولا حمايته ولكنهما آيتان من آيات الله ان الله اذا بدا الشيء من خلقه  
 خشع له فاذا رآيته ثم ذلك ففعلوا كما حدث صلاة صليتها من المكتوبة اه والمراد بالاحداث  
 الاقرب وكانت الصبح فان الكسوف كان عند ارتقاءها قدر رجبين والفتنة في الحديث ان  
 أهل الجاهلية كانوا يزعمون ان ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقده أهل النجوم من  
 أن هذه الأجسام السفلية مرتبطة بالنجوم وأن لها تأثيرا في ذلك وان العالم كرى الشئ كل  
 والكسوف حيلولة الارض بين الشمس وبين الارض فانها عادية لا يتقدم ولا يتأخر  
 فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن اعتقادهم هذا باطل وأن الشمس والقمر آيتان من آيات  
 الله تعالى يريهما عباده ليعلموا أنهم ما مسخران بامر الله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قوة الدفع  
 عن أنفسهما فلا يستحقان أن يعبدوا وأن هذا من أثر الارادة القدسية وفعل القاعل المختار  
 فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وفي الفرع الى الصلاة والسجود لله  
 تعالى والتضرع اليه عند ذلك لتحقيق اضافة الحوادث كلها اليه تعالى ونفى لهما عما سواه وفي  
 هذا دليل أيضا على أن الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلازل والريح الشديدة  
 والظلمة ونحوها كما في غاية البيان وقال تعالى وما نرسل بالآيات الا لتخويفا والتخويف بهم ما لما  
 فيهم ما من تبدل نعممة النور بظلمة لاسم الكسوف فتفرع القلوب لذلك طبعاف فكانا من  
 الآيات المخوفة والله تعالى يخوف عباده لئلا يكونوا المعاصي ويرجعوا اليه بالطاعة والاستغفار  
 (قوله والافزاع) كالزلازل والريح الشديدة والظلمة (قوله سن ركعتان الخ) بيان لاقول  
 مقداره وان شاء صلى أربعة أو أكثر كل شفع بتسليمة أو كل شفعين كما في الصرعن المجتبى  
 والافضل أربع كذا في المحوى عن النهاية (قوله كهينة النزل) في عدم الاذان والاقامة  
 وعدم الجواز في الاوقات المذكورة وفي اطالة القيام بالقراءة والادعية التي هي من خصائص  
 النقل وقيل يخفف القراءة ان شاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف  
 أحدهما طول الآخر وقيل يقرأ فيه ما أحب كالصلاة المكتوبة وأما الركوع والسجود  
 فان شاء قصرهما وان شاء طوّلهما كما في شرح السيد (قوله من غير زيادة) مرتبط بقوله كهينة  
 النقل أي من غير زيادة ركوع ثان (قوله فلا يركع ركوعين في كل ركعة) وقال مالك والسافعي  
 وأحمد في المختار عنده في كل ركعة ركوعان لخبر ابن عباس وعائشة أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ركع ركوعين في كل ركعة متفق عليه ولنا أدلة كثيرة قال السكّال بعد ذكرها فلهذه  
 الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلاثة أمور منها ما فيه أنه صلى ركعتين  
 ومنها الامر بان يجزئها كما حدث ما صلوا من المكتوبة وهي الصبح ومنها ما فصل فأفادته صليته  
 انها ركوع واحد وما ذهبنا اليه رواه كبار الصحابة فالأخذه أولى لسكونه رواه وصحة

والافزاع \* (سن ركعتان  
 كهينة النقل للكسوف)  
 من غير زيادة فلا يركع  
 ركوعين في كل ركعة

ولا جامعة فيها الا (بامه)  
الجمعة أو مأمورا السلطان  
دفعاً للقننة فيصلح  
(بلا اذان ولا اقامة ولا  
جهر) في القراءة فيه ما عند  
خلافها (ولا خطبة)  
باجاع أصحابنا لعدم أمره  
صلى الله عليه وسلم بالخطبة  
(بل ينادى الصلاة جامعة)  
ليجتمعوا (وسن تطويلهما  
بنحو سورة البقرة قال  
الكامل وهذا مستثنى من  
كراهة تطويل الامام  
الصلاة ولو خففها جاز  
ولا يكون مخالفا لسنة لان  
المسنون استدباب الوقت  
بالصلاة والدعاء فاذا خفف  
أحدهما طول الاخرى  
يبقى على الخشوع والخوف  
الى المجلأ الشمس (وسن  
(تطويل ركوعهما  
وسجودهما) لما روى أن  
الشمس انكسفت على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقام فلم يكذب ركع  
ثم ركع فلم يكذب رفع ثم رفع  
فلم يكذب سجدة ثم سجدة فلم  
يكذب رفع وفعل في الركعة  
الاخرى مثل ذلك أخرجه  
الحاكم وصححه (ثم يدعو

الامام لان السنة تأخيره عن الصلاة (جالسا مستقبلا القبلة ان شاء الله) يدعو (فانما مستقبل الناس) قال شمس الاعتراف الحلواني (وهو احسن) من استقبال القبلة

ويستقرون كذلك (حتى يكمل انجيله الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعين في منازلهم (ك) إذا دعا صلاة (المسوف) فرادى لان القمر خسف مرارا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل اليها أنه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوته والمسوف ذهاب دائرته والحكم أعسم (و) كالصلاة فرادى لمصول (الظلمة الهائلة) نهارا والريح الشديدة ليلا كان أو نهارا (والفزع) بالزلزل والصواعق وانتشار الكواكب والنوء الهائل لبلا والتلج والامطار الدائمة وعموم الأمراض والخوف الغالب من العدو وقصو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد ليتوبوا إلى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع إلى ربه الصلاة نسأل الله من فضله العفو والعافية بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وذكر الاحكام أولان فيه مزيد الاستحضار والابتهاال للقوم اذا راوه داعيا رافعا كفيه مبتدلا (قوله كان أيضا حسنا) لانه ربما بطول المجلس فيه ما يفسد ذلك يحصل له ارتفاق (قوله ولا يخرج) أي المنبر الا في عدم ذكره للاستغناء عنه بما قبله لانه اذا كان لا يصعد لا يخرج (قوله حتى يكمل المجلاء الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتموهما فادعوا وصلوا حتى ينكشف ما بكم وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى انجلت لم يصل وان انجلت بعضها جاز أن يتدنى الصلاة فان استرها مصاب أو حائل وهي كاسفة صلى الكسوف لان الاصل بقاءه وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب (قوله في منازلهم) كذا في شرح الطحاوي ركعتين أو أربعين وهو الافضل مبسوط وفي مساجدهم فمستثنى وعن الامام أن لكل امام أن يصلي بجماعة فيسه فلا يشترط المصير ولا السلطان مبسوط والصحيح الاول وهو ظاهر الرواية لان هذه الصلاة بجماعة عرفت بأقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقيها الا من هو قائم مقامه ونصر مشايخنا أنها متعلقة بالمصير (قوله دفعا للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس ليلامن السرقة والفسق (قوله والحكم أعسم) وهو استئذان الصلاة فانما انطاب لايم ما وقع (قوله وعموم الأمراض) كلمتهم متفقة على أنهم يصلون فرادى ويدعون في عموم الوباء والأمراض قال في التمر وهو شامل للطاعون لان الوباء اسم لكل مرض عام طاعونا كان أو غيره ولا ينعكس وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبل شروع وليس هذا دعاء برفع الشهادة لانها أثره لا عينه يعني فصار كإقامة العدو وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سأل العافية منها اه قال وعلى هذا غاها له ابن حجر من أن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة أي حسنة فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين يتوى بهما برفعه قال وهذه المسئلة من حوادث الفتوى اه ونماه في الاشياء وذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرار عنه فقال ان كان به حال لودخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فمجا وقع عنده أنه نجس بخروجه لا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده انما اذا كان به لم أن كل شئ بقدر راقه تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتب الله عليه فلا بأس بان يدخل ويخرج اه وقيل المنع من الخروج خوفا من تعطل المرضى الذين في تلك الارض لان الناس اذا فرغوا عنهم تعطلت أحوالهم وأحوال من يموت منهم وقيل جبر الخطا الفقيه الذي لا يجد ما يعينه على الخروج وقيل غير ذلك (قوله التي بها فوزهم) أي نجياتهم من المهالك وظفرهم بالمقاصد (قوله وأقرب أحوال العبد في الرجوع إلى ربه الصلاة) لانها له بينه وبين ربه ولانها عماد الدين ولانها أفضل اعمال العبد (قوله العفو) عما وقع من الجناية (قوله والعافية) اسم عام لدفع كل مكروه (قوله بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ختم به لما ورد توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم وليكون مصليا عليه صلى الله عليه وسلم في الدعاء وهو من محققات الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الاستسقاء) •

مناسبة لكسوف أنهم ما يؤذي حال الخوف جوهره (قوله هو طلب السقيا الخ) هذا



التعريف لمعناه الشرعي فالسبغ والتاء للطلب والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله  
والسبغ بالاضم الماء ذكر بعضهم انه في اللغة طلب الماء مطلقا وغلب في الشرع على طلب  
المطر من الله تعالى على وجه مخصوص وهو مسنون عند الحاجة اليه في موضع لا يكون لاهله  
أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وروعهم أو كان لهم ذلك لكن لا يكفهم  
فان كان كافيا لا يستسقون كذا في القهستاني وقوله على طلب المطر من الله تعالى الاولى أن  
يقال طلب الماء لم طلب زيادة الإنهار لمن لا يكفيه كالنيل اذا كان لا يكفي وفي المطالع  
سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقاء ناوله وأسقاء جعل له سقيا وقيل سقاء لشقبيه وأسقاء  
لما شقته وأرضه أو دله عليه (قوله بالاستغفار) الباعث في مع وليس صلة للطلب لان الوارد  
الطلب بنحو اللهم اسقنا غيثا مغيثا الى آخر ما ياتي ويحتمل أن الطلب يكون بالاستغفار لان الله  
تعالى رتب ارسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الآية ولما روي أن عمر استسقى  
فلم يزد على الاستغفار (قوله وشرع بالكتاب) وهو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام  
فقات استغفروا ربكم الآية روي أن قوم نوح لما كذبوه بعد طول تكريره الدعوة حبس عنهم  
القطر وأعمق أرحام نسائهم أربعين سنة وقيل سبعين سنة ووعدهم أنهم إن آمنوا رزقهم الله  
الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرع لنا اذا قمصه الله ورسوله من غير انكار  
وهذا كذلك كذا في الشرح (قوله والسنة) صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم  
استسقى وكذا الخلفاء بعده وقد استسقى به صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرجه ابن عساکر  
عن عرفة بن الربيع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قدمت مكة وهم في خطبة فقلت قريش يا أبا  
طالب أخط الوادي وأجذب العيال فلم تستسق فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس تحت  
عنه صاية فقام وحوله أعجوبة فاخذ أبو طالب وألقى ظهره بالكعبة ولاذ الغلام باصبعه ومافى  
السماء فزعة فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدوق وانفجر له الوادي وأخصب  
النادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب

• وأبيض يستسقى الغمام بوجهه • غمال اليتامى عصمة للأرامل

(قوله والاجماع) أجمعت عليه الأمة سلفا وخلفا من غير تكبر كذا في البحر (قوله جائزة  
بلا كراهة وليست سنة) روي أنه صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه القطر رفع يديه يستسقى  
ولم يذكرك فيه صلاة ولا قلب داء فلم يدل على السنة اذ لم توجد المواظبة في أغلب  
الاحوال فالامام مخير ان شاء فعلها وأن شاء تركها كذا في غابة البيان عن شرح مختصر  
الطحاوي (قوله حين استسقى) روي عنه رضي الله عنه أنه خرج يستسقى فليزاد على  
الاستغفار (قوله لانه كان أشد الناس اتباها رسول الله صلى الله عليه وسلم) علة للعلة والمعنى  
لانهم كان كذلك بعد الصديق رضي الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها عمر) المناسب زيادة  
ولا أنكر وأعليه ليناسب قوله وتركه لم ينكر وأعليه وواو الحال (قوله وقد ورد شاذ  
صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء) ذكر الشاهد في الكافي الذي هو جميع كلام محمد قال  
لا صلاة في الاستسقاء انما فيه الدعاء بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعا وبلغنا عن  
عمر أنه بعد المنبر فدعا واستسقى ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الا حديث

أي طلب العباد الاستسقى  
من الله تعالى بالاستغفار  
والحمد والتناء وشرع  
بالكتاب والسنة والاجماع  
(له صلاة) جائزة بلا كراهة  
وليست سنة لعدم فعل عمر  
رضي الله تعالى عنه لها  
حين استسقى لانه كان  
أشد الناس اتباها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وقد استسقى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بجميع  
الصحابة ولو ثبت صلاته فيها  
لاشهرته لاشتهارها واسعا  
ولم يتركها عمر رضي الله  
تعالى عنه ويتركه لم ينكر  
عليه وقد ورد شاذ  
صلاته صلى الله عليه وسلم  
للاستسقاء فقلنا يجوزها  
(من غير جماعة) عند الامام  
كما قال ان صلواتنا  
فلا بأس به

وقال أبو يوسف ومحمد يوصل إلى الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعين لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أذان وإقامة قال شيخ الإسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز ولو لم يجمعوا لكان ٣٦٠ ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا

يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أي للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة) في ثياب خفيفة غسيلة (غير مرقعة) (أو مرقعة) وهو أولى إظهار الصفوة كونهم (متذللين متواضعين خاشعين) لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة بكل يوم قبل خروجهم) ويجتدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب إخراج الدواب) بأولادها ويستنون بينها ليحصل ظهور الضميج بالحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والاطفال) لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون إلا بضع فائكم رواه البخاري وفي خبر لولا شباب خشع وبهائم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (و) يخرجون للصراخ (في مكة) وفي المقدسة (أنهم) في المسجد الحرام والمسجد الأقصى

واحد شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشهر رواية الصلاة في الصدر الأول بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على أخطار في كيفية وأحاصل لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتهما ولا يلزم من عدم قوله بسنيتهما قوله بأنهم ابدعوا كما نقله عنه بعض المشنعةين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعيد) لأنه ليس فيها تكبيرات من لا مسكين ثم يخطب بعد الصلاة لكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة بغير جلسة ثم يستقبل القبلة ويقرب رداءه ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله في الجهر الخ) أي لا في التكبيرات (قوله قال شيخ الإسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج لوصول الجماعة هل يكرهه عند الإمام فذكر الحاشي كالمشهد في باب صلاة الكسوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يكره المتطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان والكسوف لكن كلام شيخ الإسلام في هذا المقام يفيد الجواز بدونها وهو متجه نظر الدليل فليكن عليه التعويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المضمرات السماء المطر والمدار كثير الدر اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام) إلى الصراخ لا يتابع ولأنه أقرب إلى التواضع وأوسع للجمع ولا نهم بل ألون المطر فينبغي أن يكون حيث يصيهم وفي الجنبى والأولى أن يخرج الإمام بالناس وإن لم يخرج بنفسه وأمرهم بالخروج جاز وإن خرجوا بغير أذنه جاز أيضا وفي الخلاصة إذا غارت الأنهار وانقطعت الأمطار يستحب للأمام أن يأمر الناس أولا بصيام ثلاثة أيام وما أطا قوام الصلاة والخروج عن المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرجهم في اليوم الرابع وفي الجوى عن النظام الهاملى إذا سقوا قبل الخروج وقد كانوا يهتفون بالندب أن يخرجوا أشكر الله تعالى ويستزيدون من فضله ورحمته اه قال ويحبني ما قبل يخرجوا ويستسقوا فقاتلهم قفوا \* دعي يثوب لكم من الأنواء قالوا صدقت في دموعك مقنع \* لكنا ممزوجة بدماء

(قوله وهو أولى) أي كونها مرقعة (قوله متذللين الخ) ألفاظ قرينة المعنى (قوله ويردون المظالم) هو من تمة التوبة (قوله ويستحب إخراج الدواب) في ابن ماجه عن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال لم يقص قوم الميكال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا البهائم لم يطرروا (قوله ليحصل ظهور الضميج) أي من البهائم يرفع أصوات الامهات على أولادها وأولادها على الامهات كما ظهر الضميج بدعاء بني آدم وقوله بالحاجات أي بسبب الحاجات (قوله لان نزول الرحمة بهم) أي بالشيوخ والاطفال اضعفهم فظهر الاستدلال بما بعد (قوله لولا شباب خشع الخ) أي لولا وجود من ذكرنا الخ فان وجود هؤلاء واحتياجهم سبب في نزول الرحمة (قوله وبهائم رقع) قال الشارح فيما يأتي رقت الماشية أكلت ماشيات (قوله ولا شك) أي في ذلك الشرف وزيادة نزول الرحمة وقول المصنف وينبغي ذلك

يحققون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف الحبل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أي أيضا الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي (أيضا لا هل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلي إذ لا يستغاث ويستغزل الرحمة في مدينته المذكورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين

وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ وَهُوَ الشَّفْعُ فِي الْمَذْنُونِ فَيَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ بِصَاحِبِهِ وَتَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ فَلَامَنَعَ مِنَ الْجَمْعِ  
عِنْدَ حَضْرَتِهِ وَاقْبَالَ الدُّوَابَّ بِبَابِ الْمَسْجِدِ لَمَّا قَامَتْهُ (وَيَقُومُ الْإِمَامُ ٣٦١) مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) حَالَةَ دَعَائِهِ (رَافِعًا يَدَيْهِ)

لَمَّا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَقْبِلُ عِنْدَ أَجْزَارِ الزَّيْتِ فَرِيضًا مِنَ الزُّرَّاءِ فَأَتَاهَا رَافِعًا يَدَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ لَا يَجَاوِزُهُمَا رَأْسُهُ أَتَمَّ وَلَمْ يَزَلْ يَجَافِي فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَأَ يَبَاضُ أَبْطِيئُهُ ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ (وَالنَّاسُ قَعُودٌ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى دَعَائِهِ) بِمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْهُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ بَانَ (يَقُولُ اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا) أَيْ مَطَرًا (مَغْنِيًا) بَضْمُ أَوَّلِهِ أَيْ مُنْقِذًا مِنَ الشَّدَةِ (غْنِيًا) بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ أَيْ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ أَوْ يَنْفِي الْحَيَوَانَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ (مَرِيئًا) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ أَيْ مَحْمُودُ الْعَاقِبَةِ وَالْهَفَى النَّافِعُ ظَاهِرًا وَآلِي النَّافِعُ بَاطِنًا (مَرِيئًا) بَضْمُ الْمِيمِ وَبِالتَّخْفِيفِ أَيْ آتِيًا بِالرَّبْعِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ مِنَ الْمَارَعَةِ وَهِيَ الْخُصْبُ بِكُسْرٍ أَوَّلُهُ وَيَجُوزُ فَتَحُ الْمِيمِ هُنَا أَيْ ذَارِبُ عَيْنِ غَمَاءٍ أَوْ بِالْوَحْدَةِ مِنْ أَرْبَعِ الْعَصِيرِ أَوْ كُلِّ الرِّبْعِ أَوْ الْقَوِيَّةِ مِنْ رَغَتِ الْمَاشِيَةِ أَوْ كَاتِ مَاشَاتٍ وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ (غَدَا) أَيْ كَثِيرُ الْمَاءِ وَالْخَيْرِ أَوْ قَطْرُهُ بَكَارٍ (مَجْلَدًا) بِكُسْرِ اللَّامِ أَيْ سَاتَرًا بِالْأَفْقِ لَعَلَّ مَوْنَهُ

أَيْضًا لِأَهْلِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ثَبَتَ فِي الْعَصِيحِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَقْبَلَ فِيهِ كَذَا فِي ابْنِ أَمِيرٍ حَاجٍ وَمَا فِي الْبَصَرِ مِنْ أَنَّ عَدَمَ اسْتِثْنَائِهِ فَيُحَادِّثُ كَرَاهِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرٍ لِأَنَّ مَنْ هُوَ مُقْبِلٌ بِالْمَدِينَةِ لَا يَلْبِغُ قَدْرَ الْحَاجَةِ وَعِنْدَ الْجَمْعِ جَلَّتْ بِمِشَاهِدِ اتِّسَاعِ الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ فِي أَطْرَافِهِ وَأَعْيَانِ الشَّدَةِ الرَّحَامِ فِي الرُّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ وَمَا قَارَبَهُمُ الرَّغْبَةُ فِي زِيَادَةِ الْفَضْلِ وَالْقُرْبِ مِنَ الْمَصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا فِي الشَّرْحِ (قَوْلُهُ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً) أَيْ رَاحِمًا أَوْ ذَارِعَةً وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالرَّحْمَةِ مَا لَا يَخْفَى مِنْ عَظِيمِ انْتِصَافِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا وَشَمَلِ الْعَالَمِينَ الْكَافِرِينَ فِي الدُّنْيَا فَمَنْعَهُمْ الْخُسْفَ وَالْمَسْخَ أَوْ عَنْ غَالِبِهِمْ وَأَصَابَ جَبْرِيلَ مِنْ هَذِهِ الرَّحْمَةِ شَيْءٌ فَقَدْ أَمِنَ بِهِ مِنَ السَّابِ وَخَصَّ الْعَالَمِينَ لَشَرَفِهِمْ وَالْأَفْرَجَةِ عَمَّا لَهَا مِنْ الْأَشْيَاءِ وَالْأَجْزَارِ (قَوْلُهُ فَيَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ بِصَاحِبِهِ) ذَكَرَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ أَنَّ الْأَدَبَ فِي التَّوَسُّلِ أَنْ يَتَوَسَّلَ بِالصَّاحِبِينَ إِلَى الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَهْدِي إِلَى حَضْرَةِ الْحَقِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَعَاظَمَتْ أَسْمَاؤُهُ فَانْصَرَفَ إِلَى رَاعِيَةِ الْوَسْطَةِ عَلَيْهِمْ أَمَّا دَرَقَةُ الْحَاجَاتِ (قَوْلُهُ فَلَا مَنَعَ) تَقْرِيبُ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا لَا يَسْتَعِثُّ الْخَلْقَ وَالْأُولَى فَيَنْبَغِي كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَثْنِ (قَوْلُهُ وَاقْبَالَ) عَطْفٌ عَلَى الْجَمْعِ (قَوْلُهُ وَيَقُومُ الْإِمَامُ) أَيْ عَلَى الْأَرْضِ لِيَرَاهُ الْقَوْمُ وَيَسْمَعُوا كَلَامَهُ وَيَجُوزُ أَخْرَاجُ الْمَنْبَرِ لَهَا مِنْ أَصْلِهَا فَعِنْدَ الْإِمَامِ الدَّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَعِنْدَهُمَا يَصِلُ ثُمَّ يَخْطُبُ فَإِذَا عَضَى صَدْرَهُ مِنْ خُطْبَتِهِ قَلْبَ رَدَائِهِ وَدَعَا فَمَّا تَعَلَّقَ بِالسُّبْحَةِ جَوْهَرَةً (قَوْلُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) لِأَنَّهُ أَفْضَلُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَيُلْقَى بِالدَّعَاءِ جَمِيعِ الْأَذْكَارِ وَسَائِرِ الطَّاعَاتِ الْأَخْصَصِ بِدَلِيلِ كَالْخُطْبَةِ (قَوْلُهُ رَافِعًا يَدَيْهِ) وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ الرَّفْعُ بِالْبَلِيغِ بِحَيْثُ يَرَى يَبَاضَ أَبْطِيئُهُ الْإِنْفِ الْإِسْتِقْمَاءَ وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حَبِيٌّ يَسْتَحْبِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرْقُدَ مَا صَفَرَ أَيْعَنِي فَأَرْغَبُ خَائِبِينَ ثُمَّ السُّنَّةُ فِي كُلِّ دَعَاءٍ سَأَلَ شَيْءٌ وَتَحْصِيْلُهُ أَنْ يَجْعَلَ بَطُونَ كَفِّهِ يَحْمِلُ السَّمَاءَ وَيَرْفَعُ بِلَاةً كَالْقَطْمِ يَجْعَلُ بَطُونَهُ إِلَى الْأَرْضِ وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَيَدْعُو تَارِعًا وَرَهْبًا كَذَا فِي شَرْحِ الْبَهْرَةِ الْعَيْنِي عَلَى الصَّحِيحِ وَفِي التَّحْفَةِ وَالْهَيْطِ الرُّضْوِيِّ وَالتَّجْرِيدِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ يَحْمِلُ السَّمَاءَ خَفِيفًا وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَاشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ مِنْ يَدِهِ الْيُمْنَى فَخَسَنَ وَذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَالْبَدَائِعِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي يُونُسَ لَمْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ الْأَصْبَعِ بِالسَّبَابَةِ قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ وَقَدْ وَرَدَ السَّكَلُ فِي السُّنَّةِ أَهْ (قَوْلُهُ فَرِيضًا مِنَ الزُّرَّاءِ) هِيَ دَارُ عَالِيَةِ الْبَنَاءِ كَانَ يُؤْذَنُ عَلَيْهَا بِاللَّالِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَزَلْ يَجَافِي فِي الرَّفْعِ) يَشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ قَوْلِهِ لَا يَجَاوِزُهُمَا رَأْسُهُ كَانَ فِي أَتَمِّ الدَّعَاءِ الرَّفْعِ (قَوْلُهُ بِمَا وَرَدَ) مَتَّبِعٌ بِدَعَائِهِ (قَوْلُهُ أَيْ مُنْقِذًا مِنَ الشَّدَةِ) فَيَغْنِيهِمْ وَيُورِيهِمْ وَيَشْبِهُهُمْ (قَوْلُهُ أَيْ مَحْمُودُ الْعَاقِبَةِ) أَمَا بَانَ بِفَتْحِ الْأَحْشَاءِ وَأَمَا بَانَ بِكَوْنِ قُوَّةٍ عَلَى الطَّاعَةِ وَأَمَا بَانَ خَرَجَ فَضْلَانَهُ سَهْلَةً غَيْرَ ضَارَةٍ وَقَوْلِي بَانَ بِفَتْحِ الْأَحْشَاءِ أَيْ أَحْشَاءُ كُلِّ مَنْ تَنَالَوْهُ وَقَوْلِي بَانَ بِكَوْنِ قُوَّةٍ عَلَى الطَّاعَةِ أَيْ مِنَ الْمَكْفِ وَمَا تَنَالُوهُ غَيْرُهُ كَالْبَهَائِمِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَوْلِي وَأَمَا بِأَخْرَاجِ الْخَلْقِ لِمَنْعِهِمْ مِنَ تَعَمُّدِهِ الْمَكْلَفِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ أَوْ بِالْوَحْدَةِ) مَعَ ضَمِّ الْمِيمِ (قَوْلُهُ أَوْ الْقَوِيَّةِ) أَيْ مَعَ ضَمِّ الْمِيمِ مِنْ أَرْنَعَ الْمَطَرُ إِذَا ثَبَتَ مَا يَرْتَعِ فِيهِ (قَوْلُهُ غَدَا) ضَدُّهُ الْاِطْلُ قَالَ السَّيِّدُ (قَوْلُهُ أَيْ سَاتَرًا بِالْأَفْقِ) الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بِاللَّامِ كَمَا فِي الشَّرْحِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي نَسْخِ

(قوله أنت الله الغنى في  
نسخة أنت الله لا اله الا أنت  
الغنى اه

اول الارض بالنبات بحل  
القرس (ها يفتح السين  
المهملة وتشديد الحاء اى  
شديد الوقع بالارض من مع  
جرى (طبعا) يفتح اوله اى  
يطبق الارض حتى يعمها  
(دائما) الى انتهاء الحاجة  
اليه (و) يدعو أيضا بكل  
(ما اشبهه) اى اشبه الذى  
كرناه مما يناسب المقام (سر  
أوجهر) وثبت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم اللهم  
اسقنا غيثا مغنيا فافعا غير  
ضار عاجلا غير آجل اللهم  
اسق عبادك وحمالك وانشر  
رحمتك وأحى بلدك الميت  
اللهم أنت الله لا اله الا أنت  
الغنى ونحن الفقراء أنزل  
غياثنا الغيث واجعل ما  
انزلنا قوة وبلاغا الى  
حين فاذا أمطروا قالوا  
استجبنا اللهم صيبا نافعا  
واذا طلب رفعه عن  
الاماكن قالوا اللهم  
حوالنا ولا علينا اللهم على  
الأكام والطراب

على أن ستره يمدى بنفسه (قوله أول الارض بالنبات) أو هو الذى يجلل الارض بالمطر اى  
يعملها فأفاده السيد ونسبة التجليل بالنبات اليه من النسبة الى السبب (قوله أى شديد  
الوقع بالارض) فى شرح السيد أى سائل من فوق اه وفى القاموس كلا المعنيين فانه قال  
الصح الصب والسيلان من فوق ثم قال والشديد من المطر اه ولا شك أن الشديد منه يرجع  
الى قول المصنف أى شديد الوقع بالارض (قوله الى انتهاء الحاجة) أشار به الى أن الدوام  
فى الحديث مقيد فان المطلق مهلك (قوله اللهم اسقنا غيثا مغنيا) زاد فى حديث جابر مريثا  
مريعا (قوله وانشر رحمتك) أى عم انعامك (قوله وأحى بلدك الميت) بعدم الانبات  
بامطارها (قوله اللهم أنت الله الخ) روى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها شكك الناس  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خوطا المطر فامر عنبر فوضع له فى المصلى ووعده الناس يوما  
يخرجون فيه قالت عائشة فخرج صلى الله عليه وسلم لم حين بدا حاجب الشمس فقدم على المنبر  
فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم جدب دياركم واستغاثوا المطر عن ابان زمانه عنكم  
وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تدعوه ووعدهم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين  
الرحمن الرحيم ما لى اليوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله الغنى ونحن الفقراء أنزل  
غياثنا الغيث واجعل ما أنزلنا بلاغا الى خير ثم رفع يديه فلم يزل فى الرفع حتى بدا يابض  
ابطيه ثم حوّل الى الناس ظهره وقلب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس  
ونزل فصلى ركعتين فأثاء الله تعالى مصابة فرعدت وبرقت ثم امطرت باذن الله تعالى فلم يأت  
صلى الله عليه وسلم مسجدته حتى سالت السبول فلما رأى سرعتهم الى الكنى فحك حتى بدت  
نواجذه وقال أنهم أدان الله على كل شئ قدير وانى عبده ورسوله (قوله الى حين) الرواية بالخطا  
المجسمة والياء المثناة من تحت والراء المهملة ضد الشمر (قوله اللهم صيبا) منصوب بفعل  
محذوف اى اجعله صيبا والصيب المطر وهو بتشديد الياء وفى رواية التسانى اللهم اجعله سديا  
نافعا يفتح السين المهملة وسكون الياء قال الخطا بى أى نافعا وفى رواية التسانى صيبا هنيئا  
فيجمع بين الروايات كلها ويقول مطرنا بفضل الله ورحمته لا يشك كذا انتهى عنه ويستحب الدعاء  
عند نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء عنده وان يكشف عن غير عورته لبيصه ويتطهر  
منه ويحمد الله تعالى لما عن أنس أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه  
حديث عهد بربه اه أى تكويره وتنزيله وعن ابن عباس كان اذا جاء المطر يا مريم عبد الله أن  
يخرج فراشه الى المطر فليل له فى ذلك فقال أما قرأت وأزنا من السماء ما ميمبار كافأحب أن  
ينالنى من بركته ويستحب لمن سمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من  
خيفته فان من قاله عوفى من الرعد كما ورد عن عمر وقال ابن عباس من سمع صوت الرعد فقال  
ذلك وزاد وهو على كل شئ قدير فان أصابته صاعقة فقل ديت (قوله واذا طاب) بالبناء  
للمعجول والاولى أن يقول طلبوا المناسب قوله قالوا (قوله اللهم حوالنا) يفتح اللام أى  
اجعله حوالنا وفسره بقوله على الاكام أى اجعله على الاماكن التى لا يضرها المطر لانه على  
الابنية والطرق (قوله ولا علينا) أى ولا تجعله علينا (قوله اللهم على الاكام) بكسر الهمزة

كامام وبقتها مع المذبح أكمة بقتات وهو التراب المجمع والظراب بكسر الظاء المشالة  
 آخره بام واحد مع ظرب بفتح فسكون وهو الجبل الصغير وروهم من قاله باضاد قال في الشرح  
 وفيه إرشاد لتعلمنا الأدب في هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لأنه يحتاج إليه مستقرا بالنسبة  
 لبعض الأودية والمزارع إلى حصول الكفاية التي يعلمها الله فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه  
 إعلام بأنه إذا قارن النعمة عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى رفع العارض وبقاء النعمة  
 والدعاء برفع الضار لا ينافي التوكل والتفويض (قوله ويطون الأودية) لأنه باجتماع الماء فيها  
 يحصل ارتفاع بالسقي منها وشرب البهائم والطيور (قوله وليس فيه قلب رداء) لعدم فعل  
 الصابئة كعمرو وغيره ولم ينكر الامام التحويل الوارد في الأحاديث بل أنكر كونه من السنة  
 (قوله وأبي يوسف في رواية عنه) وفي رواية أخرى أنه مع محمد وهو الأصح كما في ابن أمير حاج  
 عن البدائع والاحسن في صفة التحويل ما قاله في المحيط أن أمكنه أن يجعل أعلاه أسفله جعله  
 والاجعل عينه يساره لكن قوله يجعل أعلاه أسفله صادق بان يراد به جعل ما يلي البدن إلى  
 السماء وجعل ما يلي الرجل إلى الرأس وكل منه ما جاز كافي الحلي وهذا في حق الامام وأما  
 القوم فلا يقابون أرديتهم عند عامة العلماء (قوله محمول على التفاضل) أي بأن الحال يتغير أي  
 وهذا لا يلزمه السنية (قوله ولا جماعة عنه) أي مطلوبة (قوله لنهي عمر) ولأن المقصود  
 بالخروج استئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة وان جاز أن يقال يستجاب دعاء الكافر كافي  
 الخاتمة والحاصل أن علته منعهم من الحضور وليس عدم استجابة دعاء الكافر كافيهم المحوى  
 فحزم بأنهم لا يمنعون من الحضور حيث كانت التمتوى على جواز استجابة دعاء الكافر استدلالا  
 بقوله تعالى حكاية عن إبليس قال رب انظرني إلى يوم يبعثون قال انك من المنظرين بل علة  
 المنع انما هي خوف أن يضل به ضعفاء العقول اذا سقوا بدعائهم فحصل أنه لا ينبغي تمكينهم من  
 الخروج للاستسقاء أصلا ولا وحدهم لئلا يفتن به ضعفاء العقول ولا مع المسلمين لأنه يكره أن  
 يجمع معهم إلى جمع المسلمين (قوله فقد يفتن الخ) القاء للتعليل والله سبحانه وتعالى أعلم  
 وأستغفر الله العظيم

\*(باب صلاة الخوف)\*

من اضافة الشيء إلى شرطه باعتبار عدم جوازه ابدونه أو إلى سببه باعتبار الترخيص وفي شرح  
 المسيد عن حاشية المؤلف أنهما من اضافة الشيء إلى شرطه نظرا إلى الكيفية المخصوصة لأن هذه  
 المصفة شرطها العدوق ومن قال ان سببها الخوف نظر إلى أن سبب أصل الصلاة الخوف اه ثم ان  
 الشرط حضور العدوق ولو بدون خوف وهو قول العامة لأن المعتبر في تعلق الرخصة هو السبب  
 الظاهر دون الحقيقة فترت حضرة العدوق منزلة الخوف لأنها سببه كما نزل السفر منزلة المشقة في  
 تغير الأحكام قال في التحفة سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدوق من غير اشتراط الخوف  
 والأشهاد كافي العناية وغيرها وما في الكنز كاله داية من اشتراط ذلك قول البعض اه  
 والمناسبة بينه وبين الاستسقاء أن كلاهما شرعا مارض وقدم الاستسقاء لأن العارض فيه  
 مساوي وهو انقطاع المطر وهما من قبيل العباد ولأن اثر المارض نعمة في نفس الصلاة وهما في  
 وصفها فساكن ذلك أقوى كافي القم (قوله أي صلته بالصلاة الآتية) أفاد لنا من اضافة الشيء

و يطون الأودية ومنابت  
 الشجر (وليس فيه) أي  
 الاستسقاء (قلب رداء)  
 عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف في رواية عنه وما  
 رواه محمد محمول على  
 التفاضل ولا يخطب عنه  
 أبي حنيفة لأنهم اتبعوا للصلاة  
 بالجماعة ولا جماعة عنه  
 وعند محمد ما يخطب لكن  
 عند أبي يوسف خطبة  
 واحدة وعند محمد خطبتين  
 (ولا يحضره) أي الاستسقاء  
 (ذمي) انتهى ع- رضى الله  
 عنه ولا يمكنون من فعله  
 وحدهم أيضا لاحتمال أن  
 يوافقا فقد يفتن به ضعفاء  
 العوام

\*(باب)\*

(صلاة الخوف) أي صلته  
 بالصلاة الآتية



(جائزة بحضور عدو) لوجود المبعج وان لم يشهد الخوف (وبخوف غرق) من سبيل (أو حرق) من نار (واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) و (يقيم و) (احدة بازاء) أى مقابل (العدو) للحراسة (ويصلى) الامام (ب) الطائفة (الانحرى ركعة من) الصلاة ٣٦٤ (الثانية) الصبح والمقصود بالسفر (و) صلى بالاولى المذكورة

(ركعتين من الرباعية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلوصلى بهار ركعة وبالدائنة فتبين بطلت صلاتهما لانصراف كل في غيراوانه وتغضى هذه الطائفة (الى) جهة (العدو مشاة) فان ركعوا أو مشوا غير جهة الاصطاف بمقابل العدو بطلت (وجامت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلي بهم مايقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جامت) الطائفة (الاولى) ان شاؤا (و) ان ارادوا (أنحوا) في مكانهم (بلاقراءة) لانهم لاحقون فهم خاف الامام حكما لا يقرؤن (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جامت) الطائفة الاخرى (ان شاؤا) صلوا مايقى في مكانهم اقراغ الامام وبقراءة (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة

الى شرطه حيث اعتبر الصفة وان الجواز انما هو بالنظر الى الصفة والا فالاصل فرض وأفاد البدر العيني في شرح البخارى أن البعض اشترط أن يحشى خروج الوقت وفي الجوهره الشرط أن يكون بحيث لو اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم العدو ٥١ (قوله جائز) أى من حيث الكيفية سفر أو حضرا كما في العيني على البخارى وفيه ايضا لافرق بين ان تكون احدى الطائفتين اكثر عددا من الاخرى او تساويا لان الطائفة تطلق على الكثير والقليل - حق على الواحد فلو كانوا ثلاثة جاز لاحدهم ان يصلى بواحد ويحرم واحد ثم يصلى بالاخر وهو اقل ما يتصور في صلاة الخوف (قوله بحضور عدو) العدو يطلق على الواحد المذكور والمؤث والمجموع كما في المصباح وسواء في ذلك المسلم الباغي او الكافر الطاغى كما في مجمع الانهر وافاد المصنف انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا تجوز صلاته كما في البرجندى (قوله وبخوف غرق) اشار به الى انه لافرق بينه اى الادى وغيره كسبوع وحيمة عظيمة ولا فرق بين ما اذا كان العدو بازاء القبلة او لا (قوله واذا تنازع الخ) فان لم يحصل تنازع فالافضل أن يصلى بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح وسيأتى آخر الباب (قوله فيجعلهم طائفتين) عم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلاقراءة ان كان من الاولى وبقرائة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع فهو من اهل الاولى والافى الثانية ينهر واعلم ان الطائفة التي صلت مع الامام انما تغضى للعدو في الثاني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة الثانية) منها الجمعة والعيد در (قوله لان الشفع شرط الخ) اى لان صلاة الاولى الشفع من الثلاثى والرابعى شرط اى شرط صحة لشرطها اى لتجزئتها بين الطائفتين لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى اولى بها للسبق (قوله لانصراف كل في غيراوانه) اما الاولى فظاهر واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لادراكهم الشفع الاول وقد انصرفوا في اوان رجوعهم فتبطل كذا في الشرح (قوله بمقابل العدو) متعلق بالاصطاف (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاولى أن يقول وتوجهوا الى العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله متعلق بالمصنف في حد ذاته لا بقوله ان شاؤا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا يكملها رواة اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال في فتح البارى وهذا هو المعتمد اه وفي الدرر صرح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن فخل وعسفان وذى قرد (قوله والاقرب من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلىوا فليصلوا معك ووجه الاقرب أن قوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم يفيد انصراف الاولى بعد السجود واتيان الطائفة الثانية التي لم تصل وهي في الفعل

انتهى وفي روايات كثيرة واحصاه ست عشرة رواية مختلفة وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم أربع وعشرين مرة كالاولى وكل ذلك جائز والاولى والاقرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذى ذكرناه (وان اشهد الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم

لاختلاف المكان الآن  
 يكون رديفا لمامه (ولم  
 تجز) صلاة الخوف (بلا  
 حضور عدو) حتى لو ظنوا  
 سوادا عدوا وتين بخلافه  
 أعادوها دون الامام  
 (ويستحب حل السلاح  
 في الصلاة عند الخوف)  
 وقال الامام مالك والشافعي  
 رحمهما الله تعالى بوجوبه  
 للامر فلما هو للنسب لانه  
 ليس من أعمال الصلاة  
 (وان لم يتنازعوا) أى القوم  
 (في الصلاة خلف امام  
 واحد) فالأفضل صلاة كل  
 طائفة) مقتدين (بامام)  
 واحد فنذهب الاولى بعد  
 تمامها ثم نجيء الاخرى  
 فتصلى بامام آخر (مثل حالة  
 الامن) للتوقى عن المشى  
 ونحوه كذا فى فتح القدير  
 وهو حسي ونعم الوكيل  
 \* (باب أحكام الجنائز) \*  
 جمع جنازة بالفتح والكسر  
 للميت والسرير وقال  
 الأزهري ولا نسعى جنازة  
 حتى يشهد الميت عليه مكفنا  
 (يسن توجيهه المتضر) أى  
 من قري من الموت

كلاولى وهذا عين الصفة المذكورة (تنبيه) قال فى المجتبى ويسجد لله هو فى صلاة الخوف  
لعموم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد الا حق فى آخر صلاته وليست مشروعة للعاصى فى  
السفر فلا تصح من البغاة لان العاصى فى السفر عدو الله وهى مشروعة لغيره عند حضوره افاده  
السيد (قوله صلوا ربكنا) بالاياء او رجالا واقفين كذلك أى الى أى جهة قدروا والا صل فيه  
قوله تعالى فان خفتهم فرجالا او ربكنا والصلاة ربكنا انما تكون فى غير المصر لان السفر فى المصر  
ربكنا لا يصح فالفرض اولى وان كان لضرورة كما فى التبيين وجمع الانهر وفى التنوير والساج  
فى الجران أمـ كنه أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بالاياء والا لا تصح (قوله للضرورة) أى  
الضرورة الخوف والاولى أن يقول للضرورة بلاعين (قوله وفردى) جمع فرد على غير قياس  
وهو حال كما أن ربكنا كذلك من الاحوال المتداخلة او المترادفة افاده السيد (قوله اذا لم يصح  
الاقتداء) وقال محمد يجوز قال فى الهداية وليس يصح لعدم اتحاد المكان اهـ وفيه أن  
الاكثر تصحبا اعتبارا لاشتباها وعدمه فى صحة الاقتداء وعدمه ٣ (قوله ولم تجز صلاة الخوف)  
أى صلاة القوم الا اذا تبين للطائفة الاولى غير ما ظنوه قبل أن يتجاوز الصفوف فان لهم البناء  
استصحابا أما صلاة الامام فصحة بكل حال لعدم المفسد فى حقه كذا فى الشرح (قوله للامر)  
هو قوله تعالى واياخذوا أسلحتهم (قوله لانه ليس من أعمال الصلاة) أى فلا يجب فيها كما فى  
البرهان وفيه أنه يرد هذا على القول بالنذب وان الوجوب لعارض وهو خوف هجوم العدو ولا  
يرد هذا الا اذا جعلناء من واجبات الصلاة (قوله للتوقى عن المشى) هذه العلة تشعر  
بالوجوب لا بالافضلية ويمكن أن يقال انما لم تجز صلاة كل خلف امام مستعمل لوجود أصل  
العدو (قوله ونعم الوكيل) الذى فى الشرح ونعم النصير وهو الانسب بالصعب والله سبحانه  
ونعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب أحكام الجنائز) •

من اضافة الشيء الى سببه فان وجوب جميع ما يتعلق بالميت بسبب الميت ولا بد من حضوره ووجه المناسبة بينهما وبين الخوف أن الخوف قد يفضي الى الموت ومنه يفهم وجه تأخير الجنائز ووجه أيضا بأن صلاة الخوف حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل للعبد وحرمة الحق كحرمة صاحبه وأيضا ان صلاة الجنائز ليست صلاة من كل وجه وهي أيضا متعلقة بعارض هو آخر ما يعرض للحى في دار التكليف وكل منها يقتضى التأخير عن أنواع الصلاة فكيف وقد اجتمعت (قوله للميت والسرير) أى هما الهما وقيل بالعكس الميت نفسه وبالفخ السرير وقيل بالعكس وقيل العكس للميت مع السرير أى ما أثقل على قوم واعتموا به فهو جنازة من جنس الشيء يجزئه من باب ضرب اذا ستره وجمعه كإلى القياموس والمصباح وغيرهما سميت بذلك لانهم مجموعة مهابة كإلى مسكين والموت صفة وجودية تخالف ضد الحياة وقيل عدم الحياة عن شأنه الحياة كإلى التلويح (قوله يس) ن توجبه المحتضر) أى للقبلة والمحتضر اسم مفعول أى من حضرته ملائكة الموت على الحقيقة أو من حضره الموت وحل به وعلاماته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانخساف صدغه ويغيب لجل لكف الاكثار من ذكر الموت والاستعداد له بالتوبة وردة الظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره ابن أمير حاج والمرجوم لالتوجه (قوله

(على عينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السجدة (و) يسن أن (يلتفت) ٣٦٦ وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا

الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا فحتمه من النار وقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أى مع القائرين والافضل مسلم ولو فاسق مات على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب رانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تبعا للحديث الصحيح ولذا قال في المستصفى وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله معلا بأن الاولى لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا فى حق الكافر فكلامنا فى تلقين المؤمن ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان المقصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وأما الكافر فيلقنهما ماقطع مع أشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلما الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المحتضر (من غير الحاح) لان الحال صعب عليه فاذا قالها مرة

على عينه) وهو السنة فى النوم والمخدو وهو مقيد بما ذلح يشق عليه فان شق عليه تركه على حاله نهر وينظر حكمه من يقتل بالسيف قصاصا اهل بوجه أم لا حوى واظهارهم لان خبر الجاهل ما استقبل به القبلة فالمرت عليه أدلى (قوله وجاز الاستلقاء) ويوضح هكذا فى القفل والصلاة قال فى شرح الطحاوى وهو العرف بين الناس قال فى الزاد والاول أفضل لانه السنة كذا فى المضمرات (قوله لانه أيسر لمعالجته) من تغميضه وشد عليه وأمنع من تقوس أعضائه فهو من اضافة المصدر الى مفعوله أو ما بالجنة الميت طالع الروح فهو من اضافته الى فاعله وفى التنوير وقيل يوضع كما يسر على الاصم (قوله يسن أن يلقن) قال فى النهر وهذا التلقين مستحب بالإجماع ومحمداً عند النزاع قبل الغرغرة وما فى القنية الواجب على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه تجوزاه والتلقين التفهيم والتذكير اى يذكر ويثب ان يكون الملقن غيرتهم بالمسرة بعونه وان يكون ممن يعتقده فيه الخير فيذكرها عنده بجرعاء ان يأتيهم التسكون آخر كلامه (قوله لقنوا موتاكم) الجمهور على ان المراد من هذا الحديث مجازة اى من قرب، وانه للميت حقيقة كتوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له سلبه ويدل عليه قوله بعد دفنه ليس مسلم يقولها الخ (قوله الا فحتمه من النار) اى فلا يدخلها ابد الا ذلك مؤمن لا يدوان ينجونها ولو بعد دخولها (قوله يدخل الجنة) وان لم يقلها عند الموت وحده فلا تظهر للحدث مرة الا بما قلنا (قوله ولذا قال فى المستصفى) الاولى ما فى الشرح وان قال فى المستصفى الخ وهو كذلك فى نسخ (قوله لانه ليس الا فى حق الكافر) علمنا ان مقتضى من اولوية ما فله المصنف المأخوذة من قوله تعالى الحديث الصحيح (قوله فكلامنا) الاولى التعبير بالواو وهو فى نسخ كذلك (قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة مع القائرين (قوله فيلقنهما ماقطع مع أشهد) هذا على مقتضى مذهبه ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاح) اى اكثر (قوله لان الحال صعب عليه) فيكره الحاح خوف أن يتعجز (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا يقال له قل) ذكر فى جنائز المضمرات عن السراجية لوقال مسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كبر بالله تعالى وان اعتقد الايمان اه فينبغى التترعنه حتى للاحياء وان كان هذا الكلام ليس على اطلاقه لما فى القيمة لوقبل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا أقول بلانية حضرت أو على يسة التأييد كقولنا لوقال لا أقول بقولنا ولا فى معلوم الاسلام لا بكفر كما أقاده الملا على فى شرح البدر الرشيد وفى الفتاوى الهندية عن خزانة المقتبين لوقيل له صل فقال لا أصلى يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلى لاني صليت والثاني لا أصلى بأمر لك فقد أمرنى من هو خير منك والثالث فسقا ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلى اذ ليس تجب على الصلاة أو لم أمر بها بكنراه (قوله جوابا لغير الأمر) بالتدويم وذلك لانه يرى ما لا يرى الحاضرون (قوله خلاف الخبر) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معاملة موفى المسلمين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل فى هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال الميت وان أريد به أنه يقتصر ما وقع منه ويعامل معاملة موفى المسلمين رجوع الى ما قبله (قوله

ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون فى شدة فرعاء بقول لا جوابا لغير الأمر ففى ظن خلاف لهذا الخبر وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره حلالا على انه زال عقله واختار به بعضهم زوال عقله عند موته

العظيم الذي لا اله الا هو  
الحق القيوم وأتوب اليه  
سبحانه لا اله الا هو الحق  
القيوم لانه قد يستظهر  
بذكر ما يشعر أنه مختصر  
وأما الكافر فيؤمر بما  
لما روى البخاري عن أنس  
رضي الله عنه قال كان غلام  
يهودي يخدم النبي صلى الله  
عليه وسلم فرض فأنه النبي  
صلى الله عليه وسلم يوده  
فقد عند رأسه فقال أسلم  
فنظر الى أبيه فقال له أطع  
أبا القاسم فألم فخرج النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو  
يقول الحمد لله الذي أنقذه  
من النار (وتلقينه) بعد  
ما وضع (في القبر مشروع)  
لحقيقة قوله صلى الله عليه  
وسلم لقنوا موتاكم شهادة  
أن لا اله الا الله أخرجه  
الجماعة الا البخاري ونسب  
الى أهل السنة والجماعة  
(وقبل لا يلقن) في القبر  
ونسب الى المعتزلة (وقبل  
لا يؤمر به ولا ينهى عنه)  
وكيفيته أن يقال يا فلان  
ابن فلان اذكر دينك الذي  
كنت عليه في دار الدنيا  
بشهادة أن لا اله الا الله  
وأن محمدا رسول الله ولا شك  
أن اللفظ لا يجوز اخراجه  
عن حقيقة الابدان  
فيجب تعيينه بقوله وتاكم  
حقيقة ونفي صاحب الكافي

لهذا الخوف) أي الخوف وهو الحكم بالكفر المعلوم من المقام (قوله ومما ينبغي أن يقال  
الخ) أي ويكتفي عن التلقين لقوله في الشرح فيشمل التلقين بلطف (قوله على وجه الاستتابة)  
تأمين أي طلب التوبة وهي لا تضر بالاحتضار لانها واجبة فور كل ذنب ولو صغيرا واختار  
قبول توبة اليأس دون إيمانه لاطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده بخلاف  
الكافر لعدم الإيمان بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الإيمان منه قهرا بسبب  
المعينة والمطلوب الإيمان بالغيب ويكره تنفي الموت فان كان ولا بد فليقل أحق ما دامت  
الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله قد يستظهر) السين والتا هذا تان أو  
للضرورة (قوله وأما الكافر) أي ولو مختصر فيؤمر بما أي بالشهادتين فهو مخالف للمختصر  
المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فأنه النبي صلى الله عليه وسلم يعود) أخذ منه جواز عبادة أهل  
الزمة لاسيما اذا كان يرجو اسلامه (قوله الذي أنقذه من النار) أي فلا يدخلها أبد الان  
الاسلام يجب ما قبله هذا ما ظهر (قوله وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشروع) قال في المنتاح  
التلقين على ثلاثة أوجه في المختصر لا خلاف في حسنة وما بعد انقضاء الدفن لا خلاف في عدم  
حسنه والثالث اختلفوا فيه وهو ما اذا لم يتم دفنه اه حوى (قوله لقنوا موتاكم الخ) فان  
الميت حقيقة فيمن حل به الموت لا فيمن قرب منه (قوله ونسب الى المعتزلة) كذا في الفتح وفي  
شرح السديد وهو ظاهر الرواية ثم اذا المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت زباني اه  
وهو في الجواهر مثل القاضي محمد بن رمان عنه فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله  
حسن كذا في القهستان وكيف لا يفعل مع أنه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لانه يستأنس  
بالذكر على ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنتموني أقموا  
عند قبري قدر ما ينصر جزو ويقسم لهما حتى أستأنس بكم وأنظر ماذا أراجع رسل ربي وعن  
عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر الله  
لاخيكم واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسئل رواء أبو داود والبيهقي بأسناد حسن ذكره  
الحلي (قوله يا فلان بن فلان) أو يا عبد الله بن عبد الله وفي النهر عن الحواشي قبل يا رسول الله  
فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حواء ومن لا يسئل ينبغي أن لا يلقن والاصح أن الانبياء عليهم  
السلام لا يسئلون وكذا أطفال المؤمنين واختلف في أطفال المشركين ودخولهم الجنة وفي  
الجوهرة والطفل يلقنه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله ربي وقيل يلهمه الله تعالى  
كالهام عيسى عليه السلام في المهد اه وفي شرح العلامة العيني على البخاري قال النووي  
الصحيح المختار الذي ذهب اليه المحققون أن أطفال المشركين في الجنة لقوله تعالى وما كنا  
معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يهذب العاقل لكونه لم يبلغ الدعوة فغير العاقل اطلق اه  
والاشهر أن السؤال حين يدفن وقبل في بيته تنطبق عليه الارض كالقبر وفي البرازية السؤال  
فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جهل في تابوت أياما لثقله الى مكان  
آخر لا يسئل ما يدفن كذا في حاشية الدرر له واقف (قوله بشهادة أن لا اله الا الله) الباء  
للتصوير (قوله ولا شك أن اللفظ) أي وهو موتاكم قال البرهان الحلي ولا مانع من الجمع بين  
الحقيقة والجازي في مثل هذا اه (قوله فيجب تعيينه) أي تعيين اللفظ باعتبار المعنى أو تعيين



فأئذنه مطلقا ممنوع ثم الفائدة الأصلية منتقبة وبمحتاج اليه التثبيت الجنان للسؤال في القبر قال الحق ابن الهمام  
وجمل أكثر ما يحتاج اليه على الجواز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه  
وسلم في أهل القلب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا تارة بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه خصوصية له  
وتارة بأنه من ضرب المثل ٣٦٨ ويشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا ونظامه بفتح القدير

قلت يمكن الجمع فيلقن  
عند الاحتضار لصريح  
قوله فانه ليس مسلم يقولها  
عند الموت الأنجنس من  
النار وعملا بحقيقة موتنا كم  
لتثبته للسؤال في القبر  
لما روى سعيد بن منصور  
وسمرة بن حبيب وحكيم بن  
عميرة قالوا إذا سوي على  
الميت قبره وانصرف الناس  
كانوا يستحبون أن يقال  
للميت عند قبره يا فلان قل  
لا اله الا الله ثلاث مرات  
يا فلان قل ربى الله ودينى  
الاسلام ونبي محمد صلى الله  
عليه وسلم اللهم انى أتوسل  
اليك بحبيبك المصطفى أن  
ترحم فافق

وأجيب أيضا من طرف  
المثبت بأنه لا مانع من إبقاء  
السمع على حقيقة لانه  
تعلق قوى أرواح هؤلاء  
الكفار بأجسادهم بحيث  
صاروا أحياء بكمياتهم في  
الدنيا للعرض المذكور  
والسمع المنسب في هذه  
الآية ونحوها والتأفيع  
وقد أشار الى ذلك الجلال

هذا القيل وهو مشروعية التلقين في القبر وقوله حقيقة منصوب على التمييز (قوله فأئذنه)  
بالنصب مفعول نفي وذلك لان العبارة بحال النزع فان كان مسلما فهو مثبت وان كان كافرا  
لا يثبته هذا التلقين وقوله مطاوعا لـ من فأئذنه يعنى أنه لا فائدة فيه أصلا (قوله ممنوع) بأن  
فيه فائدة التثبيت للجنان (قوله نعم الفائدة الأصلية) وهى تحصيل الايمان في هذا الوقت  
(قوله وجمل أكثر ما يحتاج) مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه (قوله مبناه على أن  
الميت لا يسمع عندهم) على ما صرحوا به في كتاب الايمان لو حالف لا يكلمه فكلمه ميتا لا يثبت  
لانها تنعقد على من يفهم والميت ليس كذلك لعدم السماع قال تعالى وما انت بسمع من فى  
القبور انك لاتسمع الموتى وهذا التشبيه لحال الكفار فى عدم ادعائهم للحق بحال الموتى وهو  
يفيد تحقيق عدم سماع الموتى اذ هو فرعه (قوله فى أهل القلب) قلب يدرو وهو حشرة دمرت  
فيها جيف كفار قرين نجا طيهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل  
وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر ما معناه انك تتخاطب أجساما اجيفت فأجاب به بما ذكر  
(قوله بأنه مردود من عائشة) فانها قالت كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك رداعلى الراوى  
والله تعالى يقول وما أنت بسمع من فى القبور اى فلم يقله (قوله وتارة بأنه) اى اسماع الكفار  
خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزيادة حسرة على الكفار وأن ذلك كان وقت المسئلة  
فانهم احياء يسمعون وأمور الآخرة لاتدخل تحت حصره فقد ورد أن ارواح السعداء تطلع على  
قبورهم قالوا أو أكثر ما يكون منها ليلة الجمعة ويومها وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذ  
كانوا على قبورهم يسمعون من يسلم عليهم ولو أذن لهم لردوا السلام (قوله وتارة بأنه من ضرب  
المثل) يعنى انه مثل صلى الله عليه وسلم حاله وحال أهل القلب بحال أهل الجنة وقت استقرارهم  
فيها وأهل النار حيث ينادى أهل الجنة أهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل  
وجدتم الآيات وفيه أنه لا يلائم آخر الحديث (قوله ويشكل عليهم) أى على المجيبين بهذه  
الاجوبة (قوله ونظامه بفتح القدير) حاصل ما فيه أنه مخصوص بأول الوضع فى القبر مقدمة  
للسؤال جمع بينهما وبين الآيتين وايضا فان السماع يستلزم الحياة وهى مفقودة وانما يجى عند  
السؤال ونظامه فى الشرح (قوله يمكن الجمع) أى بين التلقين حال النزع والتلقين بعد الموت  
(قوله وعملا بحقيقة موتنا كم) المناسب زيادة ويلقن بعد الوضع فى القبر الخ (قوله اللهم انى  
أتوسل اليك الخ) قال السكال والعباد الضعيف مؤلف الكلمات فوض أمره الى الرب العسى  
الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فافق بالموت على الايمان والايقان  
ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اه لفظه وكذا أقول كما  
قال وعلى الله الكرم اعقادى فى كل حال كذا فى الشرح وكذا أقول كما قال فانه المرجو لكل

نظاما فقال سماع موتى كلام الخلق قد وردت - حقواجات به الا نار فى الكتب وآية النفى معناها سماع هدى عظيم  
لا يقبلون ولا يصغون للادب اه لانه تعالى شبه الكفار الاحياء بالاموات فى أنهم لا ينفقون بالاسلام النافع اه



بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع فينا نبيك عليه افضل الصلاة والسلام (ويستحب لأقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه)  
الدخول عليه) للقيام بحقه وتذكيره وتبجيله وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة النزاع حينئذ ولذلك يأتي الشيطان  
كما ورد بما زلازل ويقول قل لا اله غيري حتى أسقيك نعوذ بالله منه ويذكرون فضل الله ٣٦٩ وسعة كرمه ويحسنون ظنه بالله  
تعالى خبر مسلم لا يموت أحدكم

الا وهو يحسن الظن بالله  
أنه يرجع ويعفو عنه وخبر  
الصحيحين قال الله تعالى  
أنا عند ظن عبدي بي  
(ويتلون عنده سورة يس)  
للأمر به وفي خبر مامن  
مريض يقرأ عنده يس الا  
مات ريانا وأدخل قبره ريانا  
(واستحسن) بعض المتأخرين  
قراءة (سورة الرعد) لقول  
جابر رضي الله عنه فانها  
تمون عليه خروج روحه  
(واخذوا نفوسا في اخراج  
الحائض والنفساء)  
والجنب (من عنده) وجه  
الاجزاء امتناع حضور  
الملائكة مع لابه حائض  
أو نفساء كما ورد ويحضر  
عنده طبيب (فاذا مات شد  
لحيته) بعبادة عريضة  
تعممه او تربط فوق رأسه  
تحيينا وحفظا لافمه  
(وغض عيناه) للأمر به  
في السنة (ويقول مغمضه  
بسم الله وعلى ملة رسول  
الله) صلى الله عليه وسلم  
(اللهم يسر عليه امره وسهل  
عليه ما بعده واسعد  
باقاته واجعل ما خرج  
المه خيرا مما خرج عنه)  
قوله الكمال ثم يسجي شوث  
(ويوضع على بطنه حديد قتللا

عظيم ولا يفر الذنب العظيم الا الرب العظيم (قوله بالموت على الاسلام والايمان) متعلق بترحم  
والموت على الاسلام بأن يحافظ على أعماله الظاهرة الى قرب النزاع والموت على الايمان بالحزم  
قلبه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحقيقته به حال خروج روحه (قوله للقيام بحقه)  
ومن حق المسلم على المسلم أن يعود ما دام مرض وان يوجهه القبلة ان أمكن (قوله وتذكيره)  
أي بتلقينه وبالوصية ونحو ذلك وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وسقيه  
الماء) عطف تفسير (قوله حينئذ) أي حين النزاع والاولى حذفه (قوله ولذلك) أي اغلبة  
العطش في هذا الحال (قوله بما زلازل) أي بارد (قوله لا يموت أحدكم إلخ) أخذ منه أنه يقدم  
حالة الرجاء في المرض وإما في حالة العدة فيقه - ثم الخوف (قوله أنا عند ظن عبدي بي) أي ان  
خزائي عبدي يكون على حسب ظنه بي من خير وشر (قوله للأمر به) وهو أقر وأعلى موتا كم  
يس والحكمة في قراءته أن أحوال القمامة والبعض مد كورة فيها تقبده بذكرها والايمان  
بها مزيدا من الشرح (قوله فانهم أتون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الاخراج إلخ)  
اخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان عن حضورهم غنى فلا يشافي ما ذكره الكاكي من أنه  
لا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار ووجه عدم الاخراج انه قد لا يمكن الاخراج  
للسففة أو للاحتياج اليهن ونص بعضهم على اخراج الكافر أيضا وهو حسن (قوله فاذا مات  
إلخ) ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العامدون  
وعد غير مكذوب كما في ابن امير حاج (قوله شد لحيته) تقنية على بالقبح منبت اللحية بالكسر من  
الاسنان وغيره والعظم الذي عليه الاسنان (قوله وحفظا لافمه) من الهوام ومن دخول الماء  
عنده غسله (قوله وغض) بالبناء المعجول والتغميض والاعراض بمعنى كافي الصحاح وهو  
إطباق الجفن الاعلى على الاسفل (قوله للأمر به في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا  
حضرتم موتا ثم فأنغضوا البصر فان البصر يبيع الروح وقولوا خيرا فان الملائكة تؤمن على  
ما يقول أهل البيت وروى أنه صلى الله عليه وسلم لما اغض أباسمة قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع  
درجته في المهدين واخلفه في عقبه في الفانين واغفر لنا ولابري العالمين وافصح له في قبره  
ونور له فيه قال في المجتبى ينبغي أن يحفظه كل مسلم فيدعوه عند الحاجة (قوله ما خرج اليه)  
أي من الدار الاخرى وقوله خيرا مما خرج عنه بأن يسد له دارا خيرا من داره وزواجرا من  
زوجيه (قوله ثم يسجي بنوب) بالتشديد أي يعطى لما روى أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو مسجي ببرد حربة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى وفي التهديد لما توفي  
عثمان يعني ابن مظعون كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا  
وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها (قوله  
ويوضع على بطنه حديدة) أو امرأة كافي الحوى وتشكيرا لحديدة يفيد أنه يكنى فيه القلبيل  
منه (قوله لانه صنيع أهل الكتاب) أي وقد أمرنا بما نأمنهم وتعبير المصنف بلا يجوز يفيد

ط ينتفع) وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفع لمرتبه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي ان  
انساأمر بوضع حديد على بطنه ولوله مات (ويوضع يدها بجنبه) إشارة لتسليمه الأمر له (ولا يجوز وضعهما على صدره) لانه صنيع  
أهل الكتاب وتلين مفاصله واصابعه بأن يرد ساعده لعضده وساقه لفخذيه ونحو ذلك لبطنه ويرد هاماته ليسهل غسله وادراجه في الكفن

(وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت والغسل فانه يزول عن المسلم بالغسل تكريرا له بخلاف الكافر (ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه النجاسة في اليوم الذي مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد ابن حارثة وعبد الله بن واحة وقال في النهاية أن كان عالما أو زاهدا أو ممن يتبرأ به فقد استحسن بعض المتأخرين التمداد في الأسواق لجنائزته وهو الأصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالجنائزة ليؤدى أحابه واصدقاؤه - ~~فه~~ <sup>لكن</sup> لا على جهة التفخيم والافراط في المدح (و) اذا تبين موته (بجمل تجهيزه) اكراهه لما في الحديث

قوله بارئاه هكذا في الاصل وصوابه برئاه لان فعله ثلاثي كما يعلم من جملة المصباح وغيره اه معصحه

الحرمه (قوله وتكره قراءة القرآن) ولو آية كما في شرح السيد وقوله عنده أي بقربه (قوله عن نجاسة الحدث) هذا ينافي ما في الشرح من أنه على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي أن تجوز القراءة كما لو قرأها المحدث وفي السيد ما يفيد أن في الكراهة على هذا القول خلافا ورجح في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت فقيل نجاسة خبث وقيل حدث ويشهد للثاني ما روينا من تقييد صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت قبل الغسل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه الشريف على جسده ولا ينافي ذلك ما ذكره من أنه لو حمله انسان قبل الغسل فصلى به لاتفح صلاته وكذا كراهة القراءة عنده قبل الغسل بل هو أن يكون ذلك لعدم خلوه عن نجاسة غالبا والغالب كالحق وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووصله الحاكم في المستدرک عن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا تنحسوا موتا كم فان المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا قال العيني في شرح البخاري والنووي في شرح مسلم هذا أصل عظيم في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحي فبالاجماع حتى الجنين اذا ألقته أمه وعليه رطوبة قربها فهو طاهر بالاجماع المسلمين وأما الميت ففيه خلاف العلماء قال البدر العيني فان قلت على هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لانه طاهر قلنا الموجب اتباع الوارد واختلاف اصحابنا في سبب غسله فقيل حدث يحل به لالنجاسة - <sup>ته</sup> لان الاذى لا ينحس بالموت كرامة له اذ لو تنحس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصاد على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة لكن ذلك انما كان تقيدا للعرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالجناية فبقى على الاصل وهو وجوب غسل البدن كله لعدم المخرج وقال العراقيون ينحس بالموت لانحساس الدم فيه كسائر الحيوانات والحجة عليهم ما روينا قال والكافر كالمسلم في هذه الاحكام كما هو مذهب الجاهير سلفا وخلفا وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى أباح ذكاح الكليات ومعلوم أن عرقهن يصيب ضحية من غالبها ولم يجب غسله اذ لا فرق بين النساء والرجال اه (قوله فانه يزول) الاولى يزول وفي نسخة وانه يزول بالواو وهي للعال (قوله بخلاف الكافر) هذا من المؤلف كآخر كلام البدر العيني بناء على القول بنجاسة الخبث أما على القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما (قوله لتكثير المصلين عليه) والمستغفرين له وللاخذ في الاستعداد للصلاة عليه وتشيعه (قوله نهي) أي أخبر بموته (قوله بان يؤذن) أي يعلم وقوله بالجنائزة أي مطلقا (قوله لكن لا على جهة التفخيم والافراط في المدح) فينبغي أن يكون بنحو مات الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان وقال في التجنيس والمزيد يكره الافراط في مدح الميت لاسباب عند جنائزته لانه صنيع الجاهلية وقد قال صلى الله عليه وسلم من تغزى بعزاء الجاهلية فأعضوه على هن أيسه ولا تكنوا ولا بأس بارتداء الميت بشعر أو غيره ما لم يفرط في مدحه ولا يكره البكاء عليه بارسال الدروع بل ارفع صوت ولا نياحة ولا شق ثوب وضرب خد ونحو ذلك وسواء في ذلك قبل الموت وبعده على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف وأنت يا رسول الله تبكي فقال يا ابن عوف انهم يرحمة وقال ابن العيين تدمع والقلب يحزن ولا تقول الا ما يرضى ربنا وانما يفرقك يا ابراهيم لحز ونون آخرجه الشيخان

وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة

مسلم أن تجلس بين ظهري  
أهله والعارف عن وجوب  
التجمل الاحتياط قال  
بعض الأطباء ان كثيرين  
من يموت بالسكنة ظاهرا  
يدفنون احياء لانه يعسر  
ادراك الموت الحقيقي بها  
الا على أفضل الأطباء  
فيتعين التأخير في المظهر  
القبور بنحو التغيير وقدمات  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم الاثنين فحوة ودفن في  
حرف الليل من ليلة الاربعاء  
(فيوضع كمات) الكاف  
لله فاجابة اذا يقن موته  
(على سرير حجر) اي مجز  
اخفاء الكربة الرائحة  
وتعظم الميت ويكون (وترأ)  
ثلاثا وأخفا ولا يراد عليه  
قوله الزيلعي وفي الكافي  
والنهاية أو سبعا ولا يراد  
وكيفية أن يدار بالمجرفة  
حول السرير (ويوضع)  
الميت (كف اتفق على  
الأصح) قالة شمس الأئمة  
السرخسي وقيل عرضا  
وقبل الى القبلة (ويستر  
عورته) ما بين سترته الى ركبته  
قاله الزيلعي والنهاية هو  
الصحيح وفي الهداية يكتفى  
بستر العورة الغليظة هو  
الصحيح تبسرا وهو ظاهر  
الرواية

وفي حديث الاتسمعون ان الله لا يعذب بدع العين ولا يجزن القلب ولكن يعذب به اذا أشار  
الى لسانه أو يرحم رواء الشيطان ايضا وأما ما ورد ان الميت ليغذب بكاء أهله عليه فاجعوا على  
أنه محمول على البكاء بصوت ونيابة لا بمجرد الدمع وحده عامة أهل العلم على ما اذا أوصى بذلك  
وأما من بكوا عليه وناحوا من غير وصية فلا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وهذا هو  
الصحيح من أوجه الحل وأوجب داود ومن تبعه الوصية بتلك البكاء والنوح عليه وقيل المراد  
بالعذاب أن يتأذى الميت بذلك اذا لاشك في تأذى الارواح بما تنأذى به الاشباح قال في شرح  
الشكاة والحاصل أن الميت اذا كان له تسبب في هذه المعصية فالعذاب على حقيقته ويعذب  
بفعله نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله غيره والافحومول على تألمه سواء عند نزعه أو موته  
ويستوى فيه الكافر والمؤمن وبهذا يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى  
وبين الاحاديث المطابقة في هذه البلية الكبرى اه (قوله بين ظهراني أهله) اي ظهر اهله  
قال في القاموس وهو بين ظهرهم وظهورهم ولا تكسر النون وبين أظهرهم اي وسطهم اه  
(قوله الاحتياط) اي في أمر المريض فانه يحتمل أن الذي به داء السكنة (قوله قال بعض  
الأطباء) أتى به دليلا للاحتياط ولوجه الدليل أولا تأخر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لكان  
أنسب (قوله من يموت بالسكنة) اي يظنون أنهم موفى واليه أشار بقوله ظاهرا (قوله  
بها) اي بسبب السكنة فالموت لا يشبهه الا فيمن فيه هذا الداء (قوله فيتعين التأخير الخ)  
ظاهرها هذا وجوب التأخير وهو ينافي التجمل المطلوب الا أن يحمل ذلك الوجوب على من به  
داء السكنة واصل هذا الداء يحدث من اكل الاوزا لا ييض والمؤخنة وتقلبت ابدهن ويكثر  
هذا الداء ثمان ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب مطلقا لما رواه من الحديث والمراد  
لما تأخير الى تيقن الموت فانه ربما عرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأق مع وجود العلامات  
الدالة عليه ويستحب تجمل خمسة أشياء جعت في هذه الايات وهي

وخسة قد رأوا تجملها حسنا \* وفي سواها تافى واسع المهمل  
تزويع كفء وميت هالك نالها \* دفع الديون وتب الله من زال  
والخامس الضيف اذ يأتيك في نزل \* فقم له بجثيث الجلد واحتفل

(قوله فيوضع كمات) للتأخير ندوة الارض وقبده القدوري بما اذا اراد غسله وهو الذي  
عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير طاهر كافي ابن أمير حاج (قوله على سرير) هو  
الخت الذي يغسل عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه كافي العيني  
(قوله مجزأ مجز) بنحو عود ثم المتبادر أن فعل ذلك قبل وضعه عليه وقيل عند ارادة  
غسله اخفاء الرائحة الكريهة عني وظاهر كلام المؤلف الثاني (قوله وقيل عرضا) اي كما  
يوضع في القبر (قوله وقيل الى القبلة) فتكون رجلاه اليها كالمريض اذا اراد الصلاة  
بأيامه وفي القهستاني عن المحيط وغيره انه السنة (قوله ويستر عورته) وجوب الحرمة النظر  
اليها كمورة الحى (قوله والنهاية) الاولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) صححه في التبيين  
وغاية البيان لقوله صلى الله عليه وسلم لم اعلى لا تكشف فذلك ولا تنظر الى فخذي ولا ميت  
اخرجه أبو داود (قوله هو الصحيح) كذا صححه في المجتبى وجرم به مسكين والعيني وصاحب

التنوير (قوله وإبطالان الشهوة) عطف على تيسرا وفيه نظر فإنه يقتضي عدم الاستمرار  
 (قوله جرد عن ثيابه) ليحكمهم التنظيف وتغسل يده صلى الله عليه وسلم في قبضه خصوصية له  
 ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه إلا الغاسل ومن يعينه سراج وضوءه  
 فرض كفاية بالإجماع كالصلاة عليه وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك قوتلوا  
 بجور ونهر (قوله إن لم يكن خنثى) والأبوان كان خنثى يم وقيل يغسل في ثيابه (قوله وتغسل  
 عورته بمخرقة ملفوفة الخ) تحترزا عن مسه لأنه حرام كالنظر كذا في البحر (قوله وبعد  
 وضئ) لم يذكر الاستنجاء وذكره رضي الدين في المحيط فقال أنه يستحب عنده ما لا نوضع  
 الاستنجاء لا يتخلو عن نجاسة فلا بد من إزالته اعتبارا بحال الحياة وصورته أن يلف على يده  
 خرقة فيغسل حتى يظهر الموضع لأن مس العورة حرام وعند أبي يوسف لا يستحب ومشي عليه  
 صاحب الخلاصة لأن المسكة قد زالت والاستنجاء بما يزيد الاسترخاء فخرج نجاسة أخرى  
 فيكتفى بوصول الماء إليه من التبيين ملخصا (قوله يبدأ بوجهه) لأنه لم يأت بذلك بنفسه  
 فلا يحتاج لغسل يديه أو لأجل خلاف الخ ولا يؤخر غسل رجليه لأنه ليس في مستقع الماء (قوله  
 فلا يوضأ) لأنه لم يكن من أهل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضي أن من بلغ مجنونا لا يوضأ  
 أيضا ولم أره لهم وأنه لا يوضأ إلا من بلغ سبعاً لأنه الذي يؤمر بالصلاة كذا في النهر لكن قال الحلبي  
 وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال هذا الوضوء مسنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون  
 الميت بحيث يصلح أولاً كما في الجنون اه (قوله ويمسح فيه وأنفه) قال في الفتح وغيره استحباب  
 بعض العلماء أن يلف الغاسل على أصبعه خرقة ويمسح بها أسنانه ولهاثة وشفتيه ومنخرته وسرته  
 كما عليه عمل الناس اليوم (قوله الآن يكون جنباً) هذا ما ذكره الحلواني وهو غريب  
 يخالف لعامة الكتب كما في الشلبي على الكثر والذي في التبيين أن الجنب كغيره وما في شرح  
 السبب من أن ما ذكره الحلواني مخالفاً لغيره مخترج على خلاف آخر في الشبه إذا كان جنباً فإنه  
 يغسل عند الإمام وما ذكره غيره مخترج على قول الصاحيين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر  
 لأن الكلام هنا في المضمضة والاستنشاق لا في الغسل والفرق أنه لا يخرج فيه بطلائه ما وقد  
 عرفنا غسل الشهيد الجنب بالنص وهو تغسيل الملائكة - منظاره بن الزاهد حين استشهد وهو  
 جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت الملائكة تغسل - منظاره بن أبي عامر بين السماء  
 والأرض جاء المزن في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فأنصرف إلى اليهود  
 في غسل الميت وهو الغسل بدونهما فتأمل أفاده بعض الأفاضل (قوله أو حائضاً أو نفساء)  
 هذا بحث للمصنف كما تفيد عبارته في الشرح قياساً لها على الجنب للاستبراء في اقتراض  
 المضمضة والاستنشاق فيما بينهم وقد علمت رده في الجنب والكلام فيما كالكلام فيه (قوله  
 صب عليه ماء) والاولى أن يكون حلواً لأنه أبلغ في إزالة الوسخ لا سيما إذا كان يغسل بالصابون  
 أفاده بعضهم (قوله مغلى) من أغليت الماء أغلاه من الغلى والغليان لأن ماء صدران  
 للزوم واللازم لا يبنى منه اسم المفعول على المشهور ودل كلامه على أن الحار أفضل مطلقاً  
 سواء كان عليه وسخ أم لا نهر واصل مغلى مغلى فحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت  
 لاتقاء الساكنين (قوله بسدر) هو ورق النبق ويطلق على نفس الشجر وعلى الغاسل

وإبطالان الشهوة (ثم) بعد  
 ستر عورته بإدخال الساتر  
 من تحت الثياب (جرد عن  
 ثيابه) إن لم يكن خنثى  
 وتغسل عورته بمخرقة  
 ملفوفة تحت الساتر أو من  
 فوقه إن لم توجد مخرقة  
 (و) بعده (وضئ) يبدأ  
 بوجهه ويمسح رأسه (في  
 الصحيح) الآن يكون مغفراً  
 لا يغسل الصلاة فلا يوضأ  
 (بلا مضمضة واستنشاق)  
 للتيسر ويمسح فيه وأنفه  
 بمخرقة عليه عمل الناس  
 (الآن يكون جنباً) أو  
 حائضاً أو نفساء فيكلف غسل  
 فيه وأنفه تيمناً لطهارته  
 (و) بعد الوضوء (صب  
 عليه ماء مغلى) قد خرج



(يسدرا وحرش) أشنان غير مطعون مباغثة في التطيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بنته والحرم الذي

وقصته دابته بما وسدر  
(والا) أي وان لم يوجد  
(فا) لغسل بالقرح وهو الماء  
الخالص) كاف ويستحق أن  
تيسر لانه أبلغ في التطيف  
(ويغسل رأسه) أي شعر  
رأسه (و) شعر (لحيته  
بالخطمي) ثبت بالعراق طيب  
الرائحة يعمل على الصابون  
في التطيف وان لم يكن  
فالصابون وان لم يكن به شعر  
لا يتكاف لهذا (ثم) بعد  
تنظيف الشعر والبشرة  
(يضجع) الميت (على يساره  
فيغسل) شقه اليمين ابتداء  
لأن البداءة باليمين سنة  
(حتى يصل الماء إلى ما) أي  
الجنب الذي (يلي الخنث)  
بالنساء المجنة (منه) أي الميت  
(ثم) يضجع (على يمينه)  
فيغسل (كذلك) حتى يصل  
الماء إلى سائر جسده (ثم  
أجلس) الميت (مسنداً إليه)  
لئلا يسقط (ومسح بطنه)  
مسحاً رقيقاً ليخرج فضلاته  
(وما خرج منه غسله) فقط  
تنظيفاً (ولم يعد غسله) ولا  
وضوءه لانه ليس بناقض في  
حقه (ثم يشف بثوب)  
كلا يتبل كافاه والنية في  
تغسله لاسقاط القرص  
عنا حتى انه اذا وجد قريحاً  
يمر في الماء فيغسله  
لهذا لاصحة الصلاة عليه  
واذا لم يفقد الماء ثم وجد بعد

كافي النهر (قوله أوحش) بضم الحاء المهملة ويجوز في الرأ السكون والضم (قوله  
أشنان غير مطعون) تبخ فيه صاحب الجوهره وكتب اللغة خالصة عن هذا التقييد وأوهنا  
للتخفيف في كني حصول أحدهما وفيه يقال انما ذكره لكونه الانسب للمقام لأنه تفسير لاه معنى  
اللقوى (قوله الذي وقصته دابته) أي ألقته فدفقت عنقه (قوله وان لم يوجد) أي  
السدر والحرش والاولى افراد الضمير لان العطف بأو ويكون الضمير للماء المغلى بأحد هذين  
الشيتين (قوله فالغسل بالقرح) القراح كسحاب (قوله وهو الماء الخالص) الذي  
لم يخالطه شيء كافي القاصوس (قوله كاف) خبر للمبتدأ المحذوف (قوله بالخطمي)  
مشدد الياء وكسر الخاء أكثر من الفتح مصباح (قوله وان لم يكن به شعر) أي بالميت سواء  
انتقى من الحلين أو أحدهما فلا يتكاف للخطمي فيما لا شعر فيه (قوله ثم بعد تنظيف الشعر  
والبشرة) أشار به إلى أن ما سبق من قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله وغسل رأسه يفعل  
قبل الترتيب الآتي لا يتبل ما عليه من الدون (قوله مسنداً) بصيغة اسم الفاعل والمنفعل  
حال من الغاسل أو المغسول (قوله رقيقاً) بالقاء أي لطيفاً والمصنف لم يذكر الاغنتين  
الاولى بقوله واضجع على يساره والثانية بقوله ثم على يمينه كذلك وأما الثالثة فبعد اقعاده  
يضجعه على شقه اليسر ويغسله لأن ثلث الغسلات مسنون ريسن أن يصب الماء عليه عند  
كل اقعاده ثلاثاً والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة ولا ينبغي أن يكون اسرافاً كحال الحياة افاده  
السيد (قوله ولم يعد غسله) بالبناء للجهول والغسل بالضم لا غير قبل وبالفتح ايضاً وقبل  
ان أضيف إلى المغسول كما هنا فتح وإلى غيره كفعل الجمعة ضم وفي المضمرات عن الخزانة اذا  
كفن في كفن نجس لا تجوز الصلاة عليه بخلاف ما لو تجس بجساسة الميت لأن فيه ضرورة  
وبلوى ولا كذلك الكفن النجس ابتداء اه (قوله ثم يشف بثوب) أي يؤخذ ماؤه بثوب  
حتى يحفف من نشف الماء أخذه بخرقه من باب ضرب ومنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقه  
يشف به اذا توضأ وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالسر ونشف الحوض الماء ينشفه  
نشفاً شرب اه ولا يخالف بينهما فان كان بمعنى أخذ فبقصهما من حد ضرب وان كان بمعنى  
شرب فيكسر الشين من حد علم كافي الصحاح قاله السيد (قوله يحرك في الماء) ثلاثاً في قول  
أبي يوسف كافي الفتح وعن محمد بن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين يعني على  
وجه السنة والقرص قد سقط بالنية عند الإخراج (قوله ثم وجد) أي الماء (قوله وصلى  
عليه ثانياً) في قول أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه بجنب تيمم وصلى ثم وجد الماء  
كافي البرهان (قوله والا فأهمل الامانة والورع) والافضل أن يغسله بجائها وان ابتغى  
الغاسل أجر اجازان كان غمة غيره والا لالتعينة عليه واختلفوا في أجرة خياطة كفن وحال  
وحفار وتكون من رأس المال كافي الجواهر والشرع لئلا يفتي أن يكون مثل الاول لان  
ذلك من فروض الكفاية كافي السراج والضياء (تنبيه) \* الاصل في مشروعية الغسل  
تغسيل الملائكة آدم عليه السلام أنخرج الحائض وصحبه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كان  
آدم رجلاً أشقر طوالاً كأنه نخلة مصقولة فلما حضر الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من  
الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثاً وجعلوا في الثالثة كافوراً

الصلاة عليه بالتيمم غسل وصلى عليه ثانياً والمنتفخ الذي قد ذرعه يصب عليه الماء ويغسله أقرب الناس إليه والأياهل الامانة والورع



ويستتر ما لا ينبغي اظهاره

ويكره ان يكون جنباً او بهما  
حيض ويندب الغسل من  
تغسله وتقدم (و) بعد  
ثلاث يمين القميص ثم  
تدب الاكفان (و) يجعل  
الحنوط) وهو عطر مركب  
من اشياء طيبة ولا بأس  
بساتر انواعه غير الزعفران  
والورس للرجال (على رأسه  
ولحيته) روى ذلك عن علي  
وأبي بن عمر رضي الله  
تعالى عنهم (و) يجعل  
(الكافور على مساجده)  
سواء فيه المحرم وغيره فيطيب  
ويغسل رأسه ليطرد الدود  
عنها وهي الطيبة وانته ويدا  
وركبته وقد مره روى ذلك  
عن ابن مسعود رضي الله  
عنه فخص بزيادة اكرام  
(وليس في الغسل استعمال  
القطن في الروايات الظاهرة)  
وقال الزبيدي لا بأس بان  
يجعل القطن على وجهه  
وان يحشى به مخارقه كالدر  
والقيل والاذنين والانف  
والفم انتهى وفي الظهيرة  
واستقبح عامة المشايخ جعله  
في دبره أو قبله (ولا يقتص  
خلفه) اي الميت (و) لا  
(شعره ولا يستر شعره)  
اي شعر رأسه (ولحيته) لانه  
الزينة وقد استفتى عنها  
(والمرأة تغسل زوجها)  
ولو معتدة من رجبي أو  
ظهار منها في الاظهر

وكفنه في وتر من الثياب وحفر والحداد وصلوا عليه وقالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده  
فكذا كما فاعلوا (قوله) ويستتر ما لا ينبغي اظهاره في الاظهار قال العلماء اذا رأى الغاسل من  
الميت ما يجبه كاستناره وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغسل استحباب أن يتحدث به  
وان رأى ما يكره كنفه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح  
المشكاة قبل الا أن يكون مبتدعاً يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيذكر ذلك زجراً  
لامثاله كذا في ابن أمير حاج وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذكروا محاسن موتنا كم وكفنا من مساوئهم ثم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن  
حبان قال حجة الاسلام غيبة الميت أشد من الحي لان عفر الحى واستهلاله ممكن ومتوقع في  
الدنيا بخلاف الميت وروى البيهقي في المعرفة والحال كم في الميت تدرك وقال على شرط مسلم من  
غسل ميتاً فكم عليه غفرله أربعون كبيرة ومن كفنه كساء الله من السندس والاستبرق ومن  
حفر له قبراً حتى يجنحه فكانما اسكنه مسكاً حتى يبعث وفي الجنائز لابن شاهين يا علي غسل الموتى  
فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لوسعتهم قلت  
ما يقول من يغسل قال يقول غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل (قوله) ويكره أن  
يكون جنباً) ونفسيل الكافر أشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره ذكر في حق المسلم وأما في حق  
المسلمة كما في ابن أمير حاج (قوله) ويجعل الحنوط) بفتح الحاء المهملة ويقال له الحنط بكسر  
الحاء (قوله) مركب من اشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الاكثر خلافاً لعلطاء (قوله  
للرجال) فيكره ان لهم دون النساء اعتباراً بحال الحياة فجعله ما في كفن الرجال جهل كما في  
الشمي والسرارج وغيرهما والورس الكرم (قوله) على رأسه ولحيته) وسائر جسده كما في  
الجوهرة بعد أن يوضع على الازار كما في القهستاني (قوله) ويجعل الكافور) هو شجر عظيم  
بالهند والصين قهستاني (قوله) سواء فيه المحرم وغيره) لان الاحرام ينقطع بالموت عندنا  
خلاف الشافعي (قوله) ليطرد الدود عنها) هذه حكمة تخصيص الكافور وهو علة لقوله  
ويجعل الكافور على مساجده (قوله) فخص بزيادة اكرام) اي لما كانت هذه الاعضاء  
يسجد بها خضت بزيادة اكرام صيانة لها عن سرعة الفساد (قوله) كالابر الخ) الكاف  
للاستقصاء أو للتبديل وتدخل حينئذ في الجراح المفتوحة (قوله) واستقبح عامة المشايخ  
جعله في دبره أو قبله) ظاهر تقييدهم بأنهم ليستقبحوه في غيرهما فيكون لا بأس به في غيرهما  
(قوله) ولا يقتص ظفروه) الا أن يكون مكسوراً فلا بأس بأخذه ورميه روى ذلك عن الامام  
والشافعي كما في البحر وغيره وفي القهستاني عن العتابة فلو قطع شعره أو ظفروه أدرج معه في  
الكنز وقال الامام الشافعي رضي الله عنه يقتص شاربه وظفروه ويرال من شعره ما حقه الازالة  
كذا في مسكين (قوله) ولا يستر شعره) ظاهر القصة أنها تحريمية حيث قال أما الذين  
بعد موتها والامتنع من قطع الشعر فلا يجوز نهر (قوله) ولحيته) انما ذكرها بعد الشعر لعدم  
تبادر الذهن عند اطلاق الشعر اليها لكونها مخصوصة باسم أو من عطف الخاص على العام  
(قوله) ولو معتدة من رجبي) اي ولو كانت المرأة معتدة من رجبي فان معتدة زوجته يجعل  
قربانها ومحترزه صريح في الشرح بعد (قوله) وأظهار منها في الاظهر) الاولى أن يقول

ولوم ظاهر منها في الاظهر وهذا في ما قاله في الشرح وفي المظاهر منها روايتان الاظهر  
 أن لا يحل لها تنفسه لجعل الاظهر عدم الحل (قوله أو الى ما لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء  
 العدة) لعل في العبارة تحريمه من الناسخ وصوابه أو ابقاء الحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة  
 قال في الشرح والابلاء لا يحترم وطأها فتفسله اه فهذا يقتضي عطف الابلاء على ما قبله  
 لما ذكرته في الحكم وقال ايضا والمرأة تغسل زوجها الحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة اه  
 وهذا يقتضي التعليق لقوله تنفسه فتأمل (قوله فلو ولدت) اي امرأته التي توفي عنها  
 هو محترز لقوله معتدة (قوله أو كانت مبانة) محترز لقوله ولوم معتدة من رجعي (قوله أو رضاع)  
 بان ارضعت ضرتهما الصغيرة (قوله أو صهرية) كأن مست ابنة أو ابنة بشفوة والاصل  
 في تغسيل الزوجة زوجها ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو أسست قبلنا من أمرنا  
 لما استبرأنا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه ومعنى ذلك أنهم لم تكن عالمة وقت  
 وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة غسل المرأة زوجها ثم علمت بعد ذلك وروى أن ابا بكر  
 الصديق رضي الله تعالى عنه أوصى الى امرأته انما بنت حميس أنها تغسله بعد وفاته وهكذا  
 فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولان إباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقي النكاح  
 والنكاح باق بعد الموت الى انقضاء العدة (قوله فانه لا يغسل زوجها) وكذا لا يغسلها  
 ولا يمنع من النظر اليها في الاصح تنوير (قوله لا تقطع النكاح) بانها دام له فصار الزوج  
 اجنبيا واعتبر تلك الميكن حيث لا ينتقي عن المحل بموت المالك ويبطل بموت المحل فكذلك اذا  
 وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا وروى أنها اغسلتها أم أيمن  
 ولو ثبت ان عليا غسلها فهو محمول على بقاء الزوجة لقوله صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب  
 ينقطع بالموت الاسمي ونسبي مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكر عليه فقال له أما علمت أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فدعوا له لخصوصية  
 دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل لا يغسل زوجته (قوله ييمها) اي زوجها (قوله  
 بخلاف الاجنبي) اي فانه يافيد بجفوة وييمها مع كف بصره عن ذراعيها الا أن تكون أمة  
 فلا يحتاج الى حائل (قوله وهو كأم الولد) لا تغسله ولا يغسلها وكذا المكتوبة لزوال ملكة  
 عن الامم بموالمكتوبة الى الورثة وبطلانها في أم الولد والمدة براءة الموت فان قيل أم الولد  
 تعتمد منه فينبغي أن تلحق بالزوجة قلنا ساءت لم تجب قضاء لحقه بل لتعرف عن براءة الرحم فان  
 قيل هلا اكتفى بحضة كافي استبراء الامه قلنا عدة أم الولد وجبت بزوال القراش فأشبهت  
 عدة النكاح (قوله المحارم) الاولى حذفه لتصريحه في قوله بعد وان وجد ذورحم محرم  
 (قوله ييموها) فعل ماض وفي نسخة بالمضارع والمناسب عليها اثبات النون (قوله وكن  
 محارمه) الاولى غير محارمه (قوله بجفوة) راجع الى الصورتين الا أن تكون المرأة أمة  
 فلا يحتاج الى حائل (قوله كن النظر) اي يجوز النظر اليها اي الى أعضاء التيمم منها اي  
 المكتوبة منها وقوله له متعلق بالجواز اقدر (قوله وكذا الخنثى المشكل) اي ولو صراحا  
 والافه وكغيره فيغسله الرجال والنساء در (قوله لم يشتهيا) قال في الدرر شروط الصلاة عن  
 السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشتهه فقبل ودبر ثم تغاظ الى عشر سنين ثم كالج في

أو الى ما لا يحل مسه والنظر  
 اليه ببقاء العدة فلو ولدت  
 عقب موته وانقضت عدتها  
 من رجعي أو كانت مبانة أو  
 حرمت برقة أو رضاع أو  
 صهرية لا تنفسه (بخلافه)  
 اي الرجل فانه لا يغسل  
 زوجته لانقطاع النكاح  
 واذا لم توجد امرأة تغسلها  
 ييمها وليس عليه غرض  
 بصره عن ذراعيها بخلاف  
 الاجنبي وهو (كأم الولد)  
 والمدة براءة (لا تغسل  
 سيدها) وتيمم بجفوة (ولو  
 ماتت امرأة مع الرجال)  
 المحارم وغيرهم (ييموها  
 كعكسه) وهو موت رجل  
 بين النساء وكن محارمه  
 ييمنه (بجفوة) تلف على يد  
 ايمم الاجنبي حتى لا يس  
 الجسد ويغض بصره عن  
 ذراعي المرأة ولو بجور  
 (وان وجد ذورحم محرم ييم)  
 الميت ذكر كان أو أُنثى  
 (بلا خرقه) لجواز مس  
 أعضاء التيمم للمعمر بلا  
 شهوة كالنظر اليها منه  
 (وكذا الخنثى المشكل ييم في  
 ظاهر الرواية) وقبل يجعل  
 في قبض لا يمنع وصول الماء  
 اليه (يجوز للرجل والمرأة  
 تغسل صبي وصبيته لم يشتهيا)  
 لانه ليس لأعضائهما حكم  
 العورة

وعن أبي يوسف أنه قال  
أكره أن يغسلهما الأجنبي  
والجبوب كالفعل (ولا بأس  
بتقبيل الميت) للعبدة والتبرك  
فوديعا خالصة عن محظور  
(وعلى الرجل تجهيز امرأته)  
أي تكفيتها ودفنها عند أبي  
يوسف لو كانت معسرة وهذا  
الخصيص مختار صاحب  
المغنى والمحيط والظاهرية  
انتهى ويلزمه أبو يوسف  
بالتجهيز مطلقا (ولو)  
كان الزوج (معسرا) وهي  
معسرة (في الأصح) وعليه  
الفتوى وقال محمد ليس عليه  
تكفيتها لانتقطاع الزوجية  
من كل وجه (ومن مات  
ولا مال له فكفنه على من  
تلتزمه نفقته) من أقاربه  
وإذا تعدد من وجبت عليه  
النفقة فالأكفنى على قدر  
ميراثهم كالنفقة ولو كان له  
مولى وحالة فعلى معتقه وقال  
محمد على خالته (وإن لم يوجد  
من يجب عليه نفقته ففي  
بيت المال) تكفيتها وتجهيزه  
من أموال التركة التي  
لا وارث لها (فإن لم يعط)  
بيت المال (عجزا) فخلقه من  
الأموال (أو ظلمًا) بمنعه  
صرف الحق لمستحقه وجهله

الاشياء يدخل على النساء إلى خمس عشرة سنة (قوله والجبوب كالفعل) فليس له تغسيل  
امرأة أجنبية إلا أن تكون من محارمه فيمهما بخرقة قاله السيداى ولا يعطى حكم النساء  
بسبب الحب وكذا إذا مات بين النساء ماما بخرقة أو دونها على التخصيص وكذلك أن يغسل  
الصبي والصبيبة اللذين لم يشبهتهما فالحاصل أنه في حكم الرجال من كل وجهه (قوله ولا بأس  
بتقبيل الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبّل أبو بكر على فرسه من  
مكانه باليد حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فقيم النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو مسجى يردد سورة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك  
الأقرب عليه صلى الله عليه وسلم لما روى أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم معجمهم عن عائشة  
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب  
عليه وقبله ثم بكى حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه وفي القهيد لما توفي عثمان كشف النبي  
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال  
طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها اه (قوله والتبرك) الواو بمعنى أو فأن تقبيله  
صلى الله عليه وسلم عثمان للعبدة وتقبيل أبي بكر الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لهما معا  
(قوله خالصة عن محظور) هذا قيد في الجواز أما إذا كانت الشهوة فحرام ولو زوجة فيما  
يظهر أقولهم إن النكاح انقطع بوجوهها لذهاب محله (قوله ودفنها) أي مؤنته إن لم يتبرع به  
(قوله لو كانت معسرة) هذا أحد وجهين لأبي يوسف والاولى تأخير عن قوله ولو لمعسرا  
ويجعله مقابلا له (قوله وهذا التخصيص) أي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج بما إذا  
كانت معسرة (قوله ويلزمه أبو يوسف) في نسخة باو وهي الحكاية الخلاف عن أبي يوسف  
وهي الصواب قال في البحر فاختلاف النقل عن أبي يوسف لكن الظاهر ترجيح ما في الخاتمة  
لأنه كالكسوة فيلزمه على كل حال اه قال قولان المذكوران عن أبي يوسف وليس للامام  
في عبارة الشرح ذكر وجه قوله أنه لو لم يجب عليه لوجب على الأجانب وهو قد كان أولى  
بإيجاب الكسوة عليه حال حياته فارجح على سائر الأجانب ولأن الغرم بالغنم اه (قوله وقال  
محمد الخ) ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الوجوب حالة الموت من نشوز  
أو صغر مع كبره ونحو ذلك وإنما إذا ماتت في العدة منه وهي ممن تلتزمه نفقته أو كسوته أن  
يجب عليه تجهيزها كذا أجته ابن أمير حاج قال ولم أره مصرحاً به (قوله لانتقطاع الزوجية)  
فصار الزوج كالأجنبي (قوله ولا مال له) قيد به لأنه لو كان له مال فإنه يجب فيه ويقدم على الدين  
والوصية والارث إلى قدر السنة ما لم يعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض  
والعبد الخاني قاله السيد (قوله على من تلتزمه نفقته من أقاربه) أي الذين هم ذوو رحم  
محرم منه نسباً (قوله وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة) كاخ وأخت (قوله فالأكفنى  
على قدر ميراثهم) فللماء على الاخ وثائمه على الأخت (قوله فعلى معتقه) وجه هذا القول  
أنه وارثه (قوله وقال محمد في خالته) لأنها رحم محرم منه (قوله وإن لم يوجد من يجب  
عليه نفقته) أو وجد إلا أنه معسر (قوله من أموال التركة) أي لامن غيرها كبيت  
الخارج والخمس والركاز ولا حدهما الاستقراض من الآخر كما أوضح في محله (قوله وجهله)

(فعلى الناس) القادرين  
 (و) يجب أن (يسأل له) أى  
 للميت (التجهيز من) علم به  
 وهو (لا يقدر عليه) أى  
 التجهيز (غيره) من القادرين  
 بخلاف الحي إذا هرب  
 لا يجب السؤال له بل يسأل  
 بنفسه ثوباً لقدرة عليه وإذا  
 فضل عنه شئ صرف المال كـ  
 وإن لم يعرف كفن به آخر  
 والاعتدق به ولا يجب على  
 من له ثوب فقط تكفين ميت  
 ليس عنده غيره وإذا أكل  
 الميت سبع فالتكفين لمن  
 تبرع به لا وارث الميت وإذا  
 وجد أكثر البدن أو نصفه  
 مع الرأس غسل وصلى عليه  
 والا لا والتكفين فرض وأما  
 عدد آثوابه فهي ثلاثة أقسام  
 سنة وكفاية وضرة والآول  
 (و) هو (كفن الرجل سنة)  
 ثلاثة آثواب (قيص) من  
 أصل العنق إلى القدمين  
 بلا دخريص وكين (وازار)  
 من القرن إلى القدم  
 (و) الثالث (أفافة) تزيد  
 على ما فوق القرن والقدم  
 ليقل فيها الميت وتربط من  
 أعلاه وأسفله ويؤخذ الكفن  
 (عما) كان (يلبسه) الرجل  
 (في حياته)

من عطف السبب أو من عطف المغاير بأن كان يدفع إلى غير من يستحق جهلاً وفيه نصف وجهته  
 وهو من عطف المرادف (قوله فعلى الناس القادرين) أى فيفترض على سائر الناس  
 العاملين به أن يجهزوه ويكفونه (قوله غيره) بالنصب مفعول بسأل وظاهر ما في المجتبى  
 حيث قال فان عجزوا سألوا له ثوباً أنه لا يجب عليهم الأسؤال كفن الضرورة لا الكفاية در فإن  
 لم يوجد من يكفن غسل وجعل عليه الأذخر ودفن وصلى على قبره وسأل متعدياً مفعولين هنا  
 أو التجهيز مفعول له وفيه أنه لم يحدد فاعلم مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤال) نفي الوجوب  
 وأما الجواز فالظاهر جوازه لأنه من الاعانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ)  
 أى إذا لم يكن عند الميت إلا رجل واحد وليس له إلا ثوب واحد ولا شئ للميت فصاحبه أحق به  
 ولا يكفن به الميت قلت الظاهر أنه إذا كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط  
 فالحكم كذلك وإذا دأب أنه إذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما (قوله أو نصفه مع الرأس) قيد  
 به لأنه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن وهذا مستفاد من قوله والا لا  
 والبدن اسم للماءد الأطراف (قوله والتكفين فرض) أى كفاية بالنظر لعامة المسلمين  
 لأن خص بلزومه كما في حاشية المؤلف على الدرر (قوله وأما عدد آثوابه) الأولى أنواعه  
 (قوله وهو كفن الرجل) أى البالغ ومثله المراهق ومن لم يراهق فالأحسن فيه كذلك وإن  
 كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتاً يلقان في خرقة من غير مراعاة وجهه الكفن  
 كالعضو من الميت لأنه ليس إماماً حرمة كاملة لأن الشرع انما ورد بتكفين الميت وإمام الميت  
 لا ينطق عليهم كما لا ينطق على بعض الميت كذا في الخمانية وغيرها (قوله ثلاثة آثواب) لما  
 روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة آثواب ولأنها غاية ما يتجمل به الرجل في حياته فكذا  
 بعد موته برهان وتكره الزيادة كما في المجتبى لأن يوصى بالأكثر فلا يكره بخلاف ما إذا وصى  
 أن يكفن في ثوبين فإنه يكفن في ثلاثة آثواب ولا يراعى شرطه لأنه خلاف السنة وفي غاية البيان  
 لأبأس بالزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكر ابن أمير حاج عن الذخيرة أن الزيادة في كفن  
 الرجل إلى خمسة غير مكروهة ولا بأس بها وأحياناً قد اقتصر على الثلاث لنفي كون الأقل  
 مستنوهاً كما في الحاوى يعنى لأن الزيادة عليها مكروهة (قوله قيص) هو الدرع سواء كما في  
 الحاوى لكن التعبير بالقيص أظهر لأن الدرع مشترك بينه وبين درع الحديد آلة الحرب  
 (قوله بلا دخريص وكين) مكررمع ما يأتي في المصنف (قوله وازار) هو الرداء والأفافة  
 يعنى واحد وهو ثوب طويل عريض يستعمله من القرن إلى القدم كما في ابن أمير حاج عن  
 الحاوى القدسي وفي هذا التفسير بحث لمولانا الكمال رحمه الله تعالى فراجع ان شئت (قوله  
 من القرن إلى القدم) هذا هو المشهور كما في القهستاني وفي بعض نسخ المختار من المنسكب  
 إلى القدم (قوله والثالث أفافة) بالضم كسر ما يلف به عيني وتسمى رداء قهستاني وهي  
 ما تلبس على الأرض أو لا حوى ولا أشكال في انهما من القرن إلى القدم فتح (قوله تزيد الخ)  
 ظاهره أن الزيادة انما تكون في الأفافة فقط وهو غير ما يعطيه كلامه الآتي (قوله وتربط)  
 عطف على يلف فهو منصوب (قوله عما كان يلبسه الرجل في حياته) أفاد بطريق المنطوق  
 جواز تكفينه في كل ما جاز لبلسه وهو شئ من كل جنس كما في البحر فيكفن بالبرد والقص

والسكن والقطن كما في الفتح والقهستاني والقصب بالحرث ثياب ناعمة من كان الواحد نصبي  
قاموس ومنع بالمفهوم ما لا يجوز لبسه في حال حياته كحري ونحوه اعتبارا بحال الحياة الا اذا لم  
يوجد غيره لكن لا يزاد على ثوب واحد لان الضرورة تندفع به ويجوز ذلك للنساء كزعفر  
ومعصفر كما في مجمع الانهر (قوله يوم الجمعة والعدين) واما ما كانت تلبسه في زيارة الابوين  
وقيل كفن المثل ما يلبس غالباً - ما (قوله ويحسن) بالبناء للمجهول اي الكفن (قوله  
للحديث حسنه والخ) أخرج ابن عدي أحسنوا كذا - وتاكم فانهم يتزاورون في قبورهم  
وأخرج مسلم اذا كفن أحدكم اخاه فليحسن كنهه يعني فليختر من الثياب أنظفها وأتمها  
وابيضها على ما روتها السنة ولم يرد به ما يفعله المبدزون اسرافا ورياء ومهجة من الثياب الرقيقة  
النظيفة فانه منهي عنه بأصل الشرع لاضاعة المال كذا في شرح المشكاة وغيره وفي شرح  
الصدور بشرح حال الموق في القبور للحفاظ السبوطي أخرج ابن عساكر عن ابن عباس رضي  
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ل أحدكم الميت فأحسنوا كفنه وجعلوا الخجاز  
وصيته وأئمة وآله في قبره وجنبوه جارا - وقيل يارسول الله وهل ينفع الجبار الصالح في  
الآخرة قال هل ينفع في الدنيا قالوا نعم قال كذلك ينفع في الآخرة والحاصل أن الحد الوسط في  
الكفن هو المستحب المستحسن (قوله فانهم يتزاورون فيما بينهم) اي تزور الابرار بعضهم  
بعضا تنطلع على كسوة الجسم (قوله ويتفاحرون الخ) اي أنهم يسرون بذلك لا كتفاخر الدنيا  
(قوله ولا يغالي فيه) حتى لو أوصى ان يكفن بألف درهم كفن كذا ووسطا كذا في البحر عن  
الروضة ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا كما في الجوى عن الخفاف وفي شريعة الاسلام زمن  
السنة أن يحسن كفن الميت فيخذه من أطيب الثياب وأشدها بياضا ولا يتخذ من الثياب  
الفاخرة فانه يسلب سلبا - ما (قوله لا تغالوا) بحذف إحدى التامين (قوله فانه يسلب  
سريعا) قال الطيبي استعير الساب إلى الثوب مباغلة في السرعة أي يبلى سريعا - ما (قوله  
في ثلاثة أثواب بيض) من كرف كراواه الجماعة عن عائشة والكرف القطن (قوله  
بفتح السين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) اي ما يكفي به حال الاختيار بدون  
كراهة وهو القدر الواجب وفي الفتح ويكره الاقتصار على ثوب واحد حالة الاختيار كما تكره  
الصلاة فيه حال الاختيار - ما (قوله في الأصح) وقبل قبض ولفافة وفي جوامع الثقة ليس  
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة - ما قال الحنفي وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن  
حيث القيمة - ما (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أولى اي كفن الكفاية أولى حال  
كزن المال قليلا والورثة كثيرا وقد كثر في الخانية والخلاصة ونقل مثله نغرا لاسلام في  
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا الحسن عندنا من الجناح وان لم يرد ذلك عن السلف  
كما في الفتح والبحر والحنفي وابن أمير حاج وغيرها (قوله من القطن) تخصيص القطن على وجه  
الافضلية والا فالظاهر العموم لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم البسوا بن ثيابكم البياض فانها  
من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ومن خيرا كذا لكم الا قد فانه يفت الشعر ويجعلوا البصر  
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم كفن في  
ثلاثة أثواب بيض اي من القطن (قوله وانما القطن والغسيل والجديد فيه سواء) لما عن عائشة

يوم الجمعة والعدين ويحسن  
للحديث حسنه واكفان  
الموق فانهم يتزاورون فيما  
بينهم ويتفاحرون بحسن  
اكفانهم - ولا يغالي فيه  
اقوله صلى الله عليه وسلم  
لا تغالوا في الكفن فانه  
يسلب سريعا وكفن صلى  
الله عليه وسلم في ثلاثة  
أثواب بيض مصوبة بفتح  
السين وبالضم قرية باليمن  
(و) الثاني كفن (كفاية)  
للرجل (ازار واقفانة) في  
الأصح مع قلة المال وكثرة  
الورثة هو أولى وعلى القاب  
كفن السنة أولى (وفضل  
البياض من القطن) لما  
روينا وانما القطن والغسيل والجديد  
فيه سواء (وكل من الازار



والنفاضة) لميت يكون (من القرن) يعني شعر الرأس (الى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل قميصه كم) لانه الحاجة الحلي (ولادخر يمس) لاي فعل الا الحلي ليتسع الاسفل للمشي فيه (ولاجيب) وهو الشق ٣٧٩ النازل على الصدر لانه الحاجة الحلي ولو

كفن في قميص حتى قطع جيبه  
وابنته وبكبه (ولا تكف  
أطرافه) لعدم الحاجة اليه  
(وتكره العمامة في الاصح)  
لانهم لم تكن في كفن النبي  
صلى الله عليه وسلم واستحسنها  
بعضهم لما روى أن ابن عمر  
رضي الله عنهم ما كان يعممه  
ويجعل العذبة على وجهه  
(و) تبسط النفاضة ثم الازار  
فوقها ثم يوضع الميت مقمصا  
ثم يعطف عليه الازار  
(و) (اف) الازار (من) جهة  
(يساره) (من) جهة (يمينه)  
ليكون العين أعلى ثم فعل  
باللحافة كذلك اعتساراً بحالفة  
الحياة (وعقد) الكفن  
(ان) خيف انتشاره (صيانة  
لميت عن الكشف) (وتزاد  
المرأة) على ما ذكرناه للرجل  
(في) كفنها على جهة (السنة  
خمار الوجه) (و) رأسها  
(وخرقه) عرضها ما بين  
الشدى الى السرة وقيل الى  
الركبة كي لا يتشتر الكفن  
بالفخذ وقت المشي بها (لتربط  
ثديها) فسنة كفن سادع  
وازار وخاروخرقه ولحافة  
(و) (تزداد المرأة) (في) كفن  
(الكفاية) على كفن الرجل  
(خمار) فيكون ثلاثة خمار  
ولحافة وازار (ويجعل شعرها  
صفينين) (وتوضعان) على

رضي الله عنها قالت قال أبو بكر أشوبه للذين كان يرض فيهما غداً ما وكفون فيهما  
فكانت عائشة ألا تشتري لك جديد أقال الحلي أحوج الى الجسد من الميت كذا في الشرح  
(قوله من القرن) وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله  
وهو الشق النازل على الصدر) فيكتفي بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق  
المرأة لما فيه من زيادة الستر وبعضهم فسر الجيب بالظفر التي تكون في الشق كفقر الاسلام  
في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في محيطه وحافظ الدين في الكافي (قوله قطع جيبه)  
هذا انما يظهر على تفسير الجيب بما قاله نحر الاسلام ومن ذكر معه (قوله ولبنته) بكسر الهمزة  
وسكون الواو مودة ففتح النون ما يجعل في قبة الثوب من ديباج ونحوه وفي نسخة وبكبه فقطع  
حينئذ بالبناء للفاعل (قوله ولا تكف أطرافه) ولو كفت جازيلاً كراهة على الصحيح أفاده  
القصة تاني (قوله اهدم الحاجة اليه) لان ذلك أصبته ولا حاجة اليها (قوله وتكره  
العمامة في الاصح) كذا في المجتبى لان الميت لم تكن في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها  
في البدائع بأن الوفاة صار الكفن شفعاً والسنة أن يكون وتر (قوله واستحسنها بعضهم)  
وهم المتأخرون وخصه في الظهيرة بالعلماء والاشراف دون الاوساط كما في النهر وغيره (قوله  
واف الخ) عطف تفسير على قوله ثم يعطف عليه الازار (قوله ان خيف انتشاره) والابان  
كان المدفن قريباً لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزداد المرأة) ولو أمة كما في الحلي (قوله  
وقبل الى الركبة) وقيل الى الفخذ وخير الامور وأوساطها نهر اى فاحسن الاقوال القول  
بالستر الى الفخذ (قوله كي لا ينتشر) علة للقول الثاني وقوله بالفخذ وقع في نسخة من الشرح  
في الفخذ والمعنى انما أمر يكون الخرقه الى الركبة خوف انتشار الكفن عن الفخذ وقت المشي  
بالخفاضة (قوله لتربط ثديها) اى وبطنها كما في الجامع الصغير وتربط بالبناء للفاعل وضميره  
يرجع الى الخرقه وفي نسخة لربط (قوله فيكون ثلاثة) ومادونها كفن ضرورة في حقها  
كما في التبيين (قوله تحت النفاضة) هذا بيان الترتيب في كفن الكفاية أما في كفن السنة  
فيكون الخمار تحت الازار ثم تربط الخرقه فوقه ثم تعطف النفاضة (قوله ثم تربط الخرقه فوقها)  
اى فوق النفاضة والظاهر أن هذا الترتيب مسنون لا واجب (قوله وتجمد الاكفان) جمع  
نظر الى تعدد الاثواب أو تعدد الموتى يقال جردت به واجرمه تجميراً واجارها جرداً والمراد أنها  
تطيب بالجرد وهو ما يعثر به الثوب من عود ونحوه ويقال للشئ الذي يوقد فيه ذلك جرداً وما قبل  
ان المراد بالتجميد جمع الاكفان قبل الغسل لانه يقال تجمد القوم اذا تجمعووا وجر شعره جمعه  
لا يخفى بعده كما في النهر (قوله تجمد وتر) أشار بتقدير تجميداً الى أن وتراً صفة لمصدر  
محذوف (قوله فاجره وتر) وفي رواية للعالم اذا جردت الميت فاجروه ثلاثاً ولفظ المبني  
جروا كفن الميت ثلاثاً وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسله  
وعند تكفينه (قوله ولا يزداد على خمس) ليس من الحديث وتبع فيه الزيلعي وزاد من لا يمكن  
قوله أو سبعة أفاده السيد (قوله ولا يتبع الجنائز بصوت ولا نار) كذا في حديث أبي داود

صدرها فوق القميص ثم يوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه) اى القميص فيكون (تحت النفاضة) تربط (الخرقة فوقها)  
لئلا يتشتر الاكفان وتعطف من اليسار ثم من اليمين (وتجمد الاكفان) للرجل والمرأة جميعاً تجميداً (وترقب ان يدرج) الميت  
(فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا جردت الميت فاجروا وتر ولا يزداد على خمس ولا يتبع الجنائز بصوت ولا نار ويكره تجميد القميص

وزاد في رواية ولا يمشي بين يديه قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة قال في البدائع لانه  
 فعل اهل الكتاب فيكره القسبة بهم اي ولان فيه تناؤا لا رديا قالوا وان خفي المشكل في التكفين  
 كالمراة لانه يجب الحبر والمغفر والمزغفر احتياطا والامنة كالخزعة والمراة كالبالغ  
 والمراة كالبالغ وكذا هو الاحسن لصغير وصغيرة وأدنى ما يكتفي للصغير ثوب والصغيرة ثوبان  
 والسقط يلف ولا يكتفن كالعضو من الميت والمحرم كالخلال وفي السيد عن الجرو لو كفته الوارث  
 ليرجع على الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي = العبد أو الزرع أو النخل بين  
 شريكين أنفق أحدهما ليرجع على الغائب اذا فعل بغير اذن القاضي ٥١ (قوله يكتفي فيه  
 بكل ما يوجد) لما روى أن حمزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد ومعه بن ميمون يوجد له شيء  
 يكتفن فيه الاغرة اي كساه فيه خطوط بيض وسود كما في المغرب فكانت اذا وضعت على رأسه  
 بدت رجلاه واذا وضعت على رجليه خرج رأسه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يغطي رأسه  
 ويجعل على رجليه شيء من الاذخر وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكتفي خلافا لما سألني  
 كذا في الشرح عن الزيلي الا زيادة تفسير الاغرة بن السيد (قوله حتى يجنبه) اي يستتره من  
 أجناسه ستره فاذا في القاموس انه يأتي ثلاثا ورباعيا والجنس محركة القبر وهو هذا الحديث  
 رواه الحاكم في المستدرک وقال انه على شرط مسلم وفيه التصريح بان هذا الفعل يكفر الكافر  
 والظاهر أن محله ان كان بغير أجر وقوله فكتف عليه اي ستر عليه في الازهار قال العلماء اذا رأى  
 الغاسل من الميت ما يجهجه كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغسل استحب  
 أن يتحدث به وان رأى ما يكره ككنته وسواد وجهه وبدنه أو انقلب صورته حرم أن يتحدث به  
 كذا في شرح المشكاة قيل الا أن يكون مبتدعا يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيه ذكر  
 ذلك زبرا لامثاله كما في ابن امير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل  
 ومن حمله فليتموضأ رواه الامام أحمد والصحاح السنن الا النسائي والاهم فيه مللندب وصرفه عن  
 الوجوب حديث ابن عباس المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وناخذنا لا وضوء على من  
 غسل جنازة ولا على من حنط ميتا أو كفته أو غسله وهو قول أبي حنيفة كذا في الاشارة قال  
 شارحه المشلا على وما ورد من الامر بذلك محمول على الاحتياط أو على من لا تكون له طهارة  
 ليكون مستعدا للصلاة فلا يفوته شيء منها ٥٢ وقبل الحكمة في ذلك أن مباشر الميت يحصل له  
 فتور والوضوء والغسل ينشطه (قوله غفر له سمعوه من مفرقة) المراد التكثير كما قيل به في  
 نظائره والمراد أن لا يبقى عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله (قوله قال  
 يقول الخ) فيه دليل على أن ذكر الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر  
 الله العظيم

(وكفن الضرورة) للمرأة  
 والرجل يكتفي فيه بكل  
 (ما يوجد) روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم من  
 غسل ميتا فكتف عليه غفر  
 الله له أربعين كبيرة ومن  
 كفته كساه الله من اللinden  
 والاستبرق ومن حفره قبرا  
 حتى يجنبه فكأنما أسكنه  
 مسكا - حتى يبعث وورد  
 يا على غسل الموقى فانه من  
 غسل ميتا غفر له سبعون  
 مفرقة لو قسحت مفرقة منها  
 على جميع الملائق لو سعتهم  
 قلت ما يقول من يغسل ميتا  
 قال يقول غفر لك يا رحمن  
 حتى يفرغ من الغسل  
 • (فصل في الصلاة عليه)  
 ككفته ودفعه وتجهيزه  
 (فرض كفاية)

• (فصل) • هو بالتقنين ما فرغ من الغسل والكفن شرع في الصلاة عليه اذا شرط بتقديم  
 على المشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكرها لا تكفيره الاجماع كذا في البدائع  
 والقضية والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر  
 وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين  
 مآثر كلها ولان في الايجاب اي العيني على الجميع استحالة وحر جافا كتنى ببعض حموى والجماعة

ففيها ليست بشرط والصلاة على الكبير أفضل منها على الصغير فهو ستاني ويصح التذرع بها لأنها  
 قريبة مقصودة بخلاف التكبير وتشيع الجنائز بحرقيل هي من خصائص هذه الأمة كالوصية  
 بالثالث ورد بها أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم لم أنه قال كان آدم وجلا أشقر  
 طولا لا كانه ففعله محروق فلما حضر الموت نزلت الملائكة بمحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات  
 عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا ووجهه لواء النافثة كافرورا وكفنوه في وتر من  
 الثياب وحفرو له لحدا وصلوا عليه وقالوا الولد هذه سنة لمن بعده فان صح ما يدل على الخصوصية  
 تعين حمله على أنه بالنسبة لجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة  
 وموتها رضي الله عنها بعد النبوة بعشرين سنين على الأصح وقوله وحفروا له لحدا أي بمكة عند  
 حواء عليها السلام كما ذكره ابن العماد وهو أحد أقوال وكان جبريل هو الامام بالملائكة كذا  
 في النهاية وجزم ابن العماد بأنه ثبت ويمكن الجمع كما ذكره بعض الأفاضل بأن شيئا كان امام  
 البشر وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مبلغا والملائكة مقتدون به وقد يؤيد كلام ابن  
 العماد بأن شيئا كان لا يعلم الكيفية فالظاهر أن الامام جبريل ليعلم الكيفية ثبت منه كما وقع  
 للنبي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض به افتراض الخمس (قوله مع عدم الانفراد  
 بالخطاب) فلما انفرد واحد بان لم يحضره الا هو تعين عليه تكفينه ودفنه كما في الضياء والشمس  
 والبرهان (قوله والقيام) فلا تصح قاعدة أو را بكم من غير عذر كذا في الدرر لأنها صلاة من  
 وجه لوجود التعمية وكذا يشترط للصلاة ولو تعذر النزول عن الدابة اطين ونحوه جاز أن يصلي  
 عليها را بكا سبحانه (قوله لكن التكبيرة الاولى الخ) اعلم أن السكال قال ان التكبيرة  
 الاولى شرط لانها تكبيرة احرام ولذا اختلفت برفع اليدين وتعبه في البحر والنهر بما في المحيط  
 من أنه لا يجوز بنبه صلاة جنازة على تحريمه أخرى ولو كانت شرط الجاز وذكري في الغاية أن  
 الأربع تكبيرات فاعمة مقام الأربع ركعات وهذا يقتضي أنها ركن لجمع المصنف بينهما هذا  
 الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال الآن ابا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان  
 معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترج فيها ولهذا اختلفت برفع اليدين اه  
 ثم في تعقب الشيخين للسكال تأمل لانه لا يجوز بناء الفرض على تحريمه النقل أو فرض آخر مع  
 انها شرط لاركن وفي السيد نقل عن حاشية المؤلف أفضل صفوفها آخرها وفي غيرها أولها  
 اظهارا للتواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول اه ومنه في القنية ونقله ابن مفلح في شرح  
 الوقاية عن الكرماني اه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم  
 خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها واظهارا للتواضع لا يتوقف على التأخر لان كونها  
 اقرب الى الاجابة انما هو بالتحقق بالتواضع والخضوع وذلك بالهبة الربانية لا بالتأخر قطعاً  
 فيعمل بالاطلاق ما لم يوجد له شخص صحيح كذا بحشمه بعض الأذكياء وقد علمت مانصه اهل  
 المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن (قوله أولها اسلام الميت) اما بنفسه  
 أو باسمه لام أحد ابويه أو بقبعية الدار واذا استوصف البالغ الاسلام ولم يصف ومات لا يصلي  
 عليه حموي كذا في شرح السيد (قوله لانها شقاعة الخ) ولقوله تعالى ولا تصل على أحد  
 منهم مات أبدا كذا في الشرح (قوله والثاني طهارته) عن نجاسة حكمية وحقيقية في

مع عدم الانفراد بالخطاب  
 بها ولو امرأة (واركانها  
 التكبيرات والقيام) لكن  
 التكبيرة الاولى شرط باعتبار  
 الشروع بهاركن باعتبار  
 قيامها مقام ركعة كافي  
 التكبيرات كما في المحيط  
 (وشرائطها) سنة أولها  
 (اسلام الميت) لانها شقاعة  
 وليست الكافر (و الثاني  
 طهارته)

البدن فلا تصح على من لم يغسل ولا على من عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا غسل ولم يمكن اخراجه الا بالنش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم يهل عليه التراب بعد فانه يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا غسل جهلا أو نسيانا ثم دفن ولا يخرج الا بالنش اعيدت على قبره استعسنا فاساد الاولى ويشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما في الخزانة أنه ان نجس الكفن بنجاسة الميت لا يضرد فعلا للخرج بخلاف الكفن المتنجس ابتداء اه (قوله وطهارة مكانه) قال في القنية الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وسائر العورة شرط في حق الامام يعني المصلي والميت جميعا اه وفي السجد وأما مكانه اي اذا كان نجسا فان كان الميت على الجنائز فيجوز الصلاة وان كان على الارض ففي الفوائد يجوز وجوه في القنية بعدمه اه نهر وجهه ليلوا ان الكفن حائل بين الميت والنجاسة ووجه عدمه أن المكفن تابع فلا يمتدح الاثم المراد بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنائز أو الارض ان لم يكن جنائز والحاصل أن طهارة الارض انما تشترط على ما في القنية اذا وضع الميت بدون جنائز أما بما في عدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه ولو صلى الامام بلا طهارة والقوم بها أعيدت اعدم انعقاد الصلاة للجميع وبعبارة لا تسقط الفرض بصلاة الامام ولو أم فيها صبي ينبغي ان لا يجوز كما في جامع احكام الصغار بخلاف ما للورد السلام فانه يسقط عن الباقي عند البعض ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح ولو اقرش نعليه وقام عليه ما جاز فلا يضرب بنجاسة ما تحتها ما لکن لا بد من طهارة نعليه مما يلي الرجل لا مما يلي الارض ووقتها وقت حضورها ولذا اقدمت على سنة المغرب ولو صلوا الغيرة قبله ان يصرح بوضوئه والراس موضع الرجلين صحت لاستجماع شرائط الجواز وأساوا ان تعمدوا والتغييرهم السنة المتواترة كما في البدائع (قوله والثالث تقدمه - أمام القوم) الاولى تقديمه لان الخطاب به الاحياء وهم فاعلموا بتقديمه فلو خلفهم لا تصح لانه كالامام من وجهه لامن كل وجه بدليل صحته على الصبي اه من السيد موصفا (قوله والصلاة على النجاشي) بفتح النون وكسرهما واقتصر السيد في شرحه على الفتح لقب الملك الحبشة واسمه اصحمة ومعناه بالعربية عطية الله (قوله كانت بمشهد) اي بمشهد النبي صلى الله عليه وسلم اي يمكن رآه وشاهده فيه صلى الله عليه وسلم فرفع له سريره حتى رآه بحضوره فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء او انها خصوصية للنجاشي وان المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة الخصوصية ومثل ما ذكر يقال في صلواته صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة ووجهه مقرر بن أبي طالب حين استشهد بموته قال في البحر وقد اثبت كلام من الاولين بالدليل الكمال في الفتح واخرج الطبراني وابن سعد في الطبقات ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات بالمدينة أتحب ان أطوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضرب بيده على الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون الف ملك ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا قال بصبه سورة قل هو الله أحد وقرأته انا عاجبا تبا وذا هبها وقاهما وقاهما وعل كل حال اه وفي القهستاني والبعث عن الامام غيره فسد كالبعد بالنهر وفيه خلاف كما في المنية (قوله بلا عذر) اما

وطهارة مكانه لانه كالامام  
(و) الثالث (تقدمه) أمام  
القوم (و) الرابع (حضوره  
أو حضورا كثيره أو نصفه  
مع رأسه) والله - لالة على  
النجاشي كانت بمشهد  
كرامة له ومجزة للنبي صلى  
الله عليه وسلم (و) الخامس  
(كون المصلي عليها غير  
راكب) وغير قاعد (بلا  
عذر) لان القيام فيها ركن  
فلا يترك بلا عذر

بالعذر فتصح كما اذا كان مريضاً ولو اماماً فصلى قاعداً والناس خلفه قياماً اجزأه عندهما لا عند محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها ولا فرق في المصلي قاعداً بعد زيارته كونه ولياً أو لا لان كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط القرض بغيره ولو بدون اذنه وانما الولي له حق الاعادة وحينئذ لا فرق في سقوط القرض بصلاة غيره الولي بين أن يكون قائماً أو قاعداً العذر افاده بعض الخذاق راداً على السيد فيما ذكره (قوله والسادس كون الميت موضوعاً على الارض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدرک الذي لم يقضه شيء من التكبير خاف الامام أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف ولهذا قالوا اذا رفعت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي به ما لم يتباعد على قول ذكره السيد وعلى المشهور أنه يأتي به تتراباً لدعاء ان خشى رفع الميت على الاعناق كما يأتي للمصنف (قوله الامن عذر) كأن كان بالارض وحل لا يأتي وضع الميت عليها (تنبيه) قال في الدرر بقي من الشروط بلوغ الامام اه وبقي منها أن يحاذي الامام جزءاً من الميت كما في القهستاني والسراج قلت الظاهر ان هذا فيما اذا لم تكثر الموقد عند كثرتهم يجوز أن يجعلها مضافاً واحداً ويقوم عند أفضلهم وبقي من الشروط ستر عورته فقط وان كان الفرض في الكفن ستر جميع البدن لان هذا من حيث الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه وادامته كذا قاله بعض الافاضل (قوله وسننها اربع الخ) الاولى ان يذكر الواجب قبل السنن وهو التسليم مرتين بعد الرابعة كما ذكره بعد (قوله بهذا صدر الميت) هو المختار وقيل يقوم للرجل بهذا رأسه لانه معدن العتل وقيل يقوم بهذا الوسط منهما (قوله ذكر اكان الميت اواقي) فيه اشارة الى أنه لا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في السيد (قوله ونورا لایمان) بالجزای وموضع نور الايمان وعبارة الشرح اولى حيث قال لان الصدر وضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لایمانه وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستصحاب كما سبق فلو وقف في غيره اجزأه كذا في البحر عن كافي الحاكم اه والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه ثلاثة مصفوف من المسلمين غفر له اه من السيد فقد جعل الواحد مضافاً وهل الحكم كذلك فيما اذا كانوا ثلاثة فيجعل لكل واحد مضافاً جزراً وسيأتي ما ذكره السيد للمواف (قوله وهو سبحانه اللهم وبجهدك الخ) قال في سكب الانهر والاولى ترك وجل تناوله الا في صلاة الجنائز اه (قوله وفي البخاري عن ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توجه ابن حجر اه وفي العيني على البخاري واجاب عنه الطحاوي بأن قراءة الفاتحة من العصابة لعلها كانت على وجه الدعاء لعل على وجه التسلاوة وقد قال مالك قراءة الفاتحة ليس معه ولا ينافي في بلدنا في صلاة الجنائز اه (قوله وقد قال اثنتان بان مراعاة الخلاف مستهبة الخ) فيه نظر اذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على إطلاقه بل مقيد بما اذا لم يلزم عليه ارتكاب مكروه ومذهب في مكان الاعتقاد على ما هو مصرح به في كتب المذهب كالحيط والتجنيس والولوا لبيعة وغيرهما من أن قراءتها بخفية القراءة لا يجوز مع الا بانها محل الدعاء دون القراءة كذا في السيد مختصراً (قوله فلا مانع من قصد القرآنية

(و) السادس (كون الميت) موضوعاً (على الارض) لكونه الامام من وجه (فان كان على دابة أو ایدی الناس لم تجز الصلاة على المختار الا) ان كان (من عذر) كما في التبيين (وسننها اربع) الاولى (قيام الامام بهذا) صدر (الميت ذكر اكان الميت) (اواقي) لانه موضع القلب ونورا لایمان (و) الثانية (الشاء بعد التكبير) (الاولى) وهو سبحانه اللهم وبجهدك الى آخره وجاز قراءة الفاتحة بقصد الشاء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب وقال لتعلاو أنه من السنة وصححه الترمذي وقد قال اثنتان بان مراعاة الخلاف مستهبة وهي فرض عند الشافعي رحمه الله فلا مانع من قصد القرآنية به اخروجا من الخلاف



وحق الميت (و) الثالثة الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 (بعد التكبيرة) الثانية  
 اللهم صل على محمد وعلى آل  
 محمد إلى آخره (و) الرابع  
 من السنن (الدعاء للميت)  
 ولنفسه وجعالة المسكين  
 (بعد التكبيرة) الثالثة  
 ولا يعين له (أي الدعاء (شئ)  
 سوى كونه بأمر الآخرة  
 (و) لكن (أن دعا بالمأثور)  
 بن النبي صلى الله عليه  
 وسلم (فهو أحسن وأبلغ)  
 لرجاء قبوله (ومنهم ما حفظ  
 عوف) بن مالك (من دعاء  
 النبي صلى الله عليه وسلم) لما  
 صلى معه على جنازة (اللهم  
 اغفر له وارحمه وعافه واعف  
 عنه وأكرم نزله ووسع مدخله  
 واغسله بالماء والثلج والبرد  
 ونقه من الخطايا كما ينقى  
 الثوب الأبيض من الدنس  
 وأبدله داراً خيراً من داره  
 وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً  
 خيراً من زوجته وأدخله الجنة  
 وأعده من عذاب القبر  
 وعذاب النار) قال عوف  
 رضي الله عنه حتى غفيت  
 أن أكون أنا ذلك الميت  
 برواه مسلم والترمذي  
 والنسائي

(الخ) فيه أنهم صرحوا بعدم الجواز فتكون مكرهة تحريمياً ولا تتأدى به السنة فكيف  
 يطلب منه تلاوتها بقصد القرآنية \* (فائدة) \* روى أنه صلى الله عليه وسلم لما غسل وكفن  
 ووضع على السرير دخل أبو بكر وعمر وهما في الصف حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بقدر ما بسع البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة  
 الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار كما سلم أبو بكر وعمر ثم قالوا اللهم أننا نشهد أنه بلغ ما أنزل  
 إليه ونصح لآئمتيه وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله دينه ونمت كلمته وأومن به وحده لا شريك له  
 فاجعلنا الهنا ممن يتبع القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى تعرفنا به وتعرفنا به فإنه كان  
 بالمؤمنين رؤفاً رحيماً لا يفتني بالإيمان بدلاً ولا يشتري به ثمناً أبداً والناس يقولون آمين ويخرجون  
 ويدخل آخرون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد قيل إنهم صلوا من بعد الزوال يوم  
 الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقيل إنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو  
 صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر بجمع عليه لاختلاف فيه اهـ من السيد عن الخصائص  
 (قوله وحق الميت) قد يقال إن حق الميت في الدعاء لا في القراءة (قوله اللهم صل على محمد  
 الخ) يعني صلاة التشهد وهو أولى مما في الجلابي أنه يصلي بما يحضره والاولى أنه يصلي بعد  
 الدعاء أيضاً فقد أخرج أحمد والبخاري وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الزاكب فإن الزاكب يلا قدسه ثم يضعه ويرفع متاعه  
 فإن احتاج إلى شربه شربه أو الوضوء فوضأ به والأهراقه ~~وا~~ ~~مكن~~ اجعلوني في أول الدعاء  
 وأوسطه وآخره وما في السيد عن الجوهرة ومثله في السراج من حديث الأعمال موقوفة  
 والدعوات محبوبسة حتى يصلى على أولي وآخر اهـ قال بعض الفضلاء لم يوجد هذا اللفظ في  
 المرفوع ومعناه صحيح لما ذكر من الحديث السابق (قوله ولنفسه) ولوالديه المؤمنين كما في  
 النهر ولكنه يقدم نفسه على الميت لأن من سنة الدعاء أن يبدأ فيه بنفسه كما نطق به القرآن في  
 عدة مواضع كذا في السراج وقوله صلى الله عليه وسلم أبد بنفسك الحديث وليس الدعاء  
 من أركانها على التحقيق (قوله ولا يعين له شئ) لأن التعيين يذهب رقة القلب ~~كذا~~  
 في التبيين (قوله سوى كونه بأمر الآخرة) فلو دعا بأمر الدنيا كان مما يستحيل طلبه  
 لا تقصد إلا أنه لا يكون آتياً بالسنة وإن لم يستحل أفسدها كما تقتضيه القواعد (قوله بالمأثور)  
 أي المنقول (قوله فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع (قوله وعافه) أي من العذاب  
 وضخوه (قوله وعاف عنه) أي ما ارتكبه من الذنوب (قوله وأكرم نزله) النزل ما يهبها  
 للضيف أي اجعل نزله كريماً أي عظيماً وهو يرجع إلى تكثير الثواب أو إلى نعيم القبر وفي نسخة  
 منزله (قوله مدخله) أي قبره (قوله واغسله بالماء) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب  
 بالكلية والاحسان إليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفه فيها وفي الكلام استعارة بالكناية  
 حيث شبه الميت بشوب يغسل وطوى أركان التشبيه ما عدا المشبه وذكراً الغسل تخييل والماء  
 والبرد والثلج ترسيخ ويحتمل أنه استعارة تمثيلية تشبه فيها هيئة تطهير الميت من الذنوب تطهيراً  
 بلباغية غسلة من الأوساخ الحسية بطهارة عديدة واستعمل التركيب الموضوع للمشبه به  
 في المشبه (قوله ونقه من الخطايا) يرجع إلى ما قبله والمقام للدعاء فبطاب فيه بسط القول

(قوله وأهل أخيراً من أهله) ان كان المراد بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كان المراد به ملائكة الرحمة أو الجوارين له من أموات المسلمين أو من سكان الجنة فالعطف للمغايرة (قوله وفي الاصل روايات أخر) منها ما رواه أبو حنيفة في مسنده من حديث أبي هريرة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وذكرنا وانثانا وصغيرنا وكبيرنا وزاد أجد وأصحاب السنين ألا التمسأى اللهم من أحبيته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيقه منا فوفقه على الايمان وفي رواية اللهم ان كان محمد - نافذ في احسانه وان كان مسيئاً فنجأ وزعن سبائنه اللهم لا تضر منا اجره ولا تقتلنا بعده اه قلت وان جمع بين ذلك كله فحسن وفي الشرح ادعية أخرى غير ما ذكر ونخص الايمان بالموت لان الاسلام وهو الانقياد الظاهري غير موجود فيه وقوله وصغيرنا أي الصغير من الذنوب والكبير منها أو ان المغفرة لا تقتضي سبق ذنب وقال في السراج ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين والمؤمنات أو يقول ما يسر عليه وفي مجمع الانهر وان كان الميت مؤثماً أنت الضامن الرجعة اليه اه (قوله وينوي بالتسليم الميت مع القوم) وجزم في الظهيرة بأنه لا ينوي الميت ومنه لافاضيلان وفي الجوهرية قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام لانه ليس اهلالاً للخطاب قال بعض الفضلاء وفيه نظر لانه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم على اهل القبور اه على ان المقصود منه الدعاء لا الخطاب (قوله ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخاف في الكل الا في التكبير ومشايخ بلخ قالوا السنة أن يسمع كل صف الصف الذي بعده وعن أبي يوسف انه لا يجهر بكل الجهر ولا يسر كل الاسرار جوى عن الظهيرة كذا في السيد وروى الامام محمد في موطنه عن مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة سلم حتى يسمع من يليه قال محمد وبه اذا خذ فيه سلم عن يمينه ويساره ويسمع من يليه وهو قول أبي حنيفة قال شارحه المنلا على فقول الشمي غير رافع به صوته ليس في محله أو محمول على غير الامام أو على المباعدة اه (قوله في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر عن المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ولا نكل تكبيرة فائمة مقام ركعة وغير الركعة الاولى لا رفع فيها فكذا تكبيرات الجنازة وقالوا يفسدها ما يقصد الصلاة وتكره في الاوقات المكرهة فلو صلا فيها ارتكبوا التمس ولا إعادة عليهم كما في الفتح والبحر وتكره وقت الخطبة كما في المصنوعات ويكره تأخيرها الى ذلك الوقت ليجتمع عليها الناس كذا في ابن أمير حاج (قوله كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة فانه روى عنه وعن علي أنهم ما قالوا لا يرفع الا عند تكبيرة الافتتاح ولئن صحت فلا تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح والتبيين والجلبي والشمي (قوله لانه منسوخ) ولا متابعة في المنسوخ كقنوت القبر لان التكبير أربعاً آخر فعله صلى الله عليه وسلم واستقر عليه اجماع الصحابة (قوله ولكن ينتظر سلامه في المختار) لان البقاء في حرمة الصلاة بعد الفراغ منها ليس بخطأ انما الخطأ في المتابعة نهر بخلاف العبد اذا زاد على ثلاث تكبيرات فانه يتبع لانه مجتهد فيه ولو جاوز حد الاجتهاد لا يتابع والخلاف فيها اذا سمع التكبير من الامام فلو من المبلغ تابعه اجماعاً جوى وينوي الاقتناع بكل تكبيرة تزيد على الأربع كما في

وفي الاصل روايات أخر  
(ويسلم) وجوباً (بعد)  
التكبير (الرابعة من غير  
دعاء) بعده (في ظاهر  
الرواية) واستحسن بعض  
المشايخ أن يقول ربنا آتينا  
في الدنيا حسنة الخ أو ربنا  
لا تزغ قلوبنا الخ وينوي  
بالتسليم الميت مع القوم  
كما ينوي الامام ولا ينبغي  
أن يرفع صوته بالتسليم فيها  
كما يرفع في سائر الصلوات  
ويخاف بالدعاء ويجهر  
بالتكبير (ولا يرفع يديه في  
غير التكبيرة الاولى) في ظاهر  
الرواية وكثير من مشايخ بلخ  
اختاروا الرفع في كل تكبيرة  
كما كان يفعل ابن عمر رضي  
الله عنهما (ولو كبر الامام  
خمساً لم يتبع) لانه منسوخ  
(ولكن ينتظر سلامه في  
المختار) يسلم معه في الاصح

العيد منهم لا احتمال شرعه قبل الامام اه من السيد ملخصا (قوله كما كبر) استعمال الكاف  
 في المفاجأة اي يكبر اذا انتقل امامه الى الزائدة وبالأول يفتي (قوله كبر) اي الامام الرابعة  
 ويسلم ولم يبينوا هل يجب عليه سجود السهم ويحتمل أن الضمير راجع الى المأموم وهو بعيد لان  
 الامام اذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيما يظهر واذا فسدت على الامام فسدت على المأموم وترك  
 ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لمجنون) قال البرهان الحلبي ينبغي أن يقيد بالأصلي لانه لم  
 يكف بخلاف العارض فانه قد كف وعروض الجنون لا يعجز ما قبل بل هو كسائر الامراض  
 اه ويدل عليه تعليل الشرح بقوله اذ لا ذنب لهما (قوله ويقول في الدعاء الخ) اي بعد تمام  
 قوله ومن توفيقه مناقتوفه على الايمان كما في الحلبي والتنوير وغيرهما (قوله اي أجروا مقدما)  
 تبع فيه مسكين والعبي وغيرهما وردة في البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا اجرا فالاولى  
 كما في السراج أن يقال سابقا مهنيما صالحنا في الجنة وهو دعاء للصبي ايضا بتقديمه في الخير  
 لاسيما وقد قالوا احسنات الصبي له لا لا يويه بل لهما ثواب التعليم قلت تهنيئة المصالح في الجنة من  
 الاجر المتقدم والتكرار لا يضر لان المقام يطلب فيه ذلك كما هو نظيره في دعاء عوف بن مالك ثم  
 ان جعل الصبي فرط الكل المصلين لا يظهر لانه انما هو فرط الوالديه ونحوهم فقط وكذلك يقال  
 في جعله اجرا واجيب بان هذا مطلوب من الوالدان حق التقدم له ورد بان هذا الدعاء مطلوب  
 من كل مصل وقد يكون الوالدان لا يتقدم أو ميتا على أن رتبة الوالدين متأخرة عن غيرهما  
 من الولاية وقد يقال ان المصلي بسعيه وصلاته وتزيمه يكتب له اجر فجعل الصبي اجرا الى سببا  
 في الاجر ظاهر لكل مصل واذا كان الفرط بمعنى الاجر فالامر ظاهر اذ يقال في الفرط ما قبل في  
 الاجر وان كان الفرط هو المتقدم المهي للمصالح لا بقيد الوالدين يكون ظاهرا ايضا (قوله  
 اي ثوابا) افاد ان الاجر والثواب مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل بأصول الشرع والاجر  
 هو الحاصل بالمكملات لان الثواب لغت بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر  
 اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما أعدت لوقت الحاجة ونحوه معنى قولهم في  
 تفسيرها ذخيرة باقيا (قوله واجعله لنا شافعا) اسم فاعل من شفع الثلاثي وهو الذي يشفع  
 لغيره (قوله مشفعا) بتشديد الفاء المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف العين (قوله  
 مقبول الشفاعة) وفي العيني هو الذي يجعل شفيعا ولا شك أن اذنه تعالى بالشفاعة يستلزم  
 قبولها وفي المقيد يدعوا لوالديه أي والدي الصغير وقبل يقول اللهم ثقل به موازينهم وأعظم به  
 أجورهم اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالحى المؤمنين قال في البحر ولم أر من صرح  
 بأنه يدعى لسيد العبد الميت وينبغي أن يدعى لغيرها كما يدعى للميت وفي ابن أمير حاج عن المبتغى  
 بالجهة ويستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صدره ثم يكبر رابعة اه وفي تخرىج الهداية  
 روى اصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقط يصلى عليه ويدعى  
 لوالديه بالمغفرة وفي رواية بالعافية والرحمة الحديث وصححه الترمذى والطحاكم وقالوا ان الالم  
 بالتم والهم والحسرة والوحشة والضغطة تم الاطفال وغيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
 الله العظيم

وفي رواية يسلم المأموم كما  
 كبر امامه الزائدة ولو سلم  
 الامام بعد الثلاثة فاصحيا  
 كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر  
 لمجنون وصبي) اذ لا ذنب  
 لهما (ويقول في الدعاء  
 اللهم اجعله فرطاً) الفرط  
 يقتضين الذي يتقدم  
 الانسان من ولده اي اجرا  
 متقدما (واجعله لنا اجرا)  
 اي ثوابا (وذخرا) بضم الذال  
 المجبة وسكون الداء المجبة  
 الذخيرة (واجعله لنا شافعا  
 مشفعا) بفتح الشاف مقبول  
 الشفاعة  
 (فصل) السلطان احق  
 بصلاته

• (فصل) بالنون (قوله السلطان احق بصلاته) المراد بالسلطان الخليفة (قوله

لواجب تعظيمه) أي لتعظيمه الواجب لأن في تقديم غيره عليه اهاتته (قوله ثم نائبه) أي نائب الخليفة في أحكام السياسة وهو أمير البلدة كما في الدرر ويجب تقديمه ولا ينافيه قوله لأنه السنة لأن المراد به في كلامه الطريقة المعهودة في الدين (قوله لأنه السنة) أي لأن تقديم النائب هو السنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن العاص ليصلي على جنازة أخيه الحسن وكان سعيد حينئذ والياً على المدينة فقال له الحسين تقدم ولولا السنة ما قدمت لك أفاده في الشرح (قوله لولايته) لأنه نائب الخليفة أيضاً في الأحكام الشرعية ولا يشترط عامة كما في مجمع الأنهر (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الدرر من باب الجمعة الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشخصية سمي بذلك لأنه علامة تميزه اه (قوله ثم خليفة الوالي) قال في النهر وزاد الزيلعي عن نص الإمام كما هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم خليفة القاضي وجوز به في الفتح والحاصل أن تقديم الولاية واجب وتقديم إمام الحلي مندوب فقط اه وفي مجمع الأنهر عن الإصلاح تقديم السلطان واجب إذا حضر وتقديم الباقي بطريق الأفضلية اه وهذا يخالف ما تقدم لأن يحمل السلطان على من له سلطنة وولاية عامة كما ذكرنا ويراد بالباقي إمام المسجد الجامع وإمام الحلي أفاده بعض الأذكياء (قوله ثم خليفة القاضي) لأنه يقوم مقام القاضي كما أن خليفة الوالي وهو صاحب الشرط فيما يظهر قائم مقامه (قوله ثم إمام الحلي) المراد به إمام مسجد محله لكن بشرط أن يكون أفضل من الوالي والأفأولى أولى منه كما في النهر وفي الشرح والصلاة في الأصل حق الأولياء أقربهم الآن الإمام والسلطان يقدمان أعراض الإمامة العظمى والسلطنة فإن في التقديم عليهما ازدراء وفساد أمر المسلمين فيتجاشى عن ذلك الفساد فيجب تقديم من له حكم عام وإمام الحلي فيستحب تقديمه على طريق الأفضلية وليس بواجب كما في المستعنى (قوله لأنه رضى به الخ) قال البرهان الحلي على هذا القول أنه كان غير راض به حال حياته فينبغي أن لا يستحب تقديمه اه (قوله في الصحيح) وقال أبو يوسف ولي الميت أولى لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح ذكره السيد (قوله الوالي) على من دونه لأن الولاية في الحقيقة كفسله وتكفي فيه أذهو أقرب الناس إليه والمعتبر في تقديم الأولياء ترتيب عصبية الانكاح فتقدم البنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة برهان وتقديم بنو الأعيان على بنو العلات كما في الشنقي وإلى ذلك أشار المؤلف بقوله كترتيبهم في النكاح (قوله ولكن يقدم الأب على الابن) أي وجوباً كما أخذ السيد من تعليل القدوري بأن في تقديم الابن استخفافاً بالأب (قوله على الصحيح) وقبل هو قول محمد وعندهما الابن أولى وعلى غير الصحيح جرى محمد على الأصل والفرق لهما بين الانكاح وصلاة الجنازة أن للأب فضيلة على الابن والفضيلة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الإمامة كما في سائر المسائل كذا في التبيين والبحر ولو كان لها زوج وابن بالغ منه فالولاية لابن لأنه ينبغي أن يقدم أباه تعظيماً ويكره أن يتقدم عليه كما في الجوهرة (قوله لفضله) فلو كان الأب جاهلاً والابن عالماً فينبغي تقديم الابن كما في النهر وجزم به في الدرر ولومات ابن وله أب وجد فالولاية لآبائه ولكنه يقدم أباه جسد الميت تعظيماً اه (قوله رضى به الله تعالى) أي رضى به مشايخه

لواجب تعظيمه (ثم نائبه)  
لأنه السنة (ثم القاضي)  
لولايته ثم صاحب الشرط  
ثم خليفة الوالي ثم خليفة  
القاضي (ثم إمام الحلي) لأنه  
رضى به في حياته فهو أولى  
من الوالي في الصحيح (ثم الوالي  
الذكر) المكلف فلاحق  
للزوجة والصغير والمعتق  
ويقدم الأقرب فالأقرب  
كترتيبهم في النكاح ولكن  
يقدم الأب على الابن في  
قول الكل على الصحيح  
أفضله وقال شيخ مشايخي  
العلامة نور الدين على  
المقدس رضى به الله تعالى  
لتقديم الأب ووجه حسن

هو أن المقصود الدعاء للميت ودعوته مستجابة روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الولد لوالده روى الطيالسي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقريب مقدم على المعتق فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران (ولن له حق التقدم ان يأذن غيره) لان له ابطال حقه وان تعدد فللمتأني المنع والذي يقدمه الا كبر اولى من الذي قدمه الاصغر (فان صلى غيره) أي غير من له حق التقدم بلا اذن ولم يقتضه (اعادها) هو (ان شاء) لعدم سقوط حقه وان تأدى الفرض بها (ولا يعيد معه) أي مع من له حق التقدم (من صلى مع غيره) لان التقل بها غير مشروع كما لا يصلي احد عليها بعده وان صلى وحده (ومن له ولاية التقدم فيها الحق) بالصلاة عليها (عن اوصى له الميت بالصلاة عليه) لان الوصية باطلة (على المقتضى به) فانه المصدر الشهد

والمراد شيعه وهو المقدس وفي نسخة رحمه الله تعالى بالافراد (قوله هو أن المقصود) أي من الصلاة على الميت (قوله روى) أي به دليلا على قوله ودعوته مستجابة (قوله دعوة المظلوم) ولو كان كافرا فانها مستجابة ولو بعد حين (قوله ودعوة المسافر) أي سفر طاعة (قوله والسيد اولى من قريب عبده) لانه مالك له (قوله والقريب مقدم على المعتق) لانه قد خرج عن ملكه فتعتبر القرابة وهي مقدمة هنا على عصوبة النسب (قوله فالزوج) لما بينهما من المودة والرحمة (قوله ثم الجيران) أي من بعد في العرف جارا وفي الحديث الجار الى اربعين دارا وذلك لما بينهم من مزيد الحقوق المأمور بهما شرعا دون غيرهم من الاجانب (قوله ولن له حق التقدم) واليا كان أو غيره (قوله ان يأذن لغيره) وكذا انه ان يأذن في الانصراف بعدها قبل الدفن اذ هو بدون الاذن مكروه افاده السيد اخرج المحاملي في أماليه والبخاري وابونعيم والدليلي كلهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه رفعه أميران وابسا بأمرين المرأة فخرج مع القوم فقصص قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لهما بها أن ينقروا حتى يستأمرهما والرجل يتبع الجنائزة فيصلي عليها فليس له أن يرجع حتى يستأمرهاها وفي سكب الانهر لو انصرف بدون اذن الولي قيل يكره وقيل لا وهو الاوجه وفي الصحيحين من تبع جنازة مسلم حتى يصلي عليها فله قبراط من الاجرو من اتبعها حتى تدفن فله قبراطان والقبراط مثل أحد (قوله وان تعدد فللثاني المنع) أي واتحدت رتبتهما قال في التذويرو شرحه وله الاذن لغيره لانه حقه فملك ابطاله الا أنه ان كان هناك من يساويه فله أي لذلك المساوي ولو اوصف فرسنا المنع لمشاركته في الحق أما البعيد فليس له المنع قال في الشرح واذا كان له وليان فاذن أحدهما اجنيا فلا تخومعه وان قدم كل منهما رجلا فالذي قدمه الا كبر اولى لانها ماضيا بسقوط حقه ما واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون اولى بالتقديم كذا في التتارخانية اه والمراد بالاصغر الاصغر سنا وان كان بالغالا لانه لا ولاية للصبي (قوله فان صلى غيره الخ) مثل ما اذا صلى عليه ولي القرابة وأراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه كما في الجوهرية يعني اذا كان حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي ولم يأذن لاتفاق كلمتهم على انه لاحق للسلطان عند عدم حضوره نهر (قوله بلا اذن ولم يقتضه) أما اذا أذن له أو لم يأذن ولكن صلى خلفه فليس له ان يعيد لانه سقط حقه بالاذن أو بالصلاة مرة وهي لا تتكرر ولو صلى عليه الولي ولم يمت أولياء آخرون بمنزلة ليس لهم أن يعيد والان ولاية الذي صلى متكاملة (قوله أعادها) ولو على قبره كذا في الدر (قوله هو) انما ذكر الضمير لانه لو حذفه لزم عود الضمير في أعادها على الغير (قوله ان شاء) أي فالاعادة ليست بواجبة (قوله وان تأدى الفرض بها) أي بصلاة غيره اشارة وبالتضيير الى ضعف ما في التذويرو من أنه لو صلى غير ذي الحق كانت الصلاة باقية على ذي الحق والى رد ما في التقان من أن الامر موقوف ان أعاد ذو الحق تبين أن الفرض ماضى والاسقط بالاولى (قوله لان التقل بها غير مشروع) ولعدم حقه (قوله كما لا يصلي احد عليها بعده وان صلى وحده) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد صلاته عليه عليه لحق تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أقوا خاصة وصية كما أن تأخير دفنه من يوم الاثنين الى ليلة الاربعاء كان كذلك لانه مكروه في حق غيره بالاجماع اولانها



(صلى على قبره وان لم يغسل)  
للقوم شرط طهارته لحرمته  
نفسه وتعداد لوصلي عليه  
قبل الدفن بلا غسل لقساد  
الاولى بالقدرة على نفسه  
قبل الدفن وقيل تتقلب  
محمية لتحقيق الجهر ولولم  
يصل التراب يخرج فيغسل  
ويصلي عليه (ما لم يتفسخ)  
والمعتبر فيه اكبر الراي  
على الصحيح لا اختلافه  
باختلاف الزمان والانسان  
واذا كان القوم سبعة يقدم  
واحد اماما وثلاثة بعده  
واثنان بعدهم وواحد  
بعدهما لان في الحديث من  
صلى عليه ثلاث صفوف  
غفر له وخيرها آخرها لانه  
ادعى للاجابة بالتواضع  
(واذا اجتمعت الجنائز  
فالافراد بالصلاة لكل منها  
اولى) وهو ظاهر (ويقدم  
الافضل فالافضل) ان لم يكن  
سبق (وان اجتمع من) ولومع  
السبق (وصلى مرة) واحدة  
صح وان شاء جعلهم صفوا  
عريضا ويقوم عند افضلهم  
وان شاء (جعلها) أي الجنائز  
(مقاطو بلا محابي القبلة  
بحيث يكون صدر كل)  
واحد منهم (قدام الامام)  
محاذيا له وقال ابن ابي عبيد  
يصل رأس كل واحد اسفل  
من رأس صاحبه كذا

كانت فرض عين على الصحابة لعظيم حقه صلى الله عليه وسلم عليهم لانتفلاها والايصلي على  
قبر الشريف الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كما دفن طريابل هوسى برزقو يتنعم  
بساتر الملاذ والعبادات وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد اجتمعت الامة على  
تركها كما في السراج والجلبي والشرح (قوله وفي نوادر ابن رستم) قال في القاموس رستم  
بضم الراء وقع المثناة فوق وقد تضمن اسم جماعة محدثين والرسقيون جماعة اه (قوله الوصية  
جائزة) أي ومع ذلك يقدم من له حق التقدم (قوله واهل عليه التراب) قال في الفتح هذا اذا  
اهل عليه التراب لانه صار مسلما لما سلكه تعالى وخرج من ايدينا فلا يتعرض له بخلاف ما اذا لم  
يصل عليه فانه يخرج ويصلي عليه اه (ممكن في الخلاصة عن الجامع الصغير لما كرم  
عبد الرحمن ولودفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا ينش فان دفنوا ولم يهلوا عليه حتى علوا أنه  
لم يغسل لكنهم سوا اللبن لا ينش أيضا اه أي ويصلي على قبره ثانيا اذا صلى عليه أولا كما  
أفاده السيد في حاشية مسكين (قوله لا امر اقتضى ذلك) من نسيان وغيره والاولى حذفه  
لايمامه أنه اذا كان لجهل يخرج ويصلي عليه وليس كذلك لان العلة عامة (قوله صلى على  
قبره) اقامة للواجب بقدر الامكان كذا في التبيين (قوله وان لم يغسل) على المعتمد وهو  
الاستئذان وصح في غاية البيان منع الصلاة في هذه الحالة لانهم لم تشرع بدون غسل ولو وضع  
الميت اغير القبلة أو على شقه لا يسرا وجعل رأسه في موضع رجله واهل عليه التراب لم ينش  
ولو سوى عليه اللبن ولم يهلوا عليه التراب ينزع اللبن وترعى السنة كذا في التبيين وهذا يؤيد  
تقييد السكال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة (قوله لتحقيق الجهر) أي الشرعي لا العقلي  
(قوله ما لم يتفسخ) أي تتفرق اعضاءه فان تفسخ لا يصلي عليه مطلقا لانهم اشرعت على البدن  
ولا وجوده مع التفسخ وأما ما لانه صلى الله عليه وسلم على شهداء واحد بعد عشرين سنة على  
ما رواه البخاري عن عتبة بن عامر فحمل على الدعاء اولانهم لم يتفوضوا فان معاوية لما أراد  
تحويلهم ليجري العين التي بأحد عند قبور الشهداء وجددهم كما دفنوا حتى ان المسحاة اصاب  
اصبع حمزة رضي الله عنه فاقطعت وما قرأهم وهو خصوصية صلى الله عليه وسلم وقامه  
في شرح المشكاة (قوله والمعتبر فيه) أي في التفسخ (قوله اكبر الراي) فلو شك في نفسه  
لا يصلي عليه كما في النهر عن محمد وكأنه تقديم للمانع سدد عن الحديث (قوله باختلاف الزمان)  
بردا وحرا والمكان رخاوة وصلابة (قوله والانسان) أي الميت ومناو هذا لا اه سيد من  
مسكين (قوله وثلاثة بعده) اهله ليكون على المقدم اكثر ليكون المعهود في الصلاة خيرها  
ومقتضى كون الاخير افضل ان تكون الثلاثة آخر الاسماء ودعاهم ادعى للاجابة (قوله غفر  
له) أي صغرت ذنوبه وهذا لا يظهر الا اذا كان الميت مكفرا مع ان غير المكففة مثله (قوله لانه  
ادعى للاجابة) أي أقرب للاجابة وقوله بالتواضع أي بسببه وقدم ما فيه (قوله ان لم يكن  
سبق) يفيد انه ان وجد سبق يعتبر السابق (قوله وصلى مرة واحدة صح) ويكتفي له بدعاء  
واحد كما يحسنه بعضهم ويؤيده أن الضمائر ضمائر جمع في قوله اللهم اغفر لجنابنا الخ بقى ما اذا  
كان فيهم مكفون وصغار والظاهر انه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء المكففين كما مر (قوله وان  
شاء جعلهم صفوا عريضا) عن عين القبلة ويسارها (قوله بحيث يكون صدر كل واحد منهم

درجات وقال ابو حنيفة هر حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم صاحبه دفنوا هكذا

والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا برأس كل واحد بحد رأسه الا خر لحسن وهذا كله عند التفاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعدل عن الجنازة ٣٩٠ فلذا قال (وراعى الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم

الصبيان بعدهم) اي بعد الرجال (ثم الخفاف ثم النساء) ثم المراهقات ولو كان السك رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة يوضع افضلهم واستهم مما يلي الامام وهو قول ابي يوسف والحرثي مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد اصل قدم (ولو دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الافضل فالافضل الى القبلة والا كثر قرأنا وعلما كما نزل في شهداء احد (ولا يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و(وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا كبر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما يقضى الجميع ولا يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات (ويوافقه) اي المسبوق امامه (في دعائه) لوعله بسماعه على ما قاله مشايخ بلج ان السنة ان يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (ما فاته) من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء ان امن رفع الجنازة والا كبر

قدام الامام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الامام لان السنة ان يقوم بحد المبت وهو يحصل على الثاني دون الاول (قوله والوضع للصلاة كذلك) اي يحسن على هذه الكيفية (قوله) (فمن الخ) فالامام استحسن الصفتين (قوله وهذا) اي التخيير بين الكيفيات (قوله فلذا) اي ليكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه ان هذا ترتيب غير ترتيب الفضل لان ترتيب الفضل يجري في الاذ كوراخ الصين والانا الخ المصنعات وفي حال الاختلاط (قوله وراعى الترتيب) انظر ما حكم هذا الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف (قوله وهو قول ابي يوسف) فانه قال احسن ذلك عندي ان يكون اهل الفضل مما يلي الامام (قوله والا كثر قرأنا وعلما) عطفه على ما قبله عطف مرادف اي يعتبر في الرجال تقدما الى القبلة اكثرهم قرأنا وعلما وظاهره انه لا يجري هنا ما ذكر من المراتب في الامامة وحرره نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات) انما ذكره لدفع ايهام قوله الا في بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد انه سبق بتكبير واحدة فلذا قال السيد في شرحه الاول ان يقول مما سبق ببعض التكبيرات اه وفيه انه لو اقتصر على قوله ببعض التكبيرات ان لم يفد انه وجد بين تكبيرتين وقد سبق باكثر من تكبير يصدق عليه انه وجد بين تكبيرتين (قوله عند ابي حنيفة ومحمد) اهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يبدئ بما فاته قبل تسليم الامام فلولا منتظر تكبيرة الامام يصير قاضيا ما فاته قبل ادا ما ادرك مع الامام وهو منسوخ وغناهما في الشرح وما ذكرهنا عنهما هو ظاهر الرواية كما في النهر وهو الصحيح قال الحلبي وظاهر السكاكي ترجيح قول ابي يوسف قال في الدر وعليه القموي (قوله وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر) لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتى به فصار كن كان حاضرا وقت تحريمة الامام كذا في الشرح (قوله ويحسب له) فاذا لم يقمته غير تكبيرة يسلم مع الامام وهكذا الواسق بتكبيرتين او ثلاث يحسب له التي احرم به اعنده ويقضى ما عداها كذا في الشرح (قوله ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما حضر ولم ينتظر لانتفاد عندهما لكن ما اذا غير معتبر فاذا سلم امامه قضى ما فاته مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه فتلك التكبيرة معتبرة من حيث صحة الشروع به الامن حيث الاكتفاء حتى لو اعتمد اول بعد ما بعد فراغ الامام فسدت صلاته عندهما لا عنده ونظيره من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر ما اذا من السجود مع الامام كما ذكره المحمدي (قوله كالمسبوق بركعات) اي فانه يقضى الجميع بعد فراغ الامام (قوله اي المسبوق امامه) الاول تفسير لضمير الفاعل والثاني لضمير المفعول (قوله لوعله بسماعه) هذا بالنسبة لمن لم يكن حاضرا وقت شروع الامام لان من كان حاضرا يحصل له العلم بدونه افاده بعض الافاضل رحمه الله تعالى ونبيه عليه السيد ولم ارجحكم ما اذا لم يعلم هل يني على غلبة الظن او يستكت به مجرد (قوله على ما قاله مشايخ بلج) اي حال كون العلم آتيا على ما قاله مشايخ بلج (قوله مع الدعاء) المراد به ما يبعثه الثناء والصلاة وقال غيرهم الجهر ومكروه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يجهر كل الجهر ولا يسر كل السر وينبغي ان يكون بين ذلك افاده الشرح قلت وهو قريب من الاول (قوله والا كبر قبل وضعها على الاكاف) قال في الشرح والحاصل انه مادامت الجنازة

على الارض فالسبوق ياتي بالتكبيرات فاذا رفعت الجنازة على الاكاف لا ياتي بالتكبيرات  
واذا رفعت بالايدي ولم توضع على الاكاف ذكر في ظاهر الرواية انه ياتي بالتكبيرات وعن محمد  
اذا كانت الايدي الى الارض اقرب فكانت على الارض وان كانت الى الاكاف اقرب  
فكانت على الاكاف فلا يكبر كذا في التتارخانية وقبل لا يقطعه حتى تنبسط كذا في الفتح  
والبرهان اه (قوله من حضر تحريمته) ولم يحرم معه لفعله أو ترد في النية أطلقه فمثل ما اذا  
كبر الامام الثانية ولم يكبر كافي البصر على ما يفيد ظاهر الخاتمة حيث قال وان لم يكبر مع  
الامام حتى كبر الامام اربعاً كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبر ثلاثاً بعده فراغه وأما  
اللاحق فيها فكذلك في سائر المسائل قال في الوقفات لو كبر مع الامام الاولى ولم يكبر  
الثانية والثالثة كبرهما أولاً ثم يكبر مع الامام ما بقى كذا في البصر (قوله ومن حضر بعد  
التكبير الرابعة) انما قيد بحضوره بعد الرابعة لانه لو كان حاضراً اولها كبر وقضى ثلاثاً بعده  
فراغ الامام وهو ظاهر كلام الخاتمة وغاية البيان ونص الذخيرة فان كبر الامام اربعاً والرجل  
حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام الامام لانه كالمدرسة للتكبير  
كما وعن الحسن عن الامام أنه لا يدخل معه (قوله عندهما) أي عند الامام ومحمد في إحدى  
الروايتين عنه ومقابل قواه ما قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاولى  
الاثبات باللام يدل الى أي لانه لو كبر لكان آتياً بما هو بمنزلة ركعة وحده ولا يجوز ذلك (قوله  
فقد اختلف التصحيح كما ترى) الا ان ما عليه الفتوى مقدم على غيره كما ذكره لما فيه من التسهيل  
في تحصيل العبادة (قوله وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قيد الوافي بما اذا لم يكن  
معناده ان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لبناني المسجد علم بذلك وهذا  
على ان العلة ان المسجد لم يبن له اما على ان العلة خوف التلويف فلا وقيد بمسجد الجماعة لانها  
لا تكره في مسجد اعتادها وكذا في مدرسة ومصلى عدا لانه ليس لها حكم المسجد في الاصح الا  
في جواز الاقتداء وان لم تتصل المصروف كذا في ابن أمير حاج والحلي وفي شرح موطا الامام  
محمد لا مغل على وينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة  
والعبدن والكسوفين والاستسقاء وصلاة الجنازة قال وهذا احد وجوه اطلاق المساجد  
عليه بصيغة الجمع في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله وقيل اعظمته ظاهراً وباطناً اولاً لانه  
قبله المساجد اولان جهانه كما هم مساجد اه وفي البدائع وغيرها قال ابو حنيفة لا ينبغي أن  
يصل على ميت بين القبور وكان على وابن عباس يكرهان ذلك وان صلوا اجزأهم لما روى عنهم  
صلوا على عائشة وام سلمة بين مقابر البقيع والامام ابو هريرة وفيهم ابن عمر رضي الله عنهم ثم  
محل الكراهة اذا لم يكن عذراً فان كان فلا كراهة انفاً فانه اعتكاف المصلي كما في المبسوط  
ومنه المطر كافي الخاتمة واما ما رواه مسلم وأبو داود أن عائشة لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت  
ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه وأنهم لما انكروا ذلك عليها قالت والله لقد صلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على أبي يضاء في المسجد مهيل واخيه فيجاب عنه بأنه منسوخ والا لما  
انكرت عليها الصحابة او محمول على عذر كطراو على الخصوصية أو على بيان الجواز وعملوا  
بالافضل في حق سعد والاول كان هو الافضل كما قال بعض الشافعية لكان أكثر صلواته صلى الله

من حضر تحريمته) فيكبر  
ويكون مدرسا ويسلم مع  
الامام (ومن حضر بعد  
التكبير الرابعة قبل  
السلام فاتته الصلاة)  
عندهما (في الصحيح) لانه  
لا وجه الى ان يكبر وحده كما  
في البرازية وفي غيرها وعن  
محمد انه يكبر كما قال  
ابو يوسف ثم يكبر ثلاثاً بعده  
سلام الامام قبل رفع الجنازة  
وعليه الفتوى كذا في  
الخاتمة وغيره اه (قوله  
اختلف التصحيح كما ترى  
وتكره الصلاة عليه في  
مسجد الجماعة وهو) أي  
الميت (فيه) كراهة تنزيه  
في رواية

ورجها المحقق ابن الهمام  
وتحريم في أخرى والعلة  
فيه ان مكان خشبة  
التلويت فهو تحريمية وان  
كان شغل المسجد بين  
له فتزهيبة والمروى قوله  
صلى الله عليه وسلم من صلى  
على جنازة في المسجد فلا  
تثله وفي رواية فلا أبرله  
(او) كان الميت (خارجة)  
اي المسجد مع بعض القوم  
(و) كان (بعض الناس في  
المسجد) او عكسه ولومع  
الامام (على المختار) كما في  
الفتاوى الصغرى خلافا  
لما اوردته النسفي من ان  
الامام اذا كان خارج  
المسجد مع بعض القوم  
لا يكره بالاتفاق لما علمت من  
الكراهة على المختار  
\* (تبييه) \* تكراهة صلاة  
الجنازة في الشارع وارضى  
الناس (ومن استعمل) ان  
وجد منه حال ولادته حياة  
بصورة او صوت وقد خرج  
اكثره وصدره ان نزل برأسه  
مستقيما وسرته ان خرج  
برجليه منكوسا (مهي  
وغسل) وكفن كما علمته  
(وصلى عليه) وورث ويورث  
لما عن جابر يرفع الطفل  
لا يصلي عليه ولا يرث ولا  
يورث حتى يستعمل بشهادة  
رجلين او رجل واحد اثنين  
عند الامام

عليه وسلم في المسجد لما امتنع جل العصابة وضوان الله تعالى عليهم عنه والواقع خلافه (قوله  
ورجها المحقق ابن الهمام) لظاهر اطلاق المروى والاولى ذكره ليحسن قوله بعد والمروى قوله  
الخ (قوله والعلة فيه ان كان خشبة التلويت فهي تحريمية) الاولى نائية الضمير في كان  
الاولى والثانية فلو كان الميت في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الاثمة السرخسي يفيد  
ان هذا هو المذهب حيث قال وعندنا ان كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره ان يصلي عليها في  
المسجد انما الكراهة في ادخال الجنازة في المسجد اه فلوا من التلويت لم تذكره على سائر  
الوجوه والى ذلك مال في المبسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار اه ونقل في الدراية  
عن ابي يوسف انه لا تذكره صلاة الجنازة في المسجد اذ لم يحق خروج شيء يلوث المسجد وهو  
يؤيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن التلويت فاما قوله اه أو شكه فلا تثبت به الكراهة  
(قوله وان كان شغل المسجد بما لم يبين له تنزيهية) فلو كان الميت موضوعا في المسجد والناس  
خارجه لا تذكره وبالعكس تذكره كما في الجوهر لان المسجد انما يبنى للمكتوبة وتوابعها  
كالزوافل والذكر والدريس وفيه ان الميت يشغل المسجد بقدر جنازته (قوله والمروى)  
اي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها (قوله وفي رواية فلا أبرله) ورواه ابن ابي شيبة  
في مصنفه بلفظ فلا صلاة قال ابن عبيد البر رواية فلا أبرله خطأ فاحش والصحيح فلا شيء له  
كما في البرهان (قوله او كان الميت خارجة) هذا الاطلاق الذي في كلامه انما ياتي على أن  
الكراهة فيه لكون المسجد لم يبين له (قوله أو عكسه) يفيد عنه صدر كلام المصنف (قوله ولو  
مع الامام) مرتبط بقوله او كان الميت خارجة ومقابل ما اوردته النسفي (قوله على المختار) قد  
علمت ما ذكره شمس الاثمة وهو ان الكراهة انما هي في ادخال الجنازة المسجد فهم ما قولان  
محتملان (قوله تكراهة صلاة الجنازة الخ) لشغل حق العامة في الاول وحق المالك في الثاني  
(قوله ومن استعمل) من واقعة على جنين كما في الشرح والاولى أن تفسر بولود واستعمل  
بالبناء للفعل وأصل الاستعمال في اللغة رفع الصوت قال في المغرب يقال استعملوا الهلال اذا  
رفعوا اصواتهم عند رؤيته واستعمل اي الهلال بالبناء لامفعول اذا أبصر اه ولا ينبغي أن  
المناسب هنا المعنى الاول لأن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد منه ان يرفع وهو  
ما ذكره بقوله ان رجدا الخ والاولى أن يقول أي بدل ان نفسه بالاسم لابل (قوله بجمركه  
او صوت) كده طاس وتشاوب مما يدل على حياة مستقرة فلا عبرة بجمركه قبض يدوس طاهلا ان  
هذه بجمركه مذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فبات أبوه وهو يتحرك لم يرثه المذبوح ولا عبرة  
بالجمركه لانه في هذه الحالة في حكم الميت جوهرية (قوله وقد خرج اكثره) الواو الحال وفيه  
لانه لو خرج رأسه وهو يصبح فبات لم يرث ولم يصلي عليه كذا في الشرح وهو مقيده بما اذا  
انفصل بنفسه اما اذا انفصل بفعل بان ضرب بطنه فالتقت جنبنا ميتا فانه يرث ويورث لاق  
الشارع لما اوجب الفزة على الضارب فقد حكم بجماعته نهر (قوله وصدره الخ) عطف  
تفسير على قوله اكثره كما يفيد الشرح والاولى وهو صدره (قوله مستقيما) جملة في  
هذه الحالة مستقيما كما جملة في مقابلته منكوسا تبعا للعادة الغالبة (قوله كما علمته) باجع الى  
الفصل والكفن يعني أنهم ما يجري فيهما على السنة السابقة (قوله حتى يستعمل) بالبناء



للفاعل وهو آخر الحديث والضمير في رده يرجع الى ما اى يستند الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وقد اخرج الترمذى وروى عن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط  
لا يصلى عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل وورث وان لم يستهل لم يصلى عليه ولم يرث  
ولم يعقل رواد ابن عدى في الكامل (قوله يقبل قول النساء) اى جنس النساء الصادق  
بالواحدة العدل والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولها للثمة ويقبل قول غيرها  
فيه (قوله لانه لا يشهد الرجال) يوضعه قول غيره لانه ما ان صوته يقع عند الولادة وعند ما لا يحضر  
الرجال فصار كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو ارجح فالخامس انهما يقولان ان شهادة  
النساء حتى في الميراث مقبولة الا الاثمة للثمة وقوله ما الزاج (قوله واه كقابله) اى في حق  
الصلاة عليه ونحوها (قوله يشق) قيده في الدرر بالجانب الايسر ولو بالعكس وخيف على الام  
قبح وان خرج ولو اتبع مال غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني عن أصحابنا  
انه يشق قال السكالي وهو اولي معلا بان استراهما سقط بهديه والاختلاف في شقه مقيد بما  
اذا لم يترك ما لا ولا يشق اتفاقا قاله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الاسم بمعنى غير اى لا يسع  
غير ذلك أحد ويحتمل أن فاعل يسع ضمير يرجع الى معلوم من المقام اى لا يسع الحال غير ذلك  
(قوله وان لم يستهل) مثله ما اذا استهل فمات قبل خروج الكثر وأما الاستهلال في البطن فغير  
معتبر بالاولى (قوله وان لم يتم خلقه) فيغسل وان لم يراع فيه السنة وبهذا يجمع بين من  
اثبت غسله وبين من نقاه في اثبته أراد الغسل في الجملة ومن نقاه أراد الغسل المرامي فيه وجه  
السنة والمتبادر منه أنه ظهر فيه بعض خلق وأما اذا لم يظهر فيه خلق أصلا فظاهر انه لا يغسل  
ولا يسمى لعدم حشره وسرره (قوله في المختار) وظاهر الرواية منع السكلى وكذا لا يرث ولا يرث  
اتفاقا لانه يكره الحى كفى الزبلى والحوى وحاصل ما في المصنف أنه بالنظر الى كونه نفسا من  
وجه يغسل ويصلى عليه وبالنظر الى كونه جرم آدمى لا ولا فاعلة الشبهين فقلنا يقبل عملا بالاول  
ولا يصلى عليه عملا بالثاني ورجحنا خلاف ظاهر الرواية (قوله لانه نفس من وجه) الاولى ما في  
ملحق البعاري حيث قال اكرام الله آدم وانما كان نفسا لانه يبعث وان لم ينفخ فيه الروح على  
احد القولين (قوله وسمى) اى وان لم يتم خلقه كفى الشرح عن الطحاوى (قوله ويحشر  
ان بان بعض خلقه) هو الذى يقتضيه مذهب أصحابنا لانه يثبت له حرمة بقاء آدم بدليل ثبوت  
الاحكام الشرعية له كاستيلاءه وانقضاء عدة نهر وقد قالوا ان السقط يحيا في الاخرة وترجى  
شفاعته واستدلوا بما روى أبو عبيدة مرفوعا ان السقط ليحف محبطينا على باب الجنة فيقول  
لا ادخل حتى يدخل ابواى وقوله محبطينا يروى بغيرهم وبهمز فعلى الاول معناه المتغضب  
المستبطن للشئ وعلى الثانى معناه العظيم البطن المنتفخ يعنى يغضب ويتنفخ بطنه من الغضب  
حتى يدخل ابواه الجنة وروى ابن ماجة من حديث علي رضي الله عنه ان السقط ليرغم ربه  
اذا دخل ابواه النار فيقال أيتها السقط المرغم ربه ادخل ابوك الجنة فيجهر ما يسره حتى  
يدخلها الجنة اه السرر بفختين وبكسرافة في السر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من  
سرة الصبي ويحشر على مامات عليه كغيره من اهل الموقف ثم عند دخول الجنة يصرون طولا  
واحدا في الحديث الصحيح يبعث كل عبد على مامات عليه وفيه في صفة الجنة أنهم على صورة

وقالا يقبل قول النساء فيه  
الا لام في الميراث اجماعا  
لانه لا يشهد الرجال وقول  
القابلة مقبول في حق  
الصلاة عليه واه كقابله  
اذا اتصفت بالعدالة وفي  
الطهريته مات واضطرب  
الولد في بطنها يشق ويخرج  
لا يسع الا ذلك كذا في شرح  
المقدسى (وان لم يستهل  
غسل) وان لم يتم خلقه (في  
المختار) لانه نفس من وجه  
(وادرج في خرقة) وسمى  
(ودفن ولم يصلى عليه)  
ويحشر ان بان بعض خلقه



آدم طول كل واحد منهم ستون ذراعا زاد أحد وغيره في عرض سبعة أذرع وهم أبناء ثلاث  
وثلاثين (قائدة) • روى الامام احمد من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة أي من الولد الا دخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهما  
فقالوا يا رسول الله أو اثنان قال أو اثنان قالوا أو واحد قال أو واحد ثم قال والذي نفسي بيده  
ان السقط ليجرأ به بسره الى الجنة اذا احتسبته اه (قوله وذ كرفي المبسوط قول آخر الخ)  
بحث بعض الفضلاء أنه المتبادر ولا يلزم من ثبوت بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت أحكام  
الآخرة وروى هذا القول عن الحلبي والقروطي (قوله مع أحد ابويه) أي الكافرين وتركه  
استغناء بلفظ السبي كما في النهر أي لا يصلي عليه لأنه تبع لهما بتبعية ولادة وهي اقوى التبعية  
لانها سبب لوجوده الا اذا عقل واعتقد ديناً غير دين ابويه فلا يصير تبعاً لهما او غماصة في البحر  
(قوله لتبعية له في احكام الدنيا) فلا يصلي عليه كما لا يصلي عليه وليس تابعاً لهما في العقبي فلا  
يحكم بأن اطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل هم خدام اهل الجنة وقيل ان كانوا قالوا  
بلى في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافني النار (قوله وتوقف الامام في أولاد اهل الشرك)  
في المسيرة تردد فيهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة قال سبيل فتوب بعض امرهم  
الى الله تعالى وانما قديماً ولاد اهل الشرك لما في الكافي وأولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم  
كانوا في الجنة والتوقف فيهم المروى عن الامام مردود على الراوى قال الجوى لان محمد اروى  
في آثار الامام أنه يقال في الصلاة على اطفال المسلمين اللهم اجعله لنا فرطاً وهذا قضاء منه  
باسلامهم فأين ينسب اليه خلافه (قوله لا يعذب أحد ابغير ذنب) أي ولا ذنب على هؤلاء فلا  
يعذبون (قوله الا أن يسلم أحدهما) أي أحد ابويه أي ما كان ولو كان غير المسي كما هو  
مقتضى الاطلاق (قوله اذا كان يعقله) أي الاسلام وذلك بأن يعقل الصفة المذكورة في  
حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله أي بوجوده وربوبيته لكل شئ وملائكته أي بوجود  
ملائكته وكتبه أي انزالها ورسله عليهم الصلاة والسلام أي ارسالهم واليوم الآخر أي البعث  
بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى بحر ويكنى عنه الاتيان بالشهادتين لان طوائف ما ذكر  
تحت ويدل عليه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكمهم باسلام اليهودي  
والنصراني وان اقر رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرأ عن دينه ودخل في دين الاسلام  
مالم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ويقر بالبعث وبالقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا  
الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لأنه لما أقر بدخوله في دين الاسلام فقد  
التزم بجميع ما كان شرطاً للصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالصرح ثبت بالدلالة اه فحديث  
جبريل مصرح بها وحديث أمرت أن أقابل الناس الخ أقاد ان قول لا اله الا الله اقرار بها  
دلالة فيستفاد من مجموع الحديثين أن الشرط الاقرار بها امانتها وامادلالة أقادها السيد  
وقيل المراد بقوله ان كان يعقله أي يعقل المنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خير له  
واقل سن يعتبر فيه التمييز سبع سنين (قوله او صدق بوصف الايمان له) الاولى أو تصديقه أو هو  
عطف على اقراره بتأويله باذا اقر قالوا التزوج امرأة أو اشتري جارية فاستوصفها الاسلام فلم  
تعرفه لان تكون مسلمة والمراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في

وذ كرفي المبسوط قول آخر  
ان نفع فيه الروح حشر والا  
فلا كذا في شرح المقدسي  
(كعبى) او مجنون بالغ  
(سبي) أي اسر (مع أحد  
ابويه) من دار الحرب ثم  
مات لتبعية له في احكام  
الدنيا وتوقف الامام في اولاد  
اهل الشرك وعن محمد أنه  
قال فيهم اني اعلم ان الله  
لا يعذب أحد ابغير ذنب (الا  
ان يسلم أحدهما) للحكم  
باسلامه بالتبعية له (او) يسلم  
(هو) أي الصبي اذا كان  
يعقله لان اسلامه صحيح  
باقراره بالوحدانية والرسالة  
او صدق بوصف الايمان له  
ولا يشترط ابتداء الوصف  
من نفسه اذ لا يعرفه الا  
الخواص (او لم يسب  
أحدهما) أي أحد ابويه  
(معهم) للحكم باسلامه

جواب ما الاسلام كما يكون من بعض العوام فاننا سمع من يقول لا اعرف ودون من التوحيد  
 والخوف بمكان كما في الفتح قال في النهرو على هذا فلا ينبغي ان يستل العايم عن الاسلام بل  
 يدركه حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له انت مصدق به هذا فان قال نعم اكتب به اه  
 (قوله تبعية السابي اودار الاسلام) اختلف في أقوى التبعية بعد تبعية الابوين ففي  
 الهداية وغيرها تبعية الدار وفي المحيط تبعية البدق قال في الفتح وله اولى فان من وقع  
 في سهمه من الغنمة في دار الحرب مات يصلي عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب البلد  
 فلو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اه وتعهقه في البحر بان تبعية البدق في هذه الحالة  
 حتمت عليها لعدم صلاحية الدارها على انه يرد عليه ما في كشف الاسرار ولوسرق ذى صبيها  
 وأخرجه الى دار الاسلام مات يصلي عليه ولا اعتبار بالاخذ حتى وجب تخليصه من يده ولم يجعل  
 فيه خلافا اه وذكر الحلبي ما يصلح جمع بين القواين بأنه تبعية السابي ان كان مسلما ولاداران  
 كان ذميا اه أى فيسددور مع الاسلام أينما دار ويقتضى كلامه على هذا فقوله تبعية  
 السابي أى ان كان مسلما اودار الاسلام ان لم يكن السابي مسلما (قوله يجب تخليصه من يده  
 أى بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفر قال تعالى وان يجعل الله لكافرين على المؤمنين  
 سبيلا كما لو اسلم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه سيده كذا في الشرح مزيدا (قوله  
 وان كان لكافر) أى لميت كافر (قوله قريب مسلم) أطلقه فمثل ما اذا كان له قريب غيره  
 كافر أولا غير أنه ان كان فالاولى للمسلم تجنبه كما في السراج وشمل القريب ذوى  
 الارحام كذا في البحر فقوله والاولى له كافر انما هو شرط للاولوية (قوله غسله المسلم) وليس  
 ذلك واجبا عليه لأن من شرط الوجوب اسلام الميت حتى عن البدائع (قوله لا يراعى  
 فيه سنة) أى التمسيل من وضوء وبداء بالميا من والاصل فيه مارواه أبو داود وغيره عن علي  
 رضى الله عنه قال لما مات أبو طالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك  
 الشيخ الضال قدم مات قال اذهب فوارأبالك ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني فذهبت فوارأيت به فغتمته  
 فأمرني فاعتسلت ودعاني وفي حديث الواقدي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل  
 يستغفر له أياما ولا يخرج من يمينه حتى نزل عليه جبريل بهذه الآيات ما كان للنبي والذين آمنوا  
 أن يستغفروا لله شركين الآية كذا في البرهان (قوله ليكون حجة عليه) أهل وجهه أن يقال  
 أمر غيرك بتطهيرك ففعل وأمرت بتطهير نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ماء نجسه) هذا  
 مبني على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبت والمسلم يظهر بالغسل تكريما وأما على القول  
 بأن نجاسته نجاسة حدث فلا ينبغي حيث كان بدنه نظيفا (قوله من غير مراعاة كفن السنة)  
 أى فلا يمتد فيه عدد ولا يجعل فيه حنوط ولا يجر (قوله والقاء في حفرة) أى بدون حنوط  
 ولا توسعة ويلقيه طرعا كالجيفة لأوضا (قوله وفيه إشارة) أى في قوله أهل ملته أى فانه  
 يفيد أنه كافر أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى ملته م كذا في الشرح  
 (قوله والى ان الكافر الخ) هذا يستفاد من قوله وان كان لكافر الخ فان هذه عكسها (قوله  
 لا يمكن من قريبه المسلم) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأتوا  
 على يهودى وقد نشر التوراة بقرأه يعزى نفسه عن ابن له معة فصر من أحسن الضيقان وأبطلهم

تبعية السابي اودار الاسلام  
 حتى لو سرق ذى صبيها  
 فأخرجه اودار الاسلام ثم  
 مات يصلي عليه وان بقي  
 حيا يجب تخليصه من يده  
 أى بالقيمة (وان كان لكافر  
 قريب مسلم) حاضر ولا  
 ولي له كافر (غسله) المسلم  
 (كفيل خرقه نجسة)  
 لا يراعى فيه سنة عامة في بني  
 آدم ليكون حجة عليه  
 لا تطهره له حتى لو وقع في  
 ماء نجسه (وكفنه في خرقه)  
 من غير مراعاة كفن السنة  
 (والقاء في حفرة) من غير  
 وضع كالجيفة مراعاة خلق  
 القرابة (أو دفعه) القريب  
 (الى أهل ملته) ويتبع  
 جنازته من بعيد وفيه  
 إشارة الى ان المرتد لا يمكن  
 منه أحد لغسله لانه لا ملته له  
 فليكن بحقيقة كاذب في حفرة  
 والى أن الكافر لا يمكن من  
 قريبه المسلم

لأنه فرض على المسلمين كفاية ٣٩٦ ولا يدخل قبره لأن الكافر تنزل عليه اللعنة والمسلم محتاج إلى الرحمة خصوصاً في هذه

الساعة (ولا يصلي على باغ)  
اتفاقاً وإن كان مسلماً  
(و) لا على (قاطع طريق)  
إذا (قتل) كل منهم (حالة)  
المহারبة) ولا يغسل لأن علياً  
رضي الله عنه لم يغسل  
البغاة وأما إذا قتلوا بعد  
ثبوت الإمام عليهم فأنهم  
يغسلون ويصلى عليهم  
(و) لا يصلى على (و) قال  
بأنه خلق غيلة) بالكسر  
الاغتيل يقال قتله غيلة  
وهو أن يضده فذهب  
به إلى موضع فقتله والمراد هم  
كما لو خذقه في منزل لسهبه  
في الأرض بالفساد (و) لا  
على (مكابر في مصر ليلاً  
بالسلاح) إذا قتل في تلك  
الحالة (و) لا يصلى على  
(مقتول عصية) أهانتهم  
وزجر الفيرهم (و) إن  
غسلوا) كالبغاة على إحدى  
الروايتين لا يصلى عليهم وإن  
غسلوا (وقال نفسه) عمداً  
لأشدته وجمع (يغسل ويصلى  
عليه) عند أبي حنيفة  
ومحمد وهو الأصح لأنه  
مؤمن مذبذب وقال أبو  
يوسف لا يصلى عليه وكان  
القاضي الإمام على السفيدي  
يقول الأصح عندى أنه  
لا يصلى عليه وإن كان خطأ  
أو لو جمع يصلى عليه اتفاقاً  
وقال نفسه أعظم وزراً

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك ذاماً فني  
ومخرجي فأشار برأسه لا فقال ابنه المختصر أى والذي أنزل التوراة أقال بعد في كتابنا صفتك  
ومخرجك وأشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله فقال أقبلوا اليهودى عن أخيك ثم ولى  
الصلاة عليه فلم يمكن اليهودى منه وتولى أمره المسلمون أفاده في الشرح (قوله لأنه فرض  
على المسلمين كفاية) فلو تركوه للكافرين أو لم يقيم أحد من المسلمين بفرض الكفاية (قوله  
ولا يصلى على باغ) البغاة المسلمون الخارجون عن طاعة الإمام كذا في الشرح (قوله كل منهم)  
أى الباغي وقاطع الطريق وجمع باعتبار تعدد أفراد كل (قوله ولا يغسل) وقيل يغسل الباغي  
وقاطع الطريق ولا يصلى عليهم للفرق بينهما وبين الشهداء كذا في الشرح وسيشير إليه  
بعد في قوله وإن غسلوا كالبغاة على إحدى الروايتين اه وفيه أن الفرق حاصل بعدم الصلاة  
عليه (قوله لا يغسل البغاة) ولم ينكر عليه فكان إجماعاً وقاطع الطريق بمنزلة كافي البصر  
أفاده في الشرح (قوله وأما إذا قتلوا) مفهوم قوله في المتن حالة المحاربة (قوله بعد ثبوت  
الإمام) أى يد الإمام وبه اصرح في الشرح قال في الشرح وهـ ذاقه فصل حسن أخذه  
البحار من المشايخ كذا قال الزيلعي (قوله فأنهم يغسلون) لأن القتل حينئذ قد أوتى  
در (قوله بالخلق) بالنون (قوله بالكسر) أى فى الغين (قوله الاغتيل) فى القاموس الغيلة  
المرأة السجينة وبالكسر موضع والشقيقة والخديعة والاغتيل وقتله غيلة خذعه فذهب به  
إلى موضع فقتله وغاله أهلكه كإغاله واخذه من حيث لا يدري والغول أى بالفتح الصداع  
والسكر وبعد المسافة اه فلا وجه لقوله يقال والاولى حذفها كما فعله السفيدي في الشرح وقد  
حذفها في الشرح أيضاً (قوله فى منزل) أى منزل الخائى والمخنوق أو غيرهما وقيدته بأن يكون  
خنيق غير مرمية (قوله لسهبه فى الأرض بالفساد) عله أقوله ولا يصلى (قوله فى مصر ليلاً  
بالسلاح) لم يأت بالمحرزات وحزرها (قوله ولا يصلى على مقتول عصية) أى للتعصب والحمية  
كسهم وحرام بإقام مصر وقيس وعين فى غيره قال أبو يوسف لا يصلى على كل من قتل على متاع  
ياخذ به وهذا صريح فى أن الشخص إذا قتل بسبب أخذه النهب لا يصلى عليه (قوله وإن  
غسلوا) عبارة مسكين تفيد أن أهل العصية لا يغسلون وكذا عبارة التنوير مع شرحه تفيد عدم  
غسله كالسكاس (قوله لا يصلى عليهم) الأولى زيادة أى (قوله لأنه مؤمن مذبذب) فصار كغيره  
من أصحاب الكبار كذا فى الشرح وفيه أن هذه الآية تظهر فيما سبق (قوله وقال أبو يوسف  
لا يصلى عليه) قال فى الغاية وهو الأصح ويؤيد بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أتى له برجل  
قتل نفسه بمشقة فلم يغسل عليه (قوله ولو جمع) ذكره فى الغاية من غير ذكر خلاف وأعله لأنه  
فى الظاهر ربه بعبادة مذمومة (قوله أعظم وزراً وانما من قاتل غيره) لأنه أساء إلى أقرب الأشياء  
إليه ولأنه لم يرض بقضاء الله لظواهر حيث استجمل الموت وعطف الأثم على الوزر من عطف  
المرادف (قوله عمداً) أخرج بمفهومه الخطأ فإنه يغسل ويصلى عليه وقوله ظلماً أخرج به من  
قتل أباه الحربى أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل فى حملها ودفنها) لا يخفى حسن مناسبة تأخير هذا عما قبله وأعلم أن أصل الحمل  
والدفن فرض كفاية ولذا لا يجوز أخذ الاجرة على ذلك إذا تعينوا قهراً وحمل الجنائز

قريظة اه صححه

يسن لجلها) رجل (اربعة رجال) نكري بماله وتخصيفا وتعايشا عن تشبيهه بحمل الامعة ويكره حمله على ظهر ودابة بلا عذرو الصغير بحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك بايديمهم (و ينبغي) لكل واحد (حملها أربعين خطوة يسدا) الحامل (بقدمها الايمن) فيضعه (على يمينه) أي على عاتقه الايمن ويمينه أي الجنابة ما كان جهة يسار الحامل لان الميت يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن عليه أي على عاتقه الايمن (ثم) يضع (مقدمها الايسر على يساره) أي على عاتقه الايسر (ثم يخطم) الجانب (الايسر) بحملها (عليه) أي على عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة ولقول أبي ريرة رضي الله عنه من حمل الجنابة بجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه (ويستحب الاسراع بها) لقوله صلى الله عليه وسلم أمره بالجنابة أي مادون

عبادة فينبغي لكل احد أن يبادر إليها فدخل الجنابة تسبيد المرسلين فانه حمل جنازة سعد بن عبادة ٢ قوله السيد عن الجوهرة (قوله لجلها) اللام بمعنى في وحمل نائب فاعل يسن والمعنى أن السنة في حياها ان يحملها رجل اربعة (قوله اربعة رجال) اخرج به النساء وذلك لما اخرج به أبو يعلى عن انس رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال انهم ملئتم قلن لا قال أتدقن قلن لا قال فارجعن ما زرات غيب ما جورات ولأن الرجال أقوى على ذلك والنساء ضعفات ومطنة الفتنة والانكشاف لا إذا لم يوجد رجل كذا في شرح البدو العبيق على البخاري (قوله تكرر بماله) لأن فيه اعتنا به (قوله وتخصيفا) أي على الحاملين (قوله وتعايشا) أي تعاودا عن تشبيهه بحمل الامعة هذا انما يثبت كراهة حمل الواحد له لما فوقه مما عدا الاربعة (قوله ويكره الخ) الاولى عبارة الشرح حيث قال ولذا يكره على الظهر والدابة أي للتشبيه بحمل الامعة يكره الخ وعبارة بعض الافاضل بعد ذلك كرجل الاربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك أو أن يحمل على الدابة أو الظهر لعدم الاكرام الا اذا كان رضيعا أو طفيا أو فوق ذلك قليلا فلا بأس أن يحمل واحد على يديه أو في طبق راكبا أو لا فهو كالبالغ اه (قوله بلا عذر) اما اذا كان عذريا بأن كان المحمل بعيد اشق حمل الرجل له أو لم يكن الحامل الا الواحد الحمله على ظهره فلا كراهة اذن (قوله كذلك) الاولى حذفه او حذف قوله بايديمهم فان وذاهما واحد (قوله بقدمها) أي مقدم الجنابة أي الميت الايمن وهو يسار السرير كذا في الفهستاني فيجعل عنقه وكتفه الايسر خارج مقدم الجنابة (قوله فيضعه على يمينه) ايثار اللتيامن (قوله ما كان جهة يسار الحامل) اذا وقف مستديرا لها أي فيجعل يساره خارج عود الجنابة ويحمله على عاتقه الايمن (قوله أي على عاتقه الايسر) وعنقه وكتفه الايمن خارج الجنابة والمقدم والمؤخر بالفتح والكسر فيهما ما والكسر اقص (قوله ثم يخطم بالجانب الايسر) الاولى زيادة المؤخر وبالنظم بالمؤخر يقع الفراغ خلف الجنابة فينبغي خلفها كما في البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تفريع على قول المصنف يبدأ الخ (قوله كفرت عنه أربعين كبيرة) كفرت بالبناء لا بالرفع لم يصب أربعين أي كفرت الجنابة أي حملها قاله السيد والذي نقله بعض الافاضل عن عبارة الحلبي أربعون بالواو فيكون بالبناء للجهول وأربعون نائب قائل وهو كذلك في الشرح وفي الحديث التصريح بأن الكثرة تكفر به هذا الفعل ولا يثبتك مثل خبير (قوله فقد قضى الذي عليه) أي فقد أدى الذي عليه من حق أخيه المسلم ولعل المراد انه أدى معظمه فان المطلوب منه ان يذهب معه الى القبر ولا ينصرف حتى يقبر الا أن يأذن له الولي (قوله تخير تقدمونها اليه) ولا يقدم على خير الامن كان من الاختيار وقوله تخير أي ثواب تقدمون الجنابة اليه أي الظاهر الذي اسأله أي فيناسب الاسراع به ليناله ويستبشر به ولم يقل في الثبات فشرقة تقدمونها اليه لانه لا ينبغي لاحد أن يذهب بشخص الى الشرف فضلا عن ان يسرع به وانما المقصود مقامته وهذا لا يتنافى حصول الثواب في حمله وايضا فان الفضل عيم فيمكن ان يقابل الميت وان كان من أهلي العصيان بالعض (قوله وان تلك غير ذلك) أي حاصية وان لم يذكره استنبجا لانه ذكره وتلك مجزوم بسكون الذوات المذنونة قضيها (قوله عن رقابكم) أي عنكم فأراد بالرقاب الذوات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله

الخطيب كما في رواية ابن مسعود فان تلك صالحة تخير تقدمونها اليه وان تلك غير ذلك فشر تضعونها عن رقابكم



وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (بلا خيب) بخامه حجة وموحدتين مفتوحات ضرب من العدو دون العنق والعنق خطو  
فسيح فيمشون به دون مادون العنق ٣٩٨ (وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) فيكره الا زدرابه وانا عاب المتبهين (والمشي

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله) اي من حين موته فلو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة بكره  
ناخير الصلاة عليه الى عليه الجع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خاف فوت الجمعة بسبب دفعه  
يؤخر الدفن اهـ من السيد (قوله مفتوحات) الاولى ان يقول مفتوحاتين اي الخاء والباء  
الاولى وقد يجب ان يقرأ بالجمع ما فوق الواحد وفي نسخة مفتوحتان والاولى مفتوحتين  
(قوله من لا يدور) بسكون الدال وتحقيف الواو والمشي (قوله والعنق خطو فسيح) العنق  
بفتح العين (قوله فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الخلب فيمشون دون الخلب  
(قوله وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) الاولى ما في البحر حيث قال وحد الاسراع المستنون  
بميت لا يضطرب الميت على الجنائز ويحتمل أنه راجع الى الخلب المتقدم في كلامه (قوله  
للزدرابه) اي للاحتقار بالميت (قوله وانا عاب المتبهين) جمع تبيع (قوله أمشي معته)  
عبارة البرهان أم بشي بالباء على حذف هاءه وخبر محذوف يعنى أم هذا شي معته ويحتمل جزه  
عطفها على برأيك (قوله حتى عد سبعها) يعنى سبع أكثر من سبع (قوله وانما والله تلخير هذه  
الامة) هذا من قبيل الاحتراس عن توهم المخالفة للحديث (قوله تلخير هذه الامة) تلخير بمعنى  
الاخير وانما لم يثن لأنه أفعل تفضيل اضيف الى معرفة ويجوز فيه المطابقة وعدمها (قوله  
واكنتم ما كرها أن يجتمع الناس ويتضايقوا فاحبا ان يفصلها للناس) الذين خلفه وقال  
الزيلى وفي المشي أمامها فضيلة أيضا وقال محمد بن الحسن في موطنه المشي أمامها حسن وقبيح  
في الصنع بما اذا لم يتباعد عنها أو تقدم السك فيكره لانه ربما يحتاج للمعاونة اهـ قال في الاختيار  
وهذا كله اذا لم يكن خلفها نساء فان كان كما في زماننا كان المشي أمامها أحسن كذا في النهر  
وهذا أولى مما في السيد عن المؤلف من قوله وان كان معها فأنحى زجرت فان لم تنزجر فلا بأس  
بالمشي معها ولا تغرك السنة بما اقترن به من البدعة انتهى وسيد كره المؤلف قريبا فانه يقتضى  
ان الاحسن المشي خلفها اقامة للسنة وفي الشرح قال الحاكم في المنتقى وجدت في بعض  
الروايات ان ابا حنيفة قال لا بأس بالمشي أمام الجنائز وخلفها ويخبر ويسرة اهـ (قوله  
حافيا) تواضعا والسنة المشي حافيا في بعض الاحيان (قوله أو يتقدم مقدما) اي نقطعا من  
القوم وهو مروى عن ابي يوسف (قوله ولا بأس بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها  
الراكب قال الحلبي لانه لا بأس بالراكب أمامها يتضرر الناس بأثارة الغبار اهـ وأشار بلا بأس  
الى ان المشي أفضل لانه اقرب الى التواضع واليق بالمال الشقيع وعن جابر بن سمرة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع راكبا على فرسه رواه  
الترمذى وقال حديث حسن (قوله وفي السنن) اي الاربعة لابي داود والترمذى والنسائى  
وابن ماجه (قوله ويكره رفع الصوت) قبل يكره تحريعا كما في التهستنى عن القنية وفي  
الشرح عن الظهيرية فان اراد ان يذكرك الله تعالى في نفسه اي سر اجبت يسبح نفسه وفي  
المسراج ويستحب لمن اتبع الجنائز أن يكون مشغولا بذكر الله تعالى والتفكير فيما يلقاه  
الميت وأن هذا عاقبة اهل الدنيا وليحذر عما لا فائدة فيه من الكلام فان هذا وقت كريمة وعظيمة  
فمنع فيه الغفلة فان لم يذكرك الله تعالى فليزلم الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا بفقر

من المشي  
أمامها كفضل صلاة  
الفرس على النقل) اقول  
على والذي بعث محمد بالحق  
ان فضل الماشي خلفها  
على الماشي أمامها كفضل  
المكتوبة على التطوع  
فقال ابو سعيد الخدرى  
أبرأيتك تقول أمشي معته  
من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فغضب وقال لا والله  
يل معته غير مرة ولا اثنين  
ولا ثلاث حتى عد سبعها  
فقال ابو سعيد انى رأيت  
أبا بكر وعمر عيشان أمامها  
فقال على رضى الله عنه  
يغفر الله لهما القدر ما ذل  
من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كما سمعته وانما والله  
تلخير هذه الامة واكنتم ما  
كرها أن يجتمع الناس  
ويتضايقوا فاحبا أن يسهلا  
على الناس ولقول ابي أمامة  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مشى خلف جنازة ابنه  
ابراهيم حافيا ويكره أن  
يتقدم السك عليها أو يتقدم  
مقدمها ولا بأس بالركوب  
خلفها من غير اضرار غيره  
وفي السنن قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الراكب  
يسير خلف الجنائز والمشي  
أمامها قريبا منها عن عينيها  
أو عن يسارها (ويكره رفع  
الصوت بالذكر) والقرآن

أقول الحديث أن يفصل الناس الذي في الشرح أن يسهلا على الناس اهـ بكرة



بكثرة من يفعل ذلك وما يفعله الجهال في القراءة على الجنائز من رفع الصوت والتقطيط فيه فلا يجوز بالإجماع ولا يسع أحدا يقدر على انكاره ان يسكت عنه ولا ينكر عليه اه (قوله وعليهم الصمت) مبتدأ وخبر ٣ (قوله وهو ذلك) كالأدكار المتعارفة (قوله بدعة) أي قبيحة كالمسمى بالكفارة ذكر ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني ان من البدع القبيحة ما يحتمل أمام الجنائز من الخبز والخرفان ويسمون ذلك عشاء القبر فاذا وصلوا اليه ذهبوا ذلك بعد الدفن وقرعوه مع الخبز ذكرا مثله المماوى في شرح الاربعين في حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسمون ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه قال ابن أمير حاج ولو تصدق بذلك في الميت سر الكان عملا صالحا لو سلم من البدعة أعنى أن يخذل ذلك سنة أو عادة لانه لم يكن من فعل من مضى يعنى السلف والخير كله في اتباعهم وفي السراج ويستحب لمن مرت عليه جنازة أو رآها أن يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو الحي القيوم ويدعو للميت بالخير والتثبيت اه وفي شرعة الاسلام اذا رآها يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً ويكثر من التسبيح والتكبير خلف الجنائز ولا يتكلم بشئ من كلام الدنيا ولا ينظر عينا ولا شهماً الا فان ذلك يقضى القلب اه ولا ينبغي أن يرجع من يتبع الجنائز حتى يصلح البحر (قوله ويكره اتباع النساء الجنائز) أي تخبر عما كفى الدر (قوله وان لم تنزجر نائمة الخ) قال في السراج وقد أجمعت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية وفي البحر عن المجتبى اذا اسقع باكية ليرق قلبه ويبكى فلا بأس به اذا أمن الوقوع في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم لبوا كى حمزة اه (قوله فلا بأس بالمشى معها) أفاد أنه بخلاف الاولى (قوله ولا بأس بالبكا) بالقصر لان المراد خروج الدمع (قوله بدمع) أي لا بصوت فانه مكروه (قوله في منزل الميت) ليس بقبيح فيما يظهر (قوله ويكره النوح) أي يحرم ما تقدم عن السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكروه كفاً في القهستاني (قوله ولم يرد) بضم الباء وكسر الراء والواو والهمزة (قوله قبل وضعها) أي عن أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلوس قبل وضعها ازدرأ بها اه من الشرح ويكره القيام بعده كفاً في الدر لما روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائماً مع أصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا انصنع في موتنا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعده ووضعه عن الأعناق فلذا كره كذا في البحر (قوله ويحضر القبر نصف قامه) في العجوة روى الحسن بن زياد عن الامام رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامه كذا في الشرح عن التتارخانية (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الرائحة من الظهور (قوله ويلحد) يقال لحدا القبر أي جعل فيه لحداً أو لحداً الميت وضعه في اللحد بفتح اللام كالمس وبضعها كقفل وجمع الاول لحود والثاني ألحاد وهو حفرة تجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن قهستاني والسنة أن يدخل الميت فيه بالسوا ولا يدخل فيه من كسوا على رأسه لخالفه السنة ولانه قد تنزل المواد الى فيه وأتفه ولان فيه تشاوماً بآزله أو لم ينزل الا آخره من كسوا على رأسه ذكره

قوله مبتدأ وخبر في بعض النسخ مانصه قوله وعليهم الصمت عليهم اسم فعل بمعنى ليسلزموا والصمت منصوب على الاغراء والمراد أنهم يصمتون عما كان من الدنيا اه

وعليهم الصمت وقوله هم كل حتى سموت وهو ذلك خلف الجنائز بدعة ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تنزجر نائمة فلا بأس بالمشى معها وبشكره بقية ولا بأس بالبكا بدمع في منزل الميت ويكره النوح والاصباح وشق الجيوب ولا يقوم من مرت به جنازة ولم يرد المشى معها والامر به منسوخ (و) يكره الجلوس قبل وضعها لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع (ويحضر القبر نصف قامه او الى الصدر وان يزد كان حسناً) لانه أبلغ في الحفظ (ويلحد) في أرض صلبة من جانب القبلة

(ولا يشق) بحفيرة في وسط القبر يوضع فيها ..... الميت (الافى ارض رخوة) فلا باس به فيها ولا بالتخاذ التابوت ولومن حديد

ويفرش فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم المعد لنا والشق لغبرنا ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم أن أمكن فتوضع الجنائزة على القبر من جهة القبلة ويحمله الاخذ مستقبلا حال الاخذ ويضعه في اللحد لشرف القبلة وهو أولى من السهل لانه يكون ابتداء بالرأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضعه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله) قال شمس الأئمة السر خسي أى بسم الله وضعت النوع على مله رسول الله سلمناك وفي الظهيرية اذا وضعوه قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة الوتر وأن يكونوا أقوياء أمناه صلحاء وذو الرحم المحرم أولى بإدخال المرأة ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم الشبان الصلحاء ولا يدخل أحد من النساء القبر ولا يخرجهن الا الرجال ولو كانوا أجنبيا لان من

ابن الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها الميت) بعد أن يبنى حافتهما بالبن أو غيره ثم يوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالبن أو الخشب ولا يمس السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن يرمدوا في التراب من غير لحد ولا شق وقال ابن أبي عمير (قوله ولا بالتخاذ التابوت ولومن حديد) ويكون من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية ويكره التابوت في غيرها باجماع العلماء (قوله ويفرش فيه التراب) ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضربة أو مخدعة أو حصير أو نحو ذلك وفي كتب الشافعية والحنابلة ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر قال السروجي ولم أقف عليه لاحصائنا وذكرا ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجتنب ما أحدثه بعضهم من أنهم يأتون بجاء الورد فيه لونه على الميت في قبره فان ذلك لم يرو عن السلف ورضي الله عنهم فهو بدعة قال ويكفيه من الطيب ما حمل له وهو في البيت فحين متبعون لا يمتدعون فحيت وقف سلفنا وقتنا اه (قوله والشق اغبرنا) أى اغبر المسكين (قوله ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أى ندبا (قوله ان أمكن) والافجع بالامكان (قوله لشرف القبلة) علة لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو أولى من السهل) ورد أنه صلى الله عليه وسلم سل سلاسل على حالة الضرورة لضيق المكان أو لخوف أن ينهار اللحد لرخاوة الارض على أنه لا تعارض لانه فعل بعض الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسل أن توضع الجنائزة على يمين القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر فيسلكه الواقف الى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أى ندبا كما في الدرر (قوله وكان يقول) أى النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وعلى مله رسول الله الخ) قال الامام الماتريدي هذا ليس بدعاه لانه لا تبدل عن الذي مات عليه غير أن المؤمنين شهداء الله في الارض يشهدون بوفاته على الايمان وبه جرت السنة كذا في البحر (قوله قالوا باسم الله وبالله الخ) أى وضعناك متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضاه وغبنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه تهستافى (قوله ولا يضر دخول وتر) في الحاجي عن الذخيرة ولا يهين عدد الواضعين لان المعية حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أربعة على والعباس وابنه الفضل واختلف في الرابع هل هو صهيب أو المغيرة أو بورافع أو صالح (قوله وأن يكونوا أقوياء) أى على الحل (قوله أمناه) أى بحيث لو اطلعوا على شيء أخفوه وقوله صلحاء أى فلا تتخالطهم شهوة (قوله ثم ذو الرحم غير المحرم) المحرم غير ذى الرحم بمصاهرة أو رضاع مقدم عليه (قوله من مشايخ جيرانها) قبل الشيخ من بلغ الثلاثين الى الخمسين (قوله ثم الشبان) هم من لم يبلغ السن المذكور (قوله ولا يدخل أحد من النساء القبر) ولا كافرو لو كانوا قريبا للميت ذكره ابن أمير حاج وفي نسخة ينصب أحد ولا وجه له الا أن يجعل الفاعل ضميرا يعود على الولي مثلا (قوله ولا يخرجهن الا الرجال) كذا في نسخة أى لا يخرجهن من الجنائزة الى القبر وكذا من المغتسل الى السرير وفي نسخة ولا يخرجن والمعنى ولا يخرجن الى التشيع وبقدم ما فيه (قوله عند الضرورة) كالمداواة (قوله ويوجه الى القبلة) وجوبا كما في الدرر أو استئنا كما في ابن أمير حاج عن الامام فلو وضع اغبر القبلة أو على يساره ثم تذكروا قال الامام ان كان بعد تسريح البن قبل أن يتهال التراب عليه

الاجنبى لها بجائز في حياتها فكذا بعد موتها (ويوجه الى القبلة على جنبه الايمن) أزالوا

بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا (وتحل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم سيرة وقد مات ابن أطلق عقد رأسه وعقد رجليه ولأنه آمن من الانتشار (ويسوى اللبن) بكسر الباء الموحدة واحدة أمينة وزن كلمة الطوب التي (عليه) أي على اللحد انتفاط وجهه عن التراب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الطاء المهملة الحزمة ولا منافاة لما كان الجمع ٤٠١ بوضع اللبن منه وبأنه أكمل بالقصب

وقال محمد في الجامع الصغير

(و) يستحب (القصب)

واللبن وقال في الأصل اللبن

والقصب فدل المذكور في

الجامع على أنه لا بأس

بالجمع بينهما واختلف في

القصب المنسوج وبكره

القاص الصغير في القبر وهذا

عند الوجدان وفي محل

لا يوجد إلا الصخر فلا

كراهة فيه فقوله (وكره)

وضع (الآجر) بالمد المحرق

من اللبن (والخشب) محمول

على وجود اللبن بلا كراهة

والا فقد يكون الخشب

والآجر موجودين ويقدم

اللبن لأن الكراهة لكونهما

للأحكام والزينة ولذا قال

بعض مشايخنا ما غمايكره

الآجر إذا أريد به الزينة

أما إذا أريد به دفع أذى

السباع أو شيء آخر لا يكره

وما قيل أنه لمس النار فليس

بصحيح (و) يستحب (أن

يسجي) أي يستر (قبرها)

أي المرأة سترها إلى أن

يسوى عليها اللحد (لا

يسجي) (قبره) لأن عليا

رضي الله عنه لم يقوم قد

أزالوا ذلك ووجه البها على عينه وإن أهاوا التراب لا ينش القبر لأن ذلك سنة والنش حرام اه  
(قوله بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم) عليا المأمات رجل من بني عبد المطلب فقال يا علي  
استقبل به القبلة استقبلا وأقولوا جميعا باسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوه لجنبه ولا تنكبوه  
على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا في الجوهرة وفي الحاشي ويسند الميت من ورثته بفحوتراب  
لثلاثين قلب اه (قوله وتحل العقدة) ويقول الحلال اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده (قوله  
أطلق عقد رأسه) بهزة قطع مفتوحة وعقد الظاهر أنه يفتح العين وسكون القاف على صيغة  
المصدر لا صيغة الجمع (قوله ويسوى اللبن) بفتح اللام فيه وفي مفردة وبكسر الباء فيهما ومن  
العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الباء مثل لبدة ولبد وهو كافي العاصح ما يعمل من الطين  
مربعاً ويبنى به (قوله جعل على قبره اللبن) وكان عدد لبنات لده صلى الله عليه وسلم تسعاً (قوله  
ثم أكمل بالقصب) خوف نزول التراب من الشقوق قال الوبري يستحب اللبن والقصب  
والخشيش في اللحد فيقيم اللبن عليه من جهة القبر ويستشق وقفه ثلاثين قل التراب منها على الميت  
اه (قوله وقال في الأصل) أي المنسوط وأما فيه قبل تأليف الجامع الصغير وكلاهما اللام محمد  
رضي الله عنه (قوله على أنه لا بأس بالجمع) الأولى أن يقول على إباحة الجمع (قوله في نصب  
المنسوج) أي المجموع بعضه إلى بعض بفحوترب كذا في بقوله الخصاصون في بولاق وكالحصر  
(قوله وهذا) أي استعجاب اللبن والقصب (قوله إلا الصخر) أي أو الآجر (قوله والا فقد  
يكون الخ) أي وإن لم تحمل كراهة الآجر والخشب على حال وجود اللبن بل قلنا بالكراهة مطلقاً  
يكون حرجاً لأنه قد يكون اللبن معدوماً ويوجدان والتكليف به حينئذ فيه حرج عظيم (قوله  
لأن الكراهة الخ) ملة لمدح أي فلا يكرهان حينئذ لأن الكراهة لكونهما للأحكام والزينة  
وهذا إنما يكون غالباً عند وجود غيره أما عند العدم فاستعمالهما للضرورة (قوله ولذا  
قال بعض مشايخنا) قال في الخاتمة بكره الآجر إذا كان مما يلي الميت أما فيما وراء ذلك فلا بأس  
وفي الحاشي وقد نص اسمعيل الزاهد بالآجر خلف اللبن على اللحد وأوصى به كذا في الشرح  
(قوله أو نبي آخر) كقطع الزائحة أو كانت البلاد كثيرة المطر فيذهب اللبن وهو مرفوع عطف  
على دفع (قوله فليس يصح) لأن الكفن معنونه النار ويغسل الميت بالماء الحار وأوجب بأن النار  
لم تمس الماء بخلاف الآجر كما هو ظاهر جوى وبأن الآجر به أثر النار فيكره في القبر للتشائم  
بخلاف الغسل بالماء الحار فإنه يقع في البيت فلا يكره كما لا يكره الأجاف فيه بخلاف القبر وبمثل  
ما ذكره يجاب عن الكفن (قوله أن يصح) بتشديد الجيم مصباح (قوله إلى أن يسوى عليها  
اللحد) وفي المخطط إذا وضعت في اللحد استغنى عن التسمية فنهتاني (قوله لا يصح قبره) في  
الجلا في عبارة أمهاتنا في تسمية قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الكراهة  
فهستان (قوله إنما يمنع هذا بالنساء) هو آخر الأثر (قوله ويحال التراب) في القبر بالأيدي

دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره ثوباً فجذبوه وقال إنما يمنع هذا بالنساء إلا إذا كان  
لضرورة دفع مطر أو تلج من الداخلين في القبر فلا بأس به (ويحال التراب) ستره ويستحب أن يحنى ثلاثاً لأنه صلى الله عليه وسلم  
صلى على جنازة ثم أتى القبر فحنى عليه التراب من قبل رأسه ثلاثاً

(ويسمى القبر) ويكره أن يزيد فيه ٤٠٢ على التراب الذي يخرج منه ويجعله منفعاً عن الأرض قدوساً وكثيراً

بقليل ولا بأس برش الماء حفظاً له (ولا يربع) ولا يخصص لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن ترسيع القبور وتخصيصها (ويحرم البناء عليه الزينة) لما روي بنا (ويكره) البناء عليه (للاحكام بعد الدفن) لانه لبقاء والقبر للقاء وأما قبل الدفن فلا بأس بتحصين وفي التوازل لا بأس بتطمينه وفي الغشائية وعليه أفتوى (ولا بأس) أيضاً (بالكتابة) في حجره بمن به القبر ووضع (عليه) أثلاً يذهب الأثر فيصير للعالم صاحبه (ولا يمتن) وعن أبي يوسف أنه كره أن يكتب عليه وإذا خربت القبور فلا بأس بتطمينه إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قبر ابنه إبراهيم فرأى فيه جهراً فسدّه وقال من عمل جهلاً فليمتقنه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خلق الرياح وقطر الأمطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه (ويكره الدفن في البيوت لاختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام) قال السكال لا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فإن ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام بل يدفن في مقابر المسلمين (ويكره الدفن في) الأماكن التي تسمى (الفسافي)

وبالأساحي وبكل ما أمكن (قوله ويسحب) أي إن شاء الله دفن الميت أن يمضي في قبره ثلاث حبات يسديه به من قبل رأسه ويقول في الأولى منها خالقنا كم وفي الثانية وفيها نميتكم وفي الثالثة ومنهم من يخرجكم تارة أخرى (قوله ويسمى القبر) نذبا وقيل وجوبا والاول أولى وهو أن يرفع غير مسطح كذا في المغرب وقوله بعد ويجعله منفعاً عن الأرض قدوساً وكثيراً الخ وقوله قد رشح وهو ظاهر الرواية وقيل قد رابع أصابع وتباح الزيادة على قدر شبر في رواية كما في القهستاني (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي يخرج منه) لأنها بمنزلة البناء بحره وهو رواية الحسن عن الإمام وعن محمد لا بأس بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون مندوبا لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سيد وقبر ولده إبراهيم وأمر به في قبر عثمان ابن مظعون وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر يده وقرأ عليه سورة القدر سبعا وثلاثة في القبر لم يعذب صاحب القبر ذكره السيد (قوله ولا يربع) به قال الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي الترييع أفضل روى أن من شاهد قبره الشريف قال انه مسمم (قوله ولا يخصص) به قالت الثلاثة لقول جابر بن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وإن يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزادوا أن توما (قوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) يفيد أن ما ذكره مكره وتحريما (قوله لما روي بنا) من النهي عن التخصيص والترييع فإنه من البناء (قوله ويكره البناء عليه) ظاهر إطلاقه الكراهة أنها تحريمية قال في غريب الخطابي نهى عن تخصيص القبور وتكليفها انتهى القصة تخص التخصيص والتسكيل بناء الكلال وهي القباب والصوامع التي تبنى على القبر (قوله وأما قبل الدفن الخ) أي فلا يكره الدفن في مكان بنى فيه كذا في البرهان قال في الشرح وقد اعتاد أهل مصر وضع الأحجار حفظاً للقبور عن الانداس والنش ولا بأس به وفي الدر ولا يخصص ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به هو المختار اهـ (قوله وفي التوازل لا بأس بتطمينه) وفي التجنب والمزيد لا بأس بتطمين القبور خلافا لما في مختصر الكرخي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك قبر ابنه إبراهيم فرأى فيه جهراً فسدّه قال من عمل جهلاً فليمتقنه وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رفع قبر ابنه إبراهيم شبرا وطينه بطين أحمر اهـ (قوله ولا بأس أيضا بالكتابة) قال في البحار الحديث المتقدم يمنع الكتابة فليكن هو الموقول عليه لكن فيل في المحيط فقال إن احتيج إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن به جازت فاما الكتابة من غير مذكر فلا اهـ (قوله رأي جحرا) أي سقط (قوله أنه قال خلق الرياح) كذا في معيار أبيه من نسخ الصغير بالبناء وفي الكبير صفق بالصاد وهو الذي رأيت في تحريه بعض الأفاضل عازيا إلى كفاية الشعي قال في القاموس صفقت الرياح لا شجار حر كتما وفيه خفت الربة تحقق وتحقق خنة وخنة قانا محركة اضطربت وتحركت وخوافق السماء التي تخرج منها الرياح الأربع اهـ فكل يأتي بمعنى التحريك والمعنى أن تحريك الرياح على قبره كفارة لذنوبه (قوله ويكره الدفن في البيوت) إلا لضرورة مضررات (قوله ويكره الدفن في الفسافي) من وجوه الأول عدم اللحد الثاني دفن الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاط الرجال بالنساء من غير حاجز كما هو الواقع في كثير من الرابع تخصيصها والبناء عليها قاله السيد الأول أن في نحو قرافة مصر لا يأتى اللحد ودفن الجماعة لتحقق

وهي كيت معقود البناء يربح جماعة قبا ما وشيخوها السنية (ولا بأس بدفن أكثر من واحد في قبر واحد) الضرورة



الضرورة وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه وأما الاختلاف في ضرورة فإذ فعل الحاسر  
 بين الاموات فلا كراهة وصرح المصنف بعد بجواز دفن المتعددين في قبر واحد للضرورة  
 (قوله للضرورة) فان وجدت جازت الزيادة عليه فيقدم الافضل فالأفضل الى جهة القبلة فيها  
 اذا المجد الجنس والا فالرجل ثم الغلام ثم الخنثى ثم الانثى كما في البدائع ومن الضرورة المبيحة  
 لجمع ميتين فصاعدا في قبر واحد ابتداء على ما ذكره ابن أمير حاج قلة الدافنين أو ضعفهم أو  
 اشتغالهم بما هو أهم وليس منادفن الرجل مع الرجل قربة ولا ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع  
 وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها المجاورة للصالحين فضلا عن هذه الامور  
 لما فيه من حكمة المبدأ الاقل وتفريق اجزائه فيمنع من ذلك اه (قوله ويحجز بين كل  
 اثنين بالتراب) ندبان امكن كما في ابن أمير حاج ليكون في حكم قبرين كما في العيني على البخاري  
 (قوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات) قال بعض الافاضل لم أجده  
 فيما علمت وانما هو قول العلماء حتى ان أشهب صاحب مالك أنكره وقال لا معنى له الا التصديق  
 على ما نقله عنه البدر العيني في شرح البخاري (قوله جاز دفن غيره في قبره) وزرعه وانباء عليه  
 كذا في التبيين (قوله ولو كان ذميا) في التتارخانية مقابر أهل الفتنة لا تنبش وان طال الزمن  
 لانهم اتباع المسلمين أحياهم وأما بخلاف أهل الحرب اذا احتجج الى نبشهم فلا بأس به اه  
 وسئل أبو بكر الاسكافي عن المرأة تقبر في قبر الرجل فقال ان كان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا  
 عظم جاز وكذا العكس والافان كانوا لا يجردون بتدعيم عظام الاقل في موضع وليجدها وينبشها  
 حاجر بلا صعيد اه قال في الشرح ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به اخلال ولا تخلو به عن  
 كسر بسبب التعويل خصوصا الآن كما اعتاده الحفاريون من اتلاف القبور التي لا تزار الا قليلا  
 ولا يتعاهدها أهلها ونقل عظام الموتى أو طمسها وجمعها في حفرة وإيهام أن المحل لم يكن به ميت  
 فلا يقال تضم أو تحجب عظام الاقل في موضع دفن للضرورة عن موتى المسلمين اه وفي البرهان  
 ويكره الدفن ليلا بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدفنوا موتاكم بالليل الا أن تضطروا رواه  
 ابن ماجه وفي الجوهره لا بأس بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الاربعاء وعثمان  
 وفاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا بالليل ولكنه بالنهار افضل لانه أمكن اه (قوله  
 وخيف الضرر به) أي التغير أما اذا لم يحجب عليه التغير ولو بعد البر أو كان البر قريبا وأمكن  
 خروجه فلا يرى كما يفيد مفهومه والظاهر عليه حرمة رميه وحرره نقلا (قوله وأني في البحر)  
 مستقبل القبلة على شقه الايمن ويشد عليه كفنه وقوله ليرسب أي لينبت في قعر البحر وفي  
 القاموس رسب في الماء كنهروكزم رسوبا ذهب سفلا (قوله وعن الشافعية الخ) نقله بعض  
 الافاضل عن أهل مذهبنا أيضا (قوله فيدفن) أي يدفنه المسلمون الذين يجدونه بساحل البحر  
 (قوله في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما اذا تعددت المقابر في محل وأبج الدفن في كلها اوفى في  
 كل قبر هل يكون الدفن في القرى اولى او يعتبر الجيران الصالحون يحترق (قوله لما روى عن  
 عائشة الخ) ولانه اشتغال بما لا يفيد اذا الارض كلها كفات مع ما فيه من تأخير دفنه وكفى  
 بذلك راحة (قوله حين زارت قبر أخيه عبد الرحمن) أي بمكة (قوله فان نقل قبل الدفن الخ)  
 في البرهان لا بأس بنقله قبل تسوية اللبن فهو مبل أو مبلين اه أي وأما بعد التسوية قبل اهالة

(للضرورة) فله فاضل ثان  
 (ويحجز بين كل اثنين بالتراب)  
 هكذا أمر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في بعض  
 الغزوات ولويل الميت وصار  
 ترابا جاز دفن غيره في قبره ولا  
 يجوز كسر عظامه ولا  
 تحويلها ولو كان ذميا ولا  
 ينش وان طال الزمان وأما  
 أهل الحرب فلا بأس بنبشهم  
 ان احتجج اليه (ومن مات  
 في سفينة وكان البربعيدا  
 وخيف الضرر) به (غسل  
 وكفن) وصلى عليه (والتي  
 في البحر) وعن الامام أحمد  
 ابن حنبل رحمه الله بنقل  
 ليرسب وعن الشافعية كذا  
 ان كان قريبا من دار الحرب  
 والاشد بين لو حين ليقدفه  
 البحر فيدفن (ويستحب  
 الدفن في مقبرة محل مات  
 به أو قتل) لما روى عن  
 عائشة رضي الله عنها انها  
 قالت حين زارت قبر أخيه  
 عبد الرحمن وكان مات بالشام  
 وحمل منها لو كان الامر فيك  
 الى ما نقلتك ولدفنتك حيث  
 مت (فان نقل قبل الدفن  
 قد مبل أو مبلين)



ونحو ذلك (لابايرية) لان المسافة ٤٠٤ الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) اى اكثر من المبلين كذا

في الظهيرية وقال شمس  
الاتمة السرخسي وقول محمد  
في الكتاب لا بأس أن ينقل  
الميت قد يرل أو ميلين يان  
أن النقل من بلد الى بلد  
مكروه قاله قاضي خان وقد  
قال قبله لومات في غير بلد  
يستحب تركه فان نقل الى  
مصر آخر لا بأس به لما روى  
أن يعقوب صلوات الله عليه  
مات بمصر ونقل الى الشام  
وسعد بن أبي وقاص مات  
في ضبعة على أربعة فراسخ  
من المدينة ونقل على أعناق  
الرجال الى المدينة قلت يمكن  
الجمع بأن الزيادة مكروهة  
في تغير الاتجاه أو خشيتها  
وتتفي باتفاقها لمن هو ممل  
يعقوب عليه السلام أو  
سعد رضى الله عنه لانهما  
من أعيان الدارين ولا يجوز  
نقله اى الميت (بعد دفنه)  
بأن أهبل عليه التراب وأما  
قبله فيخرج (بالاجماع) بين  
أئمتنا طالت مدة دفنه أو  
قصرت فلهى عن نفسه  
والنفس حرام حقا لله تعالى  
(الا أن تكون الارض  
مغسوبة) فيخرج سلق  
صاحبها ان طلبه وان شاء  
سواء بالارض واتق بها  
زراعة أو غيرها (أو أخذت)  
الارض (بالشفعة) بأن دفن  
فيها بعد الشراء ثم أخذت  
بالشفعة لخلق الشفيع فيخبر

التراب فلا كما في البرازية والخلاصة عن الجامع الصغير للها كم عبد الرحمن وظاهر ذلك ولو لغير  
ضرورة وسبأى عن الزيلعي والمنبع جواز نقله قبل الاهالة ولو بعد التسوية وعليه مشى  
الشرح فيما يأتى والظاهر اعتماده اذ ما فى الشرح مقدم على ما فى الفتاوى (قوله ونحو ذلك)  
اى قريمان المبلين (قوله لان المسافة الخ) اى واذا جاز النقل في هذه الصورة مع امكان دفنه  
في أولها منلا جاز نقله وهذا التعليل لا يظهر الا فيما قبل الدفن لانها بعد التسوية قبل الاهالة  
(قوله اى اكثر من المبلين) كثره فاحشة أما الزيادة عليهم ما بقدر يبر فلا تضر فلا ينافى قوله  
قبل ونحو ذلك (قوله يان أن النقل من بلد الى بلد مكروه) اى يخرج ما لان قدر المبلين فيه  
ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك الى مادون مدة السفر وقيل في مدة  
السفر أيضا كذا في الحلبي وفيه أن كلام محمد مطلق عن قيد الضرورة وأيضا لا تظهر الكراهة  
في نقله من بلد الى بلد الا اذا كانت المسافة أكثر من مبلين (قوله وقد قال قبله) اى قاضي خان  
قبل نقله عبارة شمس الاتمة السرخسي (قوله فان نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهر عدم  
كراهة النقل من بلد الى بلد مطلقا (قوله لما روى أن يعقوب الخ) وهو سى عليه السلام نقل  
تاوت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد زمان (قوله قلت الخ) أصله للكمال فانه قال في  
رده كلام صاحب الهداية في التجنيس انه لا اثم في النقل من بلد الى بلد لما نقل أن يعقوب الخ  
مانعه ان ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط كونه من شرعنا ولان أجساد الانبياء عليهم  
السلام أطيب ما يكون حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضى الله عنه ليسوا كغيرهم من  
جيفتهم أشد تنام من جيفة البهائم فلا يلحق بهم اه (قوله وأما قبله) اى قبل ما ذكر من اهالة  
التراب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية اللين قبل الاهالة وهو الذى في الزيلعي والمنع وقد  
تقدم عن البرازية والخلاصة ما يخالفه (قوله للهنسى عن نبشه) فلو دفن ولدها بغير بلدها وهى  
لا تصبر واوادت نبشه ونقله الى بلدها لا يباح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت اليه  
ولا يباح نبشه بعد الدفن أصلا كذا فى الفتح وغيره (قوله الا أن تكون الارض مغسوبة)  
في المضمرات النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه في وجه يجوز باتفاق وفي وجه لا يجوز باتفاق  
وفي وجه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن في أرض مغسوبة أو كفن في ثوب مغسوب ولم يرض  
صاحبه الا بنقله عن ملكه أو نزاع ثوبه جاز أن يخرج منه باتفاق وأما الثانى فكلام اذا أرادت  
أن تنظر الى وجه ولدها أو نقله الى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق وأما الثالث اذا غلب الماء على القبر  
فقل يجوز فيقول لما روى أن صالح بن عبيد الله روى في المنام وهو يقول حوّلونى عن قبرى فقد  
آذنى الماء ثلاثا فنظروا فاذا شقه الذى بلى الماء قد أصابه الماء فأنقذ ابن عباس رضى الله  
عنه ما يصوبه وقال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله فيخرج لخلق صاحبها)  
لانه عاك ظاهرها وباطنها (قوله كما قلنا) في الارض المغسوبة من اخراجها أو اتناع المالك بها  
زراعة وغيرها وصورة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من بائع له شريك فيها أو جاز  
ثم دفن فيها بعد موته فعلم من له الشفعة فطلبها فأخذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث  
أو نحوه (قوله ليست مملوكه لاحد) أما اذا كانت مملوكه لاحد فهو مغسوبة وحكمه ما سبق  
(قوله ضمن قيمة المفقور) بالبناء للجهول والاضامن اما الوارث أو بيت المال أو أغنياء المسلمين

كما قلنا (وان دفن في قبر غير غيره) من الاحياء بأرض ليست مملوكه لاحد (ضمن قيمة المفقور) من تركته والا فبيت المال (قوله

او المسلمين كما قدمناه فان كانت المدة واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر يستوحش ٥٠ بذلك وان كانت الارض ضيقة جاز

اي بلا كراهة قال الفقيه ابو  
الليث رحمه الله لان احدا  
من الناس لا يدري بأي ارض  
يموت وهذا كمن بسط بساطا  
او صلى اى سجدة في المسجد  
او المجلس فان كان المكان  
واسعا لا يبلى ولا يجلس عليه  
غيره وان كان المكان ضيقا  
جاز لغيره ان يرفع البساط  
ويصلي في ذلك المكان او  
يجلس ومن حفر قبر نفسه  
قبل موته فلا بأس به ويؤجر  
عليه هكذا عمل عمر بن عبد  
العزير والربيع بن خنم  
وغیرهما (ولا يخرج منه)  
لان الحق صار له وحرمة  
مقدمة (وبئس) القبر  
(المناخ) كئيب ودورهم (سقط  
فيه) وقيل لا ينشئ بل يحفر  
من جهة المناخ ويخرج  
(و) ينشئ (لكفن مغصوب)  
لمريض صاحبه الا باخذه  
(ومال مع الميت) لان النبي  
صلى الله عليه وسلم اباح بنشئ  
قبر ابي رغال لذلك (ولا ينشئ)  
الميت (بوضعه لغير القبر) له  
(او) وضعه (على يساره) او  
جعل رأسه موضع رجله  
ولو سوى اللبن عليه ولم يهل  
التراب نزع اللبن وراعي  
السنة (تمة) قال كثير  
من متأخري أئمتنا رحمه الله  
يكره الاجتماع عند صاحب  
الميت حتى ياتي اليه من

(قوله او المسلمين) اي ان لم يكن في بيت المال شيء أو كان وظلم (قوله يستوحش)  
اي يغمى ويحزن (قوله لان احدا من الناس الخ) اي فيمكن أنه لا يدفن حافره فيه فلم ينص له  
حق فيه (قوله والمجلس) اي كجلس أهل العلم (قوله أن يرفع البساط) اي ينشئه ولا يرضه  
بيده لئلا يدخل في ضيقه اذ اضاع كما تقدم في السيرة (قوله هكذا عمل عمر بن عبد العزيز)  
وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه رأى رجلا عنده مسجدة يريد أن يحفر لنفسه قبرا فقال لا تعدد  
لنفسك قبرا واعدد نفسك للقبر قال البرهان الحلبي والذي ينبغي أنه لا يكره تهيئة نفق الكفن  
لان الحاجة اليه تتحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأي ارض تموت  
والظاهر أن الانبعاث وعدمه هنا بمعنى الاولى وعدمه لا الوجوب وعدمه (قوله لذلك) اي لئلا  
وهو قضيب ذهب وضع معه (قوله تمة الخ) مما يلحق بذلك أنهم اذا فرغوا من دفنه بسحب  
الجلوس عند قبره بقدر ما يخرج زرويق قسم لحمة يتلون القرآن ويدعون للميت فقد ورد أنه  
يستأنس بهم ويقتنع به وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسأله التثنية فانه الآن يسأل رواه  
أبو داود وثلقينه بعد الدفن حسن واستحبته الشافعية لما عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ملئت أحدكم فسق يسم عليه التراب فليقيم أحدكم على رأس القبر  
ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يستوي قاعا ثم  
ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله تعالى ولكنكم لا تسمعون فيقول اذكر  
ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربا  
وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكر او نكير ايتاخر كل واحد منهما ويقول  
انطلق بنا ما بقعدنا عند هذا وقد لقن حجة ويكون الله يجيبهما عنه فقال رجل يا رسول الله  
فان لم يعرف امه قال ينسبه الى امه حواء واه الطبراني في الكبير وهو ان كان ضعيف  
الاسناد كذا ذكره الحافظان لكن قال ابن الصلاح وغيره اعترض بعمل اهل الشام قديما كما  
في السراج وابن امير حاج وقد تقدم ما فيه والسؤال بعد الدفن في محل لا يخرج منه ابد الا  
لضرورة وعليه فلو وضع في قبره لدوام ثم تحول اليه المائتة لضرورة يكون السؤال في الاول  
فلو جعل في تابوت او موضع آخر لينقل لم يسأل فيه كذا في الخلاصة والبرازية والاشهر أنه حين  
يدفن وقيل في يمينه تنطبق عليه الارض كالقبر ولا بد منه ولو في بطن سبع او قعر بحر والحق انه  
يسأل كل احد بلسانه كما قاله اللقائي واختلف في سؤال الانبياء عليهم السلام والاطفال ورج  
عدمه في الاول دون الثاني لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الله ربي وهكذا  
الخ وقيل يلقنه الله تعالى فيجيب كما ألهم عيسى عليه السلام في المهد وحكمة السؤال اظهار  
شرف المؤمن وخذلان الكافر واستثنى بعض اكابر اهل السنة جماعة فلا يبالون منهم  
القتول في معركة الكفار والمرايط والمطعون ومن مات في زمن الطاعون والمبطون والمجنون  
وأهل الفترة والميت ليلة الجمعة ويومها والقارئ كل ليلة عبادة الملك وطالب العلم لقوله صلى  
الله عليه وسلم من جاءه أجله وهو يطلب العلم اتي الله ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجاة النبوة  
كذا في جواهر الكلام والحديث رواه الطبراني والدارقطني وابن السكيت بل يلقن من جاءه ملك

يعزى بل اذا رجع الناس من الدفن فليقتروا ويشتغلوا بأموالهم وصاحب الميت بأمره

ويذكره الجالوس على باب الدار للمصيبة فان ذلك عمل أهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكره في المسجد وتكره الضيافة من أهل الميت لانهم انزعفت في السرور والافسار وروى بدعة مستقيمة وقال عليه السلام لا عقرب في الاسلام وهو الذي كان يعتر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب طيران الميت والاباعد من آقاربه يهيئهم طعام لاهل الميت يشبعهم يومهم وليعلم بقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم ويلج عليهم في الاكل لان الحزن يمنهم فيضفهم والله ملهم الصبر وموضع الاجر وتستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساه الله

الموت وهو يطلب العلم ليجي به الاسلام فينبه بين النومة درجة واحدة في الجنة كما في تخرج الاحياء والمقاصد الحسنة وفي المبتغي بالغين اتباع جنازة الغريب أو الجار الصالح أفضل من التوافل والافهسي أفضل اه وفي شريعة الاسلام والسنة أن يتصدق ولي الميت قبل مضي الليلة الاولى بشئ مما تيسر له فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ثم يهد ثوبه سماله قال ويستحب أن يتصدق على الميت بعد الدفن الى سبعة أيام كل يوم بشئ مما تيسر اه (قوله ويكره الجالوس على باب الدار) قال في شرح السيد ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور ومن فرش البسط والاطعمة من أهل الميت اه فان حمل قول المصنف ويكره الجالوس الخ على ما اذا كان محظورا رتفعت المخالفة ويدل عليه ما في النهر عن التحنيس لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح (قوله وتكره في المسجد) قال في الدرر لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام (قوله وتكره الضيافة من أهل الميت الخ) قال في البرازية يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى المقبرة في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقرآن والختم أو القراءة سورة الانعام أو الاخلاص اه قال البرهان الحلي ولا يجوز انظر لانه لا دليل على الكراهة الحديث جري المتقدم وهو ما رواه الامام أحمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جري بن عبد الله كانهذا الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النجاسة اه يعني وهو فعل الجاهلية وانما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط عن أنه قد عارضه ما رواه الامام أحمد أيضا بسند صحيح وأبو داود عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاءه وحي بالطعام فوضع يده ووضع القوم فأكوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك اللقمة في فيه الحديث فهذا يدل على اباحة صنع أهل الميت الطعام والدعوة اليه بل ذكر في البرازية أيضا من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه وفي استحسان الخمانية وان اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا الا أن يكون في الورثة صغير فلا يتخذ ذلك من التركة اه وقد علمت ما ذكره صاحب الشريعة (قوله لا عقرب في الاسلام) بفتح العين قال ابن الاثير هذا في إعادة الجاهلية وتحذير منها فانهم كانوا ينحرون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان يقرها للاضياف في حياته فيكافأ بذلك بعد موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله يشبعهم يومهم وليعلمهم) اي لا شغلهم بالحزن هذه المنة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاي وبقيصهما (قوله والله ملهم الصبر الخ) هذا تعليم من المؤلف ان هيا الطعام أن يقول ألفاظا لأهل الميت تسليمة لهم (قوله وتستحب التعزية الخ) ويستحب أن يعمم اجمع أقارب الميت لأن تكون امرأته شاة وهو المشار اليه بقوله اللاتي لا يفتن وهو البناء للقاعل ولا يجوز في لفظ التعزية ومن أحسن ما ورد في ذلك ما روى من تعزية صلى الله عليه وسلم لاجدى بناته وقد مات لها اولاد فقال ان الله ما أخذولة ما أعطى وكل شئ عندي بأجل مسمى أو يقول عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وعزيمتك أو نحو ذلك وقد سمع من قائل يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم ير شخصه قيل انه انخفض رعايه السلام يقول معزيا لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل

هالك ودركا من كل فائت فبالله تعالى فئة واواياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب زواه  
 الشافعي في الاموذ كره غيره أيضا وفيه دليل على أن الخضر حتى وهو قول الاكثر كره السكال  
 عن السروجي والعزاء بالملة الصبر أو حسنه وعزى يعزى من باب تعب صبر على ما ناله وعزيت  
 تعزية قلت له أحسن الله تعالى عزاءك أي رزقك الصبر الحسن كافي القاموس والمصباح ووقتها  
 من حين يموت الى ثلاثة أيام وأولها أفضل وتسكرو بهدالانهم اتجدا الحزن وهو خلاف المقصود  
 منها لأن المقصود منها ذكر ما يسلي صاحب الميت وبخلة فحزونه ويحضره على الصبر كما ينهنا  
 الشارع على هذا المقصود في غير ما حديث (قوله من حلال الكرامة) أي المدة التي تنكريم  
 الله تعالى إياه وقد حدث الشارع المصاب على الصبر والاستسباب وطالب الخلف عما تافق فروى  
 مالك في الموطأ عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته مصيبة فقال كما أمره  
 الله تعالى أنا لله وأنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واعقبني خيرا منها إلا فعل الله تعالى  
 ذلك به وأجرني بسكون الهمة والجيم فيها الضم والكسر وقد تدهت الهمة مع كسر الجيم واسلم  
 إلا أخلفه الله تعالى خيرا منها فينبغي أن كل مصاب أن يفزع الى ذلك وظاهر الأحاديث أن  
 الماء ور به قول ذلك مرة واحدة فور القوله صلى الله عليه وسلم انما الصبر عند الصدمة الاولى  
 رواه البخاري وخبر ولوذ كرها ولو بعد أربعين عاما فاسترجع كان له أجرها يوم وقوعها زيادة  
 فضل لا تنافي الاستحباب فور وقوع المصيبة كما ذكره الزرقاني في شرح الموطأ وروى الطبراني  
 وغيره اذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبتك في قائم من أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه  
 فليذكر مصيبتك في قائم من أحدكم من أمي ان يصاب بمصيبة بعد أن شدة عليه من مصيبتى ولله در القائل  
 صبر لكل مصيبة وتجدد \* واعلم بأن المرغى به محمد  
 واذا ذكرت مصيبة تسألونها \* فاذا كرمصائبك بالنبي محمد  
 وأنشدت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بعد موت أبيها صلى الله عليه وسلم  
 ماذا على من شئت تربة أحد \* أن لا يشتم مدى الزمان غواليها  
 حبت على مصائب لو انما \* صبت على الايام عدن ليليا  
 (قوله من عزى شكلى) في القاموس النكس بالضم الموت والهالك وفقدان الحبيب أو الولد  
 ويقال ناكل ونكول ونكلانة قليل المراد منه فالتكلى فاقدة الولد أو الحبيب والبرد بالضم  
 نوب مخطط والجمع أبراد وأبرد وبرود وهي كسبة يتخف بها والمراد يكسى من ثياب الجنة  
 الفاضلة (قوله ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى) وتسكرو عند القبر وهي بعد الدفن أفضل  
 لانهم قبله مشغولون بالتجهيز ووحشتهم بعد الدفن أكثر الا اذا رأى منهم جرحا شديدا فمقتلها  
 لتسكينهم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

من حلال الكرامة يوم القيامة

من حلال الكرامة يوم القيامة  
 وقوله صلى الله عليه وسلم من  
 عزى مصابا فله مثل أجره  
 وقوله صلى الله عليه وسلم من  
 عزى شكلى كسى بردين في  
 الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة  
 ان يعزى أخرى  
 \* (فصل في زيارة القبور)  
 (ندب زيارتها)

من حلال الكرامة يوم القيامة  
 (قوله نذب زيارتها) لقوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور وتذكروا الموت وروى نذ كرا لاخرة  
 وروى كنت تمشيكم عن زيارة القبور فزوروها ووجهها وازياركم لها صلاة عليهم واستغفار  
 لهم وعن محمد بن النعمان يرفعه من زار قبر أبيه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب برارواه  
 البيهقي وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموقى يعلمون

بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وقال ابن القيم الاحاديث والا تاتردل على أن الزائر متى جاء علم به المزور وسمع سلامه وأنس به ورد عليه وهذا عام في حق الشهيد وغيرهم وأنه لا توقيت في ذلك قال وهو أصح من أثر الغصاة الدال على التوقيت (قوله من غير أن يبطأ القبور) في شرعة الاسلام ومن السنة أن لا يبطأ القبور في تعليمه ويستحب أن يمشى على القبور حافيا ويدعو الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هذا أنه يجوز الوطء على المقابر إذا كان حافيا غير منتعل وهو يدعو ولا هلهاء ووافقه ما في الخزانة حيث نقل عن بعضهم أنه لا بأس أن يمر على المقبرة أو يبطأها وهو قارئ القرآن أو مسبح أو داعي لهم أه وفي شرح المشكاة والوطء الحاجة كدفن الميت لا يكره وفي السراج فإن لم يكن له طريق الا على القبر جازله المشى عليه للضرورة ولا يكره المشى في المقابر بالنعلين عندنا وكرهه أحد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وأنه ليسمع خفق نعالهم إذا انصرفوا ويكره الميت في المقابر لما فيه من الوحشة والاهوال وسبق في تمامه ان شاء الله تعالى (قوله للرجال) ويقصدون بزيارتها وجه الله تعالى واصلاح القلب ونفع الميت بما يلي عنده من القرآن ولا يمس القبر ولا يقبله فانه من عادة أهل الكتاب ولم يعهد الاستسلام الا للعجر الاسود والركن اليماني خاصة وتماه في الحلي (قوله وقيل تحرم على النساء) وسئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم بأنها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته وإذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب وإذا أتت القبور تلعن ارواح الميت وإذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في الشرح عن التتارخانية قال البدر العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام أنها تكره للنساء بل تحرم في هذا الزمان لاسيما النساء مصر لان خروجهن على وجه فيه فساد وقنعة أه وفي السراج وأما النساء إذا أردن زيارة القبور ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والنسب كما جرت به عادة من فلا تجوز لهن الزيارة وعليه يحمل الحديث الصحيح لعن الله زائرات القبور وان كان للإعتبار والرحم والتبرك بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخاف الشرع فلا بأس به إذا كن جهات زوكره ذلك للشابات كخوضهن في المساجد للجماعات أه وحاصله أن محل الرخصة لهن إذا كانت الزيارة على وجه ليس فيه قنعة ولا صبح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء لان السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أخيها عبد الرحمن بمكة كذا ذكره البدر العيني في شرح البخاري (قوله والسنة زيارتها قائما) قال في شرح المشكاة ينبغي ألا يدنو من القبر قائما أو قاعدا بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته أه وكذا ذكره غيره وفي القهستاني ويقوم بجذاه وجهه قريبا وبعدد امثل ما في الحياة قال في الاحياء والمستحب في زيارة القبور أن يقف مستديرا القبلة مستقبلا وجه الميت وان يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسسه فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرعة قال في شرح المشكاة بعد كلام وحديث ما نه فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون لوجهه وأن يستمر كذلك في الدعاء أيضا وعليه عمل عامة المسلمين خلافا لما قاله ابن حجر (قوله السلام عليكم دار قوم الحق) ورد سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وهذا يدل على أن في

من غير أن يبطأ القبور (للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء والاصح أن الرخصة أمينة للرجال والنساء فتندب اليهن أيضا (على الاصح) والسنة زيارتها قائما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم



لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد عن أنس رضي الله عنه (أنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) وأهدى ثوابها ٤٠٩ للاموات (خفف الله عنهم يومئذ)

العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أي للقاري (بعدد ما فيها) رواية الزبيلي من فروع من الاموات (حسنات) وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنت تصدق عن موتانا ونحج عنهم ونعولهم فهل يصل ذلك إليهم فقال نعم انه يصل ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواء أو خفص العكبري فلا انسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجاب أو صدقة أو قراءة للقرآن أو الأذى كرا أو غير ذلك من أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه قاله الزبيلي في باب الحج عن الغير وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من اجر بعدد الاموات رواء الدر قطي وخرج ابن ابي شيبة عن الحسن انه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب

الكلام مضافا محذوفات فديره اهل دار وروى الحديث بالفاظ مختلفة واخرج ابن عبد البر في الاستذكار والقهيدي بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من احد يترقب راحية المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورث عليه السلام (قوله لاحقون) أي على أتم الحالات فصحت كرامة المشيئة والافال للعاق بهم لا محيص عنه (قوله أسأل الله لي ولكم العافية) أي من سخط الله ومكروهات الآخرة (قوله ويستحب للزائر قراءة سورة يس) بعد أن يقعد لتأدية القرآن على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والانتعاش وفي السراج ويستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها ٨١ (قوله من دخل) ظاهره أن الثواب المذكور لا يحصل الا لمن دخل المقبرة وقرأ السورة فيها (قوله ورفعهم) أي العذاب لعل الواو بمعنى أو (قوله ثم لا يعود على المسلمين) لم يصح فيه حديث كما ذكره من لا على في بعض كتبه وأخذ من ذلك جواز القراءة على القبر والمسئلة ذات خلاف قال الامام تكملة لان أهلها جيفة ولم يصح فيها شيء عنده عنه صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن تميم لورود الآثار وهو المذهب المختار كما صرحوا به في كتاب الاستحسان (قوله بعدد ما فيها) ما يعني من أو هو على حد قوله تعالى فانكحروا ما طاب لكم فلو حفظها الصفة وهو الموت (قوله كما يفرح أحدكم بالطبق) هو الذي يؤكل عليه كما في القاموس فهو من اطلاق المثل واردة الحال فيه (قوله فلا انسان ان يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة) سواء كان المجهول له حيا أو ميتا من غير أن ينقص من أجره شيء وأخرج الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تصدق أحدكم بصدقة تطوعا فليجعلها عن أبيه فيكون له ما اجرها ولا ينقص من اجره شيء وقالت المعتزلة ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى والجواب عنه من ثمانية اوجه الاول انه منسوخة اليكم بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذر بئهم يا أيها النبأ فانها ثبت دخول الانبياء الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس الثاني أنها خاصة بقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلمهم سعيهم وما سعى لهم قاله عكرمة الثالث المراد بالانسان الكافر فله ما سعى فقط ويحذف عنه بسببه عذاب غير الكفار ويشاب عليه في الدنيا فلا يبقى له في الآخرة شيء قاله الربيع بن انس والثعالبي الرابع ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من طريق الفضل فإثران يزيد الله تعالى ما شاء قاله الحسين بن الفضل الخامس ان معنى ما سعى نوى قاله ابو بكر الورثاني السادس ان اللام بمعنى على كما في قوله تعالى ولهم اللعنة السابع انه ليس له الا سعيه غير ان الاسباب مخافة فتارة يكون سعيه في تحصيل الخير بنفسه وتارة يكون في تحصيل سببه مثل سعيه في تحصيل قرابة وولد يترحم عليه وصديق يستغفر له وقد يسعى في خدمة الدين فيكتسب محبة اهل فيكون ذلك سببا حصل بسببه حكاها ابو الزرج عن شيخه الزعفراني الثامن ان الحصر قد يكون في معظم المقصود وبالخصر لا في كله كما في العيني علي الجاردي (قوله او غير ذلك) كالاكتفاء (قوله بعدد الاموات) أي الاموات الموهوب لهم وهو المتبادر (قوله والعظام النخرة) النخرة بالي المتفتت والنخرة من العظام البالية قاموس (قوله وهي بك مؤمنة) واره للعال (قوله روحا منك) بفتح الراء هو الراس والرجل

استغفره كل مؤمن مات منذ خلق الله ٤١٠ آدم واخرج ابن ابي الدنيا بلفظ كتب له بعد من مات من ولد آدم الى ان تقوم الساعة - سنات (ولا يكره

الجلوس للقرأة على القبر في المختار) لتأدية القرأة بالسكينة والتدبر والاتعاظ (وكره القعود على القبور لغير قرأة) لقوله عليه السلام لأن يجلس أحدكم على حجر فحرق ثيابه فخلص الى جلدته خير له من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لما فيه من عدم الاحترام وأخبرني شيخنا العلامة محمد بن أحمد الحوي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون بخفوق النعال انتهى وقال الكمال وحينئذ فيما يصنع الناس ممن دفنت آثار به ثم دفنت حوالهم خلق من وطئت تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرهه اه وقال قاضيان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق أحد متوه لا يمشي في ذلك وان لم يقع في ضربه لا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقريبا منها وكذا كل ما لم يعمد من غير فعل السنة (و) كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطبا

ونسب الریح قاموس (قوله استغفره كل مؤمن) أي ووؤمنة والمراد ارواحهما (قوله بعد من مات) ولو كافرا (قوله حسنات) نائب فاعل كتب (قوله لتأدية) على لفظ الكراهة وهذا بيان لا كحل (قوله وكره القعود على القبور لغير قرأة) وروى الامام مالك في الموطأ أن عليا رضي الله عنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليهم اوفى البخاري تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصله الطحاوي قال مالك وما ورد من النهي عن القعود على القبور أي من نحو وما ذكره المؤلف المراد به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل على وابن عمر وثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث أو بول أو غائط أخرجه الطحاوي برجال ثقة قال الطحاوي به كلام وقد ثبت بذلك أن الجلوس المنهي عنه في آثاره هو الجلوس للغائط أو البول وأما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال العيني في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام وكذا النوم عليهم ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء لا سيما مذهب أبي حنيفة اه بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه ~~كقول مالك~~ كما نقله عنهم الطحاوي وقال من لا على القاري في شرح موطأ الامام محمد حمله أن النهي للتنزيه وعمل على وابن عمر محمول على الرخصة اذ لم يكن على وجه المهانة اه (قوله فحرق) بالنصب عطفا على يجلس وهو بالبناء للمجهول وثيابه نائب الفاعل (قوله تخلص) بضم اللام قال في القاموس خلص خلوصا وخاصة صار خالسا واليه خلوصا وصل اه والمضارع كيكتب فان قاعدته أنه اذا ذكر الماضي ولم يذكر الا في منه فانه يكون من باب كتب الالمانع (قوله وكره وطؤها بالاقدام) قد علمت ما فيه (قوله مكرهه) أي تنزيها كما قاله المنذرا على (قوله أنه طريق أحد متوه) أي ونقطة الاموات كما قيد به بعضهم (قوله وكره تحريما قضاء الحاجة) تقييده بالتحريم هنا يفيد أن المكروه غير تنزيهي (قوله وكذا كل ما لم يعمد من غير فعل السنة) كالمس والتقبيل وقوله من غير بيان لما (قوله لانه مادام رطبا بسج الله تعالى) ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا أي ولو من غير جبانة من غير حاجة أفاده في الشرح عن قاضيان وورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم شق جريدة نصفين ووضع على كل قبر نصفها وكان قبرين يذهب صاحباهما وقال اني لارجو أن يخفف عنهم ما لم ييسا اي لانهم ما يسبحان مادام رطبين وبه تنزل الرحمة وفي معنى الجريد ما في رطوبة من أي شجر كان واستفيد منه انه ليس لليباس تسبيح وقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أي شيء حي وحياة كل شيء بحسبه فان الشجر ونحوه يسبح ما لم ييسس والخبر يسبح ما لم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس وكثير من المفسرين والحقه قون على العموم اذ العقل لا يحبله ويمكن ان يقال تسبيح الا قول بلسان المقال والثاني بلسان الحال أي باعتبار دلالة على وجود الصانع جل شأنه وانه منزه كما في شروح البخاري وغيرها وفي شرح المشكاة وقد انقضى بعض الأئمة من متأخري أصحابنا بأن ما اعتد من وضع الریحان والجريد سنة لهذا الحديث واذا كان يرجى التخفيف عن الميت بتسبيح الجريد فتلاوة القرآن اعظم بركة اه ~~فرع~~ يكره تنقي الموت لغضب ارضيق عيش ارضير نزل به لأن فيه نوع اعتراض على القدر المتهوم وقد روى البخاري في كتاب المرضى عن انمر قال النبي صلى

يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكرا لله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليباس منهما) أي الحشيش والشجر الله

الله عليه وسلم لا يتبين احدكم الموت من ضراحيه فان كان لا يتدفعه الا فليقبل اللهم احبني ما كانت  
الحياة خيرا لي وتوفني ما كنت الوفاة خيرا لي (قوله لزمانا المقصود) اي وهو التسليم وقد  
علمت ما فيه وقد انتهى ما رأته من كناية العلامة المرحوم عبد الرحمن افندي - خلوات فانه كتب  
متنا لنفسه وشرحه شرحا واسعا احتوى على فوائد وفرائد ونقول غريبة وقد رأيت من مشقونا  
وخفت على ما فيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع شدة الاحتياج الى ما فيه فأحييت أن  
أقتطف بعضا من أزهاره على هذا الشرح المتداول بين الناس لأجل أن يتتبع به المسلمون ولا  
يضيع سعيه فانه مكث المدة المديدة في تحريره وتنقيحه جزاه الله أحسن الجزاء ووالى عليه  
جزيل الرحمت فمن كان داعيا الى ومترجعا على فليمدح له ويترحم عليه وعلى المؤلف والسيد أولا  
وبالأصالة ثم يذكرني بعدهم بالتبعية والطاقاة فانه ليس لي في هذه التقييدات الا ما كان خطأ  
وأما ما كان من صواب فمن المقولات وأسأل الله تعالى أن يغفر لنا العثرات انه يبيده الخير وهو  
على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(باب احكام الشهيد)\*

(قوله لانه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره برزق عند ربه  
على المعنى الذي يصح أولان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وبرحه وشجوه أولان روحه شهدته  
دار السلام وروح غيره لا تشهد لها الا يوم القيامة وقيامه بشهادة الحق حين قتل اولانه يشهد  
عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول لما أنه مشهود له بالجنة أولان الملائكة  
تشهدوا كراماله كذا في حاشية الدرر عن النهر (قوله لم يبق من اجله) بفتح اليا وهو تفسير لما قبله  
ولولم يقتل لاحتمال أن يموت وأن يبقى وقالت المعتزلة ان القتال قطع على المقتول اجله وانه لو لم  
يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرع الخ) أما لغة فقال في القاموس الشهيد وتكسر شينه  
الشاهد والامين في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شيء والقيل في سبيل الله لان ملائكة الرحمة  
تشهد له أولان الله تعالى وملائكته تشهد له بالجنة أولانه ممن يستشهد يوم القيامة على الامم  
الخالية أو اسقوطه على الشاهدة أي الارض أولانه حتى عند ربه حاضر أولانه يشهد ملكوت  
الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية مع اللغوية (قوله هو من قتل اهل الحرب)  
هو حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أماتنا وأما بالنظر للمعنى اللغوي فمكل من حارب أهل  
حرب (قوله أو تسمييا) بأن ألقوا الحجارة الى طريق المسلمين فهلكوا به أو أرسلوا ماء فأغرقهم  
به (قوله ولو بغيره الخ) مثله ملو وطئت دابتهم مسلما أو قروا دابة مسلم فمتمة اورده ومن السور  
أو ألقوا عليه حائط (قوله أو أهل البقي) مباشرة وتسمييا ايضا كقتل اهل الحرب لانه لما كان  
القتال مع البغلة وقطاع الطريق مأمو ربه ألقى بقتال اهل الحرب نعمت الآلة كما عمت هناك  
معراج وأما قتل اهل البقي بعضهم - بعضا وكذا قطع الطريق فقال يعقوب باشا لا يعد أن يعد  
المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأى آلة كانت) راجع الى اهل البقي وقطاع  
الطريق (قوله ليلا ولو بمنقل) تعالى في الضرر ولو نزل عليه الصواع ليلا في المصير فقتل بسلاح أو  
غيره أو قتل قطاع الطريق خارج المصير بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القتل لم يختلف في هذه  
المواضع بل هو مآل اه (قوله أو من الخ) أي بسلاح كما أفاده في الشرح (قوله بجر الخ)

لزمانا المقصود

\*(باب احكام الشهيد)\*

سمى به لانه مشهود له بالجنة  
(المقتول) بأى سبب كان  
(ميت) بانقضاء أجله لم يبق  
من (أجله) ولا رزقه شيء  
(عندنا) معاشر أهل السنة  
والجماعة قاله في العناية  
(والشهيد) شرعا هو (من  
قتله أهل الحرب) مباشرة أو  
تسمييا بأى آلة كانت ولو  
بماء أو نار أو موهاب بين المسلمين  
(أو) قتله (أهل البقي أو)  
قتله (قطاع الطريق) بأى  
آلة كانت (أو) قتله  
(الصواع في منزله ليلا ولو  
بمنقل) أو نهارا (أو وجد  
في المعركة) سواء كانت  
معركة أهل الحرب أو البقي  
أو قطاع الطريق (وبه أثر)  
بجر وكسر حرف وخروج  
دم من أذن أو عين

لا من فم وانف ومخرج (أو قتله مسلم ظالما) لا بجدة وقود (عمدا) لا خما (بجعد) خرج به للمقتول شبه عمد بمنقل وشمل من قتله أبوه  
أوسيده (وكان) المقتول (مسلم بالغا خالما من حبط ونقص وجنابة ولم يرث) أي ما صار خلقا في الشهادة كالشوب الخلق  
بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد ٤١٢ انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم (فيكن بدمه) أي مع دمه من غير

وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية السيد على مسكين  
(قوله لا من فم وانف ومخرج) لأن الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عادة فان  
الإنسان يتلى بالرعاف والجبان يول دما حيا نا وصاحب الباسو يخرج الدم من دبره (قوله  
أو قتله مسلم) قيد بالقتل لأنه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق فإنه لا يكون  
شهيدا في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر وقوله ظلم أدخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه  
أوماله أو المسلمين أو أهل الذمة ١١ در منفي (قوله لا بجدة وقود) محترز التقييد بالظلم والضابط  
في قتل من يكون شهيدا أن لا يجب بنفس القتل مال أو الوقت لمسلم خطأ أو عدا بالقتل فلم يس  
بشبهه بل وجوب الدية بقتله وكذا الوجود مذبحا ولم يدم لم قاتله أو وجد في محله مقتولا ولم يعلم قاتله  
لأنه لا يدري أقتل ظالما أو مظلوما عمدا أو خطأ بجر (قوله وشمل من قتله أبوه أو سيده) لأن  
نفس القتل موجب للقصاص وانما سقط لعارض (قوله وكان المقتول مسلما الخ) أي مقتول  
من كرم أهل الحرب وغيرهم (قوله كالشوب الخلق) قال في البحر هو في اللغة من الرث وهو  
الشيء البالي وسمى مرثا لأنه صار خلقا في حكم الشهادة والمرث شرعا من خرج عن صفة القتلى  
وصار إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من منافعها وهو شهيد  
في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء (قوله بوجود رفق) متعلق بيرث والرفق  
الاتفاق (قوله بعد انقضاء الحرب) ولو فيها لا يصير مرثا بشي مما ذكر ١١ در (قوله فيلحق  
بشهداء أحد في الحكم) أي فيلحق من ذكر من مقتول أهل الحرب والبغى وقطاع الطريق  
والمقتول ظالما وبين حكم شهداء أحد بقوله فيكن بدمه الخ (قوله أي مع دمه) فالباة للام صاحبة  
(قوله زمة لوهم بدمائهم) التزويل للثوب (قوله فإنه ليس كلمة) أي جرحه وهي بفتح الكاف  
وسكون اللام وفتح الميم (قوله تكلم) تجرح أي يجرح صاحبها (قوله تدمي) أي يخرج منها  
الدم بفتح الميم من دمى للآزم ومنه الحديث أن أفت الأصابع دميت (قوله لونه) أي لون  
الخارج المقتول من قوله تدمي (قوله ويكن مع ثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر  
(قوله وان علم مسبق) أي من قوله بدمه وثيابه (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) دليل  
لقوله ويصل عليه وما قبل من أنهم أحياء والحي لا يصل عليه فدفوع بأنه حكم آخرى  
لادنيوى دليل ثبوت أحكام الموقو له من قسمة تركاتهم وينوثة نسائهم إلى غير ذلك وما قيل  
أنهم الاستغفار وهم مغفورا لهم فستقض بالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي بجر عن الهداية  
(قوله فصل عليه) أي مع حزة كما هو المتبادر (قوله والصلاة على الميت لاظهار كرامته) أي  
لالتصميل المغفرة (قوله وحرم المنافق) الضمير محذوف أي وحرمها المنافق (قوله كالقرو)  
أدخات الكاف الخلف والقلنسوة بجر والاشبه أن لا تنزع عنه السراويل هستانى (قوله  
أن وجد غيره) والا كفن به للضرورة هذا ما يعطيه مفهومه (قوله توفرة على الورثة) أنه لقوله  
ويقتصر (قوله أو المسلمين) أي فيرذليت ما لهم أن لم يكن له ورثة (قوله أنه) أي أثر الشهيد

تفصيل لقوله صلى الله عليه  
وسلم زمة لوهم بدمائهم فإنه ليس  
كلمة تكلم في سبيل الله الاتاني  
يوم القيامة تدمي لونه لون الدم  
والريح ريح المسك (و) يكفن  
مع (ثيابه) للأمر به في  
شهداء أحد (ويصل عليه)  
أي الشهيد (بالغسل) نص  
عليه تأكيذا وان علم بما  
سبق لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم وضع حزة رضى  
الله عنه وجرى به رجل من  
الانصار فوضع إلى جنبه  
فصلى عليه ثم رفع وتر لحزة  
حتى صلى عليه يومئذ سبعين  
صلاة كما في مسند أحمد  
وصلى النبي صلى الله عليه  
وسلم على قتلى بدر والصلاة  
على الميت لاظهار كرامته  
حتى اختص بها المسلم  
وحرم المنافق والشهيد  
أولى بهذه الكرامة (و) ينزع  
عنه أي عن الشهيد  
(ما ليس صالحا للكفن  
كالقرو والحشو) أن وجد  
غيره صالحا للكفن (و) ينزع  
(الأسلح والدرع) لما في  
أبي داود عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال أمر  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بقتلى أحد أن ينزع  
عنهم الحديد والجلود وأن

يدفنوا بدمائهم وثيابهم (ويزاد) أن نقص ما عليه عن كفن السنة ليم (وينقص) أن زاد العدد (في ثيابه) على كفن وهو  
السنة توفرة على الورثة أو المسلمين (وكره نزع جميعها) أي ثيابه التي قبل فيها يلقى عليه أثره (ويغسل) الشهيد



الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والارض بماء الزن في مصائف الفضة قال ابو اسيد فذهبنا ونظروا اليه فاذا برأسه يقطر ماء فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأته فأخبرته أنه خرج وهو جنب (أو صبياً ومجنوناً) لان السيف كفى عن التغسيل فبين يوصف بذنب ولا ذنب لهما فلم يكونا في معنى شهداء أحد (أو) قتل (حائضاً أو نقساء) سواء كان بعد اذ قطع الدم أو قبل استقراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح والمعنى فيه ما كالجنب (أو ارتث) بالبناء للعجول أي حمل من المعركة رثيلاً أي جريحاً وبه رمق كذا في الصحاح وسمى رثيلاً لانه صار خلقاً في حكم الشهادة بما كلف به من أحكام الدنيا أو وصل اليه من منافعها (بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا وهو ترك الغسل ففضل وهو شهيد في حكم الآخرة له الثواب الموعود للشهداء ولو ارتث (بأن أكل أو شرب أو نام) ولو قليلاً (أو تدأوى) لرفق الحياة (أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) ويقدر

وهو الدم (قوله عند الامام) أي خلا فالهما (قوله بماء الزن) أي السحاب جمع مزنة كافي الجلالين وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء ولم يعد صلى الله عليه وسلم غسله لحصوله بغسل الملائكة بتدليل قصة آدم ذر (قوله أو صبياً) هذا عند الامام وعندهما لا يغسل ومثله المجنون والجنب لان ما وجب بالجنب سقط بالموت والصبي احرق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوطه لا بقاء أثر كونه مظلوماً وغير المكلف أو لم يمه هذه الكرامة لان مظلوميته اشد حتى قال أصحابنا خصوصاً البهية يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم كذا في الشرح وقد ذكر المصنف دليل الامام (قوله أو قبل استقراره في الحيض ثلاثة أيام) فيه أنه اذا لم يمت ثلاثاً لا يكون حياً إلا أن الغالب فيه ذلك فينبوا الحكم عليه وقيد بقوله في الحيض لان النقصان لاحد لقله (قوله والمعنى فيه ما كالجنب) أي فانص الوارد في الجنب يشمله لان كلامهم ما حدث اكبر بل هما أغلظ من الجنابة اذ لا يرتفعان بالغسل (قوله وبه رمق) أي بقية الحياة فاموس (قوله بما كلف به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما اذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو متعلق بقوله صار حلقاً (قوله أو وصل اليه من منافعها) ككل وشرب (قوله وهو شهيد في حكم الآخرة) عند السيوطي في التثنية شهداء الآخرة فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول أو الفرق أو الهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم أيما امرأة ماتت بجمع فهي شهيدة والجمع بالضم بمعنى المجموع كالتخريم في المذخور والمعنى أنها ماتت من سبب مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكرة أو بالبل وهو داء يصيب الرثة ويأخذ البدن منه في النقصان والأصفرار أو في الغربية أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه أو مظلمة أو بالعشق مع العقاف والسكران كان سببه حرماً أو بالشرق أو باقتراض السبع أو بحبس سلطان ظلماً أو بالضرب أو متوارياً أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذناً محتسباً أو تاجراً مدوقاً ومن سعى على امرأته وولده وما ملكته يمينه يقيم فيهم أمراً لله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمائد في البحر الذي حصل له غنيان والذي يصيبه التي له اجر شهيد أي ومات من ذلك ومن مات صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال بكل يوم خمس وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر سقراً ولا حضراً كتب له اجر شهيد والمفسك بسنق عند فساد أمق له اجر شهيد ومن قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين اعطى اجر شهيد وان برئ برئ مغفور له قال وحذفت أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً (قوله له الثواب الموعود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تدأوى لرفق الحياة) الأولى بنبه شياً من مرافق الحياة كافي الشرح في الكلام حذف مضاف (قوله ويقدر على أدائها) أما اذا لم يقدر على أداء الصلاة مع العقل فلا يصير رثيلاً لا يلزمه الصلاة بموته حيث لا تملك بالاداء الامع القدرة على الفعل ولو بالأيام وهو منعدم ولم تحصل له حياة ليقضى ما مضى مع العقل والعجز عن طريق من ألزمه القضاء بمجرد العقل واما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر

على أدائها اذ لا يلزمه بدون قدرة دفع العجز بالغسل



(أونقل من المعركة) تحيا ليرض ٤١٤ (الأنحوف وطه الخليل) اوله واب فانه بهذا لا يكون مرتثا (او اوصى) عاف على قوله

اكل سواء اوصى بأمر الدنيا والاخرة عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون مرتثا بوصيته بأموالا خرة وقيل الخلاف في امور الدنيا وقال الفقيه أبو جعفر انما يكون مرتثا اذا زادت الوصية على كلين أما بالكلمة او الكلمتين فلا تبطل الشهادة (او باع واشترى) او تكلم بكلام كثير بخلاف القليل فان من شهدا أحدهم تكلم كسعد ابن الربيع وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكون) الشهيد (مرتثا) بذلك كذا قاله الكمال واذا اختلط قتل المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم فان كان المسلمون أكثر صلى عليهم وينوي المسلمين والا فلا الا من عرف انه من المسلمين ويتخذ لهم مقبرة على حدة كذمية ماتت حبلى بمسلم

• (كتاب الصوم) •

لما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها

٢ (قوله وقيل لا خلاف) لا وجود لذلك في الشرح الذي بالهامش كما ترى وانما الموجود فيه وقيل الخلاف

في عدم كونه مرتثا (قوله أونقل من المعركة) سواء وصى لى الى يته حيا ومات قبله ولو انتقل بنفسه يكون مرتثا بالاولى قاله السبكي (قوله ليرض) اعلم ان بعضهم كصاحب البدائع جعل الالة في ارتثائه أن نقله من المعركة بزيده ضعفا ويوجب حدوثا لم فيكون النقل مشاركا للجراحة في اثارة الموت فلم يمت بسبب الجراحة بيقينا فلا يقطع النفس بالشيء وحيد فثلا فرق بين ان ينقل ليرض والأنحوف وطه الحيوان وبعضهم جعل الالة في الاوثان ينسل شيء من مرافق الدنيا فعلى هذا يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل للتداوى والأنحوف من وطه الحيوان افاده السبكي ٣ (قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف بخواب أبي يوسف بأن يكون مرتثا فيما اذا كان بأموال الدنيا وجواب محمد به سده فيما اذا كان بأموال الاخرة فيوصى بما يمكن به ويخص رقبته ويبرء جوارحه من النار ويترك نفسه ذخيرة الاخرة (قوله كسعد بن الربيع) هو كافي رواية يزيد بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد اطلب سعد بن الربيع وقال انه رأيته فاقرته منى السلام وقل له كيف تجدك قال فاصبته وهو في آخره ق وبه سده عن ضربته ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أنظر في الاحياء أنت أم في الاموات فقال انى في الاموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقل ان سعد بن الربيع يقول جرتك الله عنا خير ما جرى فباعن أمته وقل انى أجدر بريح الجنة وأبلغ قومك عنى السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم لا عذر لكم عند الله تعالى ان خاصر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه ومنكم عن تطرف ثم يبرح أن مات بخا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره قال في القاموس وقرأ عليه السلام أبلغه كأقرأه ولا يقال أقرأه الا اذا كان الام مكتوبا (قوله مع الجراحة) اى مثلا فوالا فالشهادة لا تخصها (قوله لا يكون الشهيد مرتثا بذلك) فى أول الكلام غنى عنه (قوله صلى عليهم) اى بغير تفصيل فى القتلى وبعد التفصيل فى الموق وذلك لان الحكم للغالب الا من عرف أنه كافر (قوله الا ان عرف أنه من المسلمين) اى بالمسما وهى الختان والنخاض ولبس السواد وان استوى اليصل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما جمع الحرام والحلال فى شئ الا غلب الحرام الحلال كذا فى الشرح (قوله ويتخذ لهم مقبرة على حدة) نقله فى الشرح عن بعض المشايخ وجعل محله فيما لا يصل عليهم اه وهو فيما اذا غلب الكفار وقساويا وظاهر هذا التقييد أنهم اذا صلى عليهم يدفنون فى مقابر المسلمين (قوله كذمية الخ) هذه المسئلة اختلف فيها انصبا رجع بعضهم جانب الولد فقال تدفن فى مقابر المسلمين وبهضهم جانبها فان الولد فى حكم حرثها مادام فى بطنها فتدفن فى مقابر المشركين وقال عقبه بن عاصر يتخذ لهم مقبرة على حدة افاده فى الشرح اى ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجهه الولد اليه والخلاف فى الموق المختلطين أصله اختلاف فى هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الصوم) •

(قوله ذكره) الى الصوم عقبه كثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة وآخر الصوم ووجهه اقتران الزكاة مع الصلاة فى آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما فى التمهاتنى أفضل الاجمال

فى امور الدنيا فله محرف عما أنبته المحشى او ما أنبته المحشى محذوف من نسخة الشرح التى طبع منها والبحر اه معجمه بعد

بعد الزكاة الصوم وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف وفي الاجهوري بعد مضي ليلتين من شعبان المذكور (قوله ويحتاج لمعرفته الخ) قد ذكر ذلك من هنا الى آخر الفصل فلا يحتاج الى التفتيه عليه ويحتاج بالبناء للمجهول اي يحتاج المكلف (قوله نعمنا لغة الامسالك الخ) ظاهره انه حقيقة لغوية في ذلك وهي ما تفيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو امسالك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام القرم اذا لم يعترف وقول الذابغة خيل صيام وخيل غير صائمة نهر (قوله هو الامسالك نهارا) انما عبر به دون ترك لان المأمور به فعل المكلف وهو الامسالك بجر (قوله النهارضة الليل) قال في الشرح النهار عبارة عن زمان ممتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو قول أصحاب الفقه والالفة (قوله الى الغروب) هو اول زمان بعد غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من ههنا فقد افطر الصائم أي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم فهمسنا في ولذا كره الوصال من (قوله سواء كان يؤكل عادة أو غيره) أي في حكم الافطار وان اختلف الحكم من جهة وجوب الكفارة وعدمه وقوله أو غيره بالنصب عطف على جملة يؤكل وقوله وكونه بالجر عطف على الادخال (قوله يخرج النسيان) أي يخرج الادخال ناسيا كمن أكل أو شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه ومثل ذلك من جامع ناسيا (قوله فهو كالعمد) أي في الافساد لا في وجوب الكفارة (قوله سواء أدخله الخ) الاولى حذفه ويجعل قوله بظنا مقبول لقوله ادخل شي (قوله من القم) متعلق بأدخله ومثل ما ذكرنا اذا أدخله في دبره أو فطر في احليله أو أذنه (قوله تسمى الجائفة) فهي جراحة وصلت الى الجوف (قوله الآمة) بالمد وتشديد الميم جراحة وصلت الى ام الدماغ (قوله والانزال بعث) فانه يفسد وان لم يجبه كفارة والمراد بالجماع الجماع المعهود (قوله لقتار العبادة) وهي الامسالك عن المنطرات بنية العبادة وقوله عن العادة وهي الامسالك عن الاكل على جرى عادته وسئلها الامسالك حجة (قوله من أهله) هو الشخص المخصوص بالجمع فيه شروط الصعبة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفاس والنية والعلم بالوجوب ان كان بدار الحرب أو الكون بدارنا وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ والاطاقة فليسا من شروط الصحة لصحة صوم الصبي وثواب عليه وصحة صوم من جن أو أغشى عليه بعد النية وانما لم يصح صومه ما في الغد لعدم النية (قوله احتراز عن الحائض والنفاس) أي ما دام عليها الحيض والنفاس أما اذا طهرت أو ما صح صومها وان لم تغتسل منهما بجر (قوله امسالك عن المنطرات) اعترض بلزوم الدرف في هذا التعريف اذا المنطرات مفسدات للصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم لتوقف معرفته عليها فهمسنا في وأجيب بأن المراد بالمنطرات المأكولات ونحوها (قوله باذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من أهله وقوله في وقته هو النهار المذكور في التعريف المطول (قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الاصل من رخص اذا احترق سمي به لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منصرف للعلية وزيادة الآف والنون وحادي غير

ويحتاج لمعرفته لغة وشريعة  
وسببه ونبرطه وحكمه وركنه  
وحكمة شرعيته وصفته فغناه  
لغة الامسالك عن الفعل  
والقول وشرا (هو الامسالك  
نهارا) النهارضة الليل من  
الفجر الصادق الى الغروب  
(عن ادخال شي) سواء كان  
يؤكل عادة أو غيره وقيل  
الادخال يخرج الدخول  
لغيره وكونه (عمدا أو خطأ)  
يخرج النسيان والخطي  
من سببه ماء المضمضة الى  
حلقه فهو كالعمد سواء  
ادخله (بطنا) من القم أو  
النف أو من جراحة في  
الباطن تسمى الجائفة (أو)  
ادخله في (ما له حكم الباطن)  
وهو الدماغ كدواء الآمة  
(و) الامسالك نهارا (عن  
شهوة الفرج) شمل الجماع  
والانزال بعث (بنية) لقتار  
العبادة عن العادة من أهله  
احتراز عن الحائض  
والنفاس والكافر والمجنون  
واختصار هذا الحديث الصحيح  
امسالك عن المنطرات منوى  
لله تعالى باذنه في وقته (وسبب  
وجوب رمضان)

منصرف لاف التائيت المقصورة ويصرف غيرهما وفيه أن شعبان كرمضان قال الجوهري  
يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين مخبر زيادة وأطبقوا على أن الصلح في ثلاثة  
أشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وريبع الأول والاخر حذف شهرهما من قبيل  
حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجزوا مثل هذا العلم بحري المضاف والمضاف اليه  
حيث أعربوا الجزأين نهر عن الكشاف والسعدوني شرح المشارق لابن ملك ربيع بالتنوين  
والأول صفة وإضافته إلى الأول غلط اه سيد (قوله يعني افتراض صومه) أشار به إلى أن  
الوجوب بمعنى الافتراض وإلى أن في العبارة مضافا محذوفا (قوله شهود جزء صالح) اعترض  
بأن الصبي الذي بلغ أثناء الشهر شهود جزءا منه فقتضاء وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ  
وأجيب بأنه لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بحج وحاصل ما ذكره المصنف أنهم  
اتفقوا على أن رمضان انما يجب بشهود جزء منه واختلقوا بعد فذهب السرخسي إلى أن  
السبب مطلق شهود جزء من الشهر حتى استوى فيه الأيام والليالي وذهب نحر الاسلام ومن  
وافقه إلى أنه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم كافي الدر وهو ما كان من طلوع  
الفجر الصادق إلى قبيل الضحوة الكبرى فما بعدها إلى الفجر لا يلزم بشهوده شيء وغرة الخلاف  
تظهر في أن أفاق أول ليلة من الشهر ثم قبل الفجر جميع الشهر ثم أفاق بعده أو أفاق في ليلة  
منه أو فيما بعد الزوال من يوم منه ثم عاوده الجنون قبل الفجر يلزم القضاء على قول شمس الأئمة  
لا على قول غيره وصحح في المغني قول نحر الاسلام وموافقيه وعليه الفتوى كافي المجتبى والنهر  
عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كافي الغاية واختار في الخبازية الأول فهو ما قولان  
مصححان الآن الفتوى واكثر التصحيح على قول نحر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لأنشاء  
الصوم فيه وهو من طلوع الفجر إلى قبيل الضحوة الكبرى (قوله مطلق الوقت في الشهر)  
الأولى فانه قال السبب مطلق الوقت في الشهر (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الأول الذي يمكن  
فيه انشاء الصوم من كل يوم لا كله ولا يلزم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق  
والأوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي بعد الزوال كذا في تحفة الاختيار وهو عطف تفسير على قوله  
شهود جزء صالح فالمصنف اعقد كلام نحر الاسلام ولم يذكر كلام شمس الأئمة وانما ذكره الشرح  
بقوله خلاف شمس الأئمة (قوله لتفرق الأيام) قال في الشرح لأن صيام الأيام عبادة متفرقة  
كتفرق الصلاة في الأوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصح للصوم أصلا وهو الليل اه أي فيكون  
ذلك التخلل مانعا من انهاب جزء اليوم على ما بعده (قوله لا ما مضى) أي انما قاله شرط  
الوجوب فيما مضى وهو الاسلام والبلوغ (قوله ولا منافاة بالجمع بين السببين) قال في الشرح  
وتبعنا الهداية في الجمع بين السببين لانه لا منافاة فشهود جزء مخصوص من الشهر بسبب لعله  
ثم كل يوم سبب اصومه غاية الاخر أنه تكرر بسبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه  
ودخوله في ضمن غيره فانه الكمال وفيه أنه كيف يتأتى هذا الجمع وهما قولان متباينان والمقرع  
على أحدهما لا يتأتى تفريعه على الآخر وأيضا إذا كان السبب المجموع فكل منهما حاسر سبب  
لا سبب مستقل والترتب المسبب على كل بافتراده وأيضا أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء  
عنه بالخام فان شهود جزء من اليوم فيصه جزء من الشهر على أن المصنف لم يجمع كما ينبغي عليه

يعني افتراض صومه (شهود  
جزء) صالح للصوم (منه) أي  
من رمضان خرج الليل وما  
بعد الزوال على ما قاله نحر  
الاسلام ومن وافقه خلافا  
لشمس الأئمة ان السبب  
مطلق الوقت في الشهر (وكل  
يوم منه) أي من رمضان  
(سبب لادائه) أي لوجوب  
اداء ذلك اليوم لتفرق الأيام  
فمن بلغ أو أسلم يلزمه ما بقي  
منه لا ما مضى ولا منافاة بالجمع  
بين السببين ونقل السببية

من المجموع للجزء الاول رعاية للمعبارية (وهو) اى صوم رمضان (فرض) عین ٤١٧ (اداء وقضاء على من اجتمع فيه اربعة

اشياء) هي شروط لاقتراضه  
وانطابا به ونسبى شروط  
وجوب احدها (الاسلام)  
لانه شرط للخطاب بفروع  
الشريعة (و) ثانيها  
(العقل) اذ لا خطاب بدونه  
(و) ثالثها (البالوغ) اذ  
لا تكليف الا به (و) رابعها  
(العلم بالوجوب) وهو شرط  
(لمن اسلم بدار الحرب) وانما  
يحصل له العلم الموجب  
باخبار رجلين عدلين او  
رجل وامرأتين مستورين  
او واحد عدل وعندهما  
لا تشترط العدالة ولا البلوغ  
والحرية وقوله (او الكون)  
شرط لمن نشأ (بدار الاسلام)  
فانه لا عذر له بالجهل (ويشترط  
لوجوب ادائه) الذى هو  
عبارة عن تفريغ الذمة في  
وقته (الصحة من مرض)  
اقوله تعالى فمن كان منكم  
مریضا (و) الصحة  
اى الخلق عن (حيض  
ونفاس) لما قدمناه  
(والاقامة) لما تلوانه  
(ويشترط لصحة ادائه) اى  
فعله ليكون اعم من الاداء  
والقضاء (ثلاثة) شرائط  
(النسبة) في وقته الكل يوم  
(والخلق) هما ينافيه (اى  
ينافى صحة فعله) من حيض  
ونفاس (لما فاتهما) (و) الخلق  
(هما يفسده) بطرقه عليه  
(ولا يشترط) لصحته (الخلق عن الجنابة) لقد رتبته على الازالة وضرورة حصوله بالبلا

وانما اعتد قول غير الاسلام فليست امل (قوله من المجموع) اى مجموع السهر (قوله للجزء  
الاول) حيث قلنا انه يجوز نسبة آداء الفرض من الليلة الاولى مع عدم جواز النسبة قبل سبب  
الوجوب كما اذ انوى صوم الغد قبل غروب الشمس كذا فى الشرح والاولى التعبير بالى بدل الام  
(قوله رعاية للمعبارية) اى نظرا الى كونه معيارا لا يحتمل غيره فزمانه كالشئ الواحد فتشاهد  
أوله كشاهد تمامه وكان الفعل شاغل له من اوله الى آخره قال فى الشرح وثلاثا يلزم تقديم  
الشئ على سببه اى لوجه لنا السبب المجموع والواجب الصوم قبل تحقق المجموع لازم تقديم  
الصوم على سببه (تنبيه) لم يستوف المصنف بقية أسباب الصوم وقد ذكرها فى الشرح فقال  
فى المنذور النذر وفى صوم الكفارات الحنث فى الميى والجنابة فى القتل والاحرام والافطار  
والعزم على الوطء فى الظهار والشروع فى النفل وسبب القضاء سبب وجوب الاداء واذا نذر  
صوم يوم الخميس او رجب فصام الاثنين او ربهما الاول صح عن نذره لوجود سببه وانما تعيىن  
اليوم والشهر لان صحة النذر ولزومه بما به يكون المنذور عبادة والمحقق لذلك الصوم لخصوص  
الزمن ولا باعتبار كذا فى الفتح ولعل هذا فيما اذا لم يكن النذر معلقا على شرط يراى كونه كأن  
شئ الله مريض لا صوم شهر كذا فانهم نصوا على تعيين الزمن فى مثله (قوله لانه شرط  
للخطاب بفروع الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة والاصح أن الكفار مخاطبون بفروع  
الشريعة لقوله تعالى لم نك من المصلين الآية فيعذبون على تركها عذابا زائدا على عذاب الكفر  
(قوله وانما يحصل له العلم الموجب) اى للخطاب (قوله مستورين) الظاهر أنه بصيغة الجمع  
ويغلب جانب الرجل فذكر (قوله او واحد عدل) قال فى الينابيع العدل من لم يطعن عليه  
فى بطن ولا فرج ومنه الكذب نار وجهه من البطن اه در من الشهادة وذكر فى مسائل شتى  
من القضاء أنه يشترط فى اخبار المسلم الذى لم يجر بالشرائع أحد شرطى الشهادة اى اما العدد  
واما العدالة من غير ذلك خلاف وظاهر كلام المؤلف أن الامام يشترط البلوغ والحرية فى الخبر  
ويحجر (قوله وعندهما لا تشترط العدالة) اى فى الخبر اى ولو واحد او أفاد أنه لا بد من العلم  
اتفاقا فاذا لم يعلم على اختلاف القولين ثم علم باقتراض الصوم ليس عليه قضاء مما مضى اذ  
لا تكليف بدون العلم للعذر كذا فى الشرح (قوله أو الكون) اى الحلول وهو عطف على  
العلم أفاده فى الشرح (قوله شرط لمن نشأ) الاولى أن يؤخره عن قوله بدار الاسلام ويقول وهو  
شرط لمن نشأ بها (قوله عن تفريغ الذمة) اى ذمة المكلف عن الواجب فى وقته المعين له (قوله  
الاية) تمامها أو على سقر فعدته من أيام أخر (قوله اى الخلق) انما اوله بذلك لان دم الحيض  
والنفاس دم صحة لا مرض (قوله لما قدمناه) اى من أنهم ليسوا أهلا للصوم (قوله لما تلوانه)  
اى بقوله الآية وقد ذكرنا تمامها والاولى للشرح ذكرها لئلا يترام (قوله فى وقتها) الوقت  
بالنسبة لاداء رمضان بعد الغروب الى قبيل الفصوة فى أى جزء منه وجدت صح وبالنسبة  
لقضائه الليل كله ولا تجزى النسبة بعد طلوع النجى (قوله اى ينافى صحة فعله) الاظهر حذف صحة  
(قوله من حيض ونفاس) فالخلق وعندها من شروط الوجوب اى وجوب الاداء وشروط الصحة  
(قوله لما فاتهما) الاولى زيادة آباء (قوله بطرقه عليه) من اتى يفسده (قوله لقد رتبته على  
الازالة) اى بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرورة حصولها) اى وضرورة حصولها  
(ولا يشترط) لصحته (الخلق عن الجنابة) لقد رتبته على الازالة وضرورة حصوله بالبلا

وطرق النهار وليس العقل والاهامة من شروط الصلوة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) اي الصيام  
(الكف) اي الامساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج و) ع (ما) الحق بهما مما سئل كره (وحكمه سقوط الواجب) اي  
اللازم فرضا كالأوغر ٤١٨ (عن الذمة) بايجاب الله والعبد (والثواب) تكترما من الله (في الآخرة) ان لم يكن

منها عنه فان كان منها ما  
كصوم التمر فحكمه الصلوة  
والخروج عن العهدة والائتم  
بالاعراض عن ضيافة الله  
تعالى وحكمة مشروعية  
الصوم منها أن به سكون  
النفس الامارة باعراضها  
عن الفضول لانها اذا جاءت  
شبعت جميع الاعضاء  
فتنقبض اليه والرجل  
والعين وباقي الجوارح عن  
جركاتها واذا شبعت  
النفس جاءت الجوارح  
بمعنى قويت على البطش  
والنظر وفعل ما لا ينبغي  
فيها نقباضها يصفو القلب  
وتحصل المراقبة ومنها  
العطف على المساكين  
بالاحساس وألم الجوع  
لمن هو وصفه ابدأ فيحسن  
اليه ولذا لا ينبغي الافراط  
في السحور لمنعه الحكمة  
المقصودة والاتصاف بصفة  
الملائكة ولا يدخل الرياء  
في صوم القرض

٣ قوله وهو متلبس بها  
يوجد هنا في بعض النسخ  
زيادة نصها وقرئ بين  
الحصول والتحصيل فان

يعني أن الانسان قد يضطر اليه بالبلاء ويطرأ عليه النهر أي يطلع عليه الفجر أي من غير  
تمكن من الغسل وليس القصد التقييد بالضرورة أي بل المراد أن ذلك قد يحصل فلم يعتبر  
الشارع ذلك مفسدا وان حصل بغير ضرورة كما اعتبر السفر من خصاوان لم يكن فيه مشقة  
نظرا للشأن والاولى الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يصح صائما وهو  
جنب (قوله حصولها) أي الجنابة (قوله وطرق النهار) أي مع طرق النهار فان الانسان  
قد لا يتمكن من الغسل ليل لا يظهر النهار أي اليوم وهو متلبس بها (قوله اذا طرأ) أي بعد  
النية والاولى ذكر السفر مع الجنون (قوله وعما الحق بهما) من نحو الدواء (قوله وحكمه)  
أي الصوم من حيث هو (قوله أو العبد) وايضا به بذره أو الشروع فيه وهذا في حق صوم  
واجب أو نفل (قوله تكترما من الله) أي حال كون الثواب تكترما من الله لا بطريق الايجاب  
ولا بطريق الوجوب (قوله والائتم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى) فيه أن الائتم من جهة لا  
ينافي حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى ما قاله صاحب النهر من أن التهي لمعنى مجاور لا  
ينافي حصول الثواب كالملافة في الارض المغسوبة اه (قوله وحكمة مشروعية الصوم)  
الاولى زيادة قوله كثيرة (قوله سكون النفس) أي عن التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) أي  
بالسوء وقوله باعراضها متعلق بسكون والباء للسببية (قوله عن الفضول) أي عن الامور  
الزائدة التي لا تعني المكلف الحاصلة من الجوارح (قوله شبعت جميع الاعضاء) أي انكفت  
عن التحرك فيما لا يرضى فان قلت ان الجوع يكفه عن التحرك في الطاعات أيضا اجيب بأنه ليس  
المراد بالجوع الجوع المفرط المؤدى الى ذلك (قوله عن حركاتها) أي السينة (قوله بمعنى قويت)  
فالمراد بالجوع هنا الطلب فدفع بهذا التفسير ما يوهم من أن الجوع يقتضي الانكفاف (قوله  
وفعل ما لا ينبغي) من عطف العام (قوله فبأنقباضها يصفو القلب) فان الواجب لك دوراته  
فضول الجوارح فاذا حبست عنها صفا وبه تبلغ الدرجات العلى كذا في الشرح (قوله وتحصل  
المراقبة) أي المحافظة على أوامر الله تعالى ونواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال  
في الشرح فان الصائم لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات تذكروا من هذا حاله في عوم الاوقات  
فيسارع اليه بالبرقة والرحمة وحقيقة ما في حق الانسان نوع ألم باطن فينال بذلك ما عند الله  
تعالى من حسن الجزاء ومنها موافقته الفقراء بتحمل ما ينجمون احسانا وفي ذلك رفع حاله عند  
الله (قوله لمن هو وصفه ابدأ) اللام بمعنى على ومصدر من المساكين والاولى حذفه للاستغناء  
عنه بقوله على المساكين (قوله ولذا) أي لما ذكر من الحكم (قوله في السحور) بالضم الفعل  
أي الاكل (قوله والاتصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو صريح ٣ ما في الشرح (قوله  
بصفة الملائكة) فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل الرياء  
في صوم القرض) وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال يقول الله تعالى  
الصوم لي وأنا اجزي به نفي شره الغير وهذا الميز في سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه



أن الفرائض كلها لاريا فيه أقال في الدرقيل باب صفة الصلاة ولا ريا في الفرائض في حق اسقاط الواجب وكذا ذكره آخر الحظر فلا خصوصية للصوم أما إذا كان أحسن ما بين الناس وكان بحيث لو كان في الخلوة لا يحسن فليس له ثواب الاحسان ثم الحديث عام للصوم الفرض والنفل لأن أمسا كفي خلوته انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحسنات تؤخذ في المظالم الا الصوم وقيل انه لم يعبد به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

\*(فصل في صفة الصوم وتقسيمه)\* الصفة هو كونه فرضا أو واجبا الخ والتقسيم باعتبارها (قوله ينقسم الصوم الى ستة أقسام) أي اجالا وبال تفصيل هي ثمانية لان الفرض امام عين وهو صوم رمضان اداء وغير معين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فالمعين كالنذر المعين وغير المعين كالنذر المطلق أفاده في الدرر (قوله ذكرت) أي الاقسام مجمله أي لم يبين فيها الافراد ثم مفصلة ببيان افرادها (قوله لكونه أوقع في النفس) أي لكون التفصيل المفهوم من قوله مفصلة وذلك لذكره بعد الاشتياق الى البيان (قوله وصوم الكفارات) لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر جاحده در (قوله الظهار) أي كفارة الظهار الخ وقوله والقتل أي الخطا ومثله كفارة الانطار وانما لم يذكرها لانها أمثها وأما صوم المتعة والقران فليس من صوم الكفارات وان كان فرضا فمقطعا في السيد (قوله وفدية الاذى) كما اذا حلق أو لبس بعد زفاته بخير بين الذبح والاطعام والصيام فاذا اختار الصوم كان فرضا (قوله لثبوت هذه بالقاطع) علة لكونها فرضا الآن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات فلذا كان عليها فيها كما في سكب الانهر والقاطع هو القران فالظهار في الجفادلة والقتل في النساء والعين في المائدة وكذا جراه السيد وفدية الاذى في البقرة في قوله فن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه الآية (قوله سند) أي رجالا والمراد بقطعية السند أن رجاله ثقات وبقضية المتناي اللفظ أنه لم ينسخ بغيره ولم يعارضه ما هو أقوى منه مما يدل عليه (قوله والاجماع عليها) قد علمت ما ذكره في سكب الانهر من ان الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات حتى عند صاحب الملتقى صوم الكفارات من الواجب (قوله فهو فرض في الاظهر) أي فرض عملي لأن مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي در وقيل انه واجب لانه خص من آية وليوفوا نذرهم النذر بما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض فلم يبق قطعية او صار كخبر الواحد وبمثلث ثبت الوجوب لا الفرض كذا في الشرح والحاصل أن القولين مرجحان \*(تنبيه)\* الصوم اللازم ثلاثة عشر قسما سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة العين وكفارة الظهار وكفارة الاططار في رمضان والنذر المعين وغير المعين اذا التزم فيه التتابع أو نواه الا ان صوم كفارة القتل والظهار والاططار والعين والنذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه اذا أفطر في خلاله استقبله واستأنفه وصوم رمضان والنذر المعين لا يلزم فيهما الاستئناف بقطع التتابع وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جراه السيد وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع او نيته وصوم العين بان قال والله لا صوم من شهر هذا محصل ما في شرح السيد (قوله فهو قضاء ما افسده) وكذا انما بعد

\*(فصل في صفة الصوم وتقسيمه)

ينقسم الصوم الى ستة اقسام ذكرت مجمله ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) معين (واجب) ومسنون ومنسوب ونفل (ومكره) أما القسم الاول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان اداء وقضاء) وصوم الكفارات (الظهار والقتل والعين) وجراه السيد وفدية الاذى في الاحرام لثبوت هذه بالقاطع من الادلة سند او متنا والاجماع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المنذور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وليوفوا نذرهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب) فهو قضاء ما افسده من صوم (نفل) لوجوبه بالشرع وصوم الاعتكاف المنذور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء)

فانه يكفر السنة الماضية (مع صوم) التاسع) اصومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال ثن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المدوب فهو صوم ثلاثة ايام) (من كل شهر) يكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها (ويندب كونها) أى الثلاثة (الايام البيض وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ٤٢٠ لما فى أبى داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة

الشروع فيه أفاده السيد (قوله فانه يكفر السنة الماضية) والمراد الصغائر وأما صوم يوم عرفة فيه ككفر ذنوب سنتين الماضية والآتية لانه شرع محمدى بخلاف الاقل فانه شرع موسى وعة صام اب الدار صوم عرفة من المندوب (قوله مع صوم التاسع) أى أو الحادى عشر لما يأتى للمصنف فتتنى الكراهة بضم يوم قبله أو بعده (قوله ثن بقيت الى قابل) أى الى عام قابل ولم يبق صلى الله عليه وسلم اليه (قوله من جاء) أى به دليل على قوله كصيام جميعه كانه قال لقوله تعالى من جاء (قوله ويندب كونها الايام البيض) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أيا كانت مندوب وكونها خصوص هذه الايام مندوب آخر فى صام غير هاهنه أى باحد المندوبين (قوله بذلك) أى بالبيض (قوله لتكامل ضوء الهلال) فالمراد بياض ليلاها فالاولى أن يقول أيام البيض أى ايام اللبالي البيض (قوله أن نصوم البيض) أى ايام البيض وقوله ثلاث بالتذكير فى المفردات وثاني عشر فى الكل يدل من البيض ومصدوقه اللبالي (قوله قال) أى الراوى (قوله وقال) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله أى كصيام الدهر) لان كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله ومن اعتاده فكا تمام صام الدهر كله (قوله صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو الحاج نضعفه الصوم فاه السيد (قوله تعرض الاعمال) أى يعرضها الحقة على بعضهم فما كان من خيرا أو شرأ ثبتوه وما كان من مباح أزالوه (قوله ومنه صوم ست من شهر شوال) قال فى البحر المست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا اه (قوله كان كصيام الدهر) لان جملة ما صامه برضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهى ثمانمائة وستون يوما وهى عدد أيام السنة والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم وان اختلفت الكيفية فانه لا شك ان ثواب الصائم بالفعل أكثر لان صوم كل يوم بعشرة فهى تزيد على ما ذكر بأضعاف كثيرة (قوله اظاها قوله فأتبعه) أى والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة (قوله وقيل تفريقها) قال فى التنوير وشرحه وندب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التسابع على المختار خلافا للثانى حاوى (قوله فى التشبيه) الاولى حذفه ويقول فى الزيادة ويكون متعلقا بالخالفة (قوله واحبه) أى أكثره ثوابا (قوله كان يتم الخ) فى نسخة بواو وفى نسخ بجذفه وهو الذى فى السيد والشرح (قوله وينام سدسه) ليقوم الصلاة الفجر بنشاط ويقوم بوظائف الاذكار بعده (قوله وكان يقطر يوما ويصوم يوما) لثلاثين النفس على الصيام فيصير طبعها (قوله ولا تخصيمه) أى ولا

واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهية الدهر أى كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم يوم الاثنين و) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض على وأنا صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستان شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الافضل وصلها) اظاها قوله فأتبعه (وقيل تفريقها اظهاها بالخالفة أهل الكتاب فى التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه) كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة (والسلام وهو أفضل الصيام واحبه الى الله تعالى) لقول النبى صلى الله عليه وسلم أحب الصيام الى الله صيام داود

واحب الصلاة الى الله صلاة داود كل يوم ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يقطر يوما ويصوم يوما طلب رواه أبوداود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (النفل فهو ما سوى ذلك) الذى يناله (عما) أى صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيمه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيه لمكروه فحريما الاقل) الذى كره تنزيها (كصوم يوم عاشوراء منقدا عن التاسع) أو عن الحادى عشر (والثالث) الذى كره تحريما (صوم العبدین) انظر والحر للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الامير

(و) منه صوم (أيام التشريق) لو رواد النهي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحرمته صوم العيدين وأيام التشريق في البرهان (وذكره أفراد يوم الجمعة) بالصوم أقوله صلى الله عليه وسلم لا تختصو ليلة الجمعة بقيام من بين الثيالي ولا تختصو أيوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواد مسلم (و) ذكره (أفراد يوم السبت) به أقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ٤٢١ فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبية أو عود

شجرة فليضغه رواد أحمد وأصحاب السنن إلا القسائي (و) ذكره أفراد (يوم النوروز) أصله نوروز لكن لما لم يكن في أوزان العرب فوعول أبدلوا الواو ياء وهو يوم في طرف الربيع (أو) أفراد يوم (المهرجان) معرب مهر كان وهو يوم في طرف الخريف لأن فيه تعظيم أيامهم ينابيع تعظيمها (الآن يوافق) ذلك اليوم (عادته) أقصوات علة الكراهة بصوم معتاده (وذكره صوم الوصال ولو) وأصل بين (يومين) فقط للنهي عنه (وهو) أي الوصال (أن لا يفطر بعد الغروب أصلاً حتى يتصل صوم الغد بالأمس) وكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم بشئ فليعلم أن يتكلم بخير وبمجاورة دعت إليه (وكره صوم الدهر) لأنه يضعفه أو يصير طبعه ومبني العبادة على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة نفلاً بغير رضا زوجها وله أن يفطرها لقيام حقه

طلب صومه مخصوص وقت (قوله ومنه صوم أيام التشريق) هي ثلاثة بعد يوم النحر (قوله وكره أفراد يوم الجمعة) الآن يضم إليه يوم ما قبله أو بعده كما في الحديث وأعلم أنه ثبت بالسنة طلب صومه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما وضعه شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لأن فيه وظائف فعلة إذا صامته ضعف عن فعلها وعد في الدروس صومه من المندوب والمعتد ما هنا (قوله لا تختصو ليلة الجمعة) النهي للتنزيه والمعنى النهي عن الاستعداد لها بخصوصها أما إذا كان اتفاقاً فلا ومع التعمد لا ينتفي التواب (قوله الآن يكون في صوم) أي مع صوم قبله أو بعده (قوله وكره أفراد يوم السبت) للتشبه باليهود بحجر (قوله إلا فيما افترض عليكم) مثله ما إذا ضم إليه غيره (قوله إلا لحاء عنبية) أي قشر عنبية (قوله فليضغه) بفتح الياء والاضاد المجمة (قوله أصله نوروز) ومعناه اليوم الجديد فتوعى الحديد وروز يعني اليوم (قوله وهو يوم في طرف الربيع) هو اليوم الذي تحمل فيه الشمس برج الحمل (قوله وهو يوم في طرف الخريف) المراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم والذي قبله عيدان للقمر (قوله الآن يوافق ذلك اليوم) أي الصادق باليومين قبله واستثنى في عمدة القفاوى من كراهة صوم النوروز والمهرجان ما إذا صام يوماً قبله ما فلا يكره كما في يوم الشكاه وقيد كراهة صومهما في الدرر بما إذا تعمد (قوله وكره صوم الوصال) أي لغیره صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يكره (قوله ولا يتكلم بشئ) أي معتقداً أن ذلك قربة أما إذا سكنت بالعادة فلا كراهة (قوله ولا تصوم المرأة نفلاً) أما الفرض ولو عملاً فلا يتوقف على رضاها لأن تركه معصية ولا طاعة فلو وقع في معصية الخالق وفي الدرر ولا تصوم المرأة نفلاً إلا بإذن الزوج إلا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء بآذنه أو بعد البيوتة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فصل فيما لا يشترط نية وتعيين فيه وما يشترط فيه ذلك \* انما قدم ذكر ما لا يشترط فيه على ما يشترط وإن كانت الواو لا تقيد ترتيباً لقلة أقسامه ولا فضايته لأن فيها ذكر رمضان أداء وإفراد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله تعيين النية) من إضافة المصدر إلى مفعوله كقوله ولا تبيتها (قوله وإداء النذر المعين زمانه) أمضاء النذر المعين ولا يكون إلا في معلق على شرط يراد كونه فلا بد فيه من التعيين والتبیت (قوله إلى ما قبل نصف النهار) أي ولو بشئ يسير لأن الأكثر وجدده صاحبها (قوله وخروج به) أي بصومه (قوله وإداء النفل) المراد بالنفل ما عدا الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً ومكروهاً كما في البحر (قوله من الليل) فلا تصوم قبل الغروب ولا عند دهر (قوله قصد ما يقبله) أي قصد المكلف جازماً بما يقبله فان نوى أن يفطر غداً

واحتياجه والله الموفق (فصل فيما لا يشترط نية وتعيين فيه وما يشترط فيه ذلك) أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية لما يصومه (ولا تبيتها) أي النية فيه (فهو أداء رمضان) وإداء (النذر المعين زمانه) كقوله الله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فإذا أطلق النية ليلته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صرح وحج به عن عمدة المذنبين (و) إدام (النفل بضم) كل من عذبه الثلاثة (نية) معينة معينة (من الليل) وهو الأفضل وحقيقة النية قصد ما يقبله بصوم غد

ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصير صائما به - هذه النية فان اصبح في رمضان لا ينوى صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه رمضان الاظهر أنه لا يصير صائما ومن تسهر با كبر الراى ان الفجر لم يطلع لا بأس به اذا كان الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الاكل ولا يجوز الا فطارا بالخبر في ظاهر الرواية وان اذ ان يعتمد في التسهر على صباح الحديث أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جرت به مرارا وظهر أنه يصيب الوقت هندية (قوله ولا يخلو مسلم - لم عن هذا) أى عن قصد الصوم عازما بالقلب وقالوا التسهر في رمضان نية (قوله الاماندر) كأن كان فاسقا ما جئنا أو نائما من وقت الغروب أو قبله الى طلوع الفجر أو مغرى عليه كذلك (قوله وليس النطق باللسان شرطا) الا أن التلقظ به سنة كما في الحدادى أى سنة المشايخ كما في تحفة الاخبار (قوله ونفى صيام من لم يبيت النية) أى في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم (قوله نفي كمال) يدل له ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما شهد عنده أعرابي برؤية الهلال قال رجل أذن في الناس من اكل فليصك بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم (قوله ولونهارا الى ما قبل نصف النهار) المراد انه من الليل الى هذا الوقت ظرف النية فنى حصلت في جزء من هذا الزمان صح الصوم لما ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار ينوى انه صائم من اوله حتى لو نوى قبل الزوال انه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائما سوى وانما يجوز قبل الضحوة اذا لم يوجد قبلها ما ينافي الصوم كاكل وشرب وجماع ولوناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز هندية عن شرح الطحاوى (قوله احتياطا) أى انما اشترط وجود النية في اكثر النهار ولم تكف اذا وجدت في نصفه للاحتياط في امر العباداة (قوله وبه) أى بوجود النية في اكثر النهار (قوله لاكثر) الاولى حذفه (قوله وخص هذا بالصوم) أى خص اجزاء النية اذا وجدت في الاكثر (قوله لانهم اركان) أى متعددة (قوله بالعقد على ادائها) فيه أن العقد هو النية فالاولى أن يقول فيشترط قرانها بالابتداء والضمير في قرانها يرجع الى النية ويحتمل ان البناء لتعوير قران النية لا ابتداء الصلاة والحج (قوله فلم يقع عبادة) الضمير يرجع الى الخالى عن النية المأهول من قوله والاخلاى العبادة ذات الاركان وهى لا تجزأ حتى يكون البعض عبادة والبعض غير عبادة (قوله احتراز عن ظاهر عبارة القدرى) وهى قوله ما بينه أى طلوع الفجر وبين الزوال اه فان ظاهرها فيبدأ ثم اذا وجدت قبل الزوال ربه الضحوة الكبرى ان تصح وليس كذلك وانما زاد قوله ظاهر عبارة الخ لان المراد منها من الزوال الى الضحوة الكبرى فتصح النية قبلها فاذا ن لا خلاف والاولى نصب احتراز ليكون على لقوله قلنا (قوله من ابتداء طلوع الفجر) ويكون من أول استطارة الضحوة في أفق المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم أى ان النصف يعتبر من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله لا عندها) لان النية حينئذ لم تجد في الاكثر (قوله لان النهار الخ) جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر لغة وفقها (قوله على ما عند) أى على زمن كأن عند طلوع الشمس الخ (قوله فيقول الخ) أى لو اعتبرنا النهار لغة على ما قال وقلنا ان النية تصح قبل نصفه اوقات شرط الصحة وهو وجود النية في أكثر اليوم (قوله بوجودها تبيل

ولا يخلو مسلم عن هذا في ليل الى شهر رمضان الاماندر وليس النطق باللسان شرطا ونفى صيام من لم يبيت النية نفي كمال فتصح النية ولونهارا (الى ما قبل نصف النهار) لان الشرط وجود النية في أكثر النهار احتياطا وبه توجد في كله حكما لاكثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لانهم اركان فبشترط قرانها بالعقد على ادائها ابتداء والاخلا بعض الاركان عنها فلم يقع عبادة والصوم ركن واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا الى ما قبل نصف النهار تبع للجامع الصغير (على الاصح) احتراز عن ظاهر عبارة القدرى وانما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع الفجر الى) قبيل (وقت الضحوة الكبرى) لا عندها لان النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة وعند الزوال نصفه فيقول شرط صحة النية بوجودها قبيل



الزوال (ويصح أيضا) كل من أدام رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق النية) من غير تقييد بوصف المعيارية والنذر معتبر  
بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا أو) كان (مريضاً في الأصح) من الزوايتين وهو اختيار غير  
الاسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة النقلة لانهما لما احتملا المشقة التحقا ٤٢٣ بمن لا عذر له نظرا لهما (ويصح اداؤه

رمضان بنية واجب آخر)

هذا (من كان صحيحا مقبلا)

لما انه معيار فيصاب بالخطا

في الوصف كطلق النية

(بخلاف المسافر فانه اذا

نوى واجبا آخر يقع عما

نواه من ذلك) (الواجب)

رواية واحدة عن أبي

حنيفة لانه صرفه الى

ما عليه وقالا يقسم من

رمضان (واختلف الترجيح

في صوم المريض اذا نوى

واجبا آخر بصومه في)

شهر رمضان) روى الحسن

انه مما نوى واختاره

صاحب الهداية وأكثر

مشايخ بخاري لعجزه

المقدور وقال نحر الاسلام

وشمس الأئمة الصحيح انه

يقع صومه عن رمضان وفي

البرهان وهو الأصح (ولا

يصح) اي لا يسقط (المنذور

المعين زمانه) بصومه (بنية

واجب غيره بل يقع عما

نواه) (الناذر من الواجب)

المغايير للمنذور في الروايات

كلها ويبقى المنذور بمنته

ويقضيه وقيدنا بواجب

آخر لانه لو نوى نفسا وقع

عن المنذور المعين كاطلاق

النية وروى عن أبي حنيفة

عن

الزوال) لانه يصح في وجود النية قبيل الزوال بعد الضعوة الكبرى والى ذلك أشار بقوله  
قبيل بالتصغير والحاصل اننا نقسم الزمان من ابتداء طلوع الفجر الى الغروب بالساعات فاذا  
وجدت النية في أكثر من هذه الثلاثة والافلا (قوله بمطلق النية) اي بانية المطلقة عن  
تقييد بوصف مخصوص فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله للمعيارية) اي لان  
رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض والمتعين لا يحتاج الى التعيين  
(قوله والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى) اي فيجوز حكمه فيه اي والنفل يحصل بالنية  
المطلقة لعدم احتياج فيه الى تخصيص (قوله وبنية النفل) اي في رمضان والنذر  
المعين ولا يلزم من نية النفل في رمضان الكفر كما قاله الاكمل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية  
النفل واعتماد عدم الفرضية او ظنه فقد يكون معتقدا للفرضية ومع ذلك ينوى النفل  
أما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نفل أو ظنه فيكفر فأداه صاحب البحر (قوله  
أو مريضاً في الأصح) اعترضه الاكمل في التقرير بأن المريض الذي لا يضره الصوم غير  
مريض له الفطر عند أئمة الفقه كما شهد به كتبهم فمن لا يضره الصوم صحيح اي فيعين  
عليه صوم رمضان وليس الكلام فيه وفيه انه قد يحصل بالصوم ازدياد المرض أو بقاء البرء  
فيباح له حينئذ الفطر فلو صامه ولم يبال بذلك يقال انه صام من غير تعين عليه ومقابل الأصح  
أنه يقع نفلا لانه لما جازا خلاؤه عن الصوم جاز له شمله بالراجح في فطره كالיום الخارج عن  
رمضان واختاره جمع كذا في الشرح فالروايتان معصمتان (قوله نظرا لهما) اي لانا  
لو اوقعناه نفلا لزم عليه ما قضاهما فطره ووجباته فيعاقبان عليه اذا أدركا عنه من أيام  
آخر فكان النظر والمصلحة في ايقاعه عن الفرض (قوله لما انه معيار) لتعينه بتعيين الشارع  
قال صلى الله عليه وسلم اذا نسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فاعلم جعل بولاية  
النذر وله ابطال صلاحية ماله منه (قوله فيصاب بالخطا) المراد انه يصاب ولو قصد غيره وليس  
المراد بالخطا ما قابل العمد (قوله كطلق النية) أي كإصاب بمطلق النية (قوله لانه  
صرفه الى ما عليه) فقد شغل الوقت بالاهم ورمضان في حقه كشعبان في حق المقيم (قوله  
لعجزه المقدور) قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز  
فكان كالسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجزه مقدرا اه وقد علمت ما قاله الاكمل وفي الدرر  
عن الاشهب الصحيح وقوع السك عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن  
الكمال (قوله ولا يصح المنذور الخ) قد تقدم عن المخ ما يقيد الفرق بين رمضان والنذر المعين  
(قوله وروى عن أبي حنيفة انه يكون عما نواه) اي من النفل (قوله وهو ما يشترط له تعيين  
النية) مما يمتنى على اشتراط التعيين انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد  
منهما ويكون متنقلا وقال أبو يوسف انه يكون قاضيا كذا في سكب الانهر (قوله وتبينها)  
فإن نوى تلك الصيامات ثم ارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبييت في الاصل

انه يكون عما نواه (فيه) اي الزمن المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبينها) ليتأتى به ويسقط عن  
المسكوب (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسد من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة العين



وصوم التمتع والقران (والقدر المطلق) عن تقسيمه بزمان وهو اما معلق بشرط وجود (كقوله ان شئ الله مريض فلي صوم يوم غصم الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لانها ليس لها وقت معين فلم تتأدى الابنية مخصوصة

مبينة او مقارنة لطلوع  
القمر وهو الاصل وقدمت  
عنه للضرورة ويشترط  
الدوام عليها فلورجع  
عما نوى لئلا يبصر صائما  
ولو افطر لأشئ عليه الا  
المقضاء بانقطاع النية  
بالرجوع فلا كفارة عليه  
في رمضان الا ان يعود الى  
تجديد النية ويحصل  
مضيه فيه في وقتها تجديدا  
لها ولا تبطل النية بقوله  
أصوم غدا ان شاء الله لانه  
يعني الاستعانة وطلب  
التوفيق الا ان يريد حقيقة  
الاستثناء

• (فصل فيما ثبت به الهلال  
وفي صوم) يوم (الشك  
وغیره) يجب كفاية  
التماس الهلال ليلة  
الثلاثين من شعبان لانه  
قد يكون ناقصا و (يثبت  
به رمضان برؤية هلاله) لقوله  
صلى الله عليه وسلم صوموا  
لرؤيته وافطروا لرؤيته  
فان غم عليكم فاسكروا  
عده شعبان ثلاثين فلذا قال  
(أو بعد شعبان ثلاثين) يوما  
(ان غم الهلال) بغيره وغبار  
وغیره بالايجاع (ويوم  
الشك هو ما يلي التاسع  
والعشرين من شعبان

كل فعل دبر ليلاقه ستاني (قوله وصوم التمتع والقران) بالرفع مطلقا على قوله قضاء رمضان  
وذلك لان الصوم يدل عن الدم الواجب فيه ما هو عدم شكر للتوفيق لاداء التمسكين (قوله  
وجود) اي الشرط (قوله أو مطلق) أي عن التعليق (قوله لانها ليس لها وقت معين)  
اي وانما اشترط التعيين والتبني في تلك الصيامات ليس لها وقت معين لان الواجب  
ثابت في الذمة وكل زمان صالح لادائه ولا ينقل فلم يقع عمدا في ذمته الا بالتعيين وليس وقتها  
معيار الها فاشترط فيه التبيين (قوله فلم تتأدى) المناسب حذف الاف للجازم (قوله وهو  
الاصل) اي المقارنة هي الاصل في النية وانما ذكر باعتبار الخبر (قوله للضرورة) لان تحري  
وقت القبر مما يشق والخرج مدفوع (قوله فلورجع عما نوى لئلا يبصر صائما) قال  
في الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح رجوعه في الصيامات  
كلها (قوله ولو افطر) اي في اداء رمضان بعد رجوعه عن نية الصوم لئلا (قوله فلا كفارة  
عليه في رمضان) لشبهة خلاف من اشترط التبيين (قوله الا ان يعود الى تجديد النية)  
استثناء من قوله لانقطاع النية بالرجوع اي فاذا جدد هاضم مروه (قوله ويحصل مضيه  
فيه) أي في الصوم بينه وبين وقتها أي النية بعد الفجر الى قبيل الضحوة الكبرى وقوله تجديد الها  
أي للنية أي بحصولها لان الاولى غير متبرية بسبب الرجوع عنها (قوله ولا تبطل النية  
بقوله أصوم غدا ان شاء الله) لان المشيئة انما تبطل باللفظ والنية فعمل القلب بحرق ولا يبطل  
النية لئلا كله أو شر به او جماعه بعدها كذا في حاشية السيد عن العلامة مسكين والتعليل  
يقيد ان المشيئة لا تبطل مطلقا ولو قصد حقيقة لكن اكلام المؤلف وجهه وهو انه اذا قصد  
التعليق **ك** ان غير جازم بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم  
• (فصل فيما ثبت به الهلال) أي هلال رمضان وغيره (قوله وغيره) كصوم يومين من آخر  
الشهر (قوله يجب) الظاهر منه الافتراض لانه يتوصل به الى الفرض وكذا يجب التماس  
هلال شوال في غروب التاسع والعشرين من رمضان (قوله التماس الهلال) أي طلب رؤيته  
قال في الشرح وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل الجاهلية وفي هذا اشارة الى  
انه لا عبرة بقول المخمين فلا يثبت به الهلال (قوله فان غم عليكم) اي أخفى عليكم (قوله  
فلذا) اي لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فان غم عليكم الخ (قوله وغيره) كظلمة مانعة  
أوضوه كذلك أودخان (قوله هو ما يلي التاسع والعشرين) قال في الهندية هو اذا لم ير علامة  
ليلة الثلاثين والسماستغمة أو شهدوا احد فردت شهادته أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما  
اه وفي شرح المختار ان يتحدث الناس بالرؤية ولا تثبت وظاهر التقييد بأنه ما يلي التاسع  
والعشرين انه لا يكره صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في أنه يوم فطر والظاهر الكراهة  
ويحذر (قوله وقد استوى فيه الخ) بيان لوجه انفاة اليوم الى الشك (قوله بحقيقة الحال)  
متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره أو متعلق بالعلم وحذف من الجهل نظيره (قوله بأن غم  
الهلال) الباء السببية (قوله ما حقل) بالبناء للجهول اي احقل الحال (قوله وخس ايهامه)

وقد استوى فيه طرف العلم والجهل بحقيقة الحال (بأن غم الهلال) أي هلال رمضان فاحقل كمال شعبان لم  
وتقصانه نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخس ايهامه في المرة الثالثة يعني تسعة وعشرين

لم يبين انه ايهام اليني او اليسرى (قوله وقوله) بالجر عطفاً على قوله الاول قال ابن جبر ونواب  
الناقص كالكمال في الفضل المترتب على رمضان اما ما يترتب على صوم يوم الاثنين من ثواب  
واجبه اى فرضه ومندوبه عند محصوره وفطوره فهو زيادة يقو بها الناقص فله رمضان فضل من  
حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كغفرة الذنوب لمن صامه ايماناً واحتساباً والدخول من  
باب الجنة المعتد لصاحبه وغير ذلك من التكريم وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصاً واناماً وأما  
الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر قد ثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص  
وتطم العارف بالله تعالى الاجهوى أشهر الصوم التامة والناقصة في حياته صلى الله تعالى  
عليه وسلم فقال

وفرض الصيام ثلثي الهجرة • فصام تسعة نبي الرحمة  
فأربعا تسعة وعشرين وما • زاد على ذا بالكمال اتسعا  
كذا لبعضهم وقال الهيمى • ما صام كاملاً • وى شهر اعم  
والدميرى أنه شهر ران • وناقص سواء خذ يانى

وقوله وهكذا وهكذا اى  
من غير خمس يعنى ثلاثين  
فالشك بوجوده كقيم  
في الثلاثين من رمضان هو  
أومن شعبان اويغم من  
رجب (وكره فيه) اى يوم  
الشك (كل صوم) من  
فرض وواجب وصوم ردد  
فيه بين نقل وواجب  
(الصوم) نقل جزم به بلا  
ترديد بينه وبين صوم آخر  
فانه لا يكره لم يثبت السرار  
اذا كان على وجه لا به لم  
العوام ذلك ليعتادوا  
صومه فلهما منهم زيادته على  
الفرض واذا وافق معتاده  
فمومه افضل اتفاقاً  
واختافاً والافضل اذا لم  
يوافق معتاده قبل الافضل  
القطر احتراز الظاهر النهى  
وقيل الصوم اقتداء بهلى  
وعائشة رضى الله عنهما  
فانهم ما كانا يصومان (وان  
ظهرا نه) من رمضان اجراً  
عنه) اى عن رمضان  
(ما صامه) بأى نية كانت  
الآن يكون مسافراً  
ونواه عن واجب آخر كما  
نقدم وان ظهر من شعبان  
ونواه نقلاً كان غير مضمون  
لدخول الاسقاط في عزيمته  
من وجه

اه من شرح السيد مخلصاً (قوله اويغم من رجب) الضمير في يغم يعود الى شعبان اى اويغم  
هلال شعبان من رجب فأكملت عدته فاذا لم ير هلال رمضان يتبع الشك في الثلاثين من شعبان  
أهو الثلاثون فيكون رجب كاملاً والحادى والثلاثون فيكون رجب ناقصاً واليوم الا فى  
اقل رمضان (قوله لحديث السرار) فانه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا أفطرت فصم يوماً مكانه وفيه  
ان تحله فى آخر شعبان الحق ويوم الشك يحتمل انه من رمضان (قوله اذا كان على وجه الخ)  
شرطى فى قوله لا يكره (قوله ذلك) اى الصوم (قوله ليعتادوا) علة للامتنع وهو قوله يعلم اى  
فانهم اذا علموا اعتادوا ولو قال لثلاثا يعتادوا الخ اى انما شرطنا ذلك لثلاثا يعتادوا المكان اوضح  
(قوله ظنا منهم) علة لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) اى صوم يوم الشك (قوله لظاهر النهى)  
هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يوافق صوما كان  
يصومه أحدكم وفى الشرح الكبير عن ظاهر النهى وهو الاول (قوله وقيل الصوم الخ)  
هو الذى جزم به المصنف فبدل على انه صحيح والكلام الا فى يدل على انه افضل فى حق الخواص  
فقط وفى عبارة التنوير وشرحه والابصومه الخواص ويظهر غيرهم بعد الزوال به يفتى نقياً  
لتممة النهى اه فافاد الخلاف فى أفضلية صومه للخواص قال فى شرح السيد ومنه اى من  
قوله الصوم نقل المقتضى عدم الكراهة يعلم ان ما استفيد من كلام المصنف من أن صوم  
يوم الشك نقلاً لا يكره مطلقاً سواء وافق صوماً يعتاده أم لا وسواء صامه بانفراده أم لا بان  
ضم اليه غيره وسواء كان ماضيه اليه يوماً واحداً أم لا بان كان يومين فأكثر لم لا غبار عليه  
ولا ينافيه ما يأتى من قوله وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان لانه مقيد بما اذا كان التقدم  
على قصد ان يكون من رمضان اه (قوله الا ان يكون مسافراً) هو مذهب الامام كما سبق  
(قوله لدخول الاسقاط في عزيمته) اى فى نية صومه من وجه وهو ما اذا ظهر انه من رمضان  
فانه يجزى عنه فكانه لم يشترع ملتزماً بل مسقطاً من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أنسه (قوله

التشبه وأما كراهة النفل مع التريفة لأنه ناول للفرض من وجهه وهو أن يقول إن كان غدا من رمضان فعنه والافتطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله إن كان من رمضان فصائم والافتطار (لا يكون صائما) لأنه لم يجزم بعزمته فان ظهرت رمضان فيه قضاء ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وذكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوما فيصومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لأن التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شـ حتى العلامة شمس الدين محمد الهجرى رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقه) ما أى اليومين كالثلاثة فما فوقها من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار

وكراهة الواجب الخ) الأولى ما فعله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على أنه من رمضان فلقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وفيه تشبه باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضان فيه أجزاء وان أفطر فظهر أنه من شعبان لم يقضه كالظنون لشروعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ والفرق بين ظهر الجمعة الذي يصلى بنية الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبين صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض أن نية التمييز في الصلاة لازمة لتكون وقتها ظرفا لغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح ولو في وقتها إلا ان نوا على التمييز بخلاف وقت الصوم فإنه معيار لا يسع غيره سديد عن الجوى وهذا الغايرد على مذهب أبي يوسف لا على المعتد بقى ان ما ذكره المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم لا أصل له كما قاله الزياحى (قوله لصورة النهي) أى المنهى عنه يعنى ان صورة الواجب كمصورة الفرض للقرب بينهما فلذا كره ولو ظهرت رمضان فيه في هذه الصورة أجزاء لوقتها ولو لم يوافرها من الواجب عند الامام ولو ظهر من شعبان فعـ مانوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كصلاته في أرض الغير) فان الكراهة هنا للعارض الجاور وهو الاداء في ملك الغير بلارضاء كما كره الواجب للعارض وهو تصوره بصورة المنهى عنه (قوله لعدم التشبه) أى باهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم وبقي ما لورد بين واجب ونفل ومكره وتزيتها ولو تردد بين فرض وواجب كره فان ظهر أنه من شعبان لم يجز عن الواجب لأن الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يكفيه ويكون فرضا غير مضمون بالقضاء اذا كان غير رمضان لشروعه فيه مسقطا (قوله لا يكون صائما) كما أنه ليس بصائم لو نوى أنه ان لم يجد غدا فصائم والافتطع تنوير (قوله والمراد به التقديم الخ) فيه تأمل اذ ليس ذلك بالازم لان العلة المعقولة توهم الزيادة ولو من بعض الناس وهذه تحقق بتقديم الصوم ولو على أنه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان الخ وما يدل على ما ذكرنا قوله لا تقدموا الشهر أى شهر الصيام المفروض بغيره وكذا ذكر في النسخة ونصها الصوم قبل رمضان يوم أو يومين مكره أى صوم كان وما ذكره الهجرى أخذه في الفوائد وأفاده في العناية ومثله في الايضاح ونصه لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل رمضان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه ومثله في الدراية قال الكمال وما في التحفة أوجه فالخامس ان اذا صام يومين أو يوما هل يكره بعضهم كصاحب التحفة قال بالكرامة مطلقا وبعضهم وهو الأكثر قيد بما ادانوى ان ذلك من رمضان وما عليه الاكثر هو الذى ذكره في الهداية (قوله لان التقديم بالنهي على الشئ ان ينوي الخ) فيه نظر ظاهر فان تقدم الشئ على الشئ لا يلزم فيه ما ذكره وأجيب بأن الشئ أعيد معرفة فيكون عينا والتقديم هنا انما هو لوصف الفرض (قوله لا يكره صوم ما فوقه) وقال الامام الشافعى اذا انتصف شعبان فلا صيام الا رمضان الحديث ورد فيه واوردان التقديم بنية صوم الفرض لا يخص اليومين بل الحكم الكراهة فيما زاد حيث نوى النرض وأجيب بأنهم خصوا الكراهة باليوم واليومين لدفع توهم ان القليل عضو كما عفى في كثير من الاحكام أى فيه توهم حكم الكثير بالاولى وبأنه لما كان يتسع النقص في

أن (بأمر المفتي العامة) باظهار النداء (بالتلوم) أي بالانتظار بلا نية صوم في ابتداء (يوم الشك) بحفاظته على إمكان ادائه  
الفرض بإنشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) بأمر العامة (بالإفطار إذا ذهب وقت) ٤٢٧ إنشاء (النية) وهو عند مجيء

الشهر ورفيتهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معاف صوم يومين قبل الرؤية بناء  
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله أن يأمر المفتي) فما كان  
الاحتمار المفتي لا القاضي لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتباعي بأمر القاضي على أنه  
افتاء لاحكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كسب بالقلم ويظهر النداء في الاسواق  
والمناوات كما في الشرح (قوله بالتلوم) الباء لاتعدية (قوله بإنشاء النية) متعلق باداء  
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع أي مع ظهور الحال أنه من رمضان (قوله في وقتها) أي  
النية متعلق بظهور (قوله ثم يأمر العامة) بالنصب عطفًا على يأمر الأول (قوله الحديث  
السري) يأتي ذكره قريباً (قوله يتم بالعصيان) علة لقوله سراً قال في الشرح فإن أفتاهم  
بالإفطار بعد التلوم فإذا خاف إلى الصوم اتهم وبأنه صوم بغير تكليفهم بما يروى من صام يوم

الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اهـ (قوله بارتكاب) الباء للبيان  
متعلق بالعصيان وقوله بما يروى الباء بمعنى اللام وتعبيره في الصغير والكبير يروى وبقوله في  
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير إلى أنه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل  
على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي  
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخشب أسود وراكب على فرس أسود وما عليه شيء من  
البياض الأخضر البياض وهو يوم الشك فأتى الناس بالإفطار فقلت له أمقطر أنت فقال ادن إلى  
فدنوت منه فقال في أذني أني صائم اهـ والسواد شعار العباسية (قوله مخالفاً) حال من فاعل  
المصدر المحذوف الذي هو ارتكاب إذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفاً لما أمر به من الإفطار وأمر  
بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) أي من كان من الخواص  
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف انداص (قوله فهم يوماً مكانه) الأمر يحمل  
على التنبؤ (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كسحاب السحاب  
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرر وقال قبله السرر مستهل الشهر وآخره واستدل الإمام  
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمى به) أي بالسرار الذي  
يدل على الخفاء (قوله لأنه لما كان الخ) علة لتدب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من  
الخواص (قوله حمل التقدم) أي المنتهى عنه (قوله على نية الفرض) أي على ما إذا قدم  
الصوم على رمضان نأوي بأنه منه (قوله وحديث السرر) أي الحديث الدال على طلب صوم  
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) أي الختم بعبادة الصوم (قوله وردت قوله)  
فإن لم يرد صامه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صدقته إذا أخبر به برؤيته أن  
صدقته ولا يفطر وإن أفطر لا كفارة عليه به (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)  
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تفطرون) يفتح التاميد ليل الإفطار ولو كان بضمها لقال وإفطاركم  
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كإفطاره فطرته فحقة فطرته فطرته اهـ وأورد أن

(ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده وردت قوله) أي رده القاضي (لزومه الصيام) لقوله تعالى فمن شهد منكم  
الشهر فليصمه وقد رآه ظاهراً ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب  
أن لا يفطر لافساق بين كون السماء ليلة فلم يقبل لنفسه أو ردت بحكمها لا تفترده



وفيه اشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من عرض الناس او الامام فلا يامر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو ٤٢٨ (ولا يجوز له الفطر بيقينه هلال شوال) برؤيته منفردا لما روينا كذا في القح والتخانية

الحديث يفيد ان الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع ان الناس لم يصوموا واجيب بان الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدمة (قوله وفيه اشارة الخ) وجهها انه اذا لزمه الصيام بعد رد قوله يلزمه اذا لم يشهد ولم يرد بالاولى والصوم المراد منه حقيقة لا الاسم على المعتد في صورة رؤيته هلال الفطر وهل يجب او يندب قولان والمعتد الاول والمراد بالوجوب الافتراض كما قاله صاحب تحفة الاخيار (قوله من عرض الناس) بالضم اي عامتهم كما في القاموس (قوله اذا رآه) اي هلال الصوم او هلال الفطر على التوزيع (قوله ولا يجوز له الفطر) جعل كلام المصنف مرتباً بما قبله من مسئلة الامام فخرج المتن عن العموم (قوله وفي الجوهرية) ومثله في الهندية عن السراج (قوله قال) اي صاحب الجوهرية (قوله برؤيته) اي برؤيته هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العيد) اي اذا رأى هلال شوال كما افصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعد (قوله فآخذ) اي اخذ من قال به هذا التخصيص (قوله في الهان) اي هـ ا رؤيته هلال رمضان بالصوم ورؤيته الفطر بالصوم ايضاً الاحتمال الغلط في الرؤية (قوله قال صاحب الكتاب) يحتمل انه القدوري (قوله اذا استيقن) اي الامام (قوله لانه ثابت بالشرع) اي برؤيته الامام (قوله لما تلونا) اي من قوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح ولما روينا اي من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وروينا (قوله لانه يوم عيد عنده) هذا تعليل لعدم الكفارة في الافطار برؤيته هلال الفطر (قوله ويردشمانه) متعلق بقوله صار مكذبا وهو تعليل للفطر في رؤيته هلال رمضان (قوله وبذلك) اي بما ذكر من التهيل (قوله يوم تصومون) اي والناس لم يصوموا عند رؤيته هلال رمضان وهذا مع الاستغناء عنه بقوله وبذلك لا كثارة عليه انما يظهر في هلال رمضان واما العلة في الفطر فلانه يوم عيد عنده اي للرؤية المتحققة عنده (قوله في الفطر) اي في رؤيته هلال الفطر اي فانه افطر والناس صائمون فتجب الكفارة (قوله وللحقيقة التي عنده) اي للرؤية الحقيقية عنده في رمضان اذا افطر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) قال في القاموس واليوم صار ذئابا بالفتح اي ندى كافيهم او صاحب رقيق كالذئبان اه فذكره لينتدلا فائدة فيه لان كلام الغني والندى مذكور (قوله وندى) بالقصر هو كما في القاموس الثرى والشهم والمطر والبلل والطلا ونحوه يطيب به كالخمر اه والمناسب هنا المطر والبلى ولكنهما لا يملان السماء (قوله بجملة) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا لفظ أشهد وبلا حكم ومجلس قضاء الخ فذكر المجلس اتفاق (قوله خبر واحد عدل) يلزم ان يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بصيراً في الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله هو الذي الخ) هو أدنى وصف العدالة وهو الشرط (قوله والمرأة) قال في القاموس مرؤ ككرم مرؤاة فهو مرؤة اي ذو مرؤاة وانسانية اه (قوله في الصحيح) مقابلة لظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور (قوله ويلزم العدل) أما القاسق ان علم ان الحاكم يعمل بقول العجاري وهو قبول شهادة القاسق

عن المخط والخلاصة وفي الجوهرية خلافه قال الامام يامرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لاسر ولا جهر انتهى فآخذ بالاستباط في الملمن وفي الخة قال صاحب الكتاب اذا استيقن بالهلال يخرج ويصلي العيد ويفطر لانه ثابت بالشرع وقد يتقن كذا في الترخانية (وان افطر) من رأى الهلال وحده (في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للراني ان شهد عنده هلال الفطر وصدقه فافطر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة ويرد شهادته في رمضان صار مكذبا شرعا (و) بذلك لا كفارة عليه (ولو كان فطره قبل ما رآه القاضي في الصحيح) لقيام الشبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون وقيل تجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان (واذا كان بالساعة) من غيب أو غبار ونحوه كضباب وندى (قبل) اي القاضي بجملة (خبر واحد عدل)

هو الذي حسنته أكثر من سبائته والعدالة ملزمة تخمّل على ملازمة التقوى والمرؤاة (أو) خبر (مستور) هو مجهول الحال لم يظهره فسق ولا عدالة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليله رؤيته كيلا يصحوا مفطرين



وللمختدة أن تشهد بغير إذن وليها لأنه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول  
ليس بشرط فكذا في الفروع (و) يقبل خبره ولو كان أنى أورد قضا أو محددا في قذف) ٤٢٩ وقد (تاب) في ظاهر الرواية أثباته

(لرمضان) لأنه امر دني  
وخبر العدل فيه مقبول  
فأشبهه رواية الاخبار  
(و) لهذا (لا يشترط لفظ  
الشهادة ولا) تقدم  
(الدعوى) كما لا يشترط أن  
في سائر الاخبار وأطلق  
القبول كما في الهداية  
وقال كان الشيخ الامام أبو  
بكر محمد بن الفضل إنما  
يقبل شهادة الواحد إذا  
فسر فقال رأيت في وقت  
يدخل في السحاب ثم ينجلي  
لأن الرؤية في مثل هذا تنفق  
في زمان قليل فجاز أن يتقدم  
هو به ما بدو هذا التفسير  
لا تقبل لمكان التهمة انتهى  
كذا في التبيين (تبيينه)  
لما كان قول الحساب  
مختلفا فيه نظمه ابن وهبان  
فقال

وقول أولى التوقيت ليس  
بموجب \* وقبل نم وبالمعنى  
ان كان يكثره وقال ابن  
الشحنة بعد نقل الخلاف  
فأذن اتفق أصحاب أبي  
حنيفة الا النادر والشافعي  
انه لا اعتماد على قول  
المتجمعين في هذا (وشرط  
لهلال القطر) أي ثبوت  
وثبوت غيره من الاله (إذا  
سكان بالسما علة) لفظ  
(الشهادة) الحاصلة (من  
حرين) مسلمين مكان غير محددين في قذف (أو حريقين) لكن (بلا) اشتراط تقدم

في رؤية الهلال وان كان مؤولا بالمستور ينبغي له ان يشهد كذا في الشرح عن التتارخانية  
وشرح الديري وفي الدراية لا يقبل خبر القاسق اتفاقا وفي الجرح قول القاسق في البيانات  
التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كقاسقين فأكثر اه  
(قوله والمختدة) ولورقيقة كما أفاده في الدرر (قوله لأنه من فروض العين) يتوخذه منه أن محله  
إذا تمينت للشهادة والاحرم عليها (قوله لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادة على  
الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل شاهد رجلان أو رجل  
وامرأتان وقوله على مثله بل ولو على غيرهما كروعة عبدود كروا (قوله في ظاهر الرواية)  
لقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حذفت في قذف بحر ومقابل ظاهر الرواية ما عن الامام  
لا تقبل شهادة الحدود بحد القذف (قوله ولهذا الخ) أي لكونه امر ادنيا (قوله لا يشترط  
لفظ الشهادة) على الصحيح خلافا للشيخ الاسلام فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم  
وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج الى حكم  
الحاكم هندية وإذا ثبت رخصان بقول الواحد يتبعه في الشبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق  
والعتق والايان وحلول الاجال وغيرها ضمنوا وان كان شئ من ذلك لا يثبت بخبر الواحد  
قصدا كذا في شرح السعيد (قوله ولا تقدم الدعوى) قال في الظهيرية هذا على قوله ما  
أما على قول الامام رضي الله عنه فينبغي ان يشترط الدعوى اه (قوله في سائر الاخبار)  
كرواية الاخبار والاخبار عن طهارة الماء ونجاسته (قوله وأطلق القبول) أي ولم يقبده  
بالتفسير (قوله فقال) عطف تفسير ومثله إذا قال رأيت في خارج البلد في الصحراء (قوله  
لأن الرؤية) محله لقبول خبر الواحد إذا بين (قوله لمكان التهمة) أي لوجود التهمة بالخطا في  
الرؤية (قوله قول الحساب) أي الموقتين (قوله ليس بموجب) شرعا فطر او لا صوما ولو لا أنفسهم  
قال في الهندية ولا يجوز للمتهم ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله وقيل  
نعم) يعمل به مطلقا قلوا أو كثروا (قوله البعض ان كان يكثر) أي قال بعض المشايخ وهو محمد  
ابن سلمة باعتبار ان كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم (قوله  
والشافعي) عطف على أصحاب ولبعض متأخري الشافعية وهو الامام تقي الدين السبكي  
تصنيف في هذه المسئلة مال فيه الى اعتقاد قول المتجمعين لأن الحساب قطعي وتصديق المؤقت  
في هذا ليس مكفرا لان المراد بالكاهن والعراف في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهنا أو  
عرافا فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد من يخبر بالغيب أو من يدعي معرفته فما كان  
هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفرأما امر الالهة فليس من هذا القبيل اذ معتمد في  
الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب او دعوى معرفته في شئ لا ترى الى قوله تعالى  
وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب أفاده في تحفة الاخبار (قوله وثبوت غيره  
من الالهة) مكررمع ما يأتي متنا (قوله لفظ الشهادة الخ) قال في البحر لانه تعالى به نفع العباد  
وهو الفعلاء فاشبهه سائر دعوتهم فيشترط فيه ما يشترط في سامن العدالة والحزبية والعدد وعدم  
الحذف في قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه اه (قوله لكن بلا اشتراط تقدم

حرين) مسلمين مكان غير محددين في قذف (أو حريقين) لكن (بلا) اشتراط تقدم

(دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال فى الرستاق وليس هناك وال ولا فاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفى الفطر ان اخبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بأس بأن يقطر وبالادعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للشبهة (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر) وغيرهما لان المطاع متعدي ذلك المثل والموانع مستقيمة والابصار سليمة والهمم فى طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتفرد فى مثل هذه الحالة يؤهم الغلط فوجب التوقف فى رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لافرق فى ظاهر الرواية بين اهل المصر ومن وود من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل المحلة وعن أبي يوسف خمسون كالتسمية وعن خلف خسمائة ببلج قليل وقال الباقر الالف بخارى قليل وقال الكمال الحق ماروى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر وحجته من كل جانب انتهى وفى التجنيس عن محمد بن اصر القلة والكثرة (مقوض الى رأى الامام) ٤٣٠ وهو الصحيح وفى البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف الاوقات

والاما كن وتتفاوت الناس صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم يره لاله الفطرو) ذلك و (السما معصية لايجل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الائمة ويعز ذلك الشاهد كذا فى الدرر وفى التجنيس اذا لم يره لاله شتوال لا يقطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيلعي والاشبه أن يقال ان كانت السماء معصية لا يقطرون لظهور غلظه وان كانت متغية يقطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (فما اذا كان) ثبوت

(دعوى) أى على قولها فاذكر ومن الدعوى لاثبات رمضان انما يحتاج اليه على مذهب الامام أفاده السيد (قوله كعتق الامة وطلاق الزوجة) أى فعلى الشاهدان بشهادتهما عند القاضي وان لم تدع الامة والزوجة أمتع العبد الذى كرهت شرطه الدعوى (قوله فى الرستاق أى القرى) (قوله يصوم الناس بقوله) أى اقتضا قال فى المنع وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ومحملة ما اذا كان بالسما علة (قوله لا بأس الخ) كذا عبر فى المنع والهندية وظاهر التعبير به عدم وجوب الفطر (قوله للضرورة) أى انما فعلوا ذلك استقلا لا للضرورة وهى عدم الحاکم والظاهر ان ذلك يجزى فيما اذا كان الحكم بعيدا عنها (قوله وغيرهما) أى من بقية الالهة (قوله والابصار سليمة) أى غالبا (قوله مستقيمة) أى متوفرة متميزة (قوله يؤهم الغلط) كذا فى الشرح وفى نسخ لتوهم الغلط ولا وجه له (قوله مقوض الى رأى الامام) من غير تقدير بعدد كافى التنوير (قوله وتتفاوت الناس صدقا) أى من جهة الصدق أى فيمكن أن يغلب صدق بعض الناس عده فيقبله (قوله وذلك والسما) خبر اسم الإشارة محذوف أى وذلك كائن (قوله بنزلة العيان) بكسر العين المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد العدل ومقابل التحقيق أن حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما تعلق به من نفع العباد) علة لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان كحقوقهم (قوله ويشترط فى الثبوت الخ) لو قال المصنف بدل قوله وهلال الاضحى كالقطار وجميع الالهة كالقطار لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطلع قطرها) الاولى أن يقول واذا ثبت الهلال فى مطلع قطرها (قوله لزم سائر الناس) فى سائر اقطار الدنيا اذا ثبت عندهم الرؤية بطريق موجب كأن يحمل اثنان الشهادة ويشهدا على حكم القاضي أو يستقيض الخبر بخلاف ما اذا أخبر أن أهل بلدة كذا

رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم يره لاله شتوال مع الصحوة صحيح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر وأنه لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بنزلة العيان وفى مجموع النوازل لا يقطرون وصحبه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان عدم الرؤية مع الصدور ليسل الغلط فتقبل شهادتهما (ولخلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد (و) كان بالسما علة ولو) وصليمة (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدين اتفاقا على التحقيق (وعلال الاضحى) فى الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصدور على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهلل رمضان وهى رواية النوادر وصحها فى الصفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (لبقية الالهة) اذا كان بالسما علة (بشهادة رجلين عدلين أو) شهادة (حرو حرتين غير محمد ودين فى قذف) والالجمع عظيم (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة (و) مطلع قطرها (لزم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوما لعدم الخطاب

كما اذا زالت الشمس عند قوم  
وغربت عند غيرهم فالظاهر  
على الاوabin لا المغرب لعدم  
انعتقاد السبب في حقهم  
تنبيه ثبوت رمضان  
وشوال بالدعوى بنحو وكالة  
معلقة به فيسكن المدعى  
عليه فيشهد الشهود  
بالرؤية فيقضى عليه  
ويثبت مجيء رمضان ضمنا  
لان اثبات مجيء الشهر  
مجردا لا يدخل تحت الحكم  
وان لزم الصوم بمجرد الاخبار  
ولا يستلزم الا سلام في  
اخبار الجمع العظيم لان  
التواتر لا يبالي فيه بكفر  
الناقضين فضلا عن فسقهم  
اؤضه فهم ذكره السكال  
(ولا عبرة برؤية الهلال  
نهارا سواء كان قد روى  
(قبل الزوال أو) روى  
(بده وهو الليلة المستقبل)  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
صوم الرؤية فوجب  
سبق الرؤية على الصوم  
والفطر والفهم المتبادر  
منه الرؤية عند عسمية كل  
شهر عند العصاة والتابعين  
ومن بعدهم (في المختار)  
من المذهب

\*(باب) في بيان (مالا يفسد  
الصوم وهو أربعة وعشرون  
شيئا)

تقريرا لا تحديدا بالرغم منها  
(مالواكل) الصائم (أو شرب)  
(أو جامع) أو جمع بينهما (ناسبا)

أو لانه حكاية (قوله صوم الرؤية) بدل من الخطاب فانه علق الصوم بطلاق الرؤية وهي  
حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطا (قوله واختاره صاحب التجريد) وهو الاشبه  
وان كان الاقل أصح كذا في السبب (قوله كما اذا زالت الخ) قال في شرح السبب لان انفصال  
الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا  
زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما  
تحركت درجة ذلك طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لا تحرين وغروب البعض ونهف ابل  
لا تحرين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة عيني وقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما  
في الجواهر اعتبارا بقصة سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح  
من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر قهستاني ونقلة الغدو هي السير من أول النهار الى  
الزوال والرواح السير من الزوال الى الغروب (قوله ثبوت رمضان وشوال بالدعوى) انما  
يحتاج لهذا على مذهب الامام وفيه خلاف عنه واما على مذهبهما فلا حاجة الى هذا التكلف  
لقبول الشهادتين عندهما وان لم تقدم الدعوى وقوله ثبوت الخ مبتدا وقوله بنحو وكالة معلقة  
خبر أي ثبوت رمضان المقيد بالدعوى يكون بنحو وكالة (قوله بنحو وكالة معلقة) بأن يدعى  
شخص على مديون شخص آخر ان الدائن قال لي اذا جاء رمضان أو شوال فقد وكلتك بقبض  
الدين الذي لي على فلان فيقر المديون بثبوت الدين بدمته وبالكافة وينكر دخول رمضان أو  
شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر ظاهر وان كانت كذبا فيكون المسوق لها اثبات حق  
الشارع في رمضان أو الخلق في الفطر (قوله لا يدخل تحت الحكم) لانه من الديانات (قوله  
وان لزم الصوم بمجرد الاخبار) حتى لو اخبر رجل عدل القاضي بمجيء رمضان يقبل لغيره ونحوه  
ويأمر الناس بالصوم كذا في الشرح والظاهر أن فيه التفتا الى مذهب الصاحبين القائمين  
بعدم اشتراط تقدم الدعوى (قوله في اخبار الجمع العظيم) المراد به ناس كثير من أخبار بنحو  
رؤية الهلال مثلا وليس المراد الاثنان اذا رأى القاضي ذلك (قوله ولا عبرة برؤية الهلال نهارا)  
أي لا عبرة به من الليلة الماصية بل الليلة المستقبل (قوله منه) أي من الحديث (قوله عند  
عسمية كل شهر) يعني اذا رأى عند عسمية الليلة فالليلة الا تسمية منه وهذا لا ينتج انه لها اذا رأى  
قبل الزوال وقد ذكر في الدعوى (قوله في المختار من المذهب) ويجعل أبو يوسف الهلال  
المرفق قبل الزوال لانه اخص في الصوم والفطر وهذا أقوال آخر مذكورة في الشرح والله  
سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

\*(باب في بيان مالا يفسد الصوم)\*

الله - اد والبطلان في العبادة - بيان (قوله بالمرّة) يحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي لا يفسد بفعل  
شيء منها مضموم انه يفسد اذا اجتمع أو بعضها وليس كذلك ويحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي  
أي ليس هذا العدد مطوعا به بحيث لا يزيد والاولى حذف هذه العبارة اذ لا كبير فائدة لها على  
ان ادخل آل على مرّة مولد (قوله ناسبا) التسمية عدم استحضار الشيء عند الحاجة كذا في  
الشرح وقد بدنا ناسبا للاحة اذ عن الخطي وهو اذا كرا الصوم غير القاصد للفطر بان لم يقصد  
الاكل ولا الشرب بل قصد المضغ أو اختبار طعم الماء كقول من سبق مني منه الى جوفه أو بانشر

له صومه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أكل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله إليه فلا قضاء عليه والجماع في معناهما فان تذكر  
 نزع من فور فان مكث بعده فسد صومه فان حرل نفسه ولم ينزع أو نزع ثم أوج لزمت الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر  
 فأمنى بعد الفجر والنزع ليس عليه ٤٣٢ شئ لعدم الجماع صوره ومعنى (وان كان للناسي قدرة على) اتمام (الصوم) الى  
 الليل بلاء شقة ظاهرة

كشاب قوى (يذكر به من  
 رآه بأكل و) ان تركه (كره  
 عدم تذكرة) في المختار  
 كذا في الفتح وقبل من رأى  
 خبره في رمضان يأكل ناسيا  
 لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد  
 صومه واذا ذكر الناسي وهو  
 يأكل فقبل له انك صائم  
 فلم يتذكر يلزمه القضاء في  
 المختار (وان لم يكن له قوة  
 فالاولى عدم تذكرة)  
 لما فيه من قطع الرزق  
 والالطف به سواء كان  
 شيخا أو شابا (أو أنزل  
 ينظر) الى فرج امرأة لم  
 يفسد (أو فذكر وان أدام  
 النظر والفكر) حتى أنزل  
 لانه لم يوجد منه صورة  
 الجماع ولا معناه وهو الانزال  
 عن مباشرة ولا يلزم من  
 الحرمة الانظار وفعل  
 المراتين بل الانزال منهن  
 لا يفسد أو اذهن لم يفسد  
 صومه كما لو اغتسل ووجد  
 برد الماء في كبده (أو اكتمل  
 ولو وجد طعمه) أي طعم  
 الكحل (في حلقه) أولونه  
 في بزاقه أو فحاضه في الاصح  
 وهو قول الاكثر وسواء كان

مباشرة فاحشة فتوارت حشقة فانه يفسد والمكره والنائم كالحطى كذا في شرح السديد  
 (قوله لصومه) لانه يفسد لانه متذكر لا كله وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس النسيان  
 عدرا في حقوق العباد حتى لو أودع ودبعة أو استعار شربا فوضعه في محل ونسيه لزمه ضمانه  
 (قوله والجماع في معناهما) لانه من شهوة البطن كالأكل والشرب وأخرج الحاكم من  
 حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة  
 اه وهو عام في الأكل والشرب والجماع نهر (قوله نزع من فور) أي افتراضا (قوله فسد  
 صومه) أي من غير كفارة (قوله فان حرل نفسه الخ) جزم فيه بوجوب الكفارة وهو الذي  
 في الدرر الذي في النهر عن الخلاصة ككاتبه بقبيل وهو الذي في الفتح أيضا (قوله لزمه  
 الكفارة) أنزل ام لا (قوله والنزع) لاحاجة الى ذكره (قوله لعدم الجماع صوره ومعنى)  
 لان الموجب ودحال الصوم الانزال خارج المحل (قوله يذكرة) أي لزوما كما قال الولوالجي قال  
 في تحفة الاخبار ومثله النائم عن الوقت لكن النامي أو النائم غير قادر فسد الاثم عنهما  
 ووجب على من لم يعلم حاله ما تذكرة الناسي وابقاظ النائم الا في حق الضعيف مرحة له اه اما  
 اذا علم حاله ففقه التذليل (قوله كره) أي تحريما (قوله لا يخبره) أي مطلقا (قوله لان  
 باكله) فيه حذف اسم ان (قوله فليبتدكر) أي بل استقر ثم تذكرة يلزمه القضاء عند الشيخين  
 وهو الصحيح لما انه اخبر بأن الأكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات نهر ومجمله اذا جمع ولم  
 يقع في قلبه صدق اخباره اما اذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم  
 الكفارة والظاهر عدم وجوبه لعدم تفاحش الحناية بعدم التذكرة ولان ابتداءه الاكل كان  
 ناسيا وحذر نقله (قوله فالاولى عدم تذكرة) عبارة الفتح وسعه أن لا يخبره (قوله لما فيه)  
 أي في التذكرة (قوله والالطف) عطف على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال  
 بالمس ولو بجاثل توجد معه الحرارة ففسد ولو استثنى بكفة فعمامة المشايخ أفتوا بفساد الصوم  
 وهو المختار كما في القهستان وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان  
 أيضا ان قصد قضاء الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات اه من الشرح (قوله وهو الانزال)  
 الضمير الى المعنى (قوله ولا يلزم من الحرمة) أي حرمة استدانة النظر والفكر (قوله وفعل  
 المراتين) أي صحاها ما بالانزال أما بالانزال ففسد وعالم ما القضاء (قوله لم يفسد صومه)  
 لعدم المنافي له والداخل من المسام لا ينافيه كذا في الشرح (قوله كما لو اغتسل الخ) وانما  
 كره الامام رضي الله عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب المبارك لما فيه من اظهار الضمير  
 في اقامة العبادة لانه قريب من الانطمارخ (قرله أو اكتمل الخ) لما روى عن عائشة رضي  
 الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم اكتمل وهو صائم وليس بين العين والدماغ مسلك والدمع  
 يخرج بالرشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فحاضته) مثلث

التون

قوله ان قصد قضاء الشهوة يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نصها (وان قصد تسكينها رجوان لا يكون عليه وبال اه وبأنه  
 اذا اذوم عليه ويسهل الإمام عن ذلك الفعل فقال رأسا برأس وقيل يؤجر ان اخاف الشهوة كذا في الكفاية الخ) اه

مطبا او غيره



وتقديم مسئلة الا كمال ودهن الشارب الاتية انه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهر متصلا كاللحان فانهم قالوا لا يكره الا كمال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينه لينا وادوا مع الدهن فويده طعمه في حلقه لا يفسد صومه اذ لا عبرة بما يكون ٤٣٣ من المسام ولو ابتلع نحو غنية مربوطة

بخط ثم أخرجه لم يفسد او ادخل اصبعه في فرجه ولم يكن مبلولا بما أو دهن لم يفسد على المختار (او احتجم) لم يفسد لانه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (او اغتتاب) حديث افطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الابر (او نوى القطر ولم يقطر) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صمغ)

لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كبليل بقي في فيه بعد المضغ لدخوله من الانف اذا أطبق الفم وفيما ذكرنا اشارة الى أنه من ادخل بصمغه دخانا حلقه بأي صورة كان الادخال فسد صومه سواء كان دخان غبرا وعودا وغيرهما حتى من نجس بجنور فأتوا الى نفسه واشتم دخانه ذاكرا لصومه افطر لا مكان التحرز عن ادخال القطر جوفه ودماعه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فلينبه له ولا ينوهم انه كشم الورد ومائه والمسك لو ضوح الفرق بين هوا تطيب بريح

النون (قوله وتفيد الخ) ما ذكره لا يفيد ذلك لانه انما في فيها الفساد وهو لا ينافي الكراهة نعم قوله فانهم قالوا الخ يفيد عدم الكراهة (قوله ودهن الشارب الاتية) أي في باب ما يجب به الكفارة (قوله كاللحان) تمثيل للمنفق وهو ما يكون جوهر (قوله فانهم قالوا) على قوله وتفيد الخ وحاصله أنه تمسك باطلاقهم الا كمال والادهان (قوله وكذا دهن الشارب) أي لم يخصوه بنوع من الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع الكل (قوله ولو ابتلع نحو غنية) من كل ما كوله لم يتفتت منه شيء (قوله أو ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا أدخل اصبعه في استه أو المرأة في فرجها على المختار لان تكون مبتلة بالماء أو الدهن اه وهي اولى وأراد بالفرج في كلامه كل منفرج (قوله واحتجم ودوا صائم) برواء البخاري وقال الامام احمد بافطاره وتكره الحجامه للصائم اذا كانت تضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه فلا بأس به بجر (قوله او اغتتاب) قال السيد في شرحه الغيبة ان تذكرا خال بما يكره قيل ارأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبطه وار لم يكن فيه ما تقول فقد بته والحاصل ان من تكلم خلف انسان متور بما يغمره لوسمعه ان كان مدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بمانا واما المتجاهرة فلا غيبة له نوح افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمحجوم) الاولى تقديمه (قوله او نوى القطر ولم يقطر) ولا اثم عليه ايضا الا اذا عزم وتطم بعض مراتب القصد فقال

مراتب القصد خمس حاجم ذكرها • نفاط في حديث النفس فاسقها يليه هـ م فعزم • كلها رفعت • سوى الاخيرة فيه الاخذ قدومها

فالهاجم هو الذي يمر على القلب ولا يثبت والناط الذي يتردد تردد اما حديث النفس ما تمسككم به والهم الارادة والعزم التصميم والذي يكتب في العزم على السيئة اثم العزم لا فعل المعصية والعلامة للملازمة على العزم على السيئة رائحة طيبة وعلى السيئة رائحة خبيثة أفاده بعض المشايخ (قوله لدخوله من الانف الخ) على قوله لعدم قدرته (قوله مما يغفل) بضم اللام (قوله وسند كالكفارة بشربه) أي في الباب الذي بعده هذا (قوله أو دخل حلقه غبارا الخ) به عرف حكم من صنعته الغرلة أو الاشياء التي يلزها الغبار وهو عدم فساد الصوم وفي سكب الانهر عن المواقف لو وجد بد آمن تعاطى ما يدخل غباره في حلقه أفسد لو فعل اه ويدل عليه التعليل بعدم امكان الاحتراز (قوله وهو ذاكرا صومه) يشير الى انه لو كان ناسيا لصومه لا يفسد بالطريق الاولى من لا مسكين اما لو دخل حلقه دموعه أو عرقه أو دم وعاقه أو مطرا ونجس فسد صومه لتيسر طبقه وقته أحيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عدا لزمته الكفارة بجر وهذا الاطلاق في المص والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحتة في حلقه زيلبي والتقييم بد الدخول للاحتراز عن الادخال ولهذا صرح حوايان الاستواء على المضرة

المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله وسند كالكفارة بشربه (او) دخل حلقه (غبارا) كان (غبارا) دقيق من (الطاحون) (دخول حلقه) (ذباب أو) (دخول) (أنزطام الادوية فيه) اي في حلقه لانه لا يمكن الاحتراز عنه فلا يفسد الصوم بدخولها (وهو ذاكرا صومه)



لما ذكرنا (أو أصبح اجنباً ولو استمر) على حالته (يوماً) أو أياماً (بالجنابة) لقوله تعالى فلا تنباشروهن لاستلزام جوارها المباشرة إلى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام واعتسل را صوم (أو صب في أحبله ماء أو دهنًا) لا يفسد عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف فيما إذا وصل إلى المائة أماماً في قصة الذكرا لا يفسد بالاتفاق ومبنى الخلاف على منفذ الجوف من المائة وعدمه والظاهر أنه لا منفذ له وإنما يجتمع البول في المائة بالترشح كذا نقوله الأطباء قاله الزيلعي (أو خاض نهرًا فدخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة (أو حك أذنه بعد وخرج عليه مدرن) مما في الصمغ (ثم أدخله) أي العود (مراراً إلى أذنه) لا يفسد صومه بالاجتماع كما في البرازية لعدم وصول المقطر إلى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه ووصل (أنفه بخاط فاستنشقه عدة وأبتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فيه فأدخله وابتلعه أن كان لم يقطع من فيه بل اتصل كالخيط ٤٣٤ فسد إلى الذقن فاستنثر به لم يفسد وان انقطع فأخذه وأعاد ففسد كذا في الفتح وقال أبو جعفر إذا خرج البراز على شفته ثم ابتلعه فسد صومه وفي الخلية ترطب شفاهه بريقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الخلية سئل إبراهيم عن ابتلع باغماً قال إن كان أقل من مل فيه لا ينقض اجتماعاً وإن كان مل فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء التمامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي) كاتبه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحاً بالاتفاق لقدرته على مجها (أو ذرعه) أي سبقه وغلبه (التي) ولو ملاها لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم

مفسد ذكره السيد (قوله لما ذكرنا) من قوله لأنه لا يمكن الاسترازة عنها (قوله فلا تنباشروهن) الأوضح أن يقول بطله أحل لكم ليلة الصيام الرفث الآية (قوله إلى قبيل الفجر) لأنه من الليلة (قوله وقوع) بالنصب مفعول استلزام وقوله بالخر عطف على قوله لقوله تعالى (قوله وأصوم) أي أدوم على صومي (قوله أو صب في أحبله ماء أو دهنًا) قيد بالاحليل لأن الوصية في قبلها ذلك فسد بخلاف في الأصح قاله السيد (قوله والظاهر أنه لا منفذ له) أي كما هو قولهما (قوله كذا نقوله الأطباء) إنما أسنده إليهم لأن هذا المقام يرجع إليهم فيه لكونه من علم التشريح (قوله فدخل الماء أذنه) وإن كان بفعله على المختار كما في الهداية وصرح به الولوالجي وفي الخلية التمهيل بين الدخول والادخال فصح الفساد في الثاني ورجحه السكال فحصل أن في الفساد بادل الماء قولين صحيحين فالأحوط تجنبه نهراً وإذا وقع بديل أذنه إلى الماء (قوله افطر) وعليه القضاء فقط (قوله ترطب شفاهه) يجوز تذكير الفعل وتأنيته في المؤنث الجازي إذا أسند إلى ظاهره (قوله ونحوه) كذا ذكره (قوله لا يفسد صومه) اقتصر عليه صاحب الدرر فيدل على اعتقاده دون ما ذهب إليه أبو جعفر ونظيره ما لو جمع الريق قصداً ثم ابتلعه فإنه لا يفسد صومه في أصح الوجهين كما في المنع (قوله وعند أبي حنيفة لا ينقض) هو المعتمد (قوله حتى لا يفسد صومه) حتى تغريمية والفعل به دها مرفوع (قوله لقدرته على مجها) علة لقوله وينبغي الخ (قوله ولا معناه) أي المقصود منه وهو التغذي (قوله أو استقاء) الحاصل كما في شرح السيدان بجملة المسائل اتقاء عنمة لأنه إما أن يكون قائماً أو استقاء وكل إما أن يكون مل القم أو دونه وكل من الأربعة إما أن يكون عادياً نفسه أو أعاده أو خرج ولا يفسد في الكل على الأصح إلا في الإعادة والاستقاء بشرط مل القم ولو استقاء مراراً في مجلس مل القم أفسد لأن كان في مجالس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشيته وهذا على قول الثاني (قوله لا يطلق ما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم وإن استقاء عدة فليقض (قوله

وقال أبو جعفر إذا خرج البراز على شفته ثم ابتلعه فسد صومه وفي الخلية ترطب شفاهه بريقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الخلية سئل إبراهيم عن ابتلع باغماً قال إن كان أقل من مل فيه لا ينقض اجتماعاً وإن كان مل فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء التمامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي) كاتبه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحاً بالاتفاق لقدرته على مجها (أو ذرعه) أي سبقه وغلبه (التي) ولو ملاها لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم

فليس عليه القضاء وإن استقاء عدة فليقض (ر) كذا لا يفسد ولو عاد

من

ما ذرعه (بغير صمنعه ولو ملاه) التي (في الصحيح) وهذا عند محمد لأنه لم يوجب صورة الفطر وهو الابتلاع ولا معناه لأنه لا يفسد به عادة (أو استقاء) أي نعمداً خرافةً وكان (أقل من مل مفعلاً على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكماً ولا يشق القضاء الطهارة وقال السكال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعاً وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا يطلق ما روينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه

من صوره (وكان دون الحصة) لانه تسع ربه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة او يتعسر وقال الكمال من المشايخ  
من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة ٤٣٥ بالربق ولا يحتاج الاول

قبل والثاني كثير وهو حسن لان المنافع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لايسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجرى بنفسه مع الربق لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أومضغ مثل سمسة) اى قدرها وقد تناولها (من خارج فنه حتى تلاشت ولم يجد لها طعم في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا احسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى

• (باب ما يفسده الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء)

(وهو اثنان وعشرون شأ) تقريرا (اذا فعل) المكلف (الصائم) ميتا النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يمنع الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فعله (شيا منها) اى المقسدرات (طائعا) احتراز عن المكره ولو أكرهه زوجته في الاصح كما في الجوهرة وبه يفتى فلا كفارة ولو حصلت الطواعية في اثناء الجماع لانها بعد

من صوره) بفتح السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلاه او مضغه وسواء قصد ابتلاعه أم لا كما في النهر وهذا هو المشهور وفي خزانة الاكمل المفسد ما يزيد على قدر الحصة نقاه السيد والحصة بكسر الحاء ونشد الميم مفتوحة ومكسورة (قوله الاول قليل) كذا في الشرح والصواب عكس العبارة ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال الدوسى هذا للتقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالربق واستحسنه في الفتح ١٥ ونحوه في النهر (قوله وذلك) اى عدم سهولة الاحتراز (قوله مما يجرى بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما يجرى وهو الاولى لينايب قوله لا فيما يتعمد اى الصائم في ادخاله بحيث يحتاج الى معين فنه (قوله أومضغ مثل سمسة) قيد بالمضغ لانه لو ابتلها يفسد صومه وفي وجوب الكفارة قولان صحيحان ذكره السيد (قوله وهذا) اى اعتبار وجود الطعم في الحلق وعدمه (قوله فليكن) اى وجود الطعم في الحلق وعدمه الاصل اى الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب ما يفسده الصوم وتجب به الكفارة)

الاولى ان يذكر هنا ما يفطر ولا تجب به الكفارة فيكون صنيعة على سبيل الترقى كما فعله في التنوير (قوله ميتا النية) فان نوى نهارا ثم افطر فلا كفارة لشبهة خلاف الشافعى رضى الله عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط ايضا التعيين فان الامام الشافعى شرطه كذا في تحفة الاخيار وقال ان نوى نهارا و افطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله كرض) اى بغير فعله واختلاف فيما لو مرض يجرح نفسه أو سافر به مكرها والمعتذر لزمه واختلف في المعتاد حتى وحيا والمتيقن قتال عدو أو افطر ولم يحصل العذر والمعتذر سقطها ولو نكر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاحقاد بزازية ومجتبى وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الفطر ان كان بغير الجماع تدخلت والا لولا كل عدا شبهة بلا عذر يقتل وعامه في شرح الوهبانية كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) بأن سافر فافطر أو ما لو افطر ثم سافر طائعا فانفتحت الروايات على عدم سقوطها (قوله لانها) اى الطواعية والمرأة كالرجل في وجوب الكفارة فاذا وطئها مطاوعة عدا وجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقا ولا يصحها لها الزوج أفاده السيد (قوله احتزبه عن الناس) اى فانه لا يفطر أصلا وقوله والخطي اى فانه يقضى ولا كفارة عليه (قوله استدراكا) السين والتاء زائدتان وقوله للمصلحة القائمة هي الصوم (قوله لكمال الجنابة) اى في فطره عدا من غير عذر في الصوم الذي عين الله تعالى له زمنا وأطلق المصنف في الكفارة نعم السلطان وعشيرته قال في البرازية اذا زمت الكفارة السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يفتى باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الاتزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة ولا يحصل الزجر بغير الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند

الافطار كراهى في الابتداء (متعمدا) احتزبه عن النامى والخطي (غير مضطر) اذا مضطرا لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدراكا للمصلحة القائمة (و) لزمه (الكفارة) لكمال الجنابة (وهي الجماع في أحد السيلين) اى سبيل

أدعى حى (على الفاعل)  
 إن لم ينزل (و) على (المفعول  
 به) والمدير كالمقبل في الأصح  
 لكمال الجنابة بخلاف الحد  
 لأنه ليس زنا حقيقة (و) كذا  
 (الأكلى والشرب) وإن  
 قل (سواء فيه) أى المفطر  
 ما يتغذى (أى يربى ويقام  
 البدن به) الفداء وهو  
 بالنسبة والذال المجعول  
 اسم للذات المأكولة غذاء  
 قال في الموهرة واختاروا  
 في معنى التغذى قال بعضهم  
 أن يعمل الطبع إلى أكله  
 وتنقض شهوة البطن به  
 وقال بعضهم هو ما يعود  
 نفعه إلى إصلاح البدن  
 وفائدته فيما إذا مضغ لقمة  
 ثم أخرجه ثم ابتلعها فعلى  
 القول الثاني يجب الكفارة  
 وعلى الأول لا يجب وهذا  
 هو الأصح لأنه باخراجهما  
 نعاها النفس كما في المحيط  
 وعلى هذا الورق الحبشى  
 والحشيشة والقطاط إذا  
 أكله فعلى القول الثاني  
 لا يجب الكفارة لأنه لا نفع  
 فيه للبدن وربما يضره  
 وينقص عقله وعلى القول  
 الأول يجب لأن الطبع يعمل  
 إليه وتنقض به شهوة  
 البطن انتهى قلت وعلى  
 هذا البدعة التي ظهرت  
 الآن وهو الدخان إذا شربه

بعضهم لا يخرج عن العهدة ولو سلم الدهر كله أفاده القهستاني وذهب الإفطار عنه إلا يرتفع  
 بالتوبة بل لابد من التكفير هداية فهو كجنابة السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة  
 بل بالحد وهذا يقتضى عدم الارتفاع ظاهراً وفيما بينه وبين الله تعالى يرتفع بمجرد التوبة أما  
 الفاضل بعد ما رفع إليه الزانى لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد تجزئاً بقبول التوبة عن  
 الزانى بجر الكلام بما إذا لم يكن للمزنى به زوج فإن كان فلا بد من إعلانه ليكون حق عبداً  
 ولا بد من إبرائه عنه قال السيد فى شرحه وليس المراد إعلانه بخصوص قوله أنى فعلت  
 بزوجه كذا بل إن يذكره كلاماً آخر توطئة لأن يجعله فى حل قال ويذهب هداية الاكتفاء بذلك  
 تصرح بهم أن الأبراء عن المجهول صحيح (قوله أدعى) أى غير نفسه أما إذا كان جنياً أو جامع  
 نفسه فلا كفارة وكذا لو كان للجامع بهيمة ولا بد أن يكون مشتهى فلا تجب الكفارة بجماع  
 صغيرة وفا على الوجه نهر (قوله وإن لم ينزل) لأن أحكام الجامع كالحدا والغسل وغيرهما  
 تتعلق بالتقاء الختانين وفساد الصوم وجوب الكفارة منها يعلم (قوله لكمال الجنابة)  
 أى بغيره عداً من غير عذر إلى آخر ما قدمنا ولا يعال وجوب الكفارة بوجود الشهوة لأنه  
 لاشهوة فى المفعول فيه بذره (قوله بخلاف الحد) هذا مرتب بمحذوف علم من المقام تقديره  
 والمدير كالمقبل فى وجوب الكفارة بخلاف الحد (قوله لأنه ليس زناً) لأن الزنا عبارة عن الجامع  
 فى القرح الخصوص كذا فى الشرح (قوله وهو بالغين) أى المكسورة وأما الفداء بفتحها  
 وبالذال المهملة ما يؤكل بكرة النهار (قوله واختاروا فى معنى التغذى الخ) جعل صاحب النهر  
 الاختلاف فى المفطر لافى التغذى لأن التقدير الثانى وهو قوله ما يعود نفعه إلى إصلاح البدن  
 إذا جعلناه تفسيراً للتغذى يغنى عن قوله أو يتداوى به فإن الدواء يعود نفعه إلى البدن فيلزم  
 فى كلامهم التكرار (قوله أن يعمل الخ) معنى التغذى على هذا انقضاء شهوة البطن بالشئ  
 مع الميل إليه (قوله هو ما يعود نفعه الخ) هذا تفسير للغذاء لا للتغذى فيحتاج إلى تقدير  
 مضاف أى تناول ما يعود نفعه (قوله إلى إصلاح البدن) أى وإن لم يعمل إليه الطبع (قوله  
 وفائدته) أى هذا الاختلاف (قوله فعلى القول الثانى يجب الكفارة) أى لأن فيه صلاح  
 البدن وفيه أنه إذا كانت النفس تعاف بذلك ربما يكون سبباً فى مرضها فلا صلاح فيه والظاهر  
 أن هذا يختلف باختلاف الأشخاص فالبعض يعافه فيكون لاصلاح فيه والبعض لا نفسه  
 صلاح بدنه (قوله وهذا هو الأصح) أى القول الأول (قوله وعلى هذا) أى الاختلاف  
 (قوله الورق الحبشى) لعله هو والقطاط وفى نسخة القرطاط من النبات المسكر (قوله وعلى  
 هذا البدعة) مبتدأ وخبر والاشارة إلى الخلاف (قوله وهو الدخان) فى الاشياء فى قاعدة  
 الأصل الإباحة والتوقف ويظهر أثره فيما أشكل حاله كالحيوان المشكل أمره والنبات  
 المجهول سمته اه قلت فيهم منه حكم النبات الذى شاع فى زماننا المسمى بالترقشنة وقد  
 كرهه الشيخ العمادى الحافى بالاثوم والبصل بالأولى فتدبر اه من الدرر من كتاب الأشربة  
 ونقل قبله عن النجم القزى الشافعى أن حدونه بدمشق سنة خمس عشرة بعد ألف يدعى شارب  
 أنه لا يسكر وإن سلم فإنه مقتدر وهو سرام لحديث أحمد عن أم سلمة قالت سمى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفترا قال وليس من البكار تناول المرة والمترتين ومعنى وفى الأمر

في لزوم الكفارة نسأل الله العفو والعافية انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومساك تجب الكفارة وإذا صار ورق الكرم غليظا لا تجب (أو يتداوى به) كالشربة والطباخ السليمة تدعى لتناول الدواء لإصلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) ونج وبرد (دخل إلى فيه) لا مكان التحرز عنه يسير طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النيء) ولو من ميتة (الا إذا قود) لخروجه به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجفيس وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة بأكله (و) منه ٤٣٧ (أكل) حب (الحنطة وقضها) لما ذكرنا (الأن يصفق قنعة) أو

قد رها من جنس ما يوجب الكفارة (فتلاشت) واستهلك بالصفق فلم يجد لها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قد مناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (مسممة أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج) فيه (ولزم الكفارة بهذا) في المختار لأنها ما يتغذى به والشعير المقلبي أو الأخضر المستخرج من سنبله إذا ابتلعه عليه الكفارة لا الحاف (و) منه (أكل الطين الأرضي مطلقا) أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنه يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه (أكل الطين غير الأرضي كالطين المسمى بالطقل) أن اعتاد أكله لأعلى من لم يعتده (و) منه (أكل قليل الملح) لا الكثير (في المختار) وأنه من الأمصليات بالجواب وإذا أكل كعوب

عنه يحرم قطعاً على أن استعمال مثله ربما اضر بالبدن نعم الأصرا وعليه كبيرة كسائر الصغار اه ونقل أن جوزة الطيب تحرم لكن دون حرمة المشيشة وصرح ابن حجر المكي بتحريم جوزة الطيب باجماع اللغة الأربعة اه وأعل سكاية الإجماع محمولة على حالة السكر أما القليل منها ومن كل مسكر ماء سد الخمر ونحوه فمما طيبه لا يحرم عند الامام والثاني إذا لم يسكر (قوله في لزوم الكفارة) حال من البدعة أي البدعة التي حدثت في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف فمن قال إن التغذى ما يميل الطبع إليه وتنقضه شهوة البطن ألزم به الكفارة وعلى التفسير الثاني لا (قوله والعافية) أي من شرهه وغيره لأن العافية نعم العافية من الأمراض والمعاصي والفقر والعذاب الديني والأخروي (قوله طري) يرجع إلى ورق الكرم أيضا كذا في الشرح (قوله لا تجب) أي الكفارة لأنه لا يؤكل عادة وعلمه القضاء (قوله يسير طبق الفم) أي يطبق الفم اليسرى فلا يخرج في الأمر به (قوله ومنه أكل اللحم النيء) فيه أنهم اعتبروا في وجوب الكفارة بأكل ورق الأشجار الاعتقاد وعدمه بعدمه فقط فضاء أن يعتبر الاعتقاد في هذه الأشياء أيضا لوجوب الكفارة والافنا الفرق أفاده السيد (قوله ولو من ميتة) فيه أن تعاطي لحمها لا يميل إليه الطبع ولا تنقض شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قد مناه قريبا قيل الباب (قوله ولا خلاف في قديده) أي الشحم في وجوب الكفارة (قوله وقضها) في القاموس ضم كسمع أكل باطراف أسنانه أو أكل يابس اه (قوله لما ذكرنا) من جرى العادة به (قوله ولزم الكفارة بهذا) أي الابتلاع في المختار أشار به إلى أن الخلاف في وجوب الكفارة فلا خلاف في فساد الصوم (قوله لا الحاف) لعدم اعتياده أكله (قوله وأكل الطين الأرضي) هو معلوم عند الطائرين (قوله وأنه من الامصليات) أي ذكرت ذلك والحال الخ فالأولى وهو أي هو من المسائل التي يتخبر بها السائل المجيب ليفقه على ما عنده من علمها وأوجهها وقوله بالجواب الباء للتهديد أي يتخبر ويختبر جوابه هل يصيب أو يخطئ (قوله لأنه يتلذذ به) أي وتنقض به الشهوة (قوله لأنه يعافه) أي ولا صلاح للبدن فيه (قوله في غيبته) وكذا في حضرته (قوله لأن الحديث) الذي في كبيره والحديث من غير تعليل وهو أولى (قوله بخلاف حديث الحمامة) قال بعضهم إن فعل الغيبة والحجامة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال اه (قوله قبله بشهوة

قوائم الذرة لا رواية لهذه المسئلة قال الزندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع بزاق زوجته أو) بزاق (صديقه) لأنه يتلذذ به (لا) تلزمه الكفارة بزاق (غيرها) لأنه يعافه (و) مما يوجب الكفارة (أكله بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بالحدث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه اقتناه مفت أو يفتنه لأن القطر بالغيبة يخالف القياس لأن الحديث مؤيد بالإجماع بهذا الباب الثواب بخلاف حديث الحجامة فإن بعض العلماء أخذ بظاهره من أن الأوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبله بشهوة)



فاحشة (من غير انزال) ظاناً انه أفطر بالمس والقبله لزمته الكفارة الا اذا تناول حديثاً واستفتى فقيهاً فأنظر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) أكله بعد (دهن شارب) ظاناً انه أفطر بذلك لانه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعي فلهذا لزمته الكفارة وان استفتى فقيهاً فاقناه بالفطر يدهن الشارب أو تناول حديثاً لانه لا يمتد بقوى الفقيه ولا يتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشبهه على من له سمية من الفقه نقله الكمال عن البدائع ٤٣٨

متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فاستفتى فأنفتى له بالفطر فحينئذ لا تلمزه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا اقناه فقيه) شاملاً لمسئلة دهن الشارب والمراد بالانقيه متبع المجهل كالحنبلة وبعض اهل الحديث عن يرى الحجامة مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العاى الاخذ بقول المفتى فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) الا اذا (سمع) المتهجم او الحاجم (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتى فهو أولى بأثبات العذر لمن لم يعرف التأويل (و) لذا (ان) عرف تأويله وجبت عليه

فاحشة) هي ما تقدم في فواقض الوضوء (قوله من غير انزال) تقييده يفيد انه ان أفطر بعد الانزال بما ذكر لا كفارة عليه (قوله الا اذا تناول حديثاً) أى سمع حديثاً الا اهل فطر من فعل ذلك فأنظر معناه عليه وان لم يكن الحديث ثابتاً (قوله لان ظاهر الفتوى والحديث الخ) فيه انهم اعتبروا هنا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبروا ظاهر الحديث في الغيبة مع وروده قطعاً وعلى القول بالتسوية بين الحجامة والغيبة فالامر ظاهر (قوله يصير شبهة) أى فى اسقاط الكفارة (قوله وان استفتى فقيهاً) وصلية (قوله على من له سمية) أى صفة ولو قليلة (قوله الا اذا اقناه فقيه) قال في الجبر ويشترط في المفتى ان يكون ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البادة وحينئذ نصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اهـ وفيه اتالم نلتزم صحة فتواه وانما اعتبرت شبهة مسقطه للكفارة وهذا يقضى بعدم التقييد بما ذكره (قوله عن يرى الحجامة مفطرة) الاولى عدم التخصيص بالحجامة لانه شامل لمسئلة الحجامة وما بعدها ثم ان قوله عن يرى الخ أيضاً ليس بلام بل ولو كان الفقيه مخطئاً كما تقدم وصريح به بعد (قوله والا اذا سمع المتهجم او الحاجم الحديث) الاولى عدم تقييدهم بحال العموم الاستثناء (قوله ولم يعرف تأويله) أى من ان المراد به نقص الثواب (قوله لا يكون أدنى درجة من قول المفتى) أى وقول المفتى صلح عذراً فقول الرسول أولى (قوله ولذا) أى لتقييد عدم وجوب الكفارة بما اذا لم يعرف التأويل قلنا انه ان عرف الخ (قوله لا نفس الواقع) فلا يقال انه لا واقع منها بل منه فلا كفارة عليه وأيضاً لو اعتبر الواقع لو جبت عليه اذ هو موجود منه (قوله كالأوليات) التنظير في وجوب الكفارة عليها لا عليه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الكفارة وما يستطها) \* كفارة الانطارت ثبت بالحديث روى أبو هريرة ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو سلمة بن صخر البياضى الانصارى فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين المهملة مكتل يسع خمسة عشر صاعاً فيه تمر فقال تصدق بهم هذا فقال أعلى أفقر مننا فباين لا بقيا أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه فقال اذهب فأطعمهم أهلك نخس الاعرابى يجوز الاطعام مع القدرة على

الكفارة) لا تنقاه الشبهة (وجوب الكفارة على من طأعت) رجلاً (مكرهاً) على وطئ الان سبب الكفارة الصيام جناية افساد الصوم لان نفس الواقع وقد تحققت من جانبها بالتكثير عن الفعل كالأوليات بطول الفجر فكنت زوجها وهو غير عالم به (فصل في الكفارة وما يستطها من الذمة) \* بعد الوجوب (نقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضيات (بطر وحض ونفاس أو طرو (مرض مبيح لا فطر) بأن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أى يوم الانسداد الموجب للكفارة لا ينشأ عنها في صوم مستحق



وهو لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فتمكنت الشبهة في عدم استحقاقه من أوله بعروض العذر في آخره وأما إذا كان المرض بمنفعة  
كان جرح نفسه أو إلقاءها من جبل أو سطح فاختار أنها لا تسقط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع العلوم اتعب نفسه في شيء  
أو عمل حتى أجهده العطش فأفطر كفر لأنه لا يفسد ولا يبرأ ولا يرضى وقيل بخلافه وبه أخذ الباقى (ولا تسقط عن  
سوف يبرأ كرها) كما لو سافر باختياره (بعد لزومه عليه ٤٣٩ في ظاهر الرواية) لأن العذر

لم يجز من قبل صاحب الحق  
(والكفارة تحرير رقية)  
ليس بها عيب فوات منفعة  
البطش والمشى والكلام  
والنظر والعقل (ولو كانت  
غير مؤمنة) لا تطلق النص  
(فان يجوز عنه) أى التحرير  
بعدم ملكها وملك غيرها  
(صام شهرين متتابعين ليس  
فيها يوم عيب ولا) بهض  
(أيام التشريق) للنهي عن  
صيامها (فان لم يستطع  
الصوم) لمرض أو  
(أطعم ستين مسكيناً) أو فقيراً  
ولا يشترط اجتماعهم  
والشرط أن (يغذيهم  
وبعشهم غداء وعشاء  
مشبعين) وهذا هو الأعدل  
لرفع حاجة اليوم بحملته  
(أو) (يغذيهم) (غداً) (من  
من يومين) (أو) (بعشهم  
عشاء) (من ليلتين) (أو  
عشاء وسحوراً) بشرط أن  
يكون الذين أطعمهم ثانياً  
هم الذين أطعمهم أولاً حتى  
لو غذى ستين ثم أطعم ستين  
غيرهم لم يجز حتى يعيد  
الأطعام لأحد الفريقين

الصيام وصرفه إلى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً في وقوله لا أستطيع صوم شهرين  
متتابعين أى بغير وفاق فيها نارا أفاده السيد في الحاشية (قوله وهو لا يتجزأ) أى استحقاق  
الصوم في يوم واحد لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فلا يكون بعضه ثابتاً وبعضه ساقطاً (قوله في عدم  
استحقاقه) أى صوم اليوم الذى أفطر فيه وقوله بعروض متعلق بتمكنت وفي نسخة فتمكنت  
ويجوز التذكير والتأنيث في مثل هذا (قوله فاختار أنها لا تسقط الكفارة) لأنها بفعل العباد  
فلا يؤثر في إسقاط حق التمسك ولا المرض من الجرح ان وجد يكون مقصوراً على الحال فلا  
يؤثر في الماضي (قوله أتعب نفسه في شيء) أى أتعب الخراج قال في الوهبانية  
وان أجهد الإنسان بالشغل نفسه \* فأفطر في التكفير قوانين سطاروا  
قال المؤلف في شرحها صورتها صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهده العطش فأفطر لزمه  
الكفارة وقيل لا تزمه وبه أفق الباقى وهذا بخلاف الأمة إذا أجهدت نفسها لأنها  
معدودة تحت تهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا العبد كذا في تحفة الأخيار (قوله عن  
سوف يبرأ كرها) أى وقد أفطر قبل سفره أما إذا أفطر بعد سفره مطلقاً فلا خلاف في سقوط  
الكفارة (قوله صاحب الحق) هو الله تعالى (قوله تحرير رقية) بنية الكفارة ولو صغيراً  
رضياً أو مبرأ أو بقاء حياته أو مجنوناً أو خصياً أو أعوراً أو مقطوعاً إحدى يديه أو  
أحدى رجليه أو قريه وقد اشتراه بنية الكفارة وتماهه ميبين في كفارة الظهار من الدر  
(قوله ليس بها عيب فوات الخ) الإضافة للبيان وانما تفوت منفعة البطش بقطع البدن معاً  
ومنفعة المشى بقضاع الرجاين معاً (قوله والكلام) كالآخر (قوله والنظر) كفاقد عينيه  
معاً (قوله والعقل) كالجنون الذى لا يفتق عن يفتق يجوز في حال إفاقته (قوله لا تطلق النص)  
أى الحديث (قوله وملك غيرها) أى بالوفاة لا يفتق أنه لا يكون عاجزاً إلا إذا جهز عنها وبالقدرة  
على أحدهما بعد قادراً (قوله صام شهرين متتابعين) ولو غاية وخمسين يوماً بالهلال  
والأفستين يوماً ولو قدر على التحرير آخر الأخير لزمه العتق وأتم يومه ندباً ولا قضاء لو أفطر فان  
أفطر ولو به دون غير الحميم استأنف وبلغها الوصل بعد طهرها من الحميم حتى لو لم تصل  
تستأنف ذكره السيد (قوله أو فقيراً) ولا يجزئ أطعام غير المراهق در عن البدائع (قوله أن  
يغذيهم وبعشهم الخ) أو يغذيهم ويعطيتهم قيمة العشاء أو عكسه در (قوله أو يعطى كل فقير  
نصف صاع) وقد رُفِضَ الصاع بقدح وسدس بالمصرى فالربع المصرى يكفى عن ثلاثة مع  
زيادة فيه (قوله من غيره) أى غير البر (قوله من غير المنصوص عليه) متعلق يعطى (قوله

ولو أطعم فقيراً ستين يوماً جزأه لأنه يتجزأ بالحاجة بكل يوم يصير غزلة فقيراً آخر والشرط إذا أباح الطعام أن يشبعهم ولو  
يجزأ البر من غير آدم والشعير لا بد من آدم معه لحشوته وأكل الشبعان لا يكفي ولو استوعب مثل الجائع (أو يعطى كل فقير  
نصف صاع من بر أو) (من دقيقه أو) (من سوبقه) أى البر (أو) يعطى كل فقير (صاعاً) (أو) صاعاً (شعيراً) أو زبيب (أو) يعطى  
(قيمه) أى قيمة النصف من البر والصاع من غيره من غير المنصوص عليه

ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جناح أو كل) عدد (متعدد في أيام) كثيرة (ولم يخله) أي  
الجماع أو الأكل عدد (تكفير) لأن الكفارة لا زجر وبواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضان على الصحيح) للتداخل  
يقدر الامكان (فان تخطل) التكفير ٤٤٠ بين الوطينين أو الأكلتين (لأن تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول  
الزجر بعوده

• (باب ما يفسد الصوم) •

ويوجب القضاء

(من غير كفارة) لقصور  
معناه أو عذر وهو سبعة  
وخمسون شيئاً تقريباً وهي  
(إذا أكل الصائم) في أداء  
رمضان (ارزاً) يناً (أو عجيناً  
أو دقيقاً) على الصحيح إذا لم  
يخلط بسمين أو دبس أو لم  
يلتصق بسكر دقيق حنطة  
وشعير فان كان به لزمت  
الكفارة (أو) أكل (ملحاً  
كثيراً دفعة أو) أكل (طيناً  
غير أرمي) و (لم يمتد  
أكله) لأنه ليس دواء (أو)  
كل (نواة أو قطناً) أو ابتلع  
ريقه متغيراً بخضرة أو  
صفرة من عمل الأبريسم  
ونحوه وهوذا كركصومه  
(أو) أكل (كاغدا) ونحوه  
بما لا يؤكل عادة (أو)  
سفرجل (أو) ونحوه من  
الثمار التي لا تؤكل قبل  
النضج (ولم يطبخ) ولم يعلج  
(أو) جوزة رطبة (ليس لها  
لب) وابتلع اليابسة بلبها  
لا كفارة عليه ولو ابتلع  
لوزة رطبة تلزمه الكفارة  
لأنها تؤكل عادة مع القشر  
وبعض اليابسة مع قشرها

ولو في أوقات متفرقة فلا يشترط اتحاد الوقت ولو أباح واحد كل الطعام في يوم واحد دفعة  
أجزأ عن يومه ذلك فقط اتفاقاً وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره  
الزيلعي لفقد الدقة وحكما ١٨ من الدر (قوله على الصحيح) وعليه الاعتماد رازية  
وفي ظاهر الرواية تعدد واختار بعضهم للفتوى أن كان الفطر بغير الجماع تداخلت والألا وقد  
تقدم (قوله بعوده) بأوه السببية أي أن الزجر لم يحصل بسبب أنه عاد بعد التكفير وعلمه في  
البرهان بأن التداخل إنما يتحقق قبل الأداء لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله  
العظيم

• (باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء) •

عطف لازم (قوله من غير كفارة) ضابط ما يفطر ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه غذائية  
ولامنهاها أو فيه ولكن صحبه عذر شرعي أو قصور أو وصله إلى جوفه أو دمانه وما ليس به كمال  
شهوة الفرج لا كفارة به وعليه القضاء (قوله لقصوره معناه) كما إذا أعاد اللقمة الموضوعة  
المستخرجة وابتلعها فانه افطار قاصر في الغذائية لأن النفوس تعافه (قوله أو لعذر) كطرق  
نحو حيمض (قوله أو عجيناً) عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه أبو الليث خلافاً لمحمد فانه يلزمه  
الكفارة وإذا كان أكل هذه المذكورات إنما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة أكل  
لحم الميتة (قوله أو دبس) بالكسر وبكسرتين غسل القرو وعسل النخل فاموس (قوله دقيق  
حنطة وشعير) قال في الشرح دقيق الذرة إذا التمه بالدبس والدبس يجب به الكفارة وأما أن  
دقيق الجاروس والارز تلزم به الكفارة ١٨ فقييده هنا دقيق الحنطة والشعير اتفاقاً (قوله  
فان كان به) أي فان وجد الدقيق ملتصقاً بما تقدم من خايط السمن أو الدبس أو بلبه ذكر  
(قوله دفعة) أما إذا أكله بدفعات فبأول دفعة تلزمه الكفارة والقضاء والكفارة (قوله ولم يمتد  
أكله) أما إذا اعتاده أو كان الطين أرمي بالزمت الكفارة مطلقاً (قوله أو ابتلع ريقه متغيراً  
بخضرة أو صفرة) أي لأنه ابتلع الصبيغ (قوله الأبريسم) بفتح السين وضمها الحرير فاموس  
(قوله وهوذا كركصومه) الأولى حذفه لأنه الموضوع في كل مسائل الباب (قوله ولم يطبخ  
ولم يعلج) أما إذا وجد أحد هاتين الكفارة كما يؤخذ من مفهومه لأنه مما يؤكل عادة (قوله  
أو جوزة رطبة ليس لها لب) أما إذا كان لها لب ومضعها فقد نزل المصنف في الشرح أن نفعاً عن  
صاحب التبيين مانعه قال مشايخنا ان وصل القشر أولاً إلى حلقه لا كفارة عليه وان وصل  
اللب أولاً فعليه الكفارة لأن في الوجه الأول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللب  
(قوله ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة) ١٨ إذا كان لها لب فان لم يكن لها لب عليه  
القضاء دون الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح اتفاقاً (قوله اختلف في لزوم  
الكفارة) فعن محمد وأبي يوسف يجب ما قام من غير تفصيل ومقابل الإطلاق تفصيل المشايخ  
المتقدم قريباً (قوله ولو زمردا) باهمال الدال وأجماعها كما في القاموس وإنما خصه لأنه

يتداوى

ووصل الموضع إلى جوفه اختلف في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديداً) أو قحاساً أو ذهباً أو فضة

(أو تراباً أو حجراً) ولو زمردا لم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو احتقن أو استنعت)

الرواية بالفتح فيها الحقنة صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أوجر) ونسره قوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الأصح) متعاق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة ووجه الصحيح أن الكفارة موجب الانظار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهي منعدمة والنفع المجرد عنها ٤٤١ بوجوب القضاء فقط (أو أقطر في أذنه دهنًا) انتقامًا (أو)

يتداوى برادته (قوله الرواية بالفتح فيها) فهما بالبناء للفاعل ولا يصح بناؤه ما للمفعول نهر (قوله والسعوط) بضم السين لفتح ما يتبعه (قوله صبه) أي الدواء في الأنف هذا معناه اغسغ والحكم لا يخص صب الدواء بل لو استشق الماء فوصل إلى دماغه أفطار فاده السيد (قوله وفسره الخ) أي فسر الأبحار الذي هو المصدر وأفاد أن الباء في قوله بصب شيء للتصوير (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله المجرد عنها) أي عن الصورة التي هي الابتلاع (قوله أو أقطر في أذنه ما في الأصح) الحاصل أنه لا خلاف في إفطاره بإقطار الدهن وأما الماء فاختلف في الهداية وشروطها والوالمجى عدم الإفطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخل له وفصل فاضحيان بين الإدخال قصدًا فادسه الصوم والدخول فلم يفسد قال في البحر وجه ما يعلم حكم الغسل وهو صائم إذا أدخل الماء في أذنه وقدم (قوله فانه عدم المفطر صورة) وهو الابتلاع ومعنى بالانتقام (قوله أو أمة) بالمدية قال ضربت بالعصا أم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس وقيل للشجة أمة على معنى ذات أم كعيشة واضية نهر (قوله ووصل) أي حقيقة أما إذا شك في الوصول وعدمه فإن كان الدواء رطبًا فعند الإمام يقطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفتقر بالشك بخلاف ما إذا كان الدواء يابسًا فلا فطر انتقامًا فتح (قوله أو دماغه) أي وإذا وصل دماغه وصل جوفه لأن التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذًا أصليًا فوصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن (قوله أو أدخل حلقه مطر أو نلج في الأصح الخ) أما نحو الغبار فقال في الهندية لو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طم الأدوية أو غبار العرس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجواف الدواب وأشياء ذلك لم يفتراه (قوله ولم يبتلعه بصنعه) أما إذا ابتلعه بصنعه وجبت الكفارة وقدم (قوله والمرفوع من الخطأ الاثم) أشار به إلى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فإن ظاهره يقتضي عدم الإفطار بالخطأ وأجيب بأن الرفع في الحديث مترجم على الاثم لا على رفع الصورة المثمرة حسا ولا على رفع الحكم بالإفطار (قوله من زوجته) من مدخول المبالغة أي ولو كان الإكراه من زوجته كذا تعطيه عبارة الشرح وقدم (قوله لا يدل على الطواغية) لوجود حالة النوم ومن الرضيع كذا في الشرح (قوله لانه بعد الفساد) أي لأن الموضع الواقع منها مصدر بعد فساد صومها مكروه (قوله خوفا على نفسها) أي خوفا رتق الغلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم (قوله أمة كانت أو منكوسة) ولأن أمة ان تشع من الانتقار بأمر المولى إذا كان يجزها عن أداء الفرائض لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض أم من الشرح وإذا علم الحكم في الأمة يعلم الحكم في الحر بالاولى (قوله أو صب أحدى جوفه ما هو نائم) إنما ذكر لدفع توهم أن النائم كالنامى ولا إفطار فيه (قوله وليس كالنامى) أي وليس النائم كالنامى في الحكم حتى لا يفتقر لأن النامى القنوى ولو طأ وعنه بعد

ط ٥٦ الإبل لا بعد الفساد (أو أفطرت) المرأة (خوفا على نفسها من أن تعرض من الخدمة أمة كانت أو منكوسة) كافي التنازل لانه لا يفتقر بعد (أو صب أحدى جوفه ما هو) أي الصائم (نام) للوصول المقطر إلى الجوف كالوشرب وهو نائم وليس كالنامى لانه نفوكل ذبيحته وذاهب العقل والنائم لا نفوكل ذبيحته

(أو كل عدا بعدد أكله ناسيا) لقيام الشبهة الشرعية نظر إلى فطره قياسا بأكمله ناسيا ولم تنقث الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسى أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لأنه خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وجمعه قاضيان (أو جامع ناسيا جامع عامدا) أو كل عدا بعدد الجامع ناسيا لما ذكرناه (أو أكل) وشرب وجامع عدا (بعد ما نوى) منشأ فيه (نهارا) أكد بقوله (ولم يبيت فيه) عند الامام قال النسي لا يجب

٤٤٢

عند الشافعي رحمه الله ويفي على هذا إذا لم يبيت الفرض فيم البلأ (أو أصبح مستافرا) وكان قد نوى الصوم ليللا ولم ينقض عزيمته (فتوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وإن حرم أكله (أو ستافر) أي أنشأ السفر (بعد ما أصبح مقبلا) ناويا من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عدا شبهة السفر وإن لم يصل له الفطر فإن رجع إلى وطنه لم حاجة نسيا ما كل في منزله عدا أو قبل انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لا تقاض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوما كاملا (بلا نية صوم ولا نية فطر) فقد شرط العصاة (أو تنصر) أي أكل السحور بفتح السين اسم لما كولى السحور وهو السدس الأخير من الليل (أو جامع شاك في طلوع الفجر) قيد في صورتين (وهو) أي

والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل ويأنتم ترك التثبت مع الشك لاثم جنابة محقولة كافي الفتح اهـ من الشرح يوجد في بعض النسخ هذا زيادة نصهم (ولا فرق في عدم وجوب الكفارة بين ما إذا ظن أن الأكل ناسيا بفطره أم لم يظن خلافا لما ذكره من الاستدلال مسكين بحيث اشترط ذلك ذكر السيد ومغلام مسكين تباع في ذلك صاحب الهداية) اهـ



جناية الاظهار واذا لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء بهذا الشك ونزوي عن ابي حنيفة انه قال اسما بالا كل منع الشك اذا كان يصبر عمله او كانت الليلة مة مرة او متعجة او كان في مكان لا يتبين فيه الفجر ا قوله عليه السلام دع ما يريك الى ما لا يريك (او افطر بظن الغروب) أي غلبة الظن لا مجرد الشك لان الاصل بقاء النهار فلا يصح في الشك لا بقاط الكفارة على احدي الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر لا بالاصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره ٤٤٣ (بلغة) لا كفارة عليه لما ذكرنا

وأما قوله شك في الغروب ولم يتبين له شيء في لزوم الكفارة روايتان ومحتاجا للقياس أبي جعفر لزومه اذا غلب على ظنه أنه لم يقرب فأفطر عليه الكفارة سواء تبين أنه أكل قبل الغروب ولم يتبين له شيء لان الاصل بقاء النهار وعليه الظن كاليقين (أو أنزل بوطء ميتة) أو بمية لقصور الجناية (أو) أنزل (بتفخيز) أو بتطينا وعت بالكفر (أو) أنزل من (قبله أو ليس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو) أفسد صوم غير أده رمضان بجماع أو غيره أهدم هتك حرمة الشهر (أو وطئت وهي نائمة) أو بعد طرق الجنون عليها وقد نوت لإل فسد الصوم ولا كفارة عليها لعدم جناية الحق لو لم يوجد مفسد صومها ذلك اليوم لان الجنون الطارئ يفسد الصوم (أو اقطرت في فرجها على الاصح) شبهة بالحقنة (أو ادخل اصبعه مبلوطة ماء أو دهن في دبره) أو استنصت فوصل الماء الى

جناية الاظهار (الاضافة للبيان) (قوله واذا لم يتبين له شيء) مقابل قول المصنف هو طالع (قوله) اسما بالا كل منع الشك اذا كان الخ) هذا الإنافي ما قبله لاحتمال جعل الاثم فيها تقدم اذا تقدمت هذه الاشياء لان الشك لا موجب له وانما قيد بذلك لان الفجر لا يتبين فيها (قوله دع ما يريك بفتح الياء وظاهر استدلال الامام أن الامر للندب) (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد انه لا يشترط في سقوط الكفارة غلبة الظن أي بل الظن فقط نعم حل الفطر مة قيدا اذا غلب على ظنه الغروب أما اذا لم يغلب لا يفطر وإن أذن المؤذن اه بزيادة قولي أي بل الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة اليقين لا يزول بالشك مانعه ان الظن عند الحقيقة من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يثبت عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم وفي الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بأن الغياب كالتحقيق وصرحوا في الطلاق بأنه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع اه (قوله بخلاف الشك في طلوع الفجر) أي فانه يسقط الكفارة لان الاصل بقاء الليل (قوله لما ذكرنا) أي من الشبهة وهو أنه بنى الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية (قوله ولم يتبين الخ) ولزوم الكفارة عند التبين بالارتي واذا المشرح في قوله فلا يكتفي الشك لا سقاط الكفارة على احدي الروايتين أن فيه روايتين ايضا (قوله سواء تبين الخ) مفهوما انه اذا تبين وجود الليل لاشي عليه من قضاء وكفارة لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه واثم تركه التثبت ثابت في الجميع (قوله لقصور الجناية) أي لانه جماع قاصر فلا يوجب الكفارة ويوجب القضاء كذا في المشرح (قوله لما ذكرنا) أي من قصور الجناية وعليه القضاء بغير جرمه في الجماع ولو قبلت زوجته فأنقضت فسد الصوم وان اهدى أو أهدت لا يفسد كان الظهيرة والتجنيس كذا في المشرح (قوله لعدم هتك حرمة الشهر) أي وهي انما وجبت له تلك حرمة (قوله وقد نوت ابلا) قيد به لانها اذا لم تنزل الاوجنت نهارا لا كفارة بالاولى (قوله على الاصح) أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الاصح (قوله) أو ادخل اصبعه مبلوطة الخ) فلو لم تكن مبلوطة لا يجب القضاء أفاده السيد والظاهر ان الادخال لا يفسد الا اذا وصل الى محل الحقنة (قوله والحد الفاصل) أي في الاقطار الواصل الى الدبر (قوله قدر الحقنة) أي قدر ما تأخذ من المحل الذي تصل اليه (قوله ولما يكون ذلك) ويورث داء عظيما (قوله ولو خرج سمره) في القاموس السرم بالضم مخرج الثقل وهو طرف المه المستقيم (قوله لزوال الماء الذي انصل به) لان الماء انصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى البطن كذا في المشرح (قوله مبلوطة ماء أو دهن) وان لم تكن مستله لا يفسد صومها (قوله لما ذكرنا) أي من شبهة بالحقنة (كما) (قوله بخلاف ما لو بقي طرفة خبارجا) ولو في الفرج الخارج (قوله)

داخل دبر أو فرجها الداخل بالمبالغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه الفـ اد قدر الحقنة ولما يكون ذلك ولو خرج سمره ففسده ان نشفه قبل ان يقوم ويرجع فله لا يفسد صومه لزوال الماء الذي انصل به (أو ادخلته) أي اصبعها مبلوطة ماء أو دهن (في فرجها الداخل في المختار) لما ذكرنا (أو ادخل قطنة) أو خرقة أو خشيعة أو حجرا (في دبره أو) ادخلته (ففرجها الداخل وغيبها) لانه يتم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفة خارجا لان عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة



(او ادخل دخانا به منه) متعمدا الى جوفه او ذماغه لوجود القطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للنفق والتداوى وكذا الدخان الحادث شره وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (او استقاء) اى تعمد اخراجه (ولودون ملء القم في ظاهر الرواية) لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن استقاء عدا فليقض (وشروط ابو يوسف رحمه الله) ان يكون (ملء القم وهو الصحيح) لان مادونه كالعديم حكما حتى لا ينقض الوضوء (او أعاد) بصنعه (ما ذرعه) أى غلبه (من التي) وكان ملء القم) وفي الاقل منه روايتان في الفطر ٤٤٤ وعدمه باعادته (وهو ذا كر) لصومه اذ لو كان ناسيا لم يقطر لما تقدم

او اكل ما) بنى من مصوبه (بين اسنانه وكان قد در الحصة) لا يمكن الاحتراز عنه بلا كفارة (أو نوى الصوم ثم ارا بعد ما اكل ناسيا قبل ايجاد نية) (الصوم من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والفرر (او انغى عليه) لانه نوع مرض (ولو) استوعب (جميع الشهر) يقضى بمنزلة النوم بخلاف الجنون (الا انه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الانغماء أو حدث في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تيقن عدمها لزمه الاول أيضا (او جن) جنونا (غير عمد) بجميع الشهر) بأن افاق في وقت النية ثم ارا لانه لا حرج في قضاء مادون شهر (و) ان استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاؤه) ولو حكا (بافاقته ليلالا) نقط (او نها را بعد فوات وقت النية في الصحيح) وعليه الفتوى لان الليل لا يصام فيه ولا فجا بهد الزوال كافي مجموع النوازل

بصنعه) بخلاف ما لو كان بغير صنعه (قوله وهذا في دخان غير العنبر والعود) اى ونحوهما كما لحاوى والمصطكى (قوله ولودون ملء القم) مبالغة في لزوم القضاء (قوله ومن استقاء عدا فليقض) لفظ الحديث كما قدمه من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عدا فليقض (قوله وفي الاقل منه روايتان) اصحهما عدم الفساد در عن المحيط (قوله باعادته) لاجابة المله لانه الموضوع (قوله قبل ايجاد نية) اما الاكل فاما بعد ما فلا شئ عليه به الحديث (قوله بمنزلة النوم) اى وامتنع داه نادر والاحكام انما تنبى على الغالب (قوله حتى لو تيقن عدمها) كالمو كان مسافرا او مريضا او متم تكايعتا دالاكل في رمضان كذا في الشرح (قوله بان افاق في وقت النية) اى ولم ينو (قوله لانه لا حرج الخ) لا يظهر لانه اذا كان يتيقن كل يوم في الوقت الصالح يلزمه قضاؤه (قوله ولو حكا) اى ولو كان الاستيعاب حكما والباقى قوله بافاقته لاسبية او تصوير للافاقة (تنه) \* كل ما اتقى فيه وجوب الكفارة عمله ما اذ لم يقع منه مرة بعد اخرى لاجل قصد معصية افساد الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى ثم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم (فصل يجب الامساك) اى تشبه القضاء حتى الوقت (قوله ولودون ملء القم) كقتال عدو وصحى زالا (قوله وعلى حائض ونفساء طهرتا) وأما في حالة تحقق الحيض والنفساء فيصيرم الامساك لان الصوم منهما حرام والتشبه بالحرام حرام وكذلك لا يجب الامساك على المريض والمسافر لان رخصة الافطار في حقهما باعتبار الحرج ولو أئز منهاهما التشبه لعاد الشئ على موضوعه بالنقض ولكن لا يابا كون جهرا بل سرا كذا في الشرح (قوله لحزمة الوقت) علة لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطاب عند طلوع الفجر) اى الذى هو اقل وقت الامساك فانه قدمت الاهلية فيه فلم يجب عليهم ما وهذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزء الذى يتصل به الاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك الجزء أفاده السيد وفيه أن المجنون اذا افاق بعد طلوع الفجر في الوقت الصالح يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه أولا فان أوجب عنه بأن السبب شهود الجزء الصالح ينقض لانه موجود فيهما (قوله وعلمت الخلاف في افاقة المجنون) اى انه هل يشترط في لزوم القضاء افاقته في وقت يصلح لانشاء الصوم وهو من طلوع الفجر الى قبيل الضحوة والمعتبر افاقته في اى وقت منه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم (فصل فيما يكره للصائم) \* ظاهرا لاطالة الكراهة يفيد أن المراد بها التصريمية (قوله

والجنتي والنهاية وغيرها وهو مختار شمس الاثمة وفي الفتح يلزمه قضاءه باقضاه فيه مطلقا (فصل يجب) \* ذوق على الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو بعد ثم زال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون افاق (وعلى صبي بالغ وكافر اسلم) طهرة الوقت بالقدر الممكن (وعليه الصوم القضاء الا الاخيرين) الصبي اذا بالغ والكافر اذا اسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهم ما وعلمت الخلاف في افاقة المجنون (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) له

(كره للصائم سبعة أشياء مذوق  
شيء) لمأفیه من تعريض  
الصوم للفساد ولونقلا على  
المذهب (و) كره (مضغه بلا  
عذر) كالمراة اذا وجدت  
من يعضخ الطعام اصبها  
كمطهرة لطبخ أما اذا لم تجد  
بدا منه فلا بأس بعضغها  
لصيانة الولد واختلف فيما  
اذا خشي الغيب لشراء  
ما كولى ذاق والمرأة ذوق  
الطعام اذا كان زوجها  
سوى الخلق لتعلم ما لو حسته  
وان كان حسن الخلق فلا  
يحل لها وكذا الاثمة قلت  
كذا الاجير (و) كره (مضغ  
العلك) الذى لا يصل منه  
شيء الى الجوف مع الريق  
العلك هو المصطكى وقيل  
اللبان الذى هو السكندر لانه  
يتم بالافطار بضعه سواء  
المرأة والرجل قال الامام  
على رضى الله عنه اياك وما  
يسبق الى العقول انكاره  
وان كان عندك اعتذاره  
وفي غير الصوم يستحب  
للنساء وكره للرجال الا في خلوة  
وقيل يباح لهم (و) كره له  
(القبلة والمباشرة) الفاحشة  
وغیرها

ذوق شيء) مثله فساؤه واضراطه في الماء وصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا  
او صائما او محرما بجماع او عمة وليس له منع الزوجة في هذه الحال وليس للعبد والامة ان يصوما  
تطوعا الا باذن المولى وله منعهما ولو مريضا او صائما او محرما وللزوج أن ينظر المرأة والمولى  
أن يقطر العبد والامة وتقضى المرأة اذا اذن لها زوجها وابانت ويقضى العبد اذا اذن  
له المولى واعتق ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة  
وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه وأما بنت الرجل وامه واخوته تطوعون بغير اذنه  
وظاهر اطلاق الكراهة التحريم (قوله لمأفیه من تعريض الصوم للفساد) لان الجاذبة قوية  
فلا يؤمن أن تجذب منه شيئا الى الباطن غناية (قوله ولونقلا على المذهب) ومن قيده بالقرض  
كشمس الائمة الحلواني ونفى كراهة الذوق في النفل انما هو على رواية جواز الافطار في النفل  
بلا عذر كذا في الشرح (قوله من يعضخ) بفتح الضاد المججمة (قوله واختلف فيما اذا خشي الغيب  
الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم القرض انما يكره له ذوق شيء اذا كان له منه  
بدا ما اذا لم يكن له بان احتاج الى شراء أو كول وخاف أنه ان لم يذقه يغبض فيه ولا يوافقه لا يكره  
أى فانه قل كذلك بالاولى (قوله سى الخلق) أى فيما يتعلق بذلك ولذا قال في الشرح سى الخلق  
يضايقها في ملوحة الطعام وقلة ملحه أما لو كان سى الخلق في غير ذلك لا يباح لها (قوله فلا يحل  
لها) يفيد أن الكراهة تحريمية وقد مر (قوله كذا الاجير) أى للطبخ (قوله الذى لا يصل  
منه شيء) أما اذا كان يصل منه شيء بان كان اسود ومطعم مضغ او لالان الاسود يذوب بالمضغ  
او كان ابيض غير مضغ أو كان مضغاً وهو غير ملتئم فانه يفسد وما يشم منه رائحة البول  
بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة الكريهة تغمير لون الفضة  
والورد اذا وضع في ماء غير ريحه ولم ينفصل من جوهره شيء (قوله لانه يتم بالافطار) علة  
الكراهة أى ولا يجوز الوقوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهمة (قوله اياك الخ) أى احذر فعله (قوله وان كان  
بعندك اعتذاره) أى الاعتماد اذ عنه (قوله يستحب للنساء) اقبامه مقام السؤال في حقهن  
اضعف بنيتن فقد لا تحتمل السؤال فيخشى على اللثة والسنن منه كما في الفتح وظاهره أنه  
يقوم مقام السؤال ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل لهن الثواب الموعود  
على السؤال الابالية كما أنه في السؤال كذلك (قوله وكره للرجال) وظاهره في الفتح انها  
كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال الاحتجاج لان الدليل أعنى التشبيه بالنساء  
يقضيها في حقهن خاليا عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زاد في الدرر بعدد الكراهة لا تقتنى  
الابقية دين الخلوة والعذر وهو كنهيل ريح وتقليل بضر بغمه (قوله وقيل يباح لهم) قاله  
نظر الاسلام قال ولكن يستحب للرجال تركه (قوله وكرهه القبلة الخ) التفضيل في غير القبلة  
الفاحشة أما هي وهي أن يصرف شفتيكم فيكروا على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالقبلة  
في ظاهر الرواية هندية والمراد بالجماع المباشرة والمعاتفة يجزى فيها التفضيل على المشهور نهر  
(قوله والمباشرة الفاحشة) هي أن يتعانقا وهم مجردان وليس فريجه فريجهما وظاهره أنه اعلى  
هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وان من بل نقل عن المحيط

(ان لم يأت من فيه ما على نفسه الا تزال أو الجامع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بعاقبة الفعل ويكره التقبيل  
القاحش يصف شفتها كافي الظهيرة ٤٤٦ (و) كرهه (جمع الزين في اللهم) قصد (ثم ابتلاعه) فحاشيا عن الشهادة (و) كرهه فعل

(ما طعن أنه يضعفه) عن  
الصوم (كأنه قصد والحجامة)  
والعمل الشاق لما فيه من  
تعريض الفساد (وتسعة  
أشياء لا تذكر للصائم) وهي  
وان علمت بالمفهوم صاغ  
ذكرها للدليل (القبلة  
والمباينة مع الأمن) من  
الانزال والوقوع لما روى  
عن عائشة رضي الله عنها  
أنه عليه الصلاة والسلام  
كان يقبل ويباشر وهو صائم  
رواه الشيخان وهذا ظاهر  
الرواية وعن محمد أنه كره  
القاحشة وهي رواية الحسن  
عن الامام لانها لا تخلو عن فتنة  
وفي الجوهر وقيل ان المباشرة  
تكره وان أمن على الصبيح  
وهي أن يمس فرجه فرجها  
(وهي الشارب) يفض الدال  
على أنه مصدر ويضعها على  
اقامة اسم العين مقام المصدر  
لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم  
(والكحل) لأنه عليه الصلاة  
والسلام اكحل وهو صائم  
(والحجامة) التي لاتضعفه عن  
الصوم (والقصد) كالحجامة  
وذكر شيخ الاسلام أن شرط  
الكرهية ضعف يحتاج  
فيه الى القطر (و) لا يكره  
له (السواك آخر النهار بل  
هو سنة كأوله) لقوله عليه  
الصلاة والسلام من خير خلال  
الصائم السواك وفي الكفاية  
كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يستاك أول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السواك سنة فاستاكوا أي وقت شتم ولقوله

عدم الخلاف في كراهتها (قوله الا تزال أو الجامع) فلا بد من الأمن منه ما حتى تقتني الكراهة  
فان خشي أحد حملت بنت الكراهة فالة السيد في الحاشية (قوله لما فيه) أي فيما ذكر من  
القبلة والمباشرة (قوله بعاقبة الفعل) متعلق بالفساد (قوله يضعف ثقتها) متعلق بالناحش  
والياء للسببية والاولى بحس والمراد به الاستدراك طرف الاستئذان فحاشيا عن الشهادة أي شبهة  
المقتر كالماء (قوله لما فيه من تعريض الفساد) عبارة الشرح لما فيه من تعريضه للفساد  
والضمير للصوم وهو من إضافة المصدر الى مفعوله (قوله للدليل) أي لاجل ذكر الدليل عليها  
(قوله على الصحيح) وتقدم عدم الخلاف في كراهتها (قوله ويضعها على اقامة اسم العين مقام  
المصدر) لوجه يظهره هذه الاقامة وانما يكون الكلام حينئذ على حذف المضاف أي  
استعمال مثلا وانما يباح اذا لم يقصد به الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو  
القبضة والاخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومختصة الرجال لم يصح أحد  
واخذ كلها فعمل بهود الهند ومجوس الاعاجم فتح وحدث الاكحال يوم عاشوراء ضعف  
لاموضوع كازعم ابن عبد العزيز وحدث التوسعة فيه على العيال صحيح اه رأى فانه  
وردنا من وسع على عباده فيه وسع الله تعالى عليه سائر عاده (قوله لانه الخ) علة لعدم الكراهة  
(قوله والكحل) أي اذا لم يقصد به الزينة فان قصدها كرمه راعى علم أنه لا تلازم بين قصد الجمال  
وقصد الزينة فالقصد الاول يدفع الشين واقامه ما به الوقار واطهار النعمة شكر الانحرار هو  
أثر ادب النفس وشهامتها والثاني أثر ضعفها وقاها بالانحطاب وردت السنة ولم يكن بقصد  
الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن  
ملتفتا اليه بحسب عن الكمال (فروع) ليس الثياب الجميلة يباح اذا لم يتكبر به والاحرم  
وعدم التكبر ان يكون بها كما كان قبلها وفي الكحل الضبطان السابقان في ذهن (قوله  
والحجامة التي لاتضعفه عن الصوم) وينبغي له أن أخرها الى وقت المغرب كذا في الشرح  
(قوله ولا يكره السواك آخر النهار) وكرهه الشافعي بعد الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم  
خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الا ذكروا ما ذكره المنصف وليس في ما روى  
دلالة على أنه لا يستاك ومدحه صلى الله عليه وسلم للخلوف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام  
معه لتغيره فنههم عن ذلك بذلك شأنه زيلعي وهذا لا يقتضي أفضليته على السواك والخلوف  
بضم الخاء المعجمة وهو الصواب وقيل المشهور وروى المشهور الفتح وهو ما تخلف بعد الطعام  
من راحة كريمة بخلاء المعدة من الطعام ذكره السيد في الحاشية عن العلامة فوح ومعنى  
كون الخلوف عند الله أطيب انه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في  
المواضع التي يطالب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه أطيب  
عند الله من ريح المسك عندكم والمراد الاقرب منه أي انه يقرب من الله تعالى أي من رحمة  
وثوابه كما أن التطيب مقرب عندكم او على تقديره مضاف الى عند ملائكة الله فانهم يدركونه  
شما أطيب من ريح المسك (قوله صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بالأسواك) ويصح  
الفضيلة هذه بالسواك عند الوضوء ولو تكررت صلوات بدونه (قوله وهي عامة الخ) قال

كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يستاك أول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السواك سنة فاستاكوا أي وقت شتم ولقوله  
صلى الله عليه وسلم صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بالأسواك وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بصبر الصائم كافي الفتح

(و) لا بكرة (و) لو كان رطبا (أخضر) أو جلا (لا بالماء) لا إطلاقا (و) لا بكرة (المضغطة والاستنشاق) وقد فعلها (الغبار) وضوء (لا) (الاعتقال) (و) لا التفت بشوب مبتل (قد عد ذلك) (التبرد) ودفع الحر ٤٤٧ (على المقتضى) وهو قول أبي يوسف

لان النبي صلى الله عليه وسلم  
صب على رأسه الماء وهو صائم  
من العطش أو من الجريء  
أبو داود وكان ابن عمر رضي  
الله عنهم ما يبل الثوب ويلقه  
عليه وهو صائم ولان هذه عونا  
على العبادة ودفعها للضجر  
الطبيعي وكرهها أبو حنيفة  
لما فيه من إظهار الضجر  
في إقامة العبادة (ويستحب  
له ثلاثة أشياء السجود لقوله  
صلى الله عليه وسلم تسحروا  
فان في السجود بركة حصول  
التقوى به وزيادة الثواب  
ولا يكثر منه لاختلافه عن  
المراد كما يشعله المتفهمون  
(و) يستحب (تأخير)ه  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
ثلاث من أخلاق المرسلين  
تجمل الإفطار وتأخير السجود  
ورضع اللبن على الشئ  
في الصلاة (وتجمل الفطر من  
من خير يوم قيم) وفي الغيم  
يحتاط حفظا للصوم  
عن الإفساد والتجمل  
المستحب قبل استعمال  
الصوم ذكره فاضل  
والبركة ولو بالماء قال صلى  
الله عليه وسلم السجود  
بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع  
أحدكم جرعة ماء فإن الله  
وملائكته يصلون على  
المسحورين رواه أحمد ورواه الله

في التبرع فهدى السيرة وان كانت في الإتيان نعم لوجهها بصفة عامة فصدق على عصر الصائم  
إذا اشتاك فيه أنها صلاة أفضل من سبعة من كذا يصدق على عصر المفطر كما في الفتح ٥١ (قوله  
أو جلا بالماء) وقيل بكرة بالماء ولا وجه له لانه يتضمض بالماء فكيف بكرة له استهال  
العود الرطب وليس فيه من الماء قد مضى في فقه من البلل من أثر المضغطة وفي الهندية عن  
الثانية أن السواك بالرطب الأخضر لا بأس به عند الكل ٥١ (قوله لا إطلاقا) (و) أي  
من الأحاديث السابقة (قوله لما فيه من إظهار الضجر الخ) وأجيب بأن فيه إظهار ضعف  
بنية وهجر بشريته فان الإنسان خالق ضعيف وليس المقصد إظهار الضجر في أمر العبادة  
(قوله حصول التقوى به) خبر لم يثبت عند أحد من الأصول القوي بالصوم والتقوى  
بفتح التاء المشددة وفتح القاف وتشديد الواو والمكسورة ولانه إباحة في الكل والشرب للذين  
حر ما صدر الإسلام بعد النوم فشرعه بعد ما مضى لذلك فيدل فعله على البركة والاتقاع للصائم  
ولو وقع في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء أي فاذا قام وتسحر وما يدعوه دعوات فيستجاب له  
ولما يقع من المتحصر من الذكر والاعتقاد والصوم بضم السين هو الأصل صرا  
والأكل يسمى صورا يفتح السين وفي شرح المنتقى السجود بالفتح ما يؤكل في السجود الأخير  
من الليل وبالضم جمع سحر (قوله لا خلافة عن المراد) وهو ذوق مرارة بعض الجوع ليرحم  
المساكين وليكون أجرا على قدر مشقته (قوله كما يفعله المتفهمون) أي المتفهمون (قوله  
وتأخير السجود) ويكره تأخيرها إلى وقت يقع فيه الشك هندية (قوله وتجمل الفطر) ويستحب  
الإفطار قبل الصلاة وفي الإفطار التجمل المستحب التجمل قبل اشتباك الصوم ومن السنة عند  
الإفطار أن يقول اللهم لك صمت ولك آمست وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد  
من شهر رمضان نويت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت (قوله قبل استعمال الصوم) أي ظهورها  
وتبين كل تجمل بانقراذه وهو بالقاموس والمهملة ويقال سهيل فخل لا اعتراضه الصوم كالفعل  
فانه إذا قرع الأبل اعتزلها أفاده في القاموس (قوله ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال  
في القاموس الجرعة مثله من الماء حصة منه أو بالفتح وبالصم الاسم من جرع الماء كسبح  
وضغ بلعه وبالضم ما اجترعت ٥١ (قوله يصلون على المتحصرين) أي الله يرحم والملائكة  
تستغفولهم أو يراد بها العطف وهو في كل ما يناسبه واقفه سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله  
العزيز

(فصل في العوارض) \* معنى جديدة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استفوتك ومنه  
عارض مطرنا وهو السحاب والعارض الباب والعارض في عارض أي آفة من كبر  
أو مرض كذا في ضياء العلوم ولما كان إفساد الصوم بغيره يوجب انما يوجب ذرا لا يوجب  
احتيج إلى بيان الإعتذار المسقط له نحر (قوله والسفر) فيه أنه لا يبيع الفطر وانما يبيع عدم  
الشروع في الصوم اذ لو كان السفر يبيع الفطر لحازن أصبح مقبلا ثم سافر الفطر مع أنه  
لا يجوز وحينئذ فالمراد بالعوارض هنا ما يبيع عدم الصوم لطرد في الكل أفاده السبب وكذا  
يراد بالقدر في قوله به ما يبيع الفطر ما أباح عدم الصوم سواء أباحه عن أوله أو بعد الشروع فيه

(فصل في العوارض) \* جمع عارض المرض والسفر والأكراه والخيل والرشاع والجوع والعطش والهم به ما يباح الفطر



فَيُجْزَى (أَنْ خَافَ) وَهُوَ مَرِيضٌ (زِيَادَةُ الْمَرَضِ) بِكُمْ أَوْ كَيْفَ لَوْ صَامَ وَالْمَرَضُ مَعْنَى يُوجِبُ تَقَرُّبَ الطَّبِيعَةِ إِلَى الْقَسَادِ وَيُحْدِثُ  
أَوَّلًا فِي الْبَاطِنِ ثُمَّ يَظْهَرُ أَثَرُهُ وَسِوَاهُ ٤٤٨ كَانَ لَوْ جَمَعَ عَيْنُ أَوْ بَرَأ حَتَّى أَوْ صَدَّاعٌ أَوْ غَيْرُهُ (أَوْ) خَافَ (بَطَأَ الْعَرَبُ) بِالصَّوْمِ جَازَهُ

الْفَطْرُ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَضِي إِلَى  
الْهَلَاكِ فَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ  
عَنْهُ وَالْفَازِي إِذَا كَانَ  
يَعْلَمُ يَقِينًا أَوْ بَغْلِيَّةً الظَّنَّ  
الْقِتَالُ بِكَوْنِهِ بَازَاءَ الْعَدُوِّ  
وَيُخَافُ الضَّعْفُ عَنِ الْقِتَالِ  
وَلَيْسَ مَسَافَرُهُ الْفَطْرَ قَبْلَ  
الْحَرْبِ وَمِنْ لَهْوِيَّةٍ حَتَّى  
أَوْعَادَةٍ حَتَّى لَا يَأْسَ بِفَطْرِ  
عَلَى ظَنٍّ وَجُودِهِ فَإِنْ لَمْ  
يُوجَدْ اخْتَلَفَ فِي لَزُومِ  
الْمُكَفَّارَةِ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ لَزُومِهَا  
عَلَيْهِمَا وَكَذَا أَهْلُ الرِّسَاقِ  
لَوْ هُوَ وَالطَّبِيلُ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ  
فَقَانُوهُ عَيْدًا فَأَفْطَرُوا ثُمَّ  
تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَغَيْرِهِ لَا كُفَّارَةَ  
عَلَيْهِمْ (و) يَجْزَى الْفَطْرَ  
(لِلْحَامِلِ وَمَرَضَةٍ خَافَتْ)  
عَلَى نَفْسِهَا (تَقْصَانُ الْعَقْلِ  
أَوِ الْهَلَاكِ أَوِ الْمَرَضِ) سِوَاهُ  
كَانَ (عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا  
نَسْبًا كَانَ أَوْ رَضَاعًا) وَأَمَّا  
شَرْبُ الدَّوَاءِ إِذَا أَخْبَرَ الطَّبِيبُ  
أَنَّهُ يَنْبَغُ اسْتِطْلَاقُ بَطْنِ  
الرَّضِيعِ وَتَفْطُرُ هَذَا  
الْعَذْرَةَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ  
الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ وَعَنِ  
الْحَيْضِ وَالْمَرَضِ الصَّوْمَ  
وَمَنْ قَبِلَ الْمُسَافِرَةَ لِلْأَرْضِ  
فَهُوَ مُرَدُّودٌ (وَالْخَوْفُ  
لَمَعْتَبَرٍ) لِأَبَاحَةِ الْفَطْرِ طَرِيقُ  
مَعْرِفَتِهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا

(قَوْلُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ) أَفَادَ أَنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْمَرَضُ بِصَوْمِهِ لَيْسَ بِهِ أَنْ يَفْطُرَ وَأَفَادَ  
السَّيِّدُ أَنَّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا فَالْزَيْجِيُّ عَلَى أَبَاحَةِ الْفَطْرِ لَهُ وَالْعَلَامَةُ مَسْكِينٌ عَلَى عَدَمِهِ وَقَدْ تَبَيَّنَ  
فِيهِ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ يَجْرِي عَلَى أَبَاحَةِ الْفَطْرِ فِي الدَّرُودِ كَرَفِي الْقَهْطِ تَأْنِي أَنْ الْمَرَضُ مُلْحَقٌ  
بِالْمَرِيضِ (قَوْلُهُ بِكُمْ) الْمُرَادُ بِالْكُمِ أَنْ يَنْشَأَ بِالصَّوْمِ مَرَضٌ آخَرُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ زِيَادَةُ الْيَوْمِ  
وَالِاتِّكَزُّ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ خَافَ بَطَأَ الْعَرَبِ (قَوْلُهُ أَوْ كَيْفَ) بَأَنَّ يَحْدِثُ بِالصَّوْمِ اشْتِدَادًا فِي الْمَرَضِ  
الْقَائِمِ (قَوْلُهُ وَالْمَرَضُ مَعْنَى الْخَوْفِ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْمَرَضُ الظَّلَامُ الطَّبِيعَةُ وَاضْطِرَابُهَا بِعَدَمِ  
صِفَاتِهَا وَاعْتَدَالُهَا أَوْ يُقَالُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مَرَضٌ وَمَرِيضٌ أَوْ (قَوْلُهُ وَيَحْدِثُ  
أَوَّلًا فِي الْبَاطِنِ الْخَوْفِ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْمَرَضُ بِالْفَتْحِ لِقَابِ خَاسَةِ وَبِالتَّحْرِيكِ أَوْ كِلَاهُمَا الشُّكُّ  
وَالنَّفَاقُ وَالْقُتُورُ وَالظُّلْمَةُ وَالتَّقْصَانُ (قَوْلُهُ أَوْ غَيْرُهُ) كَقَسَادِ الْعَضْوِ (قَوْلُهُ فَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ  
عَنْهُ) هَذَا يَنْتَضِي وَجُوبُ الْإِفْطَارِ وَهُوَ يَنْتَهِى فِي التَّعْبِيرِ بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِ لَمْ يَخَفْ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ  
الْجَوَازَ عِنْدَ عَدَمِ تَحَقُّقِ الْهَلَاكِ وَالْوُجُوبَ عِنْدَ تَحَقُّقِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْمَسَافِرِ نَظِيرُهُ (قَوْلُهُ بِكَوْنِهِ)  
أَيُّ سَبَبٍ وَجُودِهِ بِقَابِلَةِ الْعَدُوِّ (قَوْلُهُ وَيَخَافُ الضَّعْفُ عَنِ الْقِتَالِ) أَيُّ بِالْمَرَضِ (قَوْلُهُ وَلَيْسَ  
مَسَافِرًا) أَمَّا الْمَسَافِرُ فَيَجْزِيهِ الْفَطْرُ بِغَيْرِ عَذْرِ (قَوْلُهُ وَمَنْ لَهُ الْخَوْفُ) يَوْمَ الذِّكْرِ وَالْإِتِّقِ وَالْإِذْكَرِ  
فِي لَهُ نَظِيرُ الْإِفْطَارِ (قَوْلُهُ لَا يَأْسَ بِفَطْرِ) أَفَادَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْطُرَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَعَلَى  
فِي الشَّرْحِ جَوَازُ الْفَطْرِ بِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ كَرَجَحِكُمُ الْغَلْبَةُ كَالْحَاثِ (قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ لَزُومِهَا عَلَيْهِمَا)  
وَكَذَلِكَ هُوَ الْمَعْقُودُ فِي الْغَازِي كَمَا فِي الدَّرِ (قَوْلُهُ وَكَذَا أَهْلُ الرِّسَاقِ) أَيُّ الْقَرَى إِذَا سَمِعُوا صَوْتَ  
طَبْلِ أَمِيرٍ مَدِينَةٍ ذَلِكَ الرِّسَاقُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ أَنَّهُمْ يَضْرِبُونَهُ يَوْمَ الْعِيدِ (قَوْلُهُ أَنَّهُ لَغَيْرِهِ)  
أَيُّ أَنْ ضَرْبَ الطَّبِيلِ لَغَيْرِ الْعِيدِ كَانَ كَانَ لَفَرْحِ (قَوْلُهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا  
الْحِمَايَةَ (قَوْلُهُ وَيَجْزَى الْفَطْرَ لِلْحَامِلِ) هِيَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا جَلْبُغُ الْحَمَاءِ أَيْ وَلَدُ الْحَامِلَةِ الَّتِي عَلَى  
رَأْسِهَا أَوْ ظَهْرُهَا جَلْبُغُ الْمَسَامِيرِ (قَوْلُهُ وَمَرَضَةٍ) هِيَ الَّتِي شَأْنُهَا الْأَرْضَاعُ فَتَسْمَى بِهِ  
وَلَوْ فِي غَيْرِ حَالِ الْمُبَاشَرَةِ وَالْمَرَضَةُ الَّتِي هِيَ فِي حَالِ الْأَرْضَاعِ مَلْقَمَةٌ تَدْمِجُ الصَّبِيَّ ذَكَرَهُ صَاحِبُ  
الْكَشَافِ (قَوْلُهُ خَافَتْ تَقْصَانُ الْعَقْلِ) خَاصَّ بِهَا وَأَخَافُ الْهَلَاكِ وَالْمَرَضِ نِيَتُهُ فِيهَا  
وَفِي الْوَلَدِ (قَوْلُهُ نَسْبًا كَانَ أَوْ رَضَاعًا) أَمَّا الظُّنُّ فَلِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمَا بِالْعَدَمِ وَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ  
فِي رَمَضَانَ كَمَا فِي الْبَرْجَةِ دِي خِلَافًا لِمَا فِي صَدْرِ الشَّرِيعَةِ مِنْ تَقْيِيدِ حُلِّ الْأَفْطَارِ بِإِذَا صَدَرَتْ  
الْإِبَارَةُ قَبْلَ رَمَضَانَ وَأَمَّا الْأَمُّ فَلَوْ جُوبُهُ عَلَيْهِمَا دِيَانَةً مُطْلَقًا وَقَضَاءً إِذَا كَانَ الْأَبُ مَعْسِرًا أَوْ كَانَ  
الْوَلَدُ لَا يَرْضَعُ مِنْ غَيْرِهَا وَأَمَّا إِذَا كَرِهَ عَلَى الْأَفْطَارِ بِهَلَاكِ ابْنِهِ فَلَا يَجْزِيهِ لِأَنَّ الْعَذْرَةَ فِي الْأَكْرَاهِ  
جَاءَ مِنْ فَعْلٍ مِنْ لَيْسَ لَهُ الْحَقُّ فَلَا يَعْذَرُ بِصِيَانَةِ نَفْسٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْحَامِلِ وَالْمَرَضِ كَذَا فِي الْجَمْعِ  
(قَوْلُهُ وَتَفْطُرُ هَذَا الْعَذْرَةَ) أَعَادَهُ وَانْفَهَتْ عَنْهُمَا تَقْدِمُ لَيْسَتْ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ  
فَقَطُّ وَقَوْلُهُ أَقُولُهُ الْخَوْفُ لَمْ يَصْنَفْ (قَوْلُهُ فَهُوَ مُرَدُّودٌ) بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ وَبِأَنَّ الْأَرْضَاعَ وَاجِبٌ  
عَلَى الْأُمِّ دِيَانَةً لَا سِوَاهَا إِذَا كَانَ الْأَبُ مَعْسِرًا كَذَا فِي الشَّرْحِ (قَوْلُهُ بِتَجْرِبَةٍ) وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ  
الْمَرِيضِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَرَضِ ذَكَرَ السَّيِّدُ فِي الْحَاشِيَةِ وَزَادَ فِي الْجَمْعِ غَلْبَةَ الظَّنِّ الصَّادِرَةَ بِأَمَارَةٍ  
ظَهَرَتْ لَهُ بِاجْتِهَادٍ وَالْاجْتِهَادُ غَيْرُ مَجْرَدِ الْوَهْمِ أَوْ (قَوْلُهُ سَلَّمَ) يَجْرِي عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْإِسْلَامِ

مَا كَانَ (مُسْتَدًّا) فِيهِ (الْغَلْبَةُ الظَّنُّ) فَانْتَهَى إِلَى الْبَقِيَّةِ (بِتَجْرِبَةٍ) سَابِقَةٍ وَالتَّالِي قَوْلُهُ (أَوْ أَخِيَارُ طَبِيبٍ) مُسَلَّمٌ



القطر (من حصل له عطش شديد أو جوع) مفطر (يحاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا باعاب نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا (وللمسافر) الذي انشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بانشاءه بعدما أصبح صائما بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وما (وصومه) أي المسافر (أحب أن لم يضمره) لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (و) هذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين او مفطرين فالأفضل فطره أي المسافر (موافقة للجماعة) كافي الجوهرة (ولا يجب الايصاء) بكفارة ما افطره (على من مات فيسب زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الاعذار المبيحة للفطر لقوات ادراك عدة من أيام أخر (و) ان ادرك العدة (فصوما ما قدر واعي قضائه) وان لم يقضوا الزمهم الايصاء (بقدر الإقامة) من السفر (والحصة) من المريض

في الظهيرة حيث خال وهو عندى محمول على المسلم دون الكافر كسلم شرع في الصلاة بالتيمم فوعده كافر بالماء لا يقطع فعله غرضه افساد الصلاة عليه فكذا في الصوم وفيه إجماع الى انه يجوز أن يستطب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة بجر ونهر (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تنقيده من له أدنى معرفة فيه (قوله عدل) بجرم باشتراط العدالة الزيلعي وظاهر ما في البحر والنهر كالفتح دفعه (قوله يحاف منه الهلاك) ذكر القهستاني عن الخزانة مانصه أن الحر الخادم أو العبد أو الذاهب لسد النهر أو كربه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار ككرة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اهـ (قوله وكان ذلك الخ) الظاهر أن القيد لاسقاط الكفارة أما حل الفطر للاعذار المذكورة فالظاهر الجواز مطاقا كما تبدل عليه عبارة القهستاني (قوله والمسافر) أي سفر اشريا وهو الذي تقصر فيه الملة ولولعصبة لان القبح الجاور لا يعدم المنع وعصية وأشار باللام الى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل الا اذا خاف الهلاك فالأفطار واجب كافي البحر (قوله اذ لا يباح له الفطر بانشاءه الخ) لكن اذا أفطر لا كفارة عليه فله السيد وقد تقدم (قوله فعدة من أيام أخر) أي فافطر فعليه عدة الايام التي أفطرها من أيام أخر (قوله ولما رويناه) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم (قوله ان لم يضمره) أراد بالضرر الضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك لان ما فيه خوف الهلاك بسبب للصوم فالأفطار في مثله واجب لانه أفضل بجر (قوله اقوله تعالى وان تصوموا خير لكم) ولان رمضان أفضل الوقتين فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فعمه ولعملي مسافر صومه الصوم زيلعي قال في الدرر والنسب جرحه بغير البر لا أفضل تفضل أي لا قضائه أن الافطار فيه خير مع أنه مباح وفيه نظر ذكرته في حاشية الدرر (قوله وهذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين) قيد بالعامة فأفاد أن القليل لو أفطر لا يكون الفطر أفضل (قوله فان كانوا مشتركين) أي وأفطروا أي وان لم يكونوا عامتهم وقيد المسئلة في الدرر بشقة افطاره على رفقته (قوله او مفطرين) أي وان لم يكونوا مشتركين في النفقة (قوله موافقة للجماعة) عدل اليه عن قول صاحب البحر اذا كانت النفقة مشتركة فالأفطار أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النيران التاميل بموافقة الجماعة اولى وما لزوم ضرر المال بضياعه صومه فعمه عافاده في تحفة الاخير أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويقيه أو يكون سمعا يقبأوز من نصيبه (قوله لقوات) عله لقول المصنف لا يجب (قوله قضا ما قدروا) ينبغي أن يستثنى الايام المنهية لانه عاجز عن القضاء فيها شرعا بجر جدي فلو فاته عشرة ايام فقد رعى خمسة ادى فديتها فقط وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام وبنفقة ذات من التلث بشرط أن لا يكون في التركة دين من ديون العبادات لو كان يتقيد بذلك من ثلث الباقي الا اذا لم يكن له وارث فحينئذ يتقدم جميع ما بين ولو أوصى ولم يترك ما ليس مستقرض نصف صاع ويعطيه لمساكين ثم يتصدق المسكين عليه أو يهبه له ثم رثم الى أن يتم لكل صوم نصف صاع ويدون الوصية لا يلزم الوارث الاطعام غير انه لو تبرع به ولو في كفارة قتل السيد أو عيين أجزاء الا العتق لما فيه من الزام الولاء على الميت والملة كالصوم استعملنا ونعتبر كل مثالة ولو تبرع به يوم والوارث

وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف في نذر ان يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الايضاح بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح ٤٥٠ فيه (ولا يشترط التسابع في القضاء) لاطلاق النص لكن

المستحب التسابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبرائة الذمة تنبيهه اربعة متتابعة بالنص اذا رمضان وكفارة الظهار واقتل واليمين والخير فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لاذي برأس الحرم والمتعة والقران بجزاء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن ونبت بالاحاديث صوم كفارة الافطار عمدا في رمضان وهو متتابع والتطوع مخير فيه والنذر وهو على اقسام امان ان يندر أياما متتابعة معينة او غير معينة بخصوصها او منفسه ما لم يندر الاعتكاف وهو متتابع وان لم ينص عليه الا ان يصرح بعدم التسابع في النذر (فان جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الاداء كما تقدم ولا فدية بالتأخير اليه) لاطلاق النص (ويجوز الفطر لشئ فان وجهوز فانية) معنى فانها لانه قرب الى الغناء أو فنتت قوته وجهوز من الاداء (وتلزمها الفدية وكذا

والاجنبى في جواز التسابع سواء ولو صام وليه عنه أو صلى لا يصح حديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد أفاده السيد (قوله وزوال العذر) عطف على الاقامة (قوله اتفاقا) أى بين الشئخين ومحمد (قوله والخلاف فيمن الخ) مبتدأ ونبرأى لا خلاف في المسئلة السابقة وانما الخلاف في صورة النذر (قوله ثم برئ يوما) حكم ما زاد على اليوم كالיום (قوله وعدم التأخير) أى بعد زوال العذر (قوله وبرائة الذمة) عطف على الخير (قوله واقتل) أى الخطأ (قوله واليمين) انما اشترط فيه التسابع لان ابن مـ عود قرأ صيام ثلاثة أيام متتابعة وهي قراءة مشهورة يجوز زيم الزيادة على الكتاب (قوله وفدية الحلق لاذي برأس الحرم) أى حال كونه لاذي حصل برأس الحرم قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهـدى محله فمن كان منكم مريضا أو به اذى من راسه فقد يفتن صياما او صدقة او نسك (قوله والمتعة والقران) بالرفع عطف على قضاء أى وصوم التمتع والقران لمن لم يجز بددم الشكر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله وجزاء الصيد) المقتول حال الاحرام او في الحرم (قوله امان ان يندر أياما متتابعة) هو بكسر الذاو وضمة كافي القاموس وسـ يأتى للشرح واما النذر الرباعى فهو بمعنى اعلم وحذرو وخوف (قوله او غير معينة بخصوصها) يعنى ان المدا على ذكر التسابع سواء عين كشهرو جب متتابعة مثلا او لم يعين كشهرو متتابع مثلا لكن ان افطر يوما فى الاول قضاء بلا استتقبال الا لايقع كله فى غير الوقت وفى الثانى يستقبل لانه اخـ لبالوصف كفى التنوير وشرحه من عوارض الصوم وفى شرح السيد وقد صان كل كفارة شرع فيها العتق كان التسابع شرطاً في صومه او ما لا فلا ولا خلاف في وجوب التسابع في كفارة رمضان كما لا خلاف في نبت التسابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم المتعة وكفارة الحلق وجزاء الصيد وقضاء رمضان (قوله كما تقدم) من أنه معيار لا يصح غيره (قوله لاطلاق النص) وهو قوله تعالى نعتة من أيام أخر (قوله لشئ فان) هو الذى كل يوم فى نقص الى أن يموت وانما لم يصرح به لانه الشهر وأبجـ للخرج وأفاد اللهـ ستانى عن الكرماتى أن المريض اذا فحقه البأس من العفة أى صحة يقدره معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم وان لم يقدره على الصوم لشدة الحر افطر ويقضيه فى الشتاء كفى البصر (قوله لانه قرب الى الغناء) فقيه مجاز الاول (قوله أو فنتت قوته) أى التى يتمكن بها من الصيام وعليه فهو حقيقة (قوله وتلزمها الفدية) ثم ان شاء أعطى فى أول رمضان وان شاء أعطى فى آخره ولا يشترط فى المدفوع اليه العدد (قوله وكذا من عجز الخ) الاولى حذفه لان المصنف ذكره صريحاً بعدد معناه أنه يجوز عن انتهاء الصوم الذى يلزمه بنذر الابد (قوله لا يعبرهم من ذوى الاعذار) كالحامل والمرضع والمريض والمسافر فانهم لا يقدرون لعدم ورود نص فيهم والاولى حذف اللام لان المعنى لا يلزم غيرهم (قوله لكل يوم نصف صاع) لو قال وتلزمها الفدية كالقطرة لكان أخصراً وأشمل (قوله بشرط دوام عجز الغانى والغانية) ففى قدر اقضيا (قوله ومات قبل الاقامة) اما اذا اقام فقتضى ما سبق التقصير

لا يجب عليه القدية بظاهرة في السفر (كن نذر صوم الابد بضعف عنه) لاشتغاله بالعيشة بما روي في الحديث بعدم قدرته على القضاء (فان لم يقدر) من تجوز له القدية (على القدية لعسرة يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أي يطلب منه العفو عن قصيره في حقه (و) لا تجوز القدية لامن صوم هو اصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة عين أو قتل) أو ظهار أو انطار (فلم يجد ما يكف به من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فان أول يصم حال قدرته على الصوم حتى صار فانما تجوز له القدية) لان الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند الهز ٤٥١ عايكة فربه من المال فان أوصى

بالتكفير نفذ من الثلث ويجوز في القدية الاباحة في الطعام **أحکمان** مشبعتان لليوم كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيه من التملك كالزكاة اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجب وزفيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء او الاداء يشترط فيه التملك (ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلاه ذرفي رواية) عن أبي يوسف قال الكل واعقادي أنها اوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فنقلنا لا فقال الى اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فنقلنا يا رسول الله اهدي بناحيس فقال أرينه فلقد أصبحت صائما فأكل وزاد النساء

ان اقام شهرًا وجبت عليه القدية بقدره وان اقام اقل منه وجبت بقدره (قوله لا يجب عليه القدية) لانه يحتاج غيره في التعفيف لا في التغليب كذا في الشرح وقال في الدرر في وجوب القدية على القالي اذا الصوم اصل بنفسه وخوطب بأدائه حتى لو لم يمه الصوم لكفارة عين أو قتل ثم عجز لم تجز القدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان من افرافات قبل الأقامة لم يجب الا بصاء (قوله بضعف) وكذا لو انطرايا مع القدرة فان القضاء غير منتهى فالتقسيد بضعف اتفاق فيما يظهر (قوله اي يطلب منه العفو) اي يطلب منه الاقالة وهي ترك المؤاخذة وهو العفو (قوله هو اصل بنفسه) اي كالصورتين السابقتين (قوله لا بدل عن غيره) لان البدل لا بدل له (قوله أو قتل) اي قتل نفس خطأ (قوله من عتق) عام للكفارات الاربع وقوله وإطعام وكسوة خاص بكفارة العين اما القتل فلا اطعام فيه كما لا كسوة وأما الظاهر ففيه الاطعام لكنه بعد الصيام وكذا الانطار (قوله أول يصم) مقابل قوله وهو شيخ فان أي أنه لا زرق في عدم القدية في الصوم الذي ليس اصلا بين أن يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فني وبين أن يصدر موجه من ظهار أو عين مثلاً في حالة تنائه (قوله ولذا لا يجوز) اي ليكون الصوم هنا بدلاً (قوله اكلتان مشبعتان) بفتح الهمزة تنبيهاً لكلمة المرة الواحدة من الاكل لا بالاضم لانها الائمة (قوله لليوم) اي لقدية كل يوم (قوله بلفظ الاطعام) ككفارة المظاهر والمقصر في رمضان (قوله او الطعام) وهو جراء الصيد المقتول في الحرم أو الاحرام فان الله تعالى قال او كفارة طعام مساكين (قوله بلفظ الايتاء) كزكاة فان الله تعالى قال وآتوا للزكاة (قوله أو الاداء) كما في زكاة الفطر فقد ورد أدوا عن كل جرو عبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شبر (قوله فقال لي اذن صائم) صريح في صحة النية ثم ارا في النفل كما هو المذهب (قوله اهدي بناحيس) هو غريز نزع نواه ويدق مع الاقط ويحتمل باليمن ثم بدلت باليد حتى يتي كالثريد وهو في الاصل مصدر يقال حس الرجل حيساً اذا أخذ ذلك قاله السيد في الحاشية عن المصباح والاقط مثلثة وقهرل وككتف ورجل وابل شيء يتخذ من الخبيض الغني والخبيض هو اللبن الذي أخذ زبد والمضارع مثلث الخباء قاموس (قوله فليدع) حله بعضهم على الصلاة الحقيقية لانها المرادة شرعاً وتحصل بركة الصلاة للمحل والحاشرين (قوله مكروه) الظاهر من اطلاتهم أنها كراهة تحريم (قوله لان الدليل) وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم (قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال أن يكون المعنى والله

ولكن أصوم يوم ما مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر انه ليس له ان يفطر الامن عذره وهو ظاهر الرواية لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب فان كان صائماً فليقبل اي فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزاً كان الافضل الفطر لا جابة الدعوة التي هي السنة وصححه في المحيط اعلم ان افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيه مماثلة لمكروه وليس بهرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة وان لم يثبت القضاء واذا عرض عذراً ببيع للمتطوع الفطر اتفاقاً

لا احد الا بوبن لا غيرهما  
للتأكد ولو كانت شخص  
بالطلاق ليطهرن فالاعتماد  
على انه يفطر ولو بعد الزوال  
ولا يمنحه لرعاية حق أخيه  
(وله البشارة بهذه الفائدة  
الجليلة) قال في التجنيس  
والزبد رجب أصبح مائماً  
متطوعاً فدخل على أخ من  
أخوانه فسأله ان يفطر  
لابأس بأن يفطر لقول  
الذي صلى الله عليه وسلم  
من افطار لحق أخيه يكتب له  
قواب يوم الف يوم ومق  
قضى يوماً يكتب له قواب  
صوم النبي يوم ونقله أضافي  
التواخي والمهبط والمبسوط  
(واذا افطر) التطوع  
(على أي حال ~~سكان~~)  
(عليه القضاء) لا خلاف  
بين أصحابنا في وجوبه صيانة  
لما مضى عن البطالان (الا  
اذا شرع متطوعاً) بالصوم  
(في خمسة أيام يومى العبدین  
وأيام التشریق فلا يلزمه  
قضاؤها بافادها في ظاهر  
الرواية) عن أبي حنيفة  
وجه الله لان صومه مأمور  
بنيته ولم يجز انما له لانه  
بنفس الشرع ارتكب  
المنهي عنه الا عارض عن  
ضمانه الله فأمر بقطعه  
وعن أبي يوسف ومحمد عليه  
القضاء يعني وان وجب  
النظر

تعالى أعلم ولا تأملوا ثواب اعمالكم بصوريات وسمة (قوله والاضافة عذر على الاظهر) لما  
رواه الطبراني في كبريه عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم على أخيه المسلم فان  
اراد أن يفطر فليطه الا ان يكون صومه ذلك رمضان او قضا رمضان أو نذراً اه كذا في الجامع  
الصغير للسيوطي (قوله على الاظهر) وقيل عذره مطلقاً وقيل ليست بعذر مطلقاً وقيل عذر  
ان وثق من نفسه بالقضاء وان كان لا يثق لا يفطر وان كان في ترك الافطار أذى أخيه المسلم  
قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب بجر وقيد صاحب التنوير العذر  
بما اذا كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرّد حضوره وينأى بترك الافطار والافلا قال في الدرر  
عن الظهيرية وهو الصحيح من المذهب (قوله للضيف) يقال للواحد والجمع ويجمع على  
اضيفاضيف وضيوف وضيوفان (قوله والمضيف) يقع الميم اصله مضيوف وفي عبارة القاموس  
ما يفيد انه يقال مضاف (قوله الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوق لا احد الا بوبن) فيه فطر  
بعده الى العصر لا بعده كذا في الدرر (قوله للتأكد) أي تاكد حق الوالدين وفي الشرح ما يفيد  
انه على قوله لا بعده وعبارته ووجه الفرق ان الصوم في اقل اليوم لا يتأكد عاده كما عرف انه  
لا يتعد على البدن ولا كذلك بعد الزوال اه يتصرف فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي  
فانه يتأكد اه (قوله بالطلاق) اطلقه فم الرجمي وهل العتق مثله بجرر (قوله فالاعتماد  
على انه يفطر) ولو كان صائماً قضاء تنوير وشرحه (قوله ولو بعد الزوال) الذي يلوح من عبارة  
صاحب النهر ان ذلك فيما اذا كان قبل الزوال لا بعده (قوله ولا يمنحه) استشكل بما هو  
مصرح به من انه في الحلف على ما لا يملك بجرر القول في قوله افطر ويمكن التوفيق بجملة  
ما هنا مما يقتضي انه ان لم يفطر يمنح على ما اذا كان الحلف بطريق التعاقب او يجمل على  
ما اذا لم يامر بالفعل قاله السيد في حاشية الاشياء (قوله لرعاية حق أخيه) اهله لقوله يفطر  
(قوله قال في التجنيس) بيان للفائدة (قوله فسأله) ظاهره ولو كان السؤال بغيره وكذا  
قوله في الحديث لحق أخيه عام (قوله قواب صوم النبي يوم) أي غير الالف السابقة (قوله  
واذا افطر على أي حال كان) سواء ~~سكان~~ كان الفطر اه ذرا لا وسواء افسده قصداً ام لا  
وهذا اذا شرع قصداً فلو شرع فيه ظناً انه عليه فذكر أنه ليس عليه شيء فافطر فوراً  
فلا قضاء عليه أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بمضاهيها صار كأنه نوى في هذه الساعة أقاده في  
الجبر والمراد بالساعة القطعة من الزمن وانظر ما لو ذكر أنه ليس عليه ونوى قطعه الا أنه لم  
يتعاط ففطر اهل يكون شارحاً ومقتضى قولهم انه بنية الفطر لا يكون مقطراً أنه لا بعد افطاراً  
أو يكون مشروعا وحده (قوله لا خلاف بين أصحابنا) الا في صائغة تطوعاً عرض عليها الحيف  
في القضاء خلاف والاصح الوجوب (قوله صيانة للمضي) أي من الشرع وعن البطالان  
فانه لما أعقب القضاء كان غير باطل بخلاف ما اذا أعقبه (قوله وعن أبي يوسف ومحمد عليه  
القضاء) لأن الشرع ملزم كالنذر والشرع في الملة في الاوقات المكروهة ووجه الفرق  
للامام أن القضاء بالشرع يتقضى على وجوب الاتمام وهو مستف لانه بنفس الشرع يكون  
مرتكباً للهي فأمراً بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصير مرتكباً للهي بمجرد النذر لانه التزم  
طاعة الله تعالى وانما المعصية بالفعل وبخلاف الشرع في الملة في الاوقات المكروهة حيث



وفيجاز كرفاشارة الى قضاء مثل الصلاة الذي قطعه بشروطه عند الطلوع كاتقدم • والله الموفق عنه الاعظم  
للسدين الاقرب • (باب ما يلزم الوفا به) • من منذور الصوم والصلاة ٥٥٢ وغيرهما (اذا نذر شيئا من القربات

(لزمه الوفا به) لقوله تعالى  
وليوفوا نذرهم وقوله  
صلى الله عليه وسلم من نذر  
أن يطيع الله فليطعه ومن  
نذر أن يعصى الله فلا يعصه  
رواه البخاري والاجماع  
على وجوب الاقامة به  
استدل القائلون باقتراضه

لم يصح من تكاليفه بمجرد الشروع وهذا لا يثبت به ان حلف لا يصلح ما لم يسجد والشروع  
هو المرجب للقضاء دون الصلاة فصار كالنذر ولا يمكنه الاداء بذلك الشروع في الصلاة  
لا على وجه المكراهية بان يترك حتى تبيض الشمس زيلعي (قوله وفيجاز كرفا) أى من قوله لانه  
بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه الخ فانه لا يقال في الصلاة انه بنفس الشروع فيه ارتكب  
المنهي عنه بل انما يكون ذلك بالسجود بدليل مسئلة العيين (قوله عند نحو الطلوع) هو  
الاستواء والغروب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب ما يلزم الوفا به الخ) •

انما أخر الكلام على النذر تاخير الماء وجبه العبد على نفسه عما أوجب الحق جل وعلا عليه  
(قوله وغيرهما) كالعتق والاعتكاف (قوله من القربات) خرج النذر بمعية فلا وفاء به بل  
يحرم فعلها (قوله لزمه الوفا به) أى على طريق الوجوب على قول وقدمه صاحب التنوير في  
الصوم وقال الاكمل وغيره هو فرض على الاظهر وأجاب الاول عن آية وليوفوا نذرهم بأنه  
دخلها التخصيص كالنذر بعبادة المريض ونحوه. بيد الوضوء اكل صلاة قال الزيلعي وبمثل  
يثبت الوجوب لا الفرضية (قوله والاجماع على وجوب الاقامة) أى في غير نذر الجراح فان  
بعض الأئمة لا يوجب الاقامة والجراح والجحاجة المصومة فنسب الى الامام أحمد رضى  
الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس يصيب وهو يحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبرا  
أو مجرورا عطفا على لقوله (قوله وبه) أى بالاجماع (قوله باقتراضه) اعلم أن في وجوب  
الآية ما افتراضه عملاقين مرجحين ومرا (قوله وفي افة قتل) الثمرة تظهر في المضارع (قوله  
أن يكون من جنسه واجب) أى فرض كما صرح به صاحب التنوير تبع للبحر والدرر قاله  
صاحب الدرر في الايمان (قوله لوصفه) أى العارض له وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى  
(قوله لاغيره) بأتى محترزا ذلك قريبا (قوله كالصلوات الخمس) انظر ما لوندزان يؤذيها أول  
أوقاتها والظاهر عدم وجوب الابقاء لان الوجوب متحقق قبله وان كان موقعا (قوله  
وقد زيد شرط رابع) وزيد أيضا أن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ما كالفيره وفي  
القيمة نذر التصديق على الاعتماء لم يصح ما لم ينو أئمة السبيل ولوندز التسيحات دبر الصلوات  
لم تلزمه ولوندزان يصل على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا اه در (قوله  
أمس اليوم) الاولى حذف اليوم (قوله وكذا الوقال اليوم أمس) الاولى حذف أمس (قوله  
فلا يلزم الخ) لم يرتب في أخذ الله عززات (قوله ولا قراءة القرآن) كذا في كبريه وفيه أن  
القراءة من جنسها فرض وواجب وتقصه لذاته اولى است واجبة قبل وعلى عدم الوجوب في  
القسمتين بأن لزومها للصلاة لا لغيرها (قوله لكل الصلاة) أدخات الكاف من المصنف  
(قوله ولا عبادة المريض) وكذا لا يصح بتكفين الميت والصلاة عليه لانها من فروض الكفاية  
وهو فوق الواجب كذا في السيد وهو بناء منه على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه  
وأنما يصح النذر بها لان النذر من شرطها (قوله معتبر بايجاب الله تعالى) فما كان

ونذر من باب ضرب وفي لغة  
قتل والمنذور يلزمه (اذا  
اجتمع فيه) أى المنذور  
(ثلاثة شروط) أحدها  
(أن يكون من جنسه  
واجب) بأصله وان حرم  
ارتكابه لوصفه كصوم يوم  
النصر (و) الثاني (أن يكون  
مقصودا) لذاته لا لغيره  
كالوضوء (و) الثالث أن  
يكون (ليس واجبا) قبل  
نذره بايجاب الله تعالى  
كالصلوات الخمس والوضوء  
وقد زيد شرط رابع أن  
لا يكون المنذور محالا  
كقوله على صوم أمس  
اليوم اذ لا يلزمه وكذا الوقال  
اليوم أمس وكان قوله بعد  
الزوال ثم فرع على ذلك  
بقوله (فلا يلزم الوضوء  
ينذر) ولا قراءة القرآن  
لكون الوضوء ليس مقصودا  
لذاته لانه شرع شرط لغيره  
ككل الصلاة (ولا عبادة  
الميت) لانها واجبة

باجباب الشارع (ولا عبادة المريض) اذ ليس من جنسها واجب واجباب العبد معتبر بايجاب الله تعالى اذ لا الاتباع لا الابتداع



وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر ان يعود مرضا اليوم صحت نذره وان نذر ان يعود فلا يلزمه شيء لان عبادة المريض قربة قال عليه ٤٥٤ السلام طائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه

لا يكون معنى القربة نفسه مقصودا للنذر بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والنادر انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات) لان ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما بينا (ويصح) النذر (بالعق) يعني الاعتاق لافتراس التضرير في الكفارات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل المكث بهذه الصفة تعبير في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فاذن صحت نذره والحج ماشيا لان من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالتنفي بصفة مخصوصة تعبير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف والسبيد والزواج المنع فيفضيانه بعد العتق والابانة وليس للمولى منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (الصلاة غير المقرضة والصوم)

من جنسه عبادة اوجبا الله تعالى صحت نذره والا (قوله المريض) أي من حيث هو (قوله على مخارف) بالقاء جمع مخرفة بوزن مرحلة البستان أفاده في القاموس أي أنه فعل ما يوصله الى بساين الجنة (قوله بل مراعاة حق فلان) هو المقصود له (قوله فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر للاموات قال في الدرر والعلم أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشع والزيت ونحوها الى ذمرائح الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو باطل وحرام ٥١ قال في البحر لوجوبه منها انه نذر لخلق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لخلق ومنها أن النذره ميتة والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى كفر اللهم الا أن يقول يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو رددت غائبي أو قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يباب السبلة نفيسة أو الفقراء الذين يباب الامام الشافعى رضى الله عنه أو الامام الميت واشترى حصر المساجد لهم أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل ذكر الشيخ انما هو بيان لمحل صرف النذر لمصلحة القاطنين برابطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار ان يصرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك الى غنى غير محتاج اليه ولا الشريف منصب لانه لا يعمل له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا ولا الذى نسب لاجل نسبته ما لم يكن فقيرا ولا الذى علم لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للخلق ولا ينعقد ولا تستغل به الذمة وانه حرام بل صحت ٥٢ (قوله ولا يصح نذر الواجبات) الاولى أن يقول ولا تلزم بالواجبات وقول المصنف بعد بنذرها راجع الى ما قبله ايضا لانه يصدد تعداد ما لا يلزم بالنذر وان كان عدم الصحة يقيده (قوله لان ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر أثره معه كذا في الشرح (قوله لما بينا) أي من الشرط والعلل المذكورة في كل (قوله وهو القعدة الاخيرة في الصلاة) لانها امت ومنهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة أفاده السيد ومنه يعلم أن المراد من قوله أن يكون من جنسه واجب الجنسية بحسب الاطلاق أي وان لم يصحدا صورة فان الاعتكاف لا يلزمه الجلوس بخلاف القعدة الاخيرة (قوله فاصل المكث) قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث لكنه الغائب فيه اللهم الا أن يراد به الإقامة (قوله بهذه الصفة) أي بصفة الوجوب (قوله والاعتكاف انتظار للصلاة) أي أن ذلك من جملة ما يقصد به كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله والحج ماشيا) بالجر عطف على قوله بالعنق (قوله فالتنفي بصفة مخصوصة) وهو المنذور في الحج (قوله في فضيانه الخ) أي وبعد الرضا عنهما (قوله وليس للمولى منع المكاتب) أي من الاعتكاف لانه في نصر فاته كالمحرر (قوله والتصدق بالمال) أي بقدر ما في يده وهو ماله كما مر (قوله والذبح) قال في التنوير وشرحه ولو قال ان برئت من عرضي هذا ذهبت شاة أو على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالاضحية فلا يصح الا اذا زاد أو تصدق بجمعها فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح ويحرر ٥٣ فكل كلام

أظهروا جنبها شرعا مثل الإحصية (فإن نذر) مكلف (نذرا) بشي مما يصح نذره ٤٥٥ وكان (مطلقا) غير مقيد بشي وجوه

كقوله الله على أو نذره على

صلاة ركعتين (أو معلقا

بشرط) يريد كونه كقوله

إن رزقني الله غلاما فعلى

أطعام عشرة مساكين

(ووجد) الشرط (لزمه

الوفاء به) لما تلوأوردونا

وأما إذا علق النذر

بما لا يريد كونه كقوله إن

كلمت زيدا فله على عتيق

رقبة ثم كلمه فانه يتخير بين

الوفاء بما نذر من العتيق

وبين كفارة عتيق على الصحيح

وهو المقتضى بقوله صلى الله

عليه وسلم كفارة النذر

كفارة العيدين وحمل على

ما ذكرناه (وصح نذر صوم)

يومى (العبيدين وأيام

التشريق) لأن النهى عن

صومها يحقق تصورا لصوم

منها ضرورة والنهى لغيره

لا ينافي المشروعية فصح

نذره (في المختار) وفي

رواية لا يصح لأنه نذر عصة

قلنا المعصية لعنى الاعراض

عن ضيافة الله تعالى فلا

يمنع العصة من حيث ذاته

(و) لذلك (يجب فطرها)

امتثالاً للأمر لا لغيره

بصومها معرضاً عن ضيافة

الكرام (و) يجب (قضاؤها)

لعصمة النذر باعتبار الأصل

المستنف على إطلاقه ليس بما ينبغي (قوله أظهروا جنبها) الأولى لزوم جنبها (قوله يريد كونه) أى حصوله ووجوده (قوله لما تلوأوردونا) أى من الآية (قوله وروينا) أى من الحديث وقد ذكرهما أول الباب (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه نذر بظاهره بين معناه لأن مراده المنع بخير ضرورة قال في البحر بعد نقله أعلم أن هذا التفصيل وإن كان قول الحقيقة ليس له أصل في الرواية لأن المذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالنذر ونحوه أو معلقاً وفي رواية النوادر يتخير فيها ما بين كفارة العيدين وبين الوفاء قال في الخلاصة وبه يقتضى فتحصل أن الفتوى على التخيير مطلقاً كما لا يخفى بعض الفضلاء نقله أبو السعود في حاشية الأشباه وأما قوله أن التخيير بالنسبة لما لو كان صحيحاً أو صوم أو صدقة يعنى أما إذا كان بنحو تعليق طلاق وعتيق وإيلاء فيقع المعلق فقط ولا يتخير (قوله وحمل على ما ذكرناه) أى من النذر المعلق على شرط لا يريد كونه (قوله يحقق تصورا لصوم منها ضرورة) وذلك لأنه إذا كان المنهى عنه لا يتصور من الشخص لا يكون للنهى عنه وجه لأنه ليس في مقدوره فلا يقال للعجبوب لا تزن ولا لا عني لا تبصر لادم تأتى الفعل المنهى عنه منها (قوله والنهى لغيره) المنهى مصدر جمع عني اسم المفعول ومصدوقه هنا الصوم في هذه الأيام ومصدوق الغير الاعراض عن الضيافة والمعنى والمنهى عنه لغيره أى لادانته لا ينافي مشروعية ذلك المنهى (قوله لا ينافي المشروعية) أى لا يمنع العصمة كالبيع عند الأذان الأول يوم الجمعة فانه منهى عنه لا لادخال بالشى ومعه ذلك إذا عتقه يكون صحيحاً وليس المراد بالمشروعية أنه مطلوب شرعاً فإن الصوم هناك منهى عنه ولا يلزم من عصمة النذر كونه عباداً يثاب عليها فانه يصح بالعق وهو ليس بعبادة وضعا بل يثاب بحصته من الكافر والمشتط في عصمة النذر كونه بغيره عصة ولا يلزمه الثواب ويحتمل أن المراد بالمشروعية كونه مطلوباً شرعاً في ثواب عليه ويكون صوم هذه الأيام له جهتان جهة امتثال الأمر في قوله تعالى وليؤفوا بذورهم وهومن هذه الحبيبية عبادة يثاب عليها وجهه ايقاعه في هذه الأيام اللازم منه الاعراض وهومن هذه الحبيبية يكون حراماً ونظيره الصلاة في الأرض المغصوبة وقد تقدم لصاحب النهر ما يقتضى ذلك وقول الشرح بعد نقلنا المعصية لعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع العصمة يرشد الى المعنى الأول (قوله فصح نذره) أى نذر الصوم في هذه الأيام وهو مصدر مضاف الى مفعوله (قوله وفي رواية) هى رواية ابن المبارك عن الامام وبها قال زفر (قوله لا يصح لأنه نذر عصة) التفقت في هذه الرواية الى الاعراض الذى أوجب النهى والتفت في ظاهر الرواية الى أصله فتحكم بالعصمة (قوله لعنى الاعراض) الاضافة للبيان (قوله ولذلك) أى لكون صومها عصة لعنى الاعراض الخ (قوله امتثالاً للأمر) أى الماء تؤخذ من النهى فإن النهى عن الشى أمر بصدقه على ما فيه من الخلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيامين صوم يوم الاضحية وصوم يوم الفطر كما في الصحيح وفي مجمع الطرقات عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أياماً في ما أتى به يصح أن لا تصوموا هذه الأيام فأن أيام أكل وشرب وبغال أى وقاع للفسام (قوله لئلا يصير بصومها الخ) علة لوجوب الانطار ويستغنى عنه بقوله ولذلك (قوله عن ضيافة الكرم) أى ولا عذران تلغونها بخلاف ضيافة البخل

(وإن صامها أجزاء) الصيام عن الذنور (مع الحرمة) الحاصلة بالأعراض عن ضيافة الله تعالى (والغية الغيب بين الزمان) تعين (المكان) تعين (الدرهم) تعين (الفقر) لأن النذر يوجب القفل في الذمة من حيث هو قربة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفقير وتعينه بالنذر به أو التأجيل إليه (فيجز به صوم) شهر (رجب عن نذر صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقربة لقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تجهيله نفع له بتحصيل ثواب قديفوت بموته أو طر وموانع قبل مجيئ الوقت وإن كان بإضافته قصد التخفيف حتى لو مات قبل مجيئ ذلك الوقت لا يلزمه شيء فأعطينا ما مقصوده (وتجز به صلاة ركعتين) فأكثرا إذا صلى المنذور (بصر) مثلا وقد كان (نذرا داهيا) أي صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوي أو الأقصى لأن العدة باعتبار القرية لا المكان لأن الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وإن تفاوت الفضل (و) يجز به (التصدق بدرهم) لم يعينه له (و) عن ٤٥٦ درهم عينه له (أي التصدق المنذور) (و) يجز به (الصرف لزيد

فانه قديما أي عن الارطعام الجليل داء (قوله أجزاء مع الحرمة) انظر هل يثاب على صومها فيكون للقفل جهنم أو لا يثاب أصلا نظرا للمعارض وقد تقدم ما فيه ولا فرق في الحكم المذكورين أن يصرح بذلك المنهى بأن قال نذرت صوم الثراء ولا كان قال على صوم غد فوافق يوم الثراء ولنذور صوم الاضحى وأذا لم يقضى صح زاهدى ولو صام فيها من واجب آخر كاتقاء والكفارة لم يصح لأن ما في الذمة كامل أداء ناقصا نقله السيد (قوله وأغنيانا تعين الزمان الخ) قال في التنوير وشرحه والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرهما غير المعلق ولو معين لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير فلو نذر التصدق يوم الجمعة بمكة بمكة هذا الدرهم على فلان تخالف جاز وكذا الوجه قبله فلو عين شهرا للاعتكاف أو الصوم فجعل قبله عنه صح - كذا لو نذر أن يصح سنة كذا الخ سنة قبلها صح أو صلاة يوم كذا فصلاها قبله لأنه تجهيل به ووجود السبب وهو النذر فبلغوا التعيين شربا لبلية فليحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تجهيله قبل وجود الشرط (قوله في الذمة) متعلق بإيجاب (قوله وتعينه) أي الزمان ويقاس عليه باقيها (قوله فيجز به صوم شهر رجب الخ) ذكر صورة التقديم ولم يذكر صورة التأخير والظاهر أنه كذلك لعدم التعيين أولا ثم (قوله أو طر وموانع) كرض وكبر سن (قول) وإن كان بإضافته قصد التخفيف أي فيعتبر قصد من حيث التخفيف وإن كان لو تقدم صح (قوله أو أخرج ما يجرى به الشئ) وهو الاموال (قوله تعدل ألف صلاة في بيت المقدس) فهو بألف ألف صلاة في بقية المساجد (قوله بألف صلاة فيما سواه) ببيت المقدس (قوله كذا في ترتيب المقام الحسن) قال فيه بقدر أن ذكر هذا الحديث وأحاديث أخر دلالة على أن الفضيلة تحصل في الزائد ما نصه وبالجمله ليس فيها ما تقوم به الجنة بل ولا تقوم بمجموعها ولذا صحح النووي اختصاص التضعيف بمسجده الشريف - لا بالإشارة في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام (قوله صلاة في مسجدى هذا) ظاهره يعنى النفل والمسئلة خلافة (قوله فانه يزيد عليه) أي فإن الصلاة في المسجد الحرام تزيد على الصلاة في مسجد صلي الله

الفقر بنذره) أي مع نذره  
الصرف لغيره ولأن معنى  
عبادة الصدقة سد خللة  
الحناج أو أخرج ما يجرى  
به الشئ عن ملكه ابتغاء  
وجه الله وهذا المعنى  
حاصل بدون مراعاة زمان  
ومكان وشخص خلافا  
لغيره فانه يقول بالتعيين  
(تعيينه) قال النبي  
صلى الله عليه وسلم صلاة  
في بيت المقدس تعدل ألف  
صلاة فيما سواه من المساجد  
سوى المسجد الحرام  
ومسجدى هذا وصلاة في  
مسجدى هذا تعدل ألف  
صلاة في بيت المقدس  
وصلاة في المسجد الحرام  
تعدل ألف صلاة في مسجدى  
هذا قلت ولا يختص الفضل  
بالبيعة التي كانت مسجدا

في زمنه صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال صلاة في مسجدى هذا ولومذ إلى صناعه بألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام قاله الناس في  
في أخبار المدينة كذا في ترتيب المقام الحسن للضاوى رحمه الله وروى البزار بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي  
حديث وشهر رمضان في مسجدى هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا دليل  
لاهل السنة والجماعة

ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض فكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال  
في أشد مكان من بيتها ظلمة فعلى هذا ينبغي انما اذا التزمت ٤٥٧ الصلاة في المسجد الحرام بالنذر

فصلته في أشد مكان  
من بيتها ظلمة يخرج عن  
موجب نذرها على ما بقوله  
وشرحه الله (وان علق)  
النذر (النذر بشرط)  
كقوله ان قدم زيد فقله على  
أن اتصدق بكذا (لا يجوز به  
عنه ما قبله قبل وجود  
شرطه) لان المعلق بالشرط  
عدم قبل وجوده وانما  
يجوز الاداء بعد وجود  
السبب الذي علق النذره  
والله المنان بفضله

#### • (باب الاعتكاف) •

هو اغلة اللبث والدوام على  
الشيء وهو متعده فصدره  
العكف ولازم قصده  
العكوف فالمتعدي به في  
الحبس والمنع ومنه قوله  
تعالى والهـدى معكوفاً  
ومنه الاعتكاف في المسجد  
لانه حبس النفس ومنعها  
واللازم الاقبال على الشيء  
بطريق المواظبة ومنه قوله  
تعالى معكفون على أصنام  
لهم وشرعاً (هو الاقامة بنية)  
أي بنية الاعتكاف (في  
مسجد تقام فيه الجماعة  
بالفعل للصلاة الخمس)  
لقول علي وحذيفة رضي  
الله عنهما لا اعتكاف الا  
في مسجد جماعة

عليه وسلم عبارة ألف صلاة منضمة الى ألف التي بسبب الصلاة فيه (قوله ان لبعض الامكنة  
فضيلة) أي من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله فعلى هذا الخ) لا يظهر الا في  
النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص بمكان كما قدمه قريباً (قوله عن موجب) بفتح الجيم (قوله  
على ما بقوله زفر) أما على قول غيره فيخرج عنه بصلاته في أي مكان كان وفيه أن زفر يقول  
بالتعيين من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المتبادر عنه (قوله لا يجوز به عنه ما قبله) قبل وجود  
شرطه) بقي ما لو وجد الشرط هل يعين الزمان والمكان والفقير والدرهم والظاهر نعم لما في  
التنوير ثم ان علقه بشرط يزده كان قدم غائب يوفي ان وجد اه فانه لا يكون موفياً الا اذا  
كان على الوجه المذكور في نذره (تتمة) النذر لا يدخل تحت الحكم ولو بعقوبة في ما لم يكن  
نذراً ان يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذراً ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز  
فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كتصدقته بتمنه قال على نذر ولم يرد عليه ولا نية فعلية كفارة  
يعين فان وصل به المشيئة بطل لانها تبطل كل ما تعلق بالنذر بعبادة ومعاملته قال ان ذهبت هذه  
العلة فعلى كذا ذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء اه من التنوير وشرحه من الايمان وفيهما من  
عوارض الصوم واعلم أن صيغة النذر تحتل اليقين فلذا كانت صور ذكرها بقوله فان  
لم ينوب نذره الصوم شيئاً أو نوى النذر فقط أي من غير تعرض لليقين أو نوى النذر ونوى أن  
لا يكون عينا كان في هذه الصور نذراً فقط اجماعاً على ما صيغة وان نوى اليقين وأن لا يكون  
نذراً كان عينا اجماعاً وعليه كفارة يعين ان أفطر وان نواه أو نوى اليقين من غير تعرض للنذر  
كان نذراً وعينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليقين على ما لا بد موم المجاز خلافاً  
لثاني والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب الاعتكاف) •

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكيد في الشهر الاخير  
من رمضان وهو من انشراح القديمة اقوله تعالى أن تطهروا بقى لطائفين والعاكفين قاله السيد  
(قوله هو اغلة اللبث) بفتح اللام ونضم المكث اه درر (قوله وهو) أي الاعتكاف في حد  
ذاته لا بالمعنى المتقدم لانه يناسب اللازم والمعنى أن فعله يأتي لازماً ومتعدياً (قوله متعدي)  
فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلب ذكره السيد (قوله والهـدى معكوفاً) أي  
محبوساً أي حبسه ومنعه الكفارة سنة في الحدية عن أن يبلغ محله وهو الحرم (قوله لانه  
حبس النفس) أي على طاعة الله تعالى وبلازمة بينه وقوله ومنعه أي عن الخروج عن المسجد  
وعن المعاصي (قوله وشرعاً هو الاقامة) هذا معنى اللازم وقد جعل الاعتكاف في المسجد من  
المتعدي والظاهر انه ان اعتبر فيه حبس النفس يأتي من المتعدي وان اعتبر فيه اللبث والاقامة  
يكون من اللازم (قوله بنية) سياتي أن النية شرطه فلا يحصل له ثوابه ولا يخرج عن واجبه  
بدونها (قوله بالفعل) ظاهره ولو يكون المقيم اه المعتكف وعبارة التنوير مع شرحه هو اثبت  
ذكر في مسجد وماله امام ومؤذن أدت الخمس فيه أو لا وعن الامام اشتراط اداء الخمس فيه



ولأنه استظار الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة (ولا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على الاختار)  
وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف  
في مسجد بيتها وهو محل عينه) المرأة ٤٥٨ (للمرأة في) فان لم تعين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن

حضور المساجد والركن  
اللبث والشرط المسجد  
الخصوص والنية والصوم  
في المنذور والاسلام والعقل  
لا البلوغ والطهارة من  
حيض ونفاس في المنذور  
لا شرط الصوم له ولا تشتط  
الطهارة من الجنابة للصحة  
الصوم معها ولو في المنذور  
وسببه النذر في المنذور  
والنشاط الداعي الى طلب  
الثواب في النفل وحكمه  
سقوط الواجب وينيل  
الثواب ان كان واجبا والا  
فالثاني وسنذكر محاسنه  
وأما صفة فتدبينها بقوله  
(والاعتكاف) المطلوب  
شرحا (على ثلاثة أقسام  
واجب في المنذور) تخييرا  
أو تعليقا (وسنة) كفاية  
(مؤكدة في العشر الاخير  
من رمضان) لاعتكافه صلى  
الله عليه وسلم العشر الاخير  
من رمضان حتى توفاه الله  
ثم اعتكف أزواجه بعده  
لأنه صلى الله عليه وسلم لما  
اعتكف العشر الاوسط  
أتاه جبريل عليه السلام  
فقال ان الذي تطاب امامك  
يعني ليلة القدر فاعتكف

وصحبه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصحبه السروي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا  
انفاقا اه فاذكره المؤلف أحد قواين عن الامام (قوله ولأنه استظار الصلاة الخ) أي فيختص  
بمكان يصلي فيه بالجماعة كذا في الشرح (قوله على اكل الوجوه) متعلق بمحذوف صفة  
الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لا اكل الوجوه (قوله على الاختار) هذا مذهب الامام وقال لا يصح  
في كل مسجد وصحبه السروي (قوله وعن أبي يوسف الخ) وجهه ظاهر فان الواجب لا بد  
فيه من إقامة الصلاة في المسجد فاشتراط الجماعة وجهه وأما النفل فينتهي بالخروج ولا يلزمه  
صلاة في المسجد فلا وجه لاشتراط الجماعة فيه (قوله والمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها)  
ولا يخرج منه اذا اعتكفت فلو خرجت لغير عذر يفسد واجبه وينتهي نفلها ولو اعتكفت  
في المسجد فظاهر ما في النهاية أنه يكره تنزيها وينبغي على قياس ما صرحوا به من أن الاختار  
منه من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منه من الاعتكاف في المسجد قاله  
السيد \* (تنبيه) \* أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد صلى الله عليه وسلم  
ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع ثم في غيره واعلم ان المسجد يتعين بالشروع فيه فليس له أن ينقل الى  
مسجد آخر من غير عذر سيد عن الجوى (قوله وهي ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره  
السيد سابقا (قوله المسجد الخصوص) وهو ما تقدم فيه الجماعة عند الامام (قوله لا البلوغ)  
فيصح اعتكاف الصبي العاقل ولا تشتط الحرية فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج  
والمولي منع ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافعا الاستمتاع بنفسها وهي من أهل  
الملك بخلاف المملوك لأنه ليس من أهل له وقد أعاره منافعه ولله غير الرجوع لكنه يكره لخلف  
الوعد بجزء وكذا لو أذن لها في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعة ليس له منه إلا أن أذن لها  
في التتابع كذا في كاية الدرر (قوله والطهارة الخ) عطف على قوله المسجد الخصوص فهي  
شرط صحة وأما النفل بناء على أنه لا يشترط له الصوم وهو المعتمد فهي شرط الحل كتابه عليه  
صاحب النهر (قوله ولا تشتط الطهارة من الجنابة) أي لعصته بل حله (قوله تخييرا) كقوله  
الله على أن أعتكف كذا (قوله أو تعليقا) كقوله ان شئني الله مريض فلا فالا اعتكفت كذا  
(قوله وسنة كفاية) قال الزاهد يجهل للناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعل النبي ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى أن مات فهذه  
المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقتربت بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة كانت  
دليل السنية أي على الكفاية والا كانت دليل الوجوب على الاعيان (قوله لأنه صلى الله  
عليه وسلم) لعله (قوله وعن هذا) أي عن قول جبريل أي لاجله (قوله وعن أبي حنيفة)  
رضي الله عنه أي في غير المنه ورعنه (قوله وعندهما كذلك) أي في رمضان وفائدة الخلاف  
لوقال بعده أنت سر ليلة القدر وتأن أن قول ليلة من رمضان فلا يعتق عنده حتى يمضي رمضان

العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فتم من قال  
في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشر الاواخر والتسوية كل وتر وعن أبي حنيفة  
أنها في رمضان ولا يدري أي ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تتقدم ولا تأخر

والشهورة عن الامام انه اتفق في السنة كما قدمناه في احياء الليالي وذكرت هنا طلبا للشواب وقيل في اول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقيل زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المتقدمة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي القسم عليه السلام فيه ومن علامتها انها ليلة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس يصحبها بلا شعاع كأنها طشت وانما اخفيت ليصير في طلبها ذنبال ٤٥٩

كما أخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيها سواء) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن متذورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذرا لا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرطا في النقل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ويبنى النقل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لتقديره عليه بابا يوم كان نذورا أقله يوم للصوم (و) لكن المعتقدان (أقله نقل مائة يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مارا غير جالس في المسجد ولو ليللا وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقا فانه لا يجوز

الاتي كانه لا احتمال أنهما في رمضان السابق كانت أول ليلة منه وفي الثاني في آخره وعندهما يعتق بعض ليلة من رمضان الاتي لانها ان كانت في الاولى دائما فقد دجيات وان كانت في غيرها من الليالي بعد هاق فقد صلها برضا السابق (قوله والمشهورة عن الامام) وقدرى عن غيره أيضا قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيل به يكون الخالف فقيم يعرف الاختلاف والافهى ليلة السابع والعشرين اه (قوله وذكرت هنا) أي وانما ذكرتها هذا مع تقدم الكلام عليها في احياء الليالي طلبا للشواب أي لاجل طابى الثواب بسبب التنبية عليها بالاعادة (قوله في ذلك رمضان) أل للضرورة أي رمضان الحاضر الذي امر جبريل فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يلتصقها في عشره الاخير (قوله انها ليلة) أي مشرفة منيرة وفي القاموس رجل يلج طلق الوجه بسكون اللام واظهار أن ليلة هنا بالسكون لا بالكسر (قوله ولا قارة) أي باردة بل متوسطة (قوله تطلع الشمس الخ) ذكرنا أن الدعاء ليلتها ويومها مستجاب فان فاته ليلتها أذكره يومها (قوله كأنها طشت) بالشين المعجمة والسين بقح الطاء وكسرها فمما وقد تبدل التامينا وتندغم في السين المهملة مع فتح الطاء وكسرها فهي ست لغات (قوله وانما اخفيت الخ) كما اخفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة ليصير في جميعه بالعبادة وكما أخفى الولي في الخلق ليحسن الظن بكل مسلم ويتبرك به (قوله ليصير) بالبناء لا الفاعل أي المكلف مثلا لقوله بعد فينال (قوله سوى العشر الاخير) أي من رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف أي تفسير للغير في سواء (قوله والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور) فلوقال الله على أن اعتكف شهر اربع صوم عليه أن يعتكف ويصوم بحر (قوله لانه من متعلقات اللسان) بكسر اللام أي لان النذر مما يتعلق باللسان أي بنطقه فلا يتحقق الا به (قوله الا أن يجعله الخ) أي يوجب به بالنذر (قوله لتقديره) أي النقل (قوله عليها) أي على رواية الحسن المأخوذة من روى (قوله غير محدودة) دفع بذلك توهم الساعة الفلكية (قوله أي مارا غير جالس الخ) لانه لا بد فيه من لبث ولو قلبه لابين الخطوات (قوله وهو) أي الاعتكاف كاف بنيته بخيلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي يجعله طريقا (قوله لانه متبرع) هذه أقول المذهب أقله نقل مائة يسيرة (قوله والعبدان) فيه أن العبدان يكره صومهما ما تحريرا واجب بأن الواجب عليه عدم الصوم فدفعه في غيرهما ولكنه لو صام خرج عن العهدة فاذا خرج حينئذ لم يضره (قوله فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنتها قبلها) يصح في ذلك رأيهم ويستثنى بعدها أربعة أو ساعا على الخلاف ذكر (قوله وكره) فالرجوع الى الاول أفضل لان الاتمام في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالثواب فيه أكثر وتبعه الجوى وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندى من أن المسجد يهين بالشروع فيه

(على المقتضى) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من اللبث عبادة مع النية بالانضمام الى آخره لا يلزم النقل فيه بالشروع لانتهائه بالخروج (ولا يخرج منه) من معتكفه في مثل المراتم المعتكفة بمسجد يهينها (الالحاجة شرعية) كالجمعة والعبدان فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنتها قبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره

لا يخرج من معتكفه الا  
لحاجة الانسان (أو) حاجة  
(ضرورية كأنه دام المسجد)  
وإداء شهادة تعينت عليه  
(وأخرج ظالم كرها وتفرق  
أهله) لقوات ما هو المقصود  
منه (وخوف على نفسه  
أو متاعه من المكابرين  
فيدخل مسجدًا غيره من  
ساعته) يريد أن لا يكون  
خروجه الا معتكف في  
غيره ولا يشتغل بالانذهاب  
الى المسجد الاخر (فإن  
خرج ساعة بلا عذر)  
معتبر (فسد الواجب) ولا  
إن عليه به ويبطل بالانغماء  
والجنون إذا دام أياما  
اليوم الاول إذا بقي واقعه  
في المسجد ويقضى ما عداه  
بعد زوال الجنون والانغماء  
وان طال الجنون استحسانا  
وقالا إن خرج أكثر اليوم  
فسد والا فلا (وانتهى به)  
أي بالخروج (غيره) أي غير  
الواجب وهو النفل إذ ليس  
له حد (واكل المعتكف  
وشربه ونومه وعقده البيع  
لما يحتاجه لنفسه أو عياله)  
لا تكون الا (في المسجد)  
لضرورة الاعتكاف حتى  
لخرج له هذه الاشياء  
يفسد اعتكافه وفي  
الطهيرية

فليس له أن ينتقل الى مسجد آخر من غير عذر اه الا أن يقال خروجه لصلاة الجمعة هو  
العذر المباح للانتقال الى غيره كذا في حاشية السيد (قوله أو حاجة طبيعية) أي يدعو اليها طبع  
الانسان ولو ذهب بعد أن خرج اليها لعبادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك  
قصد اجاز بخلاف ما إذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه يقتض اعتكافه عند  
الامام بحر (قوله واغتسال من جنابة باحتلام) أما جنابة الوطء ففسدة وفيه أن الغسل  
من الخوايج الشرعية وإلعدم إياه من الطبيعية باعتبار ربه كذا في كتابه الدرر في  
التنوير خاتمة عن الطحاوي بشرط وقت المذران يخرج لعبادة المريض وصلاة الجنازة وحضور  
مجلس علم جاز ذلك فليحفظ اه در (قوله أو حاجة ضرورية الخ) قال السيد في شرحه اعلم  
أن ما ذكره المصنف من عدم فساد الاعتكاف بالخروج لأجل انعدام المسجد وما بعده من  
الاعتذار التي ذكرها هو مذهب الصاحبين وأما عند الامام فيفسد لان العذر في هذه المسائل  
عملا لا قلب وقوعه اه وفي الدر المختار وأما ما لا يغلب كالنجا غريق وانعدام مسجد ففسد  
للانتماء للطلان والالكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي  
وغيره لكن في التهر وغيره جعل عدم الفساد لانعدامه وبطلان جماعته وأخراجه كرها  
استحسانا اه (قوله وإداء شهادة تعينت عليه) فيه أن هذا من الخوايج الشرعية (قوله  
لقوات ما هو المقصود منه) علة لعدم الفساد في هذه المسائل يعني انعدامه ففسد اعتكافه بل  
يخرج الى غيره لان المقصود للمعتكف ربه وإداء الصلاة في ذلك المسجد على أكل الوجوه قد  
فات (قوله من المكابرين) أي المتعبرين من الكبير بمعنى التبر (قوله يريد أن لا يكون الخ)  
أي وليس المراد إرادة الساعة حقيقة لاحتمال بعد المسافة بين المسجدين (قوله بلا عذر  
معتبر) أي في عدم الفساد فلو خرج لجنازة محرمة أو زوجته ففسد لانه وان كان عذرا الا أنه  
لم يعترف بعدم الفساد (قوله ولا إن عليه به) أي بالعدراي وأما بغير العذر فيأثم لقوله تعالى ولا  
تبتلوا أعمالكم (قوله إذا دام) أي كل منهما (قوله واقعه في المسجد) أما إذا خرج منه فعليه  
فضاؤه أيضا لعدم وجود الركن (قوله ويقضى ما عداه بعد زوال الخ) أي بالصوم عند القدرة  
جبر الممانعة غير أن المذوران كان اعتكاف شهر بعينه يتقضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه  
الاستقبال تكفي صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بعينه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه  
متابعا فإما في مائة المتابع وعقابه في البحر (قوله وقالا إن خرج أكثر اليوم الخ) قالوا  
وهو الاستحسان فيقتضى ترجيح قوله ما بحر وبحت فيه الكمال ويرجع قوله لان الضرورة التي  
يناط بها التخفيف اللازمة والغلبة وليس هنا كذلك اه أي فيكون من المواضع التي يعمل  
فيها بالقباس كذا في تحفة الاخيار (قوله واكل المعتكف الخ) وله غسل رأسه في المسجد إذا  
لم يلوثه بالماء المستعمل فان كان بحيث يلوث يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو توضأ في  
المسجد في أثناء فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فانه يكره التوضؤ في المسجد  
ولو في أثناء الا أن يكون في موضع اعتكاف لا يصل فيه وفي القحط خصال لا تنفي في المسجد لا يفتد  
طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا يثر فيه نبل ولا يمر فيه بظم في ولا يضرب  
فيه حد ولا يفتد سواها ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يفسد اعتكافه)

لان المسجد محترق عن حقوق  
العباد فلا يجعله كالا كان  
(وكره عقد ما كان للتجارة)  
لانه منقطع الى الله تعالى  
فلا يشغل بأموال الدنيا  
ولهذا كره الخطابة وضوحها  
فيه بركه لغير المعتكف  
البيع مطلقا (وكره الصمت  
ان اعتقه قربة) لانه منهي  
عنه لانه صوم اهل الكتاب  
ونسخ واما اذا لم يعتقه  
قربة فيه ولكنه حفظ لسانه  
عن النطق بما لا يقيد فلا  
باس به ولكنه يلازم قراءة  
القرآن والذكر والحديث  
والعلم ودراسته وسير النبي  
صلى الله عليه وسلم وقصص  
الانبياء عليهم السلام  
وحكايات الصالحين وكتابة  
امور الدين واما التكلم  
بغير خير فلا يجوز لغير  
المعتكف والكلام المباح  
مكروه باكل الحسنات كما  
تاكل النار الخطب اذا  
جلس في المسجد لانه ابتداء  
(وحرم الوطء ودواعيه)  
لقوله تعالى ولا تبشروهن  
وانتم عاكفون في المساكن  
فالتحق به الامس والقبلة  
لان الجماع محظور فيه  
فيتعدى الى دواعيه كما في  
الاحرام والظهار والاستبراء  
بخلاف الصوم لان الكف  
عن الجماع هو الركن فيه  
والخطأ يثبت ضمنا كي لا

لعدم الضرورة ذكر وقيدت هذه الاشياء بالمعتكف لان غيره يكرهه المباحة فيه مطلقا والا كل  
والنوم قبل الاغريب كما في الاشياء وفي الجنب وغير المعتكف ان ينام في المسجد مقبها كان  
او غير ما مضى لهما أو متبعا لهما الى القبلة أو الى غيرها فالمعتكف أولى اه لكن قوله  
رجلاه الى القبلة محل نظر لما نصوا عليه من كراهة مذكر الرجل اليها فالحاصل ان في تعاطي هذه  
الاشياء في المسجد لغير المعتكف قولين والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه  
(قوله وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب) قال في البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يجد من  
يأتي له به فحينئذ يكون من الحوائج الضرورية اه (قوله وكره احضار المبيع فيه) اي تجريمها  
لانها محل اطلاقهم بصر (قوله لان المسجد محترق) اي محض وفي نسخة بالزاي آخره اي  
محفوظ ولان فيه شغلا ولهذا قالوا لا يجوز غرس الاشجار فيه قلت والظاهر انه لا يكره احضار  
الما كول لانه يتناول فيه ومثله المشروب فتصحل الكراهة على ما لا يحتاج به لنفسه فيه وفي  
الجوى عن البرجندى احضار الثمن او المبيع الذي لا يشغل في المسجد جائز (قوله وكره عقد  
ما كان للتجارة) وان لم يحضر المبيع فيه (قوله ولهذا كره الخطابة ونحوها) كببيع وشراء  
وتعليم كتابة بأجر وكل شئ يكره فيه يكره في سطحه كذا في البحر (قوله مطلقا) اي سواء حضر  
المبيع أم لا احتاج اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يفاد من البحر (قوله وكره الصمت الخ) مثل  
الامام عن بيانه فقال ان يصوم ولا يكلم احدا ولم يبق صوم الصمت قربة في شريعتنا فانه منهي  
عنه (قوله فلا بأس به) المراد به انه مطلوب شرعا ولها كان يتوهم منه انه مساو لغيره من القراءة  
ونحوها قال ولكنه يلازم والمراد ان يكون يلازم ذلك غالب اوقانه (قوله والذكر) هو وما بعده  
بالنصب (قوله وسير النبي صلى الله عليه وسلم) اي ذكر مغازيه واحواله صلى الله عليه وسلم (قوله  
واما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف) اي فاما المعتكف أولى ورد في الحديث رحم الله امرأ  
تكلم فغتم او سكنت فسلم فيكره التكلم الا بخير قال في النهر والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه  
خير لا عند عدمها اه (قوله اذا جلس في المسجد لذلك) اي للكلام المباح ابتداء اي قصدا  
فاما اذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وفي بعضهم اطلق (قوله وحرم الوطء) ورد انهم كانوا يخرجون  
ويقنعون حاجتهم في الجماع ثم يفتسلون ويرجعون الى معتكفهم فنزل قوله تعالى  
ولا تبشروهن الاية ويتصور الوطء من المعتكف بان يخرج لنحو حاجة ضرورية فيجاءع  
فيحرم عليه لان اسم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس الواجب حرمة الوطء لكونها في  
المسجد فانها لا تخص المعتكف ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن  
الوطء في غير المسجد وحينئذ يبطل اعتكاف الزوجة سوى عن البرجندى (قوله فالتحق به  
الامس والقبلة) وجه ذلك ان حرمة الوطء لها ثبتت بصريح النص قوية فتعدت الى الدواعي  
بخلاف الخيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لان حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي  
واكثره الوقوع فالحرمت الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع (قوله لان الجماع محظور فيه)  
اي نصا والاولى زيادته والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله فيتعدى الى دواعيه لانها سببه  
وسبب الهرم محرم (قوله والمخضر) أي المنع عن الجماع يثبت ضمنا أي لزوما واندر ارجاء تحقق  
الركن (قوله لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت لاجل تحقق الركن وقوله يفسد

بقوت الركن فلم تعد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها



(وبطل) الاعتكاف بوطئه وبالاتزال بدواعيه سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكروها لا أو نهارا لان حاله مذكورة كالمسألة  
بالتمسك أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أي كالمسألة الأيام

(بند اعتكاف أيام) لان ذكر الأيام بلفظ الجمع يدخل فيها ما بازا منها من الليالي ويدخل الليلة الأولى فيدخل المسجد قبل الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر أيامه (ولزمته الأيام بذكر الليالي متتابعة وان لم يشترط التسابع في ظاهر الرواية) لان معنى الاعتكاف على التسابع وتأثيره أن ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالانصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه الا بالانصيص (ولزمته ليلتان بذكر يومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المتن في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطا (وصحنية النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقيقة كلامه فنهـ محل فته كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوى بياض النهار خاصة منها صحت نيته (وان نذر اعتكاف شهر) معين او غير معين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لانعمل نيته الا ان يصرح بالاستثناء) اتفقا لان الشهر اسم لمقدر يشقل على الأيام والليالي وليس باسم عام كالعشرة بقوله

بقدرها فلا يعمد الى الدواعي لانه يكفي في تحقق الركن الكف عن الجماع فقط (قوله وبطل بوطئه) مطلقا في قبل ودبر (قوله أو ناسيا) بختلاف ما لو كل ناسيا حيث لا يفسد اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والليل والنهار كالجماع وكذا الخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب نقله السيد عن حاشية المؤلف والجماع وان منع منه لاجل الصوم لكن لا كالمسألة للاعتكاف فانه يخص النهار (قوله أو مكروها الخ) الاولى أو مكروها (قوله لان له حالة مذكورة) وهي كونه في المسجد وقوله كالمسألة المذكور فيها كونه محرما قارنا مستقبلا والمذكور في الحج التجرد عن اللباس وتجنب الطيب (قوله والحج) فانه يطل احرامه بالوطء وبالاتزال بدواعيه ولو كان ناسيا بختلاف الصوم فانه لا يطل بفعل ذلك ناسيا لعدم المذكر (قوله ولزمته الليالي الخ) وذلك لان ذكر أحد اللفظين بلفظ الجمع يدخل ما بازا منها من الآخر قال تعالى ثلاثة أيام الارض او قال تعالى ثلاث ايام سريانا والقصة واحدة فعبير عنها نارة بالايام ونارة بالليالي فعمل أن ذكر احدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وحاصله أنه اما ان ياتي بلفظ المفرد او المثنى او الجموع وكل منها اما ان يكون في الايام او الليالي فهي ستة وفي كل منها اما أن ينوي الحقيقة او المجاز او يتوهمها اولم تكن له نية فهي اربعة وعشرون وحكم الجميع مذكور في البحر (قوله متتابعة) حال من الايام وحذف نظيره من الجملة السابقة (قوله وتأثيره) لوقال وضابطه لكان اوضح وتوضيحه ما في السيد عن البحر حيث قال لان الاطلاق في الاعتكاف كالتصريح بالتسابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفقـ رق ان الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد ليلا ٨١ فالتميز في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس محلا له وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله كما ذكرنا) أي في الجمع (قوله لان المتن في معنى الجمع) وعن أبي يوسف في التثنية والجمع لا تليزمه الليلة الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الاتبع الضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليلة الاولى لتحقيق الوصل بدونها ومنهم من جعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط زيلعي (قوله وصحنية النهر) أي فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اذا نوى تخصيصه بالايام (قوله اذا نذر اعتكاف دون شهر) مفهوما صرح به المصنف بعد (قوله لانه نوى حقيقة كلامه) اعترض بأن اللفظ كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فواجهه هذا التعليل قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين بياض النهار ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لان نفس الدلالة وتمامه في العناية بقى لو ذكر الايام ونوى الليالي لانتصح النية ويلزمه كلاهما كما في التنوير ويصرح (قوله الا أن يصرح بالاستثناء) مراده به ما يعم التقييد ليعم ما لو قال شهر بالنهار دون الليالي (قوله لان الشهر اسم مقدر الخ) أي فهو خاص وهو كل لفظ وضع لمعنى على الانفراد (قوله وليس باسم عام كالعشرة) فيه ان العشرة من اسماء العدد وهي من الخالص قال في شرح المنار كصاحب البحر والمراد

على مجموع الايجاد فلا يخلو على ما دون ذلك العدد اصلا كما لا تنطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهرا  
بالنهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال الا لليالي لان الاستثناء حكمه بالباقي بعد التثنية فكانه قال ثلاثين شهرا  
ولو استثنى الايام لايجب عليه شيء لان الباقي لليالي المجردة ولا يصح فيها التثنية ٤٦٣ شرط وهو الصوم هذا من فتح

القدير بعناية المولى النصير  
(والاعتكاف مشروع  
بالكتاب) لما تلوينا من قوله  
تعالى ولا تبأثروهن وانتم  
ما كنتم في المساجد فالاضافة  
الى المساجد المختصة بالقرب  
وترك الوطء المباح لاجله دليل  
على انه قربة (والسنة) لما  
روى ابو هريرة وعائشة رضي  
الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يعتكف في  
العشر الاواخر من رمضان  
منه قدم المدينة الى ان  
توفي الله تعالى وقال الزهري  
رضي الله عنه عجايب النام  
كيف تركوا الاعتكاف  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يفعل الشيء ويتركه وما  
ترك الاعتكاف حتى قبض  
واشار الى ثبوته بضرب  
من المعقول فقال (وهو من  
اشرف الاعمال اذا كان  
عن اخلاص) لله تعالى لانه  
منتظر للصلاة وهو كالصلى  
وهي حالة قرب وانقطاع  
ومحاسنها لا تحصى (ومن  
محاسنها ان فيه تفريغ القلب  
من امور الدنيا) بشغله  
بالاقبال على العبادة متجردا  
ها (وتسليم النفس الى المولى)

بقوله أى في تعريف الخاص على الانفراد ان لا يكون لذلك المعنى الواحد افراد سواء كان له  
اجزاء او لم يكن قد دخل التثنية كما في التلويح واسم العدد تحت الخاص كالمائة فان الواضع  
وضعه لمجموع وحدات الكثير من حيث هو مجموع فيكون كل من الوحدات جزءا من اجزائه  
فيكون موضوعا لواحده النوع كالرجل والفرس بخلاف العام فانه موضوع لا يميز بشرك فيه  
وحدات الكثير فيكون كل من الوحدات جزئيا من جزئياته وبخلاف المشترك فان كلام  
الوحدان نفس الموضوع له كما في التلويح لكن ظاهر ما في التوضيح والتلويح والتحرير ان  
العدد موضوع لكثير كالعام فالمسمى متعدد فيه - لكن الاول محصور والثاني لا اوقات  
ويمكن الجمع بأن اسم العدد كالعشرة بالنظر الى كونه لا يشمل الزائد عنها والناقص خاص  
وبالنظر الى كونه يصرف على كل عشرة عام فتأمل (قوله على مجموع الاتحاد) فيه ان شهرا  
اسم لمجموع الليالي والنظر الى المدة المعينة فهو - ما سواه وبذلك قوله كما لا تنطلق العشرة الخ  
(قوله ولا مجازا) فيه ان يقال ما المانع من اطلاق الشهر مثلا على النهار مجازا من اطلاق اسم  
الكل على جزئه (قوله بعد التثنية) أى الاستثناء والمراد بعد المستثنى (قوله لليالي المجردة)  
خبر ان (قوله هذا من فتح القدير) او اذ ان هذا الكلام منقول من الفتح والعناية واداد المعنى  
اللفظي أيضا (قوله فالاضافة الى المساجد) مرادها بالاضافة ابقاها فيها (قوله المختصة)  
صفة المساجد (قوله وترك) بالرفع عطف على الاضافة (قوله لاجله) أى الاعتكاف فان حرمة  
المباشرة مقيدة به في الآية (قوله والسنة) تقدم أنه سنة كفاية وهي مؤكدة على العمدة ولا  
تنافي بين تأكيد كدها وكبرها على الكفاية وقيل انه مستحب في العشر الاخير (قوله عجايب) مفعول  
مطلق لمخدوف أى عجايب عجايب (قوله وما ترك الاعتكاف) أى في العشر الاواخر حتى قبض  
أى الا اعتذرا اذ روى انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير من رمضان فرأى خياما وقبابا  
في المسجد مضروبة فقال لمن هذا قالوا هذه العائشة وهذا الحفصة وهذا السوداء فغضب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال أترون أبرهنا فامر بأن تنزع قبته فنزع ولم يعتكف فيه ثم قضى  
في شؤله (قوله بضرب) أى بنوع وقوله من المعقول أى من الدليل المعقول (قوله وهو  
كلما صلى) أى يعطى المنتظر ثواب المصلي كما ورد به الخبر (قوله وهي) أى الصلاة (قوله  
وانقطاع) أى عن ملاهى الدنيا (قوله ومجلسها لا تحصى) أى الصلاة والحالة (قوله بشغله)  
متعلق بتفريغ القلب واللباسية (قوله متجردا لها) حال مؤسسة فاذا لم يتجرد لها لا يتفرغ قلبه  
(قوله بتفويض امرها) الباء للتصوير (قوله الى عزير جنبها) الجنب الفناء والرحل  
والناحية وجعل - ولم يحدث افاده في الكلام (قوله والوقوف يبابه) فيه استعارة تمثيلية  
(قوله وملازمة عبادته) يغنى عنه قوله يشغله بالاقبال الخ (قوله والتقرب اليه) بالجر  
عطف على عبادته وبالنصب عطف على تفريغ والمراد التقرب اليه بالعبادة (قوله في حديث

بتفويض أمرها الى عزير جنبها والاعتماد على كرمه والوقوف يبابه) وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقترب من رحمة كما اشار  
اليه في حديث من تقرب وملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللاقى بمالك المنزل اكرام من يله نفض الاورحة واحدا تامنه  
ومنه قوله وهي أى الصلاة في نسخة وهي أى الاعتكاف وانتظار الخبر اه

للالتجاء اليه (والتحصن بخصمه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره وقوة سلطان الله وقهره وعز ترأيه ونصره ترى الرعايا يحبون  
انفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام اذلة بين يديه لقضاء ما يريد منهم فيه عطف عليهم باحسانه ويجمعهم  
من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه ٤٦٤ وقد نبه على حصول المراد وازال حجاب الوهم واماط الغطاء واطهر الحق

بفيض العطاء بما اشار اليه  
بقوله (وقال) الاستاذ  
العارف بالله تعالى الامام  
المجتهد (عطاء) بن ابي رباح  
التابعي تلميذ ابن عباس رضي  
الله عنهما أحد مشايخ  
الامام الاعظم رحمه الله قال  
ابو حنيفة ما رأيت افقه من  
سجاد ولا اجمع للعلوم من  
عطاء بن ابي رباح اكثر  
رواية الامام الاعظم ابي  
حنيفة عن عطاء بن  
عباس وابن عمرو وابهريرة  
واباهم وجابرا وعائشة  
رضي الله عنهم توفي سنة  
خمس عشرة ومائة وهو ابن  
ثمانين سنة كذا في اعلام  
الاخير قال رحمه الله تعالى  
ونقه نابير كنهه ومدهه (مثل  
المعتكف مثل رجل يختلف)  
اي يتردد ويقف (على باب)  
ملك او وزير عظيم او امام  
(عظيم الحاجة) يقدر على  
قضاها عادة (فالمعتكف  
يقول) لسان حاله ان لم ينطق  
بذلك لسان حاله (لا يبرح)  
فانما ياب مولاي سائله  
جميع ما ترى وكشف ما نزل  
بي من الكرب وصار مصاحبي  
وتجنبني لذلك اعز اخواني  
بل عين قراتي (حق يغفر لي)

من تقرب) تمامه الى ذرات تقربت اليه باعوا ومن اتاني عشي اتيت به هروقة (قوله لا التجاء) على  
لقوله اكرام نزيله وتفضلا وما بعده احوال (قوله والتحصن) بالجرح عطاء على الالتجاء وبالمنصب  
عطاء على تفريغ (قوله فلا يصل اليه عدوه) وهو الشيطان والدنيا (قوله وعز ترأيه) أي  
قوته قال في القاموس ايده تاييد فهو مؤيد قويته (قوله ترى الرعايا الخ) أي فالحق أحق  
بهذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا وهو جهة حالية (قوله  
لقضاء ما يريدهم) يحتمل الجمع والافراد والاول أنسب للفظ الرعايا (قوله بعزة قدرته) أي  
السلطان والاولى حذف ذلك لان مثل هذا التعبير انما يليق بالله تعالى (قوله وقد نبه) أي  
المصنف (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد من الاعتكاف  
(قوله وازال حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالجباب أي الوهم الناشئ من بعض الناس في غرة  
الاعتكاف (قوله وأماط الغطاء) عطف على نبه والمراد بالغطاء الحجاب الناشئ من الوهم  
(قوله واطهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء  
الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقلد اماما معينا من الاربعة اظهروهم بعده  
(قوله اكثر رواية الامام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاخير) بكسر همزة  
اعلام فيما يظهر (قوله قال) اعاده بعد الفعل الاول (قوله ببركته) أي بكثرة خيره (قوله  
ومدهه) أي الممدد اعطى له من الخيرات (قوله مثل) بالتحريك أي صفة (قوله أرامام)  
يشمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان حاله) أي قوله وهو من قبيل اضافة المحل الى المال  
(قوله من الكرب) هو ما يخذ النفس من الغم والحزن (قوله وصار) اي الكرب الذي نزل  
به وهو المقصود باسم الاشارة بعد (قوله بل عين قراتي) اي اقربهم (قوله ونزل مصابني)  
قال تعالى وما اصابكم من مصيبة فيما كسبت ايديكم ويعفون عن كثير (قوله عايلق)  
بأهليته) فانه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله اكرام من التجا) أي يكرم في اكراما كاكرام  
من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافالمعتكف في منيع الحرز (قوله وحجاب حرمة)  
اي التجا الى الحماية الخاصة بسبب الحرم اوالى حرمة ذي الحماية والمراد بالحرم ما يحترم  
لا خصوص احد الحرم (قوله وهذه الخ) اشارة الى ما أدخله في خلال كلام عطاء (قوله الى  
أن العبد) أي المؤلف (قوله الجامع لهذه المسائل) متناوئها (قوله موقوف) أي وقوف  
العبد (قوله عاريا عن الاعمال الخ) أي متجردا عن وقوع الاعمال الصالحة منه وعاريا عن نسبة  
الفضائل اليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكف  
الاقتدار الخ) الاضافة لادنى ملائمة أو أكف ذي الاقتدار والاقتدار ابلغ من الفقر (قوله  
مطابا لدعاء) الالتجاء بالدعاء مأوربه غير أنه لا يعتدى فيه ولا يستطاع الاجابة (قوله مطرعا)  
بطامة شدة (قوله على أعتاب باب الله تعالى) فيه استعارة تمثيلية (قوله مرتجيا شفاعة)

ذنوبي التي هي سبب بعدي ونزل مصابني ثم يقبض عنه على بما يليق بأهليته وكرمه اكرام من التجا الى منيع حرزه اي  
وجابة حرمة وهذه اشارة الى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الذليل ياب مولاه عاريا عن الاعمال ونسبة الفضائل  
متوجهها اليه سبحانه بأعظم الوسائل ماذا أكف الاقتدار لمطابا لدعاء والمسائل مطرعا على أعتاب باب الله تعالى مرتجيا شفاعة

غذاءه بما وعده وهو كل خير كآل (وهذا ما تبسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليسير كتبسر المتن وشرحه (لما جاز  
الحقير) ولم يكن الا (بعناية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله صلى الله على سيدنا  
ومولانا محمد خاتم النبيا وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه) ونسأل الله سبحانه وتعالى (اليه بالنبي المصطفى الرحيم) ان يجعله  
وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجه المكرم وان ينفع به) ٤٦٥ وبالشرح وبهذا المختص

منه لتبسر (النفع العظيم  
ويجزل به) وبهما (الثواب  
الجسيم) وان يجمعنا بصرنا  
وسمعنا وقوتنا وجميع  
حواسنا وان يصنم بالصالحات  
اعمالنا وان يغفر لنا ولوالدينا  
ومشايعنا واصحابنا  
واخواننا وذريتنا وان  
يستريح بنا ويرزقنا ما نقر  
به عيوننا حلالا وما لا آمين  
وكان ابتداء هذا المختصر  
من الشرح في او اخر جمادى  
الآخرى واختتامه بأوائل  
رجب الحرام سنة اربع  
وخسين بعد الالف وكان  
ابتداء جمع الشرح الاصل  
في منتصف ربيع الاول سنة  
خمس واربعين وختم جمعه في  
المسودة بختام شهر رجب  
الحرام بذلك العام وكان  
انتهاء تاليف متنه في يوم  
الجمعة المبارك رابع عشرين  
جمادى الاولى سنة اربعين  
وثلاثين واق وكان الفراغ  
من تببيض الشرح المسمى  
بامداد القناع شرح نور  
الايضاح ونجاة الارواح في  
منتصف شهر ربيع الاول

اي شفاعته تعالى فانه ورد انه يشفع بعد انتهاء شقاعة الشافعين أو الضمير يرجع الى  
اعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانما عبر به لقربه (قوله بما وعده) بقوله  
تعالى وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا أو بقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات اننا لانضيق أجور من أحسن عملا (قوله وهو كل خير كآل) أي ضامن (قوله  
وهذا ما تبسر) الإشارة الى ما نقشه من الشرح أو الى ما في الذهن ونزله منزلة المحسوس فأشار  
اليه (قوله من انتخاب) أي اختيار الشرح أي من المختار من الشرح الكبير (قوله  
اليسير) أي أنه لم يحذف كثيرا من الشرح الكبير وفيه أن عدد الاوراق فيه ما يقضى بأنه  
اختصار كبير (قوله كتبسر) أي تبسيرا كتبسر المتن والشرح الكبير (قوله الحقير)  
المقر الفلانة كالحقيرة بالضم والحقارة مثلثة قاموس (قوله الذي هدانا) أي اوصلنا (قوله  
لهذا) أي للتأليف (قوله لولا ان هدانا الله) أي لولا هداية الله موجودة لنا ما كنا لنهتدي  
(قوله وذريته) ورد ان الله تعالى جعل ذريته في صلب علي و بطن فاطمة فذهب كل ابن  
اتى لايه الاما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم (قوله ومن والاه) أي نصره وتبعه في  
الخير (قوله الرحيم) قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم (قوله عملا) قدره ليقيد أن خالصا  
صفة للمصدر المحذوف (قوله لوجهه) أي لذاته هذا هو المناسب هنا (قوله لتبسر) علة  
لتوله المختص (قوله النفع العظيم) قد ظهرت أمانة الاجابة وانتفع به الخاص والعام (قوله  
ويجزل) أي يكثر (قوله الجسيم) أي العظيم (قوله وان يجمعنا) أي يجمعنا بذلك ويلزم من  
ذلك بقاؤها (قوله وجميع حواسنا) أي الظاهرة والباطنة (قوله ومشايعنا) بالياء لا بالهمزة  
(قوله واخواننا) نسبنا ودينا (قوله ما تقر به عيوننا) أي ما تقر به عيوننا (قوله حلالا وما لا)  
أي دينا واخرى (قوله آمين) اسم فعل مبني على الفتح بمعنى استجب وبطاب ختم الدعاء بها  
كافي الحديث وهي من خصوصيات هذه الامة (قوله وكان ابتداء الخ) افادانه لم يكت فيه  
الا بما قلته لم يخوف فيها شيئا (قوله سنة اربع) راجع الى جمادى ورجب (قوله وختم  
جمعه الخ) فكت في تسويده اربعة اشهر ونصف (قوله وكان انتهاء تاليف متنه الخ) لم يبين  
ابتداءه (قوله من تببيض الشرح) بماي من المسودة (قوله في منتصف شهر ربيع الاول)  
أي في مثل ايام بدايته كما ذكره في التمرح فدة التببيض ستة اشهر ونصف ابتداءها شعبان  
واخرها نصف ربيع الاول وعلم ان بين انتهاء المتن والشرح الكبير اربعة عشر عاما وبين  
الكبير والصغير نحو من سبع سنوات ونصف (قوله وعدد اوراقه) أي بحسب نسخته وكذا  
يقال في عدد المختصر (قوله هي هذه المسودة المبيضة) افاد بذلك انه لم يجعل مسودة للشرح  
الصغير بل مسودة الكبير (قوله اذا خشره) ظرف للراجي (قوله قبوله) أي الرضا به وترك

سنة ست واربعين والالف وعدد اوراقه ثلثة مائة وستون ورقة وبلغ عدد مختصره  
هذا مائة وخمس واربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبيده الدليل الراجي فيه الجزيل اذا خشره وعليه  
عرضه واسأله قبوله



الاعتراض عليه (قوله خدمة) أي حال كونه خدمة أي إذا خدمة أو هو الخدمة مبالغة أو هو  
مفعول لأجله والمعنى أن القبول من جهة كونه خدمة لا من جهة كونه تأليفاً طلقاً (قوله  
بما جعته) يدل من قوله بالحق بذي الشئ والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الزكاة)\*

فرضت في السنة الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه وهي واجبة على الفور وعليه القنوي  
في تأخيرها بالأعذار وترد شهادته والاتباع لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله إنما  
كانوا يشهدون أن ما في أيديهم ودائع بيد الله في إخوانه ولا يملكونه عن غيرهم ولا أن الزكاة  
إنما هي طهارة من عساة أن يتدنسوا ولا يتدنسوا من الدنس لعمهم ذكره السيد وهي طهارة  
أصحابها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وإلهمهم  
أنهم هي البركة يقال زكت الذنوبة إذا بورك فيها والمذبح يقال زكى نفسه إذا مدها والثناء  
الجليل يقال زكى الشاهد إذا اتقى عليه وتسمى صدقة لإتباعه على صدق العبد في العبودية من  
ورأى صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به قوماً يسرحون كالابل على أقبالهم رفاعاً وعلى أديبارهم  
رفاعاً يسرحون كما تسرح الابل يأكلون الضريع وهو الشجر ذو الشوك والزقوم قيل أنه  
لا يوجد في الدنيا وقيل شجر يوجد بهامة تنال ريحاً ورضف جهنم أي حجارة الحجارة والحجارة  
فسأل جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤذون زكاة أموالهم وقال الأجهوري قيل ورد أن  
على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى اليهود واحدة وعلى النصارى واحدة وفي معراج القليوبي  
ورد في الحديث الحسن أنه ينزل من السماء كل يوم وليلة اثنتان وسبعون لعنة منها إحدى  
وسبعون على مانع الزكاة وواحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ وإذا مات صاحب المال  
الذي لا يؤذى زكاته استمرت الملائكة تكتب عليه هذه اللعنات إلى يوم القيامة وإن وقع في يد  
من يزكيه وإنما جوزوا بهذا الطعام وهذا الملبس لأنهم منعوا المال وصرفوه في الطعام  
الطيب لتحصين بواطنهم والملابس الطيبة لتحصين ظواهرهم فيجوزوا بضد ما ذهبوا إليه بعض  
المشايخ (قوله هي عليك مال) هو ما عليه المحققون من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب  
الذي هو من صفات الأفعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف جوى وإطلاقه على القدر  
المخرج مجاز شرعي وقوله تعالى وأتوا الزكاة منه أو المراد إخراجها من العدم إلى الوجود  
كما في أقبوا الصلاة وفي حاشية السيد الأيتام أي الذي هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه  
وبين الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الإيقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة  
الموقعة اهـ وأخرج بالتمليك الإباحة فلا تنكفي فيما أفلوأطعم يتيماناً وبابه الزكاة لا تجزيه إلا إذا  
دفع إليه المطعوم كالأوكساء بشرط أن يعقل القبض در المال ما يتناول أو يذخر للعاجلة وهو  
خاص بالأعيان وخارج بالمال المنفعة فلو أسكن فقيراً داره سنة أو بالزكاة لا يجزيه (قوله  
مخصوص) وهو ربع عشر النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوانم (قوله لشخص  
مخصوص) هو أن يكون فقيراً أو نحو من بقية المصارف غير هاشي ولا يولاه بشرط قطع المنفعة  
عن المالك من كل وجه لله تعالى (قوله على سر) خرج أن عبد ونحوه (قوله مسلم) خرج  
الكافر ولو لم يدايناه على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشيء من

خدمة لكتاب حبيب المصطفى  
صلى الله وسلم عليه وزاده  
فضلاً وشرفاً قال كانه  
مؤلفه حسن الشريعة لاني  
عفا الله عنه ثم اني اردت  
ان اقام العبادات الخمس  
بالحق الزكاة والحج  
بما جعته مختصراً فقلت

### \*(كتاب الزكاة)\*

هي عليك مال مخصوص  
لشخص مخصوص فرضت  
على حزم مسلم

العبادات أيام رزقه ولو ابتد به سد وجوبه اسقطت بجر (قوله مكاتب) أى بالغ عاقل فلا زكاة  
على صبي وقال المؤلف في الحاشية لازكاة على المجنون اذا جن السنة كلها فاذا افاق بعض  
الحول اختلصوا فيه والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لان عقاد الحول وآخرها  
ليخاطب بالاداء وتماه فيها (قوله مالك لنصاب) دخل فيه مامله بسبب خبيث كغصوب  
خلطه الا اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه ذر ولا بد أن يكون المالك تاما فخرج مامله  
المكاتب (قوله أو حليا) وهو ما يتصل به من الذهب والفضة سواء كان مبلح الاستعمال أولا  
ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر في الدرا فأد وجوب الزكاة  
في النقيدين ولو كانا للجميل أو لانتفعة قال لانهم ما خلقا أنما نافع كيم - ما كيف كانا (قوله  
أو ما يساوى قيمته) الأولى أو ما يساوى قيمة والصغير يرجع الى النصاب لان النصابية تقوم به  
ولا يتقوم (قوله فارغ عن الدين) أى الذى له مطالب من جهة العباد سواء كان لله كزكاة  
ونجاش أو للعبد ولو كفالة أو موبلا ولو صدق زوجته المؤجل بخلاف دين نذرو كفالة لعدم  
المطالب وعروض الدين كالهلاك عند محدود رجحه في الجهر (قوله وعن حاجته الاصلية)  
كتيابه المحتاج اليها المذبح الحر والبردو كالتفقه ودور السكنى وآلات الحرب والحرفة وأساس  
المتزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان عنده دواهم أعدت لها هذه الاشياء وحال  
عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لغير أهلها ليست من الخواص الاصلية وان كانت  
الزكاة لا تجب على صاحبها بدونية التجارة بجر بتصرف وقوله وكالتفقه لازكاة فيها ولو حال  
عليها الحول قال فيه وهو مخالف لما في المعراج والبدائع أن الزكاة تجب في النقد كيف  
أصمكة للنفقة أو للتماء اه (قوله نام ولوقت - ديرا) والتماء الحقيقي يكون بالتوالد والتناسل  
والتجارات والتقديرى يكون بالتمكن من الاستئمان بأن يكون في يده أو يد نائبه در (قوله  
وشرط وجوب أدائها) أى اقتراضها (قوله حولان الحول) وهو فى ملكه أى وغنية المال  
كأدراهم والدنانير أو نسوم أو نية التجارة في العروض (قوله الى مجانسه) التقدان  
فى الزكاة جنس واحد فاستفاده من أحدهما يضمن الى ماعنده منهما وما استفاده من السائمة  
يضمن للميا لا لغيرها (قوله أو غيره) كهبة ووصية (قوله ولو جهل ذونصاب لسنين صح)  
صريحه له ثلثمائة درهم دفع منها مائة عن المائتين لعشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده  
النصاب الذى جهل عنه كإلى الصورة فلو كان فى ملكه أقل منه فجهل خمسة عن مائتين وتم الحول  
والنصاب نام لا يجوز وأن لا ينقطع جميع النصاب أثناء الحول وأن يكون النصاب كاملا  
فى آخر الحول وتماه فى كتابة الدر فلو جهل الفقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أبرأه  
لان المعبر كونه مصر فاوقت الصرف اليه لابعده در (قوله أو وكيله) أى وكيل المولى فصحيح  
ولو دفع الوكيل بلانية أو دفعها للتمنى ليدفعها للفقير اجاز لان المعبر بنية الامر در (قوله  
أو عزل ما وجب) كله أو بعضها ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقير اه در الا أنه  
لا تشترط النية عند الدفع شرح (قوله كالودفع بلانية) ولو وضعها على كفة فاتها بها الفقراء  
جاز (قوله والمال قائم) أى غير مستهلك وظاهره وان لم يكن الفقير حاضر بالجلس (قوله  
ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة) ولو دفعها الى صبيان أو غربائه برسم عبدا أو الى مبشرا ومهدى

مكلف مالك لنصاب من نقد  
ولو تبرأ أو حليا أو آنية أو ما  
يساوى قيمته من عروض  
تجارة فارغ عن الدين وعن  
حاجته الاصلية نام ولوقت ديرا  
وشرط وجوب أدائها  
حولان الحول على النصاب  
الاصلى وأما المستفاد  
فى أثناء الحول فيضم الى  
مجانسه ويتركى بتمام الحول  
الاصلى سواء استفاد  
بتجارة أو ميراث أو غيره ولو  
جهل ذونصاب لسنين صح  
وشرط صحة أدائها بنية  
مقارنة لأدائها للفقير أو  
وكيله أو عزل ما وجب ولو  
مقارنة حكمية كالودفع  
بلانية ثم نوى والمال قائم  
بيد الفقير ولا يشترط علم  
الفقير أنها زكاة على الاصح  
حتى لو أعطاه شيئا وسماه هبة  
أو قرضا ونوى به الزكاة صح

ولو تصدق بجميع ماله ولم ينوال كاسة سقط عنه فرضها وزكاة الدين على أقسام فانه قوى ووسط وضعيف فالقوى وهو يدل  
 القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ٤٦٨ ولو مفلسا أو على جاحد عليه يئنه زكاة لماضى ويتراخى وجوب الاداء

الى ان يقبض اربعين درهما  
 ففيها درهم لان مادون  
 الخمس من النصاب عفو  
 لا زكاة فيه صحيح وكذا فيها  
 زاد بحسابه والوسط وهو  
 بدل ماله من التجارة كمن  
 ثياب البذلة وعبد الخدمة  
 ودار السكنى لا تجب الزكاة  
 فيه مالم يقبض نصا يا ويعتبر  
 لما مضى من الحول في صحيح  
 الرواية والضعيف وهو يدل  
 ماله من مال كالمهر والوصية  
 وبدل الخلع والصلح عن دم  
 العمد والدية وبدل الكتابة  
 والسعاية لا تجب فيه الزكاة  
 مالم يقبض نصا يا ويحول عليه  
 الحول بعد القبض وهذا  
 عند الامام وأوجبنا عن  
 المقبوض من الدين الثلاثة  
 بحسابه مطلقا واذا قبض  
 مال الضمار لا تجب زكاة  
 السنين الماضية وهو كاتق  
 ومفقود ومغصوب ليس  
 عليه يئنه ومال ساقط في  
 الجرم مدفون في مضافة أو  
 دار عظيمة وقد نسي مكانه  
 وماخوذ مصادرة ومودع  
 عنده من لا يعرفه ودين لا يئنه  
 عليه ولا يجزى عن الزكاة  
 دين أبرئ عنه فقير بينهما  
 وصح دفع عرض ومكبل  
 وموفون عن زكاة التقدين  
 بالقيمة وان أدى من بين  
 التقدين فامتنع برونهما  
 أداء كما اعتبر وجوبا وتضم  
 قيمة العروض الى الثمين والذهب الى الفضة قيمة ونقصان النصاب في الحول لا يضر

البا كورة جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها للمعلم الى خليفته ان كان بحيث يعمل له  
 لو لم يعطه صح والا لا در (قوله ولم ينوال كاسة) ولا تذرا ولا واجبا آخر فاذا نوالها ما يضمن  
 الزكاة ولو تصدق به منته لم تسقط حسنة عند الثاني خلافا للثالث واعلم ان أداء الدين من المال  
 الذي عنده لا يصح والحيلة أن يعطى المدينون زكاة ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدينون من  
 يده وأخذها السكونه نظير مجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي (قوله أو على جاحد عليه يئنه)  
 تبع فيه العمى وفي التهر من الخالية والحققة صحيح قول محمد بن إدريس الوجب فيه لان كل يئنه  
 لا تقبل ولا كل قاض به دل (قوله ففيها درهم) هذا انما يظهر اذا كان الماضى عاما واحدا  
 (قوله لان مادون الخ) علة لقوله ويتراخى وجوب الاداء الى أن يقبض اربعين درهما (قوله  
 وكذا فيما زاد بحسابه) ظاهره ولودون اربعين والمذكور في زكاة المال أنه في كل خمس  
 بحسابه وما بين الخمس الى الخمس عفو وقالا ما زاد بحسابه فيصير كل كلامه على الخمس (قوله  
 كمن ثياب البذلة) اي اذا باع ثياب بذلته وصار غنما دينيا في ذمة المشتري حتى حال عليه  
 الحول فالحكم ما ذكره ومثله يقال فيما بعده (قوله والوصية) اذا تأخرت عند الوارث مثلا  
 عاما (قوله وبدل الخلع) اذا تأخرت عند الزوجة اما (قوله والصلح عن دم العمد) اذا تأخر  
 بدله عند القاتل عاما مثلا (قوله والدية) اذا تأخرت عند العاقلة أو القاتل عاما مثلا ثم قبضها  
 ولي الدم (قوله والسعاية) كما اذا اعتق بعضه واستقامه في البعض الآخر وتأخر  
 بدل السعاية عند العبد عاما مثلا ثم قبضه (قوله لا تجب فيه الزكاة مالم يقبض نصا يا ويحول  
 عليه الحول بعد القبض) اي الا اذا كان عنده ما يضمن الى الضعيف در (قوله مطلقا)  
 قليلا أو كثيرا الا دين الكتابة والسعاية والدية في رواية بجر (قوله واذا قبض مال الضمار)  
 هو مال تذر الوصول اليه مع قيام الملك درر (قوله كاتق ومفقود) اي وهما من عبود  
 التجارة (قوله ومغصوب ليس عليه يئنه) فله يئنه تجب لما مضى در قال في تحفة الاخيار  
 وينبغي أن يجزى هنا ما يأتي مصححا عن محمد بن أنه لا زكاة فيه لان اليئنه قد لا تقبل فيه  
 اه (قوله ومدفون في مضافة) اما المدفون في حرس سواه كان داره أم دار غيره فجب لا مكان  
 التوصل اليه بالخبر كذا في سكب الانهر (قوله وقد نسي مكانه) اي ثم تذكره ويقال نظير ذلك  
 في كل مقام بما يناسبه (قوله وماخوذ مصادرة) اي ظلم بان يأمره الظالم ببيان ماله اي  
 ثم يدفعه اليه (قوله عنده من لا يعرفه) اما ان كانت عنده معارفه وجبت الزكاة لتقر بطله  
 بالنسيان في غير محله بجر (قوله لا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه لانما قد لا تقبل  
 (قوله ولا يجزى عن الزكاة دين) تقدم ذكر الحيلة في ذلك (قوله ومودون) اي غير  
 التقدين (قوله فامتنع برونهما أداء) اي وقت الاداء اي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى  
 عندهما وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر الاتفع للتراحمق لو أدى خمسة مقيوفات خمسة  
 جياذ قيمتها اربعة جياذ جاز عندهما خلافا لمحمد وزفر ولو أدى اربعة جياذ قيمتها خمسة مديئة  
 من خمسة مديئة لا يجوز الا عند زفر وتعلمه في كتابه (قوله وتضم قيمة العروض الى  
 الثمين) لان الكل للتجارة وضعا وبجلا در (قوله قيمة) عند الامام وعند صاحب الاجزاء  
 فله مائة درهم وعشرة ذنانير قيمتها مائة وأربعون فجب سنة عنده وخسة عندهما در (قوله

ان كل في طرفيه) يشترط حكمه في الابتداء لا في القاد وفي الانتهاء للوجوب ولو هلك كله  
 بطل الحول وأما الدين فلا يقطع ولو استغفر (قوله لا يجب زكاة) لعدم كماله أو لالحول  
 (قوله ونصاب الذهب الخ) الذهب هو الحجر الأصفر الرزين مضروباً كان أو غيره وانما يسمى به  
 لسكونه ذاتها بلا بقاء فهو متعاقب والمناصب تقديم الكلام على القصة اقتداء بكتب رمول لله  
 صلى الله عليه وسلم ولأنها أكثر ثبوتاً ولا ورأى أن لا يترى أن المهر ونصاب السرقة وقسم  
 المسجلات تقدربها واعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة  
 عشر قيراطاً وزنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال  
 بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر  
 ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قيراط ووزنه كل واحد من البندق والفندق والريفرلي  
 ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة عشر زنة المحبوب أربعة  
 عشر قيراطاً فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار  
 وهذا هو المشهور وقيل تعتبر في كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في  
 الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائة درهم وعلى الأول مائة  
 وخمسة وسبعين منها كذا حرمه بعض المشايخ (قوله التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل)  
 اعلم أن الدرهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمن عشرة دراهم على وزن عشرة  
 مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع  
 ثلثاً كيلا تظهر الخسوف في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة أثنان وثلث  
 الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث  
 المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرقة  
 والمهر وتقدير الديات اه منق (قوله وما غاب على الغنم فكأنها الص) لأن الدراهم لا تخلو عن  
 قليل غنم لأنهم لا يطبع الا به فحملنا القليلة فاصلة نهر ومثلها الذهب وأما ما غاب غشه ان كان  
 غنماً رائجاً اعتبر قيمته فان بلغت نصاباً وجبت زكاته والا وان لم يكن غنماً رائجاً كان في  
 حكم العروض ان قوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص نصاباً  
 وجبت والا فكذلك يستفاد من الزيلعي والعميني والنهر وغمام يانه في كتابة الدرهم واختلاف في  
 الغنم المساوي والمختار لزومه احتياطاً (قوله ولا زكاة في الجواهر واللا) قال في  
 الدرر الاصل أن ما عدا الطيرين والسوائم اعمى كى بنية التجارة عند العقد فلا توى التجارة بعد  
 العقد واشترى شاة للخدمة فأربأه ان وجد رجلاً يباعه لازكاته عليه اه مختصاً (قوله هل مكمل  
 أو موزون) أي للتجارة (قوله ورخص) هو ككرم والرخص بالضم عند اللام وبالفصح الشيء  
 المأخوذ (قوله غير متلف) أي تلفه فانه يضمن لوجود التعدد في ما يملك مال التجارة بمال  
 التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة ما سئل كافتاده في الدرهم باب زكاة الغنم (قوله يسقط  
 الواجب) لانه لا يعلق بالخدمة (قوله وهلاك البعض حصته) أي ويسقط هلاك البعض  
 حصته (قوله ولا من تركه) أي لعدم النية (قوله فتكون من ثلثة) الا أن تجز  
 الويلة من الكل ويعتبر حوله بالاله فهو مكرى لا ينعى (قوله ويجز أبو يوسف المتعلق الخ)

ان كل في طرفيه فان تملك  
 عرضاً بنيسة التجارة وهو  
 لا يساوى نصاباً وليس له  
 غيره ثم بلغت قيمته نصاباً في  
 آخر الحول لا يجب زكاته  
 لذلك الحول ونصاب الذهب  
 عشرون مثقالاً ونصاب  
 القصة ما تدارهم من  
 الدراهم التي كل عشرة منها  
 وزن سبعة مثاقيل وما  
 زاد على نصاب وبلغ خمسا  
 زكاة بحسابه وما غاب  
 على الغنم فكأنها الص من  
 التقدير ولا زكاة في  
 الجواهر واللا في الآن  
 يملكها بنيسة التجارة  
 كسائر العروض ولو تم  
 الحول على مكمل أو موزون  
 فعلا سعره ورخص فاذا  
 من عينه ربع عشره أجزأه  
 وان أتى من قيمته يعتبر يوم  
 الوجوب وهو تمام الحول  
 عند الامام وقال يوم الاداء  
 لمصرفها ولا يضمن الزكاة  
 مفترط غير متلف فهلاك  
 المال بعد الحول يسقط  
 الواجب وهلاك البعض  
 حصته ويصرف الهالك  
 الى العفو فان لم يصار له  
 فالواجب على حاله ولا تؤخذ  
 الزكاة جبراً ولا من تركه  
 الا أن يوصى بها فتكون  
 من ثلثة ويجز أبو يوسف  
 بالخدمة تدفع وجوب الزكاة  
 وكرهها محمد رحمه الله تعالى



قال في البحر اعم انه لو وهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع  
لواهب بعد الحول بقضائه أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كما في الخاتمة وهي من حيل  
اسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوائم قبل تمام الحول يوم فراغ من  
الوجوب قال محمد يكره وقال أبو يوسف لا يكره وهو الاصح ولو باعها للثقة لا يكره بالاجماع  
ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فر من الوجوب بخلافه لا تأثم بكماله بالاجماع والله  
سبحانه وتعالى أعلم رأستغفر الله العظيم

\*(باب المصرف)\*

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجددوا عن مصر فأى معد لا يجر عن ضياء الحول وعرفه  
القهستاني اصطلاحاً بقوله هو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان  
اه (قوله وهو من يملك ما لا يبلغ نصاباً) أو يملكه وهو مستغرق في حاجته فنحقق فيه هذا أو  
هذا فهو فقير ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة  
قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسراً يجوز له  
أخذ الزكاة في أصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسراً معترفاً لا يجزى له  
أخذ الزكاة (قوله ولو وهباً مكتسباً) الاولى عدم الأخذ لمن له سداده من عسر كذا في البدائع  
(قوله والمسكين) من السكون فكأنه ساكن من الجهد غير مختل وهو مفعول يستوي فيه  
المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة اه قهستاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب  
لقوله تعالى أو مسكيناً ذامرة وآية السفينة لترحمه ور قيل تعريضاً على عكس ما ذكرهنا  
(قوله والمكاتب) هو معتق قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصنبر  
والكبير خلافاً للتقييد الحدادي بالكبير كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب الغني  
والفقير على الصحيح ولا تدفع الى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف مادفع اليه في غير  
فكالك رقبته على ما يفهم من كلام صاحب البحر (قوله والمدين) هو المراد بالفارم وفي  
الظهيرية الدفع للمدين أولى منه للفقير والمراد بالمدين غير الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي  
ولن في سبيل الله فان المصرف الشخص (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جمع  
الغزاة أي الذين يجزوا عن اللعوق بجيش الاسلام لفقيرهم بهلاك النفقة والداية وغيرهما  
فتحل لهم الصدقة وان كانوا كاسبيين اذا الكسب يقعدهم عن الجهاد قهستاني وهم بالاستحقاق  
أرسل وأمر في زيادة الحاجة بالفقر والانتقطاع زيلعي وهذا التنبيه اختياراً أي يوسف قال في عاية  
البيان وهو الاظهر (قوله أو الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد وقيل طلبه العلم وعليه  
اقتصار في الظهيرية وقيل جملة القرآن الفقراء مضمرات والخلاف في التفسير لاني جواز الدفع  
الى الجميع بشرطه (قوله وابن السبيل) هو المسافر واضافته لادنى ملائسة وكل من كان  
مسافراً يسمى ابن السبيل كافي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكفي لوطنه لا يجزى  
الدفع اليه وكذا لو كان كسواً على ما روي عن احمد ابنا كاتبة القهستاني عن الكرماني  
والاولى أن يستقرض اذا قدر واذا قدر على ما لا يلزمه التصديق بما فضل كالفقه اذا استثنى  
والمكاتب اذا جازى فان السيد يجوز له اخذ ما يده من الصدقة كذا في سكب الانهر (قوله

\*(باب المصرف)\*

هو الفقير وهو من يملك ما لا  
يبلغ نصاباً ولا يقبضه من أي  
مال كان ولو وهباً مكتسباً  
والمسكين وهو من لا شيء له  
والمكاتب والمدين الذي  
لا يملك نصاباً ولا يقبضه فاضلاً  
عن دينه وفي سبيل الله وهو  
منقطع الغزاة والحاج وابن  
السبيل وهو من له مال في  
وطنه وليس معه مال

والعامل) أي إذا كان غير هاشمي مشتق من العمل وهو فعل الإنسان بقصد فهو أخص من  
 التسعيل ولذا لم يستعمل في الحيوان فهستانی (قوله يعطى قدر ما يسعه وأعوانه) بالوسط مدّة  
 ذهابهم وإياهم مادام المال يابقيا ولا يجوز له أن يتبع شهوته في المأكّل والمشارب والملايس  
 فهو حرام لكونه اسرافا محضاً وعلى الإمام أن يبعث من يرضى بالوسط وإذا استغرقت كفايته  
 الزكاة فلا يراد على النصف لأن النصف عيب عن الانصاف بحر ويجوز للعامل الأخذ وإن كان  
 غنياً لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية قال في المنع وبهذا التعليل يقوى مانع  
 لو أعلت من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لافادة العلم واستفادته  
 ليجزئه عن الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه اهـ وسكت المؤلف عن المؤلفة قلوبهم لأن  
 الاعطاء لهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذي آخر الأمر خذها من أغنيائهم وردّها في  
 فقرائهم (قوله وله الاقتصاري واحد) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه مال من  
 الصدقة فأعطاه للمؤلفة قلوبهم فأنام مال آخر فأعطاه للغارمين بحر وروى عن كثير من  
 العصاة عدم التعيين نهر (قوله ولا يصح دفعها للكافر) قال في التنبؤ وشرحه ولا تدفع لذمي  
 وجاز دفع غيرها وغير الغنم والخراج إليه ولو واجبا كندركفارة وفطرة خلافاً للثاني وبه  
 يفتى ولا يجوز الصدقات بأسرها الحربى ولو مستأمنها وجزم الزبلى بجواز التطوع إليه (قوله  
 وطفل غنى) فذكر أن كان أو أتى في عياله أو على الأصح لأنه يعد غنياً بغير أبيه والمراد بالطفل  
 الذي لم يبلغ بخلاف ولده الكبير ولو زنا وفي بنت الغنى ذات الزوج خلاف والأصح الجواز  
 وخرج طفل الغنية ولو أبوه ميتا فجوز إليه لأنه لا يعد غنياً بفنائها ولو انحاز إليها ويجوز الدفع  
 لزوج الغنى الفقيرة (قوله وبني هاشم) أطلق المنع فم كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم  
 لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الإمام نهر (قوله  
 واختار الطحاوى دفعها إلى بني هاشم) وكذا روى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني  
 هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها  
 إلى غير مستحقين فإذا لم يصل إليهم العوض عاد وإلى المعوض وأقره القهستاني كذا في شرح  
 المتقى واختار مبيت على مواليتهم أقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وأنا لا تحل لنا  
 الصدقة وجاز التطوعات من الصدقات وغلة الأوقاف لهم سواء ساءهم الواقف أم لا على ما هو  
 الحق كما حققه في الفتح وتقييده بما ذكر يفيد أنه لا يجوز دفع الصدقة الواجبة ولو غير زكاة  
 وفي السبد ولا فرق في المنع بين الزكاة وغيرها كالتذوق والكفارات وجزاء الصدقات الخمس  
 المزكاة فيجوز صرفه إليهم وسوى الزباني في المنع بين الواجبة والتطوع وأزواجه صلى الله عليه  
 وسلم لا يدخلون في الذين حرمت عليهم الصدقة (قوله وأصل المزكى وفرعه) لأن الواجب عليه  
 الإخراج عن ملكه رغبة ومنفعة ولم يوجد في الأصول والقروع الإخراج عن ملكه منفعة وإن  
 وجد رغبة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالكفارات وصدقة التطوع  
 والتذوق ولا يجوز دفعها إليهم ومن هو مولى ما ذكره يجوز دفع إليهم كالأخوة والأخوات والأعمام  
 والعلمات والأخوال والخالات الفقراء بل هم أولى لمناقبه من الصلة مع الصدقة ثم بعدهم  
 الأقارب ثم البعيان بحر (قوله وفرجه) اتفاقاً ولا تدفع هي لزوجه عند الإمام وقال تدفع

والعامل عليها يعطى قدر  
 ما يسعه وأعوانه ولا يزكى  
 الدفع إلى كل الأصناف  
 وله الاقتصاري واحد مع  
 وجود باقي الأصناف ولا  
 يصح دفعها للكافر وغنى بملك  
 نصاباً أو ما يساوى قيمته من  
 أى مال كان فاضل عن  
 حوائجه الإصلية وطفل  
 غنى وبني هاشم ومواليهم  
 واختار الطحاوى دفعها إلى بني  
 هاشم وأصل المزكى وفرعه  
 وزوجه

اليه (قوله وعلموكم كتابه ومعق به) أما في العبد ومثله المدبر فله دم القلب وأما في  
 المكاتب ومثله معق البعض فلا في كسبه - فافهم التعليل (قوله وكفن ميت  
 وقضاه دينه ونفن قن يعق) قال في الدرر نقلا عن حيل الاشياء وسيلة التمكن من التصديق على  
 فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد وقال في باب المصروف وهل للفقير  
 أن يخالف أمره لم أره والتظاهر (قوله أجزاء) لأنه إنما أتى بما في وسعه والزكاة حق الله تعالى  
 والمعتبر فيها الوضع (قوله الآن يكون عبداً ومكاتبه) لأنه بالدفع اليه ما لم يخرج منه عن ملكه  
 والتعليل ركن أفاده صاحب التنوير وقيد بما ذكره لأنه لو ظهر رغبته أو كونه ذمياً أو أنه أبوه أو  
 ابنه أو امرأته أو هاتئ أحد أجزاء (قوله وهو أن يفضل للفقير نصاب) وكما يكره ذلك يكره إعطاء  
 ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فأعطاه درهما يكره أيضاً  
 (تنبيه) نقل في البصر عن غير الإسلام من أراد أن يصدق بدرهم فاشترى به فلو سافر فزفها  
 فقد تصرف في امره الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الكثير أشبه بمثل الكرام  
 فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبغض سفاهها وقد ذم  
 الله تعالى على إعطاء القليل فقال تعالى أفرأيت الذي تولى وأعطى تيلالاً وكدياً (قوله  
 ونذب اغناؤه عن السؤال) وينبغي أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من أعمال أو حاجة  
 كدين وثوب قال في النهر واقتضى كلامه أن الكثير لو أحادى من توزيعه على جماعة (قوله  
 وفي التنوير وشرحه ولا يحمل أن يسأل شيئاً من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح  
 المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عاقبته على المحرم ولو سأل للكسوة ولا يشغاله عن الكسب  
 بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجاً (قوله وكره نقلها) أي تحريراً ولو إلى ما دون مسافة القصر  
 (قوله بعد تمام الحول) أما المجلة ولو لفقير غير أحوج ومديون فتنسفي الكراهة فيها بغير ولا  
 ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حنيفة الكبير أنه لا يصر فيها إن  
 لا يصلي إلا أحياً وان أجزاء كذا في سكب الانهر (قوله لغير قريب) أما نقلها للقريب فلا  
 كراهة فيه لأن الدفع إلى الفقير منهم فيه صلة وصدقة (قوله وأحوج) لأن المقصود منها إسقة  
 خلة المحتاج فمن كان أحوج كان أولى بغير (قوله وانفع للمسلمين بتعليم) قال في المعراج التصديق  
 على العالم الفقير أفضل (قوله أي من الجاهل الفقير) فاستأني ولا يكره نقلها من دار الحرب إلى  
 دار الإسلام أي ولو مع وجود المصروف هناك (قوله والأفضل صرفها للأقرب فالأقرب الخ)  
 قال في النهر والأولى صرفها إلى أخوته الفقراء ثم أولادهم ثم أعمامهم الفقراء ثم أخوالهم  
 ذوي الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل ربه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يثاب  
 عليها وإن سقط القرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتاب الدرر (تنبيه) المستحب في الزكاة  
 فقراء مكان المال في الوصية مكان الموصى وفي القطرة مكان المؤدى عند محمده والاصح لأن  
 رؤسهم تسع رأسه ودرته والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (باب صدقة الفطر) •

الفطر لغة إسلامي والفطرة مولد واهرب في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان  
 صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطري يومين يأمر باخراجها ولا تسقط به سائر المال بعد

الوجوب

وعلموكم كتابه ومعق به ومعق  
 بعضه وكفن ميت  
 وقضاه دينه ونفن قن يعق ولو  
 دفع بغير لمن ظنه مفسراً فافهم  
 بخلافه أجزاء الآن يكون  
 عبداً ومكاتبه وكره الاغناء  
 وهو أن يفضل للفقير نصاب  
 بعد قضاه دينه وبعد إعطاء  
 كل فرد من عباده دون  
 نصاب من المذموم البسه  
 والاف لا يكره ونذب اغناؤه  
 عن السؤال وكره نقلها  
 بعد تمام الحول لبلد آخر  
 لغير قريب وأحوج وأورع  
 وأنفع للمسلمين بتعليم  
 والأفضل صرفها للأقرب  
 فالأقرب من كل ذي رحم  
 محرم منه ثم جيرانه ثم لاهل  
 محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل  
 بلده وقال الشيخ أبو  
 حنيفة الكبير رحمه الله  
 لا تقبل صدقة الرجل  
 وقرابته محامٍ حتى يبدأ  
 بهم فيسدد حاجتهم

### • (باب صدقة الفطر) •

الوجوب بخلاف الزكاة (قوله تجب على حر مسلم) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاع من شعير او صاع من تمر اخرجه ابو داود وتجب مائة في العمر عند اصحابنا وهو الصحيح بحر كالكاة وقيل مضيقا في يوم القطر عينا فبده تكون قضاء واختاره الكمال في بحر بره ورجحه في تنوير البصائر (قوله مالك لنصاب) اعلم ان النصاب ثلاثة نصاب يشترط فيه الفناء وتعلق به الزكاة وسائر الاسكام المتعلقة بالمحال النامي ونصاب تجب به احكام أربعة حرمة الصدقة وجوب الاضحية وصدقة القطر ونفقة الاقارب ولا يشترط فيه النحر بالتجارة ولا حولان الحول ونصاب تثبت به حرمة السؤال وهو ما اذا كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو ان يملك خسين درهم ما ذكره العلامة نوح (قوله عند طلوع فجر يوم القطر) فمن مات قبله او بعده أو أسلم لا تجب عليه كإسائه (قوله ولم يكن للتجارة) أي وان لم يكن للتجارة (قوله والمعتبر فيها) أي في حوائجهم وحوائج عياله (قوله وأثانته) الاثناث متاع البيت قاموس (قوله وان كانوا أغنياء بخروجها من مالهم) عندهما وقال محمد لا تجب على الصغير الغني ومثل ما قيل في الصغير الغني يقال في الجنون الكبير الغني والمعتوه كافي الهندي وفطرة رقيق الصغير كالصغير وفي الصغر ونفقة الاطفال الغني في ماله اهـ ولوم يخرج ولي الصغير والجنون الغنيين عنهم ما وجب الاداء عليهم ما بهد البلوغ والافاقة (قوله واختير ان الجدة كالأب) اعلم أنهم جعلوا السبب في وجوب صدقة القطر رأسا يونه ويلى عليه ولاية مطلقة كما يأتي التنبيه عليه فأورد عليه الجدة اذا كانت نوافله معارف في عياله لموت الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد تحققت السبب ولم تجب وما قيل في دفع الاراد من انتفاء السبب لان الولاية غير نامة لانتقالها له من الاب فكانت كولاية الوصي غير سديد اذ الوصي لا يونه من ماله بخلاف الجدة اذا لم يكن له مال في كالأب قال الكمال ولا يخلص عن الاراد الا بترجيح رواية الحسن من انهم اعلى الجدة فصحت السببية كما ذكره واختارها في الاختيار وجرى عليها في الدرر (قوله لاعن مكاتبه) اعدم الولاية ولا تجب على المكاتب لان ما في يده مولاة درر (قوله ولا ولده الكبير) أي الفقير وان كان في عياله لانه لا يملك الولاية ولو أدى عنه بغير اذنه فالقياس عدم الاجراء **ك**الزكاة وفي الاستحسان الاجراء ثبت الاذن عادة ذكره العلامة نوح (قوله وزوجته) لعدم الولاية الكاملة عليهم ولو أدى عنها بلا اذن جاز استخراجهنا لاذن عادة كالولادة الكبير وان كان في عياله وقديده اشارة الى أنه لو دفع عن الزوجة الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله لا يجوز زعمهم الا بالامر كما يفيد القهستاني وهل حكم الاجنبي اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز كذا في كتابه الدرر (قوله وقن مشترك الخ) لقصور الولاية والموتة في حق كل واحد منهم ما هو هذا عند الامام وقال لا تجب في العبد المشتركة على كل من الشريكتين فطرة ما يحضه من الرزق دون الاشقا صنفهم فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في غنائة فقط كذا في سكب الانهر (قوله **و**عبد المصوب والمأسور) فلا تجب على سبدهما الا بعد عودهما فتجب لما مضى كافي التنوير (قوله او ييب) وجه الزينب كاتمر قولها ما هو ورواية عن الامام وبها بقي كافي البرهان والرواية الاخرى

تجب على حر مسلم مكاف مالك لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم القطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثانته وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا يجب على الجدة في ظاهر الرواية واختير ان الجدة كالأب عند فقده أو فقره وعن عماليكة للخدمة ومدبره وام ولده ولو كفارا لا عن مكانته ولا ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وآبق الا بعد عودهم وكذا المصوب والمأسور وهي نصف صاع من بر أو دقيقه او سويقه او صاع غر أو زبيب او شعير



عن الامام أنه كابر (قوله وهو ثمانية ارطال بالعراقي) والارطل العراقي مائة وثلاثون درهما  
فالصاع مابيع ألفا وأربعين درهما وقول أبي يوسف الصاع مابيع خمسة ارطال وثلاثمائة  
بالرطل وطال المدينة وهو ثلاثون استنار وطل العراق عشرون استنار فمكون المجموع على  
القولين مائة وستين استنار والاستنار ستة دراهم ونصف وبهذه جعل الخلاف حقيقيا وعالم  
ينس عليه كذرة وخبر تعتبر فيه القيمة وصداقة الفطر كالزكاة في المصارف ولا تجوز لاذني على  
المفتي به رهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن أو الكيل طريقان ذكرهما الزبائي (قوله ويجوز  
دفع القيمة) قال في التنوير ويجوز دفع القيمة في زكاة وعشرون خراج وفطرة ونذر وكفارة غير  
الاعتكاف (قوله عند وجدان ما يحتاجه) أي الفقير أي من هذه الاصناف التي تخرج  
منها الفطرة بأن كان الزمن زمن خصب (قوله اقضاء حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير متنوعة  
(قوله وما يؤكل) أي ولومن غير هذه الاعيان بأن يدفع عنها بالقيمة (قوله قيل ان خروج المصلي  
المصلي) بعد طلوع فجر الفطر على ما أمره وفعله صلى الله عليه وسلم در (قوله وصح لو قدم) أي  
ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المنون والشروح وصححه غير واحد ورجه في النهر ونقل عن  
الولوالجية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب در (قوله أو آخر) فوقتها موسع لا يضيق الا في  
آخر العمر وهو قول أصحابنا وبه قالت العامة بدائع (قوله واختلاف في جواز تفريق فطرة  
واحدة على أكثر من فقير) وعلى الجواز لا كثرة وبه جزم في الولوالجية والنجية والسبائغ  
والحيط وتبعهم الزبائي في الظاهر من غير ذلك خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب  
والامر في حديث أغنوهم للندب فيفيد الاولوية در (فرع) من سقط عنه الصوم بعذر  
لم تسقط فطرته وقالوا في اخراجها قبل الصوم والتجاح والنساح والنجاة من سكرات الموت  
وعذاب القبر والنسبة فيها عند الدفع ويكفي وجودها عند العزل على الظاهر كما في الزكاة والله  
سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \*( كتاب الحج )\*

بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد الى معظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم من اختلاف هل كان في  
شريعة من قبلنا واجبا أم لا والعصم أنه لم يجب الا على هذه الامة وفي حاشية العلامة نوح  
اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمثمن ورأى أنها سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس  
وقيل سنة تسع وصححه القاضي عياض وقيل فرض قبل الهجرة وهو بعيد وأبعد منه قول  
بعضهم انه فرض سنة عشر أخرج البخاري عن زيد بن أرقم ان النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد  
ما هاجر حجة واحدة وأخرج الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن به اميرة وكانت حجة بعد ما هاجر سنة عشر وحج أبو  
بكر الصديق في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح فحج بالناس قبلها اعتبار  
ابن أسيد اه وهو الذي ولده النبي صلى الله عليه وسلم أمير مكة به الفتح وذكر من لا على أنه صلى  
الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حججالا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر  
يعني إلا أن يمنع منه مانع وينبني لم يدا الحج أو الفز وأن يستأذن أبو به فان خرج بدون إذن منع  
الاحتجاج اليه للخدمة أمه وقيل بذكره والاجداد والجدات كالاوين عند نقد هما والاب منه

وهو ثمانية ارطال بالعراقي  
ويجوز دفع القيمة وهي  
أفضل عند وجدان ما يحتاجه  
لأنها أسرع لقضاء حاجة  
الفقير وإن كان زمن شدة  
فالمنطة والشعر وما يؤكل  
أفضل من الدراهم ووقت  
الرجوب عند طلوع فجر يوم  
الفطر فمن مات أو افتقر قبله  
أو أسلم أو اعتقى أو ولد بعده  
لا تلزمه ويستحب اخراجها  
قبل الخروج الى المصلي  
وصح لو قدم أو أخر والتأخير  
مكروه ويدفع كل شخص  
فطرته لفقير واحد واختلف  
في جواز تفريق فطرة  
واحدة على أكثر من فقير  
ويجوز دفع ما على جماعة  
لو أسلم على الصحيح والله  
الموفق للصواب

### \*( كتاب الحج )\*

إذا كان صبيح الوجه حتى يلجى وإن استغنى عن خدمته كذا يستفاد من النوازل وفي الفتاوى  
 الإسلام إذا كان صبيح الوجه لا يخرج من الأب من ينسبه وإن كان بالغاً كما لا يخرج بنته لأن  
 البنت يشتمها الرجال فقط والأمر دان كان صبيح الوجه يشتمه الرجال والقسامه فالتفتة  
 فيه من الجانبين وينبغي أن يستأذن رب الدين والكفيل ويستخير في هل يشتري أو يكتري وهل  
 يسافر بتر أو بجرا وهل يرافقه فلا نالاً للاسئارة في الواجب والمكروه والحرام  
 لا يحمل لها نهر ويبدأ بالتوبة من أعباء شر وطها من رد المظالم إلى أهلها عند الامكان وقضاء  
 ما قصر فيه من العبادات والتسليم على تفرطه والعزم على أن لا يعود والاستقلال من ذوى  
 الخصوصات والمعاملات اه من السيد ملخصاً (قوله ببقاع مخصوصة) هي الكعبة وعرفات  
 (قوله بفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً وطاقاً في زمن من ابتداء طلوع فجر  
 النحر ويمتد إلى آخر العشر واقفاً في زمن من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر النحر (قوله وهي  
 شوال الحج) فائدة التوقيت بها أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجاً لا يجزئ به وأنه يكره الاحرام  
 قبلها وإن أمن على نفسه من المخطو رادشبه بالركن وإطلاقها يفيد التحريم بدر (قوله وذو  
 القعدة) بفتح القاف وكسر هاء درر (قوله فرض مرة على الفور) عند أبي يوسف وفي العمد عند  
 محمد اه أعلم أن وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يسمى مشكلاً لأن فيه جهة المعيارية والظرفية  
 فن قال بالفور لا يقول بأن من أخره عن العام الاول يكون فعلاً قضاء ومن قال بالتأخير لا يقول  
 بأن من أخره لا يأنم أصلاً كما إذا أخر الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجحة عند  
 التسائل بالفور حتى أن من أخره يفسق وترد شهادته لكن إذا حج بالآخره كان أداءه لقضاء  
 وجهة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى إذا أداء بعد العام الاول لا يأنم بالتأخير لكن لو  
 أت ولم يحج أثم أيضاً عند درر (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به  
 الاستطاعة ثم أسلم بعد ما فتر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو لم يسلم فلم  
 يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه ديناً في ذمته ذكره العلامة نوح عن الفتح وهذا على أن  
 الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وقال العراقيون بخطابهم فيكون على قولهم من شرائط  
 النعمة (قوله والعقل والبلوغ والحرية) انما اشترطت هذه لما روى عن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمان صبي حج ثم بلغ الخنث فعليه أن يحج حجة أخرى وأيمان عراحي حج  
 ثم أحر فعليه أن يحج حجة أخرى وأيمان بدج ثم اعتق فعليه أن يحج حجة أخرى واعلم أنه لا يجب  
 عليه وإن أذن له مولاه فلو حج بأذن مولاه أو بغيره لا يقع عن حجة الاسلام أفاده العلامة نوح  
 (قوله والوقت) أي وقت الطواف والوقوف ويحتمل أن المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج  
 وهو يختلف باختلاف البلدان (قوله والقدرة على الزاد) الذي يصح به بدنه فالمعتاد للحم ونحوه  
 إذا قدر على خبز وجبن لا يعتد دار درر (قوله بنفقة وسط) أي من غير اسراف ولا تقصير (قوله  
 على راحلة محتصة به) فان لم يقدر على ركوب المقتب اشترط القدرة على الحارة قال صاحب البحر  
 عند ذكر راحلة انه لو قدر على غير راحلة من بغل أو حمار لم يجب ولم يؤبر وانما صرحوا  
 بالكرامة قال أبو السعود في حاشية الاشياء نصريحهم بالكراهة يدل على عدم الوجوب اذ لو  
 كان واجباً لما كره لان الواجب لا ينصف بالكراهة ونعمه فيها (قوله لا الإباحة) فلو وجب له

هو زيارة ببقاع مخصوصه  
 بفعل مخصوص في أشهره  
 وهي شوال وذو القعدة وعشر  
 ذى الحجة فرض مرة على  
 الفور في الأصح وشروط  
 فرضيته ثمانية على الأصح  
 الاسلام والعقل والبلوغ  
 والحرية والوقت والقدرة  
 على الزاد ولو بمكة بنفقة  
 وسط والقدرة على راحلة  
 محتصة به أو على شئ يحمل  
 بالملك أو الإجارة لا الإباحة  
 والإعادة

لغير أهل مكة ومن حولهم إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة والافلايد من الراحة مطلقا وتلك القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله الى حين عودته وعمل الابد منه ٤٧٦ كالنزل وأثائه وآلان المحترفين وقضا الدين ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم

بدار الحرب أو الكون بدار

الاسلام (ونشرط وجوب

الاداء) خمسة على الاصح

(صحة البدن وزوال المانع)

الحصى (عن الذهاب للحج

وأم الطريق وعدم قيام

العدة وخروج محرم) ولو

من رضاع أو مصاهرة

(مسلم مأمون عاقل بالغ

أوزوج لاهرة في سفر)

والعبدة بغلبة السلامة

بزا وبجرا على المقسني به

ويصح اداء فرض الحج بأربعة

أشياء للحج الاحرام والاسلام

وهما مشرطان ثم الاتيان

بركنيه وهما الوقوف محرما

بعرفات لحظة من زوال يوم

التاسع الى فجر يوم النحر

بشرط عدم الجماع قبله محرما

والركن الثاني هو أكثر

طواف الافاضة في وقته

وهو ما بعد طلوع فجر النحر

وهو واجبات الحج انشاء

الاحرام من الميقات ومدة

الوقوف بعرفات الى الغروب

والوقوف بالمزدلفة فيما بعد

فجر يوم النحر وقبل طلوع

الشمس ورعى الجمار وذبح

القارن والمتمتع والخلق

وتخصيصه بالحرم وأيام النحر

وتقديم الرمي على الخلق

وقهر القارن والمتمتع بينهما

وايقاع طواف الزيارة في أيام

النحر والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف منتهيه والمشي فيه لمن لا هتفه وبدءه السعي من

الصفا وطواف الوداع وبدءه كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه والمشي فيه لمن لا عذيره والطهارة من الجديدين

اينه ما لا يوجب به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير أهل مكة) مرتبط بقوله والقدرة على راحته (قوله اذا أمكنهم المشي) فيجب عليهم اشبهه بالسعي الى الجمعة (قوله الى حين عودته) وقيل بعده يوم وقيل بشهر در (قوله كالنزل) اي ومرتبة ولا يلزم يسع ما استغنى عنه من بعض منزله ليحج به نعم هو الافضل وكذا لا يلزمه لو كان عنده ما لو اشترى به مسكا وخادما لاي في بعده ما يكفي للحج كافي الخلاصة وقوله ولو لم يحج حتى أنفق ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك اي لو نأى وبأوفاه اذا قدر كما قبله به في الظهيرية (قوله أو الكون بدار الاسلام) وان لم يعلم فيكون وجوده في دار الاسلام علما وحكما سواء نشأ على الاسلام ولا ذكره السيد (قوله صحة البدن) اي مع البصر (قوله وزوال المانع الحصى عن الذهاب) كالحبس وكذا يشترط أن لا يكون خائفا من سلطان يمنع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون الغالب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض الحاج عذر (قوله وعدم قيام العدة) من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لقوله تعالى لا تنزع جوهر من بيوتهم والحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان (قوله وخروج محرم) ولو عبدا أو ذميا لاهرة (قوله ولو يجوز) وتجب نفقة المحرم عليها لانه محبوس عليها وليس لزوجه ما منه ما عن حجة الاسلام ولو هجت بالمحرم جازع الكراهة در (قوله مسلم) الاول أن يقول غير محبوس كافي التوفير لما تراه أنه يكفي الذي (قوله مأمون) خرج الفاسق فانه لا يحفظ كالمحبوس (قوله بالغ) المراهق كالبالغ جوهر (قوله أو زوج لاهرة في سفر) اختلف في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أو بشرط الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق وتظهر غيرة الخلاف في وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته اذا أبى أن يحج معها بالازاد منها والراحلة وفي وجوب التزويج عليها ليحج بها ان لم تجد محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البسداق قال لا يجب عليها شي لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها ولذا لو أبيع له المال كان له الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء أوجب عليها جميع ذلك (قوله وهما مشرطان) اي للصحة (قوله بشرط عدم الجماع قبله محرما) فان فعل ذلك فسد حجه وعليه أنه ينقض فيه كالمصح وأن يقضى من قابل (قوله أو أكثر طواف الافاضة) وهو أربعة اشواط والثلاثة الباقية واجبة يجبر تركها بالدم (قوله وهو ما بعد طلوع فجر النحر) الى آخر العمر والواجب فعله أيام النحر (قوله الى الغروب) الغاية داخله في المغيا لان الواجب ادراك لحظة من الليل ان وقف نهارا (قوله والخلق) اي والتقصير (قوله وتخصيصه) اي الخلق (قوله وتقديم الرمي) اي عند الامام (قوله بينهما) اي بين الرمي والخلق فهو على ترتيب حروف ر ذ ح (قوله وحصوله) اي السعي (قوله وبدءه السعي من الصفا) فلا بد بالمرءة لا يفتي بالاشوط الاول في الاصح (قوله وطواف الوداع) اي لا فاقى (قوله وبدءه كل طواف بالبيت من الحجر الاسود) قبل فرض للمواظبة وقيل سنة (قوله والطهارة من الجديدين) على المذهب قبيل والنجاسة من ثوب وبدن مكان طواف والاكثر على أنها سنة مؤكدة (قوله

النحر والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف منتهيه والمشي فيه لمن لا هتفه وبدءه السعي من الصفا وطواف الوداع وبدءه كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه والمشي فيه لمن لا عذيره والطهارة من الجديدين

وسترا العورة وأقل الاشواط بعد فعل الاكتم من طواف الزيارة وترك المخطورات كلبس الرجل المخطط  
المرأة وجهها والرفث والتبوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه ٤٧٧

وسترا العورة ويكشف ربيع العضو كترتيب الدم ومن الواجب صلاة ركعتين لكل اسبوع من  
اي طواف كان فلو تركها هل عليه دم قبل نعم فيوصى به ومنه كون الطواف وراء الحطيم (قوله  
وترك المخطورات الخ) الضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب (قوله كلبس الرجل  
المخطط) وبجاز للمرأة (قوله وستر رأسه) هو وما بعده بالجزء بالعطف على لبس (قوله والرفث)  
ذكر الجماع بمحضرة النساء (قوله والتسوق) أي الخروج عن طاعة الله فانه من الحرم أشنع  
(قوله والجدال) أي المخاصمة مع المكابرين والرفقة (قوله والاشارة) أي في الحاضر  
(قوله والدلالة عليه) أي في الغائب (قوله ولولحائض ونفساء) فهو ولانظافة والتيمم له عند  
الجهل ليس عسوف وينوي به الاحرام ليحصل الاجرائام بشرط انيل السنة أن يحرم وهو على  
طهارة وهو أفضل من الوضوء (قوله وليس ازار ورياء) أولهما السترا العورة وثانيهما الستر  
الكفتين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة منلا على (قوله جديدين)  
تشبهها بكنف الميت وهما أفضل من الغسيلين وقوله أيضا يضيئ هو أفضل من لون آخر وهذا بيان  
للسنة والافسترا العورة كاف (قوله والتطيب) أي لبدنه لا ثوبه وله أن يتطيب بما تبقى عيونه  
بعد الاحرام خلافا لمحمد (قوله وصلاة ركعتين) ينوي فيهما سنة الاحرام ليحذف فضيلة السنة  
بقراءتهما بالكافرون والاخلاص لحديث ورد بذلك ولم يفيهم من البراءة عن الشرك وتحقق  
التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم اني أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما  
مني وفي الافراد يفرّد (قوله رافعا بصوته) أي رفعا وسطا (قوله وتكريرها) أي ثلاثا  
وقوله كلما أخذ فيها أي شرع فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية (قوله وصحبة الابرار)  
أي في جنة النعيم (قوله ودخولها من باب المعلاة) أي من ثنية كداه بالفتح والمذا الثنية العليا  
بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلية والتأنيث ونسبى تلك الجهة المعلى به مصباح ذكره  
السيد وفي نسخ المعلى وهي الاولى وترك الحاج ذلك في هذه الايام (قوله والتكبير والتلليل)  
أي حين مشاهدة البيت المبكوم ومعناه الله أكبر من الكعبة والتوحيد لثلاثا يقع نوع شرك در  
(قوله وطواف القدوم) أي لا تفتا (قوله والاضطباع) هو أن يجعل قبل شروعه فيه  
رداء تحت إبطه الاين ملقيا طرفه على كتفه الايسر وهو سنة (قوله والرمل) هو المشي  
بسرعة مع تقارب الخطا وهما الكتبتين في السلالة الاول استئنافا فلو تركه أو نسبه في الثلاثة  
الاول لم يرمل في الباقي ولو زجه بالأنف وقف حتى يجد فرجة (قوله ان سعى بعده) ظاهره أنه  
لا يطلب الرمل في طواف القدوم الا ان أواد السعي بعده وسيأتي لذلك في الفصل الآتي  
(قوله المبلين الاخضرين) المتخذين في جدار البيت (قوله للرجال) راجع الى الرمل  
والهرولة (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه للمقيم بالحرم زمن المؤتم وفي غيره الأفضل له  
الطواف أيضا ذكره صاحب الجذر (قوله والخطبة) الخطب تخص الإمام أو نائبه (قوله  
بعد صلاة الظهر) ذكره قبله بدر (قوله والخروج) عطف على السنن (قوله يوم التروية) هو  
ثامن ذي الحجة (قوله الى عرفات) من طريق ضب (قوله مجموعة) حال من العصر (قوله

وستر رأسه ووجهه وستر  
وستن الحج منها الاغتسال  
ولولحائض ونفساء أو  
الوضوء اذا أراد الاحرام  
وليس اذا ورد اجددين  
أيضين والتطيب وصلاة  
ركعتين والاكتار من  
التلبية بعد الاحرام رافعا  
بها صوته متى صلى أو علا  
شرقا أو غربا وأدبا أو لقي  
وكا وبالا سحر وتكريرها  
كلما أخذ فيها والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وسؤال الجنة وصحبة الابرار  
والاستعاذة من النار  
والغسل لدخول مكة  
ودخولها من باب المعلاة  
ثم إرا والتكبير والتلليل  
تلقاء البيت الشريف والدعاء  
بما أحب عند رفته وهو  
مستجاب وطواف القدوم  
ولوفي غير أشهر الحج  
والاضطباع فيه والرمل  
ان سعى بعده في أشهر الحج  
والهرولة فيما بين المبلين  
الاخضرين للرجال والمشى  
على هيئة في باقي السعي  
والاكتار من الطواف وهو  
أفضل من صلاة التقل  
للافتا والخطبة بعد صلاة  
الظهر يوم سابع الحجة بمكة  
وهي خطبة واحدة بلا  
جلوس يعلم المناسك فيها  
واخروج بعد طلوع الشمس

يوم التروية من مكة إلى البيت ثم انم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيضطرب الامام بعد الزوال قبل صلاة  
الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر



خطبتين يجلس بينهما والاجتماع في التضرع والخشوع والبكاء بالجموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما شام من أمر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمزدلفة من ارتفاع بطن الوادي بقرب جبل قزح والمبيت بمأبلة النحر والمبيت بمي أيام مني بجميع أمتعته وكراهة تقديم نقله إلى مكة اذ ذلك ويجعل مني عن عنقه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار وكونه راكبا حال رمي جرة العقبة في كل الايام وما شيا في الجرة الاولى التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الايام وكراهة الرمي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكراهة في الليلة الثالثة وصح لان الليلة كلها تابعة لما بعدها من الايام الا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي الرمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من اوقات ٤٧٨ الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وبهذا علمت

اوقات الرمي كلها جوازا وكراهة واستحبابا ومن السنة هدى المفرد بالحج والاكل منه ومن هدى التطوع والمنعة والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر من الاولى يعلم فيها بقيمة المناسك وهي ثالثة خطب الحج وتيجل النحر اذا اراده من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان أقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد أساء وان أقام بمي الى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة النزول بالحصب ساعة بعد ارتفاعه من منى وشرب ماء زمزم والتضلع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائما والصب منه على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب

خطبتين) يعلم فيها المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة منها ورمي جرة العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والخطب (قوله في الجمعين) متعلق بقوله والاجتماع ادخ (قوله والنزول بمزدلفة) وكلها موقف الابن محسر وهو معلوم (قوله بقرب جبل قزح) بضم ففتح لا يصرف للعلمية والعدل عن قارح بمعنى من ترفع والاصح انه المشعر الحرام (قوله وكراهة تقديم نقله) بفحتمين متاعه وخدمه وكذا يكره للمصلي جعل نحو نقله خلفه لشغل قلبه وهذا اذا أمن في ابقائه في منى والا فلا كراهة اي في تقديمه (قوله اذ ذلك) اي أيام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم أن كراهة التقديم تحرعية لان عمر أتب عليه ولا يؤدب على المكروه تنزيها اه ذكره السيد (قوله التي تلي المسجد) اي مسجد الخيف (قوله التي تلي عرفة) اي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمنعة والقران) اي الاكل منها (قوله فقط) اما هدى الجنائيات فلا يأكل منه (قوله لزمه رميه) وان قدم الرمي فيه على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر الى الغروب وأما في الثاني والثالث في الزوال الى طلوع الشمس در (قوله بالحصب) بضم ففتح من الابطح وليست المقبرة منه وهو موضع يقرب مكة يقال له الابطح ذو حصي والحصب النزول فيه وذكر في المبسوط أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير مسئة من لا مسكين (قوله والتضلع) اي الامتلاء منه فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت والنظر اليه) اي حال الشرب (قوله التزام المتزيم) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتشبت) اي التعلق بالاستار كالستحير المتشفع بها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### \* (فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) \*

(قوله كرايح) هو بكسر الموحدة واديين الحزتين قريب من البحر وهو قبل الجمعة بنشئ قليل على يسار الذهاب الى مكة (قوله ولو مطبعا) ولا يضرب بقاء أثر الطيب بعد (قوله ولا يزره) اي بأزراره وقوله ولا يعقد طرفه يعضهما وقوله ولا يتخلله بنحو محط يدخله خلاله (قوله تنوي بمالحج) بيان لا أكل والافصح الحلي بطلاق النية ولو بقلبه بشرط مقارنتها

له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المتزيم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبت بالاستار ساعة داعيا لذلك بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم ثم يلق عليه الأعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فينوي بوجهه من مكة من باب ميكة من الثنية السفلى وسند كراية فاعلا على حدة ان شاء الله تعالى

\* (فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) \* اذا اراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايح فيغتسل أو يتوضأ والغسل وهو أحب للتنظيف فتغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب وتنظيف الابط وحلق العانة وجماع الاهل والاهل ولو مطبعا وبليس الرجل ازارا ووداء جديدين أو غسيلين والجديد الايض أفضل ولا يزره ولا يعقد ولا يتخلله فان فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني وابعد بثر صلاتك تنوي بمالحج

وهي لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة والمالك لك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا وزد فيهم البك وسعديك وانظر كل واحد من يدك لبنيك والرغبي اليك والزيادة سنة فاذا لبيت نارا فاقد اسمرت فاقى الرفث وهو الجاهل وقيل ذكره بحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه وليس الخبط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومن الطب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاعتسال والاستطال بالخمرة والخجل وغيرهما وشدة الهيمان في الوسط واكثر التلبية متى صليت أو علوت عرفاً أو هبطت وادياً وأقيت ركبا وبالاخصار زافعا صوتك بلا جهد مضرب واذ وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل وتدخله اعمار من باب الماعلى لتسكون مستقبلا في دخولك باب البيت الشريف تعظيما ويستحب أن تسكون ملييا في دخولك حتى تأتي ٤٧٩ باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا ملييا

ملاحظا بحالة المكان  
مكبرا مهلا مصليا على النبي  
صلى الله عليه وسلم متطافا  
بالمزاحم داعيا بما أحبت  
فانه مستجاب عند رؤية  
البيت المكرم ثم استقبل  
الحجر الاسود مكبرا مهلا  
رافعا يدك كما في الصلاة  
وضعهما على الحجر وقبله بلا  
صوت فمن عجز عن ذلك الا  
باذا تركه ومن الحجر بشي  
وقبله وأشار اليه من بعيد  
مكبرا مهلا حامدا مصليا  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم طف أخذاعن عينك مما  
يلي الباب مضطجعا وهو  
أن تجعل الرء تحت الابط  
الايمن وتلقى طرفيه على  
اليسر سبعة أشواط داعيا  
فيها بما شئت وطف وراه  
الحطيم وان اردت ان تسمى

لذكر مقصده التعظيم كسبح وتحميل ولو بالفارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب  
در (قوله وهي لبنيك) اي ألفت يياك اقامة بعد أخرى وأجبت نداك مرة بعد أخرى من الاعلى  
والثنية للتكرير واتصافه بفعل مضمر مأخوذ من ألأب بالمكان واب اذا أقام به (قوله ان  
الحمد) بكسر الهمزة وتفتح در (قوله ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا) فانه مكروه ويكون  
مستتابه كهو بترك رفع الصوت بها (قوله وسعديك) اي أطيعك اطاعة بعد اطاعة (قوله  
والرغبي اليك) اي الضراعة والمسئلة فاموس (قوله والزيادة سنة) في الزهر انهم مندوبة فان  
أريد بالسنة مطلقها فلا تنافي افاده السيد (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين)  
الان لا يجذعين في قطعهما اسفل من الكعبين عند معقد الشراك (قوله بالخمرة والخجل) من  
غير اصابة لوجهه ورأسه فلو اصاب احدهما كره (قوله وشدة الهيمان) بكسر الهاء ما توضع  
فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيف والسيح والختم والا كتهال بغير مطيب والختان والفضد  
والجمامة (قوله متى صليت) ولو نفلا (قوله واقيت ركبا) او مشاة (قوله فانه مستجاب عند  
رؤية) عن عطائه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت يقول اعوذ برب البيت من الدين  
والفقر من ضيق الصدر وعذاب القبر زيلبي وفي الفتح من اهم الادعية طلب دخول الجنة  
بلا حساب اوضح الامام رجلان يدعو عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه له يصير مستجاب  
الدعوة (قوله ثم طف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله أخذاعن عينك) فتسكون الكعبة  
عن يسارك وجوبا (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم عليه عند نزوله عن الابل وركوبه  
عند اتيانه هاجر وولده ظهر فيه أثر قدميه (قوله فاستلم الحجر) واستلام الركن الايمن حسن ولا  
يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما من العراقي والشامي (قوله ثم تخرج الى الصفا) من اي  
باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه  
أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله على هيئة) الهيئة بكسر الهاء من الهون بفتح الهاء  
وهو السكينة فأصلها هونة قلبت الواو يا لسكونه وانكسار ما قبلها ذكره العلامة نوح (قوله

بين الصفا والمروة عقب الطواف قارم في الثلاثة الاشواط الاولى وهو المشى بسرعة مع هز الكتفين كلما رزيت جترين  
الصفين فان زجه الناس وقف فاذا وجد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيم على الوجه المستوي بخلاف استلام  
الحجر الاسود لانه لا بد له من استقباله ويستلم الحجر كلما تر به ويختم الطواف به وبركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام  
أوحيت بنس من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة الا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم  
عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبرا مهلا مصليا داعيا وترفع يديك ميسوطتين ثم تهبط نحو المروة على هيئة فاذا  
وصل بطن الوادي سمي بين الملتقى الاخضر بن سباع حنيثا فلا تجأ وتبطن الوادي مشي على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد  
عليها ويقف كما فعل على الصفا

يستقبل البيت مكبراً له لا لملياً داعياً بايديه نحو السماء وهذا شرط ثم يعود قاصداً الصفا فإذا وصل إلى الملبين  
 الأخضرين سعى ثم مضى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليها ويفعل كما فعل أولاً وهذا شرط ثان فيطوف سبعة أشواط  
 يتبدى بالصفا ويصير بالمرّة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بمكة محرماً ويطوف بالبيت كما بداه وهو أفضل  
 من الصلاة ثلاثاً لا تأتي فإذا صلى الفجر بمكة ثامن ذى الحجة تأهب للفروج إلى منى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب  
 أن يصلي الظهر عني ولا يترك التلبية في أحواله إلا في الطواف ويمكث حتى إلى أن يصلي الفجر بها بغلس وينزل بقرب مسجد  
 الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيم بها فإذا زالت الشمس يأتي مسجد غرة فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه  
 الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلي الفرضين بأذان وإقامتين ولا يجتمع بينهما إلا بشرطين الإحرام  
 والإمام الأعظم ولا يفصل بين الصلاتين بشأفة وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فإذا صلى مع الإمام  
 توجه إلى الموقف وعرفات كلها موقف ٤٨٠ البطن عرنة ويغسل بعد الزوال في عرفات الوقوف ويقف بقرب جبل

الرحمة مستقبلاً مكبراً  
 له لا لملياً داعياً بايديه  
 كالاستطام ويجهت في الدعاء  
 لنفسه ووالديه وأخوانه  
 ويجهت على أن يخرج من  
 عنقه قطرات من الدمع  
 فإنه دليل القبول ويلج في  
 الدعاء مع قوة رجاء الإجابة  
 ولا يقصر في هذا اليوم  
 إذ لا يمكنه تداركه سيما إذا  
 كان من الأتقياء والوقوف  
 على الراحلة أفضل والقائم  
 على الأرض أفضل من  
 القاعد فإذا غربت الشمس  
 أقام الإمام والناس معه  
 على هيئةهم وإذا وجد فرجة  
 يسرع من غير أن يؤذي  
 أحداً ويحترز عما يفعله

يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان والافتقار إلى البناء بين المروة والبيت الآن لكنه يقف  
 مستقبلاً (قوله ويطوف بالبيت كما بداه) من غير مل وسعى (قوله فيصلي مع الإمام الأعظم  
 أو نائبه الخ) هو شرط عند الإمام لا عندهما اتفاقاً لا يشترط لصحة جمع الظهر والعصر إلا الإحرام  
 وبه قال الثلاثة وهو الاظهر برهان (قوله ولا يفصل بين الصلاتين بشأفة) أي غير سنة الظهر  
 كما في من لا مسلمين بهما للذخيرة والمحيط والسكاكي وهو ينافي إطلاقهم التطوق والإطلاق ظاهر  
 الرواية أفاده في النهروك ولا يتنفل بعد صلاة العصر (قوله وإن لم يدرك الإمام) هذا عند  
 الإمام (قوله البطن عرنة) فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واجب جذا عرفات عن يسار الموقف  
 وقد رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه وأمر أن لا يقف فيه أحد (قوله كالاستطام) أي  
 كالذي يطلب الطعام وهيئته كالداي (قوله ما لم يطلع الفجر) فإن طلع عادت إلى الجواز (قوله  
 محسر) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين المكسورة سمي به لأن القبيل حسر وأعيافه فلا  
 يجوز الوقوف فيه (قوله كما أتمه لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) أي دعاءه بقدر أن الدعاء والمظالم  
 لأمته (قوله مثل حصا الخرف) بالزاي المجهمة كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نغزراً  
 قاموس والذي في التنوير ورمي بجرة العقبة من بطن الوادي سبعاً حذفاً قال في القاموس  
 الحذف بالذال المجهمة كالضرب رمي بك حصاة أو نواة ونحوهما تأنيدياً بين سبعاً بفتح السين تحذف به  
 والمراد الرمي برؤس الأصابع كما في الدرر وسيد كره المصنف (قوله ويكره من الذي عند الجرة)  
 لأنه امر دود حديث من قبلت حجته رفعت جرتة در (قوله واكراهة للشيطان) لأنه لم يلبثت  
 إليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماه بأطراف أصابعه (قوله ويضع الحصاة

الجهة من الاشتداد في السير والازدحام والأيذاء فإنه حرام حتى يأتي مزدلفة فينزل بقرب جبل قزح الخ  
 ويرتفع عن بطن الوادي قوساً للمارين ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعاد  
 الإقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه أعادته ما لم يطالع الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس  
 الفجر بغلس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلها موقف إلا البطن محسر ويقف مجتهد في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسوّه  
 في هذا الموقف كما أتمه لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أسفر جذا أقام الإمام والناس قبل طلوع الشمس فبقي إلى منى  
 وينزل بها ثم يأتي بجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصا الخرف ويستحب أخذ الجمار من المزدلفة أو من  
 الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لا يذاته الناس وبلتقطها التقاطاً ولا يكسر حجراً جباراً  
 ويفسله المبتدئين طهارتها فإنه ياقام بها قرية ولو رمى بنجسة أجزأه وكره ويقطع التلبية مع قول حصاة برميها وكيفية الرمي أن  
 يأخذ الحصاة بطرف إبهامه وسبابه في الأصح لأنه أسير واكراهة للشيطان والمنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على  
 ظهر إبهامه ويستعين بالسجدة ويكون بين الراعي وموضع السقوط خيمة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبت أعادها

وان سقطت على سنها ذلك اجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح المقرد بالحج ان احببه ثم يحلق او يقصر والحلق افضل ويكفي فيه ربع  
الرأس والتقصر ان باخذ من رؤوس شعرة مقدار الاغلة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغدا وبعده  
فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط وحلت له النساء وافضل هذه الايام اولها وان اخره عنها الزمة شاة لتأخير الواجب  
ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام التجرى الجمار الثلاثة يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الخيف  
فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا بما احب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا ثم يرمي جمرة  
العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من ايام التجرى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك واذا اراد ان يتجمل  
نهر الى مكة قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر وهو يعني في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل  
الزوال والافضل بعده وكره طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ماشيا لا تحو به والاراكاة تذهب عقبة بلا دعاء وكره  
المبيت بغير منى الى الرمي ثم اذا رحل الى مكة نزل بالحصب ساعة ثم يدخل مكة ٤٨١ ويطوف بالبيت سبعة اشواط بلا رحل  
وسمي ان قدمهما وهذا

طواف الوداع ويسمى  
ايضا طواف الصدر وهذا  
واجب الاعلى اهل مكة  
ومن اقام بها ويصلي بعده  
ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب  
من مائها ويستخرج الماء  
منها بنفسه ان قدر ويستقبل  
البيت ويتصلع منه ويتنفس  
فيه مرارا ويرفع بصره كل  
مرة ينظر الى البيت ويصب  
على جسده ان تيسر والا  
يسبح به وجهه ورأسه وينوي  
بشربه ماشاء وكان ابن  
عباس رضي الله عنهما اذا  
شربه يقول اللهم اني أسألك

الح) هذه كيفية اخرى في الرمي (قوله وان سقطت على سنها ذلك اجزاء) ان وقعت بقرب  
الجمرة والا لا وثلاثة اذرع بعيدا ومن اقرب جوهره (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الح)  
اي وجوبا موسعا (قوله ويسمى ايضا طواف الصدر) يفتح الدال الرجوع ومثله الصدر  
يسكون الدال (قوله ويتنفس فيه) اي حال الشرب (قوله ما زمزم لما شرب له) فينبغي  
ان يشرب بنية قطع ظمأ يوم العطش الا كبر كما نقله بعضهم (قوله وهي خمسة عشر موضعا  
نقلها الكمال بن الهمام الح) وقد ذكرها نظام العلامة العصامي هتيد الهاساعات مخصوصة  
وزاد فيها بعض مواطن لم تذكر في تلك الرسالة فقال موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه  
قد صرح النقاش في المناسك \* وهي خمس عشرة سنة للناسك  
أن الدعاء في خمسة وعشرة \* يقبل حقا صاح من ذكره  
وهي المطاف مطلقا والملتزم \* بنصف ليل فهو شرط ملتزم  
وداخل البيت بوقت العصر \* بين يدي خدعه فلتستغفر  
وتحت ميزاب له وقت السحر \* وهكذا خلف المقام المقنن  
ثم لدى الجمار والمزدلفه \* عند طلوع الشمس ثم عرفه  
ثم الصفا ومررة المسعى \* بوقت عصر فهو قيد يري

٦١ ط علما نالها ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وقل صلى الله عليه وسلم ما زمزم لما شرب له ويستحب بعد شربه أن يأتي باب  
الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبت بأستار الكعبة  
ساعة ينضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدي للعالمين اللهم  
كما هديتني له فقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين والملتزم من  
الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري  
رحمه الله بقوله في الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السهي  
وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في اربعة ايام يوم التجرى وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استجابته أيضا عند  
روية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذ احدًا وينبغي أن يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى  
الى الجدار يرضع خدته عليه ويسبح الله ويحمده ثم يأتي الاركان فيحمده ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب  
فما استطاع بظاهره وباطنه وابست البلاطة الخضر التي بين العمودين مصلى النبي صلى الله عليه وسلم



وما تقولوا العاقبة من ان العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسلم الذي في وسط البيت يسمونه سرة الدنيا يكشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله الكمال وإذا أراد العود إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت باكما أو متبا كما منحصر على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شبيكة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنهما لا تكشف رأسها وتسدل على وجهها شيئا تحته يدان كالقبة تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزول في انسي بين الميئين الأخضرين بل تمشي على هينتها في جميع السعي بين الصفا والمروة ولا تخلق وتقص وتلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام الحجر وهذا تمام حج الفرد وهو دون التمتع في الفضل والقران أفضل من التمتع \* (فصل) \* القران هو أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي ٤٨٢

الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى فإذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط يرمي في الثلاثة الاول فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج إلى الصفا ويقوم عليه داعيا مكبرا مهلا مليا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يهبط نحو المروة ويسعى بين الميئين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمرة والعمرة سنة ثم يطوف طواف القدوم للحج ثم يتم أفعال الحج كما تقدم فإذا رمى يوم النحر جرة العقبة وجب عليه ذبح شاة أو سبع بدنة فإذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل مجي يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد الفراغ من الحج ولو بمكة بعد مضى أيام التشريق ولو فرغها

بجاء

بجاء

بجاء

• (فصل) • العمر سنة ونصف في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام ٤٨٣ التبريق وكيفيتها ان يحرم لها

من عكة من الحل بخلاف  
احرام الحج فانه من الحرم  
واما الا فاقى الذي لم يدخل  
مكة فيحرم اذا قصد هاهنا  
المبقات ثم يطوف ويسعى  
لها ثم يحلق وقد حل منها كما  
ينبغي بحمد الله • (تبيينه) •  
وافضل الايام يوم عرفة اذا  
وافق يوم الجمعة وهو افضل  
من سبعين حجة في غير جمعة  
رواه صاحب معراج  
الدراية بقوله وقد صح  
عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال افضل  
الايام يوم عرفة اذا وافق  
جمعة وهو افضل من سبعين  
حجة ذكره في تحرير الصالح  
بعلامه الموطا وكذا قاله  
الزيلي شارح الكنز  
والجواهر بمكة مكروهة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لعدم القيام بحقوق البيت  
والحرم ونفي الكراهة  
صاحباه رحمهم الله تعالى

• (باب الجنائيات) •

هي على قسمين جنائية على  
الاحرام وجنائية على الحرم  
والثانية لا تختص بالحرم  
وجنائية الحرم على اقسام  
منها ما يوجب دما ومنها  
ما يوجب صدقة هي نصف  
صاع من بروه منها ما يوجب  
دون ذلك ومنها ما يوجب

وجود الهدى والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل) •

العمر سنة) اى مؤكدة على المذهب وصح في الجوهر وجوبها وهي احرام وطواف وسعى  
وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار وينبغي فيها  
كفيل الحاج (قوله وتكره يوم عرفة) وجازت في غير ما ذكر وتبت في رمضان (قوله  
وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة) ويغفر لكل من الواقفين بغير واسطة (قوله اعدم  
القيام بحقوق البيت والحرم) فمن يثمن نفسه بالقيام بالحقوق فلا كراهة عليه والجأورة  
بالمدينة كالجأورة بمكة (قوله ونفي الكراهة صاحباه) في شرح السبد عن العلامة نوح وقال  
الجأورة بها مستحبة وعليه الفتوى وج الغنى افضل من حج الفقير وج الفرض اولى من طاعة  
الوالدين بخلاف النفل وبناء الرباط افضل من حج النفل واختلف في الصدقة وج في البزاية  
أفضلية الحج لمشتقته في المال والبدن جميعا قال وبه أفق أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة  
ولا يجوز شرا الكسوة من ثي شبيهة بل من الامام أو نائبه وله لبسها ولو جنبا أو طائفا لا يقتل  
في الحرم الا اذا قبل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستبراء بماء زمزم لا الاغتسال  
ولا حرم للمدينة عندنا ومكة افضل منها على الراجح الاما ضم اعضاء صلى الله عليه وسلم فانه  
افضل حتى من الكعبة والعرش والكرسى اه من الدرا المختار آخر الكتاب

• (باب الجنائيات) •

جمع بنائية وهي ما يجنيه من شئ اى يحدته الا انه خص بما يحرم من الفعل واصله من جنى الثمر  
وهو أخذ من الشجر وهو مصدر وأريد به الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع  
منلا مسكين والمراد هنا خاص منه وهي ما تكون حرمة بسبب الاحرام أو الحرم غير قاله  
السبد (قوله منها ما يوجب دما) وقد يجب بهادمان بخاتمة القارن والدم حيث اطلق يراد به  
الشاة وهي تجزى في كل شئ الا في وضعين الاول اذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق  
والثاني اذا طاف للزيارة جنبا أو طائفا ونفساء فان الواجب في هذين الموضعين البدنة  
(قوله هي نصف صاع من بر) كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع الا ما يجب  
بقتل القمل والجراد فانه يعطى ماشاء ذكره السبد وأشار الى ذلك بقوله ومنها ما يوجب دون  
ذلك (قوله ويعد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين) قال في التنبير وشرحه ولو قتل محرمان  
صيدا تعدد الجزاء لتعدد الفعل ولو حلالا ن صيدا الحرم لا لاتحاد الفعل اه (قوله هي مالو  
طبيب محرم بالغ عضوا) ولو ناسبا أو جاهلا أو مكرا أو شمل العضو اقيم ولو بأ كل طبيب كسبر  
وما يبلغ عضوا لو جمع والبدن كله كعضوا احدا ان تعهد المجلس والافسك طبيب ككفارة  
ولو ذبح ولم يزل لزمه دم آخر لتركه وأما الثوب المطيب أكثره فيشترط لازوم آدم دوام لبسه يوما  
وأخرج بالبائع العبي فلا شئ عليه والطيب كل جسم له رائحة طيبة مستلذة ويتخذ منه الطيب  
كالمسك والكافور والعود والغالية وهي المجموع من هذه الإربعة وأخرج بالحرم  
الحلال لان الحلال لو طيب عضو أو حرم فانتقل منه الى مكان آخر من بدنه فلا شئ عليه اتفاقا

القيمة وهي جزاء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين فالتى توجب دما هي مالو طبيب محرم بالغ عضوا

أو خضب رأسه بجناء أو أدهن بزيت ونحوه أو لبس مخيطا أو ستر رأسه يوما كاملا أو خلق ربيع رأسه أو مججمه أو أحدا بطنه أو عاتته أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه بجلد أو بدا أو رجلا أو ترك واجبا مما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومة  
والتي توجب الصدقة بنصف صاع ٤٨٤ من براقيمة هي ما لو طيب اقل من عضو أو لبس مخيطا أو غطى رأسه اقل من يوم

أو خلق اقل من ربيع رأسه أو قص ظفرا وكذا لكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه الخمسة متفرقة أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا وتجب شاة ولو طاف جنبا أو ترك شوطا من طواف الصدر وكذا لكل شوط من أقله أو حصاة من إحدى الجمار وكذا لكل حصاة في عالم يبلغ رمي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو خلق رأس غيره أو قص أظفاره وإن تطيب أو لبس أو حلق بعد ريقير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام والتي توجب اقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قلة أو جراد فينقص بقا شاء والتي توجب القيمة فهي ما لو قتل صيدا فيقومه عدل أو قتل مقتله أو قريب منه فإن بلغت هديا فله الخيار أن شاء اشتراه وذبحه أو اشترى طعاما ونصقه لكل فقير نصف صاع أو صاع عن طعام كل مسكين يوما

وقد بالعضولان تطيب ما دونه فيه صدقة (قوله أو خضب رأسه بجناء) رفيق أما المتلبد ففيه دمان در (قوله ونحوه) كشيرج وإن كان خالصا (قوله أو لبس مخيطا) أي لبسا معتادا فلا تزر به أو وضعه على كتفيه فلا شيء عليه (قوله أو ستر رأسه) أي بعتاد أو فلوستره بحمل اجانة أو عدل فلا شيء عليه (قوله يوما كاملا) أي أوليله كاملة والزائد على اليوم كاليوم وإن نزعها إلا وأعادها راما لم يعزم على ترك لبسه عند النزاع فإن عزم عليه ثم لبس تعدد الجزء كفر لا تركه أولا (قوله أو خلق ربيع رأسه الخ) أي أزال ربيع رأسه أو ربيع لحيته (قوله أو مججمه) عطف على ربيع أي واحتجم والافصدقة در (قوله وفي أخذ شاربه حكومة) أي حكومة عدل كذا في السيد والذي في التويران فيه صدقة وأعل مراده بالحكومة أن ينظر العدل ما مقدار من ربيع اللحية فيؤخذ من الدم بحسابه (قوله بنصف صاع) الباء للتصوير أو الصدقة بمعنى التصديق والباء للتعدية (قوله أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا) وفي الفتح ولو طاف للعمرة جنبا أو محدثا فله دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة (قوله أو ترك شوطا من طواف الصدر) عطف على ما يجب فيه صدقة (قوله وكذا لكل شوط من أقله) أي الصدر وكذا لكل شوط من المسعى (قوله في عالم يبلغ رمي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره ففيه دم (قوله أو خلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير أو حلالا وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو لبسه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا (قوله فهي ما لو قتل قلة) من بدنه أو ألقاها أو التي توبه في الشمس لقوت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزاء في القمل بالذلة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في الحرم (قوله ونصقه) أي ابن شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه كالقطرة (قوله أو صاع عن طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله أو صاع يوما) كذا لو كان الواجب أقل من الصدقة ابتداء (قوله ويجب قيمة مائة من بقر ريشه) فيقوم الصيد صليبا ويرى بها فيعمر ما بين القيمتين وهذا إذا برى وبقي أثره والأفلا يضمن لزال الموجب (قوله ريشه) أي الذي يخرج به من حيز الامتناع (قوله وكسر ريشه) أي غير المذر (قوله بقتل السبع) المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فبلا (قوله النابت بنفسه) لكن إن كان ذلك في غيره لآب وجبت قيمة واحدة والأفقيتان قيمة لما سكه وأخرى لحق الشرع وتجب القيمة الأفيما جف أو انكسر أو ذهب بحضر كانوا أو ضرب فسطاط در وأعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والانتفاع بها بالأجزاء واحدة منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها بدون الجزاء أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما يئته الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما يئته الناس وكل شجرة نبتت بنفسه وهو من جنس ما يئته الناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبتت بنفسه وهو ليس من جنس ما يئته الناس ذكره السيد (قوله

وليس وإن فضل اقل من نصف صاع نصقه أو صاع يوما ويجب قيمة مائة من بقر ريشه الذي لا يلبس به وشعره وقطع عضو لا يمنع الامتناع به ويجب القيمة بقطع بعض قوائمه وتنف ريشه وكسر ريشه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وإن مال لا شيء بقتله ولا يجزى الصوم بقتل الحلال صيدا الحرم ولا بقطع حشيش الحرم شجرة النابت بنفسه

وليس مما ينبت به الناس بل القيمة وحرم زعي حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر والكافة \* (فصل) \* ولاشي يقتل غراب وحداة  
وعقرب وفأرة وحية وكنب عتور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلفاة ٤٨٥ \* وما ليس بصيد \* (فصل) \*

الهدى اذناه شاة وهو من  
الابل والبقر والغنم وما جاز  
في الضحايا جاز في الهدايا  
والشاة تجوز في كل شيء الا في  
طواف الركن جنباً ووطء  
بعد الوقوف قبل الحلق  
ففي كل منهما بدنة وخص  
هدى المتعة والقران يوم  
التصرف فقط وخص ذبح كل  
هدى بالحرم الا ان يكون  
تطوعاً وتعيب في الطريق  
فينصرف في محله ولا ياكاهه  
وفقر الحرم وغيره سواء  
وتقل بدنة التطوع والمتعة  
والقران فقط ويتصدق  
بجملته وخطامه ولا يعط  
اجر الجزاء منه ولا يركبه  
بلا ضرورة ولا يحلب لبنه  
الا ان بعد الحلب فيصدق  
به وينضح ضرعه ان قرب  
الحسن بالنفخ ولو نذر بها  
ماشياً لزمه ولا يركب حتى  
يطوف للركن فان ركب  
اراق دماً وفضل المشي على  
الركوب للقادر عليه وفقاً  
الله تعالى بفضله ومن علينا  
بالعود على احسن حال  
اليه بجاه سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم

• (فصل في زيارة النبي  
صلى الله عليه وسلم) •  
على سبيل الاختصار تعالما

وليس مما ينبت به الناس) فلو كان من جنسه فلاشي عليه (قوله وحرم زعي حشيش الحرم) اي  
بدابة (قوله وقطعه) اي ينجو من قبل (قوله والكافة) لانها كالشجر الجاف والله سبحانه وتعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل) •

(قوله ولاشي يقتل غراب) الا العقق در (قوله وحداة) بكسر فقتين (قوله ونمل)  
ليكن لا يحل قتل ما لا يؤذي وقالوا لا يحل قتل الكلب الا على اذالم يؤذوا ولا يحل قتل الكلاب  
منسوخ (قوله وسلفاة) بضم ففتح فسكون (قوله وما ليس بصيد) فليس يقتل جميع هوام  
الارض شيء لانها ليست بصيد ولا متولة من البدن ومثله القرش والذباب والوزغ  
والزبور والنفذ والصرصر والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل الهدى) •

هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم (قوله اذناه شاة) بنت سنة (قوله وهو من الابل)  
ويكون مما مضى عليه خمس سنين ومن البقر مما مضى عليه سنتان ولو قال واعلاه ابل وبقر  
اسكان اولى (قوله وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة  
عن العيوب التي تمنع الجواز كاهور والعرج يشترط هناك كره الصيد (قوله يوم التفرقة)  
اي وقت النحر وهو الايام الثلاثة در (قوله بالحرم) ولا يشترط له منى (قوله ولا ياكاهه)  
لان حمل الاكل من هدى التطوع مشروط بيلوغه محله (قوله وفقر الحرم وغيره سواء)  
ليكن فقيره افضل وغيره بالحرم (قوله وتقل بدنة التطوع) نذبا ومثله بدنة النذر وقيدنا  
بالبدنة لان الشاة لا تقلد (قوله والمتعة والقران فقط) لان الاشهار بالعبادة ابقى والستر  
بغيرها احق (قوله وخطامه) اي زمامه (قوله ولا يعط اجر الجزاء منه) فلو اعطاه ضمنه املوا  
نصدق عليه جاز (قوله ولا يركبه بلا ضرورة) فان دعت الضرورة اليه ونقص ضمن مائة نص  
بركوبه وحمل مئاعه ونصدق به على الفقراء در (قوله فيصدق به) عطف على محذوف  
اي قيده به ويتصدق به (قوله وينضح ضرعه) في القاموس نضح البيت ينضحه رشه وقاعدته  
انه اذا ذكر الا ترى بالاتيقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالنفخ) بالنفخ المجعومة بوزن غراب  
الماء البارد والعذب الصافي قاموس والمراد الاول (قوله لزمه) لان من جنسه واجبا وهو  
مشي المكي الفقير القادر على المشي والشي في الطواف والسعي الى الجمعة ثم قيل يمشي من  
حين يحرم وقيل من بيته وهو الاصح زيلعي (قوله فان ركب) اي في كل الطريق او اكثره  
اراق دماً ولو ركب في نصفه او اقله فحسبنا به من الدم (قوله للقادر عليه) اي على المشي وقيل  
الافضل الركوب لانه احفظ لنفسه وابعده عن السأمة (قوله اليه) اي الى الحج والله سبحانه  
وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) •

قال في الاختيار لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من افضل القرب واحسن المستحبات بل تقرب من درجة ما لزم من  
الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم



ولما رأينا كثرة الناس غافلين عن اداء حق زيارته وما يسن للزائرين من السكيات والجزئيات احببنا ان نذكر بعد المناسك وادائها ما فيه نسيئة من الآداب تقيها الفائدة الكتاب فنعول ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكثر الصلاة عليه فانه يسعها وتباغ اليه وفضلها اشهر من ان يذكر فاذا عاين حيطان المدينة المنورة صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيك فامن على بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعته المصطفى يوم المحاب ويقبسل قبل الدخول او بعده قبل التوجه للزيارة ان أمكنه ويتطيب ويلبس احسن ثيابه تعظيما للقدوم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا ان أمكنه بالضرورة بعد وضع ركبته واطمئنانه على حشمه وأمتعته متواضعا بالسكينة والوقار ملاحظا وبإدخاني مدخل صدق وأ

بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ هَاجِلَةٌ أَلَا الْمَكَانَ قَالُوا بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَبِإِذْخَانِي مَدْخُلٌ مَدَقٌ وَأُخْرِجُنِي مَخْرَجٌ مَدَقٌ

## انخراجا

واجعل لي من ذلك سلماً يا نصير اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد الى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك  
ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي بحجته عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بجذام منكمبه الايمن فهو موضع  
التي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما اخبر به صلى الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد  
شكراً لله تعالى اذ اركعتين غير صفة المسجد شكر المأوفك الله تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنفض  
متوجهاً الى القبر الشريف فتقف بقدر اربعة اذرع بعيداً عن المقصورة الشريفة بفاية الادب مستدير القبلة محاذي الرأس  
التي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكبر ملاحظاً نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ٤٨٧ وردّه عليك سلامك وتأمينه

علي دعائك وتقول السلام  
عليك يا بدي يا رسول الله  
السلام عليك يا نبي الله  
السلام عليك يا حبيب الله  
السلام عليك يا حي الرحمة  
السلام عليك يا شفيع الامنا  
السلام عليك يا سيد المرسلين  
السلام عليك يا خاتم  
النبيين السلام عليك  
يا منزل السلام عليك وعلى  
اصولك الطيبين واهل  
بيتك الطاهرين الذين  
اذهب الله عنهم الرجس  
وطهرهم تطهيراً اجزاك الله  
عنا افضل ماجزى نبيا عن  
قومه ورسولاً عن امته اشهد  
انك رسول الله قد بلغت  
الرسالة وأدبت الامانة  
ونصحت الامة وأوضحت  
الحجة وجاهدت في سبيل الله  
حق جهاده واقت الدين  
حتى أتاك البقين صلى الله  
عليك وسلم وعلى أشرف

اخر اجامر ضيالك بحيث لا يكون على فيه مؤاخذه (قوله من لدنك) اي من عندك (قوله  
سلطاناً نصيراً) اي قوة تنصرتي بها على اعدائك (قوله الخ) اي الى آخر صلاة التشهد (قوله  
وافتح لي ابواب رحمتك) اي هي لي الاسباب المقضية للرحمة والاحسان (قوله روضة من  
رياض الجنة) اي انه يصير كذلك يوم القيامة وانه لما يحصل فيه من الثواب لا يركانه كذلك  
اولاً انه يؤهل اليه (قوله وقال منبري على حوضي) لامانع من حمله على الحقيقة (قوله شكر الما  
وفك) بدل من شكر الاول (قوله ثم تنفض) اي تقوم بالادب والمراد انه لا يتراخي وان كان  
بالتأني والقول (قوله مستدير القبلة) اي كما هو السنة في زيارة الموات (قوله ملاحظاً نظره  
السعيد اليك) اي تلاحظانه ناظر اليك (قوله يا منزل) اصله المتزل أدغمت التاء في الزاي أي  
المتقلب بتيابه حين مجيء الوحي له خوفاً منه اهيبته جلالين ومثله المتزل أصلاً ومعنى (قوله  
وعلى أصولك) يعم الذكوب والاثاث (قوله الرجس) اي الاثم (قوله وأدبت الامانة) اي  
الصلاة وغيرها معاني فعله ثواب وتوكله عقاب اي باغت ذلك (قوله وأوضحت الحجة) هي بالضم  
البرهان قاموس (قوله حق جهاده) اي جهاده الحق وأعظم جهاده (قوله حتى أتاك  
البقين) أي الموت (قوله بعلم الله) متعلق بكون وحذف من كان نظيره (قوله لا مدّها) بفتح  
الميم الغاية والمنتهى قاموس (قوله نحن وفكك) اي الوافدون والواردون عليك (قوله  
شاسعة) اي بعيدة يقال شبع المنزل كعب شعاع وشعاع بعد فهو شاسع قاموس (قوله السهل)  
هر من الارض ضد الحزن (قوله والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله الى  
ما تركك) جمع مأثرة وهي المكربة المتواترة (قوله ومعاهدك) جمع معاهد المنزل المعهود به الشيء  
(قوله قصبت) القصم الكسر مع الابانة او عدمها (قوله كواهلنا) جمع كاهل الحاركة او مقدم  
أعلى الظهر على العنق وهو المثلث الاعلى وفيه ست فقر وأما بين الكتفين او من وصل العنق في  
الصلب قاموس (قوله المشفع) اي مقبول الشفاعة (قوله والمقام المحمود) عطف مرادف  
(قوله والوسيلة) هي منزلة في الجنة لا تكون الا له صلى الله عليه وسلم (قوله واستغفر لهم  
الرسول) فيه التفات عن الخطاب تفخيماً شأنه صلى الله عليه وسلم (قوله على سنتك) اي على  
موافقة طريقتك (قوله في زمرك) اي فوجدك وجماعتك (قوله بكاسك) الكاس الاناء

مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاماً داعين من رب العالمين عدداً كان وعدداً ما يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء  
لامدّها يا رسول الله نحن وفكك وفداً ورحمة تشرفنا بالحلال بين يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة تقطع السبل  
والوعر بقصد زيارتك لتفوز بشفاعتك والنظر الى ما تركك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا  
فان الخطايا قد قصمت ظهرونا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود  
والوسيلة وقد قال الله تعالى ولوانهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجه الله تواباً رحماً وقد  
جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله ان يمتنا على سنتك وان يحشرنا في زمرك وان يورثنا  
حوضك وان يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامي

الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك تقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يشفع بك الى ربك فاشفع له والمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدبر القبلة ثم تقول قدر ذراع حتى تتخاذى رأس الصديق ابي بكر رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأنت في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه في الاستار بجزالة الله عنا افضل ما جرى اماما عن امة نبيه فلمد خلقته بأحسن خالق وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلكت وقائت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت اركانه فكنت خيرا اماما ووصلت الارحام ولم تزل تأمنا بالحق ناصر الدين ولا هلا حتى اتاك اليقين سل الله سبحانه لنا دوام حبك والحنن مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تقول مثل ذلك حتى تتخاذى رأس امير المؤمنين ع من عروب الخطاب رضى الله عنه فتقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام

الذي يشرب فيه او مادام الشرب فيه والمراد كرم حوضك (قوله الشفاعة) اى تغلب منك الشفاعة (قوله غلا) اى حقد ا (قوله وتبلغه سلام من اوصالك) ذكرنا ان تبلغ السلام واجب لانه من اداء الامانة (قوله مستدبر القبلة) قدمه وانما ذكره هنا اشارة الى انه يستمر على الحال الاول من الاستدبار (قوله ابي بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه وصارت له محبة وتأخر بعد موت الصديق ولم يسجد الصديق لعمه أصلا (قوله فلقد خلقته) اى كنت خليفة له وبقيت بعده (قوله بأحسن خلق) يقال هو خلف صدق من أيه اذا قام مقامه اى فتمت بعده بأحسن قيام (قوله مسلكت) اى سلوك (قوله وشيدت اركانه) اى رفعتها شبه الاسلام بيت له اركان (قوله ووصلت الارحام) اى ارحامه صلى الله عليه وسلم وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة والصديق فحاشاهم الله من ذلك (قوله مثل ذلك) اى قدر ذراع (قوله وكنت الايتام) اى علمتهم وواليهم (قوله وقوى بك الاسلام) فقد كان صلى الله عليه وسلم صلى محققا هو ومن أسلم معه في دار الارقم حتى أسلم عمر فصلى في الحرم (قوله يهاديا) فى ذاتك مهديا لغيرك أو اهداك الله له ثم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين ابي بكر وعمر رضى الله عنهم ما وعن سائر الصحابة (قوله يا ضيبي رسول الله) اى رفيقه في مدقته (قوله ووزيره) الوزير المعين فطاف ما جده عليه عطف تفسير (قوله سعيها) اى عملها (قوله على ملته) اى على ارباعها (قوله وقد جنتان) اى يا الله اى فاطمة ابنتها (قوله لا تأتنا وامهاتنا) اى جميع أصولنا ذكرنا واقتنا (قوله ويتوب الى الله) اى فعسى الله ان يقبل توبته كما يقبل توبة ابي نبابة (قوله ويأتى الروضة) اى نائبا

ويحشرنا في زمرة من يدعوا لنفسه ولوالديه ولبن اوصاء بالدعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالآل ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولواؤهم اذ ظفروا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحاما وقد جنتناك سامعين قولك طائعين امرنا مستنسين بنبينا اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا وامنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد ما شاء ويذهب ما حضر ويوفق له بفضل الله ثم يأتى اسطوانة ابي لبابة التي ربط بها نية حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ماشاء فلا ويتوب الى الله ويدعو بما شاء من الروضة فيصلي ماشاء ويدعو بما يحب ويكثر من التسبيح والتهليل والثناء والاستغفار ثم يأتى المنبر فيضع يده

في احياء الله الى مدة اقامته واغنام مشاهدته

٤٨٩

على الرمانه التي كانت به تبركاً بآثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفه اذا خطب لينال بركتته صلى الله عليه وسلم  
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخشبية وهي التي فيها بقية الخدع الذي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
تعيين تركه خطب على المنبر حتى نزل فاتحه فنهى فسكن ويتبرك بما بقي من الاثار النبويه والايمان الشريفة ويحمد  
الحضرة النبويه وزيارته

في عوم الاوقات ويستحب

ان يخرج الى البقيع

فيأتي المشاهد والمزارات

خصوصاً قبر سيد الشهداء

حزرة رضى الله عنه ثم الى

البقيع الاخر فيزور

العباس والحسن بن علي

وبقية آل الرسول رضى

الله عنهم ويزور امير

المؤمنين عثمان بن عفان

رضي الله عنه وابراهيم

ابن النبي صلى الله عليه

وسلم وأزواج النبي صلى الله

عليه وسلم وعنه منية

والصباية والتابعين رضى

الله عنهم ويزور شهداء

احدوان تيسر يوم الخميس

فهو أحسن ويقول سلام

عليكم بما صبرتم فتم عقي

الدار ويقرأ آية الكرسي

والاخلاص احدى عشرة

مرة وسورة يس ان تيسر

ويهدى ثواب ذلك لجميع

الشهداء ومن يجوارهم

من المؤمنين ويستحب

ان يأتي مسجد قبة يوم

السبت او غيره ويصلي

فيه ويقول بعد دعائه بما

(قوله على الرمانه) لا تأملها اليوم (قوله حتى نزل) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله

فسكن) اي لما ضمن له ان يغرس في الجنة تأكل منه اوابداً وتعالى فيها (قوله في عوم

الاوقات) المراد به في غالب الاوقات (قوله فيأتي المشاهد والمزارات) قبل انه مات بالمدينة

المنورة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير ان غالبهم لا يعرف مكانه بالخصوص

(قوله وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم) وفي مشهده رقيقة بآثره صلى الله عليه وسلم

وعثمان بن مظعون وهو الاخ الرضاعي للنبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد

ابن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن مسعود وهو من أجمل

الصحابة وأقربهم بعد الاربعة (قوله والاخلاص احدى عشرة مرة) قد تقدم بيان فضيلة

ذلك في الجنائز كسورة يس (قوله مسجد قباء) بضم القاف مدوداً هو أفضل المساجد اى

بعد المساجد الثلاثة اى المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الاقصى (قوله يا صريح

الخ) الصريح والصارخ المغيث والمستغيث ضد قاموس المراد الاول والمستغثين جمع

مستغثين طالب الاغاثة (قوله يا غياث) هو اسم على تاريل مغيث اودى غوث (قوله

في هذا المقام) اي اخل فان أول قدمه من الهجرة نزل هناك (قوله يا حنان) هو الرحيم

او الذي يقبل على من أعرض عنه قاموس (قوله يا منان) هو المعطي ابتداء قال تعالى وان لك

لاجر اغر غنونا أي غير محسوب ولا مقطوع (قوله يا رحيم الرحمن) روى الحاكم عن ابي

هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملكاموكلا بيمين يقول يا رحيم الرحمن فن قالها

ثلاثاً قال له الملك ان ارحم الراحمين قد أقبل عليك فسل وروى الحاكم عن ابي هريرة يضامن

النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل العبادات الدعاء فابسطوا الكف الذل راغبين وفيما عند

ربكم طامعين وقد ختم المصنف دعاء ما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ابتداء به لما قال

بعض الانبياء ان الله تعالى يقبل الصلاة وهو أكرم من ان يرد ما بينه وما الله سبحانه وتعالى

أعلم وأسأل الله تعالى ان يصلي على نبيه محمد وآله وأن يثبتنا على الايمان ويرحم فائق بذلك وان

يسعدني ببقائه وان يتفضل هذه الحاشية وينفع بها عباد

المؤمنين ويغفر لي ما فرط مني فيها وفي غيرها انه

على كل شيء قدير وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

آمين

تم

٦٢ احب يا صريح المستغثين يا مفرج كرب المكارهين يا مجيب دعوة المضطرين صل على

سيدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسول الله وآله كربى في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف

والله اعلم بالصواب يا رحيم الرحمن وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً دائماً يا رب العالمين آمين



• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول أسير الأوزار إبراهيم بن  
 الفقار خادم قلم التصحيح بدار الطباعة أعانه الله على مشاق هذه المصنعة ثم يعون غافر  
 المساوي طبع حاشية العلامة الطحطاوي على شرح مرايا الإصلاح الكافل اسمه لمن  
 اتقنه بالتصاح على ذمة ذى القدر والاعتبار حضرة أفندي مختار بالمطبعة العامرة  
 الزاهية الزاهر المتوفرة دواهي مجدها المنسقة كواكب سعدتها في ظل من تعطرت  
 بنشاته الأقراء وبلغ من كل وصف جميل منتهى سيد الامراء والحكام بهجة الليالي والايام  
 سلافة السراة الصناديد وارث الملوك الاماجيد الراقي بهمة الى كل مقام معتلى خديوي  
 مصر اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لآلات الايام باسعة بوجوده والازام متممة بكرمه وجوده  
 ولا برج محمداً بانجاده الكرام واسم الله الفخام وكان طبعه الميمون وتقبله المصور مشغولا  
 بادارة من خاطبته المعالي بآيات في سعادة حسين بك حسنى وقطارة وكيله السالك  
 جادة سبيله من عليه اخلاقه ثنى كثرته محمد أفندي حسنى ولا حظته ذى  
 الراى المسدد حضرة ابي العيينة أفندي احمد فى أوامر أخرى

المجادين من سنة تسعين وألف ومائتين من هجرته

عليه الصلاة والسلام وعلى آله

وأصحابه البررة الاغلام

ماذر شارق وابع

بارق





